

المتانة

في

المرمة عن الخزافة

رسالہ فی حوازی اربعۃ حرم فی النکاح للمحقق محمد ابراہیم عظیمی (سن کامل)
روحانی خزائن (۳۹۸-۴۰۱)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى جعل الفقه هداية لصلاح معاش الإنسان ، ومثانة لفلاح معاده . والصلوة والسلام على صاحب الشرع سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الذين اجتهدوا لإشاعة دينه ، وقاموا لله بأوفى عهده . رضى الله عنهم وعن الذين اتبعوهم إلى يوم وعده .

أما بعد : فإن العالم كان مصابا بالإستعماري الذى استعبد الإنسانية بهتقى طرق طغى عليها وبغى ، ولم يدع لها أن يتنفس في جِوِصِر . في حولى ٥٠٠ و ٦٠٠ الميلادية وما قبلها غلب العالم على أمره ، وانخضع للإستعمارية الفارسية الإيرانية الكسروى في شرق شبه جزيرة العرب ، امتدت حدودها من البلاد العربية إلى الشرق ، والإستعماري الرومى القيصرى في غرب شبه جزيرة العرب ، كان قد استولى على الغرب بأجمعه .

وهاتان القوتان كانتا طحنتا العالم تحت أقدامهما في غير رحمة ولاشفقة . وما كان هم هاتين الإمبراطوريتين إلا تحصيل المكوس ، و الصراع السياسى . واكتساب السيادة . وأذا قوا الشعوب المستعمرة ألوانا من التنكيل ، واضطهدوا بهم اضطهادا ذريعا ، وبطشوا بهم أشد بطش . أسقطوهم عن منزلة الإنسانية إلى جضيض طبقات الحيوان .

مقدمة المائة

الصواب فيها ، وإن خالف أبا حنيفة صاحبه في ذلك إن كان اختلافهم
إختلاف عصر وزمان كالفتوى بظاهر العدالة ياخذ بقول صاحبيه لتغير
أحوال الناس . وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يختار قولها لاجتماع المتأخرين
على ذلك . وفيما سوى بخير المفتي المجتهد ويفتي بما أفضى إليه رايه .
وقال عبد الله بن مبارك : ناخذ بقول أبي حنيفة . وإن كانت المسئلة في
غير ظاهر الرواية إن كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها . وإن لم
يكن فيها رواية عن أصحابنا وانفق فيها المتأخرون على شئ يعمل به .
وإن اختلفوا ياخذ بقول من هو أفقه الناس عنده ويضيف الجواب
إليه . فإن كان أفقه الناس عنده في مصر آخر يرجع إليه بالكتاب و
يثبت بالجواب ولا يجازف خوفا من الإفتاء على الله بتحريم حلال عنده .
وأما إتباع الهوى في الحكم والفتوى فحرام إجماعا ، وأما الحكم والفتوى
بالمرجوح فخلاف الإجماع . وقال من لا يدرى مراد العلماء : قد فقد
المجتهد والأفقه . قلت : ففيها فيه الروايات يعمل بقول ابن المبارك مع
أن المجتهدين لم يقدموا حتى نظروا في المختلف ورجحوا وضحوا ،
فشهدت مصنفاتهم بترجيح دليل أبي حنيفة والأخذ بقوله إلا في
مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولها أو قول أحدهما . كما
اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام للمعاني التي أشار إليها القاضي
بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل ونحو ذلك . وترجيحاتهم
وتصحيحاتهم باقية فعلينا إتباع الراجح والعمل به كما أفتوا في حياتهم .
قيل ففي غير ظاهر الرواية عن الأئمة قد يكون أقوالا بلا ترجيح ،

هو الصحيح الخ . قلت تنبه لي من هذا التحقيق ان الطراز منسوب الى
المخدوم التتوي وليس من تأليفه لأن البيهري مقدم عليه . والله أعلم .

مقدمة المائة

وقد يختلفون في التصحيح .

قلت : يعمل بمثل ما عملوا من اعتبار العرف وأحوال الناس وما هو الأوفق بالناس . فن يميز هذا حقيقة لا ظنا بنفسه فيرجع من لم يميز لبراءة ذمته انتهى كلام الشيخ قاسم مع حذف .

قلت : فتحرر لنا من هذا كله : أن العمل والفتوى على كتب ظاهر الرواية عن أئمتنا رحه إلا أن يختار المشايخ المتأخرون على خلاف ذلك بعللة اقتضت كما تقرر في موضعه . وفروع المذهب شاهدة لذلك .

فإن كانت المسألة في غير كتب ظاهر الرواية فإن اجتمع المتأخرون فيها على شئ يعمل به ولا يعدل عنه . فإنهم أعلم وأدرى بمذهب أئمتنا المتقدمين . وإن اختلفوا يعمل بقول الأكبر ثم الأكبر أى من هو أعلى مرتبة وعلما لاسنا ، ثم بقول الأكثر فالأكثر أى أكثرهم . فإن كان الأكبر في جانب يعمل به ولا يعدل عنه إلى القول الآخر . ولو كان ذلك القول الذى إختاره المتأخرون وأجمعوا عليه قول زفر أو قول غيره عن المشايخ المتأخرين خلاف ظاهر الرواية يعمل به ولا يعدل عنه و لا يسعنا إلا إتباعه لأننا مقادون ومتبعون لا مبتدعون ونترك ما هو ظاهر الرواية . ونتبع المتأخرين فيما أجمعوا عليه من ذلك . وفروع المذهب شاهدة لما قلناه . (١)

(١) فمن ذلك ما صرحوا به في كتاب النكاح : أنها إذا تزوجت بغير كفو فلأولياء الإعتراض في ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة . وروى الحسن عن أبى حنيفة رحه : أن العقد لا ينعقد . قال المتأخرون وعليه الفتوى . وعللوا لذلك بأن ليس كل ولى يحسن المرافعة إلى الحاكم ولا كل

مقدمة الثالثة

إذا علم هذا وتقرر فاعلم أنه إذا ذكرت مسألة في الفتاوى من كتب المذهب وكان فيها ما يخالف أصول أصحابنا في كتبهم المدونة لا يعمل بها . ومن قال : انه إذا وجدت مسألة في كتب الفتاوى تخالف كتب المذهب وذكر فيها التصحيح ، يكون العمل بما فيها (أى بما في كتب الفتاوى) فذاك جهل من قائله لعدم إطلاعه على كتب أصحابنا وقواعدهم . ومن أمعن النظر في ذلك علم أن ما قلناه صواب . فمن ذلك ما صرحوا به في بعض كتب الفتاوى : من أن القضاء على الغائب أو له ، ينفذ في أظهر الروايتين . وغالب طلبة العلم في هذا الزمان يعتقد حقية ذلك ، ويترك كتب المذهب التي هي عمدة المذهب لأنها صارت كالتواترة عن أئمتنا الثلاثة كما صرح به خاتمة المحققين الشيخ كمال الدين ابن الهمام وغيره . وإذا كان كذلك فلا يفتى بذلك ولو صرح فيها بالتصحيح ، لأنه لا شك ولا ريب أن كتب المذهب من المتون والشروح قاطبة مصرحة بعدم نفاذ القضاء على الغائب أو له بالشرط الذي ذكره في الكتب . وإذا كان كذلك فكان ذلك مخالفاً لها فلا يعتبر . على أني بفضل الله تعالى اطلعت في بعض كتبنا من الكتب المعتبرة أنه لا ينفذ في الرواية الصحيحة ومن صرح بذلك صاحب الخط

حاكم يعدل : فسد هذا الباب سدا كما قالوا في البيع فيمن اشترى داراً أو رأى صحنها يكفي برويته عن روية داخل البيوت عند أئمتنا الثلاثة . ظاهر الرواية عنهم . وروى عن زفر : لا بد من روية داخل البيوت . قال المتأخرون : وعليه الفتوى . وما ذلك إلا لعله إقتضت ذلك . وهو تغير العرف ، وأحوال الناس إلى غير ذلك من الفروع الدالة عليه . الغاراز المذهب .

مقدمة الثالثة-

في كتابه المسمى بالوجيز وهو عندي في مجلدين ضخمين . وكان ذلك دليلا مؤكدا لما ادعيناه من تلك القاعدة المتقدمة .

ومما يؤيد ذلك أيضا ما صرح به في نفع الوسائل حيث قال :
وإذا دار الامر بين أن يفتى بقول الفتاوى وبين أن يفتى بما هو نص
المذهب لا نفتى بنقول الفتاوى ، بل نقول إنما يستأنس بها إذا لم يوجد
ما يعارضها من كتب المذهب أما مع وجود غيرها فلا يلتفت إليها
خصوصا إذا لم يكن فيها نص على الفتوى . قلت : فهذا كله دليل على
أن العمل والفتوى على كتب المذهب لا على قول الفتاوى ، هذا .

وما ذكره الشيخ قاسم في التصحيح ، في كتاب الحج حيث قال :
وقال القاضى (يعنى قاضىخان) في كتاب الحيطان : وعندهما يجوز
الحجر على الحر والفتوى على قولها . قلت : وهذا تصريح وهو أقوى
من الإلتزام ، لا يجدى نفعا ولم يقع موقعه حيث جعله علة ، والمدرك
في ذلك إنما هو التصريح دون الإلتزام . ولا شك أن العمل والفتوى
على كتب المذهب من المتون والشروح كما صرح به هو وغيره . ألا ترى
أنهم يقولون في أحكام كثيرة تقع فيها مصادمة من بعض الكتب لبعض
على رواية شرح الطحاوى الحكم كذا ، وعلى رواية القيدورى الحكم
كذا إلى غير ذلك ، فالمشاخ رح إنما اعتمادهم على المتون وشروحها ،
لأنها موضوعة لما هو المعتمد في المذهب ولو عملنا بما ذهب إليه الشيخ
قاسم من هذا البحث لزمنا إلغاء جميع روايات الكتب التي عليها العمل
إذا وجدنا نقلا عنها ونقلا عن الفتاوى مصرحا بالتصحيح فيها . وليس الأمر
كذلك ، إذ لم يقل به أحد من أئمتنا ، ولا هو المدرك في المسائل ،

مقدمة الثالثة

بل المدرك فيها ما صرح به هو في مقدمة التصحيح : من أن ذلك إختلاف عصر وزمان ، وفيه يفتى بقولها كما اختاره المشايخ المتأخرون ، وأجمعوا عليه كما تقرر في موضعه .

وقال في السراجية ومنية المفتى وغيرهما من الكتب : ثم الفتوى على الإطلاق على قول الإمام ، ثم بقول أبي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر الهذلي والحسن بن زياد . وقيل : إذا كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب فالمفتى بالخيار . والأول أصح إذا لم يكن المفتى مجتهدا لأنه كان أعلم زمانه حتى قال الإمام الشافعي ، الناس كلهم عيال على أبي حنيفة في الفقه اهـ .

وقال في الحاوي القمسي ما نصه : إذا اختلفت الروايات عن الإمام فالأولى الأخذ بأقواها حجة ، ومتى كان قول أبي يوسف ومحمد موافقا لقوله لا يتعدى عنه إلا فيما مست الضرورة إليه ، وعلم أنه لو كان أبو حنيفة رأى ما رأيا لأفتى به . وكذا إذا كان أحدهما معه . فإن خالف فبعض المشايخ أخذ بقوله ، وقال بعضهم : المفتى مخير بينهما (د) شاء أفتى بقوله وإن شاء أفتى بقولها . والأصح : أن العبرة لقوة الدليل وما في الكتاب من ذكر : قالا ، فهما أبو يوسف ومحمد . ومتى لم يوجد في المسئلة رواية عن أبي حنيفة ربح يوخد بظاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم الأكبر فالأكبر هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب . وإذا لم يوجد في الحادثة عند أحد منهم جواب وتكلم فيها المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يوخد به . فإذا اختلفوا يوخد بقول الأكثرين فالأكثرين مما اعتمد عليه الكتاب .

مقدمة المائة

المعروفون منهم كأبي حفص الكبير ، وأبي جعفر ، وأبي الليث ، والطحاوي وغيرهم ممن يعتمد عليه وإن لم يوجد منهم في جواب المسئلة نص ينظر المفتي فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد ليجد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ، ولا يتكلم فيها جزافا مخافة لمنصبه ، وحرمة ، ويخشى الله تبارك وتعالى ، ويراقبه ، فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي . ومتى أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً أنه يكون أخذاً بقول أبي حنيفة ، فإنه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا : ما قلنا في مسئلة قولنا إلا وهو روايتنا عن أبي حنيفة وأقسموا عليه أيماناً غلاظاً . فلم يتحقق إذا في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيف ما كان . وما ينسب إلى غيره منهم فهو بطريق المجاز للموافقة . فهو كقول القائل : قولى قوله ، ومذهبي مذهبه انتهى مع حذف .

قلت : فأفاد بهذا أن جميع ما ذهب إليه هما وغيرهما من أصحاب الإمام إنما هو روايتهم عن الإمام . فهو حينئذ إجتهد منهم في قول أبي حنيفة لأنه إجتهد مطلق (١) كما ظن البعض ممن ينتحل مذهب الإمام بلا رسوخ في المقام .

وقال في شرح الطحاوي للإمام الإسييجاني رح : ثم الفتوى على

(١) قلت : فيما ذهب إليه صاحب الطراز من إنزال صاحبي أبي حنيفة إلى درجة المجتهد في المذهب نظر لا يسعه المقام وقد مرشئ من تخمينة وإن شئت البسط فراجع رسائل العلامة المفتي محمد بنجيت وحسن التفاضل في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي لفتويه العصر العلامة الكورثي .

مقدمة المائة

الإطلاق على قول الثلاثة : أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . فهم ممن يعتمد على مذاهبهم ويقتدى بحسن سيرتهم ، وهم الذين أحيوا سنة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجهها . إنفاقهم هدى ، و اختلافهم رحمة . ولا يفتى إلا بقول أبي حنيفة رضه ثم بقول أبي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول غيرهم من أصحاب أبي حنيفة ثم بأقويل المشايخ من بعدهم ، فإذا لم يجد يجتهد إن كان من أهل الاجتهاد . انتهى ما قال صاحب الطراز المذهب في ترجيح الصحيح من المذهب باختصار .

آداب الفتوى يقول العلامة طاش كبرى زاده (١) : اعلم أن السلف لم يجوزوا الإجتراء على تقلد الفتيا . فالسنة أن لا يتلقد الفتوى من طوع قلب ، وطيب نفس إلا أن يكره عليه بالوعد الشديد . و لا يستعمل الإمام أيضا من يطلبه . وإن طلبه وكل إلى نفسه ، وإن أكره عليه سدد فيه . وكان السلف يعدون السكوت والإستماع أفضل من الكلام والحمول أشرف من النباهة . فلم يكن أجدر منهم إلا ود أن أخاه كفاه الحديث والفتيا . وكان عمر رضى الله عنه ربما يجمع أهل بدر كلهم في واقعة ، ولا يحكم فيها برأى ، لكن إن لم يكن له بد عنها بأن لا يوجد أفضل منه أو أكره عليه ، إذ حينئذ يفترض عليه . فعليه أن لا يفتى إلا فيما يقع من المهمات الدينية دون الغوامض الغريبة . وإن سئل عما يشك فيه يقول : لا أدري . " فإن لا أدري " نصف العلم .

وينبغي أن لا يطلب بالفتيا سيادة ، ولا باسة ، ولا إقبال الناس عليه ، ولا سبي قلوبهم لجلب النفع منهم ، بل كان منيته حسبة للشواب

(١) راجع مفتاح السعادة ج ١ ص ٤٨ - ٤٩ طبع المعارف العثمانية

مقدمة المتألة

من ثواب عز وجل ، وإبتغاء لمرضاته وإعلاء لكلمته ونصرة لدينه وأداء للامانة عندهم إلى من يعقبهم من إخوان الدين فإن ذلك فرض عليه . وذكر أيضا ومن آداب الفتيا أن لا يصر على الخطاء ولا يستكبر عن قبول الحق وإن كان ممن هو دونه ، وقد وقع من أبي حنيفة الرجوع إلى قول تلامذته ، وينبغي أن لا ينازع أحدا ولا يخاصمه لأنه يضيع أوقاته .

ا هـ .

شروط الفتوى يقول صاحب مفتاح السعادة : قال الإمام محمد رحمه الله : إذا كان صوابه أكثر من خطائه يحل أن يفتى يعنى برأيه رواه عنه أبو نصر العراقي . وقال أبو يوسف رحمه الله : وقد شدد الأمر فيه : " لا يحل له أن يفتى حتى يعرف أحكام الكتاب والسنة ، والناسخ والمنسوخ وأقوال الصحابة ، والمتشابه ووجوه الكلام . وعن أبي يوسف وزفر وعافية بن زيد رحمة الله عليهم أنهم قالوا : لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا . وإن كان حافظا كتب أصحابنا لا بأس بالجواب على وجه الحكاية ، وإن كان غير حافظ لا يسعه القياس إلا أن يعرف طرق المسائل ومذاهب القوم قال أبو بكر : وإن حفظ جميع كتب أصحابنا فلا بد أن يتلمذ للفتوى حتى يهتدى إليه .

وقيل ، ينبغي لكل مفتح أن ينظر إلى عادة أهل بلده فيما لا يخالف الشريعة وينبغي أن لا يجيب متعنتا في السؤال ولا من يلقى إليه من الأغلوطات والعويصات ، ويحرم على السائل إلقاء ذلك على العلماء ، فإن حاصله يؤول إلى استخفاف بالعلماء ، وتهاون بالدين .

وينبغي للمفتي أن يجتنب عن تتبع الرخص للأمرء ، وتخصيصهم

مقدمة المائة

بذلك من بين العوام . وتثبغ الرخص وإن كان جائزا على ضعف ، لكن ذلك إبتلاء الضعفة بسبب عدم الإستطاعة . وأما تخصيص الأمراء بذلك وتخصيص المفتى من يشاؤه بذلك من غير إعتقاده بالصحة ، وإلا لأفتى على العموم من غير تخصيص بالبعض فمن علامات الإستهانة بدين الله نعوذ بالله من الخذلان . وما هذا المفتى إلا ضال خارق لحجاب الهيبة ، مسقط لأبهة الشرع ، مفسد لنظام الدين .

ثم إنه مما يجب على المفتى أنه كما لا يرخص لأرباب الظلم في الأمور الشرعية كذلك لا يغلظ عليهم بحيث يؤدي إلى نفورهم عن الإنقياد للشرع وينبغي أن يراعى في الرخص والتشديد حال السائل .
وأبضا ينبغي للمفتى أن يتجنب في ألفاظ جوابه عن الألفاظ فيوقع الخلق في جهل عظيم ، ويقع هو في إثم كبير ، وربما أداه ذلك إلى إراقة الدماء . ٥١ (١)

مأخذ المثاقفة ومصادره اعلم أن كتاب المائة وإن كان حذو كتاب خزانة الروايات في تبويب ما فيه من المرويات ، ولكن المؤلف ترك ما هو من عديمت الأصول وما زيفه أو ضعفه العلماء الفحول ، وقد ذكر في الباب عوض المتروك ما هو أقوى منه ، ولا يعرف ما عانى العلامة المؤلف في الحذف والتبديل حق المعرفة إلا الخاذق في علم الحديث والفقهاء ، كما ذكره هو بنفسه وقد مر . ولا يتم هذا الأمر إلا بالرجوع إلى مصادر الخزانة ومأخذها ، وإلى كتب آخر من تأليف أئمة الحديث والفقهاء . فعلى هذا تصير مأخذ المائة ومصادرها مستقلة ومنفردة ، وقد

(١) مفتاح السعادة ج ١ ص ٥١ - ٥٢

مقدمة المائة

ذكرنا أساميها في فهرست أسامي الكتب في آخر الكتاب . ولنذكر الآن شرح المآخذ والمصادر التي أحيلت عليها أكثر من كتب الفقه على سبيل الإيجاز ليكون الناظر على بصيرة فيها . ولا حظنا ترتيبها على حروف التهجي بدون رعاية الأدوار والطبقات ، وبه أستعين .

(١) الاجناس :- تأليف الفقيه أحمد بن محمد بن عمرو أبي العباس الناطقي الطبري (المتوفى ٤٤٦) نسبة إلى عمل الناطف أوبيعه . وهو نوع من الحلواء . قال أمير كاتب في غاية البيان :- هو من كبار علمائنا العراقيين تلميذ أبي عبد الله الجرجاني وهو تلميذ أبي بكر الجصاص الرازي ، تلميذ الكرخي تلميذ البردعي تلميذ القاضي أبي جازم تلميذ عيسى بن أبان تلميذ محمد بن الحسن . (١)

ويقول العلامة القرشي في ترجمته : هو أحد الفقهاء الكبار ، وأحد أصحاب الواقعات والنوازل ومن تصانيفه الأجناس ، والفروق ، و الواقعات . مات بالري سنة ست وأربعين وأربعمائة . (٢)

ويقول صاحب كشف الظنون : جمع الأجناس لاعلى الترتيب . ثم إن الشيخ أبا الحسن علي بن محمد الجرجاني رتبها على ترتيب الكافي .

(٢) ادب القاضي تأليف أحمد بن عمر بن مهير الإمام أبوبكر الخصاص (٣) . رتب على مائة وعشرين بابا . وهو كتاب جامع غاية

(١) الفوائد البهية ص ٣٦ طبع المصر

(٢) الجواهر المضية ج ١ ص ١١٣ طبع دائرة المعارف . نسخة خطية لتاج التراجم للعلامة قاسم بن قطلوبغا الموجودة عندي .

(٣) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة آخره فاء يقال لمن

مقدمة المائة

وكان العالم في هذه الحالة انبشع نور الإسلام من جبال مكة ، و أودية فاران . عم هذا النور السامى بركاته شبه جزيرة العرب أولا وقبل الجميع . ثم عم العالم رحمة ، وألقى عليهم أشعة شمس هداية الإسلام . وهشم جيوش الإسلام هذه الكسروية العظمى ، وذلك القيصرية الكبرى ، ومحو الطاغية عن الوجود . وهلك كسرى فلا كسرى بعده ، وهلك قيصر فلا قيصر بعده .

وبعد حين في أواخر القرن الأول من الهجرة دخلت أرضنا أرض السند في حظيرة الإسلام فأفاض الله عليها ما أفاض من الحرية العقلية ، وتمتع أهلها من خيراتها ، ومن العلوم والمعارف في جوهر ، ونبع من أبناءها من نبغ أصبح أعيان العالم في العلوم والفنون . وأما علوم الدين بالذات فنبع منهم عدد كبير في عهود مختلفة من أيام دولة الإسلام ، ومجد المسلمين ، وأيام قوتهم السياسية وزاد عدد التابعين من أبناء السند وكثر . وانتشروا في أكناف دولة الإسلام حاملين اسم السند . وتجد عدا كبيرا جدا من رجال العلم في دولة الإسلام من أبناء السند أنهم برزوا في شتى علوم الدين ، والعربية ، وشئون أخرى . وحين ذلك كان العالم مصابا في عدة نواح من الفسق والجهل . وسابق أبناء بلاد السند أبناء البلاد الأخرى من انشقق في عدة ميادين . فسبقوهم في ميدان العلم ، وميدان السياسة ، ونظم الأمور ، والشئون الأخرى في نواح الحياة المختلفة . وهم سبقوا بلاد الهند ، وأبناءها في تقدم العلم ، وأصبحوا أساتذة لهم في الإسلامية ، والدينية ، والحضارة الإسلامية . فاستمر نبوغ هؤلاء في العلوم ، والتقدم المدني إلى القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر . وما بعده إلى يوم هذا غلب على أمرها من غلب فلحقه ضعف إلى ضعف . إنما أشكوا إلى الله وهدو المستعان وعليه التكلان .

مقدمة المائة

ما في الباب ، ونهاية مآرب الطلاب ، ولذلك تلقوه بالقبول وشرحه
فحول أئمة الفروع والأصول (١) . والإمام الخصاص ذكره النديم
في (فهرست العلماء) فقال : كان فاضلا ، فارضا حاسبا ، عارفا
بمذهب أصحابه . وصنف للمهتدي كتابا في الخراج ، فلما قتل المهتدي
نهب الخصاص وذهب بعض كتبه من جملتها كتاب عمله في المناسك .
لم يكن خرج للناس . قال النديم : وله من المصنفات كتاب الحيل ،
كتاب الوصايا كتاب الشروط الكبير ، كتاب الشروط الصغير ، كتاب
الرضاع ، كتاب المحاضر والسجلات ، كتاب أدب القاضي ، كتاب
النفقات على الأقارب . كتاب إقراء الورثة بعضهم لبعض ، كتاب
أحكام الوقف وغيرها . وكان زاهدا ورعا ياكل من كسب يده مات
ببغداد سنة إحدى وستين ومائتين . قال شمس الأئمة الحلواني : الخصاص
رجل كبير في العلم وهو ممن يصح الإقتداء به (٢)

(٣) الايضاح (شرح التجريد) في الفروع تأليف الإمام
أبي الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرمانى المتوفى (٥٤٣) . وكان عديم
النظير ، فقيده المثل ، انتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان . واد بكرمان

يخصف النعل وغيره ذكره السمعاني . وإنما اشتهر بالخصاص لأنه كان ياكل
من صنعته كما ذكره الذهبي في أعلام النبلاء . الفوائد البهية ص ٢٩

(١) منهم الإمام أبو بكر الجصاص ، والإمام أبو الحسين القدورى
وشيخ الإسلام السغدى وشمس الأئمة الحلواني والسرخسى وغيرهم . كشف
الظنون ج ١ ص ٤٦ طبع الجديد .

(٢) الجواهر المضية ج ١ ص ٨٧ - ٨٨

مقدمة الثالثة

في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وقدم مرو وتفق على فخر
القضاة محمد بن الحسين الأرسانيدي ، ولم يزل يرتفع حاله لإشغاله
بالعلم ، ونشره وإملائه تذكيرا وتصنيفا ، وانتشر أصحابه في الآفاق
وظهرت تصانيفه ، منها التجريد في الفقه وشرحه ثلاث مجلدات سماه
الإيضاح ، وشرح الجامع الكبير ، والفتاوى والإشارات وغير ذلك
مات بمرور سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (١)

(٤) التاتارخانية تأليف الإمام الفقيه عالم بن علاء المتوفى (٧٨٦ هـ)
وهو كتاب عظيم جمع فيه مسائل المحيط البرهاني والذخيرة والحانية والظهيرية .
وجعل الميم علامة المحيط ، وذكر إسم الباقي وقدم بابا في ذكر العلم ،
ثم رتب على أبواب الهداية ، وذكر أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم
تاتار خان ، ولم يسم ولذلك اشتهر به . وقيل إنه سماه زاد
المسافر . (٢)

(٥) تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق تأليف العلامة عثمان بن علي بن

(١) الكشف ص ٢١١ الجواهر المضية ج ١ ص ٣٠٤ والفوائد البهية
ص ٩١ طبع المصر

(٢) كشف الظنون ج ١ ص ٢٦٨ وقال فيه أيضا : إن الإمام
إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى (٩٥٦ هـ) نلخصه في مجلد وانتخب منه
ما هو غريب أو كثير الوقوع وليس في الكتب المتداولة . والتزم بتصريح
أسمى الكتب وقال : متى أطلق الخلاصة فالمراد بها شرح التهذيب
وأما المشهورة فتقيد بالفتاوى .

مقدمة المائة

محمد بن أبو محمد فخر الدين الزيلعي (١) الصوفي . قدم القاهرة سنة خمس وسبعائة فدرس وأفتى . وكان مشهورا بمعرفة الفقه والنحو والفرائض . وهنا شرح الكنز في عدة مجلدات فأجاد وأفاد وحرر وانتقد وصحح ما اعتمد كذا ذكره العلامة قاسم بن قطاوبغا . (٢) يقول العلامة عبد الحى قد طالعته شرحه للكنز وهو شرح معتمد مقبول وهو المراد بالشارح في البحر الرائق توفى سنة (٧٤٣) في رمضان ودفن بالقراة (٣)

(٦) التجريد تأليف الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن اميرويه بن محمد بن ابراهيم ركن الدين أبو الفضل الكرمانى ولد بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة . وقدم مرو فتفقه وبرغ حتى صار إمام الحنفية بخراسان وله شرح الجامع الكبير والإيضاح شرح التجريد وكتاب إشارات الأسرار وكتاب النكت على الجامع الصغير ومات بمرو ليلة العشرين من ذى القعدة سنة ثلث وأربعين وخمسمائة وشرح تجريده تلميذه عبد الغفور وزاد على أبوابه في ثلاث مجلدات سماه المفيد والمزيد في شرح التجريد (٤) . وقد مر ترجمته قبل أيضا نجت ذكر الإيضاح .

(١) نسبة إلى زيلع بفتح الزاى المعجمة وسكون الياء المشناة التحتية ثم اللام المفتوحة ثم العين المهملة بلدة بساحل بحر الحبشة . كذا في الفوائد البهية ناقلا عن لب اللباب .

(٢) تاج التراجم الخطية ورق ١٨

(٣) الفوائد البهية ص ١١٥

(٤) تاج التراجم ورق ١٥ ، الفوائد البهية ص ٩٣ . وقلت ، أنا

مقدمة المائة

(٧) تجنيس الملتقط تأليف الشيخ جلال الدين محمود ابن الشيخ مجد الدين الحسين بن أحمد الأستروشنى نسبته إلى أستروشنة قصبه من قصبات فرغانة تفقه على صاحب الهداية . ذكره صاحب كشف الظنون تحت الملتقط .

(٨) التجريير (فى أصول الفقه) تأليف الإمام كمال الدين ابن الهمام ، وشهرته تغنى عن البيان . وهو كتاب متداول بين الأنام كسيرة ابن هشام .

(٩) تحفة الفقهاء تأليف الإمام الزاهد علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى ، زاد فيها على مختصر القدورى ، ورتب أحسن ترتيب . وصنف تلميذه بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع ولما أتمه عرض على المصنف فاستحسنه وزوجه إبنته الفاطمة الفقيهية ، فقبل شرح تحفته وزوج إبنته . (١)

(١٠) ترغيب الصلوة - فارسى - تأليف الشيخ محمد بن أحمد الزاهد ، جمعه من نحو مائة كتاب ورتبه على ثلاثة أقسام الأول فى فرضية الصلوة ،

كنت ظننت التجريد هذا أولا تجريد القدورى فكتبت على الهامش أيضا ولكن هذا الظن ليس بصواب ، والتحقيق ما كتبت هنا . وصنف الإمام أبو الحسين القدورى التجريد أيضا فى سبعة أسفار ويشتمل على الخلاف بين الشافعى وأبى حليفة وأصحابه رحمهم الله شرع فى إملانه سنة خمس وأربع مائة . تاج التراجم ورق ٣ . والله أعلم

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٣٧١

مقدمة المتالة

والثانى فى الطهارة والثالث فى نواقض الوضوء (١)
(١١) الجامع الاصغر تأليف الشيخ محمد بن الوليد أبى على السمرقندى
له الفتاوى أيضا وكان معاصرا لأبى عبد الله الدامغانى (٢)
(١٢) الجامع الصغير تأليف الإمام محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى .
شهرة الكتاب وجلالة مؤلفه تغنى عن ذكره ولكننا رأينا ذكره إجمالا
أجدر تبركا لئلا تكون تقدمتنا خالية عن ذكره المبارك . قال صاحب كشف
الظنون : هو كتاب قديم مبارك مشتمل على ألف وخمسة واثنتين و
ثلاثين مسألة . ولم يذكر القياس والإستحسان إلا فى مسألتين . والمشائخ
يعظمونه حتى قالوا لا يصلح المرء للفتوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسأله .
وذكر على القمى : أن أبى يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق هذا
الكتاب فى حضر ولا سفر . وكان على الرازى يقول : من فهم هذا
الكتاب فهو أفهم أصحابنا ، ومن حفظه كان أحفظ أصحابنا . وله شروح
كثيرة منها شرح الإمام الطحاوى المتوفى (٣٢١) وشرح الإمام أبى بكر
الخصاص الرازى المتوفى (٣٧٠) وغيرهما (٣)

يقول العلامة قاسم بن قطلوبغا فى ترجمة مؤلفه : أصله من قرية
بدمشق يقال لها حرستا ومولده بواسط ، صحب أبى حليفة وعنه أخذ الفقه
ثم عن أبى يوسف رح وروى عن مالك ومسعر والثورى وعمرو بن دينار

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٣٩٩

(٢) الجواهر ج ٢ ص ١٤١ والفوائد البهية ص ٢٠٢ وتاج الاجم
ورق ٢٩ .

(٣) راجع الكشف ج ١ ص ٥٦١

مقدمة المائة

في آخرين وعنه أبو عبيد ويحيى بن معين وأبو سليمان الجوزجاني ومعل
بن منصور وهو ابن اخت عبد الله بن مسلمة القعنبي . وله كتب عديدة
وهو الذي نشر علم أبي حنيفة رحه يعني فيمن نشره . قال محمد بن الحسن
أقمت على مالك ثلاث سنين وسمعت منه سبعمائة حديث ونيفا . وعن
الشافعي : سمعت أو قال أخذت من محمد بن الحسن وقربيعر ، وما
رأيت رجلا سمينا أخف روحا منه وكان يملأ القلب والعين . وعن
أبي عبيد : ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن وكان مقدما
في علم العربية ، والنحو ، والحساب . ولى قضاء الرقة للرشيدي ثم قضاء
الري وبها مات سنة (١٨٩) وهو ابن ثمان وخمسين سنة في اليوم
الذي مات فيه الكسائي فقال الرشيد دفن الفقه والعربية بالري . (١)

(١٣) جامع الفتاوى تأليف الشيخ ناصر الدين أبي القاسم محمد بن

يوسف السمرقندي المتوفى (٥٥٦) وهو كتاب مفيد معتبر

(١٤) الجامع الكبير تأليف الإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى

١٨٧ . ذكر صاحب كشف الظنون ناقلا عن العلامة اكمل الدين : (هذا
الكتاب) كاسمه لجلائل مسائل الفقه جامع كبير . قد اشتمل على عيون الروايات
ومتون الدرايات بحيث كاد أن يكون معجزا ولتمام لطائف الفقه منجزا ،
شهد بذلك بعد إنفاذ العمر فيه داروه ، ولا يكاد يلم بشئ من ذلك
عاروه ، ولذلك امتدت أعناق ذوى التحقيق نحو تحقيقه ، واشتدت
رغباتهم في الإعتناء بحلى لفظه وتطبيقه ، وكتبوا له شروحا وجعلوه مبينا

(١) تاج التراجم ورق ٢٣

مقدمة الثالثة

مشروحا ٥١ (١)

(١٥) جواهر الفتاوى تأليف الشيخ ركن الدين أبي بكر محمد بن أبي المفاخر بن عبد الرشيد الكرمانى ، ذكر فيه انه ظفر بفتاوى أبي الفضل الكرمانى وسأل من جمال الدين اليزدى مسائل كثيرة ثم أضاف إليه من فتاوى أئمة بخارى وماوراء النهر . وخراسان وكرمان ، وجعل كل كتاب ستة أبواب ، الأول من فتاوى ركن الدين أبي الفضل الكرمانى والثانى من فتاوى جمال الدين اليزدى والثالث من فتاوى الإمام عطاء بن حمزة السعدى والرابع من فتاوى النجم عمر النسفى والخامس من فتاوى أبي محمد سليمان بن الحسن الكرمانى والسادس من فتاوى أئمة المتأخرين بأسمائهم (٢)

(١٦) الحمادية (من الفتاوى) لقاضى القضاة حماد الدين احمد ابن

القاضى محمد اكرم . قد جمعها تلميذه أبو الفتح ركن الدين حسام المقتى الناكورى ، كذا قال العلامة الخدموم محمد هاشم التتوى السندى فى تأليفه مظهر الأنوار (٣)

(١٧) الخانية او فتاوى قاضيخان تأليف الإمام فخرالدين حسن

(١) كشف الظنون ج ١ ص ٥٦٧

(٢) كشف الظنون ج ١ ص ٦١٥

(٣) وقلت : هذا الكتاب ضخيم محتو على مسائل الصيام . فريد فى فنه وهو من أوائل مؤلفات الخدموم التتوى ، وبعد ما تم تأليفه ترجمه المؤلف إلى الفارسية وسماه حيات الصائمين ، وكلاهما محفوظان فى خزانه كتي .

مقدمة المائة

بن منصور الأوزجندی (١) الفرغانی . المتوفى (٥٩٢) وهى مشهورة مقبولة معمول بها متداولة بين أیدی العلماء والفقهاء ، وكانت هى نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء . ذكر فى هذا الكتاب جملة من المسائل التى يغلب وقرعها وتمس الحاجة إليها ، وتدور عليها واقعات الأمة . وترتيبها على ترتيب الكتب المعروفة ، بين لكل فرع أصلا ، وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين إقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الأظهر (٢) كما قال فى أول الفتاوى : وفيما كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اختصرت على قول أو قولين وقدمت ما هو الأظهر وافتتحت بما هو الأشهر إجابة للطالبين وتيسيرا على الراغبين اه يقول العلامة ابن عاهدین الشامى : وكذا صاحب ملتقى الأبحر إلتزم تقديم القول المعتمد ، وما عداها من الكتب التى تذكر فيها الأقوال بأدلتها كالهداية وشروحها وشروح الكنز وكافى النسفى والبدائع وغيرها من الكتب المبسطة فقد جرت العادة فيها عند حكاية الأقوال أنهم يؤخرون قول الإمام ثم يذكرون دليل كل قول ، ثم يذكرون دليل الإمام متضمنا للجواب عما استدلل به غيره وهذا ترجيح له إلا أن ينصوا على ترجيح غيره اه (٣)

يقول صاحب الفوائد البهية : (الإمام حسن بن منصور) كان إماما كبيرا وبحرا عميقا غواصا فى المعانى الدقيقة مجتهدا فهاما أخذ عن

(١) أوزجند مدينة بنواحي اصبهان بقرب فرغانة .

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٢٧

(٣) شرح عقود رسم المفتى ص ٣١ طبع دارالإشاعة

مقدمة المائة

ظهر الدين الحسن بن علي المرغيناني ، وله الفتاوى المشهورة المتداولة ، والواقعات ، والأمالى والمحاضر ، وشرح الزيادات ، وشرح الجامع الصغير وشرح ادب القضاء للخصاف وغير ذلك . قال العلامة قاسم بن قطاروغا في تصحيح القدوري : ما يصححه قاضيخان مقدم على تصحيح غيره لأنه فقيه النفس اه (١)

(١٨) خزازة الفقه تأليف الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي المتوفى سنة (٣٨٣) وهو مختصر . جمع فيه مسائل الفقه معدودة الأجناس مجموعة النظائر ورتب ترتيب الكنز (٢) يقول العلامة قاسم بن قطاروغا هو إمام الهدى له تفسير القرآن وكتاب النوازل في الفقه وخزازة الأكل وتنبيه الغافلين وكتاب بستان العارفين . توفي ليلة الثلاثاء لإحدى عشرة خات من جمادى الآخر سنة ثلث وتسعين وثلثمائة . قلت تفرقه أبو الليث على أبي جعفر الهندواني ، وله من المصنفات غير ما ذكره ، عيون المسائل وكتاب تأسيس للنظائر ومقدمة الصلوة المشهورة وكتاب الفتاوى . ر الصواب في اسم كتابه خزازة الفقه لا خزازة الأكل . (٣)

(١٩) الخلاصة من الفتاوى تأليف الإمام طاهر بن أحمد البخاري واه كتاب النصاب أيضا . كان عديم النظير في زمانه فريد أئمة الدهر شيخ الحنفية بما وراء النهر من أعلام المجتهدين في المسائل . أخذ عن أبيه قوام الدين أحمد عن أبيه عبد الرشيد . وأيضاً أخذ عن حماد بن إبراهيم الصفار وأخذ أيضاً عن خاله ظهر الدين الحسن بن علي المرغيناني .

(١) الفوائد البهية ص ٦٥

(٢) كشف الظنون ج ١ ص ٧٠٣

(٣) تاج التراجم ، حرف النون .

مقدمة الثالثة

عن قاضيخان . وله تصانيف مقبولة منها خزانة الوقعات ، والنصاب والخلامة . يقول الشيخ عبد الحى الكهنوى : وقد طالعت من تصانيفه خلاصة الفتاوى ذكر فيه انه لخصه من الوقعات والخزانة وهو كتاب معتبر عند العلماء معتمد عند الفقهاء (١)

(٢٠) الذخيرة من الفتاوى المشهورة بالذخيرة البرهانية تأليف الإمام برهان الدين محمود بن أحمد البخارى المتوفى سنة (٦١٦) إختصرها من كتابه المشهور بالحيط البرهاني . كلاهما مقبولان عند العلماء . ذكر فيها : قد جمعت أنا في حدائة سنى وعنفوان عمرى في إفتاء ما وقع إلى من مسائل الوقعات أيضا وضممت إليها أجناسها من الحادثات ، وجمعت أيضا جمعا آخر أستفتى منى مدة مقامى بسمرقند ، وذكرت فيها جواب ظاهر الرواية ، وأضفت إليها من واقعات النوادر وما فيها من أقاويل المشايخ ، وكان يقع في قلبى أن أجمع بين هذه الأصول الثلاثة وأمهد لها أساسا وأجعلها أصنافا وأجناسا . وقد انضمت إلى ما وقع في قلبى إلتماس بعض الأحباب ، فشرعت في هذا الجمع وأوضحت أكثر المسائل بالدلائل وسهيت المجموع بالذخيرة وشخنته بالفوائد الكثيرة (٢)

(٢١) روضة العلماء تأليف الشيخ أبى على حسين بن البخارى الزندوبستى . يقول فيه : صنفت هذا الكتاب وأمليته مرارا على الأصحاب وكان محاليا عن المسائل والفقه والحكم فسألنى بعض من قد ابتلى بالجلوس في المجالس

(١) الفوائد البهية ص ٨٤ ، الجواهر المضية ج ١ ص ٢٦٥ ، تاج التراجم
الخطبة ورق ١٤

(٢) الكشف ج ١ ص ٨٢٢

مقدمة المتالة

حيات العروف ومن تلك المراكز العلمية في السند كان مركز

في قرية بوبك أيضا ، (١) وههنا أسرة من آل عم النبي
وصاحبه العباس بن عبدالمطلب رضى الله تعالى عنه القاطنون
من قرون يقال لهم الخدمون لا تتعالهم بالعلم جيلا بعد جيل ،
نشأ منهم جهابذة من العلماء الأعلام الذين منهم العلامة الإمام عبد الكريم
ميران (المتوفى سنة تسع وأربعين وتسع مائة) ووالده العلامة الفقيه
الخدم محمد جعفر صاحب المتانة (المتوفى في أواخر القرن العاشر) وهما
ذوى الصيت البعيد فى الممالك الإسلامية ، والمراكز العامية الباقية .

وهؤلاء : العلامة طاهر المحدث ابن الشيخ يوسف الباترى السندى ثم
البرهانورى ، والعلامة الحكيم محمد عثمان البريكافى السندى (٢) من

(١) وقلت : أنا كنت ذهبت إلى هذه القرية وفتشت عن أهلها وجه
تسميتها بهذا الإسم فأجابوا بوجوه منها أن ” بوبك ” فى اللغة السندية
إسم حشيش مخصوص بنبت هنا فقط ولا يوجد فى غير هذه القرية
فسميت القرية به ، ومنها أنه مركب من اسمين أحدهما ” بو ” بمعنى
الرائحة والثانى ” بك ” بمعنى الهفوة فى لغتنا السندية ، وبعد
سميت القرية به لأن كليهما توجد هناك بسبب كونها مركزا
لتجارة السمك ، ولكن التحقيق ما كتبه العلامة الخدم محمد جعفر فى
منهيته على هذا الكتاب : ” بوبكان مدينة من مدن السند على فرسخين
من سيوستان من الجانب الغربى منه . والبوبك كان إسم جد أهله و
أصله أبوبكر ، قصر تخفيفا ”

(٢) كذا سمعت من الأساتذة . وقال فى التذكرة الغوثية ما
محصله فى العربية : أن العلامة عثمان ابن الشيخ عيسى ابن الشيخ

مقدمة المقالة

العامه بأن أصنفه ثانيا فصنفت كتابي هذا وجمعت في أول كل باب من إخوان المسائل مقدار خمسة إلى عشرة ثم بنيت عليها كتاب الله سبحانه وتعالى وأخبار الرسول الله صلى الله عليه وسلم والحكايات مجلسا تاما من كل فرق وسميته روضة العلماء . (١)

(٢٢) زاد الفقهاء شرح القدوري تأليف شيخ الإسلام محمد بن أحمد الإسيبجاني أبي المعالي بهاء الدين ، وهو أستاذ الشيخ جمال الدين عبيد الله البخاري المحبوبي (٢)

(٢٣) الزاهدي شرح القدوري الشهيرة بالمجتبي تأليف الإمام نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي الحنفي المتوفى سنة (٦٥٨) وهو شرح تفسير يقول صاحب الفوائد البهية وقد طالعت المجتبي شرح القدوري والقنية فوجدتها على المسائل الغربية حاويين ولتفصيل الفوائد كفيين إلا أن صرح ابن وهبان وغيره إنه (الزاهدي) معزى الاعتقاد حنفي الفروع وتصانيفه غير معتبرة ما لم يوجد مطابقتها لغيرها لكونها جامعة للرطب واليابس . قلت ويحى التفصيل عند ذكر القنية فانتظره .

(٢٤) السغناقية أظنه النهاية شرح الهداية تأليف الإمام حسام الدين حسين بن علي السغناقي تلميذ صاحب الهداية المتوفى (٧١٠) نسبه إلى سغناق بكسر السين المهملة و سكنون الغين المعجمة بلدة في تركستان .

(١) الكشف ج ١ ص ٩٢٨ . وقلت : ونسخة خطية مصححة من الجزء الثاني لهذا الكتاب محفوظة في خزانة كتبي وكتابتها أحد فضلاء المتعلوين من بلادنا السند .

(٢) الجواهر المضية ج ٢ ص ٢٧

مقدمة المقالة

فرغ من هذا الشرح في شهر ربيع الأول سنة سبعمائة قال في الدرر :
هو أول من شرح الهداية . قال الشيخ عبدالحى الكهنوى هو أبسط شروح
الهداية وأشملها قد احتوى على مسائل كثيرة وفروع لطيفة . ومن
مصنفاته شرح التمهيد في قواعد التوحيد لأبى المعين ميمون بن محمد
النسفى المكحولى ، والكافى شرح اصول البزدوى . وممن تفقه عليه
قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكي صاحب معراج الدراية شرح
الهداية والسيد جلال الدين الكرلانى صاحب الكفاية (١)

(٢٥) شرعة الاسلام تأليف الشيخ الواعظ محمد بن أبى بكر المعروف
بإمام زاده الحنفى المتوفى (٥٧٣) يقول صاحب كشف الظنون : كتاب
نفس كثير الفوائد رتبته على إحدى وستين فصلا . له شروح كثيرة ،
وشرحه العلامة حسن التتوى السندى فى الفارسية واسمه موارد الشرعة
وهذا الشرح من أحسن الشروح له كما يبان من عباراته التى نقلها فقيه
عصره المخدم محمد هاشم التتوى السندى فى تأليفه وغيره من كبار
فقهاء السند .

(٢٦) الصوفية (من الفتاوى) تأليف الشيخ فضل الله بن محمد بن
أبوب جامع عمدة الأبرار كذا يقول المخدم محمد هاشم التتوى فى مظهر
الأنوار .

(٢٧) الصيرفية (وهى فتاوى آهو) تأليف الشيخ أسعد بن يوسف
بن على البخارى المعروف بآهو انتخب فيها من كتب المتقدمين والمتأخرين
مسائل عجيبة (٢)

(١) الفوائد البهية ص ٦٢

(٢) الكشف ج ٢ ص ١٢٢٥

مقدمة المتانة

(٢٨) الظهيرية (الشهيرة بالفتاوى الظهيرية) تأليف الشيخ محمد بن أحمد بن عمر ظهير الدين البخاري المحتسب ببخاري المتوفى (٦١٩) والمؤلف كان أوحد عصره ، أخذ العلم عن أبيه أحمد بن عمر ، واجتهد ، ولقى الأعيان حتى وصل إلى خدمة ظهير الدين أبي المحاسن الحسن بن علي المرغيناني وكان يكرمه ويقدمه على كثير من طلبته .

يقول صاحب الفوائد البهية : نسبة الفتاوى الظهيرية والفوائد الظهيرية إليه يرد على علي القاري حيث نسب الفتاوى الظهيرية إلى ظهير الدين الكبير علي بن عبد العزيز المرغيناني والد الحسن بن علي ، وعلى من نسبها إلى الحسن بن علي المرغيناني ، وقد طالعت الفتاوى الظهيرية فوجدته كتابا معتبرا متضمنا للفوائد الكثيرة (١)

(٢٩) العتابية من الفتاوى المسماة بجواهر الفقه تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن عمر زاهد الدين أبو نصر العتابي المتوفى (٥٨٦) (٢) كان من العلماء الزاهدين أوحد المتبحرين ، ومن تصانيفه أيضا شرح الزيادات . قالوا دقق فيه وحقق وأبدع ما لا يوجد في غيره ، وهو مختصر ليس بالطويل الخلل ولا بالقصير الخلل ، وشرح الجامع الكبير وشرح الجامع الصغير و تفسير القرآن (٣)

(١) الفوائد البهية ص ١٥٦ - ١٥٧

(٢) نسبه إلى عتابية بفتح العين المهمة وتشديد التاء المثناة من فوق وبعد الألف باء موحدة ثم ياء مثناة تحتية محلة ببخاري .

(٣) الفوائد البهية ص ٣٦

مقدمة المتانة

(٣٠) عيون المسائل تأليف الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي المتوفى (٣٧٦) . والشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندي السمرقندي المعروف بالعلاء العالم المتوفى (٥٥٢) شرحه ، وسماه بـمصر المسائل وقصر الدلائل . (١)

(٣١) الفتاوى السراجية تأليف الشيخ سراج الدين الأوشى من أعلام القرن السادس الهجرى وفيه نوادر وقائع لا توجد فى أكثر الكتب وهى إحدى مآخذ المنية . (٢)

(٣٢) الفتاوى النسفية تأليف العلامة نجم الدين عمر بن محمد النسفى الشهير بعلامة سمرقندي المتوفى (٥٣٧) وهى فتاواه التى أجاب بها عن جميع ما سئل عنه فى أيامه (٣) وكان إماما فاضلا أصوليا متكلميا مفسرا محدثا فقيها حافظا نحويا أجد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر. أخذ الفقه عن صدر الإسلام أبى اليسر محمد البزدوى . وله تصنيفات جليلة فى التفسير والفقه ، وأجل تصنيفاته التيسير فى التفسير وله المنظومة ، وهو أول كتاب نظم فى الفقه ، وكتاب المواقيت . وعن السمعانى إنه قال : فقيه عارف بالمذهب والأدب صنف التصانيف فى الفقه والحديث ونظم الجامع الصغير وقيل : إنه صنف قريبا من مائة مصنف ، ومن تصانيفه أيضا الأشعار بالمختار من الأشعار فى عشرين مجلدا وكتاب المشارع وكتاب القند فى علماء سمرقند

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ١١٨٧

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٢٤

(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٣٠

مقدمة المتانة

عشرين مجلدا وتاريخ بخارى . (١)

(٣٣) فتح القدير شرح الهداية تأليف الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام المتوفى (٨٦١) الى كتاب الوكالة . إبتدأ سنة (٨٢٩) عند الشروع في إقرائه بعد قراءته تسع عشرة سنة على وجه الإتقان والتحقيق على الشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي الكتاني المعروف بقارئ الهداية ، ثم أكمله المولى شمس الدين أحمد بن قورد المعروف بهقاضى زاده المفتى المتوفى (٩٨٨) إلى آخر الكتاب وسماه نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (٢) . وعلى فتح القدير حاشية للإمام أبي الحسن الكبير السندي المتوفى (١١٣٨)

(٣٤) فصول الاسروشنى فى المعاملات فقط تأليف الإمام مجد الدين أبى الفتح محمد بن محمود بن حسين المتوفى (٦٢٥) رتبها على ثلاثين فصلا .

(٣٥) الفصول العمادى تأليف الشيخ جمال الدين بن عماد الدين رتبها على أربعين فصلا فى المعاملات فقط وقيل : للشيخ أبى الفتح عبد الرحيم بن أبى بكر بن عبد الجليل المرغينانى السمرقندى . قال المولى محمد بن الياس المفتى چوى زاده : مؤلف الفصول هو أبو الفتح بن أبى بكر بن عبد الجليل المرغينانى السمرقندى كما ذكره فى آخر كتابه . وقال : نجز فى أواخر شعبان سنة (٦٥١) (٣)

(١) الفوائد البهية ص ١٤٩ - ١٥٠

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٣٤

(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٧٠ قلت : قد بسط الشيخ عبد الحى

مقدمة المائة

(٣٦) قنية المنية تأليف الشيخ نجم الدين نختار بن محمود الزاهدي الغزميني (١) المتوفى (٦٥٨) ذكر في أولها انه استصفها من منية الفقهاء لأستاذه بديع ابن أبي منصور العراقي وسأها قنية المنية لتتميم الغنية ، ورقم أسامي الكتب والمفتين بأول حروفها . (٢) والمؤلف كان من كبار الأئمة وأعيان الفقهاء له اليد الباسطة في الخلاف والمذهب والباع الطويل في الكلام والمناظرة ، وله التصانيف الأخر أيضا التي سارت بها الركبان منها شرح مختصر القدوري شرح نفيس نافع وتحفة المنية لتتميم الغنية استصفها من البحر المحيط للبديع القزويني وكتاب الحاوي والرسالة التاصرية وزاد الأئمة والمجتهبي في الأصول والجامع في الحيض وكتاب الفرائض ، قال العلامة عبد الحى الكهنوي : وقد طالعت المجتهبي والقنية فوجدتها على المسائل الغربية حاويين ولتفصيل الفوائد كافيين إلا أنه صرح ابن وهبان وغيره أنه معنولى الإعتقاد حنفي الفروع وتصانيفه غير معتبرة ما لم يوجد مطابقتها لغيرها لكنزها جامعة للطرب واليابس . (٣)

ويقول العلامة المخدوم محمد هاشم التتوي السندی : وقد قرر

في تذكرة صاحب الفصول العبادي بما لا مزيد عليه فراجع الفوائد البهية ص ٩٣

(١) نسبة إلى غزمين بفتح الغين المعجمة ثم الزاي المعجمة ثم الميم المكسورة ثم الياء المثناة الساكنة ثم النون قصبة من قصبات خوارزم .

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٥٧

(٣) الفوائد البهية ص ٢١٢

مقدمة المقالة

علماء بخارى في سنة خمس وأربعين وتسع مائة . حق القنية ان عبارتها
إن كانت منقولة من كتب أهل الاعتزال فهي غير معتبرة إلا أن توافق
كتبنا أى كتب الحنفية وإن كانت منقولة من كتب الحنفية فهي معتبرة .
قالوا والكتب التي ينقل عنها في القنية مائة وثلاثون وكتب أهل الاعتزال
منها أحد عشر كتابا ورموزها هذه :

بت :- برهان ترجماني . ببق :- بقالى . بك :- برهان كافي .
بو :- وبرى . جت :- جمع التفريق للبقالى . يت :- يوسف ترجماني
مت :- مجد الأئمة . شم :- شرف الأئمة المكي . شبق :- شرح بقالى .
ضو :- ضمير وبرى . عت :- علماء ترجماني والبقية من كتب الحنفية .
وقد أورد في القنية عن جميع العلوم مسائل كثيرة . لم أطول بذكرها
الكلام . وما نقل صاحب المجتبى عن كتب الحنفية فهو مقبول . انتهى
كلام خاتم الفقهاء والمحدثين المخدم التتوى .

(٣٧) الكافي (في فروع الحنفية) تأليف الحاكم الشهيد محمد
بن محمد المتوفى سنة (٣٤٤) جمع فيه كتب محمد بن الحسن المبسوط
وما في جوامعه ، وهو كتاب يعتمد في نقل المذهب وشرحه جماعة من
المشايخ منهم شمس الأئمة السرخسى وهو المشهور بمبسوط السرخسى .
وهو المراد إذا أطلق المبسوط في شروح الهداية وغيرها . (٢) بقول
العلامة عبد الحى اللكهنوى تحت ترجمة هذا الإمام : الحاكم الشهيد

(١) مخطوطة الحجيج الجليلة في مسألة سور الأجنبية تأليف المخدم
محمد هاشم التتوى السندى

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٧٨

مقدمة المائة

المرزى البلخى ولى القضاء ببخارا ثم ولاه الأمير صاحب خراسان وزارته وقتل شهيدا فى ربيع الآخر سنة (٣٤٤) سمع الحديث بمرور على ابى رجاء محمد بن حمدويه وهو يروى عن أحمد بن حنبل وغيره وسمع منه أئمة خراسان وحفاظها ، وصنف المختصر ، والمنتقى والكافى وغيره . وكتاب الكافى والمنتقى أصلا من أصول المذهب بعد كتب محمد ولا يوجد المنتقى فى ديارنا فى أعصارنا . ذكر السمعانى والقارى وغيرهما أن أبا عبد الله الحاكم الجافى صاحب المستدرک قد تلمذ عليه وأخذ عنه . ١ هـ (١)

(٣٨) الكبيرى ويقال لها فتاوى الخاصى ، تأليف القاضى نجم الدين يوسف بن أحمد الخوارزمى المعروف بفطيس المتوفى سنة (٦٣٤) كانت للصدر الشهيد فيوبها كافتاوى الصغرى كذا فى فهرس جامع الفصولين ذكر إنه رتب فيها المتفرقات من فتاوى الإمام الصدر الشهيد واقتصر على تقرير الأجناس . والمؤلف كان إماماً فاضلاً تفقه على أبى بكر بن عبد الله من أقران نجم الأئمة عمر النسفى وسمع منه . ذكر القارى إنه كان فى أوائل المائة السادسة وإن له الفتاوى ومختصر الفصول . و ذكر صاحب الكشف وفاته عند ذكر الفصول فى الأصول سنة (٦٣٤) (٢)

(٣٩) كشف الاسرار فى أصول البزدوى تأليف الشيخ الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى (٧٣٠) وهذا الشرح

(١) الفوائد البهية ص ١٨٥ - ١٨٦

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٢٢٢ الجواهر المضية ج ٢ ص ٢٢٣

الفوائد البهية ص ٢٢٦

مقدمة المائة

لأصول الإمام فخر الإسلام البزدوى أعظم الشروح وأكثرها إفادة و
بيانا . تفقه على عمه الشيخ محمد المايبرغى تلميذ شمس الأئمة محمد
الكردرى وإسه تصانيف أخر أيضا كشرح المنتخب الحسامى وإسمه
غاية التحقيق ووضع كتابا على الهداية بسؤال قوام الدين الكاكي و
وصل إلى الزواج فاخترته المنية وتفقه عليه قوام الدين محمد الكاكي
وجلال الدين عمر بن محمد الحجازى . يقول صاحب الفوائد البهية :
(كشف الأسرار) مشتمل على فوائد خلت عنها الزبر المتداولة و
متضمن لتحقيقات وتفريعات لا توجد فى الشروح المتطاولة (١)

(٤٠) كنز الدقائق تأليف الشيخ الإمام عبد الله بن محمود حافظ الدين
النسفى أبى البركات المتوفى (٧١٠) يقول العلامة قاسم بن قطلوبغا :- له
كتاب المصنفى شرح المنظومة وكتاب المنافع شرح النافع وكتاب الكافي
شرح الروافى وكتاب الروافى تصنيفه أيضا وكتاب كنز الدقائق وكتاب المنار
فى أصول الفقه ، وكتاب العمدة فى أصول الدين وكتاب شرح الهداية .
تفقه على شمس الأئمة الكردرى وروى الزيادات من العتبانى وسمع منه
الصغنائى وشرح المنار وسماه الكشف وشرح العمدة وسماه الإعتقاد ولا يعرف
له شرح الهداية والله أعلم اهـ (٢)

(٤١) المبسوط تأليف الإمام محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى (٤٨٩)
ألفه منفردا فأولا ألف مسائل الصلاة وسماه كتاب الصلاة . وهكذا
جمعت فصارت مبسوطا وهو المراد حيث ما وقع فى الكتب قال محمد فى

(١) كشف الظنون ج ١ ص ١١٢ الفوائد البهية ص ٩٤ - ٩٥

(٢) تاج التراجم الخطية ورق ١٤

مقدمة الثالثة.

كتاب فلان (المبسوط) كذا .

واعلم أن نسخ المبسوط المروية عن محمد متعددة وأظهرها مبسوط
أبي سليمان الجوزجاني . وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ
الإسلام أبي بكر المعروف بخراهرزاده ويسمى مبسوط البكري وشمس
الأئمة الحلواني ووضعوها مختلطة بكلامه من غير تمييز لكلام محمد كما
قله شراح الجامع الصغير مثل فخر الإسلام البزدوى وقاضىبخان . وحيث
وقع في الخلاصة نسخة شيخ الإسلام وغيره فالمراد مبسوطانهم وروى
ان الشافعى استحسنته وحفظه (١)

(٤٢) مجموع النوازل والحوادث والواقعات تأليف الشيخ

أحمد بن موسى الكشمى وقيل الكشنى (٢)

(٤٣) المزيد تأليف الإمام برهان الدين على بن أبى بكر المرغينانى

صاحب الهداية وكتاب البداية وكفاية المنتهى فى نحو ثمانين مجلدات و
كتب التحنيس ومناسك الحج وله كتاب مختار مجموع النوازل وكتاب فى
الفرايض وقد لقى المشايخ وجمع لنفسه مشيخه كذا ذكره العلامة قاسم بن
قطلوبغا (٣) وسيجى البسط عند ترجمه الهداية فانتظره .

(٤٤) المضممرات (اى جامع المضممرات شرح مختصر القدورى)

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٥٨٠

(٢) نسبة إلى كشن بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمه ثم نون أو
بإسقاط النون على النسبة إلى كشن وهى قرية على ثلاثة فراسخ من
جرجان على الجبل .

(٣) تاج التراجم الخطية ورق ١٨

مقدمة المعانة

أرشد تلامذة الخدم عبد الكريم ميران ابن العلامة يعقوب البوبكاني الذين استفاد منهم كثير من علماء الهند حين سكنوا في بلدة برهانپور (الهند) والسلطان ميرزا حسن بيك أرغون أيضا كان من تلامذته .

كتب في نزهة الخواطر ناقلا عن تاريخ السند : الشيخ الفاضل ميران بن يعقوب التنوي للسندی (١) أحد كبار العلماء درس وأفاد مدة عمره ، وأخذ عنه مرزا شاه حسن صاحب السند ، وخلق كثير من العلماء . مات سنة تسع وأربعين وتسع مائة . فأرخ لوفاته بعضهم " علامة وارث الأنبياء " وقبره على جبل مكلي . ذكره معصوم بن صفای السیدی في تاريخه . (٢)

ابراهيم الصديقي (البوبكاني السندی) تخرج عليه صاحب التذكرة (الشيخ محمد غوثي) والقاضي نصيرالدين ابن الشيخ سراج محمد البناني ، والشيخ صالح السندی ، والقاضي عبد السلام السندی الذي له شرح على الوقاية حاول سائر الجزئيات الفقهية ، والشيخ سكه جي ختن الشيخ يوسف البنكالي وخلق آخرون . له شرح على صحيح البخاري وحاشية على تفسير البيضاوي وله مصنفات أخرى . كان تقيا زاهدا ، متورعا كبيرا يهتز عن المشتبهات لم ياكل طعام أحد أربعين سنة . واستشهد مع سبع عشرة نسمة مع عياله بأيدي اللصوص بقريته في الهند وكان ذلك في شهر شعبان سنة ثمان بعد الألف .

راجع التذكرة الغوثية ص ٤٤٥ - ٤٤٦

(١) راجع النزهة ج ٤ ص ٣٧٠ وإنما عده تنويا لأن وفاته كانت في " تته "

(٢) وقلت : عبارة تاريخ السند هذه : مخدم ميران بن مولانا يعقوب به صفات حميده واخلاق پسنديه معروف ومشهور بوده ، و

مقدمة المائة

تأليف الشيخ يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي هو شرح جامع للتفاريع
الكثيرة حاو على المسائل الغزيرة . والمؤلف شيخ كبير وعالم نحرير جمع علمي
الحقيقة والشريعة وهو أستاذ فضل الله صاحب الفتاوى الصوفية . (١)
(٤٥) معدن الكنز ذكره صاحب كشف الظنون تحت ترجمة
كنز الدقائق ، وقال : ومن شروحه المعدن وما ذكر إسم مؤلفه . (٢)
(٤٣) منية المصلي وغنية المبتدى تأليف الإمام سديد الدين
محمد بن محمد الكاشغري المتوفى (٧٠٥) . وهو كتاب معروف متداول
بين المدارس وله شروح كثيرة وأحسنها شرح الشيخ الحلبي وهو مطبوع
معروف بين الحنفية .

(٤٦) منية المفتي تأليف الشيخ يوسف بن أبي سعيد أحمد
السجستاني ، نلخص فيه نوادر الواقعات عرية عن الدلائل ، وذكر أنه
رأى الفتاوى الصغرى لنجم الدين الخاصي وكتب فيه منها ما هو المعتمد
عليه وحذف الإحالات وزوائد الروايات والإختلافات قصرًا للمسافة ،
وضم إليها من فتاوى سراج الدين الأوشى نوادر من الواقعات مما لا يوجد
في أكثر الكتب ، وصرف المهمة إلى الإيجاز في الألفاظ من غير إخلال
وراعى تجنيس الفتاوى السراجية وميزها بعلامة حرف السين . كذا ذكره
صاحب كشف الظنون (٣)

(٤٧) نساب الاحتساب تأليف الشيخ عمر بن محمد بن عوض

(١) الفوائد البهية ص ٢٣٠

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٥١٦

(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ١٨٨٧

مقدمة المتانة

الشامى . فيه مسائل اختصت بالنسبة إلى حسب منصب الحسبة من كتب
معتبرة (١)

(٤٨) نصاب الفقه تأليف الشيخ طاهر بن أحمد البخارى المتوفى
(٥٤٢) اختصر فيه كتابه : خلاصة الفتاوى وقال فيه : كل مسألة
أذكرها من الفتاوى أو فى فتاوى الأصول فهى من مسائل الواقعات
المنسوب تأليفها للصدر الشهيد حسام الدين ، وكل ما أقول : قال القاضى
فمرادى الإمام الحسن بن منصور الأوزجندى ، وكل ما أقول : قال
الإمام خالى فهو الإمام ظهيرالدين الحسن بن على المرغينانى . (٢)

(٤٩) النوازل تأليف الإمام أبى الليث نصر بن محمد السمرقندى
المتوفى (٤٧٦) وقد مر ترجمته . يقول صاحب الكشف : ذكر فيه انه
جمع من كلام محمد بن شجاع الثلجى ومحمد بن مقاتل الرازى ومحمد
بن سلمة ونصير بن يحيى ومحمد بن سيلام وأبى بكر الإسكاف وعلى
بن أحمد الفارسى والفقير أبى جعفر محمد بن عبد الله فإنهم وفقوا النظر
فما وقع لهم من النوازل . قال وصنفت كتابين من أقاويلهم أحدهما عيون
المسائل والآخر النوازل (٣)

(٥٠) واقعات الحسامى تأليف الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز
البخارى رزقه الله الشهادة فى صفر سنة (٥٣٦) قتله الكافر الملعون بسمرقند
ونقل جسده إلى بخارى . جمع فيه بين النوازل لأبى الليث والواقعات

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٥٣

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٥٤

(٣) كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٨١

مقدمة المائة

للناطقي وأخذ من فتاوى أبي بكر وفتاوى أهل سمرقند ورتب الكتب
كالختصر المنسوب إلى الحاكم الشهيد والأبواب كالنوازل وأشار بالعين إلى
مسائل العيون والواو إلى الواقعات والباء إلى الشيخ أبي بكر والسين إلى
فتاوى سمرقند (١)

(٥١) واقعات الناطقي تأليف الشيخ أحمد بن محمد الناطقي
المتوفى (٤٤٦) أحد الفقهاء وأحد أصحاب الواقعات قد مر ذكره تحت
" الأجناس " فراجع .

(٥٢) وقاية الرواية تأليف الإمام برهان الشريعة محمود ابن
صدر الشريعة الأول عبید الله المحبوبي وهو متن مشهور متداول بين العلماء
بالقراءة والتدريس مستغن عن الذكر وله شروح كثيرة .

(٥٣) الهداية تأليف شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر
المرغيناني المتوفى (٥٩٣) وهو شرح على متن له سماه بداية المبتدى ولكنه
في الحقيقة كالشرح لختصر القدوري وللجامع الصغير للإمام محمد . وعادته أن
يحرر كلام الإمامين من المدعى والدليل ثم يحرر مدعى الإمام الأعظم
ويبسط دليله بحيث يخرج الجواب من أدلتها ، فإذا كان تحريره مخالفا
لهذه العادة يفهم منه الميل إلى ما ادعى الإمامان . كذا ذكره صاحب
كشف الظنون (٢) . وهذا ما ذكرناه تبركا وإلا فشهرة هذا الكتاب
تغنيا عن ذكره .

(١) الفوائد البهية ص ١٤٩ ، كشف الظنون ج ٢ ص ١٩٩٨

(٢) كشف الظنون ج ٢ ص ٢٠٣٢

مقدمة المائة

وفي الختام أبدى من صميم قلبي أنى استغدت من الكتب الخطية والمطبوعة لخزانة المجلس العلمي ، وأخذت منها فوائد وأضفتها إلى مقدمة الكتاب وتحقيقه فأشكر المولى الصديق العلامة محمد طاسين ناظم خزانة المجلس العلمي شكرا لا نهاية له لأنه أعانني بسعة الصدر وحسن المعاملة بإعطاء الكتب ودائما قلبي يتأثر لما أذكر مودته ، وأيضا أشكر تلميذي الصديق المولوى محمد عثمان السرياني على ما أعانني بمقابلة النسخ الخطية بالأصل .

استندراك : ذكرت في المقدمة كتبها كتبها صاحب المائة ، وبعد اطلعت على هذين الكتابين من مؤلفاته : الأول قرنه في مرنه وپرنه ذكره العلامة الخدم محمد هاشم التتوى في بياضه . وقد رد على هذه الرسالة الخدم حامد الأكهى السندى كما بيان من البياض المذكور أيضا .

والثانى البصارة فى العمل بالإشارة . لم أطلع عليه فى شىء من تأليف أعلام بلادنا السند حتى المحقق الفقيه المير علينواز صاحب "البشارة فى العمل بالإشارة" الذى لم يترك شيئا من مؤلفاته أعلام السند على هذا الموضوع إلا ذكره ما أحال على هذه الرسالة كما أحال على المائة . ولكن ذكره السيد حسام الدين الراشدى فى مقدمة مظهر شاهجهانى ولم أعلم ماخذه .

وليكن هذا آخر ما أردنا إيراد فى المقدمة والمرجو من الكل أن لا ينسونى من الدعاء حين مطالعتهم ليحسن الله ذنباى وآخرتى ويبقى العلم وخدمة الدين فى ذريتى ، والله ولى الإعانة فى البداية والنهاية .

أفقر العباد إلى الله تعالى أبو سعيد غلام مصطفى القاسمى
ابن المحافظ الحاج محمود السندى غفر الله له ولولديه ومشائخه أجمعين

١٣ ذى القعدة ١٣٨١ هـ بطابق ١٩ ابريل ١٩٦٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى احسن تنويم الانسان ، وعلمه البيان ، وخص العلماء بالتبيان ، ورفع نقادهم درجات فى أعلى الجنان ، وأدام خذل من خالفهم من العدوان: (١) والصلوة والسلام الأطيبان على رسوله محمد افضل الدعاة الى الرحمن ، وعلى آله وصحبه وحزبه الذين كتب (٢) فى قلوبهم الايمان .

أما بعد . فيقول العبد الجانى (٣) جعفر بن عبد الكريم الشهير بميران بن يعقوب البوبكانى (٤) عامهم الله تعالى بلطفه الرحمانى ، انى قد حدثت فى كتابى هذا . حذو كتاب خزانة الروايات فى تبويب ما فيه من المرويات ، تاركاً ما هو من عديمات الاصول (٥) وبعض ما يشبه التكرار او الاشتهار او التطويل أوزيفه أوضعنه العلماء الفحول . وقد أذكر فى الباب عوض المتروك ما هو أقوى منه . وقد أزيد وأختصر مراراً ايجازاً أو خوفاً من ملالة المرید . وسميته "المتانة فى مروة الخزانة" . فاقول سائلا من الله (٦) الاعانة .

(١) وفى نسخة المولى السيد محب الله صاحب العلم " فى اسفل النيران " مكان " من العدوان " . (٢) وفى نسخة صاحب العلم " كتب الله " . (٣) وفى نسخة صاحب العلم " الضعيف " مكان الجانى . (٤) مدينة من مدن السند على فرسخين من سيوستان من الجانب الغربى منه . والبوبك كان اسم جده امله . واصله ابوبكر . قصر تخفيفا . من حاشية الاصل السيد حسام الدين الراشدى . (٥) ولا يعرف ما عانيت فى الحذف والتبديل حق المعرفة الاحاذق فى علم الحديث ، بل وفى الفقه ايضا ، المنتصف من نفسه خالص الانتصاف . المجتنب طريق التعصب . والاعتناف . منه حاشية الاصل . (٦) وفى نسخة صاحب العلم بزيادة " الاعلم " بعد الجلالة . السندى .

« كتاب العلم »

باب في فضل العلم

قال الله تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم واندین اوتوا العلم درجات » في المدارك في الدرجات قولان. أحدهما في الدنيا . في المرتبة ، والشرف ، والآخر في الآخرة . في الجامع الصغير للعلامة الحافظ (١) جلال الدين السيوطي رضى الله تعالى عنه (٢) ما اخرج ابن ماجه عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يشفع يوم القيمة ثلاثة * الانبياء . ثم العلماء . ثم الشهداء إنتهى . فاعظم بمرتبة هي واسطة بين النبوة ، والشهادة بشهادته صلى الله عليه وسلم . في شرعة الاسلام وفي الجامع المذكور (٣) قال النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم (٤) في الجامع الصغير بعلامات سبع طرق

(١) وفي نسخة صاحب العلم " لعلاء الدين الحافظ الخ " مكان " العلامة " وفي الآخر " رحمه الله " مكان " رضى الله عنه " وهو الاولى . (٢) لم يذكر صاحب الخزانة المخرج واسم الصحابي الراوي وذكرها صاحب المائة . (٣) قوله " وفي الجامع المذكور " من زيادات صاحب المائة ، وذكر في الخزانة بعد هذا الحديث من إحياء العلوم للغزالي حديث ابن عباس رض قال للعلماء درجات فوق سائر المؤمنين سبعمائة درجة ما بين الدرجتين مسيرة خمسمائة عام ، وذكر احاديث اخر ايضا ولما كانت غير قوية اولا اصل لها تركها صاحب المائة واورد عوضها حديثا آخر من الجامع الصغير ما اخرجه الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من سالك طريقنا الحديث . (٤) اي نسبة شرف العالم الى شرف العابد كنسبة شرف النبي صلى الله عليه وسلم الى أدنى شرف الصحابة . السندی .

حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم (١) وفيه ما أخرجه الترمذى عن النبي صلى الله عليه وسلم من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة (٢). وفيه ما أخرجه ابن عساكر والديلمى عنه صلى الله عليه وآله وسلم خير سليمان بين المال والملك والعلم فاختر العلم ، فاعطى الملك ، والمال لاخياره (٣). فى الاحاديث الحسان (٤) فى فضل الطيلسان للسيوطى رضى الله تعالى عنه أخرج البخارى ومسلم عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الناس من امتى ظاهرين على الحق حتى يأتهم أمر الله وهم ظاهرون. قال عبد الله بن المبارك وعلى بن المدينى ويزيد بن هارون واحمد بن حنبل والبخارى وغيرهم هذه الطائفة اصحب الحديث وفيها أخرج المرهبي فى فضل العلم والخطيب عن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم ارحم خلفائى قلنا يا رسول الله من خلفاءك قال الذين يأتون من بعدى فيروون احاديثى وسنتى

(١) قال العلقمى اراد والله اعلم العلم العام الذى لايسع البالغ العاقل جهله او علم مايطرأ له خاصة فيسئل عنه حتى يعامه أو اراد انه فريضة على كل مسلم حتى يقوم به من فيه الكفاية وقال البيضاوى. المراد بالعلم مالا مندوحة للعبد عن تعلمه كعمرفة الصانع أو العلم بوحداية الله ونبوة رساله وكيفية الصلوة فان تعلمه فرض عين والحديث روى باسانيد مختلفة وكلها ضعيفة لكن تقوى بكثرة طرقه اه. وقال العلقمى رح وهو صحيح لغيره. راجع السراج المنير ص ٤١٦ ج ٢ . (٢) بخانيه علامية الحسن . (٣) ذكره صاحب الخزانة مبهما بدون ذكر المنخرج فذكره صاحب المائة "من ابن عساكر والديلمى" . (٤) من قوله هذا الى قوله "فى المضمرات" قريبا من الصفحة زيادة تحقيق من صاحب المائة. وذكر فى الخزانة بعد سرد حديث سليمان عليه السلام حكاية "عن ابى الاسود الدثلى مصنف النحو. ليس بشئ اعز من العلم. الملوك حكام على الناس . والعلماء حكام على الملوك فى المضمرات الخ" . السندى.

ويعلمونها الناس انتهى. قلت انما المراد منهم «الخدائق» (١) الذين سيروا ومهروا في أنواع علوم الحديث، لانهم المميزون العارفون السمين من الغش والصحيح والحسن من الضعيف واياها (٢) من الموضوع والمردود ومما لا اصل له ومما لم يوجد والذين جمعوا الى العدل العلم (٣) بشرائط روايته والاجتهاد في مواده فان لم يباغوا مرتبة الاجتهاد فلا اقل من أن يحصل لهم المعرفة المذكورة، والا ففهم خلفاء من وجه دون وجه. ولاشك أن الفقيه المتاهل الاستنباط بنفسه، والعارف (٤) بطرق استدلالهم داخل فيه اذ لا يكون كذلك الا بعد معرفة علوم الحديث وتاويلاتها وأما الذي لا يعرف الفرق فيما بينها أو لا يهتدى الى تاويلاتها بل بذكر أقوالهم على سبيل محض النقل والتقليد فليس بخالف (٥) عنه صلى الله عليه وسلم الا بوجه واحد فقط. في المضمرة وقيل في قوله تعالى «اطيعوا لله واطيعوا الرسول راووا الامر منكم» هم العلماء والفقهاء. لان الملوك والامراء أمروا أن يعملوا بحكمهم ويتبعوا صواب أمرهم:

تعلم ما استطعت تكن اميراً ولا «تك» (٦) جاهلاً تبقى أسيراً

فان انطقت (٧) حرفاً كل يوم ترى الجهال كلهم حميراً

في الروضة الذند ويسيه ومن شرف العلم ان الله تعالى اعطى محمداً كل شئ.

(١) كذا في نسخة صاحب العلم وهو الصواب وفي الاصل «الخللاق». وهذا من

غلط النساخ والله اعلم. وايضاً في نسخة صاحب العلم «ان المراد» مكان «انما المراد»

(٢) كذا في نسخة صاحب العلم وهو الصواب وفي الاصل «اياها» بدون الواو.

(٣) كذا في نسخة صع وهو الصواب وفي الاصل «العام» مكان «العلم».

(٤) كذا في الاصل وفي نسخة صع «او العارف» الخ وهو الاولى عندي

والله اعلم. (٥) وفي نسخة صع «يخالف» بالياء المعجمة مكان الباء الموحدة. (٦) كذا

في نسخة صع. وهو الصواب وفي الاصل «تكن» مكان «تك» (٧) كذا

في نسخة صع وهو الصواب وفي نسخة الاصل «نطقت» بحذف الالف السندی.

ولم يأمره بطلب الزيادة فيه، واعطاه الله تعالى العلم وامره بطلب الزيادة فقال : «وقل وب زدنى علماً» وفيها لعبد الله بن المبارك رح لو أوحى الله (١) اليك ان تموت العشية ماكنت صانعاً اليوم من اعمال البر قال اتعلم العلم واطلبه واعلمه . في الكافي (٢) حكى عن ابراهيم الجراح انه قال دخلت على ابى يوسف رح فى مرضه الذى مات فيه . ففتح عينيه وقال الرمى راكباً افضل ام ماشياً فقلت ماشياً فقال اخطأت ، فقلت راكباً . فقال اخطأت ، ثم قال كل رمى بعده رمى ، ووقوف (٣) فالرمى ماشياً افضل وما ليس بعده ، ووقوف فالرمى راكباً افضل فقممت من عنده فما انتهيت الى باب الدار حتى سمعت الصراخ بموته فتعجبت من حرصه على العلم فى مثل تلك الحالة . فى الحميدى والحوارزمى فظهر لى فضل العلم على غيره من العبادات فانه لو كان شئ افضل من مذاكرة العلم لاشتغل فى تلك الحالة به لان تلك الحالة حالة الحسرة والذمامة انتهى . وقيل لعالم فيم لذتك قال فى حجة تبختر انصاحاً ، وفى شبهة تتضائل (٤) افتضاحاً . فى الجامع الصغير ما اخرججه الشيخان وغيرهما من يرد الله به خيراً يفتمه فى الدين . وفيه ما اخرججه الطبرانى فى الأوسط والبيهقى فى شعب الايمان ما عبد الله بشئ افضل من الفقه فى الدين وفقهيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد . (٥) ولكل شئ عماد وعماد هذا الدين الفقه . وفيه ما اخرججه الخطيب (٦) فى تاريخه : من (١) وفى نسخة صع " لو اوحى اليك " بصيغة المجهول . (٢) ذكر فى الخزانة " فى الكافي ، فى كتاب الحج الخ " . (٣) كذا فى الخزانة ايضا . (٤) من تضائل بمعنى صغر وضعف . (٥) لان العابد مشتغل بنفسه فقط ، واما العالم فانه كلما رأى الشيطان اغوى الناس ، وأفسدهم الفت نظرهم ، وهداهم فتنبوا . ورجعوا الى الله . فكلمنا بنى الشيطان هدم العالم فخاب مسعاه وضل مناه . راجع غاية المامول شرع التاج الجامع للاصول ص ٥٩ ج ١ . (٦) من قوله " فيه ما اخرج الى قوله اجمع " من زيادات صاحب المائة . السندى .

طلب العلم تكفل الله له برزقه . قال ابن عطاء الله السكندري في التنوير اى تكفل الله له ان يوصله له مع الجاه (١) والعزة والسلامة من الحجمة الى قوله ذلك لان الحق سبحانه وتعالى متكفل برزق العباد اجمع . في الثاثرخانية من التجنيس (٢) رجل قيل له طلاب العلم يمشون على اجنحة الملائكة فقال ابن بارى دروغ ست يكفر إنتهى وفي دلائل النبوة للامام المستغفرى فيما اخرجته عن الحسن بن شجاع المكي انه قال بلغ بعض الزنادقة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الملائكة لتضع اجنحتها لطالب العلم رضا بما يطاب فقال والله لا طئن الملائكة (٣) فاخذ نعليه فجعل فيها مسامير الحديد وغدا الى مجلس مالك بن انس رحمه الله تعالى وهو يدق الارض دقاً ويقول لا كمرن اجنحة الملائكة فتغير وسقط فلم يمكنه القيام فحمل الى منزله فوقعت الاكلة في رجليه حتى قطعنا ثم صار زمنياً الى ان مات اعادنا الله سبحانه وتعالى ومن امثاله لحرمة النبي وآله إنتهى ومعنى وضعها قيل على الحقيقة الا انها «لا» تحول (٤) بين الأرض والأقدام لأنها لطيفة من نور ليست (٥) كثيفة وقيل هو المتواضع (٦) في الخلاصة سئل ابوبكر

(١) وفي نسخة صاحب العلم "مع الهنا" "مكان الجاه". (٢) كذا في نسخة صاحب العلم وفي الاصل "التحبير" "مكان التجنيس" وهو من سهو الناسخ . والله علم . (٣) وفي نسخة صاحب العلم "اجنحة الملائكة". (٤) كذا في نسخة صع وهو الصواب . وفي الاصل "تحول" بدون "لا". (٥) وفي نسخة صع "وليست" بزيادة الواو . (٦) قال العلامة الزبيدي : ووضع اجنحتها عبارة عن حضورها مجلسه وتوقيره . وتعظيمه ، أو اعانته على باوغ مقاصده ، أو قيامهم في كيد اعدائه ، وكفاية شرهم أو عن تواضعها ودعائها له . يقال للرجل المتواضع خافض الجناح . وروى النووى في بستانه بسنده الى زكريا الساجى كنا نمشى في أزقة البصرة الى بعض المحديثين فأسرعنا المشى ومعنا رجل

مقدمة المائة

والعلامة المخدم محمد جعفر صاحب المائة تخرج على والده وما استفاد ممن سواه من العلماء . وهو ما كان متبحرا في العلوم الشرعية فقط بل امتاز في الحكمة ، والنجوم ، والجفر ، والرمل أيضا ، ولكنه في آخر عمره ترك سائر العلوم ، واشتغل بمطالعة كتب الحديث ، والتصوف . والعجب منه أنه مع اشتغاله بالتصوف أيضا كان يميل إلى آراء شيخ الإسلام ابن تيمية وتحقيقاته كما يظهر من مطالعة رسائله .

الترجمة المبسطة لهذا الخبر الجليل لم يتيسر لي ، وما ذكره الفضلاء وأصحاب التذكرة فهو مقصور على أسطر عديدة . وهذا مصنف تاريخ السند : السيد محمد معصوم ابن السيد صفائي البكري مولدا و مدفنا (٩٤٤ - ١٠١٩) كان عصرى المؤلف ولكنه كتب عنه في سطر أو نصف سطر (١)

وجاء الثناء عليه في التذكرة الغوثية (گلزار أبرار) وفي تحفة الكرام

جامع علوم معقول ومنقول بوده واكثر طلبه اکتساب علوم از خدمت ايشان کرده اند ، ودر علوم مهارت وافرداشت ، وچند مدت ميرزا شاه حسن استفاده علم بخدمت شريف مخدم نموده اند ودر تنه علم بعالم عقبى برافراخته اند . تاريخ ايشان وارث الأنبيا ٩٤٩ است . تاريخ معصومي فارسى ص ٢٠٢ تحقيق علامه عمر بن محمد داودپوته رح

(١) وهى هذه : مخدم جعفر كه يكى از علمای سند بوده ، از ميرزا عيسى ترخان نقل ميکردند كه درين تاخت هزار شتر از چرخهای باغات كه (شب) كار ميکردند بردند . تاريخ معصومي فارسى ص ١١٠ بتصحيح الدكتور داودپوته رح . منه

قراءة القرآن للمتفقه افضل ام دراسة الفقه قال حكي عن ابي مطيع انه قال النظر في كتب اصحابنا من غير سماع افضل من قيام ليلة . في التاتار خانية من جامع الجوامع (١) وعن ابن مقاتل النظر في العلم افضل من قراءة «قل هو الله أحد» خمس آلاف مرة . في الجامع الصغير ما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس ساعة من عالم متكئ على فراشه ينظر في علمه خير من عبادة العابد سبعين عاماً وكذا محالسة العلماء عبادة وما أخرجه البيهقي في السنن و ابن عدى في الكامل اتقوا زلة العالم و انتظروا فيه (٢) في شرعة الاسلام ويعمل (٣) بعلمه قبل ان يدعو غيره إليه ليكون داعياً (٤) بقواه وفعاله وحاله فان الواعظ بالفعل نافذ سهامه و الواعظ بالقول ضائع كلامه . و

(١) وفي نسخة صغ "جمع الجوامع" . (٢) و في نسخة صغ "فيئته" مكان "فيه" (٣) وفي نسخة صغ "وهو يعدل" بزيادة "هو" . (٤) كذا في نسخة صغ وهو الصواب وفي الاصل "راعياً" بالراء المهملة .

بقيه صفحہ ٦

فاجر فقال ارفعوا ارجلكم عن اجنحة الملائكة لانكسروها كالمستهزئ ، فما زال من موضعه حتى جفت دجلاه وسقط . وروى محمد بن طاهر المقدسي بسنده الى الامام ابي داؤد قال : كان في اصحاب الحديث خليل سمع بحديث ان الملائكة الخ فجعل في نعله مسامير حديد وقال اريد ان اطأ اجنحة الملائكة فأصابته الاكلة في رجله وفي رواية فشلت يده ورجلاه ، وسائر اعضائه . اما حديث وضع الاجنحة فقال العراقي اخرجته احمد ، وابن حبان . والحاكم وصححه من حديث صفوان بن عسال . وإن شئت تفصيل الطرق لهذا الحديث فراجع اتحاد السادة المتقين بشرح اسرار احياء علوم الدين للعلامة الزبيدي . ص ٩٦ ج ١ . ابوسعيد السندی .

في الجامع المذكور (١) ما أخرجه ابو نعيم في الحلية والطبراني في جامعه الصغير وبل لمن لا يعلم و لو شاء لعلمه واحد من الويل و ويل لمن يعلم ولا يعمل بسبع من الويل و فيه ما للطبراني خاصة مثل العالم الذي يعلم الناس الخير و ينسى نفسه مثل الفتيلة تضيء للناس و تحرق نفسها و في ديوانة البزدوى الفقه هو العلم بصفة الاتقان مع اتصال العمل به قال الشاعر

ارسات فيها قوما ذا اقحام طباً فقيها بذوات الايلام

سمى (٢) فقيها لعلمه بما يصاح و بما لا يصلح والعمل به . فمن حوى هذه الجملة كان فقيهاً مطلقاً و الا فهو فقيه من وجه دون وجه ، في الخلاصة عن الحسن البصرى انه سماه انساناً (٣) فقيهاً فقال له هل رايت فقيها قط ، انما الفقيه الزاهد في الدنيا المعرض عنها الراغب في الآخرة البصير بعيوب نفسه . في الشرعة و يتواضع لمن علمه خيراً و لو حرفاً و يتملق له و يدعو له سرّاً و جهراً و يخدمه و ينصره و في الجامع الصغير للسيوطي ما اخرجته الشيخان و غيرها تعلموا العلم و تعلموا للعلم السكينة و الوقار و تواضعوا

(١) كتب في الخزانة من تنبيه الفقيه ابى الليث عن ابى الدرداء قال : ويل للذى لا يعلم مرة و ويل للذى يعلم و لا يعمل سبع مرارة . حذفه صاحب المتانة و اورد مكانه ما هو اقوى ، و ايضا كتب بعد هذا صاحب الخزانة عن الظهيرية : و قيل الذي يعلم الناس و لا يفعلاه بمنزلة الاعمى يضئ السراج لغيره و لا يستضيء و انشد في ذلك شعرا : و فتيلة المصباح تحرق نفسها : و تضيء لاسارى و انت كذا كما . حذفه صاحب المتانة و اورد في معناه حديث الطبراني ، و صنيعه هذا في كثير من مواضع المتانة يدل على كمال شجوه في علم الحديث . (٢) كذا في الاصل و في نسخة صنع "سماه" بالضمير المنصوب ، و كذا في الخزانة . (٣) كذا في نسخة الاصل و نسخة صاحب العلم ، و في الخزانة "انسان" بالرفع و هو الصواب والله اعلم بالصواب . السندى

لمن تعلمون (١) منه وفي الخلاصة في كتاب الاحسان وعن الفقيه كنت افتى
بثلاث فرجعت عنها احدها افتى ان لا يحل اخذ الاجرة على تعليم القرآن
وافتى ان لا ينبغي للعالم أن يمدخل على السلطان و كنت افتى ان لا يخرج
الى الرساتيق فرجعت عن الكل لضياء القرآن و حاجة الخلق ولجهل اهل
الرساتيق . في القاتار خانية من تجنيس الملتقط و لو خرج طالب العلم الى
دار الغربية للتعلم يجب على المسلمين كفايته اذا لم يرزق من بيت المال . في
الخانيته في كتاب الحظر و الاباحة رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه
فلا بأس به ولم يكن هذا عقوقاً قيل هذا اذا كان ملتجياً فان كان امرداً
صحيح الوجه فلا يبه (٢) أن يمنعه من الخروج وفيها ايضاً ولو خرج للتعلم
يضيع عياله يراعى حق العيال . في الشرعة ولا يعلم العلم الا أهله قلت لما
في الجامع الصغير اخرج ابن النجاري لانظر حوا الدر في افواه الخنازير . و
فيها ايضاً ولا يغضب العالم على السائل و ان شدد في المسئلة فان الاعرابي
حلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم و بارك على شرائع الاسلام وكان
حلف له وفيها ايضاً ولا بأس بأن يمتحن فهم المتعلم ، ويبحث عن حرصه على العلم
فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجرب اصحابه من ذلك ، (٣) كما قال ان من الشجرة
شجرة لاتسقط ورقها ، وانها مثل المؤمن فحد ثوني ما هي فوقعوا في شجرة البوادي
ووقع في نفس ابن عمر انها النخلة ، فاستحبي ان يسبق الاكابر بذكرها . في الجامع
الصغير للسيوطي (٤) اكدوا عمتم النخلة فانها خلقت من فضلة طينة آدم

(١) التاء محذوفة من اوله . حاشية نسخة صع (٢) كذا في الخزانة و
هو الصحيح و ما في الاصل و نسخة صاحب العلم " فلاربية " فهو من سهو
الناسخ . والله اعلم (٣) كذا في الاصل وفي نسخة " صاحب العلم " بنحو
من ذلك . (٤) لم يذكر صاحب الخزانة المخرج . و ذكر الحديث مختصراً ،
فذكره صاحب المائة مفصلاً و بين مخرجه . السندی

وليس من الشجرة شجرة اكرم على الله من شجرة ولدت تحتها مريم بنت
عمران فأطعموا نساءكم المؤلد الرطب فان لم يكن رطب فتمر. في الشرعة
ومن السنة أن لا يجيب متعنتاً في سؤاله ولا من ياتي عليه من الاغواط
والعويصات ويحرم على السائل القاء ذلك على العلماء فان حصله يؤل الى
استخفاف بالعلماء وتهاون بالدين. في التاتار خانية في باب احكام المرتدين من
الملتقطات الظهيرية حكى ان واحداً من علماء الروم خرج الى دارالاسلام و
جلس فقال هاتوا بفتويه من فقهاء الاسلام حتى اسأله عن ثلاث فان آجاب
عنها فرأى سؤله و ان لم يجب فراسه لى فانتشر الخبر في دارالاسلام فلم يتجاسر
أحد على المناظرة بهذا الشرط فاهتم الخليفة لذلك وبينما كان اذ دخل في
بغداد قافلة بلخ و فيها محمد بن حزمة وكان من اجلة فقهاء بلخ فأتى باب
الخليفة فاستأذن الدخول فلما دخل على الخليفة رأى رجلاين على سريرين ولم
يعرف الخليفة من النصراني فلم يسلم عايمها ولم يلتفت الى احدهما و جلس
في ناحية فلما علم بالخليفة سلم عليه ثم قال للنصراني انزل من السرير و
اجلس على السرير فأتى مستول وانت السائل ثم قال للنصراني هات السؤال
فقال اخبرني كم مسيرة ما بين المشرق والمغرب؟ قال مسيرة يوم لان الشمس
تغدو من المشرق وتروح الى المغرب كل يوم فقال الخليفة أحسنت ذهب
بثلث ذلك يا نصراني ثم قال اخبرني ما بين السماء والأرض؟ قال مسيرة
ساعة لأن العبد اذا دعا الله تعالى بقاب خالص يرفع دعاءه الى خزائن الله
تعالى فوق عرشه باسرع من طرفة عين فقال الخليفة احسنت ذهب بثلثي
ذلك يا نصراني ثم قال اخبرني أين وجه الله تعالى؟ فامر بايقاد النار بين يديه
ثم قال للنصراني أين وجه النار؟ فقال من كل وجه فقال كذلك وجه الله
أينما يتوجه العبد فقال الخليفة أحسنت و ضرب عنق النصراني، وفي الجامع

الصغير (۱) مما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس و أبو الشيخ اطلبوا العلم يوم الاثنين فانه ميسر لطالبه وما أخرجه الطبراني في الأوسط اغدوا في طلب العلم فاني سألت ربي أن يبارك لامي في بكورها ويجعل ذلك يوم الخميس وفي "تعليم المتعلم" وينبغي أن يكون طالب العلم مستفيداً في كل وقت حتى يحصل له الفضل. وطريق الاستفادة أن يكون معه محبرة في كل وقت حتى يكتب من الفوائد. وقيل ما حفظ فروما كتب قرانتهى (۲) أخرج الحكيم وسموية عن أنس حديث قيدوا العلم بالكتاب وأخرجه الطبراني في الكبير والحاكم في المستدرک عن ابن عمرو قيل الحفظ صيد والكتابة قيد وقيل شعر

(۱) من قوله هذا الى "ويجعل ذلك يوم الخميس" من زيادات صاحب المائة. وفي الخزانة كتب بعد سرد القصة المذبورة عن تعليم المتعلم: كان الاستاذ الشيخ الامام برهان الدين رح يوقف بداية السبق على يوم الاربعاء. وكان يروى في ذلك حديثاً. ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من شئ بدء في يوم الاربعاء الا اوقدتم. وهكذا كان يفعل ابو حنيفة رح. وسمعت من اثق به ان الشيخ يوسف الهمداني كان يوقف كل عمل من اعمال الخير على يوم الاربعاء. وهذا لانه خلق فيه النور. وهو يوم نحس في حق الكفار. فيكون مباركا للمؤمنين اه قلت ولما كان كل هذا مما ضعفه العلماء وعدوه واهيا حذفه صاحب المائة. وذكر الحصة الباقية من التعليم. ولعدم مبالاة صاحب الخزانة من ايراد امثال تلك الروايات عده الفحول من الضعفاء (۲) وفي الخزانة بعد هذه العبارة "قال هلال بن يسار رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه شيئاً من العلم. والحكمة فقلت يا رسول الله اعدلى ما قلت فقال لي هل معك محبرة فقلت ما معى محبرة فقال يا هلال لا تفارق المحبرة فان الخير فيها الى يوم القيامة اه. ولما كان هذا الحديث مما لا اصل له اورد صاحب المائة مكانه حديثاً آخر، وبين مخرجه، وكتب شعراً ايضاً في هذا المعنى. السندى

كل سرجا وزا لاثنين شاعا وكل علم ليس في القرطاس ضاعا

في الملتقط الناصري في كتاب الاجارة وعن محمد بن سلمة قال اشترى عصام بن يوسف قلماً بدينار بعد ما انكسر قلمه في المجلس لانه لم يرد أن يذهب عنه الأحاديث ولو ذهب منه ما كان يدركها بدينار أو أكثر وفي التجنيس عن الثوري رح انه سئل عن الاستمداد بمحبرة (١) غيره فقال هو مال ولا احب أن يفعل من غير استيدان . في التاتار خانية من المحيط طلبة العلم اذا كانوا في مجلس ومعهم محابر وكتب واحد من محبرة غيره بغير اذنه صريحاً لا باس به . في القنية يجوز رمي براءة القلم الجديد ولا يرمى براءة المستعمل لأحترامه (٢) كحشيش المسجد وكناسته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم . في الخلاصة اما وضع المقلمة على الكتاب لأجل الكتابة فلا بأس به أما بدون هذا فلا . في القنية رفع المتعلم من كولان المسجد و وضع في كتابه فهو عفو .

باب في علم المحمود والمذموم

في الاحياء (٣) اختلاف الناس في أى علم طلبه فرض الى وقال بعضهم هو العلم بما يشتمل عليه قوله عليه الصلوة والسلام بنى الاسلام على خمس وفيه وأما علم المعاملة فهو على المؤمن المتقى كالزهد ، والتقوى ، والرضا ، والشكر ، والخوف ، والمنة ، لله في جميع أحواله والاحسان و حسن الخلق والاخلاص فهذه علوم نافعة واما علم المكاشفة فلا يحصل بالتعليم والتعلم وانما يحصل بالمجاهدة التي جعله الله تعالى مقدمة للهداية . قال الله تعالى «والذين جاهدوا

(١) وفي نسخة صع "بحبر" بدون الميم والتاء . (٢) بيان العلة من صاحب المائة .

(٣) كذا في الاصل وفي الخزانة عن منتخب الاحياء ، وهو الصواب .

فينا لنهدينهم سبلنا». في السراجية (١) طلب العلم فريضة بقدر ما يحتاج اليه
لامر لا بد منه من احكام الوضوء والصلوة و سائر الشرائع والامور المعاشية
وما وراء ذلك ليس بفرض فان تعلمها فهو الا فضل وان تركها فلا اثم عليه
وفيها يستحب أن يتعلم الرجل من الطب قدر ما يمنع عما يضر بدنه.
وفي الاحياء اعلم ان علم الطب فرض كفاية في تصحيح الأبدان اذا قام في
البلد واحد بذلك سقط عن الكل ولو لم يوجد طبيب لخرج الناس وكذا علم
الحساب والوصايا والموارث. فعلم الطب حصل بالتجربة وعلم الحساب حصل
بالعقل. وكذا الفلاحة (٢) والحياكة والحجامة والسياسة. وفيه أيضاً لا ينبغي
ان يشتغل بفروض الكننايات ومراده يفهم مما بعده فمن علمه فرض عين و.
اشتغل بفروض الكفاية وزعم أن مقصوده الحق فهو كذاب.

في السراجية تعلم النجوم قدر ما يعرف به مواقيت الصلوة والقبلة لا بأس
به. في الخلاصة والخانية والزيادة حرام. في الكشاف تحت قوله تعالى
«وما كان الله ليطلعكم على الغيب ولكن الله يجتبي من رسله من يشاء». واعلم
ان مقالات المنجم على طريقتين من الناس من يكذبهم واستدل بهذه الآية
وبقوله عليه الصلوة والسلام من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه فقد كفر بما أنزل
على محمد. ومنهم من قال بالتفصيل فان المنجم لا يخاو من أن يقول ان هذه
الكوكب مخلوقات أو غير مخلوقات الثاني كفر صريح وأما الأول فاما أن يقول
انها مختارات فاعلات بنفسها فكذلك أيضاً كفر صريح وان قال انها مخلوقات
(١) ذكر في الخزانة قبيل هذا من تاريخ الياقعي: ومما يحكى عن مكاشفات
الشيخ احمد الغزالي رح انه سأله انسان عن اخيه محمد ابن هو؟ فقال
في الدم. ثم طلب السائل فوجده في المسجد. فتعجب من قول اخيه في الدم
فتقبل له في ذلك فقال صدق كنت افكر في مسألة من مسائل المستحاضة اه.
(٢) وفي نسخة صع «وكذا الخياطة» والفلاحة «زيادة الخياطة». وما
في الاصل يتوافق ما في الخزانة. السندی.

مسخرات أدلة على بعض الاشياء ولها أثر يخاق الله تعالى فيها ذلك كالنور والنار ونحوهما وانهم استخرجوا ذلك بالحساب فذلك لا يكون غيباً لأن الغيب ما لا يدل عليه بالحساب ، وأما الآية والحديث فيها محمولان على علم الغيب وهذا ليس بغيب . وفي المدارك تحت قوله تعالى « ان الله عنده علم الساعة » ما معناه أن قول المنجم بالقياس والنظر في الطالع لا يكون غيباً على أنه مجرد الظن والظن غير العلم وتحت قوله وان تستقسدوا بالازلام انما اللائمة عليه فيما يحكم على الله ويشهد عليه انتهى نقل محمد بن الخطاب المكي (١) في رسالة له في معرفة استخراج واقية الصلوة عن صاحب المقدمات انه ان اعتقد ان الله هو الفاعل عندها زجر عن ذلك لانه بدعة تسقط به العدالة ولا يخل لمسلم تصديقه وفيها عن كتاب القاساني عن الشرمساحي (٢) انه ان تظاهر به ففيه قولان بالتحريم والكراهة والمشهور التحريم وان استتر بذلك ففيه قولان بالجواز والكراهة والمشهور الكراهة . في الاحياء وأما علم الكلام فالفلاسف لم يشتغلوا به حتى ان من اشتغل به نسب الى البدعة والاشتغال بما لا يعنيه ومثله ما في السراجية حكى أن ابا يوسف رح دخل على هرون الرشيد وعنده اثنان يناظران في الكلام فقال احكم بينها فقال أبو يوسف أنا لا أشتغل بما لا يعنيني فقال له الخليفة أحسنت وامره بمائة الف درهم وامر أن يكتب في الدواوين أن ابا يوسف أخذ مائة الف درهم بترك ما لا يعنيه . وفي الظهيرية وعن بعض أهل الفضل أنه أوصى بأن يباع كتبه ما كان خارجاً من العلم ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى أبي القاسم . رح كتب الكلام هل تكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فأجاب ان كتب الكلام تباع لانها خارجة عن العلم فعلى هذا لو أوصى رجل الى أهل

(١) من قوله هذا الى قوله " في الاحياء " من زيادات صاحب المتانة وليست في خزانة الرواية . (٢) كذا في الاصل وفي نسخة صع " الشرمساحي " بالخاء المعجمة . والله اعلم . السنادي .

العلم بثلاث ماله لا يدخل فيه أهل الاصول . وفي التجنيس من اشتغل بالكلام محي اسمه من العلماء . في الغياثية تعلم الكلام والمناظرة فيه وراء قدر الحاجة (۱) مكروه لما روى أن ابا حنيفة نهى حماداً عنه (۲) فقال يا بني كذانتكلم فيه وكل واحد منا كأن على رأسه الطير مخافة أن يزل صاحبه وأنتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه وهذا كارادة أن يكفر صاحبه ومن اراد (۳) هذا فقد كفر قبل أن يكفر صاحبه . والمختار من الجواب في هذه المسئلة أن المكروه كثرة المناظرة والمبالغة في المجادلة ومثله في السراجية (۴) أيضاً . في المدارك تحت قوله تعالى «ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم» وفيه دليل على أنه واجب الاجتناب كعلم الفلسفة التي تجر الى الغواية ومثله في الاحياء . وفي النقاية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي ويحرم علوم الفلسفة كالمنطق وأثبت في كتابه القول المشرف إجماع السلف وأكثر المعتمدين من الخلف على تحريم الاشتغال به (۵) وفيه انه صنف سراج الدين الحنفي في رده كتاباً

(۱) ليس في الخزانة ذكر قيد " وراء قدر الحاجة " وان ذكره ضروري والا فلا يصح الجواب كما لا يخفى . (۲) وفي الخزانة " نهى حمادا ان يزل صاحبه " الخ . (۳) هذا من زيادات صاحب المائة وليس في الخزانة . (۴) قلت ولما كان في خزانة الرواية تكرار باعادة المسئلة ثانياً حذفه صاحب المائة و اشار الى اصل المسئلة بقوله " ومثله " الخ . وذكر صاحب الخزانة ههنا مسائل اخر ولما كان فيها تكرار تركها صاحب المائة واورد مكانها كلاماً من النقاية للشيخ السيوطي رح . السندی . (۵) وفي الاشباه وتبعه صاحب الدر المختار ان تعلم علم الفلسفة حرام ودخل في الفلسفة المنطق . قال الحموي في شرحه قال بعض الفضلاء لم ار في كتب اصحابنا القول بتحريم المنطق فان كان المصنف رح رآه كان المناسب ان ينقله وقال بعض الفضلاء لعل مراد المصنف رح بالمنطق الفلاسفة اما منطق الاسلاميين فلا وجه للقول بحرمة

وابو العباس المنير كتابا وابن تيمية كتابين. في جواهر الفتاوى ومن العلوم المذمومة علم الفلاسفة فانه لا يجوز قراءته لمن لم يكن متبحراً في العلم وسائر الحجج وجواب شبهاتهم والخروج عن اشكالاتهم. ومن يشتغل بهذا العلم فان شبهاتهم (۱) توقعه في الضلالة والقول بقدوم العالم وانما أطلق لمن يكون متبحراً في العلم ليرد اشكالاتهم عن خواطر العوام والجهلة وقل من يبلغ هذه المرتبة وانما يتعلمون قدر ما يكفرون ويوقعون أنفسهم في الضلالة ولهذا منع النظر والاشتغال فيه فانه مما قاله عليه الصلوة والسلام أن من العلم لجهلاً. في الظهيرية ما حاصله قال الشيخ الامام صدر الاسلام أبوا ليسر نظرت في الكتب التي صنفها المتقدمون في علم التوحيد فوجدت بعضها للفلاسفة (۲) وبعضها للمعتزلة وبعضها للمجسمة ولا يخل النظر في جميعها ولا إمساكها وقد صنف الاشعري كتباً كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة ثم ان الله تعالى لما تفضل عليه بالهدى صنف كتباً ناقضاً لمصنفاته الا أن أصحابنا خطؤه في بعض المعائل فمن وقف على المسائل التي

(۱) من قوله "والخروج" الى قوله "شبهاتهم" ليس في نسخة الاصل للسيد حسام الدين الراشدي وهو من سبهوا النساح وانما كتبت من نسخة صاحب العلم السيد محب الله. (۲) قال في الخزائن "مثل اسحق الكندي والأسفرائني وامثاله وبعضها للمعتزلة مثل عبد الجبار الرازي، والجبائي، والكعبي، والنظام وغيرهم اه. قلت في هذا الموضوع كان في الخزائن حشو وتكرار كثير فلخصتها صاحب المائة بالدراية تاركاً للحشو والزيادة. (السندی)

بقية صفحہ ۱۵

اذ ليس فيه ما يخالف القواعد الاسلامية وقد الف فيه العلماء الاعلام من علماء الاسلام كقطب الدين من المتقدمين ومن المتأخرين الامام ابن عرفة و شيخ الاسلام زكريا الانصاري وسماه الامام الغزالي معيار العلوم وقال من لا معرفة له به لا ثقة. بعلمه وسماه ابن سينا خادم العلوم اه. راجع قطب الارشاد للحاج فقير الله الشكار بوري.

مقدمة المائة

ومقالات الشعراء وغيرها ولكنه لا يتجاوز عن أسطر قابلة .
ذهبت إلى القصبة بوبك مولد الخدم ومدفنه لعلی أطلع علی
مناقبه وسوانحه أزيد من هذا ، ولقيت أسرة الخدم رح القاطنين
فيها وكانوا ذوی العز والفضل ، وأعانني علی هذا واحد من شبان
تلك الأسرة : صديقي الخدم عبدالرحمن الموقر ، ولكن من الأسف
ما فزت في مرامي بعد كد وتعب أيضا لأنه لم يكن عندهم من الحقائق
ما يستحق الذكر والكتابة لطول العهد ، وبفراقة هذا الشاب زرت
مقابر الخاديم في خارج القرية : زرت مزار صاحب المائة الخدم
محمد جعفر ومقابر أولاده ، ولكن مزار هذا الحبر وإن كان مبنيا
بأحجار ولكنه ما كتب عليه شيء ، حتى يعلم تاريخ وفاته (١) وأما
المقابر الأخر لأولاده فكتب علی أحجارها سنين وفياتهم . (٢)

(١) وقلت : ذكر في ترجمة گلزار ابرار ص ٣٧٤ تحت ترجمة
الخدم محمد جعفر بعد سرد مناقبه مصراعا :- باد برو حش مقام جنت فصل
الخطاب . ولكني لم يتيسر لي استخراج سن وفاته منه لأن الأعداد المستخرجة
علی حساب أبي جاد تزيد أو تقصر جدا ولا تطابق عصره ، واستعنت
في حسابه عن الشاعر الباكستاني الكبير الشيخ الأديب حفيظ الهوشياربوري
وهو أيضا عجز عن استخراج التاريخ قائلا : بان فيه تحريفا من النساخ .
والله اعلم . منه

(٢) قلت : وفي جوار قبر الخدم محمد جعفر كانت قبور لأولاده
فوجدت عليها مكتوبا الأبيات الآتية في اللغة الفارسية :
گفت هاتف یافت امداد از احد حامد اندر جنت الماوی سرائی

سنه ١١٢١

أخطأ فيها أبو الحسن وعرف خطاهه فلا بأس بالنظر في كتبه وأمساكها . في نصاب الاحتساب ولما اطلعت على هذا وكان عندي الكشاف للزمخشري فاخرجته عن بيتي وما بعته . بثمن مخافة أن يحرم ثمنه أو يكره كحرمة ثمن الخمر والخنزير .

باب ادب المفتي وبيان اهم اموره و ما لا بد منه

في شرعة الاسلام ومن سنة السلف قلة الاجتراء على تقلد الفتيا والقضاء والانتصاب للوعظ والتعليم لقوله عليه الصلواة والسلام أجرئكم على النار أجرءكم على الفتيا . وكانوا يعدون السكوت والاستماع افضل من الكلام والحمول أشرف من النباهة . فلم يكن أحد منهم الاودأن أخاه كفاه الحديث والفتيا . وربما كان عمر رض يجمع أهل بلد كلهم في واقعة نائبة ولا يحكم فيها برأيه . في السراجية معللاً بما مر (١) كره بعضهم الافتاء وفيها والصحيح أنه لا يكره لمن كان أهلاً لقوله تعالى «فاسألوا اهل الذك. إن كنتم لاتعلمون» فكان هذا امراً بالاجابة (٢) عن السؤال . وتاويل ماورد اذا لم يكن أهلاً وفيها لاينبغي لأحد أن يفتي الا أن يعرف أقاويل العلماء ويعلم من أين قالوا ويعرف معاملات الناس فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرف مذاهبهم فان سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين ينتحل مذهبهم اتفقوا عليه فلا بأس بأن يقول هذا جائز وهذا لايجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية وان قوله فلان لايجوز (٣) وليس له أن يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حججهم .

(١) اي قوله عليه السلام اجرءكم على النار اجرءكم على الفتيا كذا في الخزانة.

(٢) كذا في نسخة الاصل ونسخة صاحب العلم . وفي الخزانة "هكذا"

"فكان هذا الامر بالاباحة عن السؤال" والله اعلم. (٣) كذا في نسخة الاصل

ونسخة صاحب العلم. وفي الخزانة بعد قوله "على سبيل الحكاية" العبارة

هكذا: "وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول هذا جائز

في قول فلان" وفي قول فلان لايجوز وليس له" الخ وهو الصواب عندي.

واما ما في المتانة فهو من تصحيف الناسخ والله اعلم. السندی.

وفي الفصول العمادية وان لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتى الا بطريق الحكاية (١) وفيها عن بعضهم قالوا لو ان الرجل حفظ جميع كتب أصحابنا لا بد أن يتلمذ للفتوى حتى يهتدى اليه لأن كثيراً من المسائل أجاب عنها أصحابنا على أهل بلادهم ومعاملاتهم . فينبغي لكل مفتي أن ينظر الى عادة أهل بلده وزمانه فيما لا يخالف الشريعة . من المحيط فأما أهل الاجتهاد من يكون عالماً بالكتاب والسنة، والآثار و وجوه الفقه . ومن الخانية في تفسيره اقوال ثالثها لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعبادات الناس (٢) وعرفهم . وفي الخلاصة القاضي اذا قاس مسألة على مسألة فحكم فظهر الجواب بخلافه فالخصومة للمدعى عليه يوم القيمة على القاضي وعلى المدعى لأن القاضي أتم بالاجتهاد لانه ليس احد من أهل الاجتهاد في زماننا . وفي السراجية وعن أبي شبرمة ان من المسائل ما لا يحل للسائل أن يسأل عنها ولا للمجيب ان يجيب عنها . وفيها ايضاً لوسال سائل ان الله تعالى هل يقدر على ان يخلق مثله يقال له السؤال محال لان الذي يخلق لا يكون مثل الخالق والسؤال المحال لا يلزمه الجواب . لوسال سائل ان الله تعالى هل يعرف أنفاس (٣) أهل الجنة يقال له ان الله تعالى يعلم انه لا عدد لأنفاسهم . وفيها سئل شداد بن حكيم عن قوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى خلق آدم على صورته فقال تؤمن به ولا نفسره انتهي قلت أخرج الشيخان عن أبي هريرة رض رواية خلق الله تعالى آدم على صورته وطوله ستون ذراعاً، وفي آخره فكل من يدخل الجنة على صورة

(١) زاد في الخزانة بعد هذا "فيحكى ما يحفظ من اقوال الفقهاء . وانما حذفه صاحب المائة لما يشبهه التكرار كما لا يخفى على المتفكر . (٢) زاد صاحب الخزانة بعد هذا عن السراجية "قيل ادنى الشروط للاجتهاد حفظ المبسوط". ولما كان فيه اعادة ما ذكر حذفه صاحب المائة . (٣) وفي نسخة صع "عدد انفاس" الخ . السندی.

آدم في طوله ستون ذراعاً فلم يزل الخلق ينقص بعده إلى الآن فيمكن
كون تفسيره ماخوذاً من المتن نفسه أي على صورته التي كان عليها وهي
ستون ذراعاً بخلاف سائر الناس فولدوا صغاراً ثم كبروا . وفي الجامع الصغير
من مسند الفردوس (١) العلم ثلاثة : كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدري .
في الاحياء قال الشافعي رح لا أدري نصف العلم . وقال ابن مسعود رض جنة العالم
لا أدري . وقال أبو حنيفة رح البول في المسجد أحسن من بعض القياس
في السراجية للمفتي إذا سئل عن مسألة ان ينعم النظر فيها فان كان من جنس
ما يفصل في جوابها يفصل ولا يجيب على الاطلاق فانه يكون مخطئاً .
في الظهيرية نقلاً مرض أبو يوسف رح مرضاً شديداً فدخل عليه أبو
حنيفة رح عائداً فلما راه على تلك الحالة استرجع وقال لئن أصيب الناس
بموتك ليموتن معك علم كثير ثم برأ أبو يوسف رح وشفاه الله تعالى فلما اخبر
بما قال أبو حنيفة رح طمحت به نفسه وشمخ بانفه فعقد لنفسه مجلساً
وانصرف اليه وجوه الناس فاخبر أبو حنيفة رح بذلك فدعا أبو حنيفة رض
رجلاً وقال له رح إلى مجلس أبي يوسف رح وقل له ماتقول في رجل
دفع القصار ثوباً ليقصره بدرهم فجاء اليه بعد ايام رطالب منه ثوبه فانكر
القصار ثوبه ثم ان رب الثوب عاد اليه بعد ايام فدفع القصار الثوب مقصوراً
هل له الأجر فان قال نعم فقل له اخطأت وان قال لا فقل (٢) اخطأت فجاء
أبا يوسف رح وسأله فقال له الاجر فقال الرجل اخطأت ففتكر أبو يوسف
ثم قال لا يجب الأجر فقال اخطأت فأنى أبا حنيفة رح فلما راه أبو حنيفة
قال ماجاء بك الامسئلة القصار فقال أبو حنيفة رض رجل قعد يفتي الناس
وعقد لنفسه مجلساً يتكلم في دين الله ولا يقدر أن يجيب في مسألة من
الاجارات فقال أبو يوسف رح علمنى كيف هي فقال أبو حنيفة رح
(١) ذكر التخریج من صاحب المائة وذكره في الخزانة مهملًا . (٢) وفي نسخة
صع "قتل له" الخ . السندی

ان قصره قبل الانكار فله الأجر لانه أجير وإن قصره بعد الانكار فلا اجر له لانه غاصب. ثم قال أبو حنيفة رح ومن ظن على نفسه انه مستغن عن التعليم (١) فليبك على نفسه، وزاد في المضمرة ثم قال انك لا تحسن الاستنجاء فكيف تجلس للدرس ثم امره ابو حنيفة رح ليركب على حمار عار قد وضع على ظهره قطعة كرباس مقصور، ويمشى عليها فلما مضى بعض المشى امره بالنزول (٢) فنزل، ونظر الى الكرباس كان جلس عليه فادافيه ارضفرة الرجيع فقال له: علمت انك ما علمت تمام الاستنجاء فكيف تجلس مجلس العلماء. فاعتذر ابو يوسف، ولازم ابا حنيفة رح حتى توفي ثم جلس للدرس بعده وعاش سنتين وثلثين سنة، فصار (٣) قاضي قضاة الاسلام انتهى وليس لاحد (٤) ان يظن لنفسه الغنا عن تحصيل العلم بعد ما امر الله تعالى نبيه صلى لله عليه وسلم وبارك وهو اعلم الناس بطلب زيادته حيث قال عزمي قائل: «قل رب زدني علماً وفوق كل ذي علم عليم» وحديث موسى مع الحضرة عليهما الصلوة والسلام مشهورة وقصتها في القرآن مذكورة.

فصل في كيفية الافتاء وبعض مسائل التقليد والعمل على النصوص و على غير مذهبه

في السراجية ثم الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة رح ثم بقول أبي يوسف رح ثم بقول محمد بن الحسن الشيباني رح ثم بقول زفر بن الهزيل

- (١) كذا في نسخة الاصل وفي نسخة صغ "عن التعلم" والله اعلم . السندی .
- (٢) كذا في نسخة صغ وفي الاصل "امره فنزل" قلت: هذه القصة من الاباطيل المدسوسة على الائمة لاني فحصت كثيرا في تصانيف المحققين من اصحاب السير والمناقب ولكن لم أراها في شي من تأليفهم والله اعلم .
- (٣) وفي نسخة صغ "وصار" بالواو. (٤) هذا من زيادات صاحب المتانة وليس في الحزاة . السندی .

والحسن بن زياد على الأصح. وفي المضمرة وان كان أحدهما مع أبي حنيفة رح يأخذ بقولها البتة الا اذا اصطلاح المشائخ الاخذ بقول ذلك الواحد فيتبع (١) اصطلاحهم كما اختار الفقيه أبو الليث قول الزفرني قعود المريض للصلوة انه يقعد كما يقعد المصلي في التشهد لأنه ايسر على المريض وان كان قول اصحابنا انه يقعد المريض في هذا القيام (٢) مربعاً او محتبناً ليكون فرقاً بين القعدة و بين القعود الذي له حكم القيام ولكن هذا يشق على المريض لانه لم يتعود هذا القعود، وكذلك اختاروا تضمين الساعى اذا سعى الى السلطان بغير ذنب وهذا قول زفرساً لباب السعاية وان كان قول اصحابنا رح لا يجب الضمان لانه لم يتلف عليه مالا. ويجوز للمشائخ أن يأخذوا بقول واحد من اصحابنا عملاً بمصلحة الزمان. وفيها ولا يجوز للمفتى أن يفتى ببعض الاقاويل المهجورة (٣) إنتهى وأما اعتبار الكتب فمن كشف البردوى والتقنية انما يوجد من كلام رجل و مذهبه في كتاب معروف وقد تد اولته النسخ (٤) فانه جاز لمن نظرفيه أن يقول قال فلان وفلان كذا وان لم يسمعه من أحد. (٥) ومن بستان أبي الليث ولو أن رجلاً سمع حديثاً أو مقالة أو وجد حديثاً مكتوباً أو مسألة فان كان موافقاً للاصول جاز أن يعمل به والا فلا

(١) كذا في نسخة صع وهو يوافق لما في الخزانة وفي الاصل " فشيح " وهو من سهو الناسخ والله اعلم. (٢) كذا في الاصل وفي نسخة صع " في حال القيام ". (٣) كذا في نسخة صع والخزانة وفي الاصل " المحجورة ". وخصصه في الخزانة بقوله " لجرمنفعة " وبعد ذكر الدليل بقوله " لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة اتم واعم بل يختار اقاويل المشائخ واختيارهم اه. (٤) كذا في الاصل ونسخة صع وفي الخزانة " وقد تداوله الشيخ ". (٥) زاد في الخزانة بعد هذا " نحو كتب محمد بن الحسن رح وموطا مالك رح ونحوهما من الكتب المصنفة في اصناف العلوم لان وجود ذلك على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة لا يحتاج مثله الى اسناد اه. السندى.

من دستور السالكين ليس للعامي الصرف الذي لا يعرف معاني النصوص والاحاديث وتاويلاتها أن يعمل عليها ، وأما العالم الذي يعرفها ، وثبت عنده صحتها من المحدثين أو من كتبهم الموثوقة المشهورة المتداولة يجوز له أن يعمل عليها وان كان مخالفاً لمذهبه ، يؤيده ما نقل في الروضة (١) لزند ويسية عن كل من ابى حنيفة ومحمد رح انه قال اذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه وكذا خبر الرسول وقول الصحابي فاركوا قولي . ونحوه عن الشافعي رح وما في الهداية ولو احتججه فظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمداً عليه القضاء والكفارة الا اذا أفتاه فقيه بالفساد ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عند محمد رح لأن قول الرسول لا ينزل عن قول المفتي . في الحميدي وعن ابى يوسف رح خلاف ذلك لأن على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث وان عرف تاويله يجب الكفارة إنتهى والحديث (٢) قوله عليه الصلوة والسلام افطر الحاجم والمحجوم . في الكافي تاويله انه عليه الصلوة والسلام مربهما وهما يغتابان آخر فقال عليه الصلوة والسلام ذلك اى ذهب ثواب صومهما بالغيبة يدل عليه انه عليه الصلوة والسلام سوى بين الحاجم والمحجوم ولا خلاف انه لا يفسد صوم الحاجم انتهى . قلت في جمع الجوامع مما اخرج جرير عن زيد عن جابر قال انما قال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجوم لأنه مربهما وهما الحديث انتهى فقول ابى يوسف رح لعدم آه يشير الى ان المراد بالعامي من لا يعرف تاويلات الأحاديث . ثم ان التنصيص على الشئ باسمه العلم لا يوجب نفي الحكم عما عداه عندنا (٣)

(١) كذا في الاصل وفي نسخة صعب "من الروضة" . وقوله وما في الهداية الخ عطف عليه . (٢) من قوله هذا الى قوله فقول ابى يوسف من زيادات صاحب المتانة وفي الخزانة في هذا المقام تكرار ممل فلخصه صاحب المتانة في نصف السطر فلله دره وان شئت التفصيل فراجع الخزانة . (٣) لان النص لم يتناوله فكيف يوجب الحكم فيه نفيًا وإثباتًا . السندی .

في الشاهان ذلك فمختص بخطابات الشرع ، اما في متفاهم الناس والاختبارات فان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه كذا ذكره الامام السرخسي في السير الكبير ومثله في الكافي والحميدى. (١) ومن كشف البزدوى يستجب للمفتي الاخذ بالرحض تسييراً على العوام مثل التوضي بماء الحمام والصلوة في الاماكن الطاهرة بدون المصلى وعدم الاحتراز عن طين الشوارع في موضع حكموا بطهارته فيها ولا يليق ذلك باهل العزلة بل الاخذ بالاحتياط والعمل بالعزيمة اولى بهم. وزاد في القنية نقلاً وينبغي للمفتي ان يأخذ باليسر في حق غيره خصوصاً في حق الضعفاء. وفيها سور الكلب والخنزير نجس خلافاً لملك وغيره ولو افتى بقول مالك جاز. وفقه يفتي بمذهب سعيد بن المسيب ويزوج للزوج الأول بقية مطلقة بثلاث تطليقات كما كانت ويعزر الفقيه. وفقه يحتال في الطلقات الثلاث وياخذ الرشى بذلك ويزوجها للأول بدون دخول الثاني هل يصح النكاح وما جزاء من يفعل ذلك قال يسود ويبعد وفي الفتاوى الحماوية ان سعيد بن المسيب رجع عن قوله (٢) فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاءه ولو حكم به فقيه لا يصح ويعزر الفقيه انتهى. قال كمال الدين ابن المهام (٣) في اول التحرير التقليد حسن ظنه بمقلده وفي آخره نقل الامام اراد امام الحرمين اجماع المحققين على منع العوام من تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم الذين سيروا ووضعوا ودونوا وعلى هذا ما ذكر بعض المتأخرين منع تقليد غير الاربعة لانضباط

(١) ذكر في الخزانة العبارات من الكافي والحميدى ولما كان محصلها ما في السير الكبير حذفها صاحب المتانة وقال "ومثله" الخ. (٢) وهو ان دخول المحلل ليس بشرط في التحليل (٣) من قوله هذا الى قوله "وهو صحيح" من زيادات صاحب المتانة مكان ما قال صاحب الخزانة من عمدة الاحكام ناقلاً عن المضمرة التقليد ان يتبع الجاهل العالم ويعتقد معتقده على سبيل الجزم من غير تردد وارتياب بلا دليل. السندی.

مذاهبهم وتقييد مسائلهم وتخصيص عموماتها ولم يدر مثله (١) في غيرهم الآن لانفراض أتباعهم وهو صحيح ، من كفاية الشعبي السرفى ان اختلاف العلماء رحمة انهم اذا اختلفوا في شئ فاخذت بقول احدى الفريقين فانه يكون لك رخصة ولا اثم عليك اذا لم يكن خطاه وفساده ظاهراً . ثم المذهب عندنا ان كل من أتى بشئ فإدام يتردد بين قول علمائنا واختلاف الصحابة رض لا يطلق عليه اسم المعصية فاذا ظهر الخطأ والخلاف فح ينسب الى الاثم . من جواهر الفتاوى (٢) رجل اخذ مذهب أبى حنيفة رح واعتقد أن مقاله الحق والحق عند الله واحد فكيف يعتقد فيما قاله الآخرون ويعتقد انه لغوأم باطل ام خطأ وهل يجوز ان يقاتله فيه كما يقاتل الملاحدة والكفرة قال اعلم ان الثابت بالرأى والاجتهاد ليس كالثابت بالكتاب والسنة المتواترة لانه لاشبهة فيما ثبت بالكتاب والسنة المتواترة فيوجب العلم والعمل وما يثبت بالاجتهاد يثبت بدليل لا يخلو عن الشبهة ولهذا يجب العمل دون العلم وما كان ثابتاً بهذا الطريق لا يجوز المقاتلة بسببه لأن كل فريق في اجتهاده متمسك بامر الشرع غير خارج عن امره . (٣) وقد اجتمعت الامة على انه انما يقتل من انكر التنزيل واذا لم يجز المقاتلة فيه لم يكفر صاحب المقالة الاخرى لكن يعتقد ان مقاله صاحب مذهبه هو الحق وان مقاله الخصم بقوله عن اجتهاده خطأ ولم يكفر بذلك لانه طالب للحق باجتهاده الا انه اخطأ في اجتهاده . وفيها (٤) اما قولنا كل مجتهد مصيب ففي باب الشرائع كما قال ابو حنيفة

(١) كذا في الاصل وفي نسخة صع "مثلهم" . والله اعلم . (٢) ذكر في الخزانة قبل هذه فائدة في الفرق بين الخلاف والاختلاف من حاشية الشاهان في كتاب الحدود فقال :- ان الاختلاف يستعمل في قول بنى على دليل والخلاف في قول لادليل عليه ، وذكر مسائل اخر ايضا حذفها صاحب المتانة . (٣) وفي الخزانة "عن الاجر" مكان "عن امره" والله اعلم . (٤) اى في جواهر الفتاوى ايضا . السندى .

بالحل والشافعي بالحرمة او على العكس فالاجتهاد طلب الحق (١) وهما كانا في طلب الحق فكل ماصح عندهم بالدلائل الظاهرة قالوا به وكانوا على الحق اى فيما فعلوا وأمروا الناس العمل به . قال فخرالدين رح لما سئل عن التعصب في المذهب قال الصلابة في المذهب واجب والتعصب لايجوز ، والصلابة أن يعمل بما هو مذهبه ويراه حقاً وصواباً والتعصب السفاهة والجفاء في صاحب المذهب الآخر وما يرجع الى نقصه ، ولا يجوز ذلك فان ائمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب انتهى .

واذا قلد فقيهاً (٢) في شئ هل يجوز له أن يرجع عنه إلى فقيه آخر فالمسئلة على وجهين أحدهما ان لم يكن التزم مذهباً معيناً كذهب أبى حنيفة رح والثاني أن يقول انى ملتزم متبع فى الوجه الأول قال ابن الحاجب في مختصره لا يرجع بعد تقليده فيما قلد اتفاقاً اراد فيما عمل (٣) وفي حكم آخر قال معللاً المختار الجواز وفي الثانى أشار إلى أقوال (٤) يلزم ولا والثالث انه كالاول فلا يجوز أن يرجع عنه بعد تقليده فيما قلد اى عمل به (٥) ويجوز في غيره . في التحرير وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجبه شرعاً ويخرج عليه جواز اتباعه رخص المذاهب ولا يمنع مانع شرعى اذ لانسان

(١) كذا في نسخة صع والخزانه. وفي الاصل "طالب الحق" وهو من سهو الناسخ . (٢) قلت نقل صاحب الخزانة كل هذا عن كشف القناع ولا يعلم وجه ترك المأخذ من المخدوم . (٣) قوله "اراد فيما عمل" من زيادات المخدوم . (٤) وفي الثانى اى الوجه الثانى وهو التزم مذهبا معيناً فقد اشار ابن الحاجب الى الاختلاف في ذلك على ثلاثة اقاويل احدها انه يلزم والثانى انه لا يلزم والثالث انه كالاول . (٥) كذا في نسخة صع وفي الاصل بدون "اى" التفسيرية . السندى .

أن يسلك الأخف عليه . (١) اذا كان له اليه سبيل بان لم يكن عمل باخرفيه فكان عليه الصلوة والسلام يجب ماخفف عليهم وقيده متأخر بان لا يترتب عليه مايمنعان (٢) فمن قلد الشافعي في عدم الدلك ومالك في عدم نقض باللمس بلاشهوة وصلى بعد اللمس ان كان الوضوء بذلك صحت والابطلت عندهما . من رسالة الترضيع ولاضير أن يكون احد حنفيا في بعض المسائل شافعيأ في البعض كما عرف من مسائل التقليد في الفتاوى النسفية سئل من يوم عيد الفطر انا نرى بعض الناس يتطوعون في الجامع عند الزوال افنمنعهم عن ذلك ونحبرهم عن ورود النهى عن الصلوة في الاوقات الثلاثة قال اما المنع فلاكيلا تدخل تحت قوله تعالى «ارابت الذي ينهى عبداً اذا صلى» وبه استدلل على رض حين رأى قوماً يصلون قبل صلاوة العيد وقال ماهذه الصلوة التي لم تكن الصلوة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له الاتمنهم عن ذلك فقال لا لالانى اخشى ان ادخل تحت قوله تعالى «ارأيت الذي ينهى عبداً اذا صلى» ، ولانه لايتيقن انه وقت الزوال بل عسى ان يكون قبله أوبعده ولئن كان وقته فقدروى عن أبى يوسف رحانه لايكره التطوع عند الزوال يوم الجمعة والشافعي لايكره ذلك في جميع الأيام فلئن اعترضت على هذا المصلى فعسى أن يجيبك انه تقلد في هذه المسئلة من يرى جواز ذلك أويحتج عليك بما احتج به من أجاز ذلك فليس لك ان تنكر على من قلد مجتهداً اواحتج بدليل ومثل هذا من التجنيس والمزيد(٣).

(١) اى لم يثبت اعتبار التزامه بسعى وقوله اتباعه اى اتباع من لم يلتزم . منه . وجدت هذه المنهية في نسخة صاحب العلم . (٢) كذا في الاصل وفي نسخة صغ «مايمنعانه» بالضمير . ومن قوله «في التحرير الى قوله بطلت عندهما» من زيادات صاحب المائة . (٣) ذكر صاحب الخزانة عبارات التجنيس والمزيد ، وحذفها صاحب المائة صوتنا من التكرار . السندى .

مقدمة المائة

ولكن صاحب نزهة الخواطر ذكره في أعلام القرن العاشر الذين توفوا فيه . وهو في الحقيقة كان من هذا القرن ، كما ظهر لدينا من تأليفه المسمى بنهج التعلم في خزانة كتب صاحب العلم السيد وهب الله . وكان سن الفراغ من تأليف ذلك الكتاب ٩٧٦ (الهجرية) وهذا يؤيد أنه من علماء القرن العاشر من الهجرة . وأيضا يظهر من التذكرة الغوثية (كلزار ابرار) أن مصنفه ينقل عن أستاذه العلامة الحكيم محمد عثمان البوبكاني السندی عن المخدم محمد جعفر رح ، وبيان من سوق عبارته أنه توفي قبل ذلك . وهذا العلامة محمد عثمان البوبكاني استشهد في سنة ثمان بعد الألف ، فهذه قرينة على أن المخدم محمد جعفر رح توفي قبل هذه السنة ، لهذا ذكرنا أنه توفي آخر القرن العاشر . والله أعلم .

ولما لم نطلع على مزيد أحواله فلا بأس أن نذكر نبذة مما ذكره بعض الفضلاء والمؤرخون من مناقبه ليكون قارئو هذا الكتاب على خبرة

وفي جواره قبر أخرى كتب على أحجارها :

کرد حق سال رحلت - مخدم دو عدد را باسم آن داخل
د. جه اول از بهشتش داد کرد عبد الغنی دران داخل

سنه ١١٦٩

وعلى جانب آخر :

مخدم پاك سيرت عبد الغنی كه بود
در علم دين مصطفوی مخزن - نهفت
هاتف بروز رفتن وی درجنان زغیب
فيها على الأرائك نعم الثواب كفت .

سنه ١١٦٩

في نصاب الاحتساب أما الانتقال من مذهب الى آخر فن جواهر الفتاوى حنفى انتقل الى مذهب الشافعى رح قال فخر الدين محمد اكر ابن مردى عامى است ساقط القول والشهادة مى شود واز همه فاسقان بتر گردد . واكر اهل علم بود مبتدع وضال گردد واجب باشد منع وزجر او انتهى ، ولا يخالفه مامر من تفسير التحرير . من الخلاصة وجواهر الفتاوى وسئل نجم الدين النسفى عن شفعوى صار حنفيا ثم اراد أن ينتقل الى مذهب الشافعى هل له ذلك قال الثبات على مذهب أبي حنيفة خير واولى وقال هذه للكامة اقرب الى الالفه وارفق مما اجاب القاضى اراد جواب القاضى الامام ابى الحسن الماترىدى انه يعزر اشد التعزير وفي فتح القدير (١) ثم حقيقة الانتقال انما يتحقق فى حكم مسألة خاصة قلده فيه وعمل به والا فقلده قلدهت ابا حنيفة فيما افترى به من المسائل مثلاً والتزم للعمل به على الاجمال ودو لا يعرف صورها ليس حقيقة التقليد بل هذا حقيقة تعليق التقليد أو وعده به كانه التزم ان يعمل بقول أبى حنيفة رح فيما يقع له من المسائل التى تتعين فى الوقائع فاذا ارادوا هذا الالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزامه نفسه ذلك قولاً أونية شرعاً ، بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » والسؤال انما يتحقق عند طاب الحادثه المعينه . حينئذ اذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والا اخذ العامى فى كل مسألة بقول مجتهد اخف عليه وانا لا ادرى ما يمنع هذا من النقل او العقل فكون الانسان يتبع ما هو اخف على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت من الشرع ذمه عليه وكان صلى الله عليه واله وسلم يجب ما خفف على امته والله تعالى اعلم بالصواب انتهى .

(١) من قوله هذا الى آخر الفصل من زيادات صاحب المائة . السندى .

فصل فى بيان علامات الفتوى و ذجوها

فى المضممرات اما العلامات المعلمة على الاقناء فقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه يعتمد وبه تأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وهو الصحيح وهو الأصح وهو الظاهر وهو الأظهر وهو المختار وفى زماننا وقتوى مشائخنا وهو الأشبه وهو الأوجه وغيرها من الالفاظ المذكورة فى متن الكتاب أى القدرى فى محالها. قوله وهو الصحيح فان لفظ الأصح يقتضى أن يكون غيرها صحيحاً ولفظ الصحيح يقتضى أن يكون غيرها غير صحيح أما لفظ لا بأس فذكر فى التهذيب ولا بأس بنقش المسجد بالحصص وماء الذهب والفضة ولفظ لا بأس دليل على ان المستحب غيره وهو الصرف إلى الفقراء انتهى ويفهم مما فى المحيط والانسان متى صلى المكتوبة وحده من غير جماعة لا بأس بأن يأتى بسنة الفجر والظهر ولا بأس بأن يتركها وكذا مما فى الهداية والخلاصة من هذا المحل ان لفظ لا بأس على الاطلاق لا يحمل على ان تركه اولى الا بدليل. فى المضممرات ان جميع الكتب التى هى ظاهر الرواية خمسة الجامع الصغير والجامع الكبير والمبسوط والزيادات والسير الكبير وغير ظاهر الرواية هى الهارونيات والجرجانيات والكيسانيات والرقيات (١). والنوادر ثمانية نحو نوادر هشام ونوادر ابن سماعة ونوادر ابن رستم وغير ذلك. فى الواقعات (٢) السلف من ابى حنيفة رح الى محمد بن الحسن والحلف من محمد بن الحسن الى شمس الأئمة الحلوانى والمتأخرون من شمس الأئمة الحلوانى الى حافظ الملة والدين البخارى رح انتهى و مقصوده

(١) صنفها حين نزل رقية وكان وردها مع هارون الرشيد قاضيا عليها، والكيسانيات رواها عنه شعيب بن سليمان الكيسانى، والجرجانيات رواها عنه على بن صالح الجرجانى من اصحابه. (٢) من هنا الى آخر الفصل من زيادات صاحب المائة. السندى.

بيان المراد بما يذكر من السلف والخلف والمتأخرين في كتب الحنفية مثلاً
لكن لا يمتنع فيمن بعد اولئك وجود من يفوق اويساوى كثيراً منهم في
كثير من الامور الاجتهادية وبيان الأحكام الشرعية، كما بيناه في كتابنا
”نهج التعلم“. واذا قال الامام مالك اذا كانت العلوم منحاً الهية ومواهب
اختصاصية فغير مستبعد ان يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من
المتقدمين نعوذ بالله من حسد سد باب الانصاف ويصد عن جميل الأوصاف

فصل فيما لا بد للمفتي من بعض كليات المسائل

في الكافي في صوم يوم الشك والمختار ان يصوم المفتي بنفسه ناوياً التطوع
ويفتي للعوام بالتلوم الى الزوال . ثم بالافطار لقوله عليه الصلواة والسلام
اصبوا يوم الشك مفطرين متلومين غير آكلين ولا عازمين على الصوم . وفي
الحميدى روى عن اسد بن عبدالله قال كنت على باب هارون الرشيد اذ خرج
ابو يوسف رح يوم الشك فقال الا ان امير المؤمنين قد افطر فمن شاء ان يفطر
فليفطر فقلت ما حالك فقال هات اذنك فقال انا صائم من شعبان .
ابو يوسف لم يأمر العامة بالصوم في يوم الشك كيلا يظنوا اباحة الصوم في
ذلك اليوم عن رمضان . من الخلاصة وقال ابو جعفر (١) الذي عندي انه
لا ينبغي ان يمنع العامة عن تكبيرات العيد لقللة رغبتهم في الخيرات . من
جواهر الفتاوى قال السيد الامام ابو شجاع كنت أرى كسالى العوام ببخارى
يدخلون المسجد عند طلوع الشمس ويصلون الفجر وكنت على أن امنعهم
عن ذلك فسألت أولاً عن الامام الحلواني فمنعني عن الزجر قال ان الغالب
في حالهم أنهم ان منعوا عن ذلك وامروا بالملكث الى ارتفاع الشمس في
المسجد لم يفعلوا وخرجوا تركوها اصلاً ثم لم يقضوها ولو صلوا في هذه
الحالة فقد أجازها اصحاب الحديث فلا شك أن الاداء في وقت يجيزه بعض

(١) كذا في الاصل وفي نسخة صع ”الفقيه ابو جعفر“. السندى .

الأئمة أولى من الترك أصلاً . في الهداية من انتقل الى أحسن الأمرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى لأنه هو الذى ضيع الزيادة وهذا يعرف ولا يفتى به كيلاً يجترء الظلمة على أخذ أموال الناس . من الفصول العبادية اذا كان فى المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتى أن يميل الى الوجه الذى يمنع التكفير تحسناً للظن بالمسلم . من الرسالة الكرخية الاصول التى عليها مدار كتب أصحابنا ذكره الشيخ ابوالحسن الكرخى قال منها ان ما ثبت باليقين لا يزال بالشك وان من شك فى الحدث بعد ما يتيقن بالوضوء فهو على وضوءه ما لم يتيقن بالحدث ومن شك فى وضوءه بعد ما يتيقن بالحدث فهو على حدثه ما لم يتيقن بالوضوء ومنها انه يعتبر فى الدواعى مقصودا لخصمين فى المنازعة دون الظاهر ويجعل القول قول المنكر منها والبينة بينة المدعى وان المودع اذا طولب برد الوديعة فقال رددتها عليك وقال المودع لم تردها فالقول قابل الوديعة مع انه يدعى ظاهراً يقول رددت لأن المقصود هو الضمان وهو منكر الضمان فكان القول قوله ، ومنها أن القول قول الأمين مع اليمين بغير بيعة ، ومنها دعوى المودع رد الوديعة إلى ما لكها أوضيا عنها عنده وكذا سائر الامناء من المستعير والمضارب والوكيل ونحوهم . ومنها أن المسائل والخطاب تمضى على ما عم وغلب لا على ما شذ وندر . ومنها أن من حلف لا يأكل بيضاً فهو على بيض الطير دون بيض السمك ونحوه . ومنها ان الاحتياط فى حقوق الله تعالى جائز وفى حقوق العباد لا يجوز . ومنها اذا ادارت الصلوة بين الجواز والفساد فالاحتياط فى أن تعاد لانه لو ادى ما ليس عليه أولى من أن يترك ما عليه والضمان اذا ادار بين الوجوب وعدمه لا يوجب احتياطاً لانه لا يضمن بالشك .

فصل فى مناقب ابي حنيفة رح

واصحابه رضى الله تعالى عنهم

فى السراحية اعلم أن صاحب مذهبنا اعنى ابا حنيفة وهو نعمان بن

ثابت قد ادرك آخر عهد علي بن ابي طالب رض ، حمل ابوه اليه وهو صغير ،
وقد دعاه بالبركة . كذا ذكره نجم الدين النسفي . (١) وقد صح انه سمع
الحديث من سبعة من الصحابة ، (٢) بعضهم ذكور منهم أنس بن مالك ،
وعبدالرحمن بن حسين ، والزبير ، وعبدالله ابن ابي اوفى ، واثلة بن
الاصقع ، وجابر بن عبدالله رض ، ومنهم اناث منهم عائشة بنت عجرد وهو كان
اخذ العلم من رجال كثير الا انه ينسب في الفقه الى حماد بن سليمان وهو كان
من تلاميذ ابراهيم النخعي رح وهو اخذ العلم عن الاسود وشرح القاضي
وهؤلاء من عمرو علي وابن مسعود رض وهؤلاء من رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وفي التجنيس والمزيد قال صح ان ابا حنيفة رض كان من التابعين
روى عن عدة من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم انتهى في جامع الاصول
(٣) وكان في ايام ابي حنيفة اربعة من الصحابة أنس بن مالك بالبصرة
وعبدالله بن ابي اوفى بالكوفة والساعدي بالمدينة وابو الطفيل عامر بن
اثلة بمكة ولم يلق احدا منهم ولا اخذ عنهم واصحابه يقولون انه لقي جماعة
من الصحابة وروى عنهم ولا يثبت ذلك عند اهل القول انتهى قلت لاختلاف
في دركه ورويته بعض الصحابة رض كما ذكره الشيخ جلال الدين السيوطي رض
في تبييض الصحيفة وانا الكلام في صحة روايته عنهم فهي ان لم تكن صحيحة
لا تريب في انها مظنونة لتوارث اشتهارها على السنة كثير من العلماء وذكر
بعضهم بصيغ الجمع ولا يظن بهم الاتيين التصحيح لديهم فيقدم اثبات

(١) قلت : هذا وهم واصل القصة في حق ثابت والد الامام ابي حنيفة لان
شهادة سيدنا علي رض وقعت في سنة اربعين وولادة الامام في ثمانين فكيف
ادرك آخر عهد علي بن ابي طالب رض ؟ فهذا عجيب جدا ! (٢) راجع
المقدمة (٣) قلت : من قوله هذا الى قوله من جواهر الفتاوى قريبا من
الصفحتين من زيادات صاحب المائة . السندی .

ظنها على نفيها المبني على عدم التيقن بها . وفي التبييض قد الف الامام
ابومعشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبرى المقر الشافعى جزءً فيما رواه الامام
ابوحنيفة عن الصحابة ذكر فيه قال الامام ابوحنيفة رح لقيت من اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة وهم انس بن مالك وعبدالله بن انيس
وعبدالله بن جزء الذبيدى وجابر بن عبدالله ومقل بن يسار وواثلة بن الاصقع
وعائشة بنت مجرد . ثم روى له عن انس رح ثلاثة أحاديث وعن ابن جزء
حديثاً وعن واثلة حديثين وعن عبدالله بن انيس حديثاً وعن عائشة بنت مجرد
حديثاً وروى له ايضاً عن عبدالله بن ابى أوفى حديثاً وفيه ايضاً قد ذكر
الأئمة أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك رح في حديث يوشك
أن يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون احداً اعلم من عالم
المدينة وبشر بالامام الشافعى رح في حديث لاتسبوا قريشاً فان عالمها يملأ
الأرض علماً . اقول: وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام ابى حنيفة رح
في الحديث الذى اخرجه ابونعيم في الحيلة عن ابى هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا لتناوله رجال من ابناء فارس واخرج
الشيرازى في الألقاب عن قيس بن سعد بن عبادة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو كان العلم معلقاً بالثريا لتناوله قوم من ابناء فارس وحديث
ابى هريرة اصله فى صحيحى البخارى ومسلم لو كان الايمان عند الثريا لتناوله
من فارس وفى لفظ مسلم لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء
فارس حتى يتناوله وحديث قيس بن سعد فى معجم الطبرانى الكبير بلفظ
لو كان الايمان معلقاً بالثريا لما يتناوله العرب ولنا وله رجال من فارس ، وفى
معجم الطبرانى ايضاً عن ابن مسعود رح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لو كان الدين معلقاً بالثريا لتناوله ناس من ابناء فارس فهذا الأصل صحيح
يعتمد عليه فى البشارة والفضيلة نظير الحديثين فى الامامين ويستغنى به عن الخبر
الموضوع انتهى واراد بالخبر ما اشتهر على السنة بعض الناس من نحو سراج

امتى ابوحنيفة رح . قال الصغانى والحدرى وغيرهما انه موضوع وفيه ايضاً
قال الخطيب فى تاريخه أخبرنا القاضى أبو عبد الله الحسين بن على بن الضميرى
انا عمر بن ابراهيم المقرئ ثنا مكرم بن أحمد القاضى ثنا أحمد بن عبيد الله
بن شاذان المسروزي حدثنى أبى عن جدى قال سمعت اسماعيل بن حماد بن
أبى حنيفة يقول ان ثابت بن نعمان بن المرزبان من أبناء فارس الاحرار
والله ما وقع علينا روق قط ولد جدى فى سنة ثمانين وذهب ثابت الى على
بن أبى طالب رض وهو صغير ودعاه بالبركة فيه و فى ذريته ونحن نرجوا
من الله انه قد استجاب ذلك لعلى بن أبى طالب . والنعمان بن المرزبان
أبو ثابت هو الذى أهدى لعلى بن أبى طالب الفالوج فى يوم النيروز فقال:
نوروزلنا كل يوم . من جواهر الفتاوى ، وكان ابراهيم (١) ابن ستة
عشر سنة ، والعصر عصر بقية التابعين ، وجاء مستفتى يوماً وهو فى المتوضأ
فقال امه امكث ساعة فان ابنى كثير الاختلاف الى المتوضأ ، وهو فيه الآن
واسأل الله ان يتوب عليه ويجعله خيراً من هذا . قال : وكم يختلف
اليه يوماً فقالت : فى الشهر مرتين . فتعجب المستفتى فقال او كثير هذا
فقال : نعم فانى ما اختلفت فى الشهر الامرة واحدة . فى السراجية وحكى
أن أعرابياً دخل على ابيحنيفة رح أبو اوام بواوين ، فقال أبوحنيفة رح:
بواوين فقال الاعرابى بارك الله فيك كما بارك فى لا ولا ، ثم ولى فتحير
اصحابه فسألوه عن ذلك فقال ان هذا سألنى عن التشهد بواوين كتشهد
ابن مسعود ام بواو كتشهد أبى موسى الاشعري فقال بارك الله فيك
كما بارك فى شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولاغربية وفيها وعن خلف
بن ايوب البلخى قال ان الله تعالى جعل العلم بعد نبيه فى اصحابه ثم
بعدهم فى التابعين ثم بعدهم فى ابيحنيفة ، واصحابه رض ، فمن شاء فليرض

(١) كذا فى الاصل ونسخة دارالمهدى . وفى نسخة صع "ابراهيم النخعى".

ومن شاء فليسخط . في الحميدى من شرح ديباجة الهداية ولووزع
المسائل سلم العلماء ثلاثة ارباع الفقه لأبيحنيفة وهو لا يسلم الربع فان الفقه
سوال و جواب وقد تفرد ابوحنيفة بالسؤال فسلم له النصف ثم اجاب عن
الكل وخصومه ما خالفوه في الكل بل في البعض فجعل نصفين فسلم له الربع
ايضاً وفي الربع المختلف الحق متردد بين قوله وبين خصومه فلم يسلم الربع
لخصومه . وفيه وعدد المسائل الموضوعه على التقريب الف الف وسبعون
انقماً . في المضمرة وحكى ان محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى
طالب رض اتى ابا حنيفة رض فقال يا ابا حنيفة بلغنى انك تضع المسائل بالقياس ،
وترك احاديث جدى . فقال ابوحنيفة رح يا ابن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انى اسألك ثاثة مسائل فاجبنى احدها الصلوة النضل واعظم شانا أم
الصوم فقال الصلوة قال لوكان قولنا بالقياس لقانا المرأة اذا طهرت من
الحيض تقضى الصلوة ولا تقضى الصوم ولكننا نقول تقضى الحائض الصيام
ولا تقضى الصلوة اتباعاً للخبر . والثانية المنى أنجس وأقدر ام البول قال البول فقال
ابوحنيفة رح لوكان قولنا مخالفاً للنصوص لكان الغسل بالبول اقيس ولكننا
قلنا بوجوب الغسل بالمنى دون البول عملاً بالآية والخبر والثالثة المرأة اضعف وأعجزام
الرجل فقال محمد بن على رض المرأة اضعف فقال ابوحنيفة رح لوكان قولنا بالقياس
دون الكتاب والاخبار لكان التضعيف فى الميراث للمرأة الضعيفة اليق ولكننا
نقول كما قال الله تعالى «للذكر مثل حظ الانثيين» فعلى هذا مذهبنا بيناه على
كتاب الله تعالى وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم على اقاويل الصحابة رض
ثم على اجماع الامة فان لم نجد شيئاً من هذه الاشياء نقول بالاجتهاد والقياس
فاكرمه محمد بن على رض والطفه واعتذر منه وترك قول المخالفين والمعاندين .
من الروضة سمعت ابا الفضل يحكى عن ابى حنيفة رح أنه كان يجعل الليل أثلاثاً
ثلثه للتدريس وثلثه للصلوة وثلثه للنوم فريوماً بالصبيان يلعبون فقال
احدهم يا ايها الصبيان هذا رجل لاينام جميع الليل يصلى الى الصباح ، فبكى

ابو حنيفة رح فقال يانفس اتق الله فان الناس يظنون منك خلاف ما انت فيه ثم لم ييم بعد ذلك ليلاً حتى روى انه صلى الفجر بطهارة العشاء أربعين سنة. وفي الاحياء فقال انى أستحى أن اوصف بما ليس فى من عبادته . وروى انه دعى (١) الى القضاء فقال انى لا اصالح له ، فقيل له لم فقال ان كنت صادقاً فلا أصالح وان كنت كاذباً فالكاذب لا يصالح للقضاء من الملتقط الناصرى سلم ابنه حماد الى المعلم فلما اعلمه الحمد لله أوصاه بخمسة مائة درهم فاستكثره المعلم فغضب ابو حنيفة رح وحبس ابنه وقال ليس للقرآن عندك قدر من القيمة عن ابن سماعه رح انه صام وواصل وأحرم بركعتين فحتم فيهما القرآن ، فلما اسحر دعا بجزارية بكر فافتضها وهو ابن سبعين سنة . ومن جواهر الفتاوى وحكى عن ابى حنيفة رح ان كان يحج في كل سنة حتى حج خمسة وخمسين حجةً ، وكان اعجبه يستقبلونه كل سنة . ومن الظهيرية انه كان يحتم فى رمضان إحدى وستين حتماً ثلثين فى الليالى والثلثين فى الأيام وواحدة فى التراويح . وفيها وحكى ان اباحنيفة رض لما حج حجته الاخيرة فقال لعلى لا أقوى أن احج حجةً اخرى فسأل حجة البيت ان يفتحوا له باب الكعبة ويأذنوا له بالدخول ليلاً ليقوم فقالوا ان هذا لم يكن لأحد قبلك ولكننا نفعل ذلك لسبقك وتقدمك فى علمك واقتداء الناس بك ففتحوا الباب فدخل وقام بين العمودين على رجله اليمنى حتى قرء القرآن الى النصف وركع وسجد ثم قام على رجله اليسرى حتى حتم القرآن كله فلما سلم بكى وناجى وقال الهى ما عبدك هذا الضعيف حق عبادتك ولكن عرفك حق معرفتك فهب نقصان خدمتك بكمال معرفتك . فهتف هاتف من جانب البيت يا أبا حنيفة رح قد عرفت واخلصت المعرفة وخدمت

(١) كذا فى نسخة صاحب العلم ودار الهدى وهو الصواب . وفى الاصل "دعا" بالمعلوم . السندى .

بأحسن الخدمة فقد غفرنا لك ولمن اتبعك الى قيام الساعة . في عين العلم وسلم
المخالفون سبقه في الفقه وكان يقوم كل الليل وسمع هاتفا في الكعبة ان يا
ابا حنيفة رض الى آخر ما در وتامد له كبار من المشائخ وتحمل لتقلد القضاء
ما تحمل وما خالط الظلمة وما قبل منهم شيئاً وما اشتغل بالدعوة الا بالاشارة
النبوية في المنام بعد ما قصد الانزواء وما استظل بحائط المديون حين اتاه
متقاضياً وتصدق بجميع مال اتي به وكيهه لما خلط به ثمن ثوب معيب
مخفياً وترك لحم الغنم لما فقدت شاة في الكوفة الى مناقب تعسر تعدادها .
من الروضة عن شقيق بن ابراهيم البلخي رح كان لأبي حنيفة رح شريك
في التجارة يقال له بشير في تجارة مصر فبعث اليه ابو حنيفة رح سبعين
ثوباً من ثياب خز و كتب اليه ان في الثياب ثوب خز معيب بعلامة كذا
فاذا بعته بين للمشتري العيب قال فباع بشير الثياب كلها ورجع الى الكوفة
فقال ابو حنيفة رح هل بينت ذلك العيب الذي في خز كذا فقال بشير نسيت
ذلك المعيب ولم ابين ذلك العيب، قال فتصدق ابو حنيفة رح بجميع ما اصابه
من تلك التجارة الاصل والربح جميعاً . قال وكان نصيبه ثلثين الف درهم
قال قد دخلت فيه الشبهة فلا حاجة لي فيه . من الملتقط وكان لأبي حنيفة رح
جار وله ابنة لا تخرج الا بالليل فترى ابا حنيفة قائماً على سطحه يصلي فتظنه
شجرة فلما توفي ابو حنيفة رح فقالت يا ابت اين ذهبت تلك الشجرة التي
كان في منزل ابي حنيفة فبكي الرجل وقال قطعت تلك الشجرة . من المغرب
ولد ابو حنيفة رح في سنة ثمانين وفي السراجية قيل مات ابو حنيفة رح وهو
ابن سبعين سنة بتاريخ سنة خمسين ومائة ومن غوامض الاسولة حكى ابن
اسماعيل بن أبي رجاء رح قال رأيت محمد بن الحسن رح في المنام فقلت ما فعل الله
بك قال غفر لي فقال لو اردت ان اعذبك ما جعلت هذا العلم في جوفك قلت فأين
أبو يوسف قال بيني وبينه كما بين السماء والأرض فقلت له أين أبو حنيفة رح
فقال هيها هو في اعلى علين رضي الله عنه وعن اصحابه واتباعه اجمعين .

مقدمة الثالثة

من فضائل العلامة المؤلف .

كتب مؤرخ السند السيد القانع (المتوفى ١٢٠٣ هـ) في تاليفه تحفة الكرام ما حصله في العربية : الخدم محمد جعفر ابن الخدم ميران الذي سبق ذكره كان جامع الكمالات ، ونحرير وقته ، وكان معاصرا للخدم نوح رحمه الله تعالى . يقولون : إن الخدم نوح رحمه الله تعالى قال يوما : أنا رأيت ربي بعيني هاتين ، فقال له الخدم محمد جعفر ليس الأمر كذلك ، ولم تر ربك بعينيك هاتين ، وعليك أن تأمر خادمك حين ما ترد عليك هذه الحالة أن يغمض عينيك . فإن بقيت روية الله تعالى فتيقن أن تلك العيون ليست هذه العيون ، وأن الروية ليست هذه الروية ، بل هي عيون القلب فاختر الخدم نوح رح وتجله له حتمية ما قال الخدم محمد جعفر رح ، فقال : لولا جعفر لصار النوح كافرا . (١)

(١) قلت : هذا من كمال تواضع هذا الإمام الكبير ، وهضم نفسه وإنه إمام الأولياء وأحد كبار المشايخ السهورودية ، وكان يفسر القرآن الكريم بالمعاني الدقيقة ، وكان مرجعا لأولياء الله في بلادنا السند ، وفضلائها ، وكان من آل خليفة الرسول الصديق الأعظم أنى بكر رضى الله عنه . وقد أخبرني حضرة الخدم الأديب محمد زمان طالب المولى ، وهو الآن على مسند الخدم نوح رح في هاله : أن الخدم محمد جعفر رح كان من خلص أصفياء جدنا الخدم وأصدقائه ، وقال جدنا الخدم بيتا في اللغة السندية مشيرا إلى تلك الواقعة وهو هذا :

اڀيان تہ انڈيون پوريون پرين پسن ، آهي اکڙين ، عجب پر پسڻ جي ۔
ما معناه في العربية : إن أنتج عيناى نصير عمياء وإن اغمض عيناى

كتاب الطهارة

باب المياه

من المحيط وان كان على السطح نجاسات كثيرة ان كان اكثر الماء يجرى على النجاسة أو نصفه فالماء نجس وان كان اقل الماء يجرى على النجاسة فالماء طاهر . ومن الفتاوى الحجة جاز التوضي به ويكره . ومن المحيط قال بعض مشائخنا المطر مادام يمطر فله حكم الجريان حتى لو اصاب العذرات على السطح ثم اصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير . في الغياثة فاذا استنقع (١) في موضع كان الجواب كذلك هو الصحيح . ومن شرح الطحاوي ما حاصله انه لو خاض فيه انسان ثم دخل في المسجد وصلى عن محمد بن الحسن لا بأس به ذكره في العيون . ومن التجنيس ان كان أكثر السطح طاهراً وموضع الميزاب طاهر فالماء طاهر وان كان موضع الميزاب نجساً فالماء نجس ومن منية المصلي وان اتقطع المطر وسال الماء من الثقب ان كان على السطح او على أكثره نجاسة فهو نجس ، في السراجية (٢) ماء النهر اذا كان بعضه يجرى على الجيفة اوفى جوف الجيفة فان كان ما يلاقى الجيفة اقل فهو طاهر والافلا ، من التجنيس المطر الجارى في السكك والازقة لا بأس بالوضوء منه . ومن جوامع الفقه العتائية سئل الحسن بن مطيع عن ماء المطر الذي يجرى في السكك وفي السكك نجاسات ثم يجرى ذلك في النهر وايس في النهر ماء غير هذا قال لا بأس به اذا لم يزلون النجاسة . في السراجية الماء اذا كان يجرى ضعيفاً فاراد انسان أن يتوضأ عنه فان كان وجهه الى مورد الماء جاز وان كان الى مسيل الماء لا

(١) يعني ماء المطر اذا مر على العذرات فاستنقع في موضع الخ . (٢) كذا في الاصل ونسخة دارالهدى . وفي نسخة صاع من السراجيه بمن بدل " في " .
السندی .

الا ان يمكث بين كل غرفتين قدر ما يذهب الماء بغسالته، ومن المنية ينبغي ان يتوضأ على الوقار (١) حتى يمر عنه الماء المستعمل، وقال بعضهم يجعل يمينه الى اعلى الماء يعنى فيها امكن ذلك وفيها وفي الخلاصة والعناية اذا سد الماء من فوق وبقى جريه كما كان جاريا يجوز التوضى به ومن الملتقط الناصرى ولو توضأ فى الماء الجارى القليل بحيث لسودفع ينقطع فلاخبر فيه فى المنية حوض صغير كسرى رجل منه نهراً واجرى الماء وتوضأوا منه جازوضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت ومن العناية قالوا من كان فى السفر ومعه وعاء ماء يريد أن يتوضأ ولا يصير مستعملاً فالحيلة ان يتخذ ميزاباً ويأمر انساناً يصب من الماء فى الميزاب، ويضع فى الجانب الاخرانية ينصب فيه الماء وهو يتوضأ وسط الميزاب جاز ولا يصير الماء مستعملاً . من المحيط ما حاصله هذا قول البعض والبعض زيفوا ذلك لعدم مورد الماء (٢) انتهى ويفهم من الذخيرة ان الصحيح الأول اذ ليس للماء مدد فيما سد النهر من فوق مع جواز الوضوء منه فى الخلاصة اذا كان اثان ماء احدها نجس وماء الآخر طاهر فصبب ماء الاناثين معاً حتى امتزجا فى الهواء او جرى ماء الاناثين فى الأرض فهو بمنزلة الماء الجارى. فى شرح الوقاية واذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فى جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربعاً فى اربع اواقل فيجوز او اكثر فلا يجوز. وفى المنية قيد الجواز فى الحوض بالاربع فما دونه وفى العين بخمس فى خمس وفيها وقال الامام فخرالدين التقدير غير لازم عند الامام الاعظم ان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرتة وقوته يجوز والا فلا ومثله فى العناية الا قول الامام . وفى الغياثية عن شمس الاثمة

(١) اى اذا كان الماء يجرى ضعيفاً . (٢) كذا فى الاصل . وفى نسخة صاحب العلم ودار الهدى "مدد" "مكان" "مورد" . والله اعلم . السندى .

الخلواتى ان كان يتحرك الماء فى جوانبه يجوز ويفتى الامام القاضى السغدى رح
(١) بالجواز مطلقا .

فصل فى الحياض

فى الهداية والكافى الغدير العظيم الذى لا يتحرك احد طرفيه بتحريك
الطرف الآخر الى آخره ، فى الحميدى اى لا ينخفض ولا يرتفع من ساعته
ولا يعتبر موج الماء لأن الماء سيال بطبعه يخلص بعضه الى بعض بالاضطراب
الذى يقع فيه ولو كثيراً . فى فتح القدير (٢) للامام القمقام ابن الهمام وقال
ابوحنيفة رح فى ظاهر الرواية يعتبر فيه اكثر راي المبتلى (٣) ان غاب على
ظنه انه يصل النجاسة الى الجانب الآخر لا يجوز الوضوء والاجاز وعنه
اعتباره بالتحريك بالاغتسال أو بالوضوء أو باليد روايات والاول اصح
عند جماعة منهم الكرخى وصاحب الغاية والينا بيع وغيرهم وهو الالىق بأصل
ابىحنيفة رح اعنى عدم الحكم بتقدير فيما لم يرد وفيه تقدير شرعى والتفويض (٤)
فيه الى راي المبتلى بناءً على عدم صحة ثبوت تقديره شرعاً . والتقدير بعشر
فى عشر وثمان فى ثمان واثنى عشر فى اثنى عشر وترجيح الأول اخذاً من حریم
البيير غير منقول عن الأئمة الثلاثة . قال شمس الأئمة المذهب الظاهر التحرى
والتفويض الى راي المبتلى من غير حكم بالتقدير . فان غلب على الظن وصولها

(١) كذا فى الاصل وفى نسخة صع و" ده " " على السغدى " بذكر عامه .
ف : صاحب المائة حذف فى هذا الباب كثيراً من المسائل التى ذكرت فى الخزانة
وايضاً قدم واخر العبارات حسب ما يلىق بحسن الترتيب والمقام . (٢) من
قوله هذا الى قوله " فى الهداية " من زيادات صاحب المائة . (٣) كذا
فى الاصل . وفى نسخة صع المبتلى به . (٤) كذا فى نسخة " صع و" ده " .
وفى الاصل " التعريض " . السندى .

ينجس وان غلب عدم وصولها لم ينجس وهذا هو الأصح الى قوله كان محمد بن الحسن يوقت في ذلك عشرة في عشرة ثم رجع الى قول ابى حنيفة رض وقال : لا اوقت شيئاً . في الهداية وبعضهم قدروا بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكرباس وعليه الفتوى . في العتبية من فتاوى سمرقند هو المختار في الكافي وقدره عامة المشايخ بالعشر في العشر بذراع المساحة عشراً في عشر وهو سبع قبضات . في الشاهان وذراع الكرباس سبع قبضات وانه اقصر من ذراع المساحة وهو سبع قبضات لكن باصبع قائمة في المرة السابعة والقبضة اربعة اصابع . في فتح القدير وذراع الكرباس ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائمة وجعل الواو الجى سبعاً وذراع المساحة سبع فوق كل اصبع قائمة . وهل المعتبر ذراع المساحة او الكرباس اوفى كل مكان وزمان ذراعاً نهم اقوال كل منها صححه من ذهب اليه والكل في المربع . فان كان الحوض مدوراً فقدر باربعة واربعين وثمانية واربعين (١) والمختار ستة واربعون وفي الحساب يكتفى بأقل منها بكسر للسته لكن يفتى بسته واربعين كيلا يتعسر رعاية الكسر والكل تحكيمات غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم بتقدير معين انتهى واراد بالأقل ما في نحو الظهيرية والعتابية ودستور القضاة من ان المعتبر في دوره ستة وثلثون ذراعاً قلت وعلى فرض التقدير بالعشر هذا اقرب الى التحقيق على ما سيرناه واستخرجناه بالطرق المفيدة لمقداره ولا ريب في أن الاحتياط فيه عند فقد ما سواه من الماء وفي الزائد عليه الى ثمانية وأربعين عند تكثرة والصحيح في العمق أن يكون بحال لا يظهر ماتحته بالاغتراف ، في الحميدى وعليه الفتوى وقال بعضهم قدر شبر . وفي الشاهان وانما قال هو الصحيح نفيماً لما ذكره المعلى رح أن المعتبر قدر ذراعين

(١) كذا في الاصل ونسخة ده . وفي نسخة صع "او ثمانية واربعين" "زيادة" او .

وحكى عن ابى بكر بن حامد رح انه قال قدر مشائخنا ذلك بأربع اصابع مفتوحة. فى العتايبة والعبرة لوجه الماء حتى لو وقعت نجاسة وهو عشر فى عشر ثم صار اقل من ذلك فهو طاهر ولو كان اقل من عشر فى عشر فتنجس الماء ثم دخل الماء حتى صار عشرين فى عشرين فكله نجس الا على قول ابى بكر العياض فانه يقول طاهر وان دخل الماء من جانب وخرج من جانب طهر وان قل هو المختار وان قل اى الخارج. فى الغياثية نقلاً الحوض الصغير اذا تنجس فدخل الماء من جانب وخرج من جانب يطهر وان لم يخرج ما فيه لانه صار جارياً وعن ابى بكر بن سعيد انه لا يطهر حتى يخرج منه ثلث مرات مثل ما فيه وبه كان يفتى استاذنا الشيخ الاجل ظهير الدين المرغينانى رح ومن المشائخ من شرط خروج مثله مرة واختيار الصدر الشهيد ما ذكرناه اولاً. وفى المصمرات من فتاوى الحججة الحوض والبير والجب تنجس ماءه فامتلاً من الماء الطاهر وخرج منه شئ ظهر وهو اختيار الفقيه ابى جعفر فصار كالماء الجارى. (١) فى العتايبة ولو كان حوضاً مبنياً بالآجر أعلاه ضيق اقل من عشر فى عشر وأسفله اوسع فان كان مماوياً لا يجوز التوضى به اعتباراً لوجه الماء وان تسفل حتى صار وجه الماء عشراً فى عشر يجوز، وهو نظير حوض انجمد فى الشتاء فقور والماء متصل بالجمد لا يجوز التوضى به الا أن يخرج الماء الى وجه الجمد بتحريكه. وعن المبارك وابى حفص البخارى رح انه لا بأس به مطلقاً وان تسفل الماء

(١) قلت: وبه اجاب المخدم عبدالواحد السيوستانى السندى فى فتاواه و استدل بما فى البحر لو تنجس الحوض الصغير ثم دخل فيه ماء آخر وخرج منه حال دخوله طهر وان قل وقيل لا حتى يخرج ما فيه وصحيح الاول فى المحيط وغيره. وفى القمهستانى والاول اصح تيسيراً على المسلمين كما فى الجواهر وفى الابراهيمشاهية والاول هو المختار. السندى.

عن الجمد يجوز بلاخلاف لانه كالحوض المسقف وكذا المشرعة اذا كان الماء بلوح المشرعة (١) ومنه الى الطرف الداخل اقل من عشر في عشر لا يجوز ولو تسفل الماء عن اللوح جاز كذا في الحانية . في الظهيرية الحوض اذا كان أعلاه عشرأ في عشر وأسفله اقل من ذلك يتوضا منه ويغتسل وان كان أعلاه اقل واسفله عشرأ في عشر فوقعت فيه النجاسة يتنجس ما هو اقل من عشر في عشر دون أسفله حتى لو انتهى الماء الى عشر في عشر جاز الوضوء به . من الذخيرة قيل لا يجوز وقيل يجوز وهو الأشبه . وفي الحانية وان قل ماءه حتى انتهى الى ما هو اقل من عشر لا يجوز فيه الوضوء . وفيها حوض كبير ينشعب منه حوض صغير فتوضأ انسان في الحوض الصغير لا يجوز وان كان ماء الحوض الصغير متصلاً بماء الحوض الكبير انتهى (٢) واذا وقعت

(١) كذا في الاصل . وفي نسخه "صع" و"ده" اذا كان الماء "متصلاً" الخ .
(٢) قلت : صاحب الفتاوى الواحدية المحمود محمد عبد الواحد السيوستاني السندی بعد نقل عبارة المتانة هذه كتب عليها في فتاواه : الظاهر ان مقتضى عبارة المتانة عدم الجواز ويؤيده ما في البحر في التجنيس حوض عشر في عشر الا ان له مشارع فتوضأ رجل في مشرعة او اغتسل والماء متصل بالواح المشرعة ولا يضطرب لا يجوز التوضى منه وان كان اسفل من الالواح فانه يجوز وعلة في فتح القدير بانه في الاول كالحوض الصغير وفي الثاني حوض كبير مسقف وبعد فصل يسير كتب وعبارة فتح القدير هكذا : وكذا الحوض الكبير اذا كان له مشارع فتوضأ في مشرعة او اغتسل والماء متصل بالواح المشرعة ولا يضطرب لا يجوز وان كان اسفل منه جاز لانه في الاول كالحوض الصغير فيغترف منه ويتوضأ منه لا فيه وفي الثاني حوض كبير مسقف اه فشه بصورة عدم الجواز في المشبه به كما لا يخفى فيوافق عبارة المتانة لكن يستفاد منه جواز التوضى منه لا فيه فتدبر . ابو سعيد السندی .

النجاسة في الغدير العظيم في موضع ففي الهداية جاز الوضوء من الجانب الآخر وفيه اشارة إلى انه يتنجس موضع الوقوع وفي الكافي يتنجس ان كانت مرثية وإلا لا وعن بعض المشائخ يتنجس فيها. في الغياثية فان كانت مرثية لا يتوضأ موضع النجاسة بل يتجافى الى موضع آخر والمختار انه يحرك بيده من حيث يجافى إليه قدر ما يعتاد في الوضوء. في التاتار خانية حكى عن بعض مشائخ العراق انهم قالوا لافرق بين النجاسة المرثية وغيرها فانه يجوز له التوضي من جانب آخر ومشائخ بخارا وبلخ فرقوا فقالوا في غير المرثية يتوضأ من الجانب التي وقعت فيه النجاسة كما يتوضأ من الجانب الآخر بخلاف المرثية في الزاد وهو الاصح ونحوه من الغياثية والصوفية. من شرح الكافي حوض عشر في عشر فاستنجى على شط الحوض اناس كثير كل واحد منهم بقرب آخر فقد اختلف المشائخ والصحيح الجواز لانه كالماء الجاري. من القنتية ولو استنجى بالماء الدائم فلم يرفيه اثر النجاسة لا يلزم تحريك الماء لغسل بقية الأعضاء لكن يميل الى الجانب الآخر. في منية المصلي وعن الفقيه ابى جعفر رح لو توضأ في اجمة القصب فان كان الماء لا يتخلص بعضه الى بعض لم يجز وضوءه لاستعمال الماء وان تخلص جاز الوضوء فان كانت القصب لا يتخلص بعضه الى بعض جاز وان تخلص لم يجز واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا لو توضأ في ماء فيهازرع ، وكذا اذا توضأ من غدير وعلى جميع وجه الماء جفروارة فقد قيل ان كان بحال تيحرك بتحريك الماء يجوز وفي العناية فان كان الماء يخلص بعضه الى بعض يجوز والا فلا كما في الأجمة، في السراجية الماء اذا كان له طول وليس له عرض وهو بحال لوجع وقدر يصير عشرأ في عشر لا بأس بالوضوء منه تيسيراً على المسلمين. في الخلاصة هذا قول أبى سليمان الجوزجاني وبه أخذ الفقيه أبو الليث وعليه اعتماد الصدر الشهيد وقال أبو بكر الجرجاني رح لا يجوز وان كان من بخارا الى سمرقند. وفي الطهيرية فقول له فما الحيلة فيه فقال يحفر حفيرة ثم يحفر نهيرة

الى الحفيرة حتى يسيل الماء الى الحفيرة ثم يتوضأ فيما بين ذلك. في الحميدى وان كان الماء فى خندق طوله مائة ذراع وعرضه ذراع او ذراعان، قال ابو سليمان الجوز جاني يجوز التوضى به من غير تفصيل ولو وقع فيه نجاسة يتنجس من طوله عشرة أذرع. وقال محمد بن ابراهيم ان كان هذا الماء مقدار ما جعل فى حوض عشرة فى عشرة مائى الحوض وصار عمقه قدر شبر يجوز التوضى به والا فلا انتهى. وقال ابن الهمام فى فتح القدير قال فى الاختيار وغيره الأصح أنه ان كان بحال لوضم بعضه الى بعض يصير عشراً فى عشر فهو كثير وهذا تفريع على التقدير بعشر ولو فرغنا على الأصح ينبغى أن يعتبر اكبر الرأى لوضم ومثله لو كان له عمق بلاسعة ولو بسط باع عشر فى عشر اختلف فيه منهم من صحح جعله كثيراً والإوجه خلافه لان مدار الكثرة عند أبي حنيفة رح على تحكم الأى فى عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك فى الحارص اليه والاستعمال يقع من السطح لا من العمق و بهذا يظهر ضعف ما اختاره فى الاختيار لانه اذا لم يكن له عرض فأقرب الامور الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الآخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير اذ ليس حكم الكثير تنجس الجانب الآخر بسقوطها فى مقابله دون تفسير وانت اذا حققت الأصل الذى بيناه قبلت ما وافقه وتركت ما خالفه والله الموفق ، (ف) فى المضمرات من الذخيرة اذا كان الحوض كبيراً

(ف) فائدة كتبها المخدمون عبدالعالم ابن المخدم محمد جعفر البوبكاني فى جواب الاستفتاء : حوض اذا تنجس فأجرى فيه الماء حتى خرج بهضه طهرت لوجود سبب الطهارة وهو جريان الماء هـ. وكتب فى الفارسية ما محصاه : يفتى بطهارة جميع الجوانب بعد خروج القدر المعتدبه ولو كان قابلاً والله تعالى اعلم. فى المنتج لوتنجس الحوض الصغير ثم دخل فيه ماء آخر وخرج حال دخوله طهر وان قل وقيل لا حتى خرج ما فيه وقيل حتى يخرج ثلاثة امثاله. حاشية اخذتها من نسخة السيد حسام الدين الراشدى.

وفيه نجاسات فدخل الماء فامتلاً قال اهل بلخ وابوسهل الكبير البخارى هونجس ، وقال الفقيه ابو حفص البلخى (١) و اسمعيل بن الحسين الزاهد البخارى رح الكل طاهر وبه اخذ كثير من فقهاء بخارى وهكذا افنى الفقيه ابوبكر عبدالواحد رح مراراً . وهكذا افنى الفقيه ابوبكر العياض رح وكان يقول الماء الكثير فى حكم الماء الجارى . فى الغياثية ان كان اول ما دخله الماء مر عليها فالماء وما ينجمد عليه بنحسان وان مر أولاً على مكان طاهر وانبسط حتى صار عشرة فى عشرة ثم انتهى اليها فهما طاهران لانه صار كثيراً فلا ينجسه الوصول الى النجاسة . فى الظهيرية غدیر كبير راثت فيه اللواب فى الصيف ثم امتلاً من الماء فى الشتاء ان كان مدخله طاهراً مقدار عشر فى عشر فالجمد والماء طاهران والا فلا وكذا فى الخانية . فى فتح القدير (٢) واعلم ان اكثر التفاريع المذكورة فى الكتب مبنية على اعتبار العشر فى العشر فاما على المختار من اعتبار غلبة الظن فيوضع مكان لفظة عشر فى كل مسألة لفظة كثير او كبير ثم يجرى التفاريع . فى الصيرفية لوتغوط انسان فى الحوض اليابس ثم دخل الماء حتى انبسط الماء وتلاشى فالهاء طاهر وهو المختار . فى الظهيرية ولو تنجس الحوض ونضب مائه وجف طهر ثم اذا دخل الماء فيه الأظهر انه لا يعود نجساً وكذا الأرض . فى جواهر الفتاوى حوض تنجس مائه ثم حفروا (٣) فى وسطه بيراً يكون طاهراً وهذا ظاهر لا خلاف فيه وانما الخلاف فى البير اذا تنجس مائه ونضب الماء ثم عاد الماء لا يكون طاهراً عند أبى يوسف رح حتى ينزح لأن الطهارة متعلقة بالنزح وعند محمد طاهر . من الخانية الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة النزح . فى التاتارخانية

(١) كذا فى نسخة "صع" و "ده" وفى الاصل : ابوجعفر البلخى . والله اعلم .
(٢) من قوله هذا الى قوله فى الظهيرية من زيادات صاحب المتانة . (٣)
اي ثم يبس ثم حفروا الخ . كذا فى الخزانة .

وإذا اتن ماء الحوض وهو كثير ولا يعلم بوقوع النجاسة فلا بأس بالتوضي منه لان الماء قد يتغير بطول الزمان وقد يتغير بوقوع الأوراق فالتغير لا يبدل على وقوع النجاسة لا محالة فيجوز التوضي به . في الخلاصة ويتوضأ من الحوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يستيقنه وليس عليه أن يسأل ولا يمنع (١) التوضي منه حتى يستيقن انه قدر حتى لو ظنه نجساً فتوضأ ثم ظهر أنه طاهر يجوز وعلى هذا الضيف اذا قدم (٢) اليه الطعام ليس للضيف ان يسأله من اين لك هذا الطعام من الغصب او السرقة وكذا لا بأس بالوضوء من جب يوضع كوزه في نواحي الدار ويشرب منه ما لم يعلم انه قدر كذا في الحمادية . في العتابية ولو وجد في الصحراء ماء قليل يجوز ان يأخذه ويتوضأ فان كان يده نجسة وليس معه ما يغترف به فانه يوقع منديلاً ثم يرفعه فاذا سال الماء على يده من المنديل ظهر فان أخبر واحد بنجاسة يعمل بقوله حراً كان أو عبداً ذكراً كان أو أنثى لان خبر الواحد في الديانات مقبولة . (٣)

فصل في الآبار والاوزان

في الغياثة حكم البير كحكم الحوض الصغير يفسد ما يفسده كقطرة البول والحمز وغيرهما من الاشربة المحرمة . (٤) من الخوارزمي خفة النجاسة

(١) كذا في الاصل وفي نسخة "صع وده" "ولا يدع" . (٢) كذا في الاصل بصيغة المجهول وفي نسخة "صع" "اذا قدم رجل" الخ (٣) قلت : في هذا الفصل كثر الحذف والزيادة والتقديم والتأخير من صاحب المتانة ولولا خوف الاطناب لكتبتها . (٤) قلت : قد وقع السؤال في ماء البنج والاشربة المشهورة هل يفسد الثوب وغيره ام لا والمفهوم من تعريف الحمز انها ليست بمفسدة فاجاب عنه المخدم عبدالواحد السيوستاني السندی في بياضه :

مقدمة المائة

والمخدوم محمد جعفر رح كان أعجوبة دهره ، وإن فضله و
كماله باق إلى الآن في أولاده . المخدوم عبد الغنى والمخدوم نورالدين
(الذين كل واحد منهما كان خاتم الكمال والفضل ، وأوحد عصره في
جامعية العلوم) كانا من أولاده . مات واحد منهما في عهد "مراد ياب خان"
والثاني في عهد "ميان غلام شاه خان" (١)

وذكر المؤرخ المذبور في تاليفه مقالات الشعراء ما حصله في
العربية : المخدوم محمد جعفر ابن المخدوم ميران الذي كان من أساتذة
ميرزا شاه حسن بيك ارغون . ومزاره على جبل مكلى . والمومى إليه
(اى المخدوم محمد جعفر رح) كان ذى علم وآيات باهرة . وفي علم
النجوم والرمل لا يوجد نظيره ، وأيضا لا عدل له في الفنون النيرنجية ،
والطلسمات . والأعمال التي صدر منه بتلك العلوم تطلب بسطا . وفي هذا
المختصر يكتفى على هذا القدر :

المخدوم محمد جعفر رح كان يذهب إلى البلدة جهان آباد . فحين
ما وصل إلى البلدة اللاهور نفذ زاده . ولم ير المصلحة في التردد والتوقف
عن السفر . فعلى نمط الحكماء المتقدمين بنى بستانا ذا أشجار وأثمار خارج
البلدة في النظر الظاهر . ورهنه عند واحد من أغنياء البلدة ، وحصل

تري الحبيب فهذا من أعجب نموذج روية البصر . ومات المخدوم رح
رح يوم الخميس لأربع ليال بقين من ذى القعدة سنة ثمان وتسعين و
تسعمائة بهاله كندى .

(١) راجع تحفة الكرام الفارسي طبع بومبائى ج ٣ ص ١٤٧ وكتب
في تلك الصفحة : بوبكان اسم موضع وكان مسكن أهل الله منه
المخدوم جعفر رح . منه

تظهر في الثوب لافي الماء . من الجامع الخاني- الشاة اذا تلطخت فعزها ببولها ، ثم وقعت في الماء واخرجت حيةً عند أبيحنيفة رح ينزح عشرون دلواً لخمفة النجاسة وعند أبي يوسف رح ينزح جميع الماء . لأبي يوسف رح المخففة كالمغلظة في حكم الماء ، وانما يظهر أثر التخفيف في حق الثوب . في التهذيب وعند الشافعي رح اذا بلغ الماء قلتين وهو خمس مائة رطل لاينجس الا بتغير احد أوصافه (وعند مالك رح لاينجس وان قل الابتغير احد اوصافه) (١) في الغياثة والدلو والمعتبر في كل بيرداو ذلك البيروان لم يكن له دلو معروف يعتبر الدلو الذي يسع ثمانية ارطال . في الكافي وعن أبيحنيفة رح دلو يسع صاعاً لتمكين كل من النزح وفيه ولو وقع ذنب الفارة نزح كله لأن موضع القطع لا ينفك عن نجاسة كذا في السراجية . وفي العتابة وفي الفارة الصغيرة والحلمة والوزغة عشر دلاء وخمس فارات كالجدي وفي البقالى ان نصفها كجميعها والاربع كالواحد والخمس كالسنور وفي الخلاصة وفي الخمس الى تسع خمسون فان كانت عشراً ينزح ماء البيركاه .

(١) هذه العبارة ليست في الاصل ولكني وجدتها في نسختي صاحب العلم ودارالمهدى فوضعتها في الكتاب بين القوسين . السندی .

بقية صفة ٤٦

الظاهر انها مفسدة للثوب على المفتي به من قول محمد رح في الاشربة المسكرة . فذكر بعد نقل عبارة الدر المختار ” وفيه ايضاً وفي طلاق البزازية وقال محمد رح : ما اسكر كثيره فقليله حرام وهو نجس اه . وهو كما ترى اطلاقه يشمل كل مسكر حتى الحشيشة والبنج فيفيد نجاستها ايضاً نعم نجاسة ما سوى الخمر مختلف فيه لكن الترجيح للنجاسة المغلظة . قلت المراد من الحشيشة التي اخذ منها الشراب لان الجامدة ليست بنجسة وان كان اكل كثيرها المسكر حراماً فانه لاملازمة بين الحرمة والنجاسة كما في السم القاتل . اخذتها من تحرير العلامة محمد قاسم الياسيني السندی .

في الظهيرية عن ابي يوسف انه الى الأربع ينزح عشرون دلواً فان كانت
خمساً فأربعون الى تسع وان كانت عشراً فجميع الماء . في العتابية ولو
علم وقت وقوعها لا وقت موتها يحكم بالموت من وقت الوقوع ولو اخذ
ماء البير بازاء ثم وجد بعد زمان في الاناء فارة ميتة فالاناء نجس والبير
طاهرة لأنه يحتمل وقوعه في الاناء فيحال اليه ومثل هذا ما من جواهر الفتاوى
فارة وجدت في كوز ولا يدري انها وقعت فيه ابتداء أو نقلت اليه من الجرة
التي جعل الماء فيه منها أو من البير التي نزحوا الماء منها قال اذا لم يتيقن بشئ
منها فالنجاسة لهذا الكوز خاصة . في الغياثة هكذا . (١) في القنية ونزح البير
ان ينزح حتى لا يمتلئ من دلوها الانصفه فيطهر . في العتابية ولو نزح في كل يوم
قليل قليل حتى بلغ المقدار عن ابي يوسف رح يجوز نحو المختار وبعضهم اعتبر
الموالة . في الحانية بيرتجنس فغار الماء ثم عاد الصحيح انه طاهر ويكون
ذلك بمزلة النزح . في الخلاصة ثم في الفسارة اذا نزح عشرة فلم يبق الماء ثم
عاد الماء لا ينزح منه شئ ولو تجنس ماء البير فأخذ في النزح فعي فجاء من
الغدو وجد الماء أكثر مما ترك منهم من قال ينزح جميع الماء ومنهم من قال
ينزح المقدار الذي ترك هو الصحيح . في العتابية واذا كان الدلو الأخير في
هواء البير والماء يتقاطر لا يطهر ما لم تنح عن رأس البير هو المختار وفي موضع
وجب نزح جميع الماء والماء ينبع ينزح حتى يغلبهم الماء وعن ابي حنيفة رح
اذا نزح مائتان او ثلاث مائة فقد غلبهم هو المختار وقيل ينظر فيه رجلان من
اهل البصر فينزح مقدار ما يحكمان ، واذا نزح كله قال بعضهم ينزح حماتها
وقال أبو بكر الاسكاف ونصير رح يطهر الحماة لأنه اذا نزح من أعلاها
ينزح من أسفلها وبه نأخذ . وفي الخلاصة والعتابية وعند محمد رح مائتان
او ثلاث مائة وبه يفتى . من ينباع فاذا نزح من البير مقدار السواجب

(١) كتب في الخزانة علامة "بخ" بعد القنية .

لا يجب عليه غسل الرشاء والبكرة ونواحي البير يكون طهارة هذه الاشياء لطهارة البير ونجاستها بنجاسته . من الفتاوى المغنى قيل هذا في حق هذا البير ما في بير آخر فلا كالدّم في ثوب الشهيد . في الظهيرية ولو وقع حيوان واخرج حياً واصاب فيه الماء فحكمه حكم سوره . في منية المصلى ان كان سوره مكرهاً ينزح عنه عشرون دلاء وان كان سوره نجساً ينزح كله وان كان سوره مشكوكاً ينزح كله احتياطاً ، وكذا ان استخرج الكلب أو الخنزير وان لم يصب فيه الماء . في الغياثية اذا بالت الهرة في البير ينزح ماء البير كله ، وكذا اذا فرت من الكلب ووقعت في البير لأنها اذا فرت يخرج منها شيء . من الذخيرة وعن أبي يوسف ربح جنب نزع دلوا من ماء بيرة وصبه على رأسه ثم استقى دلواً آخر فتقاطر من جسده في البير قال هذا ليس بشيء وان كان الماء المستعمل نجساً عنده فكانما سقط (١) اعتبار نجاسته ضرورة لأن التحرز عنه غير ممكن . في الكنز ومثلية البير جحط . من شرح الكنز للامام السمرقندي وقدم الجيم لأن الفتوى على قول أبي حنيفة ربح . وفي التبيين وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو أوفق الروايات عنه . في الهداية فان وقعت فيها بعة أو بعرتان من بعر الابل والغنم لا يفسد الماء استحساناً الى أن يجعل القليل عفواً . في الكافي ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره الناظر في الصحيح وقيل ماياً خذثلث وجه الماء وقيل ربهه وقيل أن لا يخاو دلو من بعة . وفي الخلاصة والكثير ما غطى ربع وجه الماء وقال بعضهم وجه جميع الماء . وفي الشاهان وروى هشام عن محمد ربح الكثير ما يغير لون الماء وما لا يبلغ ذلك قليل . ومن الكافي يعلم أن هذا في المفازة فان كانت في مصر أو وقعت في وعاء فينجس بوجه دون آخر . من السغنائى والأصح التسوية بين آبار الفلوات وآبار

(١) كذا في الاصل . وفي نسختي صعب وده "اسقط" من المزيد . السندی .

الامصار في أن لا يفسده . في الهداية ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث والخثى والبعر لأن الضرورة تشمل الكل . في الخلاصة انه لا فرق . وفي الحميدى وبعض المشائخ فرقوا بين الصحيح والمنكسر وبين البعر والروث والخثى ، فان المنكسر يدخل فيه الماء من الجانب المنكسر والروث والخثى لا صلابه فيها مثل صلابه البعر . في الهداية ولا يعنى القليل في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة . وعن ابيحنيفة رح انه كالبير في حق البعرة والبعرتين وكذا يروى عن أبي يوسف رح كما في الخانية . وفي العتابة قيل يفسده ، على وجه المختار وفيها اذا وقعت بعرة في اللبن عند الحلب فزاميت قبل أن يتفتت فاللبن طاهر عايه جماعة المتقدمين وهو الماخوذ . في الكافي شاة تبعر في المحلب بعرة أو بعرتين يرمى البعرة ويشرب اللبن كذا عن علي رض ، ولان فيه ضرورة والمعز لا يمكن أن تحلب من غير أن تبعر . في الحميدى وان تفتت في اللبن يصير نجساً لا يطهر بعد ذلك ابدأ . في السراجية بعرة أو بعرتان وقعتا في المحلب عند الحلب فرميتا من ساعتها لا يفسد ، والصحيح والمنكسر في ذلك سواء نظراً للناس ، في القنية (١) لا عبرة للغبار النجس اذا وقع في الماء انما العبارة للتراب ، في العتابة ولو وقع في البير عظم أو خشبة أو خرقة متلطخة بالنجاسة فتعذر اخراجها ، فاذا نزع الماء طهر العظم والخشبة لأنه بمنزلة الغسل . في العتابة اذا تعذر نزع الفارة ونزع ثلث مائة دلو يطهر للضرورة ، لأن الظاهر أنه يصير منزوحاً . في جواهر الفتاوى مكعب صبي وقع في البير وبالغوا في طلبه ولم يجدوا ، ان كان طاهراً فلا بأس به وان كان نجساً أو غلب على ظنه انه نجس فاذا نزع جميع الماء لا يضر ان لم يوجد . عصفور وقع في بير فعجزوا عن اخراجه من البير فما دام العصفور في البير لا يحكم بطهارة البير وهذا

(١) ذكر صاحب الخزانة بعد "القنية" علامة : "قع عك" . السندی .

بخلاف المكعب لان العصفور الميتة نجس العين فما دامت في البير لا يطهر بخلاف المكعب والطريق فيه أن يعطل البير ويترك مقدار ما يعلم أن العصفور استحالت وتلاشت وصارت حمأة ثم بعد ذلك ينزح الماء حتى يغلبهم ، (١) وقدر بعض أصحابنا في ذلك بستة أشهر فقالوا اتيقنا أنها تلاشت وصارت حمأة . قطعة قطن من فراش صبي وقعت في بير فلا يدري أنها نجسة أم طاهرة قال لا يحكم بكونها نجسة بالشك والاحتمال ولو احتيط وينزح كان أولى . في القنية وقع من مقدم خفه قطعة في الجب لا ينجس ما لم يستيقن أن لها نجاسة وكذا لو وجد في الركبة خف خلق ، وكذا الدريق الذي يلعبه الصبيان اذا وقع في البير . في الهداية فان وقع فيها خرد اللحم او العصفور لا يفسده خلافاً للشافعي رح . من الملتقط وبندق ما لم يوكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف رح لتعذر الاحتراز عنه . وخرء ما يوكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء الا الدجاجة ، وفي رواية البط ،

(١) قال المحدثون عبد الواحد السيوستاني السندی في بياضه : الظاهر ان ما في المائة اصله مذكور في خزانة الروايات حيث قال : عصفور وقع الخ وانت خبير بان هذا الرواية لا ترجيح فيها وفي ذلك حرج والخرج مدفوع في الشرع . والظاهر ان البير يطهر بنزح الماء كله عند تعذر الاخراج ولهذا قال في الدر المختار بعد اخراجه الا اذا تعذر اه ويؤيده ما في المائة اذا تعذر نزح الفارة ونزح ثلث مائة ولو يطهر للضرورة لان الظاهر انه يصير منزوحا اه ويؤيده ايضا ما في البحر لا يفيد النزح قبل اخراج الواقع لانه سبب النجاسة ومع بقائها لا يمكن الحكم بالطهارة الا اذا تعذر اخراجه وكان متفسخا اه . والحاصل ان القياس ان لا يطهر البير قبل الاخراج لكن عند تعذر الاخراج يطهر للضرورة وقد تقرر ان الضرورات تبيح المحظورات فالقول بالطهارة عند التعذر نوع استحسان كما لا يخفى . السندی .

والاوز بمنزلة الدجاجة . من فتاوى الحججة أجمعوا ان بول الخفاش وبعره لا يضران الماء والثوب . (١) في مفيد المستفيد البيضة اذا سقطت من الدجاجة رطبة لا تفسد الماء عند ابيحنيفة رح وعندهما قفسد ويكره التوضي به لمكان الاختلاف وكذا السخلة . في القنية كص شرط في ماء البير لا يتنجس . في الهداية وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك . والصفدع البري والبحري سواء وقيل البري مفسد لوجود الدم وعدم المعدن وما يعيش في الماء ما يكون توالده و مثواه في الماء ومائ المعاش دون مائي المولد مفسد . في السراجية صفدع برى مات في الماء او اللبن او العصير فهو طاهر الا اذا تقطع فيه وقيل لو كان للصفدع البري دم سائل فانها تفسد . من السغناقي وعن محمد رح ان الصفدع اذا تفتت في الماء كره شربه لالنجاسة لكن لأن أجزاء الصفدع فيه والصفدع غير ما كول كذا في المبسوط ، وكذا كل غير ما كول اللحم اذا مات في الماء وتفسخ فإنه يكره شربه . ومن الحججة نحو ما في السراجية (٢) وانه ان علم ان الصفدع اذا جرح يسيل منه الدم ينجس الماء . في الغبائية وحد المائي أنه اذا استخرج من الماء يموت

(١) ذكر في المحيط ان في الخفاش اختلاف المشائخ اه فان كان ما كولا كما في خزائنة الفتاوى "انه يحل" فلاشك في طهارة خرقه وان كان غير ما كول كما حققه المخدم محمد هاشم التتوي السندی في فاكهة البستان حيث قال : الخفاش حكمه لا يحل اكله لانه ذوناب كذا في فتاوى قاضيخان والبرازية اه . فمقتضى القاعدة ان يكون خرقه مخففا لانه خرق طير غير ما كول ونجاسته محففة كما في المتون لكن صرحوا بعدم نجاسة خرقه للضرورة . قال في البحر بول الخفاش وخرقه لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه . (٢) ذكر في الخزائنة تفصيل ما في الحججة ولما كان مفاده ما في السراجية حذفه المخدم و اشار اليه بقوله "نحو ما في السراجية . ابو سعيد السندی .

من ساعته وان كان يعيش فهو مائى وبرى . وانما يعرف الضفدع المائى (١) من البرى لان المائى ما يكون بين أصابعه سترة دون البرى . فى منية المصلى اما الحية البرية اذا مات فى الماء يفسد الماء، وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم سائلة وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة لهادم سائلة انتهى قبل الوزغة نوعان ما له دم سائلة، وما ليس له دم . فى الخانية دم الحلمة والوزغة يفسد الثوب والماء . فى الغياثية البعوضة اذا ماتت فى الماء لا يفسده فان مصت ثم وقعت فى الماء أفسدته، وقال محمد لا يفسده قبل الامصاص وبعده . فى العتابية عن أبى يوسف ربح مثله . (٢) من الملتقط وينبغى أن يكون بين بير البالوعة وبير الماء مقدار ما لا يصل اليه النجاسة وذلك يختلف بصلافة الأرض ورخاوتها . فى العتابية يرجع فيه الى أهل البصيرة . وفى الظهيرية بير الماء اذا كانت بقرب البير النجسة فهى طاهرة ما لم يتغير طعمه أولونه أو ريحه . فى الخلاصة جب الماء اذا ترشح أو آنيه الماء . (٣) فجاء الكلب فلحسه لا ينجس الماء الذى فى الجب والآنية . فى الصيرفية لو كان على دن ثقب ماخوذ بقطن مثلاً فلاّ الدن وفتح الثقب فوضع اصبعه النجس عليه قال يتنجس ما فيه . فى السراجية بير على الطريق يحضرها الرستاقيون والصبيان ويضعون أيديهم على الدلو فهى طاهرة . من فتاوى الحجّة قال (٤) أبو حض البخارى من شك فى انائه أو ثوبه أو بدنه أصابته نجاسة أو لافهو طاهر ما لم يستيقن وكذا الاناء والحياض فيستقى منه الصغار والكبار والمسلمون والكفار وكذلك السمن والجبن والاطعمة يتخذها أهل الشرك

(١) وفى الخزانة "وفى السغناقى وانما يعرف" الخ . (٢) فى الخزانة هنها تكرر فحذفه صاحب المتانة واكتفى بقوله "ومثله" . (٣) اى اذا ترشح ايضا . (٤) ذكر فى الخزانة قبل هذا مسائل من عمدة الاسلام فى الفارسية، ولما كان مفادها جاء فى ضمن مسائل اخر حذفها صاحب المتانة .

والبطالة، وكذا الثياب التي ينسجها اهل الشرك والجهلة من اهل الاسلام، وكذا الجباب الموضوعة والركية في الطرقات والسقاية التي يتوهم أصابها النجس كل ذلك محكوم بطهارته ما لم يتيقن بنجاستها. وفي العتابية ولو نزع ماء بير انسان حتى جف لا يجب عليه شئ لانه مباح بخلاف ماء الجب يومر بأن يملأ مثله لانه مملوك. في الخلاصة وأما الماء النجس جاز الانتفاع به كتبليل الطين وسقى الدواب. في التهذيب والعين النجس بمزاجه كالميتة والدم لا يجوز الانتفاع به في شئ ما وان كانت نجاسة بمجاوره كالماء والدهن اذا وقعت فيهما نجاسة يجوز الانتفاع به كسقى الدواب وبل الطين والاستصباح ويجوز بيعه.

فصل في الماء المقيد وغيره

في الهداية وأما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي به لأنه ماء خرج من غير علاج ذكره في جامع أبي يوسف رحو وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار. في الشاهان ذكر صاحب المحيط عن شمس الائمة الحلواني انه لا يجوز. في الهداية ويجوز الطهارة بماء خالطه شئ طاهر فغير احد أوصافه كماء المد او الاشنان. في الكافي او اللين والزرديج اذا لم يطبخ ولم يغاب الماء فان غاب لم يجز لغلبة الممتزج. في المضمرة وان غير الاثنين فعلى اشارة هذا الكتاب لا يجوز الوضوء به لكن الرواية الصحيحة بخلاف هذا. من السعنانى فيه اشارة الى انه غير الاثنين أو الثلاثة لا يجوز لكن المنقول من الاسانذة أنه يجوز. في شرح الوقاية وأما الماء الذي تغير بكثرة الاوراق الواقعة فيه اذا رفع فى الكف يطهر فيه لون الاوراق لا يجوز الوضوء به لانه كماء الباقل. فى الغياثية اذا اتن ماء الحوض وهو كبير ولا يعلم بوقوع النجاسة فيه فلا بأس بالتوضي به لانه قد تغير بطول المكث ووقوع الأوراق ونحو ذلك. فى الهداية ولا يجوز بماء غلب عليه غيره فاخرجه عن طبع الماء كالأشربة والخل وماء الباقل والمرق وماء الزردج لانه لا يسمى

ماء مطلقاً والمراد بماء الباقي ما تغير بطبخ وان تغير بدون الطبخ يجوز التوضي وفيها والغلبة بالاجزاء لا بتغير اللون هو الصحيح . في التحفة تعتبر الغلبة أولاً من حيث اللون او الطعم ثم من حيث الاجزاء فانه ينظر ان كان شيئاً يخالف لونه لون الماء مثل اللبن والحل والعصير وماء الزعفران وماء الزردج ونحوها فان العبرة للون فان غلب لون الماء يجوز التوضي به وان كان مغلوباً لم يجز وان كان يوافق لونه لون الماء ولا يخالف نحو ماء البطيخ وماء الأشجار ونحوها فان العبرة فيه للطعم ان كان شيئاً له طعم يظهر في الماء والغالب طعم ذلك الشيء لم يجز التوضي به كتنقيح الزبيب وسائر الانبذة وماء الباقي والمرقة وماء الورد وان كان شيئاً لا يظهر طعمه في الماء فان العبرة فيه لكثرة الاجزاء فان كان الغالب اجزاء الماء يجوز التوضي به والافلا . في التبيين ثم المخالط له ان لم يكن مخالفاً له في شيء منها كالماء المستعمل على قول من يقول انه طاهر على ما هو الصحيح . وغيره من الماء نعمات التي لا تخالف الماء في الوصف يعتبر بالاجزاء وفيه ما حاصله . (١) ان عبارات اصحابنا رض مختلفة في هذا الباب مع اتفاقهم ان الماء المطلق يجوز الوضوء به وما ليس بمطلق لا يجوز وان ما يخرج عن الاطلاق امران الاول كمال الامتزاج بطبخ طاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف او يتشرب النبات بحيث لا يخرج منه الا بعلاج فجاز الوضوء بالماء الذي مقطر من الكبريت بنفسه ، والثاني غلبة المخالطة فان كان جامداً فبانتفاء وقته وجريانه على العضو وان مائعاً فان وافق الماء في اوصافه الثلاثة كالماء المستعمل على الرواية المختارة وهي كونه طاهراً فيعتبر بالاجزاء والا فيعتبر أكثرها وان وافق في البعض فبغلبة مابه تخالفاً كاللبن يخالف في الطعم واللون فعلى هذا ينبغي

(١) من قوله هذا الى قوله "وفي السراجية" قريباً من الصفحتين من زيادات صاحب المتانة . السندی .

ان يحمل جميع ما جاء منهم على ما يليق به فيحمل قول من قال ان كان المخالط رقيقاً يجوز الوضوء به والا فلا على ما اذا كان المخالط له جامداً ويحمل قول من قال ان غير احد أوصافه جاز الوضوء به على ما اذا كان المخالط يخالفه في الأوصاف كلها ويحمل قول من قال اذا تغير احد أوصافه لايجوز على ما اذا خالف في وصف أو وصفين ويحمل قول من اعتبر بالاحزا ، على ما اذا لم يخالفه في شئ منها قال فاذا نظرت وتأملت وجدت ما قاله الاصحاب لا يخرج عن هذا ووجدت بعضها مصرحاً به وبعضها مشارا اليه انتهى ولا تعقب فيه أصلاً سوى ما في فتح القدير أن الوجه أن يخرج من الأقسام ما خالطه جامداً فسلب رفته وجريانه لأن هذا ليس بماء مقيد والكلام فيه بل ليس بماء أصلاً كما يشير اليه قول المصنف فيما يأتي قريباً في المختلط بالاشنان الا أن يغلب فيصير كالسويق لزوال اسم الماء عنه . في السراجية التوضي بماء الملح لايجوز . في الشاهان ان الوضوء من البير الملاحه لايجوز لانه على عكس طبع الماء حيث يجمد في الصيف ويزوب في الشتاء فيكون حقيقة الماء مختلفة عنه كذا في الوقعات الحسامية .

فصل في الماء المستعمل

في المنظومة والماء المستعمل في الأبدان ، فذاك كالحمر لدى النعماني وهو كبول الشاة عند الثاني وتشبه الخل لدى الشيباني . في الحميدى وقال ابوحنيفة رح و ابو يوسف رح هونجس في الكافي والماء المستعمل لقربة أورفع حدث طاهر غير مطهر خلافاً لمالك والشافعي رح وقال محمد رح وهو رواية عن أبي حنيفة رح طاهر وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى . من الحمادية قال فخر الاسلام طاهر عند اصحابنا جميعاً وهو المختار عندنا وهو ظاهر الرواية وما ذكر في النظم خلاف ظاهر الرواية . في الهداية والماء المستعمل

مقدمة المتانة

مصارف السفر . وحين معاودته من جهنم آباد كان ذلك الرجل متصرفاً على محاصيل ذلك البستان . وحين ما وصل المخدم هناك أخلص البستان من الرهن ، وجعله غائباً عن النظر .

وهذه الحكاية العجيبة أيضاً اشتهرت في حقه : أن السلطان مثله عن الغرة فعين المخدم محمد جعفر ليلاً والمنجمون الآخر ليلة أخرى . وتعيين تلك الليل من المخدم كان على سبيل التخمين ، وحين ما رأى في الرصد وجعل الحساب من الزيج ، والتقويم رأى رأى المنجمين الآخر على الصواب ورأيه على الخطأ فعمل على نهج أقام هلالاً مصنوعياً في تلك الليلة على السماء ، وظهر خطأ المنجمين الآخر . وفي الليلة الآتية طلع هلال مستمر . وكان وجود الهلالين ينشأ منه العجب ، ولم يطلع أحد على أسبابه ، حتى بين المخدم ما قد جرى ، وأعدم هلاله . تصانيفه كثيرة . منها عجالة الطالبين . وفي الفقه له كتاب ضخيم معروف . ومن أشعاره :

بهار، طره دلدار طرفه رنگی داشت که آهوان حرم را بصید می آورد

۵۱

(۱) راجع مقالات الشعراء ص ۱۵۱ - ۱۵۲ بتحقيق السيد جسام الدين الراشدي الموقر .

وكتب بعد تلك العبارة : وهذا العبد على حسب أمر المخدم نورالدين (من أولاد المخدم محمد جعفر رح) نظم سن وفاة أخيه المخدم عبد الغني الذي كان (۱۱۶۹ هـ) ووجد هذه الآية المعظمة موافقة له : مخدم باكسيرت عبد الغني كه بود : فيها على الأرائك نعم الثواب كفت . قلت : وقد مر قبل : هذا البيت . وقصة إقامة الهلال على السماء منسوب إلى المخدم نجم الدين من أولاد المخدم

لا يطهر الأحداث. في الحميدى والنهاية انما قيد بها لما روى محمد عن أبي حنيفة رح انه طاهر وكل مائع يطهر الانجاس . (١) في الحمادية اذا وقع الماء المستعمل في الماء القليل جاز الوضوء به ما لم يغلب على الماء المطبق وهو الصحيح . في العتابية والمختار للفتوى في ماء الجنب قول محمد رح لأنه لا رواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف وفي ماء الجنب المختار قول ابي حنيفة رح . فانه ذكر في الفتاوى اذا خاض في الماء الذي اجتمع في الحمام لا يجب غسل القدمين ما لم يعلم ان جنبا اغتسل او رجلاً استنجى وفي الخلاصة من الفتاوى الرجل اذا خرج من الحمام من غير نعل جاز اذا لم يعلم ان في الحمام جنبا اغتسل و عن أبي حنيفة رح لا يجزئه حتى يغسل قدميه . وفي عقد اللآلى الماء المستعمل في الجنابة نجس نجاسة غلظة هو المختار للفتوى ، في الهداية الصحيح انه كما زال العضو صار مستعملاً . في الحميدى من النصاب ان الماء مادام على أعضاء الغاسل طاهر في حق العصابة حتى لو ازال عنها بمنديل أو خرقة فالمنديل طاهر وهو المختار وفي حق التطهير لا يكون طاهراً حتى لو أخذ واستعمل في عضو آخر لا يجوز ولو استعمل في هذا العضو يجوز ، وفي الجنابة يجوز أن يذهب من عضو الى آخر لأن جميع الأعضاء في حق الجنابة كعضو واحد . وفيه أيضاً قال صاحب الفوائد سمعت والدى يقول جنبان ركب أحدهما عاتق صاحبه فأفاض الراكب الماء على رأسه حتى سال عليه حكم بطهارة الراكب دون المركوب . في العتابية وعن أبي يوسف رح الجنب اذا ادخل يده او رجله في البير لطلب الدلو او ادخل يده في الاناء ليغترف لا يصير مستعملاً . انتهى الصغير ادخل

(١) قال المحدث محمد هاشم التتوى السندى في فرائض الاسلام : يفترض ان يكون غسله بالماء المطلق والمقيد كما ورد وبماء آخر مزيل ويفترض ان يكون ذلك المزيل طاهراً بنفسه ولو كان مستعملاً على الرواية القائلة : ان الماء المستعمل طاهر بذاته لا مطهر للنجاسة الحكمية اهـ . السندى .

يده في الاناء يصير الماء مكروهاً . في التاتار خانية الرجل اذا غسل اليدين للطعام قبل الاكل أو بعده صار الماء مستعملاً لأنه قصد به اقامة السنة . وفيه وعن محمد رح في غسالة العضو كره شربها وليس بحرام . في الاوز جندى يكره شرب الماء المستعمل . في الغياثية وانتضاح الغسالة في الاناء معفو وعند محمد رح أن يكون مثل رأس الابر وعن الكرخي ان يستبين مواضع القطر انتهى . ومعنى قوله يستبين ان ينفرج وجه الماء عند وقوع القطران ظاهرة . في الحمادية من المبسوط رجل اغتسل من الجنابة فانتضح من غسله شئ في الاناء فان الاناء لا يفسد .

فصل في المنشورة

من درر البحور ولا يكره الوضوء للماء المسخن بالنجاسات (١) وبه قال أبو حنيفة رح ومالك رح خلافاً لأحمد ولا بما زرم وبه قال أبو حنيفة ومالك رح خلافاً لأحمد ولا بالشمس في البير والبحار والأنهار وفاقاً ولا كذلك بالشمس في الأواني على النصوص وبه قال مالك خلافاً لابي حنيفة رح وأحمد وان برد في الاواني في أحوط المذهبين . في التقنية ولا بأس بالتوضي بالماء المشمس عندنا ، وقال الشافعي لا إكراه الا من جهة الطب انتهى قد صح في النهي عنه أثر عن عمر رض كما في جمع الجوامع .

(١) قال المحذوم عبد الواحد السيروستاني السندی: ولا يرد (على هذا) ما في العالمكيرية : سعرالتور بالاخثناء والارواث يكره الخبز فيه اه لان كراهة الخبز لعدم الحائل بينه وبين السعور في التور ولهذا يوجد فيه رائحة كريهة ناشية من السرقين المحترق وهذا المعنى لا يوجد في الماء لوجود الحائل وهو الظرف الذي فيه الماء ولهذا لا يوجد الرائحة الكريهة في الماء . السندی.

باب الأذنجاس و تطهيرها (١)

في التهذيب ودم السمك طاهر لأنه يوكل مع دمه وعند أبي يوسف رح نجس . (٢) في الكافي واختلفت الروايات أن الدرهم هل يعتبر من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف أم من حيث الوزن ، قال الفقيه أبو جعفر نوفق بين الروايتين فالأولى في الرقيق والثانية في الكثيف . وهو الصحيح . في شرح الوقايه المراد بعرض الكف مقعر الكف وهو داخل مفاصل الأصابع . من كشف البزدوى نجاسة الحمر غليظة ، ونجاسة سائر الأشربة خفيفة . ويكفر مستحل الحمر دون سائر الأشربة . وفي الهداية ونجاستها خفيفة في رواية وغليظة في رواية اخرى ، ونجاسة الحمر غليظة في رواية واحدة انتهى . واختلفت الروايات في خراء طير لا يوكل ، في التبيين الصحيح رواية الهندوانى وهو أن النجاسة مخففة عنده ، و عند أبي يوسف رح ومحمد مغلظة . في الخلاصة خراء ما يوكل من الطيور طاهر الا ماله رائحة كريهة كخراء الدجاج والاوز والبط وهو نجس نجاسة غليظة . في القنية خراء الطائوس والدراج بمنزلة خراء الحمام انتهى والارواث والأخشاء كلها نجسة . في الكافي ولا فرق بين ماكول اللحم وغير ماكول اللحم عندهم فالكل غليظة عنده ، خفيفة (١) ذكر في الخزانة بعد العنوان متصلا حقيقة النجاسة واقسامها من الشاهان والمكافى وذكر المسائل الاخر من حاشية الكنز وجواهر الفتاوى وغيرها ولما كان فيها انتشار حذفها صاحب المتانة وايضا بدل الترتيب في كثير من المسائل في هذا الباب وزاد عليها ولولا خوف الاطناب لذكرتها . (٢) قال (العلامة ابوالحسن الصغير) السندى (في تعليقاته على الدر في باب الانجاس) : التعبير بالعفو لصورة النجاسة في دم السمك ولتولد اللعاب من اللحم النجس ولعدم الاتفاق على طهارتها وان كانت هي المذهب اه كذا في التحرير للرافعى . قلت ولا يلزم هذا على ما نقله صاحب المتانة حتى يحتاج الى النكته . ابوسعيد السندى .

عندهما . وزفرح فرق بين ماكول اللحم وغيره وقال روث مالا يوكل غليظة كبوله وروث ما يوكل خفيفة كبوله . وذكر في المحيط والايضاح ان الأرواث كلها طاهرة عند زفرح كان له روايتين . وعن محمد رح ان الروث لا يمنع وان كان كثيراً فاحشاً رجع الى هذا القول حين قدم الرى لدفع البلوى . قال مشائخنا رحمهم الله على قياس هذه الرواية طين بخارى لا يمنع جواز الصلوة وان كان كثيراً فاحشاً مع أن التراب مختلط بالعدرات دفعاً للبلوى . وفي الخلاصة وطين بخارى لا يمنع جواز الصلوة وان كان الثوب مملوئاً منه وان كان مختلطاً بالعدرات ، وشمس الأئمة الحلوائى لا يقبل هذا ، وفي العتبية لا يمنع ما لم ير اثر النجاسة . فى الخلاصة رجل مشى فى الطين وصلى من غير أن يغسل قدميه جاز ما لم يكن فيه اثر النجاسة ، ولو دخل المربط فاصاب رجله من الأرواث شئ فصلى قالوا لا بأس به ما لم يفحش وان أصاب الخف يقدر فيه بالربع مادون الكعبين . فى الغياثية خف أصابه روث فعلى قول من يعتبر الكثير الفاحش انما يعتبر دون الكعبين لامن أسفل القدم خاصة ولا من الخف كله حتى قال محمد رح بأن الربع بمادون الكعبين يمنع . فى التهذيب ثم الفاحش عند أبى يوسف رح شبر فى شبر وعنه ذراع فى ذراع وعن أبى حنيفة ومحمد رح ربع الثوب قيل ربع تلك القطعة كالبدنة والكم وقيل ربع جميع الثوب وهو الصحيح . من الذخيرة أصحابنا جعلوا التى على ظاهر الرواية كالعدرة والبول حتى قالوا التى اذا أصاب يده أو ثوبه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة معه وعلى رواية الحسن لم يجعله كذلك حتى كان التقدير فيه بالكثير الفاحش . فى العتبية ويضم ما فى البدن الى ما فى الثوب لأن حكم الثوب على البدن حكم البدن وفيها النجاسة المتفرقة تجمع والخفيفة تضم الى الغليظة فاذا زاد على قدر الدرهم لا يجوز كذا فى القنية . فى الغياثية والظهيرية والحانية ونوادى الفتاوى مامعناه أن جرة البعير كسرقينه . فى الخلاصة نجو الكاب ورجيع السباع نجس نجاسة غليظة

في التهذيب بول الصبي نجس لا يطهر الا بالغسل وفيه ثم الأبرال كلها نجسة
وعند محمد رح بول ما يوكل لحمه طاهر في الخلاصة والفتوى على قولها
انه نجس نجاسة خفيفة. من المضمرات بول ما يوكل لحمه عند أبي حنيفة رح
نجس نجاسة غليظة وعند أبي يوسف رح نجاسة خفيفة وعند محمد ظاهر
والفتوى في الوقوع في الماء على قول أبي حنيفة رح وفي اصابة الثوب على
قول أبي يوسف رح ما لم يصر كثيراً فاحشاً لا يمنع جواز الصاواة وفي
الكس على قول محمد رح انتهى (١) واختلف في ان بول الهرة والفارة
نجس أم لا من الملتقط نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب، من الخلاصة
لا يفسد وقال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر ومنها
بول الفارة وخرها نجس وقيل بولها معفو وعليه الفتوى. ومن الحجة
والصحيح انه نجس ومن التهذيب نجس وقيل بولها معفو في الثياب ومن العتائية
وبه أخذ الفقيه ابوالليث لكن لو وقع في الماء بول الهرة او الفارة يفسد لانه
لا ضرورة فيه من النصاب ونظير هذا ما قيل في الهرة اذا شرب الماء
أولحست الاناء لا يحكم بنجاستها واذا لحست عضو انسان يجب عليه غسل
ذلك لعدم الضرورة. في الحانية بعر الفارة اذا وقعت في حنطة فطحنت
الحنطة لا بأس بأكل الدقيق الا أن يكون كثيراً يظهر اثره بتغيير الطعم وغيره.
من الواقيات حبة من قدر الفارة اذا سقطت في قارورة دهن او ورق حنطة
فطحنت يوكل الا أن يكون كثيراً فاحشاً ينفر عنه الطبع لانه لا يمكن التحرز
عنه. في السراجية لم يفسد الدهن والدقيق ما لم يتغير طعمها من جامع الفتاوى
(١) قلت: استدل المحدثون عبدالواحد السيوستاني بعبارة المتأنيذة هذه في جواب
استفتاء وبعد سرد العبارة كتب: الكدس بالضم خرم من كما في الرشيدى،
فعلى قول محمد المفتي به لا يصير القصب الذي بال عليه البقر نجساً فلا يصير
الزيت المخرج بمجاورته نجساً ايضاً اهـ. اخذت هذا التعليق من حاشية
نسخة دار الهدى ووجدته في فتاواه ايضاً. ابوسعيد السندی.

وبه أخذ الفقيه وخالفه حسن بن زياد . في السراجية خبز وجد في خلاله
سرقين الفارة فان كان على صلابته يرمى ويوكل الخبز . في الغياثية لو وقعت
الفارة في سمن جامد اخذت الفارة وما حولها فيوكل الباقي وان كان ذائباً
لا يوكل ويستصبح ويدبغ به الجلد ثم يغسل الجلد . كذا روى ابن عمر رض
فتوى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم . وحد الجامد انه اذا كان بحال
لوقور ذلك الموضع لا يستوى من ساعته وان كان يستوى من ساعته فهو ذائب
في العتائية دم الشهيد مادام عليه طاهر حتى يصلى عليه فاذا انفصل عنه
كان نجساً حتى لو اصاب الثوب أو وقع في الماء أفسده . في القنية (١)
ان النجاسة اذا كانت في معدتها لاتأخذ حكم النجاسة كالبيضة المفسدة حال
مسخها دماً يجوز الصلوة معها . في السراجية الدم الذي على رأس القرع
او الجرح ولا يسيل لو اصاب الثوب منه قليلاً قليلاً لا يمنع وان امتلأ الثوب
لانه ليس بنجس وكذا القيء القليل . من الخانية اذا امتحظ الرجل في
ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه لأن مما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً انتهى
قلت عدم الحدث اذا لم تكن سائلة الى مالان من الانف لامطلقاً . من التجنيس
نجس سواء كان الدم سائلاً اولاً ، في الغياثية الدم الذي يخرج من الكبد
ان كان من عينها ليس بنجس لأن عينها دم سقط اعتبارها بالحديث .
في القنية (٢) ولو اصابه دم القلب ينجس ط عن بعض المواضع الدم
الذي في القلب ليس بشئ . في الايضاح الدم الباقى في العروق واللحم
طاهر وعن أبي يوسف رح يعنى في الاكل دون الثياب صك صلى ومعه
عنق شاة غير مغسول جاز لان الدم المسفوح ماسأل منه وما بقى لا بأس به
لما روى ان عائشة رض عنها كانت ترمى في برمتها في صفرة لحم العنق وغيره .
(١) ذكر في الخزانة بعد "القنية" "علامة" مت . (٢) كذا في الاصل ،
وفي نسخة دار الهدى هن . وفي الخزانة المملوكة لصاحب العلم السيد محب الله
"بو" والله اعلم . السندي .

في الغبائية الدم الملتزق باللحم ان كان من لدم السائل بعد ما سال كان نجساً
وان لم يكن منه فلا هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح
نصاً أن المحرم هو الدم المسفوح والملتزق باللحم لا من الدم السائل لا بأس
به وذكر القدوري ما بقي من الدم في العروق واللحم بعد الذبح طاهر ويؤكل
مع اللحم وبه أخذوا إلا أن يكون في العروق بحال لرفجرت اسال كذا
روى ابن الساعات عن أبي يوسف رح . في الخالية المسك حلال على كل حال
يؤكل في الطعام ويجعل في الادوية ولا يقال بأن المسك دم لأنه وان كان
دماً فقد تغيرت فبصير طاهراً كرماد العذرة . في جواهر الفتاوى المسك
طاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب به والنافجة ان فسدت بعد البلل
كانت نجسة ولا فلا والعنبر طاهر لانه دسره البحر ولم يتحقق بأنه ما هو
والأصل الطهارة وكذا الزباد في القنية ط ولبن الاتان نجس في ظاهر الرواية
طاهر عند محمد ولا يؤكل وعن محمد رح ابن الاتان كعرقها . شكك كاعابها
مخ ولبن الحرة طاهر شح ص مثله وعنه قال أكثر العلماء ريفها نجس
فكذا لبنها ومن الشحيط ولبن الاتان نجس في ظاهر الرواية وعن البزدوني
يعتبر الكثير الفحش وهو الصحيح وعن بعضهم انه نجس بحاسة غليظة
لانه حرام بالاجماع في فتاوى قاضيخان في طهارة لبن الاتان روايتان عن
محمد رح انه طاهر (١) ولا يؤكل فانه روى عنه أربع لوغشم فيه الثوب
(١) كتب في شرح المنية: ولبن الاتان اي الحماره نجس في ظاهر الرواية
عن اصحابنا الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه طاهر ولكن لا يؤكل
وهو الصحيح ثم ارتصحيحه لغير المصنف بل الصحيح انه نجس على ما حققته
في الشرح اه كتب الخاسوم روح الله السندی مجيباً لشارح المنية مانصه "قوله
وهو الصحيح اي عدم الاكل الواقع في رواية محمد هو الصحيح عنده وهو
احتراز عماروى انه مباح وليس . معناه ان رواية محمد هو الصحيح حتى يرد
اعتراض الشارح اه . وجدت هذا التعليق في حاشية نسخة خزائن الرواية
المملوكة للدولة محب الله صاحب العلم . ابو سعيد السندی .

لم يتنجس سؤر الحمار والماء المستعمل ولبن الاتان وبول ما يوكل لحمه .
في السراجية لبن الاتان طاهر لكنه لا يوكل ، ماء فم النائم طاهر من السفناني
هذا عند محمد رح وأبي حنيفة رح وعليه الفتوى . في مجموعة الروايات
وذكر في المحيط ان جف وبقي له أثر اللون فهو نجس في الخلاصة هو الصحيح
وعند أبي يوسف رح نجس والتقدير فيه بالكثير الفاحش بناءً على مسألة
الباغم وعلى هذا لو صلى ومعه خرقة المخاط يجوز الصلوة عندها وعند
أبي يوسف رح لا يجوز ان كان كثيراً . في القنية صح اختلاف في القى والصحيح
رواية الحسن عن أبي حنيفة رح انه عفو ما لم يفحش ان كان طعاهاً أو ماءً
اما المرة ففلا في القى في ظاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن خفيفة .
حم بيضة مذرت من غير ان تحضنها دجاجة فهي نجسة لانها تتحول دماً بخلاف
اللبن لأنه يتغير بالفساد طعمه ويتغير الطعم لا ينجس العين خف المرقة اذا انتنت
لا ينجس صح الطعام اذا تغير واشتد تغيره تنجس وفي كتاب الأشربة ان بالتغير
لا تحرم قال ف (١) فنحمل ما ذكره الجلالى على نهاية التغير وما ذكر
في الأشربة على نفس التغير طخ في مشكل الآثار اللحم اذا اتن يحرم
اكله والسمن والبن والزيت والدهن اذا اتن لا يحرم فح وقع في اللحم
تود واتن فهو طاهر . من الحانية بيضة سقطت من الدجاجة في مرقة أو ماء
لا يفسد ذلك الماء وكذا السخنة اذا وقعت من امها في الماء مبتلة لا يفسد
وكذا الانفجة اذا خرجت من الشاة بعد موتها في الخلاصة طاهرة عند
أبي حنيفة رح هو المختار لأنها خرجت من معدتها وعندها لا حتى يغسل
وفيها والدودة اذا تولدت من النجاسة قال شمس الأئمة انها ليست بنجسة
وكذا كل حيوان حتى لو غسل ثم وقع في الماء القليل لا ينجسه ويجوز الصلوة
معها . في الصيرفية كندم عنده رابسه آب شسته اند ثم وقع بعد ذلك في الماء
القليل قال بايد شود في القنية بت بول الضفدع البرى نجس في الخلاصة
(١) ذكر في الخزانة علامة "مت" مكان "ف" والله اعلم . السندي .

قبيص الحية الصحيح انه طاهر. من مفاتيح المسائل ونيم الذباب ليس بشئ
يعنى خرقه (١) في الخانية ذباب المستراح اذا جلس على الثوب لا يفسده
الا أن يغلب ويكثر. في الكافي واختلفوا ان عين الريح الخارجة من الدبر
نجسة أم طاهرة قال بعضهم عينها نجسة وقال بعضهم عينها طاهرة الا أنها
يتنجس بمرورها على النجاسة حتى لو خرجت الريح وسراويله مبتلة يتنجس
عند من يتنجس عينها وعند من لا يتنجس عينها لانتهمى ولعل المراد بلا يتنجس
اذا لم يوجد فيه رائحة النجاسة لما في العتايبة الريح اذا مر على النجاسات
واصاب الثوب المبلول فان وجد فيه رائحة النجاسة يجب غسله وكذا اذا
فسا في السراويل المبلول ويأتى منه الريح النتن . وفي الخلاصة والسرقين
الجفاف او التراب النجس ان هبت به الريح فاصحاب ثوباً لا يتنجس ما لم يرفيه

(١) قلت : صاحب البياض الواحدى المخدم السيوستاني السندی استدل
بعبارة المتانة هذه في جواب سوال ما حكم خرق الذباب . وبعد الجواب ذكر
الاعتراض ودفعه هكذا : فان قلت الذباب غير ما كول وهو طائر فان عد
طائراً كما يدل عليه قول الجوهرى : يقال ليس شئ من الطيور يبلغ الا الذباب اه
وقول ابن الحاجب انما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب فينبغى ان يكون
خرقه نجسا مخففا على الراجح المختار في المتون لكونه خرق طير غير ما كول
وان لم يعد طائراً يكون خرقه نجسا مغلظا لانه خرق حيوان غير الطيور وعلى
التقديرين لا يصدق القول بعدم الشيئة عليه (في المتانة) قلت مقتضى القواعد
ذلك لكن للخرج مد خلا في عدم اعتبار النجاسة كما في بول الخفاش قال في
الدر المختار بول الخفاش وخرقه طاهر وكذا بول الفارة لتعذر التحرز عنه وعليه
الفتوى اه ولا يخفى ان تعذر التحرز من خرق الذباب اظهر فيكون طاهرا .
ابو سعيد السندی .

أثر النجاسة ولو استنجى بالماء ولم يمسحه بالمنديل حتى فسا وعلم اختلف المشائخ فيه وعمامة المشائخ على انه لا يتنجس ما حوله وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق أو بالماء ثم فسا غير أن جواب شمس الأئمة الحلواني رح انه يتنجس وكذا لو استنجى بغير الماء بالحجر ثم ابتل ذلك الموضع بعد ذلك ثم أصاب من ذلك بدنه أو ثوبه لقائل أن يقول لا يتنجس والمختار أنه يتنجس ولا يجوز الصلوة معه ان كان أكثر من قدر الدرهم ولو أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته . في منية المصلي الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه ريح قبل أن يبس هل يتنجس من اليه الموضع الذي يمر به الريح الأصح أنه لا يتنجس وذكر في موضع آخر عليه أن يعيد الاستنجاء لأنه لما خرج منه الريح يخرج منه الماء الذي دخل فيه وقت الاستنجاء . في المنهاجية من الذخيرة عامتهم على أن لا يتنجس الا ان يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل بعد خروج الريح . في التاتار خانية سئل حمير الوبرى عن عرق في الثياب النجسة هل يتنجس بدنه قال نعم انتهى قلت ولذا كره لبسها وان كان خارج الصلوة . في العتابة بخار النجاسات في الاضطبل والاتون اذا علا على طبقات الخمام والبيت ثم يتقاطر على الثوب في النوازل انه يتنجس والمختار أنه لا يتنجس . في الغياثية من الفتاوى لا يفسد استحساناً ما لم يظهر النجاسة فيد وبه أفتى الامام ابوبكر محمد الفضل وهو اختيار استاذنا الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني . في الجهادية من جامع الشروح نحوه . في الفنية (١) لو عرق في الثياب النجسة يتنجس بدنه . في الخلاصة اذا نام الرجل على فراشه فاصابه مني ويبس فعرق الرجل وابتل الفراش من عرقه ان

(١) ذكر في الخزانة قبل هذا مسائل حذفها صاحب المتانة لان مفادها مفاد المسائل المذكورة فلاحاجة الى ذكرها .

المتانة

في

المرمة عن الخزافة

مقدمة المتأنة

وكتب صاحب " گلزار ابرار " فى ترجمة المخدم محمد جعفر ما محصله فى العربية : مولده ومنشأه ومدفنه فى بوبك . وهى قرية من نواحي سيهوان يقال لها سيستان السند أيضا . والمخدم كان حصل له للسانه فضيلة العلم ، ولقلبه المعرفة الحقيقية . وكان مطالعا على أسرار القلوب ، وواقفا لرموز الأنفس والآفاق . والشيخ طاهر بن يوسف السندى مصنف مجمع البحار ، ورياض الصالحين . كان من تلامذة والده . وقال الشيخ مسيح الزمان عيسى بن قاسم (مدظله) رح سمعت من الحكيم محمد عثمان البوبكانى السندى يقول : إن المخدم محمد جعفر كان أتلف كتب المنطق وأغرقها فى البحر فى آخر عمره ، ولم يكن له شغل إلا مطالعة إحياء العلوم ، وعوارف المعارف ، وفصل الخطاب وغيرها من أمثال تلك الكتب .

تصانيفه ولهذا الجب العلامة تصانيف عديدة ، ولكن التى اطلعت عليها فى مصنفات أعلام السند أو حصلتنى هى فى المكاتب العلمية من بلاد السند وطالعتها بمنه تعالى هى هذه : وأريد أن أذكر هنا بعض تحقيقات تلك المصنفات أيضا لأنها نوادى علمية وجواهر ثمينة تعرف بها نباهة المصنف وعلو منزلته فى ميدان تحقيق المسائل .

١ :- الصادق المنصف المحق بالدلائل التى هى بالتقديم احرى واحق :-

محمد جعفر أيضا وسمعت من أهل بوبك أنهم يذكرون كرامته والله اعلم . ومزار المخدم نجم الدين فى داخل البلدة فى صحب مسجده ، ولم أقف على سن وفاته . لأن قبره لم يكتب عليه شئ وكان مستورا بالغلانف . منه .

لم يظهر أثر البلل في جسده لا يتنجس وان كان العرق كثيرا حتى ابتل الفراش ثم اصاب تلك الفراش جسده فظهر أثره في جسده يتنجس بدنه. رجل وضع رجله على ارض نجسة اولد نجس ان كان يا بساً وهو لا يقف عليها بل مشى لا يتنجس رجله ولو كان رطباً والرجل يا بسة فظهرت الندوة في قدميه يتنجس . في المنهاجية نقلاً (١) رجل غسل رجله ومشى ثلث خطوات ثم مشى على ارض نجسة يا بسة أو نجاسة لم يضره ذلك . في الخلاصة من الفتاوى رجل رمى بعذرة في نهر فانتضح الماء من وقوعها فأصاب ثوب انسان لا يتنجس الا أن يظهر فيه لون النجاسة ونظير هذا الحمار اذا بال في الماء واصاب من ذلك ثوب رجل لا يضره . في الخانية لم يفسده ما لم يتيقن أنه بول وان كان الماء راكداً وزاد على قدر الدرهم أفسده . في المنهاجية منها اذا مشى على الماء وهو راكب فأصاب ثوبه من ذلك ان كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين صار الثوب نجساً سواء كان الماء جارياً أو راكداً والا فلا وفيها من الذخيرة وسئل أبو نصر عمن يغسل الدابة فيصيب من ماءها وعرقها قال لا يضره ذلك قيل له ان كانت تمرغت في بولها وروثها قال اذا جف ذلك وتناثر وذهب عينه لا يضره وهكذا في الغيائية وفيها فعلى هذا اذا جرى النرس في الماء وابتل ذنبه وضربه على راحته ينبغي أن لا يضره . في الظهيرية مالم لا يصب الماء في الماء ثم خرج وانفض فأصاب ثوب انسان أفسده ولو أصابه المطر لا يفسده في التهذيب وعليه الفتوى لموم البلوى . في الخانية الكلب اذا أخذ عضو انسان أو ثوبه بفيه ان اخذه بالغضب لا يفسده وان أخذه بالمزاح يفسده . وفي العتابية والمختار أن العبرة للابتلال . في الخلاصة الماء الطاهر اذا اختلط به التراب النجس وصار طيناً او كان الماء نجساً والتراب طاهراً فالعبرة

(١) اي من مفاتيح المسائل كما علم من الخزانة .

للنجس أيهما كان نجساً فالطين نجس وبه أخذ الفقيه أبو الليث وهكذا روى عن أبي يوسف رح وقال ابونصر بن سلام أيهما كان طاهراً فالطين طاهر وهذا قول محمد رح حيث صار شيئاً آخر في التهذيب والصحيح انها نجس .

فصل في تطهيرها

في الشاهان اذا زالت النجاسة الغليظة بيول ما يوكل يكون حكم ذلك الشيء بعد الغسل حكم بول ما يوكل لحمه حتى لا يمنع جواز الصلوة ما لم يبلغ ربع الثوب . في الغيائية كل نجاسة مرئية تصيب الثوب ونحوه غسل مرة فزال العين والأثر بمرة قيل يكتفى به والصحيح من قول مشائخنا انه لا بد من الغسل مرتين اخرين لأن النجاسة المرئية لا يخلو من أجزاء غير مرئية والحكم في غير المرئية وجوب الغسل ثلثا هو الصحيح ولكن في المتون نحو الكنز والنجس المرئي يطهر بزوال عينه الا ما يشق . في التبيين والسراجة ولو بمرة وتفسير المشقة ان يحتاج الى شيء آخر لقلع الأثر سوى الماء كالحرص والصابون . في الغيائية وعن الفقيه أبي اسحق الحافظ انه قال : المرأة اذا خاضت يدها بخناء نجس او الثوب اذا صبغ بصبغ نجس انه يغسل اليد والثوب حتى يصفو اي يسيل منه ماء على لون أبيض ثم يغسل بعد ذلك ثلثا وهكذا كان يقول في الدم العتيق الذي لا يذهب اثره . وفي الظهيرية اثر الدهن بعد الغسل لا يعتبر بخلاف ودك الميتة . من الذخيرة في سمن تنجس قيل يشترط زوال السمن عنه وقيل لا يشترط وبه أخذ الفقيه أبو الليث رح وهو الأصح اذا لباقي سمن طاهر وفي العتابة والفتوى في الثوب المصبوغ بالنيل وفي الصابون ودهن السراج انه طاهر لأن الاصل هو الطهارة حتى يتيقن بنجاسته . في الكافي لوموه سكين بماء نجس يموه بالماء الطاهر ثلثاً ويجفف بكل مرة بأن ينقطع التقاطر ولا يشترط اليبس فيه لان التجفيف مؤثر في استخراج النجاسة كالعصر وقال محمد رح لا يطهر ابدأ لأن المستخرج منه انما هو العصر .

في الغيائية وهو أى الأول المختار. في الغنية سه غسل الثوب في الطست فانه يغسل الطست ثلاثا في كل مرة بعد عصر الثوب كذا في الكافي . في السراجية ولا بد من العصر في كل مرة بحيث لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه شئ . في الغيائية من الفتاوى ما يتقاطر من الثوب المغسول عن نجاسة بعد العصر في المرة الثالثة ان عصر على وجه صار بحال لو عصر مرة اخرى لا يسيل منه شئ فهو طاهر كالثوب ويد الغاسل ولا ينجس ما أصاب، وان لم يعصر على هذا الوجه لا يظهر الثوب ولا يده وكذا ما يتقاطر منه يكون نجساً وحد العصر فيه ان يعتبر في كل شخص قدر قوته . في الصيرفية المعتبر في عصر الثوب أن لا يبقى متقاطراً الا أن ذلك يختلف باختلاف قوة الغاسل واذا استعمل الغاسل قوته في العصر ولم يتقاطر فقد طهر. في الكافي وعن أبي يوسف رح العصر ليس بشرط. في الصيرفية فانه روى عنه ان الجنب اذا اترق في الحمام وصب الماء على جسده من حيث الظهر والبطن حتى خرج عن الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة الازار وان لم يعصر. في الغيائية (١) في م شرط عند أبي يوسف وهو الماخوذ به في غير موضع الضرورة . في الخلاصة والسراجية رجل كان على يده نجاسة رطبة فجعل يده على عروة القميمة كلما صبت الماء على اليد فاذا غسل ثلاث مرات طهرت العروة مع طهارة اليد انتهى والفرق بين المستثنين بين اذ في نحو القميمة الصب أو المسح كالعصر. في السراجية النجاسة المتجسدة وهي التي لها جرم كثيف اذا اصاب الخف أو النعل فيبست طهرت بالحك وفي الرطب على الخف ونحوه لا بد من الغسل في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رح انه لو مسح على سبيل المبالغة بحيث لا يبقى لها لون ولا رائحة طهر وعليه الفتوى

(١) كذا في جميع النسخ الموجودة عندي . وفي نسخة الخزانة لصاحب العلم هكذا : في الغيائية و ق م . والله اعلم .

للضرورة . في الخلاصة وعليه عامة المشائخ وهو الصحيح وفيها وعن أبي يوسف راح اذا اتى التراب على الخف (١) فمسحها يطهر لأنها تصير في معنى المتسجدة . في العتابة والبول لا يجزيه الا الغسل اصاب الثوب أو الخف وقيل اذا مشى على الأرض حتى ييس وزال أثره طهر هو المختار ، وفيها الفر وأصابته نجاسة متسجدة فبيست فحكه أجزاءه كالخف وكذا من المحيط . في العيائية وفي م والخف والنعل والمكعب اذا وجب غسلها فالمختار أنه لا يشترط التجفيف أصلاً ولكنه يغسل ثلاثاً ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا يضر الندوة غير الغالبة ولا يشترط اليبس . في العتابة الخف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة بخرقه طاهرة . في الخلاصة وأصل هذا أن كل ما لا ينصرف بالعصر كالخف لا يطهر أبداً عند محمد راح وعند أبي يوسف راح التجفيف كالعصر . واللحم اذا تنجس على هذا الخلاف . في العتابة ولو صبب الخمر في قدر فيه لحم وماء فان لم يغسل اللحم مع الخمر يطهر اللحم بالغسل ثلاثاً وان اغلى بالخمر لم يطهر وقيل يغلى ثلاث مرات كل مرة بماء طاهر ويجفف في كل مرة حتى يبرد . ولو طار طير فوقع في قدر يغلى ومات لا يوكل المرقعة لأنه تنجس بموته ، وأما اللحم ان غلى القدر مع الميتة لا يوكل اللحم لأنه تشرب النجاسة وان لم يغلى يوكل بعد الغسل ثلاثاً . وقيل اذا غلى بالماء الطاهر ثلاث مرات يطهر كما تقدم ، وكذا الحمل المشوى اذا شوى وفي بطنها بعرة تشربت يطهر بالطريق الذي قلنا . ولو وقعت فارة في حنطة نشاشة رفع قبل أن تفسخ وتغسل الحنطة ثلاثاً ويجفف في كل مرة أما اذا تفسخ فيه فانه لا يصلح الا للزراعة . في الذخيرة حكى عن الفقيه أبي اسحق الحافظ راح اذا اصاب النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات

(١) اي اذا كان مبتلا بينجار مائة . من حاشية نسخة صاحب العلم المولى محب الله .

لأن العصر متعذر فقام التوالى فى الغسل مقام العصر . فى القنيه قع اجزاء
الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها . ولو صب الماء عليها ثلاثاً وجفف كل مرة
يحكم بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها (١) وفيها لو راى كسرة خبز فى
النجاسة يعذر فى تركها ولا يلزمه غسلها . فى شرح الوقاية وعن المنى بغسله
سواء كان رطباً أو يابساً أو فرك يابس هذا اذا كان رأس الذكر طاهراً
بأن بال ولم يتجاوز البول عن رأس مخرجه أو تجاوز واستنجى ولا فرق
بين الثوب والبدن فى ظاهر الرواية وفى رواية الحسن عن أبى حنيفة رح
لا يطهر البدن بالفرك ومن الكافى يفهم ترجيحها (٢) فى الهداية ولو أصاب
البدن قال مشائخنا يطهر بالفرك لأن البلوى فيه أشد، وعن ابى حنيفة رح
انه لا يطهر . فى حاشية شيخ الاسلام الشهيد قد نسب هذه الرواية فى الهداية
الى مشائخنا لكن قال فى قاضىخان وخزانة المفتين والخلاصة : والبدن لا يطهر
من جميع ذلك سوى رطب المنى أو يابس الا بالغسل وجعل فى الكافى هذه الرواية
رواية الأصل وعبر عن ظاهر الرواية بقوله قيل صح . فى الغياثية (٣)
(١) قلت : ذكر الخدم عبد الواحد السيوستانى فى الفارسية ما محصاه :
ان دلائل الخيرات سقطت من رجل ووقعت فى بول فابتل جميع اوراقها
ويست وما ضاعت حرورفها هل يجوز استعمالها بالقراءة ام لا فاجاب الظاهر انه
يجوز استعمالها بالقراءة وتطهر بجرىان الماء عليها ثلاثاً مع التجفيف بحيث يغاب على
ظنه الطهارة لما فى المائة اجزاء الفقه اصابتها نجاسة يجوز استعمالها ولو صب
الماء عليها ثلاثاً وجفف كل مرة يحكم بطهارتها ان غلب على ظنه زوالها .
اخذتها من حاشية نسخة المائة لدارالهدى . (٢) حيث بين الفرق بقوله
”لان للبدن حرارة جاذبة تجذب رطوبة المنى الى نفسه ولا يتحقق تفركه
فاحتيج الى الماء لاستخراجه بخلاف الثوب“ . كذا فى الخزانة ناقلاً عن
الكافى (٣) كذا فى جميع النسخ الموجودة عندى . وفى نسخة الخزانة لصاحب
العلم ”العتابية“ . والله اعلم . السندى .

وروى أن الرقيق من المني لا يطهر الا بالغسل . في التبيين نقلاً عن شمس
الائمة السرخسي رح ان مسئلة المني مشكلة لأن الفجل يمدى ثم يمني والمذي
لا يطهر بالفرك ، وفيه الا أن يقال إنه مغلوب بالمني فيجعل تبعاله ، وفيه
وعن الفضلي ان مني المرأة لا يطهر بالفرك لأنه رقيق وفيه ولو أصاب
المني شيئاً بطانة فنفذ الى البطانة يطهر بالفرك هو الصحيح . في الغياثية وفي
البطانة اختلف المتأخرون والصحيح انه يفرك كالأعلى كذا في التقنية .
في الخلاصة المني اذا فرك عن الثوب وذهب أثره فأصابه ماء فيه روايتان
والمختار أنه لا يعود نجساً كذا في الخانية والظهيرية والاوز جندی وفي الثالثة
وفي التجريد وكذا الأرض اذا أصابتها النجاسة فجفت وذهب أثرها ثم
أصابها الماء بعد ذلك وفيه وكذا الخف اذا جف ثم أصابه ماء . في الخلاصة
الأرض اذا أصابتها النجاسة فيصب عليها الماء ويدلك بعد ذلك وينشف
بصوف أو بخرقة اذا فعل ذلك ثلثاً طهرت وان لم يفعل ذلك صب عليه
ماء كثير حتى عرف انه زالت النجاسة ولم يوجد في ذلك لون ولا ريح
ثم ترك حتى ينشفه كان طاهراً . في الغياثية أرض أصابها بول أو عذرة
ثم أصابها ماء المطر وكان غالباً حتى جرى ماءه عليها فذلك تطهير لها
لأن تطهير كل شيء على حسب ما يليق به فان كان المطر قليلاً (١)
لم يجر ماءه عليها لم تطهر . في الكنز والأرض بالبيس وذهب الأثر للصلوة
لالتيمم . في منية المصلى سواء وقع عليها الشمس أو لم يقع . في الخلاصة
الأرض اذا جفت طهرت سواء كان في الأرض حشيش نابت أو لم يكن
وفي الشجر اذا أصابها ماء المطر طهر أيضاً وان لم يصبها ماء اختلفوا في
الشجر والكلاً ما دام قائماً على الأرض المختار انه يطهر بالجفاف وبعد ما يقلع (٢)

(١) كذا في نسخة صع . وفي الاصل ونسخة ده "فان كان من المطر" بزيادة
"من" . (٢) كذا في الاصل . وفي نسختي صع و ده "قطع" مكان "يقلع"

لا يطهر الا بالغسل . والحصى حكمها حكم الأرض بخلاف اللبن الموضوع
فلو أصابها ماء فيه روايتان والمختار أنه لا تعود نجساً . في ترغيب الصلوة
في فعل الصلوة اكر درآب پليد گياه برويد يا درنجاست گياه برآيد
آنچه درآب ودرنجاست بود پليد بود وآنچه هوا گرفته باشد پاك بود
تا اگر گياه رابر روى همان نجاست بخوابانند وبروى نماز گذارند
چون نجاستها همه پوشيده شود روا بود . في القنية ولو أصاب البول
خشباً مستعملاً كالحجرد والنقرة والمائدة والقصعة فصب الماء عليه ثلاثاً دفعةً
واحدة طهر ذلك اولم يدلكه . في الخانية الخشب اذا أصابته النجاسة
فاصابه المطر كان ذلك بمنزلة الغسل وان لم يصبها المطر فالوجه ان يطهر
بالجفاف اذا لم يبق اثر النجاسة وفيها أيضاً اللبن اذا أصابته النجاسة رهو
غير مفروش لا يطهر بالجفاف لأنه ليس بأرض وان كان مفروشاً وصلّى
عليه بعد الجفاف جازت صلوته لأنه صار كوجه الأرض فان قاع بعد
ذلك هل تعود النجاسة فيه روايتان ، وفيها وأما الآجر ان كانت مفروشةً
فحكمها حكم الأرض تطهر بالجفاف وان كانت موضوعةً تنقل وتتحول
من مكان إلى مكان ان كانت النجاسة على الجانب الذي يلي الأرض جازت
الصلوة عليها وان كانت النجاسة على الجانب الذي قام عليها لا يجوز ، وفيها
الحجر اذا أصابته النجاسة ان كان حجراً يتشرب النجاسة كحجر الرحى
يكون يبسه طهارته وان كان لا يتشرب لا يطهر الا بالغسل . في الغياثية الآجر
اذا أصابته النجاسة وتشربت فيه فان كان عتيقاً مستعملاً كفناه الغسل ثلاثاً
بدفعة وان كان جديداً يجفف على اثر كل مرة وكذلك كل خزف جديد
او آنية منه وهذا قول أبي يوسف رح وهو المختار . قالوا وحد التجفيف
أن يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط اليبس ولا يضره
الندوة وهو المختار . وفيها حصير تنجس ان كانت النجاسة يابسة لا بد من
الدلك لتزول وان كانت رطبةً يجرى عليها الماء قدر ما يقع في قلبه

زوالها وذلك الاجراء كالعصر. والتجفيف في كل مرة ليس بشرط. وفي السراجية (١) أويغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة. في الذخيرة وان كانت رطبة ان كان الحصير من قصب أو ما أشبه ذلك فانه يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شيء آخر لأن النجاسة لا تدخل أجزاء القصب بل يبقى على ظاهره فيطهر بالغسل وان كان الحصير من يردى أو ما أشبه ذلك يغسل ثلاثاً ويوضع عليه ثقل او يقوم عليه انسان حتى يخرج الماء من أثقابه. وفيها اذا اصاب الحنطة الحمر الا أنها لم تنتفخ من الحمر فغسلت ثلاثاً ولم يوجد لها طعم أوريحة ذكر في بعض المواضع عن أبي يوسف رح انه لا بأس بأكلها. وفي شرح الطحاوي لا يحل أكلها وكان المذكور في شرح الطحاوي قول محمد. وفي المنهاجية من المنتقى الحنطة اذا اصابتها خمر وتشربت فيها وانتفخت فغسلها ان توقع في الماء حتى يتشرب الماء كما تشرب الحمر ثم يجفف يفعل ذلك ثلث مرات فيحكم بطهارتها عند أبي يوسف رح في مجموعة الروايات (٢) الدقيق اذا اصابه خمر لم يوكل بحال وليس لهذا حيلة. في القنية (٣) الخبز اذا تنجس يطهر بالغسل اذا لم يتشرب فيه. في الغياثية لو اكل الكلب من عنقود عنياً يطهر الباقي بالغسل. وفي الخلاصة الكلب اذا أخذ بعض العنقود فأصاب لعاب الكلب العنب يغسل ثلاثاً ويطهر وكذا يفعل بعد ببس العنقود. في المضمرة من فتاوى الحجّة الحنطة والشعير يستخرج من بعر الابل والغنم يغسل ويجفف ثلاثاً ويوكل

(١) واصل عبارة السراجية هكذا : وان كانت رطبة يجري عليها الماء الى ان يتوهم زوالها او يغسل الخ. والحصة الاولى لما ذكر مفادها قبل حذفها صاحب المائة صونا من التكرار والاطالة ومثل هذا في كلامه مما لا تعد ولا تحصى. (٢) زاد في الخزانة من المنتقى. (٣) ذكر في الخزانة علامة "قع" بعد القنية. السندی.

ومن أخشاء البقر لا يطهر بحال لأن الاخشاء لين فيدخل النجاسة في اثناء الحنطة . ومن الكبرى لابس بالشعير يوجد في بعر الابل فيغسل ويوكل ويبيع وان كان في أخشاء البقر لم يوكل لأن البعر شئ صلب قل ما يتداخل النجاسة والأخشاء لا . قال قاضيخان الصحيح أن يفصل بالانتفاخ وعدم الانتفاخ (١) ويسوى بين البعر والخشى . في جواهر الفتاوى وفي المضمرة والمنهاجية روى عن أبي يوسف رح في الدهن اذا أصابته نجاسة يجعل في اناء ثم يصب الماء عليه ثلاث مرات فيعلاو الدهن الماء فيرفعه بشئ هكذا يفعل ثلاث مرات ثم يحكم بطهارته في المرة الثالثة انتهى . ولا يخفى أن الدهن اذا كان جامداً يجعل احد الشيتين من الماء والدهن حاراً ورايت بعض مشائخنا يجعل الاناء منفذاً من تحت ثم يضع فيه نحو عويذة من تحت ثم يجعل السمن والماء حارين فيصب السمن ثم الماء في الاناء وينحى العود حتى يخرج الماء في اناء آخر طاهر كذلك في الاول بعد تطهيره كذلك ثم يوضع على النار سريعة ليعرى السمن عما بقى فيه من أجزاء الماء فذكرت له أى حاجة إلى اناء آخر لم لا يكفي الصب في الاول ثلثا فقبله ثم هل يغآره حكم الثوب النجس اذا غسل في نحو طست لأن في هذا الماء والثوب مخاوطان وقت الصب الثانى ويختلط بهما الماء الثانى بلا جريان وفي ذاك يرسب الماء خارجا من تحت ويعلاو الدهن أم لأن في المرة الثانى حواشى الاناء نجسة فاذا علاه يتصل بها اللهم الا ان يصب الماء اولاً في الحواشى (١) وهو أيضاً ان ساعده الرواية والافظاهر أن التطهير في الانائين أحوط منه . في القنية شح عسل تنجس يجعل في طبخير

(١) اى ان كان منتفخا فهو نجس وان لم ينتفخ فهو طاهر . (٢) قلت : وجدت هذه العبارة في نسختى صع وده فوضعتها بين القوسين . وليست في الاصل . السندى .

ويصب الماء عليه ويطبخ حتى يعود الى مقدار الغسل هكذا ثلاثاً فيطهر
كس لكن جربناه فوجدنا العسل مرأ وكذلك الديس اذا تنجس انتهى
قلت وكذا السمن يطهر بهذه الطريقة أيضاً بخلاف العكس أعني تطهير
العسل والديس لايمكن بما ذكرنا في تطهير السمن بالطريقتين السابقتين .
وفيها قع لوأصاب الظفر بنجاسة او الزجاجة او البرنية الخضراء او الخشب
الخراطى فمسحها وذهب عينها وريحها طهر . في الغياثية ان كان ثلث
دنان في أحدها الدهن وفي الآخر الديس وفي آخر الخل فأخذ من كل
واحد منها شيئاً وجعله في ظرف ثم وجد في الظرف فارة مية ويعلم
قطعاً انهم لم يكن فيه فما حال الدنان ؟ كان الاستاذ الشيخ ظهير الدين يقول
يشق بطنها ويحكم بنجاسة دن في بطنها شئ منه وان لم يكن في بطنها
شئ منها يلقى الفارة بين يدي الهرة فان اكلتها كان النجاسة (١) لدن
الدهن والديس وان لم يكن فلدن الخل لأن الهرة تأكل الدهن والديس
وأما الخل فلا وفيها ولومسح يده المبلول على عضوه النجس لايطهر الا
اذا كان يتقاطر ولرحسه بلسانه ثلاثاً وفي كل مرة يلقى بزاقة يطهر وكذا
لوأخذ الماء بفيه ثلث مرات وغسله يطهر لكن لايجوز الوضوء والمسح به
كالبزاق ذكره أبو الليث رح . في السراجية اذا مسح الرجل موضع الحجمة
بثلث خرقات رطاب نظاف أجزاءه من الغسل . وفي الغياثية وهو الماخوذ .
وفي الكنز رأس شاة متلطح بالدم احرق وزال عنه الدم فاتخذ منه مرقة
جاز والحرق كالغسل . في الغياثية والنجس يصير طاهراً بالتغير عند
محمد رح فنأخذ به لعموم الضرورة ومثله في الخلاصة . في الكافي حمار
صار ملحاً او قدر صار رماداً طهر خلافاً لأبي يوسف رح لأنه بتبدل
عينه واسمه صار شيئاً آخر انتهى . قال في الخلاصة بعد بيان الاختلاف (٢)

(١) كذا في الاصل . وفي نسختي صع وده " فالنجاسة " . (٢) حيث ذكر : السرقين
اذا احرق حتى صار رماداً عند أبي يوسف لا يحكم بطهارته الخ كذا في الخزانة .

مقدمة المائة

مفتتحة هكذا : سبحانك لاعلم لنا إلا ما علمتنا . ولادين لنا إلا ما أرسلت إلينا . ولك الحمد اللهم على ما أرسلت طائفة من عبادك لتمييز الحق الأبلج من مموه الأباطيل . والصلوة والسلام على خير خلقك محمد الذي خصصته بما أريته من أسرار التنزيل ، وعلى آله وصحبه الذين لم يتجاوزوا قيد شبر عن حدد سننه ، وسواء السبيل .

أما بعد : فهذا ما ذكرت فيه بعض الروايات ، والتحقيقات التي لما لم يعرفها جم غفير من أهل التوجه ، والطاعات اعتقدوا خلافها من أعلى المعارف وأفضل القربات . ووقعوا لذلك في كثير من البدع ، و المخالفات . بل جر بعضهم إلى قعر الزندقة والإلحاد ، والترشح في العقبات . وأنا اعتنيت ببيان ذلك الخطب الجليل . وهو مع أنه قليل يشقى كل طالب حق عليل ، وينفع من الضاليل ، لما أخرج ابن عساكر عن معاذ رضى الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ظهرت البدع ، ولعن آخر هذه الأمة أولها فن كان عنده علم فليشره فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم ما أنزل على محمد . وله شاهد عند ابن ماجه عن جابر .

وقد شاهدنا في أكثر البلاد ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم قبل أن يقع عليه الإلحاد ، ورأينا عيانا لا يعد ولا يحصى من أنواع البدع ، و الإلحاد . وسميته " الصادق المنصف الحق بالدلائل التي هي بالتقديم أخرى وأحق . ورتبته على فصول مشتملة من النقول ، والأصول على ما تقرر عند العلماء العدول ، والصوفية الفحول . وقد سلكت فيه مسلك الاعتدال حيث ما ألزمت فيه رد ما يقبل التأويل ، ولا قبول ما لا يجوز له التأويل .

سرقين صار رماداً وعليه أى على قول محمد الفتوى وعلى هذا الخلاف فى الخنزير اذا وقع فى المملحة حتى صار كله ملحاً يطهر . فى منية المصلى لو احترقت العذرة او الروث فصار رماداً اومات الحمار فى المملحة فصار ملحاً أو وقع الروث فى البير فصار حماة زالت النجاسة وطهرت عند محمد خلافاً لأبى يوسف رح حتى لو اكل الملح أو صلى على ذلك الرماد جاز ولو وقع ذلك الرماد فى الماء الصحيح انه يتنجس . من الظهيرية العذرات اذا دفنت فى موضع حتى صارت تراباً قيل يطهر . فى التهذيب اختلف المتأخرون فى الماء والتراب اذا اختلطا واحدهما نجس بعضهم اعتبروا الماء وبعضهم اعتبروا اكثر والصحيح أنها نجس . فى العتابة اللبن اذا لبن بالماء النجس او التراب النجس وأحرقه بالنار طهر وعن أبى سلمة رح اذا جف قبل النار طهر واذا عاد الماء يعود النجاسة . فى جواهر الفتاوى جبة تنجست ان وصل الماء الى القطن فدلكها طهرت . فى الخلاصة المحلوج النجس اذا ندف ان كان الكل أو النصف نجساً لا يطهر اما اذا كان النجس شيئاً يسيراً (١) بحيث يحتمل أن يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكدس اذا تنجس فقسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته وزاد فى العتابة فرقع قفيزاً منه وغسله وخطاه بالباقي طهر الكل . فى الوقاية وما طهر جلده بالدبغ يطهر بالذكوة وكذا لحمه وأن لم يوكل . فى السراجية والخلاصة اشترط التسمية فى هذا الذكوة وفى الخلاصة

(١) مدار براقل از نصف است كه آن بندف پاك ميشود كذا فى اكثر كتب الفقه وقوله بحيث يحتمل الى آخره در ديكر كتب فقه اصلاً مذکور نیست پس مدار براين قيد نیست . قلت : وجدت هذه الحاشية فى نسخة المائة لدار الهدى كتبها المخدم محمد هاشم التوى فى الفارسية فنقلتها بعينها فى الفاظه الشريفة . ابوسعيد السندى .

ويشترط أن يكون الذكوة في محلها يعني بين اللبة واللحمين وأن يكون الذابح من أهل الذكوة . وفي العتابية لحم البغل والحمار يطهر بالذبح سمي أولم يسم وفي الكافي ولحمها نجس في الصحيح . في الخانية اذا دبغ بالرماد أو بالملح وما يمنعها من الفساد ويخرجه عن حد الأكل فهو الدباغ . في المضمرة الدباغة نوعان حقيقية وهي أن يدبغ بشئ له قيمة كالعصف وحكمية وهي أن يدبغ بشئ لا قيمة له كالترييب . في الطحاوى فلو أصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية فانه لا يعود نجساً وبعد الدباغة الحكمية عن أبي حنيفة روايتان في رواية يعود نجساً وفي روايه لا يصير نجساً والأظهر أنه لا يعود نجساً وفيها ولو وقع في الماء لا يفسده في أصح الروايتين ومثله في الخلاصة والخانية . في القنية نج الجلود التي تدبغ في بلادنا لا يغسل مذبحها ولا يتوقى النجاسات في دبغها ويلقونها على الأرض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب والمشط والقرباب والدلاء رطباً ويابساً . من النوازل سئل نصير عن رجل يشترى فروة خلقان (١) من اليهود والنصارى والعبيد ولا يرى عليها أثر النجاسة فيستعملها من غير أن يغسل قال أرجو انه في سعة من ذلك . في العتابية مصارين شاة أصحابها وجعلها أوتاراً طهرت وكذا المثانة والكرش اذا اصالح طهر . في القنية هم نج اتخذ صوف الغنم لبوداً يجوز الصلاة فيه وعليه قيل لها انها تربض في مراض فيها البعر الرطب وبولها فيتلوث صوفها فقلا هو عفو . في التهذيب ولا ينجس من الميتة عشرة أشياء الشعر والصوف والوبر والريش والعظم والقرن والخافر والظفر والظلف والمنقار لانه لاحية فيها وفي العصب روايتان خلافاً للشافعي رح وشعور الخنزير نجس لانه محرم العين وانما رخص

(١) كذا في جميع النسخ الموجودة عندي . وفي الخزانة الخلقات . السندی .

للخزازين للانتفاع بشعره للضرورة . في المضمرة من المحيط معللاً
واما عظم الفيل روى عن محمد رح انه نجس وروى عن أبي يوسف رح
انه ظاهر هو الأصح .

باب الحيض والاستحاضة والنفاس

في الوقاية وأقل الحيض ثلاثة أيام وليا ليها (١) وأكثره عشرة .
في التبيين هذا رواية عن أبي حنيفة رح . وفي التجنيس رواية
أبي يوسف رح . وفيها اما على ظاهر المذهب فأقل الحيض ثلاثة أيام
انتهى (٢) فعلى الأول تكون الليالي ثلاثة بان رأتها (٣) وقت العروب وقد
يكون اثنتين بان رأت وقت الطلوع . في الغياثية وشرطه فراغ الرحم
عن الحمل . في الخوارزمي من شرح القدوري للزاهدي ثم هذه الايام
والليالي معتبرة بالساعات حتى لورأت وطلع نصف قرص الشمس وانقطع
في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس بحيض فتتوضأ وتقضى الصلوات
وان طلع تغتسل ولا تقضى وكذا المعتادة بخمسة رأت وقد طلع نصفه
وانقطع في الحادي عشر وقد طلع أكثره اغتسلت وقضت صلوات خمسة
أيام لانها مستحاضة وكان ابو اسحق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض
وأقل الطهر (٤) واما فيما سواها اذا كان اخبرته المرأة بأنها طهرت في الحادي
عشر أخذها بعشرة وفي العاشر بتسعة وفي الطهر مثله وما كان يتعرض

-
- (١) كذا في الاصل . وفي نسختي صعب وده "باليا ليها" بالباء مكان الواو .
(٢) كذا في الاصل . وفي نسختي صعب وده "ثلاثة ايام وثلاث ليال انتهى"
(٣) كذا في نسخة دارالهدى . وفي الاصل "لان رأتها" وهو من خطأ
الناسخ . (٤) كذا في الاصل . وفي نسختي ضع وده "هذا في اول الحيض
واول الطهر" . والله اعلم . ابوسعيد السندی .

للساعات وعليه الفتوى . في السراجية الصغيرة اذا رأت الدم لأقل من تسع سنين لا يكون حيضاً هو المختار . في التهذيب اما او انه عند تسع سنين وما ترى قبل ست سنين لا يكون حيضاً وما بينها اختلف فيه المشائخ رح . وفي شرح الوقاية والأصح أن الحيض موقت الى سن الأياس وأكثر المشائخ قدروه بستين سنة ومشائخ بخارا وخوارزم بخمس وخمسين فمأرت (١) بعدها لا يكون حيضاً في ظاهر المذهب والمختار أنها ان رأت دمماً قوياً كالأسود والأحمر القاني كان حيضاً ويبطل الاعتداد بالأشهر قبل التام وبعده لا وان رأت صفرة أو خضرة أو ترربة فهي استحاضة انتهى أى يبطل الاعتداد بالأشهر ان كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالأشهر ولا يبطل إن رأت بعده كذا في الكافي فتوى صدر الشهيد . في السراجية المراهقة لما رات الدم تقعد عن الصلوة والصوم فاذا رأت نصاباً من الدم وطهرت صارت عادة لها عدداً وموضعاً فان تكررت تقرررت (٢) ولا تنقض الإخلاف متكرر وعند أبي يوسف رح انه ينقض بالخلاف مرة وبه أخذ الفقيه أبو جعفر الهندواني وعليه الفتوى قاله حسام الدين رح . في الكافي وينتقل العادة بمرة عند أبي يوسف رح تيسيراً عليهن وعليه الفتوى وعندهما لا بد لنقل العادة من الاعادة . في الغياثية اذا وضعت الكرسي في آخر حيضها وقت العشاء ونامت فلما أصبحت بعد الفجر رآته أبيض يحكم بطهارتها من أول النوم حتى يجب عليها قضاء العشاء للتيقن بطهرها في ذلك الوقت ولو وجدت عليه اثر الدم يحكم بحيضها من وقت الانتباه وذلك بعد الفجر حتى يجب قضاء العشاء لخلو وقته عن

(١) قالت: من قوله هذا الى قوله في السراجية من زيادات صاحب المائة .

(٢) كذا في الاصل ونسخة دهم . وفي نسخة صع "تعذرت مكان "تقرررت"

والله اعلم . السندی .

الحيض. وفي السراجية نحوه انتهى ولا يأتيها زوجها لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فلو أتاها غير مستحل فعليه التوبة والاستغفار كما في سائر المعاصي ويستحب ان يتصدق بدينار أو نصف دينار به ورد الحديث . في الغياثية استحلال جماع المنكوحه في الحيض كفر . في التهذيب ولا تقرأ آية تامة من القرآن وان كانت معلمة فتلقن كلمةً كلمةً ونحوها جاز ويجوز أن تسبح وتهلل حتى لو قرعت الفاتحة أو آية تامة من القرآن على وجه الثناء والدعاء دون القراءة جاز. في الهداية والدم الذي تراه الحامل ابتداءً أو حال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وان كانت ممتداً . في الغياثية المرأة اذا خرج بعض ولدها ان خرج الاقل لا تسقط عنها الصلوة لأن الاكثر ليس بخارج فكأنه لم يخرج فتجب عليها وان لم تصل تكون عاصية ثم كيف تصلى قالوا يؤتى بقدر ويجعل تحتها او يحفر لها حفيرة وتجلس هناك وتصلي كيلا توذى الولد . في السراجية ولو ولدت ولم تردما ولا بله فهي نفساء عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح هي طاهرة . وفي التبيين ولم تردماً يجب عليها الغسل عند أبي حنيفة رح وزفر رح وهو اختيار أبي علي الدقاق وعند أبي يوسف رح وفي رواية عن محمد رح لا غسل عليها لعدم الدم . قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء . في الكافي سقط ان ظهر بعض خلقة ولد كالشعر والظفر حتى يصيراه نفساء وتصير الامة ام ولد تنقضي العدة به فان لم يظهر شئ من خلقة فلا نفاس ولكن ان أمكن جعل المرئي حيضاً بأن تقدمه طهر تام جعل حيضاً والا فهو استحاضة . في الظهيرية ولا يتوالى حيض ولا نفاس وكذلك لا يتوالى نفاسان .

باب آداب الخلاء والاستنجاء والاستبراء والاستنقاء (١)

في السراجية اذا دخلت الخلاء فابدا برجلك اليسرى واذا خرجت فابدأ برجلك اليمنى . في الكافي معنلاً (٢) وكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء واستدبارها وفي رواية لا يكره والأحوط تركها وعليه عمل المسلمين في مستراحهم وكنائفهم . في السراجية لا بأس بالاستدبار اذا لم يرفع ذيله . في شرعة الاسلام وينكس رأسه عند ذلك حياءً مما ابتلى به في البستان ولا يطول القعود في حاجته فان ذلك يتولد منه الباسور ويكره للرجل ان يقضى أن حاجته في الطريق وفي ضفة النهر وتحت الشجرة المثمرة أو تحت شجرة يستظل الناس تحتها . في التقنية جمع ويضع لدخول الخلاء ما عليه من اسم الله تعالى ولا يدخل إلا مستور الرأس ويعتمد على يسراه لأنه أفضى للحاجة ولا يتعالى ولا يتنحج ولا يبزق ولا يتمخط والصحيح جواز ذكر الله تعالى فيه بو لا بأس به مثاه عند أبي حنيفة رح ومحمد رح لوحجر (٣) ولا يستنجى وباصبعه خاتم فيه اسم الله تعالى أو اسم نبي من أنبياء الله تعالى فانه يستحب له أن يجعل الفص في كفه واذا اراد أن يستنجى يستحب له أن يجعل في يمينه لانه لو يستنجى مع ذلك كان استخفافاً وترك للتعظيم فيه وقيل لو كان على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص الى باطن الكف . وفي الخلاصة ولودخل بيت الخلاء وفي جيبه حرير مكتوب عليه القرآن أو عليه اسم الله تعالى لا بأس به . وفي التاتارخانية من الفتاوى

(١) كذا في نسختي صع وده، ونسخة الخزانة لصاحب العلم . وفي الاصل "الانتقاء" . (٢) وهو قوله عليه السلام لاستقبلوا القبلة بغائط او بول ولا تستدبروها . كذا في الخزانة . (٣) كذا في الاصل وفي نسخة صع "بو" وفي الخزانة ايضا علامة "بو" والله اعلم . السندی .

هو لا بأس بتسمية على الدراهم لأن قصد صاحبه العلامة لا التهاون . قال
الامام القاضي على السعدي وهذه المسئلة نظير أن الرجل اذا كان له خاتم
مكتوب عليه اسم من اسماء الله تعالى فأراد أن يدخل الخلاء والخاتم
باصبعه أو اراد أن يأتي أهله والخاتم في اصبعه فإنه لا يكره . في فتح
القدير (١) للامام القمقام ابن الهمام يكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى
على الدراهم والمحاريب والجدران والفرش ويكره القرآن في
المخرج والمغسل والحمام وعند محمد لا بأس في الحمام لأن الماء المستعمل
ظاهر عنده ولو كانت رقية في غلاف متجاف لم يكره دخول الخلاء به
والاحتراز عن مثله أفضل . في الشرعة ويضرب برجله اليمنى على
الأرض لينفر عنه الهوام ويشمر عنه ثيابه . في البستان يكره الكلام
في الخلاء وفيه الرجل اذا كان في ارض الفضاء فلا ينبغي أن يبول في جحر
الأرض فإنه يخاف أن يصيبه الاذى من الجن آه . في الجامع الصغير اخرج
النسائي والحاكم في مستدركه عن عبدالله بن سرجس لا يبولن أحدكم في جحر
وفيه اخرج ابوداؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه واحمد والحاكم في مستدركه
وابن حبان في صحيحه عن عبدالله بن مغفل لا يبولن أحدكم في مستحمه
ثم يتوضأ فيه فإنه عامة الوسواس منه . في الاحياء ومن الرخصة أن يبول
الانسان قريباً من صاحبه مستتراً عنه فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم مع شدة حيائه . في الصيرفية ولا يستنجى بالقطن وبالخرقة وفي فتاوى
أهو يكره بالروث والعظم والخشبة والطعام والعلف ولا يكره بما سوى
ذلك من خرقة أو قطنة أو نحوها أراد ما ذهب نفعها . وفي التبيين بعثرة
أشياء عديها اللحم والزجاج والسورق والخرق وورق الشجر والشعر .
في مفتاح الصلوة ولا يبحق الغير . في الصيرفية ولورفع مدرة الانسان
(١) من قوله هذا الى قوله " في الشرعة " من زيادات صاحب المتانة .
(٢) من قوله هذا الى قوله " في الاحياء " من زيادات صاحب المتانة . السندی

للاستنجاء ذكر قوام الدين الباراني في فتاواه ان كان بحال ينتفع بها ما لكها
لأجل أشياء ليس له ذلك والا فلا بأس . في الغيائية والاستنجاء بالماء
أفضل وليس بسنة قال مشائخنا رح هذا في زمانهم أما في زماننا فهو
سنة لأنهم كانوا يبعرون بعرأ والآن يثلطون ثلثاً وبعينه ورد الأثر عن
علي رض هو المختار. في السراجية اذا كان على بدنه أو ثوبه نجاسة قدر ما لو ضمت
اليها ما على موضع الاستنجاء يصير أكثر من قدر الدرهم لم يضر. في
القمية بق من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعاً خالياً يترك لأن
كشف العورة منهي والاستنجاء ما موربه والنهي راجح عن الأمر . في
السراجية كيبلاً يصير فاسقاً. في الحمادية من النصاب واذا احتاج الى الاستنجاء
على ما من الناس كانت النجاسة جاوزت الحدود أو أكثر من قدر الدرهم
(١) فانه يستنجى لأن ازالة النجاسة فرض عليه وله ضرورة في ابداء العورة
ولا ضرورة للناظرين في النظر الى عورته فيحسق النظر ولا ياتم المستنجى وكذلك
اذا أراد أن يغسل في الحمام و اراد أن يغسل ازاره فيبدو عورته لا ياتم لأنه
محتاج الى غسله فكان ما ذونا به . في الخلاصة وكيفيته قال يجلس كأفراج
ما يكون ويرخي نفسه حتى يظهر ما يتداخل فيه من النجاسة فيغتسل حتى
يتم التنظيف وهل يشترط عدد الصباب ، منهم من شرط الثلث . ومنهم
من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من وقت في الاحليل
ثلثاً وفي المقعد خمساً والصحيح أنه مفوض اليه فيغسل حتى يقع في قلبه
قد طهر (٢) ومن الحججة قال بعض المشائخ رح يغسل حين يطمئن قلبه
بحيث لو أراد أن يشرب الكف الآخر من الماء لا يكرهه واليد يطهر مع

(١) انما قيد باكثر من قدر الدرهم لان في قدر الدرهم لا يشترط زوال
العين فضلاً عن الرائحة . (١) كذا في الاصل ونسخة دارالهدى . وفي
نسخة صاحب العلم . ” فيغسل حتى يطهر “ . السندی .

طهارة موضع الاستنجاء . في الظهيرية صفة الاستنجاء أن يستنجى بيده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء اذا لم يكن صائماً ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على سائر الأصابع صعوداً قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعه ثم يصعد بنصره اذا غسل ثلاث مرات ثم يصعد خنصره ثم يصعد سبابته ويغسل حتى يطمئن قلبه أنه طهر والمرء تصعد بنصرها وأوسطها جميعاً ثم تفعل بعد ذلك كما يفعل الرجل على ما وصفنا لأنه لو بدت باصبع واحدة كالرجل عسى أن تقع اصبعها في فرجها فتلذذ فيجب عليها الغسل . في السراجية المرء لا تدخل اصبعها في فرجها في الاستنجاء في القنية تقع ش يشترط ازالة الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به فان عجز لا يضر كذا من الضيائي . في شرعة الاسلام كيفية الاستبراء اذا انقطع البول يمد ذكره من أصله ثلثاً الى الحشفة بالرفق ويتنحج ثلثاً (١) وان مشى خطوات فلا بأس وفيها ويدلك عجانة باصبعه الوسطى دلكاء لينحدر بوله . في السراجية وينبغي أن يستنجى بعد ما خطا خطوات . في المضمرات من النصاب قال الفقيه ابو جعفر رح اذا اصاب ظرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم فصلى كذلك فلتئاتل أن يقول يجزيه قياساً على المقعد وقال بعضهم لا يجوز قياساً على سائر الأعضاء وهو الصحيح لأن في المقعد ضرورة وفي الذكر لا . وفي السراجية الأصح أنه لا يجوز، في الخلاصة ولو استنجى الشتاء بماء سخين كان كمن استنجى في الصيف بماء بارد ولكن ثوابه دون ثواب من استنجى بالماء البارد . وفي الغيانية اذا بالغ في الاسترخاء حتى خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من موضعه حتى ينشفه، بخرقه طاهرة وكذا صاحب الباسور . في كثر العباد

(١) كذا في الاصل . وفي نسختي "صع وده" "ثم ينثر ويتنحج ثلثاً"
وتؤيدهما نسخة خزانة الرواية لصاحب العلم .

من مفاتيح المسائل قبل الاستنقاء أن يسمح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من غسله بخرقة طاهرة كيلا يسيل الماء على فخذيته ولكن تلك الخرقه والبله طاهرتان . في ترغيب الصلوة قال بعضهم الاستنقاء أن يمس بيده اليسرى مقعده ليقرب الى الجفاف . في الغياثية اذا استنجى فجرى ماء استنجائه تحت قدميه فصلى مع ذلك الخلف فان كان غير منخرق رجوت أن يتسع الأمر فيه لأنه حكم بطهارته تبعاً كما قلنا في عروة القمتمة والدلو والحبل وان كان منخرقاً يدخل الماء تحته لا . من جامع الفتاوى (١) ماء الاستنجاء اذا اصاب الفخذين لا بأس به للضرورة . في الخلاصة ولو شلت يده اليسرى ولا يقدر أن يستنجى بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى وان قدر على الماء الجارى يستنجى بنفسه .

باب الوضوء (٢)

أخرج أحمد في مسنده ومسلم في صحيحه عن عثمان حديثاً : من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه حتى تخرج من تحت أظفاره والأحاديث في الباب كثيرة . في التبيين قوله من قصاص الشعر خرج الغالب والافجد الوجه في الطول من مبدأ سطح الجبهة الى منتهى اللحيين كان عليه شعر اولم يكن . وفي الأنوار والنزعان والصدغان وموضع التحديق والصلع من الرأس . في الخلاصة وان زال شعر مقدم الرأس بالصلع

-
- (١) كذا في الاصل ونسخة ده . وفي نسخة صع "في" مكان "من" .
(٢) قلت : ذكر في الخزانة بعد العنوان متصلاً عن الروضة : قال النبي صلى الله عليه وسلم يتوج المؤمن المتوضى في الجنة بتاج الجنة حتى لو استظل اهل الدنيا لاستظلت . حذفه المحذوم واورد مكانه حديثاً صحيحاً من مسند الامام احمد والجامع الصحيح لمسلم رح . ابوسعيد السندی .

مقدمة المتانة

أخرج أحمد ومسلم عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :-
لا تكتبوا عني شيئا إلا القرآن فمن كتب عني غير القرآن فليمحه وحدثوا عني
ولا حرج . ومن كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار . إنه قد ورد
في الحث على الرواية بالإسناد أجاديث . وإن الخطاب في قوله عليه السلام :
" لا تكتبوا " مختص بالصحابة رضى الله عنهم ويحبونه صلى الله عليه وسلم
فإن القرآن ينزل عليه صلى الله عليه وسلم نجما نجما فخاف عليه السلام أنه
لو لم ينهم عن كتب الأحاديث النبوية لربما تختلط بالقرآن بعض الإختلاط .
ثم بعده صلى الله عليه وسلم وقع الأمن من ذلك . وقد فشا بعد مدة من بعده
صلى الله عليه وسلم الكذب والإفراء والوضع على النبي صلى الله عليه وسلم وكثر
ذلك بحيث لا يكاد يتميز الصحيح من غيره كالموضوع . فوفق الله علماء ذلك
الوقت حتى انتقدوا ، وتفحصوا عن حال الرواة ، والناقلين ، واشتغلوا
بالجرح والتعديل ليتميز صحيح الروايات عن سقيمها . فأثبتوا ما عرف
صحته ، وزيفوا ما كان من أهل التهم والأهواء . لقوله تعالى : يا أيها
الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا .

إعلم أن الإشتغال بعبادة لا يجوز كما يجب ويرضى إلا بالإذعان ،
والإتيان مما أمر ، والإحترام مما نهى . وهما لا يستفادان إلا بمعرفة ما جاء
به النبي من عنده تعالى . ولا يتم ذلك إلا كما قال الشيخ الإمام ، قطب
الأنام بدر الدين ابن الأهدل في التنبهات على التحرر في الروايات : و
لا يتم الفقه في الدين إلا بمعرفة الصحيح من السقيم ، والعدول من
المجروحين . فشان العالم المحقق في بديته التوقف ثم النظر . فإن كان
عالما رجع إلى التفتيش ، وإن كان عاميا أو مقلدا رجع إلى العلماء . و
لكل من العلم رجال يرجع إليهم فيه . ففي الحديث ، والتواريخ ، و

الأصح أنه لا يجب إيصال الماء إليه . في الحميدى أعلم بأن الحد المذكور في الكتاب حد الوجه في حق الامارد فاما بعد نبات اللحية فلا لأنه لا يجب غسل العارضين والذقن لأنها صاروا باطنين لا يقع عليهما المواجهة . في السراجية ولوترك غسل البياض الذي بين العذار وشحمة الاذن لا يجوز وعليه الفتوى كذا في الغياثية والمسافرى . وفي السراجية أيضاً إيصال الماء الى الشعر الذي يوازى الذقن والحدين فرض والى ما استرسل (١) من شعر اللحية لا، كذا قال حسام الدين رح . في الظهيرية ومسح ما يلاقى بشرة الوجه من اللحية واجب هو الصحيح والى هذا أشار محمد فى باب الاغتسال من الجنازة أنه يفترض (٢) وعليه الفتوى . وعن ابيحنيفة رح وزفر رح ان مسح ربعا فصاعداً فجاز وفي الغياثية وعلى قول محمد رح والشافعى رح مسح كلها لأن اللحية يواجهها الناس فكان من حد السوجه كالحاجبين وهو الاحتياط وعليه الفتوى . فى الكافى وعن أبى يوسف رح مسح كلها وعنه لا يجب شئ منها . فى الخزانة ولا يجب إيصال الماء الى منابت الشعر الا أن تكون الشعر قليلاً يبدو من المتابت . فى المسافرى لا يجب إيصال الماء الى ماتحت شعر الحاجب والشارب واللحية . فى المنهاجية من الاختيارات اذا كان شارب المتوضى طويلاً ولم يصل الماء تحته عند الوضو جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل . فى الكافى ادخال الماء فى العينين ليس بشرط للحرج فقد كمن بصر من تكلف كابن عمر وابن عباس رض . فى الغياثية عن أبى حنيفة لابأس أن يغسل وجهه مغمضاً عينيه وعن النعمية أحمد بن ابراهيم انه لو بيع وغمض عينيه تغميضاً شديداً لايجوز فيجب إيصال الماء الى المآقى ولو اجتمع

(١) كذا فى الاصل ونسخة ده . وفى نسخة صع ” يترسل ” بصيغة المضارع . (٢) كذا فى نسخة ده ، وصع والخزانة . وفى الاصل ” ان يفترض وهو من سهو الناسخ . ابوسعيد السندى .

رمضها في جانب يكلف ازالتها وايصال الماء تحتها . في القنية سم ارسال الماء في الوضوء من وسط رأسه أو هامته يسقط به فرض المسح وغسل الوجه في الخلاصة ولومسح رأسه بماء أخذ من لحيته لايجوز وان كان في كفه بلل فمسح به أجزاءه سواء أخذ من الاناء أو غسل ذراعيه وبقي البلل في كفه هو الصحيح . في السراجية لو صرف البلل الذي في اليمنى الى اللمعة التي في اليسرى في الوضوء لايجوز وفيها اذا مسحت المرأة على الخمار فان كان رقيقاً وجاوز الماء الى شعرها ولم يتغير جاز. وفي الخلاصة ولايجوز المسح على القلنسوة والعمامة وكذا لومسحت المرأة على الخمار الا اذا كان الماء متقاطراً بحيث يصل الى الشعر حينئذ جاز فان كانت على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب ان اختلطت البلة بالخضاب وخرجت عن حكم الماء المطلق لايجوز المسح . في الكافي ومسح كل رأسه أي سنة وهو ان يضع اصبع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمدهما الى قفاه انتهى فبعد مسح الربع لا يصير الماء مستعملاً في حق إقامة سنة الاستيعاب كذا في الخانية وشرح المجمع فلا يحتاج في المسح الى أن يجافى نفيه عن فؤديه اولاً . من المضممرات غسل اليدين فريضة اما تقديم غسلها الى الرسغين فسنة لكن ينوب عن الفرض لايجب غسله ثانياً وهذا كالفاتحة تنوب عن الواجب بخبر الواحد وعن الفرض بالنص . في الحميدى وكيفية أن يرفع الاناء بشماله ويصب الماء على يمينه ويغسلها ثلاثاً ثم يرفعه بيمينه ويصب الماء على شماله ويغسلها ثلاثاً وكذلك اذا كان الاناء كبيراً ومعه صغير وهذا لأنه لو غسل اليدين معاً دفعة واحدة كما يغسل العوام فالبلة تنتقل من يده الى اخرى فيأخذ حكم الاستعمال بمجرد الانفصال فلا يحصل التطهير المتفق عليه اذ منهم من شرط في صيرورة الماء مستعملاً قراره بمكان . في شرح الطحاوى والسنة أن يبدأ من قبل الاصابع الى المرفق ولابد أن من قبل المرفق الى الاصابع جاز . وفي الخلاصة و غسل المرفق والكعبين فرض عند الثلاثة

و ماتحت الاظافر من أعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب اىصال الماء الى ماتحته و فى الوسخ لا و كذا الطين القروى و المصرى سواء ، ولو كان الظفر طويلاً بحيث يستر رأس الأظفلة يجب اىصال الماء الى ما تحته و ان كان قصيراً لا ، من الجامع الصغير و الفتوى على الجواز من غير فصل بين القروى والمدنى . فى الكافى و يكون السواك من شجر مر فى غلظ الخنصر و طول الشبر ولا يقوم الا صبع مقام الخشبة حال وجودها فان لم توجد تقوم مقامها لأنه عليه الصلوة والسلام فعل كذلك كذا فى الشرعة . فى كنز العباد من شرح السنة ينبغى أن يكون من شجر مر أو حريف فانه يقطع البلغم و انتى للصدر و اهضم للطعام و ينبغى أن يكون مستويًا قليل العقد ولا يكون عفنا ولا عتيقاً ولا من شجرة مجهولة فانه ربما يكون سمياً انتهى قلت ذكر السواك فى الحديث على انحاء و روى الطبرانى من حديث أبى حرة الصناجى وله صحة حديثاً قال فيه ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال استاكوا بهذا . فى الشرعة و يستاك كلما استيقظ من نومه . فى العوارف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك والشوص الدلك و يستحب عند كل وضوء وكلما تغير الفم من ازم وغيره واصل الازم امسك الاسنان بعضها على بعض وقيل السكوت ازم لكون الاسنان تنطبق وبذلك يتغير الفم . من الخوارزمى اما وقته فقد ذكر فى كفاية البيهقى والوسيلة والشفاء أن السواك قبل الوضوء . فى شرح المجمع (١) من زاد الفقهاء انه حال المضمضة والأول أظهر لأن المستحب أن يستاك عند ابتداء الوضوء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لولا أن أشق على امتى لأمرتهم بالسواك عند

(١) من قوله هذا الى قوله "فى الحميدى" من زيادات صاحب المائة .
ابوسعيد السندى .

كل وضوء والصحيح أنها مستحبان يعنى السواك والتسمية لأنها ليسا من خصائص الوضوء . فى الجامع الصغير السواك يزيد الرجل فصاحة (٢) أخرجه العتملى فى الضعفاء وابن عدى فى الكامل والخطيب فى الجامع عز أبى هريرة رض وفيه ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بغير سواك والدعوة (٣) فى السر أفضل من سبعين دعوة فى العلانية وصدقة فى السر أفضل من سبعين صدقة فى العلانية أخرجه ابن النجارى والديلمى فى مسند الفردوس عن أبى هريرة رض ولصدره شاهد هو من عند الدارقطنى فى الافراد وما عند زنجويه . ومن العوارف ويستاك عرضاً وطولاً وان اقتصر فعرضاً . ومن شرح السنة وأما النهى فيه فيبغى ان لا يستاك قائماً ولا بين القوم ولا فى الحمام . فى الحميدى و كيفية تحليل اللحية ان يدخل أصابعه فيها ويخالل من الجانب الأسفل إلى فوق . من مطلوب المسلمين وخلال ريش كردن درحق كسى كه ريشه انبوه دارد اما كسى كه ريشه سبك دارد اورا آب رسانيدن درون ريشه فريضه است . فى المواهب وعن المستورد بن شداد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضع بذلك أصابعه رجله بخصره رواه الترمذى وأبوداؤد وابن ماجه وعنده من حديث ابن عمر رض كان عليه الصلوة والسلام اذا توضع عارضيه بعض العرك ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها . فى السراجية تسيل الماء على موضع الغسل شرط ولا يقنع بالأصابة . فى شرح الطحاوى (٣) انه يجوز اذا بله كبل الدهن . فى الخلاصة وان توضع مرة مرة ان فعل لغزة الماء او لغذر البرد أو الحاجة لا يكره وكذا ان فعله أحياناً أما اذا اتخذ ذلك عادة يكره . وان غسل مواضع الوضوء أربع مرات يكره . وقال الفقيه

(١) كذا فى الاصل، وفى نسخة صغ وده "فصاحته" بالضمير (٢) كذا فى الاصل . وفى نسخة صغ وده "دعوة" بدون الامام . (٣) كتب فى الخزانة بعد هذا "روى عن أبى يوسف انه يجوز" الخ . ابوسعيد السندى.

أبو جعفر رح لا يكره الا اذا رأى السنة فيما وراء الثلث . هذا اذا لم يفرغ من الوضوء فان فرغ ثم استأنف لا يكره بالاتفاق . وفيها والدلك سنة عندنا والغسل مرة فريضة وان توضع مرة سابعة جاز . وتفسير السبوغ ان يصل الماء الى العضو ويتقاطر منه قطرات . في الظهيرية قال الفقيه أبو جعفر هذا في الصيف لأن الأعضاء فيه مسترخية أما في الشتاء قبل الأعضاء اولاً ثم يسيل الماء على أعضائه تسيلاً لأنها متشنجة في الشتاء فلا يصل الماء الا بما وصفت . في المضمرات وينبغي أن يغسل الأعضاء كل مرة غسلًا يصل الماء الى جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس وفي المرة الثانية يضيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسلًا لأعضاء ثلث مرات . في الذخيرة اذا ادهن رجله فتوضأ وأمر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء . في التاتار خانية م وان كان ببعض أعضاء الوضوء جرح قد انقطع قشره أو نحوه هل يجب ايصال الماء الى ما تحته كان الفقيه ابو اسحق يقول ينظر ان كان القشر تزال من غير أن يتألم لم يجزه ان لم يصل الماء الى ماتحته وان كان لا تزال من غير ان يتألم أجزاءه وان لم يصل الماء الى ماتحته لأنه بمنزلة ما لم يتقشر . في مجموع النوازل رجل ببعض أعضاء وضوئه قرحة فبرأت واطراف قشر القرحة موصولة بالجلد إلا الطرف الذي يخرج منه القيح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ماتحت الجلدة جاز وضوئه وجاز له أن يصلى . في الخلاصة منه (١) لوجعل الشحم في شقاق الرجل وغسل رجله ولم يصل الماء اليه جاز ان كان يضره ايصال الماء اليه فان ضره جاز بكل حال . وفي فوائد القاضي الامام على النسفي رح (٢)

(١) كذا في الاصل ونسخة دارالهدى . وليس في نسخة صاحب العلم
"منه" بعد قوله في الخلاصة . . (٢) كذا في جميع النسخ الموجودة عندي .
وفي الخزانة "السغدي" مكان "النسفي" . السندي .

لوتوضأ الرجل أو اغتسل وبقى على جسده أو أعضائه وضوئه خرق برغوث أو زيم ذباب لم يصل الماء تحته جاز وضوءه وصلوته وكذا لو كان على أعضاء وضوئه أو ساخ ولم يصل الماء تحته جاز بخلاف القراد . في الغياثية وإن كان جلد سمك أو شيئاً من طعام مضموغ جف لم يجز لامكان التحرز عنه وفيها ولو حلق رأسه أو لحيته أو قلم ظفره أو جز شاربه أو مسح خفيه بعد أن غسل ومسح عليهما كان إبراهيم يقول بالاعادة فيها والصحيح أنه لاعادة فيها . وفيها إذا كان به قروح فبرأت وتوضأ وأمر الماء على ما حدث من قشرها ثم قشرها هل يجب غسل ما تحته قال إن نزع بعد البرء من غير تألم لزمه وإن نزع قبل تمام البرء وتألم به فإن خرج وسأل منها شيء يلزمه إعادة الوضوء وإن لم يخرج شيء أو خرج ولم يسأل لا يلزمه إعادة غسله والأظهر أن لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعاً وهو المأخوذ إنتهى والمراد بالوجهين ما إذا نزع بعد البرء وما نزع قبله ولم يلزمه إعادة وضوئه . من النصاب وإن ستمت الدواء فحكمتها حكم الجبيرة إن سقطت عن برء يجب غسله والا فلا ولا يجوز ترك حوالى الشقاق إذا جعل فيه الدواء وكذلك لو خرزها لا يجوز ترك حوالىها لعدم الضرورة . في الخلاصة تحريك الخاتم سنة إن كان واسعاً وفرض إن كان ضيقاً بحيث لم يصل الماء تحته والنقب الذى فيه القرط على هذا أراد فى الغسل وفيها ولا يأخذ للاذنين ماء جديداً ولو فعل فحسن إنتهى ولا يخالفه ما من مفاتيح المسائل مسح الاذنين ظاهرهما وباطنهما بالماء الذى يمسح به الرأس سنة .

فصل فى آداب الوضوء ومنهياتها

فى السراجية مسح العنق أراد الرقبة من الآداب كذا ادخال الاصبع المبلولة فى صماخ الاذنين . فى جمع الجوامع للسيوطى حديث أخرجه

عبدالرزاق عن ابن عمر فيه ادخال الاصبعين في صماخي الاذنين . وكذا في حديث أخرجه أبو داؤد ولم أجد ذكر الخنصر في شيء من كتب الحديث (١) من المحيط وأبو يوسف رح كان يراها حسناً . في كنز العباد من الفتاوى الحجة التكلم في حالة التوضي مكروه وفي الاغتسال أشد كراهة . ومن العوارف من آداب الصوفية في الوضوء حضور القلب في غسل الأعضاء سمعت ببعض الصالحين يقول اذا حضر القلب في الوضوء يحضر في الصلوة واذا دخل فيه السهو دخل السهو في الصلوة . من الخيط ومن الآداب أن يتولى أمر الوضوء بنفسه ومع هذا لو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون الغاسل غيره بل يغسل بنفسه إنتهى ويؤيد لما قاله ماورد فيه من الأحاديث في أذكار النووي قال بعض أصحابنا وهو الشيخ أبو النصر المقدسي الزاهد يستحب للمتوضي أن يقول في ابتداء وضوئه بعد التسمية أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وفيه وأما الدعاء على أعضاء الوضوء فلم يحمى فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال الفقهاء يستحب فيه دعوات جاءت عن السلف وزادوا ونقصوا فيها . في السراجية بكره التنخم والامتخاط في الماء والتعنيف في ضرب الماء على الوجه الأولى أن يكون التنخم باليمين والاستنشاق باليسار وفي الظهيرية هكذا في العتابية وأما المستحب فالبداية باليمين ومسح الرقبة وترك الكلام والمضمضة والاستنشاق باليمين والامتخاط باليسار والبداية من رأس الأصابع

(١) قلت من قوله ”في جمع الجوامع الى هنا من زيادات صاحب المتانة“ والمطلوب منه التعقب على صاحب الخزانة حيث ذكر معزيا الى حاشية السراجية من المحيط“ روى عن ابيهريرة رضى الله عنه كان يدخل خنصره في صماخ اذنيه في الوضوء ويحركها . فهذا مما لا اصل له في شيء من كتب الحديث . ابو سعيد السندی .

في غسل الرجلين . وفي الحميدى ثم قيل لا يدخل الاصبع في الفم والانف . وقال الزند ويسى الاولى أن يفعل ذلك ، في كنز العباد من شرح السنة من الأدب أن يجلس في موضع طاهر ومن الأدب أن يجلس مستقبل القبلة في موضع مرتفع كيلا يصيبه الرشاش . في اساس المصلى وبوقت وضوء سربرهنه كردن وروى سوى قبله آوردن ووقت پائها شستن روى گردانيسده پائها شستن مستحب ست انتهى (١) حديث فضل شرب الوضوء قائماً أخرجه النسائي والطحاوى وابن الجريد وصححه ابن أبي شيبه

(١) كتب الخندوم عبدالواحد السيوستاني السندی في بياضه المعروف بالفتاوى الواحدية الاستفتاء في الفارسية وعبارته هذه: سربرهنه كردن درابتداء وضوء مستحب است يانه“ فاجاب : الظاهر انه لم يتعرض لهذا اكثر المعتمبرات لكن ذكر في متانة الرواية في فصل آداب الوضوء في اساس المصلى وبوقت وضوء سربرهنه كردن وروى سوى قبله كردن اه . فظهر انه من آداب الوضوء . وقد ذكر صاحب المتانة في ديباجة كتابه انه ترك فيه ما هو معدوم الاصل في المزيف والمضعف . فعلم ان لهذه المسئلة اصلا وليست مزيفة ولا مما ضعفه العلماء الفحول اه . قلت ومنه علم ان ”المتانة“ من الكتب المعتمرة . وكفى لتوثيقها شهادة هذا الفقيه الكبير وانه خاتم الفقهاء في عصره . ولكن الخندوم محمد هاشم التتوى السندی ذهب الى خلاف ما ذكره صاحب المتانة في هذه المسئلة حيث كتب الخندوم التتوى في الفارسية ما محصله في العربية ”يعلم من عمل الاكابر والاسلاف ان رواية الكراهة مفتى به فلا يكشف الراس الا وقت المسح اه قلت : لاثبت الكراهة وعدمها بمجرد دعوى عمل الاسلاف والاكابر كما لا يخفى على المتدبر . اخذت تحقيق الخندوم محمد هاشم التتوى من هامش نسخة المتانة لدارالكتب دارالهدى تهيرى . ابوسعيد غلام مصطفى السندی .

عن علي رض وأخرج ابن عدى والخطيب في المتفق عن ابن عباس رض أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم من دلوها وهو قائم هذا كله من جمع الجوامع للسيوطي رح وفي الجامع الصغير له من توضأ فأحسن الوضوء ثم رفع رأسه إلى السماء فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فتمت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء أخرجه النسائي وابن ماجه والحاكم عن عمر بن روايه عند ابن ماجه واحمد بن حنبل ثم قال ثلث مرات اشهد الى الآخر. في منية المصلى في آداب الوضوء وأن يقرأ انا انزلناه مرة او ثلاثاً. في المضممرات من المحيط ومن الادب أن يصلى ركعتين بعد الغرغرة من الوضوء لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال رض سبقتني الجنة قال و كيف يا رسول الله قال عليه الصلوة والسلام كنت أمشي البارحة الى الجنة فسمعت امامي خشفةً فنظرت فاذا هي أنت فقال بلال ما أتوضأ قط إلا رأيت علي نفسي أن أسجد لله تعالى ركعتين فقال عليه الصلوة والسلام هي ذلك الخشفة بالجزم صوت النعلين و بالفتح الحركة في المتفق والمد للوضوء والصاع للغسل لكن فيها اتساع ' يزداد أو يحذف منه فالبنين معتبر فيه النهزال والسمن . في الطحاوي وهذا كانه ليس بتقدير لازم لأنه لو توضأ أو اغتسل بأكثر من ذلك ولم يسرف فلا بأس به وانما الكراهة في الاسراف . من شرح السنة من المستحب اذا فرغ من البراءة والغائط أن يتيمم الى أن يبلغ الماء والى أن يتوضأ انتهى ، في جمع الجوامع اذا أخرج سعيد بن المنصور عن الحسن أن عمر كان في بعض طرق المدينة فبال

(١) بحث الحديث من زيادات صاحب المتانة ، وهكذا في الصفحة السابقة من قوله " حديث شرب الوضوء الى قوله في المضممرات من فوائد صاحب المتانة " . السندی .

فدنا من جدار فتمسح وقال حل لى التسبيح . فى الجامع الصغير الطاهر
النائم كالتائم الصائم أخرجه الديلمى عن عمرو بن حريث . وفى الكبير فيما
أخرجه ابن جرير عن جابر فان خر من فراشه فمات مات شهيداً انتهى
وروى عن ذى النون المصرى رح انه كان على شط النيل تيمم فقال ربما
أدركنى الموت قبل أن أتوضأ . ومن المحيط يباح تاخير الاغتسال من الجنابة
وتأخير الطهارة من الحدث الى وقت الفرض . فى مفيد المستفيد من شرح
السنة من الآداب ان يتوضأ من اثناء الخذف ولا يتوضأ من النحاس والصفير
لأن الوضوء به منهى انتهى كذا فى جمع الجوامع . (١)

فصل فى نواقض الوضوء

فى الخلاصة رجل خرج من ذكره ریح أخرج الریح من قبل
المرء لا يجب الوضوء وعن محمد رح انه يجب . فى التبيين وعلى هذا الدودة
الخارجة من قبلها . فى السراجية المفضاة التى صارت مسلكاها مسلكا
واحداً لوخرجت من قبلها ریح منتنة لم يجب عليها الوضوء ولكن يستحب
فى الكافى وروى عن محمد رح انه يجب وقيل ان كان الریح منتنة يجب
والا فلا . وفيه خرجت دودة أوحصاة من الدبر ينقض ومن رأس الجرح
أخرج عرق مدنى أوسقط منه لحم لا ، لأن عين الساقط طاهرة وما عليها
من البلة قليلة وهو حدث فى السبيلين لافى غيرها . فى الظهيرية العرق
لاينقض اذا لم يسلم الماء منه . فى الخلاصة وكذا اذا خرجت الدودة من

(١) ذكر فى الخزانة بعد هذا احاديث من الشرعة و الفتاوى الصوفية
وغيرها فى افضلية تسريح اللحي وفوائده ، ولما كان كلها مما لا اصل له فى
شئ من كتب الحديث حذفها صاحب المائة . السندى .

مقدمة المائة

الجرح والتعديل يرجع إلى المحدثين ، وفي الفقه إلى الفقهاء ، وفي النحو إلى النحاة ، وفي اللغة إلى أهلها ، وفي الحساب إلى أهله ، وفي القرآن قراءة ورسمها إلى أهله ، وفي التفسير إلى أهل التفسير ، وفي الأنساب إلى أهلها . وفي كل فن إلى أهله . وعلى الجملة فأهل الحديث أعلم بطريق الرواية فيرجع إليهم فيما يتعلق بها .

أخرج البخارى ومسلم عن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الناس من أمتي ظاهرين على الحق حتى ياتيهم أمر الله وهم ظاهرون . وله شواهد كثيرة في الصحيحين وغيرها من المشكوة . قال ابن المدينى : هم أصحاب الحديث . وفي الرسالة المسماة بالأحاديث الحسان في فضل الطيلسان لحافظ عصره ، بل حاكم دهره جلال الدين السيوطى " قال عبد الله بن المبارك ، وعلى بن المدينى ، ويزيد بن هارون ، وأحمد بن حنبل والبخارى وغيرهم : هذه الطائفة أصحاب الحديث ا هـ .

نعم قد قيل أيضا منهم أهل الكلام . وقيل الفقهاء . وقيل جماعة القراء . وقيل غير ذلك . لكن ما سبق قول الأكثر . ودليله كما سنذكر .

وفيها : أخرج المرهبي في فضل العلم ، والخطيب عن علي بن أبطالب رضى الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إرحم خلفائى . قلنا : يا رسول الله من خلفائك ؟ قال : الذين يأتون من بعدى فيروون أحاديثى ، وسنتى ، ويعلمونها الناس ا هـ .

قلت : إن المراد منهم الخذاق الذين سبروا ومهروا في أنواع

الفم والاذن والانف. في القنية ولو خرج دبره وعليه نجاسة ثم دخل فقيه
اختلاف قع لا ينتقض طم ينتقض ك ان عاجله بيده أو بخرقه حتى دخل
ينتقض وان تنفس فدخل لا لأن اليد تزيل بلة منه بخلاف التنفس .
في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام شمس الأئمة الحارثي ان تنفس فخرج
الدبر ينتقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن إلى الظاهر. في جواهر
الفتاوى امرأة بها باسور فاذا جلست للطهارة خرج شيء منها واذا
قامت دخل لا يبطل وضوءها ولا صومها لأنها أثر لاعين . في الهداية فان
قشرت نقطة فسأل منها ماء أو صديد أو غيره ان سأل عن رأس الجرح
نقض وان لم يسلم لا ينتقض وقال الشافعي رح لا ينتقض في الوجهين وقال
زفر رح ينتقض في الوجهين وهي مسألة الخارج من غير السيلين . هذا
اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه
مخرج وليس بخارج ثم النقض انما يتحقق بالسيلان الى موضع ياحقه حكم
التطهير ويملا الفم في القي لان بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها
فتكون بادية لاخارجة بخلاف السيلين لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة
فيستدل بالظهور على الانتقال والخروج . في الكافي لو سأل الدم الى ما
لان من الانف ينتقض الوضوء . في الحميدى ولا يلزم على ما ذكرنا الفصد
والحجامة لأن الدم بعدها يخرج بطبعه بخلاف الجرح بالعصر . في الخلاصة
اذا خرج البول من ذكره ولم يسلم انتقض طهارته وكذا المذي والودي .
واوظهر الدم على رأس الجرح ولم يسلم لا وفيها جرح ليس فيه شيء من
الدم أو القيح دخل صاحبه الحمام فدخل الماء الجرح فخرج منه الماء وسأل
لا ينتقض . في المصمرات من الذخيرة واذا خرج من آذنه قيح أو صديد
نظر ان خرج بدون الوجع لا ينتقض وضوءه وان خرج مع الوجع ينتقض
وضوءه لانه اذا خرج مع السوجع فالظاهر أنه خرج من الجرح . في
التبيين روى ذلك عن الحلواني ولو كان في عينه رمد أو عمش يسيل منها

الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال أن يكون صديداً
أوقيحاً ولو كان الدم في الجرح فأخذه بخرقة أو اكل الذباب فازداد في
مكانه فان كان بحيث يزيد ويسيل لولم يأخذه بطل وضوءه والا فلا . في
السراجية ولو خرج دم فمسحه قبل أن يسيل وهو بحال لو تركه لسأل نقض
وكذا اذا ألقى عليه الرماد فيشرب فيه انتهى ولو غرز ابرة أو شوكة فارتقى
الدم وقام زيادة على رأس الجرح ولم يسيل ففي العتابية والذخيرة لا ينقض
على المختار والمفتى به . في المضمرة المنيب اذا ظهر بوله على موضع قطعه
ان كان يمسك ماشاء ويرسل ماشاء نقض بالظهور لانه أحد السيلين وان لم يكن
في تصرفه لا ينقض ما لم يسيل لانه في معنى الجراحات . في الظهيرية المتوضى
اذا عض شيئاً فوجد فيها أثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان . وكذا اذا استاك
مسواكاً فوجد أثر الدم . في التاتار خانبة م واذا عض شيئاً فرأى عليه
اثر الدم من اصول أسنانه لا وضوء عليه ، ومن الحجة يتوضأ احتياطاً . وكذا
الجلال اذا رأى عليه أثر الدم لا ينقض الوضوء . وذكر الشيخ علاؤالدين
السرخسي رح ان من أكل خبزاً أو شيئاً من الفواكه ورأى فيه أثر الدم
من اصول أسنانه ينبغي أن يضع اصبعه أو طرف كفه على ذلك الموضع ان
وجد أثر الدم فيه ينقض وضوءه والا فلا كذا في التبيين . ومن الحاوي
سئل ابراهيم عن الدم الذي خرج عن الاسنان فقال اذا كان موضعه معلوماً
وسأل من مكانه نقض الوضوء وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه
ينظر الى الغالب منه . وذكر هشام عن أبي يوسف رح اذا اصفر البزاق من
الدم فلا وضوء وان احمر فعليه الوضوء . ومن النوادر وان كان الذي يرى شبه
غسالة اللحم وكان البياض غالباً فلا وضوء عليه . في الخانية ولوبزق
الرجل وفيه دم فان كان الدم غالباً نقض الوضوء وان كانا على السواء

فكذلك احتياطاً . (١) في الخلاصة وان قاء بلغمياً ان نزل من الراس فهو كالبزاق وان صعده من الجوف فكذلك عندهما . وقال أبو يوسف رح ينقض ان كان ملاً الغم بناء على أن البلغم طاهر عندهما ونجس عنده والطحاوي رح يميل الى قول أبي يوسف رح حتى قال يكره أن يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلى معه . في التبيين ولو كان البلغم مخاوطاً بالطعام والطعام غالباً ينقض اجماعاً . في الخلاصة اذا انتشر الرجل فسقط من انفه علق (٢) مثل العدسة لا ينقض الوضوء وعن محمد رح انه ان يقطر قطرة دم ينقض بخلاف الكتلة . (٣) في التنية امتخط وفيه حمرة يعتبر الغلبة كما في البزاق . في الظهيرية اذا ادخل اصبعه في انفه فدميت اصبعه ان نزل الدم من قسبة الانف نقض وان كان من داخل الانف لا . في الخانية اذا امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه لأن كل ما لا يكون حدثاً لا يكون نجساً . في الخلاصة القراد اذا مص عضو انسان فامتلاً دماً ان كان صغيراً لا ينقض الوضوء وان كان كبيراً نقض كالعلاقة اذا اخذت بعض جسد انسان ومصت حتى امتلأت من دمه بحيث لوسقطت لسأل الدم انتقض ولو مص الذباب وظهر الدم لانيقض الوضوء . وفيها رجل حشى احليله كيلا يخرج منه شئ أوحشى دبره عن أبي يوسف رح انه لا وضوء عليه حتى يظهر وان كان بحال لولا القطنه يخرج منه البول بعد

(١) لانه يحتمل أن يكون سيلانه بنفسه أو اسالة غيره فوجد الحدث من وجه فرجحنا جانب الوجود كذا في التحرير للرافعي بعلامة ط عن المحيط . وهذه العبارة اوضح من كلام الشامي في رد المختار ان شئت التفصيل فراجعه (٢) وهو الدم المتجمد بحرارة الطبيعة خرج عن الدموية والدم النجس هو المفسوح السائل . كذا في التحرير (٣) الكتلة القطعة من كسر التمر وقد استعارها من قال كتلة دم كذا في الخزانة . السندی .

بعد ذلك ان ابتل مظهر فهو حدث وان ابتل الداخل فليس يحدث واذا خرجت القطنة فوجد عليها شيئاً فهو حدث فلا يعيد ما صلى . وفيها المتوضى اذا استنجى يجب عليه الوضوء اذا استنجى على وجه السنة . في العتابية ولو ادخل اصبعه في دبره او قبله ثم أخرجها ينقض بالاجاز لافه لا يخلو عن البلة . في القنية قع صع المباشرة الفاحشة بين المرءتين وبين الرجل والغلام الأمر ينقض الوضوء عندهما خلافاً لمحمد رح . في التبيين ما حاصله ان نام مستنداً الى مالو ازيل لسقط فان كانت مقعدته زائلة عن الأرض تنقض بالاجماع والا فالصحيح أنه لا ينقض . في دستور القضاء من الزاد من نام قاعداً مستقراً على الأرض فسقط ان انتبه قبل السقوط أوفى حال السقوط أو كما سقط انتبه ساعته لا يكون ناقضاً وهو الأصح وبه نأخذ وعليه الفتوى . في الخلاصة وان نام جالساً وبتمايل ربما يزول مقعده عن الأرض وربما لا يزول قال شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً وان نام ركباً في السرج أوفى - المحمل لا ينقض الوضوء الا اذا اضطجع في المحمل ، وفيها واذا نام في سجدة التلاوة لا يكون حدثاً عند هم كما في الصلوية وفي سجدة الشكر كذلك عند محمد رح ودكذا روى عن أبي يوسف رح وسواء سجد على وجه السنة او على غير وجه السنة نحو أن يفتش ذراعيه ويلصق بطنه على فخذه ونام في سجوده وعند أبي حنيفة رح يكون حدثاً وفي فتح القدير وسجدة التلاوة في هذا كالصلابية وكذا سجدة الشكر عند محمد رح خلافاً لأبي حنيفة رح كذا قيل وقياس ما قدمناه من عدم الفرق بين كونه في الصلوة أو خارجها يقتضى عدم الخلاف في عدم الانتقاض بالنوم فيها نعم ينتقض على مقابل الصحيح بخلاف المشايخ المنقول في الانتقاض به في سجود السهو ينبغي أن يحكم على الخلاف بالخطأ لأن سجود السهو يقع في الصلوة فلا ينقض ولو صلى المريض مضطجماً فنام اختلف المشايخ فيه والصحيح النقض

في العتابة وعن أصحابنا أن النوم في السجود إنما لا يفسد إذا كان على الهيئة المسنونة وفي السغناقي وعن أبي يوسف رح لو تعمد النوم في حالة السجود ينتقض وضوئه وان غلبت عيناه لا ينتقض وفي فتح القدير ثم أطلق في الكتاب قوله في الصلوة فيشمل ما كان عن تعمد وما عن غلبة نوم وعن أبي يوسف رح إذا تعمدت النوم في الصلوة نقض والخيار الأول . في التاتار خائية من الفتاوى الحجة ولو غلبه النوم في السجدة وطال ذلك وبطنه ممتلئ من الريح وغيره ينفذ . في العتابة ولو نام محتبياً وراسه على ركبتيه لا يفسد وفي الخلاصة وان نام متربعا لا ينتقض الوضوء . في الظهيرية والنعاس إذا كان خفيفاً بحيث يسمع ما يحدث عند لم ينتقض الوضوء . في الغيائية الخفيفة أن يسمع عامة ما يقال عنده ويفهم والثقيلة أن لا يفهم عامة ما يقال عنده كذا عن الشيخ الامام الحلواني وفي الصاعدي حد امتداد النوم واسترخاء المفاصل به أن يكون بحيث لا يتبأ بأدنى شئ يسمعه . في الكفي وحده أي السكر الناقض للوضوء ههنا أي لا في حق إقامة الحد عليه أن يدخل في بعض مشيئته تحرك لأنه يزول المسئلة به وفيه والضحك ما يسمعه بنفسه دون جيرانه والقهقهة ما يسمعه جيرانه والتبسم ما لم يكن مسموعاً له والضحك يبطل الصلوة لا الطهارة والتبسم لا يبطلها . في الخائية الضحك ينتقض طهارة الوضوء ولا ينتقض طهارة الغسل انتهى المراد من الضحك القهقهة ومن طهارة الغسل طهارة أعضاء الوضوء إذا حصلت في ضمن الغسل ، في المحيط والحميدي وقيل تبطل طهارة الغسل وثمره الاختلاف ظاهر (١) .

(١) كما في المغتسل من الجنابة ان قهقهة في الصلوة بطلت الصلوة ويجوز له ان يصلي بعده من غير وضوء جديد على القول الاول وعلى القول الثاني لا يجوز

فصل فى الشك فى الوضوء

فى الخلاصة من شك فى بعض وضوئه وهو أول ما شك غسل الموضع الذى شك فيه هذا اذا لم يصر الشك عادة له وان وقع كثيراً لم يلتفت ليه . هذا اذا كان فى خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لا يلتفت الى ذلك ولوثيقن انه لم يغسل عضواً من اعضاء الوضوء لكن شك فى ذلك العضوانه أى عضو . ذكر فى مجموع النوازل انه يغسل الرجل اليسرى . فى عقد اللالى وعن محمد رح اذا وقع فى قلب المتوضى أنه أحدث وكان على ذلك اكبر رأيه فالأفضل فى ذلك أن يعيد الوضوء وان صلى على وضوئه الاول لكان فى سعة من ذلك . فى الذخيرة ان أخبره مسلم عدل رجل او امرأة حرة أو مملوكة انه أحدث اورعف او نام مضطجعا لم يسع له ان يصلى حتى يتوضأ لأن هذا امر من امور الدين وخبر الواحد حجة فى امور الدين . فى متفرقات كنز العباد من فتاوى الحجة دخل فى الصلوة فوسوس فى خروج الريح منه أو خروج شئ من البول منه فانه لا ينصرف من الصلوة ما لم يستيقن بالحدث انتهى ودليله ما أخرجه الشيخان

بقية صفحہ ١٠١

كذا فى خزانة الرواية ، وقال السيد على محمد السندى صاحب مصلح المفتاح فى السندية ما محصله اختلف فى الوضوء الذى حصل فى ضمن الغسل قال فى التنوير بعدم تقيضه بالقهقهة ورجح فى الدر بالنقض وفى العالمكيرية والمئانة صرح بعدم النقض ايضا واما ان توضأ قبل الغسل واغتمل بعده فينقض الوضوء بالقهقهة فى الصلوة اتفقا . قلت : قد كثر المحو والاثبات والحذف والزيادة فى هذا الباب من صاحب المئانة وما اتيتها لخوف الاطالة .
ابوسعيد السندى .

في صحيحها أو غيرها من حديث إذا كان احدكم في المسجد فوجد ريحاً من اليته فلا يخرج حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً انتهى أى حتى يستيقن خروج شئ من دبره . في الخلاصة من الدبر أو خرج ريح يعلم انه لم يكن من الأعلى فهو اختلاج لاوضوء عليه . من كنوز الرموز فهو اختلاج حتى يستيقن .

فصل في طهاره المعذورين

في الغيائية رجل يعتره ريح ولا يملك دفعها وهي تدوم فحكمه حكم المستحاضة انتهى اراد أنه يتوضأ لوقت كل صلوة . في الكنز ويبطل بخروجه . في الكافي والمراد في الخروج وقت المفروضة حتى لو توضأ لصاوة العيد جاز الظهر به عندهما في الصحيح لأنها كصلوة الضحى ولو توضأ له جاز الظهر به كذا هذا وقيل لا يجوز وفيه وإنما بصير صاحب عذر اذا لم يجد في وقت الصلوة زمانا يتوضأ ويصلى فيه خاليا عن الروث وفي البقاء شرط وجود العذر في جزء من الوقت وان انتقطع وقت صلاوة زال الاسم . في التبيين وأما شرط ثبوته ابتداء فان يستوعب استمرار العذر وقت الصلاوة كاهلاً كالاتقطاع لا يثبت ما لم يستوعب الوقت كله ونحوه في الكافي والتبيين والحميدى ولفظ الحميدى والمعتبر في شرط البقاء ان يوجد الحدث الذي ابتلى به مقارناً للوضوء او طارياً عليه ولا يعتبر وجرد سابقاً على الوضوء حتى أن المرأة اذا استحاضت وقت العصر ودهنها سائل فانقطع وتوضات والدم كذلك منقطع ولما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تمضى صلواتها ولو حكم باستحاضتها لاتنقض طهارتها بخروج وقت العصر لأنها طهارة المستحاضة هكذا في الذخيرة انتهى وفيها من الفتاوى صاحب الجرح السائل اذا اصاب ثوبه من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسل الثوب اذا علم انه لو غسله لا يصيبه الدم

ثانياً ثالثاً أما لو علم انه يصيبه لا يفترض عليه غسله وفي واقعات الناطقي اذا كان له جرح سائل وقد شد عليه خرقة فاصابها اكثر من قدر الدرهم ان كان بحال لو غسل يتنجس قبل الفراغ من الصلوة ثانياً جاز له ان لا يغسل ويصلي وان كان بخلافه لا يجوز الا أن يغسل قال المصادر الشهيد هو المختار . في الخلاصة ولو منع الجرح من السيلان خرج من أن يكون صاحب الجرح السائل . والحائض اذا منعت الدم لا تخرج . في التاتار خانية وفي نوادر هشام عن محمد رح الشيخ اذا كان في عينه رمد وفي الذخيرة أو عمش وبسيل الدهوع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلوة كذا في منية المصلي عن محمد رح معللاً بأنى اخاف أن يكون ما يسيل منه صديداً فيكون صاحب العذر . ومن الظهيرية الغرب الذي يكون في عين الانسان اذا سأل عنه لم ينقض الوضوء وفي الفتاوى بمنزلة الجرح .

باب الغسل وفيه فصول

فصل في موجبات الغسل

في الكنز وفرض عند منى ذى دفق وشهوة عند انفصاله (١) وتوارى حشفة في قبل أودبر وحيض ونفاس لامدى وودى واحتلام بلا بلل في الهداية والتقاء الختانين من غير انزال اه انتهى والانزال هو الخروج

(١) اي عند انفصاله عن مقره هو صلب الرجل و ترائب المرأة، والمراد من الشهوة اللذة . قال المخدم عبدالواحد السيوستاني السدى في فتاواه : الظاهر انه لا يجب بدون اللذة عند الانفصال فاذا وجدها عند اكن لم يجد عند الخروج وجب الغسل، في البحر لو خرج المنى بعد البول وذكره منتشر

قال بعض مشائخنا والحق جواز خروج المنى بالدفق بدون الشهوة بأن يغلب
قال بعض مشائخنا والحق جواز خروج المنى بالدفق بدون الشهوة بأن يغلب
الرياح فهيج مادة المنى وتدفعها مندفقة من غير شهوة وعلامة ذلك
أن لا يتلذذ بل ربما يتألم فالظاهر انه لا يوجب الغسل عندنا خلافاً للشافعي رح
فعنده خروج المنى كيف ما كان يوجب حتى لو حمل حملاً ثقيلًا أو سقط من
سطح فخرج منه المنى بصير جنباً، في الظهرية فرج البهيمة بمنزلة الفم
لا يجب الغسل بدون الامناء وكذا الميتة . في الكافي والشهوة ليست بشرط
عند الشافعي رح حتى لو حمل شيئاً فسبقه منى يجب عنده وفيه ثم العبرة
عندهما لانفصال المنى على وجه الشهوة لا لظهوره على وجه الشهوة
وعند أبي يوسف رح لظهوره ايضاً وفائدته تظهر فيمن استتمناً بالكف
فلما انفصل المنى عن مكانه عن شهوة أمسك ذكره حتى سكنت شهوته
او احتلم فأمسك ذكره حتى سكنت شهوته فسأل منه منى او اغتسل قبل
أن يبول أو ينام ثم سأل منه بقية المنى يجب الغسل عندهما خلافاً له ولو
بال أو نام فاغتسل فخرج منه منى لا يجب اجماعاً . في السراجية وبه أى

بقية صفحہ ١٠٤

وجب الغسل كذا في فتاوى قاضى خان ومحلله انه وجد الشهوة اه . فما
قال المخدم روح الله (السندى) فهو صواب لان مجرد الخروج عند
الانتشار بدون الشهوة بمعنى اللذة غير موجب للغسل وان وقع في بعض
الفتاوى مجردا عن قيد الشهوة اه . قال صاحب التحرير لكن عبارة
المحيط تدل على أن مجرد الخروج مع الانتشار فيه دلالة على الشهوة فلاحاجة
الى امر زائد وهو وجدان الشهوة بل يقال أن الخروج على الوجه المذكور
لا يخلو عن شهوة اه قلت: ويرد عليه ما صوره صاحب المتانة بقوله والحق
جواز الخ فإنه يوجد فيه الانتشار من غير شهوة أى لذة. فتدبر. السندى.

بقول أبي يوسف رح اخذ الفقيه ابوالليث رح . في العتابة وعن جعفر
فيمن احتلم ولم ينزل حتى توضأ وصلى ثم أنزل اغتسل ولا يعيد الصلوة وكذا
لو احتلم في الصلوة فأتى بها ثم أنزل لا يعيد الصلوة ، في الغياثية من الاجناس لو اغتسل
قبل النوم وقبل البول وصلى ثم خرجت ببقية المنى فعليه إعادة الغسل دون
الصلوة واذا بال فخرج من ذكره منى فان كان منتشرأ فعليه الغسل لأنه
وجد الخروج والانفصال على وجه الدفق والشهوة وان كان منكسراً فعليه
الوضوء لانعدام ما ذكرنا . في منية المصلى ومن استيقظ فوجد على فراشه
أوفخذه بللاً وهو يتذكر الاحتلام فان تيقن أنه منى أو مذى أو شك فعليه
الغسل اما اذا لم يتذكر الاحتلام وتيقن انه منى أو شك فكذلك وان تيقن
أنه مذى فلا غسل عليه اذا لم يتذكر الاحتلام وان استيقظ فوجد في احليله
بللاً ولم يتذكر حلماً ان كان ذكره منتشرأ قبل النوم فلا غسل عليه وان كان
ساكناً فعليه الغسل هذا اذا نام قائماً او قاعداً اما اذا نام مضطجعا او
تيقن أنه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة (١) وهذه
المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون . في التهذيب وعند أبي يوسف رح

(١) قال في رد المختار ص ١٢١ ج ١ : لكن ذكر في الحلية انه راجع
الذخيرة والمحيط البرهاني فلم يرتقييد عدم الغسل بما اذا نام قائماً او قاعدا
ثم بحث وقال ان الفرق بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر . قلت : ولهذا
وقع الاختلاف في هذه المسئلة بين فقهاء السند فالشيخ ابوالحسن السندی
صاحب سراج المصلى السندی الى ما حقق شارح المنية بعدم وجوب الغسل
عليه وان نام مضطجعا ، وخالفه المخدم محمد هاشم التتوى السندی حيث
صرح في تحريره بضعف ما قال شارح المنية لانه يخالف ما في فتح القدير
والبحر الرائق وحواشي شرح الوقاية وغيرها من المعتمدات . والله اعلم .
ابوسعید السندی .

مقدمة المائة

علم الحديث لأنهم المميزون العارفون السمين من الغث ، والصحيح والحق من الضعيف . وإياها من الموضوع ، والمردود ، وما لا أصل له وما لم يوجد . والذين اصمعوها إلى المعدل لكبر اوانته ، والإجتهاد في مواردته فإن لم يبلغوا منزلة الإجتهاد فلا أقل من أن يحصل منهم المعرفة المذكورة وإلا فهم خلفاء من وجه دون وجه . ولاشك أن القضية المتأهل للإستنباط بنفسه أو العارف بطريق استدلالهم داخل فيه ، إذ لا يكون كذلك إلا بعد معرفة علوم الحديث ، وتاويلاتها . وأما الذين لا يعرف الفرق فيما بينها ، ولا يهتدى تاويلاتها ، بل يذكر أقوالهم على سبيل محض التقليد فليس يخلف عنه صلى الله عليه وسلم إلا بوجه واحد فقط .

وذكر فيها : إعلم أنه لا بد في رواية الحديث من الإسناد ، وإكن لما قام جهابذة المحدثين بالتصانيف المسندة أغنونا من ذكر كل رجال الأسانيد . بل يكفيننا أن نعزو كل رواية إلى مخرجها الذين ذكر أسنادها في كتابه . لكن لا بد في معرفة مراتب المصنفات ، والروايات بمعرفة أحوال ما ذكروا ليحصل بذلك معرفة المقبول من غيره . فمن هذا قال جمهور المحدثين : بتقديم صحيح البخارى ثم صحيح المسلم وهكذا في سائر المصنفات .

قال الشيخ ابن حجر والجلال السيوطى رضى الله عنهما : ان الكتب المشهورة المتداولة بأبدي أهل العلم شرقا وغربا المقطوع عندهم صحة نسبتها إلى مصنفها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعدد طريقه تحيل العادة نواطؤهم على الكذب أفاد العلم اليقين . فينبغى لمن كان له ريب فيما يقوله العلماء وينقلونه أن يتفحص ما بنى عليه مذهبه في كتب

لايلزمه الغسل ما لم يتذكر حلماً . في الخانية اذا نام الرجل قائماً اوقاعدا
اوماشياً فوجد مذياً كان على قول ابيحنيفة رح ومحمد رح انه بمنزلة
ما لو نام مضطجماً . في الغياثية استيقظ وهو ذا كراهة رأى في منامه
مباشرة امرأة ولم يربللاً على شئ منه وبعد ساعة خرج منه مذى فلاغسل
عليه لظاهر قوله عليه الصلوة والسلام من احتلم ولم يربللاً فلا شئ عليه .
في العتابية ولوخرج من المرأة بعد الغسل منى لايجب الغسل لأن الذى خرج
من ماء الرجل لأن ماءها ينزل الى رحمها ولايخرج . امرأة احتلمت فوجدت
شهوة الانزال اوزل ماءها عن الشهوة عند الملاعبة ولم يخرج فعليها الغسل
وفي الرجل لايجب ما لم يظهر . في الغياثية وجواب ظاهر الرواية انه
يشترط الخروج من الفرج الداخلى الى الظاهر حتى لو لم يكن كذلك
فلاغسل عليها . فى القنية نجح مسها الرجل فوجدت لذة ورأت بللاً ولم تعلم
انه منى اوغيره فعليها الغسل . فى الغياثية امرأة قالت جامعنى جنى
يأتينى فى النوم مراراً واجد فى نفسى ما أجد اذا جامعنى زوجى لاغسل عليها
لأن هذا فى الحقيقة احتلام بلاماء (١) فى السراجية الغلام المراهق اذا وطئ
لا يجب عليه الغسل لكن يوءر تخلقاً واعتياداً و يجب على المرأة
الموطوءة ولووطئ البالغ صغيرة فالجواب على العكس ، فى الخلاصة
المراهق لايجب عليه الغسل ويمنع عن الصلوة حتى يغسل وكذا لو
اراد الصلوة بدون الوضوء ، فى القنية قع شم أدخل ايره فى دبر
نفسه ولم ينزل فعليها الغسل حك لاغسل عليه كالبهيمة . فى المضممرات
من الفتاوى الحجية ولواحتلم الصبي أول مرة او أجنب الكافر ثم أسلم
يستحب لهما الغسل ولايفرض لأن فى حق الصبي جرى التكليف

(١) قلت : ولهذا قيد الكمال هذه المسئلة بما اذا لم تنزل اما اذا انزلت وجب كانه
احتلام . السندى .

بعد الاحتلام و في حق الذي أسلم جرى الحكم على الاسلام ، وفي المحيط ولو أن غلاماً صلى العشاء ونام فاحتلم في منامه ولم يستيقظ حتى طلع الفجر هل يجب عليه قضاء العشاء اختلفوا فيه قال بعضهم ليس عليه ذلك و قال بعضهم عليه ذلك هوالمختار وان استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعاً فهذه واقعة محمد رحه سأل عن ابيحنيفة رحه فاجاب بما قلنا فاعاد العشاء أى قضاها ، في الخانية الكافر اذا اجنب ثم أسلم قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى رحه يجب عليه الغسل (١) ولو حاضت الكافرة ثم طهرت من حيضها ثم أسلمت لا غسل عليها و اشار الى الفرق في السير قال لأن السبب في حق الجنب الجنابة و الجنابة مما يستدام فكان لدوامها حكم الابتداء فكأنه أجنب بعد الاسلام أما السبب في المرأة انقطاع الحيض و ذلك مما لا يستدام فلم يوجد السبب بعد الاسلام و قال بعضهم لا غسل عليها . في المضممرات فان قيل فلم أوجبتم انتقاض الوضوء بخروج الودي والانتقاض حاصل بخروج البول . قيل صورة المسئلة ممنوعة فان بعض مشائخنا ذكرانه يخرج قبل البول و بعده و ان سلم ففرض الكلام في رجل له سلس البول لانه لا يعذر عن غيره من الاحداث .

فصل في كيفية الغسل واركانه

في الكنز و فرض الغسل غسل فمه و انفه و بدنه لا ذلكه واد خال

(١) قلت ، قد تقدم من المضممرات نا قلا عن الفتاوى الحجة استحباب الغسل لكافر اجنب الخ و ذكرهنا من الخانية خلافه ، و الصحيح انه يفترض عليه الغسل كما ذكر المخدوم محمد هاشم التتوي السندی في فرائض الاسلام "انه يفترض الغسل ايضاً بوجود جميع الامور المذكورة قبل اسلام الكافر اذا اسلم بعدها فانه يفترض عليه الغسل على الصحيح. ابو سعيد السندی

الماء داخل الجلدة للأقلف (٢) في منية المصلى في بيان سنن العسل وأن لا يستقبل القبلة في وقت الغسل وأن يدلك كل الأعضاء في المرة الأولى وأن يغتسل في موضع لا يراه أحد و أن لا يتكلم بكلام الدنيا فقط وفيها وأما النية فليست بشرط في الوضوء ولا اغتسال حتى أن الجنب اذا انغمس في الماء الجارى أو في الحوض الكبير للتبرد اوقام في المطر الشديد وتمضمض واستنشق يخرج من الجنابة . في الخلاصة من الفتاوى في باب النون وان كان بين أسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل من الجنابة جاز لأن الماء شئ لطيف يصل تحته غالباً قال رض وبه يفتى . في الذخيرة واذا كان على ظاهر بدنه جلد سمك او خبز مضموغ قد جف على بدنه فاغتسل من الجنابة ولم يصل الماء الى ما تحته لا يجوز . ولو كان على بدنه أو أعضاء وضوئه خرق الذباب او البرغوث فاغتسل أو توضأ ولم يصل الماء الى ما تحته يجوز ذكره الامام على السغدي رح في نوادره والفرق ان في المسئلة الثانية الاحتراز عنه غير ممكن وفي الفصل الأول الاحتراز عنه ممكن . في جواهر الفتاوى جنب اغتسل وفي اذنه قرط ان علم ان الماء لا يصل اليه من غير تحريك فلا بد من التحريك كما في الخاتم وان لم يكن القرط منه ان لم يصل الماء اليه الا بتكلف لا يتكلف وان انضم ذلك بعد نزع القرط وصار بحيث لا يدخل القرط فيه الا بتكلف لا يتكلف أيضا لأنه لا حرج في الدين وان كان بحيث لو أمر الماء عليه دخله ولو غفل عنه لم يدخله أمر الماء عليه حتى يدخل ولا يتكلف بادخال شئ فيه سوى الماء من خشب أو نحوه لا يصل الماء اليه ومثله في الذخيرة والخاتمة . في الخلاصة ايصال الماء الى السرة فرص . في الحمادية من كنز العجائب اغتسل عن الجنابة ولم يدخل اصبعه في اذنيه

(٢) قال المخدوم محمد هاشم التتورى في فرائض الاسلام : يفترض ايصال الماء الى داخل القلفة على القول الاصح ان امكن ذلك اه . السندی .

وسرته لا يصال الماء يعيد غسله . في الخانية ان علم انه يصل الماء اليه من غير ادخال الاصبع أجزاءه ومن الحادي (۱) وبه نأخذ . في الخلاصة وغسل المرأة كغسل الرجل والمرأة فرجان ظاهر وباطن وتطهير الباطن ليس بواجب ولا تدخل أصبعها في قبلها ، في التهذيب وله أن يمد الماء من عضو إلى عضو آخر وليس للمتوضي ذلك ولكن له أن يمد الماء من طرف عضو إلى طرف ذلك العضو لأن جميع ظاهر البدن في الغسل بمنزلة عضو واحد لا في الوضوء . في الذخيرة سئل الفقيه أحمد بن إبراهيم عن رجل أجنب فأغتسل ولم يضمضم إلا أنه شرب الماء هل يقوم شرب الماء مقام المضمضة قال نعم وهكذا اجاب الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل وكان الفقيه أبو جعفر يقول ان بلغ الماء (۲) نواحي الفم حسب ما يبلغ لو تضمضم يجوز والا فلا وعن بعضهم ان كان الرجل جاهلاً جاز وان كان عالماً لا يجوز لانه اذا كان عالماً يشرب على وجه السنة يمص مصاً وليس فيه مبالغة فلا يصل الماء الى جميع فمه وعن بعضهم ان الرجل اذا كان مصرياً لا يجوز وان كان بدوياً يجوز لانه لو كان مصرياً يمص مصاً وان كان بدوياً يعب عباً . (۳) في السراجية الجنب اذا غسل بعض أعضائه ثم نام أو احدث ثم غسل ما بقي . جاز في جواهر الفتاوى جنب تضمضم في الليل واغتسل بعد الصبح سقط عنه مضمضة الغسل وصح صومه .

(۱) كذا في الاصل . وفي نسخة " ده " " الحمادية " مكان " الحاوى "

(۲) كذا في نسخة ده . وفي الاصل : انه بلغ الخ وهذا من سهو الناسخ

(۳) بالعين المهملة المراد به هنا الشرب بجميع الفم . السندی .

فصل فيما يمنع عنه الجنب والحائض والنفساء والمحدث

في الخلاصة ولا يقرأ القرآن وإنما يمنع من قراءة آية تامة . وما دونها لا يمنع هو الصحيح (۱) وفيها واللفظ لغيرها أعنى في الخوارزمي والسغناقي وهذا اي عدم جواز قراءة القرآن اذا قصد القراءة اما اذا لم يقصدها فلا بأس نحو قوله تعالى الحمد لله رب العالمين على سبيل للشكر وكذا اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم ان قصد قراءة القرآن يكره وان قصد به افتتاح الكلام لا يكره وكذا اذا ذكر دعاء في القرآن وهي آية تامة يريد به الدعاء لا يكره (في القرنخوانية) من الفتاوى المغنى ، ويكره للحائض والجنب أن يقرأ دعاء الوتر لأن ابى بن كعب رض يجعله من القرآن ويسميه سورتين وكتب ذلك في مصحفه بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك اى قوله ونترك من يفجررك ثم كتب بسم الله الرحمن الرحيم اياك نعبد الى آخره وظاهر المذهب انه لا يكره وعليه الفتوى (في الهداية) وليس لهم مس المصحف الا بغلافه ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن الا بصبرته وكذا المحدث لا يمس المصحف الا بغلافه لقوله عليه الصلوة والسلام

(۱) انما قال هو الصحيح لان فيه قولان الاول انه لا يحرم مادون آية وهو قول الطحاوى وقال في الخلاصة وهو الصحيح وفي الفرائض (للمخدوم التنوير) الاصح ، وقال في الزاهدية اكثر المشائخ عليه . والقول الثانى انه يحرم ولودون آية وهذا قول الكرخى ورجحه عامة المشائخ وقال القهستاني عن المضمرات وهو الصحيح . ورجحه في البحر ويؤيده حديث الترمذى . وقال الطحطاوى كلا القولين صحيحان يجوز العمل على اى منهما، كذا في مصلح المفتاح السندية للسيد على محمد السندى الدأروى . والله اعلم . ابوسعيد السندى .

لا يمس المصحف الا طاهر. ثم الحدث والجنابة حلاليد فيستويان في حكم المس. والجنابة حلت الفم دون الحدث فيفتقران في حكم القراءة . في الكافي ولا يرد العين لأن الجنب حل نظره الى المصحف بلا قراءة انتهى لأن الجنابة لا تحل العين الا يرى أنه لا يفترض ايصال الماء اليه . في فتح القدير وأما مس ما فيه ذكر فاطلقه عامة المشائخ وكرهه بعضهم . في الخلاصة ولا يكره للمحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب . في الهداية وغلافه ما يكون متجافياً دون ما هو متصل به كالجلد المشرز وهو الصحيح لأنه تابع ويكره مسه بالكم هو الصحيح لأنه تابع بخلاف كتب الشريعة حيث يرخص في مسها بالكم لأن فيه ضرورة . في فتح القدير قوله حيث رخص الى آخره يقتضى ان لا يرخص بلامكم . قالوا يكره مس كتب التفسير والفقهاء والسنن لأنها لا تخلو عن آية القرآن وهذا التعليل يمنع مس شروح النحو أيضاً وفيه والمراد بقوله يكره مسه بالكم كراهة التحريم و لذا قال في الفتاوى لا يجوز للجنب والحائض أن يمس المصحف بكمها أو يبيع ثيابها لأن الثياب بمنزلة يديها وفيه وقال بعض الاخوان هل يجوز مس المصحف بمنديل وهو لابسه على عنقه قلت لا أعلم فيه منقولاً والذي يظهر ان كان بطرفه وهو يتحرك بحركته ينبغي أن لا يجوز وان كان لا يتحرك بحركته ينبغي أن يجوز لاعتبارهم اياه في الاول تابعاً له كبذنه دون الثاني إلى آخر ما فيه . في الكافي والغلاف الجلد الذي عليه في الأصح وقيل هو المنفصل كالخریطة ونحوها والمتصل منه حتى يدخل في بيعه بلا ذكره ولا يكره مسه بالكم عند الجمهور كذا في المحيط لأن المس محرم وهو اسم للمباشرة باليد بلا حائل . في العتبية ولو أخذ بكمه عن محمد أنه يجوز والختار انه لا يجوز . في الغيائية وعند محمد لا يكره والاكثر من أخذوا بهذه الرواية ومن المحيط يكره له مس كتب التفسير ومس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة والمتأخرون وسعوا في كتب الفقه . في الخلاصة وكذا كتب

الأحاديث والفقهاء عندهما وعند أبي حنيفة رحمه الأصح أنه لا يكره وفيها (١) واللوح المكتوب عليه آية تامة كالمصحف فإن كان اللوح موضوعاً على وسادة أو رحل لا بأس بأن يكتب حرفاً حرفاً . واختلف المتأخرون في تعليم الحائض والجنب والأصح أنه لا بأس به إذا كان يلقن كلمة كلمة ولم يكن من قصده أن يقرأ آية تامة . في العتبية (٢) وأوحى كتاباً فيه آية من القرآن لا بأس وكذا كتاب الفقه إذا كان فيه آية من القرآن بخلاف التفسير في الشاهان وكما لا يحل للجنب مس الكتابة لا يحل له مس البياض ويكره له كتابة القرآن عند محمد وهو قول مجاهد والشعبي وابن المبارك وبقولهم أخذ الفقيه أبو الليث رحمه وعليه الفتوى انتهى وأما ما في المدارك تحت قوله تعالى «لا يمسه الا المطهرون» والمراد مس المكتوب منه فإن الظاهر أن بعض النساخ كتب الواو موضع أو بل الأظهر أن لفظة قيل سقط من قلمه سهواً إذ ح يكون في مفسره إشارة الى أن الأول صحيح وقول الأكثر والآخر ضعيف وقول الأقل كما يفاد ذلك من الهداية والكافي وصرح به في فتح القدير . في السراجية لا بأس لها أى للحائض والجنب بزيارة القبور والدخول في مصلى العيد . في الظهيرية الجنب إذا غسل يده ثم مس المصحف قيل يجوز لأن آلة المس وهى اليد طاهرة والأصح أنه لا يجوز وكذلك لو غسل الفم بانفراده هل له أن يقرأ القرآن الاصح أنه لا يقرأ . فى القنية يجوز للمحدث الذى يقرأ القرآن تقلب الاوراق بقلم أوسكين .

(١) قلت : كان فى الاصل هنا بياض ووجدت لفظ " وفيها " فى نسخة المتانة لدار الهدى فوضعتة هنا . والله اعلم . (٢) كذا فى الاصل وفى نسخة ده الغياثية . السندى .

فصل في المسائل المنشورة

في الظهيرية في كتاب الايمان رجل حلف ليصلين هذا اليوم خمس صلوات بالجماعات ويجمع امرءته ولا يغتسل ينبغي أن يصلي الفجر والظهر والعصر بالجماعة ثم يجمع امرءته ثم يغتسل كما غربت ويصلي المغرب والعشاء بجماعة ولا يحنث كذا في المحيط وعقد اللالي . في الخلاصة فان اجنبت المرأة ثم ادركها الحيض ان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تطهر الا ترى أن أجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لا يأثم وكذا الحائض اذا احتلمت أو جامعها زوجها بالجهل فهي بالخيار ولا بأس للجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يغتسل أو يتوضأ انتهى . في جمع الجوامع فيما أخرجه ابن أبي شيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب اذا اراد أن ينام أو يأكل أو يشرب أن يتوضأ وضوء الصلوة . في القنية واذا اراد الاغتسال لا يتجرد وان كان منفرداً . في مجموعة الروايات عن اليتيمية سئل أبو نصر الدبوسي عن يغتسل مجرداً في الماء الجاري أو غيره الا انها في الخلوة هل يكره فقال لا . في حاشية السراجية من اليتيمية سئل علي بن أحمد عن البيت الصغير الذي في الحمام يدخل فيه الناس لخلق العانة ولعصر الازار هل له أن يكون عرياناً حتى يعصر الازار فقال في المدة اليسيرة يجوز . في جواهر الفتاوى التعرى في أوقات الخلوة في غير الصلوة يجوز ويكره . في القنية بوعليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان رأوه ويختار ما هو أستر والمرءة توخر وبه يفتى بق كص والجواب في غسل المرأة بين النساء كالرجل بين الرجال . في العتابة ويضرب الرجل المرأة في ترك الاغتسال من الجنابة . في مفيد المستفيد من بستان الفقيه أبي الليث رح روى جابر عن عمر رض لا تغتسلوا بالماء المشمس فانه يورث البرص . في كنز العباد . من الذخيرة واذا احتلم النائم في المسجد

فان أمكنه يخرج من ساعته واغتسل حتى لا يبقى جنباً في المسجد وان لم يمكنه بان كان في وسط الليل فلم يقدر على الخروج يستحب له ان يتيمم حتى لا يبقى جنباً في المسجد . في الحادية . من المبسوط . رجل اغتسل من الجنابة فانتضح من غسله شئ في الاناء فان الماء لا يفسد لأن هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه فلو قلنا انه يتنجس الماء لضاق الامر على الناس وقد قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج انتهى قلت ويدل عليه ماجاء فيه احاديث جمع الجوامع للسيوطى رح .

باب التيمم و فيه فصول فصل فى موجبات التيمم

فى الكافى تيمم لبعده ميلاً عن ماء وهو ثلث فرسخ . ثلثة آلاف ذراع الى اربعة آلاف (١) وقال زفر رح ان كان بحيث يصل الى الماء قبل خروج الوقت لا يتيمم وان كان بالعكس تيمم وان كان قريباً منه . وفيه ولوتيمم وبقربه ماء لا يعلم جاز تيممه اتفاقاً . فى النبئين الميل ثلث فرسخ اربعة آلاف ذراع بذراع محمد بن صرخ طولها اربعة وعشرون أصبعاً وعرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقاً ظهراً ببطن ولا يعتبر خوف الفوت خلافاً لزفر رح الى آخره فى الخلاصة من شرح القدورى (٢) والشرط أن يكون بينه وبين الماء ميلاً أو أقل أو أكثر ولولم يعلم انه بينه وبين الماء ميلاً أو أقل أو أكثر ولكن خرج ليحتطب فلم يجد الماء ان كان بحال لوذهب الى الماء خرج الوقت تيمم فى آخر الوقت هكذا

(١) كذا فى جميع النسخ الموجودة عندى . وفى الخزانة "وكل فرسخ ثلثة آلاف" الخ . (٢) كذا فى الخزانة وهو الصواب . وفى نسخ المتأنة "من القدورى" وهو من غلط للنساج . النسدى .

في النوازل . وفي السغناقي والذخيرة وعن أبي يوسف رح الماء اذا كان
بجيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز
له التيمم وهذا أحسن جداً (١) . في القنية نج ولو كان عنده امانة ويخاف
عليه ان ذهب الى الماء تيمم وفيها في كتاب الكراهة سنر (٢) من له متاع
في المسجد يخاف عليه فانه تيمم فيدخل في الصلوة ولا يعيد بعده . في
الهداية ولو كان يجد الماء الا أنه مريض يخاف ان استعمال الماء اشتد مرضه
تيمم . في المنهاجية من السغناقي ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحريك
كالمبطون والمشتكى من العرق المدني أو بالاستعمال كالجدرى والحصبة .
في الهداية والحديث والجنابة فيه سواء . في الكافي خاف الجنب او المحدث
ان اغتسل أو توضأ أن يقتله البرد أو يمرضه تيمم سواء كان خارج المصر او فيه
وعندهما لا تيمم فيه لانه نادر في المصر فلم يعتبر وله ان العجز ثبت حقيقة
فيعتبر الا ترى أن المسافر تيمم لخوف الهلاك مع وجود الماء فكذا المقيم لأن الحرج
شامل لها ولهذا لو عدم الماء في المصر تيمم كما لو عدم في البر ذكره في الاسرار
انتهى ويفهم الاخير مما في التبيين ايضاً . في عقد اللآلى . الغريب اذا
دخل بلدة فأجنب في ليلة باردة أو يوم بارد و ليس عنده ما يستحم به
جاز له التيمم في قول أبي حنيفة رح . في الغياثية ذكر شمسى الأئمة الحلواني
أن المحدث بعذر البرد لا يتيمم بالاجماع ويتوضأ ، في الخلاصة و ان
كان لا يخاف الهلاك ولا تلف العضو ولكن يخاف زيادة المرض أو
بطوء البرء يجوز له التيمم ولو كان الماء لا يضره لكنه لا يمكنه استعمال
الماء جاز له التيمم . في معدن الكثر وچون مشكل شود كه مرض مخوف
ست يانه معتبر قول طيب حاذق عادل مسلم است . في الغياثية

(١) كذا في الاصل وفي نسخة ده . هذا حسن جداً . (٢) كذا في
الاصل . وفي نسخة ده . علامة "س" . السندی .

مقدمة الثالثة.

الحديث ، ثم يتحرى رجحان ما بين الروايات الواردة في ذلك فهل يذهب تردده أم يزداد ؟

قد أدرج كثير مما كانوا قاصري الباع في الحديث في كتبهم في الطريقة أحاديث لا توجد في كتاب حديث لا صحيح ولا ضعيف . فما تقرر عند المحدثين إتفاقهم على أن حديث " كنت كئيبا مخفيا لا أعرف فأحببت أن أعرف فخلقت الخلق لتعرفهم لي فعرفوني " موضوع بكل من لفظه ، ومعناه فلا تغتر من أورده حجة على مذهبه ، ولا بإتباع شذمة ممن لم يبالغ مزية الإجتهد . وكذا تقرر وضع ما قيل علم الباطن عنه صلى الله عليه وسلم " هو سر بيني وبين أحبائي وأوليائي ، وأصفيائي أردعه لي قلوبهم لا يطلع عليه ملك مقرب ، ولا نبي مرسل . وكذا وضع " ذرة من أعمال الباطن خير من الجبال الرواسي من أعمال الظواهر . وكذا تقرر إتفاق المحدثين على عدم ثبوت " من عرف نفسه عرف ربه ومن عرف ربه كل لسانه " مرفوعا . وقيل : موضوع . وقيل : حقيق السيوطي رح في نحو عشر كراريس معناه ، وما هو الواقع من الورد وعدمه مما لا مزيد عليه . وإني رمت تحقيق كثير من أمثالها فعليك بالكتب المصنفة في باب الإنتقاد كمقاصد الحسنة للإمام أبي الخير شمس الدين السخاوي ، والآلي ، والذيل ، والوجيز لجلال السيوطي رح .

وفيها : وقال الإمام النسفي : الإلهام ليس من أسباب العلم بصحة الشيء عند اهل الحق . والمقصود من القول التعريف بمرص السلف ، والمشائخ المحققين على الإلتباع ؛ ومجانبة الإبتداع . فقد تقرر في الشريعة النهي عن الإبتداع ، وعن الغلو في الدين ، وعن الأغلوطات . كل ذلك في تنبيهات ابن الأهدل . وفيها : ومما ينهى من كتاب الصوفية مقالات

والضعيف الذي لا يضره الماء ولا يجد من يوضيه يجوز له التيمم بلا خلاف وهو الأصح . في التاتار خانية من الظهيرية وان كان معه من يوضيه مجاناً لا يتيمم ، ومن الحججة سئل أبو حنيفة رح عن عجز بنفسه عن الوضوء قال يجوز له التيمم وان كان يجد من يوضيه (١) (في الذخيرة) قال الفضلي رح هو الصحيح من مذهبه فان من أصله أن لا يعتبر المكلف قادراً بقدرة غيره ولهذا لا يجب الجمعة على الأعمى وان وجد قائداً يقوده . في جواهر الفتاوى رجل لا يمكنه الوضوء الا بكلفة ومشقة لا يجوز له التيمم . في شرح الوقاية وان كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا للغسل يجب التيمم ولا يجب عليه الوضوء عندنا خلافاً للشافعي رح اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق انتهى (٢) والمراد من الجنابة الجنابة التي تسرى عند القدرة على الكافي ومن آخر قوله فالتيمم للجنابة انه كأن لها سواء كان سابقاً باقياً كما في السورة الثانية اولاً حقاً واجباً فعله كما في الاولى يفهم من آخر كلامه . ومن الكافي وهو ما في جواهر الفتاوى جنب تيمم ثم احدث عاد محدثاً لاجنباً حتى يرى الماء مقدار ما يغتسل به وفائدة ذلك أنه اذا وجد الماء بعد ما تيمم ثم احدث مقدار ما يتوضأ به فانه يتوضأ (٢) ولا يتيمم . في منية المصلي رجل معه ماء زمزم في قدر رصص راس الاناء (٢) ويحمل للعطية أو للاستشفاء لا يجوز له التيمم

(١) قلت : كتب صاحب الدائرة السندي ما محصله في العربية ان كان معه عبده المملوك او من اولاده من يوضيه اوله قدرة على الاجير فلا يجوز له التيمم بالاتفاق . والله اعلم . (٢) كذا في الاصل . وفي نسخة ده . "يتوضأ به" بزيادة "به" . (٣) كذا في الاصل . وفي نسخة ده . "رجل معه ماء زمزم في قدر رصص الاناء" . السندي .

ولو وهب لآخره سلمه لا يجوز أيضاً عندنا لثبوت القدرة بواسطة الرجوع من الهبة كذا ذكره في المحيط . في القرآنخوانيه من الواقعات الحسامية وكثيراً ما يتلى الحاج الجاهل ويظن انه يجوز . في الكنز ويطلبه من رفيقه فان منعه تيمم . في الوقاية وقبل طلبه جاز خلافاً لها . في التهذيب ولو كان لمصاحبه اثناء يغترف من البير ووعده اعارة الاناء ينتظر وان خرج الوقت . وفي الخلاصة المستحب عند أبي حنيفة رح أن ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى وعندهما ينتظر وان خاف فوت الوقت . في العتابية المحبوس في السجن والاسير في أيدي الكفار اذا لم يجد ماء ووجد تراباً نظيفاً تيمم وصلى ويعيد عند أبي حنيفة رح ومحمد رح وتيمم لكل صلوة مكتوبة وكذا لو منع عن الماء تيمم وأعاد وكذا لو توضأ بالماء ولم يجد مكاناً نظيفاً في السجن يصلى بالائماء ثم يعيد عندهما وان لم يجد في السجن ماء ولا تراباً نظيفاً لأيومي وعند أبي يوسف رح يومي ثم يعيد . وفي الخلاصة هذا اذا لم يمكنه أن ينقر الأرض أو الحائط بشئ فان أمكنه يستخرج التراب الطاهر ويصلى بالاجماع . في الظهيرية اذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضيه وتيممه فانه لا يصلى عندهما . في القنية وعند أبي يوسف رح يومي ايماء بغير طهارة ثم اذا قدر على الوضوء يعيد وفيها عجب مريض تيممه غيره فالنية على المريض دون التيمم . في العتابية (١) ولو شلت يده او قطعاً وبقي المرفق يمسح على الأرض ووجهه على الحائط ولا يدع الصلوة . في الخانية والقنية والكافي عن محمد رح قطعت يده من المرفقين وقد ماه من الساقين لصلوة عليه . في العتابية وان قطع اليدين والرجلان اختلف المشائخ فيه قال بعضهم سقطت الصلوة ففي مجموع النوازل ان لم يمكنه الوضوء والتيمم لا يصلى

(١) كذا في الاصل . وفي نسخة ده . "الغياثية" . والله اعلم . السندی .

عندها وعند أبي يوسف رح يصلى بالانماء كما فى المحبوس . فى الخلاصة وان كان به جدري او جراحات يعتبر الاكثر محدثاً كان اوجنباً ، فى الجنابة يعتبر اكثر البدن وفى المحدث يعتبر اكثر أعضاء الموضوع فان كان الاكثر جريحا والاقبل صحيحا تيمم وان كان الاكثر صحيحا والاقبل جريحا يغسل الصحيح ويمسح على الجريح ان أمكنه بان كان لا يضره المسح وان لم يمكن المسح يمسخ على الجبائر أو فوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم وان كان نصف البدن صحيحاً والنصف جريحاً اختلف المشائخ فيه والأصح أنه تيمم ولا يستعمل الماء واختلف المشائخ فى معرفة القلة والكثرة منهم من اعتبر الكثرة من حيث عدد الأعضاء حتى لو كان راسه ويده صحيحاً ورجلاه جريحتين يجب الغسل ولا يتيمم وعلى القلب تيمم ومنهم من اعتبر الكثرة من كل عضو من أعضاء الموضوع ان كان الاكثر صحيحا يجب الغسل وان كان الاكثر جريحا تيمم . فى الكافى والخوف فوت صلوة جنازة لغير وليها أو صلوة عيد ابتداء أو بناء (۱) لالفوت الجمعة والوقتية . فى الهداية ولا يجوز للولى وهو الصحيح وفى الغياثية ريفتى بهذا . فى السراجية لوسبت المحدث للامام أو المقتدى فى صلوة العيد بنى بالتيمم اذا لم يكن الماء محيطا بالمصلى وفيها اذا صلى على جنازة بالتيمم ثم اتى باخرى فان كان بينها من الوقت قدر ما يمكنه أن يتوضأ لا يجوز أن يصلى بذلك التيمم . فى التهذيب والتيمم لجنازة منتظرة لا يجوز اتفاقاً .

(۱) قلت : قال فى الدر : وفوت عيد الخ بلا فرق بين كونه اماماً او لا فى الاصح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل فجاز لكسوف وسنن رواتب ولسنة فجر خاف فوتها وحدها اه . قال العلامة المخدم عبدالواحد السيوستانى فى تاليفه رش الانوار على الدر المختار "بان يبقى بقيه صفحه ۱۲۰

فصل فيما يجوز به التيمم وما لا يجوز

في العتابية ولو خالط التراب بشئ فالعبرة للغلبة ولو ارتفع الغبار الى الهواء فاصاب وجهه وذراعيه فمسح بهما جاز ويشترط المسح وان يكون الغبار عليه ولو تمسك في التراب فاصاب وجهه وذراعيه او ذر انسان التراب عليه جاز. في التاتار خانية من الزاد ثم الفاصل بين جنس

بقية صفحہ ١١٩

من الفجر مثلا مقدار ما يتيمم ويصلى ركعتي السنة فقط فح يجوز ان يتيمم لها فقط على قياس قول الشيخين بخلاف قول محمد رح كما حرره في البحر حيث قال اما سنة الفجر فان خاف فوتها مع الفريضة لا يتيمم وان خاف فوتها وحدها فعل قياس قول محمد لا يتيمم وعلى قياس قولها يتيمم فان عند محمد اذا فاتت باشتغال الفريضة مع الجماعة عند خوف الجماعة يقضيها بعد ارتفاع الشمس وعندها لا يقضيها اه. وانت خبير بأن فيما نحن فيه كما يتحقق فوت السنة يتحقق فوت الفرض ايضا وقد تقرر انه اذا فاتت سنة النجر مع الفريضة فانها تقضى تبعا للفرض قبل الزوال فهذا يقتضى ان يكون قياس قولها كقياس محمد في فوتها الى بدل فلا حاجة الى القول بجواز التيمم لها وحدها كما لا يخفى الا ان يفرق بين ما يفوت الى بدل بطريق الاصاله كما في قضاء السنة وحدها عند محمد رح وبين ما يفوت الى بدل بطريق التبعية كما في قضائها عند الشيخين فتأمل اه رش وجدت هذا التحقيق في حاشية الدر المختار الحطية المملوكة للقاضي محمد مراد السيوستاني السندی من آل صاحب رش الانوار المخدم عبدالواحد رح وقلت : قد ذكر في رد المختار صـورتين لفوتها وحدها . راجع رد المختار ج ١ ص ١٧٨ . ابوسعيد غلام مصطفي السندی .

الارض وغيرها ان كل ما يحترق بالنار ويصير رمادا ، او ما ينطبع ويابن كالحديد والذهب فليس من جنس الارض وماعداها فهو من جنس الارض . فى السراجية ولو تيمم بالرماد او الذهب او الفضة او الزجاج او النشادر لايجوز . فى كنز العباد من النصاب اذا احترقت الارض او التراب بالنار اودق الحجر اويطبخ الحجر حتى صار جصا فتيمم من هذه الاشياء جاز وعليه الفتوى . فى الخلاصة ولو تيمم بالملح ان كان مائيا لايجوز واختلفوا فى الجبلى ان كان عليه غبار يجوز وان لم يكن عليه فكذلك عند ابىحنيفة رح ، وعندهما لايجوز والاصح هو الجواز . فى منية المصلى والسبخة بمنزلة الملح المائى وذكر الاسبيجاني فى شرحه يجوز التيمم بالنسخة . فى العتابية ولو كان طينا يلطخ به ثوبه او جسده فتأخر الى ان يبس فان خرج الوقت ثم تيمم عليه ولا يلزمه ان تيمم بالطين لأن فيه تلويثا ولوتيمم بالطين جاز عند ابىحنيفة رح وقيل لايجوز عند محمد . فى شرح الطحاوى ولو كان فى المفازة فاصاب التراب المطر وصار طينا فانه يلطخ طين على بعض أعضائه أو ثيابه حتى يجف ثم تيمم به فان لم يمكنه ذلك فانه لا يصلى عند ابىحنيفة رح ومحمد ما لم يجد الماء الطاهر او التراب اليابس وقال ابويوسف يصلى بالايماء ثم يعيد من المحيط ويجوز التيمم بالحص والكيزان والحباب والغضارة والحيطان من المدر سواء كان عايه غبار او لم يكن ولا يجوز التيمم بالغضارة المطفى بالآنك بطين الغضارة وظهرها على السواء الا اذا كان عليه غبار . ولوتيمم بالخزف ان كان متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ من الادوية جاز وان جعل فيه شئ من الادوية لايجوز . فى الغياثية الحذف اذا استعمل فيه شئ من الادوية ح لايجوز التيمم بالاجماع . فى الغياثية من عين الحيوة اذا استخرجت الارزة رابها حتى تيمم به قال القاضى حسين ان استخرجته من مدر جاز التيمم به ولا يضر اختلاطها بلعابها فانه طاهر كتراب عجين بخلاف ما ورد وان

استخرجته من الخشب او الكتب لم يجوز لعدم التراب في الخلاصة ويجوز التيمم بالعقيق والزبرجد ولا يجوز بالآلى انتهى لانها خلقت من الماء. (١)

(١) ف قال في الملتقط والتجنيس لا يجوز التيمم بتراب المسجد و تراب الوقف و تراب المغصوب اه . قلت : المخدم المحدث محمد عثمان المتعلوى السندى كتب رادا على هذه الرواية في الفارسية ما محصله ان في صحة هذه الرواية تردد لانه ورد في القرآن المجيد فتميموا صعيدا طيبا بالاطلاق وكذا في الاحاديث ، والمطلق يجرى على اطلاقه الا ان يثبت تقييده بدليل معتبر وايضا الرواية الفقهيية التي وردت في اكثر الكتب ” وان احتلم في المسجد تيمم “ وليس من عادة الناس استحضار التراب من خارج المسجد فيعلم منها جواز التيمم بتراب المسجد وايضا مكة المباركة وقف عند الامام ابى حنيفة رح ووقفه سيدنا ابراهيم الخليل كما صرح به صاحب الكافي فلو لم يجوز التيمم بتراب الوقف لم يجوز بتراب مكة وهذا بعيد غاية البعد وعلى تقدير صحة الرواية بعدم جواز التيمم بتراب الوقف والمسجد تحمل على اخذ شئ من تراب المسجد والوقف الى الخارج للتيمم فهذا مكروه . قال في الاشباه : منها اى من احكام المسجد منع اخذ شئ من اجزائه اه . قلت : وقال المخدم عبد الواحد السيوستانى السندى . الظاهر ان هذه الرواية ورقية ولهذا لا يوجد لها التعرض في المعتمبرات ووجه عدم الجواز ايضا غير ظاهر لان التراب الملتصق باليد مما لا قيمة له والتراب لا يصير مستعملا بالتيمم فلا يتلوث المسجد به لما في البحر لو تيمم اثنان من مكان واحد جاز لانه لم يصر مستعملا اه فلا يظهر وجه لقول بعدم الجواز في المذهب نعم ذكر الشيخ ابن حجر الهبتمى الشافعى في شرح المشكوة حرمة التيمم بتراب المسجد الداخلى في اصل الوقت دون ما يجرى به الريح من الخارج ووجه القول بالحرمة غير ظاهر كما عرفت وبعد التسليم فقول الشافعية لا يكون حجة على الحنفية اه . ملحضا . اخذت من تعليقات نسخة المائة لدار الهدى . السندى .

فصل فى كيفية التيمم و اركانه

فى السراجية النية فى التيمم شرط جنب تيمم يريد به الوضوء اجزأه عن
الحنابة خلافاً لما ذكره ابوبكر الرازى . فى شرح الوقاية ما حاصله ان
عند ابىحنيفة و محمد راح يشترط لصحة التيمم فى حق جواز الصلوة
ان ينوى قرابة مقصودة لاتصح الا بالطهارة فان تيمم لصلوة الجنائزة او
سجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المصحف
او دخول المسجد لا يصح به الصلوة لانه لم ينو قرابة مقصودة لكن يحل
به مس المصحف و دخول المسجد . فى الكافى والاستيعاب شرط فيه
كالوضوء حتى لو لم ينزع الخاتم و لم ينحل لم يحز وينبغى أن يضع بطن
كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاثة أصابع اصغرها ظاهره
اليمنى الى المرفق ثم يمسخ باطنه بالابهام والمسبحة الى رؤس الاصابع ثم
يفعل باليد اليسرى كذلك و عن ابىحنيفة رح الاستيعاب ليس بشرط
حتى لو مسح اكثر الذراعين والكف جاز انتهى و مثله فى الظهيرية
والعتابية ، فى شرح الوقاية ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على أنه يشترط
الاستيعاب وفيه ثم اذا لم يدخل الغبار بين أصابعه فعليه ان يخلل اصابعه
فيحتاج الى ضربة ثالثة لتخليلها . فى الغياثية الافضل هو الضرب لأن به
يدخل التراب اثناء اصابعه . فى التهذيب هو اراد التيمم ان يضرب
يديه على الارض وينفضهما الى آخر ما فيه . فى الذخيرة ولو تيمم بجميع
الكف والاصابع من غير ان يراعى الكف والاصابع (١) يجوز كذا فى
العتابية . فى جواهر الفتاوى رجل ضرب اليدين على الارض للتيمم ورفعها

(١) كذا فى الاصل وفى نسخة ده . وليس فى نسخة صع هذا القيد
”من غير ان يراعى الكف والاصابع“ . السندى .

و قبل ان يمسح بهما وجهه وذراعيه احدث بريح أو اصوت اختلف المشائخ فيه قال بعضهم يجوز التيمم بمنزلة من ملأ كفيه ماءً الوضوء فاحدث ثم استعمله في بعض الوضوء فانه يجوز كذا هنا وقال بعضهم وهو السيد الامام ناصر الدين لايجوز وهو اختيار السيد الامام أبي شجاع بسمرقند لأن الضربة من التيمم قال عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين فقد أتى ببعض التيمم ثم احدث فينقض كما اذا حصل الكل فهذا بمنزلة الوضوء اذا حصل في خلاله نقض ما وجد كما ينقض بعد تمامه . قال الامام ظهير الدين المرغيناني ما اختاره السيد الامام حسن وبه يفتى . (١)

فصل في المسائل المنشورة

في السراجية لو أصاب بيدن المتيمم النجاسة ادلكها بخرقة او تراب وان لم يفعل اجزأه . في الكافي احدث وبثوبه أو بدنه دم وماءه يكفي لاحدهما صرفه الى الدم وتيمم للحدث ليحصل اداء الصلوة بالطهارتين انتهى وهذا قول ابيحنيفة رح . في التهذيب وعند أبي يوسف رح انه يتوضأ ولايتيمم وهذا قول حماد استاذ ابيحنيفة رح وهذه اول مسألة حالقه وفيه ويجوز للمسافر أن يطأ جاريته وان علم انه لايجد الماء لأن التراب قائم مقامه . في العتابية ولو وجد في الصحراء ماء فان كان قليلاً يعلم انه اعد للشرب تيمم وان كان كثيراً يتوضأ ولا يغتفر للتوضى ولكن يغتفر للشرب . في منية المفتي تيمم لدخول مسجد عند وجود الماء وكذا للنوم . في الغياثة الجنب احق بالماء المباح من الحائض والمحدث والميت بالاجماع .

(١) كذا في الاصل . وفي نسخة صع "وبه نأخذ" مكان "به يفتى" . السندی

باب المسح على الخفين و الجبيره و غيرها

في الكنز ولا يفتقر الى النية في مسح الخف والرأس . في شرح
الوقاية ولونسي المسح واصاب المطر ظاهر خفيه حصل المسح وكذا مسح
الرأس وكذا لومشي في الحشيش فابتل ظاهر خفيه ولو بالطل هو الصحيح .
في السراجية المفروض في مسح الخف قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد هو المختار
اذا مسح خفيه ببطل في يده جاز و اظهار الخطوط على الخف ليس بشرط
انتهى ومعنى المفروض التائم مقام الفرض الغسل اذا العبد مخير بين المسح
والنزع وغسل القدمين . في الظهيرية رجل ابتدره البول فليس الخفين
وهو متوض ثم بال جازله المسح على الخنين ولما سئل ابو حنيفة رح من
هذا فقال لا يفعله الا فقيه استدل بتعمله على فقهه حيث تطرق الى رخصة
شرعية . في منية المصلى ولو مسح برؤس الاصابع وتجا في اصول الاصابع والكف
لا يجوز الا أن يكون الماء متقاطراً كذا في شرح الوقاية . في المضمرة من
الطحاوي اذا كان خف ليس له ساق كالمكعب ونحوه فانه يجوز المسح عليه
اذا كان يستر الكعب ولو كان مقدمه مشقوقاً الا انه مشدود فلا بأس بالمسح
عليه لانه اذا كان مشدوداً فهو بمنزلة الخرز فان حله بعد ما احدث وانكشف
من أسفل الكعبين قدر ثلاث أصابع لا يجوز المسح عليه . ولو انكشف قدر
اصبع أو اصبعين جاز المسح عليهما ونحوه في السراجية . في المنهاجية وكل
ما يستر الكعبين سوى الخف فهو في معناه . في الخلاصة واما المسح على
الخفاف المتخذة من اللبود التركية فالصحيح انه يجوز المسح عليه فان كان
الجورب من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه وان كان ثخيناً متمسكاً
ويستر الكعبين سترأ لا يبدو للناظر على هذا الخلاف ، ولو كان من الكرباس
لا يجوز عليه المسح فان كان من الشعر فالصحيح انه ان كان صلباً متمسكاً
يمشى معه فرسخ او فراسخ على هذا الخلاف . في معدن الكنز واگر خف

مثلاً از چوب یا شیشه ساختند مسح برو روانیست خلافاً لأحمد انتهى.
وان اصاب خفيه ظل ومسح به ففي المضمرة الظاهر انه ماء يجوز به
المسح وهو الصحيح ومثله في الغياثية . في القرائن خوانية من المحيط يجزيه
بالاجماع انتهى . في عقد الآلى لا يجزئه على قول عامة العلماء منهم محمد
الفضل والامام ابو عبد الله ابن الفضل وقال بعضهم منهم اسمعيل ابوسهل
الكبير يجوز ذلك من المسح وهو بناء على اختلافهم ان الطل ماء مطر رقيق أو
ليس بماء قال الامام محمد بن الفضل رح ان الطل ليس بماء بل هو نفس الدابة
يخرج فاها من البحر في الخريف والربيع ويتنفس فيصير طلاً بامر
الله تعالى بدليل ان الشمس ترفعه ولو جعلته في قارورة وسدت رأسها
ترفعها الشمس ان وضعتها في الشمس ولو كان رأسها مفتوحا رفعت الطل وحدها
دون القارورة، وبدليل انه لو توضع له ماء لا يجوز ولا تأخذ بقول أبي سهل
في منية المصلي من الذخيرة المسح على الجبائر على وجه ان كان لا يضره غسل
ماتحته يلزمه الغسل بالاجماع وان كان يضره الغسل بالماء البارد ولا يضره الغسل بالماء
الحار يلزمه الغسل بالماء الحار وان كان يضره الغسل ولا يضره المسح ماتحت الجبيرة
لا يمسح فوق الجبيرة ، هذا لفظ قاضيخان والمسح على كل الجبائر انما يجوز
اذا لم يقدر على المسح على القرحة بان كان يضره الماء اما اذا كان يقدر على
المسح على القرحة فلا يجوز قال برهان الدين رح ينبغي أن يحفظ هذا
فان الناس عنها غافلون . في الاوزجندی قالوا هذا اذا كان الفصل والجراحة
في موضع لوحل الرباط أمكنه أن يشدها بنفسه فان كان لا يمكنه جاز له
المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الجراحة ؛ في السراجية
لو ترك المسح على الجبيرة لما ان المسح يضره جاز وان كان لا يضره
يجب المسح عندهما وعند ابىحنيفة رح لا يجب المسح ، في التبيين من
الغاية والصحيح انه واجب عنده وليس بفرض حتى يجوز صلوته بدونه
كذا في التجريد ، في منية المصلي رجل توضع ومسح على الجبيرة وليس

مقدمة المائة

لم ترو عن السلف ، وحقايقها مستحيلة كدعوى الإتصال بالله تعالى ، ومكالمته ، ورويته في الدنيا ، وإنكار وجود الخلق ، ودعوى العلم الباطن المخالف لظاهر الشريعة . وربما ترجموا له بباب العلم المجهول . وقد يجر ذلك إلى إعتقاد الحلول أو الإتحاد وغير ذلك .

ومما ينهى عنه من كتب الصوفية ما لم يكن مصنفه مشهورا بالعلم والسنة . وبالغ بعض المتصوفة في جمع مقالات عن الشيوخ يتلقونها من أفواه بعضهم بعضا من أوراق لا يعتمد عليها عارف ، واخلطوا الغث بالسمين . وبالغ الشيخ زين الدين العراقي في كتابه : الباعث على الخلاص من حوادث القصاص فقال : ولقد كان وان اشتهروا بالزهد ، والصلاح معروفين في رواية الحديث كزيد الرقاشي وزيد النمرى و صالح المزني والحارث بن الاسد المحاسبي وغيرهم . وقد سبل أبو زرعة الرازي عن الحارث المحاسبي ، وكتبه فقال : إياك وهذه الكتب فإنها كتب بدع ، وضلالات . عليك بالأثر تجد فيه ما يغنيك . قيل له : في هذه الكتب فوائد وعبرة . فقال : من لم يكن له في القرآن عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة . هل بلغكم ؟ أن سفيان ، ومالك ، والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات ، والرساوس ما أسرع الناس إلى البدع اه .

وقد كان أبو منصور التميمي ذكر الحارث المحاسبي في الطبقة الأولى من أصحاب الشافعي رح وأثنى عليه كثير . واعترض عليه ابن الصلاح في ذلك حكاية الأسناني في طبقاته . وأثنى النووي في كتابه : التبيان ، على الحارث المحاسبي . وقال : إنه ممن جمع علم الظاهر والباطن . ولكن الإمام أحمد بن حنبل قد كاث هجره فقبل هجره لأجل تصنيفه في علم الكلام ، و

خفيه ثم أحدث قبل ما برأت فتوضأ يمسح على الجبيرة والخفين وان كان أحدث بعد ما برأت لا يمسح على الخفين لانه لبس على طهارة ناقصة . في التبيين ان الجبيرة يستوى فيه الحدث الاكبر والاصغر بخلاف الحف . في شرح الوقاية واما الموضع الظاهر من البدن بين العقدتين من العصابة فالأصح أنه يكفيه المسح وفيه ويشترط الاستيعاب في مسح الجبيرة والعصابة في رواية الحسن عن ابي حنيفة رح و عند البعض يكفي الأكثر واذا مسح ثم نزعها ثم أعادها فعليه ان يعيد المسح فان لم يعد اجزئه واذا سقطت فبدلها بالآخرى فالأحسن اعادة المسح فان لم يعد اجزئه واذا سقطت فبدلها بالآخرى فالأحسن اعادة المسح وان لم يعد اجزئه .

كتاب الصلاة (١)

في الجامع الصغير للسيوطي حديث اول ما يحاسب به العبد يوم القيمة صلواته فان كان اتمها كتبت له تامة وان لم يكن اتمها قال الله تعالى ملائكته (١) قلت: ذكر صاحب الخزانة بعد العنوان متصلا فائدة في عريضة اللطائف في مناجات موسى عليه السلام وهي من الاسرائيليات والموسوعات حيث كتب " قال موسى ربه من اول مخلوقك قال الله تعالى يا موسى روح محمد عليه السلام وقال خلقت اولاً روح محمد صلى الله عليه وسلم فتلت له اعبدي فتام بين يدي ثمانية عشر آلف سنة فتلت له اعطيان فتام فسجد فوجد صاوة الفجر ثم قام بين يدي خمسة آلف سنة فوجد صاوة الظهر والعصر ثم قام بين يدي سبعة آلف سنة و تواضعني مثل النرخ بين يدي والدته ثم وهبته صاوة المغرب والعشاء الى آخر ما قال . وامثال هذا في الخزانة مما لاتعد ولا تحصى ولهذا عدتها المحققون من الكتب الواهية ونقحها صاحب المتانة . فالمتانة مبرأة من تلك النقائص ومعتبرة . ابوسعيد السدي .

انظروا هل تجدون لعبدى من تطوع فتكملون به فريضة تم الزكوة كذلك
ثم توخذ الاعمال على حسب ذلك أخرجه أحمد والنسائي وابوداؤد وابن ماجه
ومالك عن تميم الدارى وفيه انما مثل الصلوات الخمس كمثل نهر على باب
أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ما ذا يبقى من درنه أخرجه البيهقى
عن أبى هريرة والشواهد فيه كثيرة . فى المدارك تحت قوله تعالى ان الصلوة
تنهى عن الفحشاء والمنكر قيل من كان مراعيّاً للصلوة جزه ذلك الى أن
ينتهى عن السيئات يوماً فيوماً فقد روى انه قيل لرسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وبارك ان فلاناً يصلى بالنهار ويسرق بالليل فقال ان صلوته - د
وروى ان فتى من الانصار كان يصلى معه الصلوة ولا يدع شيئاً من
الفواحش الا ركبه فوصف له فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان صلوته
تنهيه فلم يلبث ان تاب . وعن الحسن من لم تنهه صلوته عن الفحشاء والمنكر
فليست صلوته بصلوة وهى وبال عليه وقوله تعالى نحن نرزقك واياهم
فلانهم لأمر الرزق وفرغ بالك لأمر الآخرة لان من كان فى عمل الله كان
الله فى عمله وكان أبوبكر بن عبدالله المزنى اذا اصاب اهله خصاصة قال
قوموا فصلوا بهذا امر الله ورسوله . وعن مالك بن دينار مثله وفى بعض
الاسانيد انه عليه الصلوة والسلام اذا اصاب اهله ضرأمرهم بالصلوة
وتلا هذه الآية . فى كفاية الشعبى من ترك صلوة واحدة فانه يصير فاسقاً
ولا تقبل شهادته ولا يصاح للقضاء ولا للوصاية وامامة المسلمين ويستحق
التعزير . ويكون صاحب كبيرة كما لوزنى وسرق او قتل مسلماً بغير حق
وعن أبى حنيفة رح ان من ترك الصلوة ثلاثة ايام فقد استحق القتل . فى
الكافى (۱) من ترك صلوة عمداً لم يقتل . وفى المنظومة من فتاوى الشافعية
وتارك الصلوة عمداً يقتل انتهى سألت عن بعضهم فقال يقتل سياسة

(۱) فى باب قضاء الفوائت كذا فى الخزانة . السندى .

لا تكفيراً وكذا مراد الكافي، في غير الجاحد . في التاتار خانية من التجنيس رجل ترك الصلوة متعمداً ولم ينوالقضاء ولم يخف عقاب الله يكفر . في شرح العقائد اذا كان الكبيرة بطريق الاستحلال والاستخفاف كان كفراً لكونه علامة التكذيب. في منية المصلي من الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت ترضأت ان قدرت والاتيمنت وجعلت رأس ولدها في قدر أو في حنيرة وصلت قاعدة بالركوع والسجود فان لم تستطعها تومي ايماء فانظرو تأمل في هذه المسائل هل نجد عذر تاخير الصلوة واويلاه لتاركها.

باب المسجد

في السراجية لابس بنقش المسجد بالحص والساج وماء الذهب اذا لم يكن من مال الوقف والصرف الى الفقير افضل. في الهداية وقوله لابس به يشير الى أنه لا يوجر عليه لكنه لا يأثم به وقيل هو قرابة وهذا اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فيفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى نقش حتى لو فعل يضمن . في الحميدى وقيل هو قرابة لأن العباس رض زين المسجد الحرام في الجاهلية والاسلام وبني داؤد عليه السلام مسجد بيت المقدس من الرخام والمرمر ووضع على رأس القبلة الكبرى الأحمر وكان يضيئ اثنا عشر ميلاً وفي رواية سبعة أميال وكانت الغزالات يغزلن بضوئه . في الجامع الصغير كل نفقة ينفقها المسلم يوجر فيها على نفسه وعياله وعلى صديقه وعلى بهيمته الا في بناء المسجد يتغى به وجه الله أخرجه البيهقي مرسلأ وله شاهد في الكافي ان عمارة بيت الله حسن لكن الصرف الى المسلمين أولى . قال عمر بن عبد العزيز في مال رآه ينقل الى المسجد الحرام المساكين أحوج من الاساطين وقيل يكره اراد نقشه بالحص والساج وماء الذهب .

في الشاهان لاسيا في المحراب لأن النظر أوقع عليه فيكون الشغل اكثر ولذلك
خص الفقيه ابو جعفر رح المحراب وحائط القبلة بكرامة النقش والتزيين
واجاز ذلك في السقف وهؤخر المسجد لما ذكرنا وهذا اذا اقدم الفاعل
على ذلك من طيب ما له أما اذا انفق في ذلك مالاً خبيثاً او مشبه الخبيث
والطيب فيكره لأن الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلويث بيته بما
لا يقبله . في الخوارزمي وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب
والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان تسوطاً . في جواهر الفتاوى
داخل المحراب له حكم المسجد . في جمع الجوامع عن عمر رض قال اجتنبوا
اللغو في المسجد أخرج البيهقي في السنن . من التجنيس ويكره الكلام
الفضول في المسجد والشغب والخصومة . في الزاد لا يتكلم بما فيه اثم . في
خزانة الفقه لا يتكلم فيه بكلام الدنيا وفيها وروى عن خالد بن ايوب
السجستاني رح انه كان في المسجد فدخل غلامه يسأله شيئاً فقام وخرج
من المسجد فأجابه فقيل له في ذلك فقال ما كُلمت في المسجد منذ ثلاثين سنة
فكرهت ان اتكلم اليوم . ولا يمد رجله لأن فيه استخفافاً بالمسجد . في
الشرعة ولا يبزق في المسجد ويدفنه في التراب ولا يرمى فيه بالنخامة
ويزرد اى يبتلع ما ينحدر من رأسه اجلالاً للمسجد او يرمى خارج المسجد
ولا يتوطن المسجد ولا يأتية وبه رائحة الشجرتين الخبيثتين . في فتاوى
الحانية ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لوتلف به شيئاً ضمن
وقيل لا بأس للغريب أن ينام في المسجد لا يبزق على البواري ولا تحت
الحصير لأننا امرنا بتعظيم المساجد وصونها عن النجاسة فيأخذ النجاسة بثوبه
ولا يلقبها في المسجد وان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصير أهون
من الالتقاء تحته لأن البواري ليست بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة
وان لم يكن فيه بواري يدفته في التراب أو تحت الحصار ولا يتركها على
وجه الارض ولا يبزق على أساطين المسجد ولا على حيطانه من الداخل

الى القبلة او الى غيرها ويكره مسح الرجل من الطين والردغة باسطوانة المسجد
أويحائطه وان مسح بقطعة حصير ملقاة في المسجد لا يصلح عليها الاولى أن
لا يفعل وان فعل فلا بأس به . في صلوة التحشي وقتي احمد اول
پائی چپ درون مسجد نهاد كفارت آن صدرم صدقه كرد .
سفيان ثوري را پيش از انكه ثوري گویند سفيان زاهد
گفتندی وقتي سفيان اول پائی چپ در مسجد نهاد از هاتفي (۱) آواز
شنید يا ثور! چون بیرون آمد هر كه او را می دید سفيان ثوري میگفت .
في الخلاصة رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقاً ان كان بغير عذر لا يجوز
وبعذر يجوز . في الذخيرة لا يتخذ في المسجد بير الماء لانه يختل حرمة
المسجد فانه يدخله الحائض والجنب ، من المحيط وعن الفقيه فيمن غرس
الاشجار في المسجد ان كان يفعل ذلك للظل لا بأس به ، وفي مفيد المستفيد
من نصاب الاحتساب ان كان لنفع الناس بظله ولا يضيق على الناس
ولا يفرق الصفوف لا بأس به ، في الخلاصة يكره التوضي والمضمضة في المسجد
الا أن يكون فيه موضع اتخذ للتوضي ولا يصلح فيه ، في المفيد من الايضاح
كره ابو حنيفة رح و ابو يوسف رح الوضوء في المسجد لأن الماء المستعمل نجس
عندهما وقال محمد رح لا بأس به اذا لم يكن عليه قدر لانه عنده طاهر
كالبن ؛ في الحانية وان توضأ في اناء في المسجد جاز عندهم . في السراجية
دخول المسجد منعلاً مكروه ، في المفيد من خلاصة الصلوة ولو علم ان
صحن المسجد لا يسلم عن اللوث لدخول عامة الناس بنعالهم المسجد وتركهم
حرمة المسجد يجوز أن يدخل بنعله ، ومن عمدة الابرار ولو كان داخل
المسجد حصي يخاف الاذى او النجاسة يتنعل في المسجد ، في كنز العباد
من بستان الفقيه ابى الليث اذا أراد دخول المسجد ينبغي أن يتعاهد النعل

(۱) كذا في الاصل وليس في نسخة دهه لفظ " از هاتفي "

وألخف عن النجاسة ثم يدخل . في دستور القضاة من الفتاوى ان الصلوة مع الخف (١) او النعال الطاهرة اقرب الى هذا الادب (٢) وعن ابراهيم النخعي انه كان يكره خلع النعالين عن دخول المسجد وكان يرى الصلوة معها أفضل وكذا غيره من السلف ؛ في المضمرة وفيه مخالفة اليهود انتهى كذا جاء في الاحاديث . في جمع الجوامع ان للمؤمن حقاً أخرجه البيهقي في الشعب وابن عساكر عن واثلة بن الخطاب القرشي قال دخل رجل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم وحده فتحرك فقبل يارسول الله المكان واسع قال فذكره والطبراني عن واثلة بن الاسقع وفيه حق المسلم على المسلم اذا رآه ان يتضع له اخرجته ابو الشيخ عن واثلة بن الخطاب . في نوادر الفتاوى ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيماً له . في المفيد يكره للانسان أن يخص لنفسه في المسجد مكاناً يصلي فيه لانه ان فعل صارت الصلوة في ذلك المكان تبعاً . في الظهيرية تحية المسجد سنة عندنا وعند الشافعي رح واجبة ويكتفى تحية المسجد لكل يوم ركعتين ثم اختلفوا في صلوة تحية المسجد قال بعضهم يجلس ثم يقوم وعامة العلماء قالوا يصلي كما دخل في المسجد . في القنية حم دخول المسجد بنية الفرض والافتداء ينوب عن تحية المسجد وانما يؤمر بتحية المسجد اذا دخله لغير الصلوة . في السراجية يكره ان يكون قبلة المسجد الى متوضاً أو مخرج أو حمام . في الخلاصة او قبر كما لو صلى وقدامه عذرة وهذا اذا لم يكن بين المصلي وبين هذه المواضع حائل كالحائط وان كان حائلاً لا يكره . في الحائية يكره التجرد في المسجد . في التاتار خانية من المحيط قال محمد لابأس بالبول فوق بيت فيه مسجد يريد به المكان المعد للصلوة فهو كما

(١) كذا في الاصل . وفي نسخة ده "الخفاف" بالجمع . (٢) كذا في الاصل وفي نسخة صع ، وده "اقرب الى حسن الادب" . السندی .

لوبال على سطح بيت فيه مصحف وذلك لا يكره . من صنوان القضاة ويمنع
الذمي عن الدخول في المسجد الحرام دون سائر المساجد ، ومن السير الكبير
أنهم يمنعون عن الدخول في المساجد كلها ، ومن الجامع الصغير أنهم لا يمنعون
انتهى ونحو القول الاخير في السراجية ايضا . في الخلاصة الجنب لا يدخل
المسجد والمحدث يدخل روى عن علي رض . في مجموعة الروايات من
نصاب الفقه المحدث يدخل المسجد ولكن لا يفتي به . في السراجية يكره
النوم والاكل لغير المعتكف . واذا اراد ان يفعل ذلك ينبغي ان ينوي
الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل
ما يشاء . في التاتارخانية من الأجناس لابأس بالنوم في المسجد .
في التهذيب واذا احتلم في المسجد يتيمم ويخرج وهو قول أبي حنيفة رح .
في السراجية يكره ان يطين المسجد بطين قد بل بماء نجس بخلاف السرقين
اذا جعل فيه للتطين لأن في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يتم الا به .
في التهذيب واذا اختلط الروث بالطين يعتبر فيه الغالب لتطين المسجد .
في السراجية يجوز الجلوس لغير الصلوة من الذكر والتعائم ونحو ذلك ، عقد النكاح
في المسجد لا يكره بل يستحب . في الغياثية يكره يكره الجلوس
في المسجد للمصيبة ثلاثة أيام . وقال ابواليث رح لابأس والاول
هو المختار ولا يلزم الغريم فيه لانه لم بين لمثله وعليه الفتوى . في
السراجية اذا كتب العلم والقرآن في المسجد باجرة يكره . في الغياثية من
الفتاوى الخياط يخط في المسجد يكره وروى أن عثمان رض رأى خياطاً
في المسجد فامر به فاخرج وكذا الوراق يكتب فيه باجر وكذا الفقهاء
يكتبون الفقه ونحوه باجر لانه عمل العباد والمسجد لم بين له فان لم يكن له
باجر لابأس به لأنه في معنى تعلم العلم وأحكام الشريعة وكذا جلوس المعلم
فيه او الوراق ان كان حسبه لله لا باجر لابأس فاما عمل الخياطة ونحوه فيكره

فيه لأمحالة . في الخلاصة وان كان امام الحى زانياً او آكل الربوا له أن يتحول إلى مسجد آخر . في دستور القضاة من الملتقط المؤذن يحمل السراج من بيته الى المسجد ولا يحمل من المسجد الا مطفئاً . في التنية ان اسراج السرج الكثيرة ليلة البراءة في السكك والاسواق بدعة وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا اذا اسرج السرج في رمضان ليلة القدر . في الفصول العمادية اذا بنى للمسلمين في بعض الطريق مسجداً ولا يضر بالمسلمين لا ينقض . وروى الفقيه ابو جعفر عن هشام عن محمد ر - انه قال لا بأس بان يجعل شئ من الطريق مسجداً او شئ من المسجد طريقاً لأن الكل لعامة المسلمين وفيها أيضاً المسجد الذى يتخذ في جانب من الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لورفع حوائطه عاد طريقاً كما كان ولو جعل مسجداً مقبرة لا يجوز . في جواهر الفتاوى طريق على أطرافه فضاء ولا يعلم له مالك فارادوا أن يجعلوه مسجداً فان لم يكن مخضر بالمارة لا بأس به والاولى تركه ، وفيها محلة فيها ثلاث مساجد ثم اراد واحد ان يبنى مسجداً وفي المحلة فقير ليس له مسكن فالافضل أن يدفعها الى الفقير ليسكن فيها ويصلى فيها لأن المساجد قد كثرت والشفقة بين الناس قد قلت ، في مختار الفتاوى لوضاق المسجد وتحتة (١) طريق للعامة يوسع منه المسجد ولو ضاق الطريق وسع من المسجد ، في المضمرات ولو ضاق المسجد على الناس ويجنبه أرض لرجل يوخذ أرضه كرهاً لما روى عن عمر رض واصحبه رض في أرض المسجد الحرام حين ضاق انهم اخذوا الارض بكره من أصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام . في الكنز ومن جعل مسجداً تحتة سرداب أو فوقه بيت وجعل بابه الى الطريق وعزله او اتخذ وسط داره مسجداً

(١) كذا في جميع النسخ الموجودة عندي . وفي الخزانة "بجنبه" مكان "تحتة" . السندی .

واذن للناس بالدخول له ببيعه ويورث عنه انتهى لا يكون مسجداً لا يملك
(١) وفي الكافي وروى الحسن عن أبي حنيفة رح انه اجاز أن يكون الاسفل
مسجداً والاعلى ملكاً لأن الاسفل أصل فهو ما يتابد ولم يجز على عكسه
وعن محمد رح على عكسه لأن المسجد معظم ولا يمكن التعظيم اذا كان
فوقه مشتغلاً أو مسكناً ويمكن التعظيم اذا كان المشتغل والمسكن تحته وعن
أبي يوسف رح انه جوز في الوجهين حين قدم بغداد ورأى ضيق المنازل
فكانه اعتبر الضرورة . في التهذيب وعن محمد رح انه لما دخل الري مع
هارون الرشيد فرأى بلوى الناس بضيق المكان واجاز ذلك كله . في
المضمرة من الكبرى مسجد اراد أهله ان يجعلوا الرحبة مسجداً والمسجد
رحبة أو ارادوا أن يحدثوا له بابا أو ارادوا أن يحولوا الباب عن موضعه
فلهم ذلك . وان اختلفوا نظر أيهم أكثر وافضل فلهم ذلك لانهم لا تعارض
لانعدام التساوى . من القنية لص كما يجوز لأهل الحجة ان يجعلوا الواحد
مسجدين فلهم ان يجعلوا المسجدين واحدا لاقامة الجماعة اما للتذكير أو لتدريس
فلا لانه ما بنى لهذا وان جاز فيه . في جواهر الفتاوى مسجد أو مقبرة
ليس له متول لا يجز للعامة التصرف فيها بدون امر القاضي . في الحياضية
سئل ابو القاسم عن اراد ان يهدم مسجداً وبينه أحكم من بنائه الأول قال
ليس له ذلك وفي النوازل (٢) الا أن يخاف اذدم ان لم يهدم . وتاريل
هذه المسئلة اذا لم يكن هذا الرجل من أهل هذه الحجة . فقد ذكر في الواقعات
عن أبي حنيفة رح لاهل المسجد ان يهدموا المسجد ويجددوا بنائه . في

(١) كذا في الاصل وفي الخزانة ” وفي حاشيته اي لا يكون مسجداً وهو
ظاهر الرواية “ وفي نسخة ده . ليس ذكر ” لا يملك “ . (٢) كذا في نسخة
صع والخزانة . وفي الاصل النازل . وكتب في نسخة ده . ” النواذر “
مكان ” النوازل “ والله اعلم . السندی .

الكافي ترك هدم المسجد واجب اذا لم يقصد بناءه فاما اذا قصد بناءه فلا كذا في الشاهان معللا (۱) في السراجية استبدال الوقف جائز ما لم يكن مسجدا . وفي الظهيرية وعن محمد رح في مسجد خرب فالذي بناه احق به اذا خرب ما حوله وان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على بيعه ليستعينوا بثمانه على مسجد آخر لابأس به ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه في القنية ط مسح ، حوض او مسجد خرب وتفرق الناس عنه فللقاضي أن يصرف اوقافه الى مسجد آخر او حوض آخر . وفي شرح الزيادات والمسجد اذا استغنى عنه المسلمون ولا يصلى فيه او خرب ما حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى وارثه ان كان ميتا وهذا قول أبي حنيفة رح ومحمد رح وقال أبو يوسف رح يبقى مسجدا ابدا بم واوخرب الحوض العام فكبه الناس وبنوا عليه حوانيت فللقاضي ان يأخذ اجر مثل الارض ويصرفه الى حوض آخر من تلك القرية . من جامع الشروح والفتوى على قول أبي يوسف رح انه لا يعود الى ملك مالك أبدا لأن الوقف اعتاق وبيع العتيق لا يجوز . وفي الحمادية والخانية ايضا ما حاصله الفتوى على قول أبي يوسف رح . في القنية حم اصابه البرد الشديد في الطريق فدخل مسجداً فيه خشب الغير وخشب المسجد ولولم يوقد نارا يهلك فخشب المسجد اولى من غيره وفي المدارك تحت قوله تعالى والذين اتخذوا مسجداً ضراراً الآية وقيل كل مسجد بنى مباحة اورياه او سمعة اولغرض سوى ابتغاء وجه الله او من مال غير طيب فهو لاحق بمسجد الضرار .

باب اوقات الصلوة

في السراجية سبب وجوب الصلوة الوقت لا الامر ولهذا يتكرر

(۱) والتعليل هذه "لانه وان كان نقضاً صورة وهو اكمال معنى كذا في الخزانة . السندی .

مقدمة المائة

استنباطه حجج المبتدعة . ولما هجره الإمام أحمد استحققه الناس ، حتى قيل : إنه لما مات لم يصل عليه إلا نفر يسير . ومن تكلم العلماء فيه وفي تصانيفه الحكيم الترمذى المتصوف محمد بن علي لا نفراده بفرائب يعرفها من طالع كتبه على شريطة التحقيق لعلوم الشريعة . فاحذر من غرائب ، ودعواه . وقد أنكر عليه علماء عصره ، وأخرجوه من البلد بسبب ذلك . ذكره الذهبي وغيره .

وما ينهى عنه نهى منع ، ونحریم كتب الحلاج (١) الذنديق الذى قتل وصلب بإجماع (علماء) وقته وسلطانهم لدعواه الإلهية ، والإتحاد ، وقوله أنا الحق . ومن مصنفاته كتاب المعارف الربانية ، والحكم الإلهية من كلامه . ولا تعول على ثناء بعض الشيوخ عليه وتاويلهم له بالسكر .

(١) هو أبو مغيث حسين بن المنصور الحلاج . صحب الجنيد ، و النورى ، وعمرو بن عثمان المكي والقوطي وغيرهم . والمشائخ في أمره مختلفون . رده أكثر المشائخ ، ونفوه ، وأبو أن يكون له قدم التصوف ، وقبله بعضهم . منهم أبو العباس بن عطاء ، ومحمد بن حنيف ، و أبو القاسم النصرابادى ، وأثنوا عليه ، وصححوا حاله ، وحكوا عنه كلامه ، وجعلوه أحد المحققين حتى كان محمد بن حنيف يقول : الحسين بن منصور عالم ربانى . قتل ببغداد بباب الطاق يوم الثلاثاء لست بقين من ذى القعدة سنة تسع وثلثمائة . وفي تاريخ ابن خلكان ما نصه : قتل الحسين الحلاج ولم يثبت عليه ما يوجب القتل . وقد أشار القشيري إلى تركيته حيث ذكر عقيدته مع عقائد أهل السنة أول الكتاب فتحا لباب حسن الظن به ، ثم ذكره في أواخر الرجال لأجل ما قيل فيه .

راجع الطبقات الكبرى للشعراني ج ١ ص ١٠٧

بتكرر الوقت . في تحرير ابن الهمام رح السبب (١) الجزء الاول من الوقت
عينا للسبق والصلاحية بلا مانع وعامة الحنفية هو (٢) فان لم يتصل به الاداء
انتقلت كذلك الى ما يتصل به والا الاخير وعند زفر ما يسع منه الى آخر
الوقت الاداء وبعد خروجه جملته اتفاقاً وفيه قالوا (٣) كونه الاول يوجب

(١) للصلوة المكتوبة . (٢) أى الجزء الاول من الوقت اذا اتصل به الاداء
(فان لم يتصل به الاداء انتقلت السببية منه (كذلك) اى كما انتقلت من الاول
الى الجزء الذى بعده بشرط انه يتصل به الاداء (والا) لولم يتصل به انتقل
منه الى ما يليه كذلك حتى الجزء (الاخير) (وعند زفر) ينتقل من جزء الى جزء
حتى الى (ما يسع منه الى آخر الوقت الاداء) هذا كله قبل خروجه . (وبعد
خروجه) السبب جملته اتفاقاً . قات ويطرقه ما فى التحقيق : وذهب ابو اليسر
الى أن الجزء الاخير متعين للسببية من غير أن يضاف الوجوب الى كل
الوقت بعد مضيه بحال . راجع التقرير والتحبير شرح تحرير الكمال ص ١١٦
ج ٢ (٣) اى الحنفية (كونه) اى السبب الجزء (الاول يوجب كون الاداء
بعده) اى الجزء الاول من الوقت اذا لم يتصل به الاداء (قضاء) كما اذا
لم يتصل الاداء بالجزء الاخير من الوقت (و) كونه (الكل) أى كل الوقت
(يوجب) اى الاداء (بعده) أى الوقت ضرورة لزوم تقدم السبب على
المسبب (وهما) أى كون الاداء بعد الجزء الاول من الوقت فى الوقت
قضاء وإيجاب الفعل بعد الوقت أداء (منتفیان) أما الاول فلانه لاوجه
للتقول بالتفويت ما بقى الوقت وأما الثانى فبالاجماع . (قلنا) نختار الاول
تم (الملازمة ممنوعة وانما يلزم) كون الاداء يعده قضاءه (لولم يكن) الجزء
الاول (سبباً للوجوب الموسع بمعنى أنه) اى كونه (علامة على تعلق وجوب
الفعل مخيراً فى اجزاء زمان مقدر يقع أداء فى كل منها) اى الاجزاء
كالتخيير فى المفعول من خصال الكفارة (فجميعه اى الوقت) (وقت الاداء
والسبب الجزء السابق) وهذا احكامه غير واحد عن الثلجى وعامة المتكلمين
من أصحاب الحديث ونص السرخسى على انه الاصح وهو كذلك .
ابوسعيد السندى .

كون الاداء بعده قضاء والكل يوجبه بعده وهما متنافيان قلنا الملازمة ممنوعة وانما يلزم لو لم يكن سببا للوجوب الموسع بمعنى انه علامة على تعلق وجوب الفعل مخيراً في اجزاء زمان مقدر يقع اداء في كل منها كالتهيؤ في المفعول من خصال الكفارة فجميعه وقت الاداء والسبب الجزء السابق ولا تنعكس الفروع (١) وما نقل عن بعض الشافعية (٢) انه قضاء بعده وبعض الحنفية انه الاخير ففي ما قبله نفل يسقط الفرض ليس معروفاً عندهم انتهى وينافي كون السبب الجزء الاول ما عليه أصحابنا جميعاً من ان من حاضرت في الآخر من الوقت لم يجب عليها قضاء تلك الصلاة اذا لم تكن صلتهما .

(١) قال المصنف يعني أنا وان قلنا السبب هو الجزء الاول عينا لا تنعكس الفروع المذهبية بل يستمر قولنا أن من اسلم أو بلغ الخ في الوقت الذي يلزم الاداء فيه نقصان المؤدى لا يصح أداء عصره في مثله من يوم غيره لان ما يجب دائماً كامل اذ لانقص في الوقت كما حقق فلايتأذى بما ثبت فيه نقص العصر يومه (٢) أى المفعول الذى هو الصلاة قضاء بعده أى بعد أول الوقت وان كان في الوقت وفي الكشف الكبير وهو قول بعض أصحابنا العراقيين و(عن بعض الحنفية أنه) أى السبب الجزء الاخير ففيما قبله أى فالفعل قبل الاخير (نفل يسقط به الفرض ليس) كل منها (معروفاً عندهم) أى عند أهل ذلك المذهب ، و قطع الشيخ سراج الدين الهندي بأن المعزول الى بعض الحنفية ليس صحيحاً عنهم - قلت ويعكرو ما في أصول الفقه للشيخ أبى بكر الرازى بعد حكاية ما عن الثلجى : وقال غيره من أصحابنا ان الوجوب في مثله يتعلق بآخر الوقت فإن أول الوقت لم يوجب عليه شيئاً ثم اختلفوا فقَالَ منهم قائلون ان ما فعله في أول الوقت نفل يمنع لزوم الفرض في آخره وقالت الفرقة الاخرى من أصحابنا ما فعله في أول الوقت مراعى فان لحق آخره وهو من أهل الخطاب بها كان ما أداه فرضاً وأن لم يكن من أهل الخطاب بها كان المفعول في أول الوقت نفلاً مختصراً راجع التقرير والتجوير شرح تحرير الكمال ج ٢ ص ١١٧-١١٨ . ابو سعيد غلام مصطفى السندى .

ومن سافر فيه يقصر اذا لم يكن صلاحها فاللازم جزمًا من قول ابن الهمام ان ينعكس هذا ان القرعان . في العتابة واول وقت الفجر من حين يطلع الصبح المستطير الذى ينتشر فى افق السماء . فى الاحياء وادراك ذلك بالمشاهدة عسير فى اوله الا أن يتعلم منازل القمر ويعرف بالقمر ليلتين من الشهر فان القمر يطلع مع الفجر ليلة ست وعشرين ويطلع الصبح مع غروب القمر ليلة اثني عشر من الشهر هذا هو الغالب ويتطرق اليه تفاوت فى بعض البروج . فى الكافى وقت الظهر من الزوال الى بلوغ الظل مثليه سوى الفئى وقالوا وهو رواية عن أبيحنيفة رح آخره اذا صار الظل مثله . فى الحمادية من الظهيرية والفتوى على قولها وكذا فى الطحاوى . فى الخوارزمى أما فيما روى الحسن عن أبيحنيفة رح اذا صار الظل قامتة يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قامتين فكان بينهما وقت مهمل كما فى الفجر والظهر فعلى هذا يكون الاختلاف فى دخول وقت العصر وفى خروج وقت الظهر اتفاقاً . وفى المضممرات هكذا وفى العتابة اول وقت العصر اذا صار الظل مثليه وهو المختار فى الهداية اول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر وقتها ما لم تغرب الشفق . وقال الشافعى رح مقدار ما يصلى فيه ثلاث ركعات . فى الشاهان اى مقدار ما يتوضأ ويؤذن ويقيم ويصلى ثلاث ركعات وركعتين بعده ثم يخرج الوقت انتهى قلت هذا فى قوله الجديد وفى القديم الى غيبوبة الشفق الاحمر . فى شرح الحارى للقونوى وعلى الجديد لوشرع فى وقتها المضبوط جاز له مدها الى غروب الشفق على الصحيح . فى توضيح التنقيح ما حاصله انه اذا شرع فى العصر قبل تغير الشمس جاز له شغل كل وقت بها ولو مدها الى أن غربت لاتفد ولو مده الفجر الى أن طلعت يفسد . فى الكافى والشفق البياض الذى بعد الحمرة وقالوا وهو قول الشافعى رح ورواية عن أبيحنيفة رح الحمرة . فى التبيين وماروى عن الخليل انه قال رأيت

البياض بمكة شرفها الله تعالى ليلة فما ذهب الابدع نصف الليل محمول على
بياض الجو وذلك قد يغيب آخر الليل واما بياض الشفق فهو رقيق الحمرة
لا يتساخر عنها الا قليلاً قدر ما يتأخر طلوع الحمرة عن البياض في الفجر
انتهى وفتوى في أكثر المتون على ذلك . وفي الوقاية وهو الحمرة عندهما
وبه يفتى .

فصل في الاوقات المستحبات

ويستحب للفجر البداية مسفراً بحيث يمكنه ترتيباً اربعين آية أو أكثر
ثم اعادته ان ظهر فساد وضوئه . في الغياثية الاسفار بالفجر افضل في
الازمنة كلها الا صبيحة مزد لفة للحجاج الا انه لا يؤخر تاخيراً لا يمكن
للمسبوق قضاء ما سبق به في وقته وادائها ثانياً في الوقت ان فسد ما شرع
فيه واختيار الطحاوي بين التغليس والاسفار يبدأ بالتغليس ويطول القراءة
ويختتم بالاسفار وهو حسن لاسيما في جماعة الابرار والصلحاء ، في الخلاصة
ويكره الكلام بعد طلوع الفجر الى أن يصلح الفجر اراد به الكلام المباح
أما الفاحش فحرام في جميع الأوقات . في الهداية ويستحب الابراد
بالظهر في الصيف (١) في الحميدى هو اداءها زمان انكسار وهج الحر

(١) قال العلامة محمد عابد السندي المدني: اما تاخير الظهر للابراد فهو
مستفاد مما اخرج الشيخان وابسوداؤد والترمذى عن ابي ذر رض قال كنا
مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فاراد المؤذن ان يؤذن فقال له ابرد
ثم اراد المؤذن ان يؤذن فقال له ابرد حتى ساوى ظل التلول فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيح جهنم واخرج الشيخان واصحاب
السنن ومالك في الموطا عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال

بذلك يكون بعد ما زاد ظل كل شئ على مثله عند أبي حنيفة رح ومن الحقائق (١) حده أن يتمكن المشون الى الجماعات من المشى في الظل . في الغياثية ويؤخر العصر في الازمنة كلها ما لم يتغير الشمس واختلـفوا فيه والأصح أنه اذا كان بحال يمكن احاطة البصر بالقرص ولاتحار العين فيه وقد تغير وبه تأخذ (٢) في الكافي والتاخير الى تغير الشمس يكره

(١) كذا في نسختي صع وده . وفي الاصل لم يذكر "ومن الحقائق"
(٢) قال المخدم السيوسكاني السندی بعد نقل عبارة المتانة هذه : ذكر في المحيط والظهيرية ان تاخير الفجر والعصر مستحب لما روى عن ابراهيم النخعي رح انه قال ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي عنهم كاجتماعهم على تنوير الفجر وتاخير العصر اه . كذا في البياض الواحدى . من عينه . ابوسعيد السندی .

بقية صفحه ١٤٠

اذا اشتد الحر فابردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم . والمشهور عن ابى حنيفة رح واحمد الاطلاق من غير تخصيص ولا قيد في ايام الحر وهو قول اسحق وابن المنذر ، وذهب بعضهم الى ان تعجيل الظهر افضل مطلقا وقالوا معنى ابردوا صلوا في اول الوقت اخذا من برد النهار وهو اوله وهو تاويل بعيد ويرده قوله فان شدة الحر من فيح جهنم اذا التعليل بذلك يدل على ان المطلوب التأخير وحديث ابى ذر رض السدى ذكرناه صريح في ذلك واختلف العلماء في غاية الابراد فقل حتى يصير الظل ذراعا بعد ظل الزوال وقيل قدر قامة وقيل ثلثها وقيل نصفها وقيل غير ذلك ونزلها الماذرى على اختلاف الاوقات والجارى على القواعد انه يختلف باختلاف الاحوال لكن يشترط بان لا يمتد الى آخر الوقت كذا في المواهب اللطيفة شرح مسند الامام ابى حنيفة للعلامة محمد عابد السدى . ملخصا من عينه . ابوسعيد غلام مصطفى السدى .

لما روينا اما الاداء فغير مكروه لانه مامور به ولا يمكن اثبات الكراهة
للشيء مع الأمر به وقيل الاداء مكروه أيضا . في الهداية ويستحب تعجيل
المغرب لان تاخيرها مكروه لما فيه من الشبه باليهود انتهى اراد أن المباح
ليس بواسطة ههنا لعدم امتداد الوقت . في السراجية تاخير المغرب مكروه
الا بعذر السفر اوبان كان على المائدة وكذا في القنية . في الهداية وتاخير
العشاء الى ما قبل ثلث الليل لقوله عليه الصلوة والسلام لولا أن اشق على
امتي لاخرت العشاء الى ثلث الليل ولأن فيه قطع السمر المنهى عنه بعده
وقيل في الصيف يعجل كيلا تقل الجماعة . في الكافي والتاخير الى نصف
الليل مباح والى نصف الاخير بلاعذر مكروه . في الجامع الصغير حديث
نهى عن النوم قبل العشاء وعن الحديث بعدها اخرج الطبراني في الكبير
عن ابن عباس رض . من المبسوط الكلام المباح لايجل بعد صلوة العشاء الا
ما فيه ضرورة . في الحميدى وحكى عن عمرو بن عبدالعزيز ان اخذه عسسه
ولم يعرفوه فلم يتكلم حتى الصباح لئلا يرتكب المنهى وهو الكلام بعد العشاء
وان كان تعريف نفسه في نفس الامر مباح انتهى قلت لايجل معناه ويكره
كراهة التحريم . وعمر انما لم يتكلم احتياطا في ان يوطن نفسه على تركه
دائماً . في التبيين وأما اذا كان لحاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن
والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف . وعن
عمر كان عليه الصلوة والسلام يسهر مع أبي بكر في امر من امور المسلمين
وانا معها رواه الترمذى . وقال الطحاوى رح انما كره النوم قبلها لمن خيف
عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها واما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها
فبإباح له النوم . في الكنز وما فيها عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه . في
الهداية وعن أبي حنيفة رح التاخير في الكل للاحتياط الا يرى انه يجوز
الاداء بعد الوقت . (١)

(١) كذا في الاصل . وفي نسختي صع . وده ذكر بعد هذا "ولا يجوز قبله".

فصل فى الاوقات المكروهة

فى الهداية لايحوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها ولا عند غروبها الا عصر يومه ولا صلوة جنازة ولا سجدة تلاوة . فى الكافى والمراد لايبغى أن يصلى . فى الباب (١) أما لو شرع يلزم . فى التبيين لايحوز جنس الصلوة فى هذه الاوقات عندنا الا ما وجب ناقصاً وفيه والمراد سجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الأوقات واما اذا تلاها فيها جاز اداءها فيها من غير كراهة لكن الأفضل تاخيرها ليؤديها فى الوقت المستحب لانها لاتنفوت بالتاخير بخلاف العصر وكذا المراد بصلوة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جاز من غير كراهة . وفى الحميدى لايحوز سوى النوافل من قضاء الفرائض والواجبات كالوتر لأن النوافل جائز مع الكراهة . فى الظهيرية حتى ترتفع الشمس قدر رمح او رمحين وقيل مادام الانسان يقدر ان ينظر الى قرص الشمس فالشمس فى الطلوع وقيل مادامت الشمس حمرة او مصفرة على رؤس الحيطان فهى فى الطلوع وقيل يوضع طست مستوفى أرض مستوية فمادام الشمس يقع فى حيطانه فهى فى الطلوع فاذا وقعت فى وسطه حلت الصلوة . فى الهداية ويكره أن يتنفل بعد النحر حتى يطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب لما روى أنه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك ولا بأس بان يصلى فى هذين الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصلى على الجنازة آه وفيها ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تاخير المغرب .

(١) هكذا فى نسختي صع وده . وفى الاصل "فى الباب" وهو من خطأ الناسخ . والله اعلم . السندى .

باب الاذان

في الهداية الاذان سنة للصلوات الخمس والجمعة دون ماسواها لنقل المتواتر. في التبيين قال بعضهم واجب وعن محمد رح ما يدل على الوجوب وقيل عن محمد رح فرض كفاية . وقال ابن المنذر هو فرض في الجماعة وعنه مالك رح واجبة في مسجد الجماعة وقال عطاء ومجاهد رح لاتصح الصلوة بغير اذان . في الخلاصة وللرجال يكره اداء المكتوبات بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة ولا يكره في البيوت والكروم والضياع . في السراجية اذا صلى في بيته وترك الاذان والاقامة وان كان لبيته مسجد حتى لا يكره وان لم يكن كره بترك الاقامة . في التبيين وروى ابو يوسف رح عن ابى حنيفة رح في قوم صلوا في المصر المنزل فاكتفوا باذان الناس أجزاءهم وقد اساءوا فرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية وكذا في التجريد . في الروضة لو كان القوم مجتمعين في بيت او كرم او مفازة ارادوا اقامة الصلوة بجماعة ان اذنوا واقاموا فحسن وان تركوا الاذان واقاموا جاز وان تركوا جميعاً جاز بغير اثم واساءة لأن الاذان لاجتماع الناس وههنا لا يجتمع اكثر منهم . في عقد الآلى رجل صلى في سفره أو في بيته بغير اذان واقامة يكره وأجزئه وان ترك الاذان وحده لا يكره وان ترك الاقامة وحدها يكره لأن الاذان لاعلام الغائبين فلا حاجة لجمع ههنا والاقامة لاعلام الشروع في الصلوة وهم محتاجون اليه واراد بالصلوة الصلوة بالجماعة اما لو كان منفردا فلا يكره كيف ما كان . في الكافي وان صلى في بيته في المصر يصلى باذان واقامة لان المنفرد مندوب الى أن يؤدي الصلوة على هيئة الجماعة ولهذا كان الافضل ان يجهر بالقراءة . في الجهرية وان تركها جاز لان ابن مسعود رض صلى بعلقمة والاسود في بيته فقيل له الاتؤذن وتقيم فقال اذان الحى يكفينى . في السراجية اذا اذن رجل واقام

آخر لا بأس به اذا لم يلحق الأول بذلك وحشة . فى الكافى ويجعل اصبعيه فى اذنيه عند اذانه لقوله عليه الصلوة والسلام لبلال رض اذا اذنت فاجعل اصبعيك فى اذنيك فانه اندى لصوتك . فى الخلاصة ومن سمع الاذان فعليه أن يجيب وان كان جنباً لان اجابة الاذان ليس باذان ولهذا لا يشترط استقبال القبلة . فى المنهاجية من الذخيرة المتغوط يجيب بقلبه فاذا فرغ من التغوط يجيب بلسانه . فى الخلاصة عن مجموع النوازل قال شمس الأئمة الحلوائى رح الاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو اجاب باللسان ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً، ولو كان فى المسجد حين سمع الاذان ليس عليه الاجابة حتى لو كان فى قراءة القرآن فى المسجد لا يترك القراءة ان سمع الاذان وكذا ليس عليه جواب الاقامة (١) ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة انتهى قلت هما شيئان قد امر بكل منهما .^٢ فى الجامع الصغير للسيوطى اذا سمعتم المؤذن يثوب بالصلوة فقولوا كما يقول أخرجه أحمد عن معاذ بن انس وله شواهد وفيه من سمع النداء فلم يأت به فلا صلوة له الا من عذر أخرجه ابن ماجة وابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک وله أيضاً شواهد . قال السيوطى فى عمل اليوم والليلة وقال مثل ما يقول المؤذن وزاد فى كل حيلة لاحول ولا قوة الا بالله انتهى قلت دليله فى جامعه مما أخرجه مسلم وابوداؤد وفيه وفى الخوارزمى والتحفة اذا قال المؤذن الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت . فى فتح القدير وقول الحلوائى الاجابة بالقدم آه حاصله نفي وجوب الاجابة باللسان وبه صرح جماعة وانه مستحب قالوا ان قال نال الثوب الموعود والالم ينل اما انه يأثم أو يكره فلا . وفيه من التحفة ينبغى أن لا يتكلم ولا يشتغل بشئ حال الاذان والاقامة . ومن النهاية يجب عليهم الاجابة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا فى نسخة ده وضع . وليست فى الاصل . السندى .

اربع من الجفء من جملتها ومن سمع الاذان والاقامة ولم يجب انتهى وفي
الفتح وهو غير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز كون الاجابة بالاتيان الى
الصلوة والا لكان جواب الاقامة واجباً ولم يعلم فيه عنهم الا انه مستحب
والله تعالى أعلم ولا يرد السلام أيضاً . في التفريق اذا كان في المسجد
اكثر من مؤذن اذنوا واحداً بعد واحد والحرمة للأولى اراد الاجابة ،
وسئل ظهير الدين رح عن سماع الاذان في وقت واحد من الجهات ماذا
يجب عليهم قال اجابة اذان مسجده بالفعل . وفي العيون قار سمع النداء
فالافضل له أن يمسك ويسمع النداء به ورد الاثر . وفي فوائد الرستغنى رح
لوسمع الاذان وهو في المسجد يمضى في قراءته وان كان في بيته فكذلك
اذا لم يكن اذان مسجده . وفي جوامع الفتاوى وسئل عالم من العلماء
بسمرقند من اذان المؤذنين يؤذن كل واحد بعد الاذان في مواضع شتى
يشتغل بجواب الكل او الواحد قال يشتغل بجواب اذان المؤذن الذي هو
مؤذن مسجد حيه عند اذانه فحسب وفي غيره ان اشتغل بامر نفسه فلا
ثم عليه لانه لا يجب عليه اجابة اذانهم . في القنية شم يتكلم في الفقه
والاصول فسمع الاذان يجب الاجابة قع سمع الاذان وهو يمشى فالاولى
أن يقف ساعة ويجيب ، في جمع الجوامع ان عمر رض قال لو ادركني النداء
وانا بين رجليها لصمت اخرجه ابن شيبه . في القنية وكان ابراهيم الصانع
يلقى المطرقة من ورائه ورد خلف شاهدا لاشتغال بالنسج حالة الاذان (١)
وعن الساماني كان الامراء يوقفون افراسهم ويقولون كفوا . في الصيرفية
رجل مشغل بعمل سمع الاذان ولم يترك ذلك الشغل يكون عاصياً . من
فتاوى الحجة يكره الكلام والذهاب عند الاذان انتهى . وأما حديث مسح

(١) كذا في نسخة صع وهو الاولى وفي الاصل يرد خلف الخ . بصيغة
المضارع . السندی .

مقدمة المائة

فإنه تخطبة للعلماء الذين شهدوا الواقعة ، وحكوا عنها . ولاشك أنهم أوثق بالمقال رضى الله عنهم . ومن هذا القبيل كتب ابن العربي ، و أتباعه الملاحدة . ولا يلتفت إلى من يقول : إن كتب ابن العربي (١) دس عليه فيها ما لم يقاله ، بل هي سن مقالاته . وتصانيفه مشهورة الأسانيد وهي محشوة كفرا ، وفلسفة ، وتحريفات لكتاب الله تعالى ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإلحادا في دين الله ، وأسمائه ، وصفاته

(١) قلت : العلامة الشيخ عبد الوهاب الشعراني من أعيان علماء القرن العاشر الهجرى ذكر في ترجمة ابن العربي : ” الشيخ العارف الكامل المحقق أحمد أكابر العارفين بالله سيدى محى الدين ابن العربي رضى الله عنه ، أجمع المحققون من أهل الله عز وجل على جلالته في سائر العلوم كما يشهد لذلك كتبه . وما أنكر من أنكر عليه إلا لدقة كلامه لا غير . فأنكروا على من يطالع كلامه من غير سلوك طريق الرياضة خوفا من حصول شبهة في معتقده يموت عليها لا يهندي لتأويلها على مراد الشيخ .

وقد ترجمه الشيخ صفى الدين بن أبى المصور وغيره بالولاية الكبرى ، والصلاح والعرفان ، والعلم ، فقال : هو الشيخ الإمام المحقق رأس أجلاء العارفين والمقربين . . . وكذلك ترجمه الشيخ العارف بالله محمد بن أسعد اليافعى وذكره بالعرفان والولاية . واقبه الشيخ أبو مدين رضى بساطان العارفين . وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام شيخ الإسلام بمصر المحروسة يحط عليه كثيرا . فلما صحب الشيخ أبا الحسن الشاذلى رح وعرف أحوال القوم صار يترجمه بالولاية ، والعرفان ، و القطبية ، مات رضى الله عنه سنة ثمان وثلاثين وسمائة . وقد سطرنا الكلام على علومه ، وأحواله في كتابنا تنبيه الأغبياء على قطرة من

العينين بباطن انملة السبابتين أو بالابهامين وتقيلهما عند سماع اسمه تعالى صلى الله عليه وآله وسلم من المؤذن فقد قالوا إنه لا يصح ولم يحكموا بوضعه أيضاً وقيل قد جرب فوجد المسح بعد التقييل سبباً لعدم عماية البصر بل عن بعضهم ان بعضاً ممن كف بصره قد علموا بذلك وكان سبباً لانجلاء بصرهم. في الحمادية من صلوة المسعودي اگر يكمن بانگك نماز گفتم ديگر آمد بانگك نماز آغاز كرد نشايد كه وى را منع كنند اگر وى را اعلام كردند كه بانگك نماز گفتند بايد كه خاموش نكند بانگك نماز را تمام كند تكرار بانگك نماز مشروع است دليل برو تكرار آن در مسجد جامع. في الحمادية من شرح المجمع ويكره اذان الصبي ويجزئ واذان الجنب والمرء يعاد وانما خص الاذان دون الاقامة لأن تكرار الاذان مشروع دون الاقامة. في الكافي من المنتقى ان تاخير المؤذن وتطويل القراءة لا دراك بعض الناس حرام جدا ومعناه اذا حال الى أهل الدنيا تطويلاً او تاخيراً يشق على الناس لانه اهانة بالشرع. في القنية شم ولا ينتظر المؤذن ولا الامام لو احد بعينه بعد اجتماع اهل المحلة (بو) المؤذن ينتظر شريراً لينقذ مساويه وفي الوقت سعة (١).

باب شروط الصلوة

في الخلاصة رجل اتى بالشرائط وصلى يجوز صلوته والقبول لا يدري انتهى وذلك قوله تعالى أنما يتقبل الله من المتقين وفيها لو افتتح الصلوة على مكان نجس ثم أنتقل الى مكان طاهر لا يصير شارعاً في الصلوة. في التهذيب لو كانت النجاسة تحت قدميه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته ولو كان في موضع سجوده يجوز عند ابى حنيفة رح وهو رواية عن

(١) كذا في الاصل وفي نسخة ده. "ان كان في الوقت سعة". السندي.

أبي يوسف لأن الفرض عنده مقدار رأس الانف وذلك قليل وعندهما لا يجوز إلا أن يعيد على مكان طاهر وعند زفر لا يجوز صلوته وان اعاد وفيه وفي الخلاصة وان كان في موضع ركبته او موضع يديه لا يمنع جواز الصلوة . في التبيين ولو بسط كفه على النجاسة وسجد عليه يجوز على الصحيح في العتائية س اذا صلى على مكان طاهر فسجد عليه لكن اذا سجد وقع ثيابه على مكان نجس يا بس او ثوب نجس يا بس جازت م اذا كان موضع احد القدمين طاهراً وموضع الاخرى غير طاهر فوضع قدميه قال بعضهم يجوز لان فرض القيام يتأدى باحدهما ويجعل وضع الاخرى عدماً وعن الإمام الزاهد الصغار رح ان الاصح انه لا يجوز . في القنية شح والنجاسة تحت القدمين يجمع كذا ذكرت عن أبي يوسف رح لانه يقام به الفرض وان امكن لاحدهما (١) بخلاف النجاسة تحت اليدين فانه لا عبرة بها لانه لا يقام به الفرض . في ترغيب الصلوة . اكرم ازدرم نجاسة زير قدم است وكم ازدرم بجاء سجده بود چون هرد ودر يك ركن جمع آيد زياده ازدرم شود تماز تباه شود واين جائى است كه نجاست غليظه بود اما ا گر خفيفه باشد روا بود . في العتائية ويضم ما في البدن الى ما في الثوب لان حكم الثوب على البدن حكم البدن ويجمع ما تحت القدمين وكذا يجمع نجاسة موضع سجوده وموضع القدم اذا كان رؤس اصابع قدميه عند السجود على النجاسة وان لم يكن جازت صلوته . في القنية قع على مصلاه نجاسة قدر الدرهم وعلى بدنه مثله لا يجمع . في الخلاصة ولو كان في ثوب المصلى اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه على الارض اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع يبلغ أكثر

(١) كذا في جميع نسخ المتانة الموجودة عندي . وفي الخزانة " باحدهما " بالباء . السندی .

من قدر الدرهم لا يجمع . في المضمرات من النصاب ، البساط اذا كان في أحد طرفيه نجاسة وصلّى في طرف آخر يجوز وان كان يتحرك بتحريكه وعليه الفتوى كما في الأرض كذا في الغياثية والحنانية وكذا في التهذيب وفيه وفي طرف العمامة وطرف الثوب الملقى على الأرض ان كان عليه نجاسة ويتحرك بتحريكه لا يجوز . في الغياثية وانما يعتبر الحركة بتحريكها اذا كان لابساً للثوب كالمنديل والملاء اذا كان في أحد طرفيه نجاسة وصلّى معه والطرف الذى به النجاسة على الأرض فالامر فيه على التفصيل ان تحرك بانتقاله لا يجوز لانه يصير مستعملاً للنجاسة حكماً وان كان لا يتحرك جاز انتهى والمراد انتقاله من ركن الى آخر ولو صلى على الدابة وعلى السرج أو في باطنه او موضع الغرز او الجلوس نجاسة أكثر من قدر الدرهم ففي الغياثية من الفتوى الصحيح انه يجزئه في الوجوه كلها وهو المختار وعليه الفتوى وكذا في الكافي . في العتبية النهالى والمضربة المخيطة جانباه اصاب أحد طرفيه نجاسة وصلّى على الوجه الطاهر جاز عند محمد رح لانه يعتبرهما ثوبين وعند أبي يوسف رح لا يجوز لانه يعتبرهما ثوبا واحداً كذا في المضمرات من الطحاوى . وفي الذخيرة فرضنا في البساط . في التهذيب وقيل لاختلاف في الحقيقة لكن جواب أبي يوسف رح في المحيط المضرب وجواب محمد رح في غير المضرب انتهى وفتوى الوقاية بموجب الجوابين . في الذخيرة من النوازل صلى ومعه ثوب ذو طاقين فاصابته نجاسة أقل من قدر الدرهم ونفذت النجاسة الى الجانب الآخر حتى صارت أكثر من قدر الدرهم لا يجوز ولو كان الثوب ذا طاق واحد فاصابته ونفذت الى الجانب الآخر وصارت أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة لأن هذا من الجانبين واحد فلا يعتبر متعدداً فاما ذو طاقين فتعدد وما ذكر من الجواب فذاك قول محمد رح أما على قول أبي يوسف رح لا يمنع

ذلك (۱) جواز الصلوة لانه بمنزلة ثوب واحد عنده . وفي الخلاصة .
رجل بسط بساطاً رقيقاً على الموضع النجس وصلى عليه ان كان البساط
بحال يصلح ساتراً للعبورة يجوز الصلوة . في القنية (جو) صلى على مصلى في
مكان نجس يصف ماتحته يجوز بت عجب تفسد صحه مثله ولو صلى على زجاج
يصف ماتحته قالوا جميعاً بجوز . في الخلاصة ولو صلى على الخشب وفي
الجانب الآخر نجاسة أكثر من قدر الدرهم وغلط الخشب بحيث يقبل
القطع يجوز . في ترغيب الصلوة اكر پوستى است يك روى اوباك
ست وديگر روى پليد بران روى پاك نماز گذاردن روا بود يانخه خواجه
امام أبو الحسن دستغنى رح در فوائد خود آورده كه روا بود قياس بر آنكه
هر چیزی را كه دو كنند دوشود . شيخ الاسلام برهان الدين رح گفته
است كه روا نبود از آنكه اكر پوست را دوپاره كنند هم بر آن طول
وعرض دونشود اما ماتحته هم بران طول وعرض دوشود . من الينا بيع
وان اصاب اللبن والاجر والخشب نجاسة فقلبها وصلى على الوجه الطاهر
جازت صلوته بخلاف البساط ورواية الخانية قد مرت . في المضمرة
والذخيرة اذا صلى على موضع نجس وفرش نعليه وقام عليها جاز ولو
كان لابسا لها لايجوز لانها يكونان تبعاً له حيثند . في الخانية هو بمنزلة
ثوب ذى طاقين اسفله نجس وأعلاه طاهر . في العتايية وعن شداد
البول او التبن النجس او السرقين اذا خلط مع الطين وطين به سطح
المسجد ويبس لابس بالصلوة عليه ان لم يكن البول او الروث غالباً ولم
يرعين النجاسة والتبن . ولو وضع عليه منديل مبلول عن أبي حفص
الكبير انه لابس كذا في المنهاجية . في الحمادية من فتاوى الحجة الطين

(۱) كذا في الاصل وسائر نسخ المتانة . وفي خزانة الرواية " اما على
قول أبي يوسف رح يمنع ذلك " الخ بحذف لا . السندی .

إذا اختلط به السرقين فخاض فيه انسان فتلوث منه خفه ولفافته جازت الصلوة معه وكان على بن أبي طالب وعبدالله بن المغفل رض ينخوضان ماء المطر وطين المطر اظهاراً منها جواز الصلوة معه دفعاً للحرج . في الخانية إذا اراد ان يصلى على أرض عليها نجاسة فكتمها بالتراب ينظر ان كان التراب قليلاً بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لايجوز وان كان كثيراً لايجد ربح النجاسة يجوز . في الخلاصة في نظم الزند ويسى رجل اصاب ثوبه دهن نجس أقل من قدر الدرهم فلما شرع في الصلوة انبسط الدهن فصار أكثر من قدر الدرهم ان كان قبل أن يقعد قدر التشهد يستقبل الصلوة بالاجماع وبعد التشهد فيه خلاف كما في المسئلة الاثنا عشرية وان لم ينسط حتى فرغ من الفجر وصلى بعدها صلوة اخرى ثم وجدها أكثر من قدر الدرهم فصلوة الفجر جائزة والتي بعدها لايجوز وقال بعضهم اعتبر وقت الاصابة وقالوا لايمنع جواز الصلوة . في القنية فظوفي فتاوى أبي حفص لايمنع وبه يفتى لأن الزيادة أثر ليس بعين . في السراجية اذا صلى وعلى ثوبه شئ من السكر والمنصف مادون الكثير الفاحش الصحيح أنه يجزيه وحد الكثير الفاحش الربع . من الخوارزمي والنصاب لو صلى وفي كفه بيضة حال مخها دماً جازت صلوته لأن النجاسة في معدنها ولو صلى وفي كفه قارورة بول اوخمر لايجوز صلوته لأن النجاسة ليست في معدنها. (١) في القنية عجب مدرة اصابها بول فجفت وصلى معها جازت لأنها من الأرض . في المضمرات والذخيرة الدابة اذا خرجت من المقعد وغسلت

(١) كتب السيد علي محمد السندی الداروى في كتابه مصلح المفتاح السندية ناقلا عن تحرير المخدم محمد هاشم التوى السندی ما محصله انه لو وضع البنج اوالتباكو في طرف ثوبه فصلى لم تجز صلوته في البنج وتكره تجرهما في التباك اه . السندی .

وصلى معها جازت الصلوة . فى الكافى فى باب المياہ اعاد سنه جازت صلوته .
وان زاد على قدر الدرهم وقال محمد لا يجوز لان ما ابين من الحى ميت
فكان هذا مجرد وضع النجاسة وقال ابو يوسف رح يجوز لانها اذا وضعت
مكانها كانها لم تزل فان قيل عظم الانسان طاهر عندنا فانى يتصور الخلاف
قلنا على ظاهر المذهب وهو الصحيح لا يتصور الخلاف وهذا الخلاف على
الرواية التى جاءت ان عظم الانسان نجس . فى المضمرا ت من الشامل
للبهقى لابس بالصلوة فى ثياب الذمى لأن الاصل فى القطن الطهارة ويكره
فى سراويلهم لانهم لا يحترزون عن نجاسة المخرج بالاستنجاء وغيره . فى
البخارى فى كتاب الصلوة قال الحسن فى الثياب التى ينسجها الجوس لم يربأسا
وصلى على رض فى ثوب غير مقصور . فى القنية بت (١) يصلى فى الخيمة
ورأسه ينال سقفها لم يجز (قع) يعجزه اذا كان الى القيام أقرب والا فلا وان
رفع سقفها لتمام قيامه جاز اذا كانت طاهرة والا فلا . فى الخلاصة ولو كان
ثوب خلت فوق رأسه وعليه نجاسة أكثر من قدر الدرهم اذا قام المصلى
يصير الثوب على كتفه فصلى ركناً معه تفسد صلوته . فى السراجية اذا
وجد فى سراويله اثر الاحتلام وهو لا يتذكر الاحتلام فانه يعيد الصلوة من
أقرب النوم اليه . نورأى فى ثوبه نجاسة وهو لا يدرى متى أصابته لم يعد
شيئاً . فى الغياثية (٢) ولو سلم فرأى نجاسة على ثوبه ان غلب على ظنه
انها أصابته فى الصلوة أو قبلها يعيد هذه الصلوة ولا يعيد غيرها ما لم يتيقن
متى أصابته وعن ابى حنيفة رح ان كانت يابسة يعيد ثلاثة ايام وليلاتها وان
كانت رطبة يعيد صلوة يوم وليلة . وفى مختصر الكافى لا يعيد عند الكل

(١) كذا فى الاصل ونسخة ده . وفى الخزانة ونسخة صع علامة "بت"
مكان "يب" والله اعلم . (٢) قلت : وفى خزانة الرواية "العتابية" مكان
الغياثية . السندى .

وهو المختار . في مجموع الروايات من القنية طم عريان معه ثوب ديباج و ثوب كربأس فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم يفترض عليه ان يصلى في ثوب ديباج . في نصاب الاحتساب الثوب اذا تنجس نجاسة تمنع جواز صلوته فلا يجوز لبسه في غير الصلوة الا اذا لم يجد غيره انتهى لا يجوز أى يكره لثلا يصلى فيها سهواً او يتنجس بدنه بان يعرق فيها عرقاً .

فصل فى ستر العورة

في جمع الجوامع (١) للسيوطى أخرج عبدالرزاق عن نافع ان ابن عمر كساه ثوبين وهو غلام فدخل المسجد فوجده متوشحاً به فقال اليس لك ثوبان تلبسهما فقلت بلى فقال ارأيت لو أنى ارسلتك الى وراء الدار اكنت لابسهما قلت نعم قال فالله تعالى أحق ان تزين له ام الناس فقلت الله فأخبره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او عن عمر قد استيقن نافع انه عن احدهما وما اراه الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يشتمل احدكم في الصلوة اشتمال اليهود وليتوشح به ومن كان له ثوبان فليتزر ثم ليصل قال نافع وكان عبدالله لا يرى لاحد أن يصلى بغير ازار وسراويل وان كانت جبة ورداء دون ازار وسراويل . في عقد اللآلى ويكره أن يصلى في سراويل واحد أو قميص واحد (٢) في التجنيس

(١) قلت : كل ما نقل من جمع الجوامع في هذا الفصل فهو من زيادات صاحب المتانة . (٢) قلت ومنه علم حكم من يصلى مكشوف الكتفين ، قال صاحب البياض نعمان الثانى المخدم عبدالواحد السيوستانى الظاهر ان صلوته (اى مكشوف الكتفين مكروهة والمصلى مسيئاً لما فى البحر وان صلى فى ازار واحد يجوز ويكره وكذا السراويل فقط ، وفى المتانة من المحيط ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يكرهون اعراء المناكب فى

الصلوة في ثوب واحد يستره جاز ولا يكره . في الخلاصة والمستحب أن يصلى في ثلثة أثواب . قميص وازار وعمامة اما لو صلى في ثوب واحد متوشحاً جميع بدنه كازار الميت يجوز صلوته من غير كراهة . من المحيط عامة اصحابنا جعلوا الشرط ستر العورة من غيره لامن نفسه الا يرى انه يجوز لصاحبها مسها والنظر اليها . في جواهر الفتاوى التعرى في أوقات الخلاوة في غير الصلوة يجوز ويكره . في جمع الجوامع عن معوية بن حيدة قلت يا رسول الله ما نأتى من عوراتنا وما نذر قال احفظ عليك عورتك الامن زوجتك وما ملكت يمينك قلت يا رسول الله فاذا كنا بعضنا في بعض قال ان استطعت الا أن يرى عورتك احد فافعل قلت ارأيت اذا كان احدنا خاليا قال فالله أحق ان يستحيى منه من الناس ووضع يده على فرجه أخرجه عبدالرزاق واحمد في مسنده وابوداود والترمذى وحسنه وابن ماجه والحاكم في المستدرک والبيهقى . في منية المصلى وروى ابن شجاع عن أبيحنيفة رح نصاً اذا كان محلول الجيب فنظر الى عورته لاتفسد صلوته وبعض

بقية صفحه ١٥٣

الصلوة . وفي شرح المناسك للشيخ على القارى الصلوة مع كشف الكتفين اوكشف احدهما مكروه اه . وفي الحديث اذا صليت فاتزروا وارتدوا ولا تشبهوا باليهود رواه ابن عدى . وفيه اشارة الى ان الصلوة في ازار واحد من داب اليهود . وفي الحديث ايضا نهى عن الصلوة في السراويل رواه الخطيب . وفي حديث ابن عمر مرفوعا اذا صلى احدكم فليلبس ثوبيه فان الله احق ان يزين له رواه الطبرانى وفي المشكوة عن أبى هريرة رض قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلين احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شئ متفق عليه وفي المرقاة قال النووى قال مالك وابوحنيفة والشافعى والجمهور هذا النهى للتنزيه للتحريم اه . وقد صرح الحنفية بالكرهة التنزيهية . ابوسعيد السندى .

المشاخ جعل ستر العورة من نفسه شرطا حتى قالوا ان كان كثيف اللحية
جاز وان كان خفيف اللحية حتى لو نظر رأى عورته فصاوته فاسدة وبه
يفتى بعض المشاخ ، ولو صلى عريانا في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر
وهو قادر على اللبس لايجوز صلواته بالاجماع . في المضممرات من الكبرى
اذا صلى بغير ازار وهو محلول الجيب جاز سواء كان عريض اللحية او
لم يكن هو المختار . من الفتاوى الصغرى وعن ابيحنيفة وأبي يوسف في هذه
الصورة أنه لو نظر الى عورته لم تفسد صلواته هو الصحيح كذا في الذخيرة
والحانية . في الخلاصة والركبة لايعتبر عضوا على حدة بل تبع للفخذ حتى
لو كان ربع الركبة مكشوبا يجوز صلواته هو المختار كذا في اللباب شرح
الهداية نقلاً عن المصنف (١) في التجنيس في تنمة المنظومة في مذهب
أحمد بن حنبل وعورة الفتاة عورة الرجل وخصها بقبل ودبر . ولم يجز (٣)
فريضة في مذهبه ، لرجل لم يستر منكبه كذا الاخير في معدن الكنز .
في الكافي وقيل الخصيتان يتبعان الذكر فيعتبر الكل عضوا واحداً والصحيح
انه يعتبر كل واحد عضواً على حدة كذا في الهداية . في الخلاصة من الفتاوى
واما ثدى المرأة ان كانت صغيرة ناهدة فهي تبع للصدر وان كانت كبيرة
فهي عضو واحد . في الظهيرية والذراع في كونها عورة روايتان والاصح
انها عورة كذا في السراجية وفيها وقدم المرأة ليس بعورة . في الهداية
وهو الأصح . في الكنز وكذا الشعر والبطن والفخذ والعورة الغليظة . في

(١) كذا في جميع نسخ المتانة . وكتب في خزانة الرواية هكذا : في
حاشية الهداية من اللباب وقال المصنف في التجنيس الركبة الى آخر الفخذ
عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والفخذ مغطى جازت الصلاة
لان نفس الركبة أقل من الربع وقد قيل انها بانفراده عضو والاول اصح
لان الركبة ملتمى عظم الفخذ والساق اه . (٢) كذا في نسخ المتانة . وفي
الخزانة ”وما يجب“ الخ مكان ”ولم يجز“ السندى .

الهداية والمراد به النازل من الرأس هو الصحيح انتهى أراد ان شعر ما فوق الاذنين عضو وما استرسل عضو آخر . في الخلاصة وما بين سرته وعانته عضو على حدة . في الخائبة اذا انكشف ما بين السرة والعانة قدر الربع يمنع جواز الصلوة لانه انكشف ربع عضو كامل والمراد دخول جميع البدن من ذلك الموضع . في الكافي ولو انكشفت عورته في الصلوة فسترها بلائث جازت صلوته اجماعا لان الانكشاف الكثير في الزمان اليسير كانكشف اليسير في الزمان الكثير وذا لا يمنع جواز الصلوة فهذا مثله فاذا ادى ركنا مع الانكشاف او مكث بقدر ما يتمكن فيه من أداء ركن فسدت صلوته خلافاً لمحمد رح في التمكن . في القنية شم عريان يمكنه ستر العورة بالدخول في الماء يلزمه انتهى ونحوه امكان الستر بالحشيش والتراب كما ذكر في ايضاح الاصلاح . (١) .

فصل في استقبال القبلة

في رسالة ابن الخطاب المكي ان القطب نقطة مقدرة ما بين الفرقدين والجدى وهو أقرب الى الجدى فاذا عرفت القطب فبلاد العجم يجعلونه على جنب الكتف الأيمن لا بين الكتفين ولا على صفحة الحدوب بلاد الهند والسند يجعلونه على صفحة الحد الايمن ويستقبلون وسط الغرب وذكر الغزالي أن الانسان اذا اراد السفر فليقابل الشمس وقت الزوال ووقت العصر ووقت المغرب في بلدة قبل سفره ويعرف اين يكون منه القبلة فيعمل على ذلك في سفره وينظر مطلع الفجر ومغيب الشفق فيعرف منه القبلة للعشاء والصبح اذا طال سفره سأل اهل المعرفة

(١) قلت : وكثير في هذا الفصل المحود الاثبات من صاحب المتانة تركتها حذرا من الاطالة ومنه الاعانة . السندی .

مقدمة المتالة

كما عرف منها ، ونقله الأئمة وأنكروه . ولذلك قال الإمام الأصمعي في فتاواه : وإياك أن تعلق خاطر بك بشئ من كتب (ابن العربي) ولا تفرع سمعك لها وإن كانت حسنة الإيقاظ . فإن السموم لا توضع إلا في الطعام الطيب ، وعليك بالكتب التي هي دعائم الإسلام . هذا حاصل كلامه . وفي كتب الصوفية المحتمقين كالقشيري والسهورودي وأمثالها ما يغني عنها . ومن ادعى لهم تاريخه فهو جاهل أو ملحد في الدين والله اعلم انتهى كلام التنبيهات . وذكر في تلك الرسالة : قد استفتى في الزمن السابق بهذه الصورة : ما تقول السادة العلماء وأئمة الدين فيمن قال : إن ابن عربي كان رجلا صالحا وإنه على عقيدته ، وإن من جعله كافرا فهو كافر . وإن حسينا الحلج قتل ظلما . ماذا يجب عليه ؟ أفنونا ماجورين !

فأجاب كل المشايخ العظام كما قال الشيخ الإمام تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله سبحانه وتعالى . وذكر بعد سرد فتوى شيخ الإسلام في حق ابن عربي : وقد رد على ما يفهم من كتاب الفصوص والفتوحات لابن عربي الخاتمي أكثر من سبعائة عالم في أول ما صنفها . وأكثرهم كانوا مجتهدين . ثم ازداد الكثرة على السبعائة ، ومشى على ذلك علماء كل البلاد . ومن أراد تحقيق ما هناك فعليه بمثل كتاب الرسائل المرضية للقطب ابن الأهدل ،

بحر علوم الأولياء فراجعه . طبقات الكبرى ملخصا ج ١ . ص ١٨٨
وشيوخ مشايخنا حجة الله على الأرض الشيخ الإمام ولي الله الدهلوي يذكره أيضا بالعرفان والولاية والمرتبة الأولى كما لا يخفى على من طالع التفهيمات وغيرها من مصنفاته . وفي الآخر أقول كما قال العلامة تاج الدين السبكي في طبقاته تحت ترجمة الحارث المحاسبي : القوم أئمة أعلام ولأقوالهم محامل ربما لم يفهم بعضها فليس لنا إلا الترضى عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم . منه

او راقب ما تقدم في البلد الذي ينتهى اليه انتهى هذا كله على سبيل التقريب
واما معرفة القبلة على وجه التحقيق فانما تحصل بمعرفة اعراض البلدان
وأطوالها كما ذكر مستوفى في علم الميقات والجهات وأيضاً استخراجنا قبلة
بعض بلاد الهند واطوالها وعروضها وكانت بحيث يجعل الجدى على
الاذن الايمن وأحط ما يكون او ارفع واما جعله على صفحة الخد فلعله
في بعض البلاد الهندية الواقع قرب تحت الريح قريب خط الاستواء . من
فتاوى الحجّة (١) الصلوة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشامخة وعلى
ظهر الكعبة جائزة لأن القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بخذاء
الكعبة الى العرش . في جمع الجوامع البيت قبلة لأهل المسجد والمسجد
قبلة لاهل الحرم والحرم قبلة لاهل الارض في مشارقها ومغاربها من
امتى أخرجه البيهقي في السنن عن ابن عباس رض . فى السراجية يكره مد
الرجل الى القبلة في حالة النوم وغيره لانه اساءة في الأدب .

فصل فى النية والاخلاص

فى الكافى والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عند التكبير اذا لم يوجد

(١) قلت: هذه المسئلة فقط من فتاوى الحجّة ذكرها صاحب المتانة من
الخرانسة وحذف سائر عبارتها فى هذا الفصل واورد مكانها تحقيقنا
من عند نفسه . (٢) النية بتشديد الياء على المشهور وحكى تخفيفا وهو
القصد وهو عزم القلب على الشئ . وقد ذكر فى شرح مسلم ان النية شرط
فى الافعال كالوضوء والتيمم والصلوة والزكوة والصوم والحج والاعتكاف
وسائر العبادات ، واما ازالة النجاسات فى المشهور انه لا يفتقر الى نية
لانها من باب التروك، والتروك لا يحتاج الى نية . مخدوم متو السندي .
قلت : وجدت هذه الحاشية فى نسخة المتانة لدار الهدى . ابوسعيد السندي

ما يقطعه وهو عمل لا يليق بالصلوة فعن محمد رح ان من توضأ يريد به صلوة الوقت وغابت عنه الينة عند الشروع جازت صلوته وفيه ولا يعتبر بالنية المتأخرة عن التكبير في ظاهر الرواية وقال الكرخي رح يصح مادام في الثناء وقيل يصح اذا تقدمت على الركوع . وفي الرقيات من خرج من منزله يريد الصلوة التي كان القوم فيها فلما انتهى الى القوم كبر ولم يحضره النية فهو داخل مع القوم . في الاحياء وينوى الامامة لينال الفضل فان لم ينوصحت صلوته و صلوة القوم اذا نواوا الاقتداء نالوا فضل الاقتداء وهو لا ينال فضل الامامة . في السراجية اذا قال المقتدى نويت صلوة الامام كفاه وفي ترغيب الصلوة دخلت في صلوة الامام كافي باشد . في الغيائية ولونوى الشروع او الدخول في صلوة الامام اختلفوا فيه والاصح أنه لا يجزيه ولونوى صلوة الامام لا يجزيه إجماعاً وفيها اذا شك في خروج وقت الظهر ونحوه فنوى ظهر الوقت وقد نخرج يجوز بناءً على ان القضاء يجوز بنية الاداء وكذا على القلب هو المختار وحكم الامام حكم المنفرد . من خلاصة الحقائق حكى عن ابى الطيب قال حرمان الناس في حرفتين اشتغالهم بنافلة وتضييع فرض وعمل الجوارح بلا حضور قلب . من كفاية الشعبي ثم الصلوة لا تأخذ المرتبة بالاماكن وانما تأخذ المرتبة بحال المصلي قرب رجل يصلى في المسجد الحرام ولا يجاوز صلوته اذنيه ورب رجل يصلى في بيته وتكون صلوته في أعلى علمين وأشرف المقامات فالشان في الاخلاص واحضار القلب . في الغيائية وان افتتح الصلوة لوجه الله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء بعده فالصلوة على ما اسس لان التحرز عن اعتراض مثله متعذر . في الخلاصة الرياء لا يدخل في الفرائض . في التاتارخانية من الذخيرة والرياء لو خلى عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس يصلى فاما لو صلى مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسنها فله ثواب أصل الصلوة دون الاحسان . ومن الينا بيع قال ابراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال

بعضهم يكفر وقال بعضهم لأجر ولاوزر عليه وهو كأن لم يصل . وفيها من اليتمية سئل عمر النسفي عن شرع في صلوة الفرض وشغله أمر التجارة بان كان تاجراً او شغله التفكير في مسألة بان كان فقيها حتى اتم الصلوة ، الاولى في حقه أن يعيدها او الاولى أن يتوب فقال لا يستحب الاعادة وسئل عن الحسين بن علي المرغيناني فقال لا يعيد . في القنية (بو) لا ينقص أجره اذا لم يكن التقصير منه .

باب صفة الصلوة وآدابها وافتتاحها

في الخلاصة وأما تكبيرة الافتتاح فهي شرط عندنا وليس بركن حتى لو بنى على الظهر مائة ركعة يصح ولا يشترط لكل صلوة تكبيرة على حدة كما في سائر الاركان . في الكافي لا تجعل القعدة ركناً فان أركانها ما يتم بها أصل الركعة بل هي شرط لصحة الخروج حتى لو صلى الف ركعة ولم يقعد أصلاً صح اذا قعد الاخيرة فلم تصر زيادة على اركان الصلوة التي طريق اثباتها اليقين بل هي شرط لصحة التسليم التي هي تجليل والثابتة بالكتاب الصلوة لا الخروج منها بل الخروج ثبت بالسنة فكذا شروطها . في السراجية القعدة الاولى واجبة والقعدة الثانية فريضة ولكن من أنكر فرضيتها لا يكفر كذا افتي الامام القاضي عبدالواحد الشهيد انتهى اراد ان ليس المراد به الفرض القطعي بل الاجتهادي الذي في دليبه شبهة كما لوجوب والفرق بينهما أن دليل الوجوب يعارض النص دونه كلا صلوة الا بفتحة الكتاب يعارض فاقراء واما تيسر وان الفرض العملي ما يفوت بنوته جواز ما هو فرض فيه ولا ينجبر بجابر عند القابل به بخلاف الواجب . في الكافي ولا يفرض القعدة في الرباعي من النفل وعند محمد رح تفرض لأن كل شفع من النفل صلاة على حدة حتى وجبت القراءة في الارباع لهما ان القعدة فرض لغيرها وهو الخروج ولما صار أرباعاً لم يأت اوانه فلم تفرض القعدة

اما القراءة فهي ركن مقصود فصار تركها مفسداً . في المسافري فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكنا ان نجعل الكل صلوة واحدة صوتاً للعمل عن البطلان . في الكافي وواجبها قراءة الفاتحة الى قوله والتشهد في القعدتين نص عليه في المحيط . وذكر في الهداية وقراءة التشهد في القعدة الاخيرة وهذا التقييد يؤذن أن قرأته في القعدة الاولى ليست بواجبة اذا التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه وفيه اختلاف فظاهر الرواية بانه واجب والقياس أن يكون سنة الى آخر ما فيه انتهى وحاصل ما في ايضاح الاصلاح ان في الذخيرة أن من ترك التشهد في القعدة الاولى لم يقع صلوته على وجه السنة لكن لم ينتف منه وجوبه بل قال فيها فأما التشهد في القعدة الاولى فان صدر الاسلام كان يقول هو واجب وعليه المحققون من اصحابنا وهو أصح وان التخصيص المذكور لا يعارض منطوق صرح في الهداية في باب سجود السهو اى قولها ثم ذكر التشهد يحتمل القعدة الاولى والثانية والقراءة فيها وكل ذلك واجب وفيها سجدة السهو وهو الصحيح في الكنز والخروج بصنعه . في التبيين اى الخروج من الصلوة بصنع المصلي فرض عند ابيحنيفة رح على تخريج البردعي اخذه من الاثني عشرية وعلى تخريج الكرخي ليس بفرض وهو الصحيح وفيه في باب الحدث في الصلوة وكان الكرخي يقول لاختلاف بين اصحابنا في أن الخروج بصنعه ليس بفرض وليس فيه نص عن ابيحنيفة رح وانما استنبط أبو سعيد البردعي لما رأى جواب ابيحنيفة رح في هذه المسائل انها تبطل فقال من ذات نفسه لا تبطل الا بتك فرض ولم يبق عليه الا الخروج منها بفعله فقال الخروج من الصلوة بفعل المصلي فرض عنده وهذا غلط منه لانه لو كان فرضاً كما زعمه لاختص بما هو قرينة وهو السلام ولما لم يختص به علمنا انه ليس بفرض وانما تبطل في هذه المسائل لأن ما يغير في اثباتها يغير في آخرها كنية الاقامة واقتداء المسافر بالمقيم لالان الخروج بفعله

فرض عنده (١). في الوقاية ما تقديره ما عدا الفرائض والواجبات أما سنة أو مندوب . في الخلاصة وان كان يعرف الفرائض من النوافل لكن لا يعرف ما في الصلوة من الفريضة والسنة جاز وفيها الأدب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والسنة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه والواجبات اكمال الفرائض والسنن اكمال الواجب والآداب اكمال السنة وفيها ويكون منتهى بصره في الصلوة الى موضع سجوده . هذا في حالة القيام وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة ائفه وفي القعدة إلى حجره ولو لم يفعل لا يآثم هذا في المكتوبة وفي النطوع الأمر أسهل .

فصل في الشروع في الصلوة

في الكافي فاذا شرع في الصلوة سن أن يرفع يديه ثم يكبر . في الغياثية واما وقته فعن أبي يوسف رح انه يقرن التكبير برفعها وبه اخذ الامام خواهرزاده والامام الزاهد الصغار وقال الفقيه ابو جعفر يستقبل

(١) قال المخدوم محمد حاشم التنوي السندی : السادس من الفروض السبعة الداخلية الخروج من الصلوة بفعل . وقد نص على فرضيته اصحاب المتون كالوافي متن الكافي والوقاية ، والكنز والاصلاح متن الايضاح والمتقى الانجر ومنية المصلي والغرر متن الدرر وغيرها ونص في النهاية والمحيط البرهاني وغيرها على انه قال ابو حنيفة ان الخروج بفعل المصلي فرض اه وما ذكره بعض الشراح عن الكرخي انه ليس بفرض فمقال في النهاية انه لبعض اصحابنا وقال قول الكافي انه قول لبعض المشايخ اه مع انه مخالف لما ذكر في المتون فكان ما في المتون هو المعتمد . فرائض الاسلام للمخدوم التنوي من عينه . ابوسعيد السندی .

ببطون كفيه القبلة فاذا استقر ما في موضع محاذة الابهامين شحمتى الاذنين يكبر . قال الشيخ الامام الاجل السرخسى وعلى هذا عامة المشايخ فتأخذ به . في الخلاصة ولا يبطأ رأسه عند التكبير وكذا في الشرعة وفي مجموعة الروايات فانه بدعة . في الكافي يكون خلف الامام أصم وأعمى فامر بالجهر بالتكبير لسمع الاعمى ويرفع اليدين ليرى الأصم فيعلمان دخوله في الصلوة . في شرح الكيداني ودر صاوة مسعودى آورده ست دستهارا چون پائى بط بردارد چون گوش پيل فروبرد الى مكان الاعتماد يعنى لا يرسلها ارسالاً ثم يعتمد بها بعد ذلك . في السراجية نحوه . في الكنز ووضع يمينه على يساره تحت سرته مفتوحاً . في التبيين وهو سنة القيام الذى فيه ذكر حتى يضع كما فرغ من التكبير وفي القنوت وتكبيرات الجنازة ولا يضع في القومة وتكبيرات العيدين وقيل سنة القيام مطلقاً حتى يضع في الكل وقيل سنة القراءة فقط حتى لا يضع حالة الثناء واختلفوا في كيفية الوضع قيل يضع الكف على الكف واختار بعضهم وضعها على المفصل وعند أبى يوسف رح يقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى وقال محمد رح يضعها كذلك ويكون الرسغ وسط الكف واختار الهندوانى قول أبى يوسف رح وقال صاحب المفيد يأخذ رسغها بالخنصر والابهام وهو اختار لأنه يلزم من الاخذ الوضع ولا ينعكس كذا في الخلاصة والكافي ايضاً . في الحميدى وعن الحسن عن أبي حنيفة رح اذا قال الله ولم يزد عليه صار شارعاً وهكذا كل اسم من اسماء الله تعالى التسعة والتسعين ونحوه في العتابية والسراجية . في التبيين ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارعاً لأنه للتبرك فكانه قال برك الله وقيل يصير شارعاً . في جواهر الفتاوى رجل ادرك الامام في الركوع وكبر مقتدياً بالامام وركع بتلك التكبير ولم يكبر للركوع فانه يصير شارعاً في الصلوة لكن لا يكون مدركاً للركعة الا أن يكون بعد تكبيرة الافتتاح قيام لطيف قبل أن يركع

ولو ركع مع تكبيرة الافتتاح فانه لا يكون مدركاً للركعة كذا في الخوارزمي في السراجية اذا كبر المأموم قبل الامام الأصح أنه لا يبصر شارعاً في صلوته أيضاً . في الغياثية واحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح التي هي خير من الدنيا وما فيها بأن يكبر مقارناً للامام عند أبي حنيفة رح وعندهما بأن يكبر حالة الثناء . في الخلاصة فلو أدرك الامام في الثناء ينال ثواب تكبيرة الافتتاح والمختار أنه ان أدرك الامام في الفاتحة ينال ثواب تكبيرة الافتتاح . في التناوي الغريب من النصاب والمؤذن يدرك فضيلة التكبيرة الأولى وان لم يكن تكبيره مقارناً لتكبير الامام لانه في تهية الصلوة . في العتابية وينبغي أن يكون بين قدميه مقدار أربع أصابع (١) ومنتهى بصره موضع

(١) قلت : في الدر المختار " ويسن ان يلصق كعبيه " قال الشيخ ابوالحسن السندی الصغير في تعليقاته على الدر هذه السنة انما ذكرها من ذكرها من المتأخرين تبعاً للمجتبي وليس لها ذكر في الكتب المتقدمة كالهداية وشروحها وكان بعض مشائخنا يرى أنها من اوهام صاحب المجتبي ولم ترد في السنة على ما وقفنا عليه وكأنهم توهموا ذلك مما ورد ان الصحابة كانوا يهتمون بسد الخلل في الصفوف حتى يضمون الكعاب والمناكب ولا يخفى أن المراد هنا الصاق كعبه بكعب صاحبه لا كعبه مع كعبه الآخر اه قلت : ولعل الشيخ أبوالحسن لحظ الى الآثار الواردة في أن التراوح بين القدمين في الصلاة مطلقاً افضل من الصاقها اه كذا في التحرير ناقلاً عن السندی . قلت : المراد من السندی الثاني هو المحدث الكبير الشيخ محمد عابد السندی صاحب طوابع الانوار . والنسخة الخطية لهذا الكتاب كانت موجودة في دارالكتب للعلامة الرافعي صاحب التحرير . وقلت : ذكر في الدر المختار قبل هذا في بيان السنن "والصاق كعبيه" الخ وعلق عليه الفقيه الكبير المحموم السيوستاني السندی في كتابه رش الانوار هكذا "صرح به الزاهدي

سجوده ويكره التراوح بين القدمين الا بعذر وكذا القيام باحدى القدمين
 الابعذر . في كثر العباد من النصاب لو أدرك الامام في القراءة في صلوة
 الجهر لا يثنى لان الاستماع واجب وان كان في صلوة الخفاة يثنى وعليه
 الفتوى . وفي الخافية والخاصة المسبوق اذا ادرك الامام في القراءة التي
 يجهر فيها لا يأتي بالثناء فاذا قام الى قضاء ما سبق يأتي بالثناء . وفي العتابة
 والمختار أن لا يستفتح وفيها من النصاب اذا ادرك الامام في الركوع فان كان
 بحال لو اشتغل بالثناء يفوته الركوع يركع ولا يشتغل بالثناء وهو الصحيح
 لما أن الثناء سنة ومتابعة الامام واجبة . في الكافي ويسمى سرّاً في كل
 ركعة ثم عن ابي حنيفة رح انه يسمى في أول صلوته فحسب وعنه انه يأتي
 بها في اول كل ركعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رح وهو أقرب الى
 الاحتياط وعن محمد رح اذا كان يخفي بالقراءة يأتي بها بين الفاتحة
 والسورة لانه أقرب الى متابعة المصحف واذ كان يجهر لا يأتي بها بين
 السورة والفتحة وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور ليست من
 الفاتحة ومن رأس كل سورة وقال الشافعي رح هي آية من الفاتحة ومن

بقية صفحة ١٦٣

في المجتبي لكنه لا توجد في الحديث الصحيح ولا في كتب ظاهر الرواية .
 والظاهر ان المراد من اللصاق الواقع في المجتبي هو المقابلة والامالة كما قالوا
 في النحوان الباء للالصاق ، لان اللصاق بمعنى ضم الكعب الى الكعب
 يحتاج الى تحرك كثير والصلوة مبناها على السكون والوقار مع انه يفوت
 فيه استقبال الاصابع القبلة ولا يبقى المفاصلة بقدر اربع اصابع بين القدمين
 وهما سنتان ثابتتان بالاحاديث كما لا يخفى صرح بذلك في المفتاح اه
 رش الانوار . قلت : كيف غفل العلامة الشامي في هذين الموضعين عن
 امثال هذه التحقيقات النفيسة . ابوسعيد السندی .

أول كل سورة وقال ابن الهمام في فتح القدير لتوجيه الاحتياط المذكور وجهها باختلاف العلماء والآثار في كونها من الفاتحة وعليه إعادة الفاتحة فعليه إعادتها ويقضى هذا سنيتها مع السورة لثبوت الخلاف في كونها من كل سورة كما في الفاتحة وجوب السورة كالفاتحة اهـ . (١) في المضمرة من الفتاوى الحجة والفتوى على قول أبي يوسف رح انه يأتي بالتسمية في أول كل ركعة ويختمها ويفتح بالحمد لله رب العالمين وعن محمد رح يسمى في أول كل سورة أيضا هو المختار . في التاتارخانية م فرض القراءة عند أبي حنيفة رح يتأدى بآية واحدة وان كانت قصيرة من الخزانة وهو الأصح وفي شرح الطحاوي ان المقدار الذي يخرج عن حد الكراهة أن يقرأ الفاتحة والسورة معها من سائر السور او قدر ثلث آيات قصار . وفي التخرید والسنة أن يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة معها . في الحميدى راق قرء آية طويلة في ركعتين فعامتهم على أنه يجوز وهو الأصح فعلى هذا قوله آية على حذف المضاف أى مقدار آية . فى العتابة ولو قرء بمد الفاتحة آية قصيرة وركع ساهياً يجب السهو لان مقدار ثلث آيات قصار او آية طويلة مثل للكوش واجبة اجماعاً وادنى ما يتعلق به الجواز كقولاه لم ياد . فى الغياثية فى نوادر المصلى عن أبي حنيفة رح انه اذا كان لا يحسن الا هذه الآية وهو الحمد لله رب العالمين فانه يقرأ فى كل ركعة ولا يكررها فيجوز صلاته فى قوله . فى الخلاصة ولو قرء فى الركعة الاولى وركع وقرء فى الثانية (ن) اختلف المشايخ رح فيه على قول أبي حنيفة رح راق قرء آية قصيرة ثلث مرات هل يجوز عندهما قيل لا يجوز . فى الغياثية فى الفتاوى ولو قرء آية قصيرة هى كلمتان او كلمات نحو والله بكل شىء عليم والله

(١) قلت : هذه العبارة التى بين القوسين وجدتها فى نسخة المائة لدار الهدى وفى الاصل متروكة وهو من سهو الناسخ . السندى .

على كل شئ قدير انه فكر وقدر فقتل كيف قدر ثم نظر يجزيه عنده
بلاخلاف بين مشائخنا رح أما لوقرء آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو
مدهامتان او حرف واحد نحو ص ن اختلف المشائخ . في الظهيرية والصحيح
أنه لا يجوز . في القنية (ثم) يخاف المصلي فوت الوقت اذا قرء الفاتحة والسورة
يجوز أن يقرء في كل ركعة بآية في جميع الصلوات ان خاف فوت الوقت
بالزيادة . في الخانية وأما القراءة في الفرائض بنحوائيم السور روى عن
محمد رح أنه لا يكره لما روى عن عبدالله بن مسعود رض انه قرء في الفجر
في السفر قل أدعوا الله او ادعوا الرحمن الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم
قرء في الصلوة قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم .
وفي غريب الروايات لأبي جعفر لابأس بأن يقرء من أول السورة أو من
أوسطها أو من آخرها وان قرء آخر السورة في ركعة يكره أن يقرء آخر
سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح وان اراد
أن يقرء آخر سورة في الركعتين أو سورة تامة فاكثرها آية افضلها وان
اراد أن يقرء آية طويلة مثلا آية المدائنة أو ثلث آيات اختلف فيه والصحيح
ثلث آيات اولى اذا بلغت الآيات مقدار اقصر سورة من القران المعتبر كثرة الآى
لا كثرة الكلمات وعدد الحروف . في الخلاصة فان جمع بين السورتين في ركعة
واحدة لا ينبغي أن يفعل ولو فعل لابأس به والانتقال من آية من سورة
الى آية اخرى من سورة اخرى او آية من هذه السورة بينها آيات مكروه وكذا
الجمع بين السورتين بينها سور أو سورة واحدة في ركعة واحدة مكروه
وفي الركعتين ان كان بينهما سور لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال
بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره كما اذا كانت
بينهما سورتان قصيرتان وان قرء في ركعة سورة وفي ركعة اخرى سورة
اخرى فوق تلك السورة او فعل ذلك في ركعة واحدة يكره وان وقع هذا
من غير قصد بان قرء في الركعة الاولى قل أعوذ برب الناس فيقرء في الركعة

مقدمة المتانة

وكشف الغطاء له (١) ، والرسالة المسماة : بفاضحة الملحدين للشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخارى ، وكتاب القول المنير فى ترجمة ابن عربى للإمام السخاوى .

وأعدل ما فيه من أقوال العلماء أن النظر فى كتابيه ، والتكلم بما فيها محرّم إجماعاً . ويمسك عن التعرض لذاته بعد موته فاعله مات ثانياً ، وإن لم يثبت توبته . وكذا نمسك من الحكم بأنه مات على الزندقة كما قال بعض العلماء الأعلام ، وعن الحكم بفظانته ، وحقية ما قاله كما قال بعض من أحسن الظن به . كتب المخدم بعد سطرين ! فلا ينبغى الإغتراف بقول جمع من العلماء الذين لم يبلغوا مرتبة الاجتهاد ، والإتقان فأحسنوا الظن بإبن عربى . فتبعوه أوسكتوا عن التعرض لرد كلامه . وكذا الإبتلاء ، والإمتحان فى إدعاء السيد محمد الجونهورى حيث ادعى أنه المهدي الموهود لآخر الزمان كما أخبرنا بذلك بعض أسلافنا الذين صحبوه وسبروه ، وحبروه ثم أنكروه ، وهجروه ، وقتلوه بل من كل بلد دخله أخرجوه .

وفىها : ثم إن الأذان للإعلام بوقت أداء سنة الجمعة غير معمول فى أكثر ما رأيناه من البلاد . وإنما شوهد فى بلاد السند لما أنها فتحت على أيدى عسكر الحجاج بن يوسف . وهو قد زاد هذا الأذان هنية أن يشتغل كل بسنة الجمعة ، ولا يشتغل بينها وبين الفرض بكلام . فهو يحصل بنحو الصلاة رحمكم الله . بل نقول كما لا يعلم بذلك فى الظاهر ،

(١) والنسخة الخطية (بإسم مختصر كشف الغطاء للشيخ ابن أهدل) محفوظة فى خزانة الكتب للقاضى محمد مراد السيهوانى . وأوراقها الخطية مائة تقريباً .

الثانية هذه السورة ايضاً وهذا كله في الفرائض أما في النوافل فلا يكره (١) في العتابية اساءة في العمل (٢). في الخانية يكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع. في المضممرات في صلوة الاثر لو قرء في الركعة الاولى فاتحة الكتاب وسورة الاخلاص وقرء في الثانية مثله فعليه السهو في قول أبي يوسف رَح. في القنية قال مت وهذا نص على أن لا يجوز ان يقرء في الثانية ما قرء في الاولى وفيها شب يكره الا في النفل. في الذخيرة غير مكروه. في الخلاصة افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرء آية أو آيتين اراد أن يترك السورة ويفتح التي ارادها يكره وكذا لو قرء أقل من آية وان كان حرفاً. في العتابية ولو قرء في الثانية أكثر من الاولى في الفريضة ان كان بقدر آية أو آيتين لا يكره وان كان أكثر يكره ولا يجب السهو وفي النفل لا يكره بكن حال. في السراجية رفع اليدين لا يفسد الصلوة هو المختار (٣) في الهداية ثم التومة والجلسة سنة عندها وكذا الطمانية في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجبة حتى تجب سجدة السهو بتركها عندهما. في التاتارخانية من الحجّة ولو صلى رجل فلما سلم تذكر انه ترك الركوع في صلوته قال ان صلى كما يصلى الاتقياء يقضى الصلوة لانه ترك ركن الركوع وان صلى كما يصلى العوام جازت صلوته لان العالم يقوم وينحط الى السجود قائماً مستوياً فلم يكن لصلوته ركوع واما العوام فينحط الى السجود منحنيماً فذلك

(١) كتب في الخزانة بعد هذا "في شرح الكيداني وهذا اذا تعمد اما لو سهى ذلك فلا يكره مكروها. (٢) كذا في الاصل. وفي نسخة صع وده "اساءة" بالماضي مكان "اساءة". (٣) قلت: صاحب المائة حذف هنا قريباً من صفحة ونصف صفحة من مسائل الخزانة لان اكثرها كانت مكررة وبعضها غير معتمدة. ابو سعيد السندي.

ركوع وان كان منحنيًا قليلاً وقليل الانحناء محسوب من الركوع (١) لان قليل المكث في الركوع والسجود يقوم مقام الفرض كأنه ركع ولم يقم بين الركوع والسجود هكذا في العتابة . في السراجية المصلى اذا طأ رأسه للركوع قليلاً فان كان الى الركوع أقرب جاز وان كان الى القيام اقرب لم يجز . في الخلاصة الأحذب اذا بلغت حد وبته الركوع يشير برأسه في التاتارخانية من الحجّة اذا قال سمع الله لمن حمده يقول الهاء بالجزم ولا يبين الحركة في الهاء ولا يقول هو ومثله في المضمرة وفتاوى الحجّة . في ترغيب الصلوة در صلوة مسعودى آورده ست هاء حمده پیدا کند درین اختلاف مشائخ ست . بعض مشائخ گویند اگر هاء پیدا نکند نمازش تباد شود وکذا فی کنز العباد من صلوة النخشبى . فی الذخيرة أجمع أصحابنا أن فرض السجود يتأدى بوضع الجبهة وان لم يكن بالانف عذر وهل يتأدى بوضع الانف قال أبوحنيفة رحمه يتأدى وان لم يكن بجبهته عذر وقال رحمه الله تعالى لا يتأدى الا اذا كان بجبهته عذر . في الحميدى وهو المختار للفتوى وفي شرح الوقاية والفتوى على قولها وفي شرح الطحاوى المختار للفتوى قولها . في الذخيرة وسئل أبو نصر عن وضع جبهته على حجر صغير قال اذا وضع أكثر الجبهة على الأرض يجوز والا فلا فقيل ان وقع مقدار الانف على الأرض لم لا يجوز على قول ابىحنيفة رح قال لأن الأنف عضو كامل وهذا القدر من الجبهة ليس بعضو كامل ولا بأكثره فلا يجوز . سئل الفقيه عبدالكريم عن وضع جبهته على الكف قال لا يجوز وقال غيره من أصحابنا رح يجوز . في فتح القدير اما الحائل الذى هو بعضه فقد اختلفوا فيه فاوسجد على كفه وهى على الأرض يعنى الطاهر

(١) هكذا فى الاصل . وفى نسخة صغ "قيل" مكان "قليل" والله اعلم
ابوسعيد السندى .

لا يجوز وصحح الجواز أو على فخذة قيل لا يجوز ولو بعذر وقيل يجوز
بلا عذر وليس بشئ ملتفت إليه بل لا يحل عندي نقله كيلا يشتهر وصحح
الجواز بعذر لا بدونه وعلى ركبته لا يجوز في الوجهين ولم نعلم فيه خلافاً
لكن إذا كان بعد كفاه باعتبار ما في ضمنه من الإيماء كان الخلاف فيه
يكون السجود يقع على حرف الركبة وهو لا يأخذ قدر الواجب من الجهة
والذي ينبغي ترجيح الفساد في السجدة على الكف والنخذ (١) في الكافي
فإن سجد باحدهما أو على كور عمامته أو فاضل ثوبه جاز. في المنيد من
الذخيرة يكره أن يسجد على كور عمامته. وفيها من النوازل إذا أتى في
المسجد حشيش فسجد عليه إن وجد حجمه يجوز والأفلا وكذا إذا صلى
على التبن أو التطن المحلوج وسجد عليه إن استقرت جبهته وانتهى على ذلك
فوجد الحجم يجوز وإن لم يستقر لا يجوز لأن في الوجه الأول هو في معنى
الأرض وفي الوجه الثاني لأنه بمنزلة الساجد في الهواء. في الحادية وكنز
العباد من البرهانية ولو سجد على شئ محشوان وجد حجم الأرض جاز
وتفسيره قالوا إنه لو بالغ لا يتسفل رأسه أبغ من ذلك. في العتابية
ولا يجوز على الأرض والجاورس والرمل الذي لا يستقر جبهته عليه ويجوز
على الحنطة والشعير. في الحادية من الظهيرية وإن سجد على الذرة والجاورس
والرمل لا يجوز في التاتارخانية رجل يصلي على الأرض ويسجد على
خرقة وضعها بين يديه ليتقى به الحر لا بأس به وذكر عن أبي حنيفة رح
أنه فعل ذلك فمر به رجل وقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فإنه مكروه فقال
أبو حنيفة رح من أين أنت فقال من خوارزم فقال أبو حنيفة رح الله أكبر
جاء التكبير من وراء يعني الصف الأخير ومراده إن علم الشريعة يحمل

(١) من قوله "في فتح القدير" إلى هنا من زيادات صاحب المائة .
أبو سعيد السندی .

من هنا الى خوارزم لاعلى العكس . فى الظهيرية ثم قال ابو حنيفة رح
افى مسجدكم حشيش قال نعم قال ابو حنيفة ايجوز السجدة
على الحشيش ولايجوز على الخرقه وفيها ولابأس بالصلوة على
الطنافس وسائر الفرش والصلوة على الارض وعلى ما تنبتة الارض
أفضل أى من نحو ما تنبتة الغنم . فى الملتقط الناصرى المستحب أن يسجد
على التراب (١) وان كان بدنه على بساط طاهر لابأس به . فى الغياثية
لو صلى على العجالة وهى على ظهر البقر لايجوز لانه كالسجود على ظهر
البقر فان كانت على الارض يجوز وهى كالسجود على السرير فيجوز .
فى الكافى ووضع اليدين والركبتين سنة فى السجود خلافاً لزر فر والشافعى رح
لتحقق السجود بدونها ووضع القدمين فرض فى السجود لانه لايمكن
تحقيق السجود الا بوضع القدمين . فى الغياثية واذا رفع اصابع رجليه عن
الارض لايجوز صلاته كذا ذكره الكرخىء فى كتابه والخصاف فى مختصره
وهذا اذا لم يصب اصابعه الأرض عند وضع الرأس اصلاً . فى الخلاصة
ولو وضع احدهما دون الاخرى يجوز كما لو قام على قدم واحد . فى القنية صلى
قائماً على عتبان اطراف اصابعه او رافعاً احدى رجليه عن الارض يجزيه
ويكره ان كان بغير عذر . فى الذخيرة فان كان موضع السجود أرفع
من موضع القدمين قال الشمس الأئمة الحلوائى لو كان التفاوت بمقدار
لبنة أولبنتين يجوز وان كان أكثر من ذلك لايجوز واراد باللينة المنصوبة

(١) ف قال الخادم محمد هاشم التتوى السندى فى بياضه ناقلا عن الاقتناع
شرح مقدمة ابن الشجاع فى فقه الشافعية ، اجمع المسلمون الا الشيعة على
جواز الصلوة على الصوف وفيه ولاكراهة فى شئ من ذلك الا عند مالك
فانه يكره الصلوة عليه تنزيها وقال الشيعة لايجوز لانه ليس من نبات
الأرض اه . اخذت هذا التحقيق من حاشية نسخة المائة لدار الهدى تهيرى
ابوسعيد السندى .

دون المفروشة . في منية المصلى اراد به لبنة بخارى وهى ربع ذراع .
في الهداية ويبدى ضبعيه ويجافى بطنه عن فخذيته لانه عليه الصلوة
والسلام كان اذا سجد جافى بطنه حتى ان بهمة لو ارادت ان تمر بين يديه
لمت وقيل اذا كان في الصف لا يبدى كيبلا يوذى جاره . في الحميدى
هذا التعليل يشير الى ان ايداء المسلم يحترز عنه وان كان فيه اقامة السنة
انتهى ولأن المأمور به في الجماعة التلاصق . وفي الهداية والمرءة تخفض
وتلزيق بطنها بفخذيها لان ذلك استرطها . (١) في الحميدى والاصل فيه

(١) قلت المخدم السيوستانى السندى صاحب رش الانوار ذكر تحت
قول صاحب الدر المختار وحررنا انها تخالف الرجل في خمسة وعشرين
ذكر الشارح (اى الزيلعى) ان المرأة تخالف الرجل في عشر خصال ترفع يديها الى
منكبيها وتضع يمينها على شالها تحت ثديها ولا تجافى بطنها عن فخذيها وتضع يديها
على فخذيها وتبلغ رؤس أصابعها رؤس ركبتيها ولا تفتح ابطنها في السجود
وتجاس متوركة في التشهد ولا تفرج اصابع (يديها) في الركوع ولا تؤم الرجال
ويكره جماعتها وتقوم اما متهن وسطهن اه . ويزاد على العشرة انها لا تنصب
اصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ، ولا يستحب في حقها الاسفار بالفجر
ولا يستحب في حقها الجهر بالقراءة والتتبع يقتضى اكثر من هذا فالاحسن
عدم الحصر اه وفي الاشباه واذانها شئ في صلواتها صفقت ولا تسبح
ويكره اذانها واقامتها ويكره حضورها الجماعة وصلواتها في بيتها أفضل
والجمعة عليها ولا عيد ولا تكبير تشريق اه . فهذه احد وعشرون ويصنفون
خلف الرجال كما في المتون وتفترش ذراعيها في السجود كما في التمهستانى
وتنحنى في الركوع يسير اولاً تعمدت ولكن تضم ثديها وتضع على ركبتيها
وضعا وتنحنى ركبتيها ولا تجافى عضديها كذا في الزاهدى وفي السجدة
تفترش بطنها على فخذيها كذا في الخلاصة ذكره في العالمكيرية وتضم
الركبتين عند الركوع كما في البرهنة ، ولا تخرج يديها من الكم عند الرفع

فيه قوله عليه الصلوة والسلام صلاوة المرأة في حجرتها افضل من صلوتها في بيتها وصلوتها في بيتها افضل من صلوتها في صحن دارها . وفي التبيين لما روى عن يزيد بن أبي حبيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجداً تضا بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل . في الهداية ثم يرفع رأسه الى الجالس وتكلموا في مقدار الرفع والاصح أنه اذا كان الى السجود أقرب لا يجوز لانه يعد ساجداً وان كان الى الجالس أقرب جاز لانه يعد جالساً . في الخانية ولو رفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المأموم اختلفوا فيه والصحيح أنه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بالسنة وقال بعضهم يتم التسبيح ثلاثاً لان من العلماء من لم يجز الصلوة ما لم يسبح ثلاثاً . في الشاهان ثم تسبيحات الركوع والسجود سنة وعند أبي مطيع الباخي رح فرض . في الخلاصة ولو رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام ينبغى أن يعود ولا يصير ركوعين . في الغياثية يجب عليه أن يعود ويكون ذلك واحداً . في الكافي لتوليه عليه الصلوة والسلام لا تبادلوني بالركوع والسجود وقوله عليه الصلوة والسلام اما يخشى الذي يركع قبل الامام ويرفع أن يحول الله رأسه رأس حمار . في المفيد ولو كان بموضع سجوده شك كثير او قرصات زجاجة فرفع رأسه من موضع السجود

بقية صفحہ ۱۷۱

كما في التهستاني ويحتاج جواز صلوتها خلف الامام الى نية امامها وتفسد محاذاة المشتهة عند وجود الشرائط صلاوة الرجل وتفسد صلوتها لو حاضرت بعد شروع الامام وشارته بالتأخير فلم تتأخر كتركها فرض المقام . كما في الفتح وتستنجى صيفاً وشتاء كما يستنجى الرجل شتاء كما في السراج ، فبلغت بعد التتبع بعون الله تعالى الى أربعة وثلاثين والله الموفق للصواب .
رش الانوار . ابوسعيد غلام مصطفى السندی .

ووضع بموضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل الكل سجدة واحدة . في مجموع الروايات ومن السنة وضع اليدين على الفخذين في الجلوس بين السجدين . في الكافي ويكبر بالنهوض بلا اعتماد وقعود وقال الشافعي رح يجلس جلسة خفيفة ثم ينهض معتمداً بيديه على الارض . في التبيين وفي حديث وائل أنه عليه الصلوة والسلام كان اذا نهض اعتمد على فخذه وما رواه الشافعي رح محمول على حالة الضعف بسبب الكبر . في التهذيب ولا يعتمد بيديه على الارض في قيامه الا ان لا يستطيع . في الحميدى قال شمس الأئمة الخوائى الخلاف في الافضل . في المصمرات ولو كان في خف لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين فانه يضع يديه اولاً ويقدم اليمنى على اليسرى . في التبيين ويكره تقديم احدى الرجلين عند النهوض ويستحب الخبوط باليمين والنهوض بالشمال . في الحميدى فاذا فرغ من قراءة التشهد قام ولا بأس بان يعتمد بيده على الارض كذا في الظهيرية وكذا من المحيط . في التاتارخانية (م) فان زاد على التشهد في التعدة الاولى وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا لنفسه ولوالديه فان كان عامداً كان ذلك مكروهاً وان كان ساهياً روى عن ابي حنيفة رح انه يازمه سجدة السهو . ومن الحجة يعنى اذا زاد قدر ما يمكنه أن يؤدي فيه ركنا وقال في موضع آخر اذا قال اللهم صلى على محمد ثم تذكر فتقام يسجد للسهو . ومن الخاوى ان على قولها ما لم يبلغ الى قوله انك حميد مجيد لا يجب السهو . في العتابية لا يجب ما لم يقل على محمد لان به يتم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم . في المصمرات من الكبرى الامام اذا قام الى الثالثة والمقننى لم يفرغ من التشهد بعد قال يتم ما بقى ولا يتابع الامام وان فاته الركوع لان الركوع لا يفوته على الحقيقة لانه مدرك فكانه خلف الامام . في الخلاصة فان لم يتم وقام جاز . في الكافي ويقرء فيما بعد الاولين الفاتحة فقط لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرء في الاخرين

الفاتحة وهو بيان الأفضل في الصحيح وعن أبي حنيفة رح أن قراءة الفاتحة في الاخرين واجبة رواه الحسن حتى لو تركها عامداً كان مسيئاً وان كان ساهياً يسجد للسهو وعنه أنه ينجح بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت . في الشاهدان وان شاء سكت أى مقدار تسبيحة ولو قام بقدر ما يطلق عليه اسم القيام يكفيه . في الكافي المخافة بالفاتحة في الاخرين نفل اذ قراءة الفاتحة نفل فكذا صفة قراءتها . في الحميدى هذا هو المتوارث من لدن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا هذا والتوارث حجة . في التاتارخانية (م) واذا فرغ من التشهد يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ولنفسه ولوالديه ان كانا مسلمين (١) في

(١) قال المخدم عبدالواحد السيوستاني السندی في تاليفه رش الانوار تحت قول صاحب الدر "ويحرم سؤال ملهى الدهر او خير الدارين ودفع شرهما" (في صفة الصلوة) متعباً عليه: هذا الفرع ليس منقولاً من امام المسلمين ولا هو من اقوال فقهاء مذهبه المجتهدين ولهذا لا يوجد في المتن ولا في شروح المحققين بل هو مما ادى اليه رأى بعض الشافعية . قال في النهر الفائق قال الشيخ عز الدين بن عبدالسلام في قواعد من الحرام ان يسأل العافية من المرض مدى الدهر وان يقول اللهم اعطنا خير الدنيا وخير الآخرة واصرف عنا شر الدنيا وشر الآخرة الا ان يقصد الخصوص اذ لا بد ان يدركه بعض السوء ولو سكرات الموت اه . والشيخ عز الدين المذكور شافعى كما صرح به في كشف الحق اقول فكان الشيخ بنى الحرمة كما يشعر به التعليل على ان الانسان لما كان لا بد ان يدركه سوء قليل او كثير لكونه مخلوقاً في مشقة كما يدل عليه قوله تعالى لقد خلقنا الانسان في كبد اى في تعب ومشقة والانسان لا يزال في الشدائد مبدأها ظلمة الرحم ومضيقه ، ومتهاتها الموت وما بعده كذا في البيضاوى وقد قال الله لا تبديل لخلق الله . والعافية

كثر العباد من خلاصة الصلوة من هو عبد وليس أبواه مساهين يقول اللهم اغفر لي ولمولائي والذي آمن بنفسه وليس يعد يقول اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات اذ لا يجوز أن يستغفر لابويه الكافرين . في الكافي ويبدء بالصلوته على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون أقرب الى الاجابة

بقية صفحته ١٧٤

ان يسلم من آفات كما في الطيبي وان يسلم من الاستقام والبلاء كما في النهاية فظهر ان العافية مدى الدهر سعى في تبديل الخلق وهو محال ولهذا صرح الشيخ بحرمة وارتضاه الشارح لظهوره . وانت خبير بان الداعي اذا يسأل العافية مدى الدهر فغرضه ان لا يصيبه آفة وشر فيما بقي من عمره وهذا لا ينافي ما مر من الشدائد فيما مضى من حين ولادته الى اوان التكليف مثلا . وانما المحال عدم اصابة شدة وشر في وقت من الاوقات لانه المؤدى الى التبديل فتقوله في التعليل اذ لا بد ان يدركه بعد سوء مسلم لكن في العمر لا فيما بقي منه اذ يجوز ان يعافيه الله تعالى فيما بقي من عمره من غير ان يترتب عليه محال . وسكرات الموت ليست مما لا بد منها للانسان اذ يجوز ان يهونها الله تعالى عليه بحيث لم يشعر لشدة كما وقع ذلك لكثير من الصالحاء كما يدل عليه الاخبار فظهر ان هذا الفرع مع كونه دخيلا في كتب الحنفية مدخول فيه ولهذا قال في النهر الفائق بعد ذكر هذا الفرع وسائر الفروع عن القواعد فيه ما هو مناقش فيه اه . ومن الادعية الواردة الصحيحة اللهم اني اسألك العفو والعافية والمعافة الدائمة في الدنيا والآخرة كما ثبت بالسنة ومدى الدهر لا يزيد على الدنيا والآخرة . ومن الادعية الواردة كما في الحصن والحصين اللهم اني اسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم اعلم . واعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم اعلم فهل هذا الاسوال خير الدارين والاستعاذة من شر الدارين فتدبر . رش الانوار . اخذت من حاشية النسخة الخطية للدر المختار الموجودة في مكتبة القاضي محمد مراد السيوستاني من آل صاحب رش الانوار . ابوسعيد غلام مصطفي السندي .

لأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستجابة . في المسافري
والكريم لا يستجيب بعض الدعاء ويرد بعضه . في التاتارخانية (م) ثم اذا
اخذ في التشهد وانتهى الى قوله اشهد ان لا اله الا الله هل يشير باصبعه السبابة
ليد اليمنى لم يذكر محمد رح في الاصل فقد اختلف المشايخ رح فيه منهم
من قال لا يشير وفي الكبرى وعليه الفتوى ومنهم من قال يشير ثم كيف
يضع عند الاشارة حكى عن الفقيه أبى جعفر رض انه قال يعقد الخنصر
والبنصر ويحلق الوسطى مع الابهام ويشير بسبابته . في العتبية ولا يشير
بالسبابة عند التشهد وهو المختار . في الغياثية هو المختار وعليه الفتوى انتهى .
وفي فتح القدير لابن الهمام روى ذلك في حديث وائل غريب والذي
في الترمذى من حديث وائل قلت لانظرن الى صلوة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما جلس يعنى للتشهد افترش رجلاه اليسرى ووضع يده اليسرى
على فخذه اليسرى ونصب اليمنى من غير زيادة على ذلك وفي مسلم كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا جلس فى الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه
اليمنى وقبض اصابعه كلها و اشار باصبعه التى تلى الابهام ووضع كفه
اليسرى على فخذه اليسرى ولا شك أن وضع الكف مع قبض الاصابع
لا يتحقق حقيقة فالمراد والله تعالى أعلم وضع الكف ثم قبض الاصابع
بعد ذلك عند الاشارة وهو المروى عن محمد رح فى كيفية الاشارة قال
يقبض خنصره والى تليها ويحلق الوسطى والابهام ويقم المسبحة وكذا عن
أبى يوسف رح فى الامالى وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من
المشايخ رح لا يشير وهو مخالف الدراية والرواية فعن محمد ان ما ذكره
فى كيفية الاشارة بما نقلناه قول ابى حنيفة رح وعن الحلواتى يرفع الاصبع
عند لاله ويضعها عند الا الله ليكون الرفع للثبوت والوضعية للثبات وينبغى
أن يكون اطراف الاصابع على حرف الركبة لا مبالدة عنها انتهى وكذا
فى شرح الهداية لاكمل الدين وفيه عن أبى يوسف رح فى اماليه ونحن نصنع

مقدمة الثالثة

وغيره من الأوقات الخمس لا حاجة إليه يوم الجمعة وإن كثرت
الناس الخ .

ذكر في آخر الرسالة : ومما أراه من الزيادة على ما كان بين
يديه صلى الله عليه وسلم وبين الصحابة ولا بينه وبين جبرئيل عليه
السلام مع أنهم خير معلم وخير متعلم . فينبغي أن لا يزاد على ما كان فيهم ،
وفعل بمحضرهم . ولم يكن القيام في حديث جبريل وهو جاء معلما في
صورة متعلم مع أن أكثر آداب العالم والمتعلم استخرج منه ، ولا في
غيره من حديث ولا أثر ، ولا نقل من السلف . وأما الإستنباط من
قوله صلى الله عليه وسلم : من سن سنة حسنة فله أجرها ، وأجر من
عمل منها . فتميا لم يثبت منهم ، ولم يقع بمحضرهم ، ويكون معينا
في أمر ديني . وأما الزيادة على ما كان فيهم فتركها أولى . ولو قيل
بأنه سبب لتوقير الشيخ . قلنا : غير القيام من أسبابه لا تعد ولا تحصى ،
كالمبادرة في خدمته ، واعتقاد تعظيمه ، والإمتثال لأمره ظاهرا وباطنا
بل وإشاراته الخفية . حتى قيل : عقوق الأستاذ لا توبة له . وكعدم
رفع الصوت ، وعدم كثرة الشغب ، وعدم كثرة السؤال ،
والبحث فيما يعرض عنه هو ، أو يلقى الأستاذ عليه ، وغيرها من الآداب
الماثورة من علماء القرون الثلاثة . فإن قصر الطالب في شيء من هذه
الآداب لا ينفعه القيام أصلا بخلاف عكسه .

1353

وكتب : ثم إنى لو نشرت عليك من أجناس ما ذكرناه في أواخر
هذه الرسالة لقضيت العجب العجاب ، لكن اقتصرنا على أقل شيء
منها ، ولم نطول بالإكثار منها الكتاب ، إذ لم يكن قصدنا إلا التكلم

بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قولنا وقول ابي حنيفة رح انتهى
واما ما قيل هنا أن الرفضة لما توغلوا في فعلها تركها السنيون فظن فاسد وكيف
يترك السنيون السنة الثابتة بالتشبه الطارى وانما الممنوع منه ما لم يرو فيه عنه
صلى الله عليه وسلم شئ أو يكون سابقاً على العلم بالسنة ثم انى الى الان
لم اقف على دليل منع الاشارة بالمسبحة غير أن مبنى امر الصلوة على
الوقار والاشارة تنافيه وهذا العقلى لا يقاوم حديث مسلم بل مبناه على
الاتباع ثم ترك منافيتها وبعض اسانيدنا كتب الاستفتاء من مكة الى علماء
الروم الحنفيين هل العمل بالاشارة أولى ام تركه فاجابو بأن الاشارة سنة
وتركها لا وجه له (١) . فى المضممرات من المنافع ثم يسلم المعنى فيه انه
اذا أحرم للصلوة كانه غاب عن الناس لا يكلمهم ولا يكلمونه وعند التحليل

(١) قلت : من قوله فى فتح القدير الى هنا من زيادات صاحب المتانة .
(ف) كتب المخدوم السيوستانى فى بياضه "قال المخدوم المرحوم محمد هاشم
التتوى مما ينبغى ان يعلم ان الاحاديث الواردة فى اثبات الاشارة كثيرة
جدا تبلغ ذلك ثمانية وعشرين حديثاً عن ستة وعشرين صحابياً رضى الله
عنهم اجمعين باسانيد كثيرة تقرب من نحو مائة وخمسين سنداً بعضها مذكور
فى صحيح مسلم وبعضها صحيح على شرط مسلم وبعضها على شرط غيره
وبعضها حسن سوى ما روى فيه من آثار الصحابة والتابعين واتباعهم .
ولم يرد حديث واحد مصرح بنفى الاشارة اصلاً . وفى فتح المبين المعتمد
انه يشير وانها سنة وفى مواهب الرحمن المفتى به عندنا انه يشير وفى سفر
السعادة قالوا الحق ان مذهب الامام أبى حنيفة وصاحبيه انه يشير وان
الاختلاف انما نشأ من المتأخرين فلا يعارض ثبوت الاشارة المروى عنه
نصاً اه قلت : ان شئت مزيد التحقيق فى هذه المسئلة فراجع البشارة لاهل
الاشارة" تاليف العلامة علينواز العلوى الشكار بورى السندى وهو اورد
الدلائل بالاستيعاب وادى حق التحقيق بلا ترتيب . ابوسعيد السندى .

يصير انه رجع اليهم فيسلم. ومن المحيط ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته عندنا. في الكافي ولا يقال لو كان هذا تسليماً عليهم لكان الجواب مستحقاً عليهم لان الجواب انما يستحق اذا لم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد هنا وهو التسليم من صاحبه. في الهداية وبنوى الامام في التسليمة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وكذلك في الثانية لان الأعمال بالنيات ولا ينوى النساء في زماننا ولا من لاشركة له في الصلوة هو الصحيح لأن الخطاب حظ الحاضرين انتهى وهذا احتراز عن قول الحاكم الشهيد بانه ينوى جميع الرجال والنساء من يشاركه ومن لا يشاركه. في الكافي والمنفرد لا ينوى الا الحفظة لانه ليس معه سواهم وينبغي أن ينوى الحفظة عن يمينه ما كانوا وعن يساره ما كانوا ولا ينوى عددا بعينه لان الاثار قد اختلفت انتهى ومن أراد طرف اختلاف العدد فعليه بفتح القدير من هذا الموضع وعليه بالدر المنثور في التفسير الماثور للشيخ جلال الدين السيوطي تحت قوله تعالى له معقبات من بين يديه وتحت قوله تعالى كراماً كاتبين. في التاتارخانية من الحاوي سئل عن أحدث متعمداً قبل الفراغ من التشهد قال ان قعد مقداره جاز وان كان في قراءته بعد. في الخانية الامام اذا فرغ من الصلوة يستحب له ان يتحول الى يمين القبلة وكذا لو اراد ان يتطوع المكتوبة لا يصلى في مكان المكتوبة كيلا يشبهه على القوم ويستحب أن يتحول الى يمين القبلة ويصلى في يمين القبلة لأن لليمين فضلاً على اليسار ويمين القبلة ما يكون بجزاء يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بجزاء يمين المستقبل. في شرعة الاسلام وينصرف الامام على يساره الى آخر ما فيه. وفي العتبية وفي صلوة لا تطوع بعدها انحرف الامام الى يمين القبلة وفي الجامع الصغير للسيوطي حديث وكان صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف من الصلوة عن يمينه اخرج ابو يعلى في مسنده عن انس رح. وفي المواهب اللدنية للعلامة الحافظ احمد بن الخطيب

الفسطاطاني وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى اقبل على أصحابه فيحمل ما ورد من الدعاء بعد السلام على أنه كان يقوله بعد ان يقبل على اصحابه بوجهه الشريف فقد كان عليه الصلوة والسلام يسرع الاستقبال الى المامومين وكان ينقلب عن يمينه ويساره الى آخر ما فيه . وفي منية المصلي ويكره تاخير السنة عن حال اداء الفرض فاذا قام لايتطوع في مكانه بل يتقدم أو يتأخر أو ينحرف يمينا أو شمالاً أو يذهب الى بيته فتطوع ثمة . ومن المشائخ من قال اذا كان اماماً يتطوع عن يسار الحراب وقال شمس الأئمة الحلواني هذا اذا لم يكن في قصده اشتغال بالدعاء فان كان له ورد يقضيه بعد المكتوبة فانه يقوم عن مصلاه ويقضى ورده قائماً وان شاء يجلس في ناحية المسجد فيقضى ورده ثم يقوم الى التطوع كلاهما مروى عن الصحابة رض وما ذكر في ابتداء المسئلة دليل على كراهة تاخير السنة وما ذكر في تاخيرها دليل على الجواز ذكره في المحيط واما المقتدى والمنفرد ان لبثا جاز وان اقاما الى التطوع في مكانها جاز والاحسن ان يتطوعا في مكان آخر. في الشاهان الاحسن أن يتأخر الامام شيئاً ويتقدم الماموم شيئاً عند اداء السنة ليخالف في ادائها هيئة الفرض اما لتعظيم الفرض اول الاحتراز عن غرور الداخل بغتة فلا يشرع ناويا للفرض في صلوة المتنفل . في دستور القضاة من الذخيرة وفي الصلوة التي لا تطوع بعدها كالفجر والعصر يكره المكث قاعداً في مكانه مستقبل القبلة انتهى قلت : (١) الا أن يمكث مستقبلاً بعد الفجر بقدر ما يقول عشر مرات لاله الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على

(١) قائمه صاحب المتانة فمن هنا الى قوله "في كنز العباد" الخ من زياداته وايضا من قوله واخرج الترمذى الى "في شرعة الخ" ومن قوله "في اذكار النووى" الى قوله "في الخلاصة" كلها من زياداته . السندى .

كل شئٍ قدِيرٍ لماورد فيه من الاحاديث وكذ بعد المغرب لما أخرجه أحمد
والترمذى من حديث من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له يحيى ويميت
وهو على كلى شئٍ قدِيرٍ عشر مرات على أثر المغرب بعث الله تعالى مسلحة
يحفظونه من الشياطين حتى يصبح وكتب له عشر حسنات موجبات ومحي
عنه عشر سيئات موبقات وكانت يعدل عشر رقات مؤمنات انتهى فاما
ان يقول هذا بعد شفع سنة المغرب لانها تابعة للفرض فكانها في حكمه
مع ان المبادرة بها مسنونة أو يقرعه قبلها كما يفهم من ظاهر لفظ الحديث
وقد حقق الشيخ القاسم الحنفي المصيرى في رسالته التسوية بين الاشتغال
بالدعوات بعد المكتوبة وبين القيام الى السنن والتطوع لكن لا يكثر التأخير
في أدائها كيلا يتضيق الوقت ولا يشتغله أحد بالتكلم ونحوه ولا كراهة في
استقبال القوم بل للادام. في كنز العباد من النصاب جاز المكث بعد الفجر
والعصر قاعداً في مكانه مستقبل القبلة انتهى وأخرج الترمذى وغيره
عن انس رض قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى
الفجر جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت
له كأجر حجة وعمره تامة . في شرعة الاسلام ويغتم الدعاء بعد المكتوبة
فانه مستجاب ويرفع يديه الى المنكبين ويجعل باطن كفه مما يلي وجهه
ويجثو على ركبتيه ويسأل ما يدعو به ثلاثاً ويضم يديه في الدعاء كاستطعام
المسكين ويمسح بها وجهه بعد الفراغ . وفي التنية والافضل أن يسط
كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت فلا يضع إحدى يديه على الاخرى .
في أذكار النووى أجمع العلماء على استحباب الذكر بعد الصلوة وجاءت فيه
أحاديث كثيرة صحيحة في انواع منه متعددة وفيها وروينا في صحيحى
البخارى ومسلم عن ابن عباس رض قال كنت اعرف انقضاء صلوة رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالتكبير وفي رواية مسلم كنا وفي رواية صحيحها عن
ابن عباس رض ان رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة

كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس رض كنت أعلم اذا انصرفوا بذلك اذا سمعته . في عقد الآلى واذا كبروا بعد الصلوة على اثر الصلوة فانه يكره وانه بدعة انتهى . قلت فعلى هذا ما اذا هلاوا جميعا اذ لم يعهد الانصراف بالتكبير او التهليل كذلك والجامع أن كلامها من الاذكار المشروعة دبر الصلوات بلا فصل بينهما مع ان مذهب أبي حنيفة رح الجهر بالذكر في غير ما ورد الجهر فيه كتكبيرات التشريق مكروه لقوله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة اللهم الا أن يجعلوا نحو التهليل الذى هو أفضل الذكر ورداً غير متصل بسلام المكتوبة ولا بحيث يشوشوا على احد سابق هناك مشغول بورد آخر من قراءة أو دعاء أو ثناء بان يلبسرا عليه فان اللبس أكره فالإخفاء اذا ذاك أسلم ومن اراد الوقوف على ما قلنا فعليه بنحو ما في اذكار النووي وشرح لصحيح مسلم . فى الخلاصة قراءة الفاتحة لاجل المهيات بعد الفرائض بدعة . وفى الأذكار واعلم أن هذه المصافحة اراد عند التلاقى مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلواتى الصبح او العصر فلا أصل له فى الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فان أصل المصافحة سنة وكونهم حافظين عليها فى بعض الأحوال ومنفرطين فيها فى كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البعض عن كونه من المصافحة التى ورد الشرع بأصلها وقد ذكر الشيخ الامام أبو محمد بن عبد السلام رح فى كتابه القواعد ان البدع على خمسة أقسام واجبة ومحرومة ومكروهة ومستحبة ومباحة قال ومن أمثلة البدع المباحة المصافحة عقيب الصبح والعصر والله تعالى أعلم انتهى . قلت ونحوها تصافح قوم اجتمعوا فرؤوا الهلال فتصافحوا ولا يخفى انه سبب الألفة بين قلوب المؤمنين .

باب الجماعة وفيه ثمانية فصول فصل في الامامة والاقتداء

في الكافي الجماعة سنة مؤكدة أى يشبه الواجب في القوة وقال بعض الناس انها فريضة . في الحميدى وقال بعض الناس انها فريضة على سبيل الكفاية وقال بعضهم انها من فروض الاعيان (١) . وفي فتح القدير (٢) وحاصل الخلاف في المسئلة انها فرض عين الامن عذر وهو قول أحمد وداؤد وعطاء وأبي ثور وعن ابن مسعود وأبي موسى الأشعري وغيرهما من سمع النداء ثم لم يجب فلا صلوة له وقيل على الكفاية. وفي الكفاية قال عامة مشائخنا انها واجبة. وفي المفيد انها واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة. وفي البدائع يجب على العقلاء البالغين الأحرار القادرين على الجماعة من غير حرج واذا فاتت لا يجب الطلب في المساجد بلاخلاف بين أصحابنا بل ان اتى مسجداً آخر للجماعة فحسن وان صلى منفرداً في مسجداً حياً فحسن وذكر القدورى يجمع بأهله ويصلى بهم يعنى وينال ثواب الجماعة . وقال شمس الأئمة الاولى في زماننا تتبعها وسئل الحلواتي عن يجمع باهله أحياناً هل ينال ثواب الجماعة فقال لاويكون بدعة ومكروها بلاخلاف واختلفوا في الافضل من جماعة مسجد حيه وجماعة المسجد الجامع واذا كان مسجداً يختار أقدمها فان استويا فالاقرب وان صلوا في الأقرب وسمع اقامة غيره فان كان دخل فيه لا يخرج والا

(١) ذكر الفقيه الشهير الرافعي ناقلا عن العلامة السندی والحق ان العلماء اختلفوا فيها على خمسة أقوال أحدها أنها مستحبة كما في جوامع الفقه ثانيها سنة مؤكدة ثالثها ما في القنية انها فرض عين رابعها فرض كفاية خامسها الوجوب اهـ . راجع التحرير ج ١ ص ٦٩ . (٢) قلت : من قوله هذا الى قوله "وفي المضمرات الخ" من زيادات صاحب المتانة . السندی .

فيذهب اليه وفي الفتح أيضا وقد سمعت أن الجماعة تسقط بالعدر فن
الاعذار المرض وكونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او فلوجا او مستخفيا
من السلطان او لا يستطيع المشي كالشيخ العاجز وغيره وان لم تكن لهم الم .
وفي شرح الكنز والاعمى عند أبي حنيفة رح والظاهر أنه اتفاق والخلاف
في الجمعة لا الجماعة . ففي الدراية قال محمد رح لا تجب على الاعمى وبالمنظر
والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وفيه أيضا ما حاصه
ان اثبات كون الفرض او الوجوب هو الحضور للجماعة أحيانا وكون السنة
المؤكدة هي المواظبة عليها انتهى . وفي الجامع الصغير أخرج الشيخان
وغيرهما عن ابن عمر حديث صلوة الجماعة تفضل صلوة الفذ بسبع وعشرين
درجة وفي رواية للبخاري واحمد وابن ماجه بخمس وعشرين درجة . في
المضمرات من فتاوى الارشاد يجب أن يكون امام القوم في الصلوة
أفضلهم في العلم والورع والتقوى والقراءة والحسب والنسب والجمال على
هذا اجماع الامة . في الهداية وان تساووا فأسنهم . في المسافري فان كانوا
سواء فأحسنهم خلقاً . في السراجية فان تساووا فأرضاهم عند القوم أولى .
في القنية دخل المسجد من هو أولى بالامامة من امام المحلة فامام المحلة أولى
وفي السراجية اقتداء الحنفي بالشافعي يجوز اذا لم يكن متعصباً ولا شاكاً
في ايمانه يعني لا يقول انا مؤمن ان شاء الله تعالى ، ويحتاط في مواضع
الخلاف يعني لا يصلي الوتر ركعة ولا يصلي بعد الافتصاد ولا يتوضأ بالماء
المستعمل ولا يقوم منحرفاً عن القبلة ونحو ذلك (١) في الظهيرية ومن اقتدى

(١) قال (العلامة) السندی (بعد بحث طويل في طوابع الانوار) فصار
الحاصل أن الشافعي أن راعى مذهب المأموم في الشرائط والفرائض
والواجبات والسنن من كل وجه فتصح صلوة المأموم من غير كراهة وهو
الذي ينزل عليه ما في وتر البحر ونقل في الامداد عن شرح الديري انه

بامام في الوتر والامام يقلد أبا يوسف رح ومحمد رح ان الوتر سنة
والمتمدى يقلد أبا حنيفة رح في ان الوتر واجب يصح الاقتداء لأن الصلوة
واحدة انتهى وقد أثبت الامام القمقام ابن الهمام في باب الوتر من فتح
القدير ترجيح صحة اقتداء الحنفي بالشافعي رح في المكتوبات مطلقا وترجيح
عدمها في الوتر وفيما شاهد من حاله عدم الاحتياط على رأينا اوعلى رأيه بان راه
مس ذكره ثم صلى ولم نتعرض لذكر كلامه لتطويله بتحقيق دلائله . في
مجموعة الروايات بدانكه امام حنفي راده چیز رعایت باید کرد تا شافعی
را پس اونماز درست شود اول آنکه در وضو وغسل نیت کند دوم آنکه
در وضو ترتیب نگاه دارد سوم در نماز تعدیل ارکان بجا آرد چهارم در
اول فاتحه بسم الله بخواند پنجم پس عورت خود عورت بیگانه کند ششم
چون کف دست بعورت غلیظه خود کند وضو سازد هفتم بر اندام یا بر جامه
نجاست خفیفه یا غلیظه اندک یا بسیار باشد بشوید هشتم بر موزه مسح
خواهد بروضو کامل پوشیده باشد نهم اگر در موزه سوراخی باشد
مسح نکند دهم بلفظ سلام از نماز بیرون آید . فی الخلاصة الاقتداء بأهل
الأهواء جائزة الا الجهمية والقدرية والرافض الغالی ومن يقول بخلق القرآن

بقیه صفحه ١٨٣

لا یکره اذا علم منه الاحتياط فی مذهب الحنفي ، وان راعی فی الشرائط
والفرائض دون الواجبات فالصلوة مکروهة تحريما وعليه ينزل ما فی
البحر عن المجتبی ، ونقل القهستانی عن الزاهدي أنه یکره امامة الشافعی
وقال صدر الاسلام الأحوط ان لا یصلی خفه کما فی الجوهرة وليس الا
فما اذا راعی فی الشرائط والفرائض لانه اذا لم یراع فیها لاتصح صلوة
المأهوم فضلا عن الکراهة وان راعی فی الشرائط والفرائض دون السنن
فالصلوة مکروهة تنزیها هذا ما ادين الله به اه . راجع التحرير ص ٧٢
ج ١ ابوسعید السندی .

والخطابية والمشبهة وجملته ان من كان من أهل قبلتنا ولم يغفل في هواه حتى لم يحكم بكونه كافراً يجوز الصلوة خلفه ويكره ولا يجوز الصلوة خلف من ينكر شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم وينكر الكرام الكاتبين وعذاب القبر وكذا من ينكر الروية لانه كافر وفيها أيضاً ومن في الروافض ان فضل عليا على غيره فهو مبتدع وان انكر خلافة الصديق فهو كافر قال رض رأيت بخط تميم الأئمة الحلوائى رض انه يمنع عن الصلوة خلف من يخوض في علم الكلام وينظر صاحب الهواء ويكره الاقتداء بمن كان معروفاً باكل الربوا . في الظهيرية من أنكر امامة الصديق رض فهو كافر على قول بعضهم وقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح انه كافر وكذلك من أنكر خلافة عمر رض في اصح الاقوال . في المواقف جمهور المتكلمين على أنه لا يكفر احد من اهل القبلة وفيه وحكى الحاكم في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة رح انه لم يكفر احد من اهل القبلة وحكى ابو بكر الرازى مثله عن الكرخى وغيره وفيه وقال الاستاذ ابو اسحق كل مخالف يكفرنا فنحن نكفره والا فلا الى آخر ما فيه من دلائل عدم التكفير ثم قال المحقق الجرجاني في شرحه واعلم أن عدم تكفير اهل القبلة موافق لكلام الشيخ الاشعري والفقهاء كما مر لكن اذا فتشنا عقائد فرق الاسلام وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعاً كالعقائد الراجعة الى وجوده غير الله سبحانه وتعالى أو الى حلوله في بعض اشخاص الناس أو الى انكار نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو ذمه أو استخفافه أو الى استباحة المحرمات واسقاط الواجبات الشرعية (١) ولا يصح امامة الاحدب للقائم وقيل يجوز وهو الاصح .

(١) قلت : كل ما نقل من المواقف وشرحه من زيادات صاحب المتانة . وقوله ولا يصح امامة الاحدب الخ من عبارة الظهيرية كما يظهر من الخزانة حيث ذكر وفيها ايضاً (اي في الظهيرية) ولا يصح الخ . فاعله سقط من النسخ "وفي الظهيرية" . السندى .

في العتابة ولو كان بقدمه عرج يقوم ببعض قدمه يجوز . وغيره اولى . في
ترغيب الصلوة مكروه است امامة مبتدع وامامة كوز پشت وامامة مرد
يكدرت كذا من صلوة النخشي . من الخانية يكره للرجل أن يستاجر
رجلاً يؤمه في بيته لان استيجار الامام فاسد . في السراجية الاثغ لو قرء رب
باللام قيل لا تفسد ولا يقتدى به غيره . في الخلاصة وكذا التمام وهو
الذى لا يقدر على اخراج بعض الكلمة الا أن يردها في صدره كثيراً
لا ينبغي أن يقتدى به وكذا الفأفء وهو الذى لا يقدر على اخراج الكلمة
الابعد تكرار الفاء وكذا من لا يقدر على التكلم بحرف من الحروف لا ينبغي
أن يؤم وكذا من يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي أن
يؤم وان كان الامام يتنحج كثيراً عند القراءة ان لم يكثر ذلك منه لا بأس
به وان كان أكثر فغيره اولى الا أن يكون اماماً يتبرك بالصلوة خلفه
فيكون هو أفضل وفيها رجل يصلح للامامة يؤم اهل محلة غير محلته في
رمضان ينبغي ان يخرج الى تلك المحلة قبل وقت العشاء فلو ذهب بعده
كره كما يكره السفر بعد دخول وقت الجمعة . في الصيرفية امامة الاثغ
لغير الاثغ يصح لأن ما يقوله صارت لغة له هكذا ذكر شيخ الاسلام
أبو بكر محمد بن الفضل وقال غيره لا يصح . في مجموعة الروايات كره
امامة خمسة عشر نفرأ العبد والقن والاعرابى والفاسق وولد الزنا والمحبوب
والمغنى والاعمى والابرص الذى شاع برصه على ظاهر أعضائه والسفيه
والمد من والهاقن والمتغوط الماسك واللاعب بالهرد والشطرنج والامرء

(١) قلت : المفتى به مذهب المتأخرين من جواز الاستيجار على الامامة
حيث قال في التحرير ناقلا عن السندى فعلى ما افتى به المتأخرون لا تكره
امامته . السندى .

مقدمة المتانة

في بعض البدع كما رأيت في الفصول السابقة ليقف عليه أولو الأبواب .
وأردت أني أختتمها بقول أبي العباس الحضرمي على ما في قواعد الطريقة
وهو قوله : كل مرید مال لركوب الخيل أو أثر المصالح العامة ،
أو اشتغل بتغيير المنكر في العموم ، أو توجه للجهاد دون غيره من
الفضائل أو أراد استيفاء الفضائل ، أو تتبع عوراة اخوانه وغيرهم
متعللاً بالتحذير ، أو عمل بالسمع على وجه الدوام ، أو أكثر الجمع والإجماع
لالتعلم أو تعلمهم ، أو مال لأرباب الدينا لعله الديانة ، أو أخذ
بالرقائق والدقائق دون المعاملات ، وما يتنبه عن العيوب ، أو تصدر للتربية
من غير تقديم ، أو إمام ، أو عالم ، أو اتبع كل ذاقق ، وقابل بحق ،
أو باطل من غير تفصيل لأحواله أو استهان بمنتهسب لله تعالى ، وإن
ظن عدم صدقه لعلامة ، أو مال للرخص ، والتاويلات أو قدم الباطل
على الظاهر ، أو اكتفى بالظاهر عن الباطن ، أو أتى من أحدهما مما
لا يوافق عليه الآخر ، أو اكتفى بالعلم عن العمل عن الحال ، والعلم ،
أو بالحال عنهما ، أو لم يكن له أصل يرجع إليه في علمه ، وعمله ،
وديانته من الأصول المسلمة في كتب الأئمة ككتب ابن عطاء الله (١) في
الباطن ، وخصوصاً التنوير ، ومدخل ابن الحاج في الظاهر ، وكتاب

(١) وهو الشيخ تاج الدين بن عطاء الله السكندري رضه : الزاهد
المذكر الكبير القدر تلميذ الشيخ ياقوت رضى الله عنه . مات سنة سبع
وسبعائة . وقبره بالقرافة . وله من المؤلفات كتاب التنوير في إسقاط
التدبير ، وكتاب لطائف المنن وغير ذلك .

راجع الطبقات الكبرى للشعراني ج ٢ ص ٢٠

انتهى (١) . من المغرب القن من العبد الذي ملك هو وأبوه . في الخانية ولا يصح اقتداء الأمي بالأخرس ويصح اقتداء الأخرس بالامي وفي كل موضع لا يجوز الاقتداء هل يكون المقتدى شارعا في صلوة نفسه في رواية باب الحدث لا يصير شارعا وكذا في زيادات الزيادات حتى لو قهقهه لا ينقض طهارته وفي رواية باب الاذان يصير شارعاً قبل ما ذكر في باب الحدث قول محمد رـ وما ذكر في باب الاذان قول أبي حنيفة رـ وأبي يوسف رـ بناء على ان فساد الجنة يوجب فساد التحريم في قول محمد رـ وعلى قولها لا يوجب والقارى اذا اقتدى بالامي ذكر الكرخي انه يصير شارعا في الصلوة ثم اذا جاء او ان القراءة تفسد صلوته وقال غيره لا يصير شارعا في الصلوة اصلا . رجلا نهما في الفقه والصلاح سواء الا أن أحدهما اقرء فقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا اقرءها فقد أساءوا ولا يأثمون وكذا اذا قلد القضاء من هو أهله وغيره أفضل منه . رجل ام قوماً شهراً ثم قال كنت مجوسيا فانه يجبر على الاسلام ولا يقبل قوله وصلواتهم جائزة وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وضوء وهو ماض لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على وجه التورع والاحتياط أعادوا صلواتهم . في العتابية ولو أخذه بول شديد ينبغي أن يقطع الصلوة ويفرغ نفسه فاذا أتم كذلك جاز وقد أساء الا اذا خاف فوت الوقت . في الجامع الصغير البغدادي يكره للرجل

(١) قال العلامة الشامي تحت قول الدر وشارب الخمر الخ معترضاً "تكرار مع قول المتن فاسق" واجاب عنه صاحب التحرير بنقل تحقيق طوابع الانوار حيث كتب : قال السندی هؤلاء الاربع وان دخلوا تحت الفاسق الا انه نص عليهم تهجيناً لهم وتقييحا ولانهم اكثروا من الناس واتصافهم بهذه الاخلاق الذميمة ربما يغفل عن كونها فسقاها . راجع التحرير ج ١ ص ٧١ . ابوسعيد السندی .

إذا بلغ ستة سبعين سنة أن يقدم بالامامة وقال الحضايف رح ما بين الستين الى سبعين لان ما بين هذا يبلغ مبلغ الضعف في الابدان ومفاصله تنفصل وقوة امسك البول والمني زال عنه والعظام والعصوب تنكسر بعضه ويتخلص المني عن الصلب وهو لا يعلم ماهيته ولا يراعى حق الوضوء من غلبة الضعف . وقال الكردي رح حتى اذا جاوز عمره من الثمانين لان أقل من الثمانين نادر في الضعف والمختار عند الفقهاء سبع وسبعون سنة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال نهاية أعمار امتي سبع وسبعون سنة فالحكم بالنهاية واذا جاوز من سبع وسبعين صار حكمه كحكم الأطفال من نزع عن أحكام الشرع ورخصة له في الامامة وهذا أحسن ما قاله في السراجية امامة الصبي العاقل للبالغين في الوتر والترويحات والسنن المطلقة لا يجوز وبه أخذ حسام الدين رح وقال محمد بن مقاتل الرازي وابوالليث رح يجوز وبه اخذ السيد الامام أبو القاسم رح . في الهداية والمختار انه لا يجوز في الصلوات كلها . في حاشية شرح الوقاية لشيخ الاسلام قال في الجامع الصغار للامام الاستروشني الصبي اذا أم في صلوة الجنابة ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من اهل اداء الفرض ولكن يشكل برد السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام . في السراجية الامام اذا سبقه الحدث فاقتدى به رجل جاز الاقتداء بالمسبوق لا يجوز في التبيين (۱) المسبوق منفرد فيما يقضيه الا في أربع مسائل الاولى لا يجوز الاقتداء به لانه بان في حق التحريم بخلاف المنفرد والثانية لو كبر ناويا استيناف صلوته وقطعها يصير مستانفا وقاطعاً بخلاف المنفرد والثالثة لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة السهو فعليه أن يعود وان

(۱) قلت : ذكر في الحزانة هنا مسائل من كثر العباد ناقلا عن الذخيرة وحذفها صاحب المائة واورد مكانها مسائل من التبيين . السندی .

لم يعد كان عليه أن يسجد في آخر صلوته بخلاف المنفرد حيث لا يلزم السجود بسهو غيره والرابعة أن يأتي بتكبير التشريق إجماعاً بخلاف المسبوق لا يأتي بها عند أبي حنيفة رح وفيما وراء ذلك من الأحكام هو منفرد . في الكنز فسد اقتداء مفترض بمتنفل لآعكسه . في الحميدى فان قلت في اقتداء المتنفل بالمفترض اقتداء المفترض بالمتنفل لان القراءة فرض في الاخيرين على المقتدى نفل للامام . قلت صلوة المقتدى أخذت حكم الفرض بسبب الاقتداء واذا أخذت صلوة المقتدى حكم الفرض كان القراءة في الاخيرين والقعدة الاولى نفلاً في حقه فكان هذا اقتداء المتنفل بالمتنفل في حق القراءة والقعدة . في الكافي لما اقتدى به لم يبق عليه قراءة لا فرضاً ولا نفلاً وكذا قعدة المتنفل للشفع الاول تصير نفلاً . في الغياثية اذا أم قوما وهم له كارهون ان كان ذلك لفساد فيه اولا نهم أحق بالامامة منه يكره له ذلك كذا روى الحسن عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان كان هو أحق بالامامة منهم ولا فساد فيه لا يكره له ذلك (لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح ابدا كذا في الخانية) . في السغناقي الفاسق اذا كان يؤم ويعجز القوم عن منعه تكلموا فيه قال بعضهم في الجمعة يقتدى به ولا يترك الجمعة بامامته اما في غير الجمعة من المكتوبات فلا بأس بان يتحول الى مسجد آخر ولا يصلى خلفه ولا يآثم .

فصل في المانع من الاقتداء

في مجموعة الرويات المانع من الاقتداء ثلاثة طريق عام ونهر عظيم لا يمكن العبور عنه الا بعلاج كالقنطرة ونحوه وصف تام من النساء ومقدار

(١) قلت : العبارة التي بين القوسين وجدتها في نسخة صعب ، وده . وليست في الاصل . السندی .

الطريق العام قيل ما يمر فيه الاوقار وقيل ما يمر فيه الجمل وان كان
أقل من ذلك جاز. في الخلاصة من الفتاوى ان كان بينه وبين الامام نهر
ان كان كبيرا يجري فيه السفن والزوارق يمنع الاقتداء وان كان صغيرا
لايجرى لايمنع الاقتداء هو المختار. في الخانية وان اقتدى في الصحراء
برجل بينه وبين الامام مقدار ما لايمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء
وقال بعضهم ان كان بينه وبين الامام أقل من ثلاثة اذرع لايمنع الاقتداء.
في الخلاصة قوم يصلون في الصحراء خارج المسجد وفي الصحراء وسط
الصفوف فرجة ثم لم يقم فيه احد مقدار فارقين او حوض ان كان الصفوف
متصلة حوالى ذلك الموضع يجوز به صلوة من كان وراء ذلك الموضع.
في العتائية والخانية ان ما بين ذلك يصير بمنزلة الوسط المسجد. في
المضممرات من الفتاوى وان كان بين الامام والقوم فرجة وهم في الصحراء
فانه ينظر ان كان قدر الصفيين لايجوز اقتدائه. في الغياثية (ظ) وعليه
الفتوى. في الخلاصة والمانع من الاقتداء في الصلوة قدر ما يسع فيه الصفيان
وفي مصلى العيد الفاصل لايمنع الاقتداء وان كان يسع فيه صفيان أو أكثر.
في الحادية من الحجّة من النوازل لو أن رجلاً بنى مسجداً لصلوة الجنائز
فحكمه حكم المسجد في جميع الايام ويترتب عليه الأحكام المعينة في المساجد
وأما مصلى العيد فقد اختلف المشايخ رح فيه والصحيح أن له حكم المسجد
في يوم العيد الى أن يصلى العيد حتى لو لم يكن الصفوف متصلة جازت
صلواتهم ثم اذا صلى العيد خرج عن حكم المسجد حتى لو دخل الناس
معه في الجبابة والمرأة الحائض في المحوط لابس والمراد بالمصلى والجبابة
داخل الجدران المبنية لصلوة العيد فاما غير الحائط فادامت الصفوف
متصلة جازت صلواتهم وان كان الى باب المدينة كما عرف في الصفوف
المتصلة خارج الجامع يوم الجمعة في السكك والطرق يجوز وان كانت
الصفوف متفارقة متباعدة خارج جدار المصلى لايجوز صلواتهم. في السراجية

الصلوة خارج المسجد مقتديا بامام المسجد يجوز بشرط اتصال الصفوف في العتابية عن ابي نصر قال ان كان باب المسجد من أى جانب كان مفتوحاً يجوز وعن ابي يوسف رح يجوز وان كان جميع الابواب مغلقة اذا لم يخف عليه حال الامام والمختار انه لا يجوز الا اذا كان الباب مفتوحاً . في السراجية لو اقتدى من أقصى المسجد بالامام وهو عند المحراب جاز . في جواهر الفتاوى سئل قاضيخان رح عن الدار ان له حكم المسجد أم حكم الصحراء في حكم اتحاد المكان واختلافه قال اختلفوا فيه بعضهم قالوا ان كان ستين ذراعاً في ستين ذراعاً بنذراع الشاهجهان فهي كبيرة والافصغيرة وبعضهم قالوا ان كان أربعين ذراعاً في أربعين ذراعاً فهي كبيرة والافصغيرة هذا هو المختار هكذا أفناه وقد حكينا عن شيخنا جمال الدين البزدوى بخلاف ذلك وفيها الصلوة في المدارس والدور اذا كان الامام في ناحية والقوم في ناحية فان كان الموضع في حكم مكان واحد نحو ان كانوا جميعاً في صفة أوجمياً في وسط الدار جاز أما اذا كان بعضهم في الصفة وبعضهم في وسط الدار لا يجوز لان هناك يكون في حكم موضعين . في المضممرات من نصاب الفقه ولو اقتدى جار المسجد في منزله بامام في المسجد بينهما حائط وهو يسمع كلام الامام جاز اقتداءه وقال بعض العلماء ان كان بينهما حائط وعلى الحائط ثقب يسع فيه انسان جاز وان لم يكن فلا وعن ابي يوسف رح اذا كان على الحائط باب يجوز الاقتداء به وان كان مغلقاً اذا لم يخف عليه أحوال الامام جاز ايضاً عنده وروى ايضاً عنه اذا كان الحائط مصمتاً وقد وقف على أفعال الامام لا يمنع الاقتداء هو الأصح كذا ذكر البقالى انتهى كذا في الخانية معللاً . في السراجية رجل صلى على سطح المسجد مقتدياً بالذى في المسجد فان كان خلفه جاز وان كان بجذاء رأسه قال الشيخ الامام الحلواتى رح لا يجوز وقال الشيخ الامام السرخسى رح يجوز . في الخلاصة وان قام على سطح

داره وداره متصلة بمسجد لا يصح الاقتداء وان كان لا يشتهه عليه حال الامام. في الكافي والواحد يقوم عن يمينه ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية وعن محمد رح انه يضع أصابعه عند عقب الامام وهو الذي وقع عند العوام وان كان المقتدى أطول فوقع سجوده أمام الامام لم يضره لان العبرة لموضع الوقوف لا المكان السجود وان صلى في يساره أو خلفه جاز وهو مسيئ فيهما في الأصح لمخالفة السنة والاثنان خلفه وكذا في الغياثية . في الخلاصة المرء اذا اقتدت بزوجها وقامت خلفه لكن راس المرء يقع قبل الامام في السجود جاز والعبرة للقدم . في الخوارزمي والأصح أنه ما لم يتقدم أكثر قدمها لا تفسد . في القنية (سن) اتى جماعة ولم يجد في الصف فرجة يقوم وحده ولا يجذب أحدا (صح) قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه يجنبه والأصح ما روى هشام عن محمد رح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلاً ودخل في الصف قال رض والقيام وحده أولى في زماننا لغلبة الجهل على العوام فاذا جره تفسد صلوته . في التهذيب أولى المقام في الصف الاول ما هو أقرب الى الامام خلفه ثم عن يمينه ثم عن يساره فان لم يجد في الصف الأول فرجة يقف في الثاني انتهى بذلك وردت أحاديث مشهورة مسطورة في كتبها ومن القوت قد كان جماعة من العلماء والعباد يصلون في آخر الصفوف ايثارا للسلامة وترك النظر انتهى قلت ذا لاجل توطين النفس على الاخلاص والا فضل التقدم ثبت بصحاح الاخبار . في المقاصد الحسنة للحافظ العلامة أبي الخير شمس الدين السخاوى للدليعى مرفوعا وللحاكم والطبراني بسند ضعيف بلفظ ان سركم أن تقبل صلوتكم فليؤمكم خياركم وروى علماءكم فانه وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وما وقع في هداية الحنفية بلفظ من صلى خلف عالم تقى فكأنما صلى خلف نبي فلم اقف عليه بهذا اللفظ . في فتح القدير الامامة أفضل من الاذان لمواظبته صلى الله عليه وسلم

وكذا الخلفاء الراشدين بعده قول عمر رض لولاخلفي لأذنت لايستلزم تفضيها عليها بل مراده لأذنت مع الامامة لامع تركها فيفيد كون الامام والمؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبوحنيفة رح كما يعلم من اخباره والله سبحانه وتعالى المسئول من اتمام السؤال (١) .

فصل فى المحاذات

فى السراجية يقوم خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الخناث ثم الاناث ثم المراهقات وهذا فى زمانهم وأما فى زماننا النسوان لا يحضرن المساجد . فى الكافى ومتى كره حضور المساجد للصلوة لأن يكره حضور مجالس الوعظ خصوصا عند هولاء الجهال الذين تحلوا بحماية العلماء اكره وفيه فان حادثه مشتهاة فى صاوة مطلقة مشتركة تحريمية واداء فسدت صلوته ان نوى امامتها . فى القنية (شب) والمحاذاة فى صلوة لا تشتركان مكروهة . فى المضممرات فان وجدت الشركة من اول الصلوة فانه ينظر ان كان بحنب الامام فسدت صلوته وفسدت صلوة القوم ايضا بنفساد صلوة الامام ولو قامت خلف الامام فى وسط الصف فانه تفسد صلوة ثلاثة نفر واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وواحد عن خلفها كذا فى الخلاصة . فى الخوارزمى وذكر الامام المحبوبى ان محاذاة الامرء ايضا تفسد عند البعض واطلاق المرء يتناول الاجنبية والمحرمة والحليلة والصغيرة المشتهاة والكبيرة التى يتنفر عنها الرجال لما انها ان كانت مشتهاة فيما مضى فتبقى كذلك . فى الغياثية (س) الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال فان كان صبيحا فهو فى حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه قال صاحب الملتقط يعنى لا يحل النظر اليه عن شهوة فاما النظر

(١) قلت : بحث الحديث بتامه من صاحب المتانة . السندى .

لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم الصلوة كالرجال وفيها اذا شرعت في الصلوة بعد ما شرع الامام مع الرجال ناويا امامة النساء فقامت بمحذاء رجل فأشار الرجل اليها باليد بالتأخير فلم تتأخر تفسد صلوتها لاصلوته كذا حكى عن مشائخ العراق قالوا لأن المعنى في فساد الصلوة بالمحاذاة ترك فرض التأخير وهذا الفرض وان كان عليه لاعليها بالحديث لكن في مثل هذه الصورة لا يمكنه السعى في اقامته الا بما أتى به من الاشارة وتخطى خطوة اوخطوتين ممنوع لأنه مكروه فاذا لم تتأخر فقد تركت هي فرضا من فروض الصلوة فتفسد صلوتها لاصلوته بخلاف ما اذا جاء الرجل بعدها أو جاءا معا وهي مسألة عجيبة غريبة . في فتاوى قاضيخان ويصح اقتداء المرأة للرجل في صلوة الجمعة وان لم ينو امامتها انتهى والمفهوم من التبيين ايضا صحته في الجمعة والعيد بلانيتها منه .

فصل في مسائل السترة والمار بين يدي المصلي

في الهداية ما حاصله انه ينبغي لمن يصلي في الصحراء ان يتخذ امامه سترة مقدارها ذراع فصاعدا في غلظ الاصبع ويدنيها منه غارزا (١) اياها على حاجبه الايمن أو الأيسر (٢) وفيها وسترة الامام سترة القوم

(١) كذا في الاصل وفي نسخة ده . "جاعل" مكان "الغارز" . (٢) ف : كتب المخدم السيوستاني استفتاء بان السترة التي بين المصلي والقبر أو النار الموقدة هل يدفع الكراهة ؟ فأجاب : الظاهر ان السترة انما يدفع كراهة المرور لا كراهة القبر الذي بين يديه والنار الموقدة امامه اه . ابوسعيد السندی .

لأنه صلى الله عليه وسلم صلى ببطحاء مكة الى عنزة ولم يكن للقوم سترة
ويعتبر الغرز دون الالتقاء والخط لأن المقصود لا يحصل به . في الغياثية
هو المختار . في الحميدى وقال بعض المشائخ اذا تعذر لصلاية الأرض
أو الحجر يضعها لأن الشرع كما ورد بالغرز ورد بالوضع لكن يضعها
طولا لا عرضا لانه لو امكنها الغرز غرزها طولا في الوضع يكون كذلك
واذا تعذر الوضع أيضا بأن لا يكون معه خشبة يخط خطا عند بعض المشائخ
وهو رواية عن محمد رحـ واختلفوا في كيفية قال بعضهم يخط طولا
ومنهم من قال يخط شبه المحراب . في العتابية ويكره ترك السترة الا اذا
امن المرور وكذا في المسجد الجامع اذا لم يستر باسطوانة ويدرء المار اذا
لم يكن بين يديه سترة أو مربيته وبين السترة لقوله عليه الصلوة والسلام
فادرؤا المار ما استطعتم . في الهداية ويدرء المار بالاشارة كما فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بوالدى ام سامة رض الله عنها . في جمع الجوامع (١)
عن ام سلمة رض كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى فربين يديه
عبدالله أو عمر بن أبي سلمة فقال بيده فرجع فمرت زينب بنت ام سلمة
فقال بيده هكذا ففضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال هن أغلب أخرجه ابن أبي شيبه . وفي الصحيحين عن أبي الجحيم
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلى
ما عليه لكان أن يقف عليه أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال
الراوى لا أدري أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين سنة . في الهداية وانما يأثم
اذا مر في موضع سجوده على ما قيل ولا يكون بينهما حائل ويحاذى
أعضاء المار أعضائه لو كان يصلى على الدكان . في الحميدى اى بعض أعضائه

(١) قلت : من قوله هذا الى قوله "في الهداية" من زيادات صاحب المتانة
ابوسعيد السندى .

وان كان الدكان قدر قامته الرجل لا بأس به لانه لا يحاذى أعضائه فلا يكون مرورا بين يديه . في التبيين وتكلموا في الموضع الذي يكره المرور فيه والأصح أنه موضع صلوته وهو من قدمه الى سجوده كذا في الكافي وعلى هذا فقائدة شرط عدم الحيلولة انه اذا مر شخصان معا يَأْتُم أحدهما دون الآخر. في القنية قام في آخر الصف من المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل أن يمر بين يديه ليتصل الصفوف لانه أسقط حرمة نفسه فلا يَأْتُم الماربين يديه (بو) وجد في الصف الاول فرجة دون الثاني يخرق الصف الثاني لانه لاحرمة لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا الصف الاول . في التجنيس كره الرجل أن يصلى في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة .

فصل فى قراءة الامام

في الخانية والمضمرات وينبغى أن يفتتح القراءة في الصلوة بآية الرحمة والنعمة والحنة ويختم كذلك ليدل على حسن القائل وحسن الحال وتبشيرا على صالح الأعمال . في المتفق ويجهر الامام في الاداء في الفجر والمغرب والعشاء والوتر والعيدن والجمعات وكل ركعات من الترويحات والمراد بالاداء فعلها لا بمقابل القضاء . في الهداية وان كان منفردا فهو مخيران شاء جهر وأسمع نفسه لانه امام في حق نفسه وان شاء خافت لانه ليس خلفه من يسمعه والأفضل هو الجهر ليكون الاداء على هيئة الجماعة . في السراجية أدنى الجهر أن يسمع غيره وأدنى الخافة أن يسمع نفسه الامناع ولا يعتبر ما دون ذلك قراءة هو المختار. في الوقاية هو الصحيح وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالعتاق والطلاق والاستثناء وغيرها . في الذخيرة وعلى هذا يعتمد انتهى واقصى الخافة تصحيح الحروف بلاسماع وان لم يسم قراءة على الصحيح . في الهداية ويقراء في الحضرة في الفجر

مقدمة المائة

شبيخه ابن أبي حمزة ومن تبعها من المحققين ، فهو هالك لا نجا له . و
من أخذ بها فهو ناج مسلم إن شاء الله تعالى ، والعصمة منه ، والتوفيق
أ . ه . وضمير ” هما “ إلى العلم والعمل .

وختم الرسالة هكذا : والحمد لله على جميع نعمائه ، كإرشاده ،
وتعليمه ، وإلهامه الحق الحقيق ، وإراءته إيانا من التحقيق في دينه ما
لم يكن نطبق . والصلوة والسلام على رسوله محمد الذي إتباعه يليق ،
وعلى آله واصحابه الذين لم يقوموا على شئ إلا بعد التفحص ، والتدقيق
وعلينا معهم . ونسأل سبحانه سواء الطريق ، وأن يفتح علينا في الدارين
أبواب كل خير مع التوفيق ، وأن يدخلنا بمنه وفضله في الشهداء ،
والصديقين . وكل أولئك أحسن رفيق . (١)

(١) قلت : هذه الرسالة محفوظة في خزانة الكتب بجامعة السند ، بحيدرآباد ،
تحت رقم :- ٢٠٣٦١ . وفزت بمطالعتها بعونه تعالى . وفي آخرها نجر .
الناسخ هكذا بعينه : ” مصنفة الخدم المعظم جعفر ابن الخدم المكرم ميران ابن
الخدم يعقوب البوبكاني طاب ثراهم تمت الكتاب كشف الحق بتوفيق الله تعالى
في التاريخ ثلث وعشرين من ذي الحجة ١٢١٩ “ . وقلت : قد مر في
أول الخطبة لهذه الرسالة أن اسم الرسالة : الصادق المنصف الحق
بالدلائل التي هي بالتقديم أخرى وأحق . وقد استدل ببعض عبارات
هذه الرسالة الشيخ الخدم عبد اللطيف ابن الخدم الشهير محمد هاشم
التمتوي في تاليفه ذب ذبابات الدراسات . وذكر صاحب الرسالة بهذه
الألقاب : وقد ذكر الفاضل الكامل رحلة الفضلاء والأولياء العلامة الخدم
جعفر البوبكاني في بعض رسائله الخ - راجع ذب ذبابات الدراسات
ص ٦٨ . طبعها لجنة إحياء الأدب السندی حالا بتحقيق صديقي
الفاضل النعماني . منه

في الركعتين بأربعين آية أو خمسين سوى فاتحة الكتاب اراد أنه يقرأ في كل ركعة بعشرين كذا في الكافي . في الحميدى ومن المشايخ من قال ان كان الامام حسن الصوت والقوم ينشطون لاستماع قراءته يقرأ ما بين الستين الى المائة وان كان غليظ الصوت يقرأ أربعين وان كان فيما بين ذلك يقرأ ما بين الخمسين الى الستين . في الكنز ولا يتعين شئ من القرآن للصلوة . في التبيين وقال الطحاوى والاسبغابى هذا اذا رآه حتما واجبا بحيث لا يجوز غيرها اورأى قراءة غيرها مكروها أما لو قرء لاجل التيسر عليه أو تبركا بقراءته عليه الصلوة والسلام فلا كراهة في ذلك لكن يشترط أن يقرأ غيرها أحيانا لئلا يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز . في أذكار النووى والسنة أن يقرأ في الركعة الاولى من صلوة الصبح يوم الجمعة سورة الم تنزيل السجدة وفي الثانية هل اتى على الانسان ويقرأهما بكاملهما وأما ما يفعل بعض الناس من الاقتصار على بعضها فخلاف السنة وفيها والسنة أن يقرأ في الاولى من صلوة الجمعة سورة الجمعة وفي الثانية المنافقين والسنة ان يقرأ في ركعتين سنة الفجر في الاولى بعد الفاتحة قولوا آمنا بالله وما انزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتب تعالوا الى كلمة الآية وان شاء في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد ويقرأ في ركعتي سنة المغرب وركعتي الطواف والاستخارة في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد وأما الوتر فاذا اوترت ركعات قرء في الاولى بعد الفاتحة سبح اسم وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد مع المعوذتين وكل هذا الذى ذكرناه جاءت به أحاديث في الصحيح وغيره مشهورة استغنيا بشهرتها عن ذكرها والله تعالى أعلم (١) . في القنية ان القراءة المسنونة يستوى فيها الامام

(١) قلت : من أول الفصل الى هنا من زيادات صاحب المائة وحذف قريبا من الصفحتين من عبارة الخزانة . ابوسعيد السندي .

والمنفرد والناس عنه غافلون. وفيها يصلى العشاء وحده وقرء الفاتحة أو بعضها فجاء رجل واقتدى به يجهر فيما بقى . فى الخلاصة يقرء الفاتحة ثانياً ويجهر. فى الذخيرة والالخان بالقرآن ان كان لا يغير الكلمة عن وضعها ولا يؤدى الى تطويل الحروف التى حصل التغنى بها حتى لا يصير الحرف حرفين بل تحته تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يوجب فساد الصلوة وذلك مستحب عندنا فى الصلوة وخارج الصلوة وان كان يغير الكلمة عن وضعها يوجب فساد الصلوة كذا فى الملتقط الناصرى معللاً. (١) فى الهداية ولا يطول بهم الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام من ام قوما فليصل صلوة أضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذا الحاجة . فى الجامع الصغير كان أخف الناس صلوة فى تمام أخرجه مسلم والترمذى والنسائى عن أنس . فى الحميدى فيستحب له التخفيف لكن بعد تمام الأركان ومراعاة السنن . فى المفيد من مفاتيح المسائل والملتقط يكره تطويل القراءة فى القيام لا دراك رجل بعينه كما فى الركوع . فى الخلاصة الامام اذا سمع حس انسان فاراد أن يطول القراءة أو الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة قال أبو يوسف رح سألت أبا حنيفة رح عن هذا قال أكره ذلك وأخشى عليه امراً عظيماً وقال أبو مطيع لا بأس بأن ينتظر فى الركوع ليدرك هذه الركعة وهو ماجور وقيل هذا اذا لم يعرف الجائى . قال الشعبي ينتظر قدر تسبيحة أو تسبيحتين وان كان يعرف الجائى يكره وهو تاويل؛ جواب أبى حنيفة رح يعنى أراد به حق القوم لا التقرب الى الله حتى لو أراد التقرب الى الله لا يكره . فى المفيد من الذخيرة قال أبو حنيفة رح أخشى عليه امراً عظيماً

(١) قلت : والتعليل قوله عليه السلام زينوا القرآن باصواتكم، كما يظهر من عبارة الملتقط التى نقلها صاحب الخزانة . السندى .

يعنى الشرك وقال ابو القاسم الصفار رح ان كان الجأى غنياً لا يجوز له الانتظار وان كان فقيراً جاز له الانتظار .

فصل فى ادراك الفريضة

فى الجامع الصغير أخرج أحمد والبخارى والمسلم عن أبى قتادة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اتممت الصلوة فعليكم بالسكينة ولا تأتوها وأنتم تسعون فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا . فى الهداية ومن صلى ركعة من الظهر فاقامت يصلى اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان ثم يدخل مع القوم احرازاً لفضيلة الجماعة فان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح لانه بمحل الرفض والقطع (للاكمال بخلاف ما اذا كان فى النفل لانه ليس للاكمال) (١) ولو كان فى السنة قبل الظهر او الجمعة فاقم او خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك عن أبى يوسف رح وقيل يتمها وان كان قد صلى ثلاثاً من الظهر يتمها لأن للاكثر حكم الكل (فلايحتمل النقص بخلاف ما اذا كان فى الثالثة بعد ولم يقيدها بالسجدة حيث يقطعها لانه بمحل الرفض ويتخير ان شاء عاد فقعد وسلم وان شاء كبر قائماً ينوى الدخول فى صلاوة الامام) واذا اتمها يدخل مع القوم والذى يصلى معهم نافلة لان الرفض لا يتكرر فى وقت واحد . فى السراجية اذا صلى الظهر اربعا فاقامت فى المسجد فالحيلة ان لا يجلس على رأس الرابعة حتى ينقلب هذه الصلوة نفلاً ويصلى مع الامام أى تصير نفلاً بعد ما ضم اليها شفعا كذا فى الحميدى . فى الغياثية صلى ثلاثاً من الفريضة ثم أقام

(١) قلت : كذا فى الاصل . واما فى الخزانة ونسخة المتانة لدارالهدى فلم توجد هذه العبارة المعلمة بالقوسين ولا العبارة الآتية بين القوسين . السندي

المؤذن فالحيلة له ليدركها في الجماعة أن يصلّي الرابعة قاعدا حتى ينقلب هذه نفلاً عندهما خلافاً لمحمد رح. في الخائفة إذا فرغ الإمام من التشهد فاراد أن يسلم فلما قال السلام اقتدى به رجل قبل أن يقول عليكم لا يكون شارعا في صلوة الإمام لان قوله عليكم السلام تام الا يرى ان المصلي اذا اراد أن يسلم على غيره فقال السلام ثم تذكر أنه في الصلوة فسكت فانه يكون خارجا عن الصلوة .

فصل في مسائل المسبوق

في العتابة وان أدركه اي الإمام في السجود يستفتح ثم يتابعه ولا يتعوذ ولا يسمى وعن محمد رح يتعوذ ويسمى لانه تبع للثناء عنده وفيها وان أدركه في القعود يقعد ويتشهد معه ويسكت ألى أن يسلم الإمام وعن محمد بن سلمة أن يكرر الشهادة والخيار هو السكوت . في الخلاصة المسبوق اذا قعد مع الإمام الصحيح أنه يترسل في التشهد حتى يفرغ من التشهد عند سلام الإمام . في الغياثية (ق) واذا بدء المسبوق بقضاء ما فاتته ثم تابع امامه فيما أدركه فقد خالف السنة وصلوته جائزة . في الظهيرية وقيل تفسد صلوته . في السراجية المسبوق لو بدأ بقضاء ما فاتته ثم تابع امامه فيما ادركه كان مخالفا للسنة ولا تفسد صلوته اذا كان مادون ركعة . في دستور القضاة من الملتقط واذا سلم المسبوق ساهيا مع الإمام لا تفسد صلوته . في الخائفة المسبوق اذا سلم مع الإمام على ظن ان عليه ان يسلم مع الإمام فهو سلام عمد يمنع البناء . في الخلاصة فاذا كان مسبوqa بركعة أو ركعتين فالقراءة فيما يقضى فرض عليه حتى لو ترك القراءة في ركعة تفسد ولو كان مسبوqa بثلاث ركعات أو أربع ركعات فالقراءة فرض في الركعتين والمسبوق فيما يقضى يقضى اول صلوته في حق القراءة وآخر صلوته في حق التشهد حتى لو أدرك مع الإمام ركعة من

المغرب ثم قام الى قضاءه بعد تسليم الامام فانه يصلى ركعتين ويقرأ في كل ركعة بالفاتحة والسورة ولو ترك القراءة في احدهما تفسد صلواته وعليه أن يقضى ركعة ويتشهد ثم اخرى ويتشهد ويسلم لانه يقضى آخر صلواته في حق التشهد . في الظهيرية وان كان مسبوقة بثلاث ركعات يخير في القراءة في الركعة الثالثة . في الخلاصة القراءة أفضل (١) . في الغياثية في الفتاوى المسبوق بثلاث ركعات لا يقرأ في ثلثه لأنه من حيث انه مقتد في التحريم كانت قراءته بدعة ومن حيث أنه منفرد في الأفعال كانت نفلاً والدائر بين النفل والبدعة يترك انتهى كذا من الفتاوى البرهانية . قلت (٢) قراءة المقتدى وان لم تجز عندنا ليست ببدعة لانها مجتهد فيها . في الخلاصة المسبوق انما يقوم الى قضاء ما سبق به اذا علم بفراغ الامام ولا يقوم بعد ما سلم الامام تسليمه أو كليهما بل ينتظر فراغ الامام ثم يقوم وانما يقوم قبل فراغ الامام اذا قعد قدر التشهد في مواضع منها الماسح على الخفين اذا خاف خروج وقت المسح والمستحاضة وصاحب الجرح السائل اذا خاف خروج وقت الصلوة والمسبوق في الجمعة اذا خاف خروج وقتها والمسبوق في العيدين ومصلى الفجر اذا خاف طلوع الشمس ومنها اذا خاف أن يتدره الحدث فلا يتابع الامام في السهو ومنها لو خاف المسبوق لو انتظر سلام الامام يمر الناس بين يديه له أن يقوم الى قضاء ما سبق ولا ينتظر سلام الامام اذا قعد قدر التشهد الكل في نسخة الامام القاضي خان فخر الدين في الأصل فلوقام المسبوق الى قضاء ما سبق به بعد فراغه من التشهد قبل السلام جاز وان قام قبل أن يقعد قدر التشهد لم يجز . وفي النوادر ان قام قبل فراغه من التشهد لكنه قرء بعد فراغه من التشهد قدر

(١) اي وفي الثالث بالخيار والقراءة أفضل . (٢) قائله صاحب المتانة .
ابوسعيد السندی .

ما يجوز به صلوته جاز والافلا وهذا اذا كان مسبوقا بركعة أو ركعتين فان كان مسبوقا بثلاث ركعات فان لم يركعه حتى فرغ الامام من التشهد أو وجد القيام منه بعد تشهد الامام وان قل وان لم يوجد القراءة ثم ركع جاز ولا يعتمد بقيا مه قبل فراغه من التشهد فلو فرغ المسبوق قبل سلام الامام تابع الامام في السلام . نقل عن الشيخ الامام الأجل الأسناد أنه تفسد صلوته وقيل لا تفسد وبه يفتى لانه وان كان هذا مفسدا لكن المفسد بعد ما فرغ من الصلوة لا يضره كالحديث العمدة والقهقهة في هذه الحالة . في الخاتمة وان ركع في الاولى قبل فراغ الامام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلوته . في الخلاصة احد المسبوقين اذا اقتدى بالآخر لا يصح وتفسد صلوة المقتدى دون الامام سواء قرء أو لم يقرء أما لو نسي أحدهما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدار ما قضى صاحبه ولم يقتد به يجوز صلوته وفيها ويسجد المسبوق مع الامام يسجد السهو قبل أن يقوم الى إلی قضاء ما سبق به وان لم يفعل مع الامام حتى قام الى قضاء ما سبق ولم ينسه فيما يقضى يسجد لسهو الامام في آخر صلوته استحسانا وان سهى فيما يقضى كفاه سجدة واحدة لسهوه ولما عليه من قبل امامه وان كان سجدة مع الامام ثم سهى في قضاء ما سبق به فانه يسجد لسهوه في آخر صلوته . في السراجية المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم تذكر الامام أن عليه سهوا فان لم يقيد ركعة بسجدة تابع امامه . في المضمرة لأنه لم يصبر منفردا بمجرد القيام ما لم يسجد فان سجدة مضى على صلوته لأنه منفرد وكذلك التلاوة هو الصحيح . في السراجية لو لم يتابعه لم تفسد صلوته ولو قيد ركعة بالسجدة ثم تابعه تفسد . في الظهيرية لانه اقتداء بعد ما استحکم انفراده ولو لم يقيد الركعة بالسجدة تابعه ولو لم يتابعه لا تفسد صلوته لانه ترك المتابعة في الواجب . في شرح الطحاوي ويعود الى متابعة الامام ثم اذا سلم الامام قام الى قضاء ما سبق به ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة

والركوع ولو لم يعد الى الامام ومضى على صلوته يجوز ويسجد للسهو بعد ما فرغ من القضاء استحسانا .

فصل فى المنتهـورة

فى الغيائية الامام اذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول المقتدى ثلث تسبيحات يتابع الامام هو الصحيح لأن التسبيحات سنة ومتابعة الامام فريضة فالاشتغال بالفريضة أولى اذا أدرك الامام فى التشهد وقام الامام أو سلم قبل أن يتم المقتدى التشهد فالخيار أن يتم التشهد . فى الخلاصة ان ركع بعد الامام وسجد بعده جازت صلوته . فى السراجية اذا شرع المقتدى فى قراءة التشهد وفرغ قبل فراغ الامام ثم تكلم أو ذهب جازت صلوته كذا فى الخلاصة والذخيرة والخانية . فى التاتارخانية . من فتاوى الحجة ان كان بعذر يجوز وان لم يكن بعذر يكره لمخالفة الامام . ومن الحاوى سئل عن أحدث متعمدا قبل الفراغ من التشهد قال ان قعد مقداره جاز وان كان فى قراءته بعد . فى الذخيرة روى عن محمد رح أنه لم يرب بال تكرار بأسا اذا صلوا فى زاوية من المسجد على سبيل الخفية وانما يكره اذا صلوا على سبيل التداعى والاجتماع وان كان المسجد على قارعة الطريق وليس له قوم معين فلا بأس بتكرار الجماعة لان تكرار الجماعة فى هذا الفصل لا يؤدى الى تقليل الجماعة . فى المضمرة ولو صلى بعض أهل المسجد باقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقية الجماعة فالجماعة المستحبة لهم والكرهية للاولى . فى الخلاصة قوم جلوس فى المسجد الداخل وقوم فى المسجد الخارج واقام المؤذن فقام امام من أهل الخارج فأمهم وقام امام من أهل الداخل فأمهم قال من سبق بالشروع فهو والمقتدون به لا كراهة فى حقهم كذا فى جواهر الفتاوى . فى القنية (صح) اذا كان مطر شديد

اوبرد شديد اوظلمة شديدة أوخوف أوحسن فذلك كله يمنع الجماعة (شم) الوحل عنذر (بخ) يشتغل بتكرار الفقه ليلاً ونهاراً ولا يحضر الجماعة لا تقبل شهادته ولا يعذر الامام والمؤذن والجيران بالسكوت (نخ) يشتغل بتكرار اللغة ويفوته الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه ومطالعة كتبه فانه يعذر في ترك الجماعة قال رض جوابه الأول فيمن واظب على ترك الجماعة تكاسلاً وقلة مبالاة بها وجوابه الثاني فيمن لا يواظب على تركها لا اشتغاله بالفقه لنفعه وللمسلمين فكلا الجوابين على هذا التفصيل حسن . في ترغيب الصلوة من صلوة المسعودي . مؤمنى را عارضى ست اگر در خانه نماز ميگذارد بابقاء طهارت ميتواند گذارد واگر بمسجد مي آيد طهارت نمى ماند بايد كه در خانه گذارد بابقاء طهارت . واگر استاده نماز مي گذارد طهارت نمى ماند واگر نشسته^۱ مي گذارد طهارت مي ماند بايد كه نشسته بر كوع وسجود گذارد بابقاء طهارت . في السراجية يكره التطوع بالجماعة ما خلا التراويح وصلوة الكسوف من فتاوى المطلوب وانما يكره التطوع بالجماعة اذا صلوها على وجه استدعاء الناس اليها كما يستدعى الى المكتوبة لأن انسا واليتيم اقتديا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في التطوع ولم ينكر عليهما . ومن عمدة الفقهاء وتحفة الفقهاء والصيرفية اعلم ان التطوع بالجماعة اذا لم يكن على وجه التداعى وهو بالاذان والاقامة على سبيل الجهر كما هو المعتاد في المساجد لا يكره فان التطوع بالجماعة ليس بمكروه كذا في ترغيب الصلوة . في الكافي لو اقتدى يعنى في التطوع واحد بواحد او اثنان بواحد لا يكره واذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى أربع بواحد كره اتفاقاً .

باب ما يفسد الصلوة فصل فى الاقوال

فى الخائبة اذا تكلم فى صلوته عامدا أو ناسيا ارنأما يسيرا أو كثيرا قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلوته . فى النوازل وان تكلم فى الصلوة وهو فى النوم تفسد صلوته وهو المختار . فى الخلاصة ولونفخ فى التراب من موضع سجوده ان كان غير مسموع لا تفسد صلوته كالتنفس لكن ان تعمد يكره فان كان مسموعا وتفسيره أن يكون له حروف مهجاة فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلوة . فى التهذيب يقطع الصلوة خلافا لأبي يوسف اما غير المسموع لا يقطع اتفاقا . فى الهداية وان تنحنح بغير عذر بان لم يكن مدفوعا عليه وحصل به الحروف ينبغى أن يفسد عندها وان كان بعذر فهو عفو كالعطاس والجشأ اذا حصل به الحروف انتهى المختار عنده الفساد فيما لا عذر له . فى التبيين ولو تنحنح لصلاح صوته وتحسينه لا تفسد على الصحيح وكذا لو أخطأ الامام فتنحنح المقتدى ليهتدى الامام لا تفسد . وذكر فى الغاية ان التنحنح للاعلام انه فى الصلوة لا تفسد انتهى ومن النصاب ان تعمد وسمع حروفه فسدت . فى الكافى ولوقال العاطس أو السامع الحمد لله لا تفسد لانه ليس جوابا عرفا . فى الخلاصة وينبغى ان يقول فى نفسه والاحسن هو السكوت . فى الخائبة ولوقال يرحمك الله فسدت صلوته . فى الخلاصة المصلى اذا فتح على من ليس فى الصلوة ان اراد قراءة القرآن لا تفسد صلوته عند الكل وان اراد به تعليم ذلك الرجل تفسد صلوته وهل يشترط تكرار الفتح لفساد صلوته الأصح أنه ليس بشرط . لو فتح على المصلى رجل ليس فى الصلوة فاخذ المصلى بفتحه تفسد صلوته . فى الكافى وان فتح على امامه لا تفسد لقوله عليه الصلوة والسلام اذا استطعمك الامام فاطعمه اى اذا استفتحك الامام فافتح عليه

قالوا هذا اذا ارتجى عليه قبل أن يقرأ قدر ما يجوز به الصلوة أو بعد ما قرء ولم يتحول الى آية اخرى اما اذا قرء او تحول ففتح عليه تفسد صلوة الفاتح لأنه تعليم بلا حاجة والصحيح انه لا تفسد بكل حال ولو اخذ الامام منه قيل تفسد صلوته والصحيح أنه لا تفسد بكل حال . في الظهيرية وهو الصحيح . في الهداية وينبغي للمقتدى ان لا يعجل بالفتح وللإمام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا جاء أو انه أو ينتقل الى آية اخرى . في الخلاصة لو قال لرجل اسمه موسى وببده عصي فقال وما تلك بيمينك يا موسى واراد به خطابه تفسد صلوته وكذا لو قال للمصلي باى موضع فقال بئر معطلة وقصر مشيد واراد به جوابه تفسد صلوته ثم في هذه المواضع ان لم يرد به جوابه لكن جهر يريد به اعلامه انه في الصلوة لا تفسد بلا خلاف ونحوه في جواهر الفتاوى معللاً (١) . في فتاوى قاضيخان ولو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فسدت صلوته ولو عطس المصلي فقال له رجل يرحمك الله فقال المصلي آمين . فسدت صلوته لانه اجابة ولو كان يجنب المصلي العاطس رجلاً آخر في الصلوة فلما عطس المصلي فقال له رجل ليس في الصلوة يرحمك الله فقال المصليان آمين فسدت صلوة العاطس لانه اجابة ولا تفسد صلوة غير العاطس لان تامينه ليس بجواب ولو عطس المصلي فقال له رجل في الصلوة الحمد لله روى عن محمد رح انه قال لا تفسد صلوته وان اراد به الجواب وان قال يرحمك الله فسدت صلوته لان الأول تحميد وليس بجواب ولو عطس المصلي ينبغي أن يسكت فان قال الحمد لله لا تفسد صلوته لان هذا ليس بخطاب من العاطس غيره ولو قال يرحمك الله

(١) والتعليل ما روى عن علقمة انه كان يقرع باب ابن مسعود وهو يصلي فرفع صوته بقوله ادخلوا مصر انشاء الله آمين فعلم بذلك علقمة ودخل . كذا في خزائن الرواية عن جواهر الفتاوى . السندی .

مقدمة المائة

٢ :- حاصل النهج . وهى رسالة فى اللغة الفارسية ، فريدة فى موضوعها ، نذكر هنا نبذة من عبارتها بعينها تنشيطا للقارى ، و ترغيبا له إلى نهج التعلم ليكون على بصيرة فيه .

سياس و ستایش بقیاس ، و تحمید و تقدیس بی تردد و التباس مر پروردگار عالمیان را که هر یک را بقدر همت و حالش مرتبه ارزانی فرمود ، و درود و تسلیم نا محدود و معدود بر محمد مصطفی که جود حق سبحانه دریا و جرد خلائق را از هرا و بکشود . اورا در هر باب کمال فائق بر ترکل بنمود ، و بمردود خود مخصوص گردانیدش ببعث در مقام محمود ، و بر آل و اولاد و پرهیزگاران امت او که ایشان را در دین معهود همی و کسر نبود ، و در شهادت ایمانیه اخلاص گویم که مرصل شوند هر مقصود .

اما بعد پس چون در طریق تعلم کتاب " نهج التعلم " را مرتب ساختم باز خلاصه مقاصد آنرا جدا ساختم و نام آن " حاصل النهج " داشتیم تا هر مبتدی که برین مجمل واقف شود در راه تعلم او را نیز بصیرت کامل حاصل بود . و هر کرا احتیاج افتد بدلیل و تفصیل دران رجوع باصالحش نماید ، و بعد از وقوف بران باید که مؤلفش را از دعا خیر منسی نسازد . (۱)

(۱) الحمد والشکر بلا عدد ، و التحمید ، و التقدیس بلا تردد ، و التباس لرب العالمین الذى أعطى كل شیء مرتبه بقدر همته ، و حاله . و الصلوة والسلام بلا عدد و حد على محمد المصطفى الذى أجرى جود الله سبحانه بحر وجود الخلائق له . و جعله كاملا و فایقا على كل

فسدت صلوته وينبغي أن لا تفسد كما لو دعا بدعاء آخر. في القنية استعطف هرة أوكلبا أو ساق حمارا أو دفعه بلغة أهل الرستاق لم تفسد صلوته لانه صوت لاهجاله . في الخلاصة في الفتاوى اذا تفكر في صلوته فتذكر شعرا أو خطبة قرء بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوته . في الغيائية لو نظر الى شئ مكتوب غير مستفهم لكنه فهم لا تفسد صلوته بالاجماع فان نظر مستفهما وفهم فعلى قياس قول محمد رح تفسد وبه أخذ الفقيه أبو الليث رح وعلى قياس أبي يوسف رح لا تفسد والمختار فيه قول أبي يوسف رح . في السراجية وبه أخذ ونحوه في الخلاصة .

فصل في الأفعال

في التهذيب الكلام والعمل الكثير الذي ليس من جنس الصلوة والحدث العمد والقهقهة وكشف العورة تفسد الصلوة . في التحرير اختار فخر الاسلام أن لا تفسد قهقهة (راد النائم) الوضوء ولا الصلوة وان قيل ان اكثر المتأخرين تفسدها وفيه وعن أبي حنيفة رح تفسد الرضوء لا الصلوة فيتوضأ ويبنى وقيل عكسه وهو أقرب عندي لان جعلها حدثا للجناية ولاجناية من النائم قبي كلاما بلا قصد فتفسد كالسأهي به . في الغيائية والمختار في حد الكثير ما يحسبه الناظر باعتباره أنه خارج الصلوة . (١) في ايضاح الاصلاح

(١) قلت : صاحب التنوير فسر العمل الكثير بما لا يشك الناظر في فاعله انه ليس فيها "وقال شارحه معترضا لكنه يشكل باللمس والتقبيل فتأمل اه وكتب المخدم السيوستاني صاحب رش الأنوار تحت قوله هذا فان الرجل اذا مس المرأة المصلية بشهوة أو قبلها ولو بلا شهوة فسدت

وهو اختيار العامة وقيل ما يستكثره المصلي قال السرخسي رح هذا أقرب الى مذهب أبي حنيفة رح فان دابسه التفويض الى رأى المبتلى به . في العتابية والظهيرية ولو كان في فمه سكر او فانيد يدوب ويدخل ماء في حلقه فسدت صلوته هو المختار ان اكل السكر هكذا يكون ولو اكل قبل الشروع السكر ثم شرع والحلاوة في فمه فدخل حلقه مع البزاق لا تفسد . في الخلاصة وان كان بين أسنانه شئ فابتلعه لا يضره ولو كان قدر الحمصة تفسد صلوته وصومه ونحوه في الزيلعي وفيها قال الامام خواهر زاده لو اكل بعض اللقمة وبقي البعض في فيه حتى شرع في الصلوة فابتلع الباقي لا تفسد صلوته ما لم يكن ملاً الفم وقدر الحمصة لا تفسد ولو ابتلع سمسمة بين اسنانه لا تفسد صلوته ولو اخذها من خارج الفم فابتلعها فسدت هو الأصح

بقية صفحة ٥٠٧

صلوة المرأة مع انه لم يوجد منها فعل يشك الناظر في فاعله انه ليس فيها . ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الكلام في الاعمال التي توجد من المصلي والمس والتقبيل ليس من اعماله فاعل فساد صلوتها بالمس والتقبيل ليس مبنياً على صدور العمل الكثير منها بل على امر آخر ككون المس بالشهوة والتقبيل في معنى الجماع مثلاً فكانها جومت من غير اختيار وسيأتي ان الاختيار لا يشترط في المفسد كما لو دفعه احد أو جذبه الدابة فمشى خطوات بلا اختيار فسدت صلوته فتدبر . رش الانوار . وقلت : انه لا يخفى اغماض عبارة الدر هذه بل الحق ان أكثر عباراته مملوءة بالاغلاق . والشرح لا يكون هكذا . ومن الاسف ان شرح التنوير للعلامة المحدث ، الفقيه الكبير ابى الطيب السندی الذي هو احرى باسم الشرح وخال عن الروايات الواهية التي جاءت في الدر ما طبع والالترك المحققون الدر نسيا منسيا . والنسخة الخطية للشرح المذكور محفوظة في خزانة الكتب لجامعة بشاور . ابوسعيد غلام مصطفى السندی .

ثان في فمه هليلج فذلكه فسدت صلوته وان لم يدلكه اكن دخل في جوفه منه شئ يسير لا تفسد صلوته. في الخانية لو ابتلع ما خرج من بين اسنانه لم تفسد صلوته اذا لم يكن ملاً الفم وكذا لوقاء أقل من ملاً الفم فعاد الى جوفه وهو لا يملك امساكه لا تفسد صلوته كذا في الخلاصة . في العتابية ولو كان فوق المصلى ثوب معلق طرفه نجس فتي قام يقع الطرف النجس على رأسه فسدت صلوته فاما مجرد المس من غير حمله لا يضره . وعن محمد رح فيمن يصلي وبيده عنان دابته أو مقودها وهو نجس فان كان موضع قبضه نجساً لم يجز وان كان النجس موضعاً آخر جاز وان كان يتحرك بتحركه في ركوعه وسجوده فان جذبته الدابة حتى زال عن موضع سجوده فسدت صلوته . وروى أن واحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الصحراء نحو القبلة آخذاً قياد فرسه بيده فانسل عن يده فتبعه نحو القبلة واخذه ثم نكص على عقبيه واتم صلوته قال محمد رح وبه نأخذ لانه لم ينحرف عن القبلة . في الغياثية ولو قتل الحية والعقرب واحتاج فيه الى المشى والضربات قالوا تفسد وهذا أوجه وأحوط . في فناوى أبي محمد بن الفضل اذا صلى في الصحراء فتأخر عن موضع قيامه المختار انها لا تفسد وعن الحسن اذا حرك رجله لا تفسد قالوا وهذا اذا حرك قليلاً اما اذا حرك رجله كثيراً تفسد . في الظهيرية ولو آذاه حر الشمس فتحول الى الظل خطوة أو خطوتين لا تفسد صلوته وقيل في الثالث كذلك والأول أصح ولو رفع نعليه مخافة الضياع وفيها نجاسة كثيرة فان كان في حال ركوعه أو سجوده تفسد صلوته وان كان في حال قيامه لا تفسد وان طال لأن فيه ضرورة . في القنية في كتاب المتجانس قيل لمصلي منفرد تقدم فتقدم بامرهم أو دخل رجل في فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلوته وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتقدم

برأى نفسه . في الخلاصة ولومشى في صلوته ان كان قدر صف واحد
لاتفسد وان مشى قدر صفين بدفعة واحدة تفسد ولو مشى الى صف ووقف
ثم مشى الى صف آخر ووقف ثم وثم لاتفسد صلوته. في منية المصلي المشى
في الصلوة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج
من المسجد وفي الفضاء ما لم يخرج عن الصفوف وبعض المشايخ قالوا في
المسجد رجل يدخل في صف فرأى فرجة في الصف الثاني فمشى اليها
فسدها لاتفسد ولو مشى الى الثالث تفسد وهذا كله اذا لم يستدبر القبلة
أما اذا استدبر القبلة فسدت . في التبيين معالماً ما حاصله الالتفات ثلثة
مكروه أن يلوى عنقه يمينا وشمالا ومباح أن ينظر بمؤخر عينيه يمنا ويسرة
من غير تحويل عنقه ومبطل أن يحول صدره من القبلة . في الخلاصة
رجل زاد في صلوته ركوعا أو سجودا متعمدا لم تفسد صلوته انتهى قلت
وما في الخانية ويلزم السهو محمول على ما لم يتعمد (١) . في الذخيرة ذكر
في ظاهر الرواية لاتفسد صلوته (٢) وكذا ان زاد سجدين أو أكثر
لاتفسد لأن الجنس واحد فهي وان كثرت كأنها سجدة واحدة وفيها
أيضا وروى عن محمد رح انه قال في السجود الزائدة انها تفسد صلوته
وهكذا ذكر الكرخي في كتابه عن أبي حنيفة رح من فتاوى الحجية وعن
محمد رح اذا زاد ركوعا لاتفسد وان زاد سجودا تفسد لانه يتقرب
بالسجدة بانفرادها فقد خلط المكتوبة بالتطوع . في الخلاصة ولو كانت
المرءة في الصلوة فجامعها زوجها بين الفخذين فسدت صلوتها وان لم ينزل
منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة أو بغير شهوة أو مسها بشهوة لانه في معنى الجماع اما
لو قبلت امرءة المصلي ولم يشتهها لم تفسد صلوته ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا
(١) قلت : وعبارة الخانية هكذا "ولو زاد في الصلوة ركوعا أو سجودا
لم تفسد صلوته ويلزم السهو". والقائل صاحب المائة كما لا يخفى على من
طالع الخزانة . (٢) اي اذا زاد في الصلوة ركوعا أو سجودا الخ. السندی.

رجعيا من شهوة يصير مراجعا ولا تفسد صلوته وفي رواية تفسد هو المختار.
في الذخيرة امرئة صلت فلمسها زوجها أو قبلها بشهوة فسدت صاوتها
وكذلك اذا مص صبي ثديها وخرج اللبن تفسد صلوتها . في الخانية ولو
جاء الصبي وارتضع من ثديها وهي كارهة فنزل لبنها فسدت صلوتها
وان مص مصة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم تفسد صلوتها وفيها عن
أبي يوسف رح ان لمسته امرئة بشهوة ولم يمسه هو أو قبلته على فيه ولم
يقبلها هو لا تفسد صاوته من مفاتيح المسائل ولو وقع بصر المصلي على
عورة غيره لا تفسد صاوته وان تعمد ذلك فهو مسيء وقال ابراهيم بن
يوسف رح اذا تعمد النظر فسدت صلوته وان نظر الى عورة نفسه فقد
أخطأ ولا تفسد صاوته . في كنز العباد من الصغرى هو الصحيح . في الخانية
والخلاصة لو سلم انسان على المصلي فأشار لرد السلام برأسه أو بيده أو بأصبعه
لا تفسد صلوته ولو صافح المصلي رجلاً يريد به التسليم فسدت صلوته .
في الخانية ولو طلب من المصلي انسان شيئاً فأومى المصلي برأسه أى نعم
أو أراه درهما وقال أجيد هو فأومى . أسه بنعم لا تفسد صلوته ولو رفع
المصلي الفتيلة في المسرجة لا تفسد صلوته . في العتابية ولو رمى طائراً بحجر
أو روح بمروحة أو بكم مرة أو مرتين أو ذب الذباب لا تفسد ويكره وان كثر
ذلك فسدت . في دستور التضاة اذا رمى الحجر في صلوته ان رمى
باطراف أصابعه لا يكفه واحداً أو اثنين لا تفسد صلوته لانه عمل قليل
وان رمى ثلثاً فسدت لاته كثير . في مجموع الروايات من جمع الجوامع سرج
رأسه أو لحيته بالأصابع لا تفسد صلوته . في الخلاصة اذا حك ثلثاً في ركن
واحد تفسد صلوته هذا اذا رفع يده في كل مرة أما اذا لم . فع يده في
كل مرة فلا يفسد لأنه حك واحد . في كنز العباد من فتاوى الحجّة اذا
حك نفسه ثلث مرات بدفعة واحدة فسدت صلوته وان كان بدفعات
لا تفسد لان الحك عمل كثير يتحرك منه الأصابع والكف والرسغ حتى

لوحك رأسه بأصبع واحدة حيث وضعها في الصلاة وزاد على ثلاث مرات لا تفسد وان كانت بدفعة واحدة انتهى والظاهر أن المراد من الدفعة الواحدة ما هي في ركن واحد ومن الدفعات ما في أكثر منه . في الخلاصة ولو ضرب الدابة مرة واحدة في ركعة ومرة اخرى في ركعة اخرى لا تفسد وكذا مرتان ولو ضرب بثلاث في ركعة فسدت ولو ضرب انسانا بسوط أو بيد فسدت صلواته أما سوق الحمار بمد الرجلين فيفسد ورجل واحد لا . وفيها ولورفع العمامة من الرأس ووضعها على الأرض أوقفها من الأرض ووضعها على الرأس لا تفسد . في كنز العباد من فتاوى الحجية سئل صاحب الكتاب عن سقطت قلنسوته او عمامته في الصلاة كيف يصنع مكشوف الرأس أويأخذ القلنسوة فقال رفع القلنسوة بعمل قليل بيد واحد أفضل من الصلاة مع كشف الرأس وأما العمامة فان امكنه رفعها ووضعها على الرأس معقودة كما كانت فستر الرأس أولى عميد واحد وان حلت العمامة فيحتاج الى تكريرها فالصلاة مع كشف الرأس أولى من عقده العمامة وقطع الصلاة (١) .

فصل في زلة القاري

في المضمرة نقلاً ولو قرء في الصلاة بخطأ فاحش ثم رجع وقرء صحيحاً فصلواته جائزة . في الذخيرة ان الحرفين اذا كانا من مخرج واحد

(١) قلت : صاحب رش الأنوار كتب تحت قول الدر " ويفسدها كل عمل كثير ليس من أعمالها ولا لإصلاحها " يستفاد منه حكم ما اذا انحل ازاره فعقده بيديه فانه وان كان عملاً كثيراً على ما في الفتاوى الا انه لاصلاح الصلاة فانه لو لم يعقده انكشف عورته فيفسد صلواته فعقده باليدين لاصلاح الصلاة لايفسدها اه رش . أبو سعيد غلام مصطفي السندی .

أو كان بينهما قرب المخرج واحدهما يبدل عن الآخر كان ذكر هذا الحرف كذكر ذلك الحرف فيكون قرآنا معنى فلا يوجب فساد الصلوة وكذلك اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قربه الا ان فيه بلوى العامة نحو ان يأتي بالذال مكان الضاد وان يأتي بالزاء المحض لمكان الذال والطاء مكان الضاد لا تفسد صلوته عند بعض المشائخ . في العتابية وكثير من المشائخ افتوا به وبعضهم قالوا ان تغير المعنى تفسد صلوته منهم أبو مطيع وعبدالله الجرجاني . قال القاضي الامام أبو الحسن والقاضي الامام أبو عاصم ان تعمد في ذلك تفسد وان جرى على لسانه أولم يعرف التميز لا تفسد وهذا أعدل الأقاويل هو المختار . وفي الخلاصة والأصل في هذا انه ان امكن الفصل بين حرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد بان قرء الطالحات مكان الصالحات تفسد صلوته وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والتاء مع الطاء اختلف المشائخ رح قال أكثرهم لا تفسد وقال بعضهم تفسد واسوقا صراط بالتاء وكانت من القانتين بالطاء فاذا هم يقنطون بالتاء ومن يقنط من رحمة ربه بالتاء ومن يقنط بالطاء حمالة الخطب بالتاء . رحلة الشتاء بالطاء والتين بالطاء ، فطاف عليها طائف بالتاء فيها وتبطش بالتاء تفسد صلوته في هذه المواضع . ولو قرء ان هو الا وحى يوحى ان هى وكذا كل مذكر اذا انث أو على القلب أو ذكر المخاطب بطريق الغائبة والغائبة بطريق المخاطب كما في قوله تعالى فعال لما يريد بالتاء لا تفسد صلوته . فى السراجية ولو قرء ولا الضالين بالذال أو الطاء عند عامة المشائخ تفسد وقال محمد بن سلمة للعموم البلوى ولان الذالين من الذل والظالين من ظل يظل . الاثع لو قرء رب باللام قيل لا تفسد صلوته ولا يقتدى به غيره . فى الخانية ولو قرء غير المغضوب بالطاء أو بالذال لا تفسد صلوته ولو قرء ولا الضالين بالطاء أو بالذال لا تفسد ولو قرء الشيطان بالتاء لا تفسد صلوته . ولو قرء ولم يكن ولم يكلم باللام

لا تفسد صلوته . في منية المصلي ولو قرء الله الصمد بالسين لا تفسد ولو قرء يدع التيمم بتسكين الدال وبضم العين وترك التشديد لا تفسد لعموم البلوى . ذكر في فتاوى قاضيخان ولو قرء يدع التيمم بتسكين الدال أو قرء يدخلون بالتاء يتخلون تفسد . ولو قرء من الجنة والناس بنصب الجيم لا تفسد . في الصيرفية هو الصحيح لانهما بمعنى واحد . في الخانية ما ودعك ربك وما قل قرء ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد في الرب أيضا قال بترك التشديد في قوله ودعك لا تفسد الصلوة وفي الرب تفسد . وسوف يعطيك ربك فترضى فقرء فترطى بالطاء تفسد صلوته . وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر قرء هما بالسين تفسد صلوته . ألم يجعل كيدهم في تضليل قرء بالذال تذلil لا تفسد صلوته . ولو قرء بالطاء تفسد . وفيها كعصف قرء كعصف تفسد . صلوته في التهذيب أو قرء قوسرة مكان قسورة أو الشعير مكان السعير أو يدع مكان يدع تفسد اتفاقا . في السراجية ولو قرء اذا جاء نصر الله بالسين قال حسام الدين رح تفسد وقيل لا تفسد . ولو قرء السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين بالسين قيل تفسد وقيل لا تفسد لان الصالحين يصلح جماعا للسلح بمعنى حامل السلاح . اذا قرء كل هو الله احد ولم يكن بلسانه علة تفسد ولو قال الحمد لله بالهاء أو الخاء أو الرحمن الرحيم بالهاء أو الخاء فان كان يجتهد مدة عمره لا يطاوع لسانه غير ذلك جاز (١) وان ترك جهده في زمان دون زمان لم يجز اذا جرى على لسانه حرف مكان حرف يوجد مثله في القرآن لكنه يخالفه في المعنى تفسد خلافا لأبي يوسف رح

(١) قال المخدم محمد هاشم التتوى السندى في فرائض الاسلام: افترض تصحيح الحروف والحركات انما يكون في حق القادر على تصحيحها واما العاجز عنه فلا يفترض عليه الا بذل الجهد في التصحيح لا غير اه فرائض الاسلام من عينه . ابوسعيد غلام مصطفى السندى .

لأنها يعتبران المعنى وأبو يوسف رح يعتبر النظم والمتأخرون بعضهم
افتوا بقولها وبعضهم بقول أبي يوسف رح . في الملتقط الناصري لوقرة
زيادة حرف كما لوقرة يس والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين قالوا تفسد
وينبغي أن لا تفسد وكذا نقصان الحرف ان لم يغير المعنى وكذا نقصان كلمة
أوزيادة كلمة ان لم يغير المعنى وان غير المعنى في القرآن تفسد اذا بعد .
في عقد اللآلى كل ما جاء في القرآن بالواو والفاء اذا قرءها بغيرها لا تفسد
صلوته انتهى بغيرها اي بحذفها . من النصاب لو ترك التشديد أو المد ولم
يغير المعنى أو غير لا تفسد صلوته وعليه الفتوى كذا في التجنيس . في
الغياثية لان في مراعاة المد والتشديد حرجا وهو المختار . في الخلاف (١)
ولو ترك التشديد في اياك نعبد واياك نستعين أوقراً الحمد لله رب العالمين
واسقط التشديد عن الباء المختار أنه لا تفسد صلوته وكذا في جميع المواضع
وان كان قول المشائخ رح انه تفسد (٢) . في الصيرفية من فتاوى قاضيخان
فخر الدين قرء اياك نعبد بتخفيف الباء تفسد عند بعضهم لان ايا بالتخفيف
ضوء الشمس فيصير كانه قال ضوء شمسك نعبد ولو اعتقد ذلك يكفر
وفي السهو تفسد وقيل والصحيح انه لا تفسد لان هذا قراءة عمر رض ذكر عنه
مجاهد والأصح أن ما قرء وان كان شاذاً لا تفسد ونحو هذا في التجنيس

(١) كذا في الأصل وفي نسخة ده "الخلاصة" مكان الخلاف والله اعلم
(٢) كتب الخدوم السيوستاني السندی في تالیفه رش الأنوار تحت قول
الدر "الاتشديد رب العالمين واياك نعبد وبترکه تفسد" قوله وبترکه تفسد
على غير المختار وان كان قول عامة المشائخ لما في العالمكيرية لو ترك التشديد
في قوله اياك نعبد واياك نستعين أوقراً الحمد لله رب العالمين واسقط
التشديد عن الباء المختار انه لا يفسد وكذا في جميع المواضع وان كان قول
عامة المشائخ اه . قلت فما مشى اليه شارح التنوير ضعيف وقول غير مختار
ومثل هذا كثير في كتابه . أبو سعيد غلام مصطفى السندی .

والمزيد في التحرير ما حاصله أنه لزم من اشتراط التواتر في القرآن بطلان اطلاق عدم الفساد بالقراءة الشاذة آه في الخلاصة اذا الحن في الاعراب ان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلوته كقوله لا ترفعوا أصواتكم بكسر التاء أو الرحمن على العرش بنصب النون، وان كان يغير المعنى عند عامة مشائخنا تفسد نحو ان قرء فعصى آدم ربه ونصب آدم ورفع الرب أو قرء فساء مطر المنذرين بكسر الذال، وان الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام أو اياك نعبد بكسر الكاف، أو وقتل داؤد جالوت ونصب داؤد ورفع جالوت أو قرء المصور ونصب الواو ولو نصب الراء مع الواو لا تفسد وكذا لو نصب الواو ووقف على الراء ولو رفع الراء ونصب الواو تفسد صلوته. وقال بعضهم تفسد في نصب الواو والوقف أيضا. وفي النوازل لا تفسد في الكل وبه يفتى. في الغياثية اللحن في الاعراب ان كان لا يغير المعنى لا تفسد الصلوة بالاجماع وان غير المعنى تغييرا فاحشا كما لو تعمد به يكفر اختلف المشائخ فيه قال بعضهم لا تفسد الصلوة وبه يفتى لان في اعتبار الصواب في الاعراب ايقاع الناس في الحرج والحرج مدفوع شرعا ونحو من هذا في السراجية والمنية والظهيرية. في المضمرات من الملتقط أن المصلى اذا بلغ في الفاتحة باياك نعبد واياك نستعين لا ينبغي أن يقف عند قوله اياك وسكت ثم قال نستعين هذا لا يلزمه وانما الأولى والأصح أن يصل اياك نعبد واياك نستعين انتهى. في الغياثية ولو قرء باياك نعبد ووصل كاف اياك بنون نستعين أو قرء انا اعطيناك الكوثر ووصل كاف انا اعطيناك بلام الكوثر أو قرء غير المغضوب عليهم ووصل الباء بالعين وما أشبه ذلك فعلى قول بعض العلماء تفسد صلوته وعلى قول عامة العلماء لا تفسد لانه عسى أن لا يمكنه السكته في هذه المواضع لا يطاق الفصل فلو راعينا ذلك يقع الناس في الحرج. في الخلاصة والصحيح انه لا تفسد وكذا لو تعمد ذلك. في المضمرات من النصاب فان وقف

مقدمة المتانة-

فصل اول در بيان علم و نيت و تحصيل آن . (٢)

بدانکه هيچ فضاي و هنرے در دنيا و آخرت بکار آيد مثل علم و طلب آن نيست . زيرآنکه سبب رفعت درجات ، و عز دو جهانی ست ، و وسيله سعادات ابدی ، و قرب و رضائ سبجانی است و ازاله

الخلایق ، و وعده بالبعث في المقام المحمود ، و على آله ، و اتياء أمتد الذين لم يكن لهم هم في دينه ، و رزق لهم الإخلاص في شهادة الإيمان . به بوصل إلى كل مقصود .

أما بعد : كنت رتبت كتاب " نهج التعلم " في طريق التعلم ، و بعد لخصته ، و أقرزت منه مغزاه ، و سميته " حاصل النهج " ليكون المقتدى (المبتدى) الذي يطلع على هذا المحمل على بصيرة كاملة في طريق التعلم . و من له حاجة إلى الدليل ، و التفصيل يرجع إلى الأصل . و بعد المطالعة لهذا الكتاب لا ينسى المؤلف من أدعية الخير .

(٢) الفصل الأول في العلم و النية و تحصيله

إعلم أنه ليس شئ من الفضائل ينفع في الدنيا و الآخرة مثل العلم و طلبه ، لأنه سبب رفعة الدرجات ، و عز الدارين ، و وسيله للسعادة الأبدية ، و قرب الرحمن ، و رضائه سبحانه و تعالى . و ينبغي أن يقصد من (التعلم) إزالة الجهل في الدين من نفسه ، و عياله ، و توابعه ، و أقرباءه و من كل سائل و زائر . و يكون قصده إلقاء الدين . و لا ينبغي أن يقصد من العلم أن يجتمع عنده الناس . أو يغلب في البحث و المناظرة ، أو يكسب العز و الجاه ، و حطام الدنيا ، لأن هذه الأشياء تحيله (و تجلبه) إلى هوان الدنيا و الآخرة . و على كل حال لا يترك طلب العلم ، لأنه قد يكون ذلك العلم من مساعديه ، و يفتح له طريق السعادة .

على بعض الكلمة ثم استأنف لا تفسد صاوته وان غير المعنى للضرورة مثل أن يقول آل فانقطع نفسه فقال الحمد لله أو قال حمد لله والأصح ان وصل بالثاني لا تفسد وان عاد الكلمة تفسد عند البعض ولا اعتبار للوقف في جواز الصلوة حتى قال الاسد البخارى انه لو قرء الله لاله ووقف ثم ابتداء بقوله الاله والحق القيوم أو قرء شهد الله انه لاله ووقف ثم ابتداء بقوله الاله والملائكة لا تفسد صلوته لأن الكلام لا يتغير به وعليه الفتوى وكذا لو ترك جميع الوقوف في القرآن لا تفسد صاوته عندنا وفيها من فتاوى الحجّة الأصل ان حفظ الوقف ومعرفة ذلك من باب الفضيلة ولا يتعلق به قطع الصلوة الخ . في الذخيرة والغياثية والفتوى على عدم الفساد بكل حال اراد حال تغير المعنى وعدمه . في الظهيرية عن أبي القاسم الصغار البخارى رح ان الصلوة اذا جازت من وجه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطا الا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى فيه (١)

باب ما يكره في الصلوة

من البدائع المكروه في الشرع يطلق على الحرام وهو قول محمد رح فحده حده وعن ابي حنيفة رح وأبي يوسف رح هو الى الحرام أقرب و يطلق على ما ترجحت مصلحة تركه كترك المندوب وان لم يكن منها فيحد بترك الأولى وعلى ما نهى عنه تنزيها كالصلوة في الوقت المكروه

(١) قلت: في فرائض الاسلام للمخدوم محمد هاشم التتوي السندی يفترض تصحيح الحروف وتجويدها باخراجها عن مخارجها وادائها بصفاتهما وتصحيح حركاتها سواء تغير بتركه المعنى أو لا وسواء كان التغير فاحشا أو لا فان لم يصححها كذلك يأثم أثم تارك الفرض ولكن لم تفسد صلوته ما لم يتغير

فيحد بالمنهى الذى لازم على فعله . فى نوادر الفتاوى هر نمازى كه باكراهيت گذارده شود أولى ترآن است كه اعاده كند . فى الكافى كما لو ترك تعديل الأركان . فى شرح الهداية لمولانا جمال الدين المصرى أعلم ان المكروهات أنواع بعضها كراهة تنزيه وبعضها تحريم فالمكروه التحريمى اذا حصل فى الصلوة ينبغى للمصلى أن يعيد الصلوة على وجه الاستحباب لا على وجه الوجوب واذا ارتكب المصلى الكراهة التزيهية فلا يستحب له اعادة الصلوة باجماع الامة وقوله تعاد على وجه غير مكروه هذا الحكم فى الكراهية التحريمية لا التزيهية مثل تعديل الأركان والقومة بعد الركوع والجلسة بين السجدين لافى كل المكروهات انتهى وقال ابن الهمام فى الفتح والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فتجب الاعادة أو تنزيه فيستحب فان كراهة التحريم فى رتبة الواجب الى آخر بيانه . من الظهيرية قالى القاضى الامام صدر الاسلام أبو اليسر أن من ترك الاعتدال فى الركوع لا يلزمه الاعادة واذا أعاد يكون الفرض الثانية دون الاولى . وفى شرح البزدوى المسمى بالمرصع فان قلت ان اعاده يقع الثانية عن الفرض وفيه ابطال الأصل لاجل التبع قلت لانسلم بل هو ابطال لأجل ما هو أقوى منه أو نقول انه يجوز ابطال الفرض لاقامة الفرض على أكمل الوجوه كما اذا تذكر فى الركوع أنه لم يقرأ السورة فانه يرفض الركوع

بقية صفحه ٢١٧

بـه المعنى تغيرا فاحشا لان فرضية التجويد ليست من فرائض الصلوة المختصة بها بل هو فرض مستقل ولهذا يفترض التجويد فى الصلوة وخارجها ونظير هذا كمن صلى الظهر فى أيام رمضان مع انه لم يصم صوم رمضان بلاعذر فانه لا تفسد صلواته وان اثم اثم تارك فرض الصوم لان الصوم ليس من فرائض الصلوة بل هو فرض مستقل فهنا كذلك اه . أبو سعيد السندى .

لقراءة السورة ولأنه يجوز ابطال صفة الفرضية لاقامة الفرض على أكمل الوجوه . وفي الكشف الكبير وقع الاولى عن الواجب دون الثاني والثاني بمنزلة الجبر مثل سجود السهو وهذا بناء على أن المأمور اذا أتى بالمأمور به على وجه الكراهة أو الحرمة يخرج عن العهدة على القول الأصح كالحاج اذا طاف محدثا انتهى وهو أشبه بتعريفهم الاعداء بفعل مثل الواجب . في الكافي والتربيع بلا عذر لأنه يخالف سنة القعود وما قيل التربيع جلوس الجبارة فلماذا كرهه ضعيف لأنه عليه السلام كان يتربع في جلوسه في بعض أحواله وعامة جلوس عمر رض في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ترعا . وعقص شعره لأنه عليه السلام نهى ان يصلى الرجل ورأسه معقوص والعقص أن يجمع شعره على هامته وشده بخيط أو بخرقة أو بصمغ (١) (ليتلبد وقيل ان يلف زوائبه على راسه) كما تفعله النساء في بعض الأوقات . في منية المصلى ويجمع الشعر كله من قبل التقفا ويمسك بخيط أو بخرقة كيلا يصيب الأرض اذا سجد . في جمع الجوامع (٢) أخرج عبدالرزاق عن مجاهد قال مر عمر بن الخطاب رض على ابن له وهو يصلى ورأسه معقوص فجيده حتى صرعه . وعن زيد بن وهب قال مر عبدالله بن مسعود رض على رجل ساجد ورأسه معقوص فلما انصرف قال له عبدالله لا تعقص فان شعرك يسجد وان لكل شعرة اجرا قال نعم اعقصته لكي لا يترب قال ان تترب خير لك . مر شرح البخارى للإمام الحنفى المصرى في بيان قوله عليه الصلوة والسلام وان تكف الشعر اتفق العلماء على أن ذلك مكروه كراهة تنزيه لا تحريم . ومن النوادر ارسال الشعر مستحب ان كان له شعر طويل يصل الى الأرض . في الهداية ولا يكف

(١) وجدت هذه العبارة في نسخة المائة لدار الهدى وفي الخزانة أيضا فاخذتها . (٢) قلت: بحث الحديث كله من زيادات صاحب المائة . السندى

ثوبه لأنه نوع تجبر ولا يسدل ثوبه لأنه عليه الصلوة والسلام نهى عن السدل . في الحميدى سواء كان عليه ثوب آخر أو لم يكن وقال بعض العلماء إنما كره السدل إذا لم يكن عليه الاثوب واحد وأما إذا سدل على القميص لا بأس به . في شرح الوقاية في المغرب هو أن يرمله من غير أن يضم جانبه وقيل هو أن يلقيه على راسه ويرخيه على منكبيه أقول هذا في الطيلسان أما في القبا ونحوه فهو أن يلقيه على كتفيه من غير أن يدخل يديه في كفيه ويضم طرفيه . في القنية (صح) فاما إذا ضم طرفيه أمامه فليس بسدل وفي كراهة السدل خارج الصلوة اختلف المشائخ . في الخلاصة المصلى إذا كان لا يس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والمختار أنه لا يكره . وفيها ولو صلى رافعا كفه الى المرفقين يكره . في المفيد من الترغيب كراهة زرباف وجامه ابريشمى مرد را پوشیدن حرام است وباوى نماز گذاردن مكروه . في فتح القدير ولا يجوز الصلوة في ثوب الحرير للرجال وتصح للنساء ولو لم يجد غيره يصلى فيه لا عربانا خلافا لأحمد وفيه من الظهيرية (١) لا بأس بشباب أهل الذمة والصلوة فيها الا الازار والسراويل فانه يكره الصلوة فيها ما لم يغسل في قول ابى حنيفة رح ومحمد وقال أبو يوسف رح يجوز بلا كراهية . ومن التجريد يكره أن يصلى معتجرا وتفسيره أن يشد حوالى رأسه بالمنديل ويترك وسطه كهيئة الاشرار كذا في قاضيه خان . في الخانية لا بأس بان ينفذ ثوبه كيلا يلتصق بجسده في الركوع . وفي المضمرة من فتاوى الحجية أن صلى مكشوف الرأس لأجل الحرارة والتخفيف يكره وان صلى تخشعا وتضرعا فلا بأس به ومن المحيط روى

(١) كذا في الاصل . وفي الخزانة "في مفيد المستفيد من الظهيرية الخ . والله أعلم . ابوسعيد السندى .

أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكرهون اعراء المناكب في الصلاة . في الخلاصة ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره . في الكيداني والاستراحة من رجل الى رجل والتمايل يمينا وشمالا انتهى وكذا ورد في الأخبار . وفي المفيد من الخانية يكره ان يشبك أصابعه ويفرقع وان يضع يديه على خاصرته . ومن الروضة وكذا خارج الصلاة لانه روى أن أهل النار اذا حزنوا وضعوا أيديهم على خواصرهم انتهى وكره المطوء لما أخرج الدارقطني عن أبي هريرة رض نهى أن يتمطى الرجل في الصلاة أو عند النساء الا عند امرئته وجواريه في الصحاح والمطوء بالفارسية شكستكى اندام . في المفيد من المحيط يكره أن يخطو خطوات من غير عذر ووقف بعد كل خطوة وان كان بعذر لا يكره . في جواهر الفتاوى المصلى اذا تحول من الشمس الى الظل ومشى خطوة أو خطوتين ان كان في زمان الصيف لا يكره وان كان في زمان الشتاء فتحول من الظل الى الشمس يكره لان في الاول دفع الاذى وفي الثاني جاب الراحة . قال ظهير الدين المرغيناني رح يكره في الوجهين لانه ليس من أعمال الصلاة . في مجموعة الروايات من المحيط يكره أن يبزق في الصلاة انتهى اى لا يبزق امامه ولا عن يمينه كما جاء في الحديث . في الخلاصة ولا يعبث بشئ من جسده وثيابه والحاصل أن كل عمل مفيد لا بأس للمصلى انتهى اراد فعلاً قليلاً صغيراً . في الجامع الصغير كان صلى الله عليه وآله وسلم ربما يضع يده على لحيته في الصلوة من غير عبث أخرجه ابن عدى في الكامل والبيهقي في السنن وفيه ما أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة رض ان من الجفاء أن بكثر الرجل مسح جبهته قبل الفراغ من صلواته (١) . في شرح الوقاية ومسح جبهته من التراب والنظر

(١) من قوله "في الجامع" الصغير الى هنا من زيادات صاحب المتانة . السندی

الى السماء والسجود على كور عمامته. في الخلاصة ان كان يوذيه التراب لم يكره. (۱) وان كان لا يوذيه فتركه خيراً له ولو لم يمكنه العمامة من أن يسجد فرفعها بيد واحدة أو سوى العمامة بيد واحدة لا يكره. في الهداية ولا يقى ولا يفرش ذراعيه لقول أبي ذر نهاني خليلي عن ثابث أن أنقر نقر الديك وأن اقبى اقباء الكلب وان افترش افترش الثعالب والاقعاء أن يضع اليديه على الأرض وينصب ركبتيه نصبا هو الصحيح كذا في نهاية ابن الاثير. من التماوى الحجة ويكره أن يذب بيده وكفه الذباب الا عند الحاجة بعمل قليل وحكى عن خلف بن ايوب أنه كان لا يذب الذباب عن وجهه فقال لا اذب الذباب خارج الصلوة كيلا يعتاد يدي في الصلوة. في الخائفة ويكره أن يشم طيباً أو ريحاً وأن يروح بثوب أو بمروحة في الصلوة مرة أو مرتين ولا تفسد صلوته ويكره الدخول في الصلوة وهو مطالب ببول أو غائط فان افتتحها وذلك يشغله عن الصلوة قطعها وان مضى عليها أجزاءه وقد أساء وكذا لو أصابه بعد الافتتاح ويكره أن ينحرف أصابعه عن القبلة في السجود وغيره. في الظهرية ولا يغمض عينيه في الصلوة. في الجامع الصغير (۲) أخرج الطبراني في الكبير وابن عدى في الكامل عن ابن عباس رض اذا قام أحدكم الى الصلوة فلا يغمض عينيه قلت من لا يحضر قلبه الا بالتغميض فعليه أن يكافئه بفتحها أستجاباً للاخلاص بنى صورة المراياة واحتراز عن ارتكاب المنهى. في السراجية

(۱) اى مسح جبهته من التراب. قلت: قد حذف صاحب المتانة الحصة الاولى من عبارة الخلاصة لئلا يلزم التكرار وهى هذه: "ولا بأس بأن يمسح جبهته من التراب قبل أن يفرغ من صلوته أو بعد ما فرغ قبل السلام وبعده وعن أبي يوسف رح أحب الى ان يدعه. والحاصل ان كان الخ. راجع الخزانة. (۲) قلت: بحث الحديث من زيادات صاحب المتانة. أبو سعيد غلام مصطفى السندى.

يكره أن يصلى وبين يديه نار موقدة . في المفيد من الجامع الصغير الخافى ولا بأس بأن يصلى وبين يديه قنديل أو سراج لأن لا يشبه عبادة النار . فإن عبدة النار يعبدون النار الموقدة . من المفاتيح والاولى أن لا يواجهه . في القنية في كتاب الكراهة (فح) الصحيح أن لا يكره الى النار الموقدة وأن يصلى وبين يديه شمع أو سراج لأنه لا يعبدها أحد والمجوس يعبدون الجيرة لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة . في الهداية ولا بأس أن يصلى الى ظهر رجل قاعد يتحدث لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان يستمر بنافع في بعض أسفاره . في الحميدى وتاويل ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يصلى الرجل بين يدي قوم نائمين أو متحدثين انه عليه الصلوة والسلام انما قال ما قال لبيان حسن المعاشرة للنصب الحكم كيلا يشوش المصلى ولولتهم وكذا لا يؤمن من أن ينفات منه شئ فيسمع المصلى فيضحك فيفسد صلاته أو ينتبه النائم فيعلم بالانفلات فينخجل . في الملتقط الناصرى اذا كان بين يديه الصورة امام القبلة يكره فلا يكره عن يسارها وعن يمينها . في الخلاصة يكره أن يصلى وفوق رأسه في السقف أو بجذائه تصاوير أو بين يديه معالقة أو في البيت ولا تفسد الصلوة لكن اذا كانت في حائط القبلة فالكره أشد وان كانت عن يمينه أو يساره فهمى دون ذلك وكذا في السقف وفي مؤخر القبلة أيسر من الكل لكنه مكروه انتهى ودليله ما في الهداية (١) . وفيها ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره لأنها تداس وتوسطاً ولو لبس ثوباً فيه تصاوير يكره لأنه يشبه حمل الصنم . في الحميدى وحمل الصنم حرام فما يشبهه يكون مكروهاً . في الخلاصة ثم التمثال اذا كان على وسادة

(١) وهو حديث عدم دخول الملائكة بيتاً فيه كلب أو تصوير كذا في الخزانة . الستدى .

أوبساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها ولكن لا يسجد على الصورة ويكره التصاوير على الثوب صلى عليه أو لم يصل أما اذا كانت في يده وهو يصلى لا يكره لانه مستور بشيابه وكذا لو كانت على وجه خاتمه ولورأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها . في الشاهان كما يكره اتخاذ الصور في البيوت يكره الدخول في البيوت المصورة والزياره فيها والجلوس . وفي الهداية واذا كان التمثال مقطوع الرأس . أو محو الرأس فليس بتمثال لانه لا يعبد بدون الرأس . في التاتارخانية (م) واختلف المشائخ رح في رأس الصورة بلائمة انه هل يكره اتخاذ الصورة والصلوة عنده . في القنية يكره الصلوة الى علم رأسه صورة . في الخانية أما الصلوة في أرض الغير ان كانت لذمى يكره لأنه يأبى ذلك ويتضرر وان كانت لمسلم فان لم تكن مزروعة ولا مكروبة فلا بأس به لأن صاحبها لا يتضرر به وان كانت مزروعة أو مكروبة فان كانت بينها صداقة ومودة أو كان صاحبها حسن الخلق يرضى بذلك لا بأس به . في جواهر الفتاوى رجل سكن دار الغير بغير اذنه أو يصوم ويصلى فانه يكره المقام بغير اذن المالك ولا كراهة للصلوة والصوم فيها . في عقد الآلى من الذخيرة ويكره الصلوة بأرض مغصوبة . وفي الذخيرة هذا جواب أبي القاسم الصفار . وذكر في واقعات الناطقي وقال أبو يوسف رح اذا بنى في أرض الغصب مسجد أو حمام أو حانوت فلا بأس بالصلوة في المسجد ولا يستاجر الحانوت والحمام ويدخل الحانوت لشراء المتاع . في المفيد الصلوة عند القبر مكروه . ومن الخاوى سئل أبو نصر عن ذلك فقال ان كان القبور ما وراء المصلى لا يكره وان كان بينه وبين القبور مقدار ما لو مر انسان بين يديه لا يكره

أيضا (١) والحد الفاصل موضع سجوده وبه قال أحمد بن محمد وقال محمد بن سلمة
مارء موضع سجود الامام ان كان له امام. ومن المحيط يكره أن يصلى
وقدومه عذرة أو بول. ومن التجنيس العذرة اذا كانت أمامه موازيا
للكعبة يكره صلوته وان كانت عن يمينه أو يساره لا يكره. فى المفيد
واذا خلعت نعليك فضعها بين رجليك أو بين يديك ولا تضع قدام وجهك
فانه يكره بين المصلى وبين القبلة شئ حتى المصحف.

(١) كتب المخدوم دين محمد البوبكافى من آل صاحب المتانة "الظاهر أن
الصلوة فى المقبرة مكروهة مطلقا سواء كان فى مقابلة المصلى قبر اولم يكن
الا اذا كان فى المقبرة موضع معد للصلوة خال عن القبر. والسبب فى ذلك
نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. فى نور الايضاح للشرنبلالى
ويكره الصلوة فى الطريق والحمام والخروج والمقبرة اه وفى شرح امداد
الفتاح لما رواه ابن ماجة والترمذى عن ابن عمر رض أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يصلى فى سبعة مواظن فى المزبلة والحزرة
والمقبرة الحديث. وفى امداد الفتح لابأس بالصلوة فى المقبرة اذا كان
فيها موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر وهذا لان الكراهة معللة بالتشبه
بأهل الكتاب وهو منتف فيما اذا كان على الصفة المذكورة اه. قلت :
وتعقبه المخدوم عبدالواحد السيوستانى السندى حيث قال بعد بحث طويل
ان الكراهة معللة بتشبه اهل الكتاب الخ والتشبه يتحقق فى مواجهة القبر
وانت خبير بان الوارد فى الحديث لفظ المقبرة وقد حمل السرخسى كراهة
الصلوة فى المقبرة على ما يكون القبر مواجهها للمصلى كالحراب فعلم ان
الحديث معلل بتشبه اهل الكتاب فى صورة المواجهة فتدبر وفى العالمكيرية
وفى الحاوى وان كانت القبور ما وراء المصلى لا يكره. وفى المتانة فى
المفيد الخ. هذا وان شئت التفصيل فراجع بياض المخدوم السيوستانى.
ابوسعيد غلام مصطفى السندى.

باب الحدث في الصلوة والصلوة بغير طهارة

في الهداية اقتدى بامام ثم علم أن امامه محدث أعاد . في الملتقط
الناصرى ولو علم الامام بفساد صلواته أعلم المقتدين بكتاب أورشول .
في القنية (صح) تبين له أنه صلى بغير وضوء يجب عليه الاخبار بقدر
الممكن (حك) لا يلزمه الاخبار بذلك لانه ما سكت عن معصية بل عن
خطأ معفو عنه . في عقد الآلى ولو صلى أحد بغير الطهارة لا يكفر كذا
في الجامع ولو ابتلى انسان بتلك الضرورة بان كان يصلى مع قوم وأحدث
واستحى أن يظهر لهم ذلك وصلى هكذا قال بعض مشائخنا رح لا يصير
كافرا لانه غير مستهزئ ولو ابتلى بتلك الضرورة ينبغي أن لا يقصد بالقيام
قيام الصلوة ولا يقرء شيئا ولو حنى ظهره لا يقصد به الركوع ولا يسجد
حتى لا يصير كافرا بالاجماع . ومثله من المحيط . في الذخيرة اذا صلى
بغير طهارة عمدا يكفر وقيل انما يكفر اذا فعل ذلك استخفافا أو على
اعتقاد الحقية .

باب قضاء الفوائت

في الكنز الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت مستحق اى
واجب انتهى لما في جمع الجوامع مما أخرجه الطبرانى والخطيب عن ابن
عمر وصحح أبو زرعة وقفه وهو من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع
الامام فليصل مع الامام فاذا فرغ من صلواته فليعد الصلوة التي نسي
ثم يعيد الصلوة التي صلاها مع الامام . في المسافرى أمر بالآعادة وهذا
دليل على أن من صلى مع الامام لم يبق فرضا بل صار نفلاً ولا ذلك الا
بوجوب الترتيب بين الفائتة والوقتية . في الكافي ولا يمكن حمله على

مقدمة المائة

جهل در دين از خود واز عيال و تابعان و خویشان خود واز هر پرسنده ، و ملاقی شونده و قصد القاء دين اسلام کند ، نه آنکه وجود مردم را بخود گرداند یا در بحث غلبه نماید یا پاره جاه یا حطام دنيا بدست آرد که این چیزها ویرا بذل دنيا و آخرت سپارد . اما هر حال که باشد از طلبش دست ندارد چه گاه است که علم او را دستگیر شود واز پیشش راهی بکشاید .

و ذکر فصلا ثالثا فی تقسیم العلم حيث کتب : فصل سوم در تقسیم علم (۱) . بدانکه علم بشری بر سه نوع است . اول علم شرعی که

(۱) الفصل الثالث فی تقسیم العلم

إعلم أن العلم الإنساني على ثلاثة أقسام . الأول العلم الشرعی : وقد مر تعريفه وهو على أقسام عديدة : منها علم الكلام يبحث فيه عن عقاید المسلمين . والثاني علم أصول الفقه وهو باحث عن أدلة الأحكام التکلیفیه وأحوالها . والثالث علم الفقه : يبحث فيه عن استنباط الفروع والأحكام عن الأدلة التفصيلية . وفيه مذاهب وأبواب عديدة : منها الفرائض ، و التصوف . ولكن أفرزوا كل واحد منها علما مستقلا أيضا . والرابع علم القرآن يبحث فيه مما يتعلق بالقرآن كعلم التفسير والتجوید وغيرهما . والخامس علم الحديث : يبحث فيه عن الوحي الغير المتلو وما يتعلق به . ويندرج فيه علوم عديدة وأحوال وفيرة كعلم متن الحديث ، وعلم أصول الحديث وعلم الجرح والتعديل في رجال أسانيد الحديث ، وعلم وفياتها وتواريخها ، وعلم ضبط الأسماء ، والأنساب ، والألقاب وكنياتها ، وعلم النقد في المتن وأسانيدها .

والنوع الثاني العلوم الأدبية يحصل بها طريق التحرير والتقدير في الألفاظ

استحباب الاعادة لانه صلى الوقتية قبل وقتها فيجب اعادتها. فان قيل لانسلم انه اداها قبل وقتها قلنا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن صلوة أونسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها جعل وقت التذکر وقتا للفائتة فلم يبق وقتا للوقتية اذا الوقت الواحد لايسع للفرضين انتهى واعلم ان بن الهمام في الفتح جمع الأحاديث الواردة في ذلك وحقق كون وجود تقديم الفائت على الوقتية عملاً لالفساد الوقتية لو تقدم عليه الفائتة ثم رجح قول الشافعي رح باستحباب الترتيب ثم جمع ما ذكر علماءنا على تقدير وجوبه عملاً وفساداً في المؤدى بدونه (١). في الخلاصة لو تذكر صلوة قد نسيها بعد ما ادى الوقتية جائز الوقتية ولو تذكر في الصلوة فسدت صلوته. في الغياثية ان من تذكر صلوة عليه وهو في الصلوة فالمختار قولها ان لا تفسد صلوته حين ذكرها ويبقى اصل الصلوة حتى يتم الركعتين تطوعاً. في المفيد من المحيط واذا اخرجت الصلوة الفائتة عن وقت التذکر يكره وانما هو وقت الفائتة وتأخير الصلوة عن وقتها مكروه بلاخلاف اراد تأخيرها من المستحب الى المضيق. وفيه من متفرقات الشيخ الامام الفقيه أبي جعفر رح عن خلف بن أيوب فيمن فاتته صلوة واحدة ومضى على ذلك شهر ثم ذكرها فله أن يؤخرها ويقضى حاجته ثم يقضيها. في السراجية الترتيب يسقط بعذر النسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت وهو ان يفوته ست صلوات فيجوز السابعة. في مجموعة الروايات من الينا بيع ثم الترتيب يسقط بالنسيان وبما هو معنى النسيان كمن صلى الظهر على ظن أنه على طهارة ثم صلى العصر على طهارة وهو ذاكر للظهر ثم علم أنه صلى الظهر على غير طهارة. في الكافي ولو فاتت صلوات رتبها في القضاء لأنه عليه الصلوة والسلام شغل عن أربع صلوات يوم الخندق

(١) قلت: من اول الفصل الى هنا من زيادات صاحب المتالة. السندی

فقضاهن بعد هوى من الليل مرتبا الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم قال صا... وا كما رأيتموني اصلى ورسول الله قضاهن مرتبا فيجب علينا اتباعه وفيه والفوائت نوعان قديمة وحديثة قالحديثة تسقط الترتيب اتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ وذلك كمن ترك صلوات شهر ثم صلى مرة ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاكرة للفائتة الحديثة لم يجوز عند البعض فيجعل الماضي من الفوائت كأن لم يكن زجرا له عن التهاون بالصلوة . في المضممرات والمسافري من شرح المجمع وهو الصحيح لأن الانسان لا يخ عن فائتة في جميع عمره . في الكافي أيضا وقيل يجوز وعليه الفتوى ، لأن القديمة أبطلت الترتيب لكثرتها وبالحدیثة اذا زادت الكثرة فتأكد السقوط لأنه لو اشتغل بهذه الفائتة لكان ترجيحها بلامر حيج ولو اشتغل بالكل لفات الوقتی وفتعين ما ذكرنا . وما قالوا مؤدى الى التهاون لالى زجره فان من اعتاد تقويت الصلوات لو افتى بعدم الجواز يفوت اخرى ثم وثم حتى تبلغ الحديثة حد الكثرة . في الحمیدی وهو الصحيح . في الشاهان والافتاء بهذا في زماننا أولى لأن التهاون والتكاسل في العبادات فاش ومن اعتاد الى آخر التعليل (١) . في الكافي صلى فرضا ذاكرة متروكا ولو و ترا فسد فرضه موقفا أى لو صلى العصر مثلاً ذاكرة أنه لم يصل الظهر فسد عصره ان لم يكن في آخر الوقت والعبارة لأصل الوقت عندها وعند محمد رح للوقت المستحب حتى لو شرع في العصر وهوناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو اشتغل به يقع العصر في وقت مكروه يقطع العصر عند هما ويصلى الظهر ثم يصلى العصر

(١) اي ومن اعتاد تقويت الصلوة دعت النفس اليه بادنى العليل والشبهات فلو افتى بعدم الجواز ربما فوت الاخرى ثم وثم حتى تبلغ الفوائت الحديثة حد الكثرة ايضا . كذا في الخزانة .

وعنده يمضى فى العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس و اذا فسد
الفريضة لا يبطل اصل الصلوة عند ها و عند محمد رح يبطل ثم العصر
يفسد فساداً موقوفاً عند ابىحنيفة رح حتى لو صلى ست صلوات أو
أكثر و لم يعد الظهر عاد الكل جائزاً و عند ها يفسد فساداً باتاً لا جوازله
بخال لأن علة سقوط الترتيب الكثرة فانما يثبت الحكم اذا ثبت الكثرة فيما
بعدها لا فى نفسها اذ العلة تؤثر فى غيرها لا فى نفسها وله أن الحكم مع
علة تفرقان لما عرف فى الاصول و الكثرة صفة هذه المجموع و حكمها
سقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة بوجود الاخيرة استندت الصفة إلى
أوامها بحكمها فيجوز الكل . فى الحميدى و هذا كتعميل الزكوة فانه
صحيح و صفته كونه زكوة موقوف على تمام الحول فاذا ثبت كونها
حولياً (١) استند الى أول الحول و دفع المؤدى زكوة من أوله . فى الكنز
و لم يعد يعود ها الى القلة . فى السراجيته رجل يصلى الظهر فشك أنه صلى
العجزام لا فلما فرغ تيقن أنه لم يصليها أعاد الظهر بعد الفجر .

باب سجود السهو

فى الكا فى تجب بعد السلام (سجدتان بتشهد و تسليم بترك واجب
وعند الشافعى يسجد قبل السلام) (٢) و عند مالك ان كان عن نقصان
فقبل السلام وان كان عند زيادة فبعده الا أن أبا يوسف رح قال رأيت
لوزاد و نقص فتحير و هذا الخلاف فى الأ ولوية حتى لو سجد قبل
السلام جاز فى ظاهر الرواية . فى الهداية و يأتى بالتسليمتين هو الصحيح .

(١) كذا فى نسخة ده . و فى الاصل حلالياً وهو من غلط النسخ . (٢)
قلت : وجدت هذه العبارة فى نسخة دارالهدى و لم توجد فى الاصل . السندى .

في الكافي والصواب أن يسلم تسليمه واحدة وعليه الجمهور واليه أشار في الأصل ثم على تقدير التسليمتين ينحرف بهما يمئة وبسرة وعلى قول الجمهور اختار فخر الاسلام كون التسليمه تلقاء وجهه وعله على ما في فتح القدير بان الانحراف لقصده التحية والمراد هنا مجرد التحليل . في الكافي سجود السهو واجب في الصحيح لأنه يجب لجبر النقصان في العبادة فكان واجبا كترك القعدة الاولى أو تأخيرها . في الكافي أو تأخير ركن بأن ترك السجدة الصليبية سهوا فتذكرها في الركعة الثانية فسجدها أو أخر القيام الى الثالثة بالزيادة على قدر التشهد أو تكرار ركن بأن ركع ركوعين أو سجد ثلاث سجودات أو تغيير واجب بأن يجهر فيما يخافت أو يخافت فيما يجهر أو تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب فإن الوجوه الستة يخرج على هذا أما التقديم والتأخير فلأن مراعاة الترتيب واجبة عندنا خلافاً لزفر رح فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب فاذا كرر ركنا فقد أخرج الركن الذي يليه وأدائه بلا تأخير واجب وعلى هذا فاعتبر انتهى ترتيب الركوع على السجود اذا كانا من ركعة واحدة فرض لا واجب كما في الكافي وبينه ابن الهمام في الفتح . في الهداية ومن سهى عن القعدة الاولى ثم تذكر وهو إلى حالة القعود أقرب عاد وقعد وتشهد لأن ما يقرب الى الشئ أخذ حكمه ثم قيل يسجد السهو للتأخير والأصح أنه لا يسجد كما اذا لم يقم ولو كان الى القيام أقرب لم يعد لانه كالقائم معنى ويسجد للسهو لأنه ترك الواجب . وفي الحميدى لم يعد لأن القيام مشروع لعينه فاذا اوجد أدنى ما يطلق عليه القيام تم الركن فلا يعود الى القعود لأنه لو عاد اليه يصير رافضاً للركن بعد تمامه لمكان الواجب وهذا لا يجوز وفي الذخيرة هكذا في التهذيب ولو قام الى الثالثة ان كان الى القعود أقرب عاد وان كان الى القيام أقرب لم يعد ويسجد للسهو في الحالين وان عاد

لم يبطل صلواته . من الخلاصة لأن فيه اكمال ما ترك ، ومن نصاب الزرائع وان عاد وقعد يكون مسيئا بالعود فاذا استوى قائما ثم علم أنه لم يقعد فعاد فسدت صلواته على الصحيح لكمال الجنابة الى آخر التعليل . في القنية (سم) ترك القعدة الاولى في الفرائض فلما قام عاد عليها وذكر أنه لم يكن له العود يقوم في الحال ولو عاد الامام يعود معه القوم تحقيقا للمخالفة . في التهذيب السهو في سجود السهو لا يوجب السجود لأنه لا يتناهى . في الخلاصة لوجه فيما يخافت وهو امام عليه السهو قل ذلك أكثر وكذا اذا خافت فيما يجهر فيه قل ذلك أكثر وعليه السهو ان فعل ساهيا ولاسهو على المنفرد في شئ من ذلك . في الهداية اختلف الروايات في المقدار والأصح قدر ما يجوز به الصلوة . في الخلاصة ولو جهر في الاخيرين لزمه السهو وكذا لو قرء السورة جهرا . في السراجية اذا جهر بالثناء أو تشهد ساهيا لاشئ عليه . من سهى مرارا كفته سجدة واحدة . لو سهى مرة وسجد ثم سهى ثانيا لاسهو عليه اذا قرء القرآن في سجوده أو ركوعه أو في تشهده سهوا يسجد للسهو ولو تشهد حال قيامه أو ركوعه أو سجوده لاسهو عليه اذا قرء في الاخيرين السورة لاسهو عليه . وفي دستور القضاة ولو قرء في الظهر من الاخيرين الفاتحة مع السورة ساهيا لا يجب السهو هو المختار وعليه الفتوى كذا من المضمرة . في جواهر الفتاوى لو قرء في الفرائض في الركعة الاولى سورة وقرء في الثانية سورة قبلها ساهيا لا تحب سجدة السهو لأن مراعاة ترتيب سورة القرآن من واجبات نظم القرآن لان واجبات الصلوة . وفي التاتارخانية فان زاد على التشهد في القعدة الاولى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا لنفسه ولوالديه فان كان عامدا كان ذلك مكروها وان كان ساهيا روى عن أبي حنيفة رح أنه يلزمه سجدة السهو وعند أبي يوسف ومحمد رح أنه لا يلزمه سجدة السهو . ومن فتاوى الحجة لوزاد على قدر ما يمكنه أن يؤدي فيه ركنا وقال في مواضع اخر

اذا قال اللهم صل على محمد ثم تذكر فقام سجد للسهو . ومن الخاوى ان على قولها ما لم يبلغ الى قوله حميد مجيد لا يجب السهو . في الخلاصة قال بعضهم انما يلزمه اذا قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد والمختار انه يلزمه السهو اذا قال اللهم صلى على محمد . في العتابة لان بذلك يتم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم . في الخلاصة والقعدة بعد سجود السهو ليست بفرض حتى لو سجد للسهو فقام وذهب ولم يقعد لم تفسد صلوته . في المضمرة من المحيط وحكم السهو في صلوة الفرض والنفل سواء لحديث ثوبان رض لكل سهو سجدتان بعد السلام من غير فصل ولا أن الفرض والنفل انما يفترقان في وصف الفرضية والنفلية دون الأركان والشروط . في الغياثية من الفتاوى اذا سهى الامام في العيدين المختار أنه لا يسجد وكذا في الجمعة وان قال محمد رجه في الأصل السهو في العيدين والجمعة والمكتوبة والتطوع سواء . وانما اختاروا هذا لثلاث يقع الناس في الفتنة . وفي الخانية هكذا . في الهداية ومن صلى ركعتين تطوعا فسها فيها وسجد للسهو ثم أراد أن يصلى اخروين لم يبين لأن السجود يبطل لوقوعه في وسط الصلوة انتهى ثم الواجبات التي لا تجب سجدة السهو بتركها على ما في الكيداني نظمتها في الفارسية وقلت چون زواجب كانداران في سهو هست توپرسی ای عزیزى جان ماى هفت دان خامشى مر مقتدى را همه طمانينت دگر، سيوم باشد مرورا پس روى كل حال چارمين سجدة تلاوت پنجمين تكبير عيد، در ركوعش ششم تاج سرمن . نیز آن هفتمين آنكه نیارد سجده سهو اگر پس بگیرد باز از سرتارود . نقصان ازان .

فصل فى الشك فى الصلوة

فى العتابة اذا شك فى صلوته هل صلاها (ام لا فان كان فى الوقت صلاها (١) لان فى الأداء شك وبعد الوقت لا قضاء عليه لأن فى وجوب القضاء شك فى الأول لم يتيقن بتسليم ما وجب واللازم تسليمه فى وقته بيقين ، وفى الثانى بالشك لم يرتفع ظاهر حال المسلم من أدائه فى وقته. وفيها قال محمد رح الشك فى نقصان الصلوة بعد السلام لا يوجب عليه شيئا وان لم يفرغ من الصلوة ذكرها الطحاوى وان كان ذلك أول ما وقع استقبال فان كان يقع كثيرا يتحرى ويمضى على ما وقع تحريه عليه. فى الخلاصة هذا كله اذا شك فى الصلوة أنه صلى ثلثا أو أربعا أما اذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كالمتمضى اذا شك فى مسح الرأس بعد ما فرغ من الوضوء لا يعتبر الشك لما مر فى الطهارات كذا هذا. فى الكافى وان لم يقع تحريه على شىء أخذ بالأقل انتهى هذا اذا لم يصر صاحب وسوسة اذا بنى على الأقل قد يشك ثانيا قبل السلام ثم وثم الى أن يخاف فوت الوقت فسبيله الحكم بتمام صلوته وتكذيب شيطانه أو الرضا بنقصانها وترغيم شيطانه يرشد اليه ما أخرجه مالك فى المؤطاعن القاسم بن محمد رح أن رجلاً سأله فقال انى أهم فى صلوتى فيكثير ذلك على فقال له ادض فى صلوتك فانه لن يذهب عنك حتى ينصرف وأنت تقول ما اتممت صلوتى وما نقل عن الكفاية شرح الهداية شك فى صلوته أنه هل كبر للافتتاح أم لا ، هل حدث أم لا ، هل أصاب ثوبه نجاسة أم لا ، هل مسح رأسه أم لا ان كان ذلك أول مرة استقبال والامضى. وفيها المنفرد والامام اذا صلى يقوم فلما سلم أخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلاث ركعات قالوا ان كان عند المصلى أنه صل أربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر

(١) قلت : كذا فى نسخة ده. ولم توجد هذه العبارة فى الأصل. السندى

ولوشك (المصلى في الخبر انه صادق أو كاذب عن محمد انه يعيد صلوته احتياطا وان شك (١) في قول رجلين عدلين يعيد صلوته وان لم يكن الخبر عدلا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلثا وقال الامام صليت أربعا ان كان الامام على تيقن لا يعيد الصلوة بقولهم (وان لم يكن على تيقن يعيد الصلوة بقولهم (١) ولو اختلف قال بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى أربعا والامام مع أحد الفريقين يوخذ بقول الامام وان كان معه واحد. ولو استيقن واحد من القوم أنه صلى ثلثا واستيقن وأحد انه صلى أربعا والامام والقوم على شك ليس على الامام والقوم شئ وعلى المستيقن بالنقصان الاعادة ولو كان الامام استيقن أنه صلى ثلثا كان عليه أن يعيد مع القوم ولا اعادة على الذى تيقن بالتمام.

باب سجود التلاوة والشكر

في الخلاصة فاذا قرء القرآن يكره أن يترك آية السجدة ولو قرء آية السجدة كلها الا الحرف الذى هو فى آخرها لا يسجد. ولو قرء الحرف الذى فيه السجدة وحدها لم يسجد ما لم يقرء أكثر الآية. فى الغياثية (ح) المعتبر تلاوة أكثر من نصف الآية مع حرف السجدة سواء كان الأكثر قبل حرف السجدة أو بعدها وأداءها ليس على الفور حتى لو أداها فى أى وقت يكون مؤديا لا قاضيا. فى الخلاصة لو قرء المحدث أو الجنب أو سمعا تجب عليهما ولا تجب اذا سمعها من طير هو المختار. فى السراجية لو سمع آية السجدة من الطوطى الاصح أنه لا تجب. فى مجموعة الروايات من المحيط وقيل

(١) قلت: لم توجد هذه العبارة فى الأصل. وكانت فى نسخة "ده" فاخذتها. (٢) وجدت هذه العبارة فى نسخة دارالمهدى. وليست فى الأصل. أبو سعيد السندى.

يسجد . في الواقعات الحسامية الحائض اذا سمعت آية السجدة لاسجدة عليها . وفيها أيضا المصلي اذا تلا آية السجدة ونسى أن يسجد لما ثم تذكر وسجد قال القاضي الامام السفدى أنه لاسهو عليه هكذا ذكرها وهذا خلاف الرواية فان ذكر محمد رح أنه اذا نسي سجدة التلاوة ثم تذكر في آخر الصلوة سجد التلاوة وعليه السهو . في الخلاصة ولولم يذكر فيها شيئا أصلا يحزبه كالمكتوبة وان قرءها في غير الصلوة فاحب الى أن يقوم ثم يسجد . في الشاهان لأن التنزيل قد ورد بالخرور وهو يتحقق بذلك . في الغياثية في الخاء اذا كان يقرأ القرآن في مسجد أوبيت فقرأ آية السجدة مرة ثم قرءها ثانية في مكانه ذلك يكفيه سجدة واحدة وكذلك ان تحول من زاوية لانه مشى قليل لا يتبدل المجلس به الا أن يكون المسجد الجامع فع يلزمه سجدتان هو المختار . في الخلاصة الا اذا كان الدار كبيرا كدار السلطان ولوانتقل من دار الى دار ففي كل موضع يصح الاقتداء يجعل مكانا واحدا ولا يتكرر الوجوب . في الشاهان ان روايا البيت وزوايا المسجد الكبير كالجامع وغيره مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء . في الكافي المجلس لا يختلف بمجرد القيام ولا بالخطوة وخطوتين ولا بانتقال من زاوية الى زاوية في بيت أو مسجد كذا في التبيين . وفيه وفي العتابية قيل ان كان البيت كبيرا والمسجد عظيما كمسجد الجامع يختلف المجلس . في التهذيب اذا قرء في الصلوة ولم يسجد حتى فرغ تسقط واذا سمع المصلي من اجنبي يسجد بعد الفراغ واوسجد في الصلوة لا يجزيه ولا تفسد صلوته وفي رواية تفسد . في الهداية فان قرءها الامام وسمعها رجل ليس معه في الصلوة الصلوة فدخل معه بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه أن يسجدها لأنه صار مدركا بادراك تلك الركعة . في المسافري فيصير مدركا للقراءة وما يتعلق بها من السجدة انتهى فعلى هذا من أدراك الامام في الركوع والتراويج أدرك بها سماع ما قد قرء قبله . في الغياثية قال شمس الأئمة الحلواتي ينبغي

أن لا يسجد للتلاوة اذا تلاها في الجمعة لامتداد الصفوف وكثرة القوم والمكبرين في الخلاصة وكذا في صلوة العيد وما يكره أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا في كل صلوة يخافت فيها بالقراءة . وفيها رجل قرء آية السجدة في الصلوة ان كانت السجدة في آخر السورة أو قريبا من آخرها بعدها آية أو آيتان الى آخر السورة فهو بالخيار ان شاء ركع بها ينوي التلاوة وان شاء سجد ثم يعود الى القيام فيختم السورة (فان وصل بها سورة اخرى كان أفضل وان لم يسجد للتلاوة على الفور حتى ختم السورة (١) ثم ركع وسجد لصلوته يسقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة سجدة لتلاوته أو لم ينو وكذا اذا قرء بعدها آيتين أجمعوا ان سجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد رح وان قرء بعد السجدة ثلث آيات وركع لسجدة التلاوة قال الشيخ الامام المعروف بنحوه زاده لا ينوب الركوع عن سجدة . وقال شمس الأئمة الحلواني رح لا ينقطع الفور بثلاث آيات وينوب فان قرء أكثر من ثلاث آيات لا ينوب كذا في الخانية والظهيرية . في المضمرة من التهذيب وعن أبي حنيفة رح اذا كانت السجدة في آخر الصلوة مثل النجم أو قريبا بآخرها كسورة بنى اسرائيل ونحوها يجوز للسجدة الخلاصة ولو قرء آية السجدة في غير الصلوة فاراد أن يركع للسجدة روى أنه يجوز كذا في العتابية . في الخلاصة ولو قرءها وهو ماش يلزمه لكل قراءة سجدة ولو قرء آية السجدة راكبا أو سمعها وهو راكب أجزاءه أن يومي كذا في العتابية . في التهذيب اذا قرء آية واحدة في مجلس مرارا

(١) قلت : هذه العبارة لم توجد في الأصل وأخذتها من نسخة دار الهدى السندی .

مقدمة المائة

تعريف آن مذکور گشته است . وآن چند اقسام است ، یکی ازان علم کلام است دران از عقائد اهل اسلام بحث کرده شود . دوم علم اصول فقه که باحث است از ادله احکام تکلیفیه واحوال آن . سوم علم فقه که دراو از استنباط فروع ، واحکام از ادله تفصیلیه آن نفتیش کرده آید ودران مذاهب و ابواب بسیار است ، واز جل

العربية وهى إثني عشر علما : علم اللغة ، والصرف ، والإشتقاق ، والنحو ، والمعاني ، البيان ، والبديع ، والعروض ، والقافية ، وقرض الشعر ، وإنشاء الشعر ، وعلم المحاضرة .

والمذوق الثالث : علم الحكمة وهو علم يبحث فيه عن حقايق الأشياء الموجودة بقدر الطاقة للبشرية . وما يكون منه مخالفا للشريعة فهو مردود . وهو على قسمين : نظرى وعملى . وكل واحد منها على ثلاثة أقسام . أما العملى فهو إما علم تدبير المدن وإما علم تدبير المنزل وإما علم الأخلاق ويسميه علماء الشرع تصوفا ، وهو مما يهتم به فى الأبواب الشرعية . أما النظرى ، فمنها علم يقال له الطبيعى ، يبحث فيه عن الجسم من حيث إستعداده التغير كالحركة ، والسكون . ومن فروع علم الطب ، وعلم التشريح ، والسحر ، والطلسم ، والنيرنجيات ، و علم الإكسير ، وسيميا .

ومنها للرياضى . وهو علم يبحث فيه عن الكم المتصل والمنفصل الذى هو مقدار وعدد . وأصولها أربعة : الهندسة ، والهيئة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الجبر والمقابلة . ومن فروعها : علم المرايا والمناظر ، وعلم الأثقال ، وعلم الأكر المتحرك ، وعلم الخيل . والقسم الثالث يقال له علم الهى : يبحث فيه عن الوجود ، و أحوال النفس . وعلم المنطق جعلوه مقدمة تلك العلوم المذكورة .

تجزئه سجدة لما قبلها ولما بعدها ولوقراء آيتين يلزمه سجدتان . في الكافي وفي تسدية الثوب والانتقال من غصن الى غصن والدياسة وكراب الأرض يتكرر لاختلاف المجلس حقيقة . كرر راكبا لا يتكرر ان لم يكن في الصلوة قيل من قرء آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله تعالى ما أمه . في الخلاصة ان كانوا محدثين أو يظن أنهم يستمعون ولا يسجدون أو يشق عليه أداء السجدة ينبغي أن يقرء في نفسه سواء كان في الصلوة أو خارج الصلوة . في المسافر في تحرزا عن تأثم المسلم وانه مندوب . في الشاهان عن محمد رح السجدة الواحدة عبادة مقصودة ولهذا حكم بسجدة الشكر بكونها مسنونة (وعن أبي حنيفة وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رح سجدة الشكر غير مسنونة (١) في المصنوعات قال أبو حنيفة رح لا يجب سجدة الشكر لأن النعم كثيرة لا يمكن أن يسجد بكل نعمة لأن العبد يعجز ولا يطيق لأن كل نفس نعمة فيؤدى الى تكليف ما لا يطاق وعن محمد رح يرى سجدة الشكر جائزة قال رح الحججة عندي أن قول أبي حنيفة رح محمول على نهي الايجاب وقول محمد رح على الجواز والاستحباب . في القنية وعن أبي حنيفة رح لا ارى سجدة الشكر شيئا أى مسنونا وعنه أنه كرهها وقال محمد رح لكننا لانكرهها ونستحبها وسجدة الشكر اذا أتى الامام أمر يسره فاذا شكر فعليه أن يكبر ويخر ساجدا مستقبل القبلة فيحمد الله تعالى ويشكره ويسبح ثم يكبر فرفع رأسه وقال وقد أورد النووي في رياض الصالحين حديثا تشنيه صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أبو داود وفيه سجدة شكره صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه ثلثا وأورد السيوطي في جمع الجوامع فيما أخرجه عبدالرزاق وابن شيبه والبيهقي في السنن عن أبي عوانة سجدة شكر أبي بكر حين فتح اليمامة وفيما أخرجه ابن شيبه

(١) كذا في نسخة المتانة لدارالهدى ، وليست في الأصل . السندی .

عن منصور أن ابا بكر وعمر سجدا سجدة الشكر. في جامع الفتاوى
سجدة الشكر بعد العصر لا يكره لانه ليس بصلوة .

باب الوتر

في الهداية الوتر واجب عند أبي حنيفة رح وقال سنة . في الجواهر
لا يجوز صلوة الوتر قاعدا مع القدرة على القيام كما لا يجوز أداء الغرض لأن
الوتر فرض عملاً . في السراجية ركعتا الطواف لا يجوز قاعدا الا بعدد .
في الغياثية نفل في حق القراءة . في الكنز ويقرء في كل ركعة منها
بالباقية وسورة . في الغياثية من الفتاوى من لا يحسن القنوت يقول اللهم
اغفرلى ويكرر ثلاثا وهو اختيار الفقيه أبى الليث رح أويقول ربنا آتنا في الدنيا
حسنة . وفي الواقعات الصغيرة يارب ثلاثا ولهمسده الى فتاوى أهل سمرقند
في عمدة الآلى قوله ان عذابك بالكفار ملحق يروى ذلك بروايتين بالكسر
والنصب والكسر أصح . ومن النصاب هكذا في الغياثية لوشك في الوتر
في القيام انه الثانية أو الثالثة يتم تلك الركعة ويقنت فيها لجواز أنها الثالثة ثم
يقوم بعد القعدة ويضيف اليها اخرى ويقنت فيها هو المختار بخلاف المسبوق
بركعتين في الوتر اذا قنت مع الامام في الأخيرة من صلوة الامام حيث
لا يقنت في الأخيرة اذا قام الى قضائه في قولهم جميعا والفرق أن تكرار
القنوت في موضعه . في الكافي لأن المسبوق مأمور بأن يقنت مع الامام
فصار ذلك موضعا له فلا يقنت مرة أخرى لأن تكرار القنوت غير مشروع
في موضعه والشاك لم يتيقن بوقوع الأول في موضعه فيقنت مرة اخرى .
في عمدة الآلى الاقتداء في الوتر خارج رمضان يجوز وهو في النوازل . وفي
الواقعات لصدر الشهيد في الايمان وفي مختصر القدورى أن لا يجوز والمعنى
من عدم الجواز الكراهة. في المنهاجية من التيمية عن على بن أحمد عن

صلى الفريضة والتراويح وحده ثم انتهى الى الامام وهو في الوتر هل يدخل في صلاة الامام أو يوتر وحده قال لا يصلى الوتر مع الامام قيل له لو كان صلى الفريضة مع الامام دون التراويح فقال لا أيضا . في المضممرات من فتاوى الحجة إن قرء الفاتحة ونسى السورة فتذكر في الركوع يعود بالاتفاق لأن قراءة السورة أصل في باب القراءة ويقراء السورة ويعيد القنوت لأن القنوت المحسوب بعد السورة فان قرء السورة ونسى الفاتحة لا يعود بالاتفاق لأن اصل القراءة قد حصل وان قرء الفاتحة والسورة ونسى القنوت فيه روايتان . في رواية يعود لأنه واجب . وفي رواية لا يعود وهو الصحيح لأن رفض الفرض لاجل القنوت غير مندوب انتهى ومعنا أصل في باب القراءة ان ضم السورة واجب قبل أن تقرأ فاذا قرئت دخلت في فرضيتها فان قلت فيما نسي السورة وحدها يعود وفي الفاتحة وحدها لا مع أنها أيضا أصل بل أوجب من ضم السورة كما في التبيين قلت جوابه ما في التبيين أيضا من أن قراءة السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون عكسها . في الخلاصة ولوتذكر بعد ما رفع رأسه من الركوع أنه لم يقنت أصلاً . في جمع الجوامع كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر سبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يرفع بالثالثة صوته أخرجه ابن حبان والدارقطني والحاكم والضياء المقدسي وابن الجارود عن أبي رض وفي الجامع الصغير اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا أخرجه النسائي وابو داؤد عن ابن عمر في جمع الجوامع أخرج البيهقي عن عمرو بن مرة انه سأل سعيد بن مسيب عن الوتر فقال كان عبد الله بن عمر يوتر أول الليل فاذا قام نقض وتره ثم صلى أوتر آخر صلواته وكان عمر يوتر آخر الليل وكان خير مني ومنها أبوبكر يوتر أول الليل ويشفع آخره يريد بذلك يصلى مثني مثني ولا ينقض وتره . وأخرج الطحاوي عن سعيد بن المسيب أن أبا بكر كان

الى وتره اخرى وأخرج نحوه عن عثمان انتهى اى يضم ركعة واحدة
يوتره السابق ليصير شفعا فيوتر ثانيا بعد الفراغ من تهجدته وأما تشفيح
الوتر ركعتين جالسا فعن عائشة رض كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى
مربعا رواه الدار قطنى وكان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى ركعتين بعد
الوتر جالسا فاذا أراد أن يركع قام فركع (١) قالت عائشة رض كان
يوتر بواحدة ثم يركع ركعتين يقرء فيهما وهو جالس فاذا أراد أن يركع
قام فركع رواه ابن ماجه. وعن أبى امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم كان يصلى ركعتين بعد الوتر وهو جالس يقرء فيهما اذا زلزلت
والكافرون رواه أحمد. وفي المواهب للعلامة الحافظ أحمد بن الخطيب
القسطالانى رض واختلف فى هاتين الركعتين فأنكرها مالك وكذا النووى فى
المجموع وقال أحمد لا أفعله ولا أمنعه انتهى والصواب أنه انما فعلها لجواز
الصلوة بعد الوتر. ولفظة كان لا يفيد دواما ولا أكثرية هنا وغلط من
رأها سنة (٢) راتبة فانه صلى الله عليه وآله وسلم ما داومها عليهما والا
لاشتهر، وفي المواهب أيضا وقد اختلف المشائخ (٣) فى أمرين احدهما فى
مشروعية الركعتين بعد الوتر عن جالوس والثانى فىمن أوتر ان يتنفل فى
الليل هل يكتفى بوتره الأول ويتنفل ما يشاء أو يشفع وتره بركعة
ثم يتنفل ثم اذا فعل هل يحتاج الى وتر آخر أم لا فاما الاول فوقع عند
مسلم من طريق أبى سلمة عن عائشة رض أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يصلى ركعتين بعد الوتر وهو جالس وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا

(١) كذا فى الأصل. وفى نسخة ده هكذا يصلى ركعتين بعد الوتر
جالسا تارة يقرأ فيها وهو جالس فاذا أراد الخ. (٢) قلت: وفى نسخة
ده، من ظنها سنة، مكان رأها الخ. (٣) كذا فى الأصل. وفى نسخة
ده. والسلف، مكان المشائخ. أبو سعيد السندى.

الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا مختصا عن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحمله النووي على أنه صلى الله عليه وسلم فعله : لبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالسا وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلى شفعا ما أراد ولا ينقص وتره عملا بقوله عليه الصلوة والسلام لاوتران في ليلة وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة من حديث طلق بن علي وإنما يصح بعض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر انتهى كلام المواهب وقيل قال أبو سعيد في التتمة : جرت عادة بعض الناس بالسجود بعد الفراغ من الصلوة يدعون فيها ولا أصل لتلك السجدة أصلا ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال الغزالي في الاحياء : قد جرت عادة قوم أن يسجدوا عند قيام المؤذن الإقامة يوم الجمعة ولا يثبت أصل في خبر ولا أثر لكن لاوجه للتحريم . في القنية أما إذا سجد سجدة منفردة فليس بقربة وتباح . فأما السجدة التي يقع عقيب الصلوة فتكره لأن الجهال إذا رأوها إعتقدوا سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي الى هذا فهو مكروه كتعيين السورة للصلوة وتعيين القراءة لوقت ونحوه (نج) يكره أن يسجد شكرا بعد الصلوة في الوقت الذي يكره النفل فيه ولا يكره في غيره انتهى وقلت : والمنفردة السابقة أصله مرفوع أخرجه الطبراني في معجمه الكبير وهو ما من عبد يسجد فيقول رب اغفر لي ثلاث مرات إلا غفر له قبل أن يرفع رأسه .

باب السنة

في التحرير السنة طريقة دينية منه صلى الله عليه وآله وسلم أو الراشدين أو بعضهم وتنقسم إلى سنة الهدى تاركها مفضل ملوم كالأذان والجماعة وإلى

سنة زائدة كما) زائدة كما في أكله وعوده انتهى قال الشيخ القاسم الحنفي في شرح مختصر المنار السنة ما يطالب العبد باقامتها بلا افتراض ولا وجوب فخرج النفل والفرض والواجب . فعلى هذا معنى ما في تحقيق الحسامي مالا يطالب العبد باقامتها في تعريف الزائدة لا يطالب باقامتها على سبيل اللزوم . وفي المضمرة من الكبرى : رجل ترك سنن الصلوات الخمس إن لم ير السنن حقا منهم من قال يكفر لأنه ترك استخفافا وإن رأى السنن حقا منهم من قال لا يأتهم والصحيح أنه يأتهم لأنه جاء الوعيد بالترك . رجل ترك السنن إن تركها لعذر فهو معذور وإن تركها بغير عذر تهاونا لها فلا ويسأل الله تعالى عن تركها . في الكافي لو كان العالم مرجعا للفتوى له ترك سائر السنن لحاجة الناس لإسنة الفجر . من البرهانية المستحب بعد المغرب أن يصلي ست ركعات بثلاث تسليمات انتهى أخرج الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة حديثه من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدلن بعبادة ثنتي عشرة سنة . وقد ورد في فضل صلوة ما بين العشاءين طرق وفي أكثر ما من العدد عشرون وفي بعض الطرق ورد تسمية صلوة الضحى وما بين العشاءين بصلوة الأوابين وكتلتاهما مستحبة كقيام الليل وعند الشافعي رح صلوة الضحى والتهجد . في القنية سنن الصلوة على مراتب فاقواها ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لأنه متفق وقبله مختلف ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل العشاء (١) . في الهداية والأربع قبل الظهر بتسليمه واحدة عندنا كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفيه خلاف الشافعي . في الشاهان ولو أدى

(١) في البرهان وكذا قبل العشاء لقوله صلى الله عليه وسلم . من صلى قبل العشاء أربعاً كان كأنما تبهجد من ليلته ومن صلاهن بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه . وأخرجه النسائي

بمحرمتين لا يعتد به عندنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع قبل الظهر ليس
فيهن تسليم يفتح هن أبواب السماء. في المضمرة من النصاب وإن قطع سنة الظهر
على رأس الركعتين أو الثالثة وشرع في الفريضة قال يلزمه قضاء الأربع هو
الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة الفرض. في الشاهان إذا أفسد قبل الشروع في
الثالثة لا يجب الشفع الثاني كما في النفل، في الحميدى لأنها نافلة في الحقيقة
وان سنت بالمواظبة. في الكافي وقيل يقضى أربعاً لأنها كصلوة واحدة
في جواهر الفتاوى رجل أدرك الامام في صلوة الفجر ولا يدري، أنه في الثانية
أم في الأولى فإنه يدخل مع الامام ولا يصلى ركعتي الفجر. وفي الكافي
وإن كان يرجو ادراك التشهد يبدء بركعتي الفجر عندهما خلافاً لمحمد رح.
وفي الظهيرية كذلك. في الهداية بخلاف سنة الظهر حيث يتركها في الحالين
لأنه يمكن أداءها في الوقت بعد الفرض وهو الصحيح وإنما الاختلاف بين
أبي يوسف رح ومحمد رح تقديمها على الركعتين وتأخيرها عنها ولا كذلك
سنة الفجر ورجح ابن الهمام في فتح القدير تأخير الأربع عن الركعتين.
من الفتاوى الكامل واختلفوا في نية القضاء والأولى أن ينوى السنة لا غير
وفي الحقائق شرح المنظومة وهو المختار. في الكافي وإذا شرع مع الامام
وترك الأربع قبل الظهر يقضى في وقته عند الجمهور كذا روى أبي حنيفة رح
وصاحبيه وقيل لا يقضيه لأنه عليه الصلوة والسلام وأظب عليه قبل الظهر.
قلنا روى عن عائشة رض ما كان صلى الله عليه وسلم إذا فاتته الأربع قبل

بقية صفحته ٢٤٢

من قول كعب والبيهقي من قول عائشة رض والموقوف في هذا كالمرفوع لأنه
من قبيل تقدير الثواب وهو لا يدرك إلا سمعاً اه. فثبت استحبابية الأربع
قبل العشاء بالأحاديث فاحفظه واغتمد فإنه خفي على كثير من المهرة.
رش الأنوار على الدر المختار للمخدوم عبد الواحد السيوستاني السندی.
أبو سعيد غلام مصطفى السندی.

الظهر قضاءه بعده . في الهداية واذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس لأنه يبقى نفلا مطلقا وهو مكروه بعد الصبح ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح وقال محمد رح وأحب إلي أن يقضيها الى وقت الزوال وإنما يقضى تبعا له وهو يصلى بالجماعة أو وحده الى وقت الزوال وفيما بعده اختلف المشايخ واما سائر السنن سواء لا يقضى بعد الوقت وحدها واختلف المشايخ رح في قضائها تبعا للفرض . في الغنائية لا تقضى بالاجماع سواء فاتت مع الفرض أو بدونه . في القنية ولا يقضى ركعتي الفجر بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس اذا شرع فيه ثم أفسد انتهى ثم الحيلة للقضاء مع التفويت لاحراز فضيلة الجماعة وعدم الافساد من المحيط الأحسن أن يقال يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا للعمل بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل ونحوه في الظهيرية . في الكافي والأفضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه الصلوة والسلام خير صلوة الرجل في المنزل إلا المكتوبة وقوله عليه الصلوة والسلام من صلى ستة الفجر في بيته يوسع له رزقه وتقل المنازعة بينه وبين أهله ويختم له بالايمان كذا في الحميدى والشاهان . في الكافي ثم باب المسجد أى الأفصل في السنن المنزل ثم باب المسجد ان كان الامام يصلى في المسجد الخارج ثم المسجد الخارج إن كان في الداخل والداخل إن كان الامام في الخارج وإن كان المسجد واحدا فخلف اسطوانة لان ابن مسعود رض صلاحها خلف سارية والنبي صلى الله عليه وسلم في الفجر وكره خلف الصفوف بلا حائل وأشدّها كراهةً أن يصلى في الصف مخالطا للقوم لقوله عليه الصلوة والسلام إذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة والنهي للمعنى في غيره وهو مخالفة الجماعة فاقتضى الكراهة للافساد وهذا كله اذا كان الإمام في الصلوة أما قبل شروع فيأتى بها في المسجد في (أى مـ) وضع شاء

أما السنن التي بعد الفرائض يأتي بها في المجلس (١) في مكان صلى فيه فرضه (والأولى أن يتنحى خطوة والامام يتأخر عن مكان صلى فيه فرضه، لاحالة . في الغيائية قال بعض المشايخ رح السنن كلها في المسجد حسن وفي البيت أحسن وبه يفتي الفقيه أبو جعفر . خير شمس الأئمة الحلواني فيما عدا سنة الفجر أن يؤتى به في المسجد وفي البيت انتهى ولا شك أن في العمل على القول الأولى الإيتاء به صلى الله عليه وسلم . في السراجية من صلى الفرائض وحده الأصح أن يأتي بالسنن ولا يتركها ويسأله الله تعالى أن لم يأتيها . في الهداية ومن أتى مسجدا قد صلى به فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدأه مادام في الوقت ومراده إذا كان في الوقت سعة فإن كان في الوقت ضيق تركه . في الكافي قيل هذا في سنة العصر والعشاء دون الفجر والظهر لأن سنة الفجر كالواجب حتى لو صلى قاعدا لم يحز وكذا عن أبي حنيفة رح وقيل المراد به الكل والأولى أن لا يتركها في كل الأحوال سواء صلى الفرض بجماعة أو لا لأنها لجبر نقصان تمكن في الفرائض . في الشاهان واستحسن بعض المتأخرين من أصحابنا الترك للمنفرد وكذا روى عن الكرخي رح ان فاتته المكتوبة بالجماعة فالسنة غير سنة له والصحيح ما ذكر في الكتاب والأخذ به أحوط لإطلاق النصوص والسنة سنة له وهو قول عامة المشايخ وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليها وإن فاتته الجماعة على النذرة وكذلك صنع الراشدون وكبار الصحابة والتابعون

(١) قلت: هذه العبارة المحاطة بالقوسين وكذا العبارة الآتية وجدتها في نسخة المائة لدار الهدى . وليست في الأصل . والعبارة الثانية من قوله "والأولى" الى قوله "فرضه" موجودة في نسخة صاحب العلم أيضا . وما وقع في الأصل لعله من سهو الناسخ . (٢) كذا في نسخة صع . وليس في الأصل ذكر الصلاة "له" أبو سعيد غلام مصطفي السندي .

رضوان الله عليهم . ولان المنفرد أبلغ الى السنن احتياجا لان افتقاره الى
تكميل الثواب وقطع طماعية الشيطان لإنفراده عن الجماعة أظهر فقوله لا بأس به
مستند الى اتيانه لا يستقيم . من الأوضح والمراد سنة العصر والعشاء
دون الفجر والظهر أراد به الجمع والصحيح هو الأول . في المضمرات
والأول أصح والأخذ به أحوط . في الخلاصة ولو صلى ركعتي الفجر
أو الاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع والشراء أو الأكل فإنه يعيد السنة اما
بأكل لقمة أو شربة ماء لا يبطل السنة . في القنية (عك) الكلام بعد الفرض
لا يسقط السنة ولكن ينقص ثوابه (تج) وكل عمل ينافي التحريمه أيضا
قال رض وهو الأصح (كص) (١) صلى الفريضة وجاء الطعام فإن ذهب
حلاوة الطعام أو بعضها يتناول ثم يأتي بالسنة . فإن خاف فوت الوقت
يأتي بالسنة ثم يتناول الطعام . في جواهر الفتاوى ولو صلى سنة الظهر في
المسجد ثم خرج قبل أداء الفريضة ثم عاد الى المسجد فإنه يعيد السنة لأن

(١) كتب المخدم السيـوستاني السندی استفتاء في الفارسية ما محصله
بعد أداء سنة الفجر والظهر خياطة الثوب ، والكتابه ومطالعة الكتاب هل
يسقط بها ثواب السنة ام لا ؟ وبعد أجاب : الظاهر أن هذه الأفعال ينافي
التحريمه فينقص ثوابها لما في التنوير : ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها
ولكن ينقص ثوابها وكذا كل عمل ينافي التحريم على الأصح اه . وكتب
المخدم عبدالله السندی ، الزرائ صاحب التأليف العديدة في اللغة السندية
ككنز العبرة ، وفرائض الاسلام وغيرها في رسالته البدر المنير السندية بعد
ذكر مظالم حجاج بن يوسف ناقلا عن تاريخ ابن أثير ما محصله أن الحجاج
ما ترك ثلثة أعمال قط صلوة الزوال وسنة صلوة العصر ، وعدم التكلم
بعد الوتر كلاما دنيويا ، وببركة هذه الأعمال وفقه الله لعامة الكعبة ورحل
من دار الدنيا بالايمان اه . أبو سعيد غلام مصطفى السندی .

مقدمة المتانة

آن فرائض و تصوف است . اما هر دورا علحده هم ساختند .
چهارم علم قرآن است که دراو از آنچه تعلق بقرآن دارد بحث می
رود بعضی ازان علم قراة و تجوید است ، و بعضی علم تفسیر است .
پنجم علم حدیث است که دران بحث است از وحی غیر متاو و
آنچه بدو متعلق است . و درین بسیار علوم واحوال مندرج است ،
چون علم متن حدیث ، و علم اصول آن و علم جرح و تعدیل
در رجال اسانید آن ، و علم وفیات و تواریخ ایشان ، و علم ضبط
اسماء و انساب و القاب و کنیات ایشان ، و علم انتقاد در متون
و اسانید آن .

و نوع ثانی علوم ادبی است که بدان معرفت ، و طریق نوشتن ،
و گفتن الفاظ عربی حاصل شود و آن دوازده علم است که علم لغت
و صرف ، و اشتقاق ، و نحو ، و معانی ، و بیان و بدیع و
عروض ، و قافیة ، و قرص الشعر ، و انشاء الشعر ، و
علم محاضر است .

و نوع ثالث علمی حکمی است که باحث است از معرفت اشیاء
هنوعی که در وجودست بزعم بشر . و وی در آنچه بشریعت مخالف است
مردود است . و آن بردو قسم است نظری و عملی . و هر یکی سه قسم
ساخته اند . اما عملی یا علم تدبیر مدن است که در شهر و دیه چه طور
باید بود ، یا علم تدبیر منزل است بازوجه و خادم ، و اصول و فروع
واهل اسفار و احضار چه معاش شاید کرد ، یا علم اخلاق است که
آرا علماء شرع تصوف گویند . و آن در ابواب شرعیات مقصود اعظم

السنة ما تتبعها الفريضة على ما ذكرنا وإن لم يعد الى المسجد وصلى الفريضة
في موضع آخر فعليه أن يعيد السنة في ذلك الموضع .

باب النوافل

يطلقون النفل اصطلاحاً على ما هو قسم للفرض والواجب والسنة
وكثيراً ما يريدون به الزائد على الفرض والواجب فيعم السنة . في الهداية
والقراءة فرض في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر . أما النفل فلإن كل
شفع منه صلاة على حدة والقيام الى الثالثة كتحرمة مبتدئة ولهذا لا يجب
بالتحرمة الاولى الاركعتان في المشهور عن اصحابنا ، ولهذا قالوا يستفتح
في الثالثة وأما الوتر فللاحتياط . في منية المصلي اذا كانت الصلوة نفلاً أو
سنة يبتدئ الثالثة كما ابتداء الركعة الاولى يعني يأتي بالثناء والتعوذ . في
القنية (ثم) ويستفتح في ذوات الأربع من النوافل دون السنن (قع) الأصح
أن لا يأتي بها لأنها صلوة واحدة . في التجريد وما كان مسنوناً في الفرض
فهو مسنون في التطوع . في الكافي لا تفرض القعدة الاولى في الرباعي من
النفل ، وعند محمد رح تفرض لان كل شفيع من النفل صلوة على حدة
حتى وجبت القراءة في الأربع . لها أن القعدة فرض لغيرها وهو الخروج
ولما صار أربعاً لم يأت أوانه فلم يفرض القعدة أما القراءة فهي ركعة
مقصود فصار تركها مفسداً . في القنية (مح) في غريب الرواية قام في
النفل الى الثالثة ساهياً يمضي فيها عند أبي حنيفة رح وعند محمد رح يجلس
ويسجد للسهو . ولو ترك القعدة تفسد قياساً لاستحساناً . في الذخيرة
ولو صلى نوافل ثلاث ركعات بقعدتين أجزاءه عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف
اعتباراً بالفرائض من صلوة المغرب والوتر والنوافل فللاتباع للفرائض فاذا
جاز في الفرائض جاز في النوافل وعند محمد رح لا يجوز وهو القياس .

في المضمرة من المحيط اذا تنفل بثلث ولم يقعد على رأس الثانية هل يجوز هذه الصلوة أم لا قال بعضهم يجوز لأن الفرض يجوز بهذه الصفة وهو المغرب فيجوز النفل أيضا وقال بعضهم لا يجوز. في الخلاصة الأصح أنه لا تفسد الصلوة واذا لم يقعد وقام الى الثالثة هل يعود ذكر الامام الصغار ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس قول محمد رح يعود ويقعد و عندهما لا يعود ويلزمه سجود السهو. والأربع قبل الظهر حكمه حكم التطوع والوتر حكمه حكم التطوع عند محمد رح وأما عند أبي حنيفة رح في الاستحسان أن لا تفسد وفي القياس تفسد عنده، وهو المأخوذ في الخلاصة وفي المغرب إن صلى ركعة قطعها. فان قيد الثانية بالسجدة أتمها ولا يدخل في صلوة الامام. وعن أبي يوسف رح يدخل ويشفع بالرابعة. في الكافي فلو أتمها لا يشرع مع الامام لكراهة التنفل بعد الفجر وكذا بعد المغرب لأنه إن وافق امامه خالف السنة بالتنفل بالثلث وان وافق السنة يجعلها أربعا خالف امامه. وكل ذلك بدعة. فان شرع أتمها أربعا لأنه أحوط وفيه زيادة الركعة وموافقته السنة أحق. لان مخالفة الامام مشروع في الجملة كالمسبوق فيما يقضى والمقيم اذا اقتدى بالمسافر ومخالفة السنة لم يشرع أصلا ولهذا قال أبو يوسف رح في رواية: الاحسن أن يدخل مع الامام ويتم أربعا. في الخلاصة فلو اقتدى هكذا في النفل فصلى المغرب ولم يقرأ الامام في الثالثة ان قرء المقتدى يجوز صلوته وان لم يقرأ كذلك بتبعية الامام. وفيها رجل نزل به (١) ضيف ولسه ورد من صلوة التطوع ان كان الرجل كثير الضيافة لا يترك ورده وان كان في الاحيان مرة يترك. في الهدية ويصلى النافلة قاعدا مع القدرة على القيام لقوله عليه الصلوة والسلام صلوة.

(١) كذا في نسخة دة. وفي الأصل، نزل به، الخ بدون ذكر رجل، أبو سعيد السندی.

القاعد على النصف من صلوة القائم . ولان الصلوة خير موضع وربما يشق عليه القيام فيجوز له تركه كيلا ينقطع عنه . واختلفوا في كيفية القعود والمختار أنه يقعد كما يقعد في حالة التشهد لانه عهد مشروعا في الصلوة . وفيها وان افتتحها قائما ثم قعد بغير عذر . جاز عند أبي حنيفة رح وهذا استحسان وعندهما لا يجزيه وهو قياس . في الكافي ويتنفل الراكب خارج المصر مؤميا إلى أى جهة توجهت دابته ولو على سرجه قدر بلا اشتراط قبلة إبتداء لأنه عليه الصلوة والسلام صلى على حمار وهو متوجه إلى خير يؤمى ايماء . في الشاهان روى جابر رض أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة أنمار يتطوع على دابته ووجهه الى المشرق . في الكافي ولا يجوز في المصر عند أبي حنيفة رح كذا في الهارونيات وعند محمد رح يجوز ويكره وعند أبي يوسف رح لا يكره .

فصل فى التراويح

في الكافي وهو سنة في الصحيح من المذنب كذا روى عن أبي حنيفة رح أيضا لقوله عليه الصلوة والسلام إن الله تعالى فرض عليكم صيامه وسن لكم قيامه . وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الليالى وبين العذر في ترك المواظبة وهو خشية أن يكتب علينا . ثم واظب عليها الخلفاء الراشدون وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى . في المضممرات التترك لعذر لا يقدح في كونها سنة . في الخانية التراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء . في جواهر الفتاوى سئل عمر عن ترك التراويح هل يلحقه الوعيد قال أى وعيد أعظم من حرمان فضيلة التراويح انتهى ولا تردد في أن تركها حرمان انما هو في كونه اثرا عنه عمر رض . في الكافي ووقتها ما قال جماعة من مشايخ بلخ الليل كانه وقت

لها قبل العشاء وبعده قبل الوتر وبعده وقيل ما بين العشاء والوتر حتى لو صلى قبل العشاء (أو بعد الوتر لم يؤده في وقته . والجمهور على أن وقتها ما بين العشاء الى الفجر حتى لو صلها قبل العشاء) (١) لم يجوز ولو صلاها بعد الوتر يجوز لانها نوافل سنة بعد العشاء فأشبهت التطوع المسنون بعد العشاء . في الشاهان وهي مقدره بعشرين ركعة وعند مالك والشافعي رح بست وثلاثين انتهى وليس في خبر من النبي صلى الله عليه وسلم أنها في ليلة معينة كالسابعة والعشرين مثلا إلا أن بعض العلماء اختلفوا في كونها سابعة عشر (أو تاسعة عشر أو احدى وعشرين أو أربعة وعشرين أو خامسة وعشرين أو سابعة وعشرين أو تاسعة وعشرين أو الليلة الأخيرة من رمضان نعم من المختلفين من قال إنها السابعة بعد العشرين أكثر من غيرهم منهم وعن الشيخ شهاب الدين السهروردي انها أبدا يكون ليلة الجمعة الواقعة في الأوتار من السابعة عشر وما بعدها الى آخر الشهر ولكن ان كان في واحدة من هذه الأوتار بروية هلال رمضان بواحد واحدة من ليالي الاسبوع . (٢) في الكافي والسنة فيها الجماعة عند الجمهور على سبيل الكفاية

(١) وجدت هذه العبارة في نسخة دار الهدى ، ولم توجد في الأصل . وكذا العبارة الآتية الموضوعة بين القوسين أخذتها من نسخة صاحب العلم . وليست في الأصل . (٢) قلت : قد نظم الشيخ شهاب الدين السهروردي في ليلة القدر وهو هذا

- ١- اذا كان يوم السبت اول صومنا فحادي العشرين اعتمده بلاعسر
- ٢- وان هل شهر الصوم في أحد فخذ في سابع العشرين ما دمت فاستقر
- ٣- وان هل بالاثنين فاعلم بأنه يواتيك ليلة القدر في تاسع العشر

حتى لو ترك أهل مسجد أساءوا ولو أقامها البعض فالمتخلف عن الجماعة تارك
الفضيلة ولم يكن مسيئا فقد تخلف بعض الصحابة وفيه وقدر القرءة فيها

بقية صفحه ٢٥٠

٤- ويوم الثلاثاء إن بدء الشهر فاعتمد على خامس العشرين تخطى بها قادر
٥- وفي الأربعاء إن هل يا من يريد لها فدونك فاطلب وصلها سابع العشر
٦- ويوم الخميس إن بدء الشهر فاجتهد ففي ثالث العشرين تظفر بالنصر
٧- وأنا جميعا إن نصم يوم جمعة . ففي تاسع العشرين خذ ليلة القدر.
وقلت : وقد ذكر صاحب المتانة المخدم جعفر بن ميران البوبكاني حاصل
هذه الأبيات في بيت واحد وهو هذا :-

اكر	بيط	جكه	ديز
يوم الأحد	يوم الاثنين	يوم الثلاثاء	يوم الأربعاء
٢٧	١٩	٢٥	١٧
هكج	وكت	زكا	فخذ
يوم الخميس	يوم الجمعة	يوم السبت	
٢٣	٢٩	٢١	

وكتب المخدم نور الدين ابن المخدم محمد جعفر البوبكاني السندی : أقول :
ومحصل مذهب شيخ الشيوخ قانون واحد هو أن كل جمعة وتر في النصف
الأخير من رمضان فليلته ليلة القدر بل هي ليلة جمعة وتر أخير منه .
وبيانه : أنه لا يتصل جمعتان وتران ولا زوجان . فاذا كان أحدهما ورا
فالثاني زوج ففي النصف الأخير لا يكون ثلث جمع الا إذا كان الاولى سادس
عشر ففي هذه الصورة وتر واحد هو الثالث والعشرين والاثنان زوجان ،
وفيما سواه لا يكون الا اثنان أحدهما وتر والثاني زوج فصح القانون اه .
وجدت هذا التحقيق في فتاوى علماء السند الخطية في خزانة الكتب لصاحب
العلم السيد محب الله المحدث . أبو سعيد غلام مصطفى السندی .

فقيل يقرء كما يقرء في المغرب لأن التراويح أخف من أخف المكتوبات
وقيل كما يقرء في العشاء . والجمهور على أن السنة فيها الختم مرة فلا يترك
لكسل القوم ويختم في الليلة السابعة والعشرين . لكثرة الأخبار على أنها ليلة
القدر ومرتين فضيلة وثلاث مرات في كل عشرة مرة أفضل ، وفي التاتارخانية
والختم يقرء بقراءة عشر آيات في كل ركعة أفضل لأن عدد الركعات
في جميع الشهر ست مائة وعدد آي القرآن ستة آلاف وشئ فاذا قرء في
كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها . ومشائخ بخارا جعلوا القرآن خمسين
مائة وأربعين ركوعاً وأعلموا المصاحف بها ليقع الختم في الليلة السابعة
والعشرين رجاً أن ينالوا فضيلة ليلة القدر . في الخانية وعن أبي حنيفة رح
انه كان يختم في شهر رمضان احدى وستين ثلثين في الأيام وثلثين في
الليالي وواحد في التراويح . في التبيين واختلفوا فيمن ختم قبل تمام الشهر
فقيل يصلى العشاء في بقية الشهر من غير تراويح (لا يقرء ذلك لانها شرع
لأجل القرآن فقد حصل مرة قيل يصلى التراويح) (۱) ويقرء فيها ما شاء . في
العتابية فان كان يتقل على القوم تطويل القراءة يقرء في كل ركعة ثلاث
آيات سوى الفاتحة ويسوى في كل ركعة في قدر القراءة . في المضممرات من الفتاوى
البرهانية والناس في بعض البلاد تركوا الختم لتوانيمهم في الامور الدينية
ثم بعضهم اعتادوا قل هو الله أحد في كل ركعة وبعضهم اختاروا من
سورة الفيل الى آخر القرآن مرتين وهذا أحسن القولين لانه لا يشبهه عليه
أعداد الركعات ، في نواذر الفتاوى مشائخ صواب ديدنه اندكه بر الحمد لله
وسوره اخلاص اقتصار كرده اند تا برخلف گران نياید وفيها اگر امام
داند كه زيادت از تشهد بر قوم گران آيد بايد كه بر تشهد اختصار كند
في عتابية والمختار أنه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
(۱) كذا في نسخة ده . ولم توجد في الأصل ولا في نسخة صاحب العلم .
أبوسعيد السندی .

ولا يترك أثناء الافتتاح . في السغناقي لأنها أى الصلوة فرض عند الشافعي فيحتاج في الإتيان بها (١) . في النسفية سئل عن المقتدى في التراويح يسلم الإمام ونام المقتدى قاعدا فاستيقظ يسلم أم يقرأ ما بقي من التشهد ؟ فقال يقرأ ما بقي من التشهد ثم يسلم فان لم يتذكر أنه إلى أى موضع انتهى استقبل التشهد أم يسلم قال : لا يسلم ويتابع الإمام في الترويحة الأخرى انتهى أنه إذا أراد أن لا يسلم مع الامام بل يستقبل التشهد (٢) وهو المراد فيما في السراجية اذا ختم القرآن في التراويح وفرغ من المعوذتين في الركعة الأولى يركع ثم يقرأ في الثانية شيئا من سورة البقرة . المقتدى في التراويح أو غيرها إذا نام كما قعد للتشهد وإذا سلم لإمام انتبه وسلم معه لم يجز . وفيها إذا فاتته بعض التراويح فأوتر مع الامام ثم يصلي باقي التراويح وحدة جاز . في جواهر الفتاوى المقتدى اذا ظن أن إمامه افتتح الوتر وقد تم التراويح فنوى الوتر ثم تبين أنه في التراويح فتابعه في ذلك قال : يجوز له عن شفع لأن نية الوتر لم تصح لمخالفة الإمام فوقع عن النفل والتراويح يتأدى بنية النفل . في عقد الآلى وإذا سلم الإمام في ترويحة قال بعض القوم : صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم : صلى ركعتين أخذ الإمام بما كان عنده من علم نفسه في قول أبي يوسف رح ولا يدع علمه بقول الغير وإن لم يكن الإمام على يقين أخذ بقول من يكون صادقا عنده . في المضمرة من المحيط وإذا غلط القرآن فترك سورة أو آية وقرأ ما بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون قد قرأ القرآن على نحوه وإذا فسد

(١) كذا في الأصل وجميع نسخ المائة الموجودة عندي . أما في خزانة الرواية فذكر ، فيحتاج ، مكان ، فيحتاج ، . (٢) قلت : لم أجد هذه العبارة في الخزانة ، لعلها من زيادات صاحب المائة . أبو سعيد غلام مصطفي السندي .

شفع وقد قرء فيه هل يعيد بما قرأ (١) اختلف المشائخ رح قال بعضهم لا يعيد لان المقصود هو القراءة (٢) وقال بعضهم يعيد ليكون الختم في صلوة صحيحة وفيها أيضا منه وعن الشيخ الامام الفقيه أبي بكر الاسكاف رح أنه سئل عن رجل قام الى الثالثة في التراويح ولم يقعد على رأس الثانية (٣) قال إن تذكر في القيام ينبغي أن يعود الى القعدة فيقعد ويسلم وإن تذكر بعد ما ركع الثالثة وسجد فانه أضاف اليها ركعة اخرى وكان هذه الأربعة عن ترويجة ، في السراجية التراويح قاعدا بغير عذر جائز لو صلى الامام قاعدا والقوم قياما جاز. صلى ترويجة بتسليمة وقد قعد في الثانية قدر التشهد يجزئه عن تسليمين ولو لم يقعد على رأس الثانية لا يجزئه الا عن تسليمة ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقد قعد في مواضع القعود أجزته وكذا في العتابة وزاد في المنية ولا يكره . في الغياثية ولو أم في التراويح وخافت ساهيا فعليه السهو . في السراجية فإذا أتمها ينتظر قدر ترويجة ثم يوتر الا أن يعلم أنه يثقل على القوم . والاستراحة على رأس خمس تسليمات مكروه . وفيها ولو صلى كل ترويجة بإمام لا بأس الأفضل استيعاب أكثر الليل بالصلوة وقيامها في آخر الليل لا يكره وهو الصحيح . اذا اقتدى في التسليمة الاولى بمن يصلى الخامسة أو العاشرة مثلا جاز . في المضمرات والاستراحة على خمس ترويجات قيل بأنه يستحب وقيل لا يستحب ذلك هو الصحيح . في الخانية اذا فاتت التراويح لا يقضى بجماعة وهل يقضى بغير جماعة قال بعضهم يقضى في العذر ما لم يدخل وقت تراويح

(١) كذا في نسخة دده . وفي الاصل هكذا : وقد قرأ آية هل يعيدها قرأ ، وهذا من سهو الناسخ . (٢) كذا في الاصل . وفي نسخة دده . والخزاة ، بعد هذا ولافساد في القراءة . (٣) كذا في الاصل . وفي نسخة دده ، الركعتين ، مكان ، الثانية .

اخرى . وقال بعضهم تقضى ما لم يمض شهر رمضان ، وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح لانه دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى اذا فاتت ، في السراجية لا يقضى ولو قضاها منفردا كان فعلا مستحبا (١) . في المضمرة قوم صلوا التراويح ثم ارادا أن يصلوها بعد ذلك يصلونها فرادى لأنه تطوع وصلوة التطوع بجماعة ليست بمستحبة . وفيها من الخلاصة اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة أو الوتر أو النافلة غير التراويح اختلف المشائخ فيه والأصح أنه لا يصح الاقتداء . في نصاب الفقه ولو صلى الامام التراويح في المسجدين على الكمال لا يجوز له أن يفعل لان التراويح سنة وسائر السنن لا يتكرر في الوقت فاذا فعل ذلك لا يكون سنة والفتوى على ذلك . في السغناقي امام ختم في التراويح مرة وختم ثانيا بغير هذا القوم الذين لم يسمعوا (٢) لا يخرج هذا القوم الثاني عن السنة لأن الامام يخرج من السنة وصار له نفلاً فيدركون ثواب صلوة النفل ولا يدركون ثواب صلوة التراويح انتهى فعلى هذا قيل في حيلة صحة (٣) هذا الاقتداء أن ينذر الختم في ضمن النذر بالتراويح بأن يقول لله على أن اصلي التراويح مع الختم اراد (٤) لئلا يلزم ما لا يقوى على الضعيف قلت لا يفيد ذلك النفل النذر عند من يرى عدم سقوط سنة التراويح في بقية الشهر عن ختم قبل تمامه لصحة الاقتداء غاية الامر أن سامع الختم هنا من له الختم أو سماعه في التراويح وان القارى متنفل فيه ولا دليل على عدم جوازه وأما عند من يرى بسقوطها فلا يصح اقتداء القوم بهذا الناذر في حق أداء السنة

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده ، مستحسنا ، مكان ، مستحبا ، . (٢) كذا في نسختي ، صعب وده ، وفي الأصل ، لا يسمعوا ، بزيادة ، لا ، مكان ، ولم ، . (٣) كذا في نسخة ، ده ، . وفي الأصل . وفي تعليقه صحة . (٤) كذا في الأصل . وليس في نسخة ، ده ، لفظ ، أراد ، . أبو سعيد السندی .

لما في التبيين لا يجوز اقتداء الناذر لان المنذور انما يجب بالتزامه فلا يظهر للوجوب في حق غيره لعدم ولايته عليه فيكون بمنزلة اقتداء المفترض بالتنفل الإإذا نذر أحدهما بعين ما نذر الآخر صاحبه فاقتداء أحدهما بالآخر صح للاتحاد انتهى اذ يعلم منه ان بالناذر بالتراويح إنما تجب الركعات عدد ركعات الترويجات وتلك الواجب أدائها ليست سنة لا في حق الامام الناذر ولا القوم وبالتزامه إياها لا يظهر الوجوب في حق القوم قيل في المبسوط والفتاوى الناصرية وشرح الطحاوي إمام قد ختم في التراويح مع جماعة إن ختم ثانيا فيها مع آخرين يسقط سنة ختم التراويح عنهم وصح اقتداءهم لأن السنة والتطوع في حكم واحد .

باب المسافر

في جمع الجوامع ما أخرج النسائي وابن أبي شيبة عن مجاهد قال قال عمر رض كونوا في أسفاركم ثلاثة فإن مات أحد وليه اثنان الواحد شيطان والاثنان شيطان وما في معناه أكثر من أن يذكر هنا وفيه ما استخلف العبد في أهله من خليفه اذا هو شد عليه ثياب سفره خير من أربع ركعات يضعهن في بيته يقرء في كل واحدة منهن بفاتحة الكتاب وقيل هو الله أحد ثم يقول اللهم اني أتقرب بهن إليك فاجعلن خليفتي في أهلي ومالي فهن خايفة في أهله وماله وداره ودور حوله حتى يرجع الى أهله أخرجه الحاكم في تاريخه والخرابطي في مكارم الاخلاق عن أنس وفيه أخرجه ابن جرير عن مكحول ما أراد عبد سفرا فقال هولاء الكلمات الاكلاؤه الله وكفاه ووفاه اللهم لاشئ الا أنت ولاشئ الا ما شئت ولا حول ولا قوة الا بك لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا هو مولنا وعلى الله فلتوكل المؤمنون حسبي الله لا اله الا هو فاطر السموات والارض أنت وليي في الدنيا

مقدمة المائة

واهم است . اما نظری پس از اقسام آن علمی است مسمی بطبیعی که باحث جسم است بحیثیت استعداد او مر تغییر مانند حرکت و سکون را . از فروع او علم طب ، و علم تشریح ، و سحر و طلسمات و ذیرنجیات و کیمیا و سیمیا است . و قسمی است که نامش ریاضی است . و درو بحث از کم متصل و منفصل که مقدار و عدد است می رود . و اصول آن چار علم است : هندسه و هیئت ، و حساب و موسیقی و علم جبر و مقابله . یا بی از حساب است . و از فروع آن علم مرایا و مناظر ، و علم جراثقال و علم اکر متحرک و علم حیلا است قسم ثالث آنکه اورا علم الهی نامند که درو بحث از وجود مطلق و از احوال نفس او کنند . و علم منطق را مقدمه این علوم مذکره ساخته اند .

فصل چهارم در بیان علم محموده و مذمومه (۱)

از آنچه که اول بر بنده فرض عین است معرفة الله و توحید اوست

(۱) اول ما هو فرض العین علی العبد معرفة الله تعالی و توحیده ، و معرفة أحكام أركان الإسلام بقدر ما يحتاج اليه في الدين من الفرائض والواجبات ، و معرفة أحوال القلب ، والأخلاق الحميدة ، والذميمة . و يجب طلبها من الكتب المدونة فيها ، و من الأساتذة . و مما يفرض كفاية تعلم القرآن و تعليمه ، و قراءته ، و حفظه . و منها الإشتغال بالعلوم الشرعية ، و آلتها . و منها علم الكلام لمن له جودة الطبع ، و يكون طالب حق ، و لكن بشرط أن لا يتوغل ولا يخوض فيه بلا حاجة . و منها علم مواقيت الصلوة ، و الحج ، و مواسم الزرع ، و الأسفار ، و أيام الحر ، و البرد ، و علم جهات القبلة ، و البلدان . و منها علم الحساب

والآخرة توفي مسلماً وألحقني بالصالحين. وفي الجامع الصغير أتحب يا جبير
إذا خرجت سفراً أن يكون من أمثال أصحابك هيئة وأكثرهم زاداً اقرأ
هذه السور الخمس قل يا أيها الكافرون وإذا جاء نصر الله والفتح وقل هو الله
أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس وافتح كل سورة بسم الله
الرحمن الرحيم واختم بسم الله الرحمن الرحيم^١ أخرجه أبو يعلى والضياء المقدسي
عن جبير بن مطعم (١). في عين العلم ولا يعلم أحداً مقدار ماله فالعلم
بالقلة يوجب الإهانة وبالكثرة عدم الرضاء. ورد استر ذهبك وذهابك
ومذهبك. هذا الوارد لم أقف عليه في الآثار إلا أن العمل به حسن نافع
(٢) في المضمرة (٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر خرج
يوم الخميس، وكان يجب السفر يوم الخميس. في المحيط إذا خرج إلى
السفر فصاح العقق فرجع من سفره فقد كفر عند بعض المشايخ. في
الخانبة إذا جاوز المقيم عمران مصره قاصداً مسيرة ثلاثة أيام ولياليها
يسير الأبل ومشي الأقدام يلزمه قصر الصلوة ويرخص له ترك
الصيام. وإنما ذكر الأيام ولياليها لأن المسافر لا يرتحل في كل يوم وليلة
الأمرة يسير بالأيام ويستريح بالليالي. (٣) في الحميدى والشرط السير في

(١) من أول الباب إلى هنا من زيادات صاحب المائة. (٢) قلت: هذا
من أقوال صاحب المائة. وأنا أيضاً لم أقف عليه، سمعت من بعض
الأساتذة أنه من المثل السائر وليس بأثر، والله أعلم. (٣) ناقلاً عن
فتاوى الحجّة. كما يظهر من الخزانة. (٤) ف: التقدير بثلاثة أيام كوامل
هو ظاهر الرواية، وأما الرواية القائلة بتحديد في الأيام الثلاثة بأكثر النهار
فناشئة عن غلط الفهم أو مقيدة ببلوغ المرحلة كذا ذكر المخدم محمد هاشم
التتوي في بياضه نقلاً عن صاحب العمدة فمن أراد التحقيق فلينظر فيه

الأيام لامن الفجر الى المغرب بل في بعضها لا يتحقق الا باستراحته في الليالي
فذكر الأيام والليالي لتعريف مدة السفر كذا في الكافي . في السراجية
المسافر اذا خرج من مصر وبقرب مصر قرية فان كانت متصلة بالمصر
لا يقصر ما لم يجاوز عنها وان كانت منفصلة يقصر ومقدار الاتصال قدر
طول السكة فان زال فهو منفصل . في الهداية ولا معتبر في الفراسخ هو
الصحيح . في الغياثية من الفتاوى بعض المشايخ اختاروا التقدير بمسيرة
ثلاثة أيام ولياليها بسير الابل ومشى الأقدام لكونه أوسط وعامتهم قدروا
بالفراسخ واختاروا بثمانية عشر فرسخا في التقدير لخمسة عشر وعليه الفتوى
لأنه أضيظ وأحوط . في الكافي ولا معتبر بالفراسخ لأن ذا يختلف باختلاف
الطرق وفي السهول والجبال والبحار . وفيه ولا يعتبر السير في الماء بالسير
في البر والمعتبر في البحر ما يليق بحاله كما في الجبل والفتوى على أنه ينظر
الى السفينة كم تسير في ثلاثة أيام ولياليها عند استواء الرياح بحيث لم تكن
عاصفة ولا هادئة فيجعل ذلك أصلا ويقصر إن قصد مسيرة ثلاثة أيام على
هذا التفسير . في المضمرة من الشاشي والسفر لما اقيم مقام المشقة في حق
الرخصة سقط اعتبار حقيقة المشقة ويدار الحكم على نفس السفر حتى أن
السلطان لو طاف في أطراف مملكته يقصد مسيرة مقدار السفر كان له
الترخص في القصر والافطار ، في الخلاصة الخليفة اذا سافر يقصر الصلوة
الا اذا طاف في ولايته لا يصير مسافرا اي سافر (١) مسافة السفر بلاقصده

(١) هكذا في الاصل . وفي نسخة ده . و سار ، مكان ، مسافر ، . السندی

بقية صفحہ ٢٥٧

فظهر ان ما ذكره صاحب الدر المختار غير معتمد عليه . من فوائد
المخدوم محمد عثمان المتعلوى السندی . قلت : وجدت هذه الحاشية في نسخة
المتانة لدار الهدى . أبو سعيد غلام مصطفي السندی .

وفيهما امير خرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم اين يدركهم فانهم يصلون صلوة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث في ذلك الموضع وأما في الرجوع ان كان مدة السفر يقصرون الصلوة والافلاكذا في الغيائية . وكذا من خرج في طلب غريم وهو يقصد ان وجده يرجع لا يصير مسافرا أبدا وان طاف جميع الدنيا . في الكافي ثم المقيم لا يصير مسافرا بلانية وان طاف كل الدنيا وكذا المسافر لا يصير مقما بلانية وان وجد منه حقيقة الاقامة . في المضممرات إن قصد المقيم مصرا بينه وبين ذلك المصر (١) أقل من ثلاثة أيام فانه لا يكون مسافرا فان بلغ مقصده ثم قصد مصرا آخر ورأه أيضا أقل من ثلاثة أيام فانه لا يكون مسافرا . وان طاف البلاد على هذا الطريق وفيها المسافر اذا شرع في السير بأن سار مسيرة ثلاثة أيام في ليلتين أو أقل قصر الصلوة . في الخصة الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام وليا ليهما والآخر دونها فسلك الطريق الابعد كان مسافرا عندنا . في الكافي ولا يتم حتى يدخل مصره فانه يتم حينئذ وان لم ينو الاقامة لأنه عليه الصلوة والسلام كان يخرج الى الغزوات (٢) . ثم يعود الى المدينة ولا يجد نية الاقامة أو ينو اقامة نصف شهر ببلد أو قرية وقصر ان نوى أقل منه والتقيد بالبلد والقرية يؤذن بأنه لا يصح نية الاقامة في المفازة . قالوا هذا اذا سار ثلاثا ثم نوى الاقامة في غير موضعها لا يصح فان لم يسر ثلاثا يصح أو لم ينو وبقى سنين أو دخل بلدا (٤) وبقى سنين فيه على عزم أن يخرج غدا أو بعده ولم ينو مدة الاقامة قصر فقد أقام أنس رض نيسابور شهرا يقصر الصلوة وسعد بن أبي وقاص اقام شهرين بها وكان يقصر الصلوة وعلقمة

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . الموضع ، مكان ، المصر ، (٢) قلت : وفي نسخة ده . هكذا : وكان يخرج مسافرا الى الغزوات الخ . (٢) كذا في الأصل وفي نسخة ده . أى دخل بلدا الخ بالتفسيه أبو سعيد السندي .

بن قيس رض أقام بخوارزم سنتين يقصر الصلوة . في العتابية المسافر اذا دخل
مصرًا وهو على عزم أنه متى حصل غرضه يخرج لا يصير مقيمًا وان مكث
فيها سنة الا اذا كان مقصودًا يعلم أنه لا يحصل بأقل من خمسة عشر يومًا
يصير مقيمًا وان لم ينو الإقامة كالحاج دخلوا مكة وفي نية الإقامة اعتبر
بعضهم الثبات وبعضهم غالب الرأي . وفيها كوفي يريد الحج ، فلما
سار مرحلة تذكر شيئًا ، وعزم أن يرجع الى الكوفة ، فلما عزم يتم صلواته
لأن سفره لم يستحكم فانتقض الرجوع . ولو سار مسيرة سفر ثم عزم الرجوع
يقصر الى أن يدخل الكوفة . في السراجية لو خرج مسافرًا من بلده ،
وجاوز العمران وصلى الظهر ركعتين تم ترك السفر لم يعد ما صلى اذا
دخل المسافر بلدا له فيها أهله صار مقيمًا نوى الإقامة أولاً ، في العتابية
ولو كان أهله ببلدين فإينما دخل فيه صار مقيمًا . في القنية (ثم) مسافر
دخل مصرًا فتزوج لا يكون مقيمًا بنفس التزوج (قع) صار مقيمًا . وفيها
والمسافر تصير مقيمًا بنفس التزوج عندهم ، في الخلاصة اذا كان له أبوان
ببلدة وهو بالغ فليس بوطن له وبان حكمه عن أبيه . في الكافي
قالوا الأوطان ثلاثة وطن أصلي وهو ما يكون بالتوطن بالأهل أو بالمولد
ووطن إقامة وهو ما يكون بنية الإقامة خمسة عشر يومًا . ووطن السكنى وهو
ما يكون بنية الإقامة أقل من خمسة عشر يومًا فالأول ينقض بمثله اذا
الشئ يبطل بمثله حتى لو انتقل من وطنه الأصلي وتوطن ببلد آخر بأهله
وعياله ثم سافر ودخل وطنه الأول قصر لانه لم يبق وطنا له كمكة للنبي
صلى الله عليه وسلم . ولا يبطل بالآخرين لأنها دونه ، والشئ لا يبطل بما
هو دونه بالسفر كمدينة للنبي صلى الله عليه وسلم ولو كان له أهل ببلد
فتأهل ببلد آخر فكل واحد وطن أصلي له والثاني يبطل بالأول لأنه فوقه
وبالثاني لانه مثله وبالسفر لانه ضده والثالث يبطل بالكل والسفر والأصل
فيه أن النسخ يجوز بالمثل وبما فوقه لا بما دونه ، في العتابية خراساني قدم

بغداد ونوى الإقامة فيه خمسة عشر يوماً ثم خرج إلى قصر ابن هبيرة لغريم له يتم صلوته لأنه ليس السفر فاذا دخل القصر ونوى الإقامة خمسة عشر يوماً لم يبطل وطنه ببغداد فان خرج من القصر إلى الكوفة يتم أيضاً لأنه ليس بسفر. في الخلاصة كوفي قدمت عليه امرءته من خراسان حاجة عن أبي يوسف رح أنها تقصر الصلوات إلا أن يتوطن بذلك في السراجية نية الإقامة في موضع لابناء فيه لاتصح . نية الإقامة من أهل الكلا إذا كانوا أصحاب الأخبية والحيام في رواية أبي يوسف رح صحيحة وعليه الفتوى، في الغياثية عن أبي يوسف رح فيه روايتان في أحدهما لا وفي الأخرى قال بصيرون مقيمين وعليه الفتوى لاستحالة أن يكونوا مسافرين أبداً كذا في المصمرات ، في التبيين أهل الأخبية يصح منهم نية الإقامة في الأصح وان كانوا في المفازة لأن الإقامة أصلاً فلا يبطل بالانتقال من مرعى إلى مرعى بخلاف العسكر، في الخلاصة ثم نية الإقامة لاتصح إلا في موضع الإقامة وموضع الإقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والمدر والخشب والحيام والأخبية والوبر. الغزاة إذا ادخلوا دار الحرب للمحاربة ونووا الإقامة لم تصح نيتهم ، وكذا لو نزلوا في بيوت الكفرة لا يصيروا مقيمين. في الهداية وكذا إذا حاصروا فيها مدينة أو حصناً لأن الداخل متردد بين أن لا يهزم فيقر وبين أن يهزم فيفر فلم يكن دار إقامة . في شرح المتفق قال مشائخنا رح وهكذا التاجر يدخل بلداً لقضاء حوائجه ونوى الإقامة لا يصير مقياً لأنه بين أن يصير حوائجه مقضية فيرجع وبين أن لاتقضى فيقيم . في الغياثية من الفتاوى إذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب فغلبوا على مدينة فإن اتخذوها داراً فقد صارت دار الإسلام يتمون فيها وان لم يتخذوها داراً ولكن أرادوا الإقامة فيها شهراً أو أكثر قصروا في المتفق ونية المتبوع قالوا يعتبر لاتابعيه في القيام والسفر . في الغياثية الأصل أن من يمكنه أن يقيم باختياره يصير مقياً بنية نفسه ومن لا يمكنه

ذلك لا يصير فقيها بنية نفسه كالمرءة مع الزوج والرقيق مع المولى والتلميذ مع الاستاذ والأجير مع المستاجر والجندي مع الأمير. في نخاة الغزاة من الظهيرية الامام اذا خرج مع عسكره فإقامة العسكر بإقامة الامام قالوا هذا اذا كان ممن يرزقه اما اذا كان أرزاقهم من أموال أنفسهم فإن العبرة لنياتهم . ومن صلوة المسعودى فرزند بالغ تبع پدر مقيم شوديانى اگر در مؤنة او باشد مقيم شود واگر در مؤنة پدر نيست مقيم نشود. حشم تبع سلطان مقيم شوديانى اگر مؤنة داده باشد مقيم شود واگر مؤنت نه داده باشد مقيم نشود. ومن شرح الطحاوى ولو أن صاحب الجيش اذا نزل منزلاً ونوى الإقامة ولم يخبر أصحابه الا بعد أيام فان صلواتهم فيما مضى جائزة ويتمون الصلوة بعد ما علموا وقد روى عن أصحابنا أن عليهم أن يعيدوا الصلوة والأول أصح كذا فى الخلاصة من شرحه انتهى قلت: عدم اقامة الحشم فيما لم يرزقه مشكل لأنهم أما اجراء فهم لملم يفتحوا عقدها تابعوه وأما غزاة أرزاقهم بيده فلم يخرجوا من تبعيته . فى العتابة الأسير فى أيدي أهل الحرب لا يعتبر نيته ويصير مقيماً اذا أقاموا وسافروا وكذا المستامن غدربهم وطلبوه ليقتلوه والمغير فى دار الحرب فى مكان (۱) ليغير عليهم والذي بعث اليه الخليفة ليؤتى به مع بلده لا يصح نية الإقامة من هولاء . وحكم الخارج مع صاحب القافلة كحكم الجند مع صاحب الجنس فإن خلى صاحب القافلة أو صاحب الجيش أو السيد عبده بينه وبينهم يعتبر نيتهم (۲) فى الفتاوى عبد سافر مع المولى فدخل فى وطن العبد لا يصيران مقيمين اما العبد فلأنه تابع وأما المولى فلأنه لم يوجد منه الإقامة ولا دخول الوطن الاصلى فى الكافى فى كتاب الطهارات الشئ متى ثبت فى ضمن الشئ يعطى له

(۱) كذا فى الأصل . وفى نسخة (ده) "تمكن فى مكان" الخ . (۲) قلت : وجدت جزاء الشرط قوله ويعتبر نيتهم ، فى نسخة دد ، وليس فى الأصل . ولعله من سهو الناسخ . أبوسعيد السندى .

حكم المتضمن كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فانها تلزم وان كانت من العقود الجائزة وكذا نية الاقامة من شرطها بيوت المدر ثم يصير ^{للجندی} مقيا تابعا بالقياس بنية اقامة الأمير في المصر . من الفتاوى النوادر ومن لحق العسكر المسافر من أقل من ثلاثة أيام لم يصر مسافرا بل هو مقيم يتم الصلوة أراد ما لم يقصد الكل أو هو وحده مسيرة ثلاثة أيام من موضع لحاقه وفيها وفي السير الكبير الأصل اذا خرج من مصره مريدا حد السفر والتبع لا يخرجون بعد سبب استعدادهم وغير ذلك فانهم يصلون أربعا ولا يصيرون مسافرين بخروج أصله حتى يخرجوا . من شرح الطحاوى قصر الصلوة عندنا واجب وعزيمة قال الشعبي من يتم الصلوة في السفر فقد (أعرض عن ملة ابراهيم عليه السلام . وقال أبو حنيفة رح من أتم الصلوة في السفر فقد) أساء (١) وخالف السنة . في الهداية واوصلى أربعا وقد تعد في الثانية قدر التشهد أجزته والركعتان فرض والاخریان نافلة اعتبارا بالفجر ويصير مسينا لتأخير السلام وان لم يقعد في الثانية قدرها بطلت لاختلاط النافلة بها قبل اكمال أركانها . في الصيرفية شك أنه مقيم أو مسافر صلى أربعا ويجلس في الثانية قدر التشهد . في السراجية اقتداء المسافر بالمقيم يصح في الوقت ولا يصح خارج الوقت الا في صلوة لا تتغير في السفر كالفجر والمغرب والوتر واقتداء المقيم بالمسافر يصح مطلقا . المسافر اذا دخل في صلوة المقيم أتم أربعا ولوتر القعدة الاولى لا يضره ولو أفسد تلك الصلوة فعليه ركعتان . مسافر نوى أن يصلى الظهر أربعا ثم سلم على رأس الركعتين لاشئ عليه . في الخانية اذا اقتدى بامام ولا يدري أنه مقيم أو مسافر قالوا لا يصح الاقتداء لأن العلم بحال الامام شرط أداء

(١) هذه العبارة المحاطة بالقوسين ليست في الأصل ووجدتها في نسخة دارالهدى . أبو سعيد السندی .

الصلوة بالجماعة . في المضممرات تلك الرواية محمول على ما اذا بنوا أمر
الامام على ظاهر حال الاقتداء والحال أنه ليس بمقيم وسلموا على رأس
الركعتين وتفرقوا على ذلك الاعتقاد بفساد صلوة الامام فأما اذا علموا بعد
الصلوة بحال الامام كان اقتداءهم جائزا وان كانوا لم يعلموا بحاله وقت
الاقتداء والدليل عليه . في الكافي فان سلم المسافر يتم المقيم صلوته لأن
المقيم التزم موافقة الامام المسافر في الركعتين فبنفرد في الباقي كالمسبوق
حتى لو سهى يلزمه سجود السهو ثم قيل يقرأ المقيم في هاتين الركعتين
لأنه كالمسبوق وهو يقرأ والأصح أنه لا يقرأ لأنه لاحق ادرك أول الصلوة
وقد تم فرض القراءة فيتركها احتياطا وهذا لأنه لما كان لاحقا كان في
الحكم كأنه خلف الامام فكان مقتديا من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة
فيحرم عليه القراءة نظرا الى أنه مقتد ويستحب القراءة نظرا الى انه
منفرد اذ الفرض صار مؤديا في الشفع الأول (١) فدارت قراءته بين
الحرمة والندب فالاحتياط في الترك لأن الحرام وجب الإمتناع ، والمندوب
جائز الترك فلو كان حراما يآثم بالفعل ولو كان مندوبا لا يآثم بالترك بخلاف
المسبوق فإنه اذا أدرك قراءة نافلة فكانت فيما يقضى فرضا (٢) فيجب
الإتيان . ويستحب للامام اذا سلم أن يقول لهم أتموا صلواتكم فإننا قوم
سفر لأنه عليه الصلوة والسلام قاله حين صلى بأهل مكة مسافرا . في
المضممرات من فتاوى الحجة روى عن محمد رح كان في السفر يصلي
الفرائض والوتر وركعتي الفجر في الخانية وللمسافر أن يترك السنن
عند البعض وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يرخص له في ترك
السنن ولا قصرها . في القنية وليس على المسافر ان يصلي السنن وقيل اذا

(١) كذا في نسختي صغ وده . وفي الأصل ؛ فرض الفرض ، الخ . (٢)
كذا في الأصل . وفي نسخة ده ، فكانت قراءته فيما يقضى الخ .

كان نازلًا فإنه يصلي وقيل ركعتي الفجر خاصة وقيل ركعتي المغرب أيضا.

باب الصلوة على الدابة والعجلة وفي الطين والردغة وجمع بين الصلوتين وتأخير الصلوة عن الوقت وقطعها للمعذر

في شرح المتفق والفرض لم يجز على الدابة (١) الماء أو الخوف غالب.
ثم الخوف على أنواع أحدها خوف العدو والثاني خوف اللص والثالث
خوف السبع والرابع خوف المفازة الخالية بأن يخاف لو نزل أن تسير القافلة
ويبقى وحدانا ويخاف على نفسه وثيابه والخامس الدابة الجموح لو نزل
لا يمكنه الركوب إلا بالمعين والسادس خوف ضعفه بان كان شيخا كبيرا
لو نزل لا يقدر على ركوبه بنفسه ولا يجد من يركبه . وعذر الماء على نوعين
أحدهما المطر والثاني الردغة ولا يجد مكانا يابساً ففي هذه المواضع جازت
المكتوبة راكباً للمعذر . في الكافي لأن مواضع الضرورة مستثناة عن قواعد
الشرع . في الخانية ولا يلزمه الإعادة إذا قدر بمنزلة المريض كذا في الكافي
والظهيرية . في نجاة الغزاة من الكبرى رجل كان في موضع طين وردغة
فإن كانت الأرض نديه مبتلة ولم يكن طينا يغيب وجهه صلى هناك لأن
عذرا ليس بمبتلة وإن كان طينا وردغة يغيب وجهه لا يصلح ثمة وبعد ذلك
ينظر إن كان يجد موضعاً آخر يذهب إلى ذلك الموضع ويصلي وإن كان
لم يجد بأن كان مسافراً يصلي قائماً مستقبل القبلة . ومنها (٢) قوم يصيبهم
المطر فيكثر المطر ولم يستطيعوا أن ينزلوا أو موا على الدواب فإن أو موا على

(١) هكذا في الأصل . وفي نسخة ده ، المراكب ، مكان ، الدابة ، وجاء
في الخزانة أيضا ، المراكب ، ، (٢) أي من الكبرى . أبوسعيد السندی .

الدواب والدواب تسير لم يجزهم ان كانوا يقدرون على وقف الدواب وان لم يقدروا جاز وان قدروا على النزول ولم يقدروا على القعود والسجود أو قواما وان قدروا على القعود والقيام أو قعودا في السراجية وان تعذر الايقاف توجه الى القبلة ان قدر وان عجز سقط . في الظهيرية أما الصلوة على العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلوة على الدابة يجوز حالة العذر ولا يجوز في غير حالة العذر وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز وهو بمنزلة الصلوة على السرير . في الخانية والغياثية هكذا . في العتابة ويجوز الصلوة على العجلة الواقعة الى القبلة بركوع وسجود لأنه كالسرير . في التهذيب واذا صلى على عجلة لا تسير جاز بخلاف البعير . في المضمرة في باب الحيض في الفتاوى: القابلة ان اشتغلت بالصلوة تخاف خروج الولد وسقوطه وهلاكه جازها أن تؤخر الصلوة حتى لا يتضرر الولد لأن تخليص النفس وصيانتها عن الهلاك يقدم على الصلوة المكتوبة وكذا المسافر اذا خاف اللصوص وقطاع الطريق ولا ينتظر الرفقة جاز له تاخير الصلوة لأنه يعذر ولو صلى بهذا العذر بالإيماء وهو يسير جاز وكذلك الغزاة حالة الخوف اذا صاروا بحال لا يمكن الصلوة لو أخرها جاز . ولو صلى بالإيماء راجلا أو راكبا يجوز وكذلك اذ رأى الغريق في الماء أو الحريق بالنار أو المستغيث فالإنجاء والإغاثة أولى ويؤخر الصلوة وان كان في الصلوة يقطع لأنه الأمر هو أهم من الصلوة لأن الصلوة تقضى أما الهالك لا يجيء في الدنيا . في الخلاصة في باب التيمم وأجمعوا أن الماشي لا يصلي وهو يمشي والساج لا يصلي وهو يسبح ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان خاف الفوت . في العتابة ومن خاف على شيء من ما له من عدو أو سارق جاز له أن يقطع اذا كان مقدار درهم وان كان أقل من ذلك لا يجوز . في الخلاصة من الفتاوى المصلى اذا دعاه أحد أبويه لا يجيبه ما لم يفرغ من الصلوة الا أن يستغيث بشئ

طلب مني الأخ في الله البار محمد أمجد المجدري الموقر
ان التت على هذا التت - بيناني حتى يكون تذكارا له

كتبه ابو سعيد غلام مصطفى الثاني

١٣٠٣ هـ

١٣ شوال المثلث

بجيد راجد

المتانة في المرممة عن الخزانة

-: تأليف :-

العلامة الإمام ، قدوة أعلام فقهاء بلاد السند
المخدوم محمد جعفر ابن العلامة المخدوم عبد الكريم
الشهير بميران بن يعقوب البوبكاني السندي
من أعيان علماء القرن العاشر الهجري

حققه وعلق عليه وقدم له

أحوج العباد إلى الله تعالى أبو سعيد غلام مصطفى القاسمي السندي



قامت بنشرها وطبعها

لجنة إحياء الأدب السندي بكراتشي

THE SINDHI ADABI BOARD
KARACHI

مقدمة المتانة

ومعرفة احكام ارکان اسلام قدر ما يحتاج اليه دردين اوست از فرائض ، وواجبات ومعرفة احوال قلب ، واخلاق حميده ، وذميمة است وطلب آن از كتب مدونه دران ، واز اساتذه لازم است . و از آنچه كه فرض كفايت است هريكے از تعلم وتعليم قران ، وحفظ آن . وبعضى ازان اشتغال بعلوم شرعية ، وآلات آنست . وبعضى ازان علم كلام در حق زيرك طبعان ، وحق جويان ، وبشرط آنكه توغل وخوض دران بي ضرورت وحاجت نمانند . وبعضى از ان علم مواقيت نماز ، وحج ، ومواسم زرع ، واسفار ، وايام حرور است . وعلم

من جهة قطع المعاملات (والخصومات) في قسمة الموارث . ومنها علم الطب ، وعلم التشریح من جهة تصحيح الأبدان . ومما يكون مستحبا التبحر في علم الأصول ، والخلاف ، وتعلم علم الدقائق ، والمواعظ ، وسير الصالحين . ومما يكون حراما من العلوم ما يكون منجرا إلى العقائد الباطلة كالقول بوحدة الوجود ، أو بالحلول ، أو بكون منجرا إلى التخيل ، أو التدليس ، أو التصوير ، أو بدعوى علم الغيب ، وعلم النيرانجيات ، والسحر الذي يكون مشتملا على منكر القول ، والفعل . ومنها ما يكون في علم الهيئة ما أنكره علماء الشرع كما في المقاصد ، والمواقف . ومنها ما يكون في علم النجوم كدعوى الغيب ، أو اعتقاد التأثير في الكواكب ، أو اعتقاد السعادة ، والنجاسة فيها أو في الأيام والساعات ، سوى ما ورد في الشرع ، لأنها من جملة الضلالة . ويجب على المؤمن أن يتوكل على الله تعالى ، ويطرح ما سواه . ومنها علم الموسيقى لأن الشرع نطق برد أكثر أنواع الغناء ، وحرمة . ومنها علم الرمل الذي نسخ بما صدر من مشكوة النبوة . قلت : علم من هذا

ولوجاء ذمى فقال أعرض على الاسلام يقطع وان كان فى الصلوة . من الكبرى قال الطحاوى هذا الجواب فى الفرائض أما فى النوافل اذا دعاه أحد أبويه ان علم أنه فى الصلوة ومع ذلك يناديه لابأس بأن يجيبه وان لم يعلم لا يجيب . فى الكافى ولا يجمع بين صلوتين فى وقت بعذر ما خلا عرفة ومزدلفة وقال الشافعى رح يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بعذر السفر والمطر لأنه عليه الصلوة والسلام جمع بين الظهر والعصر فى سفره ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من جمع بين صلوتين فى وقت فقد أتى بابا من الكبائر وتاويل ما روى أنه عليه الصلوة والسلام جمع بينهما فعلاً بان آخر الظهر الى آخر الوقت وأدى العصر فى أول وقته قلت (١) فى الترمذى ومستدرك الحاكم بـدل فى وقت من غير عذر وتاويل التقييد ما ذكره .

باب الجمعة

فى الهداية لا تصح الجمعة الا فى مصر جامع أوفى مصلى المصر ولا يجوز فى القرى . والمصر الجامع كل موضع له أمير وقاض ينفذ الأحكام ، ويقيم الحدود وهذا عند أبى يوسف رح وعنه أنهم اذا اجتمعوا فى أكبر مساجدهم لم يسعهم والأول اختيار الكرخى وهو الظاهر والثانى اختيار الثلجى . والحكم غير مقصور على المصلى بل يجوز فى جميع أفنية المصر . فى الكافى وقدره محمد بالغلوة . فى العتابة وعن أبى يوسف رح اذا خرج الإمام مع عسكره الى ميل أو ثلاثة أميال للعدو ولا يريدون سفراً فجمع بهم جاز . فى الغياثية قال شمس الأئمة السرخسى ، ظاهر المذهب أن المصر الجامع

(١) قائله صاحب المتانة : المخدم محمد جعفر البوبكانى السندى .

ما فيه جماعات الناس وأسواق التجارات وسلطان أوقاض يقيم الحدود ،
وينفذ الأحكام أى يقدر على ذلك ، ويكون فيه مفتى ان لم يكن القاضى
أو السلطان بنفسه مفتياً (۱) . فى الكافى ويجوز الجمعة خلف المتغلب الذى
لامشور له من الخليفة اذا كانت سيرته فى رعيته سيرة الامراء يحكم فيما
بين رعيته بحكم الولاية لأن بذلك يثبت السلطنة فيتحقق الشرط . فى الخانية
ولومات الخليفة وله أمراء وولاة على الاشياء من امور المسلمين كان لهم
اقامة الجمعة لأنهم اقيموا لامور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا .
فى نوادر الفتاوى والى ولايت جون سفر آخرت كند نائبان وقاضيان
معزول نگر دند . (بخلاف خليفه اكر خليفه فوت شود نائبان او معزول اند)
(۲) فى الخلاصة ولو افتتح امام الجمعة ثم حضروا الى آخر فإنه يمضى فى
صلوته كرجل امره الامام بأن يصلى الجمعة بالناس ثم حجر عليه وهو فى
الصلاة لا يعمل حججه لان شروعه صحيح ، وان حجر عليه قبل الشروع
فى الصلاة يعمل حججه كذا فى العتابة . فى الغياثية والصحيح ان فى زماننا

(۱) قلت : حرر الخدم محمد هاشم التتوى بجواز صلاة الجمعة فى القرى
فى جميع بلاد السند ، لما أن الزمان زمان تولى تنفيذ الأحكام الشرعية واقامة
الحدود ، بل القضاة لا يقدر على ذلك ، فلو افترى على أصل المذهب
لم تصح صلاة الجمعة التى هى من اعظم شعائر الاسلام الا فى موضعين
أو ثلاث مواضع من بلاد السند فلا بد ان يعمل فى هذا الباب على الروايات
الأخر وقد اورد الروايات والدلائل بالبسط فى تحريره ، وقد قرظ عليه
اجلة علماء السند وصححه فى تلك الزمان مثل الخدم ضياء الدين ، والمفتى
عزت الله ، والمفتى محمد مقيم ، والقاضى أبو الحسن والقاضى عبدالرحمن ، والخدم عبدالله
رحمهم الله تعالى . وقلت : قد تعقبه ورد عليه نعمان الثانى الخدم عبدالواحد
السيوستانى فى بياضه ان شئت التحقيق فراجعه . (۲) هذه العبارة لم توجد
فى الأصل ، ونقلتها من نسخة دار الهدى . أبوسعيد غلام مصطفى السندى

صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالى والقاضى لا يقيمون الصلوة (١)
لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم
ونحوه في الحمادية . في الخلاصة والخانية والغيائية ولو أن اماماً مصر مصرأ
ثم نفر الناس عنه بخوف عدو وما أشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون
الاياذن يستأنف من الامام . في العتايبة وعن محمد رح اذا تعذر اذن
الإمام جاز اجتماعهم على رجل يؤمهم وعن أبيحنيفة رح وأبي يوسف رح
لا يجوز وعنها أنه يجوز بعد موت الخليفة ولا ينغرل أسنل بموت من
استخلفه الا أن يغراه السلطان . في التهذيب ولوتعذر الإستيذان من الإمام
فاجتمع الناس على رجل يصلى بهم الجمعة جاز، ولولم يحضر الخطيب وضاق
الوقت فقدم القاضى رجلا يصلى بهم الجمعة جاز. في الخانية الامام اذا منع
أهل مصر أن يجمع لم يجتمعوا كما له أن يمصر موضعا دان له أن ينهاهم (٢)
قال الفقيه أبو جعفر رح هذا اذا نهاهم مجتهدا بسبب من الأسباب أو أراد
ان يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصرا فأما اذا نهى متعنتا أو اضرا را بهم
فانهم أن يجتمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة ، في الكافي من الذخيرة
والخلاصة رجل أراد الإذن من الامام أن يبنى مسجدا جامعاً فأذن له
فلم يبن ومضت مدة طويلة أكثر من سنة فأراد ذلك الرجل أن يبنى مسجدا
جامعا باذن سابق لاعبرة للاذن السابق الى ان يأذن الامام جديدا ، لأن
للإمام مصلحة في الامور فالاذن الجديد شرط لإقامة الجمعة . في الحمادية
من فتاوى الحجّة قال السيد الامام أبو القاسم لـوأذن والى أو القاضى أن
يعتد الجمعة وينبى المسجد الجامع في قرية كبيرة فيها سوق جاز بالاتفاق

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . " الجمعة " مكان " الصلوة " (٢)
كذا في الأصل . وفي نسخة ده ، " كما أن له أن يمصر الخ " بزيادة " أن " .
أبوسعيد السندى .

لأن عند الشافعي رح يصلى الجمعة بالقرية التي فيها أربعون حرا بالغا عاقلا مقما فكان هذا فصلا مجتهدا فيه فإذا اتصل به الحكم والقضاء صار مجمعا عليه . في الغياثية من الفتاوى ولوصلى الجمعة في قرية كبيرة بغير مسجد جامع والقرية كبيرة لها قرى وفيها وال وحاكم جازت الجمعة بنوا المسجد أولم ينوا وان كان بخلاف ذلك لا يجوز وهو قول أبي القاسم الصفار وفيها لا بأس للإمام أن يجمع في مصر في مسجدين هكذا عن محمد رح وعليه الفتوى وعن محمد رح أنه لا يجمع أكثر من مسجدين وعليه الفتوى (١) . في التبيين تؤدي الجمعة في مصر واحد في مواضع كثيرة وهو قول أبي حنيفة ومحمد رح وهو الأصح لأن في الاجتماع في م- وضع واحد من مدينة كبيرة حرجا بينا وهو مدفوع وروى عن أبي حنيفة رح أنه لا يجوز الا في موضع واحد فإن ادبت في موضعين أو أكثر فالجمعة للاولين تحريمة قيل هذا قولها وقيل فيها جميعا وقيل يجوز في موضعين ولا يجوز أكثر وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد رح وروى عن أبي يوسف أنها لا يجوز الا في موضع واحد الا أن يكون بينهما نهر عظيم كدجلة وعنه أنها لا يجوز اذا كان عليه جسر وروى أنه كان يأمر برفع الجسر في بغداد وقت الصلوة ليكون المصرين . في الكافي ولا يجب على من هو خارج الرض في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رح يجب على من يحنى خراجها الى خراج البلد وعن محمد رح على من يسمع الأذان وعن أبي يوسف رح ان كان بينه وبين المصر فرسخا يجب وعن محمد رح ان كان ثلاثة أميال يجب والافلا وهو قول مالك رض وجه الظاهر أن الحرج منتف وفي الوجوب على هذا الوجه حرج . في التهذيب ولا يجب الجمعة على من هو خارج المصر في موضع يباح القصر ثمة اذا خرج بنية السفر وفيه يكره الخروج من المصر يوم الجمعة

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . "لا يجوز" مكان "لا يجمع" . السندی

بعد النداء . في الظهرية واذا أراد أن يسافر يوم الجمعة لأبأس به اذا خرج من العمران قبل دخول وقت الظهر كذا في الخلاصة زاد في السراجية وقال مالك رح يكره اذا زالت الشمس وقال الشافعي رح يكره اذا طلع الفجر مذكورة في العيون، في المصنوعات من الفتاوى من الحسامية اذا شهد الرجل عند الخطبة ان شاء جلس محتبياً ان أو متربعا أو كما تيسر لانه ليس بصلوة عملاً وحقيقة، في الخلاصة ويستحب للرجل أن يستقبل الخطيب بوجهه هذا اذا كان امام الامام فان كان عن يمين الامام أو عن يساره قريباً من الامام ينحرف الى الامام مستعداً للسجود وفيها ما يحرم في الصلوة يحرم في الخطبة حتى لا ينبغي أن يأكل أو يشرب والامام في الخطبة ويحرم الكلام سواء كان امراً بالمعروف أو كلاماً اخر ولو لم يتكلم لكن أشار بيده أو بعينه حين رأى منكراً الصحيح أنه لأبأس . في الغياثية (ط) اذا سلم على رجل والامام يخطب رد عليه (١) في نفسه ولا يجهر وكذا اذا عطس حمد الله في نفسه لان رد السلام واجب ويمكنه اقامة هذا الواجب على وجه لا يختل الاستماع كذا قاله أبو يوسف رح والاصوب أن لا يجيب لأنه يختل الانصات وعليه الفتوى . في الخلاصة ثم الدنو من الاماء أولى أو التباعد حتى لا يسمع موضع مدح الظلمة في الخطبة والصحيح أن الدنو أفضل . في الغياثية اذا أخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لأبأس بالكلام والذي عليه عامة مشائخنا أن على القوم أن يستعموا من اولها الى آخرها لإطلاق الحديث المعروف بسح النأى عن الخطيب ان كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرء القرآن بل يسكت هو المختار . في السراجية الامام اذا خطب فامر من لم يشهد الخطبة أن يصلى بهم لم يجز ولو أمر هذا المأمور رجلاً قد شهد الخطبة أن يجمع بهم جاز انتهى ومراده أنه وجد شرط افتتاح

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده رد السلام الخ . أبو سعيد السندی .

الجمعة وهو الخطبة في حق الثاني فبني تحريمها عاينها دون الاول . من القرائن خوافية ولو أن الامام الاول أحدث بعد الشروع في الجمعة فأمر رجلاً لم يشهد الخطبة يصلي بهم الجمعة يجوز لانه يبني التحريمه بل يبني الجمعة على صلوة الامام والخطبة شرط افتتاح الصلوة لاشراط البناء . في السراجية اذا شرع في الخطبة فمن كان في سنة قطع على رأس الركعتين وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رح والقاضي الامام الاسبيجاني ، قال الامام أبو عاصم العامري تمها اربعا وبه أخذ برهان الأئمة عبدالعزيز عمر رض اذا قرء الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما قال حسام الدين رح يصلى السامع في نفسه مرة وقال شمس الأئمة السرخسي رح لا . في روضة العلماء اذا جاء الرجل يوم الجمعة في وقت الاقامة هل يصلي اربعا التي يصلى قبل الجمعة أم لا قال يصلى بل يمكث ثم يدخل مع الامام في صلوته وسقطت عنه هذه الأربع لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا خرج الامام فلا صلوة الا المكتوبة وفيها قال محمد رح الحكمة في أن الخطيب يخطب متقلدا بالسيف قد سمعت الفقيه أبا الحسن الرستغني يقول كل بلدة فتحت عنوة بالسيف يخطب الخطيب على منبرها متقلدا بالسيف يربهم أنها فتحت عنوة بالسيف فاذا رجعتهم عن الاسلام فذلك السيف يأتي في أيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا الى الاسلام وكل بلدة أسلم أهلها طوعا يخطبون بلاسيف . ومدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحت بالقرآن فيخطب الخطيب بلاسيف ويكون البلدة عشرية ، ومكة فتحت بالسيف فيخطب مع السيف . في الخلاصة ويكره أن يخطب متكئا على قوس أو عصا أو مستقبل القبلة وظهره الى الناس . في الكافي لوخطب قاعدا أو محدثا جاز لحصول المقصود وهو الوعظ والتذكير وكره مخالفة السنة . فإن قيل ينبغي أن لايجوز الا بالطهارة لأنها كشر الصلوة بقول عمر وعائشة : انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة . قلنا انها في الثواب كشر

الصلوة حتى لا يشترط لها استقبال القبلة ولا يقطعها الكلام . في مجموعة الروايات وفي المضمرة من الحجّة وكره تطويل الخطبة في أيام الشتاء . في مجموعة الروايات ولو خطب صبي وصلى بالغ لا يجوز ما لم يعد الخطبة . في الكافي قصر الخطبة مندوب اليه قال عليه الصلوة والسلام من فقه الرجل طول الصلوة وقصر الخطبة . ولو خطب صبي وله منشور وصلى بالناس بالغ جاز وفيه ولا ينبغي أن يصلى غير الخطيب لأن الجمعة مع الخطبة كشيء واحد إذا قصر للخطبة فلا يقيمها اثنان كذا في المضمرة . في السراجية يستحب لمن خرج إلى الجمعة أن يمس طيبا ويلبس أحسن ثيابه وأن يغتسل ، في جمع الجوامع حديث اغتسوا يوم الجمعة ولو كأسا بدينار أخرجه ابن عدى في الكامل والديلمى عن أنس وابن أبي شيبه عن أبي هريرة رض موقوفا . في الكافي ثم هذا الغسل لليوم عند الحسن بن زياد اظهار الفضيلة لقوله عليه الصلوة والسلام : سيد الأيام يوم الجمعة وعند أبي يوسف رح للصلوة وهو الصحيح لأنه مؤداة بجمع عظيم فالها من الفضيلة ما ليس لغيرها حتى أن من أغتسل يوم الجمعة فأحدث وصلى الجمعة بوضوء عند الحسن يكون مقيا للسنة وعند أبي يوسف رح لا . ولو اغتسل قبل الصبح وصلى الجمعة به نال فضل الغسل عند أبي يوسف رح وعند الحسن لا . في الخلاصة والخائصة وللمستاجر أن يمنع الاجير عن حضور الجمعة وهذا قول الإمام أبو حنيفة ؛ وقال أبو علي الدقاق ليس له أن يمنعه ولكن يسقط عن الاجرة بقدر اشتغاله بذلك إن كان بعيدا وإن كان قريبا لا يحط عن الاجرة شيء ، وإن كان بعيدا واشتغل قد ربع النهار حط عنه ربع الاجرة . في الخلاصة اذا أصاب مطر شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف . ولا بأس بالركوب يوم الجمعة وفي الرجوع اختلاف في الخلاصة أهل المصر اذا فاتتهم الجمعة فيصلون فرادى كالمسافرين في المصر ، في العتابية جماعة فاتتهم الجمعة في المصر فانهم يصلون بغير أذان

وإقامة، وجماعة وقيل بعد أداء الجمعة لا يكره . وفي القرى لا يكره بكل حال وفي الظهيرية هكذا . في الكافي ثم في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصر أو غيره وأقام أهل ذلك الموضع الجمعة بشرائها ينبغي لأهل ذلك الموضع أن يصلوا بعد الجمعة أربع ركعات وينوون به الظهر احتياطا حتى لو لم يقع الجمعة موقعها يخرج عن عهدة فرض الوقت باداء الظهر بيقين (١) . في مجموعة الروايات من فتاوى أهو ينبغي أن يقرأ الفاتحة والسورة في الأربعاء التي يصلى بعد الجمعة بنية الظهر في ديارنا فلو وقع فرضا فقرأة السورة لا يضره، وإن وقع سنة على تقدير صحة الجمعة فقرأة السورة واجبة . في القنية ثم اختلفوا فقيل ينوي السنة وقيل ينوي ظهر يومه وقيل آخر ظهر عاياه وهو الاحسن لأنه ان لم يجز الجمعة فعليه الظهر وان جازت أجزته الأربعاء عن ظهر فائت عليه قلت والأحوط أن يقول نويت آخر الظهر أدركت وقته ولم اصل بعد (٢) . في الكافي أدى الظهر ثم سعى إلى الجمعة فان أدركها مع الإمام بطل ظهره وان لم يدركها فإن خرج من بيته والإمام فرغ منها لا يبطل اجماعا وان خرج من بيته والإمام فيها فقبل أن يصلى إليه فرغ عنها بطل ظهره عند أبيحنيفة رح خلافا لها . وان خرج لا يريد الجمعة لم يبطل اجماعا ، في العتابة قال أبوحنيفة رح ، ليس على الأعمى الذهاب الى الحج ،

(١) قال المخدم أبوالمعالى (النوشهروى السندى) هذا هو الحق الذى عليه الجمهور الحنفية وما ذكره صاحب البحر من أن أداء آخر الظهر في المساجد مفسدة منكورة وكذا ما ذكره صاحب الدر المختار من أن الاتيان بآخر الظهر خلاف المذهب فهذا كله خلاف ما عاياه الجمهور الحنفية اه . من حاشية نسخة المائة لدار الهدى . (٢) كذا في الأصل . وفي نسخة صع (ولم اصله) بالضمير مكان ولم اصل ، أبو سعيد السندى .

ولاحضور الجمعة والجماعات ولو كان له الف قائد قال محمد رح: يجب اذا كان له قائد، وعن الحسن رح لاجمة على الشيخ الكبير الذى ضعف ولاجماعة كالمريض . فى كنز العباد من مفاتيح المسائل يكره لارجل أن يتخطى رقاب الناس ويجلس حيث يجد مجاسا وان أراد الصف الأول يبتكر الى الجمعة انتهى قالت (١) قد جاء فى بعض الأحاديث وعيد على التخطى والتفريق بين الاثنين يومها . وفى الاحياء معها كان الصف الأول متروكا خاليا له أن يتخطى رقاب الناس لأنهم ضيعوا حقهم وتركوا موضع الفضيلة . فى الخانية والخلاصة اذا حضر الجامع والمسجد الآن أن يتخطى ويؤذى الناس لم يتخط وان كان لا يؤذى أحدا بأن لا يبطأ ثوبا ولا جسدا فلا بأس بأن يتخطى ويدنو من الامام . وذكر الفقيه أبو جعفر رح عن أصحابنا أنه لا بأس بالتخطى ما لم يأخذ الامام فى الخطبة انتهى كذا يعلم من بعض طرق الخبر أما الايداء فممنوع سواء بالتخطى أو بغيره ، فى المضمرة من فتاوى الحجة وسئل بعض المشائخ عن ليلة الجمعة أنها أفضل أم يوم الجمعة فقال يوم الجمعة أفضل لأن معرفة هذا الليل وفضله لصاوة الجمعة وانها فى اليوم فكان اليوم أفضل ، فى الجامع الصغير أن فى الجمعة لساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلى يسأل الله تعالى فيها خيرا الا أعطاه إياه أخرجه مالك وأحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة رض وفيه وهى ما بين أن يجلس الإمام الى أن تنقضى الصلوة أخرجه مسلم وأبوداؤد عن أبى موسى . فى أذكار النووى : هى أصح ماجاء فيها وان كثيرا من الصحابة رض على أنها بعد العصر والمراد بقائم يصلى من ينتظر الصلوة وفيه يستحب الإكثار من ذكر الله تعالى بعد

(١) قائله : صاحب المائة . وكذا سائر بحث الحديث فى هذا الباب من زيادات صاحب المائة . أبوسعيد السندى .

صلوة الجمعة قال الله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانثربوا فى الأرض
وابتغوا من فضل الله واذكرو الله كثيرا لعالمك تفاحون (١) .

باب العيدين و تكبيرات التشريق

فى المتفق : فرض كفاية صلوة العيد * وقبل سنة على التوكيد *
وقيل بل واجبة وقيل ذا * رووا عن الصدر الامام المقتدى . وكذا

(١) فائدة كتبها صاحب المتانة : المخدم محمد جعفر البوبكانى السندى فى
الفارسية ما محصله أن الأذان الذى يؤذن يوم الجمعة حين ما يقوم الخطيب
على المنبر من سنة النبى صلى الله عليه وسلم وفى عصر النبى صلى الله عليه
وسلم كان هذا الأذان فقط . والأذان الذى يؤذن بعد دخول وقت الجمعة
على المنارة أو على جدار المسجد هو من سنة أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه
وصار عليه العمل فى تلك الزمان لأصحاب النبى صلى الله عليه وسلم
والعلماء المجتهدين فكان الاجماع على جوازه بل سنة لقوله عليه السلام :
عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى ، وجاء فى كتب الفقه
والحديث وشروحها كفتح البارى ، وفتح القدير شرح الهداية هذان
الاذنان ، وليس هنا أذان ثالث ، ولهذا جاء فى المتون سن للفرائض
فقط ، ولهذا السبب لم يشرع الأذان لصلوة العيد ، والوتر فى رمضان
واسنة الجمعة بل هو ممنوع ومكروه كما صرح به فى الخوارزمى شرح
الهداية . وليس فى العرب ، ولا فى كجرات والهند أذان ثالث . فإن أذن
أحد كما فى بلاد السند فهى بدعة . وفى بعض البلدان ، ينادون لسنة الجمعة
الصلوة سنة رسول الله . والأولى تركها لأنها زيادة على الطريق المنقول
من النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة والأئمة المجتهدين . فكل من يأتى
فى المسجد له أن يؤدى السنن ويجلس ولا يتكلم اه . وجدت هذا التحقيق
فى الفارسية على حاشية نسخة المتانة لدار الهدى تهبىرى . أبوسعيد
غلام مصطفى السندى .

مقدمة الثالثة-

جهات قبله وبلدان است . وبعضی ازان علم حساب جهت قطع معاملات در قسمت مواریث . وبعضی ازان علم طب ، و علم تشریح جهة تصحیح ابدان است . واز آنچه که مستحب است تبحر در علم

التحقیق أن ما اشتهر وتواتر فی بلادنا وذكره المؤرخون أيضا بأن المخدم محمد جعفر رحه كانت له مهارة تامة فی الرمل ، والنجوم وغيرها من أمثال تلك العلوم یحمل علی ابتداء حاله ، وأيام شبابه ، وبعد ترك تلك المشاغل كلها . وحين ما ذهبت الى البلدة بوبك وزرت هناك كتبنا خطية فی خزانة الكتب لأسرة المخدم اكثرها كانت فی الجفر ، والرمل والنجوم وغيرها . وهذه شهادة جلية علی أن فی تلك الأسرة كانت تلك العلوم رائجة . والله أعلم .

لابأس أن أذكر فی ختام تذكرة هذا الكتاب فهرسه بعينها ليحصل للقارى السير علی مقاصد الكتاب إجمالا : ء

فصل (۱) در فضل علم و نیت در تحصیل آن	”	(۶) در اختیار علم و کتاب واستاد و ثبات بران واختیار شريك دران
” (۲) در معنی علم فقه و شرع	”	(۷) در تعظیم علم و اهل آن
” (۳) در تقسیم علم	”	(۸) در جد و مواظبت در طلب علم و بیان كسل دران
” (۴) در بیان علوم محموده و مذمومه	”	(۹) در آفات علم
” (۵) در ترتیب در میان علوم محموده و مباهحه	”	

في العتابة . في الهداية والأول أصح وتسميته بسنة لوجوبه بالسنة ، في الكافي
صلوة العيد واجبة عند الجمهور وهكذا روى عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
الجامع الصغير عيدان اجتماعا في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة
وأراد بهما العيد والجمعة إلا أنه سهاها عيدا للحديث لكل مؤمن في كل شهر
أربعة أعياد أو خمسة أعياد أو على التغليب كالعمرين والقمرين
والطبيخين . وفي الحديث إذا أراد الله لعبد شرا جعل ماله في الطبيخين
أى الآجر والخشب . في الخلاصة ويجب على من تجب عليه الجمعة
وشرط للعيد ما يشترط للجمعة من المصر والسلطان والإذن العام والجماعة
عندنا إلا الخطبة فان الجمعة بدون الخطبة لا يجوز وصالوة العيد بدونها
يجوز وتقدم في الجمعة وتؤخر في العيد فان قدمت في العيد جاز أيضا .
في القنية ويستمع القوم لخطبة العيد وينصتون لأنه يخاطبهم ولكن لا يكره
الكلام كما يكره في خطبة الجمعة ، وفيها ويستحب يوم الفطر للرجال
اثنا عشر شيئا الإغتسال والسواك ولبس أحسن ثياب والتختم والتطيب
والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلى والافطار
بالحلو قبل الصلوة ولولم يأكل قبل الصلوة لا يأثم وان لم يأكل بعده شيئا
الى العشاء وربما يعاتب عليه وأداء صدقه الفطر وصالوة الغداة في مسجد
حية والخروج الى المصلى ماشيا والرجوع الى طريق آخر . في مجموعة
الروايات در فتاوى حجة ست پيران را سوار رفتن فاضل وجوانان
را پياده رفتن افضل . في الجامع الصغير كان يخرج صلى الله عليه وسلم الى العيد
ماشيا ويصلى بغير أذان وإقامة ثم يرجع ماشيا في طريق آخر أخرجه
ابن ماجة عن أبي رافع . في الغياثية ويكبر في الطريق في الاضحى جهرا
اتباعا للسنة ويقطعه اذا انتهى الى المصلى وهو الماخوذ به ، وفي الفطر
المختار من مذهب أنه لا يجهر وهو الماخوذ به قال الفقيه أبو جعفر رض
سمعت أن مشائخنا كانوا يرون التكبير في الأسواق في الأيام العشر بدعة

كره بعضهم بناء المنبر والصحيح أنه لا يكره. في القنية (س) شرع في العيد
ثم أفسد قضى ركعتين عندها وعند أبي حنيفة رح لا قضاء عليه. أبو حفص
الكبير يقضى ركعتين لا يكبر فيهما. في الغياثية إذا أدرك الإمام في صاوة
العيد بعد ما تشهد الإمام قيل أن يسلم أو بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو
فدخل معه ثم سلم الإمام فإنه يقوم ويقضى صاوة العيد بالاجماع بخلاف
الجمعة عند محمد ويقضى برأى نفسه. في التبيين وهو مكروه في المصلى
قبل العيد اتفاقا واختلفوا في البيت قبل الصلوة وبعدها في المصلى قبل
العيد اتفاقا واختلفوا في البيت قبل الصلوة وبعدها في المصلى وعامتهم على
الكرامية قبل الصلوة مطلقا وبعدها في المصلى. في العتابة ويكره صاوة
الضحى قبل صلوة العيد فاما بعدها اختلف المشائخ فيه انتهى ويؤيد الكل
ما في الجامع الصغير اخرج ابن ماجه عن أبي سعيد كان صلى الله عليه وسلم
لا يصلى قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين. في القنية والاضحى
كالفطر الا أنه ترك الاكل حتى يصلى العيد وهو سنة. في الهداية روى أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع فيأكل من
أضحيته. في المفيد من الكبرى والظهيرية الأكل قبل صلوة العيد يوم
الاضحى هل هو مكروه فيه روايتان والمختار أنه لا يكره ولكن يستحب أن
لا يفعل لأن الإمساك ليس بواجب لكنه مستحب. في الكافي ثم يتوجه
الى المصلى غير مكبر أى لا يكبر جهرا في طريق المصلى وقالا يكبر كما في
الاضحية. في الحميدى قوله لا يكبر عند أبي حنيفة رح أى لا يكبر جهرا
ويكبر ان شاء من غير أن يجهر وهو مستحب. في المضمرة من النصاب
وهو المختار وبه نأخذ. في الكافي ويصلى ركعتين مثنيا قبل الزوائد وهى ثلاث
في كل ركعة مواليا في القراءة فيهما وهو قول ابن مسعود رض. في الهداية
وهو قولنا وقال ابن عباس رض يكبر في الاولى للافتتاح وخمسا بعدها وفي
الثانية يكبر خمسا ثم يقرأ وفي رواية يكبر أربعا وظهر عمل العامة اليوم

بقول ابن عباس رض لأمر بنيه الخلفاء. في الكافي فأنهم كتبوا في مناشيرهم أن يصلوا صاوة العيد بمذهب جدهم. في معدن الكنز وموافقت نمودن خليفه را در چیزی که بيقين خطا نبود واجب است وآمه است که أبو يوسف قاضي ومحمد بن حسن شيباني رح هارون رشيد را امامت کردند در نماز عيد وتكبيرات بر قول جداو گفتند برای موافقت با آنکه مذهب ایشان نبود. في الكافي وأما المذهب فقول ابن مسعود رض كذا في الهداية معللا فيها ترجيحه. في الكافي ويرفع يديه في تكبيرة الافتتاح والزوائد لاني تكبيري الركوع وعن أبي يوسف رح لا يرفع في شيء عنها اعتبارا بتكبيري الركوع. في التهذيب وان أدركه في الركوع يأتي بالتكبيرات قائما ثم يركع وان خاف فوت الركوع أتى بالتكبيرات في الركوع ولم يكبر بعده وعند أبي يوسف رح اذا ركع فقد فات التكبيرات. في الغياثية وينبغي ان لا يرفع يديه اذا أدرك الامام في الركوع لأن رفع اليد سنة ورضعها على الركبتين سنة أيضا وانها في محلها، في الكافي والتعريف ليس بشيء وهو تشبيه الناس أنفسهم بأهل عرفة يوم عرفة وقيل يستحب ذلك لأنه تشبيه بأهل الطاعة فيكون ذم ثوابهم وعن ابن عباس رض أنه فعل ذلك ببصرة وقلنا هذه عبادة مخصوصة بمكان فلا يتصور عبادة في غيره فان من طاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم التعريف بالمدينة ولا يجوز الاختراع في الدين انتهى وعلى هذا لا يجوز التعييد في القرى حيث لا يجوز الجمعة. في ايضاح الاصلاح وكما أن المصروف فوائده شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز العيد ولما في فتح القدير لابن الهمام روى ابن أبي شيبه موقوفا عن علي رض لاجمة ولا تشريق ولا صاوة فطر ولا أضحي الا في مصر جامع الى وكفى بقول علي قدوة وأما ما في القنية (صح) ولا يصلي العيد أهل القرى والبوادي وقال الشافعي رح يصليها الرجل والمرأة منفردا في أي موضع كان (شم)

(قع) اقامة صلوة العيد في الرساتيق يكره كراهة تحريمه (عك) قبيح وكان اذا سمع ذلك يغضب غضبا شديدا ، في المفروق وشرائط جواز صلوة الجمعة والعيدين المصر والسلطان والوقت والخطبة والجماعة وفيه ويجوز صلوة العيد في المصر في موضعين .

فصل في تكبيرات التشريق

في المنظومة: مبتداء التكبير فجر عرفة * الى ثمان الدليل عرفة * والختم عصر آخر التشريق عندهما بالجهر والتحقيق * وهو على المقيم في المكتوبة . في المصر في جماعة مندوبة . في السراجية هذه التكبيرات سنة كذا في التجريد وقال مجد الأئمة السرخسي رح بأنها واجبة وفيها وعليه الفتوى اى على قول صاحبيه . في الخلاصة وعندهما كل من يصلى المكتوبة في هذه الأيام فعليه التكبير سواء كان مقيا أو مسافرا رجلا أو امرأة في المصر أو في غيره في الجماعة أو وحده ولا يكبر عقيب الوتر وعقيب صلوة العيد ويكبرون عقيب الجمعة في المضممرات واذا كبر الإمام في الخطبة يكبر القوم معه وفيها من فتاوى الحجة سئل الفقيه أبو الليث رح من التكبير بالجهر بعد صلوة العيد يوم النحر قال على قول أصحابنا رح غير مسنون ولكن الناس اعتادوا التكبير بعد صلوة العيد فلا بأس بذلك لما روى عن ابن عمر رض أنه قال يكبر الامام بعد ركعتي العيد والفتوى على أنهم يمتنعون . في التهذيب وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث متعمدا سقط . في الكافي أحدث عمدا سقط لانقطاع حرمة الصلوة ولو سبقه كبر بلا وضوء لبقاء الحرمة ، في الخلاصة فان نسي الإمام التكبير حتى انصرف عن مكانه ان تذكر قبل أن يخرج من المسجد عاد وكبر فلوم يكبر الإمام كبر القوم وان خرج من المسجد أو تكلم ناسيا أو عمدا سقط عنه التكبير وفي الاستدبار عن القبلة روايتان

إذا حدث بعد السلام قبل التكبير الاصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة والمسبوق يتابع الإمام في سجود السهو ولا يتابعه في التكبير. في الذخيرة المسبوق هل يأتي بتكبير التشريق إذا فرغ من صلوته لا شك ان على قول أبي يوسف رح ومحمد يأتي به. في المضمرة من فتاوى الحجة وأما التكبير في أيام العشر يجهر الصوت في المساجد والأسواق كره ذلك بعض المشائخ واستحبه بعض المشائخ وكان ابراهيم بن يوسف يمشى في الأسواق من غير حاجة ويكبر رافعا صوته، قال الفقيه أبو جعفر رح والذي عندنا أنه لا يمنع العامة عن رفع الصوت بالتكبير في أيام العشر وأيام النحر في الأسواق وطريق المصلى وبه أخذ الفقيه أبو الليث رح. في القنية التكبير جهرا غير أيام التشريق لا يسن الا بازاء العدو واللصوص وقاس بعضهم الحريق والغريق والخواف كلها.

باب الاستسقاء

في المنهاجية من الخلاصة الغزالية اذا غارت الأنهار وانقطعت الأمطار يستحب للإمام أن يأمر الناس أولاً بصيام ثلاثة أيام وما أطاقوا من الصدقة ، والخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ، ثم يخرج بهم اليوم الرابع بالعجائز والصبيان منتظفين في ثياب بدلة واستكانة متواضعين لله عز وجل ، بخلاف العيد ويستحب اخراج الدواب ويصلى بهم الإمام مثل صلوة العيد بلا فرق ثم يخطب خطبتين ولكن معظم الخطبة الاستغفار . في الهداية قال أبو حنيفة رح : ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة فان صلى الناس وحدانا جاز وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار . في الكافي وقال محمد رح يصلى فيه ركعتين بجماعة وتكبيرات وجهر بالقراءة وخطبة كصلوة العيد . في المحيط يخرجون الى الاستسقاء مشاة لاعلى ظهورهم ودوابهم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج . في الخوارزمي يستحب إخراج الدواب . ويخرجون الى الاستسقاء مشاة في ثياب خاق أو غسيل

مرتفع متدللين خاضعين ناكسى رؤسهم . فى الهداية ولا يحضر أهل الذمة فى الاستسقاء لأنه استنزال الرحمة وإنما ينزل عليهم اللعنة . فى الكافى وإنما يخرجون للاستسقاء ثلثة أيام ولا يخرجون المنبر . فى مجموعة الروايات من التجريد وإنما يكون الإستسقاء فى موضع لا يكون لهم أودية ولا أنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم أوزروعهم أويكون ولا يكتفى لهم ذلك أما اذا كانت لهم أودية وآبار وأنهار فان الناس لا يخرجون الى الإستسقاء لأنها إنما يكون عند شدة الضرورة والحاجة .

باب صلوة المريض

فى الهداية واذا عجز المريض عن القيام صلى قاعداً يركع ويسجد اتموله عليه الصلوة والسلام لعمر بن الحصين : صلى قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى الجنب يومى ايماءً ولأن الطاعة بحسب الطاقة . فى الخلاصة لم يرد بقوله عجز عن القيام أنه صار مقعداً لكنه أراد به اوصلى قائماً يخاف زيادة المرض أو ابطاء البرء . فى الكافى والتعذر قد يكون حقيقياً بحيث لو قام يسقط وقد يكون حكماً بأن يخاف زيادة المرض أو يجد وجعاً لذلك فان لحقه نوع مشقة لم يجز ترك القيام . فى الخلاصة فلو كان قادراً بعض القيام دون تمامه يؤمر بان يقوم قدر ما يقدر حتى اذا كان قادراً على أن يكبر قائماً ولا يقدر على القيام للقراءة أو كان قادراً على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بأن يكبر قائماً ويقراء قدر ما يقدر عليه قائماً ثم يقعد اذا عجز قال شمس الأئمة الحلاوى رح هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خفت أن لا يجوز صلوته ولو كان قادراً على القيام متكئاً يصلى قائماً متكئاً ولا يجزئه غير ذلك وكذا لو قدر على أن يعتمد على عصا أو كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام فانه يقوم ويتكى . ولو عجز عن القعود مستوياً وقدر على الإتكاء

الى حائط أو وسادة أو انسان يجب أن يصلى مستنداً أو متكئاً . ولا يجوز أن يصلى مضطجماً . واذا عجز المريض عن الإيماء برأسه هل يسقط الصلوة عنه اختلاف المشائخ رح فيه والمختار ما ذكره شمس الأئمة السرخسى رح أنه يسقط . واذا اغشى على رجل يوماً وليلة أو أقل فعليه القضاء وان كان أكثر لا يجب استحساناً . ولو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط . ولو شرب البنج أو الدواء حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة عند محمد رح يسقط وعندهما لا يسقط لأنه حصل بفعله هذا اذا دام الاغماء أكثر من يوم وليلة ، في الهداية والجنون كالإغماء كذا ذكره أبو سليمان رح بخلاف النوم لأن امتداده نادر . في الحميدى فإنه لا يسقط القضاء وان زاد على يوم وليلة . في الخلاصة صلى المريض الى غير القبلة لا يجوز الا أن لا يستطيع أن يتوجه الى القبلة ولم يجب أحداً يحوله الى القبلة . فان وجد أحداً يحوله الى القبلة فلم يأمره وصلى الى غير القبلة جاز عند أبي حنيفة رح بناءً على أن الإستطاعة بقوة الغير ليست بثابته عنده . في الزيادات اذا كان بحال اذا صلى قائماً سلس بوله أو سأل جرحه أو لا يقدر على القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء من ذلك فإنه يصلى قاعداً يركع ويسجد ولو كان بحال لو سجد سأل جرحه أو سلس بوله ترك السجود أيضا . مريض مجروح تحته ثياب نجسة ان كان بحال لا يبسط تحته شيء الا ينجسه من ساعته له أن يصلى على حاله وكذا لو لم ينجس الثاني الا أنه يزداد مرضه له أن يصلى فيه . في العتابية وان نزع الماء من عينه جاز له أن يستاق ويومي ولا يعيد ومن لا يقدر على الوضوء والتميم وليس عنده من يوضيه أو تيممه . قال بعضهم يصلى بالإيماء ثم يعيد وقال بعضهم لا يصلى كالمحبوس اذا لم يجد ماءً ولا تراباً نظيفاً . في الكافي محبوس لامطهر معه لا يؤم لأن الصلوة بلا طهارة معصية وعند أبي يوسف رح يصلى بالإيماء تشبهاً كما في الصوم وان وجد تراباً نظيفاً طاهراً لا يصلى بالإيماء ويعيد اذا

خرج وعند أبي يوسف رح لا يعيد . في مجموعة الروايات من التيمية سئل الحلواني رح عن رجل أخذته شقيقة فلا يمكنه أن يسجد هل له أن يومي فقال نعم ان كان يتضرر بالسجود . في القنية (ثم) مريض يشبهه عليه اعداد الركعات والسجودات لنعاس يلحقه لا يلزمه الأداء ولو اداها بتلقين غيره ينبغي أن يجزئه (قع) مصل أقعد عند نفسه انسانا يخبره اذا سهى عن ركوع وسجود يجزئه اذا لم يمكنه الا بهذا (قع شه) مريض لا يمكنه الصلوة إلا بالأصوات مثلا اوه ونحوه يجب عليه أن يصلي . في الخلاصة اذا مات الرجل وعليه صلوات فائتة واوصى أن يعطى كفارة صلوته يعطى لكل صلوة نصف صاع من بر ولوتر نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع وانما يعطى من ثلث ما له وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ويتصدق المسكين الى بعض ورثته ثم يتصدق ثم وثم حتى يتم لكل صلوة كما ذكرنا ، ولوقضاها ورثته بامر لا يجوز . وفي الحج يجوز . في التهذيب يجب على الشيخ الفاني الفداء عن صوم كل يوم وكل صلوة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع من شعير اذا ملك ذلك فاضلا عن قوته وكسوته . في التاتارخانية قال أبو يوسف رح لافدية في الصلوات حالة الحيوة .

باب الجنائز

في الشرعة ومن السنة قراءة يس عند المحتضر وحضور الصالحين وأهل الخيرو وتطيب ما حول الميت فانه يستحضره الملائكة . في السراجية وعلى اخوانه أن يلقنوه كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل لثلا يضر . في الشاهان كيلا يأتى . في القنية مريض قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر . وفي العتايبة وعن ابن عباس رض لا يخلى . في الخانية ويترك عند من يحفظه . وفيها ولا بأس بجاسوس الحائض والجنب عنده وقت الموت . في الكافي فان مات شد لحياه وغمض عيناه للتوارث ولأنه

فيه تحسينه اذ يصير مثله لولم يفعل كذلك . في الحميدى ولهذا يمديداه
أورجلاه على ما جرت به العادة واذا انتفخ بطنه جعل على بطنه سيف
أوحيد . في العتابية وقيل يوضع على بطنه سيف لئلا يتورم .

فصل فى الغسل

فى المختار ويجب غسله وجوب كفاية . فى التبيين ويكره قراءة
القرآن عنده حتى يغسل . فى صلوة المسعودى اتفاق ست كره در وقت غسل
قرآن نخواند ودعا بلند نگویند . اما اگر دعا نرم گویند شاید . فى
الهداية ويكتفى بستر العورة الغليظة هو الصحيح . فى الكافى وفى ظاهر
الرواية يكتفى بستر العورة الغليظة ويترك فخذه مكشوفين لئلا يشق الغسل .
فى المسافرى من النوادر ويوضع على عورته خرقة من السرة الى الركبة
وهكذا ذكره الكرخى رح فى كتابه وهو الصحيح ، فى الشاهان وهو الصحيح
ذكره فى المحيط لأن ستر العورة واجب على كل حال وحكم العورة باق
بعد الموت قلنا غسل ما تحت الخرقة معها يشق فيكتفى بستر العورة
الغليظة . فى الخلاصة ويستنجى ولا يغسل بيديه ولكن يلف على يده خرقة
وقال أبو يوسف رح لا يستنجى ويوضوء وضوءه للصلوة سوى المضمضة
والإستنشاق . من الملتقط الناصرى والغاسل لا يدخل يده تحت الخرقة بل يغسله
فوق الخرقة . فى الخانية ثم يغسل ما تحت الخرقة ولكن لا يغسل السوء بيده ولا يمسه
بل يجعل فى يده خرقة ويغسل سوءته بتلك الخرقة كيلا يمس عورته بغير
خرقة ، وليس فى غسل الميت استعمال القطن فى الروايات الظاهرات وعن
أبي يوسف رح أنه يجعل القطن أو المحلوج فى منخريه وفه ، وبعضهم قالوا
فى صباخ اذنيه أيضا . وقال بعضهم يجعل فى دبره أيضا وهو قبيح . فى
الجوارزمى ويسن تكرار الغسل فى الميت ثلثا كالحى . فى العتابية ولو كان
الميت متفسخا يتعذر مسه يكفي صب الماء عليه . فى السراجية اذا وجد

أكثر البدن غسل وان وجد النصف لا . ومن الذخيرة واذا وجد الميت أقل من النصف وليس فيه الرأس لا يصل عليه وهذا اشارة الى أنه لو كان معه الرأس يصل ولو وجد مشقوق بنصفين مع كل نصف نصف من الرأس لا يغسل ولا يصل عليه ولو وجد الرأس وحده يصل عليه وفي كفاية الشعبي اذا أخذ تحت الجدار أو أكله السباع أو حرق في النار أو غرق في الماء أو ماتت النفساء فانهم يغسلون وان كانوا الشهداء في حكم الآخرة . من السغناقي لا بد من النية في غسل الميت حتى أن الميت اذا وجد في الماء لا بد من غسله الا أن يحركه في الماء بنية الغسل وقت الإخراج هكذا في السراجية ومجموعة الروايات ، في الكافي ولا يغسل زوج زوجته خلافا للشافعي رح لانتهاء النكاح بعلاقته وتغسله في العدة . في الخلاصة ولا تغسل الأمة مولاهما وكذا ام ولد . في الكافي لأنها عتقت بالموت فصارت اجنبيةً ووجوب العدة للاستبراء . في المصمريات من الايضاح وأما ما قيل ان علياً رض غسل فاطمة رض فلما قال عليه الصلوة والسلام كل سبب ونسب ينقطع الاسببي ونسبي وقال عليه الصلوة والسلام لعلي رض انها زوجتك في الآخرة . من ملتي البحار وعندنا لا يحل أى غسل المرء زوجته لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن امرأة تموت في رجال فتقال تيمم بالصعيد ولم يفصل بين أن يكون فيهم زوجها أولاً يكون لأن النكاح بموتها ارتفع بجميع أحكامه فلا يبقى حل المس والنظر كما لو طلقها قبل الدخول ثم اذا لم تكن ثم أمه ولا يحل لزوجها غسلها ما ذا يصنع قالوا ان كان لها محرم هناك تيممها بغير خرقه وان لم يكن تيممها زوجها بخرقة يلبسها على يديه لأنه أجنبي عنها فلا يجوز له مس وجهها وذراعيها ويعرض بوجهه عن ذراعيها وكذا الرجل دون وجهها . في الخلاصة والخانية اذا كان للمرأة محرم تيممها باليد وأما الأجنبي فبخرقة ويغض بصره عن ذراعيها وكذا الرجل في أمرته الا في غض البصر . في القنية أما التزين

مقدمة المتانة

اصول و خلاف ، و تعلم علم دقائق ، و مواعظ ، و سير الصالحين ، و علم ترغيب معالجه توان كرد . و آنچه كه حرام است از علوم آنكه جز كند بعقیده باطل چون قول بوحدة وجود يا بجلول ، يا جرگند بتخیيل يا بتدليس يا بتصوير يا بدعوى علم غيب ، و علم شعبده ، و علم سحر كه مشتمل بر قول يا بر فعل منكر است . و بعضى از آنكه در علم

آنست خواهند رتبه

محدثان كامل و مفسران

مسلم را

” (۱۷) در آن كه لازم است

آمل رتبه اجتهاد را

” (۱۸) در بعض آنچه تعلق

باستفتا و افتا دارد

” (۱۹) در مدح علماء باعمل و

ذم علماء سوء و قضاة

سوء و عمال سوء

و قلت : هذه الرسالة محفوظة

في خزانة الكتب لمولانا السيد و هب الله

صاحب العلم (پير جهنڈو)

و كتب في آخره : تم تالیفه

لأنصرام صفر السادسة والسبعين بعد

تسمائة الهجرية .

” (۱۰) در زمان تحصیل و

مكان اشتغال بدان

” (۱۱) در طریق استفاده علم

و شروط حصول و

اسباب آن

” (۱۲) در سیاهی ساختن و

کتابت و روایت و

مقابله کتب و خواندن

آن

” (۱۳) در آداب استاد و شاگرد

” (۱۴) در اسباب حفظ و نسیان

علم و نقصان آن

” (۱۵) در علل زیادتی علم

و کمال آن

” (۱۶) در آنچه كه لازم

بعد موتها والامتشاط وقطع الشعر لا يجوز والتطيب يجوز والأصح أنه يجوز للزوج أن يراها وفيها في كتاب الاستحسان (س) لا بأس بأن يرفع من ستر الميت ليرى وجهه وإنما يكره ذلك بعد الدفن . في العتابة ولا يصرح الميت ولا يؤخذ شيء من شعره وأظفاره ولو فعل ذلك بدرج ١٠٠ في الكفن في الخلاصة السفت الذي لا يتم أعضاءه لا يصل علىه ولكن يغسل هو المختار ويدفن في خرقة وكذا لو سقط الغلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل علىه وفي تسميته كلام . في الخانية ثم الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلها الرجال والنساء لأنه ليس لأعضائها حكم العورة أي لا في الحياة ولا بعد المائة كذا في القنية . في الخوارزمي وعن أبي يوسف رح الرضيعة يغسلها ذورجها وكرهت غيره . في الظهيرية وهل يحشر السقط روى عن أبي حفص الكبير رح إذا نفخ فيه الروح يحشر والا فلا والذي يقتضيه مذهب علماءنا رح إذا كان استبان بعض خلقه فإنه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين رح . في الكافي باب اليمين في العتق قال عليه الصلاة والسلام ان السقط ليقف مخيطا على باب الجنة ويقول لا ادخل حتى يدخلها معي أبواي . في العتابة يكره أن يكون الغاسل جنبا أو حائضا ولا يعاد . في السراجية غسل الميت إذا أصاب ثوب الغاسل فإدام في علاج الغسل فما ترش عليه مما لا بد له منه ولا يمكنه الاحتراز عنه لا ينجسه لعموم الباوي في الكافي مات كافر يغسله وليه المسلم ويكفنه ويدفنه والأصل فيه أنه مات أبوطالب أتى على رضى الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان عمك الضال قدمات فقال عليه الصلاة والسلام اغسله وكفنه ولا تحدث حديثا حتى تلقاني أي لاتصل عليه وإنما يغسل غسل الثوب النجس بلامرعاة وضوء وسنة عدد ، ويلف في ثوب بلامرعاة سنة الكفن ، ويحفر له حفيرة من غير لحد ولا توسعة كما يكون للمسلم ويكفي فيه لا كما بوضع المسلم اهانة له فان لم يكن له ولي مسلم دفع الى أهل دينه وإنما

يقوم المسلم بغسل قريب الكافر اذا لم يكن ثم قريب مشرك فان كان له قريب مشرك فلا يتولى المسلم بل يفوض الى قريبه ليصنع به ما يصنعون بموتاهم. في الخلاصة اذا قتل المرتد يخفر حفيرة ويلقى فيها كالطلب ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم ليدفنوه. في دستور القضاة من الينا بيع لابأس بعبادة أهل الذمة وحضور جنازتهم وأكل طعامهم والمعاملة معهم. في الغياثية اذا كان خلف جنازة كافر من قومه لا ينبغي لتقريبه المسلم أن يتبعها حتى لا يكون أكثر سوادهم ولكن يمشى ناحية منهم وان لم يكن خلفها منهم لابأس للمسلم أن يتبعها.

فصل في التكفين

في جمع الجوامع حديث أحسنوا كفن موتاكم فانهم يتبادون يتزاورون في قبورهم أخرجه الديلمي عن جابر. وفي الجامع الصغير لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سلبا سريعا أخرجه أبو داؤد عن علي رض. في الخلاصة ويكفن الميت كفن مثله. في العتابة كفن مثله مثل ثيابه في العيد وهو قيص وهو من المنكب الى القدم وإزار وهو ما يستر من القرن الى القدم ورداء ويقال له لفافة، في الكافي واللفافة كذا في الحميدى ذكر في بعض الكتب هو أطول من الإزار وهو يجاوز الرأس ويجاوز القدمين ويعقد أعلاه وأسفله. في التبيين فالقميص من المنكبين الى القدمين وهو بلاد خايريص لأنها تفعل في قيص الحى ليتسع أسفله ولا جيب ولا كمين ولا يكف أطرافه ولو كفن في قيص قطع جيبه وكماه، في الكافي وكفنه سنة إزار وقيص ولفافة وكفاية إزار ولفافة لقول أبي بكر رض اغسلوا ثوبى هذين وكفنوني فيها فانها للمهل والصديد والحى أحوج من الميت الى الجديد وفيه ضرورة ما يوجد، في الشاهان لما روى أن حمزة رض

استشهد وعليه نمره اذا غطى بها رأسه بدت قدماه فغطى بها رأسه وجعل على قدميه الاذخر . والنمر كساء فيه خطوط سود وبيض . فى المحيط والكفن الخلق والجديد سواء . فى عقد اللآلى ويسدل شعر الميت من الجانبين جميعا فوق الدرع تحت الازار واللفافة والخمار . فى المصدرات من الزاد وفى تعميم الميت اختلاف المشائخ رح فقد استحسنه بعض المشائخ لحديث ابن عمر رض أنه كان يعمم الميت ويجعل ذنب العمامة على الوجه بخلاف حالة الحيوة حيث يرسل قبل القفا انتهى قلت إرسال الذنب من جهة القفا لحديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة المشهور فيما بين المحدثين لآلما فى الزاد من الزينة . ومن المحيط وهل يعمم الرجل ؟ اختلاف المشائخ فيه منهم من قال يعمم لأن ابن عباس رضى الله عنها أوصى به ومنهم من قال ان كان الورثة صغارا لا يعمم وان كانوا كبارا وعمموا برضاهم يجوز ومنهم من قال ان كان عمالما معروفا أو من الأشراف يعمم وان كان من أوساط الناس لا يعمم ومنهم من قال لا يعمم على كل حال . وفيها ايضا وان لم يكن الماء قليلاً فالثوب أو المضراب الذى يلقى فى القبر تحت الميت لأبأس به وهو كزيادة الكفن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دفن التى تحته قطيفة . قال القاضى بخان رح هذا اذا لم يكن محشوا در معدن كنز اگر در مال وسعتى باشد جامه بانكند زده زير ميت بفيگنند لأبأس به شرط أنكه پنبه آگنده نباشد . من المغنى تكفين الرجل زيادة على ثلاثة اثواب الى الخمسة التى هى كفن المرأة ليس بمكروه . فى التاتارخانية من المحيط روى عن محمد رح ان المرأة تكفن فى الابريسم والحرير والمعصفر . فى العتايبة والمزعفر ويكره ذلك للرجال كما فى حال الحيوة ويستحب البيض . فى الخانية والطفل الذى لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن ان يكفن

فما يكفن البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز . (١) في السراجية اذا مات الزوج لم يكن على المرأة الكفن ولومات المرأة وهي فقيرة فكفنها على الزوج ، في الغياثية على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى وكذا في الوقعات الحسامية انتهى هذا مذهب أبي يوسف رح ، من الخانية ان الأصل عنده أن من عليه نفقة في حياته يجب عليه كفنه بعد وفاته . في العتابية ثم على بيت المال وان لم يكن شيء من ذلك يسأل عن الناس ما يواريه وان لم يوجد ذلك غسل ودفن وجعل عليه اذ خر ويصلى على قبره . في الخانية فرق بين هذا وبين الحى اذا لم يجد ثوبا يصلى فيه على الناس أن يسألوا له ثوبا لأن الحى يقدر على السؤال بنفسه بخلاف الميت من الملتقط الناصرى لا يسألون من الناس الاثوبا واحدا . في الخلاصة رجل مات في مسجد فقام رجل وجمع الدراهم لتكفينه ففضل منه شيء اذ عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن محتاجا آخر ، وان لم يقدر

(١) قال المخدم السيوستاني في رش الأنوار : في العالمكيرية معزيا الى التبيين والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وان ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبية ثوبان اه . وفي البحر معزيا الى الحجتي : الخامس الصبي الذى لم يراهق فيكفن في خرقتين ازار ورداء وان كفن في واحد اجزاء والسادس الصبية التى لم تراهق فعند محمد رح كفنها ثلثة وهذا اكثر اه . وذكر في المائة معزيا الى الخانية رالطفل الذى لم يبلغ حد الشهوة فالأحسن أن يكفن فيما يكفن البالغ وان في ثوب واحد جاز انتهى ولا يخفى ان هذه الرواية تقتضى أن الاحسن تكفين الصبية في خمسة أثواب كما في البالغة وتقتضى ايضا تكفين الصبي في ثلثة كالبالغ ، وما سبق من البحر نص في تكفينه في ثوبين وتكفينها في ثلثة عند محمد رح مع تصريحه بأنه الأكثر فتأمل رش الأنوار . أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

على صرفها الى الكفن يتصدق بها على حي . في الواقعات الحسامية رجل عريان ومعه ميت ومعها ثوب واحد ينظر ان كان الثوب ملك الحي فله أن يلبسه ولا يكفن الميت لأنه محتاج اليه وان كان ملك الميت والحي وارثه يكفن الميت ولا يلبس لأن الميت محتاج اليه للتكفين والكفن مقدم على الميراث .

فصل في الصلوة على الميت

في الهداية معللا هي فرض كفاية . في الكنز وهي أربع تكبيرات بثناء بعد الاولى وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ودعاء بعد الثالثة وتسليمتين بعد الرابعة . في الهداية ولا يستغفر للصبي ولكن يقول اللهم اجعله لنا فرط آه . في الكافي لا ترفع الايدي الا في التكبيرة الاولى، الإمام والقوم فيه سواء خلافا للشافعي رح . واختار كثير من أئمة مشايخ بلخ رح رفع اليدين عند كل تكبيرة . في الغياثية ومشايخنا لم يأخذوا به . في المضمرة من فتاوى الحجّة قال الحجّة رح الامى والهنود الذين لا يعلمون الادعية يكبر أربع تكبيرات ويسلم ويجوز صلوته لأن الاركان فيها التكبيرات . في الكافي ينتظر المسبوق ليكبر معه أى أن سبق بتكبيرة أو تكبيرتين ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه فاذا سلم قضى ما بقى عليه قبل ان يرفع الجنازة وقال أبو يوسف والشافعي رح يكبر حين يحضر اعتبارا بسائر الصلوات لأن كل تكبيرة في صلوة الجنائز قائمة مقام ركعة حتى قال الصحابة رض هي أربع كأربع الظهر ولوترك واحدة من هذه التكبيرات لم يجز صلواته كما لو ترك ركعة من الظهر فلوم ينتظر تكبيرة الإمام لكان قاضيا ما فات قبل أداء ما أدرك مع الإمام . وذا منسوخ ولو كان حاضرا فلم يكبر مع الإمام لا ينتظر الثانية اتفاقا لأنه كالمدرّك . في الغياثية من الفتاوى وهل يأتي بالأذكار المشروعة في قضاء

التكبيرات الفائتة ذكر الحسن في المجرد ان كان يأمن رفع الجنازة يأتي بها وان كان لا يأمن لا يأتي بها بل يتتابع بين التكبيرات. في التهذيب اذا جاء وقد كبر الإمام أربعاً فقد فاتت الصلاة وان لم يسلم ولو كان الرجل حاضراً بحيث يمكنه الدخول مع الإمام ولم يدخل حتى كبر الإمام أربعاً يكبر ما لم يسلم. في الكافي دفن ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يتفسخ اي دفن بعد الغسل لأنه عليه الصلوات والسلام صلى على قبر المسكينة. وعن أبي يوسف ومحمد ر. صلى عليه الى ثلاثة أيام والصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم، يختلف باختلاف الزمان والمكان رخاوة وصلابة وحال الميت سمناً وهزالاً فتعتبر فيه أكبر الرأي. في السراجية يصل عليه ما لم يعلم أنه قد تمزق، في العتابية وان شك في التمزق لا يصل عليه. في التهذيب وعن محمد ر. اذا كان مهزولاً يصل عليه الى عشرة أيام. في مجموعة الوقعات من الوقعات الحسامية اذا دفن قبل أن يغسل ويصل عليه صلى على قبره لأنه صار بحال لا يقدر على غسله كذا في السراجية، ومن جامع الفتاوى والخلاصة في العتابية ولو صلى على ميت ثم علم أنه لم يغسل فانه يغسل ويعاد الصلاة وان دفن ثم علم لا ينبش لأنه حرام. في معدن الكنز من النسفية. وآتاه درجاه افتاد وبمرد واخراج أو متعذر است نماز برد گذارده شود. في العتابية وقاتل النفس يغسل ويصل عليه عند أبي حنيفة ومحمد ر. وبه كان يفتي الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الخوائي ر. وقال الأصح عندي أنه يصل عليه ويقبل توبته أن تاب في ذلك الوقت، وقال ركن الإسلام على السعدي ر. أنه لا يصل عليه وبه أفتى الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين ر. انتهى والجواب الأول عن أبي حنيفة ومحمد ر. به يفتي

في مفاتيح المسائل وفتاوى الحجّة وغيرها والثاني عن أبي يوسف منقول
في المجمع والحوارزمي وغيرها (١). في الغياثية من الفتاوى من قتل

(١) كتب المخدم السيستاني في رش الأنوار تحت قول الدر وورجج
الكمال قول الثاني، الخ : حيث قال فعنده لا يصلى عليه وعندهما يصلى
عليه لأبيوسف رح أنه ظالم بالقتل فيلحق بالباغي، لهما أن دمه هدر فصار
كما لومات حتف انفه ، وفي صحيح مسلم ما يؤيد قول أبي يوسف رح ،
عن جابر بن سمرة رضى الله تعالى عنه قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم
برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه اه . وتبعه في البحر حيث قال :
ولم يذكر المصنف رح حكم قاتل نفسه عمدا للإختلاف فعندهما يصلى عليه
وهو الأصح لأنه فاسق غير ساع في الأرض بالفساد كذا في النهاية .
وقال أبو يوسف رح لا يصلى عليه وهو الأصح لأنه باغ على نفسه كذا في
غاية البيان معزيا إلى القاضي على السعدي ، فقد اختلف الصحيح كما ترى
لكن تأيد قول أبي يوسف رح بما في صحيح مسلم الخ اه . ووافقه في
النهر الفائق حيث قال ، وأما قاتل نفسه فقيل يغسل ويصلى عليه عندهما
وهو الأصح وبه ينفي خلافا للثاني وجعل في غاية البيان قول الثاني أصح
وأيده في فتح القدير بما في مسلم الخ اه . ولا يخفى أن عند تعارض
القياسين اذا تأيد أحدهما بالحديث فالعمل عليه أولى كما تقرر في الاصول
ولم أر في كتب أصحابنا من أجاب عن الحديث الذي تأيد به قول أبي يوسف
فصار ذلك سببا للتردد حتى فتح الله على فرأيت في المنهاج للنودي ذكر
بعد شرح حديث مسلم المذكور وفي الحديث دليل لمن يقول لا يصلى على
من قتل نفسه لعصيانه وهذا مذهب عمر بن عبدالعزيز ، والأوزاعي والشافعي وجماهير العلماء
الحسن ، والنخعي ، وقتادة ، ومالك ، وأبو حنيفة ، والشافعي وجماهير العلماء
يصلى عليه وأجابوا عن هذا الحديث بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يصل عليه بنفسه زجرا للناس عن فعل مثل فعله وصات عليه الصحابة

ظالما غسل اقامة السنة في اولاد آدم مطلقا ولا يصلى عليه نهاونا وامتناعاً
عن البر في حقه لظلمه ومن قتل مظلوما فعلى عكس هذا والظالمون هم
البغاة وقطاع الطريق والمكابرون والخناق الذى يقتل الناس خنقا اذا صلبوا
وقتلوا وفيها فان البغاة الباغى وقاطع الطريق اذا قتلوا لا يصلى عليها باتفاق
للمرويات . قال محمد رح يغسلان كيلا يلحقا بالشهداء في شئ ما وفيها
واذا وجد قتيل في دارنا وعليه زنار وفي حجره مصحف لا يصلى عليه
وان كان في دارهم يصلى عليه كذا ورد في متفرقات الحلوأى . في القنية (نج)
السارق الذى يصلب بامر السلطان ففي الصلوة عليه اختلاف الرويات ،
في الشاهان السارق المصلوب والخناق المقتول ملحقان بهم لأنها يشاركانهم
في موجب حرمان الشفاعة والمسلم المقتول ظلما يصلى عليه وهو مصلوب
لأن ابن عمر وغيره من الصحابة رض صلوا على عبدالله بن الزبير مصلوبا
على الشجرة ، في العتابية ومن قتل والديه لا يصلى عليه اهانة له . في الكافي

بقيه صفحه ٢٩٣

وهذا كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر الصلوة على من
عليه دين زجرا لهم عن التساهل في الإستدانسة وعن امهال وفائها وامر
الصحابة بالصلوة عليه فقال صلى الله عليه وآله وسلم : صلوا على صاحبكم
انتهى ويؤيد قولها ما روى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه مرفوعا ،
ثلث من السنة الصلوة خلف كل امام لك صلوته وعليه آثمه ، والجهاد مع
كل أمر لك جهادك وعليه شره ، والصلوة على كل ميت من أهل التوحيد
وان كان قاتل نفسه رواه الدار قطنى والديلمى فهذا صريح في الصلوة على
قاتل النفس . والله الموفق . رش الأنوار . أخذت من حاشية النسخة الخطية
للدور الموجودة في خزانة الكتب للقاضي محمد مراد السيوستانى السندى .
أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

ولو اجتمعت الجنائز فصلى عليها صلوة واحدة تجوز عن الكل فان شاءوا جعلوها صفا وان شاءوا جعلوها واحدة خلف واحدة لأن الشرط أن يكون الجنائز أمام الإمام وقد وجد ذلك كيف وضعوا . في الغياثية عن أبي حنيفة رح ان وضعوا واحدا بعد واحد كان أحسن حتى يكون الإمام قائما بازاء الكل اذ ليس البعض أولى من البعض في قيام الإمام بأزائه كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء احد . في القنية واذا اجتمعت جنازتان فالإفراد بالصلوة أولى من الجمع لأنه مختلف فيه . في العتابة وان اجتمع موتى المسلمين وموتى الكفار يعتبر فيه الغلبة وان استوى أولا يعلم لا يصلى عليهم ويجعل لهم مقبرة علحده وان كان المسلمون أكثر يصلى عليهم وينوى به المسلمين ويدفنون في مقابر المسلمين . وفيها ولو وجد بعضه لا يصلى عليه حتى يكون الأكثر أو النصف معه الرأس مما يلي الصدر كذا في الجمع والتهديب وفيها أيضا والمختار أن ادخال الميت في المسجد مكروه بالاتفاق ولو وضعت الجنازة على باب المسجد والإمام والقوم في المسجد اختلف المشائخ فيه ولو وضعت الجنازة خارج المسجد والإمام وبعض القوم معه والباقي في المسجد والصفوف متصلة فهو غير مكروه . في مجموعة الروايات من المنتقى لا يصلى على الجنازة في المسجد الا بعدد ، في النصاب وبعض الناس اعتادوا أن واحدا لو مات في الليل ولايتها لهم الإخراج الى المقبرة يضعونه في المسجد وانه مكروه . في المضمرة يكره صلوة الجنائز في الشارع وأراضى الناس . في القنية ويكره الصلوة في التابوت . في مفيد المستفيد من المحيط عن أبي حنيفة رح أنه قال لا ينبغي أن يصلى على ميت بين القبور وان صلوا أجزاءهم . في الخلاصة وأوصى بان يصلى عليه فلان ذكر في العيون ان الوصية باطلة وفي نوادر ابن رستم أنها جائزة ويؤمر فلان بأن يصلى عليه . قال الصدر للشهيد والفتوى على الأول . في القنية ولو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة

يكره تاخير الصلوة ودفنه ليصلى عليه الجمع العظيم بعد صاوة الجمعة ،
ولو خافوا الفوت بسبب دفنه يؤخر الدفن . في الغياثية بعد غروب الشمس
يبدء بالمغرب ثم بصلوة الجنازة ثم بسنة المغرب كذا أفقي الحلواني في جامع
الأصول . في القنية (شه سح) حضرت وقت صلوة المغرب يقدم صلوة
الجنازة على سنة المغرب (س حم) يقدم سنة المغرب . في الظهيرية ولوصلى
رجل بالناس صلوة الجنازة ثم بان أنه كان محدثا لزمته الإعادة وان
تبين أن القوم كانوا محدثين لم يلزمهم الإعادة . وبهذا تبين أن الجماعة
ليست بلازمة لأداء الصلوة على الجنازة وكذلك المرءة اذا أمت رجالات
جازت الصلوة ولو أحدث الإمام في صلوة الجنازة فقدم غيره جاز وهو
الصحيح ونحوه في القنية والخالصة والتجريد . في الغياثية روى الحسن عن
أبي حنيفة رح أنه لا يجوز التيمم لمن ينتظره الناس فلو لم ينتظروه أجزاء .
قال الحلواني رح والصحيح رواية الحسن ويفتى بهذا . في العنابية وان كان
القوم سبعة فأما ثلاثة صفوف بتقديم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد
بعدهما لأن في الحديث من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له انتهى أخرجه
الديلمي عنه وذا مروى بمعناه . في دستور القضاة عن جابر رض قال
صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات الرجل من اهل الجنة استحي الله تعالى
ان يعذب من تحمله ومن تبعه ومن صلى عليه انتهى أخرجه الديلمي عنه رض
كذا في جمع الجوامع . (١) .

(١) فائدة : الكناس الذي يقال له في اللغة السنديية آهيري يكنس العذرة
ولا يجتنب عن أكل الميتة ومع ذلك يشهد بالشهادتين ، قد أفقي الخدم
محمد إدريس السندي في حقه : الظاهر أنه يغسل ويكفن ويصلى عليه لأنه
مؤمن ، والمؤمن لا يخرج من الإيمان بارتكاب الكبيرة ، والكبيرة ترك الصلوة

مقدمة المائة

هبت است که علماء شریعت آرا قبول نکرده اند چنانکه در مقاصد ،
ومواقف مذکور است ، و بعضی از آنچه که در علم نجوم است چون
دعوی غیب ، یا اعتقاد تاثیر در کواکب ، یا اعتقاد سعد ونحس
دران یا در ایام ، وساعات ، غیر آنکه در شرع آمده باشد ، که این
همه گمراهی بیش نیست ، و بر مؤمن فرض است که توکل برحق
تعالی و طرح ما سواه کند ، و بعضی از ان علم موسی است چه که
شرع برد اکثر انواع غنا و بتحریم آن ناطق است و بعضی از ان علم
رمل است که بزبان مبارک حضرت رسالت منسوخ گشته است ، الخ .

۳ :- نهج التعلم . لم أجد هذا الكتاب في المكتاب العلمية
ببلادنا ، و كنت مطالعا عليه في تصانيف صاحب المائة قبل زيارة حاصل
النهج ، لأن العلامة الفقيه المخدم محمد هاشم التتوي استدل بهذا الكتاب :
نهج التعلم في أوائل فتاواه الشهيرة " بالبياض الهاشمي " في مسائل
كثيرة و ذكر نبذة من عباراته ، و بعد ما طالعت " حاصل النهج " علم
أن " حاصل النهج " " زبدة مقاصد نهج التعلم " كما علمت من خطبته
التي نقلناها سابقا .

۴ :- عجالة الطالبين (۱)

أولاه :- الحمد لله الذي خص هذه الأمة بالإسناد ، وأنواع
التقريب ، والتعريف . و وعد حفظ كتابه من التبديل ، والتحرير .

(۱) هذه الرسالة محفوظة في خزانة الكتب لفقيه العصر العلامة
محمد إبراهيم الياسيني وفي خزانة الكتب للمخدم أحمد علي من أسرة صاحب
المائة ببوهك .

فصل فى حمل الجنائز ونقل الميت من بلد الى آخر

فى التاتار خانبة ويحمل الجنائز من هو أفضل منه فان أفضل جميع الخلق صلى الله عليه وآله وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ رض لما أن حمل الجنائز عبادة فيجب على كل احد أن يبادر الى العبادة . فى الكافى فى الحديث من حمل جنازة أربعين خطوة غفر الله له أربعين كبيرة ، فى جمع الجوامع عن أبى سعيد الخدرى رض قال قلت لعلى بن أبى طالب رض المشى أمام الجنائز أفضل أم خلفها فقال ان فضل المشى خلفها على المشى أمامها كفضل صلوة المكتوبة على التطوع قلت برأيك تقول قال بل سمعت

بقية صفحه ٢٩٦

والصوم وأكل الخنزير ، والميتة بحتف أنه فإذا لم يكن نية الإسلام والإعتقاد شرطاً فى صحة الإسلام فى حق الدنيا بل مجرد الإقرار بكلمة الإسلام كاف لإجراء الأحكام عليه صح إيمان من أقر بكلمة الإسلام أو ما يدل عليه من قول وفعل . وفى الأشباه وغيره من الكتب الفقهية : لا يشترط الإعتقاد ، والنية والرضاء والعلم بمضمون اللفظ . والعلم بأنه هل هو موجب الإسلام أم لا . بل الإقرار المجرد كاف ، والتفوه الصرف واف بحكم الإسلام فى أحكام الدنيا اه . قلت : وقد جاء بعبارة أخرى أيضاً فى الاستدلال وكتب فى آخر التحرير فى الفارسية ما محصله : واخدم سليمان كيريه (السندى) واخدم تاج محمد كيريه (السندى) قد صابا على الكناس (آهيرى) وفى الحديث : من تبع عالماً لقي الله سالماً اه . قلت : لم أقف على من أخرج هذا الحديث ، والله اعلم . وجدت هذا التحقيق فى حاشية نسخة المائة لدا الهدى . أبو سعيد غلام مصطفى السندى .

من رسول الله صل الله عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين حتى يبلغ سبع مرات (١) في التهذيب ولا يقوم من مرت به الجنازة اذا لم يرد ان يشهدا في المضممرات نقل الميت من بلد الى بلد آخر على وجهين اما أن يكون قبل الدفن أو بعده وبعد الدفن على ثلاثة أوجه، في وجه يجوز بالاتفاق وفي وجه لا يجوز بالاتفاق وفي وجه اختلفوا. أما الأول اذا دفن في أرض مغصوبة أو مع كفن مغصوب ولا يرضى صاحبه الا أن ينقله عن ملكه أو ينزع ثوبه جاز أن يحول منه بالاتفاق واذا نقل جاز لصاحب الأرض أن يذرع فيها، واما الذي لا يجوز بالاتفاق كالام اذا أرادت أن ترى وجه ولدها أو تنقله الى مقبرة أخرى لا يجوز بالاتفاق واما الذي اختلفوا فيه بأن غلب المقبر ماء فعند بعض المشايخ جاز لهم تحويله عن ذلك الموضع، في العتابة يستحب أن يدفن حيث مات في مقابرهم فإن نقل قدر ميل أو ميلين لا بأس به وقيل مادون السفر وقيل لا يكره السفر أيضا وعن عثمان رض أنه أمر بتقبور كانت عند المسجد أن يحول الى البقيع وقال توسعوا في مساجدكم وقيل لا بأس في مثله وعن محمد رح أنه أثم ومعصية في الينابيع لا بأس بنقل الميت من بلد الى بلد قبل الدفن وأما بعد الدفن فلا. في الخانية قال النقيبه أبو جعفر رح لا يباح اخراجه بعد ما دفن إلا بعذر والعذر أن يكون مدفونا في أرض مغصوبة ونحو ذلك. في الغياثة أو أخذت بالشفعة لأن كثيرا من الصحابة دفنوا في أرض الحرب ولم يحولوا لعدم العذر. في القنية (سح) ويكره تشييع الجنازة برفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن (مت شم شه) كراهة تحريم. في كنز العباد من مفاتيح المسائل يستحب

(١) قلت : من قوله في جمع الجوامع الى هنا من زيادات صاحب المتانة . وقوله حتى يبلغ بصيغة المضارع جاء في الأصل . وفي نسخة صاع حتى بلغ الخ بالماضي . أبو سعيد السندی .

السكوت خلف الجنائز لأنه وقت الإعتبار والأذكار وان كان في ذكر ودعاء يخافت .

فصل فى الدفن

فى الشرعة يتخذ القبر فى جوار أهل الخير فإن الميت يتأذى بجوار السوء كما يتأذى الحي . فى مجموعة الروايات ولو أوصى بأن يقبر فى مقبرة كذا يقرب فلان الزاهد يراعى وصيته . ان لم يكن فى التركة مؤنة الحمل لأنه يتضرر به الورثة . فى المفيد من فتاوى الحجة لا يكره أن يدفن الميت فى داره وان كان صغيرا للضرورة لأن هذه سنة الأنبياء عليهم السلام فإنهم دفنوا حيث ماتوا . وفى السراجية لا ينبغى أن يدفن فى الدار لأن الى آخره . فى كنز العباد من الكبرى ولو أوصى بأن يدفن فى داره فوصيته باطلة لأنه ليس فى وصيته منفعة له ولا لأحد من المسلمين فإن دفن فيها فهو كدفنهم فيها بغير وصية يرفع الى القاضى فإن رأى أن يأمر برفعه فعل . فى القنية يكره اتخاذ القبر فى السكك والأسواق لأن موضع الميت المقابر . فى الخانية والسنة فى القبر عندنا اللحد فان كانت الأرض رخوة فلا بأس بالشق . وحكى عن الشيخ الإمام أبى بكر محمد بن الفضل أنه يجوز اتخاذ التابوت فى بلادنا لرخاوة الأرض قالوا ولو اتخذ التابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغى أن يفترش فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على يمين الميت ويساره فيصير بمنزلة اللحد ويكره الآجر فى اللحد اذا كان يلى الميت أما فيما وراء ذلك لا بأس به فى الكافى ويستوى اللبن والتمصب وكره الآجر والخشب لأنها لازمة لإحكام البناء والقبر موضع البلى والفناء . فى التبيين ولأن بالآجر أثر النار فيكره تغاولا ولهذا يكره الاجار بالنار عند القبر واتباع الجنائز بها لأن القبر منزل من منازل الآخرة وتحمل المحض بخلاف البيت حيث لا يكره

الإجمار ولاغسله بالماء الحار . في المضممرات من الحجمة أما قدر القبر طولا وعرضا فروى الحسن بن زياد عن أبيحنيفة رح قال طول القبر على قدر طول الإنسان وعرضه على قدر نصف قامته . وقال خلف بن أيوب رح ينبغي أن يكون عمق القبر الى السرة وعند بعضهم الى النحر . في السراجية ذوالرحم أولى بادخال المرءة في القبر فان لم يكن لها ذورحم محرم فأدل الصلاح من جيرانها أولى بدفنها . في الخلاصة فإن كان من المحارم من النسب أو الرضاع أو من جهة المصاهرة مثل أبي زوجها نزل قبرها فان لم يكن نزل المشائخ فان لم يكن فالشبان الصاحاء ولا يخرج النساء . في الأحياء قال أبو سعيد الجدرى رض سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يعرف من يغسله ومن يحمله ومن يدليه في قبره انتهى اخرجه أحمد في مسنده . في المفيد ولا يدخل النساء لمخالفة السنة . في العتابة ولا يدخل القبر الكافر والنساء وان كان قريبا ، في المنهـد من المحيط وأما الحـصير المتخذ من البردى فالقاء في القبر مكروه لأنه لم يرد به السنة . في الخلاصة لو تذكر رجل نزل في القبر أنه نسي ثوبا أو درهما ينبش ويرفع ذلك كذا في الظهيرية . في السراجية امرأة ماتت وفي بطنها ولد فانه يشق بطنها ويخرج الولد وحكى أنه فعل ذلك باذن أبيحنيفة رح فعاش الولد . في دستور القضاة من الملتقط دخل كفه على أبيحنيفة رح (١) يعرف أنه من مواليه وقد ماتت أمه وهو في بطنها فافتى سفيان أنها تترك حتى يسكن الصبي في بطنها ثم يدفن وأفتى أبوحنيفة رح بشق بطنها واخرج من البطن (٢) ومن البرهانية اذا ماتت امرأة وبها حبل وعلم أنه حي يشق بطنها من الشق الأيسر لما روى أن الله تعالى خلق حواء من الضلع الأيسر فالولد يكون

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة صع هكذا : دخل كهل الخ . (٢) كذا في الأصل وفي نسخة صع . واخراج الولد من البطن . أبو سعيد السندی .

من الجانب الايسر، في الخانية حامل ماتت وقد أتى على حملها تسعة أشهر وكان الولد يتحرك في بطنها فدفنت ولم يشق بطنها ثم رأيت في المنام أنها تقول ولدت لاينبش القبر لأن الظاهر أنها أن ولدت كان الولد ميتاً في مجموعة الروايات ويجوز أن يرى وجه الميت في القبر . في الأوزجندی لابأس بان يدفن اثنان أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة ويجعل بين كل اثنين حاجزا من التراب هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الغزوات . في العتابية ومن مات في السفينة يغسل ويصلى عليه ويرمى في الماء ان تعذر دفنه كذا في السراجية . في اهدية ويسم القبر ولاسطح . في المفيد من الجامع الصغير الخاني ويرش عليه الماء لئلا ينتشر بالريح . في المضممرات من غريب الخطابي أنه عليه الصلوة والسلام نهى عن تقصيص القبور وتكليلها، التقصيص التجصيص والتكليل بناء الكل وهي القباب والصوامع التي على القبر . في المفيد من المحيط كره أبوحنيفة رح البناء على القبر وان يعلم بعلامة . في جمع الجوامع نهى أن يكتب على القبر شيء أخرجه ابن ماجة والحاكم عن جابر رض ومن الشعة يكره أن ينبي عليه مسجد صلى فيه وان يضرب عليه فسطاط أو قبة . يقام بها ليظل القبر فانما يظل الميت عماء . في نصاب الاحتساب از كل نهال ساختن وگور را بدان آراستن مکروه است . في الغياثية تطيين القبور لابأس به وروى عن أبيحنيفة رح لايجصص ولايطين وهكذا ذكر الكرخي رح في مختصره والأول أصح وعليه الفتوى احكاما للقبر وهو مطلوب لازينة له . في جمع الجوامع حديث أما أنها لاتضر ولاتنفع واكنها تفرعين الحى وان العبد اذا عمل عملاً أحب الله أن يتقنه أخرجه ابن سعد والزبير من بكار والطبراني وابن عساكر عن عبدالرحمن بن حسان عن امه سرين قالت لما دفن ابراهيم رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجة في اللبن فأمر بها أن تسد وقال فذكره في كنز العباد من المفاتيح

إذا خربت القبور فلا بأس بتطيينها وفيه من كفاية الشعبي كان عصام بن يوسف رح يطوف حول المدينة ويعمر القبور الخربة . في المنيد من المحيط ولا ينبغي أن يرجع من جنازة حتى يصل عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا بأذن أهل الجنازة وقبل الدفن وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير اذنتهم . في الغياثية ان دفن في أرض الغير فالمالك ان شاء أمر باخراجه وان شاء سوى الأرض لأن ظاهرها وباطنها ملكه . في التبيين فانتفع به زراعة أو غيره ولوبلى الميت وصار ترابا جاز دفن غيره قبره وزرعه والبناء عليه في المفيد من المفاتيح يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمة باقية . في كنز العباد من المفاتيح لو ان سبعا رفع ميتا من قبره يجوز دفن غيره في قبره وكذا اذا حول الميت الى قبر آخر جاز دفن غيره في قبره باذن ورثة . في نصاب الاحتساب لا يجوز لأحد أن يبني فوق القبور بيتا أو مسجدا لأن موضع القبر حق المقبور ولهذا لا يجوز نبشها اذا كان القبر ملكه وما ملكه بعد في قبره باق لاحتياجه اليه فلا يجوز لأحد من ورثته وجيرانه التصرف على هواء قبره . في الخانية في كتاب الوقف اذا حضر الرجل القبر في أرض يباح له الحفر في غير ملكه فدفن غيره لا ينش القبر ولكن يضمن قيمة حضره ليكون جمعا بين الحقين ومراعاة لهما . في كنز العباد ومن فتاوى الحجّة من حفر قبرا لنفسه قبل موته فلا بأس ويوجر عليه .

فصل في الشهيد

في الشرعية في بعض الحديث ما من أحد من أهل الجنة يسره أن يرجع الى الدنيا وله عشر أمثالها الا الشهيد فانه ودان يرجع الى الدنيا (١)

(١) هكذا في الأصل . وفي الخزانة : فانه يود أن يرجع الى الدنيا بصيغة المضارع . أبو سعيد السندی .

فاستشهد لما رأى من الفضل ، فعلى كل — ومن أن يتمنى الشهادة أبداً ففي الحديث من سأل الله تعالى الشهادة بصدق بلغه منازل الشهداء وأن مات على فراشه . في الكافي وهو في الشرع من قتله أهل الحرب والبغى وقطاع الطريق ، أو وجد في المعركة وبه جرح أو يخرج الدم من عينه أو أذنه أو جوفه سائلاً ، لأن الدم لا يعاو الا بجرح أو به أثر الحرق أو ووطأته دابة العدو وهو راكبها أو سائقها أو كدمته أو صدمته بيدها أو رجلها أو انفروا دابته بضرب أو زجر فقتله أو طعنوه فالتقوه في ماء أو نار أو رموه من سور (١) أو اسقطوا عليه حائطا أو رموا نارا فينا أو هبت بها ريح الينا أو جعلوها في طرف خشبة (٢) رأسها عندنا أو أرسلوا علينا ماء فاحترق أو غرق مسلم لأن القتل اضعف الى العدو تسبياً أو قتله مسلم ظلماً ولم يجب به دية فيكفن ويصلى عليه ولا يغسل لأنه عليه الصلوة والسلام قال في شهداء أحد زملوهم بكلومهم ودمائهم ولا تغسلوهم فإنه ما من جريح يجرح في سبيل الله تعالى الا فهو يأتي يوم القيمة واوداجه تشخب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك فكل مسلم بالغ قتل ظلماً ولم يرتث ولم يوخذ عن دمه مال فهو في معناهم لأنهم كانوا طاهرين بالغين اذا لم ينقل أنه كان فيهم صبي أو جنب وقد قتلوا ظلماً ولم يرتثوا (٣) ولم يعترضوا مالا . في الخلاصة ان كل طاهر مكلف قتل مظلوماً بحديدة ولم يجب بقتله بدل هو مال حالة القتل ولا عاد الى حالة التمريض فهو في معنى شهداء احد رض وانما شرطه التكليف لأن الصبيان والمجانين اذا قتلوا غسلوا عند أبي حنيفة رح خلافاً لهما

(١) كذا في نسخة صع . وفي الأصل ”من سواء وهو غلط . (١) هكذا في نسخة صع . وفي الأصل أو جعلوها في طرفاً حشية . (٣) بأن نام أو أكل أو شرب أو عولج أو آواه خيمة أو نقل من المعركة حياً أو بهي عاقلاً وقت صلوة أو أوصى بشئ . أبو سعيد السندی .

وانما شطنا الطهارة لأن الجنب اذا استشهد غسل عند أبي حنيفة رح
خلافاً لهما والحائض والنفساء اذا استشهدتا على هذا الخلاف وكذا اذا قتل
بشيء لا يوصف بالظلم كما اذا فترسه السبع أو سقط عليه البناء أو سقط من
شاهق الجبل أو سأل عليه الوادى أو غرق في الماء فانه يغسل وقولنا و
لإعاد الى حالة التعرض لأنه اذا ارتث بطلت شهادته في احكام الدنيا وهو
الغسل أما هو شهيد في احكام الآخرة . في الكافي فان قيل الشهيد وصف
بانه حى بالنص والصلوة شرعت على الميت لاعلى الحى قلنا الشهيد هى في
أحكام الآخرة كما قال الله تعالى بل أحياء عند ربهم وأما في أحكام
الدنيا فهو ميت حتى يقسم ميراثه وتزوج امرأته والصلوة عليه من أحكام
الدنيا . ومن قتله أهل الحرب أو البغى أو قطع الطريق لم يغسل بأى شئ
قتلوه لأن الأصل فيه شهداء أحد ولم يكن كلهم قتيل السيف والسلاح
ففيهم من دمع رأسه بالحجج وفيهم من قتل بعصا وقد عمهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في الامر بترك الغسل . في الخلاصة ثم الجملة فيه اذا
صار مقتولاً في القتال مع أهل الجرب أو قطع الطريق أو الخوارج أو أهل البغى
ذابا عن نفسه أو عن ماله أو عن أهله أو عن واحد من المسلمين أو من أهل الذمة فانه
يكون شهيداً بأى شئ قتل بعضاً أو بجحر أو بمدر أو بوطأة دوابهم ركبوا
أوسائقتوها أو قاتدوها أو كبروا عليه أو قتله بالمصر بسلاح أو غيره ليلاً أو
نهاراً بسلاح أو خارج المصر بسلاح أو غيره . في الظهيرية دم الشهيد
مادام عليه فهو ظاهر فاذا ابين منه كان نجساً كذا في العتائية . في الكافي
ويغسل ويصلى عليه ان قتل جنبا وقال لا يغسل وقد صح أن حنظلة رض
قتل جنبا فغسلته الملائكة ولو لم يكن واجبا لما غسلوا اذ غساهم للتعليم كما في
آدم . في الشاهان أن سعد بن معاذ رض لما توفي قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بادروا بغسل سعد كيلا يبادرنا الملائكة كما بادرتنا بغسل
حنظلة فهذا يدل على أن غسل الملائكة لحنظلة لو لم يسبق لأمر رسول الله

صلعم بغسله . في الكافي أوحائضا أو نفساء أو صبيا وقال لا يغسل ، أو أرتث
أى صار خلقا في باب الشهادة . يقال ثوب رث أى خالق بان أكل أو
شرب أو نام أو مرض أو آواه خيمة أو نقل من معركة لانه نال بعض مرافق
الحياة فخف أثر الظلم فلم يكن فى معنى شهداء أحد وشهداء أحد ماتوا عطاشا
والكاس يدار عليهم ولم يشربوا بل أثروا على اخوانهم خوفا من نقصان الشهادة .
فى العتابية وهذا اذا حمل أو مضى عليه يوم بعد تصرف القتال فاذا دام
القتال أياما وبقي هو فى المعركة أياما لم يمكن رفعه لا يبطل شهادته ولو كان
طالباً للعدو فوقع فمات غسل ولومات مظلوما لم يغسل . فى الغياثية اذا
أوصى بامور الدنيا والإهتمام لاولاده يغسل بالاجماع . واذا أوصى بامور
الآخرة لا يغسل بالاجماع فى الخانية ومن أوصى بوصية غسل . قال
الفقيه أبو جعفر انما يبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كاهنتين
والكلية والكاهتان لا تبطل الشهادة . فى الكافي أو وجد قتيلا فى المصر لانه
تجب فيه القسامة والدية فخفف الظلم بسبب العوض الا اذا علم أنه قتل
بجدية ظلما وعرف قاتله فانه لم يغسل عندنا . وعند الشافعى يغسل أو قتل
بمقتل لان الواجب فيه الدية وقال لا يغسل لان فيه القصاص . فى الهداية
وعند أبى يوسف ومحمد رح مالا يلبث بمنزلة السيف . فى الحميدى كالحشة
العظيمة والحجر العظيم . فى الكافي أو رمى مسلم سبها الى العدو فأصاب مسلما
أو وطأته دابة مسلم أو انفرت دابة مسلم عن راياتهم فرمت بصاحبها أو الجى الى
ماء أو نار فأوقع فيه نفسه أو سقط عن سورهم أو سقط عليه حائط أو وقع
فى خندقهم أو حكهم لأن القتل غير مضاف الى العدو تسببا . من المغنى من
قتل نفسه خطأ بأن ناول رجلا من العدو ليضر به فاخطأ فأصاب نفسه
(فمات فانه يغسل بلاخلاف وبصلى عليه بلا اختلاف وأما من تعمد قتل

نفسه (١) بمحديدة هل يصلى عليه اختلف فيه المشائخ ، فى الكافى ثم المرتث وان غسل فله ثواب الشهداء كالغريق والحريق والمبطون والغريب فانهم يغسلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ترى أن عمر وعلياً رض حملاً الى بيتها بعد الطعن وغسلاً وكانا شهيدين لقوله عليه الصلوة والسلام الشهادة سبع سوى القتل فى سبيل الله تعالى المطعون شهيد والغريق شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد والمبطون شهيد وصاحب الحريق شهيد والغريب شهيد والمرءة تموت بجمع شهيد .

فصل فى التعزية وارسال الطعام الى اهله والتصدق والدعاء للميت

فى الشرعة التعزية تسكين قلب المصاب بالموعظة واعلامه بجزيل الثواب ويصافح المعزى بيده فان ذلك سكن لقلبه والسنة للمصاب أن يستكثر من قول لاحول ولاقوة الا بالله العلى العظيم وصورة التعزية المستحبة ما عزى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم معاذاً عن ابنه رضى الله تعالى عنها قلت ما نسب اليه صلى الله عليه وآله وسلم فهو على ما فى جمع الجوامع ، بسم الله الرحمن الرحيم من رسول الله الى معاذ بن جبل سلام عليك فانى أحمد الله اليك لاله الا هوأما بعد فأعظم الله لك الاجر وأهمك الصبر ورزقنا واياك الشكر فان أنفسنا وأموالنا وأهالينا وأولادنا من مواهب الله الهنيئة وعواريه المستودعة يمتع بها الرجل الى اجل ويقبضها الى وقت معلوم وانا نسأله الشكر على ما اعطى والصبر اذا بتلى وكان ابنك من مواهب الله

(١) قلت : وجدت هذه العبارة فى خزانة الرواية ، وليست فى الأصل ، ولا بد منها والا لا يتم المقصود .

مقدمة المتانة

وجعل من يشأ منهم أثقب الذهن ، وأحد القرينة ، وأحذقهم في علوم الدين ، والشريعة . والصلوة والسلام الأفضلان على أكمل خلقه محمد ما تباحث أعلام العلماء في تجاذب الحق الحقيق ، وتنفس أهل العرفان بنفائس التحقيق وعلى آله وصحبه هداة أهل التوفيق والتدقيق . فيقول العبد الملهم جعفر بن عبد الكريم الشهير بميران بن يعقوب البوبكاني عاملهم الله بلطفه الرحمانى : ان بعض نقاد الحديث ميزوا الضعيف من غيره ، وبينوا ما جزم بوضعه ، وما لا أصل له ، وما اختلف

وقلت : لا بأس أن أذكر فهرس هذه الرسالة في الذيل حتى يظهر فضلها ، وأهميتها في رسائل الموضوعات .

باب الأذان	كتاب الإيمان
باب المسجد	باب صفة المومن ، وإفتراق الأمة
كتاب الصلوة	كتاب العلم
باب الإمامة	باب في فضل مداد العلماء و
باب التطوع	كتبتهم وأدبه
فصل في السنن الرواتب	باب العالم غير العامل
باب الذكر	باب رواية الحديث ، والعمل
باب الدعاء	بالضعيف
باب الزكوة	باب العقل والبلاهة
كتاب الصوم	باب القلب
كتاب الحج	باب الوضوء والغسل
باب المدينة ، والصخرة	

الهنية و عواريه المستودعة ينفعك الله تعالى به في غبطة و سرور و قبضه منك
باجر كثير السلعة والرحمة والهدى ان احتسبه فاصبر ولا يحط جزعك على
اجرك فتندم واعلم أن العجز لا يرد ميتا ولا يدفع حزنا وما هو نازل فقد كان
والسلام وقيل هذا تعزية من بعض الصحابة كتبها الى معاذ لان موت
ابنه رض كان بعد وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بستين سنة على ما فيه أيضا
فعلى هذا ليست بمبدوة بل فظة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل
مرسل الورقة اليه رض. في اللآلى للشيخ جلال الدين السيوطى حديث
كنازة التعزية الى معاذ بن جبل لموت ابنه لا يصح وانما موته بعد وفاته
صلى الله عليه وآله وسلم فكتب اليه بعض الصحابة تلك الكتابة ،
في المضمرة ويكره له ان يجلس في بيته حتى يؤتى فيعزى بل اذا
فرغوا من دفنه ورجع الناس فليتفرقوا ويشغل الناس بامورهم وصاحب
الميت بأمره وفيها وروى الحسن بن زياد اذا عزى أهل الميت فلا ينبغي
للذى عزاه مرة ان يعزيه مرة اخرى ، وفيها وذكر في فتاوى قاضيخان
حمل الطعام الى أهل المصيبة في اليوم الاول غير مكروه لشغلهم بجهاز الميت
وفي الثاني والثالث مكروه اذا اجتمعت النوائح لانه أعانه لهم على المعصية ،
في بستان الفقيه أبي الليث رح قال الفقيه التعزية لصاحب المصيبة حسن
وهو ماجور في ذلك وقد جاء في الأثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
انه قال حق المسلم على المسلم أن يعزيه إذا أصابته مصيبة ولا بأس لأهل
المصيبة أن يجلسوا في المسجد أو في البيت ثلثه أيام والناس يأتوهم
ويعزونهم ، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بلغه خبر
قتل جعفر بن أبي طالب رض و يزيد بن حارث و عبد الله بن رواحة رض
جلس في المسجد والناس يأتونه ويعزونهم . و يكره الجلوس على باب
الدار فان ذلك من عمل الجاهلية ونهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن ذلك ، في القنية لابأس بالجلوس للتعزية ثلثة أيام في غير المسجد

من غير أن يرتكبوا ما ثما و يمنعوا القراء ولا يعطون لهم شيئا . يكره
الجلوس للمصيبة ثلاثة أيام أو أقل في المسجد و في غيره جاءت الرخصة
للرجال وتركه أحسن ، في السراجية الجلوس في الدار ثلاثة أيام مرخص
والأحسن تركه كذا قال قاضيخان ، في مجموعة الروايات من العتابية قال
بعض المشائخ تغرية الحاضر ثلاثة أيام وتغرية الغائب يوم . في أذكار النووى
ما حاصله ان التغرية هي التصبير بذكر ما يسلى صاحب الميت وهي مستحبة
ويكره بعد ثلاثة أيام الا اذا كان المعزى أو صاحب المصيبة غائبا ويكره
الجلوس للتغرية اعنى ان يجتمع اهل الميت في بيت ليقصدتهم من أراد
التغرية بل ينصرفوا في حوائجهم وهذه كراهة تنزيه اذا لم يكن معها محدث
آخر فان ضم اليها من البدع المحرمة كما هو الغالب في العادة كان ذلك حراما
من قبائح المحرمات فانه محدث وثبت في الحديث الصحيح ان كل محدث
بدعة وكل بدعة ضلالة واجتمعت الامة على تحريم النياحة . في القنية
(مت) والمذكور في الكتب أنه يحرم مطلقا . قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم والنائحة ومن حولها من امرءة مستمعة عليهن لعنة
الله والملائكة والناس أجمعين فاما البكاء من غير رفع صوت
فلا بأس به لأنه لما قبض ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دمعت عيناه فقال عبدالرحمن بن عوف قد نهيتنا عن البكاء فقال انما نهيتكم
عن صوتين أحققين فاجرين فأما هذه فرحمة يجعلها الله تعالى في قلوب
الرحماء . العين تدمع والقلب تحزن ولا يقول ما يسخط الرب انتهى أخرجه
الترمذى وحسنه . في الجامع الصغير لعمر دعمن ياعمر فان العين دامعة
والقلب مصاب والعهد قريب أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجة والحاكم عن
أبي هريرة رض انتهى قاله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر لما كان ينهى
النساء ان يبكين . في الغيائية والصبر أفضل احرازا للأجر الموعود . في
القنية (فك حم) لا يجوز صبغ الثياب أسود أو كهب تأسفا على الميت .

في الشريعة ويستحب أن يتخذ طعام لأهل الميت . قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أصيب حمزه رض قال لأهله اصنعوا لأهله طعاما فانهم في شغل قيل ألسنت نهيت يارسول الله عن ذلك قال انما نهيتكم عن الرياء والسمعة . والسنة ان يتصدق ولي الميت قبل مضي الليلة الأولى ماتيسر له فان لم يجد شيئا فايصل ركعتين ويقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وآية الكرسي وسورة التكاثر عشر مرات فاذا فرغ قال اللهم صلوات هذه الصلوة وأنت تعلم بما أردت بها اللهم ابعث ثوابها الى قبر فلان الميت فان الله تعالى يعطيه ثوابا جزيلا ونورا حسنا ودرجة وشفاعة ويستحب أن يتصدق عن الميت بعده الى سبعة أيام . في المصابيح قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يأتي على الميت ليلة أشد من أول ليلة فارحموا موتاكم بشئ من الصدقة ، في عقائد عمر النسفي رح وفي دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفع لهم والأحاديث والآثار في هذا الباب أكثر من أن يحصى قلت وأقوى مما نقل من الملتقط ورسالة أخرى فارسية وهو ما في جمع الجوامع عن ابن عباس رض قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما الميت في القبر الا كالغريق المتغوث ينتظر دعوة تلحقه من أب وام أو أخ أو صديق فان الحقته كانت أحب من الدنيا وما فيها وان الله ليدخل على أهل القبور من دعاء أهل الأرض أمثال الحبال وان هدية الأحياء الى الأموات الاستغفار لهم أخرجه أبو الشيخ في فوائده والبيهقي في شعب الإيمان وقال غريب تفرد به وفيه محمد بن جابر بن أبي غياث المصيصي . وقال في الميزان لا اعرفه قال وهذا الخبر منكر جدا (١) ملتقط الملتخص رجل اعتق عبده عن ابيه الميت فالولاء له والأجر للأب من غير

(١) : قلت : من قوله "في عقائد الخ الى قوله منكر جدا" الكل من زيادات صاحب المائة . وليست في الخزانة . أبوسعيد السندی .

أن ينقص من أجر الابن وكذا الصدقات والدعوات لوالديه ^١ ولجميع
المومنين والمومنات يكون الأجر لوالديه ولجميع المومنين والمومنات، في
التاتارخانية الأفضل لمن يتصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمومنات
لأنها تصل اليهم ولا ينقص من أجره شيء. في الغياثية لا يباح اتخاذ الضيافة
عند ثلاثة أيام لأن الضيافة يتخذ عند السرور. من الخلاصة وبكره اتخاذ
الضيافة في يوم المصيبة وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا ان كان الورثة
كبارا فان كانت في الورثة صغير لم يتخذوا ذلك من التركة كذا في الخانية.
في المفروق وارسال الطعام الى اهل المصيبة في اليوم الأول غير مكروه
اتفاقا، لأنهم بتجهيز الميت مشغولون وفي اليوم الثاني والثالث اختلاف
والصحيح أنه يكره اذا كان ثمة نائحة لأنه إعانة على المعصية والا فلا يكره
وأما الأكل من ذلك البيت في المرات فمكروه في الصحيح. (١)

فصل في احوال الميت والارواح بعد الموت

في المصاييح قالت عائشة رض ما أغبط أحدا بهون الموت بعد الذي
رأيت من شدة موت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت رأيت النبي
صلى الله عليه وآله وهو بالموت وعنده قدح فيه ماء يدخل يده في
القدح ثم يمسح وجهه ثم يقول اللهم أعني على سكرات الموت. في
الحاشية قالت ظننت ان شدة الموت من كثرة الذنوب فظننتها من علامة
الشقاوة وسوء الحال عند الله وهذا قبل موت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فلما رأيت شدة موت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) قلت ؛ صاحب المتانة قد زاد ونقص في هذا الفصل كثيرا ولولا
خوف الاطناب لاتيها . أبوسعيد السندی .

علمت أن شدة الموت ليست بعلامة الشقاوة، وسوء حال الرجل، فإن هون الموت وسهولته ليست من المكرمات لأنه لو كان كذلك لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شدة الموت، بل شدة الموت لرفع الدرجة ولتطهير الرجل من الذنوب. وفي تنبيه النقيبه أبي الليث قال عمر بن الخطاب رض لكعب الاحبار رض ياكعب حدثنا عن الموت قال ان اموت كشجرة ذات شوك ادخات في جوف ابن آدم فأخذت كل شوكة بعرق من عروق جسده ثم جذبها رجل شديد الجذب فقطع منها ما قطع وأبقى منها ما أبقى. في الأحياء قالت عائشة رض قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان للقبر ضغطة ولوسلم أونجا منها أحد لنجا سعد بن معاذ رض ومن يواقيت المواقيت روى عن عائشة رض قالت يا رسول الله انك منذ حدثتني بصوت منكر ونكير وضغطة القبر لا يهنأ الى طعام ولا شراب فتقال يا عائشة رض ان صوت منكر ونكير في أسمع المؤمن كالأثم في العين وان ضغطة القبر على المؤمن كالام الشفيقة يشكو اليها ولدها الصداق فتقوم اليه فتغمز رأسه غمزا رقيقا. في جمع الجوامع حديث سورة تبارك الذي بيده الملك المانعة عذاب القبر أخرجه ابن مردويه عن ابن مسعود رض وله فيه شاهدان من قوة القلوب سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم يارب أجعل حسابهم الى كيلا يطلع على مساويهم غيرى فأوحى الله تعالى اليهم هم امتك وعبادى وأنا أرحم بهم منك لأجعل حسابهم الى غيرى كيلا يطلع على مساويهم أنت ولاغيرك. في العقيدة المعينية النسفية قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حق لكن اذا كان كافرا فعذابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان بحرمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم ما داموا في الأحياء لا يعذبهم الله في الدنيا وان كان عاصيا يكون له العذاب لكن ينقطع العذاب يوم الجمعة أوليلتها ولا يعود العذاب الى يوم القيمة وان مات يوم الجمعة أوليلتها يكون له

العذاب ساعة واحدة ثم ينقطع ولا يعود . في الدار الفاخرة في كشف علوم الآخرة لما قبض الله تعالى القبضتين قبضة عند ما مسح على ظهر آدم عليه السلام وكل ما جمع في الجمع الأول انما جمعه من شقه الايمن وكل ما جمعه في الآخرة انما جمعه في شق الايسر ثم بسط الله تعالى قبضة فنظر الى ذرية آدم في راحيته الكريمتين وهم كأمثال الذر . قال هولاء في الجنة ولا ابالي وهولاء في النار ولا ابالي فهولاء يعمل أهل الجنة يعملون وهولاء يعمل أهل النار يعملون فقال آدم يارب وما عمل أهل النار قال ثلاثة الإشراف وتكذيب رسلى وعصيان أمرى فقال آدم يارب أشهدهم على انفسهم عسى أن لا يفعلوا فأشهدهم على انفسهم ألسنت بربكم قالوا بلى وأشهد عليهم الملائكة وآدم انهم أقروا بربوبيته ثم ردهم الى مكانهم وكانوا أحياء من غير أجسام فلما ردهم الى صلب آدم اماتهم وقبض أرواحهم وجعلها في خزانة من عنده من خزائن العرش فاذا سقطت النطفة المنقوشة واقرت الى الرحم حتى تمت صورتها والنفوس فيها ميتة فلحرقها منعت الجسد من الدفن فاذا نفخ فيها الروح ردها الى سيرتها المقبوضة التي أحيها زمانا . في العقيدة المعينة النسفية ، أما أرواح الأنبياء عليهم السلام فتخرج من جسدكم وتصير في مثل صورتها من المسك والكافور وتكون في الجنة وتأكل وتتعم وتأوى بالليل الى قناديل معلقة بالعرش واما أرواح الشهداء فيخرج من جسدكم ويدخل في أجواف طير خضر في الجنة تأكل وتتعم فتأوى بالليل الى قناديل معلقة تحت العرش واما أرواح المطيعين من المؤمنين ففي ربض الجنة لا تأكل ولا تتمتع ولكن تنظر في الجنة . واما أرواح العصاة من المؤمنين فهي ما بين السماء والأرض في الخواء واما أرواح الكفار فهي في أجواف طير سود في السجين تحت الأرض السابعة .

في اتمام الدراية للشيخ جلال الدين السيوطي (١) ونعتقد أن الروح باقية بعد موت البدن منعمة أو معذبة لا تنفى وأما محلها فتقدم محل أرواح الشهداء وأما غيرهم فأرواح المؤمنين في عليين وأرواح الكفار في سجين ولكل روح يجسدها اتصال معنوى . وقال القرطبي ارواح الشهداء في الجنة وأما غيرهم فتارة يكون في الأرض على أفنية القبور وتارة في السماء وقد قيل انها تزور قبورها كل جمعة وقيل أرواح المؤمنين كلهم في الجنة . في المحيط ومشائخنا أخذوا بقول محمد ر (٢) وحكى عن الشيخ الجليل أبي بكر محمد بن الفضل ان القراءة على المقابر اذا خفي ولم يجهر لا يكره ولا بأس به وانما كره قراءة القرآن في المقابر جهرا . أما المخافة فلا بأس به وان ختم جهرا . من الذخيرة يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة الاخلاص . في جمع الجوامع من مر على المقابر فقرأ فيها إحدى عشر مرة قل هو الله أحد ثم وهب أجره الأموات اعطى من الأجر بعدد الأموات أخرجه الرافعي عن علي رض . في الهداية في كتاب الإجارة قوله عليه الصلوة والسلام اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به . في الشاهدان أى بالقرآن مثل أن يستأجر رجلا ليقراء القرآن على رأس القبر . قيل هذه القراءة لا تستحق به الثواب لا للميت ولا للتمارى . في الشرعة ومن السنة أن لا يطأ القبور في نعليه فانه كان يكره . المستحب ان يمشى في المقابر حافيا ويدعو الله تعالى ويستغفر لهم ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يمشى على القبور في نعل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخلعها . في نوادر

(١) قلت : من قوله : في اتمام الدراية الى قوله "في المحيط" من زيادات صاحب المتانة . (٢) قلت : أصل العبارة هكذا : في المحيط من الفتاوى وقراءة القرآن في القبور عند أبي حنيفة يكره وعند محمد لا يكره ومشائخنا الخ كذا في خزنة الرواية . أبو سعيد السندی .

الفتاوى نهادن گل بر مقابر نيك است اما قيمت گل بدرويش دادن نيكوتر .
في كفاية الشعبي وضع الورد والرياحين على القبور حسن لأنه مادام رطبا
يسبح ويكون للميت بتسيحه انس وفيها وكان النبي صلى الله عليه وسلم
مر بقبرين فقال عليه الصلوة والسلام فيها عذاب يسير فأخذ بجريدة أى
غصن من نخل وشقها بنصفين وغرز في كل واحد منها فقال يخفف الله
عنها العذاب ما لم يجفا (١) . ومن الكبرى شوكة أوحشيش نبت على
القبور فإن كان رطبا يكره قلعه وإن كان يابسا لأنه مادام رطبا يسبح
ويكون للميت انس بتسيحه وان تصدق بقيمته اولى . في الأحياء كل من
يتبرك بمشاهدته في حيواته يتبرك بزيارته بعد وفاته ويجوز شد الرحال
لهذا الغرض ولا يمنع من هذا قوله عليه الصلوة والسلام لاتشدوا الرحال
الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى لأن
ذلك في المساجد فانها متماثلة بعد هذه المساجد والافلا فرق بين زيارة
الأنبياء والأولياء والعلماء في أصل الفضل وأن يتفاوت في الدرجات تفاوتا
عظيما بحسب اختلاف درجاتهم عند الله تعالى عزوجل . في الجامع الصغير
حديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها فانها ترق القلب
وتدمع العين وتذكر الآخرة ولاتقولوا همجرا أخرجه الحاكم عن انس رض
في كشف البزدوى في نسخ السنة بالسنة والأصح أن الرخصة ثابتة للرجال
والنساء جميعا فقد روى ان عائشة رض كانت تزور قبر رسول الله

(١) قال محدث العصر الشيخ محمد انور الكشميري رح : الجريد هو
الغصن التي جردت عنها أوراقها . وفي الدر المختار ان انبات الشجرة
مستحب . وقال العيني رح ان القاء الرياحين ليس بشئ ولم يمنع عن انبات
الشجرة . وفي العالمكيرية ان القاء الرياحين أيضا مفيد قلت : والإعتماد
على ما ذكره العيني . فيض البارى ج ٢ ص ٤٨٩ قلت : والجواب عن
الحديث المذكور في الشروح فراجعها . أبوسعيد السندی .

صلى الله عليه وآله وسلم في كل وقت وانها لما خرجت حاجة زارت قبر أخيها عبدالرحمن . في السراجية ولا بأس لها بزيارة القبور اى الحائض والجنب . في كنز العباد زيارة القبور في كل اسبوع مستحب وأفضل أيامها أربعة يوم الاثنين والخميس والجمعة والسبت . في عمل اليوم والليلة لحافظ عصره جلال الدين السيوطى (١) ويقراء يس وآية الكرسي والاحلاص أحد عشر مرة والمعوذتين والفاتحة ويدعو لأهل المقابر . في المشكوة وعن محمد بن نعمان يرفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من زار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب برا رواه البيهقي في شعب الايمان مرسلًا . وفي جمع الجوامع من زار قبر والديه أو أحدهما في كل جمعة فقرأ عنده يس غفر الله له بعدد كل حرف منها أخرجه ابن عدى والخليلي وأبو الفتوح والرافعي عن عائشة رص عن أبي بكر رض وفيه من زار قبر أبويه أو أحدهما احتسابا كان له كعدل حجة مبرورة ومن كان زوارا لها زارت الملائكة قبره أخرجه الحكيم وابن عدى عن ابن عمر رض . في القنية لا يعرف وضع اليد على المقابر سنة ولا مستحب ولا يرى به باسا . في أذكار النووى ولا يمسح القبور ولا يقبله ولا يمسه فان ذلك من عادة النصارى . في دستور القضاة روى أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشكى قسوة قلبه فقال النبي صلى الله عليه

(١) قلت : من هنا الى آخر الفصل كل المباحث من زيادات صاحب المتانة . وحذف المخدم ما في الخزانة من الروايات الموضوعة والمسائل الواهية كمسئلة الطواف حول القبر حيث اورد في الخزانة وفي دستور القضاة من الملتقط وان كان قبر عبد صالح ويمكنه أن يطوف حوله ثلاث مرات فعل ذلك . فهذه مسئلة ليس لها أصل في كتب أصحابنا ولا في فتاوى المحققين من علمائنا ، بل هو شرك في العبادة كما لا يخفى على من هو من أهل الذكوة . أبو سعيد السندى .

وآله وسلم اطلع في القبور واعتبر بالنشور انتهى والحديث في جمع الجوامع
واما رويته صلى الله عليه وآله وسلم يقظة بعد موته فلم يجئ به خبر عنه
صلى الله عليه وآله وسلم ولا اثر عن أصحابه ولا عن الساف الاحكايات
بعض الصالحين . قال في المواهب بعد أن ذكر بعضها وبالجملة فالقول
بروية صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته بعين الرأس يقظة فساده يدرك
بأوائل العقول لاستلزامه خروجه عليه الصاوة والسلام من قبره ومشييه
في الأسواق ومخاطبته للناس ومخاطبتهم له وخلو قبره عن جسده المقدس
فلا يبقى فيه شئ بحيث يزار مجرد القبر ويسلم على غائب أشار الى ذلك
القرطبي في الرد على القائل بأن الرأي له في المنام يرى حقيقة ثم يراه
كذلك يقظة انتهى وأما روية الاموات بأشخاصهم وأجسادهم وان لم يكن
من المحالات العقلية ولم يقيم دليل على امتناعها في الدنيا لكن لم يجر الله
بذلك العادة لمصالح اقتضتها حكمته الباهرة ، فلهذا لم تقع الأنادرا لنحو
اظهار معجزة نبي مع أن ذلك احياء الميت لارويته حال موته . وأما
حكايات بعض من تخلص عن الكدورات في رؤيتهم شخص النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أو غيره من الأموات أو مشاهدتهم الملائكة وأرواح الأنبياء
والأموات فكلها محمولة على حالهم بين النوم واليقظة لأنها نوع غيبة
عن الحس الا أن صاحبها لعدم نومه المغفلة فيها قد يظنها يقظة فهذا من
قبيل ما فيما أخرجه أحمد في الأذان من قول بعض الصحابة رض يارسول الله
اني رأيت فيما يرى النائم ولو قلت اني لم أكن نائما لصدقت رأيت شخصا
الحديث أو على ان الله الحكيم اللطيف يرى بعض الكاشفين أمثالا وأشكالا
ينجبل اليهم انها صور بعض الأموات ليشيرهم ببعض المغيبات على ايديها
لتوجه سرائرهم الى روحانية أصحابها فيعلمون بذلك طبق الواقع غالبا
وقد يتخلف لأن ذلك علامة كالغيم الأسود البارق على المطر وقد لا يطر
وكالرعيا في حال الطهارة والتوجه بالضمير الى الملكوت علامة يستدل بها

مقدمة المتانة

في روايته ، وعدمها كالشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في كتابه المغنى في تخريج الإحياء ، واختصره الشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، والشيخ الحافظ العلامة أبو الخير شمس الدين السخاوى في المقاصد الحسنة ، والشيخ مجد الدين على رأس المائة التاسعة جلال الدين السيوطى في اللآلى ، وفي الذيل وفي الوجيز ، والشيخ سراج الدين عمر بن على القزوينى فيما جمعه من موضوعات المصابيح والصغاني في الدر

باب النكاح
باب النساء
باب السعى على الأولاد ، والبنات
باب الطلاق والمهر
باب المال ، وأحكامه ، وأسبابه
باب أدب الطعام، والشراب
باب الحبوب
باب البقول
باب الخلاوة ، والعسل ، وذم
السرف
باب الثمار
باب الحيوانات
باب حرمة أكل الطين
باب التزين بما سوى اللباس
باب الطيب والورد

كتاب القرآن
باب فضل رسول الله صلى الله
عليه وسلم
باب الصحابة وأهل البيت في
الذيل
باب مدعى الصحبة كذبا
باب الأنبياء والخضر والياس
باب الملائكة والشياطين
باب أبي حنيفة والشافعى
باب القبائل وما فيها
باب المشائخ وغير المكلف
باب الأيام والشهور وما فيها
باب البقاع
باب الغزا
باب السفر

على ان الأمر يكون كذلك وقد يتخاف وكذا كل علامة لا تطرد على ما قال الغزالي في المنقذ من ان بعض الكاشفين قد يشاهدون أرواح الأنبياء والملائكة هذا . لكن في المواهب ولما كانت أحوال القير من الامور الاخروية لاجرم أن لا يدركها من الأحياء إلا من كشف له الغطاء من الأولياء المقدمين لأن امتاع الآخرة باق ومن في الدنيا فان والفانى لا يتمتع بالباقي لنقضها وفيها والذي عليه جمهور العلماء أن الشهداء أحياء حقيقة انتهى ومن تلك النوادر ما روى عن جابر مرفوعا بطرق ضعاف حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج فانه كانت فيهم الأعاجيب خرجت طائفة الى متبرة من مقابرهم وقالوا لوصولنا ركعتين فدعونا الله عزوجل يخرج لنا بعض الأموات يخبرنا عن الموت ففعلوا بينهم كذلك اذا طاع رجل رأسه من قبر بين عينيه اثر السجود فقال يا هولاء وما اردتم الى الله فوالله لقد قدمت منذ مائة سنة فما سكنت عنى حرارة الموت حتى الآن فادعوا الله ان يعيدنى كما كنت أخرج عبد بن حميد وأبو يعلى فى مسنده وابن منيع وسعيد بن منصور فى سننه عن جابر وفى رواية الديلمى عنه تغير يسير والدليل على عدم اجراءه تعالى العادة بملاقاة الأولياء الاموات بأشخاصهم قوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه ابن مردويه يقال للرب عزوجل سبق من أنهم لا يرجعون الى الدنيا وكذا الاشارات القرآنية الى أن البعث يكون فى مدته المضروبة له ولو اجرى العادة باحياء الموتى لم يكن احياء نحو عيسى بن مريم عنه معجزة . فان قلت كل ما هو معجزة لنبى يجوز كونه كرامة لولى قات فهو فيما نحن فيه ان تحبى ولى من الأولياء أحياء من الاموات ويريه الناس كما رأى أهل انطاكية حبيب النجار حين دعاهم رساهم الى الإسلام لا أن يدعى أحد رؤية الأموات بأشخاصهم بلا شاهد . فان قلت لما لم يكن ذلك ممتمعا وجوزتم كونه كرامة وهى مما يمكن أن يظهر على يدى الرسول فلم لا تصدقوا مدعى رويتهم بلا اظهارهم للناس قات سدا لباب الدعاوى فان آفاتها

مما لاتعد ولا تخصى بل كثيرا ما يكون اظهار الكرامة نقصا لصاحبها حتى قال بعضهم انها حيض الرجال وربما يكون ما هو كرامة في الظاهر استدراجا منه تعالى لصاحبه وليكن من ظهر الخارق على يديه على الخوف العظيم ولا يامن مكر الله العزيز الرحيم . هذا في حق من يظهر الخارق على يديه واما انك أيها الأخ الصادق ان اردت ان لا يدركك الخسران في الوقت فاستدل بالخارق على علوم مرتبة صاحبه وارض عن كل أهل الله ما لم يتهم مكفرة أو مفسقة .

كتاب الزكوة باب في فرضية الزكوة

شرط وجوبها العقل والبلوغ والإسلام والحرية وملك نصاب حولي خال عن الدين وحاجته الأصلية نام ولوتقدير ا. في الكافي ثم تجب على الفور. عند البعض حتى يأثم بالتأخير وترد شهادته اذ الأمر المطلق يحمل على الفور وقيل على التراخي لأن جميع العمر وقت الأداء حتى لو ادى في السنة الثانية أو الثالثة يكون مؤديا لا قاضيا . في الظهيرية ثم الزكوة تجب على التراخي في رواية ابن سماعة عن أصحابنا وعند محمد رح على الفور وعنه اذا حال الجولان ولم يؤد أثم ولم تقبل شهادته واذا وقف الإمام عزره ووبنحه وطالبه. وفي العتابية كذلك . في الكافي يجب في مائتي درهم وعشرين دينارا ربع العشر ولو تبرأ أو حليا أو آنية . ثم في كل خمس بحسابه وفيه (١) الزكوة في الفضة والذهب مضروبة أو غير مضروبة نوى التجارة أولا لكونها معدن للتجارة. خلقة فاذا بلغت الفضة مائتي درهم والذهب عشرين مثقالا يجب فيها

(١) اي وفي الكافي كما يظهر من خزانه الرواية . السندي .

ربع العشر أى خمسة دراهم فى الفضة ونصف مثقال فى الذهب ولاشئ فى الزيادة حتى يبلغ خمس النصاب وهو أربعون درهماً فيجب درهم وأربعة مثاقيل فيجب فى أربعة مثاقيل من الذهب قيراطان وعند أبى يوسف ومحمد والشافعى رح فيما زاد بحسابه . فى شرح الوقاية وفى التبيين الدرهم أربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات قلت فيلزم على ما قالوا من أن الحبة شعيرتان وان كل شعيرة ثلث حبات من الارز كون القيراط حبتين ونصف ، فعلى هذا يكون وزن الدرهم خمسة وثلثين حبة وهى أربع ماهجات وثلث حبات فيكون نصاب الفضة بوزن بعض بلاد الهند والسند ثلثة وسبعون توبلة الا ما هجة كل توبلة اثنا عشر ما هجة ، وكل ما هجة ثمانى حبات . فالواجب توبلة وتسع ماهجات وسبع حبات . ونصاب الذهب عشر توبلات وخمس ماهجات والواجب ثلث ماهجات وحبة وما قدره الشيخ معين الدين العمرانى رح فى بعض حواشى الكنز من أن القيراط حبة وأربعة أخماس حبة ففرع عليه بأقل مما قلناه (فمخالفاً لما نقلناه) (١) وفى المضمرة انما هو قول البعض فى تفسير القيراط . ثم انى قد وقفت على ان صاحب النهاية والحميدى قد سبقانى الى ما قلناه فشكرت الله وأنشدت من قبلى مخالفاً لما أنشد سيدنا پياره النهروالى وقلت ، يك درم شرعى چو جوئى قدر آن گير وزنش چار ماهه باسه حسب ، وربگوئى ده چه باشد پس بدان ، كان سه توله هشت ماهه كم دوحبه ، بس نصابى مرزكوة زابگو ، كان بودده توبله پنج ماهه ، ورنخواهى اين چنين در فضي ، (گوکه هفتاد وسه توله كم ماهجه) (٢) سى وچهل توله دار كم ماهجه . فى الهداية واذا كان

(١) قلت : كذا فى نسخة دار الهدى . ولم يوجد ما بين القوسين فى الأصل وفى نسخة صع . (٢) هذا المصراع وجد فى نسخة دار الهدى . أبوسعيد السندى .

الغالب على الورق الفضة فهو في حكم الفضة وإذا كان الغالب الغش فهو في حكم العروض يعتبر ان يباغ قيمته نصابا إلا ان في غالب الغش لا بد من نية التجارة كما في سائر العروض الا اذا كان يخاص فضة (١) تباع نصابا لأنه لا يعتبر في الفضة القيمة ولا نية التجارة (٢) . في المحيط ان المتأخرين اختاروا انجاب الزكاة في الدراهم المغشوشة التي غلب عليها الغش وقالوا انها اعز الأموال في دارنا (٣) فكانت بمنزلة الفضة اذا بلغت نصابا ففي كل مائتين خمسة أي دراهم كانت وأما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم يكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت قيمتها مائتين وجب الزكاة. في الخلاصة والفلوس والدراهم الموهبة لا زكاة فيها الا ان يكون للتجارة وقيمتها تبلغ نصابا . في الكافي ولا زكاة في الآلى والجواهر اتفاقا لانها خلقتا للابتدال والامتهان . في الهداية ومن كان عليه دين يحيط بماله فلا زكاة عليه وقال الشافعي رح يجب لتحقق السبب وهو ملك نصاب نامى . ولنا انه مشغول بحاجته الأصلية فاعتبر معدوما كأنما المستحق بالعطش وكتياب البذلة والمهنة وان كان ما له أكثر من دينه زكى الفاضل اذا بلغ نصابا لفراغه عن الحاجة والمراد دين مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين النذور والكفارة ودين الزكاة مانع حال بقاء النصاب لانه ينتقض به النصاب . في الخانية رجل ملك مائتي درهم فمضى عليه حولان ليس عليه زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صارت مانعا لوجوب الزكاة في السنة الثانية كذا في نوادر الفتاوى . في الخلاصة رجل له ألف درهم وعليه دين ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده (يخاص منها فضة) . (٢) هكذا في الأصل . وفي نسخة ده ، ولا يعتبر في عين الفضة الخ بزيادة "عين".
(٣) قلت: وفي نسخة ده "ديارنا" مكان "دارنا". أبو سعيد السندی .

وقيمتها عشرة آلاف درهم لازكوة عليه ويجوز له أخذ الصدقة كذا في
المضمرات من الشامل البيهقي. وفيها من المحيط وقيل في دين المهر أنه يمنع
وجوب الزكوة كسائر الديون وقيل ان كان من نيته انها متى طالبتة بلقها
بالانكار ويضربها لا يمنع وجوب الزكوة ما لم يقض بها فإذا قضى بها
يمنع. في جواهر الفتاوى رجل عليه ثلث آلاف درهم مهروله ثلث مائة
دينار يتجر فيها لا يجب الزكوة لأنه مديون. ولو كان له ضياع وعقار
سوى ثلث مائة دينار فانه لا يجب الزكوة ايضاً لأن المهر دين والدين
يصرف الى النقد الذي في يده لا الى غيره يدل عليه مسائل الجامع الكبير
وهو الصحيح على ظاهر المذهب. وذكر البزدوى في شرح الجامع الكبير
في تفريع المسائل قال مشائخنا رح في رجل عليه مهر مؤجل لامرئته وهو
لا يريد أداءه لا يجعل مانع من الزكوة لعدم المطالبة في العادة وأنه حسن
أيضاً. وقوله مهر مؤجل يعني لا يريد أداءه ولم يرد بذلك مهراً اجلته
المرءة فان المهر يتأجل بتأجيل المرءة فان في عرفهم النصف من المهر
يؤدون عند الدخول ويسمون ذلك النصف المهر المعجل، ويسمون
النصف الباقي المهر المؤجل. اما الدين المؤجل بتأجيل صاحب الحق هل يمنع
وجوب الزكوة اختلف المشائخ رح والصحيح أنه لا يمنع. في السراجية
رجل له على آخر مائتا درهم فوهبها من غيره وسلطه على القبض فلم يقبضها
الموهوب له حتى حال عليه الحول فالزكوة على الواهب. في المضمرات من
فتاوى الحجّة ومن ملك أموالاً غير طيبة أو غصب أموالاً وخلطها ملكها بالخلط
ويصير ضامناً فان لم يكن له سواها نصاب فلا زكوة عليه في تلك الأموال،
وان بلغت نصاباً لأنه مديون لا ينعقد سبباً لوجوب الزكوة عندنا. في الكافي
سلطان غصب مالا وخاطه صار ملكاً له حتى وجبت عليه الزكوة وورث عنه.
في القنية (عج) لو كان الخبيث نصاباً لا يلزمه الزكوة لأن الكل واجب
التصدق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه. في الهداية وليس في دور

السكنى ، وثياب البدن ، واثاث المنازل ، ودواب الركوب ، وعبيد الخدمة
وسلاح الاستعمال زكوة لأنه مشغول بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية أيضا
وعلى هذا كتب العلم لأهلها وآلات المحترفين لما قلنا . في الخوارزمي هذا
في الآلات التي يعمل بها ولا يبقى أثرها في المعمول وأما إذا كان يبقى
أثرها في المعمول كما لو اشترى الصباغ عصفرا أو زعفران ليصبغ ثياب
الناس بأجر وحال عليها الحول كان عليه الزكوة إذا بلغ نصابا لأن ما أخذ
من الأجر مقابل العين . في العتابية بخلاف الغسال إذا اشترى الصابون
والاشنان لغسل الثوب والطباخ الملح والخطب للطبخ فحال الحول لا يجب
الزكوة . في جواهر الفتاوى رجل اشترى اعيانا منقولة يوجرها مياومة
ومشاهدة ومسانعة وتحصل له من المنقولات مال عظيم لا تجب الزكوة فيها
لأنها ليست بمال التجارة فإنها يمسكها وينتفع بها نوع انتفاع فصار
كالإستعمال فلم يجب في ذلك شيء . في الكافي وضمار أى لا يجب في ضمار
وهو مال تعذر الوصول اليه مع قيام الملك ومن جملته المحجود بأن كان دين على
آخر فجحده سنين ولم يكن له بينة ثم صارت له بينة بأن أقر عند
الشهود . والآبق والمفقود والمغصوب إذا لم تكن عليه بينة والساقط في البحر
والمدفون في الصحراء إذا نسي المالك مكانه ، والذي أخذه السلطان مصادرة
والمدفون في الدار نصاب لأن الوصول اليه غير متعذر لأنه يمكن حفر
جميعها بخلاف الصحراء لأن حفر جميعها متعذر . في الهداية ولو كان الدين
على مقر ملي أو معسر تجب الزكوة لإمكان الوصول اليه ابتداء أو بواسطة
التحصيل ، وكذلك لو كان على جاحده وعليه بينة أو علم به القاضى . في
الكافي وخطب بادائه بقبض أربعين في بدل مال التجارة وبقبض النصاب
في بدل ما ليس للتجارة (وبقبضه) (۱) ومرور الحول في بدل ما ليس

(۱) وجد في هذا في نسخة ده ، وليس في الأصل . أبو سعيد السندی .

بمال الزكوة . واعلم أن الديون على ثلاثة أنواع قوى كالقرض وبديل مال التجارة وغلة مال التجارة فيخاطب بالأداء اذا قبض (منها أربعين درهما ووسط كبديل ما ليس للتجارة وغلة مال كذلك ويخاطب بالأداء اذا قبض (١) نصابا وضعيف كبديل ما ليس بمال كالمهر وبديل الخلع والقصاص والكتابة ولا تلزمه الزكوة ما لم يقبض نصابا ويحول عليه الحول وقال الديون كلها سواء ويخاطب بالأداء ما قبض قل أوكثر الا الكتابة والدية فانها لا تجب الزكوة فيها حتى يحول الحول بعد القبض . في العتابة ولو كان له مائة نقد ومائة دين على رجال فحال الحول تجب الزكوة ، لأن الدين يضم الى العين . في الهداية الزكوة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا من الورق والفضة ، في السراجية اذا اشترى خادما للخدمة وهو ينوي لو أصاب ربحا باعه فحال عليه الحول لازكوة عليه اذا كان له عروض أوخادم للتجارة حال عليه الحول وهو يبلغ نصابا بالدرهم ولا يبلغ نصابا بالذهب أو على القلب يجب الزكوة فيها اذا كان له شيء من الفضة وشيء من الذهب ، وبالضم يصيران نصابا فانه يضم أحدهما الى الآخر من حيث القيمة . في الكافي ثم باعتبار القيمة عند أبيحنيفة ربح وعندهما بالأجزاء حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكوة عنده خلافا لهما . في السراجية اذا استبدل العروض بالعروض أو بالعبيد لا ينقطع حكم الحول بخلاف ما اذا استدل السائمة بالسائمة اذا كان في ملكه عرض أو عبد ونحو ذلك فنواه للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يبيعها فيكون في الثمن زكوة ما له . من النصاب لو ورث شيئا ونواه للتجارة لا يصير للتجارة ولو اشترى

(١) قلت : هذه العبارة المحاطة بالقوسين وجدتها في نسخة المائة لصاحب العلم ، ونسخة دارالهدى وليست في الأصل . وهو من غلط النساخ . أبو سعيد السندي .

شيئا ونواه للتجارة يصير للتجارة . اذا كان النصاب كاملا فيما بين طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يضر وان عاد الى شيء قليل . في الكنز ولاشيء في الخيل والبغال والحمير والحملان والفصلان والعجاجيل والعوامل والعلوفة والعمو والهلاك بعد الوجوب . في نواذر الفتاوى درخر واستر وپيل ويوزوسكك زكوة واجب نيابد مگر از بهر بازارگانی خريده بود . في الكافي ولاشيء في الخيل وهذا عندهما وهو المختار للفتوى وعند أبي حنيفة رح اذا كانت الخيل سائمة واختلط ذكورها واناثها فصاحبها يعطى من كل فرس ديناراً ويقومها ويعطى ربع عشر قيمتها . لهما قوله عليه الصلوة والسلام ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة وله حديث جابر رض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم وحمل مرويههم على فرس الغازی زيد بن ثابت بمحضر من الصحابة رضی الله عنهم .

باب اداء الزكوة و سقوطها و مصارفها

في الكنز و شرط أدائها نية مقارنة للأداء أو العزل ما وجب أو تصدق بكاه . في الخلاصة اذا أراد الرجل أداء الزكوة فالأفضل هو الإظهار وفي التطوع الاخفاء . في الذخيرة إذا نوى أن يؤدي الزكوة فجعل يتصدق الى آخر السنة ولم يحضره النية لم يجزه فان افراها للزكوة فيتصدق قال ارجو ان يجزيه قال سألت محمدا رح عن رجل قال ما أتصدق به الى آخر السنة فقد نويت أنه من الزكوة وفي التصديق لم يحضره النية قال أرجوان يجزيه كذا في التاتارخانية من نواذر هشام . في الحماديه من القنية وهب لمسكين درهما وسماه هبة ونواه من زكوته أجزاء (ش) لأن العبرة للنية فلا يتغير بلفظ الهبة . في القنية (عب) دفع المحترم زكوة ماله وقال دفعته اليك

قرضا ونوى الزكوة يجزئه لأن العبرة فيه للقلب دون اللسان ، فى القنية
(عج) له مال خبيث يتصدق به وينوى به أداء الزكوة عن ماله يقع عنها
وقال تاج الدين اخو صدر الشهيد لا يسقط عنه الفرض لو كان الخبيث
لا يلزمه الزكوة لأن الكل واجب التصديق فلا يفيد ايجاب التصديق . ببعضه .
فى الكافى من المبسوط وما يأخذه ظلمة زماننا من الصدقات والعشور
والجزى والخراج والجبايات والمصادرات فالأصح أن يسقط جميع ذلك
من أرباب الأموال اذا نوا عند الدفع التصديق عليهم لأن ما فى أيديهم
أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق أهولهم فالوردوا ما عليهم
لم يبق فى أيديهم شئ فكانوا فقراء حتى قيل بجواز أخذ الصدقة لو الى
خراسان وقيل علم من يأخذ بما يأخذ شرط . فالأحوط أن يعاد ونحوه
فى الخانية والخلاصة . فى العتابة ولو أخذ زيادة على الواجب ظلما
فتواه عن السنة الثانية لا يجزئه أراد لا يجزئه على احد القولين المذكورين
فيها . وفى السغنائى وكان أمير بلخ وجبت عليه كفارة اليمين فسأل
الفقهاء عما يكفر فأفتوا له بالصيام ثلاثة أيام فجعل يبكى ويقول لحشمه انهم
يقولون لى ما عليك من التبعات فوق مانك من المال فكفارتك
كفارة يمين من لا يملك شيئا . وكذلك لو أوصى بثالث ماله للفقراء
(فدفع الى السلطان الظالم جاز) (١) فى العتابة واذا هلك النصاب بعد الحول تسقط
عنه الزكوة وان فط وان استهلك ضمن الزكوة فى ذمته . والإستهلاك قبل
الحول لا يوجب شيئا . والإستهلاك اخراج النصاب عن ملكه . فى الظهيرية ولو
مات من عليه الزكوة سقطت الزكوة فلا يصير ديننا عندنا خلافا للشافعى رح
الا أنه لو أوصى بأداء الزكوة يجب تنفيذ وصيته من ثلث ماله . فى الخانية
رجل وجبت عليه زكوة المائتين فأفرز خمسة من ماله ثم ضاعت منه

(١) قلت : هذه العبارة وجدتها فى نسختى صع وده . أبو سعيد السندى .

تلك الخمسة لاتسقط عنه الزكوة ، وفيها وان لحقه دين بعد وجوب الزكوة
لاتسقط الزكوة. في العتابية روى ابن شجاع عن أصحابنا أنه لا يأثم بالفرار عن
وجوب الزكوة خلافا لمحمد رح فأما بعد الوجوب لا يحل الحيلة في الإسقاط
في التاتارخانية والحيلة في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول حتى
يكون النصاب ناقصا في آخر الحول أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير
أو يفرق الدراهم على أولاده فلا تجب الزكوة . في السراجية في كتاب
الحيلة اذا أراد أن يخال لا امتناع وجوب الزكوة لما أنه يخاف ان لا يؤدي
فيقع في الأثم فالسبيل أن يهب النصاب قبل تمام الحول لمن يثق به ويسلمه
إليه ثم يستوهبه . في الغياثية وقال نصير بن يحيى سألت الحسن بن زياد
عن رجل له مائتا درهم فحال الحول عليها الا يوما فعجل من زكوته
درهما ثم حال الحول على الباقي لآزكوة عليه كذا في الخلاصة انتهى قلت
ما مر من الخلاف والروايات كلها في الجواز واما من تلايات الزكوة
والأخبار الواردة فيها أنها ليست الا تطهيرا لأنفسهم ومجلبة لبركات
أموالهم وأنه لا يليق بالمؤمن المصدق ان يتتبع الحيل في اسقاط القربات
القريبة الحصول بإخراج نفسه عن لزوم موجبها إساءة للظن بربه المنعم
في ترك التوكل عليه . في الكافي الأصل أن تجب في القليل والكثير لأنها
شكر النعمة الا أن النصب قدم عنيت بالأخبار. وفي الجامع الصغير مما أخرجه
الطبراني في الكبير عن الحسين بن علي رض ان الله تعالى يحب معالي
الأمر واشرافها ويكره سفاسفها وأخرج أيضا المقدسي عن انس اباك (١).
في السراجية يصرف العشر والزكوة الى ما نص الله تعالى في كتابه وهو

(١) قلت : بعد هذا بياض في الأصل وفي نسخة صغ . ايضا بياض.
وأما في نسخة ده ليس ببياض وكتب بعده "فصل في السراجية" الخ .
والله اعلم . أبو سعيد السندی .

مقدمة المتانة

الملتقط في تبين الغلط ، والشيخ علي بن إبراهيم العطار في مؤلفه في ذلك . والشيخ الورع العلامة محمد بن طاهر بن علي الفتنى إختصر جميع مامر مع ماضم إليه من غيره كالحلاصة في مجموعة سماها تذكرة الموضوعات في الأحاديث الموضوعات . فأردت أن أفرز منها أكثر الموضوعات ، وما لا أصل له في الواردات . ولا أذكر مما ضعفوه ، أو اختلفوا في صحته إلا أرى الأخبار به ، وبما زدت مما فاتها

باب طريق الصوفية
باب الأولياء ، والتشبيه بهم ،
وأصنافهم
باب الشوق والسامع
باب الوعظ
باب البر ، والصلاة
باب المعاملة ، والمعاشرة
باب الأمراض وطبها ، والوصية
وحفر القبر لنفسه
باب الحرز
باب الموت ، والمقبرة
باب الأمور الفلكية
باب آخر الزمان وما فيه كعلامات
الساعة
باب أمور القيامة ، وحسن الظن
به تعالى

باب ما يضر البصر وينفعه
باب المدح وما عند الملاقات
باب العطية ، والرثمة ، وطنين
الأذن وسامع خريز نهر الجنة
باب الرويا
باب ما يزيد العقل أو يوجب
النسيان
باب الشعر وحروف أبجد في الذيل
باب الذنب والذمائم
باب الحدود والوعيد على ما
وجبت بها
باب الدنيا
باب العدل والايذاء
باب القضاء والشهادة ، والحلف
باب الأخلاق

قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم الى آخر الآية والفقير الذي لا يسأل لأن عنده ما يكفيه للحال والمساكين الذي يسأل لأنه لا يجد شيئا والعاملين عليها السعاة يعطون ما يكفيهم ويكفي أعوانهم والمؤلفة قلوبهم قوم كانوا من المشركين لهم شوكة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعطيهم شيئا ويؤلفهم على الإسلام ليسلموا ويسلم قلوبهم وقد سقط سهمهم في صدر خلافة أبي بكر رض باجماع الصحابة رض . وفي الرقاب أراد به المكاتبين والغارمين هم المديونون . وفي سبيل الله يدفع الى الغازي الفقير وابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله وفيها لودفع الى ثماوك رجل فقير جاز؛ دفع الى صبي لا يعقل الأخذ لا يجوز الا اذا قبضه من يقبض له . لودفع الى ولد رجل غني ان كان كبيرا جاز وإلا فلا لودفع الى فقيرة تحت موسر جاز . في الحمادية من الحاوي وسئل عبد الكريم عن دفع زكوة ما له الى صبي قال ان كان مراهقا يعقل الأخذ يجوز وإلا فلا لأنه كان بمنزلة البهيمية . وقال أبو بكر الاسكاف لودفع الى اخته التي في عياله جاز وذكر في الفتاوى عن أبي القاسم في دفع الزكوة الى اخته قال ان كان لها مهر قدر النصاب على زوجها ولم يمتنع عن الأداء اذا طلبت فانه لا يجوز وان لم يعطها أو كان معسرا جاز وهو أعظم الاجر . في السراجية رجل له على فقير مائتا درهم حلت له الزكوة ولو كانت له كتب يحتاج للتصحيح والدراسة لاجرم الصدقة . من جامع الفتاوى قال أبو القاسم رح اذا احتاج الى حفظها ودراستها أدبا كان أوفقها أو حديثا جاز أداء الزكوة اليه وان كان يساوى مائة ألف درهم . وأخذ الفقيه بقول أبي القاسم . في العتابية ولو كان له دار يسكنها حل وان كان عظيمة كثير القيمة ويكفيه بعضها وكذا من له كتب العلم وهو محتاج الى كلها للتعليم أولنصحیح البعض يحل وان كثرت قيمتها وكذا المصحف الواحد ولو كان مصاحف وكتب يكفي بعضها وقيمة ما لا يحتاج اليه

مائتي درهم لا يحل وهو نظير الثياب الفاضلة عن حاجته وصدورها في الغيابة كذلك، في الملتقط الناصري عنده مصحف يساوي ألف درهم لا يحل له الزكوة . في التهذيب والتعليك شرط في الزكوة حتى لو بنى مسجدا أو كفن به ميتا أو قضى دينه أو أباح طعاما لا يجوز. في الحميدى . والحيلة لمن أراد تكفين ميت أو قضاء دينه أو اعتاق عبد بمال الزكوة أن يتصدق بمقدار زكوته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للصاحب ثواب الصدقة ، في السراجية لا يجوز صرف الزكوة الى أهل الذمة ولا الى الكلاب والطيور ولا الى بناء الخير ويشترط التملك ولا يجوز التغذية والتعشية . ولودفع الزكوة الى من يعوله بيده يجوز . في الذخيرة واذا كان الرجل يعول صبيا فجعل يكسوه ويطعمه ويحتسب بما يأكل عنده ويكسوه من زكوة ماله لاشك أن الكسوة يجوز بطريق القيمة لأن ما هو ركن الزكوة وهو التملك يتحقق فيها وأما الأ طعام بما يدفع اليه بطريق القيمة يجوز ايضا لما قلنا وما يأكل معه بطريق الإباحة والتمكين فعلى قول أبي يوسف رح لا يجوز ذكر قول أبي يوسف رح في نوادر هشام فقال في الزيادات فيمن وجب عليه الزكوة واشترى طعاما ودعا المساكين وغداهم وعشاهم لم يجز ذلك من الزكوة ولم يحك فيه خلافا، قال الشيخ ابو عبدالله الجرجاني عندي ان هذا قول محمد رح أما على قول أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح وكان القاضي قاس الزكوة على صدقة الفطر فان في صدقة الفطر الإطعام جائز عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح خلافا لمحمد . وفي الهداية ويجوز دفع القيمة في الزكوة عندنا وكذا في الكفارة وصدقة الفطر، والعشر والنذر، وقال الشافعي رح لا يجوز . في العيون ويجوز للذي وجب عليه أن يعطى ماشاء من العروض وغيرها ولا يلزم اعطاء المنصوص . في الهداية ولا يجوز دفع الزكوة الى من يملك نصابا من أى مال كان ويجوز دفعها الى من يملك أقل من ذلك

وان كان صحيحا مكتسبا لأنه فقير والفقراء هم المصارف، ويكره أن يدفع إلى واحد مائتي درهم فصاعدا وان دفع جاز. في الخلاصة والخاتمة وهذا اذا لم يكن الفقير مديونا فان كان مديونا فرفع اليه مقدار ما لوقضى به دينه لا يبقى له شيء أو يبقى أقل من المائتين لا بأس وكذا لو لم يكن مديونا لكنه معيل جاز له أن يعطى له مقدار ما لو دفع على عيانه بصيب كل واحد منهم دون المائتين واغناء الفقير الواحد عن السؤال في ذلك اليوم أفضل من التفريق ولو وضع الزكوة على كفه فانتهبها الفقراء جاز ولايجل السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لايجل السؤال لمن كان كسوبا أو يملك خمسين درهما (١) ويجوز صرف الزكوة

(١) قلت : في الدر المختار : ” و يَأْتَمُّ مَعْطِيَهُ إِنْ عَلِمَ بِجِوَالِهِ لِإِعَانَتِهِ عَلَى الْحَرَمِ “. وتعقبه الخدوم السيوستاني السندی في رش الأنوار حاشية الدر المختار حيث كتب معترضاً : أقول : وقع في التنزيل في مقام المدح (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) وورد في الحديث للسائل حق وان جاء على فرس رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة والطبراني والماوردي وابن قانع . وأبو نعيم وسعيد بن منصور عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها رضي الله تعالى عنهم والطبراني أيضا عن الهرماس بن زياد كما في جمع الجوامع . وفي الكشف : والسائلين المستطعمين وفي الحديث للسائل حق وان جاء على ظهر فرسه . وفي حاشية عبد الحكيم سواء كانوا فقراء أو أغنياء كما يدل عليه ظاهر الحديث فإن الجأئى على الفرس يكون في الغالب غنيا وقيل الفقراء . وفيها أيضا أخرج أحمد في الزهد عن السالم بن أبي جعد قال عيسى بن مريم عليهما السلام للسائل حق وان أتاك على فرس مطوق بالفضة انتهى ولا يخفى أن التطويق بالفضة دليل واضح على غناه فاذا اثبت الشارع أن للسائل حقا، والحق مما يهتم بأدائه فان أعطى المسئول منه

الى من لايجل له السؤال اذا لم يملك نصابا. في شرح الوقاية وليس في السؤال ما يحتاج اليه مذلة فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض حوائجه من غيره . في الخلاصة ولايجوز الدفع الى الغنى فإن كان له طعام شهر وهو يساوى مائتى درهم يجوز صرف الزكوة اليه وان كان أكثر من شهر لايجوز وقال بعضهم يجوز وان كان عنده طعام سنة . في الشاهان دفع الصدقة الى فقير واحد أفضل من التفريق على المساكين حتى قال مشائخنا رح من اراد التصدق بدرهم فاشترى بها فلوسا فصرفها الى الفقراء فقد قصر في امر الصدقة لما روى عن عمر رض أنه قال اذا تصدقتم فاغنوا اى عن السؤال ولأن دفع الكثير أشبه بعمل الكرام فكان أولى قال عليه الصلوة والسلام ان الله يحب معالى الهمم ويكره سفاسفها وقد ذم الله تعالى على اعطاء القليل في قوله تعالى أفرءيت الذى تولى

ع

بقية صفحه ۲۲۹

ليأتى عنه حقه فالظاهر أن لا يأتى لأن بقاء الحق في رقبته ضرر، وقد صرحوا بجواز الإعطاء لدفع الضرر مع حرمة الماخوذ في حق الأخذ كما في مسألة إعطاء الرشوة فكذا هذا . ومما يدل على عظم حق المستطعم في الجملة ما رواه مسلم في حديث قدسى يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمنى فيقول يا رب كيف اطعمك وأنت رب العالمين قال ألا استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه أما أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى انتهى فانظر هل هذه الإضافة والمعاتبة لعظم حق المستطعم أو لغيره ؟ فلا ينبغي أن يتساهل فيه . وبما حررنا ظهر أن القياس وان اقتضى الحرمة لكنه مدفوع لهذا الإستحسان والله تعالى المستعان وعليه التكلان . رش الأنوار . وجدت هذا التعليق في حاشية النسخة الخطية للدر المختار المملوكة للقاضى محمد مراد السيوستانى من آل صاحب رش الأنوار . أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

وأعطى قليلاً وأكدى كذا في الظهيرية . وفيها قال هشام سألت عن
أبي يوسف رح عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه
بدرهمين قال يأخذ واحدا ويرد واحدا وقال سألت أبا يوسف رح عن
رجل له تسعة عشر دينارا يساوي ثلاثة مائة درهم هل يسعه ان يأخذ
الزكوة قال نعم ولا يجب عليه صدقة فطره . في العتابة وان كان الدين
على الفقير فوهبها منه أو تصدق بها عليه سقط الزكوة كالعين ولو وهب خمسة
منها نوى الزكوة تسقط عنه زكوة خمسة وهو ثمن درهم وان لم ينو لا يقع
شيء من الزكوة في قول أبي يوسف رح لأنها لم يتعين وقال محمد رح
تسقط زكوة خمسة وهو ثمن درهم . في السراجية رجل له على فقير خمسة
دراهم فوهبها منه بنية زكوة مائتي لقد لم يجزئه والحيلة ان يتصدق عليه
بخمسة ناوليا الزكوة ثم يأخذ منه اقتضاء عن دينه . لو كان له على آخر
دين فتصدق به على آخر من زكوته وأمر بقبضه فقبضه أجزاء والحيلة مع
ما قبلها ذكرت في الطحاوي وفتاوى الزاهدي أيضا . في العتابة لو قضى
دين فقير بامر ونواه الزكوة يجوز . في الذخيرة من الفتاوى اذا قال
الرجل ادفع الى الفقير درهما فدفعت ليس له ان يرجع على الأمر الا اذا كان
وضعه على يد الأمر فح كان له أن يرجع عليه وفيها من أمر رجلا أن يؤدي
زكوته من مال نفسه فأدى المأمور لا يرجع على الأمر ما لم يشترط الرجوع .
في الخلاصة لو دفع الى صبيان أقاربه دراهم في يوم العيد يعني عيدي
بنية الزكوة أو دفع الى من يبشره بقلوم صديقه ويخبره بخبر يسره أو يهدى
اليه الباكورة أو الى الطبال يعني سحر خوان أو الى المعلم بنية الزكوة (١) أو
دفع الى الخليفة الذي في الكتب وهو لا يستأجره بشيء ودفع بنية الزكوة

(١) كذا في جميع نسخ المائة الموجودة عندي . وفي الخزانة . أو الى معلم
بنيه أو دفع الى الخليفة الخ وهو الأولى . أبو سعيد السندي .

في هذه المواضع يجوز . وفي الخليفة ان كان بحال لو لم يدفع اليه في الأحيان الدراهم لا يعمل في المكتب لايجوز . في جواهر الفتاوى لأنه حينئذ يكون في مقابلة العمل فلا يقع عن الزكوة . وعلى هذا يخرج مسائل كثيرة . في الكافي ولا يدفع الى أصله وان علا وفرعه وان سفل . في الخانية ويجوز الى سائر قرابته نحو الاخوة ، والاخوات ، والأعمال والعمات ، والأخوال ، والحالات ، ولا يعطى الرجل زكوة ماله زوجته عند الكل وكذا المرأة اذا دفعت الى زوجها عند أبيحنيفة رح ، خلافا لصاحبيه . في الصيرفية امرأة الغير جاءت بولد من الزنا يثبت النسب من الزوج لا من الزاني في الصحيح ولودفع صاحب الفراش زكوة ماله الى هذا الولد الذي اضيف اليه نسبا جاز ، ذكر الناطق رح وكذلك الولد لو دفع اليه يجوز ، ولودفع الزوج الثاني اى الزاني لايجوز عندنا خلافا للشافعي رح في الظهيرية قال أبو حفص البخارى لا يقبل صدقة الرجل وقرابته محابيح حتى يبدء بهم فيسد حاجتهم ثم اعطي في غير قرابته ان أحب . في الكنز وكره نقلها الى بلد آخر لغير قريب وأحوج . في الهداية ولا يدفع الى بنى هاشم لقوله عليه الصلوة والسلام يا بنى هاشم ان الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم وعوضكم منها بخمس الخمس . في الكافي وهذا في الراجبات كالزكوة والنذر والعشر والكفارة فاما التطوع والوقف فيجوز الصرف اليهم . في السراجية لو ادى الى هاشمي لايجوز وذلك أن يكون من آل على بن طالب ، وآل عباس بن عبدالمطلب ، وآل جعفر وآل عقيل ، وآل الحارث بن عبدالمطلب . في التبيين وفائدة تخصيصهم بالذكر جواز الدفع الى بعض بنى هاشم وهم بعض بنى أبي لهب الى آخر التعليل هذا فتوى المتون . في الغياثية ويكره للهاشمي عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد وروى أبو عصمة عن أبيحنيفة رح أنه يجوز دفع الزكوة الى الهاشمي ، وانما كان لايجوز في ذلك الوقت . وهذه الرواية هكذا

في التبين . وفي الحمادية من الخوارزمي ومن الكشف وفي الخوارزمي
من المنتقى معللة بان العوض خمس الخمس لما سقط بوفاته صلى الله عليه
 وآله وسلم حل لهم الصدقة ، وهي معارضة بان الحرمة لتعظيم قرابته
 صلى الله عليه وآله وسلم وهي باقية دائما . في المستصفي شرح المنظومة .
 وذكر الشيخ الإمام الحجاج عز الدين محمد النسفي رح في فتاواه أن بعض
 الصلحاء رأى في المنام كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جالس على
 مكان وعنده قوم من العلويين الفقراء والمساكين السائلين (١) وكانوا
 حول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعهم الأشياء التي أعطاهم الناس
 يعرضون عليه ويرونه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يرى ذلك ويدعو
 لأصحابها بالرحمة والبركة فدل ذلك على قبولها وثوابها انتهى قلت
 شاة شرت الرويا بهما (٢) ولعلها في الهدايا دون الزكوة .

باب العاشر

في الكافي هو من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات ويأمن
 التجار من اللصوص . في السراجية مسلم مر على عاشر بمال قدر
 النصاب ووجد شرائط ووجوب الزكوة فانه يأخذ منه ربع العشر وكان
 ذلك زكوة . ولو مرزومي على عاشر فانه يأخذ منه نصف العشر . ولو مر
 حربي يأخذ منه عشرا كاملا، ويصرف ذلك مصرف الخراج . في الكافي
 لأن الماخوذ من المسلم زكوة فيكون ربع العشر ولا زكوة على الذمي ، لكن

(١) كذا في الأصل وسائر النسخ . وفي الخزانة: والمساكين، مكان (السائلين)
(٢) قلت : كذا في الأصل ونسخة ده . وفي نسخة صع : قلت : منه
 تحسرت الرويا بهما والله اعلم . أبو سعيد السندی .

السلطان لما ضمن ما له استوجب الكفاية من ما له فوجب تضعيف ما على المسلم كبنى تغلب إظهارا لصغار الكفرة ، ولأن حاجة الذمي الى الحماية اكثر لكثرة طمع اللصوص في أموالهم ، ولما وجب الأخذ من الحربى بهذه العلة وجب أن يضعف عليه ما يؤخذ من الذمي لأن الحربى من الذمي كالذمي من المسلم بشرط نصاب وأخذهم منا . وفيه فإن قبل أهل الذمة الحقوا بالمسلمين فيما لهم وعليهم بالحديث فوجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا الماخوذ منا زكوة حقيقة لأنها طهرة وهم ليسوا من أهلها ولكنها زكوة في حقهم فالحقوة بالمسلمين في اعتبار الحول وكمال النصاب . في الهداية وان أخذ الخوارج الخراج وصدقة السوائم لا يثنى عليهم الى آخر ما فيها . في مجموعة الروايات من الحجية ويؤخذ من الحربى في كل خرجة وان خرج في سنة عشر مرات .

باب المعدن و الركاكز

في السغناقي الكنز اسم لمال دفنه بنو آدم والمعدن اسم لما خلقه الله تعالى يوم خلق الأرض والركاز لجميعها . في الهداية معدن ذهب ؛ أوفضة ، أو رصاص ، أو حديد أو صفر وجد في أرض خراج أو عشر ففيه الخمس عندنا . ولو وجد في داره معدنا فليس فيه شئ عند أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح فيه الخمس وان وجد ركازا اى كنزا وجب الخمس عندهم في الكافي ولا يخمس فيروزج لأنه حجر لأن بعض أجزاءه أضوء من بعض ولهذا صح التيمم عليها . وقال عليه الصلوة والسلام لآخس في اللؤلؤ والعنبر (١) . ثم

(١) كذا في الأصل . وفي نسختي صعب وده . "لآخس في الحجر ، وكذا لآخس في الباقوت ، والزمرد ولآخس في اللؤلؤ والعنبر " : السندی .

الؤلؤ أصله من الماء فإنه مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤا ولاخس في الماء. والصدف حيوان كالسمك . والعنبر من زبد البحر فصار حكمه حكم الماء . في التاتارخانية لاخس في الذهب والفضة يستخرجان على الأضح من البحر، وكذلك جميع ما يستخرج من البحر كالعنبر واللؤلؤ . في العنابية ومصرف خمس المعدن ما هو مصرف خمس الغنيمة وعن محمد رح أنه يصرف الى حملة القرآن ، وداء المرضى ، وكتبه الإملاء ودواب وان تصدق بالخمسة بنفسه أمضاه الإمام وللمحتاج أن يصرفه الى نفسه والى من شاء من أولاده المحتاجين ولا فرق فيه بين أرض العشر وبين أرض الخراج . في مجموعة الروايات من الولوالجية ومن أصاب ركازا أو معدنا فاعطى خمسة الى المساكين أجزاءه ، وان علم الإمام به لم يتعرض له ولو كان صاحبه محتاجا وسعه ان يحبس كله ولا يعطه للمساكين وكذا لو اعطى اياه وولده وهو محتاج جاز .

باب العشر و الخراج

في الغياثية قال الصدر الشهيد حسام الدين رح في شرح الكافي في باب العشر الأراضى العشرية ستة أنواع أرض العرب كلها وحدودها ما عرف . والثانية أرض اسلم أهلها طوعا . والثالث اذا فتحت عنوة وقسمت بين الغانمين والرابعة اذا احييت بماء العشر والخامسة أرض خراجية انقطع عنها ماء الخراج وصارت يسقى بماء العشر والسادسة اذا جعل المسلم داره ستانا فسقاه بماء العشر. والخراجية ايضا ستة ما فتحت عنوة وتركت في أيديهم وضرب الخراج عليها كأرض العراق والثانية أرض الكفار طلبوا من الإمام ان يضرب عليهم الخراج من غير قهر وفتح والثالثة أرض احيها الكافر أو اتخذ داره ستانا بأى ماء سقاه والرابعة أرض احيث بماء الخراج والخامسة أرض عشرية انقطع عنها ماء العشر

وصارت بحيث تسقى بماء الخراج والسادسة أرض مسلمة اشتراها من الكافر في العتابية وأرض العجم خراجية . في الخلاصة لا يجب العشر فيما كان من الأدوية كالهليلج والصمغ ويجب العشر في العسل اذا كان في أرض العشر وكذا المن اذا سقط عن الشوك الاخضر في أرضه وقيل لا يجب فيه العشر وما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمأوكة كأشجار الجبال يجب فيه العشر . في المحيط ولوان الإمام وظف على الأراضى مثل وظيفة عمر رض فأراد ان يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك وان كانت الأراضى تطبق زياده وفيه التقدير في خراج المقاسمة مفوض الى رأى الإمام ولكن لايزاد على النصف، في السراجية خراج المقاسمة هو ان الإمام لما فتح البلدة من اهلها ووضع على أراضيه ان يؤخذ منها نصف الخراج أو ثلثة أوربعه . في العتابية والخراج نوعان خراج مقاسمة وهو ان يقسم الإمام الخراج بالنصف أو بالثلث ولايجوز الزيادة على النصف بكل حال والخراج المؤظف هو ما وضعه عمر رض على كل جريب يصلح للزرع درهم وقفيز والقفيز هو الصاع ويعجوز النقصان عند قلة الربع ولايجوز الزيادة عند الزيادة الربع سواء مقاسمة أو مؤظفا ولودفع الخراج بنفسه الى مستحقه كالقاضى والمفتى لايجوز لأن حق الأخذ للسلطان الا اذا علم أنه لا يأخذ منه السلطان فيجوز وقال محمد رح يعجوز بكل حال ولو فوض العامل اليه جاز بالاجماع وان مضت السنة لم يؤخذ عند أبي حنيفة رح كالجزية وقيل هذا اذا كان عن العجز ويسقط بالموت الاعلى رواية ابن المبارك . في السراجية من عليه الخراج اذا لم يؤد حتى مضت سنون لا يؤخذ لما مضى كذا في الذخيرة . في الخانية قرية خراج ارضها على التفاوت وطلب من عليه خراج أرضه اكثر التسوية بينه وبين غيره قالوا ان كان لا يعلم ان الخراج في الابتداء هكذا يعجوز . في السراجية اذا زرع فاصطلمه آفة ساوية لاشئ عليه ولو تمكن من زراعتها ولم يزرع فخراجها في ذمته

مقدمة المائة

من الواجبات . فإن ظفرت بالكتب المذكورة عرفت ما عانوا في ذلك ، وإن حصلت التذكرة ملكت كنزا محوزا ، وذهبا إريزا . وأما كتابي هذا فإنما هو عجالة الطالبين في انتقاد الخاذقين . ومما بعثني عليه تقاصر همم ذوى الألباب ، والإجتهاد لتواتر فتن الزمان في جميع البلاد . والله مسئول أن يمن بإصلاحها على العباد ، ويوفقهم لما ينفعهم يوم التناد .

في الخلاصة : ان الصغاني قال : ” اليقين الإيمان كله ” . موضوع
أه قلت : لكن أخرج البخاري في الأدب ، والبيهقي في شعب الإيمان
عن ابن مسعود رضي الله عنه حديث : الصبر نصف الإيمان ، اليقين
الإيمان كله .

في الذيل : ” من عرف نفسه عرف ربه ، ومن عرف ربه كل
لسانه ” قال النووي : ليس بثابت من عرف نفسه عرف ربه . قال
ابن تيمية : موضوع . وهو كما قال . وفي المقاصد لا يعرف مرفوعا ،
وإنما يحكى من قول يحيى بن معاذ . وكذا قال النووي إنه ليس
بثابت .

” كنت كنزا لا أعرف فأحببت أن أعرف فخلقت خلقا فعرفتهم
بي ، فعرفوني ” قال ابن تيمية : ليس من الحديث ، ولا يعرف له
سند صحيح ، ولا ضعيف ، وتبعه الزركشي وشيخنا . وفي الذيل : قال
ابن تيمية : موضوع . وهو كما قال .

في تذكرة الصغاني : ” حب الهرة من الإيمان ” موضوع .

وفي هذه الرسالة بعد أوراق عديدة : في تذكرة الصغاني :

ولو منع السلطان عن الزراعة لم يجب الخراج . رجل له أرض فيها كروم فقطعه وزرع فيها الحبوب أوله أرض زعفران فترك الزعفران وزرع فيها الحبوب فعليه خراج الكروم والزعفران لكن هذا شئ يعرف ولا يفتى به حتى لا يطمع الظلمة في أموال المسلمين وفي الهداية نحوه . في الذخيرة الخراج لا يجب في كل سنة الامرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مرارا هذا في الخراج المؤظف . في الكافي ونحوه في الغياثية اذا كانت الأرض عشرية فاخرجت طعاما وفي حماله الى الموضع الذي يعشر فيه مؤنة فانه يحمل اليه ويكون المؤنة منه . في القرآخوانية من المحيط ان السلطان اذا دفع اراضى لامالك لها التي تسمى الأراضى المملكة الى قوم ليعطوا الخراج جاز . في التهذيب ارض خراجية جعل بستانا يوضع عليه الخراج بقدر الطاقة . قيل الربع وقيل الثالث وقيل النصف والفتوى على الثلث ولو لم يعرف المالك ودفعها للإمام الى قوم فالفتوى على النصف ، في المضمرة وقال محمد رح في الزيادات اذا عجز اهل الأرض عن عمارتها ليس للإمام ان يدفع الأراضى الى غيرهم لكن يواجرها ويأخذ الخراج من اجرتها فان لم يجد احدا يستاجرها باعها ممن يقوى على الخراج . في العتبية مالك عجز عن زراعة أرضه فللإمام ان يدفعها مزارعة ويأخذ الخراج من حصة الدهقانية ويدفع الفضل الى ربها ولو باعها جاز . والثلث لصاحب الأرض ويأخذ قدر الخراج . في التجريد لا يجوز للإمام ان يولى الذمى اخذ الخراج وغيره لأن الولاية أمر عظيم وهو من أهل الاهانة انتهى قلت ولان النصيحة للمسلمين والديانة الشرعيتين لازمتان على العامل والذمى لا يعرفهما حق المعرفة فتوليته خيانة في حق المسلمين فلا يجوز للإمام مع وجود العامل المسلم بل لا يجوز تولية المسلم الفاسق مع وجود العدل للحديث الصحيح الذي أخرجه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس رض قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

من استعمل رجلا من عصابة وفيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله
ورسوله والمؤمنين . في القرائن الخوانية من المحيط اذا كان لرجل أرض
الخراج لا يسعه أن يأكل عنها حتى يؤدي خراجها قال بعض مشائخنا رح
هذا اذا كان الخراج خراج مقاسمة لأنه في معنى العشر فاذا تناول بعض
الخارج يصير أكلا من غلة مشتركة واما اذا كان الخراج خراج وظيفة
فهو يجب في الذمة لاتعلق له بالحل وكان الخراج حق صاحب الأرض
على الخصومة فيحل له تناول . في الفتاوى روى هشام عن محمد رح عامل
الخراج اذا عزل فادعى عليه رجل أنه أخذ منه زيادة على ما عليه ينظر
ان كان الزيادة عامة في الناس بأمر السلطان فالعامل بري لأن مثل هذه
الزيادة عامة في حكم الأصل وانها تتبع الأصل لكونها ملك تسليمه لامر
رأى السلطان ذلك فلم يصر مضمونه عليه كأصل وان كانت خاصة على
هذا ضمنها العامل لكونه ظلما . قال الصدر الشهيد ذكر هذا في الزيادات
من رواية الزعفراني في باب الاقرار . قال صاحب جامع الفتاوى رأيت
المسئلة في المنتقى ورأيت فيه أيضا أنه ما لم يعلم أن الزيادة من قبل العامل
فلا ضمان عليه ، وان ادعى العامل أن هذا الفضل من الوزن والضرب ومن
كذا من المؤنسة فان كان ذلك عاما في عمل أهله فالقول قول العامل ،
والا فلا . روى عن أبي حنيفة رح ومذكور في السير الكبير بعد احد وستين
بابا أراضي خراج بعضها صار أكثر وبعضها انتقص فأراد أهل القرية
أن يسوا ليس لهم ذلك ، وتترك كما كانت لا ينقص ولا يزداد . في عقد
اللاقي وملتقط الناصري ومن رأى أن الخراج ملك السلطان يكفر .
في التاتارخانية وأرض الخراج مملوكة ، وكذا أرض العشر يجوز بيعها ،

وابقاءها، ويكون ميراثا كسائر املاكه. في السراجية رجل اشترى أرضا خراجية وبني فيها فعليه الخراج (١) .

باب بيت المال ومصارفه

في الجهادية من الفتاوى الكامل من اعتقد ان بيت المال مال السلطان فقد كفر. في السراجية الخراج يصرف الى عمارة القناطير والرباطات والمساجد .

(١) فائدة : قال العلامة المحقق الشيخ أبو الحسن الداہرى رحمه ربه في رسالته رفع الفرية : ان أراضى الهند والسند في زمان راجا دير الذى كان قبل نبوة عيسى عليه السلام كانت خراجية ، وخراجها خمس أى ضعف العشر، وبعد الإسلام بقيت خراجية على خمس ، وفي بعض بلاد الهند الآن كما كان بقيت على خمس . وما يأخذون زائدة على خمس من مسلم أو ذمى في السند والهند بجهة الخراج فهو ظلم هكذا سمعت من علماء كجرات . وبالله الذى جعل الصدق منجيا والكذب مهلكا إن كنت كاذبا فعلى كذبي : انى رأيت في المنام ثلث مرات أو أربع مرات في ليلة واحدة وهى الليلة السبت الرابعة من جمادى الثانى من السنة السابعة والسبعين في روبا كل مرة أن خراج ملك السند خمس الخراج اه . وانت خبير أن قوله وبعد الإسلام بقيت على خمس كالصریح في أن محمد بن القاسم الذى فتح السند قرر الوظيفة السابقة على ما كانت من الخمس فيكون الزائد على خمس بعد وضعه الخمس بالتقرير تغيرا فلا يجوز لما في المتأنة في النهاية أن الوظيفة اذا استقرت في الأرض لا يغير من وصف الى وصف اه . كتب الخدم السيستانى : العجب من أهل الإنصاف كيف يجوز أخذ النصف للحاكم في هذا الزمان الذى فشى فيه الظلم والطغيان ولا يجوز أخذ الخمس الذى هو موظف في سابق الزمان كأنه يرحم على أهل الحكومة الذين يصرفون الخراج في غير المصارف ، ولا يرحم على الرعية الضعيفة مع أن الضعفاء أحق بالرحم اه . وجدت هذا التحقيق في حاشية نسخة المتأنة لدارالهدى تهرى . أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

وسد الثغور ورم ما انشق من الأنهار العظام التي لا ملك لاحد فيها كالجيحون والدجلة والفرات والنيل والى معلمى الخير والى اهل الحسبة والمفتين والمتعلمين ، ويصرف الى أرزاق المقاتلة ورصد الطريق والى غير ذلك مما يرجع الى عمارة الدين وصلاح دار الاسلام والمسلمين ، فان فضل شئ يصرف الى جميع المسلمين الغنى والفقير فيه سواء . فى العتايبة ويجوز لليتامى الذين قتل آباءهم فى الحرب ، ولاشئ لغنى لا يلى شيئا من امور المسلمين . فى السراجية فى باب الجزية مصرف الجزية والخراج واحد . ولاشئ لاهل الذمة فى بيت المال وان كان فقيرا . فى عقد اللآلى والواجب على الأئمة والولاة والسلاطين اىصال الحقوق الى أربابها ، ولايجل لهم منها الا ما يكفيهم ، ويكفى أعوانهم ، وما لا بد لهم منه . وينبغى لهم اذا اجتمع المال عندهم أن يوصلوا الى أربابها ، ويصرفوها اليهم ، ولايجعلوها كنوزا ، فان فضل من المال شئ بعد اىصال الحقوق الى أربابها قسموها بين المسلمين فى الهداية ولا بأس برزق القاضى لأنه عليه الصلوة والسلام بعث عتاب بن اسيد الى مكة وفرض له ، وبعث عليا رض الى اليمن وفرض له ، ولانه محبوس لحق المسلمين فيكون نفقته فى ما لهم وهو بيت المال . فى الكافى فى كتاب الكراهة وكان أبوبكر وعمر رض يأخذان كفايتهما من بيت المال ولأنه محبوس لحق المسلمين ، والحبس من اسباب النفقة وهذا اذا كان بيت المال حلالا جمع بحق فإن كان حراما جمع بباطل لم يجز أخذه ، لان سبيل الحرام الغصب (١) رده على أهله وليس ذلك بمال عامة المسلمين

(١) قلت : كذا فى جميع نسخ المائة الموجودة عندى . وفى الخزانة مثله أيضا . ولكن كاتب نسخة الخزانة المفتى سعد الله الهالائى السندى محي "الغصب" وكتب "يجب" مكانه . وقلت : أصل العبارة أيضا صحيح بلا تكلف كما لا يخفى على المتأمل ، فتأمل . أبوسعيد السندى .

وفي السغناقي فرض له أربعين أوقية في السنة . والواقية بالتشديد أربعون درهما . في التاتارخانية وكما يجوز كفاية القاضي من بيت المال يجعل كفاية عياله ومن يمونه من أهله وأعوانه من بيت المال . ولم ينقل عن محمد رح أن القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة ؟ اختلف المتأخرون فيه والصحيح أنه يأخذ . في الكبرى قاض يأخذ من بيت المال شيئا لا يكون عاملا بأجر بل يكون عاملا لأجل رضاء الله تعالى ويستوفي حظه من مال الله (١) وكذا الفقهاء والعلماء والمعلمون الذين يعلمون القرآن لله فلهم أن يأخذوا حظهم من بيت المال . في الغياثية من الفتاوى ليس للأغنياء في بيت المال نصيب هو المختار الا أن يكون عالما فرغ نفسه لتعليم الناس القرآن والفقهاء أويكون قاضيا أو مفتيا وقد صحح أن عليا رضي الله عنه أعطى فقراء (٢) حلة القرآن منه . ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مفوض الى اجتهاد الوالي ، فلو قصره السلطان في شيء عما ذكر يصير ظالما غاشيا كذا في الطحاوي . وفي الخانية صدره . في الغياثية اذا استعجل المصدق عماله والقاضي رزقه قبل الوجوب أن رأى الإمام أن يعطيه جاز لكن الأفضل أن لا يأخذ لأنه لا يدري أيعيش الى وقت الوجوب أم لا . في الفتاوى كان لعمر بن عبدالعزيز ابن يخلف الى الكتاب فقال يوما لأبيه يا ابت اني لا أذهب الى الكتاب فان الصبيان يعيرونني بخلفات ثيابي فبعث أمير المؤمنين الى خازن بيت المال رقعة يستعجل وكتب ان رأيت ان توجه الى من رزقي الذي يجب رأس الشهر مقدار ما يشتري ثيابا لصبي فافعل ، فكتب اليه الخازن انا كنا نعمل

(١) كذا في خزائن الرواية . وفي نسخ المتانة هكذا "ويسقط في حظه من مال الله" . وعندى : لعله من سهو الناسخ . (٢) كذا في الأصل وسائر نسخ المتانة . وفي الخزائن " الفقهاء " مكان " الفقراء " أبو سعيد السندي .

لكم مادمتم تأمروننا بالطاعة ، فاذا أمرتمونا بالجور فانا لانعمل لكم . ثم
انك ان ضمننت لى نفسك ، بان تعيش وتعمل للمسلمين الى رأس الشهر
وجهت اليك ما سألت ، فلما نظرت عمر بن عبدالعزيز فى الكتاب استعبر
وقال يا بنى اذهب مع خلقناك وان عيرك الصبيان فان أباك لا يقدر على
جديد ثيابك . فى دستور القضاة من بستان أبى الليث عن على رض عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما من رجل حفظ القرآن الا كان
حقه فى بيت المال كل سنة مائتى دينار أو الفى درهم . وان حفظ نصف
القرآن فمائة دينار أو الف درهم كذا فى عقد اللآلى عن على رضى الله
تعالى عنه . فى الملتقط وذكر التمر ناشى يجب على السلطان والوالى أن يعطى
لطالب العلم المستحق فى كل سنة من الذهب الخليفة مائتى مثقال فان لم يعطه
السلطان والوالى فى الدنيا يطالب السلطان والوالى فى العقبي . فى الفتاوى الكامل
من تعلم العلم أو حفظ القرآن كان له حق فى بيت المال كل سنة مائتى دينار
أو الفى درهم فان حرمه الوالى فى الدنيا لم يجرمه فى الآخرة ان كان له حسنات
أخذ من حسناته وان لم يكن له حسنات أخذ أوزار هذا ويحمل عليه . فى جامع
العلوم من الفتاوى الكامل قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الايه يعطى لهؤلاء
من بيت المال بقدر كفايتهم وأهاليهم وقضاء ديونهم . فى الحمادية من
البرهانية من له حق فى بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه
فى بيت المال جاز . فى القنية (١) من استخاص نفسه عن عمدة الخراج
شفاعة أو غيرها لا يلزمه التصدق ويعذر فى صرفه الى نفسه اذا كان مصرفا
كالمفتى والمجاهد والمعلم والمتعلم والمذكر الواعظ بحق وعلم ولا يجوز لغيرهم
وكذا اذا ترك عمال السلطان الخراج لأحد بدون علمه . وفيها من (١)

(١) اى بعلامة (بق) كما فى الخزانة . (٢) بعلامة (بو) كما فى الخزانة
وسائر نسخ المائة سوى الأصل . أبو سعيد السندى .

له حظ في بيت المال وظفر بما هو وجه لبيت المال فله أن يأخذ ديانة
ولالإمام الخيار في المنع والإعطاء في الحكم . من أدب القاضي ذكر عن
عمر رض أنه أعطى عثمان أبي العاص أرضا بالمدينة في عمالته وللأميران
يقطع أرض بيت المال للعامل على عمالته حتى يزرعها وينتفع بها مادام على
العمل فاذا عزل يرد الى بيت المال . في التجنيس من له وظيفة في بيت
المال كأجر العاشر والإمامة والتأذين وساقى الماء وغير ذلك اذا قسمه في
حال حيوته فالقسمة باطلة لأنه بعد الموت يرد الى بيت المال . في
جواهر الفتاوى علوى له مشاهرة من مال الخراج يوصل اليه كل سنة
فوهبها لغيره ووكاله بقبضها لايجوز لأن العلوى لا يملكها قبل القبض
ولا يصح جعلها منه لغيره ولا يورث عنه لانه لم يملكها . في التهذيب ومن
مات من مقاتلة المسلمين في نصف السنة ليس له من العطاء شئ . وفي
آخر السنة يستحب أن يعطى ورثته . من مبسوط فخر الاسلام واذا مات
من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعزاز الاسلام كأجر الإمامة
والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الإسلام والمسلمين للميت أبناء يراعون
ويقيمون حق الشرع واعزاز الإسلام كما كان يراعى ويقيم الأب فلالإمام
أن يعطى وظيفة الأب لأبناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع
وانجبار كسر قلوبهم والإمام مربى لخلق الموتى باذن الشرع والشرع أمر
بإبقاء ما كان على ما كان لأبناء الميت لا لغيرهم . في القنية قال نجم
الامة شرى البروات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح ، قيل له
ائمة بخارا جوزوا خطوط الائمة (١) قال لأن مال الوقف قائمة ثمة
ولا كذلك ههنا . في تجنيس الملتقط ولوخرج طالب العلم الى دار الغربية

(١) كذا في سائر نسخ المائة . وفي الخزانة جوزوا بيع خطوط الائمة
وهو الصحيح كما يظهر من سياق العبارة ايضا . أبو سعيد السندى .

للتعلم يجب على المسلمين كفاية . في المضمرة (١) قال محمد رح في آخر كتاب الزكوة يجب أن يكون بيوت الأموال أربعة أحدها بيت مال العشور والكفارات اذا وصلت الى الإمام ، والثاني بيت مال الخراج والجزية وصدقات بنى تغلب وما يأخذ العاشر من الكفرة ، والثالث بيت مال الخمس يعنى خمس الغنم والمعادن والركاز والكنوز والرابع بيت مال اللقطات والتركات . وانما وجبت أن يكون بيوت الأموال أربعة لأن الكل مال في بيت يختص به حكما لا يشاركه حكم آخر فتى جعل الكل في بيت واحد لا يمكنه إفراد كل مال فيجعل بيوت الأموال أربع لهذا بيان ذلك أن مال الزكوة وعشور الأراضى والكفارات مصروفة في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ، ولا يجوز صرفها الى المقاتلة والى فقراء بنى هاشم ومال الجزية والخراج يصرف الى المقاتلة والى سد ثغور المسلمين وبناء الحصون وإلى مراصد الطريق في دارالاسلام ليقع الأمن عن قطع الطريق من جهة اللصوص والى كرى الأنهار العظام الذى فيه صلاح المسلمين والى من فرغ نفسه بعمل المسلمين نحو القضاة والمفتين والمؤذنين والمعلمين بلا أجر وإلى عمارة المسجد والقناطير والى معالجة المرضى اذا كانوا فقراء والى تكفين الموتي الذين لا مال لهم والى نفقة اللقيط وعقل جنائته والحاصل أن هذا النوع من المال يصدق الى ما فيه صلاح الدين وصلاح دارالاسلام والمسلمين .

(١) قلت : من قوله هذا الى آخر الباب من زيادات صاحب المتأذنة .
أبوسعيد السندى .

باب صدقة الفطر

في جمع الجوامع ما أخرجه الخطيب وابن عساكر عن انس حديث لا يزال صيام العبد معلقاً بين السماء والارض حتى يؤدي زكوة فطره في السراجية صدقة الفطر واجبة ووقت وجوبها وقت طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، في الغياثية الوقت المستحب لأدائها ما بعد الفجر قبل أن يصل الإمام ليصل الي الفقير فيصلي فارغ البال فهذا أفضل أوقاتها. في الكافي وصح الأداء بعده. في الحانية ولا تسقط بتأخير الأداء وان افتقر لأنها متعلقة بالذمة دون المال بخلاف الزكوة في التهذيب وقال الحسن رح اذا مضى يوم العيد تسقط ولو افتقر بعد العيد لانسقط، في الغياثية وذكر في طه يجوز تعجيلها اذا دخل شهر رمضان وهو اختيار الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل وعليه الفتوى. في الخلاصة والصحيح انه يجوز لسنة اولستين وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وح ذكر السنة والستين وقع اتفاقاً بل يجوز مطلقاً لو أدى عن عشر سنين أو أكثر وقال خلف بن ايوب اذا دخل رمضان يجوز وقبلة لا. في الهداية جاز أراد تقديمها ولا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح. وفي الرواية تجب على حر مسلم له نصاب الزكوة وان لم يتم. في العنابية نصاب كامل فاضل عن حاجته وعن مسكنه، وأثاثه، وخادمه وما يكفي له ولعيا له اما كونه معداً للتجارة فليس بشرط لوجوب صدقة الفطر والاضحية. في الكافي وقال الشافعي رح يجب على من يملك زيادة على قوت يومه. في الخلاصة ولو كان له كتب ان كانت كتب التفسير والفقه والمصحف الواحد لا يعتبر نصاباً ثم في الفقه ان كان له نسختان يكون احدهما نصاباً أراد نسختين من تاليف واحد وفيها ولو اشترى قوت سنة يساوي نصاباً فانظاها أنه لا يعد نصاباً ولو كان له دار لا يسكنها ويواجرها او لا يواجرها يعتبر قيمتها في الغناء

فإذا سكنها وفضل عن سكنها شيء يعتبر قيمة الفاضل في النصاب . في الغياثية
وعن محمد رح لو كان له دار يساوي عشرة آلاف وليس فيه شيء يفضل
عن سكناء لا يعتبر ، ولو باعها واشترى بالألف دارا تكفي له قال لا أمره
ببيعها في القنية لها جواهر ولآلى تلبسها في الأعياد وتنزين بها للزوج
فعليها صدقة الفطر اذا بلغ نصابا (عج) لاشئ عليها . في السراجية صدقة
الفطر نصف صاع من بر أوزيب أوصاع من تمر أو شعير انتهى قلت
المقرر أن الصاع ثمانية أرطال وكل رطل عشرون أستارا . في شرح الوقاية
الأستار أربعة مثاقيل ونصف مثقال انتهى فالأستار ستة دراهم وستة
قراريط فيكون وزن الصاع بحساب الكجرات ثلاثة عشر سيرا الاسبع سير
في كل سير خمسة وسبعون درمسكا في كل درمسك ثلاثة عشر قراطا
الايخس القيراط اعنى في كل اثنان وثلثون حبة وبحساب السير الجلالى
الذى هوستون درمسكا ستة عشر سيرا وأربع درمسكات وعشر حبات
وعلى هذا فتمس حساب سيرات سائر البلدان وأمناءهم . في الظهيرية
قيل أداء القيمة أفضل وقيل عين المنصوص أفضل والفتوى على الأول
لأنه أدفع لحاجة الفقير . في العتائية ويجوز أن يؤدي منون من الحنطة
بالوزن في قول أبى يوسف رح ، وعن أبي حنيفة رح ومحمد رح لا يجوز
الاكيلا لأنه قد يتقل الا ان يستوى كيله ووزنه جاز ذره الطحاوى
ويجوز أداء الخبز وسائر الحبوب بطريق القيمة حتى لو أدى منا من الخبز
والخبز يعتبر فيه القيمة قيمة نصف صاع من الحنطة يجوز هو الصحيح .
في التبيين اختلاف العلماء في الصاع بأنه كم رطل هو اجماع منهم بأنه
معتبر بالوزن اذ لا معنى لاختلافهم فيه الا اذا اعتبر به وروى ابن رستم
عن محمد رح أنه يعتبر بالكيل لأن الآثار جاءت بالصاع وهو اسم للكيل
والدراسم أولى من الدقيق لأنه أنفع بحاجة الفقراء أو أعدل ، وروى ذلك
عن أبى يوسف رح واختاره الفقيه أبو جعفر رح في الخلاصة . اما الأقسط

مقدمة المائة

” لولاك لما خلقت الأفلاك “ موضوع انتهى . قلت : روى الحاكم في صحيحه : ان آدم عليه السلام رأى إسم محمد صلى الله عليه وسلم مكتوبا في العرش ، وإن الله قال لأدم : لولا محمد ما خلقتك . ومثله عند البيهقي في دلائله ، وكذا عند الطبراني ولم يوجد ذكر الأفلاك في كتاب في الحديث إلا في مولده صلى الله عليه وسلم لابن طغر . بل ويرى أنه لما خلق آدم ألهمه ان قال : لم كنيتهن أبا محمد إلى قوله تعالى له : لولاه ما خلقتك ، ولا خلقت سماء ، ولا أرضا . وعند ابن عساكر في آخر حديث أخرجه عن سلمان : ولولاك ما خلقت الدنيا .

وذكر بعد الأبواب الكثيرة من هذه الرسالة في ” باب أبي حنيفة والشافعي “ : في التذكرة للصغاني : ” سراج أمتي أبو حنيفة “ موضوع . في الذيل ما حاصله : أن النقل عن أبي حنيفة رح ” قال حججت مع أبي ولي ست عشرة سنة إلى قوله : سمعت عبد الله بن الحارث يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من تفقه في دين الله كفاه همه ورزقه من حيث لا يحتسب “ كذب وباطل . وكذا في اللآلئ . والمراد بطلانه بالإسناد ، واللفظ المذكور . إذ أخرج الخطيب في تاريخه عن زياد بن حارث الصدائي حديث : ” من طلب العلم تكفل الله برزقه “ قال تاج العارفين ابن عطاء الله السكندري في التنوير : أى تكفل الله أن يوصله مع الهنا ، والعزة ، والسلامة من الحاجة إلى ذلك . لأن الحق سبحانه وتعالى متكفل برزق العباد أجمع .

في الذيل قال الدارقطني لم يلق أبو حنيفة أحدا من الصحابة . إنما رأى أنسا بعينه ولم يسمع منه . وفي أول جامع الأصول : قيل للهامون

فلا يجوز الا باعتبار القيمة . في المنهاجية من كفاية الشعبي اذا دفع الحنطة مخلوطا بالشعير فانه ينظر اذا كانت الغلبة للشعير فانه يجب عليه صاع وان كانت الغلبة للحنطة يجب عليه نصف صاع . في الخلاصة وليس على الجد صدقة أولاد أولاده ان كان الأب حيا باتفاق الروايات ، وان كان ميتا فكذلك في ظاهر الروايات ، لأن ولاية الجد تثبت بواسطة الأب فكانت ناقصة بعد وفاة الأب عندما حال حيواته . في الغياثية وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رح أنه يجب كالأب . في الخلاصة وليس عليه أن يؤدي عن زوجته عندنا ولا عن أبويه وان كان في عياله ولا عن أولاده الكبار ، ولا عن اخوته الصغار ولا عن قرابته وان كانوا في عياله . في الهداية ولو أدى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزاءهم استحسانا لثبوت الإذن عادة . وفي الخانية وعليه الفتوى . في الخلاصة لو كان الإبن بين رجلين بأن جاءت جارية بولد وهي بين الرجلين فادعياه أو ادعياء لقيطا قال أبو يوسف رح تجب على كل واحد منها صدقة كاملة وقال محمد رح تجب عليهما صدقة واحدة وان كان احدهما موسرا والآخر معسرا أو ميتا فعلى الآخر صدقة تامة عندهما كذا في الغياثية من جامع الاصول . في ترغيب الصاوة من الاوزجندی مادر ويدر وفرزندان وبنديگان خود را صدقه فطر وهر صدقه كه واجب است دادن روا نباشد لأن هذا ليس بأداء من كل وجه . في السراجية ولودفع صدقة الفطر الى الذمي يجوز والى بنى هاشم لا . في الخانية ويجوز أن يعطى صدقة الفطر فقراء أهل الذمة ويكره . في المنهاجية من الإيضاح فقراء المسلمين أحب الى ، وقال أبو يوسف رح لا يجوز في احدى الروايتين . في نوادر الفتاوى اكر رسم عيلى بنية صدقة فطر بدرويش بدهد روا بود . في السراجية يجوز أن يعطى ما يجب عن واحد جماعة من المساكين وأن يعطى ما يجب عن جماعة مسكينا ولا يجوز الأباحة ، وانما الشرط هو التملك ويعطى صدقة الفطر حيث

هو ويكره أن يبعث الى موضع آخر الا الى ذى قرابة من ذى الحاجة .
في الخلاصة له اولاد وأمرءة فكالم الخنطة لأجل كل واحد منهم حتى
يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عنهم . في الغياثية
(ط) المسافر أو المريض اذا أفطر في رمضان لا تبطل عنها صدقة الفطر
لأن سبب الوجوب موجود في حقهم وهو طلوع الفجر يوم الفطر .

كتاب الصوم باب الشهادة على روية الهلال

من الآلى للسيوطى رح لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء
الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان . قيل موضوع ومن الوجيز له قلت
هو ضعيف لاموضوع وله شاهد من قول مجاهد وفي الجامعين له طرق
أكثرها صحاح ورد فيها لفظ رمضان بلائصديره بشهر وان كان مقدرًا
محدوفا لغلبته وشهرته كذلك فيهم ولا يلتبس منها الحديث من صام رمضان
وستا من شوال والأربعاء والخميس دخل الجنة اخرجها أحد ومنها كان
صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل رجب قال اللهم بارك لنا في رجب
وشعبان وبلغنا رمضان وكان اذا كان ليلة الجمعة قال هذه ليلة غراء ويوم
ازهر أخرج البيهقي وابن عساكر عن أنس رض ومنها من صام رمضان
إيمانًا واحتسابًا غفر الله له ما تقدم من ذنبه أخرج الخطيب وأحمد
والترمذى والبخارى، ومسلم وغيرهم عن أبي هريرة رضى الله عنه (١)
في السراجية اذا كان بالساء علة من سحاب أو ضباب أو دخان تقبل على

(١) قلت : بحث الحديث كله من زيادات صاحب المتانة .
أبو سعيد السندى .

هلال رمضان شهادة عدل رجلا كان أو امرأة أو عبدا أو أمة أو محدودا في قذف ثابتا وفيها ولا يشترط لفظ الشهادة ولو شهد عدل على شهادة عدل جاز (١) ولو كانت السماء صافية مصححة ان كان الشاهد جاء من خارج المصر أو مكان مرتفع تقبل شهادة عدل أيضا وان لم يكن كذلك لا تقبل الشهادة قوم يقع العلم بخبرهم قدر ذلك أبو يوسف بخمسين وقال خلف بن أيوب رح خمس مائة بباخ قليل والأولى أن يفوض الى رأى القاضى . فى الكافى ثم قيل فى حد الكثير أهل المحلة وقيل خمسون رجلا وعن محمد رح حتى يتواتر الخبر من كل جانب . وفيه فان جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية انه لا تقبل لمكان التهمة ، وذكر الطحاوى ان الشهادة مقبولة لأن المطالع مختلفة والمانع خارج المصر أقل . فى الحمادية من النصاب أن فى الاقضية والفتاوى صحح قول الطحاوى واعتمد عليه . فى العناية

(١) قال فى رش الأنوار تحت قول الدر (وتقبل شهادة واحدة على آخر كعبد وانثى على مثلها) أى على شهادة آخر . قال فى البحر: - تقبل فى هلال رمضان شهادة واحد على شهادة واحد بخلاف الشهادة على الشهادة حيث لا يقبل ما لم يشهد على شهادة رجل واحد رجلان أو رجل وامرأتان لما ذكرنا أنه من باب الإخبار لا من باب الشهادة على الشهادة وكذا فى البدائع اه . وكتب أيضا فى توضيح قوله "على مثلها" بأن يكون اشهاد العبد عبدا مثله على شهادته واشهاد الانثى مثلها انثى على شهادتها . قال فى البحر يقبل فيه شهادة العبد على العبد كذا فى البرازية . وكذا شهادة المرأة على المرأة كما فى الظهيرية اه فالمراد من قوله على مثلها على شهادة مثلها بجذف المضاف وليس المراد أداء الشهادة على المثل بأن يكون المثل مشهودا عليه كما يتوهم من ظاهر العبارة فانه غلط فتدبر . رش الأنوار للمخدوم عبدالسواحد السيوستانى السندى . من هامش النسخة الخطية للدر المختار . أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

تقبل شهادة الواحد اذا كان عدلا قال الطحاوى معناه العدالة بحكم الإسلام في الخلاصة والطحاوى لم يشترط العدالة في هذه الشهادة ومن المشائخ رح من قال أراد به المستور وهكذا ذكر في النوادر أن شهادة المستور تقبل وبه أخذ شمس الأئمة الحلواتى وظاهر المذهب ما ذكرنا ان العدالة شرط في الحمادية من الذخيرة قال الشيخ الإمام الجليل أبوبكر محمد بن الفضل اذا كان السماء متغيمة انما تقبل شهادة الواحد اذا فسر وقال رأيت الهلال خارج البلدة في الصحراء ورأيت في البلدة بين خلال السحاب في وقت يدخل في السحاب ثم ينجلي أما بدون هذا التفسير فلا يقبل لمكان التهمة، في الخلاصة الفاسق اذا بصر هلال رمضان وحده ينبغي أن يشهد عند القاضى لكن يرد القاضى شهادته ولو أفطر قبل أن يشهد يجب القضاء وفي الكفارة اختلف المشائخ ولو شهد ورد القاضى شهادته وأمره بالافطار فافطر لا تجب الكفارة عليه واذا قبل الإمام شهادته ولهم الناس بالصوم فافطر هو أو واحد من أهل البلدة هل يلزمه الكفارة قال عامة المشائخ رح يلزمه وقال الفقيه أبو جعفر رض لا يلزمه . وفيها من شرح الطحاوى ومن رأى هلال شوال وحده لا يفطر ولو افطر فعليه القضاء . في الحمادية من المحيط ثم الواحد اذا رأى هلال رمضان وحده هل يلزمه أن يشهد عند الحاكم أم لا . قال الشيخ الإمام الاجل شمس الأئمة الحلواتى رح اذا كان عدلاً يلزمه أن يشهد حراً كان أو عبداً حتى الجارية المخدرة وهو من فروض العين وينبغي ان يشهد في ليلة ذلك كيلا يصبح الناس مفطرين وللجارية المخدرة أن تشهد بغير اذن وليها . في السراجية رجل رأى هلال رمضان برستاق ليس هناك قاض ولا وال ولم يأت المصر ليشهد فعليهم ان يصوموا بقول هذا الرجل اذا كان ثقة وكذا اذا شهد عدلان على هلال شوال لا بأس بأن يفطروا . في الخلاصة الإمام اذا رأى هلال شوال وحده لا ينبغي له ان يخرج ويأمر الناس بالخروج وكذا لو رأى هلال رمضان

لا يأمر الناس بالصوم لكنه يصوم هو كذا عن شمس الأئمة الحلواني قال وفي
الفطر ماذا يصنع الإمام فيه ثلاثة أقوال في قول يفطر جهرا وفي قول
يصوم وفي قول يصح ولا ينوي الصوم غير أنه لا يأكل . في التاتارخانية
من الحججة قال صاحب الكتاب ان استيقن بالهلال يخرج ويصلي صلوة
العيد ويفطرون لأنه نائب الشرع وقد تيقن ، في الخلاصة اذا شهد
الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال
رمضان قبل صومهم بيوم ان كانوا من أهل مصر ينبغي أن لا تقبل
شهادتهم لأن تركوا الحسبة وان جاءوا من مكان بعيد جازت شهادتهم
لانتفاء التهمة . وفيها واذا صاموا ثلاثين يوما بشهادة واحد ولم يروا
هلال شوال لم يفطروا حتى يصوموا يوما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح
في الغياثية وقال محمد رح يفطرون وقال الحلواني هذا اختلاف فيما اذا
لم يروا هلال شوال والساء مصححة اما اذا كانت متغيمه فانهم يفطرون
بلا خلاف . في الخلاصة وان كانوا صاموا بشهادة رجلين أفطروا اذا
صاموا ثلاثين يوما . في التجريد وعن القاضي الإمام السعدي (١) انهم
لا يفطرون وان صاموا بشهادة رجلين لكن الأول أصح . في الظهيرية اعلم
بان الدعوى هل يشترط لقبول هذه الشهادة قالوا لا يشترط (حتى لو شهدوا
على ذلك من غير دعوى احد سمعت الشهادة وقلت وهذا قول أبي يوسف
ومحمد رح اما على قول) (١) أبي حنيفة رح فينبغي ان يشترط . في
التبيين وينبغي ان لا يشترط . فيه الدعوى كعتق الأمة وطلاق الحرة
ولا تقبل شهادة المحدود في قذف لكونه شهادة . وفي الوقاية شرط في
الفطر والصوم العدالة ولفظة الاشهاد ولا يشترط الدعوى ولفظة الشهادة

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . أو على قول القاضي الخ . (٢)
هذه العبارة المحاطة بالقوسين لم توجد في الأصل . ونقلتها من نسخة
دار الهدى . أبو سعيد السندي .

هذه الشهادة وفيها في الخلاصة لوصام أهل بلدة ثلثين يوما للرؤية
وأهل بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فعليهم قضاء يوم ولاعبرة
لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية وعليه فتوى الفقيه أبي الليث رحوبه
كان يفتي شمس الأئمة الحلواني . في التبيين وأكثر المشايخ على أنه
لايعتبر والاشبه ان يعتبر لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم الى آخر
تعليقاته قلت وعلى هذه الرواية تفرع ما في الغياثية . سئل شيخ الإسلام
أبو الحسن عن قاض قضى برؤية هلال رمضان بشهادة شاهدين عند
الاشتباه في مصر هل يظهر حكمه في حق مصر آخر فقال لا لأنه
ليس تبعاً له بخلاف قرى هذا المصر ومحاله وما ينسب اليه قيل لو شهد
شاهدان عند قاضى مصر لم ير أهله الهلال على ان قاضى مصر (١) كذا
شهد عنده شاهدان برؤيته فحكم بشهادتهما بالرؤية هل يجوز لهذا القاضى
ان يقضى بهذه الشهادة فقال نعم كذا في الخلاصة وفيها أدل بلدة رأوا
هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما يشهد جماعة في اليوم التاسع
والعشرين ان أهل بلدة كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم بيوم
فصاموا وهذا اليوم يوم الثلاثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة
والسواء مصححة لايباح الفطر غدا ولم يتركوا التراويح في هذه الليلة لأن
هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ، ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا روية
غيرهم . في الغياثية (ش) صاموا ثمانية وعشرين يوما ورأوا هلال الفطر
ينظر ان رأوا هلال شعبان وعدوه ثلثين ثم صاموا رمضان قضاوا يوما
لأنهم تيقنوا ان رمضان انتقص بيوم وقد يكرن كذلك وان عدوا . شعبان
من غير روية الهلال قضاوا يومين بالنقصان ولعلهم غلطوا . في الخلاصة

(١) كذا في الأصل . وفي نسختي دم وضع "قاضى كورة كذا مكان
مصر كذا". أبو سعيد السندى .

وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم رأوا هلال شوال لا قضاء عليهم وفيها وأما على هلال شوال ان كان بالسما علة لا يقبل الا بشهادة رجلين اورجل وامرأتين ويشترط الحرية وينبغي ان يشترط لفظة الشهادة اما ينبغي ان يشترط الدعوى (١). في العتابة ولورأوا الهلال في اليوم الآخر قبل الزوال وبعده لا يعتبر هو المختار وهو الليلة الجائبة في قول أبي حنيفة رح ومحمد رح في الخانية اتموا صوم ذلك اليوم . في الخلاصة وهو من الليلة المستقبلية هو المختار فلورأوا هلال شوال في آخر اليوم من شهر رمضان في النهار قبل الزوال أو بعده فظن ان مدة الصوم قد انتهت فأفطر عمداً ينبغي أن لا يجب الكفارة . في السراجية ولو افطروا يلزمهم الكفارة . في التاتارخانية من التهذيب ولا يجوز تقديم المنجم في الصوم ولا في الإفطار وهل يجوز للمنجم ان يعمل بحساب نفسه فيه وجهان احدهما أنه يجوز والثاني لا يجوز.

باب وقت الصوم ونيته

في العتابة الصوم ستة ثلثة يجوز بنية من النهار وقبل الزوال وقبل انتصاف النهار وهو الأصح . صوم رمضان والنذر المعين والنفل وثلاثة لا تجوز الا بالنية من الليل أو مقارنا بطولوع الفجر القضاء والنذر المطلق والكفارات كلها. الصحيح المقيم عن أى شئ نوى يقع عن رمضان لأنه تعين بتعيين الله تعالى ووقت النية بعد غروب الشمس لأنه ليلة الغد ولو نوى قبل الغروب لا يصح ولو أصبح ولم ينو فطرا ولا غيره وهو صحيح مقيم وصام يجزيه (بناء على ظاهر حاله ولو كان مريضا أو مسافرا أو مهتكا اعتاد الفطر لا يجزيه) (٢) الا ان ينوى انتهى وهكذا في الشاهان بيانا

(١) وفي نسخة صعب لا يشترط بزيادة لا . (٢) هذه العبارة وجدت في نسخة المائة لصاحب العلم ولم توجد في الأصل . أبو سعيد السندی .

لما في الهداية من لم ينو في رمضان كله لاصوما ولا فطرا فعليه قضاءه .
في الكافي ووقت أداء الصوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس ونصفه
الضحوة الكبرى فيشترط النية في أكثر اليوم والمراد بالنهار المذكور في
الجامع الصغير اليوم . في التهذيب ثم ينوى لكل يوم وعند مالك يكفي
لصوم رمضان نية واحدة . في الخانية والعتابية التسحر منه نيته كذا من
المحيط . في الهداية ثم التسحر مستحب لقوله عليه الصلوة والسلام تسحروا
فان السحور بركة . في الشاهان السحر آخر الليل قالوا هو السدس الأخير
والسحور ما يوكل في ذلك الوقت ، والتسحر أكل السحور ، والبركة الخير الدائم
وفي التسحر ذلك لأنه لا ينام بعده ظاهرا فيشتغل الى العبادة فيقوى على
الصوم انتهى واذا تقرر في الايمان أن السحور هو الأكل فيما بين نصف
الليل وطلوع الفجر فعمل المراد لما قيل هو السدس الأخير بيان وقته المستحب
لكن الآكد استحبابا أن يقع في آخر السدس وهذا اريد بالليل ما بين
الشفق والصبح وان أريد به ما بين الغروب والطلوع فراد ذلك القائل
بيان وقت الآكد فقط يعني ينبغي ان يتسحر فيما تزيد السدس على السبع
في جواهر الفتاوى أن من وقت الصبح الى طلوع الشمس سبع الليل .
في الكافي ويستحب تاخيرها الا انه يؤخر على وجه لا يشك في الفجر الثاني
فان شك فيه معناه لتساوي الطرفين فيستحب أن يدع الأكل لقوله عليه
الصلوة والسلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك فان أكل فهو شاك فصومه
تام . في العتابية والفجر هو البياض الذي معه الحمرة فاذا شك في الفجر
لم يأكل وان اكل فقد اساء فان كان اكبر رأيه أنه كان طلع يجب القضاء
وفي رواية الأفضل أن يقضى . في الكافي والنفل يصح بنية من النهار قبل
الزوال لابعده روت عائشة رض أنه عليه الصلوة والسلام كان اذا اصبح
دخل على نسائه فقال هل عندكم شيء فان قلن لا قال اني اذن صائم وقال
الشافعي رح يصح بنية بعد الزوال ويصير صائما من حين نوى . في الهداية

الا ان من شرطه الإمساك في أول النهار وعندنا يصير صائما من أول النهار لأنه عبادة قهر النفس وهي انما تتحقق بإمساك مقدر فيعتبر قران النية بأكثره . في الغياثة من الفتاوى وعن محمدرح لو كان شعبان كله مفطرا و صام يوم الشك تطوعا لا بأس به في قوله وقول أبيحنيفة رح والمختار ان يفتى في زماننا لكل بجوازه تطوعا من غير كراهة . وفي فتاوى النصرى لا يعجل بالاكل يوم الشك فان ظهر أنه من رمضان صام ويجزيه عنه وان قارب وقت الزوال لم يأت الخبر أفطر ، في الكافي والمراد بقوله عليه الصلوة والسلام لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين الا أن يوافق صوما كان يصوم أحدكم التقدم على رمضان بصوم رمضان بان ينوى صوم رمضان لأنه يؤديه قبل أو انه فيكون حراما فان وافق صوما كان يصومه بان كان اليوم يوم الخميس أو الاثنين فوافقه فالصوم أفضل لما روينا وكذا ان صام كله أو نصفه أو ثلثه من آخره وان كان أفرد بصوم التطوع فقبل التطوع أفضل احترازا عن ظاهر النهي وقيل الصوم أفضل لما روى عن علي وعائشة رض من انهما كانا يصومان يوم الشك ويقولان ان نصوم يوما من شعبان احب الينا من ان نفطر يوما من رمضان . في الهداية ولا يصوم يوم الشك الا تطوعا والمختار ان يصوم المفتي بنفسه أخذا بالإحتياط ويفتى العامة بالتلوم الى وقت الزوال نفيا للتهمة . في الخلاصة لأن المفتي يمكن ان يصوم على وجه لا يدخل فيه الكراهة ولا كذلك غيره

باب ما يفسد الصوم وما يوجب القضاء والكفارة

في الهداية واذا اكل الصائم او شراب أو جامع ناسيا لم يفطر لقوله عليه الصلوة والسلام للذي أكل أو شرب ناسيا تم على صومك فأنا اطعمك الله

وسقائك واذا ثبت هذا في الأكل والشرب ثبت في الوقاع للإستواء في الركنية ولا فرق بين الفرض والنفل لان النص لم يفصل . في المسافري وقال مالك وابن أبي ليلى ومحمد بن مقاتل الرازي في الفرض يقضى وفيه أيضا ومحمد بن مقاتل من اصحابنا اختار ان الأكل ناسيا يفطره . في عقد اللآلى واذا افطر ناسيا فالأفضل أن يقضى . في الظهيرية رجل اصبح يوم الشك متبرما ثم اكل ناسيا ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في فتاوى انه لا يجوز وفي البقالى النسيان وقبل النية كما بعدها . في العياثية رجل نظر الى صائم يأكل ناسيا هل يسعه ان لا يذكره أن رأى فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم الى الليل فالختار ان يلزم اخباره ويكره تركه حتى يجوز صومه بيقين عند الكل وان كان بحال يضعف بالصوم واذا اكل يتقوى به على سائر الفرائض يسعه ان لا يخبره لان ما يفعله الصائم ليس بمعصية عند اكثر العلماء فالسكوت عنه لا يكون معصية . في الهداية وان نام واحتلم لم يفطر وكذا نظر الى امرءة بشهوة فأمنى وصار كالمتفكر اذا أمنى وكذا المستمنى بالكف على ما قالوا . في الكافي وقال مالك ان نظر مرتين فسد صومه لقوله عليه الصلوة والسلام النظره الاولى لك والثانية عليك . قلنا ذلك في الإثم واذا عالج ذكره حتى أمنى يجب القضاء هو المختار كانه وجد الجماع معنى . في الحميدى وهل له ان يفعل ذلك ان اراد الشهوة لا يحل لقوله عليه الصلوة والسلام ناكح اليد ملعون وان اراد تسكين ما به من الشهوة لا بأس به . في الخانية قالوا نرجوا ان لا يكون آثما . في مجموعة الروايات من الايضاح واجمعوا على من مس امرءته فامدى ان صومه صحيح ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال مالك رح عليه القضاء ولا كفارة . في الخانية الغيبة لا يفسد الصوم وكذا اذا جامع بهيمة ولم ينزل أو ناكح بيده ولم ينزل أو جامع فيما دون الفرج ولم ينزل وان نزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة، لوجود

مقدمة المائة

بن أحمد المروزي : ألتري إلى الشافعي وإلى من تبع له بخراسان .
فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن معدان عن أنس رضي الله عنه
رفعه يكون من أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي “
جعلها مما وضع تقربا . وفي آخره : وكان في أيام أبي حنيفة أربعة
من الصحابة : أنس بن مالك بالبصرة ، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة ،
وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة ، وأبو الفضل عامر بن وائلة بمكة . و
لم يلق أحدا منهم ولا أخذ عنه . وأصحابه يقولون : إنه لقي جماعة من
الصحابة ، وروى عنهم ولا يثبت ذلك عند أهل النقل اه . قلت :
لا خلاف في دركه ، ورويته بعض الصحابة رض كما ذكره الشيخ
جلال الدين السيوطي في تبيين الصحيفة)

ه :- فتح الدارين (١) هي رسالة في الفارسية ذكر فيها
الأحاديث ، وأقوال المشائخ ما ينفع في دفع الفقر ، كما كتب في
خطبتها . وهي هذه بألفاظه الشريفة :

حمد مر حكيمي را كه هر چیزی را باندازه حكمت گردانیده
است (٢) ، والصلوة والسلام برسول او كه علاج همه كس را

(١) قلت : هذه الرسالة محفوظة في خزانة الكتب لمؤرخ السند السيد
حسام الدين الراشدي ، وفي خزانه الكتب للشيخ عبد الحق من أولاد الخدم
محمد يوسف الخياروي وفي مكتبة العباسيين ببوبك .

(٢) الحمد لله الذي خلق كل شيء بقدر . والصلوة والسلام على رسوله
الذي عالج أمته بالسداد على حسب الاستعداد ، وعلى آله ، وصحبه ،
وتوابعه الذين اتبعوهم (بإحسان) على دينه .

وبعد فيقول العهد الضعيف جعفر بن عبد الكريم ميران البوهكاني انه

قضاء الشهوة بصفة النقصان . في العتائية اذا ادخل اصبعه في دبره ، والمرءة في فرجها لم يفسد هو المختار ، ولو كان الاصبع مبلولا بالماء فسد لا بالاصبع ولكن لوصول الماء أو الدهن باطنه . في الفتاوى الغريب من النصاب ولو ادخل اصبعه في دبره والمرءة في فرجها فتكلموا في وجوب الغسل والقضاء والمختار أن لا يجب الغسل (١) والقضاء لأن الاصبع ليس بألة الجماع (٢) وهو الصحيح . في العتائية ولو شد الطعام بخيط وأرسلها في حلقه وطرف الخيط بيده لا يفسد الا اذا انفصل منه شيء وكذا المخاط والبزاق في فمه وانفه لم ينقطع فاستثمه في الخلاصة وان ابتلع كلها اي الخيط فسد صومه وعنى هذا لو ابتلع عنبا مربوطا بخيطه ثم أخرجه (٣) في العتائية في الفتاوى من يعمل عملا لا يرسم فيدخله في فمه ويصير الريق أحمر أو اصفر يفسد؛ وكذا الغزل المصبوغ ، وكذا لو استنجي وبالغ حتى دخل الماء باطنه ولو خرج مقعده وغسله ثم دخل فسد الا ان يجففه قبل أن يقوم . في الخانية وينبغي للصائم أن لا يبالغ ولا يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف بخرقة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولهذا قالوا لا يتنفس في هذه الحالة انتهى اي لا يخرج الريح . في جواهر الفتاوى أرى بها بأسور فاذا جاست للطهارة واستنجت خرج شيء عنها واذا قامت دخل لا يبطل وضوءها وصومها لأنها أثر لاعين . في السراجية الجائفة والآمة اذا داواها بدواء يابس لم يفسد ، ان داواها بدواء رطب يفسد، وقال اكثر المشائخ العبرة للوصول الى الجرف لا للرطب واليابس . في العتائية والصحيح أن العبرة عند أبي حنيفة رح للوصول لا للرطوبة واليبوسة . في الخلاصة ولو طعن برمح فوصل الى جوفه

(١) وفي نسخة ده . انه لا يجب بالضمير . (٢) كذا في نسخة ده . وفي الاصل (ليس بألة بالاجماع) . (٣) كذا في نسخة ده . وفي الاصل هكذا (لو ابتلع عنبا مربوطا بخيطه) . أبو سعيد السندی .

ثم نزعه لا يفسد صومه، ولو بقي في جوفه اختاف المشايخ والصحيح أنه لا يفسد صومه . وفي التجريد يفسد ولو دخل السهم جوفه وخرج من الجانب الآخر لم يفسد صومه . في الكافي ويفطران احتقن أو استعط أو اقترفي اذنه دواء، لقواه عليه الصلوة والسلام الفطر مما يدخل ولأنه فطر معنى لحصول ما فيه صلاح البدن في الجوف ، ولا كفارة عليه لعدم الصورة وهو الابتلاع ولو افطر في اذنه الماء أو دخله لا يفسد لعدم الصورة وهو الابتلاع والمعنى وهو صلاح البدن (وقيل يفسد ولو دخل الدهن يفسد اتفاقا لوجود المعنى وهو صلاح البدن) (١) وان اقتر في احليله لا يفسد . في الخلاصة وما وصل الى جوف الرأس والبطن من الاذن والانف والدبر فهو مفطر بالاجماع وفيه القضاء . في العتابية ولو اکتحل أو صب في عينيه أو دواء مع اللبن وجد طعمه أو مرارته في حلقه لا يفسد . في جواهر الفتاوى صائم افطر بشئ من الحلاوة وابتلع عينها ثم دخل في الصلوة ووجد حلاوتها في فيه فابتلعها لانفسد صلوته لأنه أثر لآعين فصار كمن تمضمض ومج ثم ابتلعه وفيه برودة الماء، وكن اکتحل فوجد طعمه في حلقه فابتلعه لا يفسد صومه . لانه أثر لآعين نفيا للخرج . في الهداية ولو اکتحل لم يفطر لانه ليس بين العين والدماغ منفذ، والدمع يترشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافي كما اذا اغتسل باناء البارد . في دستور القضاء من جامع الصغير الخاني اذا اکتحل الصائم لا يفسد صومه ، وقيل على قول ابن أبي ليلى فسد وجد طعمه أو لم يجد وقال مالك رح ان وجد طعمه في حلقه فسد صومه والإفلا فالصحيح هو الاول لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اکتحل وهو صائم . في التنجيس قال عليه الصلوة والسلام من اکتحل بالاثمد

(١) لم توجد هذه العبارة في الاصل . ونقلتها من نسختي "صع وده".

أبوسعيد السندي .

يوم عاشوراء لم ترمد عيناه . المحب اذا شرب بزاق عشيقه يفسد صومه ولا تازمه الكفارة . في الكنز ابتلع بزاق غيره كفر لو صديقه والا لا . في الخلاصة الصائم اذا ابتلع بزاق غيره في رمضان فسد صومه ولا كفارة عليه . ولو أخرج بزاق فمه على يده وجمعه فيه ثم رده الى فمه وابتلع (١) يفسده . في جواهر الفتاوى صائم استنشق فجاوز الماء قصب أنفه لا يفسد صومه ما لم يصل الى جوف الرأس . في القنية (قع س) استنشق فارتفع الماء الى أنفه حتى خرج الى فمه ولم يصل الى دماغه لم يفسد . في الخلاصة لو تميمض أو استنشق فدخل الماء جوفه ان كان ذا كرا لصومه فسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة . في الخانية ولو أكل مكرها أو مخطئان تميمض فوصل الماء جوفه عليه القضاء دون الكفارة . وقال بعضهم لمن تميمض حتى دخل الماء حلقه ان زاد في المضمضة على الثلث ووصل الماء جوفه فسد صومه وقال ابن أبي ليلى رح ان توضأ للصلوة المكتوبة لم يفسد صومه وان توضأ للصلوة التطوع فسد صومه ، وقال بعضهم لم يفسد فيها . في الظهيرية وعن نصير رح فيمن اغتسل ودخل الماء في حلقه لم يفسد . في العتابة الا ان يصب فيه متعمدا . في جواهر الفتاوى جنب تميمض في الليل واغتسل بعد الصبح سقط عنه مضمضة الغسل وصح صومه . اعلم أن الإمام محمد بن الحسن الشيباني رح قد اشترى جوارى كثيرة لاستخراج غوامض مسائل الحيض حتى يسأل عنهن كيفية ذلك فجاء يوما من الأيام مستفقى وقال ايها الإمام صائم باشرني ليلة من ليالي رمضان فلما طلع الفجر يخاف المبالغة في المضمضة للإحتراز من فساد الصوم ما يفعل فتردد وتوقف في جواب هذه المسئلة فقالت جارية من جواريه يا شيخ لو شرب الماء قبل الصبح فلا يحتاج الى المضمضة عند

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده أو ابتلعه . بالضمير . أبو سعيد السندی .

الغسل فذكره الإمام محمد وقال أحسنت يا جارية ونعم افيتت . في العتايية والذباب والغبار والدخان وغبار الطاحونة لانفسد . في الخلاصة ربح العطر لايفسده . الصائم اذا دخل المخاط انفه فاستشمه فأدخل حلقه متعمدا لاشئ عليه . في القنية أنزل المخاط الى رسه ولكن يمصها ولايدخل عينها في جوفه لايلزمه القضاء وان جعل هذا بالفانيد أوالسكر يلزمه القضاء والكفارة وكذا اذا أكل شيئا من أوراق الشجر مما يأكله الناس . في عمدة الإسلام مردى شب تنبولى يا ديكر چیزی میوه خورده ومضمضه نکررد آلودگی دردهن مانده همچنان صبح دمید چه کند، جواب مضمضه کند واحتياط نماید تا ازان آلودگی درون حلق چیزی نرود، في المنظومة لايجب التكفير بالإفطار . اذ نوى الصوم من النهار . في حاشيته صورته رجل أصبح ناويا في رمضان الفطر ثم نوى الصوم قبل الزوال ثم أفطر متعمدا لاكفارة عليه في رواية أيضا ان أكل قبل الزوال عليه الكفارة وان كان بعد الزوال عليه القضاء لاغير وقال عليه الكفارة كيف ما كان . في الخلاصة صائم أكل الطعام فبقي اللحم بين أسنانه ان كان قليلا لايفسد صومه وان كان كثيرا يفسد والكثير قدر الحمصة ولو ادخل ذلك القدر في فيه وابتلعه متعمدا فعليه القضاء ، والكفارة وان اخرج وأخذ بيده ثم ابتلعه يجب أن يفسد وفي الكفارة اقاويل أربعة قال الفقيه والأصح أنه لايجب الكفارة وعلى هذا رجل اخذ لقمة من الخبز ليأكل وهو ناسي فلما مضغها ذكر أنه صائم فابتلعها وهوذا كر ان ابتلعها قبل أن يخرجها من فمه فعليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها فلا كفارة عليه وبه اخذ الفقيه ولومضغ لقمة وأمسكها في فيه ليلا حتى نام واللقمة في فيه ثم انتبه بعد ما طلع الفجر فابتلعها وهوذا كر تجب الكفارة ولو أكل لحما غير مطبوخ عليه الكفارة لأن اللحم القديد يتغذى به كالمطبوخ وكذا في شحم غير مطبوخ هو المختار وفي العجين وفي أكل الدقيق كذلك عند أبي يوسف رح وبه أخذ الفقيه وقال

محمد رح- تجب الكفارة . ولو أكل الحنطة فعليه الكفارة ولو أكل حصاة
أو نواة أو حجر أو مدرا فعليه القضاء ولا كفارة وكذا لو أكل القطن أو الحشيش
أو التراب أو الكاغذ والطين الذي يغسل به الرأس فإن كان يعتاد أكل هذا
الطين فعليه الكفارة . في القنية (عج) افطر رمضان مرة بعد أخرى بتراب
أو مدر لأجل المعصية فعليه الكفارة زجرا له وكتب غيره نعم والفتوى
على ذلك وبه اخذ أئمة الامصار . في الخلاصة ولو أكل الملح تجب
الكفارة هو المختار . في الغياثية وفي الملح وحده لا يلزمه الا اذا اعتاد ذلك
ولو ابتلع حبة حنطة يلزمه بخلاف الشعير الا اذا كان مقلبا . في الخلاصة
الدم اذا خرج عن الاسنان ودخل حاق الصائم ان كانت الغلبة للبراق
لا يضره وان كانت الغلبة للدم يفسد صومه وان كان سواء يفسد احتياطا .
الصائم اذا ابتلع سمسة بين اسنانه لا يفسد صومه وان تناولها من الخارج
وابتلعها فسد صومه وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انها تجب اذا
ابتلعها وفي الجامع الصغير قال لا تجب الكفارة فان مضغها لا يفسد صومه
وكذا لو مضغ حبة حنطة لا يفسد صومه . في السراجية لو أخذ سمسة
ومضغها أو أكلها لا يفسد لأنه يتلاشى فلا يصل الى جوفه منه شيء . في
الخلاصة لوقاء الصائم لا يفسد صومه ولو عاد الى جوفه ان كان ملاً الفم
واعاده فسد صومه في قولهم جميعا وان عاد فسد صومه في قول أبي يوسف
وعند محمد رح لا يفسد هو الصحيح وان لم يكن ملاً الفم فان عاد لا يفسد في
قولهم جميعا وان عاد فسد صومه عند محمد رح ولا يفسد عند أبي يوسف والصحيح
قول أبي يوسف رح في هذا . ولوتقياً ان كان ملاً الفم فسد صومه ولا كفارة عليه
ولا يتأتى فيه العود والإعادة وان لم يكن ملاً الفم فسد صومه عند محمد رح وعند
أبي يوسف رح لا يفسد . وفي السراجية فلوتقياً ملاً فيه فسد سواء عاد ولم يعد
كذا في الهداية . في الخلاصة ولوجامع امرته أو أمته في دبرها متعمدا فعليه
القضاء والكفارة أنزل أولم ينزل عندها وكذا اذا عمل عمل قرم لوط

و عند أبي حنيفة روايتان في رواية كما قالوا به اخذ المشائخ وفي رواية لا تجب الكفارة . في الغياثية (ط) الصائم اذا عمل عمل قوم لوط في رمضان وجب عليه القضاء بالإتفاق والمختار أنه تجب عليه الكفارة بالإتفاق ايضا لأن الكفارة بالزنا انما وجب لأنه قضاء الشهوة على الكمال وهذا المعنى موجود في اللواط . في جواهر الفتاوى وان سحق المرءتان في رمضان بالنهار فعليهما الغسل والقضاء ان انزلتا وان لم تنزلا لا غسل ولا قضاء . فان انزلت احدهما فعليها القضاء والغسل دون الاخرى ، ونحوه في الخانية . في الظهيرية اذا وطئت المرأة وهي مكرهة لا كفارة عليها ولوطاوعته وسط الأمر لا كفارة عليها، لانها طاوعته بعد ما صارت مفطرة . فالمرءة اذا طاوعت زوجها أو غيره في رمضان ثم حاضت في ذلك اليوم سقطت الكفارة وكذا اذا مرضت عندنا خلافا لزفر رح . في الغياثية المرءة اذا اكرهت زوجها في شهر رمضان على الجماع فجامعها مكرها ، قال بعضهم تجب عليه الكفارة والقضاء لأنه اذا جاء الإنتشار زال الإكراه ، وقد نص محمد رح في الأصل أنه لا كفارة عليه ، وهذا أصبح لأن هذا افطار بعذر وبه يفتى والزوج اذا اكرهها على الجماع لا كفارة عليها بالإجماع ، لأن الزوج يجامعها وان كانت لا تجد اللذة في أوله . في الكنز تسحر ظنه ليلا والفجر طالع أو افطر كذلك اي ظانا أن الشمس غربت والشمس حية أمسك يومه وقضى ولم يكن كأكمل عمدا بعد أكله ناسيا ، كذا في الكافي معللا . في الخلاصة وتسحر واكبر رأيه أن الفجر طالع قال مشائخنا رح عليه أن يقضى ذلك اليوم ولو افطر وأكبر رأيه أن الشمس لم يغيب فعليه القضاء والكفارة ان النهار كان باقيا وقد انضم اليه اكبر رأيه فصار بمنزلة اليقين وفيها ويستحب للصائم تعجيل الإفطار قبل طلوع النجم ، وتأخير السحور وفي يوم الغيم لا يستحب التعجيل ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن ومن كان على المنارة وترى الشمس

لا يفطر ومن كان باسكندرية وغابت عنه الشمس يفطر وفي الشريعة ويعجل الإفطار ولا يصلي المغرب قبل الإفطار. في العوارف الإفطار قبل الصلوة ليس سنة في الشريعة ويفطر على الحلاوة. والأفضل أن يكون الفطور تمرا فان لم يجد فعلى ماء طاهر، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفطر بثلاث تمرات أو على شئ لم تمسه النار وقيل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر في الصيف على الماء وفي الشتاء على التمر. في الخلاصة لو قال لامرأته انظري ان الفجر طال أو غير طالع فنظرت ورجعت وقالت غير طالع فجامعها زوجها ثم ظهر أن الفجر كان طالعا، اختلف المشايخ في وجوب الكفارة والصحيح أنه لا تجب عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة في جواهر الفتاوى رجل كان جامعها في ليلة من شهر رمضان على ظن أن الفجر لم يطع فسمع انسانا يقول قد طلع الفجر فلم يعتمد على قوله وسمع صوت الأذان فلم يعتمد على ذلك ومضى على حاله فاذا الفجر قد طلع يجب عليه القضاء دون الكفارة، في الخلاصة اذا جامع امرأته قبل طلوع الفجر فلما فشى الصبح اخرج وامنى بعد الصبح لا قضاء عليه كما في الإحتلام في نهار رمضان فان بدء بالجماع ناسيا أو قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر أو تذكر الناسي ان فرغ من صاعته قد ذكرنا وان دام على ذلك حتى نزل ماءه اختلف المشايخ رح قال بعضهم عليه القضاء ولا كفارة وقال بعضهم هذا اذا لم يحرك نفسه وان حرك بعد التذكر وبعد الفجر فعليه القضاء والكفارة. في الخلاصة والغياثية. اذا أكل أو شرب أو جامع ناسيا فظن أن ذلك فطره فأكل متعمدا لا كفارة عليه، فان كان بلغه الحديث وعلم أن صومه لا يفسد بالنسيان عنها أنه تلزمه الكفارة، وعن أبي حنيفة رح أنه لا تلزمه وهو الصحيح ولو احتلم في نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وان كان جاهلا لذلك عند أبي حنيفة رح في ظاهر الرواية وعن محمد رح أنه لو استفتى فقيها فافتي بالفطر ثم أكل بعد ذلك متعمدا

للكفارة عليه هو الصحيح، في الخلاصة ومن كان له حمى غب فلما كان اليوم معتاده أفطر على توهم أن الحمى تعاوده وتضعفه فاخلف الحمى تلزمه الكفارة، وكذا المرأة اذا كانت لما في الحيض عادة معروفة فلما كان اليوم الذي هو أول حيضها أفطرت ثم لم تحض تلزمها الكفارة، في انفصول في أحكام المرضى ولو افطر على أنه يقاتل اهل الحرب فلم ينفق القتال لا كفارة عليه اشارة عليه ظهير الدين رحا الى الفرق بين مسألة القتال وبين مسألة الحمى ووجهه أن القتال يحتاج الى الإفطار ليقوى ولا كذلك المرض في السراجية اذا افطر في رمضان مرارا يكفيه كفارة واحدة كذا لو افطر في رمضانين هو الأصح . في الكافي فان افطر في يوم وكفر ثم افطر في يوم آخر تجب كفارة اخرى في ظاهر الرواية لأن التداخل قبل الأداء لا بعده كما في الحدود فانه اذا زنى فحد ثم زنى يحد ثانيًا . في السراجية كفارة الإفطار اعتاق رقبة بنية التكفير فان لم يقدر فصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا مسلما أو ذميا نصف صاع من حنطة أو صاع من تمر أو شعير ويجوز فيه طعام الإباحة بالتغذية والتعشية، ويجوز غداءن وعشاءن عن يومين ويجوز سحور وعشاء من يوم . في الكافي والكنز ككفارة الظهر لما روينا ولحديث الاعرابي فانه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو ينتف شعره ويقول هلكت واهلكت فقال ما ذا صنعت قال واقعت أهلي في نهار رمضان متعمدا فقال اعتق رقبة فقال لا أملك الا رقبتي هذه فقال صم شهرين متتابعين فقال وهل جاء ماجاء في الامن الصوم فقال أطعم ستين مسكينا فقال لا أجد فقال اجلس فجلس فأتى بصداقات بنى زريق فقال خذ خمسة عشر صاعا فتصدق على المسكين فقال والله ما بين لابتي المدينة أحوج اليها مني ومن عيالي فقال عليه الصلوة والسلام كلها أنت وعيالك يجزيك ولا يجزي أحدا بعدك . فعرف وجوب الكفارة بهذا الترتيب لكنه خص الاعرابي بالتخفيف فجوز له

الإطعام حال القدرة على الصيام واكتفى بخمسة عشر صاعاً وجوز له
صرف الطعام الى نفسه. في كثر العباد ومن المنافع المرءة التي عليها صوم
شهرين متتابعين فإنها اذا أفطرت بعذر الحيض لم ينقطع التتابع كذا في تحقيق
الحسامي ' في المضمرة من الينا بيع ولو نفسست استقبلت . في الهادية من
الخانية المقيم اذا أفطر في نهار رمضان متعمدا يعزر ويحبس بعد ذلك ان
كان يخاف منه عوده الى الإفطار ثانيا . في القنية (طم) من أكل في رمضان
شهرة متعمدا يومر بقتله . في الخلاصة ولو أفطر يوما متعمدا حتى وجبت
عليه الكفارة وهو عسر فصام احدى وستين يوما عن القضاء والكفارة
ولم يعين يوم القضاء جاز وتقديم الكفارة على القضاء هل يجوز سئل
القاضي الإمام عن هذا قال يجوز. في الهادية وقضاء رمضان ان شاء
فرقه وان شاء تابعه لإطلاق النص ولكن المستحب المتابعة مسارعة الى
اسقاط الواجب .

باب ما يكون (١) عذراً في الإفطار

في الهادية ومن كان مريضاً في رمضان فخاف ان صام ازداد مرضه
افطر وقضى. في الخلاصة فان برء لكن الضعف . باق أو يخاف ان يمرض
لو صام لا يفطر لأن المبيح المرض لا الضعف. وفيها رجل خاف ان لم يفطر
يزداد عينه وجعا أو حماه شدة افطر وانما يعرف ذلك باجتهاده أو باخبار
الطبيب المسلم . في الغياثية كالمصلي المتيمم وعنده كافر اعطاه الماء لا يقطع
الصلاة لعل غرضه افساد الصلاة عليه كذا ههنا . في الشاهان أو بقول
طبيب حاذق متدين . وفي السراجية والنصاب أو باخبار عن طبيب حاذق.

(١) قلت : كذا في نسختي ص ٥٥ . وتوافقها نسخة الخزانة ايضا وفي
الأصل كان هنا بياض . أبو سعيد السندي .

وفي المسافري أوبقول طيب متدين . قال القاضي اسلام الطيب شرط .
في الغيائية والمرض الذي يبيح الإفطار ما يخاف بالصوم توقع الزيادة . في
الغيائية والمرض الذي يرخص له الفطر وهو ان يزيد مرضه أو وجعه وقيل
ان يصير صاحب فراش وعن أبي حنيفة رح ان يصلي قاعدا وكذا اذا
لدغته حية يحتاج الى شرب الدواء وكذا لو شربت المرأة لدواء الصبي فهو
عذر . في التاتارخانية لو اتعب نفسه في شيء أو عمل حتى اجهده العطش فافطر
كفر لأنه ليس بمسافر ولا مريض ، وقيل بخلافه وبه أخذ البقالى كذا في
القنية ، في العتابية سئل أبو القاسم عن أمة تضعف بالصوم عن خدمة المولى
بنحو طبخ وغسل الثياب هل تفطر قال نعم . في السراجية كان واسعا .
في الخلاصة فان خافت على نفسها لولم تفطر عليها القضاء لا غير وكذا
المنكوحه اذا أفطرت لهذا والخادم الحر أو الرجل الذى ذهب لسكر النهر
أو لعمارة الربض بمؤكل السلطان فاشتد الحر وخاف على نفسه الهلاك ينبغي
أن لاتجب الكفارة لو افطر . في القنية (بوعك) المحترف المحتاج الى نفقة علم
أنه لو اشتغل بحرفة تلحقه ضرر مبيح الفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض
(حم) لا يجوز للخباز أن يخبز خبزا يوصله الى ضعف مبيح للفطر بل يخبز
نصف النهار ويستريح في النصف قبل له لا يكفيه اجرتة أو ربحه فقال
هو كاذب وهو باطل باقصر ايام الشتاء . في الخلاصة الغازى اذا كان بازاء
العدو ويعلم يقينا انه يقاتل العدو في شهر رمضان وهو يخاف الضعف على
نفسه أن يفطر قبل الحرب مسافرا كان أو مقيا وكذا لو كانت له نوبة الحمى
فأكل قبل أن يظهر الحمى لا بأس به . في الذخيرة الغازى اذا قاتل العدو
في شهر رمضان فخاف أن يضعف بالصوم فالفطر افضل وان كان
الغازى لا يخاف الضعف على نفسه يصوم ولا يفطر ليصير جامعا بين العبادتين .
في القنية (حم) اشتد مرضه كره صومه (مع) ان زاد عينه وجعا أو حماه
شدة فالإفطار أولى . ومن الخلاصة لوصام وهو غير قادر حتى مات أم .

135351

قام بإعداده للطبع

السيد شاه محمد شاه ایم اے، بی تی

ابن السيد الحاج ارباب علی شاه

سکرٹیر لجنة إحياء الأدب السندی

سند اسمبلی بلڈنگ

بندر رود - کراچی . پاکستان

○ ○ ○ ○ ○

30 - 00



الطبعة الأولى

۱۳۸۱ هـ - ۱۹۶۲ م

مطبعة سند تائمز پریس - پرنس رود

معرفت الحجاز - کراچی . پاکستان

مقدمة المئانة

برسداد و لياقت گفته است ، و برآل ، و اصحاب ، و تابعان او كه (اتباع) همه ایشان در دین بوده است و بعد پس می گوید بنده ضعیف جعفر بن عبد الكرم میران بوبكافی چون اعراض بسیار كسان از امور دین بسبب استیعاب فقر احوال ایشان را ، و قلت مباشرت ایشان اسباب توفیق راست بخاطر فاتر این فقیر رسید كه از آنچه در باب مزید توفیق ، و دفع فقر از حضرت رسالت ، و مشائخ اسلام وارد شده است بعضی را ذكر كنم مقرون بچند حدیثی كه مناسب احوال اهل زمان است . و چون در غنی شدن همه مردم زیان ایشان می بود ، و حكمت تقاضا كرد كه بعضی غنی باشند ، و بعضی فقیر ، چه اگر همه فقیر باشند هلاك شوند ، و اگر همه غنی باشند ظلم و كبر و خود بینی را پیشه

لما كثر إعراض الناس عن أمور الدين بسبب استيعاب الفقر لهم ، و قلة مباشرتهم بأسباب التوفيق خطر بيالي أن أذكر نبذة مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم و مشائخ الإسلام في باب التوفيق ، و دفع الفقر ، مقرونا بعدة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ما تكون مطابقة لأحوال أهل زماننا .

ولما كان في غناء جميع الناس ضررهم اقتضت حكمة الله تعالى أن يكون البعض أغنياء والبعض فقراء . لأنه إن يكن جميع الناس فقراء لهلكوا وإن يكن كاهم أغنياء لا يختاروا الظلم ، والكبر ، والعجب . والدليل عليه قوله تعالى : ” ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير “

فن يكون غنيا أو بصير غنيا يجب عليه أن يرى غناه من فضل الله عليه ، ومنه ، و يشكره ، ولا يتبع قارون حيث قال : ” إنما أوتيته على علم “ بل

في الهداية وان كان مسافرا لا يستنصر بالصوم فصومه أفضل لما في حديث
طويل عند البيهقي وغيره اخرجوه عن سليمان من تقرب فيه بخصاصة من الخير
كان كمن أدى فريضة فيما سواه ومن أدى فريضة فيه كان كمن أدى سبعين
فريضة فيما سواه . في الهداية فان أفطر جاز لأن السفر لا يعرى من المشقة
فجعل نفسه عذرا . في الغياثة والسفر ليس بعذر في اليوم الذي انشأ
السفر فيه وهو عذر في سائر الأيام حتى لو انشأ السفر بعد ما أصبح صائما
لا يحل له الإفطار بخلاف ما لومرض بعد ما أصبح صائما لأن العذر جاء
من قبل من له الحق في الفصل الثاني دون الأول. في السراجية من سافر بعد
ما أصبح صائما يكره له الإفطار . في شرح الطحاوي فإن أفطر من غير
عذر كان عليه القضاء . في التاتارخانية لا كفارة عليه لوجود المبيح . في
الكنز ولا قضاء ان ماتا عليهما . في الهداية ولوصح المريض وأقام المسافر
ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر الصحة والإقامة، لوجود الإدراك بهذا المقدار
وفائدته وجوب الوصية بالإطعام. في الكنز ويطعم وليها لكل يوم كالفطرة
بوصية وقضيا ما قدرا بلا شرط ولاء ، فان جاء رمضان قدم الأداء
على القضاء . في التبيين (١) وذكر الطحاوي أن هذا قول محمد رح
وعندهما يلزمه قضاء الكل ، وذكر أبو الحسن القدوري في التقريب أن
ما ذكره الطحاوي غلط والصحيح في قولها جميعا لا يلزمه الا ما صح وادرك
من العدة وما ذكره من الاختلاف بينهم انما هو في النذر وهو أن يقول
المريض لله على أن أصوم هذا الشهر ، فصح يوما ثم مات يلزمه قضاء
الشهر عند محمد رح وعند محمد قضاء ما صح فيه . وذكر في المحيط
أيضا ان قضاء رمضان متفق عليه وانما الاختلاف في المريض اذا نذر

(١) قلت : من قوله هذا الى قوله "في الهداية" من زيادات صاحب
المتانة . أبو سعيد السندي .

أن يصوم شهرا الى آخر ما مر. في الهداية والحامل والمرضع اذا تخافتا على أنفسهما أو ولدهما أفطرتنا، وقضتا دفعا للخرج ولا كفارة عليهما لأنه افطار بعذر ولا فدية. في القنية (سم) والظئر المستاجر كالام في اباحة الإفطار. ومن ابيح له الإفطار يفطر سرا الا اذا كان العذر ظاهرا. ثم الحائض تفطر سرا. في نوادر الفتاوى حائض را نشايد كه در ماه رمضان پيش مردمان طعام خورد وهمچنين مسافر را در شهرها وديهيها. في الغياثية وحبل المرأة وارضاعها اذا أضر بالولد الصوم والجوع الذي يخاف منه الهلاك والمهرم المعجز عن الصوم أعذار مبيحة للإفطار، لأن التكليف بالصوم لهؤلاء لا يعرى عن الحرج والخرج مدفوع شرعا. وفي التهذيب في باب كفارة اليمين يجب على الشيخ الفاني الغداء عن صوم كل يوم وكل صلوة نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو صاع من شعير اذا ملك ذلك فاضلاً عن قوته وكسوته. في الشاهان من الزيادات البرهانية الشيخ الفاني الذي يعجز عن الاداء في الحال ويزداد كل يوم عجزه الى ان يكون مآله الموت (١) في عقد اللآلى ومن أفطر في شهر رمضان بالعذر كالمرض

(١) كتب المخدم عبدالواحد السندي السيوستاني رادا على القهستاني: الظاهر الشيخ الفاني هو الذي فنيت قواه، فعجز عن الصوم فابيح له الفطر لأجل الحرج لما في البحر: الشيخ الفاني وهو الذي يزداد كل يوم في نقص الى ان يموت، ويسمى به اما لأنه قرب من الفنا أولانه فنيت قوته. وانما ابيح له الفطر لأجل الحرج. في الدر المختار وللشيخ الفاني العاجز عن الصوم الفطر اه. فالشيخ الفاني في اصطلاح الفقهاء هو العاجز عن الصوم لقربه من الفناء، أولفناء قوته كما مر. فما في القهستاني: يقال لمن بلغ خمسين سنة بشيخ لما في جمع الوسائل شرح الشائل: الشيخ في اللغة: من بلغ خمسين الى ثمانين فالظاهر أن القهستاني انما فسر معنى الشيخ فقط باعتبار اللغة. وأما الفاني

والسفر والحيض وغيرها ان كان قادرا على القضاء يلزمه القضاء لا غير
ولا يجزيه الإطعام ان كان يرجو القدرة على الصيام في المستقبل ، وان عجز
عن الصوم ويئس عن القدرة عليه في المستقبل فح يجزيه أن يطعم عن كل
يوم نصف صاع من بر على ما ذكر في صدقة الفطر وذلك مثل الشيخ
الفاني وان لم يقدر لعسرته استغفر الله تعالى كذا في الواقعات . في الكافي
ولا يصوم عن وليه ولا يصلى خلافا للشافعي رح لقوله عليه الصلوة والسلام
لا يصوم أحد عن أحد . في الحميدى روى عن عصام ومحمد بن سلمة
أن من أراد الإحتياط لميته فليصم وليطعم لأن السنة وردت بالأمرين ،
ونحن وان لم نأخذ بها عملاً بما رويناه من الحديث لكن يثبت بها
شبهة فيجمع احتياطا . في الوقاية ويلزم صوم نفل شرع فيه أداء
وقضاء الا في الأيام المنهية . في التبيين ان شرع في هذه الأيام
الخمسة ثم أفسده لا يجب عليه قضاءه وعن أبي يوسف ومحمد رح ان عليه
للقضاء . في الكافي أفسد صوم التطوع قضاءه خلافا للشافعي رح وقد مر
في الصلوة . ثم الإفطار بغير عذر في التطوع يحل فيما روى عن أبي حنيفة
وأبي يوسف رح وذكر أبو بكر الرازى عن اصحابنا أنه لا يحل والمتأخرون
اختلفوا فيه والضيافة عذر فيما روى عن أبي يوسف ومحمد رح وروى عن
أبي حنيفة رح انها لا تكون عذرا لقوله عليه الصلوة والسلام اذا دعى
احدكم فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل أى فايديع

بقية صفحہ ٦٦٨

فهو ما ذكره المحققون من الفقهاء وهو المأخوذ والمعتمد ، فلا عبرة لما ذكره
القهستاني من معنى الشيخ لغة من غير صدقه على الفاني . والله اعلم
بالصواب اه . من هامش نسخة المائة الدار الهدى تهرى . أبو سعيد
غلام مصطفى السندى .

لهم، والأظهر هو الأول لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في ضيافة رجل من الأنصار فامتنع رجل من الأكل فقال عليه الصلوة والسلام إنما دعاك أخوك لتكرمه فافطر واقض يوما مكانه . في شرح الوقاية ويباح بعذر الضيافة وهذا الحكم يشمل المضيف والمضيف . في فتاوى الحجّة من النوازل رجل أصبح صائما تطوعا فدخل على أخ من أخوانه فسأله من أن يكون ضيفا عنده ويفطر له جاز له ان يطيب قلبه ويفطر لما روى في الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم ومتى قضى يوما كان يكتب له ثواب صوم ألفي يوم . قال الحجّة وينبغي ان يخبره بانه صائم ويسأله أن لا يفطر فان لم يعذر ويتأذى فح يفطر . أما اذا كان صائما من قضاء رمضان لا يجوز له أن يفطر ، لأن القضاء قائم مقام الأداء ولا يفطر في ذلك لأجل قلب غيره فكذلك قضاءه . وفي الظهيرية هكذا . في حاشية الكنز والصحيح من المذهب ان ينظر ان كان صاحب الدعوة لا يتأذى بترك الإفطار لا يفطر . ولا يفطر اذا كان قبل الزوال ، وبعده لا يفطر الا اذا كان عقوقا بالوالدين أو بأحدها . في الذخيرة هذا كله في التطوع . أما في الفرض والواجب لا يحل الإفطار . في العتابة وفي القضاء وصوم الفرض لا يفطر ، وعن محمد رح لا بأس بأن يفطر ان كان في صوم القضاء ويكره للعبد والأجير والمرء أن يتطوع بالصوم الا بإذن المولى والزوج والمستاجر لأنه عسى أن يعجز عن اقامة مصالحتهم ولهم أن يفطروهم فإن لم يأذنوا افطرو وقضوا . في الخلاصة المرء لا تصوم التطوع الا بإذن زوجها ان أمكنه وطيبها ، وله أن يفطرها وكذا المملوك اذا كان المالك غائبا ولا ضرر له في ذلك .

باب ما يكره للصائم وما لا يكره

من شرح مجموع الإمام الرازي، (١) شم الورد، وريح العطر والغالية للصائم في رمضان لا يكره عند أهل السنة والجماعة، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه شم الورد في شهر رمضان وهو صائم وقال بعض الروافض شم الورد وريح العطر يكره للصائم لأنه يقوى الدماغ وشم الكافور كره بعض الناس للصائم في الصيف دون الشتاء وهذا كله مخالف السنة والجماعة. في السراجية يكره أن يتمضمض بغير الوضوء كذا في الخانية. في المضمرات من النصاب لأبأس للصائم ان يستنقع في الماء ويصب الماء على بدنه ووجهه وأرأسه وأن يتلفف بالثوب المبلول هو المختار لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو صائم. وعن ابن عمر رضی الله عنه كان يبيل الثوب ويتلفف به وهو صائم ولأنه ليس فيه تعريض الصوم على الفساد. في العتابية ويكره ذوق الطعام الا اذا خافت المرأة زوجها والأمة مولاهما لسوء خلقها وكذا مضغه لأجل الصبي الا اذا لم يجد (بدا من ذلك بان لا يمكن ارضائه في السراجية يكره ان يذوق الرجل) الدهن أو العسل عند الشراء للإختيار (١) في الكافي ولأبأس بالسواك وان كان رطبا بالغداة والعشى لانه من سنن الاسلام. قال عليه الصلوة والسلام نهى الصائم عن السواك وروى عنه عليه الصلوة والسلام انه قال ان الله تعالى يقول الصوم لي وانا اجزى به واخلوف فم الصائم أطيب عند الله تعالى من ریح المسك، والأثر المحمود

(١) كذا في جميع نسخ المتانة الموجودة عندي. وفي الخزانة: (من شرح مجموع الأئمة الكردي الخ. (٢) قلت: كذا في نسختي صغ وده. ولم توجد العبارة المحاطة بالقوسين في الأصل، وانه من سهو الناسخ. أبو سعيد السندی.

في الشريعة يكره ازالته كدم الشهداء . وهذا انما يكون في العشي وان قوله عليه الصلوة والسلام خير خلال الصائم السواك ولم يفصل ولان سائر خلاله دائمة فهذا كذلك ولأنه لتطهير الفم وحال الصوم بالتطهير أحق ، ولأنه أثر العبادة واللائق به الإخفاء صيانة للطاعة عن الرياء بخلاف دم الشهيد لأنه أثر انظم ولا بأس بإبدائه . قال الله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم . ولارياء بعد الموت ولا فرق بين الرطب الاخضر والمبلول بالماء وعند أبي يوسف ربح يكره المبلول بالماء . في العتابية ويكره الفصد والحجامة اذا خاف الضعف . في الخانية ولا بأس بالكحل للصائم وان وجد طعمه في حلقه (١) وكذا اذا ادهن شار به وكذا الحجامة

(١) قلت : هذا حكم الكحل ، وأما ادخال الدواء في العين فقال في مجموعة فتاوى علماء السند : الظاهر أن ادخال الدواء في العينين في حالة الصوم غير منفسد له لان حكمه كحكم الكحل في عدم فساد الصوم لان الكحل ايضا لم يصر أهلا للإدخال في العينين الا بعد الطحن ودخول الماء فيه كما لا يخفى ، وقد صرحوا رحمهم الله بأنه لو ظهر أثر الكحل في حلق الصائم أو بزاقه لم يفسد صومه فكذا الدواء . ويؤيده ما في دستور القضاة وفي جامع الصغير الخاني اذا اكتحل الصائم لا تفسد صومه وان وجد طعمه في حلقه . وبعد أسطر كتب : أقول : ألا ترى الي ما ذكره الفقيه المحقق في الظهيرية المرغينانية حيث قال : ولو غاص فدخل الماء في اذنه لا يفسد صومه . وفي الهداية : ولو أكل لما بين أسنانه لم يفطر ان كان قليلا اه . ونحوه في الملتقى فإذا لم يفسد الصوم بدخول الماء في الاذن وأكل ما بين الاسنان ان كان قليلا كما عرفت فكيف يفسد الصوم بظهور طعم الدواء المدخول في العينين في الحلق أو البزاق وينصره ما قال الفقيه في المحيط : وكذا طعم الادوية وريح العطر اذا وجد من حلقه لم يفسد اه . قلت :

لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه احتجم وهو صائم . في العتائية ولا بأس بالتقبيل والمعانقة اذا كان يأمن على نفسه أو كان شيخا كبيرا . في الكافي روى أن شابا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن القبلة للصائم فنهاه وسأله شيخ فرخص له ثم قال عليه الصلوة والسلام الشيخ يملك نفسه قلت الحديث في جمع الجوامع مما أخرجه ابن النجار بطريق عن ابن عمر وبآخر عن عائشة رض وليس فيها لفظة النفس بل في الثاني بدلها لفظ الارب . في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد رح أن المباشرة الفاحشة تكره لأنه قل ما تخلو عن الفتنة . في الكافي عن أبي حنيفة رح أنه كره المعانقة والمباشرة والمصافحة لأنه لا يؤمن الفطر عندهما . في العتائية وعنه يكره المباشرة الفاحشة بلا ثوب والتقبيل الفاحش وهو ان يمضغ شفتها .

باب في الصيامات المستحبة و المنهية

في الخاوية ويستحب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر لما روى عن ابن عباس رض أنه قال صوم هذه الأيام صوم النبي القرشي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم هذه الأيام من كل شهر ويقول هو صيام الدهر من الناس من كره ذلك مخافة التوقيت والإلحاق

بقية صفحه ٣٧٢

استدل المخدم السيوستاني بعبارة المتانة التي درت في هذه المسئلة : لو وضع في عينه لبنا أو دواء مع الدهن فوجد طعمه أو مرارته في حلقه لا تفسد صومه كذا في الظهيرية اه . هذا التحقيق نقلته من مجموعة الفتاوى لعلماء السند المملوكة لدار كتب العلامة داود بrote رح . أبو سعيد غلام مصطفى السندی

بالواجب . اما صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كره ذلك ومنهم من لم يكره وان فرقها في الشوال فهو أبعد من الكراهة والتشبه بالنصارى وأقرب الى الجواز . في القرائنحوانية من الينا بيع ولا يكره صوم الستة المتتابعة عقيب الفطر قيل يكره والأول أصح . وذكر في عمدة المفتى انه قيل الصحيح اذا صام متتابعا ولم يجعل اليوم الثامن عيدا لا يكره والافهوه مكروه وبه نأخذ . وفي الايضاح ما ورد في النهى عن صيام الست فهو محمول على ان يتخذ عيدا فيكون تشبها باليهود . في الخلاصة وأما صوم عاشوراء فيستحب ان يصوم قبله يوما وبعده يوما ليكون مخالفا لاهل الكتاب . في الشريعة وصوم عاشوراء كفارة سنة قلت لما في جمع الجوامع اخرج ابن جرير عن ابراهيم قال صيام عرفة تعدل سنة قبله وسنة بعده وصوم عاشوراء كفارة سنة . وفيها وصوم هذا اليوم سنة مستحبة وكان السلف رحا لا يطعمون الصبيان فيه شيئا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحنك الصبيان بريقه في يوم عاشوراء . فلا يطعمون الى آخر النهار . وقيل الوحش لا ترتع يوم عاشوراء . في مختار الفتاوى صوم العيدين وأيام التشريق حرام . في الشريعة والمتطوع في الصوم يختار أفضل الصيام وهو صوم داود عليه السلام كان يصوم يوما ويفطر يوما . في العتابة يكره صوم الوصال وهو أن لا يفطر بينها ومواصلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما كانت لأنه قال ابيت عند ربي يطعمني ويسقيني . وكره صوم الصمت وهو أن يصوم لا يتكلم وهو فعل الجوس . في الخلاصة وصوم الجهلة مكروه ويكره صوم عرفة والتروية للحاج اذا خاف الضعف وفي حق غيرهم يستحب وكذا من لا يخاف الضعف .

باب في النذر

في الوقاية نذر بصوم العيد وأيام التشريق أو بصوم السنة صح وفطر

هذه الأيام وقضاها ولاعهدة ان صامها . في السراجية اذا قال لله على ان اصوم يوم الجمعة أو الخميس فعمله جاز بخلاف قوله اذا جاء يوم كذا فعلى أن أصومه. وفي الخانية وان عاق الصوم بشرط فصام قبا له لم يجز وان اضافه الى وقت فصام قبله جاز في قول أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح خلافا لمحمد رح وفيها ولو أراد أن يقول لله على صوم يوم فجرى على لسانه صوم شهر عليه صوم شهر لأن النذر في معنى الطلاق الجد والزل فيه سواء ولونذر ان اصوم ابدا فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له ان يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من الحنطة وان لم يقدر على ذلك لعسرتة يستغفر الله تعالى وان لم يقدر لشدة الصيف وحره له ان يفطر وينتظر زمان الشتاء حتى يدرك فيقضى رمان يوم يوما اذا لم يكن نذر الأبد، ولونذر أن يصوم يوم كذا ما عاش ثم كبر وضعف عن الصوم في ذلك اليوم يطعم مكان كل يوم مسكينا . في المضمرة من فتاوى الحجية وفي النوازل لونذر ان يصوم ما عاش فضعف وعجز يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع من حنطة، قال الحجية رح والفتوى على أنه يفطر ويكفر عن يمينه بإطعام عشرة مساكين ويخرج عن العهدة لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم النذر يمين وكفارته كفارة يمين ، في السراجية في كتاب الحيل اذا التزم صوم شهرين متتابعين فصام رجبا وشعبان فاذا جاء رمضان نقص يوما فالخيلة فيه أن يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه. وفيها اذا أراد ايجاب الاعتكاف ينبغي أن يذكر باسمه ولا يكفي لا يجابه النية كذا عن شمس الأئمة الحلواتي .

باب الاعتكاف

وهنا مباحث الاول في انه شئ مشروع . ففي المحيط والذخيرة والخانية والخالصة والسراجية ان الاعتكاف سنة مشروعة . في التهذيب مشروع

مسنون . في المنافع مستحب ولاشك أن سنيته بهذا المعنى عامة باعتبار الأنواع والأزمان كلها ولذلك المعنى وقع تعريفه في الهداية بأنه اللبث في المسجد مع الصوم بنية . وفي الوقاية لبث صائم في مسجد جماعة ونحوه في الكنز ومسجد الجماعة هو المراد في الكل . وفي مختلفات النوازل ان الصوم شرط واجبة انتهى اراد بالإتفاق اذ قد اختلف في شرطيته لتطوع كما يأتي (١) الثاني ان السنة المؤكدة منه هل تحصل في غير رمضان أو بعض العشر الأخير منه ام لا . فقال بعض العلماء نعم في الكل فهما من تعقيب نحو الهداية والوقاية قولهم سنة مؤكدة بالتعريف المذكور العام وقال بعضهم لا تحصل مؤكدة خارج رمضان اذا لم يواظب صلى الله عليه وآله وسلم على أدائه إلا فيه لكن لما وقع في بعض الطرق انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف في العشر الاخير من رمضان فهم انه يحصل في بعض العشر الأخير منه وكذا من الروايات الفقهية الواردة بكلمة في الدالة على مجرد الظرفية دون الاستيعاب وفسر كلام نحو الهداية الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة ان تقديره سنة مؤكدة في العشر الاخير منه تركه بدلالة الدليل عليه كما ترك تقييد الهرة بالاهلية في قوله عليه الصلوة والسلام الهرة ليست بنجسة فانها من الطوافين عليكم بدلالة الطواف وليتم التقريب لأن المواظبة على شئ في زمان معين مع الترك مرة اذا وجدت كانت دليمة على سنة ذلك الشئ في ذلك الزمان لا في غيره ولهذا قالوا ان من فاتته سنة الفجر لم يقضها قبل طواع الشمس باتفاق بينها لأن صفة السنة فائتة بذهاب وقتها فأشبهه مطلق النفل وهو مكروه

(١) كان هنا بياض في الأصل ونسخة صعب . وملئت البياض من نسخة دهم أبو سعيد السندی .

مقدمة المائة

گیرند ، دلیل براو قوله تعالى : ” ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء انه بعباده خبير بصير “ پس هر که غنی بود یا شود ویرا لازم است که همیشه منت خدای تبارک و تعالی را بر خود بیند ، و بشکرانه وی پردازد و براه قارون نرود که وی گفته بود : ” إنما اوتيتة على علم عندي “ بلکه هر نعمت ، و علم و عمل را از مواهب حق داند ، و خود را در میان مستحق آن نه شمارد . و شکرانه آنست که فرمان منعم را بر آری ، و هر چیزی و عضوی را دران استعمال کنی که از برای آن مخلوق است . مثلا چشم

يعتقد كل النعمة ، والعلم ، والعمل من مواهب الله تعالى . ولا يعد نفسه أهلا لها .

والشكر أن تطيع حكم المنعم ، وتبذل كل شيء ، وعضو فيما خلق له ، كالعين للإعتبار ، والقراءة ، والكتابة ، ومثلها ، لا للروية ألى المحرمات ومحاسن النساء الأجنبية ، والأمارد ، وعلى هذا القياس . و (كذا) اليد ما خلقت للظلم ، والتعدي ، واللسان لم تخلق للإغتياب ، والكذب و فضول الكلام . والبطن ما خلقت لأكل الحرام . ولو إن الإنسان كلهم استعدوا للعمل ، واستغفروا وذكروا الله باللسان والقلب لشاهدوا البركة في أموالهم ، وأولادهم ، وقارنوا بها . والدليل عليه قوله تعالى : ” ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب واستغفرو ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم أنهارا (الآية)

وأرجوا من يدوم على هذه الأذكار التي أوردتها الفقير ، على سبيل المداومة ، والتضرع ، والإبتهاال لعاین أنواع الفضل .

فيه انتهى قلت انا ان لانسلم سنة مؤكدة بدون المواظبة ولا مواظبة منه
صلى الله عليه وآله وسلم على أداء الإعتكاف الا من استيعاب العشر الأخير به
لما في جمع الجوامع من مسند ابي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يعتكف العشر الأواخر من رمضان فسا فرعاما فلم يعتكف فلما كان من
قابل اعتكف عشرين يوما أخرجه الطبراني وأحمد وأبوداؤد والنسائي
وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان ومالك ولما فيه من حديث أنس قال
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتكف العشر الأواخر فسا فرعاما
فاعتكف في السنة الأخرى عشرين يوما ولما أخرجه البخاري من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعتكف كل عام عشرا
فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه فالعشر في هذا الطريق وقع معيارا
للإعتكاف المؤكد فكانت بيانا للطرق التي كلمة في فيها ملفوظة ففي فيها
كما في قوله تعالى ان ربكم الله الذي الى في ستة أيام وقوله الله الذي
خلق السموات الى قوله في ستة أيام وقوله فلا تظلموا فيهن أنفسكم وقوله
قدر فيها أقواتها وايضا يثبت في الأحاديث أن الاعتكاف انما
سن لالتماس ليلة القدر في أوتار العشر الأخير فلزم الاستيعاب
وعدم الترك لئلا يشبه فعل المجانين وعبارات كتب الشافعية ايضا
كعبارات أكثر كتب الحنفية في ذلك اعني قاصرة غير محررة حق التحرير
وكان بعض أصحابنا من الفريقين على أن السنة المؤكدة منه عام في أقل
من العشر وفي غير رمضان، فوقع في مكة المشرفة معهم كلام فلم يقبلوا
قولي ورفع بعضهم الأمر الى بعض اعيان افاضل تلك البقعة المباركة
فتبادر رأيه الى مرادهم ثم رفعتهم انا مع حضور بعضهم الى استاذنا
اعلم العلماء الراسخين كشاف معضلات الأجمعين الأعلام الفهامة والحجة
العلامة شيخنا محمد بن محمد البكري الصديقي الأشعري فقال بديهية
ان نفس الإعتكاف سنة على العموم وأما سنة الإعتكاف فخاصة بالمواظبة

قلت فالسنة الاولى كما مر في البحث الاول ونظيره العمامة نفسها سنة قصيرة أو طويلة ، وسنتها كونها نحو سبعة أذرع مع إرسال ذوابة وفعل تخنيك . البحث الثالث ان لنا ان نقول ان اكثر عبارات الفريقين مزيفة لعدم افادتها ما عرفته في البحث الثاني ، ويؤيد التزييف ما اطلعت عليه بعد ما كتبت المباحث كلها من قول بعض المحققين كابن الهمام في فتح القدير والحدادي شارح القدوري في شرحه بل الحق ان يقال الإعتكاف قد ينقسم الى واجب وهو المنذور تنجيذا او تعليقا والى سنة مؤكدة وهو اعتكاف العشر الأواخر من رمضان والى مستحب وهو ما سواها . ومن المسكين شرح الكنز انه سنة مؤكدة الا أنه سنة كفاية وكذا من شرحه لمولانا نصير الدين قلت دليله واضح وهو انه لم يثبت اعتكاف جميع الصحابة في عام مع كمال حرصهم وورعهم في امور الدين بل قيل كان كثير منهم يتخلفون عنه مع ما مر ، وايضا كيف يكلف جميع الخلق به مرة فيتعطل كثير من المصالح . في الخلاصة ويصح في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح ولا يعوز المعتكف مريضا ولا يشهد جنازة ولو خرج المعتكف من المسجد بغير عذر ساعة بطل اعتكافه وعندهما لا يبطل حتى يكون أكثر من نصف اليوم . في الخاتمة بطل اعتكافه في قول أبي حنيفة والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل (١) في الكافي معللا قوله أقيس وقولها أوسع . في فتاوى الحجة ويجوز للمعتكف ان يخرج من المسجد في سبعة أشياء البول والغائط والوضوء والإغتسال فرضا كان أو نفلا أو الجمعة ويخرج ايضا لحاجة السلطان ويخرج أيضا لأمر لا بد منه ثم يرجع بعد ما فرغ من ذلك

(١) قد وقع هنا البياضان في الأصل فالأول بين وان هذا قول ، وبين "الكل في حق" والثاني (بين الكل في حق) وبين الكل . ولعله من سهو الناسخ . وليس في نسختي صع وده بياض ، والله اعلم . أبو سعيد السندی .

الأمر سريعا . في التبيين لوخرج للجنابة يفسد اعتكافه وكذا لصلاتها ولوتعنت عليه اولإنجاء الغريق أوالحريق أوالجهاد اذا كان النفير عاما اولأداء الشهادة كل ذلك يفسد بخلافه لحاجة الانسان لأنها معلومة الوقوع فيكون مستثاة ولوانهدم المسجد الذي فيه فانتقل الى مسجد آخر لم يفسد اعتكافه للضرورة لأنه لم يبق مسجدا فخرج بعد ذلك ففوات شرطه وكذا لو تفرق أهله لعدم الصلوات الخمس فيه ولو أخرجه ظالم كرها أوخاف على نفسه أوماله من المكابرين فخرج لايفسد اعتكافه . ولوكانت المرءة معتكفة في المسجد وطلقت لها ان ترجع الى بيتها وتبنى على اعتكافها . في الخوارزمي والسغناقي من الذخيرة وهذا كله في الإعتكاف الواجب بأن أوجب الإعتكاف على نفسه وأما في اعتكاف النفل وهو أن يشرع فيه من غير أن يوجهه على نفسه لا بأس بان يخرج بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية . في الخلاصة ولواعتكف الرجل من غير ان يوجب على نفسه ثم يخرج من المسجد لاشئ عليه . وعن أبيحنيفة رح ان يعتكف يوما . في الكافي واختلفت الروايات في النفل فروى الحسن عن أبيحنيفة رح ان الصوم شرط لصحته فعلى هذا لا يكون اقل من يوم وفي ظاهر رواية ليس بشرط وهو قول أبي يوسف رح ومحمد رح فيكون أقله ساعة بلاصوم حتى اذا دخل المسجد بنية الإعتكاف فهو معتكف ما اقام تارك له اذا خرج لأن مبنى النفل على المسامحة . في الكنز وأكله وشربه ونومه ومبايعته فيه وكره احضار المبيع والصمت والكلام الالنجير . في التبيين واما اذا اراد ان يتخذ ذلك متجرا يكره فهذا صحيح لأنه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل فيه بامور الدنيا ولهذا يكره الحيط:

والحرز فيه ولغير المعتكف يكره البيع مطلقا . في فتاوى الحجّة لوشروط
وقت النذر والالتزام الى أن يخرج الى عيادة المريض وصالوة الجنّازة
وحضور مجلس العلم (١) يجوز له ذلك (٢) .

كتاب الحج

قال الله تعالى امر لنبيه الخليل سيدنا ابراهيم عليه الصلوة والسلام
واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج
عميق . في الحميدى والشاهان وكذا في بعض كتب الحديث والمناسك زوى
ان الخليل عليه السلام لما فرغ من بناء البيت امر بان يدعوا الناس للحج
فصعد أبا قبيس وقال ألا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بنى فحجوه
فبلغ الله صورته الناس في أصلاب آباءهم وأرحام امهاتهم فمنهم من اجاب
مرة ومنهم من اجاب مرتين ومنهم من اجاب أكثر من ذلك فعلى حسب
جوابهم يججون ، في الكافي وبيانه في قوله تعالى واذن في الناس بالحج
الآية فالتلبية اجابة لدعاء الخليل عليه السلام . في مناسك الاوغالى قال
ابن عباس رض كانت الانبياء يججون مشاة حفاة وروى الحسن البصرى رح
في رسالته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من نبي من
الانبياء ادا هلك قومه الا لحق بمكة يعبد الله تعالى فيه حتى يموت وكذا
من معه من امته وفيها وروى عن زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده "العالم" مكان "العلم" . (٢) قلت :
مباحث هذا الباب كلها من زيادات صاحب المتانة الا الأسطر القليلة .
أبوسعيد السندى .

عليه وآله وسلم حج بعد ما هاجر حجة واحدة حجة الوداع وقال ابن اسحق
وبمكة اخرى رواه مسلم وقال ابن حزم حج رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم واعتمر قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة وبعدها حججا وعمرا
لا يعرف عددها انتهى قلت أخرج أبو عيسى الترمذى فى صحيحه عن جابر بن عبد الله
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حج ثلاث حجج حجة قبل أن يهاجر وحجة
بعد ما هاجر معها عمرة فساق ثلاثة وستين بدنة انتهى وفى حجة الوداع
نزل بعرفات يوم الجمعة على ما فى الإتيان آية اكملت لكم دينكم. فى خلاصة
السير ولم يحج صلى الله عليه وآله وسلم بعد الهجرة غير حجة واحدة
ودع الناس فيها وقال عليه الصلاة والسلام عسى أن لاترونى بعد عامى
هذا فمن قيل حجة الوداع وحج قبل الهجرة حجتين وكانت فريضة
الحج نزلت فى سنة ست ولم يفتح مكة الا فى ثمان واذن فى الناس فى العاشرة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم
يلتمس ان يأتى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهارا بعد ان ترجل
وادهن وتطيب وبات لدى الخليفة. فى تفسير مولانا محمد بن شريف حج
حسين بن على رضى الله تعالى عنه خمسة وعشرين حجة ماشيا من المدينة
الى مكة وان النجائب لتقاد معه. فى الخلاصة الحج فرض على الفرض عند
أبى يوسف رح وهو أصح الروايتين عن أبي حنيفة رح وعن محمد رح على
التراخي والتعجيل أفضل. فى المنهاجية من التحفة لا يجب الحج عندنا
بوجود الزاد والراحلة بطريق الاباحة سواء كانت الاباحة بجهة من لائمة
له عليه كالأولاد والمولود او بجهة من له عليه المنة كالأجانب. فى الغياثية
من فتاوى النصرى وخوف الطريق كعدم الزاد والراحلة والمختار ما قال
الفقهاء أبو الليث رح ان الأمان فى الطريق اذا كان غالبا يجب والا فهو
ساقط. فى الحميدى ولو كان بينه وبين مكة بحر فهو كخوف الطريق.
ومن الذخيرة اذا أراد أن يركب السفينة فى البحر لا تجارة أو غيرها

فإن كان بحار لو غرق السفينة أمكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له الركوب في السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل له الركوب لأن في الوجه الثاني يكون ما قيا نفسه في الهلاك وفي الوجه الاول لا يكون ملقيا نفسه في الهلاك . في مناسك الكرمانى ان كان الغالب في البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا فلا وكذا في الاوغان . في القهارى فان لم يكن له طريق الا في البحر فمن أصحابنا من قال انه يجب الركوب في البحر لقوله عليه الصلوة والسلام لا يركب البحر الا حاج أو معتمر أو غازى ولا يجوز سلوك التجارة وغيره من الاسفار المباحة والمنذورة عند هيجان البحر والامواج والهلاك وقيل انه هيجان النجاة أو الغالب منه السلامة لانه طريق مسلك اشبه البرد وقال عامة أصحابنا لا يلزمه لان كل واحد لا يقدر على ركوب البحر ذكره في جامع قاضيخان وغيره . قال برهان الدين صاحب المحيط لا يجب الحج على من وراء البحار ويجب عليه طلب العلم اذا لم يجد ثم احدا يتعلم منه وقال بعض مشائخنا رح وبعض أصحاب الشافعى رح ان كان الرجل ممن يعتاد ركوب البحر كالملاحين أو من أهل الجزائر لا يمنع لان اكثر معاشه في البحر . قال السكاكى ان كان بينه وبين مكة بحر يلزمه الحج عندنا ولا يلزمه عند أبي يوسف رح وأما الانهار العظيمة كالفرات والدجلة والسيحون والجيحون يجب ركوبها بالإتفاق وعند جمهور اهل العلم الا ما حكاه الرافعى على وجه شاذ انه كالبحر قال امام الحرمين من أصحاب الشافعى رح لا خلاف في ثبوت الكراهة وانما الخلاف في التحريم قال القهارى والصحيح انه لا يحسن في زماننا انتهى وسمعت عن عبدالقادر من أئمة المدينة اذ حدثني انه رأى في شرح المنظومة لإمام سباه ان هذه الاختلافات كلها في غير البحر الهندي واما الهندي فراكبه فاسق قلت اذا خوف كسر المركب بسبب الجبال الواقعة في البحر والساحل في الأول اكثر وخوف

الارتجاج في وقته لعظم البحر الهندي اغلب والترجيح يعلم من أهله .
في الخانية ولوارادان محرم للحج وأبوه كاره لذلك ان كان الاب مستغنيا
عن خدمته لا بأس بان يخرج وان لم يكن مستغنيا عن خدمته لا يسعه الخروج
قال عليه الصلوة والسلام ما من رجل ينظر الى والده نظر رحمة الا كانت
له بها حجة مقبولة قيل يارسول الله وان نظر في اليوم مائة مرة قال
وان نظر في اليوم مائة مرة . في الهداية ويعتبر في المرءة أن يكون لها
محرم تحج به أزواج ولا يجوز لها أن تحج بغيرها اذا كان بينهما وبين مكة
مسيرة ثلاثة أيام لقوله عليه الصلوة والسلام لا تحجن امرءة الاومعها محرم
ولانها بدون المحرم يخاف عليها الفتنة انتهى والفتنة انها لحم على وضم .
في العوارف باب ادب الخصوص ان ابا عمرو والزجاجي جاور بمكة ثلثين
سنة وكان لا يتغوط في الحرم بل يخرج الى الحل واقل ذلك فرسخ انتهى
اي أقل قرب جانب الخروج قرب التغميم . في الشاهان ان المفروض من
أفعال الحج ثلاثة الإحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وهو ركن وكذا طواف
الزيارة والواجب منها خمسة السعى بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة
ورمي الجمار والحلق وطواف الصدر والبواقي سنن وآداب . في الهداية
ويستحب أن يغتسل قبل الوقوف ويجتهد في الدعاء لأنه عليه الصلوة والسلام
اجتهد في الدعاء في هذه المواقف لامته فاستجيب له الا في الدماء والمظالم
وفيها ايضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقف في هذا الموضع اي
اي بمزدلفة يدعو حتى روى في حديث ابن عباس رض واستجيب له دعاؤه
لامته حتى الدماء والمظالم كذا في الكافي والسغناقي وام المعاني . في الخوارزمي
في باب المسافر الفقير الذي يحج حجة الاسلام يقع فرضا لأنه لما أتى مكة
صار مستطيعا فيفرض عليه حتى لو تركها يأثم . في عقد الآلى ومن حج وهو
فقير ثم استغنى لم يجب عليه حجة اخرى ومن حج ثم ارتد ثم اسلم عليه
حجة الاسلام . في احياء العلوم وغيره ويقال من علامة قبول الحج ترك

ما كان عليه من المعاصي وان يستبدل باخوانه البطالين اخوانا صالحين
وبمجلس اللهو والغفلة مجالس الذكر والعظة. في المضمرة من الملتقط بناء
الرباطات لمنفعة المسلمين أفضل من الاتيان بالحج التطوع. ومن الكبرى
لوحج مرة فارادان يحج مرة اخرى فالحج أفضل ام الصدقة المختار
ان الصدقة افضل لان منفعتها تعود الى غيره والحج ليس كذلك. في زاد
المعاد قال ابوبكر الوراق لأن احفظ قلب مومن فقير احب الى من الف
حجة مبرورة.

كتاب النكاح

في عين العلم ما حاصله ان في النكاح فوائد حفظ النفس من الشيطان
وزيادة الرغبة في لذات الجنة وقطع الملالة الحاصلة من دوام العبادة وفراغ
القلب من تدبير البيت وكثرة العشيرة والريضة بالقيام بحقوقهن واحتمال
جفائهن والولد هو المقصود الاصلى والتحرز عن تعطيل الاعضاء عن
المقاصد ومحبة عليه الصلوة والسلام بالإستئذان وبركة الدعاء ان بقى بعده
والشفاعة ان مات قبله وآفات وهى كسب الحرام فالمعيل يضطر اليه للتوسع
وفوات الحقوق والشغل لله تعالى بتدبير المعيشة وجمع المال والإدخار
والتفاخر والإستغراق بالتمتع والموانسة. فان تحققت الفائدة وانتفت الآفة
يتعين النكاح وان انعكس يتعين التجرد وان تقابلا يأخذ بالراحج وفوات
الشغل به تعالى وطيب اللقمة افحش من فوات الولد لأنه لا يجبرها ولأنه
موهوم وهما ناجزان وكذا الزنى من كسب الحرام لأنه حرام لعينه والكسب
حرام لغيره بخلاف النظر والهم لدوام الكسب وسراية شره الى الغير وعند
الأمن فلاولى الجمع بينه وبين العبادة ثم الأصل ترك الشاغل الى آخر
ما فيه معللاً. في الشرعة في الحديث أفضل الشفاعة أن يشفع في نكاح بين
اثنين. وفي الحديث من يشهد ملاك امرء مسلم فكاننا صام يوماً في سبيل الله.

واليوم سبع مائة وله فضائل وسنن ومواجب وحقوق فمنها ان يستقرض المال للنكاح فان ضمان ذلك على الله تعالى ولا يخاف العسر والفقر اذا كان من نية التعفف والتحصن. ويختار ذات الدين فان المرأة الصالحة خير متاع الدنيا. في مختار الفتاوى النكاح حالة الاعتدال سنة مرغوبة وحالة التوقان واجب وحالة خوف الجور مكروه. في الكافي وهو فرض عند أصحاب الظواهر وفرض كفاية عند أصحابنا كالجهاد اظاهر الأوامر الواردة فيه وفيه قوله عليه الصلوة والسلام من كان على ديني ودين داؤد وسليمان وابراهيم عليهم السلام فليتزوج فان لم يجد اليه سبيلا فليجاهد في سبيل الله فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد. في المشارق قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشبان من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحسن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء في الهداية من أراد ان يتزوج امرأة فلا بأس بان ينظر اليها وان علم أن يشتهيها. في الشريعة ومن السنة أن ينظر الى المخطوبة قبل النكاح فانه داعية الى الالفة وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ام سليم حين خطب امرأة ان يشم عوارضها وينظر الى عقيبتها. في الشريعة ولا بأس بالمعاريض والكنائيات من الكلام ارسل على رض بنته الى عمر بن الخطاب رض يعرضها ليزوجها وقال لها قولي هل رضيت الحاجة فقال رض رضيتها. في القنية يستحب أن يكون عقده في يوم الجمعة. في السراجية عقد النكاح في المسجد لا يكره بل يستحب.

باب ما ينعقد به النكاح

في دستور القضاة هذه خطبة خطب الله تعالى في تزويج آدم وحواء الكبرياء ردائي والعظمة ازارى والخلق كلهم عبيدى وامائى اشهدوا ملائكتى فى قد زوجت آدم بديع فطرتى حواء امتى على صداق ان لا اله الا انا

وان محمدا عبدي ورسولي يا آدم وحواء اسكنا جنتي وكلا ثمرتي ولا تقربا
شجرتي سلام عليكمما ورحمتي انتهى. في الكنز وينعقد بايجاب وقبول
وضعا للمضى او احدهما وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتمليك
العين في الحال عند حرين أو حر وحرتين عاقلين بالغين مسلمين ولو فاسقين
أو محدودين أو اعميين أو ابني العاقدين. في الوقاية أو احدهما ولا يظهر عند
الدعوى. في العيون والعدالة ليست بشرط لانعقاد النكاح فينعقد بشهادة
فاسقين ويقضى القاضى بالنكاح بشهادتهم اذا تحرى الصدق في شهادتهم
وكان للفاسق شهادة في انعقاد النكاح على كل حال في حق صحة القضاء
عند رجحان الصدق عند القاضى بالتحرى والتأمل في أحوالهم وهو ان
مثل هذا الفاسق لا يكذب في العادة. في الكافي فالشهادة شرط في النكاح
وقال مالك رح ليس بشرط وانما الشرط الإعلان حتى لو اعلنوا بحضور
الصبيان والمجانين يصح لأنه عقد فلا يشترط لصحة الشهود كسائر العقود
وانما شرط الإعلان لقوله عليه الصلوة والسلام أعلنوا النكاح ولو بالدف
ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لانكاح الابشهود اريد به نفي الجواز وهو
حديث مشهور يصح الزيادة به على الكتاب. في معدن الكنز نزدك امام
أحمد رح اشهاد شرط نيست وبحضور بنده ومراهق منعتد شود نه فاسق
كذا في تنمة المنظومة. في الهداية وينعقد بلفظ البيع هو الصحيح اوجود
طريق المجاز. في المضمرة قالت المرأة بعثك نفسى أو قال اب الابنة
بعثك ابنتى بكذا وقال الرجل لامرأة اشتريتك بكذا فاجاب بنعم ففيه
اختلاف المشائخ رح كان الفقيه أبو القاسم البلخى رح يقول بانعقاده واليه
اشار محمد في كتاب الحدود ورواية ابن رستم يدل عليه وهو الصحيح. صورة
ما ذكر ابن رستم عن ابي حنيفة رح قال كل شئ يكون في الامة تمليك رقبتهما في
الحررة نكاح وبالبيع تمليك رقبة الامة فيكون نكاحا في الحررة. في الحمادية من العتابي
النكاح ينعقد بكل لفظ وضع لتمليك العين اذا ذكر المهر بغير النية كالبيع والهبه

مقدمة المتأنة

برائى عبرت ، وخواندن ، ونوشتن ، ومانند آنست نه از برائى نظر کردن حرام ، ومحاسن نساء غير ، وامارد . وبراين قياس دست نه از برائى اخذ ظلم وزبان نه از برائى غيبت ، كذب وفضول گفتن ، وشكّم نه از برائى حرام خوردن . اگر مردم همه بر بساط كمرهاى چست مى بستى ، واستغفار و ذكر حق بر زبان ودل مى پرداختى هر آئینه بركات اموال ، واولاد مشاهده ، ومقارن ايشان مى گشتى . دليل برآنكه خدائى تعالى مى فرمايد : ” ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب واسغفروا ربكم اذنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم باموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا (الآية) اميد كه انكه اگر كسى بر اذكارى كه فقير مى آرد بطريقه مداومت ، وتضرع ، وابتهاال مستقيم شود انواع افضال وامداد در اموال وتوفيق بمرضيات حق معاينه كند ، وگرد ظلم وكبر وفساد نگرود . وچون عمل براين رساله سبب كشائش خيرات هر دوسراى است نام وى فتح الدارين نهاده شد .

٦ :- حل العقود . لم أظفر على كتابه هذا ، بل ذكره العلامة المحمود محمد هاشم التتوى السندى فى رسالته الوجيزة المسماة بتمام العناية فى الفرق بين الصريح والكنائية . حيث قال بعد بحث طويل : إن قيل إذا كان القائل بلفظ ” چڏي ” (١) ثلثا ، لم يرد بإحدى المرات الطائقات الثلاث ، بل إنما نوى بكل مرة تغطية واحدة جديدة فهل يقع الثلاث أم لا ؟

(١) لفظ سندي ، ومعناه فى اللغة العربية ” تركت ”

والصدقة وان لم يذكر المهر لم يصح الا اذا اراد النكاح حتى لو طلبت منها الزنى فقالت وهبت نفسي منك وقيل لم يصح . في العتابة وذلك بين يدي الشهود فقيل لا يكون نكاحا لأن هذا تمكين من الزنا بها بدلالة الحال لاهبة حقيقة ولو قال لآخر بين يدي الشهود وهبت ابنتي منك فقبل كان نكاحا لعدم تلك الدلالة ، في الشاشي ثم في كل موضع يكون المحل متعينا لنوع من المجاز لا يحتاج فيه الى النية ، في حاشيته بأن كانت الحقيقة متعذرة كما اذا قالت حرة لرجل وهبت نفسي منك أو ملكتها لك أو بعت نفسي منك فقال المخاطب قبلت ينقد النكاح بلانية لتعين المحل للمجاز وهو النكاح لتعذر الحقيقة لأن الحرة بالبيع والهبة والتملك لا تملك . في الغياثية من الفتاوى سئل نجم الدين النسفي عن قال لرجل دختر خويش فلانة بمن دادى گفت دادم وى گفت پذير فتم أوقال لامرأة خويشتن بمن دادى اوده فقالت دادم فقال هو پذير فتم هل ينقد النكاح قال فيه اختلاف المشايخ عند بعضهم لا ينقد حتى يقول بزنى دادم وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الأصح لأن لفظ الإعطاء ينبئ عن التملك والنكاح بلفظ التملك جائز عندنا كذا في المصمرات وجواهر الفتاوى في الخلاصة فاما بدون ذلك لا ينقد عند بعض المشايخ وعند بعضهم ينقد فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسئلة متفقا عليه . في شرح الوقاية اذا قيل للمرأة خويشتن بزنى فلان دادى فقالت دادم ثم قيل للآخر پذير فتم فقال پذير فتم بحذف الميم يصح النكاح . في الذخيرة واذا عقد النكاح بلفظ لا يفهم كونه نكاحا ولا يعلمان به هل ينقد (اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا ينقد وقال بعضهم ينقد) (١) قال واحد من اهل المجلس للمطربة

(١) قلت هذه العبارة والعبارة الآتية المحاطة بالقوسين لم توجد في الأصل للسيد حسام الدين الراشدى ، ونقلتها من نسخة صاحب العلم . أبو سعيد السندى

اين بيت بگو. من تن بتو دادم كه توجانان منى فقالت المطربة ذلك فقال
الرجل من پذيرفتم هل ينعقد النكاح (بينهما اذا قالت على وجه الحكاية
قيل لا ينعقد النكاح) لأن على الحكاية لا يكون قاصدا للإيجاب والجواب
صحيح . أما المعنى فليس بصحيح لأن القصد في باب النكاح ليس بشرط
لان بدون القصد يكون نكاح الهازل ونكاح الهازل نكاح . وانما المعنى
الصحيح أنها اذا قالت على وجه الحكاية لا يكون آتية بالإيجاب بل يكون
حاكية لإيجاب الغير، وحكاية ايجاب الغير لا يكون ايجابا . في الصيرفية
قال لامرأة بمحضر من الرجال يا عروس فقالت لبيك فنكاح . قال
القاضى بديع الدين انه خلاف الظاهر. في الحمادية من النصاب لقنت المرءة
بالعربية زوجت نفسى من فلان فقالت هكذا وقبل فلان وكان بحضور
من الشهود وهى لاتعلم ان هذا تزويج . سئل شمس الأئمة سلام عن هذا
انه هل ينعقد النكاح أم لا قال لا لأن المرءة في هذا بمنزلة الطوطى والصبي
الذى لا يعقل، قال وقال القاضى الإمام رح يصح النكاح والطلاق والعناق
وعليه الفتوى . لأن الجذ والهزل في الثلث سواء بالحديث وهو قوله عليه
الصلوة والسلام جدهن جد وهزلهن جد وهكذا الخلاف . في الخلاصة في
الصحة اشكال ان الجذ والهزل لا يكون الا عند معرفة مقام الكلام ومر
ما في الذخيرة ان نحوه حكاية الإيجاب لانفسه . في السراجية نكاح المكره
والسكران صحيح . في مجموعة الروايات والقرآنخوانية من الوقعات
الحسامية رجل زوج ابنته بحضرة السكرارى وهم عرفوا أمر النكاح غير
انهم لا يذكرون بعد ما صحوا كما هو عادة السكران انعقد لأن هذا النكاح
بحضرة المشهود . وفي المجموعة من المحيط وينعقد بشهادة الأخرسين اذا كانا
سميعين واذا وقع التجاحد فلا شهادة لهما . وفي الذخيرة لا لأنه لالفظ لهما .
في الوقاية وشرط سماع كل منهما لفظ الآخر وحضور حرين او حر وحرتين
مسلمين مكلفين سامعين معا لفظهما فلا يصح إن سمعا متفرقين . في السراجية

لوعقدا فسمع احد الشاهدين دون الآخر ثم عقدا ثانية فسمع الاخر دون من سمع الاول لم يجز كذا في الذخيرة . ومن المنتقى النكاح جائز استحسانا اذا كان المجلس واحدا، وان اختلف المجلس لايجوز . قال الحاكم أبو الفضل رح حكي عن أبي يوسف رح أنه لايجوز حتى يسمعا معا . في الخلاصة اذا تزوج امرءة بالعربية والزوج والمرءة يحسنان العربية والشهود لا يعرفون العربية اختلف المشائخ رح فيه والأصح أنه ينعقد كذا في العتابة في الخلاصة قال في المحيط وفي البقلى عن محمد رح اذا تزوج امرءة بشهادة هندیين لم يفهما ولم يمكنهما أن يعبرا لم يجز . وفي النوازل عن محمد رح انه ان أمكنهما أن يعبرا ما قالاجاز وأما سماع كل واحد من العاقدین كلام الآخر اشترط ولا يشترط سماع شاهدين كلاهما حتى لو حضرا وهما اصمان ينعقد النكاح بحضورتهما لأن الشرط حضرة الشهود دون السماع وعامة المشائخ رح قالوا لايجوز وشرطوا السماع . وفي التجريد لا بد من سماع الشهود كلام العاقدین . وفي حاشية الكنز ولا ينعقد بالنائم هو الأصح . في الراجية النكاح لا ينعقد بشهادة العبد والسكران الذى لا يعقل وشهادة الملائكة . من المضممرات من فتاوى الحجة اذا تزوج امرءة بشهادة الله ورسوله لا يصح النكاح بحكم الله ورسوله وحكى عن أبي القاسم رح قال هذا كفر محض لأنه يعتقد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الغيب والصحيح أنه لا يكفر لان الانبياء عليهم السلام يعلمون الغيب ويعرض عليهم الأشياء فلا يكون كفرا انتهى أى مع عدم صحة النكاح . في الفصول العمادية لا ينعقد النكاح بالتعاطى حتى لو قالت امرءة لرجل زوجت نفسى منك فدفعت الدينار اليها فى المجلس ولم يقل بلسانه شيئا لا ينعقد النكاح وان كان بحضور الشهود بخلاف البيع فانه ينعقد بهذا المقدار . فى القنية (صح) ولو زوجت نفسها منه ولم يقل الزوج شيئا بل دفع اليها المهر فى المجلس فقبول (بم) مثله (قب) لا ينعقد . فى الحمادية من الكبرى رجل قال لآخر

دختر خویش مرا دادی قال الأب دادم لا ینعقد النکاح ما لم یقل المخاطب پذیرفتم . فرق بین هذا و بین ما اذا قال دختر خویش مراده فقال الآخر دادم ینعقد النکاح والفرق أن قوله دختر خویش مراده . هذا توکیل اياه بالتزویج بمقتضى الأمر والواحد یصالح ان یکون وکیلا من جانب وولیا من جانب ومن كان بهذه المثابة ینعقد النکاح بقوله دادم وان لم یزد علیه واما قوله دادی فلیس بأمر بل هو استخبار فلا یثبت التوکیل بمقتضاه . ومن البرهانیة وهذا اذا لم یرد بقوله دادی التحقیق اما اذا اراد به التحقیق دون السوم یصح . ومن الفتاوی ان كان المجلس للعقد فعقد ، وان كان للوعد فوعد . ومن النصاب وان كان الإمام حالی دادی وبده سواء وینعقد النکاح فی الوجهین وان لم یقل الزوج پذیرفتم وهذا اختیار استاذی شمس الأئمة اوزجندی واستاذ استاذ الإمام السرخسی فی الخلاصة رجل بعث جماعة الى رجل لیخطبوا بنته فقالوا له دختر خویش فلانة بما دادی فقال دادم وقالوا پذیرفتم لا ینعقد النکاح لانهم لم یضيفوا الى الخطاب ، ونظیر هذا رجل خطب لابنه الصغیر امرءة فلما اجتمعا للعقد قال أبوالمرءة لأبی الزوج دادم دختر خود فلانه را باهزار درم وقال أبوالزوج قبلت صح النکاح للأب وان جرى بینهما مقدمات ان النکاح للإبن هو المختار هذا فی المحيط . فی الذخیرة قال الصدر الشہید هو المختار علل فقال لأن الأب اضاف النکاح الى نفسه . فی التاتارخانیة ویجب ان یحتاط فیہ فیقول لابنی . فی الذخیرة فلو قال زوجت ابنتی من ابنک فقال أبوالأب قبلت ولم یقل قبلت لابنی یجوز لان المزوج أضاف النکاح الى الإبن وقول المزوج خرج جوابا فینعقد بإيجاب المزوج فصار كأنه قبلت لابنی . فی الخانیة رجل بعث أقواما الى والد امرءة للخطبة فقال أبوالبنت زوجت فقال واحد منهم قبلت ذکر انه لا یکون نکاحا لأنهم جميعا امروا بالخطبة من تکلم منهم ومن لم یتکلم

فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا أن يكون الزوج حاضرا فحينئذ يصير القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين لأن الناس يريدون بهذا أن يباشر العقد أيهم كان . في المفروق والأصح انه ينعقد وعليه الفتوى لأن التعارف ان يتكلم واحد ويسكت الباقيون فصاروا شهودا . في الكنز توزن من شدى فقالت شدم لم ينعقد خویشان رازن من گردانی فقالت گردانیدم وقال پذیر فتم ينعقد . دختر خویش به سر من ارانی داشتے فقال داشتم لا ينعقد . في المضممرات (ی) في نوادر رستم لوقال جعلت نفسي لك بالف درهم بحضرة الشهود فقال الرجل قبلته يكون نكاحا عند أبيحنيفة رح . في الخلاصة وفي الفتاوى رجل وامرأة اقرا بالنكاح بين يدي الشهود وقال في النارسية مازن وشوئيم لا ينعقد النكاح بينهما هو المختار كذا في الغياثية معللا . وفي فتاوى النسفي فيه اختلاف المشائخ رح قال ثمة ولو قضى قاض بصحة هذا النكاح ينفذ القضاء ويصح النكاح . دلت المسئلة على أن قضاء القاضي في مثل هذا المجتهدات صحيح . وفي التيمية سئل على السغدي رح عن رجل يسلم على امرأة فقال السلام عليكم يا زوجتي فقال عليك السلام يا زوجي وسمع شاهدان فقال لا ينعقد النكاح . في الينابيع ولو وكلت المرأة رجلا بان تزوجها عن نفسه فقال في غيبتها للشهود اشهدوا اني تزوجت فلانة وعرفها الشهود جاز النكاح بنيتها عند أبي حنيفة رح . في النسفية في مسائل الايمان قال أصحابنا رح في المرأة قالت لأخر زوجني ممن شئت فزوجها من نفسه لا يصح . في السراجية اذا قال زوجت ابنتي منك بكذا فقال قبلت النكاح ولا اقبل المهر فليس بشئ ولو قال قبلت النكاح وسكت عن المهر وقع النكاح . في الخلاصة لوقالت له زوجت نفسي منك على الف درهم فقال قبلت النكاح ولا اقبل المهر فالنكاح باطل . في المضممرات من الكبرى رجل قال للشهود اشهدوا اني قد زوجت هذه المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت فسمع الشهود

مقاتلتها ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح لأنه لاجهالة وان كانت معها في البيت امرء اخرى لا يجوز لأن الجهالة متمكنة وكذلك لو وكلت المرأة رجلا فسمع الشهود كلامها ولم يروا شخصها فهو على ما ذكرنا من الوجهين . في القنية مثله . في التهذيب وفي التوكيل والإجارة (١) . في الذخيرة لوقال زوجت ابنتي ولم يزد على هذا وله ابنة واحدة جاز لأنه أمكن النكاح بدون التسمية . في الجواهر لوقال زوجت بنتي من ابنك وله بنت واحدة وقال الآخر قبلت لابني وله ابن واحد يصح لعدم الاشتباه وفي الخلاصة نحوه وفيها امرء لها اسمان اسم سميت به في الصغر واسم سميت به في الكبر قال تزوج بالإسم الذي سميت به في الكبر يعني اذا صارت معروفة بهذا الإسم لأن الإسم للتعريف والتعريف يحصل بهذا الإسم . وفي الغياثة والحانية نحوه . في الحانية امرء وكلت رجلا بان يزوجهاء فزوجها فغلط في اسم أبيها . لا ينعقد النكاح اذا كانت غائبة واسواضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما يوجب الحل والحرمة في ذات واحدة فرجح الحرمة . (٢) في الجواهر رجل قال لامرءة تزوجتك ان رضى أبي

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . هكذا : (في التهذيب وفي التوكيل والفضولي يشترط الشهادة وقت العقد دون التوكيل والإجارة . (٢) ف قال العلامة السيوستاني السندی: قد جرت العادة في هذه الديار ان الولي يقول للبكر البالغة هل وكلتني في تزويجك من فلان فتسكت للحياء فهل تثبت الوكالة بهذا القدر فيصح النكاح ام لا ؟ الظاهر انها تثبت الوكالة لأنها كما تثبت بالتلفظ كذلك تثبت بالسكوت لما في الحميدى يزداد ايضا الوكالة فانها كما تثبت بالقول تثبت بالسكوت ولذا قال في الظهيرية قال ابن العم

رضى ابى فقبلت لا يصح النكاح. ولو قال فزوجتك على انى بالخيار فانه يصح . فى القنية (ب) قالت زوجت نفسى منك بعد انقضاء عدتى لا يصح وكما لا يصح تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت فى المستقبل . وفيها خنشى مشكل زوج من خنشى مشكل آخر برضاء الولى فكبرا فان الزوج امرءة والزوجة رجل فالنكاح عندى جائز لان قوله تزوجتك يستوى من الجانبين فى جواز النكاح وقال (ب) لو ظهر الزوج غلاما والزوجة جارية جاز والا فلا . فى القرآخوانية من أدب الخصاص واذا شهد شاهدان بالزور رجل طلق امرءته ثلثا ففرق القاضى بينهما ثم تزوجها أحد الشاهدين بعد انقضاء عدتها جاز النكاح وحل له وطبها . فى الغياثية (ع) اسوالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمروا وادعاها الرجلان فهى امرءة زيسد فى قول ابى يوسف رح . قال الصدر الشهيد حسام الدين رح وبه يفتى لأن الأول اقرار فصح وما قالت بعد ذلك ابطال له فلا يصح وهكذا فى المضمرات من النصاب . فى الخانية من المنتقى اذا ادعى زيسد وعمر ونكاح امرءة فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو فهى امرءة زيد وان سألها القاضى بعد ما ادعى النكاح . من زوجك منهما فقالت زوجت زيدا بعد عمرو فهى لعمر .

بقية صفحه ٣٩٢

لكبيرة انى اريد ان ازوجك من نفسى فسكتت فتزوجها جاز ذكره المصنف فى باب الأولياء فى شرح الكنز اه . من هامش نسخة المتانة لدارالهدى باختصار. أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

فصل فی المنثورۃ

فی الخلاصۃ النکاح بین العیدین جائز وکره بعضهم الزفاف (۱)
قال الفقیه ابواللیث رح و قدروی عن عائشة رض انها قالت تزوجنی
رسول الله صلی الله علیه وعلی آله وسلم فی شوال وای نسائه كانت احظی
منی والمختار انه لا یکره . فی المواهب وتزوجها بمکة فی شوال سنة عشر
من النبوة وقبل الهجرة علی راس ثمانية عشر شهرا ولها تسع سنین وقیل
بعد سبعة أشهر من مقدمه علیه الصلوة والسلام انتهى قلت هذا ثابت
بالأحادیث المرویه فالابتناء بهدیہ صلی الله علیه وآله وسلم فی التزوج فی
شوال فی الابتناء فیہ أحسن وایمن وسبب الالفة بین الزوجین وحاشا ابن عمر
أن یقول ما عزی الیه الزاهدی من میان ایشان سازواری نیاشد وما قیل
ان نکاح عائشة کان بین عیدین وقد اصلیها ما اصابها اشارة الی قصة
الافک فاضافه الی کون التزوج بین العیدین ظن فاسد اذ لوکان سبب
مشامته ما فی الأصل لما باشره النبی صلی الله علیه وآله وسلم ولا امر بالتزوج
والبناء فیما لیس بینهما . فی المواهب وكانت تحب أن یدخل النساء من اهلها

(۱) ف کتب المخدم محمد عارف السیوستانی السندی : الظاهر أن النکاح
فی أشهر الحج لیس بکراهة بل مستحب وقول الکراهة لایعتمد علیه
بل هو مردود جدا لان هذا القول من شعائر الجاهلیة والروافض . فی المشکوة
عن عائشة رض قالت تزوجنی رسول الله صلی الله علیه وسلم فی شوال وبنی
بی فی شوال فای نساء رسول الله صلی الله علیه وسلم کان احظی عنده منی
رواه مسلم . وفی جواهر الفتاوی : یجوز النکاح بین العیدین اه . وفی کنز
العباد ناقلا عن عمدة الأبرار فی کتاب النکاح فی عمیة اهل الملاح ان کراهة
النکاح فیما بین العیدین من شعائر الروافض اه . من هامش نسخة المتانة
لدار الهدی تهیری . أبوسعید غلام مصطفی السندی .

واحبتها في شوال على ازواجهن وكانت احسن نسائه صلى الله عليه وآله وسلم ، في السراجية رجل بنى بامرأة ينبغي أن يتخذ وليمة سنة ، في الجامع الصغير حديث أولم ولو بشاة أخرجه مالك وأحمد والشيخان والأربعة عن أنس وفيه أخرج الحارث عن عمر في طعام العرس من ربح الجنة وفيه أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي عن زهير بن عثمان الوليمة أول يوم احق والثاني معروف والثالث سمعة ورياء . وفيه أخرج مسلم عن أبي هريرة رضى شر الطعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى اليه من ياباها ، ومن لا يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله . في الظهيرية وتفسيرها ان يدعو الجيران والأقرباء والأصدقاء ويصنع لهم طعاما ، وفيها فان لم يفعل كان آثما فان كان صائما أجاب وأكل . في الشريعة والسنة في النكاح الإعلان ليقع بينه وبين السفاح فرق ، في الغياثية ضرب الدف في النكاح اعلانا وتشهيرا سنة وفيها ويجب ان يكون بلاسنيات وجلجل ، في الجامع الصغير أخرج البيهقي عن عائشة اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف وليوم أحدكم بشاة واذا خطب أحدكم امرءة وهو يخضب بالسواد فليعلمها ولا يغرنها . في المضمرة ولا بأس بضرب الدف في العرس وباللعب وان كان فيه لهولأن فيه اظهار النكاح وبه امر الشارع فكذا التغنى انتهى فقد ورد بالتغنى بعد النكاح الحديث في صحيح البخارى وغيره . في عمدة الحكماء من المحيط كل نكاح باشره القاضى قد وجب مباشرته عليه ككنكاح الصغار والصغائر فلا يحل له أخذ الاجرة عليه وما لم يجب عليه مباشرته حل له أخذ الاجرة وهكذا في الخلاصة ، في القنية (قع) البقالى في القاضى يقول اذا عقدت عقدا ل بكر فعلى دينار وان عقدت عقد الثيب فلى نصفه يحل له ذلك ان كان لها ولى غيره والا فلا لانه يفترض عليه فقد آجر نفسه على عمل هو واجب عليه . في نصاب الاحتساب ومما سنه القضاة في دار الإسلام ظلما صريحا هوان يأخذوا

من الانكحة شيئاً ثم يجيزوا اولياء الزوج والزوجة بالمناكحة فانهم مالم يرضوا بشئ من اولياتها ما لم يجيزوا بذلك فانه حرام للقاضي والمنكح واما الدافع فان كان لاحيلة له الا الدفع فانه لا بأس عليه، من بستان الفقيه ابى الليث رح قال الفقيه اختلف المرءة التي يكون لها زوجان في الدنيا لأيهما تكون في الآخرة . قال بعضهم لآخرهما وقال بعضهم لأيهما تخير فتختار أيهما شاءت ومن النصاب سئل عن المناكحة في الدنيا هل يكون باقية في الآخرة وقد لا يكون بينهما الفة في الدنيا قال نعم ويؤلف الله بينهما ويجعلها راضية في الجنة وحسنها يزيد على حسن الحوراء وضوءها فان كان لها زوجان أو أكثر تخير أيهما ولومات قبل أن تتزوج يتخير أيضا ان رضيت بأدمى زوجت منه وان لم ترض فالله تعالى يخلق من الحور العين فزوجها منه انتهى لكن أخرج الطبراني في الكبير روايتين صريحتين في أنها لآخر ازواجها. (١) .

باب المحرمات

في السراجية لايجوز النكاح بين بنى آدم والجن وانسان الماء لاختلاف الجنس، في القنية سئل الحسن البصرى رح عن تزوج بجنبة فقال يجوز بشهادة رجلين (حم) لايجوز. في مختصر الوقاية وحرم على المرء اصله وفرعه وفرع اصله القريب وصلبية اصله البعيد انتهى فالاصول الأبعاد الاجداد وان علوا والجدات وان علون وصلبياتها عماته وخالاته وكذا عمات أبيه وامه وخالاتها

(١) قلت : صاحب الحزانة أورد في هذا الباب الروايات الموضوعية ، والمسائل الواهية ، قد حذفها صاحب المتانة وجاء بتحقيقات نفيسة من بحث الحديث وغيره من عند نفسه . أبوسعيد السندی .

مقدمة المائة

قلت لا . لما ذكره العلامة جعفر البوبكاني نفعنا الله تعالى ببركاته في " حل العقود " ونصه هكذا :- إن قال لموطئته : چڈي ، چڈي ، چڈي (۱) ثلاث مرات ، وأراد بالتكرير التأسيس دون التاكيد لا يقع إلا الواحدة انتهى

۷ :- المتناذة في مرمة الخزانة . وهذا كتابه الذي نحن صدقنا بتحقيقه ، وتقديمه وهو من أشهر تأليفه ، وكتاب ضخيم جامع لأكثر الأبواب الفقهية . والمخدوم البوبكاني حين تأليفه المائة جعل الكتاب خزانة الروايات نصب عينيه . وهي من تأليف القاضي جكن الهندي حيث ذكر المؤرخ الكامل مصطفى بن عبد الله الشهير بجاجي خليفه في تأليفه كشف الظنون : " خزانة الروايات في الفروع للقاضي جكن الحنفي الهندي الساكن بقصبة كن من الكجرات . وهو مجلد أوله : الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه البيان الخ ذكوه فيه أنه أفنى عمره في جميع المسائل ، وغريب الروايات ، وابتدأ بكتاب العلم لأنه أشرف العبادات . وقال صاحب نزهة الخراطر (۲) تحت ترجمة القاضي جكن الكجراتي : " وكانت له أربعة إخوة كلهم قضاة . وذكر المؤلف المذكور أيضا في تأليفه « ياد أيام » ما محصله في العربية " القاضي جكن كان عالما كبيرا في كجرات ، ولكن لم يعلم اسمه ، ونسبه . وكتب الفاضل الحلبي في كشف الظنون " القاضي جكن الساكن بقصبة من كجرات . ومن الأسف أن رجلا واحدا من قسطنطينية يخبرنا بأن القاضي جكن

(۱) لفظ سندي ومعناه في اللغة العربية " تركت " .

(۲) راجع النزهة ج ۴ ص ۸۲ .

في الوقاية وبنت زوجة وطئت وام زوجته وان لم توطأ وزوجة أصله وفرعه
وكل هذه رضاعا وفرع مزنية وممسوسة وماسة ومنظور الى فرجها
الداخل بشهوة واصلهن . في الهداية ولا بامرأة ابنه وبني أولاده لقوله تعالى
وحلائل أبناءكم الذين من أصلابكم . في الشاهان ذكر الاصلاب لبيان
اباحة حليلة الابن من التبنى فان رسول الله صلى الله عليه وسلم تبنى
زيد بن حارثة ثم تزوج مطالقة زينب فطعن المشركون وقال تزوج
محمد عليه السلام حياية ابنه فنزل قوله تعالى ما كان محمد ابنا احد من
رجالكم . وهذا التقييد دفع طعنهم . في خزائنة الفقه وام العمة أى حرم
نكاحها لأن العمة اذا كانت اختا لأبيه من الأب والام أو من الام فامها
جدة وان كانت اختا لأبيه من الأب فامها كانت امرأة جده ، وامرأة
الجد حرام ، وام ام العمة ان كانت العمة اختا لأبيه من الأب والام أو
من الام فام ام العمة تكون جدة أبية وجدة الأب حرام ، وان كانت اختا
لأبيه من الاب فام ام عمته تكون صهرة جده ، وصهرة الجد حلال ، فاما عمة
العمة ان كانت العمة اختا لأبيه لاب وام اولاب لايجوز نكاحها لانه بمنزلة
الام فصار كما وتزوج بام العمة ، وان كانت اختا لام يجوز نكاحها
وتكون اختا للراب ويجوز نكاح اخت الراب ، وام الخالة اذا كانت الخالة
اختا لامه من الاب والام أو من الام فيكون اما لامه وجدة له والجدة
حرام ، وان كانت اختا لامه من الاب فام الخالة تكون امرأة جده من
الام وامرأة الجد اب وامرأة جد الام حرام ، فاما ام الخالة ان كانت
الخالة اختا لامه من الاب والام او من الام فتكون ام ام هذه الخالة
جدة امه ، وجدة الام حرام عليه ، وان كانت اختا لامه من الاب فيكون
ام ام الخالة صهرة جده من قبل الام ، فهو له حلال من قبل الاب ، خالة
خالته اذا كانت خالته اختا لامه من قبل الاب والام أو من قبل الام
لايجوز نكاحها لأنها بمنزلة الام ، ولايجوز نكاح ام الخالة ولانكاح من

هو في مثل حالها وان كانت اختا من الاب يجوز نكاحها لانها ربيبة جده من قبل الاب ورببة الاب حلال فربيبة الجد أولى . في الخلاصة ومنكوحة الاب حرام بالنص ومنكوحة الابن كذلك وفي المسئلتين يحرم بنفس العقد، في الهداية ولا بأس بأن يجمع بين امرأة وابنة زوج كان لها . في القنية (بخ) تزوج أمة سيدتها لم يجز ، وفي الجامع الصغير والزيادات يجوز، في الكافي ولا يتزوج المولى امته ولا المرأة عبدها . في السراجية قالوا في هذا الزمان الاولى أن يتزوج بجارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطى حلالا بحكم النكاح وفي المضممرات وأما اذا تزوجها تنزيها عن وطئها حراما على سبيل الاجتهاد فهو حسن الى آخر ما فيها . في مجموعة الروايات من الخانية اذا تزوج الحر خمسا على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة (١) وان تزوج خمسة فسد الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلث نسوة

(١) قلت : المخدم محمد ابراهيم التتوي حفيد المخدم الكبير محمد هاشم التتوي السندی قد حقق في هذه المسئلة تحقيقا انيقا اذكره هنا بالاستيفاء صونا للضياع وهو هذا : احمد الله الأحد واحد لرب سيدنا أحمد مصليا ومسالما عليه مع آله وصحبه أولياء الفيض الأقدس الأحمد أما بعد فالمسلم الحر المكلف يجوز تحته أربع حرائر اذا عقد عليهن بالنكاح الشرعي ، وانحصر الإباحة في الاربع اباحا قاطعا فيحرم الزيادة على ذلك بالكتاب والسنة واجماع الامة من جميع علماء السنة والجماعة ومن كل من العرفاء المتابعين الراسخين أجلاء المسئلة الحنفية لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، وأجمعوا على أن ما وان كانت عامة لكن بعد بيانها بمن البيانية انحصر الطيب الى الأربع فقط وان الواو بمعنى أو التخييرية فحل الى الأربع جمعا وتفريقا وحرم ما زاد عليه اجماعا . ووقع البخارى في باب لا يتزوج اكثر من أربع من صحيحه عن امام

في مجموع النوازل الحر اذا تزوج عشر نسوة على التعاقب بغير اذنه
فبلغن واجزن جميعا جاز نكاح التاسعة والعاشرة لأن تزوج الخامسة ردنكاح
الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وكان الموقوف نكاح التاسعة والعاشرة

بقية صفحه ٣٩٨

زين العابدين سيدنا على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما يعنى مثنى أو ثلاث
أورباع . وقال في فتح البارى فى شرحه أراد أن الواو بمعنى أو وكذا فى
الكرمانى ، ونص أيضا فى صحيح البخارى فى باب ما يحل من النساء
ويحرم ما لفظه : قال ابن عباس رض ما زاد على الأربيع فهو حرام كامه
وابنته واخته اه. وصح أنه لما نزلت هذه الآية وكان تحت قيس بن حارث رض
ثمان نسوة حينئذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم امسك منهم
أربعا وفارق سائرهن الحديث . وصح أيضا ان غيلان بن سلمة الثقفى رض
لما أسلم هو ونسوته عشر امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بإمسك الأربيع
وتفريق البواقي اخرجها البغوى وغيره فى تفسير الآية ، واحسن ما يفسر
القرآن السنة ، فوضح بطلان ما روى عن قاسم بن ابراهيم وابن ابى ليلى
وبعض الشيعة وبعض اصحاب الظواهر من القول بالتسع وما روى عن
بعض الشيعة وبعض الخوارج من القول بالثمانية عشر وما حكاه القاضى
عبد الوهاب عن بعض الناس من عدم الحصر على أن هذه الروايات
معننة غير ما صح فى آراء اصحابنا فلا تعتبر خصوصا اذا كانت من
اختلاف القرون السابقة لانعقاد الإجماع المتأخر غير تحريم الزيادة على
الأربيع وان اجماع المتأخر يرفع الاختلاف المتقدم . قال الزيلعى فى الرد
عليهم هؤلاء خرجوا عن الإجماع لأن الأمة اجتمعت على انه لا يجوز
اكثر من أربع سيما اذا كان اصحاب المذاهب الأربعة المشهورة دعائم
الإسلام ويعاسيب الأمة المرحومة نصوا قولاً واحداً على تحريم ما زاد على
الأربيع ، واتفق الكتب الكلامية والاصولية والفروعية على انه انعقد

بقية صفحه ٤٠٠

في العوارف وكان سفيان بن عيينة يقول كثرة النساء ليست من الدنيا لأن
عليها رض كان زاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان
له اربع نسوة وسبع عشرة سرية وكان ابن عباس رض يقول خير هذه

بقيه صفحه ٣٩٩

الإجماع اليوم على امتناع الخروج عن المذاهب الاربعة المجتهدين أرباب
المذاهب المشهورة ولا ينفذ القضاء بما اذا قضى بشئ مخالف للإجماع ،
وان ما خالف الأئمة الاربعة مخالف للإجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم
فهذا الخلاف شاقط مرمى غير مفتقر للإلتفات اليه . وصرح في التحرير
ان الإجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف للأربعة لانضباط مذاهبهم
وانتشارها وكثرة اتباعها فلوفرض للطائفة الخارجة عن الإجماع مذهب
فيما روى عنهم معننا لما كان يحل العمل به حتما . ثم الفقير عفى عنه
قد حقق في ديار الشيعة والحوارج حين دخلها في بعض اسفاره مذاهبهم
فيما زاد على الارباع فلم يقل به احد منهم والمعمول عندهم عدم الزيادة
على الأرباع كما شاهدنا ثمة . وهم ينكرون الزيادة ولايستطيع احد في
ديارهم الزيادة . وقال ابراهيم النخعي كأني حنيفة رحمها الله تعالى ببقاء
الزكاح في الأربعة الأول وبطلاق البواقي كما في الموطا فبطل نسبة القول
بالتسع الى النخعي اصحة ثبوت نقيضه عنه . ونص البغوي ان الزيادة
من خصائص النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم لامشاركة
معه لاحد من الأمة فيه والتكثرة في حيز النبي يفيد العموم لاسيما اذا كانت
متضمنة لمعنى من الاستغراقية كان عموما في عموم فاتضح انه لم يجز للصديق
والفاروق وذى النورين واسد الله الغالب والريحانيتين رضى الله عنهم
مشاركة معه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم في الزيادة على
الارباع فكيف يجوز لاحد غيرهم . ومثل الالهام والكشف لاينهض حجة
لأن اجلة العارفين قالوا كما ان القياس ليس الاستنباط العلة من الاصول

بقيه صفحه ٤٠١

الامة اكثرها نساءً، في الغياثية له أن يتسرى ويتملك من الجوارى ماشاء
وعن الحسن بن مطيع قال لو كان له الف جارية وأربع نسوة فاشترى
جارية اخرى فلامه انسان اخاف عايه الكفر اى على اللائيم لقواه تعالى

بقية صفحه ٤٠٠

الثلة فكان هو هي لا غير والظن فيه من حيث طرد العاسة في المسكوت
وهو فعل المجتهد كما ان الظن في اخبار الآحاد من حيث النقل فكذلك مثل
الإلهام والكشف ليس الاشهود ما ثبت في الشرع عليا الا اذا كان الشرع
ساكتا في موضع ولم يعارضه قضية كان العامى فيه مختارا ، ويكون مثل
الكاشف والملمهم فيه حسب ما يتفق له ان امرا فبالإيثار وان نهيا
فبالإنتهاء وان اباحة فبالإختيار ومع ذلك فالامر والنهي بحقه دون غيره
ولا يقوم حجة على الغير دونه لأنه ظني كما لا يخفى ولهذا أوجبوا ضرب
المكشوفات والملمهات على محك الشرع فما وافقا يؤخذ ان امرا فبالإيثار
علما وكشفا وظنا وان نهيا فبالإنتهاء وكذلك ، وهكذا ما مخالف يترك
ويهجى ويعتقد انه من تسويلات النفس الأماره بالسوء والقرين السيئ عليه
اللعة الأتري ان ابليس اللعين نادى القطب الجلالى قدسنا الله بسره الاقدس
في مقام الخلق مع ربه سبحانه وقال محادعا : يا عبدى عبدتنى فاحسنت
عبادتى اسقطت عنك المكتوبات الخمس المتكررة كل يوم وليلة فلعله الجليلي
قدس سره فقال اللعين من اين عرفت الحق قال من اسقاطك المكتوبات
الخمس عنى لكمال عبادتى ولم يسقط عن امام الانبياء والمرسلين عليه وعليهم
الصاوات والتحيات والبركات مع كمال علوشانه في عبادة ربه تعالى ، فيما
نحن الشرع ينادى بأعلى صوته على تحريم مازاد على الأربع فلم يبق مجال
الإلتفات الى الإلهام . هذا ما وسع لى المجال فى اظهار الحق مع تشتت الحال
فى شدائد السفر والتفرق عن العيال والأطفال وهو سبحانه اسلم بحقيقة الحال
واليه سبحانه المرجع والمآل (تحرير مخدوم ابراهيم تتي رح) وجدت هذا
التحقيق فى الأوراق العتيقة الموجودة فى دار كتبي فنقلته كما هو .
أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

فانهم غير ملومين ، وكذا في الملتقط الناصري انتهى الا انهم قالوا انه اذا ادى الفرائض وأحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة فلا بأس والقناعة بأدنى الكفاية و صرف الباقي الى ما ينفع في الآخرة اولى هذا في ملتقط الابجر ونحوه في المختار .

فصل في حرمة المصاهرة والنكاح الفاسد

في الكافي ومن زنى بامرأة حرمت عليه امها وابنتها ، فالزنى يوجب حرمة المصاهرة أى يثبت بها حرمت أربعة تحرم ، على آباء الواطى وان علوا وعلى أولاده وان سفلوا وتحرم على الواطى امهاتها وان علون وبناتها وان سفان . في الشاهان ان امهاتها وبناتها يصرن كامهاته وبناته حتى يدخل عليهن من غير استئذان وحشمة . في مجموعة الروايت من المعارضات لا يجوز لازانى أن يتزوج بالبنات الخاوقة من مائه خلافاً الشافعى رح . في الشاشى والصحيح ما قلنا لأنه ببنته حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى وبناتكم . في الكافي من مسته امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها . وقال الشافعى رج لا يحرم وعلى هذا الخلاف مسه امرأة بشهوة واظهره الى فرجها ونظرها الى ذكره بشهوة سواء حصل فى الملك أو فى غيره لأن المس والنظر لا يفسد الصوم ولا يجب عايتها الاغتسال والحد فلا يكسبون من معنى الوطى فلا يتعلق بهما ما يتعلق بالوطى . في الشاهان قوله ومن مسته امرأة بشهوة صورتها أمة مست مولاهما بشهوة تحرم عليه امها وابنتها عندنا وعندده لا تحرم ولا يتأتى ذلك فى الحرام لأن عندده لما لم يثبت المصاهرة بحقيقة الوطى الحرام فأولى ان لا يثبت بدواعيه . ولنا أن المس والنظر سبب دواعى الى الوطى يعنى ان النظر الى الفرج سبب الى الوطى فيقوم مقامه فى حق الحرمة كالنكاح وهذا لأن الحكم كما يضاف

الى السبب يضاف الى سبب السبب بخلاف النظر الى سائر البدن لما فيه ضرورة
لانه ربما يقع النظر الى وجه المرأة أو الى عضو من أعضائها من غير قصد
فيؤدى الى الحرج فسقط اعتباره، في الهداية ثم المس بشهوة ان ينتشر الآلة أو
ترداد انتشاراً هو الصحيح. وفي الكافي وقيل أن يشتبهى بالقلب وذا لا يعرف
الابقواه لأن من الناس من لا ينتشر آتته اصلاً . في الغياثية روى عن
محمد رحان الاشتهار بالقلب بدون الانتشار لا يوجب حرمة المصاهرة وهو
اختيار الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى وكثير من مشائخنا المتأخرين رح
قالوا وهذا لمن لم ينتشر آتته قبل ذلك فان كان منتشرًا فان ازداد قوة
بالمس والنظر كان مسا ونظراً عن شهوة وإلا فلا وهذا كله في حق الشاب
فان كان شيخاً أو عنيماً فحد الشهوة في حقه ان يتحرك قلبه بالاشتهاء اذا
لم يكن متحركاً قبل ذلك فان كان فبان يزداد التحرك لقلبه بالاشتهاء .
في الكافي المعتبر النظر الى الفرج الداخل ولا يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة
في الخلاصة واختلف المشائخ قال بعضهم النظر الى الفرج المدور وقال
بعضهم الى موضع الحمرة والأصح النظر الى موضع الشق . في الخانية
ولونظر الى فرج امرأة عن شهوة وراء الستر والستر رقيق أوزجاج
يستبين فرجها ثبت حرمة المصاهرة ولونظر في مرآة ورأى فيها فرج
امرأة فنظر عن شهوة لا تحرم عليه امها وبناتها لانه لم ير فرجها وانما
رأى عكس فرجها ولو كانت المرأة على شط حوض أو على قنطرة فنظر
عن شهوة يثبت الحرمة . في جواهر الفتاوى سئل الشيخ علاء الدين عالم
العلماء السمرقندى ان من حلف لا ينظر الى وجه فلان ورأى وجه فلان
في المرآة . قال في الكتاب لا يحنث في يمينه وليس مارأه في المرآة وجهه
الى آخر ما فيها. قلت ان الأخبار والآثار الواردة في حرمة المصاهرة بالنظر
ليست الا بلفظ النظر المردفة بكلمة الى لا بلفظ الروية العامة وان النظر
بشهوة لا يمكن الا بقصده اياه أو بإدامته بعد ما وقع عليه بغتة والنظر

المقصود والمفهوم من مطلقه اعنى مما لم يقيد بكونه فى نحو ساء ومرآة هو النظر الى الشئ اولاً وبالذات بان لم يكن النظر اليه تابعاً الى المنظور أولاً وبالذات فى مسئلتى ما اذا رأى فرجها فى الماء وهى خارجة أووجه فلان فى المرآة النظر الى الفرج والوجه بتبعية النظر الى الماء والمرآة فنتهى قصد الناظر اولاً وبالذات الماء والمرآة وأما رؤية الفرج والوجه فانما هى لانعكاس شعاعه اليها بعد ما وقع على نحو المصقول والماء انصاف فالوجه والفرج فيها مرتين لكن بالنظر الاولى القصد وهذا بخلاف ما اذا نظر بشهوة الى فرجها وهى فى الماء او نظر اليه من وراء الزجاج وذلك لنفوذ البصر فيها ثم على بياننا لاحاجة الى أن يقال ان المرئى بالنظر فى المرآة المثل مثل الصورة فيها لاعين الشئ لان الأظهر طبق ما فى شرحى المواقف والمقاصد هـ وان المرئى فيها عينه لكن بانعكاس الأشعة وان حصل فى المثل انه غيره نعم الرؤية الحاصلة بالانعكاس اضعف من الحاصلة بالنفوذ وقد ينعكس من الماء مع أنه أضعف من المنعكس من المرآة ، والضعف ايضا يوجب عدم ترتب حرمة المصاهرة عيه. فى الخلاصة ثم بالنظر الى الفرج انما يثبت حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به الإنزال اما اذا اتصل لا يثبت ذكره الصدر الشهيد فى صوم الجامع الصغير وفى النظر لوقال كان من غير شهوة القول قوله . فى الكافى ولومس فأنزل لا يوجب الحرمة فى الصحيح لانه تبين انه غير داع الى الوطى وعلى هذا اتيان المرءة فى الدبر ووطى صغيرة لانتهى لأن الجزئية لا يوقف عليها فاقم السبب الظاهر مقامها وهو الوطى فى محل الحرث وفى ووطى الصغيرة خلاف ابى يوسف رح فى الغياثية من حيرة الفقهاء لو قيل لك رجل جامع امرءة ولا يجرم عليه امها وابنتها كيف يكون هذا فقل له هو جامع مبيته وكذا فى الخلاصة ، فى الذخيرة والجامع فى الدبر لا يثبت حرمة المصاهرة ذكره محمد رح وبه أخذ مشائخنا رح وبعض مشائخنا قالوا يوجب حرمة المصاهرة وبه كان

يفتى شمس الأئمة محمود الأوزجندى ووجه ذلك ان الجماع في الدبر لا يخلو عن المس بشهوة ومجرد المس بشهوة يثبت حرمة المصاهرة عندنا فهذه الزيادة وان كانت لا توجب زيادة حرمة لا يوجب خلافها وما ذكر محمد رح أصح لان المس بشهوة انما يوجب حرمة المصاهرة لكونها سبباً مفضياً الى الوطى الذى يحصل به الجزئية وبالإتيان في غير الماتى به تبين ان ذلك المس لم يكن مفضياً الى الوطى الذى يحصل به الجزئية فلا يثبت به حرمة المصاهرة . في السراجية اللواطة لا يوجب حرمة المصاهرة كذا اذا مس شعر امرأة بشهوة، في الخلاصة ولومس شعر امرأة يثبت حرمة المصاهرة . في اجناس الناطقى ومن متفرقات الفقيه أبى جعفر رح هذا اذا مس على الرأس اما لومس المسترسل لا يثبت ولو عضها بشهوة يثبت ولومسته ومكنها ولو اختلست أو نظرت الى فرجها بشهوة كذلك عند أبى يوسف رح لا يثبت ، في الخانية ولوجامع الرجل رجلاً لا يحرم على الفاعل ام المفعول به وابنته وكذا لو لاطأ امرأة لا تحرم عليه امها وابنتها في معدن الكنز واگر لواطت كرد بغلامى مصاهره ثابت نشود خلافاً لأحمد . في الظهيرية وقيل يثبت حرمة المصاهرة بالخلوة وهو قول أبى يوسف رح وقيل لا يثبت وهو قول محمد رح كذا في تنمة المنظومة . في الخلاصة الصبى المراهق كالبالغ في حرمة المصاهرة حتى لومس امرأة وافر أنه بشهوة يثبت حرمة المصاهرة ، في السراجية امرأة ان ادخلت فرج صبى لا يجامع مثله في قبلها لا يتعلق به التحليل والتحرير . من الحاوى سئل عن امرأة ادخلت ذكر صبى في فرجها والصبى ليس من أهل الجماع فقال هذا لا يكون الا من الانتشار يعنى انها تحرم . في جواهر الفتاوى امرأة اخذت قضيب ابن الزوج وهو ابن تسع سنين بالشهوة قال ان كان في القضيب حركة فانها تحرم على الزوج وهكذا ذكر وهو الصحيح فان عند اصحابنا لا فرق ان رجلاً مس امرأة بشهوة

أوامرأة مست رجلاً بشهوة يثبت الحرمة . ثم اختلف المتأخرون من أصحابنا في تقدير المدة التي توجب الحرمة . قال محمد بن مقاتل رح ولاشك في ابنة تسع سنين انها توجب الحرمة والشك فيما بين ذلك وقال غيره لانشك في ابنة خمس سنين انها لا توجب الحرمة ولاشك في ابنة تسع سنين انها توجب الحرمة والشك فيما بين ذلك . وذكر الإمام محمد بن الفضل البخارى في بنت ثمان سنين أخشى ان تثبت الحرمة . قال الإمام السغدى قول محمد بن مقاتل أحسن الاقوال . في التجنيس ولو نظر الى فرج بنت امرته بشهوة وهى بنت ثمان سنين أوسع وهى رطبة ضخمة سمينة تجامع مثلها حرمت الام على الزوج وان غير ذلك لاولوالى عشر سنين ، فى الوقاية وما دون تسع سنين ليست بمشتهاة فى شرحها فالفتوى على أنها ليست بمشتهاة . فى الحاوى ابن كبير قبل امرأة أبيه هى بنت خمس أوست سنين عن شهوة . قال ابو بكر رح لا تحرم على أبيه فانها غير مشتهاة وان اشتهاها هذا الابن لا ينظر الى ذلك فقيل ان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسئلة بحالها قال تحرم لأن الكبيرة قد دخلت تحت الحرمة فلا يخرج وان كبرت ولا كذلك الصغيرة فانها ما دخلت بعد الا ترى كيف اختلف الحكم فى كشف العورة بينهما كذا هذا . فى الخلاصة ولا يكون الغلام الذى لم يحتلم محرماً لامرأة فى السفر الا ان يكون مراهقاً وحده ثلاثة عشر او اثنتا عشرة . فى المصنفى اما بداية بلوغ الغلام يكون باثنى عشرة سنةً والجارية تسع سنين . فى المضمرة مس الاجنبية يوجب حرمة المصاهرة اذا كان عن شهوة ولا يشترط شهوتها جميعاً بل يكتفى اشتهاً أحدها اذا كان الآخر محلاً للشهوة ولا يشترط بلوغها ويشترط كون الممسوس محلاً لاشتهاً واشتهاً أحدهما عند المس أيهما كان الذكر والانثى الماس والممسوس . فى الخلاصة ولومن امرأة مع الدرغ ان كان صفيقاً يمنع وصول الحرارة اليه لا تثبت حرمة المصاهرة وان انتشرت آله-

مقدمة المتانة

كان من سكان كجرات . وأهل كجرات أنفسهم لا يعلمون هذا القدر القليل أيضا . وله كتاب خزانة الروايات في الفقه الحنفي . وهو من الكتب الشهيرة ، ولكن الأحناف لا يرون رواياته معتبرة . توفي سنة تسع مائة وعشرين من الهجرة تقريبا . (١)

وكتب العلامة الفقيه عبد الحى الكهنوى فى النافع الكبير " إنـه (اى كتاب خزانة الروايات) من الكتب الغير المعتمدة لأنه مملو من الرطب واليابس مع ما فيه من الأحاديث المخترعة ، والأخبار المختلفة . (٢)

فهذا الكتاب وإن كان يعد غير مستند إليه عند المحققين ، ولكن المخدم محمد جعفر البوبكانى السندى أخرج منها المسائل الغير المعتمدة ، والروايات الواهية ، وأضاف من عنده المسائل المفتى بها ، والروايات القوية ولهذا عد كتابه هذا : " المتانة فى مرمة الخزانة " محققا ومستندا إليه عند كبار أعلام الفقه كما يبان من تصانيف العلامة المخدم محمد هاشم التتوى السندى ، والنعمان الثانى المخدم عبد الواحد السيوستانى صاحب البياض الواحدى وغيرهما من محققى علماء السند وفقهاءها ، فإنهم يذكرون المسائل فى تصانيفهم ويحيلونها على كتاب المتانة . وقد أشرت فى التعليقات إلى نبذة من عباراته التى استدل بها فى البياض الواحدى وغيره من الكتب الفقهية . (٣) ولكننا نتأسف أنه من قرون عديدة

(١) راجع ياد ايام ص ٥٤

(٢) راجع النافع الكبير ص ١٢ .

(٣) قلت : وهذا المحدث الكبير القاضى محمد أكرم النصرورى ذكر تحقيق مسألة الإحتجاج بالمفهوم ، وأحال على المتانة حيث قال :

وان كان رقيقا لا يمنع تثبت حرمة المصاهرة . في مجموعة الروايات من المعلى عن أبي يوسف ررح اذا قبل الرجل المرأة وبينهما ثوب ان كان يجد برد الثنايا أو برد الشففة فهو تقبيل ولمس وعن فتاوى آهو محبوب قبل امرأة بشهوة تثبت حرمة المصاهرة . في الخلاصة رجل قصد ان يضم امرءته الى فراشه وان يجامعها فوصل يده الى البنت المشتهاة فقرصها باصبعه وظن انها امرءته حرمت عليه امرءته ان كان عن شهوة ولو اختلفا القول قول الزوج لأنه ينكر الحرمة . في الظهيرية صغيرة فزعت في المنام فهربت الى فراش والدها عريانة فانشر آة أبيها وهى بنت ثمان سنين قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ررح بن الفضل الخشى أن تحرم والدتها على أبيها . امرأة مع ابنة لما مشتهاة نامتا في فراش فمد الرجل يده الى امرءته ليجرئها الى فراشه ليجامعها واصاب يد الرجل بنت المرأة فقرصها باصبعه على ظن أنها امرءته فان وقعت يده على البنت وتشتيها حرمت عليه امرءته وان كان يظن انه امرءته لوجود المس عن شهوة . في الخلاصة من الفتاوى ولو اخذ ثديها وقال كان عن غير شهوة لا يصدق ، ومن طلاق المنتقى قام اليها منتشرا حتى عانقها وقبلمها وقال لم يكن ذلك عن شهوة لا يصدق ولوم ينتشر آله ولكن قبلها ذكر محمد ررح في بيوع المنتهى وبيوع الاصل لو قال كان من غير شهوة يصدق . وفي مجموع النوازل لا يصدق لو قبلها على الفم . قال المصنف وبه كان يقضى الشيخ الاستاد الخاني . قال القاضى الإمام يصدق في جميع المواضع حتى رأيتة افنى في المرأة اذا اخذ ذكر الختن في الخصومة وقالت كان عن غير شهوة أنها تصدق . قيل لرجل ما فعلت بام امرءتك قال جادعتها تثبت الحرمة ولا يتصدق انه كاذب وان كانا هازلين والإصرار ليس بشرط في الاقرار بحرمة المصاهرة . في الخانية واذا فجر الرجل بامرأة ثم تاب يكون محرماً لابنتها لأنه محرم عليه نكاح ابنتها على التأييد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوسطى الحرام

وبما يثبت به حرمة المصاهرة . في التاتارخانية في القنية من المحيط قبل
المجنون ام امرءته بشهوة أو السكران بنته يثبت حرمة المصاهرة .
في جواهر الفتاوى حكى الصدر الشهيد ركن الدين قال زوج رجل
بنته من رجل في أيام القاضي ابى عاصم العامرى ثم جن الزوج بعد
ذلك الأيام فاراد أن يفسخ العقد وكان يختماف الى القاضي يطلب
الحيلة فقال له اتظن بي أن أقول بنتك قبلى والد زوجك لا أقول
في عقد الآلى ذكر في المسعودى على ولد الواطى ولاعلى أبيه
ولد الموطوءة ولا مهابتها كذا في التاتارخانية من تجنيس خواهر زاده . في
القنية (مح) وبجرمة المصاهرة لا يرتفع النكاح حتى لايجل لها التزوج بزواج
آخر الا بعد المتاركة والوطى فيها لا يكون زنى ، في الفصول العمادية في
فوائد صاحب المحيط واذا وقعت الحرمة بين الزوجين بسبب المصاهرة
فانه لا يرتفع النكاح اصلاً بل يبقى بينهما بعد الحرمة على صفة الفساد حتى
لايجل لها ان يتزوج بزواج آخر وان مضى عليه سنون ولو وطئها زوجها
لا يكون زنى لأنه مختلف فيه . في الذخيرة ذكر محمد رح في الاصل
ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج
قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشبه عليه اولم يشتهه . في الفصول والمتاركة في النكاح
الفاسد بعد الدخول لا يتحقق بعد مجئ كل واحد منها الى صاحبه وانما
يتحقق بالقول بان يقول تركتها خليت سبيك ، خليت سبيلها كذا
في الذخيرة . وفي فوائد صاحب المحيط المتاركة في النكاح الفاسد لا يكون
الا بالقول سواء كان قبل الدخول او بعدها . وقال صدر الاسلام طاهر
بن محمود وكان القاضي فخر الدين خان يقول ان كان قبل الدخول يكون
بتفريق الأبدان وان كان بعد الدخول يكون بالقول . في القنية (مح)
والمتاركة لا يكون بالقول كانت مدخولة أو لم يكن حتى لو تركها ومضى عليه
سنون لم يكن لها أن تتزوج بأخر وذلك في المدخولة وغيرها بتفريق الأبدان

وهو تركها على ان لا يعود اليها . في الخلاصة عن المحيط ان لكل منها فسخ
هذا العقد بغير محضر من صاحبه قبل الدخول وأما بعده فيشترط حضور
صاحبه كالبيع الفاسد وعند بعض لا يشترط . والطلاق في النكاح الفاسد
يكون متاركةً لا ينقص من عدد الطلاقات .

باب الاولياء والاكفاء

في الكافي في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة رح وهو قول أبي يوسف
ومحمد رح آخرها لوزوجت نفسها من غير كفو يصح ولكن للأولياء حق
الإعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة رح ان النكاح لا ينعقد وبه أخذ
كثير من مشائخنا رح . قال شمس الأئمة السرخسي رح هذا اقرب الى
الإحتياط فليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضى ولا كل قاض يعدل
وكان الأحوط سدباب التزوج من غير كفو . قال القاضى فخرالدين
الفتوى على قول الحسن في زماننا وفيه وعن أبي يوسف رح في ظاهر
الرواية انه لا ينعقد الا بولي وعن محمد رح ينعقد موقوفاً على اجازة الولى
وعند مالك والشافعى رح لا ينعقد بعبارة النساء أصلاً . في مجموعة الروايات
من السنناتى ومن العاهاء من يقول ان كانت غنية شريفة لم يجوز تزوجها
بغير رضا الولى وان كانت فقيرة خسيصة يجوز . في الكنز ولا يجبر البكر
البالغة على النكاح وان استأذنها الولى فسكتت أوضحكت أوزوجها
فبلغها الخبر فسكتت فهو اذن وان استأذنها غير الولى فلا بد من القول
كالثيب . وفي الكافي وعن الكرخي ان سكوتها عند استئذان الأجنبي اذن لأنها
تستحيى منه اكثر مما تستحيى من الولى . في الكنز والقول لها ان اختلفا في السكوت .
في الهداية وان اقام الزوج البينة على سكوتها يثبت النكاح لأنه نور دعواه
بالحجة وان لم يكن له بينة فلا يمين عليها عند أبي حنيفة رح وهى مسألة

الإستحلاف في الأشياء الستة في الكافي فلا نكاح بينهما ولا يميز عليها . في الكنز والسولي العصبية بترتيب الارث انتهى اراد ان أبعد العصابات نفسها نسبية أوسببيه محجوب بأقربها ومن لأب بمن لأبوين . ولا يتصور عصبية الإبن في تزويجها الا للمجنونة . في الخلاصة وولى المرءة في تزويجها أبوها وهو أولى الأولياء ثم الجد اب الأب وان علائم الأبخ لاب وام ثم لأب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم الجد على هذا الترتيب ثم بنو الأعمام على هذا الترتيب . في الكنز وان لم تكن عصبية فالولاية للام ثم للاخت لأب وام ثم لأب ثم ولد الام ثم للذوى الأرحام ثم للحاكم وفيه ان مولى العتاقة آخر العصابات كولى الموالاة آخر ذوى الأرحام . في شرح الوقاية ثم قاض في منشوره ذلك اى كتب في منشوره ان له ولاية التزويج . في الخلاصة ولولم يكن السلطان امره بذلك فزوج صغيرة ثم اذن له بذلك فجاز ذلك النكاح لايحوز ذلك النكاح ، قال الصدر الشهيد الصحيح عنده انه يجوز ، في الغياثية الوليان اذا استويا فأبها زوج جاز ولا يفسخ الآخر ولو جوز انفذ السابق وبطل الآخر لقوله عليه الصلوة والسلام اذا زوج الوليان فالسابق أحق واذا وقعا معاً ولا يدري أيهما اول لم يعجز شئ منها لأن السابق لا يعرف بالتحرى وهو لا يجرى في الابضاع ، في الكنز ولها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الأب والجد بشرط القضاء وبطل بسكوتها ان علمت بكرها لا بسكوتسه ما لم يرض دلالة . في الكافي فان زوجها غير الأب والجد فلكل منها الخيار اذا بلغ ان شاء أقام على النكاح وان شاء فسخ عند أبي حنيفة رح ومحمد رح وعن أبي يوسف رح لا خيار لها . في المضمرة من الزاد والصحيح قولها . في الكافي وقوله غير الأب والجد يتناول القاضى والإمام حتى لو زوج القاضى أو الإمام يثبت الخيار وهو الصحيح وعليه الفتوى . وفيه ثم عندها اذا بلغت الصغيرة وقد علمت النكاح فسكتت فهو رضى وان لم تعلم بالنكاح قلها الخيار حتى تعلم فسكتت بشرط العلم بأصل النكاح لأنها لا تتمكن

من التصرف بالخيار الا بالعلم والولى ينفرد بالنكاح فكانت معذورة ولم يشترط العلم بالخيار كالمخيرة بخلاف المعتقة فانها اذا علمت بالعتق ولم تعلم بالخيار لا يسقط خيارها حتى تعلم به لأن الجهل فى الامة فى موضعه لأنها لا تخالط الحرائر ولا تنفرغ بمعرفة الأحكام لاشتغالها بخدمة المولى . وجهل الصغيرة والمخيرة فى موضع العلم لأن السدار دار الإسلام واشتهار الأحكام وهى تنفرغ بمعرفة أحكام الشرع فكان باطلاً . فى مجموعة الروايات من المحيط الرجل الذى يعول الصغيرة لا ولاية له فى نكاحها . فى الخلاصة ولو ان الولى الأقرب غاب غيبة منقطعة ينتقل الولاية الى الأبعد عندنا واجمعوا على ان الأقرب اذا عضل ينتقل الولاية الى الأبعد واختلفوا فى تفسير الغيبة المنقطعة . قال القدورى أن يكون فى موضع لا يصل خبره فى كل سنة الامرة واحدة . وقال الفضلى لو كان بحال لوانتظر مجئ خبر من الغائب يفوت الكفو وبه كان يفتى الشيخ الإمام الاستاذ . فى التهذيب والصحيح ان الخطاب لا يترصد وصول الإذن وعليه الفتوى ، فى الشاهان وهو اختيار الشيخ الإمام الزاهد أبى بكر محمد بن الفضل البخارى وشمس الأئمة انسرخسى وغيرهما من المشايخ وهو أشبه بالفقه حتى ذكر القاضى الإمام فخرالدين خان أن الأقرب اذا اختفى فى المصر ولا ينتظر الكفو حضوره ويكون غائباً غيبة منقطعة ، فى المضمرة واختار أكثر المشايخ الشهر لأنه أعدل والصحيح ثلاثة أيام ولياليها وهى مسيرة سفر وبه يفتى . فى الحمادية من ملتقى البحار وهو أسروأحسن والمختار للفتوى ومن فتاوى الحجة وعليه الفتوى . فى السراجية الولى الأقرب اذا غاب غيبة منقطعة أوجز يثبت الولاية للأبعد والمختار أن يكون على مسيرة ثلاثة أيام . فى الوقاية والأبعد يزوج بغيبة الأقرب ما لم ينتظر الكفو الخطاب الخبر منه وعليه الأكثر ومدة السفر عند الجميع من المتأخرين . فى الحمادية من الظهيرية ولو كان للصغيرة وليان أحدهما أقرب والآخر أبعد فزوجها الأبعد حال قيام الأقرب

حتى توقف على اجازة الأُقرب ثم غاب الأُقرب ونحوت الولاية الى الأبعد لايجوز النكاح الذي باشره الأبعد الا بإجازة منه بعد تحول الولاية اليه ومن الظهيرية أيضاً فان كان الأُقرب سياحا لايقف على أثره أو كان منقوداً لايعرف مكانه أو كان مختفياً في بلد لايقف على علمه قال الإمام القاضي أبو الحسن السغدري رح هو بمنزلة الغائب غيبة منقطعة . وقال القاضي الإمام هذا اذا زوج الولي الأبعد ولايعرف ان الولي الأُقرب أين هو ويجوز وان ظهر أنه في ذلك المص لايجوز. من الخانية وعليه فتوى جماعة من المتأخرين . ومن الذخيرة واذا زوجه الأُقرب من حيث هو اختلف المشايخ في خزانة الفقه والصحيح أن الغائب اذا زوجها يجوز . في عقد اللآلى ولو كان للصغير وليان احدهما قريب والآخر بعيد فزوجه البعيد حال قيام القريب يتوقف العقد على اجازة القريب ولو قال القريب قد ابطلت النكاح لايبطل حتى يبطله القاضي . في الكنز ولايبطل بعوده . في الكافي وبعد ما ثبت الولاية للأبعد اذا زوجها ثم حضر الأُقرب ليس له ان يرد . في الحمائية من الحاوي وسئل عن امرأة طالبت أباه بالتزويج وزعم أبوها انه كان زوجها من رجل والرجل غائب واقام على ذلك بينة فقال لايلتفت الى بينة الاعلى زوج أو وكيله وليس الأب بخصم (١) وللأب أن يزوجه وان ابى ذلك فلها ان ترفع الى الحاكم حتى يزوجه . في السراجية في باب الأولياء اذا اقر على وليته بالنكاح لايصح بخلاف الإنشاء . في الغياثية في ادب القاضي للخصاف لو ان رجلاً ادعى على رجل انه زوجه ابنته فلانة وهي صغيرة وقدمه الى القاضي فانكر الأب ان يكون زوجه اياها فاراد استحلاف الأب على ذلك فان كانت صغيرة لا يستحلف عند أبي حنيفة رح لزوجيهن أحدهما عدم جريان الإستحلاف عنده في

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة صع وليس للأب أن يخصص . السندی .

النكاح والثاني النكول بصيره مقرا والأب لواقر على ابنته الصغيرة بالنكاح لا يصح وعندهما يستحلف. وان كانت كبيرة لا يستحلف بالإجماع لأنه لا يتوجه بعد البلوغ على الأب لأنه بمنزلة الوكيل.

فصل في الكفاءة

في الكافي اعلم ان الكفاءة في النكاح معتبرة في الرجال والنساء للزوم النكاح. في المضمرات من الينايع الكفاءة انما تعتبر في حق النساء خاصة، حتى أن الشريف اذا تزوج بالأراذل من النساء ليس للأولياء حق الاعتراض وان لم تكن هي كفوا كذا يعلم مما في الكافي والتهذيب. في الظهيرية الكفاءة في النساء للرجل غير معتبرة عند أبي حنيفة رح خلافا لها. في الكافي في فصل الوكالة بالنكاح أن اعتبار الكفاءة في جانب النساء استحسانا عندهما وفيه ثم الكفاءة تعتبر في النسب لأن التفاخر به أعلى التفاخر فقريش بعضهم أكفاء لبعض. في شرح الوقاية وانما خص الكفاءة في النسب بالعرب لأن العجم ضيعوا أنسابهم وفي العجم اسلاماً الخ. في الشاهان وأما الموالى يعنى العجم يسمى بها (١) لأن بلادهم فتحت على أيدي العرب وكانو بسبيل من استرقاقهم واستعبادهم فاذا تركوهم احراراً مع القدرة على ذلك فكأنهم اعتقوهم والموالى هم المعتقون لا يعتبر فيهم النسب، وانهم لا يكونون كفواً للعرب على ما قال عليه السلام والموالى بعضهم أكفاء لبعض وهذا لأنهم ضيعوا أنسابهم فلا يكون التفاخر بينهم بالنسب بل بالدين آه في الوقاية وديانة فليس فاسق كفواً بنت رجل صالح وان لم يعلن في اختيار الفضلى رح في الخانية قال أبو يوسف رح اذا كاف معلناً يخرج

(١) وفي نسخه ده "سمى" بصيغة الماضي. السندی.

سكرانا لا يكون كفواً للصالحة من بنات الصالحين وان كان يستتر ذلك ولا يعلن يكون كفواً وعند محمد رح اذا كان الفاسق محترماً معظماً كأعوان السلطان وغيرهم يكون كفواً لبنات الصالحين وان كان مستخفاً عند الناس لا يكون كفواً وفيها والجمال لا يعد في الكفاءة رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر انه لا يشرب المسكر فوجد مدمناً فبلغت الصغيرة وقالت لأرضي، قال الفقيه رح ان لم يكن أب البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل لأن والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاءة وانما زوجها على ظن انه كفو، في الذخيرة فالنكاح باطل أى يبطل . في السراجية يفرق بينهما . في مجموعة الروايات من المحيط وذكر شمس الأئمة السرخسي ان الصحيح عند أبي حنيفة رح أن الكفاءة في التقوى والحسب غير معتبرة، وعن أبي يوسف رح أنه اعتبر الكفاءة في الحسب ولم يعتبر في التقوى وفسر الحسب وقال هو مكارم الأخلاق . ومن الذخيرة ان الكفاءة في العقل فانها معتبرة عند بعض المتأخرين من المشائخ حتى أن الزوج اذا كان مجنوناً لا يكون كفواً للعاقلة وعند بعضهم غير معتبرة. ومن السغناقي ولو تزوجها وهو كفو ثم صار فاجراً داعراً لا يفسخ النكاح . في الغياثية قالوا الحسب لا يكون كفواً للنسب حتى ان الفقيه يكون كفواً للعلوى غير الفقيه لأن شرف العلم راجح . في الخلاصة قال بعض المشائخ العجبي العالم كفو للعربي الجاهل وكذا العالم الفقير كفو للجاهل الغنى . في الوقاية ومالا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة ليس كفواً للفقيرة والقادر عليها كفو لذات أموال عظيمة هو الصحيح . في الكافي ويعتبر قادراً على المهر بيسار أبويسه وجده ولا يعتبر قادراً على النفقة بيسار الأب لأن الآباء في العادات يتحملون المهر عن الأولاد دون النفقة الدائرة . في الغياثية من الفتاوى وعن محمد رح المعتبر في القدرة على النفقة نفقة سنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخر بعياله نفقة سنة والقياس نفقة

شهر مع القدرة على المهر اعتبارا لاقل ما يقضى به القاضى فى النفقات
رهو الماخوذ به، وفى الحجّة وبه نأخذ. فى الوقاية وحرقة فحائك أوحجام
أوكناس أودباغ ليس بكفو لعطار ويزاز وصراف به يفتى، فى القنية (فج)
الحائك ليس بكفو لدهقان وان كان معسرا (سج) هو كفو للقصار. فى
الحادية من الذخيرة ان الحرف دتى تتفاوت لايعتبر التفاوت ويثبت الكفاءة
فالحائك كفو للحجام والدباغ يكون كفوا للكناس والصفار يكون كفو
للحداد، والعطار يكون كفوا لليزاز وقال شمس الاثمة الحلراى وعليه
الفتوى انتهى. وفى فتح القدير والحق اعتبار ذلك فان الموجب هو انتقاص
ادل العرف فيدور معه. وفى الحماذية من الحميدى وروى عن أبى هريرة
رضى الله عنه انه قال الناس بعضهم أكفاء لبعض الاحائك أوحجاما وفى
رواية أودباغا وقال مشائخنا رح ورابعهم الكناس. وقال القاضى الإمام
الأجل أبو على النسفى رح وههنا جنس خامس أخس من كلهم وهو الذى
يخدم الظلمة وان كان صاحب مروة ومال، وصفة الظلم فيه خساسة لأنه
يأكل من دماء الناس وأموالهم. من المحيط واذا تزوجت الذمية ذميا
فقال الولى هوليس بكفو لايلتفت الى قوله لأنهم أكفاء بعضهم لبعض
لأن ذل الشرك وصغار الجزية يجمعهم فلا يظهر مع ذلك نقصان السبب
الابرى أنهم لو استرقوا كانوا على السواء ولو اعتقوا كذلك ولو اسلموا
كذلك فلا يكون للمولى أن يخاصم قال الا أن يكون امرا مشهورا يعنى.
بنت ملك أخذها حائك أوكناس فههنا يفرق بينها لالانعدام الكفاءة
بل لتسكين الفتنة فالقاضى مأمور بتسكين الفتنة فيما بينهم كما هو مأمور فيما
بين المسلمين، ومن التهذيب اذا انتسب على امرة الى غير نسبة فتزوجت
ثم علمت أن نسبه دون ذلك لها الخيار وان كان كفوا لها. وذكر فى المسعودى
اذا كان كفوا لاخيار لها. ومن الذخيرة وكذا الأولياء اذا زوجها برضاها
ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا أما اذا شرطوا أوخبرهم بالكفاءة فزوجوها

على ذلك ثم ظهر انه غير كفو كان لها الخيار . ومن العتابة واسو انتسب
الزوج لها نسبا غير نسبه فان ظهر دونه وهوليس بكفو فحق الفسخ
ثابت لكل وان كان كفوا فحق الفسخ ثابت لما دون الأولياء فان كان
ظهر فوق ما اخبر فلا فسخ لأحد . في الذخيرة امرأة زوجت نفسها من
رجل ولم تعلم انه حر أو عبد فاذا هو عبد ما دون في النكاح ليس لها
الخيار والخيار الى الأولياء . ولو زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا انه عبد
ثم علموا لا خيار لأحد منهم . في الكافي فلونكحت غير كفو فلأولياء حق
الفسخ ما لم تلد منه لأنها الحقت العار للأولياء ولا يبطل حق الولي بالسكوت
بعد ما علم وان طال المكث ولا يكون التفريق بذلك الا عند القاضي لأنه
مجتهد فيه ، فان رضى به أحد الأولياء جاز ولم يكن لمن هو مثله في الولاية
ان تنقضه الا أن يكون أقرب منه وقال أبو يوسف رح ان رضى به البعض
فلاولى الذى هو مثله ان لا يرضى به .

فصل فى الوكالة بالنكاح ونكاح الفضولى وغير ذلك

فى الكنز لابن العم أن زوج بنت عمه من نفسه ولأوكيل أن زوج
مؤكلته من نفسه ومراده ما فى السراجية اذا وكلت رجلاً بأن زوجها فزوجها
من نفسه لايجوز ولو وكلته بأن زوجها من نفسه فقال تزوجتك كفى . فى
جواهر الفتاوى امرأة قالت لرجل زوجنى من شئت فزوجها من نفسه
فانه يصح النكاح هكذا ذكر ورأيت فى وقف الهلال أنه لا يصح وكذا ذكر
الخاص فى فتاوى الصغرى للإمام الشهيد وسألت مولانا جمال الدين البزدوى
وحكى له هذه الأقاويل وعن صحتها فقال الأصل ما قالوا فى الكتب انه
لا يصح لان الوكيل تعرف بقولها شئت لأنه مخاطب وقولها من منكر

مقدمة المائة

لجهالة الناس ، ولعدم وجود المطابع لطباعة الكتب العربية في بلادنا اختفى هذا الكتاب عن أنظار الراغبين في العلم ، وما بقي من نسخه إلا عدة نسخ خطية في مكاتب متفرقة من مكاتب السند . وهذا هو السبب الذي طمحت أنظار علماء هذه البلاد إلى كتب الفقهاء المتأخرين من غير أعلام هذه البلاد ، كالعلامة ابن عابدين الشامي وغيره ، كما تركت الفتاوى الهندية في الهند لزوال الحكومة الإسلامية الهندية عن الهند ، حتى توجه إلى طبع هذا الكتاب لجنة إحياء الأدب السندی وهذه الإدارة قد طبعت ، وشيعت نوادر الكتب من تأليف أعلام السند .

النسخ الخطية لهذا الكتاب ولما حولت إلى تحقيق هذا

الكتاب فكان ضروريا لي أن أفتش نسخة خطية صحيحة لهذا الكتاب فلما فتشت وجدت ثلاث نسخ . وكانت من أقدمها نسخة خطية في خزانة الكتب للسيد حسام الدين الراشدي . وهي أقدم النسخ يرجع تاريخها إلى ٢٨ من شهر ذى الحجة سنة ١١٣٤ هـ وخطها نسخي واضح ، وهامشها عريض ، وعدد السطور في كل صفحة ٢٠ لا تزيد ولا تنقص . ولهذا جعلت هذه النسخة أصلا ، واستمدت من النسخ الباقية .

لا يجوز الإحتجاج بالمفهوم في كلام الناس ، ويستثنى منه إسلام الكافر فإنه يثبت بالإشارة كما في المائة . وقلت : وجدت هذا التحقيق في مجموعة فتاوى علماء السند الخطية (ورق ٢٠٢) وهي في مجلدين الجزء الأول منها محفوظ في خزانة الكتب للعلامة عمر بن محمد داودپوته رح ، والجزء الثاني عند الحضرة القاضي محمد أكبر المورائي السندی القاطن حاليا في كراشي .

فلا يدخل تحت المنكر وإنما وكلته بأن يزوجها من رجل منكر وعلى هذا الأصل مسائل كثيرة . في الجامع الكبير وغيره ولعل هذا القائل ذهب الى أن المرأة قد عملت من الوكيل انه يريد ان يزوجها اذا طلقت له بان يزوجها ممن يشاء مع علمها بان يزوجها من نفسه ح يجوز (١) في الهداية اذا اذا اذنت المرأة للرجل أن يزوجها ممن يشاء مع علمها بأن يزوجها من نفسه ح يجوز في الهداية اذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجها من نفسه فعقد بحضرة شاهدين جاز . في الوقاية ويتولى طرفي النكاح واحد ليس بفضولي من جانب في شرحها ولا يشترط أن يتكلم بهما . في الهداية والكافي واذا تولى طرفيه فقوله زوجت يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى القبول . في الكافي ولو قال رجل اشهدوا اني تزوجت فلانة فقال رجل اشهدوا اني زوجتها اياه فبلغها الخبر فأجازت جاز ولو قالت المرأة اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان ولم يقبل عنه فبلغه فأجاز فهو باطل ولو قبل فضولي من جهة الغائب فبلغه فأجاز جاز وعند أبي يوسف رح يجوز في الكل حاصله ان الواحد يصلح وكيلاً في النكاح من الجانبين وولياً من الجانبين وولياً من جانب وأصيلاً من جانب أو أصيلاً من جانب ووكيلاً بالاتفاق ولا يصلح فضولياً من الجانبين أو فضولياً من جانب وأصيلاً أو وكيلاً من جانب عندهما خلافاً له . ولو عقد فضولياً أو فضولياً وأصيل توقف اجماعاً . في الكفاية تحت لفظ الهداية الواحد لا يصلح فضولياً من الجانبين : هذا اذا لم يتكلم من الجانبين صريحاً . ذكر في شرح الكافي انه يتوقف وذلك مثل أن يقول زوجت فلانة من فلان وقيلت عن فلان كذا في الكافي . في الخانية فان في هذه المسائل ينعقد النكاح بلفظ واحد ويكون اللفظ الواحد ايجاباً وقبولاً . قال الإمام المعروف بنجواهرزاده هذا اذا ذكر لفظاً هو اصيل في ذلك اما اذا ذكر لفظاً هو نائب فيه لا يكتفي

(١) كذا في الأصل ونسخة ده . وفي نسخة صع ذكر بعد قوله (بان يزوجها) "من نفسه يجوز" وليس فيها "ممن يشاء" الخ . أبو سعيد السندی .

بلفظ واحد لأنه في التزويج نائب وان قال تزوجت فلانة جاز لأنه في التزويج أصيل . في الخلاصة امرأة وكلت رجلاً بأن يزوجها من نفسه فقال الوكيل اشهدوا اني قد تزوجت فلانة من نفسي ان لم يعرف الشهود فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان عرف الشهود فلانة وعرفوا أنه اذا اراد به تلك المرأة يجوز وان لم يذكر أباهما وجدها هذا في الفتاوى . وفي حيل الخصاص اذا كره الزوج أن يسميها عند الشهود ينبغي ان يقول اني خطبت امرأة الى نفسها وبذلت لها من الصداق كذا فرضت وجعلت امرها الى بان اتزوجها فاشهدكم اني تزوجت المرأة التي جعلت امرها على صداق كذا ينعمد النكاح بينهما اذا كان كفوا . قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : الخصاص رجل كبير في العلم وهو ممن يصلح الإقتداء به . وفي الفتاوى البقالى اذا لم ينسبها الزوج ولم يعرفها الشهود وسعه فيما بينه وبين ربه وهذا اذا كانت المرأة غائبة فان كانت حاضرة منتقبة ولم يعرفها الشهود وقال تزوجت هذه المرأة وقالت زوجت جاز هو الخنار والاحتياط في أن تكشف وجهها أو يذكر أباهما وجدها حتى يكون متفقاً عليه ليقع الأمن من أن يرفع الى قاض يرى قول نصير بن يحيى انه لا يجوز فيبطل النكاح . لو قال رجل اشهدوا اني تزوجت المرأة التي في هذا البيت وقالت المرأة قبلت فسمع الشهود قولها ولم يروا شخصها . في عمدة الحكام ويصح التوكيل بالنكاح وان لم يحضر الشهود وان يكون الشهود شرطاً في حال مخاطبة الوكيل المرأة .

باب المهر

في الشريعة : والسنة في الصداق ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج فاطمة رض علياً رض على أربع مائة مثقال فضة وكان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم يصدق نساءه اثنا عشر أوقيةً ونشا وهو نصف أوقية وذلك خمس مائة درهم انتهى اعلم ان الدراهم في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم كانت مختلفة وان المثقال قد يراد به للدراهم مطلقا وقد يراد به الدرهم الكبير وان الثابت كما في حديث أخرجه مما ذكر في المشكوة انه صدق بناته صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يزيد على اثني عشر أوقيةً فليس المراد بالمثقال في الشريعة ما فيه مائة شعيرة ولا ما فيه مائة وأربعون شعيرة والا يلزم كون صدقات الزهراء خمس مائة وواحد أو سبعين درهما وستة قراريط وهما خلاف ما ثبت . وفي المواهب تحت غزوة السويق حديث مما أخرجه أبو حاتم وأحمد صريح في ان صدقات فاطمة رضي الله عنها كان اثنا عشر أوقية لا يزيد ولا ينقص في الخلاصة رجل تزوج امرأة على مهر وسمع العلانية بأكثر من ذلك ان تواضعا في السر على مهر وتعاقدا في العلانية بأكثر منه فلمهر مهر العلانية الا ان يكون اشهد عليها أو على وليها الذي زوجها منه أن المهر هو الذي في السر ، والعلانية سمعة فح المهر مهر السر . وذكر شيخ الإسلام خواهرزاده جعل المسئلة على وجهين اما ان اتفقا على ان العلانية هزل او اختلفا ، ان اتفقا لا يجب العلانية والمهر مهر السر ، وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة وانكرت المرأة فالقول قولها . وفيها في النوازل عن النقيب أبي الليث رضي الله عنه اذا جدد العقد يجب كلا المهرين وفي فتاوى قاضيخان الإمام الأجل على انه لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني الزيادة في المهر فح يجب المهر الثاني . في القنية (سم) تزوج بامرأته وهي حلال بمهر معلوم لا يجب المهر (قع) يجب ويجوز الزيادة في المهر بغير شهود (حج) جدد للحلال نكاحا بمهر يلزم ان جدد للزيادة للاحتياط . في التنازخانية اذا اراد الرجل ان يحدد نكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بخلاف كيف يصنع يجب ان يعلم ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي المسئلة خلاف . ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر

بلاخلاف ينبغي أن يحدد النكاح ولم يذكر المهر أو يحدد النكاح بذلك
المهر فلا يجب عليه مهر آخر . في الوقاية والمعجل والمؤجل ان بينا فذلك
والا فالمتعارف . في السغناقي اى ينظر الى المرأة والى المهر المذكور فى العقد
انه كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك معجلاً
ولا يقدر بالربع والخمس وانما ينظر الى المتعارف لأن الثابت عرفاً كالثابت
شرعاً (١) فى الكافى وليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله
وزيارة أهلها حتى يوفىها المهر أى المعجل وهو دست پيمان لأن فى عرفنا
البعض معجل والبعض مؤجل والمعروف كالمشروط . فى الخلاصة فى الفتاوى
رجل تزوج امرأة على مهر معلوم فارادت أن يمنع نفسها حتى تستوفى
جميع المهر ليس لها ذلك فى عرفنا ولكن ينظر الى المسمى والى المرأة وان
مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى كم يكون منه معجلاً فى العرف فيقتضى
بالعرف ويسمى هذا بالفارسية سزاع دست پيمان كذا اختاره الفقيه
أبو الوليد رح وعلية الفتوى . ولو شرط تعجيل الكل فى العقد تعجل الكل
فى الدخيرة فهو كما شرط ووجب تعجيل الكل اذ لا يعتبر بدلالة العرف
اذا جاء الصريح بخلافها كذا فى الحمادية من النهاية . فى الكنز (٢) والمهر
المعجل اى القاضى يحبس فيه . فى التبيين والمراد بالمهر المعجل الذى يحبس

(١) ف . كتب الخدم عبدالواحد السيوستانى استفتاء مانصه : ما قولهم
فى رجل اتى ليلة نكاحه بجلى ولم يصرح انه اتى من المهر المعجل لكن عرف
قبيلتهم ان يحسبون تلك الحلى الآتى بها ليلة النكاح من المهر المعجل فهل يحسب
من المعجل ام لا ؟ ثم قال : - أجاب الفاضل النصرورى نعم يحسب منه
لأن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وان خالفه عرف بعض القبائل هـ .
من هامش نسخة المائة لدار الهدى مختصراً . (٢) فى كتاب القضاء فى فصل
الحبس . كذا فى الخزانة . أبو سعيد غلام مصطفى السندى .

فيه ما عرف تعجيله والزائد عليه لا يجبس فيه لأنه جرى فيه التسامح بتأخير المطالبة وان كان حالاً. في القنية عادة خوارزم ان النساء لا يطلبن المهر الا عند الفراق أو بعد الموت فهو تأجيل عرفاً (عج) لما طلب المهر مع الحل لكن للقاضي ان لا يسمع ذلك ماداماً حلالين. في الفصول العمادية اذا مات الزوج فادعت المرأة على الورثة مهرها (ان ادعت مقدار مهر مثلها) وقر الورثة بالنكاح فذلك واجب وكفى بالنكاح شاهداً. في القنية في كتاب الدين (مح) مات وعليه دين لا يبي التركة به وادعت امرته مهرها فالقول لها الى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتخاص الغرماء به في الفصول قال النعمانية رح ان بنى الزوج يمنع منها مقدار ما جرت العادة في التعجيل والقول قول ورثة الزوج في ذلك وما زاد على ذلك فالقول قول المرأة وهذه المسئلة يؤيد ما ذكر القاضي الإمام ظهير الدين في المحاضر المردودة انها اذا (٢) ادعت جميع الصداق بعد الزوج واقامت البينة على اقرار الزوج بذلك فانه لا يسمع ذلك منها لأن الظاهر ان المرأة لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من صداقها فيكون الظاهر مكذباً لها واستدل بما ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان المرأة اذا سلمت نفسها تم اختلفاً في المهر بقول القاضي للمرأة لا بد لك ان تقرى بقبض شيء من المهر والاقضينا عليك بالمتعارف لأن الظاهر ان المرأة لا تسلم نفسها الا اذا استعجلت شيئاً من مهرها وهي ادعت هنا جميع الصداق بعد الدخول فيكون مكذباً لها لأن الظاهر انها قبضت الدست بيمان وهو من الصداق. قلت وكان ذلك كله في عرف زمانهم. في المصنفات والجمادية من شرح الطحاوى وان كان

(١) هذه الزيادة نقاتها من نسختي صع وده. وليست في الأصل. (٢) كذا في الأصل. وليست في نسختي (صع وده) عبارة "المردودة انها اذا" وأيضاً في نسخة صع المحاضرات مكان المحاضر. أبو سعيد السندی.

مؤجلاً فليمن حق المطالبة الى اجله سواء كانت المدة طويلة أو قصيرة .
بعد ان كانت معلومة . في السراجية الخلوة قائمة مقام الدخول في حق تأكد
المهر ووجوب العدة دون الرجعة ، خلوة المحبوب صحيحة . في الخلاصة
ولو كان معها ثالث لاتصح الخلوة الا ان يكون الثالث من لايشعر بذلك
كصغير لايعقل او مغمى عليه . وفيها ادخل امرءته في بيته وفيه عشر جوار
له تصح الخلوة . وفيها ولو كان معها في البيت نائم في النهار لاتصح الخلوة
وفي الليل صححت الخلوة . في مجموع النوازل ولو كان في البيت معها
جارتها اختلف المشايخ فيه والمختار انه تصح الخلوة . في الروضة ولوم تكن
معها جارية لكن له امرءة اخرى فهي والجارية سواء . في الظهيرية وان
كان معها طوطى يتكلم تصح الخلوة ولو كان معها كلب أحدهما حكى عن
الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواتى ان كان للمرأة يمنع وان كان للرجل
لايمنع أشار الإمام الاستاذ ظهير الدين المرغينانى في الفرق بينهما فقال
أن الكلب اذا كان للمرأة ورأى صاحبه ساقطة تحت الرجل يصبح
وبعض بخلاف ما اذا كان للرجل ، في الخانية كلب المرأة يمنع لأنه
لايتحمل ان تكون سيدته مفترشة وعسى يعقر (١) بخلاف كلب الرجل في
الكنز ولها منعه من الوطى والإخراج للمهر وان وطئها . في الحماوية
من التحفة وان يبق درهم من المهر على الزوج فلها حق المنع ولها أن
تخرج من مصرها وتذهب حيث شاءت بغير اذن الزوج هذا اذا كان المهر
حالا . في الخلاصة في واقعات الناطقى اراد أبو المرأة البالغة ان يتحول
الى بلدة اخرى ويذهب بنته ليس للزوج أن يمنع اذا لم يعط المعجل وان
اعطى له ذلك . الزوج اذا أبى ان يكتب خط المهر لايجبر . في الكافي

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . بعض مكان يعقر . ونسخة
الخزانة تؤيد الأصل . أبو سعيد السندى .

وان أوفى مهرها نقلها حيث شاء لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم .
وكثير من المشائخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زماننا وان أوفاهها
المهر لأن الغريب ممتن ولو كان طويلا الذيل ولكن ينقلها الى القرى
ان احب لأنه لا يتحقق الغربية به وعليه الفتوى ؛ في المضممرات (ى)
والأب ولاية قبض مهرها استحسانا الا أن تنهى ذلك وللأب ان يخاصم
في مهر البكر البالغة بغير وكالة منها كالتبض . في مجموعة الروايات من
فتاوى الخاصى المرءة اذا كانت صغيرة لا تحتمل الجماع لا يجبر الأب على
دفعها الى الزوج لكن يجبر الزوج الى دفع المهر الى الاب . ومن الذخيرة
والأب ولاية مطالبة الزوج بمهر ابنته البكر وان كانت كبيرة استحسانا
الا اذا نهته فح ليست له ولاية مطالبة وليس لأحد من الأولياء ذلك
الا بوكالة وان كانت ثيبا وكانت كبيرة فليس المطالبة بمهر الابوكالتها (١)
في الكافي فان زوج الأب طفله النقيير امرءة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه
الا اذا ضمن وعند مالك رح المهر على الأب لانه ضمن دلالة باقدامه
على النكاح مع عله انه لامال له ولا نكاح بدون المهر ولنا ان الصداق على
من اخذ الساق بالاثر والنكاح ينفك عن ايفاء المهر في الحال فلم يكن من
ضرورة ضمان المهر . في الهداية واذا مات الزوجان وقد سمي لها مهر
فلورثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج وان لم يكن سمي لها مهر
فلاشئ لورثتها عند أبي حنيفة رح وقال لسورثتها المهر في الوجهين معناه
المسمى في الوجه الاول ومهر المثل في الوجه الثاني في الفصول العمادية من
فصل ٢٨ في وصايا النوازل من أبي نصر رح فيمن أوصى الى امرءته وترك
ضياعا وللمرءة عليه مهر وللمرءة أن تأخذ من الصامت مقدار مثلها فان
لم يكن صامت باعت ما كانت اصلح ويستوفى صداقها من ثمنه وكذا

(١) اي سواء كانت المطالبة من الأب أو غيره . أبو سعيد السندی .

في مجموعة الروايات من المحيط. في الخلاصة في كتاب الوصاية من فصل ٨
المرءة تأخذ مهرها من التركة من غير رضا الورثة ان كانت التركة دراهم
أودنانير وان كانت شيئا يحتاج الى البيع تباع ما كان أصاح وتستوفى
صداقها سواء كانت وصية من جهة زوجها أو لم تكن وتأخذ من غير رضا
الورثة وفي البيع انما يجوز بيع الأصل ان كانت وصية انتهى وقوله سواء
يتعلق بالشرطية الاولى. في الفصول التركة اذا كانت مستغرقة بالدين كانت
ولاية البيع للقاضي لا للورثة لأنه لا ملك لهم فلا يكون لهم ولاية البيع.
في الخانية وكما يجوز الشهادة على النكاح بالشهرة وبالتسامع يجوز على
المهر أيضا بالشهرة والتسامع. (١) ذكر الحاكم الشهيد رح والإشتهار
على نوعين عرفي وهو أن يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب
وشرعي وهو أن يشهد عنده رجلان عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة
من غير اشتها (٢) ويقع في قلبه أن الامر كذلك. في الحمادية في كتاب
الشهادات من الكبرى قوم خرجوا من املاك رجل وكان في الخارج رجل
فاخبروه ان فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حل للسامعين أن يشهدوا
بالنكاح وعلى المهر أيضا فيه روايتان عن محمد رح. قال في المنتقى ويشهد
بالمهر ويثبتون الشهادة ان المهر كذا لان المهر تابع في باب النكاح فاذا
جاز لهم الشهادة بالأصل فكذا بالتبع. وذكر الناطقي في اجناسه عن
محمد رح انهم لا يشهدون على المهر لانه مال لا يجوز الشهادة عليه
بالتسامع. قال القاضي فخر الدين رح والفتوى على الأول. في الغياثة
من الفتاوى الصاعدي اذا ماتت ابنا صغيرا فرباه الأب فلما كبر خاصمه
في مهرامه الأب انفقت عليك حصتك في مهرامك صدق في نفقة مثله

(١) كذا في الاصل. وفي نسخة صع "بالشهود" مكان "بالشهرة". (٢)
قلت: وفي نسخة صع استشهاد مكان اشتها. أبو سعيد السندی.

في السراجية امرأة الميت اذا وهبت المهر من الميت جاز ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا يصح ، في الفصول العمانية من مجموع النوازل وهبت مهرها لزوجها ثم ماتت بعد مدة وطلبت ورثتها زوجها بمهرها وقالوا كانت هبتها في مرض موتها فلم تصح وقال الزوج لا بل كانت في الصحة فالقول للزوج .

فصل في الجهاز و الهدايا في النكاح

في القنية (قعم بح) (١) صغيرة نسبت جهازا بمال امها وأبيها سعيها (٢) حال صغرها فماتت امها وسلم أبوها جميع الجهاز اليها فليس لاخوانها دعوى نصيبهم من جهة الام. جهاز ابنته وسلمه اليها ليس في الإستحسان استرداده منها وعليه الفتوى (عك) امرأة نسجت في بيت أبيها اشياء كثيرة من ابريسم كان يشتره أبوها ثم مات الأب فهذه الاشياء لها باعتبار العادة (طم) . صهر قال لختنه خذ هذه الدراهم واشتر بها لنفسك عتاييا ولamak ديياجا ففعل فليس له دعوى الدراهم عليه (قب) ارسل الى ختته ثيابا فقبضها ليس له استردادها اذا خاطه الختن (تج) دفعت في تجهيزها لبتنما اشياء من أمتعة الأب بحضرتة وعلمه فان كان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للأب أن يسترد ذلك من بنته . وكذا لو أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد والأب ساكت لاتضمن وفيها خطب لابنه الصغير امرأة وبعث اليها قدرا ثم فسدت المصاهرة فالمبعوث للابن (بح) (٣)

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة ده . بعلامة (هم ع) . وفي نسخة صع (سم) بح . ونسخة الخزانة تؤيد الأصل . والله اعلم . (٢) وفي نسخة ده (وسعها) مكان (سعيها) . (٣) فائدة : وما هو مشروط بشرط

بعث بهدايا الى خطبة ابنه ثم مات الابن قبل الزفاف يرجع الأب بالقائم منها دون الهالك، وان بعث الهدايا من مال الابن برضاه لا يرجع . في الفصول العمادية من فتاوى قاضيخان رجل خطب بنت انسان وبعث اليها هدايا ولم يزوج الأب ابنته منه قالوا ما بعث مهرا وهو قائم أو هالك يسترده وما بعث هدية وهبة يسرده ان كان قائما وان كان هالكا أو مستهلكا لاشي عليه . وفي القنية (عج) بعث الى الخطيبة اقديك (١) وبعث قوم الخطيبة بيد المتوسطة ثياب ابريسم العيدية وقالت هي لك عيدية فأقطعها ثيابا ففعل وهو بعث اليهم قدرا من العنب وللفواكه ثم فسد المصاهرة فهم يتحاسبون ويترادون الفضل ولا يترادون فيما انفقوا من الضيافات من الجانبين وفيها قيل ولا يرجع كل واحد بما فرق على الناس صاحبه باذنه صريحا اودلالة ولا بالماكولات من الأطعمة والفواكه الرطبة . في جواهر الفتاوى رجل بعث الى أهل زوجته عند الزفاف أشياء منها ديباج فلما زفت اليه قال الديباج أخذته من البزاز بغير بيع وأراد استرداده من المرءة فانه لا يصح هذه الدعوى منه ولصاحب الديباج ان يسترده منها بحجة . في القنية فليس له أن يسترد منها جبرا ما بعث اليها على وجه التملك وكذا في فتاوى رشيد الدين رح . في الفصول

بقية صفحه ٤٢٥

التزويج صريحا داخل في الرشوة ويجب استرداده وان كان بعد جريان العقد واستحصال المقصود . في التاتارخانية ما أخذ أبوالبنت من الناكح أو أبيه على تزويجها فهو رشوة والأصل فيه الرد اه . هكذا أجاب المخدم السيوستاني . من هامش نسخة المائة لدارالهدى . أبوسعيد السندی .

(١) كذا في جميع نسخ المائة الموجودة عندي وكذا وجدت في نسخة خزانة الرواية فوضعت كما هو والله اعلم . أبوسعيد السندی .

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا المستعين
 الحمد لله الذي احسن تقويم الانسان وعلمه البيان وخص العلماء بالبيان
 ونفع نقادهم درجات في اعلى الجنان وادام عقل من خالفهم من العداوان والصلوح
 والسلام الاطبا بن علي بن سفيان ففضل الهداية الى الرحمن وعظا امره وصحة وحزبه
 الذين كتب في تلويحهم الايمان اما بعد فيقول العبد الجاني جعفر بن عبد الكريم الشيباني
 ميراث بن يعقوب البوبكاني عالمهم الله تعالى بلطفه الرحيماني اني قد حضرت في كتاب
 هذا حق وكتاب خزائن الروايات في توثيق ما فيه من الروايات تارك ما هو من عدايتنا
 الاصول وبعض ما يشبه الكرام والاشتماء والطويل او زيفه او ضعفه العلماء
 الفحول وقد اذكر في الباب عوض المترشح ما هو اقوى منه وقد انزله واخصر من
 اجازة او خوفا من ملالة المرید وسميته المائة في مرتبة الخزانة فاقول سائر من الله
 الاعانة كتاب العلم باب في فضل العلم قال الله تعالى نرفع الله الذين امنوا
 منكم والذين اتوا العلم درجات في المكارم في الدرجات قولان احد هان الدنيا
 في المرتبة والشرف والاخر في الامتياز في الجامع الصغير بعد ائمة الحنفية جلال الدين
 البيهقي رضي الله تعالى عنه ما اخرج ابن ماجه عن عثمان بن عيسى عن النبي صلى الله عليه و
 وآله قال ينفع يوم القيمة ثلثة الانبياء ثم العلماء ثم الشهداء انتهى فاعظم
 مرتبة هي واسطة بين النبوة والشهادة بينهما صلى الله عليه وآله وسلم في شريعة
 الاسلام واما الجامع المذكور قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضل العالم على
 العابد كفضل علي على ابي بكر في الجامع الصغير بعلامات سلخ طرق حديث طلب العلم
 فريضة على كل شمس وفيما اخرج الترمذي في عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 من سنت طريقا يلتمس فيه علم يستعمل الله له طريقا الى الجنة وفيه ما اخرج ابن

هذا هو الكتاب الذي
 كتبه في تلويحهم
 الايمان

عكس الصفحة الأولى لنسخة المائة المحفوظة في خزانة
 السيد حسام الدين الراشدي ، بكراشي

العمادية في فصل ١٧ (١) في فتاوى ظهير الدين رجل تزوج امرأة وبعث إليها هدايا وعوضت المرأة بهدايا عوضا وزفت إليه ثم فارقتها فقال الزوج كنت بعثت ذلك كله عارية وأراد أن يسترد وارادت المرأة أن يسترد العوض أيضا قالوا القول قول الرجل في متاعه لأنه أنكر التملك وللمرأة أن تسترد ما بعثت لأنها تزعم أنها بعثت عوضا للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا فكان لكل واحد منهما أن يسترد كذا ذكر في متفرقات كتب النكاح وذكر قاضيخان رح هذه المسئلة في فتاواه هكذا وقال أبو بكر الاسكاف رح ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك وان لم يصرح بذلك لكنها حسبت ونوت ان يكون ذلك عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها . قال الاستروشي رح فاواستهلكت المرأة ما بعث الزوج اليها فانكر الهبة وطلب الضمان ينبغي أن يكون له ذلك لأنه لما جعل القول قوله في انه عارية وحلف على ذلك يثبت أن المتاع عارية في يدها ومن استهلك العارية ضمنها وكذلك لو استهلك الزوج ما بعثته ينبغي أن يكون لها المطالبة بالضمان . وذكر في فصل المهور من نكاح الذخيرة لوبعث الى امرأة ابنه ثيابا ثم ادعى انها عارية وامانة صدق ، في الخلاصة رجل جهز بنته وسلم الى الزوج فبانت البنت فادعى الأب أن ما دفع اليها من الجهاز لم يهبها وانما اعاره منها وقال الزوج لابل ملكها، القول قول الزوج وعلى الأب البينة وينبغي أن يشتري الأب الجهاز منها ثم البنت تبرئه من الثمن هكذا في الفتاوى . في المضمرة بالقول قول الزوج (٢) وعلى الأب البينة لأن الظاهر أن الأب اذا جهز ابنته يدفع المال اليها بطريق التملك فالأب لا يصدق الاالبينة والبينة الصحيحة ان يشهد عند التسليم الى البنت

(١) وفي نسخة ده . في فصل ١٤ والله اعلم (٢) وفي نسخة صغ بعد هذا "لان الظاهر شاهد الزوج . أبو سعيد السندي .

انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية أويكتب نسخة معلومة ويشهد الابنة على اقرارها أن جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية منه في يدي والمختار للفتوى أنه اذا كان العرف مستمرا ان الأب يدفع اليها الجهاز هبة لاعارية كما في ديارنا فكذلك الجواب ، وان كان العرف مشتركا فالقول قول الأب ، ومن فتاوى الحجّة قال الشيخ الإمام الأجل الشهيد رح المختار للفتوى أن يحكم بأن يكون ملكا لاعارية ، في الفصول وذكر قاضيخان في فتاواه ان الجواب فيه على التفصيل ان كان الأب من الاشراف والكرام لايقبل قوله أن الجهاز عارية ، وان كان الأب ممن لايجوز البنات بمثل ذلك قبل قوله . في الخانية رجل جهز ابنته بما يجوز مثلها ثم قال كنت أعرتها الامتعة . قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح انه اعارة . قال الإمام على السغدري رح يصدق في ذلك لأنه هو الدافع فإله يقرب بالتمليك يكون القول قوله . قال رض وعندي وان كان من أوساط الناس كان القول قوله . في الفصول العمادية في فتاوى الفقيه أبي الليث رح امرأة ماتت فاتخذت والدتها مأتما فبعث زوج الميت بقرة الى صهرته فذبحتها وانفقتها أيام الماتم فطلب الزوج قيمة البقرة فان اتفقا انه بعث اليها وأمرها أن تذبح وتطعم من اجتمع عندها ولم يذكر القيمة ليس له أن يرجع اليها لأنها فعلت ذلك باذن الزوج من غير شرط القيمة وان اتفقا على انه بعث اليها وأمرها ان تذبح وتطعم من اجتمع عندها ورجع هو بالقيمة كان له الرجوع عليها بالقيمة وان اختلفا في ذلك القول قول ام الميت لان حاصل اختلافهما في شرط الضمان وانها تنكر . قال القاضيخان رح ينبغي أن يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعى الإذن بالإستهلاك بغير عوض ، وهو ينكر فيكون القول قوله كمن دفع الى غيره دراهم فانفقها فمال صاحبها أقرضتها وقال القابض لابل وهبتي كان القول قول صاحب الدراهم .

باب نكاح الرقيق

في نوادر الفتاوى نكاح غلام بي دستوري خواجه روانبا شد مكر
بقول مالك رض اكر ضرورت افتد حادثه را بقاضى بردارند وقاضى
برقول مالك رض حكم نافذ افتد . في الكافي اما الأمة فلايجوز اجماعا .
في السراجية اذا تزوج العبد بغير رضا المولى لاينفذ بل يتوقف على اجازة
المولى . في عقد اللآلى والوطى الذى كان قبل الإجازة حرام كذا في الفتاوى
في القنية (سم) سكوت المولى عند تزوج العبد ليس برضا . في الكنز وله
اجبارها على النكاح . في المصنف في فتاوى الحجّة المعنى من الاجبار لزوم
نكاح المولى بغير حضورها ورضاهما . في الهداية واذا تزوج العبد باذن
مولاه فالمهر دين في رقبته يباع فيه ، في السغناقى اذا بيع في مهرها ولم يوف
التمن لايباع ثانيا بل يطلب بالباقي بعد العتق ، في المحيط في دين النفقة
يباع مرة اخرى . في القنية (عب) باع عبده بعد ما زوجه امرءة فالمهر
في رقبة الغلام يدور معه أينما دار هوالصحيح كدين الإستهلاك (جع) المهر
في الثمن . في الجواهر رجل زوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم ترض المرأة
ان لم يكن للمرأة على العبد مهر للمولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان
عليه المهر ليس له أن يبيعه بدون رضا المرأة وهكذا كما قلنا في العبد
الماذون المديون اذا باع بدون رضا الغرماء ولو اراد الغريم الفسخ فله أن
يفسخ البيع كذا ههنا اذا كان عليه المهر لأن المهردين ، في التهذيب ولو
زوجها من عبده يجب المهر على العبد ثم يسقط ، في الحمادية من الفتاوى
والصحيح أنه لايجب لانه فائدة في الإيجاب انتهى ثم اذا خاف المولى
ان زوج عبده يتكاسل في اموره أولايرغب أحد في شرائه فالحيلة فيه ما في
الحمادية من نصاب الفقه . وفي الخلاصة من الفتاوى رجل زوج امته من
عبده على أن أمرها بيدي اطلقها كلما اريد فقال العبد قبالت صار الامر في يده

وان بدء العبد فقال زوجني أمتك على أن أمرها بيدك تطلقها كلما تريد
فزوجها لم يصر الأمر في يده لأنه فوض الأمر قبل النكاح بخلاف
الفصل الأول لأنه بعد النكاح . في الهداية وطى جارية ثم زوجها جاز
النكاح الا ان عليه ان يستبرئها صيانة لمائه واذا جاز النكاح فللزواج
أن يطأها قبل الإستبراء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم . وقال محمد رحم
لاحب أن يطأها حتى يستبرئها لأنه احتمال الشغل بماء المولى فوجب
التنزه انتهى . اذا اراد المولى ان يطأ امته المنكوحه للغائب أو زوجها لغيره
لا يجوز له ذلك الا أن يمتال فيه . في الفتاوى الزاهدى حيله آنست كه
قول بعضى بيع الأمة طلاق أن كنيزك را بدست شخصى بفرو شد و
پيش قاضى مرافعت كند تا بدان قول حكم كند بوقوع طلاق وبعد از
گذشتن عدت بشوهر ديگر دهد پس بإجماع نكاح أودرست گردد انتهى .
يعنى يشترها ثم يطأها أو زوجها . في مجموعة الروايات من الملتقط ولو
حكم ان بيع الأمة طلاق لا يبطله قاض آخر لأنه مذهب عبدالله وأبي بن
كعب رض . في التاتارخانية زوج امته رجلاً على أن كل ولد تلده فهو حر
النكاح جائز والشرط كذلك وكل ولد تلده فهو حر . في خزانه الفقه وان
اذن لعبد ومدبره ومكاتبه ان يشتري جارية للوطى ثم لم يعجز ولو وهبها
منه لم يعجز ما لم يتزوجها . في الفتاوى الزاهدى . حيله آنكه ايشان را
حلال باشد آنست كه مولى بنده را اذن كند كه كنيزك بخرد واورا بزنى
كند بنكاح صحيح پس كنيزك خود نكاح كند درست باشد اگر برو
دين نباشد همچنين در حيل خصاف آورده ست .

باب فكاك الكافر

من المغنى امرءة أسلمت وزوجها الذمى غاب غيبة سفر وتعذر

للقاضي التفريق بينهما . قال بعضهم يجوز أن يفرق بينهما اذا كان مدة السفر لتحقق العجز عن العرض وبعضهم قالوا لا يجوز كما هو الروايات . وقال بعضهم يجوز اذا لم يعلم مقام الزوج فكأنه يظهر العجز وعليه الإعتدال والفتوى بعد ثبوت العجز . في الكافي لو اسلمت وزوجها صبي نصراني يؤخر التفريق الى ان يعقل الاسلام لأن المفرقة انما يستحق بعد ابائه وله غاية معلومة فاذا عقل عرض عليه الإسلام فان اسلم والافرق بينهما ولا ينتظر بلوغه لأنه يطالب بحقوق العباد وان كان مجنوناً يعرض على أبويه الإسلام فان اسلم أو اسلم أحدهما والافرق بينهما لأنه ليس له غاية معلومة . في الروضة ولو اسلمت امرأة المعتوه عرض القاضي الإسلام على أب المعتوه ان كان له أب فان أسلم والافرق بينهما وان لم يكن له أب نصب القاضي على المعتوه وصياً ويقضى عليه بالفرقة كذا قالوا . في الوقاية وتبين بتباين الدارين لا بالسبي فلو خرج الينا مسلماً او خرج مسيئاً بانث وان سيئاً معالاً ، في الهداية واذا خرجت المرأة الينا مهاجرة جاز أن يتزوج ولاعدة عليها عند أبي حنيفة رح وقالوا عليها العدة لأن الفرقة وقعت بعد الدخول في دار الإسلام فيلزمها حكم الإسلام ولأبي حنيفة رح انها أثر النكاح المتقدم وجبت اظهاراً لخطرة ولاخطر لملك الحربى ولهذا لا نجب على المسبية . وان كانت حاملاً لم تتزوج حتى تضع حملها ، وعن أبي حنيفة رح انه يصح النكاح ولا يقربها زوجها حتى تضع حملها كما في الحبل من الزنى . في الهداية واذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام وقعت الفرقة بغير طلاق وهذا عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح ، وقال محمد ان كانت الردة من قبل الزوج فهي فرقة بطلاق ، وفي الشاهان ثم الفرقة عند ارتداد أحد الزوجين ظاهر الرواية ، والفقهاء أبو جعفر وأبو القاسم الصفار رح كانا يفتيان بعدم الفرقة عند ردتها ، وكذا الشيخ الإمام الزاهد من مشايخ بخارى وكذا بعض مشايخ سمرقند رح ووجه ذلك ان النساء سريعات

الأغدار سيأت الإختيار ناقصات عقل ودين لاسيما عند هيجان الشهوة وتوقان الرغبة الى غير هذا الزوج فتجعل الردة وسياسة الى الخلاص فلا يقضى بالفرقة سدا لهذا الباب . في المضمرة لكن اختيار المشائخ رح انها تجبر على الاسلام على النكاح لأن حسم باب المعصية يحصل بالجبر على النكاح وبه يفتى ، في الغياثية امرء ارتدت لتفارق زوجها تجبر على الإسلام وتعزر خمسة وسبعين سوطا وليس لها ان تتزوج الا بزوجها الأول وبه أخذ الفقهاء . في القنية (رث) تجبر على الاسلام وتعزر خمسة وسبعين وليس لها الا التزوج بزوجها الأول . وفي الجامع الصغير كان شاذان وأبونصر الدبوسى رح يفتيان بأنها لاتبين . في المضمرة والصحيح أنه يفسد (١) لكن يجبر على تجديد النكاح زجرا لها لأن الزجر يحصل بالجبر على التجديد فلا ضرورة في ابقاء النكاح مع الردة . في القنية (شن) المرتدة مادامت في دار الإسلام فانها لاتسخرق في ظاهر الرواية وفي النوازل عن أبي حنيفة رح أنها تسرق (حب) ولو كان الزوج استولى عليها بعد الردة يكون فيئا للمسلمين عند أبي حنيفة رح ثم يشتريها من الإمام أو يصرفها اليه ان كان مصرفا . فلوافى مفتى بهذه الرواية حسبا لهذا الأمر لا بأس به .

باب القسم والوطى والعزل والعقيقة واسقاط الحمل

في التهذيب القسم واجب والمسلمة والكتابية والبكر والثيب والمريضة والصحيحة سواء . في التبيين وكذا المعتدة الرجعية والمولى عنها ، في الكافي

(١) قلت : في نسختي الأصل ، وضع كان بياض فيما بين قوله في المضمرة وبين قوله والصحيح . ولا بياض في نسخة ده . والله اعلم .
أبوسعيد السندی .

واذا كان للحر او المملوك امرأتان حرتان ان شاء أقام عند كل وحدة يوماً وليلة وان شاء ثلاثة ايام لأن المستحق عليه التسوية فأما مقدار الدور ففوض اليه وهذا التسوية في البيتوتة عندها للصحبة والموانسة لاني الجامعة لانها تبنتني على النشاط فلا يقدر على المساواة فيها كما في المحبة وفيه ايضا روت عائشة رض انه عليه السلام كان يعدل في القسم في نسائه وكان يقول اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تأخذني فيما لا أملك يعني زيادة المحبة لبعضهن انتهى ثم وجوب التسوية في البيتوتة والإعطاء والمراد من البيتوتة ان يبني في دارها ولولم يكن في حجرتها ولكن ينبغي ان يوانسها كيف ما بات بلي يصاحبها ويمارحها ويسارها . في السراجية ولافضل للجديدة على القديمة وفيها ولو كانت احداها حرة والاخرى أمة يسوى بينهما في المأكول والملبوس ولكن يسكن ويبيت عند الحرة ليلتين وعند الأمة ليلة واووطى احداها بأكثر من الاخرى فلا بأس به وليس على الرجل ان يجامع في قسمها . في القنية روى الحسن عن أبي حنيفة رح اذا كانت له امرأة واحدة واشتغل عنها بالصيام والقيام او بصحبة الإمام فخاصمته في ذلك قضى القاضي لها بليلة من كل أربع ليال لأن للزوج ان يسقط حقها في ثلث ليال بان يتزوج بثلاث سواها . ثم قال والصحيح ان يؤمر بان يوانسها بصحبتة أحيانا من غير توقيت فيها انتهى . قلت (١) هذا ما في القضاء وأما حكم الديانة فسنذكره عن قريب . في الشاهان ذكر في المبسوط أن للرجل ان يبني ليلاً عند زوجته وثلث ليال عند ام

يشتغل بشئ آخر في الليالي الثلث، في الكافي وان رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبتهما جاز لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال لسودة حين أيست (٢) اعتدى فسألته لوجه الله ان يراجعها وتجعل نوبتها

(١) قائله صاحب المتانة (٢) كذا في الأصل . وفي نسخة صغ "اسنت"
مكان أيست) أبو سعيد السندی .

لعائشة رض لأن تحشر مع أزواجه يوم القيمة ولها أن يرجع في ذلك لأنه مجرد وعد فلا يلزم . في السراجية وله أن يسافر ببعض نسائه دون بعض والأولى أن يقرع بينهما تطيبا لقلوبهن وإذا قدم من السفر ليس للآخرى أن تطالب من الزوج أن يسكن عندها مثل ما كان عند التي سأفربها. إذا كانت له امرأة و أراد أن يتزوج أخرى وخاف ان لا يعدل بينهما لا يسعه ذلك وان كان لا يخاف وسعه ذلك والإمتناع أولى ويوجر بترك الضم عليها . اذا قام عند احدى نسائه شهرا ليس للثانية ان تطالبه ان يقيم عندها شهرا لكن يسوى بينهما في المستقبل ويعذر بما صنع انتهى هذا في القضاء وهذا اذا لم ينو بإقامته تقدير الدور فان نواه يجب عليه أن يقيم عند الثانية بقدر ما أقام عند الاولى يدل عليه ما في الينابيع فيمن له ثلث نسوة أقام عشرين عند اثنتين منهن يجب عليه أن يقيم عشرة عند الثالثة نقلته بمعناه (١) .

فصل في الوطى

في كثر العباد من الجامع الصغير الخاني وان وطئها مرة ثم عجز بعد ذلك لا خيار لها لأن ما هو المقصود وهو تأكيد المهر والإحصان وغير ذلك يحصل بالواحدة وما زاد على ذلك فهو مستحق ديانة لاحكاما . في الذخيرة ان الإيلاء انما صار طلاقا بواسطة الظلم يمنع حقها المستحق وحقها الجماع في الفرج . في الشاهان قوله يمنع حقها ولا يقال بعد ما وطئها مرة لا يثبت المطالبة لما بالوطى فكيف يتحقق الظلم لأنها تقول يثبت المطالبة ديانة وان لم يبق قضاء لأنه يجب على الرجل مجامعة امرئته كلما ارادات

(١) من قوله "هذا في القضاء" الى هنا من زيادات صاحب المتانة .
أبوسعيد السندی .

ديانة . في شرعة الاسلام ولا يدوم على ترك الوطى (فان البير اذا لم ينزح ذهب ماءها (١) ويجب ان يبول بعد الوطى) (٢) والاتردد فيه بقية المنى فيكون منه داء لادواء له وينام بعد الوطى نومة خفيفة ولوزاد فليترضا (٣) فانه أنشط للعود وأوعب للماء . في السراجية يكره أن يطأ امرءته أو أمته وامرءته الاخرى تراهما . في الغياثية لو كان جالسا مع القوم فاخذ بيدها جاريتها وادخلها بيتا واغلق الباب وعلموا انه يطأها يكره ذلك فان الله تعالى قال في كتابه سرا في الخلاصة ويحل الوطى بحضرة الضرة كذا افتي محمد رح ثم رجع وقال لا يحل أن يطأ امرءته بين يدي أحد . في مجموعة الروايات من الواقعات الحسامية لوجامعها وهناك نائم أو مجنون أو صبي يعقل أو مغمى عليه أو أعمى يكره . في شرعة الإسلام ولا يجامعها وعنده صبي أو بهيمة . في السراجية المرءة اذا انقطع حجابها الذي بين القبل والدبر لا يحل وطئها . في كنز العباد من الكبرى ليس للزوج أن يجامعها الا أن يعلم انه يمكنه ان يانيتها في القبل ولا يأتي الدبر فاذا علم انه يمكنه الإتيان في الحلال من غير الوقوع في الحرام فله أن يأتي وان اشكل عليه فليس عليه أن يأتي . استحلال الجماع في حالة الحيض كفر وفي حالة الاستبراء بدعة وضلال وليس بكفر . في خزائن الفقه واوزنت امة يكره للمولى وطئها كراهة التنزيه لا كراهة التحريم . والامة حبلت من غير المولى لا يحل وطئها . والامة المشتركة لا يحل لأحد

(١) أى على قواعد اهل الحكمة ، ولعل هذا بالنسبة الى كثير الشهوة . على قارى من عين العلم . (٢) هذه العبارة ليست فى الأصل ، وأخذتها من نسخة صاحب العلم ، ووجدتها فى الخزائن ايضا . (٣) قلت : فى الخزائن (ولو اراد العود فايتوضأ) مكان (ولو زاد الخ . أبو سعيد السندى .

الشريكين وطبها (١) والأمة لو وطبها رجل حراما او حلالا يحرم على الإبن وطبها . وامة لها زوج لا يحل للدولى وطبها . فى ذنر العباد من كفاية الشعبى وأما الجارية اذا كانت بين الإثنين فإنه لا يحل لواحد منها أن يطأها وكذلك اذا كانت بين جماعة لا يجوز لأحد أن يطأها وكذلك اذا كانت مرهونة فإنه ليس للراهن ولا للمرتهن أن يطأها . وكذا لو آجر جارينه من انسان فإنه ليس للمواجر ولا للمستاجر أن يطأها فى مدة الإجارة فان آجرها بالنهار دون الليل جاز للمولى أن يطأها بالليل دون النهار . ثم فى الجارية المشتركة اذا وطبها أحدهما لاحد عليه ولكن يضمن لشريكه نصف العمر ويلزمها العدة وكذلك اذا كانت للإبن جارية لا يحل لأبيه أن يطأها وكذلك اذا كانت للأب لا يحل للإبن أن يطأها وكذلك المرأة اذا كانت لها جارية لا يحل للزوج أن يطأها . فى الظهيرية ولو ورث جارية من أبيه حل له وطبها حتى يعلم ان أباه قد غشيها . فى الكافى فى مسألة تزوج الحبلى من الزنى قوله صيانة عن سقيه بماء الغير فان الحمل يزداد سمعه وبصره حدة بالوطى وفيه واختلفوا فى حان البلوغ مبلغ الجماع فقيل تسع سنين والصحيح أنه لا عبرة للسنين وانما العبرة للإحتمال والقدرة فى الخلاصة (٢) والمختار أنها ما لم تبلغ تسع لم تبلغ مبلغ الجماع هكذا قال أبو الليث رح فى النوازل وعليه الفتوى . فى المضمرة من النسفية سئل عن صبوية بنت سبع سنين زوجت من فاسق يخاف عليها هل لامها ان يضمها الى نفسها وتربيتها الى أن تصير متحملة للوطى ثم تسلم الى الزوج قال نعم

(١) كان هنا بياض فى الأصل ولعله من سهو الناسخ لأنه ليس بياض فى خزانة الرواية ولا فى نسخة صع . (٢) من قوله هذا الى قوله فى منية المفتى من زيادات صاحب المائة . أبو سعيد السندى .

عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فيما انجز احد والترنوي لا يصلح للبشر ان يسجد لبشر و
 لو صلح ان يسجد لبشر لامرت المردة ان تسجد لزوجها من عظم جبهه عليها الحريت ويناسب
 الحمل رواية من علمنا في نيابة الركوع غز بسجدة الدلائل في بعض الصور وايضا ان اسنذر
 سجد آدم ويوسف عليهما السلام عندهم كفر من سجد للسلطان تحية فلا كلام في كون محمدا
 احتياط او قطعا في القبنة طلب من عالم او زاهد ان يرفع اليه قدمه ليقبله لا يرفض فيه
 ولا يجبه الي ذلك ثم ذكر في ادب القاضي وان استاذن انسان ان يقبل راسه ويد زوجه
 فعل في حاشية السراجية من شرح الاثار روي ان ابا عبيدة البراج قبل يد عمر بن الخطاب
 عمر ليقبله رطله فلم يدعه ابو عبيد في وفي الشافعي روي ابن عمر بن محمد بن اسامة بن زيد نقلا
 لبنت هذا عبدري فقبل هو محمد بن اسامة بن زيد فطاط ابن عمر راسه ونفسه في الارض
 وقالوا الوراء رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لاجه في القبنة ولا يكون قيام الناس
 وا في المسجد لمن ادخل عليه نظما له

فرغت من نقل هذا الكتاب وقت العشي يوم الخميس من شهر ذي الحجة المبارك ٢٨ سنة ١١٣٢

عكس الصفحة الأخيرة لنسخة المائة المحفوظة في خزانة
 السيد حسام الدين الراشدي ، بكراشي

في منية المفتي جامع امرءته التي نجامع مثلها فانت لاشئ عليه عند أبيحنيفة
ومحمد رح وعند أبي يوسف رح على عاقبتها الدية .

فصل في العزل و اسقاط الولد

في الخوارزمي أن العزل جائز عند عامة العلماء خلافا لبعضهم لما
روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن العزل فقال
تلك المؤودة الصغرى ولعادة العلماء قوله عليه الصلاة والسلام اعزلوهن
اولا تعزوهن اذا اراد الله خلق نسمة فهو خالقها خير بين العزل وتركه
فدل على اباحته ولأنه امتناع عن كسب لولد واضاعة الماء وانها جائزان
الايرى انه ابيح وطى الحامل والجماع فيما دون الفرج وان كان فيه
اضاعة الماء وامتناع الولد . في الكافي ثم لاختلاف في جوازه في الأمة المملوكة
في الوقاية زوج الامة يعزل بإذن سيدتها والحرة باذنها . في الظهيرية رجل
عزل عن امرءته بغير اذنها لسوء هذا الزمان لا بأس به لما روى عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال خيار امتي بعد المائتين كل ضعيف
الحاذ قبل وما ضعيف الحاذ يا رسول الله قال قليل الأهل قليل الولد
انتهى والحديث أخرجه أبويعلى في مسنده بتغيير يسير . في الخلاصة في
فصل الخطر والإباحة من كتاب النكاح امرءة مرضعة ظهر بها الخبل
وانقطع لبنها ويخاف على وادها الهلاك لها ان تعالج (في استنزال الدم
ما دامت نطفة اوعلقة أو مضغة في السراجية) (١) ولو عالجت في اسقاط
الحمل لاتأثم ما لم تبين بشئ من خلقه . في الغياثية حامل اعترض

(١) قلت : هذه العبارة وجدتها في نسخة صاحب العلم وتؤيدها
الخزانة ايضا . أبو سعيد السندی .

في بطنها ولد ولم يوجد سبيل الى استخراجها الا أن يقطع اربا اربا ان كان ميتا إلا بأمر به وان كان حيا لا يفتى بجواز القطع لأن هذا قتل النفس نصيانة نفس آخر وهذا غير مشروع انتهى . واما اذا كان حيا يتحرك في بطن الميتة فيحل .

فصل في الولد والعقيقة

في الشرعة ويلف المولود في خرقة بيضاء نقية ولا يلف في خرقة صفراء ويطعم النساء أول كل شيء رطبا أو تمرا ثم يؤذن في اذنه اليمنى ويقيم في اذنه اليسرى ويحنك بالتمر وفيها ويعق عن المولود يوم السابع من الولادة . وفي الحديث العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عق النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نفسه بعد ما بعث نبيا ويقول عند ذبح العقيقة اللهم هذه عقيقة ابني فلان دمها بدمه ولحمها بلحمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة فخذها او يطبخ ولا يكسر منها شيئا ويتصدق بها وذلك في اليوم السابع وفي أربعة عشرة أو في احد وعشرين ويحلق رأس المخلوق ويتصدق بوزنه ورقا . في كيمياء السعادة ازيسردو كوسفند وازدختر يكي واگر ازيسر بيكي اختصار كنند باكي نبود وهذه الرواية اعني الاختصار على شاة واحدة في العقيقة عن الغلام . في مسائل متفرقة من الجلد الثاني من الجامع الصغير الخاني المذكورة ، وفيه من العلماء من قال العقيقة سنة وهو قول الشافعي ومنهم من قال سنة الغلام دون الجارية . في مجموعة الروايات من ملتي البحار العقيقة سنة عند الشافعي رح وهي شاة تذبح عن الولد عند حلق شعره في اليوم السابع من ولادته ويتخذ ضيافة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عق عن الحسن والحسين رض وروى أنه عليه الصلوة والسلام أمر بان يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ولهذا

كانت واجبة عند بعض الناس وعند ناهى ليست بواجبة ولا سنة لقوله عليه الصلاة والسلام نسخت الاضحية كل دم قبلها .

باب العنين

في الغياثة من الفتاوى اذا اقر الرجل ان الحال كما قالت ولم يصل اليها لا ينجرها القاضى اول ما رافعته بل يؤجله سنة من يوم رفعته ويشهد على وقت تأجيله اياه احتياطاً ويؤجل سنة قمرية لاشمسية وفيها ولا بأس بأن ينظره امين القاضى اذا ادعت انه محبوب لأن الموضع موضع الضرورة فايح النظر . في الخانية وتأجيل العنين الا عند قاض مصر ومدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها وفيها فان أبى الزوج أن يفرق يقول القاضى فرقت بينهما فيلزمه المهر وعليها العدة وفيها ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت الفرقة بينهما ثم تزوجها بعد ذلك وعمز كان لها حق الحصومة ويؤجل كما يؤجل العنين وفيها في فصل العنين اذا فرق وهو يدعى الوصول اليها فجاءت بولد لأقل من سنتين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضى ولو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق على ابطال تفريق القاضى وفيها رجل تزوج امرأة وكان يأيتها فيما دور الفرح حتى ينزل وينزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقام معه كذلك زمانا وهي بكرام ثيب ثم خاصمته الى القاضى أجابه القاضى سنة . في القنية رجل له آلة قصيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج ليس لزوجه حتى المطالبة بالتفريق . في الهداية وان كان بالزوجة عيب فلا خيار للزوج عندنا وان كان بالزوج جنون أو برص أو جذام فلا خيار للزوجة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح وقال محمد رح لها الخيار . في السغناقي اذا كان بحال لا تطيق المنام معه لأنه تعذر عليه الوصول الى حقها لمعنى فيه .

في مجموعه الروايات من المحيط وان كان زوج الامة عينينا فالخيار الي المولى في قول أبيحنيفة وأبي يوسف رح. في المضمرة من نصاب الفقه الموحذ من النساء يخير امرته كما في العنين لأنه في معناه . والموحذ أن يوحذ الرجل بالسحر فلا يقدر على الجماع.

باب ثبوت النسب

في الهداية واذا تزوج الرجل امرءة فجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر منديوم تزوجها لم يثبت نسبه وان جاءت لسته أشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج أوسكت فان جحد الولادة يثبت بشهادة امرءة واحدة تشهد بالولادة حتى لو نفاه الزوج يلاعن . في السراجية الصبي المراهق اذا جاءت امرته بالولد يثبت النسب . قال شمس الأئمة الخلوأى رح رجل غاب عن امرته البكر أو الثيب عشر سنين مثلاً فتزوجت فجاءت بالأولاد فالأولاد للزوج الاول في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رح انهم للزوج الثاني وعليه الفتوى . في الخانية قال أبوحنيفة رح الأولاد للأول وعن أبي حنيفة رح انه رجع عن هذا وقال لا يكون الأولاد للأول انهم للثاني وعليه الفتوى . في الفصول في فصل ١٤ وقال أبو يوسف رح ان جاءت به لأقل من ستة أشهر مذتزوجها الثاني فهو للأول وان جاءت به لسته أشهر فصاعدا مذتزوجها الثاني فهو للثاني سواء ادعياه أونفياه وقال محمد رح ان جاءت به لأقل من سنتين مذ دخل بها الثاني فالولد للأول وان جاءت به لأكثر من سنتين مذ دخل بها الثاني فهو للثاني . قال الفقيه أبو الليث رح في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد رح أصبح وبه نأخذ . في الشاهان في باب المحرمات لوتزوج شرقي بمغربية وولدت هي أولادا ثبت نسبهم منه وان كان بينها مسافة .

بعيدة وكذا في الكافي ، في المضممرات من النسفية سئل عن مس ابنة
المشتهة بالليل وهي في فراشه مع أبويها وهويظن انه يمسه امرته وكان
اللمس بالشهوة ثم ولدت هذه المرأة بعد ذلك ولدا ومات هذا الرجل
هل يرث الولد مع الآخر فقد أجاب القاضي سليمان وغيره لا يرث أخذا
بالظاهر لأنها حرمت عليه فلم يبق بينها نكاح وهذا الولد من غير نكاح ،
وقال شيخ الاسلام يرث منه وهو ثابت النسب لأن وقوع الحرمة بلمس
ال بنت بالشهوة وانه مختلف فيه وفي مثل هذا يثبت النسب كما اذا حلف
وقال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فتزوجها طلق ثلاثا فوطيها
فجاءت بولد يثبت النسب وهو منصوص عن أصحابنا وان حرمت
ولم يبق بينها نكاح ولا عدة لكن لما كان فصلا مجتهدا فيه لم ينقطع النسب ،
في الجارية من الناطق ولد المرأة اذا لم يكن لها زوج فهو ولد الزنى ترثه
امه ويرثها وليس له أب ولا قرابة من قبل الأب. والأمة اذا كانت
لايسريها مولاهم فولدها مملوك غير ثابت النسب من أحد في قولهم
جميعا. ومن الذخيرة اذا اقرأنه زنى بهذه الحرة وان هذا الولد ولد منها
من الزنى وصدقته المرأة في ذلك لا يثبت الولد من الرجل وكذا
في المحيط ، في الخانية جارية بين رجلين أو ثلاثة أو أكثر فولدت ولدا
فادعوه جميعا يثبت النسب من الكل في قول أبي حنيفة وزفر وحسن
بن زياد رح وعن أبي حنيفة رح في رواية يثبت من الخمسة لامن الزيادة .
في الظهيرية والجارية المشتركة اذا جاءت بولد فادعياه معا يثبت نسب
الولد منها عندنا وعند الشافعي رح يرجع الى قول الفاسق وهو الذي يتبع
لآثار ويعرف الانساب بالنظر الى الأعقاب ، في الخلاصة في كتاب
الدعوى اذا جامع الرجل جارية فيما دون الفرج فأنزل فأخذت الجارية
ماءه في شئ فاستدخلته في فرجها في حدثان من ذلك فعلمت الجارية
وولدت ولدا فالولد ولد الرجل وتصير الجارية ام ولده .

باب الرضاع

في التهذيب ومدة الرضاع ثلاثون شهرا وعندها حولان وعند زفر
ثلاث سنين وعند الشافعي رح أربع سنين وعند البعض الى أربعين سنة
وعند عائشة وأبي موسى الأشعري رض الى مدة العمر، في المضمرات فاذا
مضت المدة على اختلافهم لم يتعلق بالرضاع تحريم سواء فطم الصبي أو
لم يفظم في اثناء مدة الرضاع ثم اذا سقى في المدة بعد الفطام اختلفت
الروايات عن أصحابنا رح في رواية محمد رح عن أبي حنيفة رح ما كان
من الرضاع في ثلاثين شهرا فهو رضاع محرم قبل الفطام وبعده وعليه
الفتوى . في السراجية هو المختار . في الوقعات الحسامية وعليه الفتوى .
في الهداية ولا يعتبر الفطام قبل المدة الا في رواية عن أبي حنيفة رح اذا
استغنى عنه وهل يباح الإرضاع بعد المدة قد قيل لا يباح لان اباحته
ضرورية لكونه جزء الآدمي . في الكافي في باب البيع الفاسد وليس
بمشروب على الإطلاق بل باعتبار حاجة الطفل لأنه لا يتغذى بغيره حتى
لو استغنى لم يوح شربه وصبه في عين رمدة عند بعض أصحابنا رح
لا يجوز وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد لتحقق الحاجة ح . في
القنية في باب الكراهية (قب) لا بأس بأن يسعط الرجل لبن المرأة ويشربه
للدواء وفي شرب لبن المرأة السبالغ من غير ضرورة اختلف المتأخرون
وعن أبي يوسف رح لا بأس بأكل لبن المرأة . في الخانية اذا مص الرجل
ثدي امرته وشرب لبنها لم تحرم عليه لما قلنا انه لا رضاع بعد الفصال .
في شرح الوقاية فيحرم منه ما يحرم من النسب الام اخته واخيه وهي
شاملة لثلاث صور الام رضاعا للاخت أو الأخ نسبا للاخت أو الأخ رضاعا
والام رضاعا للاخت أو الأخ رضاعا وام عمه وعمته وام خاله وخالته
أى هذه النساء المذكورة لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع وفيه فيحرمان

مع قومها عليه كالنسب وفروعه والزوجان عليهما أى تحرم المرضعة وزوجها على الرضيع ويحرم قومها على الرضيع كما فى النسب ويحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها ويحرم زوجها الرضيع على المرضعة وزوجها أى الرضيع ان كان ذكرا يحرم زوجته على زوج مرضعته وان كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعتها وضابطته فى هذا البيت الفارسى * از جانب شيرده همه خویش شوند * واز جانب شیرخوار زوجان وفروع . فى المضممرات ولبن الفحل متعلق به التحريم فى عقد اللآلى من الذخيرة امرءة ولدت من زوج وارضعت ولدها ثم يمس لبنها ثم در لها اللبن بعد ما ارضعت صبيا ان لهذا الصبي أن يتزوج بابنة الرجل من غير هذه المرءة وليس هذا لبن الفحل وكذلك لو تزوج امرءة لم تلد منه قط ثم نزل لها اللبن فان هذا اللبن من هذه المرءة دون زوجها حتى لو ارضعت من هذا اللبن لا يحرم على ولد هذا الزوج من غير هذه المرءة . فى الخلاصة ولو زنى بامرءة فولدت منه فارضعت بهذا اللبن صبية لا يجوز لهذا الزانى أن يتزوج بهذه الصبية ولا لأبيه ولا لابنه وأجداده وكذا لو لم تحبل من الزنى ولكنها ارضعت لابن الزانى تحرم على الزانى كما تحرم بنتها من النسب ، وفيها فى فصل حرمة المصاهرة امرءة ارضعت صبية فكبرت فجامعها زوج المرضعة تحرم عليه امرءته سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن . فى المضممرات ومن طلق امرءته ولها لبن من ولد كان لها منه فانقضت عدتها وتزوجت بزواج آخر فارضعت صبيا عند الزوج الثانى ان لم يكن حاملاً منه فالرضاع من الاول بالإجماع وكذلك ان كان حاملاً منه عند أبيحنيفة رح الى أن تلد سواء كان اللبن مثل ما كان من الأول او زاد عليه . وقال أبو يوسف رح اذا علمت أن اللبن من الثانى فهو منه والا فهو من الأول وقال محمد وزفر يثبت الرضاع منها أى أن تلد فاذا ولدت ولدا وارضعت صبيا فهو

من الثاني ويرتفع الحكم من الأول . في التهذيب ويثبت الرضاع بالسعوط والوجور ولا يثبت بالاقطار في الاذن والاحليل والحقنة في الدبر والآمة والجائفة وان وصل الى الدماغ والجوف . وعن محمد رح يثبت بالحقنة انتهى والمفهوم منها ومما في الهداية في باب الصوم ولو اكتحل لم يفطر لأنه ليس بين العينين والدماغ منفذ انه اذا صب لبن امرءة في عين رمدة لم يثبت به التحريم . في التهذيب لا تقبل في الرضاع الا الشهادة رجلين أو رجل وامرءتين فان اخبرت امرءة واحدة ان كانت عدلة فالتزاه ان لا يتزوجها ولا يجبر على اترك ولو تزوج امرءة فقالت امرءة أرضعتكما فهو على أربعة أوجه ان صدقها فسد النكاح ولا مهر لها ان لم يدخل بها وان كذباها فالنكاح بحاله لكن اذا كانت عدلة فالتزاه أن يفارقها وان صدقها الرجل وكذبها المرءة فسد النكاح والمهر بحاله وان صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلفه ويفرق اذا نكل . في الذخيرة قال أصحابنا رح لا تجبر الام على ارضاع ولدها لأن الرضاع بمنزلة النفقة ونفقة الأولاد تجب على الآباء لاعلى الامهات فكذا الإرضاع فان كان الصبي لا يأخذ لبن غيرها ولا يوجد من يرضعه هل تجبر الام على الإرضاع ذكر شمس الأئمة الحلواني رح في شرح ادب القاضى للخصاف ان في ظاهر الرواية عن أصحابنا رح لا تجبر وروى عن أبي حنيفة رح وأبي يوسف في النوادر انها تجبر من غير ذكر خلاف . وهكذا ذكر في شرح القدورى وهذا لأنها لو لم تجبر والولد لا يأخذ لبن غيرها أدى الى تلف الولد . وجه ما ذكر شمس الأئمة الحلواني رح ان الولد يتغذى بالدهن وغيره من المائعات فلا يؤدي هذا الى تلف الولد . وقال الضحاك ولو لم يكن للصبي وللأب مال اجبرت الام على الارضاع وهو الصحيح لأنها ذات يسار في اللبن . في التبيين في باب الصوم ان الارضاع واجب على الام ديانة لاسما اذا لم يكن للزوج قدرة على استئجار الظئر . في القنية في كتاب

الكراهية ينبغي للأخ من الرضاع ان لا يخلو باخته من الرضاع لأن الغالب هناك الوقوع في الحرام .

باب فى الحضانة

فى الوقاية والحضانة للام بلا جبرها طلقت أولا ثم لامها وان علت ثم ام أبية ثم اخته لأب وام ثم لام ثم للأب ثم خالته كذلك ثم عمته كذلك بشرط حریتهن فلاحق لامة وام ولد فيه والذمية كالمسلمة حتى يعقل ديننا، فى القنية (نح) والصغير اذا كان فى حضانة الام وهو من اولاد الاشراف يستحق على الأب خادما يخدمه فيشتریه أويستاجرہ ، فى الكنز ثم العصابات بترتيبهم والام والجدة أحق به حتى يستغنى وقدر بسبع سنين وبها حتى تحيض وغيرها أحق بها حتى تشتهى فى الوقاية والام والجدة أحق بالابن حتى يأكل ويشرب ويلبس ويستنجى وحده وبالبيت حتى تحيض وعن محمد رضى حتى تشتهى وهو المعتمد لفساد الزمان وغيرها حتى تشتهى. فى الكنز ولاخيار للولد، فى الخلاصة والنساء احق بالحضانة ما لم يستغن الصغير فان استغنى بأن كان يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده. وفى رواية يستجى وحده فالأب للغلام أولى والام للجارية حتى تحيض وعن محمد رضى حتى تبلغ حد الشهوة ومن لا اولاد لها من النساء ولا يبقى لها حق الحضانة بعد الاستغناء فى الغلام والجارية بعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الأقرب فالأقرب ولاحق لابن العم فى حضانة الجارية وفيها أيضا للأب ولاية أخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والإعتدال على هذه الرواية لفساد الزمان واذا بلغت احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة فى قولهم ، فى السراجية الام والجدة اذا ابين لا تجبر على القبول هو الصحيح والأب لو امتنع يجبر

في الخالية خالة الصغير اذا ابت ان تمسك الصغير وتتعاهد ، قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رح تجبر والصحيح أنها لا تجبر لأن الام لا تجبر في الصحيح فالخالة أولى وفيها صغيرة لها أب معسر وعمة . وسرة ارادت العمه ان تربي الولد بما لها مجازا ولا تمنع الولد عن الام والام تأتي ذلك وتطالب الأب بالأجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال للام اما أن تمسكي الولد بغير أجر واما تدفعي الى العمه فاذا امتنع الام عن إمساك الولد وليس لها زوج اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث رح تجبر الام على إمساك الولد وقال مشائخنا رح لا تجبر . في القنية (عج) صغيرة عند حرة تخون في حقها فلعمها أن يأخذ منها اذا ظهرت خيانتها ، في الوقاية ولا تدفع صبية الى عصابة غير محرم كمولى العتاقة وابن العم ولا فاسق ماجن ، في المحيط وكذلك كل ذى رحم محرم اذا كان لا يؤمن عليها لفسقه ، في الخلاصة اذا بلغت الجارية مبلغ النساء وان كانت بكرا كان للأب أن يضمها في نفسه وان كان ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مامونة على نفسها . والغلام اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الأب ليس للأب أن يضمه الى نفسه الا اذا لم يكن مامونا على نفسه كان له أن يضم وليس عليه نفقته الا أن يتطوع .

باب النفقة

في الظهيرية النفقة الواجبة الماكول والملبوس والسكنى ، اما الماكول فالدقيق والماء والملح والخطب والدهن . في الوقاية يجب هي والكسوة والسكنى على الزوج ولو صغيرا لا يقدر على الوطى للعرس مسلمة او كافرة كبيرة أو صغيرة توطأ بقدر حالها في الموسرين نفقة اليسار وفي المعسرين نفقة اليسار وفي الموسر والمعسرة وعكسه بين الحالين ولو هي في بيت أبيها او

اوراهد ايريد بن مكن اعزاز الدين في قوتها وقد رض ابو يوسفم النقيب على
 غير القم الموالد على ضدي ولده والولد على راس والكريم والرجيبي علم اليد للنجية
 الشرعية ومن السنة ان يعاقب القادم من سفرون وحينما يقبل الرضا له ثوابا
 انتج وقدمه الحاكم في صديقه الجندة تحت اقدام الامهات وصحرف الكاني
 وما بعد له الجبال من تفصيل الارض بين بني العملاء فخرج والعامل والارض بين ثمان بنين
 عبادة الموتى وذكر صدقات العتيد الله لا يكفر هذه السجدة ولا تيريد به التهمة
 دون العبادة في الظهور لوقيد الارض بين بني السلطان وكان نصيبه التظيم
 والتعنية دون الصلوة لا يكفر اصد اصر اللانكة بسجود آدم على السلام وسجود
 يوسف على السلام انتج قلت كثير من المحدثين عمل الهدى على الانعام للتظيم
 دون وضع الجبهة على الارض بديلها في حديث اتس عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما
 اخرجهم احمد والترمذي لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ولو صبح ان يسجد لبشر لا مؤن
 المرأة ان يسجد لزوجها من عظم حقه عليها الحديث المناسب هذا المهر وايتيه من علمانا
 في منابة الركوع على سجدة التلاوت في بعض الصور وايضا ان استند بسجود آدم
 احتياطا او قطعا في القنية طلب من عالم اوراهد ان يرفع اليه قدمه ليقبله لارضه
 والنجية في ذلك ذكر ادب القاضي وان اسأذنه انسان ان يقبل راسه رديه ورجحه خلد
 حاشية السراجينه مع منزع الازادروي ان اباع عبدة الجراح قبل بد عمره فاصوي عمل يقبله
 رجه فلم يدعه ابو عبدة وفي الشفاء وحكي ابن عمر بن محمد بن اسمانه بن ريد فقال لبنت
 هذا عبدي فقيل هو محمد بن اسمانه بن ريد فظاها ابن عمر راسه ونقر بينه الا
 وقال لورا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حبه في القنية ولا لكره قيام العالسن في المسجد لحر
م

اسئلنا كيف كنت اراسه
 محمد بن الانز بلك صوابهم
 في صوابهم كذا ان
 كما هو صواب سجدة كذا ان
 في الوانها كذا ان
 اسجد النك لا الاضلك فالاضلان
 لا يسجدوه كذا ان
 يا بني ما هو كذا ان
 الاكراه فان لم يرضه كذا ان
 طرف بار شانه كذا ان
 كما ان سجدان في قيامها وان يسجد
 سجود التمتع بالانضار
 كذا ان يسجد كذا ان
 السجدة كذا ان
 خافا ان يكون كذا ان
 لا يصبر من سجدة كذا ان
 وجه الحنة كذا ان

الهه ميامر
 مصنف
 الحسين بن علي
 الحسين بن علي
 الحسين بن علي
 الحسين بن علي
 الحسين بن علي
 الحسين بن علي
 الحسين بن علي

عكس الصفحة الأخيرة لنسخة المائة المحفوظة في خزانة الكتب لدار الهدى
 بحبيب آباد الشهيرة بتهريه (السند).

حرضت في بيت الزوج للناشزة خرجت من بيته بغير حق ، في الغيائية
والناشزة هي الخارجة من منزله على كرهه وان كانت في ناحية من بيته
فليست بناشزة. وشرط الخصاص ان يكون ما نعة نفسها منه ولو كان المنزل
ملكها فمنعته من الدخول فهي ناشزة. في الكنز في مسائل شتى منعها زوجها
عن الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتها نشوز ولو سكن في بيت الغيب
فامتنعت منه لا ، في الذخيرة ثم الأصل أن المرأة اذا كانت كبيرة وهي
غير مانعة نفسها عن الزوج بغير حق تستحق النفقة على الزوج وان
تعذر وطبها بعارض نحو الرق والقرن والحيض والمرض سواء حصل هذا
العارض من بيت الأب قبل الانتقال الى بيت الزوج أو حصل بعد الانتقال
الى بيت الزوج وروى عن أبي يوسف رح في الرتقاء والمريضة التي لا يمكن
وطبها انه لا نفقة لها قبل أن ينقلها الى بيت نفسه انتهى والرتقاء قد
يمكن جماعها في فرجها وكذا القرناء وفيها المنكوحه او المعتدة اذا امتنعت
من الطبخ أو الخبز ان كان بها علة لا يقدر على الطبخ أو الخبز او كانت من
بنات الأشراف لا تجبر عليه وعلى الزوج يأتيها بمن يطبخ ويخبز وان
كانت تقدر على ذلك وهي من جملة من تخدم نفسها تجبر عليه لأنها
منفعته فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل خدمة داخل البيت على
فاطمة رض وخارج البيت على علي رض وذكر شمس الأئمة السرخسي رح انه
لا تجبر أصلاً ولكن لا يعطى له الا ادم حينئذ وهو الصحيح. في المنتقى عن
عيسى عن محمد رح ليس للرجل أن يستخدم امرءته الحرة وفيه عن ابراهيم
عن محمد رح للمرأة أن لا تخبز لزوجها ولا تطبخ له ولا تخدمه ولا تعمل
له شيئاً وفي رواية عن أبي حنيفة رح للمرأة ان لا تخبز لزوجها ولا تطبخ له
والزوج بالخيار ان شاء اعطاها خبزاً أو ان شاء اعطاها دقيقاً. في الوقاية وعليه
موسراً نفقة خادم واحد لها فقط لا معسراً في الأصح ، في الخلاصة وعن أبي يوسف رح
لخادمين داخل البيت وخادم خارج البيت ، وعن أبي يوسف رح

في رواية اخرى اذا كانت فائقة في الغنا زفت الى زوجها مع خدم كثير استحققت نفقة الخدم كلها على الزوج فان كان الزوج معسرا لايفرض نفقة الخادم وان كان لها خادم ، وقال محمد ربح يفرض واما الخادم قال بعضهم المملوك حتى لو لم يكن لا تستحق وقال بعضهم أى خادم كان حرة او مملوكة غيرها ، ومن فتاوى الصغرى المنكوحة اذا كانت امة لا تستحق نفقة الخادم ، و نفقة الخادم لبنات الأشراف ، في السراجية وان كانت من بنات الأشراف تفرض عليه نفقة الخادمين عليه الفتوى ، اذا زوج امة من عبد نفقتها عليه رقبة العبد يباع في نفقة الزوجة الا أن يقضى عنه المولى ، في الغياثية في أدب القاضي اذا تزوج العبد باذن مولاه فان كانت حرة فنفقتها عليه يباع فيها لظهور الوجوب في حق المولى لأنه أمر بذلك فان ولدت منه أولادا فنفقتهم على الام ان كانت ذات يد والافعلى من يرث الأولاد من قرابتهم يعتبر الأقرب فالأقرب لأنه أحرار تبعا لها ونفقة الحر وان كان محتاجا لانجب على العبد لكون العبد أحوج من الحر لامحالة ولا يلبق ايجاب دفع حاجة المحتاج على الأحوج بخلاف نفقتها لأنها تجب بسبب العقد كفاية لها لالعة الحاجة . في الخلاصة من التجريد لايجب على العبد نفقة ولده الصغير ولا على الحر نفقة ولده المملوك . في الوقاية ونفقة عرس القن عليه يباع فيها مرة بعد اخرى وفي دين غيرها يباع مرة ونفقة الأمة المنكوحة عند التبوية انتهى وهى أن يخلى بينها وبين الزوج في منزله ليلاً ولايستخدمها المولى. في القنية تزوج امة تخدم السيد طول اليوم والزوج طول الليلة فنفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج . في المحيط اذا تزوج امرأة وطلبته النفقة قبل أن يحولها الى منزله فلها النفقة اذا لم يطلبها الزوج بالنقلة. في الخلاصة وعليه الفتوى وفيها من فتاوى النصفى لو كان الزوج بسمرقند وامرته بنسف بعث اليها اجنبيا ليحملها الى سمرقند فلم تذهب لعدم المحرم يفرض لها النفقة. في عقد اللآلى واذا ادعت

ان الزوج موسر وقال الزوج انه معسر فالقول قوله ومن المتأخرين من قال في المسئلة يحكم فيه زيه وان كان في زى الأغنياء لم يقبل قول الزوج انه معسر لأن الزى علامة الغنى وما ظهر من العلامة يجعل حكما عند انعدام ذلك قال الله تعالى ولو ارادوا الخروج لأعدوا له عدة وهذا دليل عليه الا في حق الفقهاء والعلوية فانهم يتكلفون الزى مع العسرة لتعظيم الناس فلا يجعل الزى في حقهم حكما . في عمدة الأحكام من الذخيرة وأبو حنيفة ر ح يقول لتلامذته اذا رجعتم الى أوطانكم فعليكم بالثياب النفيسة واياكم والخسيسة فان الناس ينتظرون اليكم بعين الرحمة فهو مع ذهادته ودرعه كان يوصيهم بذلك ومحمد ر ح كان يلبس الثياب النفيسة فقيل له في ذلك فقال لي نساء وجواري فازين نفسى اثلا ينظرن الى غيرى . وفيها قال أبو حنيفة ر ح حين اوصى اصحابه عظموا عائمكم ووسعوا اكمامكم . ومن البستان يستحب للرجل اذا كان ذامرودة او كان ذا علم ان يكون ثوبه نقيه من غير كبر . ومن الأحياء قال ابن سلمة قلت لأبي سعيد الخدرى رض ما ترى فيما أحدث الناس من الملبس والمشرب والمركب والمطعم قال لي يا أخى كل لله واشرب لله والبس لله وكل شئ من ذلك دخله مباهاة أورياه أو سمنعة فهو معصية . في الخلاصة امرءة طلبت من القاضى ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج صاحب مائدة وطعامه كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك يفرض لها النفقة يوما يوما لأنه عسى أن لا يقدر على تعجيل نفقة الشهر دفعة واحدة وان كان من التجار يفرض شهرا شهرا وان كان من الدهاقين يفرض سنة سنة ينظر الى ما كان أيسر . وفي الاقضية يفرض الادام (اعلاه اللحم والاوسط الزيت والادنى اللبن وقال بعضهم انما يفرض الادام) اذا كان خبز الشعير ولا يفرض الفاكهة ويفرض ما لها عليه الحطب والصابون والاشنان وثمان ماء الوضوء عليها ان كانت غنية وثمان ماء الاغتسال على الزوج غنية كانت أو فقيرة . في الحانية

إذا طلبت المرأة من القاضي ان يفرض لها النفقة ففرض وهو معسر فان القاضي يأمر بالإستدانة ثم يرجع على الزوج اذا أيسر ولا يجبس في النفقة اذا علم انه معسر وان لم يعلم القاضي انه معسر وسألت المرأة حبسه بالنفقة لا يجبسه القاضي في اول مرة لكن يأمر بالإئناق ويخيره أنه يجبسه ان لم ينفق فان عادت المرأة بعد ذلك مرة أو مرتين او ثلثا حبسه القاضي وكذا في كل دين آخر غير النفقة . في التهذيب عن أبي يوسف رح اذا عرف اعساره لا يجبسه أصلاً . في الغياثية وليس للحبس وقت معين بل هو على الأبد الا أن يؤدي أو يظهر كونه معسرا فان ظهر فقد استحق النظرة الى الميسرة والمختار أنه يسئل القاضي عن حاله بعد ما حبسه مدة (ن) او كانت له عمارة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة كما في الديون وفي (ب) عن أبي يوسف يقال له خذي عمامته وانفقها والأول هو المختار . في الغياثية من أدب الخصاص اذا كان الزوج معسرا وله ابن موهر يقال للإبن اقرضها ويجبر على ذلك فان أبي يفرض نفقتها عليه وشرح المسئلة ان نفقتها على الزوج لأن الزوجية تستقط النفقة عن المحارم لأن الزوج لما كان معسرا وأبي الإبن أن يفرض كان الزوج بمنزلة الميت فيفرض على الإبن . في القنية (ق) اذا لم يعط الزوج لزوجته نفقة وكسوة فلها أن ينفق من طعامه ويتخذ ثوبا من كرباسه بغير اذنه . في الكنز ولا يفرق لعجزه عن النفقة وتؤمر بالإستدانة . في التهذيب وعند الشافعي رح يفرق النكاح بالعجز عن النفقة في شرح الرقاية وأصحابنا لما شاهدوا الضرورة في التفريق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالإستدانة والظاهر انها لا نجد من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنا ان ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما . في الخلاصة والتفريق بالعجز عن النفقة ليس مذهبنا لكن يأمر الزوجة بالإستدانة . ولو قضى القاضي بالتفريق بالعجز عن النفقة ينفذ ان كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يقضى . في السراجية اذا فرق القاضي بسبب

العجز عن النفقة وليس عقار واملالك ومتاع وكان حاضرا جاز لأنها ليست من جنس النفقة . في الغياثة سئل الإمام الرستغني في العجز عن النفقة عن غاب غيبة منقطعة عن امرأة ولم يخلف نفقة لها فرافعت الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى العجز عن النفقة موجبا للتفريق بينهما فقال يصح اذا تحقق العجز قيل له ان كان للزوج عقار واملالك هنا هل يتحقق العجز فقال نعم اذا لم يكن من جنس حقها لأنه لا يجوز بيع هذه الأشياء للنفقة لكونه بمنزلة القضاء على الغائب وسئل مرة اخرى عن شفيعي المذهب فرق بينهما بهذا السبب وقضى بذلك ونفذ القاضي قضاءه هل يصح فقال لا فقيل لم والمسئلة مجتهد فيها قال لأنهم قد يفترون ذلك من غير تحقق العجز وقد يرتشون ولو تحقق ذلك وكان قد خلا من الرشوة جاز قال صاحب جامع الفتاوى والإحتياط في زماننا سد الباب لفساد الزمان وفسد الكذب والفتوى على هذا . في الكنز ولا تجب نفقة مدة مضت الا بالقضاء او الرضاء وبموت أحدهما تسقط المقضية ولا ترد المعجلة . في الحماوية من المبسوط وذكر عن أبي حنيفة رح في رجل اراد ان يغيب عن امرأته وتطلب المرة من القاضي أن يأخذ منه كفيلاً بشئ لم يجب عليه وقال أبو يوسف رح استحسنت ان تأخذ منه كفيلاً بنفقة شهر واحد لأن القاضي يقضى بالنفقة عليه شهرافشهرًا ومن الحسامية فان ضمن لها عنه نفقة سنة او ابدا لزمه مادام النكاح بينهما لأن المراد من ذكر الابد هذا قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذ منه كفيلاً بالنفقة . قال أبو حنيفة رح ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال أبو يوسف رح يأخذ منه كفيلاً بنفقة شهر استحسانا وعليه الفتوى . ومن الذخيرة والمحيط وان كفله لها بنفقتها على زوجها أبدا او ماداما زوجين فان ذلك جائز واراد بالأبد ماداما على النكاح لأن فيما بين الزوجين يقع على انتهاء النكاح حتى لو مات أحدهما او انقطع النكاح بينهما فلا نفقة لها على الكفيل . في الخلاصة ولو علم أنه يمكن

في السفر أكثر من شهر أخذ الكفيل بأكثر من شهر عند أبي يوسف رح .
في الوقاية ويجب سكنها في بيت ليس فيه أحد من أهله ولولده من
غيرها الا برضاها وبيت مفرد من دار له غلق كفاها . في الخلاصة من
الفتاوى امرءة أبت أن تسكن مع أحماء الزوج كامه وغيرها ان كان في
الدار بيوت وفرغ بيتا منها وجعل لبيتها غلقا لم يكن لها ان تطالبه ببيت
آخر وان لم يكن في الدار الا بيت واحد لها ان تطالبه ولو ابت ان تسكن
مع جارية زوجها . قال القاضي هذا وما تقدم سواء ان كان البيت واحدا
لها ذلك ولو كان في الدار بيتان أو أكثر الا أن يبيت الخلاء واحد . قال
القاضي الإمام ليس لها ان تطالب بالمسكن الآخر . في الكنز في مسائل شتى
قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة ليس لها ذلك . في القنسية
وفي الجامع الاصغر له امرءتان طلبت احدهما دارا على حدة . قال محمد بن
سلام الزوج مخير ان شاء جمع بينهما وان شاء فرق بعد ان لا يجوز عليها
قال رض سخساني تزوج بلدية وأسكنها في حانوته فمرضت من التن فلها
ان تطالب دارا اخرى . في الخانية وان طالت العدة بارتفاع الحيض كان
لها النفقة الى ان تصير آئسة وتنقضي عدتها بالأشهر . في الخلاصة فان ادعت
حبلي انفق عليها ما بينها وبين الستين مذيوم . طلقها فاذا مضت سنتان
ولم تلد انقطعت النفقة . في القنية المعتدة اذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن
زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لأنها ناشزة . في النسفية سئل عن منكوحة
تزوجت بزواج آخر ودخل بها هذا الزوج الثاني ثم فرق بينهما ووجب
عليها العدة على من تجب نفقتها قال لا على الزوج الأول ولا على الزوج
الثاني بل تجب عليها من مالها لان نكاح الزوج الثاني فاسد ولا نفقة

في النكاح الفاسد ولا نفقة على الزوج الأول لأن المرء ناشزة فلا نفقة للناشزة .
في الهداية ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها .

فصل في نفقة الوالدين والمولودين و الاقربين

في الخاتمة نفقة الأولاد الصغار والاناث المعسرات على الأب لا يشاركها
في ذلك أحد ولا تسقط لفقره ولا تجب نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون
الولد عاجزا عن الكسب لزمانة او مرض فيكون نفقته على والده ومن
يقدر على العمل لكن لا يحسن فهو بمنزلة العاجز لأن من لا يحسن بالعمل
لا يستاجر الناس . قال الشيخ الإمام الحلواني رحمه وقد لا يقدر الرجل
الصحيح على الكسب للخرقة أو لكونه من اهل البيوتات فاذا كان هكذا
كانت نفقته على والده وان كان له قوة العمل . قال وهكذا قالوا في طالب
العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يسقط نفقته عن والده ويكون كالزمن
والانثى . في السراجية الرجل اذا كان لا يقدر على الكسب لكونه من اهل
البيوتات نفقته على قريبه الموسر وان كان به قوة الكسب . في الخلاصة
لو كان الابن الصغير قادرا على الكسب لكن لا يهتدى اليه يسلمه الأب في
عمل الكسب وينفق من ذلك عليه وفيها نفقة الاناث واجبة مطلقا على
الآباء ما لم يزوجن اذا لم يكن هن مال وعلى رواية الخصاص تجب على
الأب والام أثلاثا ولو امتنع الأب من الإنفاق على الصغار يحبس اذا كان
موسرا . في القنية قالوا في طالب العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب
لا يسقط نفقته عن أبيه بمنزلة الزمن والانثى لكن افي بعدم وجوبها لفساد
أحوال أكثر طلبة العلم فان كان منهم حسن السيرة مشتغلا بالعلوم النافعة
ينصب الآباء الى الإنفاق عليهم . في التهذيب وتجب على الأب الغنى

والفقير نفقة الولد الصغير والكبير الزمن والبنت الآيمة اذا كانوا فقراء .
في الخانية الإبن الموسر يجبر على نفقة ابويه المعسرين ولا تجب على الإبن
الفقير نفقة والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على العمل وان كان الولد
زمننا اولاً يقدر عملاً ولالإبن عيال كان على الإبن أن يضم الأب على
عياله وينفق على الكل والموسر في هذا الباب من يملك مالا فاضلاً عن
نفقة عياله ويبلغ الفاضل مقداراً تجب فيه الزكوة فان كان للفقير ابنان
أحدهما فائق في الغنا والآخر يملك نصاباً كان النفقة عليهما على السواء . في
مجموعة الواقعات من الكافي فلو كان الأولاد ذكورا واناثا موسرين فنفقة
الآبوين على الذكور والاناث بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح ومن المحيط
قال رجل معسر له ابنان أحدهما موسر مكثراً والآخر متوسط الحال كانت النفقة
عليها يجعل الموسر المكثراً من ذلك أكثر مما يجعل على الآخر هكذا ذكر الحصاص
في أدب القاضي وذكر محمد في المبسوط يسوي بينهما كما ذكرنا . في الخلاصة
ويشترط النصاب وهو المحرم للصدقة . وفي الأجناس قال في نوادر أبي يوسف
يشترط نصاب الزكوة وهكذا قال الصدر الشهيد . في الفتاوى الصغرى
انه لو انتقص منه درهم لا تجب قال وبه يفتى . وفي نوادر ابن سماعه
ان كان عنده نفقة شهر وعنده فضل عن نفقته ونفقة عياله تجب . في
الغياثية ومن انتقص ملكه بنفقة الأقراب من النصاب لا يجبر عليها وان كان
يعمل ويكتسب فان كان لا ينتقص يجبر عليها قال وبه يفتى لاحالة ، في
الخلاصة وقال في المحيط فان قال الأب ان ولدي هذا كسوب يقدر على
ان يكتسب مقدار ما يكفيه ويكفيني لكن يدع العمل على عمد نظر القاضي
في ذلك بان يسأل من أهل حرفة فان ظهر للقاضي أن الامر على ما قاله
الأب اجبر الابن على نفقة أبيه وأخذه بذلك انتهى ولعل مراده أنه يأمره
القاضي بذلك . في الخانية ابن فقير محترف والأب فقير محترف لا يجبر
الإبن على نفقته انتهى اى الابن يجب الفقير الكسوب يجب عليه ديانة

الكسب والنفقة على الأبوين ولا يجبره القاضى ولا يجسسه عليه بل بأمره به
وفيها وكما تجب على الإبن الموسر نفقة والده الفقير تجب عليه نفقة خادم
الأب امرءة كانت الخادم أوجارية اذا كان الأب محتاجا الى من يخدم .
فى السراجية يعنى واحدة دون الثانية والثالثة . فى الغياثية محتاج له اولاد
صغار محايج وله ابن كبير موسر اجبر على نفقة أبيه وعلى نفقتهم ايضا
لأن الأب كالميت لفقره ولومات نفقتهم عليه كذا هذا الأب اذا غاب
واحتاجت امرءته الى النفقة فلها أن تطالب ولد زوجها به ذكره الشيخ
أبو الحسن الرستغنى . فى الوقاية وعلى الموسر يسار الفطرة نفقة اصوله الفقراء
بالسوية بين الإبن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الإرث ففى من له
بنت وابن ابن كلها على البنت وفى ولد بنت وأخ على ولدها ونفقة كل
ذى رحم محرم صغير او انثى بالغة فقيرة أو ذكر زمن أو أعمى على قدر
الإرث ويجبر عليه ويعتبر فيها اهلية الإرث لاحقيقته فنفقة من له اخوات
متفرقات عليهن أخا سا كإرثه ونفقة من له خاله وابن عم على الحال
فى الخلاصة وعند الإستواء فى المحرمية يرجح من كان وارثا حقيقة حتى
لو كان عم وخال فالنفقة على العم وكذا لو كان له عم وعمة وخالصة
فالنفقة على العم ولو كان العم معسرا فالنفقة على العممة والخالثة أثلاثا على
قدر ميراثها ويجعل العم كالميت فى الكنز ولقريب محرم فقير عاجز
عن الكسب ، فى الكافى وقال ابن أبى ليلى تجب النفقة على كل وارث
محرم ما كان او غير محرم . فى الهداية ان الصلة فى القرابة القرية واجبة دون
البعيدة والفاصل أن يكون ذا رحم محرم وفيها ثم لا بد من الحاجة . والصغر
والانوثة والزمانه والعسب أمانة الحاجة لتحقق العجز فإن القادر على الكسب
غنى عن كسبه بخلاف الأبوين لأنها يباحقها تعب الكسب والولد ما مور
بدفع الضرر عنها فتجب نفقتها مع قدرتها على الكسب انتهى فالصلة
بالاتفاق فى القرية واجبة وأما فى البعيدة فمقطوعة بإحسان وتسليم ودعاء

وإعطاء بلا وجوب وملاقة وزيارات أحيانا، في مختصر الوقاية ان النفقة لا تجب على الفقير الاللزوجة والفروع ولا يجب للغنى الاللزوجة، في مجموعة الروايات من الملتقط يجبر ذوالرحم المحرم على نفقة قريبه المعسر الزمن وأما عياله فكذلك إن كان لا بد له وإن كان ممن له بدكالمرء الثانية والثالثة لا تجبر القريب على الانفق عليهم ، في الخلاصة ولا تجب النفقة مع اختلاف الدين الاللوالدين والولد والزوجة والجد والجددة ان كان الاب ميتا وكذا لا يفرض في الغائب الالهؤلاء والقضاء ايفاء لما وجب لايجاب مبتدأ حتى ان واحدا من هؤلاء لو ظفر بجنس حقه يأخذ من غير قضاء وسائر الأقارب بدون الفرض لا يأخذون وفيها وفي مختصر القدوري اذا لم ينفق المولى على العبد والامة اكتسبا وانفقا على أنفسهما فان لم يكن لهما كسب يجبر المولى على البيع ؛ في الفتاوى رجل لا ينفق على عبده ان كان قادرا على الكسب لا يأتكل من مال مولاه بغير اذنه وان كان عاجزا يأكل والامة تأكل مطلقا . وفي البهائم لا يجبر المالك على النفقة لكن يؤمر ديانة. في مجموعة الروايات وان كان قادرا ولكن منعه من الكسب يقول له العبد اما أن تأذني بالكسب واما أن تنفق على فان لم يأذن فله أن ينفق على نفسه من مولاه. في الخلاصة والعبد اذا كان بين رجلين فغاب أحدهما فأنفق الآخر بغير اذن القاضى وبغير اذن صاحبه وكذا النخل والزرع وكذا المودع والملتقط اذا انفق على الوديعة واللقطة وكذا في الدار المشتركة اذا استرمت فانفق أحدهما في مرمتها بغير اذن صاحبه وبغير امر القاضى فهو متطوع ، المودع اذا باع الدين من غير استطلاع رأى القاضى وفي المصر قاض ضمن وان كان خيرا وذكر في النوادر اما اذا لم يكن في موضع يمكنه استطلاع رأى القاضى لا يضمن استحسانا وكذا قال مشائخنا رح في رجلين كانا في سفر فاعمى على أحدهما فانفق الآخر على المغمى عليه من مال المغمى عليه لا يضمن استحسانا وكذا

عليه وهو كان لم يصل فيها ومن التسمية مثل عمر النسي عن من
شروع في صلوة الغرض وشغل التفكير في مسئلة بان كان قيتها

عند ما واد بها اذ وانها
ليشترط لكل صلوة تكبيره على حدة
في الكافي لا يجعل الفعدة من كفاها
لم يفعل ككفرو
الاولى في حقها ان بعد ما
الاولى ان يتوب فقال لا
الاولى في حقها ان بعد ما
الاولى ان يتوب فقال لا
الاولى في حقها ان بعد ما
الاولى ان يتوب فقال لا

اصلا صح اذا تعد الاخرة فلم تصور زيادة على اركان الصلوة
التي طريق اثباتها اليقين بل هي شرط لصحة التسمية التي

تعمل في الصلوة
بالتكليف والصلوة
منها بل في التسمية
كذلك انما جنة والفعدة
الاولى ان يتوب فقال لا
الاولى ان يتوب فقال لا
الاولى ان يتوب فقال لا
الاولى ان يتوب فقال لا

يعقوب بقوله جواز ما هو فرض فيه ولا يجزى بمائل عند
للقائل به بخلاف الواجب في الكافي ولد تفرض الفعدة

لومات وجهزه صاحبه من ماله وكذا العبيد الماذون فى التجارة اذا كانوا فى البلاد فمات مولاهم فانفقوا فى الطريق وعن محمد بن الحسن رح انه مات واحد من تلامذته فباع محمد رح كتبه وانفق فى تجهيزه فقتيل له ان لم يوص الى أحد فقراء محمد رح والله يعلم المفسد من المصاح . أما فى الحكم فيضمن فلو أن الكبار انفقوا على الصغار ولم يقرروا بذلك وأقروا ببقية نصيبهم وسعهم ذلك ولو حلفوا على ذلك ، قال فى الكتاب رجوت أن لا يكون عليهم شئ ونظير هذا اذا عرف السوصى الدين على الميت وقضاه ولم يقر بذلك ولم يعرفه القاضى ولا الورثة لا يأتم فيما فعل . كذا اذا كان للرجل عند رجل وديعة وعلى المودع مثل تلك الوديعة دين والمودع يعلم انه مات ولم يقض دينه يسع للمودع ان يقضى ذلك الدين بماله ولم يقر به وكذا اذا كان على زيد لعمر ودين وعلى عمرو مثل ذلك الدين لرجل آخر ومات عمرو وزيد يعرف أن عمرو لم يقض يسع لزيد ان يقضى دين عمرو بمال عمرو عليه ولا يخبر ورثته بذلك وكذلك اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار ونه وديعة عند رجل ليس للمودع فى الحكم ان ينفق عليهم ويحتسب من مال الميت لكن اذا فعل وحلف أنه ليس لهم عليه حق رجوت أن لا يكون عليه شئ ان شاء الله تعالى لأنه لم يرد به الاصلاح والله تعالى أعلم وكذا فى الفتاوى للشيخ الإمام فخر الإسلام قاضى خان رح انتهى وهذا الرجا يعم من فعل ذلك مصلحا بلا محضر من الشهداء والظاهر أن ما فعل محمد رح كان بمحضر من أصحابه . فى الذخيرة وروى عن مشايخ بلخ رح انهم قالوا اذا كان للمسجد اوقاف وانفق على المسجد فيما يحتاج اليه من الحصير والخشب لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى .

باب حقوق الزوجين والمسائل المنشورة

في الوقاية وله منع والديها وولدها من غيره من الدخول عليها
لامن النظر اليها وكلامها متى شأوا. في الهداية وقيل لا يمنعهم من الدخول
والكلام وانما يمنعهم من القرار لأن الفتنة في الثبات وتطويل الكلام وقيل
لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة
وفي غيرها من المحارم التقدير بسنة هو الصحيح . في الخلاصة لا يمنع من
زيارة الأبوين في كل جمعة وفي زيارة غيرها من المحارم في كل سنة ،
وكذا اذا اراد أبوها أو قريبها المحبب اليها على هذا الجمعة والسنة وعن
أبي يوسف رح في النواذر اذا كان الأبوان قادرين على اتيانها لاتذهب
وان كانا لا يقدران يأذن لها زوجها في شهرين ونحوه وكذا لو كان لها
الأولاد من زوج آخر على هذا وفي النوازل يجوز للزوج ان يأذن لها
بالخروج الى سبعة مواضع زيارة الأبوين وعيادتها وتعزيتها أو واحدتها
وزيارة المحارم فان كانت قابلة أو غسالة أو كان لها على آخر حق أو آخر
عليها حق تخرج بالإذن وبغير الإذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من
زيارة الأجانب وعيادتهم والوليمة لا يأذن لها ولا تخرج ولو اذن وخرجت
كانا عاصيين ويمنع من الحمام . في السراجية امرءة تخرج الى مجلس العلم
بغير اذن الزوج يكره الا اذا وقعت لها نازلة والزوج لا يسئل من العالم
جواب مسئلتها . في الخلاصة وان لم تقع لها نازلة لكن ارادت ان تخرج
الى مجلس العلم لتعلم مسألة من مسائل الوضوء أو الصلوة ان كان الزوج
يحفظ المسائل ويذكر عندها له أن يمنعها وان كان لا يحفظ الأولى أن يأذن
لها أحيانا وان لم يأذن فلا شئ عليه ولا يسعها الخروج ما لم يقع نازلة . في
الخلاصة رجل له والدة شابة تخرج مع الزينة الى الوليمة والماتم بغير اذنه
ولها زوج ليس له ان يمنعها من الخروج ما لم يثبت عنده أنها تخرج لأجل

الفساد واذا ثبت عنده لا يمنع بنفسه لكن يرفع الى القاضى كذا فى الخانية.
فى الذخيرة وله أن يمنع لغير محرمها عن النظر اليها . فى الخانية وله
أن يضربها على أربعة منها ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والثانية ترك
الإجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة الثالثة ترك الصلوة وفى بعض الروايات
عن محمد رح ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وترك الغسل عن
الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلوة والرابعة الخروج عن منزله بغير اذن
بعد ايفاء المهر انتهى واراد فى مجموعة الروايات منها اذا كانت تـوذى
جارها فنهاها فلم تنته. فى القنية (فك) له امرءة فاسقة لاتزجر بالزجر
لايجب تطليقها . فى الخانية رجل له امرءة لاتصلى كان له أن يطلق
وان لم يكن له مال يوفىها مهرها وحكى عن أبى حفص البخارى رح أنه
قال ان لقي الله ومهرها فى عنقه احب من ان يطأ امرءة لاتصلى . وفى
التيمة سئل أبو الفضل عن امرءة تضرب جاريتة الرجل والزوج يعظها
ويحذرهما نقم الله ولا تتعظ هذا للزوج ان يضربها بسبب ذلك وهي تزعم
ان الغيرة تحمها على ذلك فقال له ذلك انتهى اخرج احمد والبخارى
والترمذى وابن ماجه حديث لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرءة عن أبى
هريرة رح والمراد من التولية الإمارة وروى عن عائشة رض مرفوعا بطريق
كلها ضعاف حديث طاعة النساء ندامة أخرجه العقيلي والقضاعى وابن
عساكر عن عائشة رض وفى رواية عدى فى الكامل عن زيد بن ثابت رض
طاعة المرءة ندامة انتهى ولانهى عن استشارة المرءة الفاضلة ولم يثبت
برد امر بمخالفتهم بعد مشاورتهم الا فى طريق عن عمر مرفوعا منقطعا
وبعضهم قد استدلوا فى استشارة المرءة الفاضلة باستشارته صلى الله عليه
 وآله وسلم ام سلمة فى صلح الحديبية . فى الخلاصة وليس للزوج أن يمنع
 امرءة ان تغزل لنفسها من قطنها أولغيرها بالأجر الا عند الحاجة اليها .
 فى الخانية للزوج أن يمنع المرءة من الغزل أى لحاجته اليها أولصلحة رآها

كتعلمها الدين وفيها رجل فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة أن يخبز
ويطبخ الا انها تنوى عند الطبخ والخبز انهم ماداموا مشغولين بالاكل
يمنعون عن الشرب كمن يجلس عند الفساق ينوى انهم يمنعون عن الفسق
في ذلك كان له ذلك ويوجر عليه . في الظهيرية وليس للمرأة أن تعطى
شيئا من بيت الزوج بغير اذنه الا اذا عرف الإذن منه دلالة ولا تتطوع
بالصاوة والصوم بغير اذن الزوج وليس عليها ان تعمل بيديها شيئا
لزوجها من الطبخ والخبز وكنس البيت وغير ذلك قضاء . في الخلاصة
في الفتاوى والمرءة قبل أن يقبض مهرها لها أن تخرج في حوائجها وتزور
الأقارب بغير اذن الزوج فان أعطاها المهر ليس لها الخروج الا بإذن
الزوج ولا تسافر المرءة مع عبدها خصيا كان أوفحلاً ولا بأس بان تسافر
مع زوج بنتها ومع ابن زوجها ومع زوج امها ولا تسافر مع أبيها المجوسى
وكذا مع من كان من اهل الكفر . الكبيرة والشابة سواء في السفر واما
الصغيرة التي لا تشتهى فلا بأس بان تسافر بغير محرم ولا يكون الغلام الذي
لم يحتمل محرماً لامرءة في السفر الا أن يكون مراهقاً وحده ثلاثة عشر
واثنا عشر والمرءة لا تكون محرماً لامرءة في السفر في ظاهر المذهب انتهى
أى لا يقومان مقام المحرم . في الخانية في صلوة المسافر وقال حماد رح
لا بأس للمرأة أن تسافر مع قوم صالحين بغير محرم . في الخلاصة من
من أدب القاضى للخصاف شكت المرءة عند القاضى ان الزوج يضربها
وطابت ان تسكنها عند قوم صالحين ان علم به زجره وان لم يعلم ان كان
جيرانه صالحين اقرها ثمة لكن يسألهم ان اخبروا كما شكت زجره وان
لم يكونوا صالحين ويميلون اليه امره بالاسكان عند قوم صالحين . في الغيائية
في كتاب الاستحسان واتخاذ المرءة التعويد ليحببها الزوج حرام . في القنية
(س) امرءة تصرع أحياناً فيحتاج الى حفظها لأنها تقع في ماء أونار وهى
في منزلة الزوج فعليه حفظها فان لم يحفظها حتى ألقف نفسها في نار

عند الصرع فعلى الزوج ضمانها وكذلك الصغيرة التي تحتاج وهي مسلمة الى الزوج ان لم يحفظها وضيعها ضمن .

فصل فى المنشورة

فى الغياثية (س) لو سلمها الى الزوج ثم ذهبت ولا يدري اين ذهبت فليس للأب ان يأخذ الزوج ليطلبها لأن الطالب ليس من حقوق النكاح . فى الخلاصة من المنتقى اذا كان الرجل وامرته فى الحاف واحد لا بأس بان يدخل عليها الولد والأخ بعد أن لا ينكشف منها محرم وبعد أن لا يكونا فى المجامعة انتهى اى يدخلان فى هذه الحالة بعد أن يأذناهما بالدخول . وفيها قال أبو حنيفة وأبو يوسف رح لا ينبغي للرجل ان يدخل على امه وبنته واخته الإبازن وكذا كل ذى رحم محرم وكذا العبد عن مولاته ولا يستأذن على امرته ولكن اذا دخل يسلم . فى المحيط وليس للرجل أن يستخدم امرأة حرة . فى الظهيرية فى فصل الوطى بالشبهة ثم ليختم هذا القسم بمسئلة ختم محمد رح المبسوط وفيها بيان فقاهة أبي حنيفة رح وهوان أبا حنيفة سئل عن أخوين تزوجا اختين زفت امرأة كل واحد منهما الى زوج اختها فلم يعلموا بذلك حتى اصجوا فذكروا ذاك لأبي حنيفة رح فقال ليطلق كل واحد منها امرته تطليقة ثم يتزوج كل واحد منها المرأة التي دخل بها . وفى مناقب أبي حنيفة رح ذكر لهذه المسئلة حكاية أنها وقعت لبعض الأشراف بالكوفة وقد كان جمع العلماء لوليمة وفيهم أبو حنيفة رح وكان فى عدد الشبان يومئذ وكان مما يغار عليه المشايخ لفرط ذكائه وحسن تهذيبه الى المعانى الغامضة وكانوا جالسين على المائدة اذا سمعوا ولولة النساء فقيل ماذا أصابهن فذكروا انهم غلطوا فأدخلوا امرأة كل واحد منها على صاحبه ودخل كل واحد منها بالتي ادخلت عليه فقالوا ان العلماء

على ماثلتهم فسألوهم فقال سفيان الثوري رح فيما قضى على رض على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منها العدة فاذا انقضت عدتها ودخل بها زوجها ، وأبو حنيفة رح كان ينكت بأصبعه على طرف المائدة كالمتفكر بالشيء فقال له من الى جنبه أبرز ما عندك هل شئ آخر فغضب سفيان الثوري رح وقال ماذا يكون عنده بعد قضاء على رض يعني في الوطى بالشبهة فقال أبو حنيفة رح على بالزوجين فأتى بهما فسأل كل واحد منهما هل يعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد المرأة التي دخل بها وقال قوما الى أهلكما على بركة الله تبارك وتعالى فقال سفيان ما هذا الذي صنعت فقال أحسن الوجوه وأقربها الى اللاتمة وأبعدها عن العداوة وما رأيت لو صب كل واحد منهما حتى تنقضي العدة اما كان يبقى في قاب كل واحد منهما شيئاً للدخول أخيه زوجته ولكن امرت كل واحد منهما حتى طلق زوجته ولم يكن بينه وبين زوجته دخول ولا خاوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل واحدة منهما ممن وطئها وهي معتدة منه وعدته لا يمنع نكاحه فأقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قاب كل واحد منهما شئ فتهجروا من فطنة أبي حنيفة رح وحسن تأمله .

كتاب الطلاق

في الكنز وطلاق الموطوءة حائضا بدعي . في الوقاية ويجب رجعتها في الأصح فاذا طهرت طلقها ان شاء وفيها ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر أو عبد ولو سكران طائعا أو مكرها أو أخرس بإشارته المعهودة لا طلاق نائم وسيد على زوجة عبده وطلاق الحرة ثلثة والامة ثنتان ولو زوجها خلافاً في الحمادية من الصغرى طلاق المعتوه غير واقع وهو في حق

الأحكام بمنزلة الصبي والمعتوه غير المجنون فان محمدا رح في كثير من المواضع عطف المجنون على المعتوه فالعاقل من يستقيم كلامه وأفعاله غالبا وغيره نادر والمجنون ضده والمعتوه من يخلط كلامه وأفعاله فيكون هذا غالبا وذلك غالبا فكانا سواء. ومن غضب النوازل أن المعتوه من كان قليل الفهم، مختلط الكلام، فاسد التدبير الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجانين. في التهذيب وطلاق السكران واقع، واختار الطحاوي والكرخي أنه لا يقع وهو قول الشافعي رح وحد السكران أن يذهب عقله حتى لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة، ولا السؤال من الجواب عند أبي حنيفة رح، وعندهما وهو رواية عن أبي حنيفة رح أنه يختلط كلامه حتى صار اختلاط كلامه أكثر من نسيقه، والفتوى في الحد كما قالوا في الطلاق ان سكر كما حده أبو حنيفة رح لا يقع والافيقع. وأجمعوا أنه لو سكر من البنج أولبن الرماك لا يقع طلاقه وعناقه. في التحرير السكر محرم اجماعا فان كان طريقه مباحا كسكر المضطر الى شراب الخمر والحاصل من الأدوية والأغذية المتخذة من غير العنب والمثلث ونحوه لا يقصد السكر بل الإستمرار والتقوى ونحوه فكلاهما غناء لا يصبح مع تصرف ولا طلاق وعناق وان روى عنه ان علم البنج وعمله صح وان محرما أو مثلنا (١) فلا يبطل التكليف فتلزمه الأحكام وتصح عباراته من الطلاق والعناق والبيع والإقرار وتزويج الصغار والتزوج والإقراض والأستقراض لأن العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بمعصية فبقي في حق الإثم والقضاء الا أنه تجب الكفاءة مطلقا في تزويج الصغار لأن اضراره بنفسه لا يوجب جوازا ضرارها ويصح اسلامه لارادته لعدم القصد وبالهزل الإستخفاف. ولو أقرب بما يحتمل الرجوع كالزنى لا يحد

(١) كذا في الأصل وفي نسخة صع هكذا : "وان محرما كمن يحرم أو مثلنا الخ". أبو سعيد السندی.

لأن حاله موجب رجوعه وبما لا يحتمله كالقصاص والقذف وغيرها أو باشر
سبب الحد معاينة حدا راجحا ، وحده اختلاط الكلام والهديان ، وزاد
أبو حنيفة ر - في السكر الموجب للحد كونه لا يميز بين الأشياء ولا يعرف الأرض
من السماء اذ لو ميز ففيه نقصان وهو شبهة العدم فيندرج به واما في غير
وجوب الحد من الأحكام فالمعتبر عنده اختلاط الكلام حتى لا يرتد بكلمة
الكفر دعه ولا يلزمه الحد بالإقرار بما يوجب . في الخائبة ولو زال عقله
بالبنج ولبن الرمك لا ينفذ طلاقه وعتاقه وان لم يعرف ان ذلك اصابه يقع
الطلاق . في الذخيرة والخائبة ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقلي
وطقتها وانا ذاهب عقله بسبب الشراب طلقت امرأته لأن السكر من
الشراب لا يمنع وقوع الطلاق فلا يكون منكر للطلاق بخلاف ما اذا قال شربت
بنجنا وهذا لأن السكر من الشراب لا يزيل العقل ويغلب عليه السرور فيمنعه غلبة
السرور عن استعمال عقله ويجعله غائبا عن نفسه كما أخبر الله تعالى عن صواحبات
يوسف عليه السلام فلما رأينه اكبرنه وقطعن ايديهن وانما فعان ذلك في حال
غلبة السرور حتى غبن عن أنفسهن ، واذا لم يذهب عقله بالسكر لم يصر
بمنزلة المجنون فيقع الطلاق بخلاف البنج لأنه يزيل العقل فيصير كالمجنون
في الذخيرة أجمعوا على أنه لو أكره على الإقرار بالطلاق لا ينفذ اقراره .
في الكافي من المنتقى اذا قال شربت بنجنا فذهب عقلي أو قال ضربت نفسي
أرقال ضربني غيري فغشى على فذهب عقلي فتكلمت بذلك وأنا ذاهب
العقل فان كان عرف اصابه فالقول قوله ولا يقع الطلاق لأن هذه حالة
الطلاق فيها لغو فكان نظير قوله طلقتها وأنا صبي وان لم يعرف ان ذلك اصابه
لا يصدق ويقع الطلاق . في التهذيب وطلاق الهازل وشارط الخيار واقع اتفاقا .
في الذخيرة طلاق اللاعب والهازل به واقع به وكذا الرجل يريد ان يتكلم
بكلام فسبق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع ، وفيها اذا قال لامرأته أنت طالق
ولا يعلم ان هذه القول طلاق طلقت في القضاء ولا تطلق فيما بينه وبين

الله تعالى وكذا في العتاق وحكى عن القاضي الإمام محمود الأوزجندی رح
سئل عن لقمته امرته طلاقها فطلقها وهو لا يعلم بذلك قال وقعت هذه المسئلة
بأوزجند فشاورت اخواني في ذلك واتفقت آراءنا انه لانفتى بالوقوع
صيانة لأملك الناس عن الإبطال بنوع تلبيس . في القنية (سم) كتبت
انت طالق وقالت لزوجها اقرء فقرء لانطلق ما لم يقصد خطابها. في الخلاصة
وحكى عن شمس الإسلام الأوزجندی في رجل يذكر مسائل الطلاق بين
يدي امرته لانطلق . في شرح آثار السيرين أبوهريرة ان الله تعالى تجاوز
لامتى عما حدث به أنفسها ما لم تكلم به تعمل به الحديث يدل على
ان الرجل اذا طلق امرته بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا يقع في الظهيرية
رجل كتب طلاق امرته في كتاب أولوح أو على حائط أو أرض وكان
مستبينا ونوى به الطلاق يقع وان لم يكن مستبينا بأن كتب في الهواء أو
الماء لا يقع وان نوى كما لو تنفس ونوى الطلاق لا يقع ولو قال للكاتب
اكتب طلاق امرتي كان هذا اقرار بالطلاق كتب أولم يكتب. رجل اكره
بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرته فكتب فلانة بنت فلان
امرته طالق لانطلق لأن الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة
عند الإكراه . في الخلاصة رجل قال لامرته قولي أنا طالق ان قالت
تطلق وان لم تقل لا ، بخلاف ما لو قال لآخر قل لامرعتي انها طالق حيث
تطلق قال ذلك الرجل أولم يقل . رجل قال لآخر اخبر امرعتي بطلاقها
فهى طالق أخبرها أولم يخبرها . في الذخيرة اذا قال الرجل اخبر امرعتي
بطلاقها فهى طالق ساعة ما تكلم أخبرها ذلك أولم يخبر .

باب الطلاق الصريح و الكناية

في شرح المتفق وكل لفظ موضوع للطلاق بين قوم لا يريدون به
الاطلاق فهو صريح عربية كانت أوفارسية . في الغياثية ذكر صدر
الشهيد في الواقعات عن الشيخ الإمام محمد بن ابراهيم الميداني قوله بهشتم

فارسية طلقتك وأبي نصر أحمد بن سهل انه فارسية قوله خليت وقوله
يله كردم اورها كردم بمنزلة قوله بهشتم فعلى قول هذا القائل يكون هذه
الألفاظ من جملة الكنايات فأما قوله پای كشاده كردم فهو تفسير طلقتك
بالإجماع . قال السيد الإمام الشهيد المرحوم لوقال بهشتم ترا ونحوه لا يكون
صريحا في عرف بلادنا وما روى عنهم عرف ديارهم رجل قال لامرئته
ترايله كردم اورها كردم اودست باز داشتم ، اوترا هشتم لاتعمل هذه
الألفاظ الابالية وكذا دست باز داشتم . اورها كردم . قال وعندى
رها كردم اويله كردم بائن وهو تفسير قوله خليت سبيلك . في
الفصول العبادية في الفصل الثاني والعشرين قوله رها كردم وان كان فارسية
قوله خليت سبيلك الا انه بمنزلة الصريح لكثرة استعماله فيما بين العوام .
وفي قوله رها كردم لا يشترط النية ويقع طلاق بائن . في التجنيس ولو
قال يله كردم فليس بصريح لقلة الإستعمال فان نوى به الطلاق يكون
بائنا والا فلا يقع شئ . في النسفية سئل عن قال لامرئته ترايله كردم أو
يقول ترا دست باز داشتم أو يقول ترا هشتم هل يقع به الطلاق
من غيرنية قال لا الابلفظ الطلاق بان يقول طلاق دادمك أو طلاق
كردمك . اوترا طلاق أو ما يجرى مجراه ولو طلبت منه طلاقها فقال
داده باد . أو طلاق داده كبر فلا يقع الابالية . سئل عن قوله دست
بان داشتم فقال انه طلاق بائن لانه تفسير خليت سبيلك وذلك
بائن لأنه من الكنايات هذا على قول بعضهم وكذا قالوا في قوله رها كردم
قال عندى وهو قول أكثر المشايخ قوله دست باز داشتم رجعى وهو
تفسير قوله طلقتك هذا هو المتعارف بين الناس وقوله يله كردم ورها كردم
بائن وهو تفسير قوله خليت سبيلك قال لوقال دست باز داشتم بيك طلاق
ويله كردم بيك طلاق ، اورها كردم بيك طلاق فهو رجعى لأنه
أتى بلفظة صريح الطلاق متصلا به فصار الحكم له انتهى وعلم مما مر

مقدمة الناشر

طبع هذا الكتاب تحت إشراف " لجنة إحياء الأدب السندى " وفقاً لمشروع المساهمة في إحياء التراث القومى للأدب والتاريخ الذى يرمى إلى بعث ما اندثر من الموسوعات وعلى الخصوص ما كان منها بالعربية والفارسية خاصة فى التاريخ وسير مشاهير الرجال وفى الحديث والتفسير والأدب والشعر مما دبحه كبار علماء السند ، وإبرازه إلى حيز الوجود ، من المخطوطات النادرة والموسوعات المعدومة التى توجد مبعثرة فى المكاتب الخصوصية بدون حفظ أو رعاية .

وطبقاً لهذا المشروع الذى يمتد إلى أربع سنوات من سنة ١٩٥٦ - إلى - سنة ١٩٥٩ فقد قررت اللجنة القيام بطبع ١٤ موسوعة وكتاباً باللغة العربية و٣٠ كتاباً فى التاريخ باللغة الفارسية و٥٧ كتاباً وديواناً فى الأدب والشعر باللغة الفارسية أيضاً و٧ كتب باللغة الأردوية و٦ كتب باللغة الإنجليزية .

وهذا هو رابع كتاب من المجموعة العربية والتاسع عشر الذى تم وطبع وأنجز من هذه المجموعة الكبيرة تحت إشراف هذا المشروع .



مقدمة المائة

والثانية نسخة محفوظة في خزانة الكتب للمدرسة دار الهدى تيرهي (السند) وهي بخط نسخي عادي. ومن خصائصها أنه كتب على هامشها فتاوى علماء السند كالمخدوم محمد هاشم التتوي السندي، والمخدوم عبد الواحد السيوستاني، والمخدوم المحدث محمد عثمان المتعلوي وغيرهم من أعلام السند. وكتبها محمد عارف بن محمد أفضل من سكان قسبة "سن" ويرجع تاريخها غرة ربيع الثاني يوم الإثنين وقت الضحى سنة ١٢٢٢ هـ كما يظهر من تحرير الكاتب في ختام الكتاب.

والثالثة نسخة مكتوبة بحب العلماء مولانا الحافظ السيد محب الله صاحب العلم (دزگاه شريف پير جهنڈو). خطها متوسط واضح.

وما كنت أفرغ من إعداد الربع الأول للكتاب حتى سمعت بوجود نسخة خطية في خزانة الكتاب بجامعة السند بحيدرآباد فتوقفت عن التحقيق ريثما أتمكن من مقابلتها. وحالت موانع دون حصولها وقد ساعدني فيه صديق الأديب محمد ابراهيم جويو سكرتير سابقا للجنة إحياء الأدب السندي، ولكن قطعت الأمل في حصولها لأسباب لا يليق ذكرها، فذهبت الى "حيدرآباد السند"، وأقمت هناك عدة ليال وكان البرفسور الجلباني الموقر قد تفضل، وحصل تلك النسخة الخطية من مكتبة جامعه السند، وأعطاني للمقابلة بنسخة الأصل، فله ولجامعة السند شكرى الجزيل.

هذه النسخة ما كتب فيها تاريخ الكتابة، ولكنها كانت نسخة قديمة كما علم من أوراقها. وخطها جيد.

وهكذا فقد أصبح لدى الآن النسخ الأربع المعروفة لهذا الكتاب:

ان الكناية الكثير الاستعمال الواقع بها بائن ولا يشترط فيها النية أعني لا يصدق في عدمها بل يجعل ناوليا عرفا كما في حلال الله على حرام. في الكافي لوقال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال انت طالق من وثاق لم يقع في القضاء بشئ لأنه صرح ما يحتمله لفظه ولو قال انت طالق وقال لم أعن الطلاق عن وثاق النكاح يقع فيما بينه وبين الله تعالى كما يقع في القضاء. في السراجية لوقال انت طالق أو طلقتك ونوى البينونة لا يصح ويكون رجعيا. في ملتقى الأبحر في فصل الكنايات فلوانكر النية صدق مطلقا حالة الرضا ولا يصدق قضاء عند مذاكرة الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشم ويصدق ديانة في الكل. في الفصول ٢٣ اذا ادعت المرأة نية الطلاق أو انه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق وانكر فالقول قوله مع يمينه ويقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق الا ان تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك. وفي الخلاصة هكذا وفي الخلاصة من الفتاوى رجل قال لامرأته أربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع بهذا شئ وان نوى الا اذا قال خذى أى طريق شئت وقال نويت الطلاق ولو قال ما نويت صدق. ولو قال جهار راه تو كشادم تقع اذا نوى. وفي فوائد شمس الإسلام اذهبي أى طريق شئت لا يقع بدون النية وان كان في حال مذاكره الطلاق. وفي الفتاوى الصغرى لوقال اذهبي الف مرة ونوى الطلاق يقع الثلث وفي المنتقى لوقال لها اذهبي الف مرة ونوى الطلاق يقع الثلث. في السراجية لوقال لامرأته فتزوجي ان لم ينو الطلاق لا يقع الطلاق واذا نوى الثلث فثلث وان نوى الطلاق لا غير يقع واحدة بائنة. وفي الخلاصة في مجموع النوازل لوقال لها اذهبي الى جهنم ونوى الطلاق يقع. في عقد الآلى ولو قال بابت بكشادم يقع به البائن انتهى الا أن هذا يخالفه مامر. من الغياثية انه تفسير

طلقتك بالإجماع . في الجواهر رجل قال لامرئته تراهرسه دادم ان نوى الطلاق فقد وقع ثلث تطليقات . في الغياثية في الفتاوى تراسه قال أبو القاسم رح لا يقع شيء وان نوى اذ ليس في الفارسية اضمار وهـذا لا يستقيم بدونه . قال الصدر الشهيد رح المختار عندي انه يقع رعاهه الفتوى لا بطريق الإضمار بل بالتعيين بالنية لأن اسم الثلث يقع على الطلقات وغيرها فان نواها فقد عينها بالنية .

باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع

في الذخيرة والخلاصة في الأصل اذا قال طلقك امس وهو كاذب كانت طالقا في القضاء انتهى أى ليس بينه وبين الله تعالى الاوزر كذبه في الجواهر رجل قال لامرئته ترا طلاق دادم هر كجا خواهي رو بعد ازان اورا گفتمند چه كردى قال اورا دودادم قال وقع عليها تطليقة واحدة هكذا ذكره وهذا فيما بينه وبين الله تعالى لأن بقوله ترا طلاق دادم يقع واحدة وقوله دودادم عند السؤال چه كردى يكون كذبا ولا يكون ايقاعا فلا يقع فيما بينه وبين الله تعالى . أما في القضاء يوخذ باقراره بأنه طلقها اثنين . رجل قال لامرئته ترايك طلاق فقال له رجل چگونه گفتمى اين لفظ طلاق قال سه طلاق گفتم فهذا اقرار بثلاث تطليقات في القضاء، وفيما بينه وبين الله تعالى لما كان كاذبا لا يكون ثلثا بل يكون واحدة . رجل قال لامرئته بسه طلاق زن من نيستی فهذا اقرار بأنه طلقها والحاكم يلزمه وأما فيما بينه وبين الله تعالى اذا لم يكن طلقها قبل ذلك ولم يرد به الإيقاع فانه لا يقع كما لو اقر بطلاقها كاذبا . في الذخيرة نوع في تكرار الطلاق . في الواقعات اذا طلق امرئته ثم قال لها طلقك أو قال بالفارسية طلاق دادم ترا يقع تطليقة بائنة ولو قال

قد كنت طلقتك أوقال بالفارسية دادم طلاق داده بودم ترا لايقع شئ
بالكلام الثانى وفى الأصل اوقال انت طالق قد طلقتك ثم قال عنيت
الاولى دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين فى القضاء. اذا قال لها أنت
طالق ، انت طالق ، انت طالق . وقال عنيت بالاول الطلاق وبالثانى
والثالث افهامها صدق ديانة لا قضاء. اذا قال لها انت طالق طالق أوقال
لها طلقتك طلقتك أوقال انت طالق قد طلقتك ثم قال عنيت الأول دين
فما بينه وبين الله تعالى ولم يدين فى القضاء . ولوقال لها انت طالق فقال
له رجل ما قلت فقال طلقتها أوقال قلت فهى طالق فهى واحدة فى
القضاء لأن قوله فى المرة الثانية خرج جوابا فيكون اخبارا عن الإيقاع
الأول ليتحقق جوابا بخلاف المسئلة المتقدمة لأن قوله فى المرة الثانية خرج
على سبيل الابتداء فكان ايقاعا . فى الغياثة اذا قال لامرأة ليست لى
بامرأة لايقع وان نوى يقع عند أبيحنيقة رح وبه نأخذ اذا نوى وفيها
وفى الخلاصة من الأجناس أجمعو انه لوقال لانكاح بينى وبينك ولا سبيل
لى عليك اذا نوى قال توزن من نه لايقع وان نوى هو المختار . فى
مجموعة الواقعات من الملتقط الناصرى لوقال لها تومرا بكارنه ونوى به
طلاقها لا يكون طلاقا . فى القنية (به) تومرا هيچكس نه ونوى الطلاق
يقع . فى عقد اللآلى لوقال لامرءته مرا چيزى نباشى ونوى به الطلاق
لايقع لأنه كذب محض . فى الظهيرية ولوقال لاحاجة لى فيك أوقال
ما اريدك فليس بطلاق. فى الخلاصة لوقال لها لاحاجة لى فيك أوما اريدك،
أومرا بكار نيسى لايقع وان نوى ولوقال ابعدى ونوى يقع وفيها لوقال
از تو بزار شدم لايقع بدون النية (١) فى الذخيرة من المنتقى رجل قال

(١) ف : كتب المخدوم عبدالواحد السيوستانى فى جواب استفتاء اكر شخصى

لامرئته لك الطلاق. قال أبو حنيفة رح ان نوى الطلاق فطلاق (وان لم يكن له نية فلا شئ عليه وقال أبو يوسف رح ان نوى الطلاق فطلاق) (١) والا فالأمر بيدها. في المحيط اذا قال لها وهبت لك طلاقك فهذا صريح حتى يقع الطلاق قضاء وان لم ينو الطلاق. في الظهيرية رجل قال لامرئته تراسه طلاق يقع الثلث وكذا لو قال هزار طلاق ترا. في الذخيرة اذا استأجر الرجل مع امرئته فقال لها بالفارسية هزار طلاق ترا ولم يزد على هذا يقع الثلث لأن هذا فارسية قوله الف تطليقة لك ولو قال الف تطليقة لك يقع الثلث وكذا اذا قدم المؤخر هكذا ذكر محمد رح تعليل المسئلتين مع جو بهما. في الخانية رجل قال لامرئته ترا طلاق أو طلاق ترا فهي طالق ولا فرق بين التقديم والتأخير. في الخلاصة لو قال لها ترا بسيار طلاق أو طلاق أو عامة الطلاق ولم ينو شيئا يقع ثنتان. ولو قال كل الطلاق يقع واحدة ولو قال لما أنت طالق أكثر الطلاق يقع الثلث في الظهيرية ولو قال انت طالق كثيرا يقع الثلث لأن الكثير هو الثلث وذكر الفقيه أبو الليث رح انه يقع ثنتان ولو قال انت

بقية صفحہ ٤٦٩

سندی بزوجه خود گوید ترا جواب است طلاق بآن واقع شود بانه ؟ الظاهر انه طلاق بآن بشهادة العرف والإستعمال فان السندية يستعملونه في الطلاق البائن كما لا يخفى والعرف حجة ولهذا قال في شرح الوقاية هرچه بدست راست كيرم بر من حرام است طلاق بائن بلانية العرف وبه يفتى اه وهذا صريح في ان للعرف مدخلا في وقوع الطلاق بلفظ لا يكون ظاهرا في معنى الطلاق اذا كان ذلك اللفظ مستعملا في الطلاق. من هامش نسخة المتانة لدارالهدى. أبو سعيد السندی.

(١) وجدت هذه العبارة في نسخة صعب. وليست في الأصل. أبو سعيد السندی.

طالق أكثر الثلث فهو ثلث . ولو قال انت طالق كثير الطلاق أوقال
بالفارسية ترا بسيار طلاق يقع ثنتان . في الخانية والتحفة والمفروق امرأة
قالت طلقني ثلثا فقال الزوج اينك هزار طلاق لاتطلق امرته لأنه
محمتم رجل شتمته امرته فقال اينك سه طلاق لايقع شئ ولو قال اينك
سه طلاق يقع الطلاق بحكم الإضافة . في الكنز أنا منك طالق لغو وانوى
وتبين في البائن والحرام . في الحمادية من التيمية لوقال لامرته انا بائن
يعنى منك ولم يقل منك فليس بشئ وان عنى به الطلاق وكذا لوقال
انا حرام ولم يقل عليك فهذا ليس بشئ بخلاف ما اذا قال انت بائن أو
انت حرام . في الكنز انت على حرام إبلاء ان نوى التحريم أولم ينو
شيئا وظهار ان نواه وكذب ان نوى الكذب وبائنة ان نوى الطلاق
وثلث ان نواه . وفي الفتاوى اذا قال لامرته انت على حرام والحرام
عنده طلاق ولكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق وجعل ناويا عرفا . وفي
الكنز كل حل على حرام على الطعام والشراب والفتوى على أنه تبين امرته
بالنية . في السراجية في قوله حلال بر من حرام لايشترط النية في زماننا ،
قال ظهير الدين المرغيناني ، في الغياثية لوقال هرچه بدست راست گيرم
بر من حرام . فهذا كقوله حلال خدائى بر من حرام يكون طلاقا بائنا
ولايصدق في عدم نية الطلاق وإرادة شئ آخر لغلبة العرف في زماننا
وبدست چپ لاينصرف الى الطلاق الا بالنية والقول فيه قوله لعدم العرف
في الخلاصة ولو قال هرچه بدست گيرم ولم يقل راست أوجب فهو بمنزلة
قوله هرچه بدست راست گيرم . في الظهيرية لوقال هرچه بدست چپ
گيرم لا يكون طلاقا الا بالنية لأنه لاعرف به ولو قال هرچه بدست گيرم
اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون الا بالنية وقال بعضهم هو في العرف
كقوله هرچه بدست راست گيرم . في القنية انت حرام وقال ما نويك
الطلاق لا يصدق وليس للمفتى ولللقاضى ان يحكما على ظاهر المذهب

ويترك العرف . في الغياثة لوقال حلال الله على حرام أرقال ذلك بالفارسية
وليست له امرأة في الحال فهو يمين لأنه تعذر صرفه الى ما هو المتعارف
وتجريم الحلال يمين . قالوا حتى بالفارسية حرام ست مرابا توسخن
كفتن يكون يمينا ولو كانت له أربع نسوة وباقي المسئلة بحالها طلقت كل
واحدة منهن تطليقة وان نوى أن يطلق واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى
لا في القضاء واختيار المتأخرين على أن يطلق احداها والبيان الى الزوج
ولو كان له امرأتان يقع على كل واحد تطليقة . في الذخيرة وفي فتوى أئمة
بخارا فيمن قال حلال الله على حرام وله امرأتان . قال محمد بن الفضل رح
ان لم يكن نية طلقنا وان نوى تطلق احداها يدين فيما بينه وبين الله تعالى
فلا يدين في القضاء . وحكى فتوى القاضي الإمام شمس الإسلام الأوزجندی
والشيخ الإمام الخطيب مسعود بن الحسن الكسائي رح انه يقع الطلاق
على حدة منها والبيان الى الزوج وهو الأظهر والأشبه وفيها رجل قال لامرأته
تراسه طلاق يقع الثلث لأن هذا بمنزلة اعطيتك ثلث تطليقات ألا يرى أنه
لو قال لغيره لك هذا الثوب كان هبة وكان بمنزلة اعطيتك هذا الثوب .
في الخلاصة في الفتاوى رجل قال لامرأته ترايكي او تراسه قال أبو القاسم
الصفار لا يقع شئ وقال الصدر الشهيد يقع اذا نوى قال وبه يفتى . قال
القاضي رح وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان ذلك في حال
مذاكرة الطلاق أو في حالة الغضب يقع الطلاق وان لم يكن لا يقع الا بالنية
كما لوقال بالعربية انت واحدة وفي الخانية هكذا في الذخيرة اذا قال لها
في حالة الغضب اكر توزن مني سه طلاق لا يقع شئ لأنه حذف الباء
فلم يكن مضيفاً اليها موجباً على هذا فصل التعليق اذا قال هرزني بزني كم
سه طلاق فتزوج امرأة لا يقع الطلاق هو الصحيح . في الواقعات وبأنت طالق
هكذا يشير بالأصبع يقع بعدده ويعتبر المنشورة ولو اشار بظهورها فالمضمومة
في الذخيرة ولو قال انت طالق هكذا و اشار باصبع واحدة فهي واحدة

وان اشار بأصبعين فهي ثنتان وان اشار بالثلاث فثلاث . في الخلاصة قالت
لزوجها طالق ثلثا فاشار اليها بثلاث أصابع يريد بذلك ثلث تطليقات لا يقع
مالم يقل بلسانه انتهى وكذا فيما لو اعطاها ثلث مدرات (١) في الحماضية
من البرهانية والحسامية رجل قال بنت فلان طالق ولم يسم باسمها وقال
لم اعن امرأتى وانه اسم أبيها طلقت وفيه نص وانه خلاف الظاهر فصار
كما لو قال زينب طالق وله امرأة اسمها زينب وقال ما عنيت زينبا هي
امرأتى وكذلك ان لم ينسبها الى أبيها ونسبها الى امها أو الى ولدها
ولم يسم باسمها طلقت لما قلنا وفي الغياثية هكذا في الخانية وكذا لو أخذته ام
امرأته وقالت لا ادعك تخرج الى السفر حتى تطلق بنتى فقال دختر تراسه
طلاق وقال لم أنو امرأتى طلقت امرأته وفيها لو قال عمرة وقاله لم اعن به
امرأتى طلقت امرأته ولا يصدق قضاء . في الحماضية من المنية زوج واحدة
من بناته قال لا يبين دختر ترا طلاق دادم يقع بالاسمية واطرافه في الذخيرة
واذا قال زن مرا طلاق وله امرأتان أو ثلث حكى فتوى شمس الأئمة
الأوزجندی رح انه يقع على كل واحدة تطليقة لأن زن بالفارسية اسم
جنس وغيره من المشايخ قالوا تطلق واحدة منهن وللزوج خيار التعيين
وهو الصحيح والرواية في المنتقى في الخلاصة والغياثية من الفتاوى الصغرى
رجل قال لامرأته ترا تلاق فههنا خمسة الفاظ تلاق وتلاخ وتلاك عن الشيخ
الإمام أبي بكر محمد بن الفضل انه يقع وان تعمد وقصد أن لا يقع ولا يصدق

(١) قلت وهكذا صرح المخدم عبدالواحد السيوستاني السندی "بكلوخ دادن
طلاق واقع نشود (اي بإعطاء المدرات لا يقع الطلاق) لأن الطلاق تصرف
قولي فلا بد في إيقاعه من القول ففي المبسوط السرخسي النية متى تجردت
عن لفظ يدل عليه اي يدل على الطلاق كان باطلا . من هامش نسخة
المتانة لدارالهدى . أبو سعيد السندی .

قضاء ويصدق ديانة الا اذا اشهد قبل أن يتلفظ به ويقول ان امرئى
تطلب منى الطلاق ولا ينبغي لى أن اطلقها وأتلفظ بها قطعاً لقيدها وتلفظ
وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان فى الابتداء يفرق
بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الأئمة الحلوائى ثم رجع الى ما قلنا
وعليه الفتوى لأن العالم المميز قلما يميز حالة المشاجرة والغضب . فى الخانية
وان كان عربياً فكذلك لأن من العرب من يذكر الكاف مكان القاف .
فى الوقاية وفى انت كذا ما لم اطلقك ومتى لم اطلقك أو متى ما لم اطلقك
وسكت يقع حالا وفى ان لم اطلقك آخر عمره ' فى الكافى ثم ان مات الزوج
يقع الطلاق عليها قبل موته بساعة وان ماتت وقع قبيل موتها بساعة لطيفة
لايسع فيها كلمة التطايق فلا يرث احدهما من الآخر وتعتد عدة الطلاق
للا وفاة . فى الكنز ولو ملكها أو شقصها أو ملكته أو شقصه بطل العقد
فلا اشتراها وطلقها لم يقع . فى الخلاصة لو اشترى منكوحة لم يلحقها الطلاق
وفىها من الزيادات الطلاق الذى يلحق البائن لا يكون رجعياً والصحيح
يلحق البائن وان لم يكن رجعياً . فى السراجية صريح الطلاق قبل الدخول يكون
بائناً وبعد الدخول يكون رجعياً اذا كان بلا مال . فى الجواهر والثالث تكون
بوائن . فى التهذيب لو شك فى طلاق امرئته فهى امرئته فى الخلاصة فى فصل الحظر
والاباحة من كتاب الطلاق فى نوادر ساعة عن محمد ر . اذا شك الرجل
انه طلق واحدة أو ثلاثاً فهى واحدة حتى يستيقن أو يكون أكثر ظنه على
خلافه وان قال الزوج عزمت على أنها ثالث فاضع الامر على شدة فتركها
فان اخبره عدول حضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قالوا
ان كانوا عدولاً صدقهم واخذ بقولهم وعن هشام سألت أبا يوسف ر عن رجل
حلف بطلاق امرئته ولا يدري بثالث حلف أم بواحدة قال يتحرى الصواب
فان استوى ظن عمل باشد ذلك وفى الذخيرة هكذا .

باب تفويض الطلاق

أى تمليكـه المرءة اياه واعلم ان الروايات دلت على أن توكيل المنكوهة بالطلاق تمليك والأصل فى التمليك ان يقتصر على المجلس ولا يمكن رجوعه عنه وأما التوكيل أعنى توكيل غيرها به فبعكس التمليك حيث لا يقتصر على المجلس ويمكن العزل فيه . فى الخلاصة وفى الأصل اذا جعل امر امرءته بيدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال مذاكرة الطلاق أو الغضب ونوى الطلاق أو لم ينو فسمعت أو كانت غائبة فعلمت فقالت فى المجلس قبل أن يتبدل المجلس وان تطاول يوما أو أكثر اخترت نفسى يقع الطلاق وليس للزوج ان يرجع ولا أن ينهى المفوض اليها وفيها ولو وصل بالأمر متى شئت أو اذا شئت لم يقتصر على المجلس . فى الذخيرة واذا قال لها امرك بيدك يوما أو شهرا فلها الأمر من تلك الساعة الى استكمال المدة التى ذكر ولا يسقط بالقيام عن المجلس ولا بشئ آخر . وفيها اذا قال لامرءته وهى صغيرة امرك بهدك ينوى الطلاق وطلقت نفسها صحح و وقع الطلاق لأن تقدير كلامه كأنه قال لها ان طلقت نفسك فأنت طالق ولو صرح بذلك وطلقت نفسها أليس أنها تطلق كذا هنا . فى الظهيرية واذا جعل امر امرءته بيدها على أنه متى غاب عنها عن بخارى شهرين أو عن المكان الذى يسكنان فيه شهرين فهى تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن بخارى شهرين وذلك قبيل أن يبنى بها فطلقت المرءة نفسها قيل بأنها لا تطلق لأنه لم يغب عنها عن مكان يسكنان فيه اذ يراد بالمكان الذى يسكنان فيه مكان السكن والازدواج كذا فى الذخيرة والمحيط . فى الفصول فصل ٢٣ لوقال اكر شش ماه غائب شوم ودرين مدت نان ونفقه من بتونرسد نرسد فامرك بيدك وغائب شد ودرين مدت تن نرسيد ونفقه نرسيد تاشش ماه گذشت يانفقه نرسيد وتن نرسيد ينهغى أن يصير الأمر

بيدها لأن الطلاق ههنا معلق بعدم الفعلين في المدة وهو عدم ايصال النفس
والنفقة في المدة ولم يوجد ذلك فيحنت وكذلك لو قال اكرده روز را كفش
ومعجز نرسانم فأمرك بيدك يكى رسيد ويكى نه بصير الأمر بيدها لما
ذكرنا أن الأمر معلق بعدم الفعلين وهو عدم ايصال المكعب والخمار في
المدة وذكرنا ان النظر في مثل هذا الى أن شرط البر ايصالها ولم يوجد
في المدة . هذا اذا علق الطلاق بعدم الفعلين في المدة فان علق الطلاق
بوجود الفعلين لا يحنت ما لم يوجد كلا الفعلين حتى لو قال والله لأدخن
هاتين الدارين أوقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق قدم الطلاق أو
آخر فهو سواء لا تطلق الا بدخول الدارين ولو حالف لا يفعل شيئاً سماه ففعل
بعضه لا يحنت . وفي الذخيرة في متفرقات الطلاق مردى سفر مى رفت
زن را گفتم اگر يك ماه از رفتن من بر آيد ومن برتو نيامده باشم
يا نفقه من بتو نرسیده باشد امر تو بدست تونهاده ام تا هر وقت كه بايدت
پاى خود كشاده كنى پيش از گذشته يك ماه نفقه رسيد اما خود مرد
نيامد امر بدست زن نمى شود زیرا كنه شرط أمرك بيدك زن شود
دو چیز است تا آمدن و نفقه نارسیدن ويكى ازین دو يافتم و ديگر نه كذا في
الخلاصة والفصول الاستر وشينه في الفصول الأصل انه اذا دخل كلمة أو
فيما يريد نفيه دون اثباته فانه يريد نفي الفعل وهو الدخول وكان بمعنى
لاو اذا ثبت أن كلمة أو اذا دخل فيما يريد نفيه دون اثباته يتناول كل واحد
على سبيل الإنفراد حتى يحنت بوجود احدهما بصير الأمر بيدها لأنه ذكر
كلمة أو فيما يريد نفيه لأن المقصود ان لا يغيب عنها ولا يتزوج عليها فيتناول
كل واحد على وجه الإنفراد على معنى أنه لو وجد احدهما يحنت ويرتفع
اليمين وكذلك لو قال امر تو بدست تو اكر بنگى خورم فاذا شرب احدهما
يصير الأمر بيدها فصار بمنزلة قوله لا اكلم فلانا أو فلانا ايها كلم حنت
وبطالت يمينه فالحاصل ان كلمة أو اذا ذكرت بين شيئين في موضع النفي

مقدمة المائة

الأولى نسخة السيد حسام الدين الراشدي ، ورمزها في التعاليق : الأصل .
والثانية : نسخة دارالهدى . والمرموز اليها : " ده " . والثالثة نسخة
حضرة السيد صاحب العلم مولانا محب الله ، ورمزها : صع . والرابعة
نسخة جامعة السند . ذكرتها في التعاليق مصرحا بإسمها .

ولما كانت نسخ المائة الموجودة عندي كلها قد ترك فيها بياض
في عدة مقامات احتجت إلى نسخة صحيحة لخزانة الروايات حتى أستفيد
منها في ملأ تلك البياضات وتصحيح النسخ ولم تكن مطبوعة .

وكانت لها نسخة خطية في قرية " درگاه شريف پير جهنڈو "
عند حضرة الشيخ محب العلم والعلماء مولانا السيد محب الله شاه صاحب
العلم . فتفضل بإعطاء تلك النسخة للإستفادة ، وأعطاني معها نسخة المائة
أيضا كما ذكرت سابقا فله الشكر الجزيل وجزاه الله عنى وعن سائر من
يستفيد من الكتاب خير جزاء .

ونسخة الخزانة هذه كانت ضخيمة الحجم ، بخط نسخ عادى
وكاتبها صديقنا المعظم المفتى سعد الله الهالائى رحمه الله ، وأسطرها ١٥
في كل صفحة . (١) فاستمدت من الكتابين . ملئت من تلك البياضات

(١) وقلت : ويرجع تاريخ كتابتها إلى ١٣٣٠ هـ . حيث كتب في
آخرها : " تمام شد كتاب مستطاب خزانة الروايات بروز يكشنبه غره
ذيقعدة الحرام ١٣٣٠ هجرية مقدسه نبويه على صاحبها الصاوة والسلام
بعد نماز عصر در بلده خير پور ميرس حين إقامتى فيه على منصب
الإفتاء - وأنا أحقر عباد الله - العاصى محمد سعد الله الأنصارى غفرلى
ولوالدى البارى بلطفه - ه السارى كتبه لأجل نفسى لا لغيرى والسلام تم

يبحث بوجود احدهما بان قال ان كلمت فلانا أو فلانا فكلم احدهما يبحث
واذا ذكرت بين شيئين في —وضع الإثبات يبر بوجود احدهما بان قال
ان لم اكلم فلانا أو فلانا فكلم احدهما بر في يمينه واذا ثبت أن كلمة أو اذا دخلت
بين شيئين مما يريد اثباته دون نفيه يشترط للبر وجود أحدهما فعلى هذا
لوجعل امرها بيدها اكر يك ماه راتن ونفقه من بتو نرسد أو قال اكرده
روز را كفش يا معجر نرسام فوجد احدهما في المدة ولم يوجد الآخر
لايصير الأمر بيدها لأن كلمة أو في موضع الإثبات يكون للتخيير وقوله
اكر فلان يا فلان نرسام بمنزله قوله فلان يا فلان نرسام . لأن في كلا
الوجهين يريد اثبات قوله لانفيه زيراكه هر دو صورت مقصود رسانيدن
كفش يا معجر درين مدت فقد ذكر كلمة أو في موضع الإثبات فيكون
للتخيير فيبر فيه بوجود احدهما هذا الذي ذكرنا اذا عطف بين شيئين
بحرف أو فاما اذا عطف بينهما بحرف الواو فاعلم أن الواو بلاخلاف للعطف
ولكن عندنا للعطف مطلقا فيكون موجبه الإشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه
في الخبر من غير أن يقضى مقارنة أو ترتيبا وهو قول اكثر أهل اللغة وعلى
هذا قال محمد رح في الأصل اذا حلف أن لا يكلم فلانا وفلانا أو لا يدخل
هذه الدار وهذه الدار لا يبحث ما لم يكلمها أو يدخلها . في المحيط والذخيرة
لوجعل امرها بيدها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجدت أحد الامرين فطالمت
نفسها ثم وجدت الأمر الآخر لا يكون لها أن تطلق نفسها مرة اخرى . ان
الفصول من الذخيرة جعل امرها بيدها على انه ان غاب عنها شهرين
فهي تطلق نفسها مرة اخرى في الفصول من الذخيرة جعل امرها بيدها
على انه ان غاب شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب شهرين
الايسوما وحضر في اليوم الآخر فغيبت المرأة نفسها حتى تم شهرين ثم
طلقت نفسها هل يقع أجاب ظهير الدين رح انه يقع . قال صاحب الذخيرة وفيه
نظر لأن الطلاق تعلق وقوعه بغيبته لا بغيبتها ونظيرها ما ذكر في أيمان الاصل

حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفى ما عليه فإلزمه لا يحنث لأنه لم يفارقه
وانما فارقه الغريم وكذلك لو كآبره فانفلت لا يحنث . في الخلاصة لوقال
لامرأته مادمت امرأتى كل امرأة أتزوجها فأمرك بيدك ثم طلقها بائنا أو
خالعها هل يبطل الأمر حتى لو تزوجها هل لها أن تطلقها فعلى قياس ما
يأتى في كتاب الأيمان في فصل الجماع ، وفي فصل المتفرقات يبطل لو لم يقل
مادمت لكن قال لها تاتوزن منى أوتاتودرنكاح منى كل امرأة أتزوجها
فأمرها بيدك في تظليقة ثم طلقها أو خالعها هل يبطل الأمر قال رح .
لم يظفر بالرواية وصارت واقعة وينبغي أن يكون هذا ومادمت سواء
في هذا المعنى . في الذخيرة ولو جعل امرها بيدها ثم طلقها بائنا خرج
الأمر من يدها هكذا ذكر في ظاهر الرواية وفي نوادر عن أبيحنيفة
وأبي يوسف رح انه لا يخرج الأمر من يدها . وفي الامالى اذا قال لها
امرك بيدك اذا شئت ثم طلقها واحدة بائنة ثم تزوجها فاختارت نفسها
طلقت عند أبيحنيفة رح خلافا لأبي يوسف رح . في الفصول في الفصل
الحادى والعشرين لوقال ان تزوجت عليك مادمت في نكاحى فأمرك
بيدك ثم أبانها أو خالعها ثم تزوجها ثم تزوج عليها فى قوله مادمت في
نكاحى لا يصير الأمر بيدها وفي قوله ماكنت في نكاحى فكذلك على رواية
ايمان مختصر الكرخى فانه ذكر هناك ان قوله مادمت . ماكنت سواء
و فرق في النوازل بينها وأشار الى أن فى قوله ماكنت يصير الأمر بيدها
قال لأنه يثبت كون بعد كون ولا يثبت ديمومة بعد ديمومة وفارسية مادمت
فى نكاحى تاتودرنكاح منى وفارسية قوله ماكنت فى نكاحى تاتودر
نكاح من باشى . فى الفصول الاستروشنى فى فصل ٢١ لوقال لامرأته ان ضربتك
بغير جنابة فأمرك بيدك فخرجت من البيت بغير اذن فضربها هل يصير
أمرها بيدها قال بعض المشائخ رح ان أوفأها المعجل لا يصير امرها بيدها
وان لم يوفها يصير . وكان ظهير الدين المرغينانى يفتى بان الأمر لا يصير

بيدها من غير تفصيل والأول أصح فانه ذكر القدوري رح ليست للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزله حتى يوفيهما جميع المهر وذكر في العدة ان خروجها من البيت بعد أن أوفى المعجل جنابة . وفيها وذكر في التيمية لو كانها بطلاق نفسها لا يملك عزلها لأن التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك وثمة لا يملك من عزلها كذا هنا ولو قال لأجنبي طلق امرأتى ثم اراد الرجوع عنه يصح ولا يقتصر على المجلس لأن هذا اللفظ للأجنبي توكيل وللمرءة تمليك . ولو قال طلق امرأتى ان شئت يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع فالخاصل أن قوله طلق نفسك في حق المرءة تمليك ذكر المشية أولا . في شرح الوقاية في الفصول وفي وكالة قاضيخان في فتاواه في فصل الوكيل بالنكاح ومن وكل رجلا بأن يزوجه امرءة فزوجه امرءة على ان امرها بيدها جاز النكاح ويبطل الشرط وهذا مما يحفظ . في الخلاصة رجل جعل أمر كل امرءة يتزوجها بيد امرءة لها ثم زوجها فصولي امرءة واجاز هو بالفعل فطلقها امرءته التي الأمر بيدها لا يقع الطلاق وهي الحيالة في هذا الباب . في الفصول وحكي صاحب المحيط عن الإمام نجم الدين والفقهاء أبي جعفر رح أن كل جواب عرفته في قوله كل امرءة أتزوجها فهو الجواب في قوله يدخل في نكاحي أوبصير حلالا . وذكر في موضع ولو قال كل امرءة بصير حلالا فهذا وما لو قال كل امرءة يدخل في نكاحي سواء كذا عن الفقيه أبي جعفر رح وذكر السيد الإمام أبو القاسم الشهيد رح في نكاح الجامع الفتاوى اذا قال كل امرءة يدخل في نكاحي فهي طالق ثلثا انه يحنث اذا عقده الفصولي سواء اجاز بالفعل أو بالقول وهكذا في الملتقط . وفي المحيط ولو قال كل امرءة أتزوجها أو يزوجه غيرها لأجلى فاجيزه فهي لاوجه لجوازه لأنه شدد على نفسه انتهى فهو مجتهد فيه . في عمدة الأحكام رجل تزوج امرءة على أن امرها بيدها تطلق نفسها كلما تريد لا بصير الأمر بيدها ولو بددت المرءة وقالت زوجتك نفسي

على أن امرى بيدي فقال الزوج قبلت صار الأمر بيدها . في
الحماذية من نصاب الفقه رجل زوج امته من عبده على أن امرها
بيده ان بدء المولى فقال زوجها منك على ان امرها بيدي اطلقها كلما
اريد فقال العبد قبلت صار الأمر في يده وان بدء العبد فقال زوجني امك
على أن امرها بيدك تطلقها كلما تريد فزوجها لم يصر الأمر في يده لأنه
فوض الأمر قبل النكاح بخلاف الفصل الاول لأنه بعد النكاح انتهى
وظاهرانه لا اضافة للتفويض للمالك الى الملك في الفصل الثاني في كل امرأة
كالإضافة في كل امرأة أتزوجها . في الفصول وذكر في كتاب الحيل الحيلة
للمطالبة ثلثا اذا خافت ان يمسكها المحلل ان تقول زوجت نفسي منك
على ان امرى بيدي وقال الزوج قبلت جاز النكاح وصار الأمر بيدها
ولو بدء الزوج وقال تزوجتك على أن أمرك بيدك جاز النكاح ولا يكون الأمر
بيدها والفرق الى آخره وحيلة اخرى ان يقول المحلل ان تزوجتك فامرك
بيدك فاذا تزوجها يصير الأمر بيدها .

باب التعليق

في الجواهر في كتاب الايمان لو قال لاجنبية تاتو در نكاح منى هر زنى
كه بزنى كنم از من بسه طلاق ثم تزوجها وتزوج غيرها لم تطلق
لابل مخاطبة (لان المخاطبة) (١) لم تكن في نكاحه فلم يصح هذا الكلام في
حقها تاتو در نكاح منى فان قال اگر ترا بزنى كنم تاتو در نكاح منى باشى
طلقت في هذه الصورة لصحة الكلام ، في الغياية حروف الشرط ان واذا
واذا ما ومتى ومتى ما وكل وكلما ففي هذه الألفاظ لا يتكرر الجنب الا

(١) كذا في نسختي صغ وده وكان في الأصل هنا بياض . أبو سعيد السندی

في كلبا وفارسيتها اكر وهمي وهرگاه وهر زمان المختار أنه لا يقع في هرگاه
وهر زمان لإمرة وفي هر بار يقع في كل مرة ، في الكنز ففيها ان وجد
الشرط انتهت اليمين إلا في كلبا لإقتضائه عموم الأفعال كإقتضاء كل عموم
الأسماء فلوقال كلبا تزوجت امرأة يحنث بكل مرة ولو بعد زوج آخر
وزوال الملك لا يبطل اليمين فلو وجد الشرط في الملك طلقت وانحلت والا لا
وفيه ويبطل ننجيز الثالث تعليقه . في الذخيرة اذا قال كل امرأة أتزوجها
فهي طالق فهذا على كل امرأة لكن مرة واحدة حتى لو تزوج طلقت ولو
تزوجها ثانيا لا تطلق ولو قال كلبا تزوجت امرأة فهي طالق فهذا على كل
امرأة كل مرة حتى يستوفي ثلث تطبيقات حتى أنه لو تزوج امرأة طلقت
ولو طلقها ثانيا وثالثا تطلق ، في الغياثة ولو قال هر كدام زني كه بزني كنم
فالمختار انه يقع على واحدة لأنه فارسية قوله أي امرأة ، في منية المفتي فلو قال
كل امرأة أتزوجها مادمت حية لم تدخل المخاطبة في اليمين كذا كل امرأة
أتزوجها مادمت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا
على غير تلك المرأة وكذا لو قال لامرأته ثم طلقها بائنا ثم تزوجها لا تطلق.
في الخلاصة من الفتاوى الصغرى امرأة قالت لزوجها لك امرأة غيري
فقال الزوج كل امرأة لي طالق لم تطلق هذه المرأة بخلاف مسألة ذكر في
جامع الصغير وصورتها امرأة قالت لزوجها انك تزوجت امرأة على فقال
كل امرأة لي فهي طالق طلقت المخاطبة وعن أبي يوسف رح لا تطلق
المخاطبة وبهذا أخذ بعض المشائخ رح منهم الإمام السرخسي ، في جواهر
الفتاوى قوم يتحدثون فقال رجل من تكلم بعد هذا فامرأته ” طالق ثم
تكلم الخالف حنث لعموم قوله من تكلم كمن قال من دخل داري فامرأته “

كذا فدخل الخالف نفسه تطلق امرءته ولو قال من دخل هذه الدار
فامرته كذا فدخل هو (١) بنفسه طلقت امرءته لأن في الأولى عرف الدار
بالإضافة ونكر الداخل فلا يدخل هو، وفي الثانية اطلق الدار فدخل هو
فيه فهنا أيضا أطلق الكلام فالمتكلم يدخل. في الحمادية من المحيط ونية
التخصيص فيما ليس بملفوظ لا يصح لافي القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى
ومن التجريد وتخصيص المملفوظ العام يصح ديانة لا قضاء. ومن الناصري
اذا قال كل من دخل هذه الدار فامرته كذا ولم ينو نفسه فعلى الروايتين
والأصح أنه لا يدخل الخالف الا اذا دلت الدلالة. في القرآخروانية من
الخلاصة ولو قال نساء هذا البيت طوالت طلقت امرءته لو كانت فيها وفيها
من الوقعات الحسامية: رجل قال نساء أهل الرى طوالت وهى من أهل
الرى أو قال أهل الدنيا طوالت لا يقع على امرءته إلا أن ينوى هكذا روى
هشام عن أبى يوسف ومحمد رح لأنه لا يريد امرءة نفسه عادة. وكذا
في الفتاوى الظهيرية إلا أنه قال في الظهيرية لا تطلق امرءته وعليه الفتوى. في
القرآخروانية من الوقعات الحسامية رجل قال لامرءته بالفارسية اكر توباكسى
حرام كنى فانت طالت ثلثا ثم طالقها واحدة بائنة ثم جامعها في عدتها على قياس
قول أبى حنيفة رح ومحمد رح انه يقع عليها الطلاق وعلى قياس
قول أبى يوسف لا يقع. هما يعتبران عموم اللفظ وأبى يوسف رح
يعتبر الغرض والغرض من اليمين فعلها مع غيره اذ تحامل على اليمين
الغيرة والفتوى على قول أبى حنيفة ومحمد رح انتهى. في الخانية وعلى قول
أبى يوسف رح لا تطلق وعليه الفتوى. في القنية قال لها ان تزوجت امرءة
بغير إذنك فهى طالت ثم طلق المخاطبة وتزوج باخرى بغير إذنك تطلق
بخلاف ما اذا قال ان خرجت من الدار الا بإذنى فانه يتقيد بحال قيام
قلت: العبارة اخطوطة غير موجودة في نسخة الأصل ونسخة دارهدى،
ولعله من سهو الناسخ ونقلتها من نسخة صاحب العلم والخزانة. السندى

النكاح والفرق ان للرجل ولاية المنع لامرئته فيتقيد يمينه بحال قيام ولايته وليس للمرأة ولاية الإذن والمنع من التزوج فكانت مطلقة بإطلاق اللفظ . في الخانية رجل قال لامرئته لا تخرجي من الدار بغير إذني فإني حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لأنه لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعله حلف بطلاق غيرها فكان القول قول رجل حلف بطلاق وحنث في يمينه ولا يدري أنه كان حلف بواحدة أو بثلاث . قال أبو يوسف رح يتحري في ذلك ويعمل بما يقع عليه وان استوى ظن يأخذ بالأكثر احتياطا في القنية حلف ونسى أنه حلف بالله أم بالصيام أم بالطلاق (عك) حراث طايه شريكه وضحك منه فحلف بثلاث تطليقات ان زارعه بعد ذلك ثم يقول اردت به في العام القابل لاني تمام هذه الزراعة لا يصدق . في الخلاصة امرءة قالت لزوجها اي دوزخي فقال الزوج اكر من دوزخيم ترا طلاق ونوى التعليق لا تطلق لأن المسلم لا يكون جهنميا وعلى هذا حكاية هارون الرشيد مع امرئته . في الظهيرية رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرئته طالق قالوا لا تطلق لأن من المشركين لمن لا يعذب فلا يحنث . في القنية ان وضعت رأسى مع امرئتى على رسادة فهى طالان فوضع رأسه أولا عليها ثم وضعت رأسها عليها يحنث الا اذا كان نائما لم ينتبه وان انتبه وبقى كذلك ساعة حنث والا فلا مثل ذلك فى الاضطجاع . فى الخانية رجل قال لامرئته اكر باتو خسپم فانت طالق ولم ينو شيئا قالوا يمينه يقع على الجماع ويكون موليا وان نوى به النوم فهو على المضاجعة لا على الجماع فلا يكون موليا . رجل قال لامرئته ان لم اجامعك على رأس هذا الرمح فانت طالق فاداما حين والرمح قائم لا يحنث . فى الظهيرية فى كتاب الأيمان قال مشائخنا رح فى رجل قال لامرئته ان لم اجامعك على رأس هذا الرمح فانت كذا ينبغى ان يثقب السطح ويخرج رأس الرمح من السقف فيجامعها عليه ولا يحنث . فى الخانية رجل قال لامرئته ان لم اجامعك

نهارا وسط السوق فأنت طالق وطلبت الحيلة في ذلك فجعلوا ان يحملوها على العمارى ويدخل السوق فيطأها . في عقد الآلى رجل قال ان شرطت فامرعى طالق فخرج منه ربح بغير اختيار لا يحنث كذا في الخانية . وفيها كما لوحاف لا يدخل دار فلان فادخل مكرها . في الكنز حلف لا يخرج فاخرج محمولا بأمره لا يحنث انتهى فلو ضرب بنحو سوط مما لا يعدم رضاه (١) في السراجية حلف لا يدخل هذا البيت فحمل وادخل فيه مكرها غير أن يمشى برجليه لم يحنث وان كان راضيا بقلبه وأودخل بعد ذلك برجليه حنث . وفي القرآخوانية من الواقعات الحسامية رجل حلف لا يدخل دار فلان فجاء الى الباب لا يريد به الدخول فانبذ في المشى فوقه في الباب أودفعت حتى وقع في الباب ففي الوجه الأول لأنه ما فقد دخل وفي الوجه الثانى لأنه وجد فعل الربح . (٢) في الذخيرة قال اكر من دختر خويش بكسى دهم ياروا دارم كه اورا بكسى دهند فامرءته طالق ثم ندم على ذلك وأراد ان يزوج من غير أن يقع الطلاق على امرءته فالحيلة في ذلك أن توكل الأبنة رجلا ليزوجها ان كانت بالغة ويقول الأب لا اجيز ما تصنعون فيجوز النكاح ولا تطلق امرءته . في القنية (طم) قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لا يقع لترك الاضافة (لم) زن را گفت ترايك طلاق ودو طلاق وسه طلاق اكر بنحانه من در آتى وقع الثالث قبل الدخول بقوله يكك طلاق ودو طلاق في الجواهر في كتاب الأيمان امرءة اتهمت زوجها بفعل فقال اكر اين كار كردم سه طلاق ونه گفتمت توسته طلاق يازن من سه طلاق وهولايينوى الطلاق وقد فعل لا يقع لأنه لم يعاق

(١) قلت : كذا في جميع نسخ المائة الموجودة عندى وبعده بياض وما وجدت هذه المسئلة في خزانة الرواية . وفي ظنى عبارة البعد هكذا :- (فخرج يحنث) . والله اعلم . (٢) قلت : هنا بياض بين قوله والأول ، وبين قوله "لأنه ما" وكذا بين "لأنه ما" وبين (فقد دخل) في جميع النسخ وفي ظنى الصواب هكذا :- ففي الوجه الأول يحنث لأنه قد دخل وفي الوجه الثانى لا الخ .

طلقاتها بذلك . في الصيرفية قال لامرئته عند الخصومة ان لم يكن ابرى
اشد من الحديد فانت طالق لايقع الطلاق لأن الحديد ينقص من الإستعمال
ولاكذلك الإبر . سئل اكر امروز درين عالم باشد فحلال الله على حرام قالوا
يجبس حتى يمضى اليوم قال هونظير ما لو قال امروز در اين دنيا باشم
يجبس حتى يمضى اليوم . قال تغمد الله بغفرانه سواء حبسه القاضي أو
الوالى أوفى بيت من البيوت لأن الحبس يسمى نفيا قال الله تعالى أو
ينفو من الأمر والمراد منه الحبس . في الجواهر رجل قال ان دخل
فلان دارى ولم اقتله فامرئتى طالق فدخل فلان داره ولم يقتله فإدام حيا
لايحنث لأنه يقدر على قتله الا اذا كان مقصوده القتل عقيب الدخول
فاذا لم يعين فهذه أوقات موسعة ممتدة الى آخر جزء من أجزاء حيوته .
في السراجية رجل قال لامرئته اكر فى دستورى توزن خواهم ياكنيزكى
خرم فهى طالق أوحرة فأبانها ثم تزوج امرءة فى عدة البائن أو اشترى
جارية لا يحنث . فى الجواهر رجل قال لامرءة ان تزوجت عليك امرءة
فهى طالق فطلقها طلاقا رجعيا فتزوج امرءة فى عدتها وقع الطلاق اذا
كانت العدة قائمة وان كان الطلاق بائنا فتزوج امرءة فى عدتها لايقع
الطلاق . فى الحمادية من النصاب اذا حلف الرجل بين يدى امرئته وقال
كل امرءة أتزوجها مادمت حية فهى طالق ثلثا فطلق امرئته ثم تزوج
امرءة تطلق لإطلاق اللفظ ولايتقيد بكونها فى نكاحه . ومن خزانة الفقه
أن لايتقيد بحالة النكاح . فى الخلاصة ولسواراد ان يحلف بالطلاق
الثلث ولايطلق امرئته تطلق امرئته بائنا ثم يحلف ويقول كل امرءة لى
طالق ان فعل كذا ولاينوى امرئته . وفى الذخيرة هكذا . فى الذخيرة نوع
فى التنجيز فى صورة التعليق ، فى الجامع الاصغر قال الفقيه أبوجعفر رح اذا
قالت المرءة لزوجها شيئا من السب أو الشتم نحو قرطبان وسفلة ونحوهما
فقال الزوج ان كنت كما قلت فانت طالق ثلثا طلقت امرئته سواء كان
الزوج كما قالت أو لم يكن لأن الزوج فى الغالب لايريد به الا أن يوذبه

بالطلاق كما أذنه بإسماع ما سمعته وقال أبو بكر الاسكاف فيمن قالت له امرءته يا قرطبان فقال الزوج ان كنت أنا قرطبان فانت طالق تطلق وان قال اردت الشرط يصدق فيما بينه وبين الله تعالى خاصة وفي فتاوى النحراني أن فتوى أهل بخارا على أنه على المجاز دون الشرط والمختار للفتوى أنه ان كان في حالة الغضب فهو على المجازات وإلا فهو على الشرط وتكلموا في تفسير القرطبان قال بعض المشائخ رح وهو الذي يرى مع امرءته أو بعض محارمه رجلا فيدعه خاليا بها ولا يغير وقال أبو القاسم رح هو المسبب للجمع بين الإثنين لمعنى غير ممدوح وقيل من يبعث امرءته مع غلام بالغ أو مع مزارعه إلى الضيعة أو يأذن لها بالدخول على امرءته حال غيبته وأما السفلة فعن محمد رح هو الذي لا حسب له ولا نسب وسرق شيئاً لا خطر له ، قال ابن الحائك السفلة هو الحائك والحجام والسمك وقال بعضهم هو الذي الطفيلي وقال بعض مشائخ بلخ رح هو الذي يجمع النوائب ولو قالت أي كوسه وقال اگر من كوسم ترا طلاق روى عن أبي حنيفة رح أنه بعد أسنانه فإن كانت ثمانى وعشرين يكون كوسمًا وقال بعضهم ان كانت لحيته خفيفة فهو الكوسج في القرآن خوانية من الظهيرية والمختار أنه اذا كان لحيته خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لأنه هو الكوسج في المتعارف . وفي الخلاصة وتكلموا في تفسير السفلة عن أبي حنيفة رح ان المسلم لا يكون سفلة وعن أبي يوسف رح السفلة الذي لا يبالي ما قال وما قيل له من وجوه الدم والشتم وعن محمد رح الذي يلعب بالحمام أو يقامر وعن خلف بن ايوب رح الذي يرفع الذلة من الدعوة لكن في موضع لم يعتادوا فاذا اعتادوا لا بأس به كما في ديار تركستان وفرغانة وقيل هو الطفيلي وقيل هو الذي يختلف إلى باب القاضى وقيل هو الذي يطعم أهله خبز الشعير ولحم البقر في موضع لم يعتادوا مع الإمكان وقيل هو الحائك والحجام والديباغ والفتوى على قول أبي حنيفة رح رفيها رجل قال ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق ان جامعها

مقدمة المتانة

أكثرها . وما بقي من بعض البياضات فليثتها من عندي بالنظر إلى سياق العبارة ، وبالنظر إلى ما قبلها ، وما بعدها . فإن كان الصواب فهو من عند الله وإلا فالخطأ مني وأرجو العفو من الله تعالى .

وأيضاً أقول بحمد الله تعالى : إنى ما استفدت في التعليقات إلا من علماء السند إلا إذا لم أجد في موضع منهم ما يحوجني إليه فاستفدت من آخرين أيضاً . وهم أقل قليل كما بيان للناظر في هذا الكتاب عند مطالعته . وبعد التفتيش الشديد حصل لي من تحقيقات أعلام السند ما لو مضت عليها عدة سنين لما بث لها أثر . فحفظتها عن أيدي الضياع ، حيث أوردتها في تعاليق هذا الكتاب . منها نسخة خطية للدرالمخار وعليها اقتباسات من حاشيته رش الأنوار تأليف النعمان الثاني المخدم عبد الواحد السيوستاني . وجدته في خزانة القاضي محمد مراد السندی من آل صاحب رش الأنوار . لتعارف تلك النسخ الخطية للمتانة أضيف عكوس بعض صفحات تلك النسخ سوى نسخة خزانة جامعة السند . فإنه لم يتيسر لي أخذ عكسها .

وبعد كيت وذيت لا بد أن نذكر تعريف الفقه ، وأصول الفقه ، ومصادره ، وطبقات الفقهاء والكتب ، وآداب المفتي ورسمه ، وما أخذ المتانة وغيرها من فرائد لطيفة ، وفوائد نفيسة تنشط بسمعها الآذان

الكلام وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين “ . وكتب العلامة المفتي المذكور على حاشية تلك النسخة هذه العبارة بخطه : ” خزانة الروايات لعلي بن أحمد الغوري “ وهذا خطأ والصواب ما ذكرت سابقاً : أنها من تأليف القاضي جكن الكجراتي . منه

ولم يفارقها حتى انزلت لا تطلق. ولو قال لامرأتين أوسعكما فرجا طالق يقع على أعنفهما. وقال الشيخ ظهير الدين رح على أرطبها وفيها في فصل اليمين على الطلاق، في الفتاوى رجل قال ان كان فلان فقيها فامرأتى طالق يعنى فقيها عن الناس ان نوى ما يسميه فقيها أو لم ينو شيئا طلقت امرته وان اراد به الفقيه حقيقة فكذلك قضاء أما في ما بينه وبين الله تعالى لا يقع لأنه ليس بفقيهه حقيقة لما روى عن الحسن البصرى رض انه ساء إنسان فقيها فقال الى آخر ما مر في كتاب العلم. في القنية حلال الله على حرام ان فعلت كذا وليس له امرءة وتزوج ثم فعل ذلك الفعل لا تطلق (نح) طلقت. في السراجية لو قال لها رهى حامل ان كان حملك هذا غلاما فانت طالق واحدة وان كانت جارية فانت طالق ثنتين فولدت غلاما وجارية لم يقع شئ انتهى ووجهه واضح وهو ان اشارته الى جميع ما حملته وهو في تلك الصورة ليس بذكر ولا انثى. في الظهيرية ولو حلف لا يأكل من هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم أكل ما بقى لم يحنث لأن اليمين انتهت لأن شرط الحنث بقاء جملة الطعام في ملك فلان، في القنية قال لها ان لم تكونى أحسن من الشمس والقمر فانت طالق ثلثا لا يحنث لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم، في الخنازية رجل ادعى على غيره الف درهم فقال المدعى عليه امرأتى طالق ان كان لك على الف درهم وقال المدعى ان لم يكن لى عليك الف درهم فامرأتى طالق فأقام المدعى بينة على حقه وقضى القاضى به فرق بين المدعى عليه وبين امرته وهذا قول أنى يوسف رح واحدى الروايتين عن محمد رح وعليه الفتوى فإن أقام المدعى عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم قبل دعواه يبطل تفريق القاضى بين المدعى عليه وبين امرته وتطلق امرءة المدعى ان كان المدعى يزعم انه لم يكن له على المدعى عليه ألف درهم وان أقام المدعى البينة على إقرار المدعى عليه بالف درهم قالوا لم يفرق القاضى

بين المدعى عليه وبين امرئته ، قال رض وهذا مشكل لأن الثابت بالبينة كالثابت عيانا ولوعاينا اقرار المدعى عليه على نفسه بألف درهم للمدعى فرق القاضى بينه وبين امرئته .

فصل فى الاستثناء وما يكون فاصلا

فى الذخيرة يجب أن يعلم بأن الإستثناء يصح موصولا ولا يصح مفصولا وشرطه أن يتكلم بالحروف ولو كان مسموعا أو لم يكن عند الشيخ أبى الحسن الكرخى رح. وكان الفقيه أبوجعفر رح يقول لا بد وأن يسمع نفسه وبه كان يفتى الشيخ الإمام أبوبكر محمد بن الفضل رح. قال الكرخى رح فى كتابه كلمة ان شاء الله تعالى اذا وصلت بالكلام يرفع حكمه أى يصرف . فى الغياثية قال أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يدري ما معناه لا يطلق لأنه لا يتحقق الإيقاع مع الاستثناء وعلمه وعدم علمه فى ذلك سواء كما فى سكوت البكر (ت) قال لها أنت طالق فجرى على لسانه ان شاء الله تعالى من غير قصده وكان قصده الإيقاع جزما لا يقع لوجود الاستثناء حقيقة فصار كما لو قال متصلا أو غير طلاق ولو شرط مشية من لا يعرف مشيته كقوله ان شاء جبريل والملائكة والشياطين كان انشاء لأن الوقوف على مشيتهم لا يتصور. عن نجم الدين النسفى عن شيخ الإسلام أبى الحسن رح ان مشائخنا رح استحسرو فى دعوى الإستثناء فى الطلاق أنه لا يصدق إلا ببينة لأنه خلاف الظاهر وقد فسر أحوال الناس فلا تأمن التلبيس والكذب . فى الخلاصة فى الفصل السادس فى الإستثناء من إيمان النوازل لو قال والله لا آتلم فلانا استغفر الله ان شاء الله فهى مستثنى ديانة لا قضاء. وفى الفتاوى رجل اراد ان يحلف رجلا ويخاف أن تستثنى فى السر يحلفه ويأمره أن يذكر عقب اليمين موصولا بسبحان الله

أوغیره من الكلام . فى الغیائیة نوع فىما یكون فاصلا وما لا یكون أجمعوا انه لو قال هر زنى كه بكنند و بود و باشد أوقال هر زنى كه بخواهد و بود و باشد ان الیمین لا ینعقد و تصیر هذه الألفاظ فاصلة . فى القنیة فى كتاب الایمان فى باب مسائل متفرقة (س) ا گر من تا یکسال درین شهر باشم هر زمانى كه دران بود و باشد ازوى بسه طلاق لا تدخل من كانت فى نکاحه وقت الیمین . فان قيل هذان اللفظان لما اتحد معناهما یكون لغوا فلا یصح الیمین عند أیحنیفة رح قيل انما یلغو اذا تكرر عین ذلك اللفظ كقوله انت حر و حر ان شاء الله تعالى اما اذا تكرر بلفظ آخر كقولهم کلهم أجمعین فلا .

فصل فى الحیل فى انحلال الیمین فى الطلاق المعلق

فى الكافى لو قال ان تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق فالحیلة أن یطلق امرءته طلاقا بائنا ثم تزوج امرءة اخرى فى عدتها لا یتطلق التى یتزوج . فى الخانیة رجل قال لامرءته ان وطئتک مادمت معى فأنت طالق ثلثا ثم اراد الحیلة قال محمد رح یطلقها تطلیقة بائنة ثم یتزوجها من ساعته فیطأها ولا یحنت . فى السراجیة فى كتاب الحیل اذا حلف بثلاث تطلیقات أن لا یتکلم فلانا فالسبیل أن یطاقها واحدة بائنة ویدعها حتى تنقضى عدتها ثم تکلم فلانا ثم تزوجها و فیها اذا قال کل امرءة أتزوجها فهى طالق فتزوج امرءة ثم جعلها شفعى المذهب حکما ورضیا بحکمه وادعت المرءة و قال ان هذا تزوجنى على صداق کذا وقد كان حلف بطلاق لكل امرءة یتزوجها فالآن اذا تزوجنى طلقت قبل الدخول فلازم علیه أن یدفع نصف صداق فمره بالدفع إلى فانه یماطل فى ذلك قال الزوج بلى ولكن هذا الیمین لم یکن صحیحة لأنها فى غیر الملك فقال الحکم انى قد حکمت

ببطلان هذا اليمين لأنها مخالفة نص الحديث وهو قوله عليه السلام لا طلاق قبل النكاح فانه يرتفع اليمين في هذه الا أن هذا مما يعرف ولا يفتى به بالقلم لثلاث يتجاسر العوام . في الظهيرية فان تعذر رفع الامر الى القاضى الشافعى المذهب يحكمان بينهما رجلا فيدعيان عنده على الصفة التى ذكرنا وحكم الحاكم المحكم بين المتحكمن بمنزلة حكم القاضى المولى بين العامة وقيل هو أوسع من هذا وهو انه اذا سأل فقيها عفيها فأجاب به بالحل كان في سعة من ان يأخذ بقوله . واذا عقد اليمين على جميع النساء فوق الفسخ في امرأة هل يحتاج الى الفسخ في امرأة اخرى . قال أبو يوسف رح يحتاج وقال محمد رح (لا يحتاج وقول أبي حنيفة كقول أبي يوسف قال الصدر الشهيد حسام الدين وبقول محمد رح (١) يفتى ، في الظهيرته اما اذا عقد أيمانا على امرأة واحدة فاذا قضى بصحة نكاح هذه ارتفعت الأيمان كلها واذا عقد على كل امرأة يمينا على واحدة لاشك أنه اذا انفسخ على امرأة لا ينفسخ على الاخرى واذا فسخ بعد الزوج هل يحتاج الى تجديد العقد الأصح أنه لا يحتاج واذا عقد بكلمة كلما فانه يحتاج الى تكرار الفسخ في كل يمين . في الخلاصة فاذا فسخ ثم فسخ يكون الوطى حلالا . في التاتار خانية من المحيط ذكر شيخ الأئمة الحلوانى ان حكم الحكم فيما عدا الحدود والقصاص من المجتهديات نحو الكنايات والطلاق المضاف جائز هذا هو الظاهر من أصحابنا وهو الصحيح وكثير من مشائخنا امتنعوا عن هذا الفتوى وقالوا يحتاج الى حكم الحاكم المقلد كما في الحدود والقصاص كيلا يتجاسر العوام فيها . في الخلاصة وأما حكم الحكم في اليمين المضاف وسائر المجتهديات الأصح أنه يجوز . في نصاب الإحتساب ومجموع البقالى لو شرط مع المنكوحه ان كل امرأة كلما دخل في نكاحه

(١) قلت : هذه العبارة أخذتها من نسخة صاحب العلم ولم توجد في الأصل . أبو سعيد السندى .

بعبارة أو بعبارة وكيه أو بنكاح فضولى أو بوجه من الوجوه ما دامت زوجته
هذه فى الحياة فتلك المرأة الداخلة فى نكاحه مطلقاً منه بثلاث تطبيقات وأقر
أيضاً أنه حكم بصحة هذا اليمين قاضى من القضاة جازم الحكم والقضاء.
نافذ الأمر والإمضاء والقاضى ما حكم إلا أن الزوج أقر هكذا فلو تزوج
فى حياة منكوحته التى شرط معها ورفع إلى القاضى الذى هو جازم الحكم
والقضاء فقضى لجواز النكاح وفسخ اليمين هل يجوز نكاح الثانية قال
يجوز قيل فلو أن الزوج والمنكوحه الثانية حكما فقيها فحكم الفقيه بصحة نكاح
الثانية وفسخ اليمين هل يجوز . قال يجوز . قيل فهذا هل يكون فسخاً فى
حق الكلام فى حق الثانية فقط قال الشيخ القاضى السدى هو جازم الحكم
والقضاء يكون فسخاً فى حق الكل فى الجواهر ولو حكم الحاكم بالغا اليمين
السابق قبل أن يتزوج الخالف امرأة وأطلق الخالف أن يتزوج من شاء
فانه لا يصح لأن حكم الحاكم إنما جوز بعد النكاح ودعوى المرأة إيقاع
الطلاق انتهى ولا مخالفة بين حيلة السراجية المذكورة وشرح الوقاية وبين
ما نقل الاستروشنى من غريب الرواية . لو قال لامرأته ان وطئتك مادمت
امرأتى فانت طالق ثلاثاً فانه يطلقها اراد الرجعى ثم يتزوجها بعد انقضاء
العدة ويطأها أو يطلقها تطليقة بائنة ثم يتزوجها من ساعته ويطأها فانه
لا يقع الطلاق انتهى يعنى دليل ما فى النسفية وعمدة الحكام سئل عن من قال
ان فعلت كذا فامرأته طالق ثلاثاً ففعل ذلك وله امرأة معتدة من الطلاق
البائن هل يطلق فقال ان قال ان زن من از من بسه طلاق تطلق لأنه
أشار وسمى فالعبرة لما أشار إليه فصار كأنه قال هذه طالق وهى محل
للطلاق الصريح وان كانت فى عدة من طلاق بائن ولو قال زن من بسه
طلاق لا تطلق لأن المطلقة طلاقاً بائناً ليست بأمرأة على الإطلاق
فلا يطلق الا اذا نوى ذلك انتهى اعلم أن حلال الله قول من سكته (١)

(١) كذا وجد مشتبهاً فى جميع النسخ فوضعت كما هو ، فليصح السندى .

امرأة حلال الله عليه حرام بعبارته . وفي الذخيرة من المحيط
ولو قال ان فعلت كذا فحلال الله على حرام ذكر فعلا آخر ثم فعل احدا
يفعلان ووقع الطلاق على امرته ثم فعل الفعل الآخر وهي في العدة هل يقع
عليها طلاق آخر بحكم اليمين الاخرى؟ قيل يقع وهو الأظهر والأشبه
فالبائن يلحق البائن اذا كان معلقا وقيل لا يقع ويؤيد الأول ما يفهم من
المحيط وهو انه لو قال حلال بر من حرام اكر فلان كاركتم ثم خالع امرته
ثم تزوجها ثانيا ثم خالعها ثانيا ثم تزوج ففعل ذلك الفعل طلقت ثالثة
وأما القول الثاني فلم يعمل به أكثر المشايخ رح ويخالف اصولهم المشهورة من
نحو زوال الملك لا يبطل اليمين والبائن يلحق البائن اذا كان معلقا. في المفروق
امرأة قال لها زوجها ان خرجت الا باذني فانت طالق ثلاثا ثم طلقها باثنا
ثم تزوجها في عدتها ثم خرجت الحلف كالسلطان اذا حلف احدا أن يرفع اليه كل
شيء ثم عزله فولاه فلم يرفع لا يحنث. في السراجية قال لامرته ان خرجت
من غير اذني فعبدى حرفا بأنها وخرجت من غير اذنه لم يحنث وأما في
المفروق ولو قال سوگند خورم بسه طلاق ان فعلت كذا فطلقها في الليل
باثنا ثم تزوجها في اليوم ففعل لا تطلق وقد ذكرنا هذا وبه يفتي انتهى .
لا يقال لعل ما فيه مبنى على قول محمد رح حيث لم يظهر عنده حكم
الطلاق والمنجر من العدة ما لم يرتفع هذا الزوج الثاني بنحو طلاق وكذا
على قول زفر رح فعنده عدة الطلاق سقطت فلا يعود أصلا وانما لا يستقيم
على قول الشيخين فقط الا أن يطلق باثنا ثم يتزوجها في العدة لكن
لا يباشر الشرط لا بعد انقضاء عدة الطلاق المنجر فلا يحنث عندها أيضا
كذا يفهم من باب عدة الهداية لأننا نقول لم يشترطوا في الحنث وعدمه
وجود العدة وعدمها بل وجود الملك وعدمه فاعلم ذلك فاما ما في التقنية
تزوجها ثم طلقها ثلاثا بالشرط ثم خلابها ثم طلقها باثنا قبل وجود ثم وجد
الشرط قبل انقضاء العدة من الطلاق البائن لا يقع الثالث فهو بعد كونه

مخالفا لما اختاره عامة علمائنا على ما ذكرنا آنفا مبنى على قياس ما في الزاهدي. ذكر العتابي تكلم مشائخنا رح في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة ظاهرا ام على الحقيقة فقيل لوتزجت وهي مستيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء .

باب الرجعة

في القنية (جع) الإتيان في دبرها ليست برجعة والفتوى على أن الرجعة (بوس) يصير مراجعا بوقوع بصره على فرجها بشهوة من غير قصد الرجعة . في الغياثية تعليق الرجعة بالشرط باطل كتعليق النكاح قياسا للإستبقاء على الإثبات ابتداء. في السراجية اذا طلقها رجعية له أن يراجعها مادامت في العدة وان سخطت ولا يشترط علمها ولا حضرة الشهود وفيها من لا يريد المراجعة اذا دخل على المعتدة يستحب أن يتخنع أو يسمعها خفق نعليه لتلايق بصره على فرجها عن شهوة فيصير مراجعا. الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى عندنا ولو وطئها كان مراجعا. في الينابيع ولولست المرأة زوجها بشهوة أو نظرت الى فرجه بشهوة صارت مراجعة كما اذا مسها زوجها .

باب ما يدخل به المطلقة والمسائل المنتهية

في خزانة الفقه طلق امرءته الأمة ثنتين ثم اشتراها لا يحل وطئها ما لم يتزوج آخر ووطئها وطلقها وانقضت عدتها وكذلك لو طاهر منها ثم طلقها ثم اشتراها لا يطأها حتى يكفر عن ظهارها. في المتفق مراهق حلال فهو معتبر وان يطأ المولى فليس يعتبر . في الخلاصة والأولى أن يكون المحلل بالغاً لأن مالكا رح يشترط الإنزال . في الكنز وكره بشرط التحليل

وان حلت للأول . في الظهيرية من الزندويسي المطلقة ثلاثا اذا تزوجت
بزوج آخر وشرطت على الثاني وقالت انا ازوجك نفسي لتعنا معنى ثم
تطلقني حتى احل للزوج الأول فتزوجها على ذلك . قال أبو حنيفة رح
النكاح جائز والشرط جائز حتى اذا لم يطلقها الثاني بعد وطيه اياها يجبر
القاضي على ذلك وتحلل للزوج الأول اذا طلقها الثاني برأيه أو بأمر
القاضي إياه وهذه المسئلة بهذا البيان لم توجد في غيره من الكتب . في
الخلاصة ولو شرط يكره وتحل عند أبي حنيفة وزفر رح وقال أبو يوسف رح
فسد النكاح ولا تحل وقال محمد رح صح النكاح ولا تحل وقال بعضهم
يكون المحلل ما جورا وفي ادب القاضي للخصاف ذكر فيه ثلاثة أقاويل
وتأويل اللعن اذا شرط الأجر في السراجية اذا تزوج امرأة بنية أن يجامعها
ويطلقها لتحل للزوج لا بأس ويوجر على ذلك اذا لم ينص على الوقت
ولم يأخذ على ذلك اجرا . وفيها في كتاب الحليل اذا ارادت أن تزوج
رجلا ليحللها وهي تخاف أن لا يطلقها ويعلقها فالحيلة أن يشتري زوجها
عبدا صغيرا قادرا على الجماع فيزوجها منه بشهادة شاهدين فاذا وطى بها
يهبها أو يملكها ببيع فاذا هي ملكته يقع الفرقة بينها ثم يبعث المملوك الى
بلد فيباع هناك ثم يتزوجها بعد انقضاء العدة . وفي الظهيرية المطلقة
الثالث اذا خافت ظهر امرها في التحليل تهب لبعض من تثق به ثمن
مملوك فيشتري بذلك عبدا مراهقا فتزوجه منها بحضرة شاهدين فيدخل
الغلام بها ثم تهب المشتري المملوك للمرأة فيبطل النكاح ثم تبعث هي
المملوك الى بلد آخر فلا يظهر أمرها . في الخلاصة في شرح الطحاوي
مطلقة الثالث لا تحل لزوجها الأول بنكاح ولا يملك يمين حتى تتزوج بآخر
وتدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني بالغاً أو غير بالغ مختونا أو غير
مختون اذا كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الإسلام انه مقدر بعشر
سنين واذا التقى الختانان وتوارى الحشفة حلت للأول اذا بان

من زوجها الثاني وانتقضت عدتها ولو خلاها أومات عنها زوجها لا تحل على
الأول ولو وطئها الثاني وهي حائض أو نفساء أو هو صائم أو هي صائمة فإنها
تحل للأول ولو كان الزوج خصيا فإنها تحل للأول، إذا كان مثله يجامع
وفي التجريد لو كان الزوج الثاني محبوبا لم تحل فإن حبلت وولدت حلت
على الأول عند أبي يوسف رحو ولو كان مجنونا أو عبدا أو مديرا أو مكاتبا
تزوجوا بإذن المولى حلت للأول. وفي فوائده شمس الإسلام إذا كان في
آلة المحلل فتور فاولجت فيها حتى التقى الختان وغابت الحشفة تحل للأول
وفي فتح القدير في باب نواقض الوضوء ما حاصله أن المفضاة إذا طلقت
ثلثا وتزوجت بآخر لا تحل للأول ما لم يحل من الثاني لاحتمال ان السوطي
كان في دبرها مع أنها حرم جماعها على الزوج. في القنية (عت) المحلل
إذا أولج الى مكان البكارة تحل للأول. في السغناقي الشيخ الكبير الذي
لا يقدر على الجماع أو أولجها بمساعدة اليد لا يحللها وفي حاشية السراجية من
وجيز الغزالي ويكنى ابلاج الحشفة أو مقدارها من مقطوعة الحشفة ويكنى
وطى الصبي والعنين ولا يشترط انتشار الآلة. في القنية (قع عك) قال
ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثلثا فدخلت ومنعت نفسها عن الزوج
ثلث أقرء وتزوجت بزواج آخر ودخل بها وطلقها وانتقضت عدتها ثم
طلبت من الأول ان يجدد لها نكاحا ففعل غير عالم بما صنعت به وهي
في بيت لا يجوز لها ذلك ولا تحل للأول. وفي القنية (عك) قال لامرأة
ان فعلت كذا فانت طالق ثلثا ففعلت ذلك الفعل ولم يعلم الزوج ومضى
عليها ثلثة أقرء وتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم طلقها وانتقضت
عدتها ثم أخبرت الزوج بما صنعت ان لم يصدقها الزوج لا يحل له بحال وان
صدقها في التزوج بزواج آخر والدخول بها لا يحل عند الفقهاء من أصحابنا ويحل عند
الجهال من أصحابنا قال (عك) وأصل المسئلة ان العدة في حق المطلقة ثلثا يعتبر من
وقت الفراق وذلك لأنه قبل الفراق محملة له ظاهرا فلا يكون متعدة. وعند

زفر رح من وقت الطلاق . في الكافي وقال سعيد بن المسيب الدخول ليس بشرط لظاهر النص وقوله غير معتبر حتى لو قضى به قاض لا ينفذ قضاءه وفي القنية (قع) أن سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه في أن الدخول ليس بشرط في صيرورتها جلالاً للأول وفيها (سم) (قع) (ين) يحتال في المطلقات الثلث ويأخذ الرشى بذلك ويزوجها للأول بدون دخول الثاني هل يصح الزواج وما جزاء من يفعل ذلك قالوا أن يسود ويبعد (قع) فقيه يفتي بمذهب سعيد بن المسيب ويزوج الأول . قال بقيث . مطلقة بثلاث ويعزر الفقيه في جامع الفتاوى (١) قال بعض الجهال في المطلقة ثلاثاً انها

(١) قال الخدم عبد الواحد السيوستلني تحت قول المتأنة " في جامع الفتاوى " الخ معلقاً على المتأنة :- فظهر أن الإستيصاد باب الجهال لا وصف العلماء ويؤيده ما في البحر في كتاب الشهادة اذا كان يشهد بوحدانية الله تعالى ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم تقبل شهادته وكذا لو قال أنا مسلم واست بكافر ، ولو مسأله الحاكم في خلاله ما لا يجوز على الله لتحريره فهذا جهل وحمق وقد أساء فيما فعل ، ولو جوز هذا كان وبالاً على جميع المسلمين خصوصاً في قضاء أهل الرساتيقاه . وفي المتأنة عن الشيخ أبي منصور المازيدي رح أن المرأة لا تستوصف التوحيد اه وهذا يشير إلى أنه يكتفى بظاهر إسلام المرأة ، ولا تستوصف لثلاث يظهر منها بسبب الجهل ما هو كافر فيصير الإستيصاد من باب التعاون على الكفر ولا تعاونوا على الإثم والعدوان وأي إثم أكبر من الكفر ، نعم تلقين الإسلام وتعليم أركانه وأحكامه دأب العلماء الربانيين ولهذا قال في السراجية لا ينبغي أن يسأل العامي عن التوحيد ، لكن أليس الدين هكذا فيسأله ليكون تلقيناً اه . من هامش نسخة المتأنة لدارالهدى تهرى . أبوسعيد غلام مصطفي السندی .

مقدمة الثالثة-

وهي أمور لا بد معرفتها لمن يطالع هذا الكتاب ، والكتب الأخرى
الفقهية ، والله ولي التوفيق والإعانة .

التعريف بالفقه الإسلامي الفقه : معرفة أحكام الله تعالى
في أفعال المكلفين بالوجوب ، والحظر ، والنهْي ، والكراهة ،
والإباحة . وهي متأقاة من الكتاب ، والسنة ، ما نصبه الشارع لمعرفة
من الأدلة ، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه .
وكان السلف يستخرجونها من تلك الأدلة على اختلاف فيما بينهم . ولا بد
من وقوعه ضرورة أن الأدلة غالبها من النصوص . وهي بلغة العرب .
وفي إقتضات ألفاظها لكثير من معانيها إختلاف بينهم معروف . وأيضا
فالسنة مختلفة الطرق في الثبوت ، وتعارض في الأكثر أحكامها فتحتاج
إلى الترجيح وهو مختلف أيضا . فالأدلة من غير النصوص تختلف فيها
وأيضا فالوقائع المتجددة لا توفى بها النصوص . وما كان منها غير ظاهر
في المنصوص فيحمل على منصوص لمشابهة بينهما . وهذه كلها إشارات
للخلاف ضرورة الوقوع .

ومن هنا وقع الخلاف بين السلف والأئمة من بعدهم . ثم إن
الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا ، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم .
وإنما كان ذلك مختصا بالحاملين للقرآن العارفين بناسخه ومنسوخه ، و
متشابهه ومحكمه وسائر دلالاته بما تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم أو
ممن سمعه منهم من عليتهم ، وكانوا يسمون لذلك القراء أي الذين
يقرؤون الكتاب ، لأن العرب كانوا أمة أمية فاختص من كان منهم
قارئا للكتاب بهذا الإسم لغرابته يومئذ ، وبقي الأمر كذلك صدر

تستوصف الإيمان فان لم تصف حكم ببطلان نكاحها من الأصل وهذا باطل لأنها مؤمنة في دار الاسلام ولو استوصفناها قلنا أليس كذا لأن لسانها ربما يقصر من العبارة لالتقصير إيمانها. وعن الشيخ الإمام أبي المنصور الماتريدي ان المرأة لا تستوصف التوحيد لكن يفعل بها ما ذكرنا وقال بعض الجهلة للمطلقة ثلثا يشار الى خوف وغيره من الجلود هل يبعث هذا فتقول لافحكم بفساد نكاحها من الأصل لكفرها . في فتاوى النسفي سئل عن امرأة قيل لها توحيد مي داني فقالت لا فقال ان ارادت انها لا يحفظ التوحيد الذي يقره الصبيان في المكتب لا يضرها وان ارادت انها لا تعرف وحدانية الله تعالى فليست بمؤمنة ولم يصح نكاحها اه ولا يكاد توحيد امرأة لا يعرف وحدانية الله تعالى في دار الاسلام . في الخاتمة الصغيرة المسلمة بإسلام الأبوين اذا بلغت وهي لا تعرف الإسلام ولا تصف تبين من زوجها كأنها ارتدت ولهذا اختيار الأتقياء والصلحاء استيصال المرأة وهو حسن لكن ينبغي أن يكون الاستيصال على وجه الإستفهام وتيسيرا للوصف عليها فان قالت أنا أعقل الإسلام وأقدر على الوصف ولا اصف قالوا تبين من زوجها لأنها تركت ركن الإسلام وهو الإقرار باللسان عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وان قالت أنا أعقل الإسلام ولا أقدر على الوصف اختلفوا فيه ، قال بعضهم لا تبين لأن ردة السكران لا تصح إستحسانا مع أن سببها معصية باشرها اختيارا فلان لا يعتبر ردة هذه كان أولى .

فصل في المسائل المنثورة

في الحمادية من النصاب المدعة اذا اخبرت أن زوجها الثاني جامعها وأنكر الزوج الثاني ذلك وقال ما جامعتهما وطلقها حل للزوج الأول الذي طلقها ثلثا وله أن يصدقها ويتزوجها وكذا ان أخبر غيرها ولو

أقر الزوج انه وطيبها وانكرت لم تحل للأول. ومن الصغرى منكوحة
الرجل اذا اتت رجلا وقالت طلقني زوجي وانقضت عدتي ان غاب
على ظن أنها صادقة حل له أن يتزوجها سواء كانت عدلة أو لم تكن
ومن العتابية ولو أخبرها عدل ان زوجها طلقها أو مات جاز لها ان تتزوج
وكذا الفاسق اذا غاب في ظنها انه صادق وكذا ان جاءها كتاب الطلاق
أو الموت وغلب في ظنها ذلك . في الجواهر واذا أخبرها واحد بموته
أو برده أو بالطلاق فتعتد وتتزوج بزواج آخر بدون قضاء القاضي ثم بعد
السمع بالنكاح هل للحاكم ان يفرق بينهما بعد ما سمع . في الفصول العبادية
في الفصل الخامس في فتاوى رشيد الدين اذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج
غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم وهذا في الشهادة عند القاضي
اما اذا قال لامرأة الغائب ان زوجك طلقك أو أخبرها بذلك واحد عدل فاذا
انقضت عدتها حل لها ان تتزوج بزواج آخر وذكر في باب الدعوى من
فتاوى رشيد الدين ولو تزوج رجل امرأة فشهد جماعة بمحضرتها عند
القاضي ان هذه المرأة منكوحة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت
الجيلولة لعدم ثبوت نكاح الغائب . في الخلاصة والحمادية من مجموع
النوازل لو اراد ان يتزوج امرأة فشهد عنده أو عند القاضي شاهدان
أن لها زوجا فتزوجها هو لا يفرق بينهما . في الخلاصة من النوازل اذا
شهد عند المرأة شاهدان ان زوجها طلقها ثلثا ان كان زوجها غائبا
يسعها أن تتزوج وان كان حاضرا لا يجوز اذا جحد الزوج احتيج الى
القضاء بالفرقة والقضاء بالفرقة لا يجوز الا بمحضرة الزوج . في السراجية
امرأة قالت طلقني زوجي ثلثا وثبت على ذلك ثم تزوجت جاز وعليه
الفتوى . في الخانية ولو أقر الرجل انها اخوته من الرضاع ولم يصر على
أقراره كان له أن يتزوجها وان أصر لا يحل له أن يتزوجها . في الخلاصة
من الصغرى لو قالت لرجل انه ابني من الرضاع وثبت على ذلك مع

لو تزوجت بهذا الرجل يجوز اذا أنكر الزوج ذلك سواء تزوجها قبل أن يكذب نفسها أو بعد ما كذبت نفسها ولا تصدق المرأة على قولها قالوا في النكته لأن الحرمة ليست اليها ولهذا لو أقر بعد النكاح لا تثبت الحرمة قال وهذا دليل على أنها ان تزوج نفسها منه في جميع الوجوه قال رح وبه يفتى ولو أن المقر هو الرجل فقال انها امي أو اختي أو ابنتي من الرضاع قال بعد ذلك أخطأت أونسيت أو كذبت وصدقته المرأة فيها مصدقان حتى يجوز ان يتزوجها ولو قال ما قلته حق ثم أراد ان يتزوجها ليس ذلك وفرق بينهما وفيها ولو سمع رجل من امرأة أنها مطلقة الثلث والزوج يقول لا بل مطلقة الثلثين لا يسع لمن سمع منها ان يحضر نكاحها ويمنعها ما استطاع . في النسفية سئل عن امرأة لها زوج غائب فجاء رجل اليها اخبرها بموت زوجها ففعلت هي وأهل البيت ما يفعل أهل المصيبة من اقامة رسم التعزية واعتدت فتزوجت بزواج آخر ودخلت بها ورجل آخر اخبرها ان زوجها حي وقال انا رأيت في بلد كذا كيف حال نكاحها فهل يحل ان يقيم معها ماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال ان كانت صدقت الخبر الأول لا يمكنها ان تصدق الخبر الثاني ولا يبطل النكاح بينهما ولها ان يقرأ على هذا النكاح . في الخانية امرأة علمت أن زوجها طلقها وهو ينكر ولا يقدر المرأة على منع نفسها وسعها ان تقتله لأنها عجزت عن دفع الشر عن نفسها فيباح لها القتل ولكن ينبغي أن تقتله بدواء لا بألة القتل لأنها قتلته بألة جارحة تقتل قصاصا . وفي الواقعات الحسامية كذلك الا أنه في صورة امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلثا مثل هذا في الخلاصة من الفتاوى وفيها من فوائد شمس الإسلام ان لم تكن لها بيعة ترفع الى القاضي وتحلف فان حلف فالإثم عليه وان فتلته فلاشي عليها .

باب الإيلاء

في الكنز هو الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر أو أكثر كقوله
والله لأقربك أربعة أشهر أو والله لأقربك فإن وطئ في المدة وكفر
سقط الإيلاء والإبانت وسقط اليمين . لو حلف على أربعة أشهر وبقيت
لوعلى الأبد فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المدتان بلا في بانت باخرين
فان نكحها بعد زوج آخر لم تطلق ولو وطئها كفر لبقاء اليمين ولا إيلاء
فيها دون أربعة أشهر . في عقد الآلى الأصل ان كل من صح طلاقه صح
إيلاءه ومن لا يصبح طلاقه لا يصبح إيلاءه والرجل اذا آل من امته أو
مدبرته أو مكاتبته أو ام ولده لا يصبح . في الذخيرة قال القدوري رح
ولا يكون الإيلاء إلا بالحلف على الجماع في الفرج خاصة لأن الإيلاء انما
صار طلاقا بواسطة الظلم بمنع حقها المستحق وحقها في الجماع في الفرج
وروى عن محمد رح اذا حلف لا يمسه جلدا لا يكون إيلاء الا اذا نوى
الجماع . في السراجية المريض الذي لا يقدر على الجماع أو الذي امرته
صغيرة أو ارتقاء أو بينه وبين امرته مسيرة أربعة أشهر اذا اراد النفي يقول
فئت اليها ثم لو قدر على الجماع في المدة بطل النفي باللسان وكان فيته
بإلجماع في الفرج . في المنظومة في فتاوى أبي حنيفة رح شعر يكون في
ان نكحتمها فهي حرام ينسوي اليمين مولى حال الكلام والنكاح بمعنى
القربان . في الغياثية لو قال اگردست برتو فراكنم تا يكسال فعلى كذا فتركها
أربعة شهر بانت لأنه يراد به الجماع المعروف عرفا فكأنه نص عليه
لو قال ان قربتك الى سنة فانت طالق ثلثا فالحيلة فيه ان يتركها أربعة

أشهر حتى بواحدة ثم يمكث تمام السنة ثم يتزوجها فلا تطلق باليمين لعدم الشرط ولا بالإيلاء لانتهائه فان قال ان قربتك ابدا فانت طالق ثلاثا فلاحيلة لهذا لأنه إن قربها طلقت ثلاثا باليمين وإن لم يقرب فكذلك بالإيلاء انتهى وحيمة الأول بينة .

باب الخلع

في الكنز هو الفصل من النكاح والواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن ولزمها المال. في الوقاية لا بأس به عند الحاجة بما يصلح مهرا . في الكنز ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو خالعهما أو باراهما بمال معلوم كان للزوج ما سمت له أو لم يبق لأحدهما قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده انتهى صورة المباراة . في السراجية صريح الطلاق بالمال المسمى لا يوجب براءته عن المهر وعليه الفتوى . في التهذيب ويجوز تعليقه بوقت أو شرط بأن قال اذا جاء غدا واذا دخلت الدار فقد خالعتك بألف يصح لكن بشرط قبول المرأة بعد الشرط ولو شرط الخيار لنفسه لم يجز الشرط ويقع الطلاق . في الكنز وان خلع صغيرته بمالها لم يجز عليها وطلقت ولو بألف على انه ضامن طلقت والألف عليه . في التاتارخانية واذا خالعهما الزوج على مهر وهي صغيرة وقبل الأب وضمن ذلك يتم الخلع ووقع الطلاق بقبول الأب ويجب بدل الخلع على الأب كما لو كانت بالغة واذا بلغت بعد ذلك ينظر ان لم يدخل بها الزوج كان لها على الزوج نصف الصداق وان دخل بها كان على الزوج جميع الصداق ثم يرجع الزوج على الأب . قال شمس الأئمة السرخسي رح وترجع الابنة على الأب بنصف الصداق في الفصل الأول وبكل الصداق في الفصل الثاني ولا يرجع على الزوج . في الخلاصة وطريق صحة الخلع في حق

الصغيرة على وجه يسقط المهر من الزوج أو الممتعة ان كان النكاح بلفظ الهبة والخلع قبل الدخول والخلوة فطريقه أن يخالع رجل اجنبي مع الزوج بشئ معلوم مقدر بالمهر أو الممتعة حتى يجب البذل على الأجنبي للزوج ثم يجعل الزوج بما عليه من المهر أو الممتعة عن ذمة الزوج ويجب على ذلك الرجل قال رح هكذا نقل عن الإمام خاني في الذخيرة . قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رح وقال مالك رح ان الأب اذا خالعهما على صداقها ورأى الخلع خيرا لها بان علم أنها لا تحسن العشرة مع زوجها فان على قول مالك رح يصح الخلع والصداق يزول عن ملكها فاذا قضى بذلك قاض نفذ قضاءه لأن هذا قضاء في فصل مجتهد فيه . وفي الفصول هكذا في الذخيرة والأمة اذا اختلعت من زوجها أو طلقها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤاخذ بالجعل في الحال وانما تؤاخذ به بعد العتق فان اختلعت باذن المولى تؤاخذ به في الحال وبياع ثمنه الا ان يعذبه المولى كما في سائر الديون واذا اختلعت الأمة من زوجها بمهرها بغير إذن مولاها يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر لأن مهرها حق للمولى ولا يسقط إلا برضا المولى . في الخلاصة اجل بدل الخلع الى اجل مسمى جاز والمال الى أجله وكذا جاز فيه الكفالة والرهن واواجل الى الحصاد جاز . في الغياثة ولو ادعى الاستثناء في الخلع وكذبت المرأة فالقول فيه قواه فان شهد الشهود على أنه لم يستثن قبلت وهذه المسئلة من المسائل التي تقبل الشهادة فيها على النفي في الفصول فصل ٢٤ ذكر في مجموع النوازل قالت المرأة خوشتن خريدم فقال الزوج فروختم لا يصح الخلع ولو قال فروختمت يصح وعن شيخ الإسلام على السغدي رح انه قال لا بد من ذكر الإضافة من أحد الزوجين ، وذكر في فتاوى أبي الليث اذا جرى مقدمات الخلع بين الزوجين فقالت المرأة بعد ذلك خوشتن خريدم بعدة وكابين فقال الزوج فروختم يصح الخلع وان لم يقل منك وعلى هذا البيع والنكاح ، وقال نجم الدين

النسفي انفق مشائخنا بأن الخلع صحيح بغير الإضافة الى أحدهما لكثرة الاستعمال من العامة وغيرهم ويكون هذا خلعا صحيحا فصارا بمنزلة قوله هرجه بدست راست گيرم برمن چنين وبمنزلة البيع والشراء اذا قال البائع بعت هذا وقال المشتري اشتريت ولم يقل منك فان هناك يتم البيع كذا هنا ، في القرائنخوانية من الظهيرة الولوالجية ولو قال بعت منك ثلث تطليقات بمهرك ونفقة عدتك فقالت المرأة مجيبة له بعت ولم يقل اشتريت ، قال الفقيه أبو الليث رح لا يقع وعليه الفتوى لأن كلامها ليس بجواب كلام الزوج فصار ابتداء ، في الغياثية في فوائد نجم الدين النسفي رح سئل شيخنا عن قال ان غبت واتى على غيبتى كذا وامر امرءى ببعد فلان فيخاعها بكذا يكون توكيلا أم تفويضا قال يكون توكيلا حتى لا يتصر على المجلس لأنه وان ذكر الأمر باليد فقد فسر بما هو توكيلا مطلقا وهو الخلع كذا اجاب ثم كتب هو وغيره من مشايخ سمرقند وبخارى في جواب الفتاوى انه أمر باليد يقتصر على المجلس .

باب الظهار

في الكفر هو تشبيه المنكوحة بمحرمة على التأبيد حرم الوطى ودواعيه بأنت على كظهر امي حتى يكفر فالوطى قبله استغفر ربه فقط ، اذا قال لها انت مثل امي يريد به التحريم فهو ظهار وان لم يكن له نية فهو باطل وعنه أيضا اذا قالت لها انت امي يريد به الطلاق فهو باطل لأنه كذب وكذلك اذا قال ان فعلت كذا فانت امي ولاية له فهو باطل وكذلك اذا اراد به التحريم ففعل ذلك فهو باطل ، في الخانية قال لامرته ان فعلت كذا فانت امي ونوى به التحريم فهو باطل لا يلزمه شئ . في السراجية كفارة الظهار إعتاق رقبة كاملة الرق مقرونا بالنية فان لم يجد خصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كل مسكين

نصف صاع من بر أو دقيق أو صاعا من زبيب أو شعير أو تمر أو قيمة ذلك يجوز صرقه الى الذمي أيضا لو أعتق طفلا عن كفارة ظهاره أو أصبا أو خصيا أو رقية كافرة جاز والجنين لا كذا المريض الذي الغالب فيه الهلاك. كفارة العبد الصوم وليس للمولى أن يمنعه من ذلك لأنه تعلق به. حق المرأة ولو أعطى عن كفارة ظهاره مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع جاز. في الكنز وان أعطي فقيرا شهرين صبح ولو في يوم للإعنة يومه .

باب اللعان

في السراجية اذا قذف امرءته بالزنا أو قال هذا الولد ليس مني وخاصته المرأة الى القاضي في الحال أو بعد مدة فينبغي أن يقول لها القاضي اتركي الخصومة وانصرفي فان تركت وانصرفت ثم خاصمت بعد ذلك صحت فان أنكرت الزوج القذف فعلى المرأة أن تأتي بالشاهدين وان لم يكن لها شاهدان فلا يمين على الزوج وان اقر بالقذف وعجز عن إقامة أربعة شهدوا أنها زنت لاعتن القاضي بينهما اذا كانا حرين عاقلين بالغين مسلمين غير محدودين في القذف وكان النكاح بينهما صحيحا وان لم يكن أحدهما أهلا للشهادة حل للزوج اذا كان ذلك هو الزوج وفيها واذا فرغا من الملاعنة فرق القاضي بينهما وان أبا التفريق ويكون تطليقة بائنه . وقيل التفريق كانت الزوجية باقية الا أنه يحرم الوطى والإستمتاع. في الغياثة لو قذفها فكفت عن مرافعته الى الحاكم فهي امرءته لأن الحرمة معلقة باللعان لا بالقذف وفيها من جامع الاصول أحكام الزوجة بعد التلاعن قبل القضاء بالفرقة قائمة عندنا خلافا لزر فرح والإستمتاع به يحرم بعد التلاعن اجماعا .

باب العدة

في الكنز هي تربص يازم المرأة . عدة الحرة للطلاق أو الفسخ بعد الدخول ثلثة اقراء أى حيض أو ثلثة أشهر ان لم تحض وللموت أربعة أشهر وعشر وللأمة قرآن ونصف المقدر والحامل وضعه . في الشاهان قال عمر رضى الله تعالى عنه لو وضعت وزوجها على سريرة لانقضت عدتها وحل لها أن تتزوج . في القنية (سب) قالت المعتدة أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه تصدق وتنقضى به العدة وان اخبرت بعد الطلاق بساعة أو يوم . في الجامع الصغير أخرج الطبرانى في الكبير عن معاوية بن حيدة عنه صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولودخير من حسناء لاتلد وانى مكأثر بكم الامم حتى بالسقط منحبطا على باب الجنة فيقول يارب وأبواى فيقال له ادخلوا الجنة أنت وأبواك . في السراجية اذا قالت انقضت عدتى فالقول لها مع اليمين . المطلقة عقيب الولادة اذا قالت انقضت لم تصدق فى أقل من خمسة وثمانين يوما . امرأة أقرت بانقضاء عدتها بالحيض لم تصدق فى أقل من ستين يوما . فى الكافى ان العدة لا تجب على غير المدخول بها . فى الفصول الاستروشى ذكر فى الفتاوى الصغرى الدخول فى النكاح بغير شهود يوجب العدة لأن هذا نكاح اختلف العلماء فيه وكل نكاح هذا وصفه فالدخول فيه يوجب العدة . وفى المضمرة ولو قضى بغير شهود الفتوى على أنه لا يجوز ، فى السراجية عدة ام الولد بموت السيد وبعثتها ثلث حيض ، فى الجامع الصغير للسيد الإمام امرأة طلقت وقد اتت عليها ثلثون سنة فلم تحض فعدتها الشهور لإطلاق قوله تعالى واللائى يتسن من الحيض من نساكنكم من غير فصل بين الصغيرة والكبيرة . فى الذخيرة امرأة بلغت فرأت يوما دما ثم انقطع عنها الدم حتى مضت سنة ثم طلقها زوجها فعدتها بالأشهر لأن ما رأته لم يكن حيضا فدخلت تحت

قوله واللائي لم يحضن . في الخلاصة من الفتاوى الصغرى لوبلغت فرأت يوما دما ثم انقطع الدم حتى مضت سنة فطلقها فعدتها بالأشهر اما اذا حاضت ثلاثة أيام ثم انقطع الدم سنة أو أكثر فعدتها لاتتمضي بالأشهر مالم تبلغ حد الاياس وهو خمس وخمسون سنة . في السراجية بالغة لم تستكمل العدة بالحيض حتى آيست استقبلت العدة بثلاثة أشهر حد الاياس خمس وخمسون سنة ، قاله حسام الدين رح وقال الفقيه أبوالبث رح خمسون سنة . في الكافي قال صاحب المحيط لاتقدير في حد الاياس بالسنين . في رواية ويايسها على هذه الرواية من السنين ما لاتحيض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ وانقطع الدم حكم بيايسها فان رأت بعد ذلك دما لا يكون حيضا عند البعض ولا يبطل به الإعتداد بالأشهر ولا يظهر فساد النكاح وقيل يكون حيضا ويبطل به الإعتداد بالأشهر ويظهر فساد النكاح لأن الحكم بالاياس بعد خمس وخمسين بالإجتهد والدم حيض بالنص فان رأت الدم فقد وجد النص بخلاف الإجتهد فيبطل حكم الاياس الثابت بالإجتهد حتى لو قالوا انما يكون اذا كان أحمر أو أسود أما اذا كان أخضر أو أصفر لا يكون حيضا لأن كون هذا المرثي حيضا يثبت بالإجتهد ولا يبطل الاياس الثابت بالإجتهد . وكان الصدر الشهيد يفتي بأنها لورأت الدم بعد ذلك على أى صفة رأت يكون حيضا ويفتى ببطلان الإعتداد بالأشهر إن كان بعد تمام الإعتداد بالأشهر . في الخلاصة من التجريد الصغيرة اذا اعتدت بعض العدة بالشهور ثم رأت الدم انتقلت عدتها الى الحيض ولو آيست بعد ما حاضت حيضة استقبلت العدة بالشهور . في خزانة الفقه والعدة على أحد عشر وجها إلى قوله يستين سنة ثم تعد بثلاثة أشهر ثم تتزوج وكذلك لو اعتدت بقروئين ثم انقطع الحيض تصير الى ان تصير سنهما ستين سنة . في الفصول العمادية في الفصل الثاني في القضاء في المجتهدات حكى في حيض منهاج الشريعة عن مالك رح الله قال في المرأة اذا طلقها زوجها ومضى عليها سنة

وما يكره في الحديث ما من باسره تعالى من لا يامن جاره بواقعة ويحدي لجاره قل او كثر وان كان الجراد ذيقا في
 القتيبه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قد الجيران ثلثة فمنهم من له ثلثة حقوق وهو الجار الذي يمسك المسلم
 ومن له حقان وهو الجار المسلم البعيد ومنهم من له حق واحد وهو الجار الذي وفيه ايضا عن الحسن البصري
 قد قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حق الجار على الجار فقم اذا استقر ضحك فادرسه فاذا ادعاك فاجبه واذا
 مرض فعدته وان استعان بك فاعنه وان اصاب مصيبة عن يده وان اصابه خير فتهنئ به وان كان حاضرا
 شهده وان غاب حفظته يعني حفظت منزلته وعياله ولا توديه دعما وقد ركب الان تهدد بجاليه في
 الملاح في قوله نعم ولنهلكن الظالمين ولنسكننكم الارض من بعدهم اي ارض الظالمين وديارهم في الحديث
 من اذمى جاره ورتد الله تعالى داره في الجحيم عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جارين
 فالي يها اهدى قد اتي قريبا ياتي في الشرعة وينظف فناء البيت فان النظافة من الايمان والله اعلم بالصواب
 تام شد كتاب مستطاب خزنة الروايات بروزيكيشن بنده في بقعة اهرام ۳۳ هجريه مقدمه
 بنو به عاصمها الصلوة والسلام بعد ما عصر در بله خير پور مير حسين انانتي
 على منصب الاقواء - وانا احقر عباد الله العاصمي محمد بن محمد
 الانصاري عفرلي ولوالدي الباري بلطفه الاري
 كتيبه لاجل نفسي لا لغري والسلام ثم الكلام
 واخر حوشنا ان الحمد لله رب العالمين

عكس الصفحة الأخيرة لخزانة الروايات المحفوظة في خزانة صاحب العلم
 مولانا السيد محب الله شاه (درگاه شريف پير جهندو السند)

ولم تر فيها الدم بحكم بأياسها حتى تنقضى عدتها بعد ذلك بثلاثة أشهر وروى عن عمر رض مثل ذلك فعلى هذا في ممتدة الطهر قبل أن تبلغ حد الأياس وهي خمس وخمسون سنة إذا انقطع قبل ذلك سنة أو سنتين فيما اختار جدى شيخ الإسلام برهان الدين رحا إذا طلقها زوجها ومضت عليها ستة أشهر ثم اعتدت بثلاثة أشهر وقضى بذلك قاض ينبغى أن ينفذ لأنه مجتهد فيه وهذا مما يجب ضبطه فانها كثيرة الوقوع انتهى وعلى ذلك اذا قضى بما فى الجامع الصغير للسيد الإمام امرأة طلقت وقد أتت عليه ثلثون سنة فلم تحض فعدتها الشهور لإطلاق قوله تعالى واللائى ينسهن من الحيض من نساكنكم من غير فصل بين الصغيرة والكبيرة انتهى كان انفذ أعنى فيمن قد كانت بلغت بالحيض ثم طلقت ولم تر الدم الى ثلثين فى معدن الكنز وحد اياس در روميات پنجاه وپنج سال است ودر غير روميات شصت سال. و نزدیک ابن مقاتل پنجاه سال است و بروایة جامع صغير سى سال است . فى الذخيرة والخلاصة تزوج منكوحة الغير (وهو لا يعلم أنها منكوحة الغير ودخل بها تجب العدة، فان كان يعلم أنها منكوحة الغير) (١) لا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطبها وبه يفتى فى الخلاصة من الفتاوى الصغرى رجل طلق امرءته ثلثا ووطبها فى العدة مع علمه أنه حرام عليه انقضت عدتها ووطبها لا تستأنف العدة ولو كان منكرا طلاقها لا تنقضى، ولو ادعى الشبهة تستقبل العدة. ومن مجموع النوازل الطلاق البائن كالثالث. ومن الفتاوى رجل طلق امرءته ثلثا فلما اعتدت حيضتين أكرهها على الجماع ان كان منكرا طلاقها تستقبل العدة وان كان مقرا مع جامعها لانستقبل العدة. فى الذخيرة ولو خلابها وهو محبوب فعليها العدة فى قول

(١) قلت : هذه العبارة وجدت فى نسخة صع . وليست فى الأصل . وهو من سهو الناسخ . أبو سعيد السندى .

أبي حنيفة رح لأن احتمال الماء بالسحق قائم وفي العدة حق الولد وحق الله تعالى فيحتاط فيهما، وأما على قولها ذكر ابن الحسن رح أن العدة واجبة على قولها أيضا وقال أبو يوسف رح إن كان ينزل فعليها العدة، وإن كان لا ينزل فلا عدة عليها. في التاتارخانية وعقد الآلى ولو أبان ذمي امرأته الذمية فتزوجها مسلم أو ذمي من ساعته ذكر بعض المشايخ رح أنه يجوز له النكاح ولا يباح له وطئها حتى تستبرئها بجيضة في قول أبي حنيفة رح وفي قول صاحبيه النكاح باطل حتى تعتد بثلاث حيض. في المصمرات والصحيح قول أبي حنيفة رح. في الكافي أن العدة لانجب من الذمي لأن وجوبها لخلق الشرع أولحق الزوج ولا يمكن إيجابها لخلق الشرع (١) هذا لأنهم لا يخاطبون حقوق الشرع ولا لخلق الزوج لأنه لا يعتد ذلك. في جامع الشروح للمنظومة والصحيح من قول أبي حنيفة رح انه ليس على الحربية عدة من الحربى ولا على الذمية من الذمي وفيه وقد نص في شرح الطحاوى وسائر الكتب المعتبرة ان المتزوج لو كان مسلما لا يجوز له ذلك بالإجماع لوجوب العدة في حقه لإعتقاده ذلك. في الكنز ونكح المهاجرة الحامل بلا عدة. في الهداية لانجب على المسبية. في الترتيب شرح المنظومة وأما الكافرة المبانة عن زوجها على وجهين حربية وذمية فالحربية لاعدة عليها والذمية على وجهين بانث عن زوج مسلم وفيها العدة أوبانت عن كافر فهو على وجهين اما أن كان حاملا فعليها العدة بالإتفاق وان كان غير حامل فهو على وجهين اما ان كان زوجها يدين العدة ففيه العدة بالإتفاق وأن كان لا يدين فهو على الخلاف الذى مروه هذه الأحكام كلها في المحيط. في الحميدى شرح الهداية وان اسلمت الكافرة وأبى زوجها عن الإسلام وحكم الحاكم على إهانتها فانظر ان كانت حاملا أو مدخولا بها

(١) كذا في الأصل. وفي نسخة صعب هنا مكان "هذا". أبو سعيد السندى

وزوجها يدين العدة فعليها العدة بالإتفاق وان كانت غير مدخولة فلا عدة عليها بالإتفاق وان كانت مدخولة غير حامل وزوجها لا يدين العدة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة رح وهو المختار. وفي الزاهدي وذكر العتابي مع تكلم مشائخنا رح في العدة الواجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة ظاهرا أم على الحقيقة ؟ فقيل لو تزوجت وهي متيقنة بعدم الدخول حل لها ديانة لا قضاء انتهى فعلى هذا لو كانا مقرين بعدم الوطى حل لها التزوج ديانة لا سيما اذا كانا ذميين أو كانت أسلمت وأبى زوجها فما هو المفهوم من الفصول ان في الخلوة الصحيحة لا يلتفت الى قولها بعدم الدخول فمحمول على القضاء . في التهذيب والعدة تنقضى وان لم يعلم المرأة لوجوبها حتى لو بلغ المرأة خبر وفاة الزوج أو الطلاق فعدتها من ذلك الوقت لا من وقت العلم . في الكنز ومبدء العدة بعد الطلاق والموت . في الهداية ومشائخنا رح يفتون في الطلاق ان ابتداءها من وقت الإقرار نفيا لتهمة المواضعة لأن الزوجين قد يتواضعان على انقضاء العدة فيبرها الزوج بماله زيادة على ميراثها ان كان مريضا أو يتواضعان بأن يتزوج باختها وهي تتزوج آخر.

فصل فى الحداد

فى الخلاصة واذا بانث فوجب الإعتداد فى بيت الزوج ولا بد من حائل بينها وبين الزوج فان كان الزوج فاسقا تخرج من منزله وتسكن منزلا آخر ثم لا تخرج من ذلك المنزل حتى تنقضى عدتها والأولى ان يخرج ويتركها فى منزله فان لم تخرج جعل بينها امرءة ثقة ولا يضيق المنزل عليها فحسن وكذا فى السراجية . فى الشاهان قوله لا بد من سرعة بينها لأنها صارت أجنبية

بهذا الطلاق والخلوة بالأجنبية حرام . قال عليه الصلوة والسلام ألا
لايخلون رجل بامرأة فان ثالثهما الشيطان . في الكنز ولا تخرج معتدة الطلاق
من بيتها ومعتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل وتعتدان في بيت وجبت
فيه الا أن تخرج أو يهدم . في عقد اللآلى والمنع عن الخروج حق الله تعالى
وجق الزوج أيضا حتى ان الزوج لو أذن لها في الخروج ليس لها ذلك لأنه
بقي عليها حق الله تعالى كذا في التهذيب .

كتاب العتاق

في الكنز ويصح من حر مكلف لم لو كاه بأنت حر أو بما يعبر به عن
البدن أو عتيق أو معتق ومحرر وحررتك واعتقتك نواه أولا وبلا ملك لي
ولارق ولا سبيل لي عليك ان نوى وهذا ابني أو أبي أو أمي وهذا مولاي أو
يامولاي وبا حر أو يا عتيق لا بيا ابني وبأخي ولا سلطان لي عليك والفاظ الطلاق
وفي الذخيرة اذا قال لعبده يا ابني ذكر في النوادر انه يعتق . وروى
الحسن عن أبي حنيفة رح انه لا يعتق وهو الصحيح . في الغياثة نص في
المنتقى انه لا يعتق في النداء الا في قوله يا حر ويا حرة يا مولاي مولائي وهو
قول أبي حنيفة رح وما روى الحسن عن أبي حنيفة رح ان قوله يا ابني يعتق
غير ماخوذ به . وفي المنتقى انه لا يعتق وهو الصحيح . في القرآخوانية من
الواقعات الحسامية المولى لو قال لعبده يا حر بعد ما سماه حرا لا يعتق لأنه
دعاه باسمه ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لا يعتق ولودعاه بالعربية يا حر
يعتق لأنه دعاه بغير اسمه . في السراجية لو وهب نفس العبد عن العبد فانه يعتق
قبل أو لا كذا اذا باع نفس العبد منه فانه يعتق . لو قال لعبده اعتق الله فانه يعتق
في الخانية رجل قال لعبده اعتقك الله عتق وان لم ينو هو المختار . في السراجية انت حر
ان شاء الله تعالى لا يعتق . لو قال انت حر وحر ان شاء الله يعتق خلافا لها ،
ولو قال لعبده سر في بلاد الله حيث شئت ونوى العتق فانه لا يعتق ، في
التجنيس اذا قال لعبده اذهب حيث شئت أو توجه الى اين شئت من بلاد الله

يريد به العتق لا يعتق كذا عن محمد ر. في القنية لوقال لعبيده أوامته انا عبدك عتق اذا نوى. في السراجية اذا ملك ذا رحم محرم منه بالقرابة يعتق عليه ولو ملك بنى الأعمام او بنى الأخوان لم يعتقوا. في مجموعة الروايات ولا يعتق المحارم بالرضاع ، تمام الرضاع وأبيه وأخيه وأولاده من الرضاع في الخلاصة لوقال هذا اخى لا يعتق لأنه قد يكون عن الرضاع. في الذخيرة ومجموع النوازل اذا قال لغلامه هذا عمي ، او قال هذا خالي او قال لامته هذه عمتي وهذه خالتي يعتق . ولوقال هذا اخى وهذه اختي لا يعتق لان الأخ اسم مشترك يذكر ويراد به الأخ من حيث الدين ويذكر ويراد به الأخ من حيث القبيلة ، ويذكر ويراد به الأخ من حيث النسب. والمشارك لا يكون حجة بدون البيان حتى لوقال هذا أخى لابي أولامى يعتق عليه ولا كذلك اسم العم والخال . روى الحسن عن أبي حنيفة ر. في قوله هذا اخى وهذه اختي انه يعتق . وفي فتاوى أبي الليث ر. اذا قال لغلامه هذا ولدى الأكبر عتق في القضاء لأنه أقر بالنبوة والإقرار بالنبوة إقرار بالعتق ولا يعتق ديانة لان هذه الكلمة تستعمل للطف والتشبيه . في الجواهر رجل قال لعبيده من ا بفرزندی قبول كردم يعتق عليه . في السراجية اذا أخذ العبد مولاه في مكان خال وقال أعتقني والأقتلنك فأعتقه مخافة القتل عتق وسعى في قيمته. في الهداية وعتق المكره والسكران واقع. في الذخيرة قال هشام سألت محمدا ر. عن قال لغلامه يا مولاي قال يعتق قلت وان قال ياسيدي ، ياسيدتي قال لا يعتق وهذا ليس بشئ . في عقد اللآلى مريض قال اعتموا فلانا بعد موتي ان شاء الله تعالى صح الإبصاء والإعتاق فرق بين هذا وبين ما اذا قال هو حر بعد موتي ان شاء الله تعالى لا يصح والفرق ان في المسئلة الاولى أمر بالاعتاق . والإستثناء في الأمر باطل ، وفي المسئلة الثانية إيجاب والإستثناء في الإيجاب صحيح. في الكنز ولو حر حاملاً عتقا وان حرره عتق فقط والولد يتبع الام في الملك والحرية

والرق ، والتدبير ، والإستيلاء ، والكتابة . وولد الامة من سيدها حر . في المضمرات عبد مسلم أخذه الكفار فادخلوه دار الحرب ثم هرب منهم . عتق لأنهم ملكوه فاذا هرب فقد استولى على ملك الحربى فملك نفسه فعتق ، في القنية مرضت الجارية مرض الموت فاعتاقها أولى لتموت حرة ، في الغياثية (م) اعتق عبدا وله مال فإله كله للسيد الاثوبا يواريه أى ثوب شاء المولى لأن كسوته عليه قالوا هذا فى الحكم ، والبراليه أولى وأحب . روى أن عمر رض كتب الى أبى موسى الأشعري بالعراق أن يبتاع له جارية من سبى خلولاً حين فتح الله تعالى العراق على يد سعد بن أبى وقاص فابتاع وبعثها الى المدينة فابصرها عمر واستحسنها ورغب فيها ثم دعاها وأحسن اليها وقال ان الله عزوجل يقول «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» وعن نافع رض انه قال ما مات ابن عمر رض حتى أعتق الف انسان اوزاد وأحسن إليهم مع ذلك . فى القنية (فح) يجوز شرى العصفير من الصياد وإعتاقها اذا قال من أخذها فهى له ولا يخرج عن ملكه بالإعتاق (بم) لايجوز لأن فيه تضييع المال . فى كنز العباد در فتاوى مسعودى است اكر مسلمانى جانوران رامى خرد وآزاد ميکند ، جانوران از ملك آزاد کننده بيرون نروند كه آزادى در جانوران وديگر حيوانات كه غير ناطق ست درست نباشد تا اكر كسى آن جانوران را بگيرد ويرا حرام بود وبعضى مشايخ گفته اند دانه هر كه بخورند تا قيامت عهده آن در گردن آزاد کننده باشد بايد كه چون آزاد كند مباح كند . تا اكر كسى ديگر بگيرد جرام نبود .

باب التدبير

فى الكنز هو تعليق بمطلق موته كاذمات فانت حر . أوانت حر يوم اموت أو عن دبر منى أو مدبر أو دبرتك فلا يباع ولا يوهب ويستخدم ويوجر وتوظأ وتنكح . فى السراجية لو قال انت جران مت من مرضى هذا

أو في سفرى هذا ونحو ذلك فانه يجوز بيعه وهبته لأنه تدبير مقيد ولو مات في ذلك عتق كله ان خرج من الثلث وان لم يكن له عتق ثلثه وسعى في ثلثي قيمته . في القنية (تب) قوله لا يبيع له اولها ليس بإقرار بالعتق ولا بالتدبير وله البيع ، في الجواهر رجل اراد ان يدبر عبده على وجه ان احتاج الى بيعه يقدر على ذلك فالخيلة له فيه ان يقول اذا مت وانت حر وانت في ملكي فانت مدبر .

باب الاستيلاء

في الكنز ولدت أمة من السيد لم تملك وتوطأ وتستخدم وتوَجَّر وتزوج . في الذخيرة أم الولد التي لا يجوز بيعها الجارية التي استولدها الرجل بملك اليمين أو بملك النكاح أو بشبهة ثم اشتراها بعد ذلك أو يملكها بسبب آخر واذا استولدها بالزنى ثم ملكها فالقياس أن يصير أم ولد له وهو قول زفر رحو في الإستحسان لاتصير أم ولد له . وفي الينابيع وان ولدت من الزنى لاتصير أم ولد للزاني ولا يعتق بموته وان كانت في ملكه وان ملك ولده عتق عليه . في مجموعة الروايات من التجريد ولو اراد أن يطأ جارية ولاتصير أم ولد له فانه يبيعها من ابن صغير له بماله ثم يتزوجها أو يكتبتها فيكون أولاده أحرارا . في عقد اللآلى ثم يتزوجها فيكون أولاده أحرارا يعتقدون بقرابة الأخ وتكون الجارية مملوكة لابنه المشتري وبيعها متى شاء كذا في كتاب الحيل . في الكنز ولو ادعى ولد أمة مشتركة ثبت نسبه منه وهي أم ولده ولزمه نصف قيمتها ونصف عقرها لاقيمته وان ادعياه معانبت نسبه منها وهي أم ولدها وعلى كل واحد نصف العقر وتقاصا وورث من كل ارث ابن كامل وورثا منه ارث ابيه وفيه في باب العيد يعتق بعضه ولو قال لشريكه هي أم ولدك وأنكر قدمه يوما ويتوقف يوما وما لام ولد تقوم فلا يضمن أحد الشريكين بإعتاقها .

في ملتي الأبحر وعندهما هي متقومة فيضمن حصة شريكه منها. في الذخيرة وتكلموا في قيمة أم الولد قال بعضهم نصف قيمتها قنة وقال بعضهم ثلث قيمتها قنة لأن مافات في حقها من المنافع الثلث منفعتان. منفعة الإسترباح ومنفعة قضاء الدين بعد الموت فانها لاتسعى وبقيت منفعة واحدة وهي منفعة الإستفراش وقال بعضهم ينظر بكم تستخدم وهي مدة عمرها. وقال بعضهم يسأل عن المتقومين ان العلماء لو اتفقوا على جواز بيع الام. في السراجية في كتاب القضاء، القاضي اذا قضى ببيع أم الولد جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح خلافاً لمحمد رح. في الكافي لا يجوز بيعها ولا تملكها وهو قول عامة الصحابة رض وقال جمهور الفقهاء وقال بشر المبرسي وداؤد الاصفهاني ومن تابعه من أصحاب الظواهر يجوز بيعها ولا تعتق بموت المولى وهو قول علي رض.

باب الكتابة

في الكنز تحرير المملوك يدا في الحال ورقبة في المال. كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل بمال حال أو مؤجل الكتابة أو منجم وقيل صح. في السراجية اذا كاتب عبده على قيمته لم يجز ولو أدى القيمة فانه يعتق. في التهذيب لو كاتب أمة لا يجل وطبها ولو عقلت من مولاها فهي بالخيار ان شاءت مضت على الكتابة واستوفت العقر وان شاءت عجزت نفسها وصار أم ولد له. في مجموعة الروايات من التجريد رجل أراد ان يكاتب جارية له ويطأها وهي مكاتبه فانه يهبها لابن صغير له ثم يتزوجها ويكاتبها ويطأها بالنكاح. في السراجية المكاتب اذا عجز عن اداء بدل الكتابة يرد الى الرق الا اذا كان له مال حاضر أو غائب وقال أخرزني فح يؤخر ثلاثة أيام. اذا كاتب عبده على نجوم فأخذ بنجم كان للمولى فسخ الكتابة بقضاء أو رضاء للمكاتب أن يعجز نفسه. اذا مات المكاتب لا يصير المكاتب موروثاً

لكن يصير ما في ذمته موروثا وفيها وله أن يخرج الى التجارة الى أى موضع شاء ولو شرط عليه المولى أن لا يخرج فالشرط باطل . فى الكنز وان كاتب أم واده أو مدبره صح وعتقت مجانا بموته وسعى المدبر فى ثلثى قيمته أو كل البدل بموته فقيرا وان دبر مكانه صح فان عجز بقى مدبرا والاسعى فى ثلثى قيمته أو ثلثى البدل بموته معسرا .

كتاب الايمان

فى ملتقى الأبحر اليمين تقوية احد طرفى الخبر بالمقسم به وهى ثلث غموس وهو حلفه على امر ماض أو حال كذبا عمدا وحكمها الإثم ولا كفارة فيها إلا التوبة، ولغو وهى حلفه على أمر ماض بظنه كما قال وهو بخلافه . حكمها رجاء العفو، ومنعقدة وهى حلفه على فعل أو ترك فى المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنث ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك المعاصى ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصى وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحنث كهجران المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه البر حفظا لليمين. ولا فرق فى وجوب الكفارة بين العامد والناسى والمكره فى الحلف أو الحنث وهى عتق رقبة أو اطعام عشر مساكين كما فى عتق الظهار وإطعامه أو كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عامة بدنهم هو الصحيح فلا يجزئ سراويل فإن عجز عن أحدها عند الأداء صام ثلاثة أيام متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحنث. ولا كفارة فى حلف كافر وان حنث مسلما. ولا تصح يمين الصبي والمجنون والنائم . فى المستصنى شرح المنظومة من الأنفع وهذه الأقسام التى ذكرنا تتأتى فى اليمين بالله تعالى وأما فى اليمين بالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك مما يكون على أمر فى المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على أمر ماض فلا يتحقق فيه اللغو والغموس ولكن اذا علم خلاف ذلك أو لا يعلم فالطلاق واقع لأنه

تنجيز وتحقيق . في التجنيس قال اليمين اللغو لا يكون الا بالله فاما في
الطلاق والعناق والنذر لا يكون لغوا . في الكنز واليمين بالله وبالرحمن
والرحيم وعزته وجلاله وكبريائه وأقسم وأحلف وأشهد وان لم يقل بالله
ولعمر الله وأيم الله وعهد الله وميثاقه وعلى نذر ونذر الله وان فعل كذا
فهو كافر لا بعلمه وغضبه ورحمته والنبي والقرآن والنكبة وحق الله . في
الجواهر لوقال على عهد كه فلان كارنكنم (١) فهذا يمين لأن العهد
والنذر يمينان فكأنه قال احلف . في الخلاصة من المحيط الحلف باسم من
أساء الله تعالى يمين وجميع أساء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس
الحلف به أولم يتعارفوا هو الظاهر من أصحابنا والصحيح ظاهر مذهب
أصحابنا رح . في الغيائية وفي الجامع الفتاوى قال سئل شيخنا عن حلف
بالله أو والله لا افعل كذا وسكن الهاء أو نصبها أو رفعها فقال يكون يميناً
ولا عبرة للخطأ بالإعراب بعد ما أتى بحرف القسم وفيها لوقال ان كلمت
فلانا فأنا برئ من الله أو كافر وهو يعلم انه كاذب اختلفوا في كفره وتكلموا
في ذلك كثيراً والمختار في جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة
السرخسي أن الحالف ان كان يعتقد ويظن أن مثل هذا اليمين كاذبا كفر
يكفر لأن الإقدام عليه بهذه الاعتقاد رضاء منه بالكفر وإن لم يعتقد ذلك
لا يكفر . ان فعلت كذا فأنا برئ من القرآن وهو يعلم انه كاذب يخاف عليه
أنه يكفر كذا ذكره والمختار ما قاله شمس الأئمة وقدمر (س) قال
ان فعلت كذا ازين قبله بيزارم ففعل لاشئ عليه لأن البراءة عن القبلة
لا يكون يميناً كذا ذكره في موضع منها وذكر في موضعين من أنها يكون
يميناً وهو المختار . في الخلاصة لوقالت ان فعلت كذا فأنا برئ من القرآن

(١) كذا في نسخ المائة . وفي الجزاة "لوقال عهدست كه فلان كارنكنم
وهو الأولى . أبو سعيد السندی .

أوالقبلة أو الصلوة أو الصوم رمضان فالكل يمين هو المختار، وكذا البراءة عن الكتب الأربعة وكذا كل ما يكون البراءة عنه كذا (١). ولوقال أنا برئ من هذه الثلاثين يعني شهر رمضان ان أراد به البراءة عن فرضيتها يكون يمينا وان أراد به البراءة عن أجرها لا يكون يمينا لأنه عبث وكذا ان لم يكن له نية لأنه وقع الشك، وفي الإحتياط يكون يمينا. وفيها من مجموع النوازل لوقال انا برئ من الشفاعة الأصح أنه ليس بيمين. في التهذيب ولوحلف بغير الله كقوله وكلام الله وطاعته ورسوله وعرشه وملائكته أو بيته أو بالصلوة أو الصوم لا يكون يمينا. في نواذر الفتاوى اكر كسى گوید بحق خدای یا بکعبه یا به پیغمبران یا بقیامت یا بقرآن یا به چهار کتاب خداوند تعالی یا بجان و سر فلان یا بحق صحبت فلان، یا بحق نان و نمک فلان که چنین کار نکنم سوگند نبود. اگر كسى چنین سوگند خورد گفته بخاک پائے فلان. بعضی گفته اند کافر شود وخواجه شمس الأئمة الحلواتی فتوی برین داده ست واز ابی یوسف آمده ست که کافر نه شود و اصح این ست. فی الکافی ولوقال انا برئ مما فی المصحف يكون يمينا. فی المضمرة والقرآن لا يكون يمينا وان عنى به كلامه وهو صفة الله ومع هذا لا يكون يمينا فی زمانهم اما فی زماننا يكون يمينا وبه تأخذ و نعتقد. وقال محمد بن مقاتل الرازی لو حلف بالقرآن يكون يمينا وبه أخذ جمهور مشائخنا رح، فی القنية (عت) صلوتی لهذا الكافر فليس بيمين وعليه الإستغفار. فی مجموعة الروایات من شرح الطحاوی ولو حلف بالآباء والأجداد والأبناء لا يكون يمينا. ومن كفاية الشعبي عن عمر رض قال حلفت بأبي يوما فسمعت قائلا يقول لا تحلفوا بالآباء كم ولا بالطواغيت

(١) كذا في الأصل ونسخة ده. وفي نسخة صعب "كفرا" مكان "كذا" ونسخة الخزانة توافق نسخة صعب. أبو سعيد السندی.

فمن كان منكم حالفا فليحلف بالله أوليسكت فالتفت فاذا برسول الله صلى الله عليه وسلم فما حلفت بعده لا ذاكرا ولا آثرا وكذلك لا يجوز ان يحلف ويقول لعمر فلان ولعمر ك فإن قال ذلك يكون آثما وان قال لعمر فلان وير في يمينه يكون كبيرة وقال بعضهم انه يكفر ولا يجوز ان يحلف بهذا فاذا حلف فليس له ان يبره . في الظهيرية التحليف بالطلاق والعناق والأيمان المغلظة لا يجوز لأن السنة وردت بالتحليف بالله تعالى ولا يجوز تغيير السنة ومن مشائخنا من رخص ذلك لأن الناس نهاونوا بالحلف بالله فلولم يجز ذلك لذهب أموال الناس ودمائهم فإن بالغ المستفتي في الفتوى يفنى به ان الرأي للقاضي . في الفتاوى التجنيس رجل أراد أن يحلف غيره فقال المدعى حلفه بالطلاق يكفر وقيل لا يكفر وهو الأصح . في الخلاصة وفي فتاوى النسفي لو قال خدائى تعالى ميداند كه فلان كار نكرده ام وقد علم انه فعل ، عامتهم على أنه بصير كافرا ، في القنية (ط) سوگند مى خوردم ان فعلته فهو يمين . في الخلاصة في فتاوى النسفي لو قال بانفارسية سوگند مى خوردم كه اين كار بكنم أونكنم فهذا تفسير قوله احلف وكذا قوله سوگند خوردمى أو خوردم ولوقال خوردم ليس بيمين ، في الظهيرية سئل شيخ الإسلام عطاء بن حمزة عن قال برهن سوگند كه اين كار نكنم قال هذا يمين قيل له فإن قال سوگند خوردم كه اين كار نكنم قال هذا وعد وليس بإيجاب لأنه استقبال محض . في الجواهر ولوقال سوگند مى خوردم كه اين كار نكنم فهذا يمين وهو انشاء وتحقيق ولوقال سوگند خوردم فهذا إخبار فان كان صادقا حث اذا فعله وان كان كاذبا لم يحث . في الخلاصة وفي الفتاوى لو قال سوگند مى خوردم بطلاق ليس بتطبيق لأن الناس لم يتعارفوه يميننا بالطلاق بخلاف قوله سوگند مى خوردم بخدائى . في الهداية في الفتاوى النسفي لو قال مرا سوگند است أومرا سوگند بطلاق ست كه لأفعل كذا ثم فعل حث وتطلق امرءته ولولم يكن حلف لكن قال كذبا

هل يصدق ديانة قال لا يصدق قضاء وهذا ادب المفتى وكذا لو سئل ما الحكم عند الشافعي رح؟ يكتب على الفتوى عند أبي حنيفة رح كذا ولو قال مرا سو كند خانه ست تطلق امرته ولم يشترط نية المرأة . وقال الشيخ الإمام ظهير الدين رح يشترط النية والأصح انه لا يشترط . في الصيرفة لو عرض عليه اليمين فيقول نعم يكنى ويصير حالفا بتلك اليمين التي عرض عليه في الصحيح . في المضمرات من الفتاوى اتهمه بالتقصير فقال زن تو طلاق كه آن كار كردى فقال نعم ، تطلق وان لم يكن فعل . في السراجية رجل قيل له ان فعلت كذا فامرءك طالق فقال نعم وقد كان فعلت طلقت امرته . في عقد اللآلى رجل حلف ليضربن فلانا بالسيف فضربه بعرضه برلأنه ضربه بالسيف وان ضربه وهو في غمده لم يبر لأنّه لم يضربه بالسيف ، في الخلاصة وفي التجريد اليمين على نية الحالف ان كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستحلف وهذا في الماضي . مثال الأول اذا اكره الرجل على بيع عين فحلف المكروه بالله انه دفع الى هذا الشيء فلان يعنى به بائعه حتى يقع عند المكروه ان ما في يده ملك غيره فلا يكرهه وفي المستقبل على نية الحالف . وفي الفتاوى لو كان اليمين بالطلاق أو العتاق وما شاكل ذلك فالنية نية الحالف . في الغيايسة وعن الشيخ أبي الحسن رح ولو حلف القاضي فالنية نية القاضي . ولو حلف السلطان الجائر ونحوه فالنية نية الحالف لأن القاضي انما يحلفه بمحقوق العباد ولو جعلنا النية نية الحالف ينوى كما يشاء فلا يحنث ولا يحصل إحياء حقوقهم بخلاف السلطان الظالم فان الحلف ثمة للخاص عن ظلمه فجعلنا النية نية الحالف كيلا يتضرر وفيها في شرح القـدورى لو قال كل امرأة أتزوجها فهمى طالق ونوى

بلد كذا أو من جنس كذا يصح (١) وهذه حيلة لدفع ظلم الظلمة اذا أرادوا التحليف على أمر ظلما . وفيها في كتاب الطلاق في فصل تحريم الحلال (ك) عن شيخ الإسلام أبي الحسن من له امرأتان فطلبت احدها طلاق الاخرى فضاقت عليه الأمر فيتزوج امرأة باسم تلك المرأة ويقول طلقت امرأتى فلانة يعنى الجديدة لاما تريد الضرة طلاقها لاتطلق التى تريد الضرة وهذا من المخارج والحيل المشروعة ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم أبيها على كفه اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة بنت فلان هذه فتوهم المحلقة أنه طلق التى تطلب طلاقها فيندفع النزعة وكان يحكى مثل هذا عن القاضى الحسن الماتريدى حين علم ان ملك عهده قصد أن يخلفه ومشأخ عصره انهم لا يخالفونه فكتب على كفه اليسرى اسم الملك وقال عند التحليف لا يخالف هذا الملك ولا يخرج عليه وكان يشير بيمينه الى يساره . فى السراجية فى كتاب الحيل ويشير بيده اليمنى الى الملك المكتوب على الكف اليسرى وكلتا يديه فى الكف وهو يقول لا يخالف هذا الملك فلا يحنث ، فى الكنز ومن حرم ملكه لم يحرم وان استباحه كفر . كل حل على حرام على الطعام والشراب ، والفتوى على أنه تبين امرته بلانية . فى الخلاصة فى الفتاوى رجل مر على رجل فأراد الرجل أن يقوم فقال المار بالفارسية والله كه نخيزى فقام لا يلزمه شئ انتهى وكذا فى السراجية ومجموعة الروايات . فى الخلاصة هرب دار رجل فحلف صاحب الدار لا يدري أين هو ان اراد به أنه لا يدري فى أى

(١) قلت : هذا ما قال الخصاص رح ، وأما فى ظاهر الرواية فلا يصح نيته لما عرف أن تخصيص العام بالنية لا يصح . وهذه المسئلة أيضا موجودة فى الغياثية عن شرح القدورى ، ولكن ذكر الخدوم ما هو المفتى به عنده . أو حذف ظاهر الرواية من سهو الناسخ . أبو سعيد غلام مصطفى السندى .

مكان هو من الدار لا يحنث انتهى وهذا أيضا عند الضرورة . في القنية دخل بلدة ومعه خمس زقاق مملوءة من الدهن وله زق فارغ منها فأخذ البياع للمكس واستحلفه ان ليس معه زقاق سوى الخمسة فحلف ومعه الزق الفارغ لا يحنث.

باب اليمين على الكلام

في الكنز لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح لم يحنث . يوم اكلم فلانا على الجديدين فان عنى النهار خاصة صدق . وليلة اكلمه على الليل خاصة . في السراجية حلف لا يكلم فلانا فدعاه وهونأتم فلم يستيقظ قبل يحنث واختار الشيخ الإمام الأجل السرخسي أنه لا يحنث . في الظهيرية لوقال لامرأته ان شكوت منى الى أخيك فانت كذا فجاء أخوها وعنده صبي لا يعقل فقال يا صبي ان زوجي فعل بي كذا أو كذا حتى سمع أخوها لا يحنث . ولوقال ان شكوت بين يدي أخيك والمسئلة بحالها قالوا هذا أشد من الأول يعنى يخاف عليه الحنث والظاهر أنه لا يحنث وهونظير ما لو حلف لا يكلم فلانا فكلم الحائط وقال يا حائط اصنع كذا ولا تصنع كذا أو قال قد كان كذا يا حائط لا يحنث وان كان قصده إستماع فلان . وروى ان عبدالرحمن بن عوف رض بعد ما حلف ان لا يكلم عثمان رض كان يفعل هكذا . في مجموع الروايات من ايمان النوازل ومتفرقات واقعات الناطقى وبه يفتى يعنى بعدم الحنث فيما خاطب الحائط . في القنية حلف لا يحدث هذا الحديث عند فلان فحدث عند الاسطوانة أو الحائط كما هو حيلة الجاهلين وفلان حاضر يحنث . في مجموعة الروايات من العيون اذا قال كلام فلان على حرام كان يمينا فعلى هذا اذا قال بالفارسية حرام ست ها توسخن كفتن كان يمينا . وفي الخلاصة هكذا في معدن الكنز واگر گفت سخن نگويم با فلان ونامه نوشت يارسول فرستاد حانث نشود ،

في السراجية حلف لا يكلم فلانا فسلم على جماعة وهو فيهم حنث الا اذا استثناه ونواه ولو سلم وهو على يمينه أو على يساره في الصلوة لم يحنث. في الغياثية حلف لا يكلم فلانا فأم قوما والمخوف عليه خلفه لا يحنث بالتسليمه الاولى ولا بالثانية هو المختار للفتوى. في السراجية عن محمد بن الحسن رح انه سأل حال صغره أباحنيفة رح عن قال لآخر والله لا اكلمك ثلاث مرات فقال أبوحنيفة رح ثم ماذا فتبسم محمد رح وقال انظر حسنا يا شيخ فنكس أبوحنيفة رح رأسه ثم رفع رأسه فقال حنث مرتين فقال له محمد رح أحسنت فقال أبوحنيفة رح لا أدري اى قوله أرجح لى قوله انظر حسنا أو قوله أحسنت. في القنية حلف لا يكلم أحدا فكلم اصما لا يسمع أصلا ينبغي أن يحنث، في كشف البزدوى قال والله لا اكلم فلانا في رجب حتى أستش اباه فاستشاره قبل رجب لا يعتبر حتى لو كتم فيه قبل الإستشارة حنث لأن غايته الشيء كالبعض فلا ينفصل عنه فيلغو قبل المغيا .

باب اليمين في الدخول والخروج وغير ذلك

في الهداية وان حلف لا يدخل هذا البيت فدخل بعد ما انهدم وصارت صحراء لم يحنث لزوال اسم البيت فانه لا ييات فيه حتى لو بقيت الحيطان وسقط السقف يحنث. في الوقاية والكنز لا يدخل هذه الدار فدخلها منهزمة انه يحنث، في مجموعة الروايات من الذخيرة رجل خرج مع الوالى وحلف بالطلاق ان لا يرجع إلا بإذنه فسقط منه شى فرجع لذلك لا تطلق لأن هذا الرجوع لا يراد باليمين عرفا. في الكنز لا تخرج إلا بإذنى شرط لكل خروج اذن بخلاف إلا أن وحتى. في الغياثية قال لها لا تخرجى إلا بإذنى يحتاج في كل خرجة الى الإذن ولو قال عنيت به

مرة واحدة دين قضاء وديانة في قولهم لأنه نوى حقيقة كلامه لأن قوله لا تخرجى يتناول خروجاً واحداً. عن أبي يوسف راح لا يدين في القضاء لأنه خلاف الظاهر عرفاً فلا يصدق وعليه الفتوى، لو حلف ان لا تخرج إلا بإذنه ثم قال لها اخرجى في هذا الفصل يحتاج الى الإذن في كل خرجة والحيلة في ذلك ان يقول لها كلما شئت الخروج أو كلما اردت الخروج فقد أذنت فيغنيها عن الإذن في كل خرجة ثم إن أراد أن ينهاها بعد ذلك هل يعمل نهيه؟ اختار أبو بكر محمد بن الفضل انه يعمل، مذكور في الجامع أذن لها بخرجة ثم ينهى عن تلك الخرجة بالإجماع يعمل نهيه. في السراجية والحيلة أن يقول لها اذنت لك بالخروج في كل مرة ولونها بعد ذلك. قال أبو يوسف راح لا يعمل نهيه. وقال محمد راح يعمل وعليه الفتوى. لو حلف تادستورى ندهى نروم فأذن لها مرة سقطت اليمين وكذا لو مات. في الخلاصة لو قال لها هرگاه كه بی دستورى من از خانه من بیرون آتى فانت طالق فأذن لها مرة فخرجت ثم خرجت ثانياً بغير إذنه تطلق. في الظهيرية لو قال لها ان خرجت بغير إذنى فانت طالق فخرجت بغير إذنه مرة جنث ثم لا يحنث بعد ذلك ولو قال لها بالفارسية اكر تو خانه پدر روى فخرجت ثم ندمت في الطريق فرجعت يحنث. في السراجية حلف لا يذهب من البلد بدون إذن غريمه فقضى الدين ثم ذهب بغير إذن غريمه لم يحنث. في الجواهر لو حلف غريمه وقال اكر سيم من ناداده از شهر بروى زن تراسه طلاق فقال نعم فأعطاه بعض حقه وذهب طلقت إمرته لأن المراد من قوله سيم من همه سيم من لأنه اسم جنس ولفظ واحد معناه الجمع وهو جميع دراهم التي هي له عليه. في القنية (طم) قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع لتركه الإضافة في السراجية اذا قامت لتخرج فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق فهذا على الخروج في ذلك الفور بدلالة الحال. ويمين الفور ان يكون لها

سبب داع بدلالة الحال يوجب قصر يمينه على ذلك السبب . ويمين الفور
خرجها أبو حنيفة رح لم يسبقها أحد قبله ولا خالفه أحد بعده . في الهداية
ولو أرادت المرأة الخروج فقال ان خرجت فأنت طالق ~~فجلمت~~ ثم خرجت
لم يحنث ، وكذلك ان أراد رجل ضرب عبده فقال له آخر ان ضربته
فعبدى حرفت رده ثم ضربه ، في السراجية قال ان لم اخرج اليوم فعبدى
حرفقيد ومنع من الخروج حنث هو المختار . قال لامرئته ان لم تأتني الليلة
فأنت طالق فمنعها الوالد عن الإتيان حنث . في الظهيرية لو قال اكر اين
شب بدين شهر باشم فامرئته كذا فحم وعجز عن الخروج فلم يخرج
حتى أصبح قالوا يحنث لأنه يمكنه أن يستاجر من يخرجه عن البلد . في
الواقعات الحسامية فرق بين هذا وبيننا اذا قيد وهو ان المقيد في معنى
المكره والمريض لا . في القنية لوتنازعا في الفراش للوطى فقال ان لم تدخل
في الفراش فأنت طالق فان دخلت قبل سكون شهوته لم يحنث . في
الجواهر من النوازل لو قال والله لا اتركك في الدار فاذا قال لها اخرج
فقد بر . في السراجية في كتاب الحبل اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو
ساكنها فشق عليه نقل المتاع فانه يبيع المتاع ممن يثق به ويخرج بنفسه
وأهله ثم يشتري المتاع في وقت يتيسر عليه التحويل . في مجموعة الروايات
من المحيط وكذلك ان بقى في نقل الأمتعة أياما كثيرة ولم يستاجر لذلك
حمالين بل جعل ينقل بنفسه شيئا فشيئا لم يحنث اذا لم يفرض لأن المعتبر
هو الانتقال المعتاد لا الانتقال على أسرع الوجوه . في السراجية حلف
لا يسكن هذه البلدة أو هذا البيت فأخر الذهاب حنث وان أخذ بالنقلة
من البيت لم يحنث . في الكافي لا يمكن تحقيق البر الا باستثناء الساعة اللطيفة
فيكون مستثنى عن اليمين لأن موانع الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع
وفيه وان كان في طلب مسكن آخر فترك الأمتعة فيها أياما لا يحنث في
الصحيح لأن طلب المنزل من عمل النقل فصار مدة طلب المنزل مستثنى

بحكم العرف. في السراجية حلف لا يسكن هذه الدار وهذا البيت فانتقل منها على قصد أن لا يعود فانه يحنث ما لم ينقل أهله ومناعه عند أبيحنيفة، وعند أبي يوسف رح يعتبر نقل الأكثر، قال أبو الليث رح بقول أبي يوسف رح نأخذ وقال محمد رح ان نقل ما يقوم به كدخدائته كفى وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي قالوا هذا اذا كان الرجل كدخدائيا وان كان في عيال غيره أو ابنا كبيرا يسكن مع أبيه فخرج وترك فاشانه لم يحنث. قال الفقيه أبو الليث رح لو كانت اليمين بالفارسية اذا خرج بنفسه بنية أن لا يعود لم يحنث كيف ما كان وبه أخذ حسام الشهيد والسيد الإمام ناصر الدين رح أبو القاسم رح انتهى ومثله (١) في الكافي وفيه متى كان الحالف متأهلا فعقد يمينه بالعربية لومنع من الخروج ومنعوا منعه أيضا وأوثقوه أو وجد باب الدار مغلقا بحيث لم يمكنه الفتح والخروج لم يحنث بخلاف ما لو قال ان لم أخرج من هذا المنزل اليوم فامرءته كذا فقيده ومنع من الخروج حيث تطلق. في شرح مختصر الوقاية لأبي المكارم نقلا من المنتقى ولو قال ان لم أخرج اليوم ومنع من الخروج فالصحيح انه يحنث. وفي الهداية ثم لا يسد من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر بنقلته الى السكة أو المسجد، في الكافي دليله ما ذكر في الروايات. كوفي انتقل بأهله ومناعه الى مكة ليستوطنها فلما دخلها وتوطن بها بدأ له أن يعود الى خراسان فعاد ومر بالكوفة فصلى ركعتين لأنه وطنه انقطع بوطنه وان بدأه أن يعود الى خراسان قبل أن يدخل مكة يصلى أربعا بالكوفة لأنه لما لم يتخذ وطنا آخر بقي وطنه (بالكوفة فكذا هنا ما لم يتخذ وطنا آخر بقي وطنه) (٢) الاولى انتهى

(١) قلت ومن قوله هذا الى آخر الفصل من زيادات صاحب المائة وقد مر مثلها في الأبواب السابقة أيضا. (٢) كذا في نسخة صع. ولم توجد في الأصل ولا في نسخة ده. أبو سعيد السندي.

ويفهم منه أن الساكن في وطنه الأصلي أوفيا اتخذه وطنا اذا حلف لا يسكن هذه البلدة أو القرية فخرج بنفسه لالطلب وطن ولا لإرادة سفر لأنه يعد ساكنا في مولده وأهله، بل الظاهر أن المتأهل وغيره في ذلك سواء . في المفروق اذا حلف لا يسكن هذه الدار فنقل والقي متاعه في السكت لا يحنث إنتهى وعدم البر لا يستلزم الحنث فاعلم ذلك . في الظهيرية رجل حلف أن لا يسكن هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث . في النسفية وإن حلف لا يسكن هذا البلد يبر بانتقال نفسه دون نقل متاعه وان حلف لا يسكن هذه القرية من المشايخ من ألقه بالدار ومنهم من ألقه بالبلد، قيل بأيها يؤخذ قال بأيها أخذ فهو حسن من البرهاني والحلف على السكون يقع على الحالف والأولاد بخلاف الحلف على الطعام والشراب والأكل فإنه مختص بالحالف دون الأولاد والأهل، فلو قال لا يأكل طعامك فهو على نفس الحالف حتى لو أكل أولاده وأتباعه لا يحنث كذا قالوا، في السراجية حلف لا يسكن بالكوفة فمر بها ونوى الإقامة أربعة عشر يوما لم يحنث وإن نوى الإقامة خمسة عشر يوما حنث . حلف لا يسكن بالكوفة شهرا فسكن بها يوما يحنث كذا اذا حلف بالفارسية كه ابن زمستان اينجا نباشد فسكن شيئا قليلاً حنث . في الخلاصة وفي الجامع الكبير . رجل قال لآخر عبده حر إن ساكنتك في هذه الدار شهر رمضان ولانية له وساكنه فيها ساعة يحنث ولو قال عنيت به مساكنة في جميع المدة صدق ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لا يحنث ما لم يساكنه جميع المدة وكذا لو حلف لا يسكن ببغداد ولا يسكن فلانا لا يحنث ما لم يسكن خمسة عشر يوما . قال رض فما ذكر في الجامع جواب الرواية وما ذكر في الفتاوى جواب المشايخ ولو حلف لا يقيم بالكوفة شهرا لا يحنث حتى يقيم شهرا تاما ولو حلف لا ينزل بالكوفة شهرا ولا يسكن بها شهرا فسكن يوما يحنث (في مجموعة الروايات من عيون المسائل

مقدمة المتانة

الملة ، ثم عظمت أمصار الإسلام ، وذهبت الأمية من العرب بممارسة الكتاب ، وتمكن الاستنباط ، وكمل الفقه ، وأصبح صناعة وعلم ، فهدلوا بإسم الفقهاء والعلماء من القراء (١)

يقول الإمام فخر الإسلام على البزدوى فى أصوله : (٢) النوع الثانى علم الفروع . وهو ثلاثة أقسام : (٣) علم المشروع بنفسه (٤) . والقسم الثانى إتقان المعرفة به ، وهو معرفة النص لمعانيها ، وضبط الأصول بفروعها . والقسم الثالث هو العمل حتى لا يصير نفس العلم مقصودا . فإذا تمت هذه الأوجه كان فقها . وقد دل على هذا المعنى إن الله تعالى سمي علم الشريعة حكمة فقال : من يوتى الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا . وقد فسر ابن عباس رضى الله عنهما الحكمة بعلم الحلال ، والحرام . وقال : ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة أى

(١) مقدمة العلامة ابن خلدون ص ٢٤٢ - ٢٤٣ طبع المطبعة الخيرية .

(٢) من نسخة خطية لأصول الفقه للإمام البزدوى .

(٣) أى ثلاثة أجزاء . (٤) أى علم الأحكام مثل الحلال والحرام والصحيح والفساد والواجب والمنهى والمندوب والمكروه . وقوله : وإتقان المعرفة أى إحكام العرفان بذلك المشروع . قوله : لمعانيها . أى مع معانيها نحو وصلت عليه بثياب السفر أى معها . والمراد من المعانى المعانى الشرعية التى يسمى عللا ، وكان السلف لا يستعملون لفظ العلم . وقوله : وضبط الأصول أى الأصول المختصة بهذا النوع مع فروعها .

امرأة اتهمت زوجها بالغلان فحلفته (١) أن لا يأتي حراما فقبل غلاما له ولمسه بشهوة لا يحنث ولو جامعته فيما دون الفرج يحنث وان لم ينزل .

باب اليمين في الاكل والشرب

في الغياثية (ق) حلف لا يأكل خبزا فأكل قرصا أو ما يسمى كليجة أو جوزينجانيقا أو مبسرا فارسيتها نواله بريده . قال الفقيه في القرص والمبسر يحنث ، وفي الفتاوى في الجوزينج لا يحنث (ع) لا يأكل طعام فلان وهو يبيع الطعام فاشترى منه وأكل حنث لأنه عرف به عند دلالة الدليل عليه وكذا البس من ثياب فلان والمسئلة بحالها ، في النصرية حلف لا يأكل هذا الدقيق فاتخذ منها خبيصا وأكله أخاف أن يحنث . حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكل بعيته كما هو لا يحنث لأنها عمدت على أكل الخبز أو ما يتخذ منه لآعينه قال بعضهم يحنث الأول هو المختار وعلى هذا اللحم . في السراجية حلف أن لا يأكل احما فأكل لحم سمك لم يحنث . في القنية (ش) ومن حلف أن لا يأكل من جفرات هذه البقرة فجعلوها في تباح وأكله يحنث ان كانت غالبية (بم) مثله ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فطبخ مع الارز فأكله لا يحنث . في السراجية حلف لا يشرب هذا اللبن فشربه بعد ما صار شيرازا لم يحنث . حلف لا يأكل هذا اللبن فشربه لم يحنث وأكاه بان يشرده فيه وقيل في عرفنا يحنث ، لا يشرب دواء فشرب عسلا لم يحنث في الغياثية حلف لا يأكل من هذا السويق فشربه لم يحنث لأن الشرب غير الأكل وان الأكل ما جاوز الحلق مضغعا ، من المتأخرين من قال هذا الفرق

(١) قلت : هذه العبارة نقلتها من نسخ المائة للجامعة السند صاحب العلم دار الهدى وليست في الأصل . أبو سعيد السندي .

في العربية أما بالفارسية كلاهما واحد وبه يفتى ، في الظهيرية لو حلف
لا يأكل طعاما مع فلان فأكل هذا من قصعة والآخر من قصعة اخرى
لم يحنث ما لم يأكل من قصعة واحدة ولو حلف لا يشرب مع فلان فالشرط
أن يضمها مجلس واحد وان اختلف الأواني كذا في السراجية . في الغياثية
في الفتاوى لوقال اكر من بافلان شراب خورم فكذا فاجتمعا في بيت
الشرب وفلان شرب في البيت فاذا انتهى الدور الى الحالف خرج من
البيت وشرب ثم دخله يحنث لأن شربه مع فلان اجتمعا في بيت الشرب
وقد وجد وفيها (ع) عن نجم الدين النسفي ولوقال اكر مي خورم يا
بدست گيرم فكذا فتناول انا فيها مي . ولم يشرب منها حنث . قال واسم
مي يقع على النى من ماء العنب اذا صار مسكرا قال وانا افتي ان نوى
المسكر يحنث بشرب كل مسكر . في القنية (عت) اكر خمر خورم يا بدست
گيرم فأخذها لا للشرب لا يحنث إلا اذا نوى الأخذ للشرب . في الغياثية
(الحاء) حلف لا يشرب من بيت فلان فأكل فيه يحنث اذا كان قصده
المبالغة في المنع في جميع المأكولات فإنه يقال بالفاوسية من آب نخورم
در خانه فلان ويراد به ما ذكرنا . قال الصدر الشهيد رح المختار عندي
لا يحنث الا اذا نوى ذلك لأن الألفاظ في الأيمان مرعية فلا يحنث بالأكل
في يمين الشرب الا أن ينوى فيحنث لأنه نوى ما يراد به في العرف . في
الكنز ان لم اشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا ولأما فيه او كان فصب
أو اطلق ولأما فيه لا يحنث وان كان فصب حنث . في السراجية في كتاب
الحبل رجل قال لامرأته وفي يدها شراب ان شربت فانت طالق وان
صببت فكذلك وان أعطيت غيرك فانت طالق فالحيلة ان يرسل فيها ثوبا
حتى ينشف الشراب . وفيها في باب اليمين على الشرب حلف لا يشرب
شرابا فشرب المرز يعنى البيكى قيل يحنث وبه أفتى الإمام أبو بكر بن سعد
النيسابورى ولو شرب اللبن أو الماء يحنث . لو حلف وقال مي نخورم يحنث

بكل مسكر عنى حلف. لا يشرب فصب في فيه فدخل حلقه بغير صنعه لم يحنث ولو شرب بعد ذلك حنث. في القنسية (بوسم) قال ان شربت مسكرا الى سنة فامرته طالق فأرأه سكران وأنكر شرب المسكر فشهدوا عليه لا يقبل الحاكم شهادة من لم يعاين شرب المسكر ولكن تحتاط المرأة في التنزه عنه. فيه حلف ان شربت خمرا من غير ضرورة فمريض فقال له الطبيب ان لم يشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الهلاك فاشترها فشربها مسلما كان الطبيب أو كافرا يحنث لأن الضرورة للمريض في الاستشفاء ولاشفاء في الحرام بالنص وقيل ان تعين الخمر لدفع العلة فهي ضرورة. في الظهيرية وعن محمد رح ولو حلف لا يأكل من كسب فلان فالكسب ما صار له بفعله أو بقوله والميراث لا يكون كسبا. ولو اشترى من المحلوف عليه شيئا مما كسبه للحالف أو تصدق به عليه وأكله حنث في يمينه. لو حلف لا يأكل من طعام هذا فأهداه إليه فأكله لم يحنث، ولو حلف لا يذوق في منزل فلان طعاما ولا شرابا فذاق فيه شيئا أدخله في فيه ولم يصل الى جوفه حنث ويمينه على الذوق حقيقة إلا أن يكون تقدمه كلام وبيان ذلك ان يقول له غيره فقال: تغد عندي اليوم فحلف لا يذوق في منزله طعاما ولا شرابا فهذا على الأكل والشراب واذا حلف لا يذوق طعاما وشرابا فذاق أحدهما لم يحنث وكان أبو القاسم الصفار رح يقول يحنث اذا ذاق أحدهما وكان الشيخ الإمام الجليل محمد بن الفضل رح يقول ينوى الحالف أى يؤمر بالنية فان لم يكن له نية فالجواب كما قال في الكتاب. في الخلاصة فإن عنى بالذوق الأكل يدين في القضاء سواء كان مأكولا أو مشروبا. ولو حلف لا يأكل الطعام ينصرف الى كل مطعوم حتى لو أكل الخلل يحنث.

باب اليمين على اللبس

في السراجية حلف لا يلبس ثياب فلان ولفلان ثياب كثيرة فاليمين على ثلاثة منها . حلف لا يلبس هذا الثوب فالقي عليه وهو نائم فلما انتبه القاه عن نفسه لم يحنث . في عمدة الفتاوى وان ترك حنث علم ان الثوب المحلوف عليه أولم يعلم . في الظهيرية وان اتى عليه وهو متيقظ حنث علم بذلك أولم يعلم كذا قاله أبو نصر . في السراجية حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه فزرع من ساعته لم يحنث ولودام عليه يحنث . حلف وقال اكر ابن جامه برتن من آيد فامرءته كذا لم يحنث حتى يلبسه كما يلبسه الناس . حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس من غزلها عمامة عن محمد رح لا يحنث . قال هذا الثوب على حرام فهو على اللبس . ولولبس ثوبا خيط من غزل فلانة لم يحنث ولولبس تكة عن غزلها قال أبو يوسف رح يحنث وقال محمد رح لا وعليه الفتوى . في التجنيس ولو قال هذه الدراهم على حرام فهو على الإنفاق وفي الطعام على الأكل وفي الثوب على اللبس وبه أخذ السيد الإمام . في الفصول ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها لا يكون حائثا وان كان غزل غيرها جزء من مائة جزء وسواء كان غزلها مختلطا أو كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا كما لو حلف لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وغيره لا يكون حائثا ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغيرها كان حائثا وان كان غزل فلانة مثل خيط واحد ، في الغياثية في الفتاوى لا يلبس من غزل امرءته فلبس قباء ظهارته من غزلها وبطانته من غزل غيرها يحنث ، حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنث فإن قدر على نزعها ولم ينزعه فهو لا يلبس . في الخلاصة ما لا يصلح لستر العورة لا يسمى ثوبا . في القنية (بم) حلف لا يلبس من غزل امرءته فلبس ثوبا من غزلها فوق

ثوب أولخاف يحنث بالإجماع . وقيل لا يحنث قياسا على لبس الحرير فوق الدثار وإنه لا يكره وهكذا فعله بعض المشائخ رح (بم) لبس الحرير فوق الدثار إنما لا يكره عند أبي حنيفة رح لاعتبار حرمة استعمال الحرير إذا كان متصلا ببدنه صورة وفيها (سح) إلا أن الصحيح ما ذكرنا أن الكل حرام انتهى استعمال الحرير على طريق اللبس سواء بمس الجلد أولا وفيها (سح) حلف لا يلبس من ثيابها فباعث ثيابها منه ولبسها لا يحنث إلا إذا نوى غزلها . في السراجية حلف لا يلبس السراويل فأدخل إحدى رجله فيها لم يحنث كذا في الخفين ، في الظهيرية لو حلف لا يلبس قيصا فاتزر بقميص لا يحنث (و الأصل في جنس هذه المسائل أن من حلف على لبس ثوب لا بعينه لا يحنث) (١) ما لم يوجد منه اللبس المعتاد وإذا حلف لا يلبس ثوبا بعينه فعلى أى وصف لبسه حنث في يمينه وفيها عن محمد رح فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب فقطعه سراويلين ولبس سراويلا بعد سراويل لا يحنث .

باب المسائل المنشورة

في الخانية في فصل اليمين الموقت . رجل قال ان فعلت كذا ما دام ببخارى فامرءته طالق فخرج من بخارى ثم عاد وفعل ذلك لا يحنث في يمينه لأن يمينه كانت موقته الى غاية فلا يبقى بعد الغاية . وكذا لو قال ان تزوجت امرأة ما دمت بالكوفة فهي طالق ففارق الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق لأنه تزوج بعد انتهاء اليمين ، ولو حلف لا يشرب النبيذ ما دام ببخارى ففارق بخارا ثم عاد وشرب قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد الفضل رح ان فارق بخارى بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا يحنث

(١) كذا في نسخة صعب ولم توجد في الأصل . أبو سعيد السندی .

إلا أن ينوى لا يشرب مادام بخارى وظن له وان نوى ذلك ثم فارق
بخارى ثم عاد وشرب حنث لبقاء وطنه بها. رجل حلف ان لا يصطاد
مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير في هذه البلدة فخرج الأمير الى
بلدة اخرى ثم اصطاد الخالف قبل عود الأمير الى تلك البلدة أو بعد
عوده لا يحنث لانتهاء اليمين بخروج الأمير، رجل قال لامته ان وطئتك
مادمت في هذه الحجره فانت حرة ولم يطأها حتى خرج ثم عاد الى
تلك الحجره ووطيها فيها لانعتق لأن اليمين انتهت بالتحول عن تلك
الحجره. وكذا لو قال لامرءته ان دخلت دار فلان مادام فلان في تلك
الدار فانت طالق فتحول فلان من تلك الدار بزمان ثم عادت ودخلت
تلك الدار لا يحنث. (١) في السراجية حلف لا يصوم فصام ساعة منها
مع النية حنث ولو حلف لا يصوم صوما فهذا على صوم تام. حلف لا يؤم
فافتح الصلاة ونوى ان لا يؤم فاقتدى به رجل حنث قضاء لادبانه.
ولو أم في صلاة الجنائز أو سجدة التلاوة لا حلف لا يقرء القرآن اليوم ينبغي
أن يصلي صلوات النهار خلف الإمام. في الغياثية حلف لا يشتري طعاما
فاشترى حنطة يحنث في الأيمان (٢) بناء على عاداتهم وعندنا لا يحنث
مالم يشتر الماكول وعليه الفتوى. حلف لا يشتري خبزا فاشترى رقاقا
يتخذ منه البسر ونحوه لا يحنث كذا عن أبي نصر رجب والمختار انه يحنث
في السراجية حلف لا يدع غريمه اليوم فقدمه الى القاضي وحلفه بر في
يمينه. حلف لا يدع غريمه حتى يذهب ثم نام فقام الغريم وذهب لم يحنث
في الغياثية من الفتاوى ولو قال ان لم اقض مالك غدا فكذا فغاب المحاوف عليه

(١) من ابتداء الباب الى هنا من زيادات صاحب المتانة. (٢) كان في
الأصل هنا بياض. وصححت العبارة من نسخة خزانة الرواية. ولحت
نسخة المتانة لجامعة السند وكان فيها أيضا بياض. أبو سعيد السندی.

إذا رفعه الى القاضي لا يحنث لانتصاب القاضي نائبا عنه نظرا للحالف ولا حاجة الى نصب القاضي وكيل عنه وهذا هو المختار، وقال الخصاص في أدب القاضي ان كان في موضع لا قاضي هناك يحنث . قال الصدر الشهيد حسام الدين رح في الواقعات الصغيرة والإعتماد على هذا ويفتى به (س) لو قال ان لم آخذ منك غدا حتى فكذا قال المطلوب ان اعطيت غدا فكذا فالحيلة فيه لأن لا يحنث ان يمنع المطلوب حقه والطالب يأخذ جبرا ولا بأس بأن يعلمه إنسان هذه الحيلة ان لم يعلمها . في السراجية حلف أن يأخذ ماله عليه من الدراهم اليوم أو يستوفى فأخذ مكان الألف عرضا أو عبدا أو نحو ذلك لم يحنث وفيها حلف لا يفعل حراما لم يحنث في النكاح الفاسد وكذا بوطنى البهيمة إلا اذا دلت الدلالة بأن كان الحالف من جهال الرساتيق ممن يمشى خلف الدواب ، لو قال ان فلانة كه زن من ست اكر مرا بكار آيد فهى طالق فهو على الوطنى . قوله اكر من سربر بالين تو نهم فانت طالق فإن نوى الجماع فهو على ما نوى ولا يصدق على ترك الحقيقة وان لم ينو ينصرف إلى الحقيقة اكر من پائى بخانه تو اندركم فهو على ما ذكرنا . حلف لا يفتح التكة بحلال وحرام فجامع من غير حل التكة لم يحنث ان لم ينو الجماع ويصدق قضاء وديانة . فى ملتقط الناصرى ولو حلف محترف على آلات حرفته فقال اكر دست برينها نهم فانت طالق ينصرف الى العمل بها لا إلى مسها اذا حلفه من ذلك العمل هكذا فى السراجية وفيها لو قال لامرئته اكر تودست بردوك نهى فانت كذا فاليمين على الغزل . حلف لا يهب ولا يعير فوهب ولم يقبل أو أعار ولم يقبل حنث بخلاف البيع . فى القنية (طم) حلف لم يستمد من هذه القارورة فصب مدادها وملئت مداد آخر فاستمد يحنث وكذا فى الدواة . فى مجموعة الروايات من الينابيع لو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره من الموضع الذى يراه ثم برأه ثانيا فكتب به لا يحنث كذا فى القمر آنخوانية

في مجموعة الروايات (١) حلف لا يستعمل هذا المقراض وهذا السيف أو هذا
السكين فكسرها ثم أعادها ثانيا لا يحنث .

باب النذر

في الخلاصة في مجموع النوازل سئل شيخ الإسلام علي بن الحسن
السغدري رح عن قال يذير فتم كه جنين نكنم ولم ينوشيئا قال يكون يمينا.
وفي الروضة لوقال والله على أن اصلى في موضع كذا جاز له أن يصلى في
موضع آخر. وعن أبي يوسف رح انه ان كان مكان الإيجاب أفضل من
مكان الأداء لا يجوز وعلى القلب يجوز. ولوقال لله على ان أصوم غدا
أوصلى غدا فصام اليوم أوصلى في اليوم جاز عندهما خلافا لمحمد رح ولو
نذر أن يتصدق ببخارى فتصدق في مصر آخر جاز بالإتفاق. في القنية
(ملك) للناذر تاخير الصوم عن الوقت المضاف اليه النذر. في السراجية اذا
نذر بقربة الله تعالى من جنسها ايجاب صح ولزمه الوفاء، ولو نذر بمعصية
كان يمينا. نذر أن لا يشرب فشرب فعليه كفارة يمينا. لو نذر بعبادة
المريض أو تشييع الجنازة أو بيناء الرباط أو السقاية أو المسجد أو القنطرة وما
أشبه ذلك لم يصح نذره، مذكورة في فتاوى نجم الدين النسفي رح قال لله

(١) قلت : وجد هنا بياض في الأصل بين قوله "القرآنخوانية من" وبين
قوله "في مجموعة الروايات" وفي نسخة جامعة السند أيضا بياض. وذكر
في نسخة دارالهدى "الخانية" مكان "القرآنخوانية" ولا بياض. وفي
الخزانة ذكر متصلا بعد قوله "لا يحنث" "قوله في مجموعة الروايات"
وليس هناك بياض فعلم منه ان قوله كذا في القرآنخوانية من زيادات
نسخة المتانة هذه وفي نسخة صاحب العلم لم يوجد قوله "في مجموعة الروايات"
ولعله من سهو الناسخ. أبوسعيد السندی.

على صدقة ولم ينوشيثا فعليه نصف صاع من بر. نذر أن يتصدق بهذا
المائة الدراهم يوم كذا على فلان فتصدق بمائة اخرى قبل مجئ ذلك اليوم
على مسكين آخر جاز. قال ان فعلت كذا فألف درهم من مالى صدقة
ففعل وهو لا يملك إلا عشرة لم يلزمه إلا ذلك القدر ولو لم يكن فى ملكه شئ
لا يلزمه شئ. اذا نذر بذبح ولده يلزمه ذبح الشاة ولو نذر بقتل ولده لا.
اذا قال ان شفى الله مريضى أورد غائبي ونحو ذلك مما يريد كونه فللله
على كذا فكان ذلك فعليه الوفاء، وان كان شيئاً لا يريد كونه نحو ان قال
ان شربى أوقامرت أوزنيت فعلى صوم سنة أو الحج ماشيثا. عن
أبي حنيفة رح انه قال فى آخر عمره يخرج عن العهدة بالكفارة وهو قول
الشافعى رح وبذلك أفتى شمس الأئمة السرخسى وحسام الدين رح. فى
الخلاصة وهذا اختاره الصدر الشهيد. فى فتاوى الصغرى وبه يفتى. فى
التهديب ومشائخنا يفتون به ، فى القنية (قع طم) نذر ان يقول دعا كذا
فى دبر كل صلاة عشر مرات لا يصح ولو قال لله على ان اصلى على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كل يوم كذا (ثم) يلزمه. (قع) لا يلزمه فى الخلاصة
من مجموع النوازل لو قال وهو مريض ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة أو على
شاة اذبحها فبرء لا يلزمه شئ. لو قال على شاة اذبحها أو اتصدق بلحمها لزمه
فى السغناقى وفى الأضحية المنذورة سواء كان من الغنى أو الفقير ليس لصاحبها
ان يأكل ولا يبيع ولا يهدى. فى التاتارخانية ذكر هشام عن محمد رح اذا
ذبح شاة لا يأكل منها الناذر ولو أكل فعليه قيمة ما أكل أو مثله. فى
الفتاوى الكيدانى من الواقعات الكابلية وآنچه بارواح مرد كان دهندهميين
حكم دارد. فى الغياثية (ع) لو قال ان كفلت بمال أو نفس فللله على

أن اتصدق بفلس وكفل لزمه الوفاء بالندى وهذه حيلة ان أراد أن لا يتكلف بشئ (١) ويقول هذا ثم يقول لطالب الكفالة انى حلفت أو نذرت أن لا أكفل فإن أراد بعد ذلك أن يكفل كفل وتصدق بفلس .

باب كفارة اليمين

في الكنز وكفارته تحرير رقبة أو إطعام عشرة مساكين كلها في الظهر أو كسوتهم بما يستر عامة البدن فإن عجز عن أحدهما صام ثلاثة أيام متتابعة . في الكافي الكسوة ثوب لكل مسكين إزار ورداء أو قبص أو قباء في السراجية اذا اختار التكفير بالطعام أطعم عشرة مساكين . كل مسكين نصف صاع من حنطة أو دقيق أو صاعاً من شعير أو دقيقة أو قيمة ذلك . لو دفع الى مسكين عشرة أيام كل يوم نصف صاع من برجاز ولو أعطى مسكيناً في يوم واحد عشر دفعات لا يجوز الا عن يوم واحد ، لو غدى عشرة مساكين وعشاهم جاز وكذا لو غدا غدائين أو عشاهم عشائين ولو كان فيهم فطيم لا يجوز وان كان فيهم شعبان اختلف المشايخ رح في الجواز المعتبر في الإباحة الشيع لا قدر الطعام والادام ليس بشرط والدفع الى الذمى جاز والى الحربى لا . وفيها كفارة العبد الصوم واوكفر بالمال باذن السيد لم يجز . في نوادر الفتاوى بعضى ائمه سمفته اند كه ا گر بادشاه باشد ودر معنى كفاره سوگند او بر روزه داشتن بود زیرا كه مقصود از ايجاب كفاره آنست كه اورا مانع و زاجر بود . في مجموعة الواقعات من الملتقط تاخير كفارة اليمين لا يسعه وإن أخر أثم . في السراجية الكفارة ترفع الإثم

(١) كذا في الأصل . وفي نسخة صاع أن لا يتكلف . وفي الخزانة أن يتكلف . أبو سعيد السندی .

مقدمة المائة

بالفقه والشريعة . والحكمة في اللغة عبارة عن العلم والعمل به ، وكذلك موضع اشتقاق هذا الإسم وهو الفقه دل عليه . وهو العلم بصفة الإلتقان مع إتصال العمل به . قال الشاعر : أرسلت فيها قرما ذا إقحام : طبا فقيها بذوات الإيلام . سماه فقيها مع إتصال العمل ، لعلمه بما يصلح وبما لا يصلح والعمل به . فمن حوى هذه الجملة كان فقيها مطلقا وإلا فهو فقيه من وجه دون وجه .

شرف الفقه وهزئته يقول الإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى : أما علم الفقه والشرائع فهو الخير الكثير ، كما قال الله عز وجل : «ومن يوت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا» . قال ابن عباس رضى الله تعالى عنه : الحكمة معرفة الأحكام من الحلال والحرام . وقد ندب الله تعالى إلى ذلك بقوله تعالى « فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) فقد جعل ولاية الإنذار والدعوة للفقهاء . وهذه درجة الأنبياء ، تركوها ميراثا للعلماء . كما قال عليه الصلاة والسلام : العلماء ورثة الأنبياء . وبعد انقطاع النبوة هذه الدرجة أعلى النهاية في القوة . وهو معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام : من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين . وقال عليه الصلاة والسلام : خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا . و لهذا اشتغل به أعلام الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم . (١)

الإمام أبو حنيفة أول من فرغ في الفقه وصنف فيه لا يخفى
على أهل العلم والخبرة أن الفقهاء الذين استخرجوا من الأدلة الأحكام ،

(١) راجع المبسوط ج ١ ص ٢

وان لم يوجد منه التوبة عن تلك الجناية . قال الشيخ أبوالمعين النسفي رح وفيها اذا حنث في أيمان كثيرة لزمته بكل يمين كفارة والتكفير قبل الحنث لا يجوز ، في القنية (شبه) الأيمان اذا كثرت تداخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهدة الجميع (نج) قال شهاب الأئمة هذا قول محمد رح وهو المختار عندى (١) (ثم) في حج التحفة في كفارة قص الأظفار وكفارة الأيمان لا يتداخل بالإجماع . في الهداية ومن حلف على يمين وقال إن شاء الله تعالى متصلاً بيمينه فلا حنث عليه .

كتاب الحدود

في السراجية أربعة شهدوا أنه زنى بفلانة وهي غائبة قبلت وان شهدوا أنه زنى بامرأة لانعرفها لا تقبل . لا يحد السكران بإقراره بالزنا . كذا المجنون اذا رجع بعد ما أقر أو هرب وقت الرجم فإنه لا يحد ، اذا أقر أنه زنى بامرأة لا يعرفها يحد . أنخليفة اذا زنى لا يحد وأثم أثم الزنا، السكران اذا زنى يحد اذا صحا . في الغيائية وإقراره عند غير القاضى ليس بشئ والمحبوب لا يحد بالإقرار وبالشهادة والخصى يحد ، في الخانية وان اقر الخصى بالزنا أو شهد عليه الشهود حد وكذا العنين . في المحيط لا يؤخذ الأخرس يحد الزنا ولا بشئ من الحدود وان اقر به بإشارة أو كتابة أو شهدت به الشهود ، في الخانية ولو استاجر امرءة ليزنى بها فزنى بها لا يحد وان استاجرها لتخدمه فزنى بها يحد . في السراجية اذا زنى بمحارمه يحد عندهما وبه أخذ الفقيه أبو الليث رح وعليه الفتوى . (٢) قال حسام الدين رح

(١) قلت : وفي خزانة الرواية بعلامة سم بالسین والله اعلم . (٢) كذا في الأصل . وفي الخزانة قاله بالضمير . أبو سعيد السندی .

في عقد اللآلى زنى بامرءة ثم تزوجها لا يجب الحد . في الشاهان في كتاب
السرقفة في فصل القطع اذا زنى بامرءة ثم تزوجها أوبجارية ثم اشتراها
حيث لم يسقط الحد ، في الذخيرة واذا زنى بأمة ثم اشتراها ذكر في ظاهر
الرواية انه يحد عندهم جميعا . في السراجية الذمى اذا زنى لا يرجم بل
يجلد كذا العبد الا أن الحر يجلد مائة والعبد خمسين وفيها ضعيف البنية
اذا خيف عليه الهلاك ان ضرب ضربا عنيفا جلد جلد خفيفا على قدر
ما يتحمله اما روى ان رجلا ضعيفا زنى فأمر رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بأن يؤخذ عثكال فيه مائة شمراخ فضربه ضربة وفيها اذا
زنى بميتة أو تلوط أو وطى بهيمة لم يحد، اذا وطى جارية ولده لم يحد،
ولو وطى جارية والده أو امرءته وقال ظننت انها تحل لى وكذا المطلقة
الثلة اذا ادعى الشبهة أو المرتهن اذا وطى المرهونة وادعى الشبهة، أخرس
زنى بفصيحة أو فصيحة زنى بخرساء لم يحد، في الذخيرة اذا زنى بامرءة
ميتة فلاحد عليه والأصل فيه ما روى ان بهلول النباش فعل ذلك على
عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقم عليه الحد ولكن يجب
التعزير لأنه ارتكب فعلا محرما وليس فيه حد مقدر شرعا . في الكافي
ولو وطى امرءة في دبرها أولاط بسلام لم يحد عند أبي حنيفة رح ويعزر
ويودع في السجن حتى يتوب وعندها وهو أحد قولى الشافعى رح يحد
حد الزنى فيجلد ان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا . وذكر في
الروضفة ان الخلاف فى الغلام اما لو وطى امرءة فى دبر حد بالخلاف
والأصح أن الكل على الخلاف نص عليه فى الزيادات، ولو فعل هذا
بعده أو أمته أو زوجته بنكاح صحيح أو فاسد لا يحد إجماعا . فى القنية (١)
يكفى الإبلاج فى الدبر عندهما لوجوب الحد ولا يشترط الإنزال. فى المضمرات

(١) ذكر فى خزانة الرواية بعلامة (طم) ، أبو سعيد السندى .

من الروضة الزند ويسية لوأولج في الزنا احليله دون جميع ذكره حد
انزل أولم ينزل . في الشاهان ان الصحابة رض اختلفوا في موجب اللواط
فقال أبو بكر رض يحرقان ومن الصحابة من قال يهدم عليه جدار وقال
ابن عباس رض يلقى منكوسا من أعلى الأماكن ويتبع بالحجارة لقوله تعالى
في قصة لوط عليه السلام فجعلنا عاليها سافلها وامطرنا عليهم حجارة
من سجيل وكان علي رض يقول يجلدان ان كانا غير محصنين (١) وكان
ابن الزبير رض يقول يحبسان في أنهن المواضع حتى يموتا نتنا فلو كانت
اللوطة زنا لما اختلفوا فيها وعلم بهذا انهم فعلوا ما فعلوا سياسة وأبو حنيفة
يوجب التعزير ويفوض السياسة الى الإمام وكان للإمام أن يقتلها اذا اعتادا
في الكافي وعندنا من اعتاد ذلك يقتل. في الحمادية من التيمية وسئل أبو نصر
الصفار رح عن لاط بامرءته واستحل ذلك فقال يكفر عند جميع العلماء
وفيها ومن يروى هذا يعني إباحته عن مالك فقد كذب كذا في مجموعة
الروايات من نواذر الفتاوى. في الشاهان ومن وطى بهيمة فلاحد عليه
ولكن يعزر ومن الناس من يقول يحد الى آخر ما فيه . (٢) في الكافي

(١) وفي الخزانة بعد هذا "ويرجان ان كانا محصنين". (٢) قلت :
وآخر العبارة هذه: - "وقد روى في هذا الباب أن الفاعل يقتل وتذبح البهيمة
وتحرق وقد قال عليه السلام من أتى بهيمة فاقتلوه إلا إنا نقول هذا الفعل ليس
بزنا لأن المحل غير مشتهى لاياتيها العقلاء الذين لا يبلغهم الشرع . ثم ليس
لفرج البهيمة حكم الفرج ولهذا لا يجب ستره ، والإيلاج فيه بمنزلة
الإيلاج في كوز او كوة ولهذا لا ينقض الطهارة بنفس الإيلاج فيه من غير
إزالة وقد صح عن عمر رض أنه لم يحد لمثل هذا الرجل وأمر بالبهيمة
حتى ذبحت ، وذلك لانقطاع التحدث فإن الناس اذا رؤوا تلك البهيمة
يذكرون ذلك الفعل وأما قوله عليه السلام من أتى الخ محمول على المستحل اه".
أبو سعيد غلام . مصطفى السندی .

ثم ان كانت الدابة مما لا توكل تذبح ثم تحرق بالنار كذا في الأثر ولا يحرق قبل الذبح وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت لغيره لأنها قتلت لإجله والإحراق بالنار ليس بواجب وانما تفعل كيلا يعتبر الرجل بها ان كانت باقية فينقطع التحدث به وان كانت مما توكل فتوكل عند أبي حنيفة رح ولا يحرق بالنار وعند أبي يوسف تحرق ويضمن ان كانت لغيره . في الجواهر فان ذبحت البهيمة وهي مما توكل لحمها فانها توكل وما ذكر في بعض الروايات فذلك للتنزه لما وقع فيها من العمل الخبيث للتحريم فان هذا الفعل لا يؤثر في اللحم . وما ذكر في بعض المواضع انها اذا كانت للفاعل ذبحت واحرقت فالوجه فيه ان البهيمة له وقد جنى إتلاف مال عليه بجنايته إنكارا عليه وتقييحا لفعله وان كانت لغيره لا يجوز إتلاف مال انسان بجناية غيره ، في التجنيس القاضى لا يقضى بعلمه في الحدود ولكن يكون شاهدا فيه فان كان معه شاهد آخر يرفع الى من فوقه فيشهد معه عنده ويحكم ، في الشاهان اعلم ان الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت من جنس واحد تداخلت ومعناه الإكتفاء بحد واحد . في الكافي في باب سجدة التلاوة ولوزني فحد ثم زنى فحد يحد ثانيا . في الكنز ولا يجمع بين جلد ورجم وجلد ونفي ولو غرب بما يرى صح ، في الكافي لأن في التغريب تعريضا لها على الزنا لأنها اذا تباعدت عن الأقارب والأوطان ونزلت في الرباط والحنان أحوجها انقطاع مراد المعاش الى اتخاذ الزنا مكتسبة لانقطاع الموانع والروافع من حفظ العشائر والإستحياء من المعارف فيغلب الزنا . وفيه وإن رأى الإمام في التغريب مصلحة غرب بقدر ما يرى وذلك تعزير وسياسة لاحد . ولا يختص ذلك بالزنا بل يجوز في كل جنابة والرأى فيه إلى الإمام ألا يرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفي هيث الخنث ونفي عمر رض نصر بن الحجاج وكان غلاما صبيحا تفتن به النساء ، والجمال لا يوجب النفي ولكن فعل ذلك للمصلحة فانه قال ما ذنبى

فقال لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث لا أظهر دار الهجرة عنك. وتغريب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رض ما كان بطريق الحد بل بطريق السياسة الأيرى ان عمر رض ترك ذلك فانه نفي زانيا فارتد ولحق بالروم فحلف أن لا ينفي احدا بعدها فلو كان مشروعا حدا لما حلف أن لا ينفي . في الظهيرية رجل رأى مع امرئه أوجاريتها رجلا يريد أن يغلبها ويزنى بها له أن يقتله فإن رآه مع امرئه أو مع ذات رحم محرم منه وهي مطاوعة له على ذلك قتل الرجل والمرءة جميعا . في الصيرفية دخل بيته فرأى فاجرا مع امرئه أوجاريتها فقتله لايجب القصاص وحل له قتله وقال بعضهم ان غلب على ظنه أنه يغلب حل قتله . في حاشية السراجية من كشف البزدوى قال اذا ارتكب ذنبا يوجب الحد فاجرى عليه الحد لا يحصل له التطهير من غير توبة وندم للحديث الوارد فيه وإليه أشار في سرقة المبسوط، وفيه من تمهيد أبى شكور قال أهل السنة والجماعة الحدود والكفارات مطهرة وكفارة لفعاله وكذلك ما يصيب العبد من المحن والألم أشباه ذلك فانه كفارة ذنب أو إكرام مثوبة .

باب حد الشرب

في الغيائية قال أبو حنيفة رح السكر الذى يوجب الحد ما لا يعرف به الأرض من السماء والفرو من القباء والذكر من الانثى . وعن أبى يوسف رح حده أن لا يستطيع قراءة « قل يا أيها الكافرون » فقليل له ذلك فقال أليس ان تحريم الخمر انزل من قبل رجل مسكر فلم يستطع قراءة « قل يا أيها الكافرون » . في غنية القضاة وعندهما هو الذى يهذى ويختلط كلامه وإليه مال أكثر المشايخ كذا في الهداية ، في معدن الكنز وحد سكر در خمر ا گرچه بخوردن قطره باشد هشتاد تازیانه است چنانکه حد مفترى كذا حكى عن على رض، في الشاهان الأصل فيه ما روى أن رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم أتى بشارب خمر وعنده أربعون رجلا فأمرهم أن يضربوه
فضربه كل رجل منهم بنعليه فلما كان زمن أبوبكر رض جلد الشارب
أربعين وهكذا عمر رض ثم علم أن الناس انهمكوا فاستشار الصحابة رض
في ذلك فقال علي رض ثمانين جلدة لأنه اذا شرب سكر وإذا سكر هذى
وإذا هذى افتري وحد المفتري ثمانون فأخذ عمر رض بذلك واتفق عليه
الحاضرون ولم يخالف أحد بعد ذلك من الفقهاء إلا الشافعي رح . في
السراجية من شرب السكر أو المنصف أو المثلث وسكر حد . ولو سكر من
نبيذ العسل أو الرز أو الجعة ونحو ذلك أو من البنج أو لبن الرماك لم يحد .
في الكافي وشرب المسكرة يوجب الحد (١) . في الهداية ولا يحد حتى يزول
عنه السكر تحصيلا للمقصود والإنزجار . في غنية القضاة ويقام على
الذمي جميع الحدود إلا حد شرب الخمر . وقال محمد كل شيء أمنع عنه
المسلم فإني أمنع الكافر في دار الإسلام إلا الخمر والخنزير وضرب العود
في التجنيس السكران إذا زنى أو سرق في حال سكره حد ولا يصح إقراره
بما يوجب الحد وفيه عن أبي حنيفة رح أنه كان بالمدينة فرأى جماعة ماخوذة
في أيدي أعوان الأمير والمحتسب فسأل عن شأنهم فقالوا وجد مع أحدهم
ركوة الخمر فأرادوا أن يقيموا الحد عليهم فقال أبو حنيفة رح ما أحق
قوما وجدوا معه آلة الزنا أيضا فتركوا إقامة حد الزنا فهلا رجموه
فتركود بقوله انتهى . الركوة بالراء المهملة وعاء يتخذ من صرم ولاعروة
له وله ثقبان أحدهما أعلى وأوسع وهو لإدخال الماء فيه والآخر أسفل
وأضيق وهو للصب .

(١) كذا في نسخة الأصل . وفي نسخة صغ "لا يوجب الحد" بزيادة لا .
وفي الخزانة هكذا : في الكافي السكر من المباح كالبنج ولبن الرماك وشرب
المكره لا يوجب الحد . وهو الصحيح . أبو سعيد السندی .

باب حد القذف

في الكنز هو كحد الشرب كمية وثبوتا فلو قذف محصنا أو محصنة بزنا حد بطلبه. في التهذيب وإذا رمى المحصن فالأحب أن لا يرفع المقذوف إلى الإمام وأورفع فالأحب للإمام أن يقول للمقذوف قبل أن يثبت أعرض عن هذا فإن أصر يقول الإمام للقاذف أن لم تأت بأربعة شهداء يقام عليك حد القذف فإن أقام أربعة سقط عنه الحد. في السراجية الإحصان القذف أن يكون المقذوف حرا عاقلا بالغاً مسلماً عفيفاً عن فعل الزنا ووطى الشبه في مدة عمره، في البداية وإن قذف رجلاً أتى أمة مجوسية أو امرئته وهي حائض أو مكاتبته له فعلية الحد، في المضممرات ولا يثبت القذف إلا بدعوى الخصم فإن لم يقيم على ذلك بينة وأنكر القاذف فالقول قوله ولا يمين عليه. في مجموعة الروايات من المحيط فإن لم يكن له بينة وأراد أن يستحلف المدعى عليه لا يستحلف عند علمائنا خلافاً للشافعي رح وأجمعوا على أن لا يستحلف في حد الزنا وشرب الخمر فعلماءنا سوا حد الزنا وشرب الخمر وحد القذف ويطبقه القاضي بعلم نفسه. في مجموعة الروايات من شرح طحاوي ثم حد القذف إنما يجب على القاذف إذا كان القذف مصرحاً لا كناية. في الذخيرة وإذا قال لغيره يا زاني فقال لا بل أنت يحدان جميعاً لأن كل واحد منهما قذف صاحبه بالزنا فإن معناه بل أنت زان في التمجيس ولو قذف رجلاً فقال له الآخر صدقت لا أحد على الثاني كذلك روى عن أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح. في السراجية بخلاف ما إذا قال صدقت هو كما قلت. في الشاهان قذف الرجل يوجب اللعان وقذف المرأة يوجب الحد، في الغياثية من الفتاوى قالت لزوجها يا زاني فقال الز و

(١) وفي الخزانة بالواء مكان أو. والله اعلم، أبو سعيد السندی.

زنت بامك فان صدقته امها يحد وان كذبت لا يحد لأن في ثبوت زناه بها شك ولا لعان لأنه امرءته (١) وبانت منه في الوجهين لأنه أقر بجرمة المصاهرة . لو قال لغيره اذهب إلى فلان وقل له يا زاني فلاحد على المرسل والرسول ان أداه على وجه الرسالة فكذلك وان أطلقه حد (ظ) لو قال لامرأة يا زاني بغير الماء يجب الحد على الفاذف بالإجماع . في السراجية ولو قال لرجل يا زانية لا يحد . في الكنز ولو قال يا ابن الزانية وامه ميتة وطلب الولد أو ولد ولده حد ولا يطلب ولد وعبد اباه وسيده بقذف امه ويبطل بموت المقذوف لا بالرجوع والعفو ، في التجنيس من قذف ميتا ولسه ابن وابن ابن فلم يطلب الابن وطلب ابن الابن له ذلك ولسه أن يأخذه . في السراجية حد القذف لا يورث ، في الظهيرية لو قذف جماعة بكلمة أو بكلمات متفرقة لا يقيم عليه الا حد واحد عندنا . في السراجية اذا قذف آخر بعد ما ضرب الحد الاسوطا لم يضرب الا ذلك السوط اذا قذف محصنا فحد ثم قذف ثانيا لم يحد . في الظهيرية والأصل فيه ما روى أن أبا بكر لما شهد على المغيرة بالزنا وجلده عمر بن الخطاب رض لقصور العدد في الشهادة كان بعد ذلك يقول في المحافل اشهد ان المغيرة لزاني فأراد عمر رض أن يحد فمنعه على رض فرجع على قوله وصارت المسئلة إجماعا . في كنز الآداب حكى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رض بلغة ان رجلا بالمدينة يشرب الخمر ويجمع النساء فطلبه نهارا فأعجزه فقيل ان اردته فتسور عليه ليلا ففعل فوجد عنده خمر أو امرءة (١) فقال له يا عدو الله يسترك وانت مقيم على معصية فقال يا أمير المؤمنين ان كنت عصيته في واحدة فقد عصيته في ثلاثة أشياء فقال عمر رض ويحك ما هي فقال قال الله تعالى

(١) كذا في نسخ المائة . وفي الخزانة "لأنه لم يقذف وبانت" الخ مكان "لأنه امرءته" . أبو سعيد السندی .

في محكم كتابه وآتوا البيوت من أبوابها وقد تسورت علي من ظهورها
وقال لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها
وقد دخلت علي بلا إذن ولا سلام وقال لا تجسسوا وقد تجسسست فقال أفيك
خير إن سترت عليك قال نعم لا عدت بمثلها فخرج من عنده وهو يقول
كل افقه من عمر.

باب التعزير

في الشاهان هو تأديب دون الحد بمعنى الرد والردع ، في الذخيرة
والفرق بين الحد والتعزير من وجوه أحدها أن الحد مقدر والتعزير مفوض
إلى الإمام والثاني أن الحد يندرى بالشبهات والتعزير يجب مع الشبهات
والثالث أن الحد لا يجب على الصبي والتعزير شرع عليه والرابع الحد
يطلق على الذمى وإن كان مقدرًا والتعزير لا يطلق عليه وإنما هي عقوبة
لأن التعزير شرع للتطهير والكافر ليس من أهل التطهير ، في القنية (سخ)
التعزير من حقوق العباد حتى يسقط بالعتو ولا يبطل بالتقادم ، وفي الفتاوى
الناطقية ويجوز للسلطان أن يترك التعزير ويجوز أن ينقص فيه ويجوز
التشفيع فيه وكل ذلك في الحدود باطل ، في الظهيرية اعلم أن التعزير
قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعريك الأذن وقد يكون بالكلام
العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي إليه بوجه عبوس
ولم يذكر محمد رح التعزير بأخذ المال ، وقد قيل روى عن أبي يوسف رح
أن التعزير من السلطان بأخذ المال جائز ، في المحيط ، وقد روى عن
أبي يوسف رح الزجر والتعزير من السلطان بأخذ المال جائز أن رأى
المصلحة وكذا جاز للقاضي لأنه كالوالى وفي معنى أولى الأمر الإمام والقاضي
والمحتسب وقيل لا يجوز إلا للسلطان ، في الخلاصة والخانية للتعزير بأخذ
المال أن رأى القاضي أو والى جاز من جملة ذلك من لا يحضر الجماعة

يجوز التعزير بأخذ المال انتهى إلا أن رواية جواز التعزير بأخذ المال .
ينبغي أن لا يطلع عليه سلاطين زماننا لأنهم بعد الإطلاع قد يجاوزون حد
الأخذ بالحق إلى التعدي بالباطل ، في الأنوار (١) في مذهب الشافعي رح
يجوز التعزير بالصلب حيا وبالتجريد عن الثياب الا قدر العورة ويحلق
الرأس وبتسويد الوجه وبالنداء بذنبه اذا تكرر منه لا يجوز بأخذ اللحية
ولا بأخذ المال . في منية المفتي يجوز للقاضي التعزير بالشم (٢) في الخلاصة
اذا قال المقضى عليه أخذت الرشوة من خصمي وقضيت على يعزر القاضي
في الجهادية في كتاب القضاء خصمان تشاتما بين يدي القاضي في مجلسه
ولم ينتهيا بالنهي فالرأى في ذلك للقاضي ان حبسها أو يعزرها عقوبة فحسن
لأنه لو ترك ذلك فرما يجترئ بذلك غيرها واقتدى بها . فيذهب ذلك
ما أوجب للقاضي وصيانة ذلك واجب ، في النصاب فأما آلات التعزير
فأشياء أحدها اليد ولها طريقتان أحدهما الصنع والثاني التعريك وأما الوكز
فلا لأنه يقضى إلى الهلاك ، قال الله تعالى فوكزه موسى فقضى عليه .
والثالث السوط الذي لأثمرة له . في الكافي لأثمرة له أي لا عقده له والرابع
العصا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترفع عصاك عن أهلك والخامس
الدرة والسادس الجريد والسابع النعال لما روى ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ضرب في حد الخمر الجريد والنعال ، في السراجية اذا قال
لآخر يا فاسق يا بليد اويا آكل الربوا ويا شارب الخمر اويا ابن الفاجرة
اويا سارق اويا كافر اويا خبيث اويا فاجر اويا ديوث اويا قرطبان اويا مخنث
اويا بي نماز يعزر ، وقال ياسخرة يا ضحكة يا قامر ، ذكر في الناطق انه لا يجب
التعزير وقال حسام الدين يجب . في المضممرات من قال لآخر يا كافر لا يجب التعزير

(١) كذا في نسخ المتانة ، وفي الخزانة النوادر ، مكان الأنوار . (٢) أي بالشم
المشروع كالشقي ونحوه كذا في الخزانة . أبو سعيد السندی

مقدمة المتألة

ودونوها علحدة ، وفازوا فى ترتيب القانون بتمامه بحيث لو أجرى محاكم العدل للمالك المختلفة على نظام واحد ، وجعل مرجعها كلها محكمة واحدة يراقبها الخليفة وصرف أولوا النظر أفكارهم ليخرجوا نقائصها ، وما غضو أبصارهم عنها ، لشنى هذا القانون عليهم . فهذه الجماعة مقتداهم وإمامهم إمام الأئمة أبو حنيفة نعان بن ثابت الكوفى رضى الله عنه وعن أتباعه .

وهو أول من فرع فيه وألف وصنف بتوفيق من الله عز وجل خصه به وإنفاق من أصحاب اجتمعوا له كأبى يوسف يعقوب بن ابراهيم بن خنيس الأنصارى رحمه الله تعالى المقدم فى علم الأخبار ، والحسن بن زياد اللؤلؤى المقدم فى السؤال والتفريع وزفر بن الهذيل رحمه الله المقدم فى القياس ومحمد بن الحسن الشيبانى رحمه الله المقدم فى الفطنة ، وعلم الإعراب ، والنحو والحساب . هذا مع أنه ولد فى عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، ولقى منهم جماعة ، ونشأ فى زمن التابعين رحمهم الله وتفقه وأفتى معهم (١) واستفاد العلوم والمعارف من أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .

وابن مسعود رضى الله عنه مملوءة سائر كتب الحديث والطبقات بعظمة شأنه ومن الصحابة المشهورين بالفقه . وكان يتبع مذهب عمر الفاروق رضى الله عنه وطريقته . وكان يقول : لو سلك الناس واديا

(١) راجع المبسوط ج ١ ص ٣

الم يقل يا كافر بالله تعالى لأنه سمي المؤمن كافرا بالطاغوت قال الله تعالى وهو
يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله، في التجنيس ولو قال لغيره يا خبيث يجسوز
أن يقول له بل انت خبيث الا في كلمة توجب الحد وإن تجاوز عنه فهو
أفضل قال الله تعالى ومن عفا فأصلح فأجره على الله، في المدارك في تفسير
قوله تعالى لا يجب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم وقيل الجهر
بالسوء من القول هو الشتم الا من ظلم فإنه إن رد عليه مثله فلا حرج عليه
في التجنيس ولو قال يا بليد يجب التعزير ولو قال يا لوطى لاشئ عليه ولو
قال يا من يعمل عمل قوم لوط ففيه التعزير عند أبي حنيفة رح، في
الغياثة لو قال يا لوطى فإنه لا يجب فيه شئ انتهى والمعلوم من الكنز أن فيه
التعزير، في الصيرفية لو قال للرجل الصالح يا لوطى أو أنت تلعب بالصبيان
عزر في القنية (كب) قال يا منافق أو أنت منافق يعزر، في الجواهر قال
لآخر يا أحق فعليه التعزير بالحبس والملامة دون الضرب. في السراجية
لو قال يا أبه يا ناكس لا يجب عليه شئ كذا اذا قال يا كلب يا خنزير
يا حمار يا تيس يا قرد يا ذئب. في الهداية ولو قال يا حمار أو يا خنزير
لم يعزر لأنه ما الحق الشين به للتيقن بنفيه، وقيل في عرفنا يعزر لأنه
يعد سبا وقيل سبا وقيل ان كان المسبوب من الأشراف كالفقهاء والعلوية
يعزر لأنه يلحقهم الوحشة بذلك وإن كان من العامة لا يعزر. في غنية
القضاة يقال للعامى يا حمار يا خنزير أو يا كلب لم يعزر عند أبي حنيفة ويودع
في السجن، في المضمرة في فوائد الجامع الصغير واذا قذفه بشئ لا يتوهم
أن يكون فيه بأن قال يا كلب يا خنزير يا حمار يا ثور فإنه لا يعزر وروى
عنه محمد بن أبي جعفر الهندوانى انه قال انما لا يعزر اذا قال هذا الواحد
من عرض الناس وأما اذا قال لفقير أول رجل ذى خطر فإنه يعزر. في العتابة
يا أبه أول ظالم يا ظالم لا يجب شئ. في الجواهر في الباب السادس من الحدود
ولو قال يا عوان والعوان في عرفنا يقع على الساعى ومن كان برثيا منه

فقدف به يعزر. في مجموع الواقعات من الملتقط لوقال يا بليد فعليه التعزير
ولو قال يا جيفة ففيه التعزير، في الصيرفية قال حرامزاده يجب التعزير
عليه، في القنية لوقال لآخر حرامزاده لا يجب حد القذف ولكن يعزر
وفيها ولو قال يا حرام يعزر. في منية المفتى التعريض بالشتم وغيره لا يوجب
التعزير، في الخانية لوقال لامرئته يا حليلة فلان لا يحد ولا يعزر، في مجموعة
الروايات من الظهيرية لوقال يا معفوج يعزر ولا يجب الحد في قول
أبي يوسف رح ومحمد رح حتى يضيف الفعل الى السبيل وعلى قول
أبي حنيفة رح لا يكون قدفا بحال وعليه التعزير لأنه الحق الشين بها
والمعفوج المضروب في الدبر، ومن المحيط اذا قال لفاسق يا فاسق أو قال
لأص يا لص فلاشئ. في القنية (بج) لوقال لآخر غوث خرين يعزر ويكون
هذا التعزير حقا للعبيد يسقط بإسقاطه، في الغياثية (م) عن محمد رح رجل
يشتم الناس إن كان له مروة وعظ وان كان دون ذلك حبس وان كان
شامًا ضرب وحبس. في الشاهان وقيل اذا كان الرجل ذا مروة وخطر
وحصلت منه الجنابة أول مرة لا يضرب ولا يجبر وان وجد ذلك مرارا
عزر فإن من يرتكب هذه المحظورات مرارا لا يكون ذا مروة وعلى هذا
اذا ادعت المرأة على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك يعزر وكذا المعلم
اذا ضرب الصبي ضربا فاحشا. في الخلاصة والتعزير على أربعة مراتب
أشراف الأشراف كالفقهاء والعلوية وتعزير الأشراف كالدهقانية والقواد
وتعزير أوساط الناس وتعزير الخسائس فتعزير أشراف الأشراف الإعلام
لا غير وهو أن يقول القاضي بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الأشراف
الإعلام والجر إلى باب القاضي وتعزير الأوساط وهم السوقية الإعلام
والجر إلى باب القاضي والحبس، وتعزير الخسائس الإعلام والجر والضرب
والحبس مع ذلك. وفي الكافي هكذا في القنية (مت) في مشكل الآثار إقامة
التعزير عند أبي حنيفة ومحمد رح وأبي يوسف والشافعي رح والعفو اليه

أيضا. قال الطحاوي وعندى العفو ثابت للذى جنى عليه لا إلى الإمام قال واهل
ما قالوه ان العفو الى الإمام فذلك في التعزير الواجب حقا لله تعالى بان ارتكب
منكرا ليس فيه حد مشروع من غير أن يجنى على انسان وما قاله الطحاوي فيما اذا
جنى على انسان . في التاتارخانية (م) وانما يجب التعزير بأن يرتكب منكرا ليس
فيه حد مقدر شرعا أو يقذف غيره بقذف لم يجب عليه حد مقدر. وفي شرح
الطحاوي أو آذى مسلما بغير حق بقوله أو بفعله . ومن كشف الغوامص
الأصل في وجوب التعزير ان كل من ارتكب منكرا كبيرة ليس فيه حد
مقدر آذى مسلما بقوله أو بفعله فانما يجب التعزير إلا اذا كان الكذب
ظاهرا في قوله . في السراجية من لطم مسلما أو رفع منديله في السوق عن
رأسه عزر . في مجموعة الروايات من مجموع المسائل واگر يكي را مشتی
يا چوبی بزند بروی تعزیر واجب شود نه قصاص . في القنية (بخ) ضرب
غيره بغير حق وضرب المضروب أيضا انها يعزران ويبدأ بالإقامة على
البادى منها لأنه أظلم والوجوب عليه أسبق . في مجموعة الروايات من
أدب القاضي للخصاف وان ادعى عليه أمرا من الامور التي يجب فيها
التعزير أو ادعى عليه أنه ضربه أو لطمه وادعى عليه التعزير وأراد استخلافه
يخلفه فإن حلف لاشئ عليه وان نكل لزمه التعزير . في السراجية من
أنكر وجوب التعزير عليه حلف . في الخانية في الأشربة المسلم يبيع الخمر
أو يأكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزر ويحبس وكذا المغني والمختص والناحة
يعزر ويحبس حتى يحدث توبته وكذا المسلم إذا شتم ذميا . في القنية ولو
وجد يحمل آنية فيها الخمر يعزر . في الخانية رجل قبل أجنبية حرة أو أمة
أو عانقها أو مسها بشهوة يعزر . في التاتارخانية وان رأى المحتسب رجلا
مع امرأة في الطريق يتحدثان فماذا يصنع بهما ؟ الجواب روى أن عمررض
رأى رجلا مع امرأة يتحدثان في الطريق فعزرهما بالدرة فقال الرجل هي
امرأتى فقال له ان كان امرأتك فلم تدخلها في بيتك . في عقد الآلى

رجل له غريم ثم جاء انسان وانترعه من يده يعزر ولكن لاضهان عليه
أما التعزير فلانه جنى وأما عدم الضهان فلأنه لم يتلف المال كذا في
الواقعات . في الكبرى عبد أساء الأدب فللمولى ان يعزره لايجاوز به الحد
لأن التعزير حق المولى. في الخلاصة لو كان العبد يطلب البيع من مولاه مع
أنه يحسن صحبته يعزر. في الذخيرة ومن موجبات التعزير اباق المملوك .
في الخانية المقيم اذا أفطر في رمضان متعمدا يعزر ويحبس بعد ذلك اذا كان
يخاف منه عوده إلى الإفطار ثانياً ، وكذا المسلم يشرب الخمر أو يأكل
الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزر ويحبس . في دستور القضاة من خلاصة
الفقه من خالف داهة السلطان فانه يعزر ، في الكافي ومن حده الإمام أو
عزره فمات فدمه هدر ، في الذخيرة في متفرقات السرقة الأصل أن الإنسان
يعزر لأجل التهمة ، منها اذا رأى الإمام رجلا يمشى مع السراق عزره .
في الغياثية في كتاب الإستحسان (مس) من أظهر الفسق يقدم اليه ابداء
للعذر (١) وان لم يكن ان شاء الإمام حبسه وان شاء أدبه سيطا وان شاء
أزعه عن داره لأن الكل يصلح للتعزير ، وفي الفتاوى محتسب نهى
قطانا عن وضع القطن على طريق العامة ومنعهم عن ذلك ثم رأه قد فعل
مثله فأوقد النار مبالغة في الزجر فإنه يضمن مثل القطنه الا اذا علم فسادا
في ذلك فرأى المصلحة في إحراقه فح لا يضمن ككسر الدنان وشق الدقاف
وإحراق بيت الخمار المعروف . في حاشية السراجية والتعزير قد يكون
بالقيد ذكر في كراهية الجامع الخاني ، ومن صنوان القضاء رجل يوجد في
بيته الخمر وهو فاسق أو رجل يوجد معه ركوة من خمر أو قوم يجتمعون
على الشراب ولم يرههم احد يشربونها غير أنهم قد جلسوا مجلس من

(١) كذا في نسخ المائة ، وفي الخزانة : يتقدم إليه أولا ابدأ العذر . أيضا
في الخزانة بعد هذا : - "فإن يكف" مكان "وإن لم يكن" . أبو سعيد السندي .

بشر بها فانهم يعزرون لأنه ظهر منهم امارات العزم على الفساد وانه
معصية لاحد فيه فيعزر. ومن شرح آثار النيرين من يجبس الكفار من
أهل الذمة كان ذلك منه نقضا للعهد وان فعله مسلم لا يقتل بل يعزر
ويجس . في القنية (سبح) من عليه التعزير اذا قال لرجل أقم على التعزير .
ففعل ثم رفع الى القاضي فان القاضي يحتسب بذلك التعزير الذي اقامه
بنفسه ، وفيها نجم الأئمة الخليفة ثبت حد القذف أو التعزير عند الإمام
فامر المقذوف أن يقيم الحد على القاذف بنفسه لا يعزر الإمام ان كان المقذوف
يريد إقامة الحد بيد غيره وفيها (طم) رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير
فعرزه بغير إذن المحتسب فللمحتسب أن يعزر المعزر ان عزره بعد
الفراغ منها فيه إشارة الى انه لو عزره حال كونه مشغولا بالفاحشة فله
ذلك وانه حسن لأن ذلك نهى عن المنكر وكل واحد مأمور به وبعد
الفراغ لو نهى لأن النهى عما مضى لا يتصور فتمحض تعزيرا وذلك
الى الإمام (بحه) قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه بالبينة ليدفع
التعزير عن نفسه لا يسمع بينة لأن الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل
بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالبينة تقبل لأنه يتعلق بالحد وار
أراد اثبات فسقه ضمنا لم يصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال
رشوت بكذا فعليه رده وتقبل البينة كذا هذا (عه) له حمات مملوكة
يطيرها فوق السطح مطالعا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس
يرميه تلك الحماة يعزر ويمنع أشد المنع فان لم يمتنع ذبحها المحتسب . في
الذخيرة في الفصل الثامن عشر من كتاب السير واذا ادخل المسلم في مصر
المسلمين خمرا أو خنزيرا فرأى الإمام أن يؤد به بأسواط ويجسه حتى
يظهر توبته من ذلك الفعل فله ذلك لأنه صار مستوجبا للتعزير بارتكاب ما لا يحل
وإظهار الخمر والخنزير في مصر المسلمين فإن اقتصر على أحدهما اما بالضرب
أو بالحبس فله ذلك بطريق التعزير وقد يكون التعزير . بعقوبتين وقد يكون بعقوبة

واحدة أما لو فعله ذمى ذلك فإن كان جاهلا بجرمة هذا الفعل يترك وعلم
وان كان عالما عزر بالحبس وبالضرب أو بأحدهما كما قلناه . في نصاب
الإحتساب ومن موجبات التعزير كتابة الصكوك والخطوط بالتزوير ، من
ملتقط الناصري رجل كتب كتاب عتاق زورا وكتب عليه شهادات
لأقوام معلومين زورا فر الى البلاد فلاضهان على الكاتب ويعزر الكاتب
ومن موجبات التعزير الممازجة في أحكام الشريعة وفيها ومن موجبات
التعزير الزهد البارد . في اليواقيت روى أن رجلا وجد ثمرة ملقاة في سوق
المدينة في زمن عمر رض فأخذها وقال من فقد هذه الثمرة وهو يكرر
كلامه ويعرفها ويظهر زهدا ومراده من هذا الكلام إظهار زهده وورعه
وديانته على الناس فسمع عمر رض كلامه وعرف مراده فقال كل يا بارد
الزهد فانه ورع يبغض الله وضربه بالدرة هكذا في جمع الجوامع للسيوطي
في كفاية الشعبي في باب مجلس التراويج ومن ترك الصلوة واحدة فانه
يصير فاسقا ولا تقبل شهادته ولا يصلح للقضاء ولا للوصاية وإمامة المسلمين
ويستحق التعزير ويكون صاحب كبيرة كما لوزني وسرق وقتل مسلما بغير
حق ، وعن أبي حنيفة رح ان من ترك الصلوة ثلاثة أيام فقد استحق القتل
انتهى أى سياسة لا إكفارا . في القنية (سم عج) وغيرها (١) ترك الجماعة بغير
عذر يجب التعزير ويأثم الجيران بالسكوت عنه . في الذخيرة رجل قال
لخصمه اذهب معى الى الشرع أو قال بالفارسية بامن برو بشرع فقال الخصم
بياده بيارتا من روم بي جبر نروم يعزر لأنه عاند الشرع . في عمدة الحكام
من العتابية وتمرده أن يقول لا احضر أو سكت أو قال احضر في وقت
كذا ولم يحضر وشهد على رده طلبه مستوران بعث اليه من يحضره أو
كتب الى الوالى فبعث اليه من يحضره واذا حضر عزره بضرب أو بحبس

(١) قلت : ليس في الخزانة ذكر "غيرها" والله اعلم . أبو سعيد السندی .

أوبجس على حسب حاله على ما يراه . في السراجية عن أصحابنا فيمن اعتاد
الفسق يهدم عليه بيته؛ في القنية ولو وجد منه رائحة الخمر دون السكر
يعزر (بجة) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر . في الذخيرة من الفسق
ما لا يوجب التعزير كيمين الغموس والبيع الفاسد والإجارة الفاسدة . في
المفروق ومن أفتى باباحة البنج في زماننا يعزر .

كتاب السرقة

في الكنز هي أخذ مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة محرزة
بمكان أو حافظ فيقطع إن أقر مرة أو شهد رجلان، ولو جمعا وأخذ بعضهم
قطعوا إن أصاب لكل نصاب . في الوقاية ويسألها الإمام كيف هي وما
هي ومتى هي وكف هي واين هي وممن سرق فان بينها قطع . في الظهيرية
ولا يضرب السارق اذا أنكر ولا يفتى به، لأن المفتى لا يفتى إلا بالشرع
وفيها إذا أقر بالسرقة مكرها فأقراره باطل، ومن المتأخرين من أفتى
بصحته . وسئل الحسن بن زياد أيحل ضرب السارق حتى يقر قال ما لم يقطع
اللحم ولا يتبين العظم ولا يزداد على هذا . في المضمرة من الذخيرة (١)
حكى عن الفقيه أبي بكر بن الأعمش ان الإمام يعمل فيه بأكبر رأيه أنه
سارق، وان المال عنده عذبه ويجوز له ذلك وعامة المشايخ على أن الإمام
له أن يعزره لأنه وجدته في موضع التهمة، والإنسان يعزر لأجل التهمة
كما لوراه جالسا مع الفساق في الشرب وإن كان هو لا يشرب كذا هذا
وحكى ان عصام بن يوسف رح دخل على حبان بن قيلة وكان أمير بلخ

(١) كذا في نسخ المائة . وفي نسخة الخزانة لصاحب العلم "في السراجية
من الذخيرة" مكان "في المضمرة" والله اعلم . أبو سعيد السندی .

فأني بسارق وقد أنكر فقال الأمير ايش يجب فقال عصام الدين على المدعى
البينة وعلى المدعى عليه اليمين فقال الأمير هاتوا بالسوط فما ضرب عشرة
إلا أقر وأحضر السرقة فقال عصام الدين رح سبحان الله ما رأيت جورا
أشبه بالعدل من هذا . في السراجية فأما الضرب فخلاف الشرع . في
الحماذية من المحيط إذا أقر بالسرقة ثم رجع صح رجوعه ولا يقطع ، ومن
التاتارخانية أقر بتهديد لا يقطع . في الغياثية ولو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر يغرم
المال ولا يقطع . في الغياثية (س) أنا سارق هذا الثوب قاله بالرفع من غير
تنوين وكسر الباء يقطع ، ولورفع القاف ونونها ونصب الباء لا يقطع ،
والفرق أن لفظه في الأول يدل على السرقة الماضية فكانه قال سرقت ،
وفي الثاني يدل على السرقة المستقبلية مثال الأول أنا قاتل زيد أي قتلته (٢)
في الكنز ويقطع بسرقة الساج والقنا والآبنوس والصندل والفصوص
الخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ . في البداية ولا قطع فيما يوجد مباحا
في دار الإسلام كالخشب والحشيش والقصب والسمك والصيد والطير
والزرنينخ والمعزة والنورة ولا فيما يتسارع إليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن
واللحم والبطيخ والفواكه على الشجر والزرع الذي لم يحصد . في السراجية
والمصحف وان كان مفضضا وكتب الفقه والأشعار . في البداية ولا قطع
على خائن وخائنة ولا منتهب ولا مختلس ولا نباش . في الشاهان وان كان
القبر في بيت مقفل فهو على الخلاف في الصحيح ، قال شمس الأئمة
الهرخسي رح اختلف مشائخنا رح فيما اذا كان القبر في بيت مقفل والأصح
أنه لا يجب القتل سواء نبش أو سرق مالا آخر من ذلك لأن موضع القبر
اختلف صفة الحرز به لذلك البيت فان لكل احد من الناس تاويلا بالدخول

(١) قلت : وفي الخزانة ذكر بعد هذا ” وفي الثاني أنا قاتل زيدا أي
أقتله . أبو سعيد السندی .

فيه للزيارة فلا يجب القطع على من سرق منه . في البداية ولا يقطع السارق من بيت المال ولا من مال للسارق وفيه شركة ، ومن له على آخر دراهم فسرق مثلها لم يقطع . في السراجية سرق متاعا من رجل في الصحراء وهو حافظ له قطع وإن لم يكن المال تحت رأسه أو تحت جنبه سواء كان الحافظ نائما أو منتبها لأن المعتبر هو الحفظ المعتاد . سرق من بيت أخيه أو أمه من الرضاع قطع . ولو سرق من بيت المضيف لا . في الكنز ومن مغنم وحمم وبيت اذن في دخوله لم يقطع . ومن سرق من المسجد متاعا ورببه عنده قطع وان سرق ضيف ممن أضافه أو سرق شيئا ولم يخرجه من الدار لا . في معدن الكنز واگر جامه زير خفته در صحرا يا در مسجد يا از گشتري از انگشت اود زديد قطع کرده شود وفاقا واگر تيرها گران كه بر درخانه افتاده مى باشد دزديد قطع کرده نشود خلافا للشافعى وأحمد ومالك رحم في القنية ولو سرق المدفون في المقبرة يقطع ، في غنية القضاة ولا يقطع سارق بغير من القطار وان كان معه سائق ولا سارق شاة أو بقرة أو فرس من المرعى وان كان معه الراعى إلا أن يكون معه آخر ليحفظ المواشى مقصورا . في خزانة الفقه وفي الدابة اذا سرقها من مرعاها (١) في نوادر الفتاوى اگر مردى ده درم در آستين گرده باشد وگره زده ودزدان گره بمقراض برید ودراهم برد بگويم اگر بند گره درون آستين بود قطع واجب آید واگر بند گره بیرون آستين باشد قطع واجب نیاید في السراجية سرق ابريق فضة فيه ماء أو شراب لم يقطع . في الغياثية (س) سرق قمقمة فيها ماء يساوى عشرة لا يقطع لأن هذا الأخذ غير موجب من وجه من حيث أنه أخذ الماء ولو شرب الماء الذى فى الاناء فى الدار

(١) قلت : كان هنا بياض فى الأصل وفى نسخة صعب . وملئت البياض من نسخة الخزانة . أبو سعيد السندى .

ثم أخرجه فارغا قطع لأن الاناء صار أصلا. في الفتاوى افرز زكوة ماله ليؤدى إلى الفقراء فسرقتها غنى أو فقير قطع لبقائه على ملكه هو المختار. في مجموعة الواقعات من المحيط ان سرق طعاما في سنة قحط لا يجب القطع سواء كان طعاما يتسارع اليه الفساد أو لم يتسارع وسواء كان محرزا أو لم يكن محرزا وان كان السنة سنة خصب ان كان طعاما يتسارع اليه الفساد لا يقطع وان كان طعاما لا يتسارع اليه الفساد وكان محرزا يقطع وعن محمد رح اذا سرق في عام سنة من ضرورة وجوع فلا قطع عليه ولا فصل بين الطعام وغيره. في الغياثية (س) وجب عليه القطع فرفع إلى الحاكم فلم يقطع اثم لأن القطع حق الله تعالى فيأثم بتركه. في الينابيع لو أمر الإمام بقطعه فقال المسروق عنه عفوت فهو باطل. في البداية ولا يقطع السارق إلا أن يحضر المسروق منه فيطالبه بالسرقة. في المتنق وطالب المسروق منه القطعا. في السراجية اذا سرق العاقل البالغ او لا قطعت يمينه من الزند إلا اذا كان أشل اليسرى أو مقطوع الإبهام من اليسرى أو مقطوع الإصبعين. ما سوى الإبهام أو مقطوع الرجل اليمنى فح لا يقطع. واذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى فاذا سرق ثالثا أو رابعا لم يقطع بعد ذلك عندنا. وللإمام أن يقتله سياسة لسيه في الأرض بالفساد. وفي عقد اللآلى اذا سرق من مال أبيه بقدر النفقة الواجبة لا يأثم ويأثم بالزيادة. في الحمادية من المحيط وان دخل سارق فخفت أن يكون معه شئ فيرميك أو يضربك فارمه ولا تحذر. في ملتقط الناصرى وإذا أخذ سارق متاع رجل وذهب فله أن يطالبه ويضربه حتى يلقى المتاع، وان قاتله اللص فله أن يقاتله، في التعجيس ويجوز المقاتلة مع اللص في القليل والكثير ولا يشترط أن يكون نصابا وبه أخذ الفقيه رح وعن أبي حنيفة رح إذا اطاع الرجل على اللص وهو ينقب جداره أو حريمه يقتله ولا ينظره. في التاتارخانية رأى رجلا يسرق مال انسان إن كان

مقدمة المتانة

وشعبا ، وسلك عمر وادبا وشعبا ، اسلكت وادى عمر وشعبه
(١) وقد أرسله عمر الفاروق رضى الله عنه إلى الكوفة ليعلم أهلها
وبفقهم . وقال لهم : لقد آثرتم بعبد الله على نفسى وفى الكوفة كان
له أصحاب وتلاميذ نشروا مذهبهم . يقول محمد بن جرير : لم يكن أحد
له أصحاب معروفون حرروا فتياه ، ومذاهبه فى الفقه غير ابن مسعود
رضى الله عنه (٢)

والكوفة كانت بلدة عربية خالصة وقد هاجر إليها زهاء أربعة
آلاف من الصحابة . وكان أهلها يرون أن عبد الله بن مسعود
وأصحابه أثبت الناس فى الفقه . كما قال علقمة لسروق : هل أحد منهم
أثبت من عبد الله ، وقول الإمام أبي حنيفة للأوزاعي : إبراهيم أفقه من
سالم وإولا فضل الصحبة لقلت : إن علقمة أفقه من عبد الله بن عمر ، و
عبد الله بن مسعود هو عبد الله .

وطريقة الإمام أبي حنيفة عن حماد بن سليمان رح والحكم بن
عتيبة رح ومنصور بن المعتمر رح وسليمان الأعمش رح . هولاء الأربعة
عن إبراهيم بن يزيد النخعي رح . والنخعي كان مركزا لفقه أصحاب ابن
مسعود رضى الله عنه . (٣)

(١) اعلام الموقعين ج ١ ص ٢٢

(٢) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ٧٩

(٣) الإمام إبراهيم كان من بيت أهل فقهاء ، فكان خاله علقمة
النخعي ، والأسود وعبد الرحمن النخعيان أبناء أخى علقمة . يقول الشعبي
عند ما بلغه موت إبراهيم : هلك الرجل ؟ قيل نعم ، قال : أنعى العلم

لا يخاف الظلم منه يخبر وإن خاف ترك . في المضمرة (س) وعن محمد رح (١) إذا دخل اللص دار رجل فعلم به صاحب الدار ان لا يقدر على الأخذ بيده فان له قتله سواء دخل عليه مكابرا أو غير مكابر ، وذكر في المجرى (٢) إذا دخل داره يريد أن يسرق ماله فقتله فلا قود ولادية . في الكنز في كتاب الجنائيات ومن دخل عليه غيره فأخرج السرقة فاتبعه فقتله فلا شئ عليه . في الهداية وتاويل المسئلة اذا كان لا يتمكن من الإستراد إلا بالقتل وان تمكن بدونه بأن علم انه لو صاح به يذهب ويترك المال لا يحل القتل حتى لو قتل قتل به ، في الظهيرية وعن أبي حنيفة رح قتيل وجد في دار رجل فقال صاحب الدار دخل على يسرقني فقتلته إن كان معروفا بالسرقة فلا شئ عليه . في تجنيس الملتقط وجد قتيل في داره وقال صاحب الدار قتلته أنا لأنه أراد أخذ مالي وعلى المقتول سب السراق وهو متهم في ذلك فعن أبي حنيفة رح لاشئ على صاحب الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون القصاص . في الظهيرية رجل دخل دار رجل يريد أخذ متاعه أو أخذ المتاع وأخرجه (١) فله أن يقتل مادام المتاع معه لقوله عليه الصلوة والسلام قاتل دون مالك ، وإن رمى فليس له أن يقتله وفيها لص معروف بالسرقة وجده رجل يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقة لا يجوز له أن يقتله ولكنه له أن يأخذه ويأتي به إلى الإمام حتى

(١) قلت : كذا في الأصل . أما في نسخة صع فبعلامة (س) مكان (س) وفي نسخة خزانة الرواية هكذا : - في المضمرة عن (م - س - م) إذا دخل الخ . والله اعلم . (٢) كذا في نسخ المتانة . وفي الخزانة : وذلك في المجرى الخ . ولعله من سهو الناسخ . (٣) قلت : قبل عبارة "أو أخذ المتاع" كان هنا بياض في نسخة الأصل ، ونسخة جامعة السند . ولا بياض في نسخة صع ونسخة خزانة الرواية وهو الصحيح . أبو سعيد غلام مصطفى السندی .

ستتبيه (١) والإستتابة طلب التوبة ، في السراجية لأن الحبس لازجر مشروع وفيها السارق اذا قطع حبس حتى يحدث توبته ويظهر عليه سماء رجل صالح. في الخانية للمسروق منه والمغصوب منه أن يحبس مال الغاصب والسارق حتى يأخذ ماله. في السراجية اذا سرق بسمرقند ليس لوالى أو شن أو أوزجند أن يقيم الحد لأن ذلك في ولاية سلطان آخر فافهم هذا الأصل . في الغيائية والمعتبر أن يكون السرقة في ولايته .

باب قطع الطريق

في السراجية قاطع الطريق الذى يقطع يده ورجله من خلاف ان يكون واحدا فصاعدا بشرط أن يكون له شوكة ينقطع به الطريق وأن يكون بينه وبين المصر مسيرة سفر. عو قال أبو يوسف رح إذا قطع في المصر ليلا أو خارج المصر أقل من مسيرة سفر يجرى عليه حكم قطاع الطريق . قال القاضى الإمام المنتسب الى الإسيبيجاني عليه الفتوى . في التبيين وعليه الفتوى لمصلحة الناس وهى دفع شر المتغلبة المتلصصة وفيه وعن أبى يوسف رح أنهم إن قصدوا في المصر بالسلاح يجرى عليهم أحكام قطاع الطريق ، لأن السلاح لا يلبث فلا يلحقهم الغوث ، وان قصدوا بالحجر والخشب فإن كان خارج المصر فكذلك الحكم لأن الغوث لا يلحقهم ، وإن كان يقرب منهم ، وإن كان في المصر فإن كان بالليل فكذلك أيضا لأن الغوث لا يلحقهم وإن كان بالنهار لا يجرى عليهم أحكام قطاع الطريق فاستحسن المشائخ هذه الرواية وبه يفتى . في السراجية قاطعو الطريق إذا أخذوا المال وقتلوا فان شاء الإمام قطع أيديهم

(١) أى بالحبس كما في الخزانة . أبو سعيد السندى .

وأرجلهم من خلاف يعنى أيمنهم وأرجلهم اليسرى وقتلهم الإمام صبيرا أو صلبا وإن شاء اكتفى بالقتل ولم يقطع ثم إذا أراد الصلب يصلب حيا ويطعن برمح تحت ثديه الأيسر ويخضع حتى يموت ويترك على الخشبة ثلاثة أيام ثم يخلى بينه وبين أهله ليدفنوه. في المضمرة (ى) فى كيفية الصلب أن تغرز خشبة على الأرض ثم تربط خشبة اخرى ويرتبط عليها يدها ثم يطعن بالرمح فى يده الأيسر ويخضع بالرمح حتى يموت . فى الكنز وغير المباشر كالمباشر. فى الغياثية (١) ويقطع المعين والمباشر فى ظاهر الرواية لأن هذا جزاء الخراب وهما سواء، وكذا فى استحقاق الغنيمه لأن إستحقاقها جزاء الجهاد لأن الجهاد ليس يقتصر على القتال والقتل فيتحقق من المعين كما يتحقق من المباشر، والقتل قصاصا لا يجب على المعين وليس هو كالمباشر لأن القصاص جزاء مباشرة القتل ولم يباشره وفى الجنايات من إلقاء أبى يوسف رح يقطع المباشر دون المعين وإن سل سيفه اذ لم يجرح، والصحيح جواب ظاهر الرواية. فى السراجية قاطع الطريق اذا قطع ولم يأخذ المال يجب القصاص ويكون ذلك الى الأولياء دون السلطان . فى الكنز اذا قاد السولى أوعفا . فى السراجية ولو خوف ولم يقتل ولم يأخذ المال فانه يعزر ويودع فى السجن حتى يحدث التوبة ويظهر فيه سياء رجل صالح أو يموت فيه، فى الشاهان بعضهم قدروا الحبس ستة أشهر وبعضهم حتى يظهر فى وجوههم سياء الصالحين . فى الكنز ومن خنق فى المصر غير مرة قتل به . فى الحمادية من العتابية وعن أبى يوسف رح اذا عرف الإمام الخناق أو أقر أو أصيب معه أماره الخناقين ومعه المتاع امر بضرب عنقه وصلبه وكذا من يطعم البنج أو وجد قاهرا أو أصيب معه الطعام الذى فيه البنج ومتاع الناس لأن الأمر فيهم ظاهر

(١) فى الخزانة ذكر بعد الغياثية علامة (ط) . أبوسعيد السندى .

فذلك إلى الإمام . ومن الناطق وأما الذي يسقى الناس البنج والشكوان وجوز بوياء
وجوز مائل ونحوهما مما يذهل الناس ويذهب بالعقل ثم يأخذ ما له
فإن هولاء لا يقتلون ولكن يعاقبون العقوبة الشديدة ويحبسون حتى يعلم
توبتهم ويغرمون ما أخذوا من الناس . في مجموعة الواقعات من واقعة
الفتاوى در آنکه زید برآی چند نفرزبان می رساند و میگوید ترازیان
نفس و مال بدانچه خواهم توانست خواهم رسانید شرعا زید مذکور را
حبس کنند یانی آجاب رح حبس کنند والله تعالی أعلم لأنه لا يدفع شره
عن الناس الا بالحبس . فی المحيط وحبس الذعار والذین یخوفون علی
المسلمین وأهل الفساد حتی يعرف منهم التوبة والذعار الذی یقصد إتلاف
أموال الناس وأنفسهم أو كليهما ، فی الحمادية من الخلاصة الذعار یحبسون أبدا
حتى يعرف توبتهم . فی رسالة التعزیر من الجامع الصغیر الخانی و یجوز
تقیید الذاعر والسفیه .

باب الامارة والسلطنة

فی الخانية فی باب المرتد قال علماءنا رح السطان یصیر سلطانا بأمرین
بالمبايعة معه ويعتبر فيه مبايعة أشرفهم وأعيانهم والثاني تنفيذ حكمه علی
رعيته خوفا من قهره وجبره فإن بايعه الناس ولم ينفذ فيهم حكمه ،
لعجزه عن قهرهم لا یصیر سلطانا فاذا صار سلطانا بالمبايعة فجار إن كان
له قور وغلبة لا ینعزل ، لأنه لو انعزل یصیر سلطانا بالقهر والغلبة فلا یفید
وإن لم یکن له قهر وغلبة ینعزل . فی شرح العقائد النسفیة ولا ینعزل
بالفسق والجور . وفي شرح المقاصد ويستحق العزل بالإتفاق ، ومن صار
ماما بالقهر والغلبة ینعزل بأن یقهره آخر ویغلبه . فی الفصول الحمادية فی
الفصل الأول أهل البلدة اذا تابيعوا علی سلطنة أحد یصیر سلطانا ومثل

ذلك في القضاء لا يجوز لأن في الأول ضرورة ولا ضرورة في الثاني ، في معدن الكنز من نواذر الفتاوى بادشاهى را تقليد خليفه شرط نيسك اكر كسى اهل ولايت را كه والى ندارد در ضبط آرد وميان ايشان بادشاهى راند و عدل وانصاف نمودن گيرد سلطان گردد . في فتاوى النسفى سلطان مات وانفقت رعيته على ابن صغير له وجعلوه سلطانا ما حال الخطباء والقضاة وتقليده اياهم مع عدم ولايته ؟ قال ينبغى أن يكون الإتفاق على وال عظيم فيصير سلطانا لهم فيكون التقليد منه وهو يعد نفسه تبعا لابن السلطان ، ويعظمه لشرفه ، ويكون السلطان في الحقيقة هو والى . في مجموعة الروايات من صنوان القضاء ويجوز للإمام أن يتخذ من بيت المال الخيل والغلمان والدار الواسعة وما يكفيه من النفقة والكسوة ولمن في عياله ومؤنته وأعوانه ولا يعتبر مؤنة الإمام بمؤنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين لأنه عليه الصلوة والسلام كان منصورا بالرعب وكان الإسلام غضا طريا في زمن الخلفاء بهابهم الناس لبقاء أثر النبوة في وقتهم وقد تغيرت الأمور والقلوب في زماننا ، فلوم يتكلف الإمام وعاش بين الناس كما عاشوا لم يكن مطاعا وتعطلت امور الشرائع . في شرعة الإسلام وطعمة القاضى والأمير في بيت المال ، وهو مقدار ما يتكح الزوجة ويشترى خادما ومسكنا فإن أصاب أكثر من ذلك فهو خائن سارق . ويعظم والى ويكرمه في الحديث من أهان سلطان الله أذله الله وفي الحديث السلطان ظل الله في الأرض يأوى إليه كل مظلوم ويدعوه بالفلاح والخير ولا يلعبه على الجور والظلم فإن ما يصلح الله تعالى على أيدي الولاة أكثر مما يفسده ، وقال بعض الكبراء لو كان لى دعوة واحدة لم أجعلها الا في الإمام اذا صلح الإمام أمن العباد وهو شريك رعيته في كل خير عملوه في عدله ويرى كل أحد من الرعية جور السلطان عذابا من الله نزل عليهم جزاء على ما قدمت أيديهم في الحديث كما تكونون يولى

العدو على بلد وصار التنفير عاما (ولايتها دفعهم الا يقتلهم جميعا . في السراجية من أراد الغزو ولم يكن النفير عاما) (١) وله أبوان لا يخرج إلا بإذنها ولها أن يمنعها إذا دخل عليها مشقة . في الخانية في كتاب الحظر والإباحة فإن أذن له أحدها ولم يأذن له الآخر لا ينبغي أن يخرج وهما في سعة من أن يمنعها إذا دخل عليها وحشة لأن مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية . وفيها في كتاب السير ولا يعتبر اذن المرأة في خروج الزوج إلى الجهاد وغيره ، في التجنيس ولا بأس بالخروج إلى الجهاد وإن كره بناته واخواته وخالاته وعماته . في السراجية ولا يخرج المديون الا باذن الطالب . عالم ليس في البلدة أفقه منه ليس له أن يغز ولما يدخل عليهم من الضياع . في الخانية يكره خصا الفرس لأن صهبله يرهب العدو ولا بأس بجعل الأجراس على الخيل مع التجافيف التي يقال لها برگستوان لأن فيه أرهاب العدو . ويكره الجرس في أعناق الإبل والحمير التي يحمل عليها الأثقال وأما التي يقال لها بالفارسية درى فذلك لا يسمى جرسا فلا بأس به . في الظهيرية والخانية لا بأس بهذا الطبول التي تضرب في الحرب لاجتماع الناس ، واستعدادهم للقتال لأنها ليست بطبول هـو . في الخانية في كتاب الحظر والإباحة وان استوجر لضرب الطبل ان كان للهو لايجوز لأنه معصية وان كان للغزو جاز لأنه طاعة . في الشاهان واوأن مسلما حمل على الف رجل وحده فان كان يطمع انه يظفر بهم أويتكرفيهم فلا بأس بذلك لأنه يقصد السيل من العدد وقد فعل ذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير واحد من أصحابه يوم أحد فلم ينكر عليهم وان كان لا يطمع في نكاته فانه يكره له هذا الصنيع لأنه يتلف نفسه من غير

(١) نقلت هذه العبارة من نسختي صغ وده وتوافقها الخزانة . وليست في الأصل وإنه من سهو الناسخ . أبو سعيد السندي .

منفعة للمسلمين ولانكايه في المشركين وإن كان لا يطمع في نكائه ولكن
يجرى بذلك للمسلمين عليهم حتى يظهر لفعالهم النكات لفعله ذلك -
الإقدام فكذلك إذا كان يطمع النكايه فيهم بفعل غيره وكذلك ان كان
يطمع في إرهاب العدو ان كان القهر عليهم بفعله فلا بأس في مجموعة
الروايات إرهاب المسلمين وإلقاء الرعب والقتل فيهم بدون تحقق الضرورة
لايسع للمسلم الإقدام على شيء من ذلك .

فصل في جهاد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشجاعته

في الشفاء قال ابن عمر رض ما رأيت أشجع ولا أبجد ولا أجود ولا
أرضى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال علي رض إنا كنا
إذا حمى الناس ويروى إشتد البأس واحمرت الحدق اتقينا برسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فما يكون أحد أقرب إلى العدو منه ولقد
رأيتني يوم بدر ونحن نلوذ بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أقربنا إلى
العدو منه وكان من أشد الناس بأسا . وفيل كان الشجاع هو الذي يقرب
منه صلى الله عليه وآله وسلم إذا دنى العدو لقربه منه . وقال عمران
بن الحصين ما لقي صلى الله عليه وآله وسلم كتيبة إلا كان أول من يضرب
وفيه عن عائشة رض قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحرس
حتى نزلت هذه الآية والله يعصمك من الناس فأخرج رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رأسه من القبة فقال لهم يا أيها الناس انصرفوا فقد
عصمتي ربي عزوجل ، وفيه ولما رآه أبي بن خلف يوم أحد وهو يقول أين
محمد لا تجوت إن بخا وقد كان يقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حين
اقتدى يوم بدر عندي فرس أعلفها كل يوم فرقا من ذره أقتلك عليها

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا أقتلك إن شاء الله تعالى فلما رآه يوم أحد شد أبي على فرس على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعترضه رجال من المسلمين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أى خلوا طريقهم وتناول الحربة من الحدت الصمة فانتقض انتفاضة تطايروا عنه تطاير الشعر عن ظهر البعير. ثم استقبله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطعنه فى عنقه تداده عنها عن فرسه مرارا وقيل بل كسر ضلعا من اضلاعه فرجع الى فرس يقول قتلى محمد وهم يقولون لا بأس بك فقال لو كان ما بي بجميع الناس لقتلهم أليس قال أنا أقتلك والله لوبصق على لقتانى فمات بسرف فى قفولهم الى مكة .

فصل فى الشرعة ويستحب الخروج الى الغزو يوم الخميس فى العوارف روى كعب بن مالك قال قلما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخرج الى سفر الا يوم الخميس فى الشرعة ويستفتح الغازى بالفقراء والصعاليك كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وفيها ويستحب أن يأكل من كل أرض يأتيها أى من فومها وبصلها ويقولها فلا يضر ماءها ودبائها (فى الغياثية جند نزل فى قرية فنزل رجل منهم منزل رجل وصاحبه) (١) كاره إن كان فى غزو فلا بأس به وفى

(١) كذا فى الخزانة ولم توجد هذه العبارة فى الأصل، وانه من سهو الناسخ. وفى نسختى ده وضع كتبت قبل "قوله فى السراجية" الخ وبعد قوله (فلا بأس به) وهذا أيضا سهو لا تصح به العبارة، والصحيح ما كتبت من الخزانة. أبو سعيد السندى.

السراجية هكذا . في شرح الطحاوي وينبغي للإمام إذا أراد الدخول في دار الحرب أن يعرض العسكر ليعرف عدد راجلهم وفارسهم ويكتب أسماءهم . في الجوهري شرح الهداية ما روى أن توقيف الأظفار والشارب مندوب في دار الحرب ليكون أهيب في عين العدو والأظفار سلاح عند عدم السلاح لأن خالد بن الوليد كان يطول شاربه ليكون أهيب في يده الإسلام ونسخ بقوله عليه الصلاة والسلام اعفوا الشارب واحفوا اللحي في الخانية ويكره أن يلبس شيئا من السلاح فيه صورة انسان أو طير فأما الشجر ونحو ذلك فلا بأس به ، وفي المصمرات ولا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب لأن فيه ضرورة فان الخالص أذفع لمعرة السلاح وأعيب في عين العدو لبريقه ويكره عند أبيخنيصة رح أي تحريمها . في التاتارخانية من العتابية فالجوشن والبيضة والساعدان من الذهب والفضة كالديباج . في الجواهر ذكر البقالى عن محمد رح أنه قال لا بأس للجندى من لبس الحرير وان لم يحضر العدو واذا تأهب للحرب فلبسه ولكن لا يصلح فيه الا أن يخاف العدو . في الشرعة والخضاب سنة ثبت قولاً وفعلاً . وفي الحديث اختضبوا فان الملائكة يستبشر بخضاب المؤمن ' وفي الحديث أحمن ما غير به الشيب الحنا والكنم وكان الصديق رض يختضب بهما ولا يختضب بالسواد فقد جاء فيه وعيد عظيم . في الذخيرة اتفق المشائخ ان الخضاب في حق الرجال بالحمرة سنة وانه من سياء المسلمين وعلاماتهم وأما الخضاب بالسواد فن فعل ذلك من الغزاة ليكون أهيب في عين العدو فهو محمود اتفق عليه المشائخ رح ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء ويحبب نفسه اليهن فذلك مكروه وعليه عامة المشائخ رح وبعضهم جوزه ذلك من غير كراهة ، في الشرعة ويوقر الشيب ولا يكرهه ولا ينتفه فانه نور المؤمن ووقاره . وفيها ومن سنة الغازى أن يقدم على الحرب بقاب جرى لايعبأ بشئ من شدة الحرب ومعرة القتال ويدفع عن قلبه وساوس الشيطان

مقدمة المتأنة

ويقول الإمام فخر الإسلام البزدوى فى أصوله : وأصحابنا رحمهم الله (١) هم السابقون فى هذا الباب ولهم الرتبة العليا ، والدرجة القصوى فى علم الشريعة . وهم الربانيون فى علم الكتاب والسنة ، وملازمة القدوة . وهم أصحاب الحديث (٢) والمعانى . وأما المعانى فقد سلم لهم العلماء حتى سموهم أصحاب الراى (٣) والراى إسم للفقه الذى ذكرنا . وهم

ما خلف بعده مثله ، وسأ خبركم عن ذلك ، إزه نشأ فى أهل بيت فقهه ، فأخذ فقههم : ثم جالسنا ، فأخذ صفو حديثنا ، إلى فقهه أهل بيته ، فمن كان مثله ؟ " نظرة عامة " ص ١٥٧

(١) أى أصحاب مذهبنا . وهم أبو حنيفة وأصحابه . وذكر ضمير النصل ليدل على نوع تخصيص . أى هم المخصوصون بالسبق لا غيرهم ، لأنهم لم يتقدمهم أحد فى تخرج المسائل . وتصحيح الأجوبة ، ولم يبلغ غايتهم فى ترتيب الفروع على الأصول ببذل الجهود فى ذلك .

(٢) ولما طعن الخصوم فى أبى حنيفة رحمه الله وأصحابه أنهم كانوا أصحاب الراى دون الحديث ، يعنون أنهم وضعوا الأحكام باقتضاء آرايهم . فإن وافق الحديث رايهم قباود ، وإلا قدموا رايهم على الحديث ولم يلتفتوا إليه . رد عليهم طعنهم بقوله : وهم أصحاب الحديث . وقد حكى أن الشيخ المصنف (أى مصنف أصول الفقه) ناظر إمام الحرمين فى أوان تحصيله ببخارا بإشارة أخيه الشيخ أبى اليسر فأفحمه . فلما تفرقوا قال إمام الحرمين : أن المعانى قد تيسرت لأصحاب أبى حنيفة ولكن لا ممارسة لهم فى الحديث فبلغ الشيخ فرده فى هذا التصنيف قال : وهم أصحاب الحديث . التعاليق الخطية على أصول البزدوى

(٣) وهو من قبيل قوله : ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم تعبيرا

بقراءة هذه الآية قل لن يصيبنا الا ما كتب الله لنا ويعلم أن الجبن لا يؤخر
أجله والإقدام لا يعجل حنقه، قال الله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت
ولو كنتم في بروج مشيدة . وفيها وقد رخص رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم الكذب في الحرب والخديعة في صف القتال . في السراحية حمل
رؤس الكفار الى دار الإسلام مكروه الا اذا كان فيه كبت وغيظ للمشركين
او فراغ قلب المؤمنين بان كان المقتول من قواد المشركين أو عظيما
مبارزا . في الظهيرية ألا ترى أن عبدالله بن مسعود رض حمل رأس
أبي جهل عليه لعنة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر حتى ألقاه
بين يديه فقال هذا رأس عدوك أبي جهل لعنة الله عليه فقال صلى الله
عليه وآله وسلم هذا فرعون وفرعون امي كان شره على وعلى امي أعظم
من شر فرعون على موسى وامته ولم ينكر على ذلك .

باب الموادعة

في الهداية وان رأى الإمام أن يصلح أهل الحرب أو فريقا منهم
وكان ذلك مصالحة للمسلمين فلا بأس به لقوله تعالى وان جنحوا للسلم
فاجنح لها . ووداع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل مكة عامه
الحديبية على أن يضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين . وفيها أيضا وان
حاصر العدو المسلمين وطلبوا الموادعة على مال يدفعها المسلمون اليهم
لا يفعل الإمام لما فيه من إعطاء الدنية والحق المذلة بأهل الإسلام الا اذا
خافوا الهلاك لأن الدفع واجب بأي طريق يمكن، وفيها ولوطالب قوم
من أهل الحرب من الإمام ان يصيروا ذمة للمسلمين ويؤدوا عن رقابهم
وأراضيهم شيئا معلوما كل سنة على أن يجرى عليهم أحكام المسلمين الذي
يجرى على أهل الذمة وجب على الإمام ان يجيبهم الى ذلك لأن الدعاء الى

الإسلام مأمور كما هو مأمور إلى إعطاء الجزية فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث سرية كان يقول لهم اذا لقيتم عدوكم فادعوهم الى شهادة أن لا اله الا الله فان أبوا فادعوهم الى إعطاء الزمة فان أجابوكم الى ذلك فاعلموهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . وروى أن اهل نجران طلبوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا الصلح فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك وصالحهم على ألفي حلة أو على ألف ومائتي حلة في كل سنة . في الكنز ويصالحهم ولو بمال إن خيرا وينبذ لو خيرا ويقابل إن نبذ أو خان ملكهم .

باب الغنائم وقسمتها

في الينابيع (١) اذا فتح الإمام بلمجة فهو بالخيار ان شاء قسم بين المسلمين كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخيبر وان شاء اقر أهلها عليها ووضع الخراج عليهم كما فعل عمر رض بالعراق ، في الشاهان وروى أن عمر رض لما فتح سواد العراق أى عراق العرب من على المشركين وجعلهم أحرارا ووضع عليهم الجزية وعلى أراضيهم الخراج فنازعه قوم منهم بلال رض وقال أقسم بيننا فان الغنيمة حقنا وكان يقول عمر رض ما فعلت هو الحق وانهم ما تركوا المنازعة فدعاهم عمر رض عليهم على المنبر وقال لهم اللهم اكفني بلالا وأصحابه فأتوا جميعا قبل تمام السنة ، في القرائنخوانية من الجامع الصغير وإن من برقابهم وأموالهم دون الأراضى لا يجوز . في البداية وهو في الاسارى بالخيار إن شاء قتلهم وإن شاء

(١) كذا في نسخ المائة . وفي نسخة الخزانة "المنافع" مكان "الينابيع" والله اعلم . أبو سعيد السندی .

استرقهم وان شاء تركهم أحرارا ذمة للمسلمين. ولا يجوز أن يرد الى دار الحرب ولا يفادى بالاسارى عند أبيحنيفة رح وقللا يفادى بهم اسارى المسلمين ولا يجوز المن عليهم، في السراجية لا يفادى اسراءهم بمال ولا يفادى اسراء المسلمين بالدراهم والدنانير والصقر والبازى والكلب والفهد، في القرآخوانية من الهداية ولا يجوز المن عليهم. ومن البنابيع يريد أن لا يرد اليهم مدينة ولا احضارا (١) أخذوها منهم. ومن الزيادات ولو أن سرية جاءت باسراء الى دار الإسلام فقالت الأسراء انا قوم من اهل الذمة أو من المسلمين أخذونا في دار الإسلام فالقول قولهم لأنهم أنكروا ثبوت أيديهم على أنفسهم والظاهر شاهد لهم وهو كونهم في دار الإسلام ولا تقبل شهادة رجلين من السرية لأنه شهادة لنفسه، في السراجية رجل دخل دار الحرب وعنده من المال ما يمكنه شراء اسير واحد فشرى الأسير الجاهل افضل من شراء العالم. في القنية (قع حم) اراد في دار الحرب أن يشتري اسارى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالأولى أن يشتري الرجال حتى لا يصيروا أعوانا والجهال محافظة لإسلامهم. قال رض جوابه ان كان منصوصا من السلف فسمعا وطاعة والافقضية الدليل أن يكون شرى النسوان أولى صيانة لأبضاع المسلمين والعلماء احتراماً للعلم. في السراجية مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشترى من أحدهم ابنة وأخاه الصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا دانوا جواز هذا البيع (ملكه بالقهر لا بالشراء وان لم يدينوا جواز هذا البيع (٢) فان خرج اليها معه طائعا لا يملك وان أخرجه مكرها ملكه بالقهر. في القنية (قع) كافر جاء بولده الصغير الى دار الإسلام وباعه فيها لم يجز ولو رجع الى دار الحرب

(١) كذا في الأصل. وفي الخزانة "حصنا" مكان احضارا. (٢) كذا في الخزانة، وليست في الأصل. أبو سعيد السندی.

وترك ولده فيها فولده حر تبعا للدار. في الأحكام السلطانية في مذهب الشافعية يجوز شري أولاد أهل الحرب منهم كما يجوز سبيهم ويجوز شراء أولاد أهل الذمة ولا يجوز سبيهم .

فصل في قسمة الغنائم

في الهداية قال ويقسم أربعة أخماس بين الغانمين لأنه عليه الصلوة والسلام قسمها ثم للفارس سهان وللراجل سهم عند أبيحنيفة رحوأما الخمس فيقسم على ثلاثة أسهم . سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل . في السراجية وأمير الجند في هذا بمنزلة رجل من أهل الجند ، في فتاوى الحجة ولا يأخذ الإمام من الغنائم لنفسه شيئا وهو بمنزلة رجل واحد . في السراجية الإمام لو وضع الخمس في الغانمين لحاجتهم اليه له ذلك . في الهداية وإذا دخل الواحد أو الاثنان دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام فأخذوا شيئا لم يخمس لأن الغنيمة هو المأخوذ قهرا وغلبة لا اختلاسا وسرقة والخمس وظيفتها ، في الحمادية من المحيط وليس للإمام أن يهب هبة مبتدئة من الغنيمة فكذا ليس له أن يعوض منها ، ومن المبسوط أن الإمام قبل القسمة بالخياران شاء قسم الأعيان فيما بينهم إن رأى المصلحة في البيع . في معدن الكنز حرام است فروختن غنائم پیش از قسمت خلاف ست مر شافعی را واگر کسی فروخت بها آنرا در غنیمت جمع کند ، واختلاف در بیع غانمان ست اما بادشاه را ولایت بیع غنیمت است کذا فی المبسوط . فی المستصفي شرح المنظومة من المنافع مثله . في العيون ولو أن الإمام أمر رجلا ببيع شيء من الغنيمة فباعه ثم باع المشتري من الإمام جاز . في القنية (قع) اشترى جارية ما سورة لم يؤد منها الخمس ينفذ ويحل وظيفها وان اشتراها ممن وقعت في سهمه نفذ في أربعة أخماسها

ولا يحل له وطبها . وفيها حربى دخل دار الإسلام بغير أمان فأخذه واحد من المسلمين فهو فى الجماعة المسلمين عند أبي حنيفة رح ورواية شاذة عن أبي يوسف رح وعندهما هوله خاصة . وفى وجوب الخمس عن أبي حنيفة رح ومحمد رح روايتان قال رض الخلاف فى ماله الذى أدخله دار الإسلام كالخلاف فى نفسه ، فى السراجية اذا دخل كافر دار الإسلام بغير استمان معه كتاب أهل الحرب فانه يصير آمنا . فى الحمادية من الشامل للبيهقى المتطوع فى الغزو وصاحب الديوان فى الغنيمة سواء . فى الشاهان واذا بعث الإمام سرية وهو خارج الى بلاد العدو فغنموا شيئا كان ذلك بينهم وبين العسكر .

فصل فى التنفيل

فى الكنز وللإمام ان ينفل بقوله من قتل قتيلا فله سلبه وبقوله للسرية جعلت لكم الربع بعد الخمس وينفل بعد الإحراز من الخمس فقط والسلب لكل ان لم ينفل وهو مركبه وثيابه وسلاحه وما معه . فى مجموعة الروايات من التحفة والنفل ما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضا فقال ما اصبتم فهو لكم أو قال لمعين ما اصبتم فهو لك فانه مختص به ويثبت الملك له فى النفل ولا يشاركه فيه غيره من الغزاة . فى الحانية اذا نفل الإمام فقال من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد منهم شيئا فى دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشارك فيه غيره . فى عقد اللآلى واذا قال الإمام من أصاب شيئا فهو له فأصاب واحد جارية فاستبرءها بخنضة لا يحل له رطبها حتى يخرجها دار الإسلام وكذا لا يبيعهما فى قول أبي حنيفة رح وقال محمد رح له أن يبيعهما وله أن يطأها لأنها له فى السراجية الإمام اذا قال من أخذ شيئا فهو له دخل هو والإمام تحت الإذن ، أمير العسكر لو قال لرجل ان قتلت ذلك الرجل الفارس فكذا

قتله لاشئ له انتهى لأن هذا من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الأجر
كذا ذكره قاضيخان .

فصل في هدايا اهل الحرب

في الذخيرة من العيون ان أهدي ملك من ملوك أهل الحرب الى
رجل من المسلمين هدية من احرارهم ومن بعض أهله فان لم يكن بين
المهدى والمهدى اليه قرابة كانوا ممالك للمهدى اليه وان كان المهدى
ذا رجم محزم من المهدى أو أمة له قد ولدت منه لم تصر ملكا للمهدى
اليه لأن في الوجه الأول المهدى اذا استولى على المهدى ملكه فكذا المهدى
اليه وفي الوجه الثاني لا . وفي القرآخوانية من الواقعات الحسامية والخلاصة
هكذا في دستور القضاة من الخانية ولوان ملك اهل الحرب يهدى الى
الخليفة . ذكر في المجرى انه يطيب للمهدى اليه الا أن يكون من محارم
المهدى أو ام ولده فانهم يعتقدون ، وروى هشام ان الحربى اذا أهدي
ابنته الى الإمام فهي حرة وكان لها أن ترجع الى دار الحرب انتهى ، في
الذخيرة ثم أمير الجيش اذا قبل الهدية من أهل الحرب كانت الهدية
يجرى فيها أحكام الغنيمة ولا يختص بها الأمير لأن ملك الحرب انما يهدى
الى أمير الجيش خوفا منه فالغالب أن الإنسان لا يهدى الارغبة فيه أو
رهبة عنه وأهل الحرب لا يخافون عن الأمير بنفسه لأنه واحد من
المسلمين لم يعرف زيادة جلادته وشجاعته وانما يخافون عنه بسبب جماعة
المسلمين الذين تحت ولايته (فيكون الإهداء الى الأمير صورة والى جماعة
المسلمين الذين تحت ولايته) (١) معنى فلهذا كان الهدية غنيمة . في الخانية

(١) كذا في الخزانة . وهي متروكة في الأصل وإنه من سهو الناسخ . السندى

ان بعث أمير العسكر في أرض العدو رسولا الى العدو فأجاز ملك العدو
لرسول الأمير جائزة فأخرجها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة لأن
العدو ملكه اختيارا لا عن رهبة .

باب استيلاء الكفار

في الهداية واذا غلبوا على أموال الناس وأحرزوها بدارهم ملكوها
وقال الشافعي رح لا يملكوها . في التصحيح شرح المنظومة وفيه احتراز عن
العقد والسرقة فإنه لو اشترى الحربى من مال أو وهبنا له فإنه يملكه بالإجماع
واذا سرق لا يملكه انتهى يعنى ان دخل بالسرقة دار الحرب ثم جاء بها
دار الإسلام مستأمنا أو اشتراها منه مسلم آخر ثمة ثم أخرجه إلينا يأخذها
المالك الا في الصورتين بلا قيمة، في القنية (عب) كافر استولى على مال
مسلم وأحزره بدار الحرب ملكه ملكا طيبا حتى لو أسلم يطيب له ولا يجب
عليه رده ولا التصديق به (بم) استولى الكفار على أموال المسلمين
وأحرزوها بدار الحرب ثم دخل واحد منهم دار الإسلام فوجدها المالك
القديم في يده لا يأخذ منه الا بالقيمة، في البداية واذا غلبوا على أموالنا
وأحرزوها بدارهم ملكوها فإن ظهر عليه المسلمون فوجدوا المالك قبل
القسمة فهم لهم بغير شئ وان وجدوها بعد القسمة أخذوها بالقيمة
إن أحبوا . وان دخل دار الحرب تاجر فاشترى ذلك وأخرجه الى دار
الإسلام فملكه الأول بالخيار إن شاء أخذه بالثمن الذى اشتراه وان شاء
ترك، في السراجية ولو دخل اليهم فأنهبه منهم أو اشتراه وأخرجه الى دار
الإسلام أخذه المالك بالقيمة في الهبة وفي البيع بالثمن الذى اشتراه، في
عمدة الأحكام ذكر في السير الكبير اذا استولى المشركون على متاع المسلمين
وأحرزوه بعسكرهم في دار الإسلام ثم استنفذه منهم جيش من المسلمين

قبل الإحراز بدار الحرب فذلك مردود على صاحبه وكذلك لو لم يعلم الإمام بذلك حتى قسمت المتاع بين من أصابه فالقسمة باطلة والمتاع مردود على صاحبه . في السراجية دابة ندت الى أهل الحرب في دارهم ملكوها بخلاف العبد اذا ابق اليهم . في الغيائية من الفتاوى والعبد الآبق اليهم لا يملكونه بالإجماع قبل الأخذ وبعد الأخذ على الاختلاف . في القرآنيونية من شرح الطحاوي ولوسبوا العبد فانهم يملكون بالإجماع . في التجنيس عبد أسره أهل الحرب وألحقوه بدار الحرب ثم أبق منهم يرد الى سيده وفي رواية يعتق ، في المضمرات عبد مسلم أخذه الكفار (فأدخلوه دار الحرب ثم هرب منهم عتق ، لأنهم ملكوه ، فاذا هرب فقد استولى على ملك الحربى (١) فلك نفسه فعتق ، في السراجية أهل الحرب لو أسروا أهل الذمة وأحرزوهم لم يملكوهم .

باب ما يصير به دار الاسلام دار الحرب

في الفصول العمادية في الفصل الأول اختلف أصحابنا رح أن دار الإسلام متى يصير دار الحرب قال الإمام الأعظم رح لا يصير دار الحرب الا بإجراء أحكام الشرك فيها وأن يكون متصلة بدار الحرب لا يكون بينها وبين دار الحرب مصر آخر للمسلمين وأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمى أمنا بالأمان الأول فما لم يوجد هذه الشروط الثلاثة لا يصير دار الحرب قوله وأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمى أمنا بالأمان الأول معناه وأن لا يبقى فيها مسلم أو ذمى أمنا إلا بأمان المشركين وعند أبي يوسف ومحمد رح اذا أجروا فيها أحكام الشرك فانها تصير

(٢) كذا في الخزانة ولم توجد هذه العبارة في نسخ المائة ، وإنه من سهو الناسخ . أبو سعيد السندی .

دار الحرب سواء كانت متصلة بدار الحرب أو لم تكن، بقي فيها مسلم أو
ذمي آمن بالأمان الأول أو لم يبق. ها ذهبنا في ذلك الى أن اجمعنا أن دار
الحرب يصير دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام فيها وان بقي فيها كافر
أصلي ولم تكن متصلة بدار الإسلام بان كان بينها وبين دار الإسلام مصر
آخر لأهل الحرب أو لم يكن فكذا وجب أن يصير دار الإسلام دار الحرب
إذا أجروا فيها أحكام الشرك وان بقي فيها مسلم أو ذمي آمن بالأمان الأول أو
كانت وسط دار الإسلام بإجراء أحكام الشرك فيها اعتبارا لاحدهما
بالاخرى وله أن هذه البلدة صارت دار الإسلام بإجراء أحكام الإسلام
فيها فما بقي شيء من أحكام دار الإسلام فيها يبقى دار الإسلام على ما عرف
أن الحكم اذا ثبت بعلّة فما بقي شيء من العلة يبقى الحكم ببقاءه هكذا ذكر
شيخ الإسلام أبو بكر في شرح سير الأصل وذكر في موضع آخر منه
ان دار الإسلام لا يصير دار الحرب اذا بقي شيء من أحكام الإسلام وان
زال غلبة أهل الإسلام، وذكر صدر الإسلام أبو اليسر رح في سير
الأصل أيضا ان دار الإسلام لا يصير دار الحرب ما لم يبطل جميع ما به
صارت دار الإسلام كذا ذكر في باب أحكام المرتدين. وذكر شيخ
الإسلام الاسيحياني في مبسوطه ان دار الإسلام محكومة بكونها دار الإسلام
فيبقى هذا الحكم ببقاء حكم واحد فيها ولا يصير دار الحرب الا بعد
زوال القران ودار الحرب يصير دار الإسلام بزوال بعض القران وهو
أن يجرى فيها أحكام الإسلام. في الغياثة من المائتة وهذه البلية الواقعة
في زماننا باستيلاء الكفار على بعض ديارنا لا بد من معرفة حكمها والحق
في ذلك ان ما في أيديهم من بلاد المسلمين فهو دار الإسلام بلا شك لأنها
غير متاخمة الى متصلة ببلادهم ولأنهم لم يظهروا فيها أحكامهم بل القضاة
والحكام مسلمون بأحكام الملة كيف وهم يراجعون الى علماء هذه الملة
ويتحاكمون إليه ومن وافقهم من المسلمين فهو فاسق لا مرتد ولا كافر

وتسميتهم كافرين من أكبر الكيأ وأما الملوك الذين بطيعونهم عن ضرورة فهم على صحة الإسلام والحمد لله وان كان طاعتهم لامن ضرورة فكذلك لكنهم فساق. وكل بلد فيه والى مسلم من جهتهم يجوز فيه إقامة الجمع والأعياد وله أخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الأياى وطاعته لهم نوع موادة أو مخادة. وأما البلاد التى عليها ولاية الكفار من بلاد المسلمين فانه يجوز للمسلمين فيها إقامة الجمع والأعياد ويصير القاضى بتراضى المسلمين فيجب على المسلمين أن يلتمسوا منهم واليا مسلما والمعلوم من حالهم انهم لا يضائقون بذلك وعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده . فى العتابة والموضع الذى هم فيه من دار الإسلام ممتنعين بمنزلة دار الحرب فى بعض الأحكام حتى لو كانت فيه امرأة بانة ، ولو أسلمت فيهم وزوجها فى دار الحرب لم تبين وما أصابوا من الأموال فى دار الإسلام (لم يملكوها وكذا المسلمون اذا غدروا فان الموضع الذى هم فيه من دار الحرب فى حكم دار الإسلام) (١) حتى يقيم الإمام الحدود .

باب الجزية

فى الكافى والجزية على ضربين . جزية توضع عليهم بما يصلح ويراضى فينتقد بحسب ما يقع عليه الإتفاق كما صالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنى نجران على الف ومائتى حلة ولأن الموجب هو التراضى ولا يجوز العدول الى غير ما وقع عليه الإتفاق ، وجزية يبتدأ وضعها اذا غلب على الكفار وأقرهم على أملاكهم . فى البداية ويضع على الغنى الظاهر فى كل سنة ثمانية واربعون درهما يأخذ منهم فى كل شهر

(١) كذا فى الخزانة . وفى نسخ المائة هذه العبارة متروكة ولعله من سهو الناسخ . أبوسعيد السندى .

أولى الحديث أيضا .

ألا ترى أنهم جوزوا نسخ الكتاب بالسنة لقوة منزلة السنة عندهم ، وعملوا بالمراسيل تمسكا بالسنة والحديث ، ورأوا العمل به مع الإرسال أولى من العمل بالرأى . ومن رد المراسيل فقد رد كثيرا من السنة ، وعمل بالفروع بتعطيل الأصول ، وقدموا رواية المجهول على القياس . وقال محمد رجا في كتاب أدب القاضى : لا يستقيم الحديث إلا بالرأى (١) ولا يستقيم الرأى إلا بالحديث حتى أن من لا يحسن الحديث ،

لهم بذلك . وإنما سموهم به لإتقان معرفتهم بالحلال والحرام ، واستخراجهم المعانى من النصوص لبيان الأحكام ، ودقة نظرهم ، وكثرة تفريعهم . وقد عجزوا عن ذلك فنسبوا أنفسهم إلى الحديث ، وأبا حنيفة وأصحابه إلى الرأى .

(١) أى باستعمال الرأى بأن يدرك معانيه الشرعية التى هى مناط الأحكام ، ولا يستقيم العمل بالرأى ، والأخذ به إلا بانضمام الحديث . مثال الأول : الفتوى بثبوت حرمة الرضاع بين صبيين إرتضعا بلبن شاة . وهو خطأ لفوات الرأى . لأنه لم يتأمل أن الحكم متعلق بالجزئية ، والبعضية . وذلك إنما يثبت بين الآدميين ، لا بين الآدمى والشاة . ومثال الثانى : أن الرأى يقتضى أن لا ينقض الطهارة بالقهقهة فى الصلوة لأنها ليست بنجسة خارجة ، لكن ثبت لحديث الأعرابى أنها حدث ، فوجب تركه به . فثبت أن كل واحد منها لا يستقيم بدون الآخر . ولا يتوهم الدور لأن معنى الدور : أن تجعل كل واحد منهما فى وجوده (أو فى تعقله) مفتقرا إلى الآخر وهنا ليس كذلك ، لأن الرأى ليس بمفتقر فى وجوده إلى الحديث ولا الحديث إلى الرأى ، ولكن

أربعة دراهم وعلى وسط الحال أربعة وعشرون درهما في كل شهر درهمين وعلى الفقير المتعمل اثناعشر درهما في كل شهر درهما. وتوضع الجزية على أهل الكتاب والمجوس وعبدة الأوثان من العرب . في السراجية مشركو العرب والمرتدون لا يقبل منهم الا السيف أو الإسلام . في الكافي روى عن ابن عباس رض انه عليه الصلوة والسلام قال لا يقبل من مشركي العرب الا الإسلام أو السيف . في التجنيس وملتقط الناصري قال أبو حنيفة رح، في الزنادقة من كان منهم زنديقا في الأصل أخذت منه الجزية وترك على بطلانه وشركه وان كان مسلما فارتد حكمه حكم المرتد . في الحمادية من التهذيب ولا يضرب الجزية على المبتدع وان كان كافرا بحال من الأحوال ولا يسترى . في الخانية في باب المرتد وأما الزنادقة فأخذ الجزية منهم بناء على قبول التوبة من الزنادقة . قالوا ان جاء الزنديق قبل أن يُوخذ فأقر أنه زنديق فتاب عن ذلك تقبل توبته وان اخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل لأنهم باطنية يظهرون شيئا ويعتقدون في الباطن خلاف ذلك فيقتلون ولا يُوخذ منهم الجزية . في الخلاصة وتكلموا في الفقير ووسط الحال والفائق، قال بعضهم الفقير من لا يملك مائتي دوهم والذي يملك مائتي درهم الى عشرة آلاف درهم فهو وسط الحال ومن يملك اكثر من عشرة آلاف الى ما لا يتناهى فهو فائق في الغنى والمعتمل الذي يقدر على العمل وان كان لا يحسن الحرفة ومن لا يقدر على العمل ولا يملك مالا فهو من أهل المواساة لا يُوخذ منه شيء . في الحمادية من المحيط . قال الشيخ الإمام أبو جعفر رح يعتبر في كل بلدة عرفها فمن عده الناس في بلدهم فقيرا أو وسطا أو غنيا فهو كذلك وهو الأصح . وإنما يُؤخذ منه ثلثا عشر درهما اذا كان يفضل شيء من كسبه عن قوته وقوت عياله وأما اذا كان لا يفضل شيء من كسبه عن قوته وقوت عياله لا يُوخذ منه شيء . ومن فتاوى الحجّة نصراني يكتسب ولا يفضل منه لا يُوخذ منه خراج راسه هكذا فعل عمر رض مع الذمي ووظف له

من بيت المال إظهارا لحسن السيرة بين الرعية . في معدن الكنز من الجامع الصغير . عمر بن عبدالعزيز ذمى را بر درها سوال ميكرد فرمودتا جوان بودى از توجزيه گرفتيم انصاف نباشد كه در پيرى ضائع گذاريم . قوت اورا از بيت المال معين كرد . فى الخانية فى باب المرتد وتوخذ الجزية فى كل سنة مرة بعد انقضائها وتماها ، فان توات السنون على الذمى ولم يوخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندنا . وعند الشافعى رح يطالب بها . وإن لم يسلم الذمى بل استقر على الكفر قال أبوحنيفة رح لا يطالب جزية السنين الماضية وجزية السنة التى هو فيها بمضى هذه السنة وقال صاحباه يطالب بجزية السنين الماضية ومن جزية السنة التى هو فيها أيضا . فى الشاهان فى كتاب الزكوة بنو تغلب قوم من نصارى العرب لهم شوكة وقوة طالبهم عمر رضد بالجزية فأبوا فتكلم فيما بينه وبينهم كردوس بن داؤد التغلبى وقال إنهم عرب وفيهم حمية الجاهلية فهم يأتفون من صغار الجزية فإن أخذت منهم ما تأخذ من المسلمين وإلا لحقوا بعدوك بأرض الروم وفيهم شوكة وإن تناجزهم أى تجار بهم لم تطقهم فصالحهم على أن يعطوا الصدقة مضاعفة فقال هذه جزية فسموها ماشتم فى الحمادية من المبسوط إن قلت أرأيت أموال أهل الذمة من البقر والغنم والإبل والخيل والمال الصامت هل عليهم فى شئ من ذلك خراج قلت لا لأن المال تبع للنفس وقد أخذنا منهم عن الحقن ولأن الأمان فى حق العصمة كالإيمان ولو آمن يصير ماله معصوما كذا هذا ، والدليل عليه ماروى عن عمر رض انه قال انما أخذ الجزية ليكون أموالهم كأموالنا ودمائهم كدماءنا . فى الهداية وليس على المجوسى فى داره شئ . فى الحمادية من السغناقى ولومرض الذمى السنة كلها فلم يقدر أن يعمل وهو موسر انه لا يجب على راسه وكذا إن مرض نصف السنة أو أكثرها وإن صح أكثر السنة فعليه خراج رأسه أما لو ترك العمل مع القدرة عليه صار كالمعتمل كمن قدر على الزراعة

فلم يزرع يجب عليه الخراج ، في الكافي ولا توضع على الرهبان الذين لا يخاطون الناس وذكر محمد رح عن أبي حنيفة رح انه توضع عليهم اذا كانوا يقدرون على العمل وهو قول أبي يوسف رح لأنه هو المضيع للقدرة فصار كما لو عطل أرضا خراجية . في السراجية الذمى لولم يؤد الجزية حتى مضت سنون لم يؤخذ ما مضى وتسمى (مسئلة الموايد) (١) يعنى بالفارسية ماندها، الذمى اذا بعث الجزية على يد نائبه لم تقبل ما لم يأت بنفسه ويقوم والقابض قاعد ويكون يد المؤدى أسفل ويد القابض أعلى ويؤخذ تاليه ويهز هذا ويقال أد الجزية يا عد والله .

فصل فى نقض العهد

في خزانة الفقيه الخروج من الذمة بشيئين بنيد العهد والمدخول في دار الحرب . ونيد العهد بثلاثة أشياء بلحوقه بدار الحرب وقتاله مع أهل الإسلام في دار الإسلام وامتناعه من أداء الجزية والمخاربة عليه . في الخانية ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الإمام كذا في المصنوعات من الكبرى معللا (٢) في الكنز ولا ينتقض عهده بالإباء عن الجزية والزنا بمسلمة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل باللاحاق ثمة أو بالغلبة على موضع للحراب وصار كالمترد . في الهداية واذا نقض الذمى العهد فهو بمنزلة المرتد معناه في الحكم بموته باللاحاق لأنه التحق بالأموال وكذا في حكم ما حمله من ماله الا أنه لو اسر يسترق بخلاف المرتد . في الهداية

(١) قلت : كان هنا بياض في جميع نسخ المائة ، وملئت البياض من نسخة الخزانة . (٢) وقلت : والتعليل ان في الإبتداء اذا امتنعوا عن القبول يقاتلون كذا في الإنتهاء اهـ . كذا في الخزانة . أبو سعيد السندی .

من شرح مدخل الكرخى وان خرج من الموادعة رجل أو رجلان أو جماعة
لامنعة لهم فقطعوا الطريق في دار الإسلام فأخذهم المسلمون فليس ينقض
منهم العهد لأنه لامنعة لهم فإذا نقضوا العهد لم ينتقض ولو كانت لهم منعة
وقاتلوا المسلمين في دار الإسلام علانية بغير أمر ملكهم ولا أمر أهل مملكته
على موادعتهم وهؤلاء الذين قطعوا الطريق فلا بأس بقتلهم واسترقاقهم
من معهم من النساء والصبيان لأنهم لما نقضوا العهد ولهم منعة انفردوا بالنبد
فصاروا كأهل الذمة، وإذا غلبوا على دار وامتنعوا صاروا ناقضين للعهد وإذا
كانوا خرجوا بإذن ملكهم فقد نقض القوم جميعا العهد وعادوا أهل الحرب .
في المدارك تحت قوله تعالى وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في
دينكم فقاتلوا أئمة الكفر قالوا اذا طعن الذمى في دين الإسلام طعنا ظاهرا
جاز قتله لأن العهد معقود عليه على أن لا يطعن فإذا طعن فقد نكث
عهده وخرج من الذمة .

فصل في احكام الذمة

في الهداية ويؤخذ أهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زيهم ومراكبهم
وسروجهم وقلائدسهم فلا يركبون الخيل ولا يعملون بالسلاح . في الجامع الصغير
ويؤخذ أهل الذمة بإظهار الكستيجات والركوب على السروج كهيئة الكف
وانما يؤخذون بذلك لإظهار الصغار عليهم وصيانة لصفة المسلمين ولأن المسلم
يكرم والذمى يهان ولا يبدء بالسلام ويضيق عليه الطرق فلو لم يكن له علامة
متميزة فلعله يعامل معاملة المسلمين وذلك لا يجوز . والعلامة يجب أن يكون
خيطا غليظا من صوف يشد على وسطه دون الزنار من البرسم فانه جفاء
في حق أهل الإسلام . ويجب أن يتميز نساءهم عن نساءنا في الطرقات
والحمامات ويجعل على دورهم علامات كيلا يفت عليها سائل يدعو لهم
بالمغفرة . قالوا الأحق . ان لا يتركوا ليركبوا الا للضرورة واذا ركبوا للضرورة

تليزلوا في مجالس المسلمين (فان لزمتم الضرورة) (١) اتخذوا سرجا
بالصفة التي تقدمت ويمنعون عن لباس يختص به أهل العلم والزهد
والشرف، في الشاهان الكستيج خيط غليظ بقدر الاصبع يشده الذمي فوق
ثيابه دون ما يتزنيون به من الزنابير المتخذة من الابرسم . في الذخيرة
وأهل الذمة يمنعون من إظهار بيع المزامير والطنبور وطبول اللحم وإظهار
الغنا وغير ذلك كما منع منه المسلم . في الملتقط الناصري ولا أدع مشركا
يضرب البربط ، قال محمد ربح كل شيء أمنع منه المسلم فإني أمنع منه
المشرك الا الخمر والخنزير . في نصاب الاحتساب في الباب السابع
والضرب ويمنعون عن ضرب الناقدوس في كنائسهم القديمة وكذا
يمنعون عن ضربه في كنائسهم القديمة اذا كان صوته يجاوز بيتهم
وكذا يمنعون عن تزويج المحارم وعن جميع ما هو حرام في دين الإسلام
على سبيل الشهرة والعلانية لأن فيه استخفافا بالمسلمين ومعارضة الحق باطل
قال العبد أصلحه الله تعالى ومنى ذلك جرت عادة أهل الحسبة بمنع الذمي
من اكل التنبول جهارا في رمضان . في القرآخوانية من الزيادات وكما يمنعون
من إظهار بيع الخمر والخنزير يمنعون من إظهار عقودهم الربوا ، في الكافي
في باب نكاح الكافر ولا يعرض عنهم في حق الربوا لأن ذا مستثنى عن عقد الذمة
قال عليه الصلوة والسلام الامن أبي فليس بيننا وبينه عهد . في حاشية السراجية
في كتاب البيوع من البزدوى ولا يازم استحلالهم الربوا لأن ذلك ليس بديانة
بل هو فسق في ديانتهم لأن من اصل ديانتهم تحريم الربوا . ومن كشف البزدوى
لخفي أن الذمي اذا باع درهما بدرهمين من ذمي آخر ثم ترفعا الى القاضى
أو اسلما أو اسلم أحدهما يجب نقضه كما لو با شره مسلم . ومن الصغرى ولو
اشترى دارا في المصر يجبر على بيعه من المسلم وذكر البيهقي خصوصا اذا كانت
لدار مسلم أو في جوار مسلم . في الذخيرة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال

(١) كذا في نسخة صغ وده . السندي .

أمنع أهل الذمة عن إحداث شئ من الكنائس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها ولاهدم شيئاً وجدته قديماً في أيديهم ما لم أعلم أنهم أحدثوا بعد ما صار ذلك الموضع مصراً من أمصار المسلمين. قال مشائخنا لا تهدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى وأما في الأمصار ذكر محمد رح في الإجازات أنها تهدم وذكر في كتاب العشر والحراج تهدم في أمصار المسلمين وفي الخانية قال شمس الأئمة السرخسي الأصح رواية الإجارة. في الهداية والصومعة للتخلي فيها بمنزلة البيعة. في حاشية السراجية من الصغرى وتهدم القديمة ومن فتاوى الجرجاني البيعة القديمة ما كان قبل بعثة نبينا عليه الصلوة والسلام.

باب في الاسلام

في الفصول العبادية ذكر في الذخيرة ان تعليم صفة الإيمان للناس وبيان خصائص أهل السنة والجماعة من أهم الأمور وللسلف في ذلك تصانيف ومختصره أن يقول ما أمرني الله به قبلته وما نهاني عنه انتهيت عنه فإذا اعتقد ذلك بقلبه وأقر بلسانه كان إيمانه صحيحاً وكان مؤمناً بالكل. في المضمرة قال بعض الفقهاء للتقليد الذي هو الإيمان عند أهل السنة والجماعة هو أن الناس تلقنوا كلمة الشهادة والأذان لا يعلمون تفسيرها ويعرفون الله بالخير والتقليد من حيث الصنع والتأثير ويعتقدون صحة الإسلام ويعلمون أن دين الإسلام غير الأديان ولكن لا يعلمون وصفه باللسان فانهم يكونون مؤمنين عند أهل السنة والجماعة. في القنية (كص) وعن الشيخ الجليل اذا أتى بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الإسلام يحكم بإسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمة لأنه أتى بدليل الإسلام انتهى في الخضر خانية ان الإسلام ليس بشرط. في الخلاصة في كتاب الفاظ الكفر ذكر في شرح القدوري اذا قال الكافر الذي يجحد الباري وهو من عبدة الأوثان أو ممن

يقر بالبارى ويشرك غيره كالثنوية فإنهم إذا قالوا لا اله الا الله كان ذلك منهم إسلاما وكذا لو قال أشهد أن محمدا رسول الله لأنهم يمتنعون عن كل واحد من الشهادتين فإذا شهدوا بها فقد انتقل عما كانوا عليه فبحكم بإسلامه. وفي التجريد منهم من يقر بالتوحيد ويوجد بالرسالة فإذا قال لا اله الا الله لم يكن مسلما وإذا قال محمد رسول الله كان مسلما. في المضممرات الوثني الذي يجحد بالبارى تعالى يصير مسلما بأحد الشهادتين وبقوله انا مسلم وبقوله أسلمت وانا على الحنفية وأنا على دين الإسلام او قال دخلت في الإسلام أو دين محمد صلى الله عليه وسلم، وان مات بعده يصلى عليه، وان رجع يصير مرتدا لوجود اماراته لأنه كان على خلافه. والوحيد الذي يجحد الرسالة لا يصير مسلما بقوله لا اله الا الله ويصير مسلما بقوله محمد رسول الله او قوله دخلت في الإسلام أو دين محمد وان رجع يصير مرتدا لأنه لم ينتقل عن باطله الا بهذا. في الخلاصة من مجموع النوازل لو قال الكافر الله واحد يصير مسلما ولو قال لمسلم دينك حق لا يصير مسلما وقيل يصير مسلما إلا اذا قال ولكن لا أؤمن به، وفي الذخيرة منه وتاويله اذا كان الكافر لا يقر بالوحدانية، في نصاب الفقه لو قال مجوسى محمد رسول الله ولم يقل لا اله الا الله قال يصير مسلما أيضا لأنه لما أقر برسالة محمد فقد أقر بالله تعالى. في القنية (عك) ولا يشترط في معرفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحة إسلامه معرفة اسم أبيه وجده بل يكفي في صحة الإسلام معرفة اسمه عليه الصلوة والسلام. في المضممرات وروى عن محمد رحانه ذكر في كتاب البيهقي ان الرجل اذا قال لا اله الا الله ولم يتبرء عن الكفر فانه يكون منافقا لأن التبرى عن الكفر شرط لصحة الإيمان بدليل قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوث ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى. في الخانية كافر لقن كافرا آخر الإسلام لم يكن مسلما وكذا اذا علمه القرآن وكذا اذا قرء القرآن. في الروضة لو ان كافرا قرء القرآن فانه يسأل هل

آمنت بما في القرآن فان قال آمنت به صار مسلما وان قال لم اومن به لم يصير مسلما لأن الإسلام هو الاعتقاد بما في القرآن ولم يوجد هنا ذلك فلم يصير مسلما. في السراجية لوقال الحربى انا مسلم صار مسلما وعصم دمه وماله. كافر حمل عليه مسلم فقال محمد رسول الله أوقال دخات في الإسلام أوفى دين محمد فهو دليل إسلامه. لوقال النصرانى انا مسلم لا يكون مسلما. ولوقال للمسلم انا مسلم مثلك يكون مسلما وكذا لوقال مسلمانم به أفتى السيد الإمام ناصر الدين. في دستور القضاة من جامع الفتاوى اذا قال حربى أودمى أنا مسلم صار مسلما عصم ماله ودمه. في الذخيرة اذا قال الذمى لمسلم انا مسلم مثلك يصير مسلما. وفي التجنيس الناصرى قال السيد الإمام الأجل ولوقال بالفارسية من مسلمانم ينبغى أن يصير مسلما. في الخلاصة من مجموع النوازل مجوسى قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يصير مسلما لأنه لم يقر برسالته، في الحمادية من الغوامض وان كان الكافر اذا أقر بخلاف معتقده حكم بإسلامه لأنه ذل على تبدل اعتقاده والحكم مبنى على المسموع لتعذر الوقوف على حقيقة اعتقاده. في التمهيد والإقرار والأعمال دليل على الاعتقاد بدليل أنه لو فعل فعلا أو ذكر قولاً يدل بالاعتقاد على الإسلام فانه يحكم بإسلامه. في المحيط والإسلام كما يثبت بالصرح يثبت بالدلالة. في الحمادية من الكشف وأما الكافر اذا هزل بكلمة الإسلام وتبرء عن دينه هازلا يجب أن يحكم بإسلامه في حق أحكام الدنيا. ومن كشف المنار لأنه رضى بالتكلم بكلمة الإسلام فيحكم بإسلامه لوجود أحد الركنتين كما الكافر إذا اكره على الإسلام فأسلم يحكم بإسلامه لوجود أحد الركنتين مع أنه غير راض بإجراء هذه الكلمة والهازل راض به فالأولى أن يحكم بإسلامه، في الخانية إسلام المكره إسلام عندنا ان كان حربيا وان كان ذميا لا يكون إسلاما. في الحمادية من الكشف معللا لو اكره الحربى

ثوالذمي على الإيمان فأمن صح إيمانه . (١) في الخلاصة والمكره على الإسلام مسلم ، والسكران اذا أسلم فهو مسلم ولورجع عن الإسلام لا يقتل . في المضمرة (ب) وإسلام المكره جائز استحسانا فإن عاد الى الكفر اجبر على الإسلام ولا يقتل وكذا إسلام السكران . وذكر في كتاب الإرتداد لحسن بن زياد لا يصير في الإكراه مسلما . قال أبو يوسف رح لو شهد نصرانيان على نصراني بأنه أسلم اجبر على الإسلام فإن أبي عن الإسلام قتل وقال أبو حنيفة رح اذا جحد لم تقبل شهادتها عليه ، وكذا لو شهد رجل وامرءتان من المسلمين وترك على دينه وجميع الكفار في هذا سواء . في حاشية السراجية من الإيضاح إذا حكم بإسلامه تبعا لأبويه فبلغ كافرا فإنه يجبر على الإسلام ولا يقتل لأنه لم يقر بالحقيقة وإنما أعطيناه حكم الإسلام تبعا فوجب الجبر فأما القتل فلا . في الغياثة وكذا المكره إذا رجع وكذا الذي صار مسلما بالدار

(١) بناء على وجود الإقرار مع أن قيام السيف على راسه دليل ظاهر على عدم التصديق كما حكمنا ببقاء الإيمان على بقاء التصديق مع فوات الإقرار بالإكراه اعلاء للإسلام وهذا لأن احكام الدنيا مبنية على الظواهر . والإقرار دليل ظاهر على ما في الضمير ، والضمير باطن فينبى حكم الاسلام عليه في الدنيا . وجعل هو اصلا فيه ، وفي اعتبار مجرد الإقرار إعلاء الاسلام ، وتكثير سواد المسلمين وتحميل الكافر على الإيمان الحقيقي فإنه لما منع عن اظهار الكفر بعد الإقرار بطريق الجبر ربما يحمله ذلك على الإيمان بطريق الإخلاص . والدليل على أن مجرد الإقرار يثبت الإيمان في أحكام الدنيا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف المنافقين بالوحي كما تطق به النص والخبر ثم كان يعاملهم معاملة المسلمين في احكام الدنيا بناء على الإقرار المجرد فعرفنا أنه هو الأصل في احكام الدنيا . كذا في الخزانة ناقلا عن الحمادية . وهذا هو التعليل الذي اشار اليه صاحب المتانة بقوله معللا . أبو سعيد غلام مصطفى السندی .

أوتبعية للأبوين اذا بلغ ورجع وكذا الذى شهد عليه كافرين انه أسلم عند
أبى يوسف رح . وكذا الذى شهد بإسلامه رجل وامرأتان ثم يجحد يجبر
ولا يقتل . وفيها وعن أبى يوسف رح من أجبر كافرا على الإسلام فهو مسي
ويصح إسلامه وان ارتد قتل . فى غنية القضاة وتقبل شهادة الذمى على
الذمى مع اختلاف الملة بخلاف شهادة ذميين على ذمى انه أسلم لأنه مرتد
فى زعمها وشهادة أهل الذمة على المرتد لاتقبل انتهى وفى الظهيرية نحوه .
فى الروضة ولو أسلم الصبى وهوى عقل الإسلام صح إسلامه عندنا . وقال
الشافعى رح لا يصح انتهى ومما يؤيد الصحة إسلام على رضى الله تعالى عنه
صغيرا كما فى الشاهان (١) فى الكافى اذا نوى الإيمان لم يصر مؤمنا لأن
النية لم يتصل بالنعوى إن الإيمان تصديق بالجنان وإقرار باللسان وان نوى
مسلم ان يكفر كفر للحال اذا لوجب عليه أن يعتقد حقيقة الله تعالى بكل
حال ، فى المضمرة من الخلاصة إيمان الياس غير مقبول وتوبة الياس
مقبولة . قال الشيخ الإمام الزاهد المفسر فى تفسيره فى إيمان الياس وتوبته
فيقول ان إيمان الياس وتوبته فيقول ان إيمان الياس غير مسموع لأحد
من العباد حتى لو آمن مجوسى وسمع منه فى تلك الحالة لا يكون إيمان ياس
بل يكون إيمان اختيار حتى لو تكلم بكلمة الشهادة عن تصديق ثم ظهر
إيه الياس فانه يكون مؤمنا من أهل الجنة وان رأى الملك وصار الغيب
عبانا وارتفع عنه خطاب الله تعالى فى تلك الحالة لا يكون مؤمنا وذلك

(١) قلت : هنا بياض بين قوله (كما فى الشاهان) وبين قوله (فى الكافى)
فى نسخة الأصل للسيد حسام الدين الراشدى ونسخة صاحب العلم . ولا بياض
فى نسخة دار الهدى . وفى الخزانة ذكر بعد حوالة الشاهان وسرد عبارته
متصلا "من المضمرة الخ وليس فيها قوله" فى الكافى الخ "فانه من
زيادات صاحب المتانة . أبوسعيد السندى .

مقدمة المتانة

أو علم الحديث ولا يحسن الراى قال : لا يصاح للقضاء والفتوى . وقد
مأكتبه من الحديث : ومن استراح بظاهر الحديث عن نحت المعانى ،
ونكل عن ترتيب الفروع على الأصول انتسب إلى ظاهر الحديث .

أصول الفقه ومصادره يقول الإمام البزدوى : إعلم أن أصول
الشرع ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع . والأصل الرابع هو القياس
بالمعنى المستنبط من هذه الأصول الثلاثة .

أما الكتاب : فالقرآن المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
المكتوب فى المصاحف المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلا متواترا
بلاشبهة . وهو النظم والمعنى جميعا فى قول عامة الفقهاء . وهو الصحيح
من قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى عندنا إلا أنه لم يجعل النظم ركنا لازما
فى حق جواز الصلاة خاصة على ما يعرف فى موضعه . وجعل المعنى
ركنا لازما ، والنظم ركنا يحتمل السقوط رخصة كمنزلة التصديق فى
الإيمان إنه ركن أصلى . والإقرار ركن زايد على ما يعرف فى موضعه
إن شاء الله تعالى .

ويذكر هذا الخبر فى باب بيان أقسام السنة من أصوله :

ثم السنة على ثلاثة أنواع على ما ذكر فى الميزان : من حيث
القول ، ومن حيث الفعل ، ومن حيث السكوت . وهى إما أن تكون
مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم تكن مسندة فإن كانت

فتتار كل منهما إلى الآخر فى أمر آخر ، وهو إثبات الحكم الشرعى
كعلة ذات وصفين يفتقر كل وصف إلى الآخر فى إثبات الحكم فتدبر .

الإيمان لا يسمعه أحد سوى الملائكة ، وإركان ذلك الإيمان مقبولاً لا يبعث
أحد كافراً يوم القيامة .

باب فى الارتداد والفاظ الكفر

فى شرح المنفق أو الارتداد الجحد والانكار ، بكل ما يفترض به الإقرار ،
وذكر ربنا مع إستهزاء ، أو بالقرآن أو بانبياء ، أو الارتداد أن ينكر بما يجب
الإقرار به لأن به يزول احد ركنى الإيمان وهو الإقرار بالإستهزاء بذكر
اسم الله تعالى وبكلامه أو بنبي من أنبيائه عليهم السلام لقوله تعالى قل أبالله
وآياته ورسوله كنتم تستهزون لاتعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ، وذكر
عبد السلام بن رضوان رحه فى تفسير هذه الآية فى عهد السلطان ابراهيم
يجتمع الفسقة للسخرية عند ابنه اسماعيل وكانوا يستهزئون بالعلماء ويمشون
فى ثيابهم ولحافهم ويضحكون على صورهم وتكلمهم ومجامعهم فبلغ الخبر
الى قاضى القضاة يوسف بن اسرائيل فقال للسلطان ابراهيم ان ابنك كفر
فجمع السلطان العلماء وقال اسماعيل للقاضى انك كفرتني وكفرت جميع
اهل مجلسى فأثبته فقال القاضى كفرتك بقوله تعالى ولئن سألتهم ليقولن
انما كنا نحوض ونلعب الى قوله كفرتم بعد إيمانكم فاستحسن العلماء وصدقوه
فى الخانية وأما الهازل والمستهزئ اذا تكلم بكفر استخفافاً أو استهزاء أو
مزاحاً يكون كافراً عند الكل وان كان اعتقاداً ، خلاف ذلك ، وأما الخاطى
اذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بأن كان يريد أن يتكلم بما ليس بكفر
فجرى على لسانه الكفر لم يكن ذلك كافراً عند الكل . فى التاتارخانية من
الأجناس قالوا هذا محمول على ما بينه وبين الله تعالى وأما القاضى
لا يصدقه ، ومن المحيط ومن تكلم بكلمة الكفر وضحك به غيره يكفر
الضاحك . ومن الخلاصة إلا أن يكون الضحك ضرورياً نحو ان كان مضحكاً

والكلام في الضحك مع الرضا . في الغيائية (ن) إعادة الأذان على وجه
تقبيح الصوت والسخرية كفر . في السراجية لوجلس في مجلس الشرب
على مكان مرتفع وذكر مذاكر الإستهزاء بالمذكر فضحكوا كفر وكفروا .
في الغيائية في الخاء وكذا مجرد الإستهزاء بدون أن يجلس على مكان مرتفع .
وفي الأجناس قال لغيره والنازعات نزعا أو فرعا يكفر وكذا كل كلمة هي
إستهزاء بالقرآن أو الشريعة . في المضممرات من النصاب والجامع الأصغر
إذا أطلق كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا راجح
لا يكفر لأنه يتعلق بالضمير ولم يعتقد ضميره على الكفر وقال بعضهم
يكفر . قال صاحب الجامع الأصغر وهو الصحيح عندي لأنه يستخف
بدينه ، ومن الذخيرة ولو أطلق كلمة الكفر إلا أنه لم يعتقد اختلاف جواب المشايخ
والأصح أن يكفر لأنه يستخف بدينه ، في المحيط والذخيرة ومن كفر
بلسانه طائعا وقلبه مطمئن بالإيمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لأن الكافر
انما يعرف من المؤمن بما ينطق به فاذا نطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند
الله تعالى (فما يرجع الى الله تعالى) (١) في الخانية أما الجاهل إذا تكلم بكفر
ولم يدرك أنه كفر اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون كافرا ويعذر بالجهل
وقال بعضهم يصير كافرا ولا يعذر بالجهل . في الفصول وإذا وصف
الله تعالى بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده
أو وعده يكفر . في التاتارخانية ولو قال الله تعالى جلس للإنصاف أو قال
قام للإنصاف يكفر ولو قال خدائي تعالى داد را استاده است أوداد را
نشئة است فهذا كفر . في عقد الآلى لأنه وصف الله تعالى بالقيام والعود
في التاتارخانية من نصاب الفتاوى رجل وصف الله تعالى بالفوق والتحت

(١) هكذا في جميع نسخ المتانة . وذكر في الخزانة بعد هذا "فما يرجع
الى الله تعالى" وهو الصواب عندي . والله اعلم . أبو سعيد السندی .

فهذا تشبيه وكفر. في الفصول العمادية ولو قال نه مكاني زتو خالی نه تو در هیچ مكاني فهذا كفر. من قال لغيره قد أنعم الله عليك فأحسن كما أحسن الله اليك فقال رو باخدائی جنك كن لما ذا أعطيت فلانا كذا وكذا اختلف المشايخ في كفره. رجل قال لآخر ان الله تعالى يعذبك بمساويك فقال بعد ذلك الرجل خدائي تعالى را نشان ده تا خدائي تعالى همه آن كند كه تو گوئی يكفر. في التاتارخانية من التخيير رجل قال خدائي تعالى چه تواند كرد چیزی دیگر نتواند كرد بجز دوزخ فقد كفر. في الغياثية في الخاء اين ظلم را بار خدای مپسند يكفر إن اعتقد ان الله تعالى يرضى بظلم. في الفصول اذا قال يارب اين ستم مپسند فقال بعض مشايخنا انه يكفر فقال بعض مشايخنا انه يكفر وقال بعضهم انه خطأ وقيل انه ليس بخطأ. قال شمس الأئمة الحلواني رح هو الأصح عندي وكذلك إذا قال بالعربية يارب لا ترض بهذا الظلم قال ألا ترى الى قوله تعالى يارب احكم بالحق والله لا يحكم الا بالحق. ولو قال خدای بر تو ستم كند چنانكه بر من ستم كردی اختلف المشايخ في كفره والأصح أنه يكفر ومن قال لا يكفر يجمعه على جازاك الله تعالى على ظلمك قال الله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وجزاء السيئة ليس بالسيئة على الحقيقة ولكن يطلق اسم الشيء على ما يقابله مجازا. في السراجية لو قال يارب روزی بر من فراخ کن یا بر من جور مکن توقف أبو نصر الدبوسی في إكفاره والأولى أن يكفر لأنه اعتقد ان الله تعالى قد يجور. في الفصول وقال أبو حفص رح من نسب الله الى الجور فقد كفر لو قال از خدا نمی ترسی قال ذلك في حال الظلم فقال ذلك الغير لا، كفر ولو قال ذلك في غير حالة الظلم وكان عنده انه يفعل ذلك بحق لا يكفر. وسئل عبد الكريم عمن قال لامرأته حالة المعاتبة على تركها الصلوات أما تخافين الله تعالى فقالت لا قال ينبغي أن لا تكفر بهذا القدر لأن الظاهر أن مرادها من ذلك أنها لا تخاف الله تعالى حقيقة الخوف واكثر ما لا يخاف الله حقيقة الخوف ولو لا ذلك لما عصينا. ووجه آخر ان لهذا

الكلام تاويلا ممكنا أن يقال لانخاف الله تعالى لأنه كريم حلیم فلا يحكم
بكفر قائله إلا إذا كانت هذه المقالة على وجه الإستخفاف والإستهزاء. وعن
محمد ربح أنه سئل عن أمره أن يضرب إنسانا وقيل له ألا تخاف الله قال لا قال
لا يكفر لأنه يمكنه ان يقول التقوى فيما أفعل وان رأى في معصية فقيل له
ألا تخشى الله تعالى فقال في حالة الغضب لا، يصير كافرا. في الغياثية قيل له في
غضبه ألا تخشى الله تعالى، فقال لا، كفر وبانت منه امره، وفيها من
الأجناس قيل لرجل باري بازن بس نيامدى فقال خدای بازنان بس نياید
من چگونه بس آیم. في التاتارخانية قال لآخر خدای بازنان توبس نياید
چگونه بس آیم فقد كفر. في الفصول قال لآخر خدای بازنان بس نياید من
من چگونه بس آیم يكفر لأنه وصف الله تعالى بالعجز، رجلی قال این
کاری ست كه خدای را افتاده ست لا يكفر. في السراجية أخاف أن يكفر
في الظهيرية امرأة قالت في حال مرضها واشتغالها وهمومها وضيق يدها
باری ندانمی مرا خدائی عزوجل چرا آفریده ست چون از مؤدها دنیا
مرا هیچ نیست هل يكفر بهذا قال وهو خطأ حملها الضجر وضيق
الصدر وقلة الصبر على ذلك، وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
يقول الله تبارك وتعالى للملائكة لا تكذبوا على عبدى في ضجره شيئا، في
السراجية لوقال في مرضه ان شئت توفنى مسلما وان شئت كافرا كفر،
في الفصول ومن شك في إيمانه أوقال أنا مؤمن ان شاء الله تعالى فهو كافر
الاذا أولها. وقال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا فح لا يكون
كفرا. وقد صح عن كثير من المسلمين أنهم كانوا يستثنون في إيمانهم
وانما كان ذلك تواضعا منهم لما جاء في صفة المؤمن في الأخبار كقوله
عليه السلام المؤمن من أمن الناس شره. المؤمن من أمن جاره بوائقه.
المؤمنون هينون لينون، المؤمن آلف الود. المؤمن من سلم المسلمون
من لسانه ويده وليس بمؤمن من بات شبعا وجاره طاوفن استثنى من

المتقدمين فانما استثنى على أنه لم يعرف ذلك من نفسه لأنه شك في إيمانه،
في الغيائية في كتاب الاستحسان في الفصل الأول (ن) من يعمل عمل البر
ويقع في قلبه أنه ليس بمؤمن، إن كان يقع ذلك في قلبه من حيث
ان سيرته ليست بسيرة المؤمن وليس هو كما جاء به الأخبار في صفة المؤمن
فهذا مؤمن صالح وان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لأنه لا يعرف الله تعالى
فإن استقر قلبه على ذلك فهو كافر أما إذا خطر بباله ثم وجد من نفسه
انكار ذلك ورد الخاطر فهو مؤمن وبه ورد الخبر، وفيها رجل
كان له ابن مات فقال يأخذ ممن له واجد ولا يأخذ ممن له عشرة يرجى
أن لا يكفر وكذلك اذا قال بدادى وبازستدى لا يكفر. في الخلاصة رجل
مات ابنه فقال خدائى را بائسته بود يكفر. في التانارخانية (م) اذا قال
فلان را مصيبتى رسيد أو قال لمعزى بزرگ مصيبتى رسيد فبعض المشايخ
قالوا انه يكفر وبعضهم قالوا ليس بكفر ولكنه خطأ عظيم وبعضهم قالوا
انه ليس خطأ ولا كفر وإليه مال الحاكم عبدالرحمن والقاضى الإمام على
النسفى رح وعليه الفتوى. في نوادر الفتاوى اگر كسى سوگند خورد كه
بخاك پائى فلان بعضى گفتند كافر شود وخواجه امام شمس الأئمة الخاوائى
فتوى برين داده ست، واز أبى يوسف رح آمده ست كافر نشود واصح
این است، في الفصول لوقال لغيره بخدائى وخاكپائى تو يكفر، في السراجية
لوقال لغيره بخدائى وخاكپائى فلان كه چنین کرده ست يكفر به أفتى
ظهیرالدين رح المرغينانى، في الفصول في الجامع الأصغر. قال أبو وعلى
الرازى أخاف على قوله بجمواتى وحيواتك وما أشبه ذلك الكفر ولولا
أن العامة يقوون لا يعلمون به انه شرك لا يمين الا بالله فاذا حلف بغير
الله فقد أشرك. في الغيائية أراد القاضى أن يحلف المدعى عليه فقال
المدعى حلفه بالطلاق قيل يكفر. والخيار انه لا يكفر. في الفصول واذا طلب اليمين
ممن خصم فقال الخصم احلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله وانما اريد

اليمين بالطلاق أو بالعناق فقد كفر عند بعض أصحابنا، وعامتهم أنه لا يكفر. في عقد الآلى لو قال سوگند نه راست نيکی ونه دروغ يكفر. في التاتارخانية من العتابة لو قال خدائی میدانند ترا از فرزند خویش دوست میدارم. ونمی دارد يكفر (م) لو قال به خدائی امید میدارم وبتو فهذا قبيح من الكلام. ومن التخيير قال لآخر امید من بخدا ست وبتو أوقال من این از خود دانم واز تو فهذا الكلام نوع من الشرك بالله تعالى ولو قال امید من بخدا ست وبس أوقال من این از خدا دانم وديكر از تو فهذا أبعد من من الأول عن الشرك ولكن أيضا خطأ إنتهى قلت أما الشرك في الأول فيؤيد ما (۱) وأما الثاني فأبعد بلا خطأ. في التاتارخانية (م) ولو قال از خدای بنم و سبب ترا میدانم فهو حسن ولو قال خدای میدانند بغم وشادی توهمچنانم که بغم وشادی خود عامة مشائخنا قالوا يكفر ظاهرا وقال بعضهم ان كان يقوم بمسأته ومسرته بالمال والبدن كما يقوم بأمر نفسه لا يكفر والا يكفر. ولو قال لغيره خدای میدانند که ببوسة بدعاء خير میدارم فقد اختلف المشايخ في كفره ، وفي الخلاصة لو قال خدای میدانند که همیشه أوببوسة خواجه را یاد میکنم قال بعضهم يكفر. ومن خزانه الفقه لو قال نر جل انك قلت كذا فقال إن كنت قلت كذا فأنا كافر وهو يعلم أنه قاله يكفر. في المضمرات لو قال الله عالم اني لم أفعل كذا وهو يعلم أنه فعل، قال شمس الأئمة الحلواتي يكفر في أصح القولين وعن شيخ الإسلام السرخسي رح أنه قال في مثل هذا ينظر إن كان الجالف يعتقدان مثل هذا الكلام كاذبا يكفر وإلا فلا، وعليه الفتوى. وفيها من النصاب لو قال خدای

(۱) قلت : هنا بياض بين "قوله فيؤيد ما" وبين قوله "وأما الثاني" في جميع نسخ المائة الموجودة عندي . فليصحح ، ويملاً البياض من نسخة اخرى . أبو سعيد للسندی .

میدانند که فلان کار نکردم اوقال خدای میدانند که این کالاً بده درم خریدم و یعلم أنه فعل أویعلم انه اشتراه بأقل من ذلك فإنه یکفر وتبین امره ته فإن أسلم یصل الیه ثواب طاعته التي حصلت قبل الردة؛ فی نوادر الفتاوی در فعلی که نخواهد کردن انشاء الله تعالی نگویید زیر آنچه معنی اینچنین می شود که اگر خدا خواهد کردن من نخواهم کرد وهذا کفر انتهى ومراده اما انه لا یقول ذلك لأن فيه خوف الوقوع فی الکفر أو انه عين الکفر والثانی فی حیز المنع لأن کلمة الاستثناء هذه اما ان یذکرها لإفهام التأكيد فی فعله أو التشکیک فيه فیجر عدم مواطاة القلب فیہ اللسان الی صیرورة التقدير اما افعله البتة ولا یرید فعله واما اخبر بأن أفعله إن أراد الله فعله منی ولكن لا یریده فی قلبی ولس فی إعتقاده انی لا یرید فعله ولا أفعله ان أراد الله فعله . (۱) فی الغیابیة فی کتاب الأیمان لوقال ان کلمت فلانا فأنا برئ من الله أو کافر وهو یعلم انه کاذب اختلف فی کفره وتکلموا فی ذلك کثیرا والمختار فی جنس هذه المسائل ما اختاره شمس الأئمة السرخسی رح ان الخالف ان کان یعتقد ویظن ان مثل هذه الیمین کاذبا کفر یکفر لأن الإقدام علیه بهذا الإعتقاد رضا منه بالکفر وان لم یعتقد ذلك لا یکفر . فی الثنا رخنائیة فی رسالة الصدر المرحوم کمال الحق والدين اگر یکی گوید خدای داند و یا حق علیم ست که مرا درین مصیبت که ترا رسیده ست هم چنان درد کرد که ترا کفر بود از بهر آنکه خدای را بگواهی دروغ خواند ، فی الفصول رجل قال زهی اگر کارکنیم و آزاد وار بخوریم فقد قیل هذا خطأ وإنه من کلام من یرى الرزق من کسبه ، ولو قال الرزق من الله ولكن بنده جستن خواهد قیل هذا کفر لأن حركة العبد

(۱) قلت من قوله فی نوادر الفتاوی الی هنا لم یوجد فی الخزانة وانه من زیادات صاحب المتانة . أبوسعید السندی .

أيضا من الله وهو يرى الرزق من الحركة . في القنية (قع) قال لأجنبية
مكيني من الزنا لله كفر . في التاتارخانية من التيمية سئل علي بن أحمد
عن شاهد قال له الحاكم أو غيره كيف تعرف الله فقال في الجواب انت
تعرف وأنا لا أعرف فهل يكون ذلك علامة على كفره فقال ان كان
يريد به العبارة باللسان إستفهاما لا يكفر ، في الفصول لوقال فلان را
خدای تعالی آفریده ست وازپیش خود رانده يكفر كذا في الذخيرة ، لو
قال هذا منسى الله أوقال هذا مما نسيه الله كفر عند بعضهم وهذا هو
الصحيح . في القنية (مت) قيل لوقال المريض أظن ان ملك الموت توفى
ولا يقبض روحى ، لا يكفر . في الملتقط الناصرى لوقال ديدار تو بر من
چنانست كه ديدار ملك الموت لا يكفر . في الفصول لوقال لغيره رويتى
إياك كروية ملك الموت ، فإنه خطأ عظيم واختلفوا في كفر قائله وكذلك
لوقال چون فلان بپنمی پندار می كه ملك الموت ست ولوقال روى فلان
را دشمن میدارم چون ملك الموت است أكثرهم على انه يكفر قال
لصالح ديداروى چنانست نزد من كه ديدار خوك قيل يخاف عليه الكفر .
في الخلاصة رجل شرب الخمر وقال بسم الله أوقال عند الزنا بسم الله يكفر وكذا
لوأكل الحرام أوقال بعد أكل الجرام الحمد لله اختلف المشايخ . في الظهيرية
لوأكل طعاما حراما فقال بسم الله يكفر ولوقال عند الفراغ الحمد لله
لا يكفر عند بعض العلماء ولوقال بسم الله عند شرب الخمر أو عند الزنا
يكفر بالإتفاق ، في الصيرفية غضب طعاما فقال عند أكله بسم الله لا يكفر
في التاتارخانية ولو تصدق على فقير شيئا منى مال الحرام ويرجوا الثواب
يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وامن المعطى كفر . وفي الخلاصة هكذا
في الفصول بوقت قمار باختل بسم الله بكويد كافر كردد . في الفتاوى
التيمية الأصل أن لا يكفر أحد بلفظ محتمل لأن الكفر نهاية في الجنائسة
ومع الإحتال لانهاية ، قوله بسم الله يحتمل الوجوه الأول أن يعزم به

التبرك واليتامن في الإبتداء كقول المسافر عند الحلول والإرتحال بسم الله
أى بسم الله أحل بسم الله ارتحل. الثاني ان يقصد به إقبال غيره على التبرك
كقول صاحب الطعام لغيره بسم الله، أى كل الطعام قائلاً بسم الله، الثالث أن يعنى به
قولا يطلب الفعل عن غيره كقوله لمن دخل الدار بسم الله يعنى ادخل الدار
والرابع أن لا ينوى وجها من الوجوه المذكورة، الخامس أن يذكر في
موضع لا بد من ان لا يحمل الا على الإستخفاف كقول العازم على المحرم
بسم الله . في القنية (س) ذكر الله تعالى في مجلس الفسق ناوياً أنهم
يشتغلون بالفسق فانا اشتغل بالذكر فهو أفضل كالذكر في السوق افضل
من الذكر في غيره هذا ان ذكر الله تعالى على وجه إلتعبار وان سبح
على انه يعمل عمل الفسق يأثم كتسبيح البائع لترويج المتاع قلت ذكر
الأثم ويخشى عليه الكفر أنه اهانة بإسم الله تعالى وينصل به كراهة
التعظيم لغيره باسمه تعالى. في السراجية لوقال عند الدعاء أى خدائى رحمت
خود از ما دريغ مدار من الفاظ الكفر. في الخلاصة لوقال لواحد من
الجبابة أى خدائى يكفر ولوقال أى بار خدائى أكثر المشائخ على انه
يكفر. في الفصول لأن بار بلغة فارسى بزرك فيكون معنى قوله بزرك
ومن قال لغيره خدائى بزرك يكفر ، في السراجية قال للسلطان الظالم
عادل ، قال الشيخ أبو منصور الماتريدى يكفر وقال الشهيد الإمام أبو القاسم
لا يكفر لأنه عدل في شئى ، في الغياثية أن لا يكفر لأنه يعدل في شئى ما .
في الفصول اذا انكر آية من القرآن وسورة منه كفر وإذا قرء القرآن
على الدفوف او القصب كفر ، في عقد اللآلى من قرء آية من القرآن
على وجه المزمل أو في وقت ضرب الدف والقصب يكفر ، في الفصول
لوقال لغيره أى كوتاه تراز انا اعطيناك أوقال لمن يقرء القرآن ولا يتذكر
كلمة والتفت الساق بالساق أو ملاً قدحا وجاء به وقال كأساً دهاقا
وكانت شراباً بطريق المزاح أوقال عند الكيل والدوزن واذا كالوهم او

وزنواهم يخسرون بطريق المزاح أوقال لغيره دستار ألم نشرح بستره يعني
ابتديت العلم أو دعا الى الجماعة فقال انا اصلى وحدى فان الله تعالى قال
ان الصلوة تنهى ، كافر في هذه الصور كلها . في التاتارخانية (م) إذا انكر
آية من القرآن أو سخر بآية من القرآن كافر ، في الظهيرية واذا أنكر الرجل
كون المعوذتين من القرآن لا يكفر ، وقال بعض المتأخرين يكفر لانعقاد الإجماع
بعد الصدر الأول على أنها من القرآن والصحيح هو الأول لأن الإجماع المتأخر
لا يرفع الاختلاف المتقدم وهي مسألة اصولية ، وفي الفصول ذكر بيانه بأطول منه
في الظهيرية سئل نجم الدين عمن يقول لامرأته أول من حاك آدم عليه
السلام فقالت المرأة پس ما جولاه بچگان بوديم هل تكفر قال نعم لأنها
استخف آدم صلوات الله عليه . في الفصول من مجموع النوازل ما بمعناه
في التاتارخانية من الإبانة اذا قال لولم يأكل آدم الحنطة ما وقعنا في هذه
البلايا ففي كفره اختلف المشائخ رح . وفي الخلاصة لولم يأكل الحنطة ما صرنا
أشقياء ، يكفر . وفي الفصول ومن لم يقر ببعض الأنبياء عليهم السلام أو عاب انبيا
أوسنة من سنن المرسلين فقد كفر . في القنية لونسب الى الأنبياء الفواحش
كعزمه الى الزنا ونحوه الذى يقول الحشوية في يوسف عليه السلام ، كفر لأنه لاشتم
لحم وقيل لا يكفر به . في الفصول لوقال محمد درويش بود أوقال جامه
پيغمبر عليه السلام ريمناك بود أوقال طويل الظفر يكفر مطلقا ، وقيل
اذا قال على وجه الإهانة يكفر . في السراجية رجل مر على مؤذن يؤذن
فيقول كذبت يكفر . رجل عاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء
أوقال لشعره شعير يكفر . في التاتارخانية من الظهيرية من أنكر المتواتر
فقد كفر ، ومن أنكر المشهور يكفر عند البعض وقال عيسى بن أبان
يضال ولا يكفر هو الصحيح . ومن أنكر الخبر الواحد لا يكفر جاحده
ولا يضال غير أنه يأثم بتركه القبول انتهى وبينه وبين ما في المضمرة فرق
لا يخفى فتيها ومن أنكر خبر الواحد والقياس وقال إنه ليس بحجة فإنه

مقدمة المائة-

مسندة فهي متواترة أو مشهورة أو خبر الواحد . ومثل هذا لا يجئ في الكتاب .

فأما الإتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى مراتب :
إتصال كامل بلا شبهة (وهو المتواتر) وإتصال فيه ضرب شبهة
صورة ، (وهو المشهور) وإتصال فيه شبهة صورة ومعنى (وهو
خبر الواحد)

حد المتواتر يقول صاحب الشامل أبو حنيفة الإتقاني (١) : " قال
القاضي أبوزيد في التوقييم : اختلفت العبارات في حد المتواتر . و
المختار عندنا ما تواتر نقله . وقال شمس الأئمة السرخسي رح في أصوله :
المتواتر ما اتصل بنا عن رسول الله عليه وسلم بالنقل المتواتر . ملخوذ
من قول القائل : تواترت الكتب إذا اتصل بعضها ببعض في الورد
متابعا . وحد ذلك أن ينقله قوم لا يتوهم أجمعهم ، وتواطؤهم
على الكذب لكثرة عددهم وتباين أما كنهم عن قوم مثلهم هكذا إلى أن
يتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم . فيكون أوله كآخره ، وأوسطه
كطرفيه . وذلك نحو نقل أعداد الصلوات ، وأعداد الركعات ، و
مقادير الزكوة ، والديات وأشباه ذلك .

ويقول العلامة الإتقاني أيضا : وبما ذكرنا عرفت أن أصحابنا
لم يعتبروا في ثبوت التواتر عددا معيناً بل اشترطوا أن يكون الخبر

(١) من نسخة خطية للشامل في شرح أصول البزدوى المحفوظة في
خزانة المجلس العلمى بكراشى فى عشر مجلدات . ومن الأسف إنها نسخة
ناقصة ، حيث لم يوجد لها جزآن : الأول والثانى .

يصير كافرا . في الفصول رجل قال مع آخر كان يأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأحس أصابعه الثالث فقال ذلك الرجل اين بي ادبي است يكفر . قال لآخر احلق رأسك واقلم اظافيرك فإن هذا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ذلك الرجل لا أفعل وان كان سنة فهذا كفر لأنه قال على سبيل الرد والإنكار وكذا في سائر السنن خصوصا في سنة هي معروفة وثبوتها بالتواتر كالسواك وغيره . في مجموع النوازل چه كار آيد سبلت پست ، يكفر لأنه استخف بالسنة . في التاتارخانية من الصيرفية اذا قال لآخر قل لا اله الا الله فقال لا اقول قال بعض المشايخ هويكفر وقال بعضهم إن عنى به لا أقول بأمرك لا يكفر . وقال بعضهم لا يكفر مطلقا إذا الغرض المطلوب ذكر كلمة الإخلاص مرة . في الغياثية اذا قيل للمريض قل لا اله الا الله فقال لا أقول ، لا يكفر . في الفصول من قال لا اله الا الله فإراد أن يقول الا الله فلم يقل ، لا يكفر لأن عقيدته على الإيمان . في الظهيرية لو قال لو أعطاني الله تعالى الجنة لا اريدها دونك أولا ادخلها أو قال لو امرت ان ادخل مع فلان لا ادخلها أو قال لو أعطاني الله تعالى الجنة لأجلك أو لأجل هذا العمل لا اريدها يكفر ، في الفصول لو قال لا اريد الجنة ولا اريد رويته عز وجل فهذا كله كفر ، في السراجية لو قال اكر خدای مرا بهشت دهد من نحواهم الأصح أنه لا يكفر ، لو قال بارى مسلمانم فقال اخر اعنت . تو ياد و بر مسلمانى تو ، يكفر وفيها رجل قال كنت مجوسيا الآن أسامت على سبيل التمثيل ولم يعتقد ذلك حكم بكفره . قال شمس الأئمة الجملواتى لو قال هر چه مسلمانى كردم بكافران دادم اگر اين كار كنم ففعل لا يكفر في الغياثية قيل للرجل اينچنين مكن كه كافر ميرى فقال جيل تا كافر ميرم كافر بالله ، القضاء بالكفر كفر . في السراجية لو قال له كافر شدى فقال كافر شده كبر يكفر . في القنية (عت) انا فرعونم أم ايليس لا يكفر لأنه

الشدة الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون أو ابليس. (١) في الخانية رجل ضرب عبده أو امرأته فقالت المرأة ألت بمسلم فقال الرجل هب انى لست بمسلم. قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح لا يصير كافرا بذلك فقد حكى عن بعض أصحابنا ان رجلا لوقيل له ألت بمسلم فقال لا. لا يكون ذلك كفرا لأن قول الناس لست بمسلم معناه ان أفعاله ليس من أفعال المسلمين. قال الشيخ الإمام الزاهد رح اذا لم يكن ذلك كفرا عند بعض الناس، قوله هب انى لست بمسلم أبعد من ذلك. في المضمرات رجل ضرب عبده فقال له رجل أنت است بمسلم فقال لا، ان تعد ذلك كفر وإن اراد جوابه أوجرى على لسانه غلطا لا يكفر. في الخادية من نصاب الفقه قال للمعاصى ابن نيز راهى ست ومذهبي است يكفر. في القنية حنفى المذهب قال مذهب الشافعى ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر (بم) أقرض مائة من من الحنطة بمائة وخمسين منا فقال هذه الزيادة حلال كفر لورود النص. في التاتارخانية اذا قيل لرجل صل فقال لا اصلى يكفر عند بعض المشايخ. وقال بعضهم اذا قيل ذلك فى الصلوة الفريضة فى وقتها يكفر ولو اراد بقوله لا اصلى بأمرك لا يكفر. فى الفصول من واقعات الناطقى قال محمد رح قول الرجل لا اصلى يحتمل أربعة أوجه. احدها لا اصلى لانى صليت، والثانى لا اصلى بأمرك فقد أمرنى بها من هو خير منك، الثالث لا اصلى فسقا ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر. والرابع لا اصلى اذ ليس يجب على الصلوة ولم اوامر بها وفى هذا الوجه يكفر، اذا قيل له صل فقال قلنان بود كه نماز كند وكار برخويشتن

(١) كذا فى نسخة صعب وده، وتؤيدهما نسخة الخزانة. وفى الأصل بهتر مكان بهل. (٢) كذا فى نسخة صعب والخزانة. وفى الأصل ليس ذكر "الا اذا قال" ولعله من سهو الناسخ. أبو سعيد السندى.

دراز کند أوقال مردمان از بهر ما میکنند أوقال اگر نماز کراکنم مادر و پدر من مرده اند أوقال نماز کرده ونا کرده یکی ست أوقال نماز چندان کردیم که مرا از نماز دل گرفت أوقال نماز چیزی نیست هذا کله کفر وکذا لوقال خوش کاری ست بی نمازی . فی السراجیة لوقیل له صل فقال تو چندین گاه نماز کردی أوقال چندین گاه نماز کردم چه بر سر آوردم کفر . فی التاتارخانیة من التخییر (۱) رجل ترك الصلاة متعمدا ولم ينو القضاء ولم يخف عقاب الله تعالى فانه يكفر . فی القنیة (قع جمع) اختلف فی سجوده محدثا وصلوته رياء والإختیار أن لا يكفر وبتركها نهاونا كفر . فی الفصول اذا صلى الى غير القبلة متعمدا فوافق ذلك القبلة قال أبوحنيفة هو كافر كما استخف به وبه أخذ أبو الليث رح . وفي الثوب النجس لا يكفر وفيه من مجموع النوازل قال الفقيه أبو جعفر رح من قبل الأرض بين يدي سلطان أو أمير أو مسجد له فإن كان على وجه التحية لا يكفر ولكن يكون آثما مرتكبا لكبيرة . فی الظهيرية كافر قال لمسلم أعرض على الإسلام فقال المسلم لا أدري صفته يكفر ، ولو قال لمسلم أعرض على الإسلام فقال اذهب بك الى فلان الفقيه والى غيره يكفر . فی المضمرة نصراني جاء الى رجل وقال اعرض على الإسلام لأسلم فقال الرجل اذهب الى فلان حتى يعرض عليك الإسلام فتسلم اختلف المشايخ فيه وينبغي أن لا يكفر لأنه عسى لا يعلم لأن من الكفر ما لا يزول بقوله لا اله الا الله محمد رسول الله ما لم يبرء عن دينه وهو لا يعلم . وفي العتابة (كس) حتى تذهب الى فلان فتسلم قال الفقيه أبو جعفر لا يكفر وبه فاخذ (۲)

(۱) کذا فی نسخ المائة . وفي خزانة الرواية "التجريد" مكان (التخییر)
(۲) قلت : هذه العبارة فی خزانة الرواية هكذا : فی الغیاثیة أراد

في السراجية فقال امكث حتى تذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك
الإسلام فتسلم عنده، الأصح أنه لا يكفر، لوقال المذكر باش تا فلان روز
مجلس من اندر اسلام آرى افتوا انه يكفر. في الخانية اذا لقن الرجل
رجلا كلمة الكفر . فإنه يصير كافرا وان كان على وجه اللعب وكذا اذا
أمر رجل امرءة لترتد وتبين من زوجها يصير هو كافرا هكذا روى عن
أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه ان من امر رجلا أن يكفر كان الأمر كافرا
كفر المأمور أولم يكفر. في السراجية لأن الرضا بالكفر كفر قاله الحامدي
خلافًا للفضلي، والصحيح ان الرضا بالكفر لأعدائه الكفرة مستقبحا للكفر
لا يكون كفرا قال الله تعالى واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا
العذاب الأليم . اذا أراد قتل كافر فأراد ان يسلم فشفاه حتى لا يسلم
فينتقمه بالقتل لا يكفر. في الفصول ذكر الشيخ خواهرزاده في شرح السير
الرضا يكفر (١) انما يكون كفرا اذا كان يستخير الكفر ويستحسنه اما اذا
كان لا يستخيره ولا يستحسنه ولكن احب الموت أو القتل على الكفر لمن
كان شديدا موزيا بطبعه حتى ينتقم الله منه فهذا لا يكون كفرا، ومن
تأمل قول الله تعالى ربنا أطمس على أوالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

(١) أى بكفر الغير كما في الخزانة . أبو سعيد السندي .

بقية ٥٩٩

نصراني أن يسلم عند رجل فقال كن حتى تذهب الى فلان فتسلم قال
الفقيه الخ . وحذف المخدم الحصة الاولى اختصارا وصونا عن التكرار
وهكذا فعل في المسألة المأخوذة من السراجية . والحصة الاولى هذه :
كافر قال لمسلم اعرض على الإسلام حتى اسلم عندك فقال امكث الخ .
أبو سعيد غلام مصطفى السندي .

يظهر لهم صحة ما ادعينا، وعلى هذا اذا ادعى على ظالم أمانك الله على الكفر أوقال سلب الله عنك الإيمان ونحوه فهذا لا يضره ولا يكون كفرا ان كان لا يستخير الكفر ولا يستحسنه، ولكن نتمنى أن يسلب الله عنه الإيمان حتى ينتقم الله منه على ظلمه وإيذائه الخلق. قال صاحب الذخيرة وقد عثرنا على الرواية عن أبي حنيفة رداً عن الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل. في عقد اللآلى اذا قال لمسلم كشتن وى حلال است بي أنكه ازوى زنا ديدنه باشد يا كشتن مسلمان يا ارتدادى أوقال مال فلان مرا حلال ست واورا حلال نكرده باشد يكفر كذا في الجامع. في الخلاصة من اعتقد الحلال حراما او على القلب يكفر، ولوقال للحرام هذا حلال ان قال الزوج السلعة أو بحكم الجهل وفي الاعتقاد بخلاف هذا لا يكفر، هذا اذا كان حراما لعينه وهو يعتقد حلالا حتى يكون كفرا أما اذا كان حراما لغيره فلا، وفيما اذا كان حراما لعينه انما يكفر اذا ثبت الحرمة بدليل مقطوع. أما اذا ثبت بأخبار الآحاد وما كان حراما لغيره كمال الغير فلا. في القنية في نظم الزندوسى اذا استحل الحرام مثل مال الغير والزنا واللواط أو الخمر أو الربا أو قتل المسلم أو أكل الميتة أو الدم عند غير الضرورة أو الجماع حالة الحيض يقتل. في الفصول من الذخيرة رأيت في بعض الكتب ان استحلال جماع الحائض ليس بكفر، ألا يرى أن جماع الزوج الثاني لو وقع في حالة الحيض يجللها على الزوج الأول. وفيها رجل نتمنى ان لا يحرم الله الخمر لا يكفر لأن الخمر كانت حلالا من قبل ولوتمنى أن لا يحرم الله تعالى الزنا أو الظلم أو قتل النفس بغير حق كفر لأن هذه الأشياء لم تكن حلالا في وقت ما. في الفصل الأول نتمنى ما ليس بمستحيل وفي الثاني ما هو مستحيل وعلى هذا لو نتمنى أن لا يكون المناكحة بين الأخ والاخت حراما لا يكفر. فالحاصل أن ما كان حلالا في زمان ثم صار حراما فتمنى أن لا يكون حراما لا يكفر. في الخانية لو نتمنى أن الأكل

فوق الشيع لا يكون حراما كان كافرا لأن إباحته لا تليق بالحكمة. في الظهيرية
لوقال ليت الزنا أو اللواط أو الظلم كان حلالا يكفر. في الخلاصة رجل
قال لمديونه أعط دراهمي في الدنيا فإنه لا دراهم في القيمة، فقال ده
ديگر بده. بأن جهان بازخواهي بازدهمت كثر كذا أجاب الفضلي
وكثير من أصحابنا رح. في الظهيرية لوقال لغيره دع الدنيا لتنال
الآخرة فقال لا أترك النقد لأجل النسيئة يكفر. في الفصول من أنكر
القيامة أو الجنة أو النار أو الميزان أو الصراط أو أنكر الحساب أو الصحائف
المكتوبة فيها أعمال العباد كفر، ومن قال لخصمه آخذ منك حتى في القيامة
فقال خصمه دران انبوهي مرا كجا يابي اختلاف المشايخ رح فيه، وذكر
في فتاوى أبي الليث رح أنه لا يكفر ولوقال همه نيكوئي باين جهان مي بايد
آن جهان درچه خواهي باش يكفر. في التاتارخانية رجل ارتكب شيئا
من الصغائر فقبل له تب الى الله فقال جهم كردم كه توبه مي بايد كرد كفر.
في الغيائية (ن) لوقال كافر به وگيري به ازين كار وهو يريد تقبيح
الفعل فأشد من الكفر هو المختار، وفيها معلم غضب وقال إن اليهود
خير من المسلمين حيث يقضون حقوق معلمى صبيانهم يكفر ويحبط عمله
في التاتارخانية من الخانية رجل قال لغيره جهود به از تو أوقال النصراني
مغمی به (١) از تر لا يكفر لأنه أراد به الشتم وتقبيح الأفعال. وفي
التخيير اتفقت مشايخنا ان من رأى أمر الكفار حسنا فهو كافر. في الظهيرية
ومن حسن كلام أهل الأهواء وقال كلام معنوى أوقال كلام له معنى
صحيح ان كان ذلك كفرا من القائل يكفر المحسن وكذا من حسن رسوم
الكفرة لعنهم الله. في نوادر الفتاوى هر كه رسوم هندوان را تحسین

(١) كذا في الأصل ونسخة صع. وفي خزانه "مغ" مكان مغمی ،
وهو الصواب. أبو سعيد السندی.

کند کافر شود . فی عمدة الإسلام اگر کسی رسومها کافران چنانچه درخانه بستور واسپان سرخ وزرد نقش میکند ویا برک می بندد ویا کرهی چیزی می بندند کافر گردد . فی الفصول لوقال لمسلم أجنبي یا کافر أوقال لأجنبية یا کافرة ولم يقل مخاطب شيئا ، وقال لامرئته یا کافرة ولم يقل امرئته شيئا . قال الفقيه أبو بكر الأعمش البخی یکفر القائل ، وقال غيره من مشايخ بلخ رح لا یکفر ، والفتوى فی جنس هذه المسائل ان قائل مثل هذه المقالات إن كان أراد الشتم ولا يعتقده کافرا لا یکفر وان كان يعتقده کافرا فخاطبه بناء على اعتقاده أنه کافر یکفر ، لأنه لما اعتقد المسلم کافرا فقد اعتقد دين الإسلام کفرا ، ومن اعتقد دين الإسلام کفرا کفر ، اذا قال لغيره یا کافر یا يهودی یا مجوسی فقال لبيك یکفر وكذا اذا قال آری همچنين ام یکفر ، ولو قال توئی أولم يقل شيئا وسکت لا یکفر . فی المحيط اذا قال لذمی یا تهاکر فقد کفر واختلفوا فی شاه قال بعضهم یکفر وكذا فی مهته قال بعضهم یکفر ، فی الغياثية لوقال هرکه علمها آموزد داستانها وحياتها می آموزد وأراد بسه الإستخفاف والإزدراء بالشریعة یکفر ، فی الفصول جاهل قال اینها که علم می آموزند داستانها می آموزند أوقال یادست آنچه میگویند أوقال تزوير است أوقال من علم حیل را منکرم فهذا کله کفر . قيل لرجل اذهب الى مجلس العلم فقال من يقدر على الإتيان مما يقواون أوقال مرابا مجلس علم چه کار است أوقال علم درکاسه ثريد نتوان کرد فهذا کله کفر ، وأوقال مرا مشغولی زن وفرزند چندانی هست که مجلس علم نمی رسم فهذا مخاطرة عظیم إن أراد به التهاون بالعلم ، فی مجموع النوازل اذا كان الفقيه يذكر شيئا من العلم أوبروى حديثا صحيحا فقال این هیچ نیست ورد ، أوقال آن سخن بچه کار آید درم باید که امروز حشمت درم راست که علم را ننگان می آید فهذا کله کفر ، ومن أبغض علما أوفقيها

من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر اذا قال فساد كردن به ازدانشمندی
كردن كفر، رجل قال أيرالحمار في است علمك إن أراد به علم الدين يكفر
رجل قال فعل دانشمندان همان است وفعل كافرين همان يكفر. وقيل
هذا اذا اريد جميع الأفعال فيكون تسوية بين الحق والباطل . في
السراجية لوقال لعالم معين لم يكفر ، في الفصول رجل قال لخصمه اذهب
معي الى الشرع أوقال بالفارسية بامن شرع رو فقال خصمه بياده بيار
تا بروم بي جبر نروم كفر لأنه عاند الشرع ، ولو قال بامن بقاضى رو
والمسئلة بحالها لا يكفر ، وفي نسخة الخسراوانى لوقال بامن شريعت (واين
حيلها سود ندارد أوقال بيش نه رود وهذا كله كفر ولو قال آن وقت
كه سيم ستدى شريعت (١) وقاضى كجا بود يكفر أيضا . من المتأخرين
من قال إن عني به قاضى البلد لا يكفر ، وفيها قالت لزوجه سرخدای
ميدانى فقال نعم يكفر هكذا عن الشيخ أبى بكر محمد بن الفضل رح
وهذا لأن الغيب والسر واحد ومن ادعى الغيب لنفسه يكفر. رجل تزوج
امرأة ولم يحضر الشهود فقال خدای را ورسول را گواه كردم أوقال
خدای را وفرشتگان را گواه كردم كفر لأنه اعتقد أن الرسول والملك يعلم الغيب.
ولو قال فرشته دست راست را گواه كردم وفرشته دست چپ را گواه كردم
لا يكفر لأنها يعلمان ذلك ولأنهما لا يغيبان عنه انتهى وقدم أن الصحيح أن الأنبياء
يعلمون الغيب لأنه يعرض عليهم الأشياء فلا يكفر فيه وهكذا أفاد في
معدن الكنز . (٢) في حاشية السراجية من الخاانية رجل قال أنا أعلم

(١) كذا في نسخة صغ وتؤيدها نسخة الخزانة. وفي الأصل مـ وكه، وانه
من سهو الناسخ . (٢) قلت : هذا خلاف ما نطق به القرآن وفصح به
الكتب الفقهية راجع البحر ج ٥ ص ١٦ وشرح البخارى للعلامة العيني
بقية صفحہ ٦٠٥

المسروقت . قال الشيخ الإمام هذا ومن صدقه يكون كافرا ، قيل فإن قال هذا القائل أنا اخبر عن اخبار الجن انه أتاني بذلك فهو ومن صدق يكون كافرا ، لقوله عليه الصلوة والسلام من أتى كاهنا وصدقه فيما قاله فقد كفر بما أنزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الإنس . في الفصول اذا خرج الى السفر فصاح العتق فرجع كفر عند بعض المشائخ في الظهيرية ويجب إكفار الروافض في قولهم برجة الأموات الى الدنيا وتناسخ الأرواح وانتقال روح الإله الى الأئمة وان الأئمة آلهة وبقولهم في خروج الإمام الباطن . وبتعطيلهم الأمر والنهي الى أن يخرج الإمام الباطن . وبقولهم ان جبرئيل غلط في الوحي الى محمد عليه الصلوة والسلام دون علي بن أبي طالب رض وهو لاء القوم خارحون عن ملة الإسلام وأحكامهم أحكام المرتدين . ومن أنكر إمامة أبي بكر الصديق رض فهو كافر على قول بعضهم وقال بعضهم هو مبتدع وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذا من أنكر خلافة عمر رض في أصح الأقوال . ومن أنكر شفاعة الشافعين يوم القيمة فهو كافر . في دستور القضاة من الصحيحين قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم الله ما ذبح الأصنام والأوثان والأوزار والآبار والأنهار

بقية صفحہ ٦٠٤

ج ١١ ص ٥٢٠ وخلاصة الفتاوى ج ٤ ص ٣٥٤ والفتاوى الهندية طبع نولكشور ص ٤١٢ والفتاوى الهاميونى للعلامة عبدالغفور السندى . ج ٢ الطبعة الاولى وغيرها . وقال الغوث الجيلانى من يعتقد أن محمدا صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب فهو كافر لأن علم الغيب صفة مختصة بالله سبحانه راجع المرأة الحقيقة ص ٧ طبع مصر . وحديث عرض الأعمال ليس من قبيل الغيب ، وأيضا فيه مقال لاينبى عليه العقائد كما لاينحى على مهرة علم الحديث . أبوسعيد غلام مصطفى السندى .

والبحار والبيوت والعيون والأودية . فالذابح مشرك والمذبوحة ميتة والمرءة بائنة . في الفصول ومن يذبح من وجه انسان شيئا وقت قدومه واتخذ جوازه كفر الذابح . والمذبوحة ميتة وكذا في الذخيرة وذكر فيها قال الإمام اسمعيل الزاهد اذا ذبح الرجل الإبل أو البقر في الجوازات لأجل الذي يقدم من الحج والغزوة . قال الشيخ الإمام أبو حفص عبد الله الجراجري والشيخ الإمام أبو حفص السفكروري والقاضي الإمام علي النسفي والحاكم الإمام عبدالواحد والشيخ الإمام أبو محمد الكتبي رح يقولون بكفره واما أنا فأكره ذلك اشد الكراهة ولكن لا اكفره لانا لأنسي الظن بالمسلم ان يتقرب الى لآدمى بهذا الذبح والله أعلم وكذا من المحيط . في القنية (سم س جمع) تولى عمل الخراج فقال مبارك باد فليس بكفر في نوادر الفتاوى علماء كفتند مستحب است در ماهى بطريق خفيه دو محرم را گواه گیرد ونكاح تازہ كندء باشد كه برزبان آنكس لفظى رفته باشد واورا معاوم نباشد . في الغياثية لوقرء آية من القرآن بمزار أو شد الزنار واتخذ الغسل جادا أو هازلا لا على وجه تقبيح فعلمهم يكفر الا اذا فعل خديعة في دار الحرب . في الفصول قال الشيخ الإمام أبو بكر طبرخان رح من خرج الى السدة فقد كفر لأن فيه إعلان الكفر فانه إعانة عليه ، وعلى قياس مسائل السدة الخروج الى نيروز المحروس والموافقة معهم فيما يفعلونه في ذلك اليوم من المسامحة كفر وأكثر ما يفعل ذلك من كان أسلم منهم فيخرج اليهم في ذلك ويوافقهم فيصير كافرا عيادا بالله ولا يشعر بذلك . في دستور القضاة قال العبد الفقير غفر الله له وعلى هذا الخروج الى اللعب يدعى بخيروز والموافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم يلزم أن يكون كفرا لأن فيه إعلان الكفر فانه إعانة عليه . قال غفر الله له وكذا الخروج في الليلة التي تلعب كفرة الهند فيها بالنيران الى لعبهم والموافقة معهم فيما يفعلون في تلك الليلة يلزم أن يكون كفرا ،

مقدمة الثالثة

صادرا عن رواة كثيرين بحيث لا يتصور تواطؤهم على الكذب عادة من غير إنقطاع إلى أن يتصل بالمخبر .

هل المتواتر يوجب علم اليقين علما ضروريا ؟ وهذا
القسم من الإخبار يوجب علم اليقين علما ضروريا كما يوجب الحس . و
عند السوفسطائية : ليس الحس من أسباب المعارف . وهو معروف في
الكلام . وهذا مذهب عامة الفقهاء . وعند الكعبي من المعتزلة : أن
المتواتر يوجب العلم الإستدلالي . وعند النظام أنه لا يوجب العلم بنفسه
ولكن بقريته ، وكذا قال في الخبر الواحد أنه قد يوجب العلم قطعا
بقريته كواحد أخبر أن فلانا مات ، وازدحم الناس على بابيه ، وسمع
صوت البكاء ، وأحضرت الجنازة . فإن خبره يوجب العلم قطعا بهذه
القرائن .

وقال شمس الأئمة السرخسي في أصوله : وأصحاب الشافعي
يقولون :

الثابت بالمتواتر علم يقين ، ولكنه مكتسب لا ضروري . وهذا
لأن فيما يكون ضروريا لا يكون الإختلاف فيما بين الناس . فإذا وجدنا
الناس مختلفين في ثبوت علم اليقين بخبر المتواتر عرفنا أنه مكتسب هكذا
نقل شمس الأئمة منهم . ولكن أصحاب الشافعي كالغزالي ، وصاحب
التواطع ذكروا بخلاف ذلك . فقالوا : إنه يفيد العلم الضروري خلافاً
لأبي القسم الكعبي انتهى ما في الشامل .

المشهور من السنّة ذكر في الشامل : إعلم ان المشهور ثاني

وكذا الخروج الى لعب كفرة الهند في اليوم الذي تدعو اهل الهند بسرتهمى
والموافقة معهم فيما يفعلون في ذلك اليوم من تزيين البقور والأفراس
والذهاب الى دار الأغنياء يلزم ان يكون كفرا . في عمدة الإسلام اكر
مسلماني درعيد كافران بهاك وديوالى وجاتو حاضر شود اكر چه نيت
سودا يا براى تماشا حاضر شود ودر احضار مسلمانان قوت ورجحان
درعيد ايشان مى شود كافر گردد . فى الفصول قال فى الجامع الأصغر
رجل اشترى يوم النيروز شيئا لم يكن يشتريه قبل ذلك اليوم أراد به
تعظيم النيروز كما يعظمه المشركون كفر وان أراد به الأكل والشرب
والتنعم لم يكفر . قال صاحب الجامع الأصغر المسلم اذا أهدى الى مسلم
آخر شيئا ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن جرى على ما اعتاده بعض
الناس لا يكفر ولكن ينبغى أن لا يفعل ذلك فى ذلك اليوم خاصة ويفجاه قبله
أوبعده لئلا يكون متشبها بهؤلاء القوم . وقد قال عليه الصلوة والسلام
من تشبه بقوم فهو منهم ، وفى الواقعات حكى عن أبى حفص الكبير لو
أن رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة ثم جاء النيروز فأهدى الى بعض
المشركين هدية يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر واحبط عمله ، وهذا
بخلاف ما اتخذ مجوسى دعوة لخلق شعر رأس صبي له ودعى الناس
الى ذلك فحضر الناس دعوتيه وأهدى اليه شيئا حيث لا يكفر . فى
الذخيرة لا ينبغى للمؤمن ان يقبل هدية الكافر فى يوم عيدهم ولو قبل
لا يعطيهم ولا يرسل اليهم شيئا لذلك تعظيما لهم وقد جاء فى الخبر لو ان
رجلا عبد الله خمسين سنة ثم أهدى الى بعض المشركين بيضة يوم النيروز
فقد كفر واحبط الله عمله خمسين سنة وبانت امره . قال عليه الصلوة
والسلام من يجمل كافرا ذهب عن قلبه نور الإسلام . فى حاشية السراجية
من المحيط اذا قال المسلم للمجوسى يا استه يعنى استاد تبجيلا له من غير
حاجة كفر . فى الظهيرية واعلم أن جنس هذه المسائل ثلاثة أنواع منها

ما يكون خطأ ولا يوجب الكفر فيؤمر قائله بالإنبابة والإستغفار، ومنها ما فيه اختلاف فيؤمر باستجداد النكاح احتياطاً وبالتوبة والإنبابة، ومنها ما هو كافر بالإتفاق وانه يوجب إحباط جميع أعماله ويلزم إعادة الحج إن حج ويكون وطيه مع امرئته زنا والولد المتولد في هذه الحالة ولد الزنى فإنه وإن أتى بكلمة الشهادة بعد ذلك بحكم العادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر وهو المختار. في التاتارخانية (م) ثم ما يكون كفراً بإخلاف يوجب إحباط العمل ويلزمه إعادة الحج إن كان قد حج، ومن الخلاصة وليس عليه إعادة الصلوات والزكوة والصيام لأن بإقراره صار كأنه لم يزل كافراً ومن التيمية قيل له لوتاب أتعود حسناته قال هذه المسئلة مختلفة فعند أبي علي وأبي هاشم وأصحابنا أنها لا تعود وعند أبي القاسم الكعبي أنها تعود. في المضمرة من النصاب فإن أسلم يصل إليه ثواب طاعته التي حصلت قبل الردة. في الظهيرية إذا كان للمسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع من التكفير فعلى المفتي أن يميل الى الوجه الذي يمنع من التكفير تحسينا للظن بالمؤمن قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نظن بكلمة خرجت من في أخيك سوء وأنت تجد لها في الخير محملاً ثم إن كانت نية القائل الوجه الذي يمنع من التكفير فهو مسلم وإن لم يكن له نية حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب التكفير، وإن كانت نية الوجه الذي يوجب التكفير لا ينفعه حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب التكفير فيؤمر بالتوبة والإستغفار واستجداد النكاح بعد الإسلام إذا خطر بباله أشياء توجب الكفر إن تكلم بها وهو كاره لذلك لا يضره وذلك محض الإيمان. في السراجية عن أبي جعفر الطحاوي انه لا يخرج الرجل عن الإيمان الا جحد ما أدخله فيه، كان السيد الإمام الأجل استاذنا ناصر الدين يقول ما تيقن انه ردة يحكم بها وما يشك في انه ردة لا يثبت لأن الثابت لا يزول مع أن الإسلام يعلو ولا يعلو فينبغي للعالم إذا رفع اليه

مثل هذا أن لا يبادر الى إكفار أهل الإسلام مع انه يقضى بصحة إسلام
المكروه تحت ظلال السيوف . في الغيائية لا يشك أن اللفظ الشنيع والتشبه
بالشنيع يصبان اللسان عنه لقوله عليه الصلوة والسلام من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت . في الظهيرية وعقد الآلى واذا كفر
تم اتى بكلمة الشهادة بحكم العادة ولم يرجع عما قال لا يرتفع الكفر وهو المختار
وينبغي للمسلم أن يتعود بهذه الدعاء صباحا ومساء فانه سبب النجاة عن
هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء هذا: - اللهم انى
أعوذ بك من أن اشرك بك شيئا وأنا أعلم به واستغفرك لما لا أعلم كذا
في الجامع . في الفتاوى الصوفية من نوادر اصول الترمذى في حديث
أبي بكر رضى افلا ادلك على ما يذهب الله تعالى بصغار الشرك وكبارها
قال بلى يا رسول الله قال تقول كل يوم ثلاث مرات اللهم انى اعوذ بك
من أن اشرك بك شيئا وانا أعلم به واستغفرك لما أعلم وصغار الشرك مثل
أن يقول لولا فلان لكان كذا .

فصل فى معاملة المسلمين مع اهل الذمة

فى الصيرفية لا يسلم على أهل الذمة بغير حاجة ولو سلم عليه تبجيلا
يكفر. فى ملتقط الناصرى لا بأس برد السلام على أهل الذمة ولا يزيد فى
الجواب على قوله وعليك وان كان له حاجة فلا بأس بالسلام عليه (١)

(١) قلت : فى نسخة المائة اصحاب العلم هنا ذكرت علة المسئلة وهى
هذه (فى النوازل لأن النهى عن السلام لتوقير الذمى ولا توقير للذمى
اذا كان السلام لحاجة اه لكن ينبغى لمن ابتلى بالسلام عليه أن ينويه
دعاء أن يرزقه الله الإسلام ويكره الخ اه . أبو سعيد السندى .

ويكره المصافحة مع اهل الذمة ، كذا في عقد اللآلى معللا (٢) في دستور
القضاة في باب المتفرقات من نواذر الفتاوى اكر مردى مضطر بود باحترام
كافرى نيت بايد كردن يعنى برخواستن وسلام كردن وتواضع كردن
كه من حفظه اعمال اورا ميكنم از فرشتگان . في متفرقات دستور القضاة
من الينايع ولا باس بعبادة اهل الذمة وحضور جنازهم وأكل طعامهم
والمعاملة معهم . في الخانية روى أنه عليه الصلوة والسلام عاد جاره
اليهودى وقعد على رأسه وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر اليهود الى
أبيه فقال أبوه أجبه فأجاب وقال أشهد ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله فقتل عليه الصلوة والسلام الحمد لله الذى أنقذ بي نسمة من
النار . في التاتارخانية من النواذر له جار يهودى أوجوسى فمات ابن له أو
قريبه ينبغى أن يعزبه . في المضمرة ولا يكره للمسلمين أن يعزبهم
ويعود مرضاهم ويأكل من طعامهم . في الاصول ان اجابة دعوة اهل
الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة المحسن بالإحسان من المروة . في معدن الكنز
اجابت دعوت اهل ذمه رواست وتفرج ايشان بچنرى كه ممنوع شرع
نيست رواست . في ملتقط الناصرى ولا باس بضيافة الذمى وإن لم يكن
بينها معرفة . في مفيد المستفيد من الواقات لا باس بالذهاب الى ضيافة
اهل الذمة هكذا ذكر محمد رح ولكن المذكور في التوازل يخالف هذه
الرواية عن محمد رح فانه كره فيه الإجابة ، في السراجية لا باس بطعام
المجوسى الا الذبيحة . في الفصول والتاتارخانية من المحيط وما يأتى المجوس
في يوم نبروزهم من الأطعمة الى الأكارب والسادات من كانت بينه وبينهم

(١) قلت : عبارة عقد اللآلى مع التعليل هذه : فان كان إليه للمسلم
حاجة فلا باس بالسلم عليه . لأن النهى لتوقير الذمى ، والسلم اذا كان
لحاجة فليس فيه توقير الذمى ويكره المصافحة لأن فيه توقير الذمى اه .

معرفة وذهاب ومجئى فقد قيل من أخذ ذلك على وجه الموافقة لفرحهم يضر ذلك بدينه وإن أخذ لاعلى ذلك الوجه لا بأس به والإحتراز عنه أسلم .
في عمدة الإسلام (١) طعام عيد كافرين كه باسم بت پرستی می کنند مطلق
روا نباشد حرام است اما طعام كارخیر وغير آن از جهة خوارداشتن
واحترام اسلام نخورند واگر ضرورت افتد روا باشد . في مفید المستفید
منی نصاب الإحتساب وهبل يأكل مع الكافر فإن كان مرة أو مرتين
لتأليف قلبه على الإسلام فلا بأس به ، فإنه عليه الصلوة والسلام
أكل مع كافر فحملناه على انه كان لتأليف قلبه على الإسلام
ومن الذخيره يكره الأكل والشرب في أواني المشركين قبل الغسل لأن الغالب
والظاهر من حال أوانبهم النجاسة . ومن التجريد يكره للمسلم أن يشارك
الذمي في الواقعات .

فصل في احكام المرتدين

في السراجية المرتد يستتاب فان تاب والايقتل في مكانه الا اذا طلب
التاجيل فحينئذ يوجد ثلاثة أيام وتوبته أن يقول تبت ورجعت الى دين
الإسلام وأنا بريء من كل دين سوى دين الإسلام . والخشي المشكل والمرءة
اذا ارتدت لم يقتل وتجبس وتجهر على الإسلام ، في الكافي وروى الحسن
عن أبي حنيفة رح انها تخرج في كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا حتى تموت
أو تسلم . في السراجية جحود المرتد (٢) رجوع الى الإسلام . في الخلاصة
ان جحوده الكفر توبة حتى يحكم بإسلامه ولا بد من تجديد النكاح كما لو
أسلم صريحا لوجود المنافاة ، في السراجية ارتداد الصبي العاقل صحيح إلا

(١) من قوله في عمدة الإسلام الى آخر الفصل من زيادات صاحب التناة .

(٢) اي جحود المرتد عن الردة الخ .

أنه لا يقتل ، إرتداد السكران لا يصح . في الخانية كفر السكران ان كان يعرف الشر من الخير والأرض من السماء فكفره يكون كفرا في الأحكام ، وان كان لا يعرف الأرض من السماء والشر من الخير لا يكون كفرا عند علمائنا . في الكافي فإن قتله قاتل قبل عرض الإسلام عليه كره ، ومعنى الكراهة - ك المستحب ولاشئى على القاتل . في التهذيب المرتد اذا تاب ثم ارتد ثانيا يضرب ضربا وجيعا ويحبس حتى يظهر منه التوبة بالإخلاص في التاتارخانية (م) ثم اذا عرض عليه الإسلام وأبى أن يسلم قتل من ساعته ولا يؤخر قتله في ظاهر الرواية الا اذا استمهل بمهل ثلاثة أيام . وفي تجنيس خواهر زاده فإن ارتد ثانيا فعليه مثل ما ذكرنا إلا أنه إذا تاب ضربه الإمام وخلي سبيله ، وإن ارتد ثالثا ثم تاب ضربه الإمام ضربا وجيعا وحبسه حتى يظهر عليه التوبة ويرى أنه مسلم مخلص ثم خلي سبيله فان عاد فعليه به هكذا ، وعن أبي يوسف رحمه الله اذا فعل ذلك مرارا يقتل عليه وهو ينتظر فاذا أظهر كلمة الشرك يقتل من غير أن يستتاب . في السغناقي وكان على وابن عمر رض يقولان إذا ارتد رابعا لا يقبل توبته بعد ذلك ولكن يقتل لأنه ظهر أنه مستخف مستهزء . في الخانية رجل إرتد مرارا وجدد الإسلام في كل مرة ، وجدد النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله محل له امرأته من غير إصاابة الزوج الثاني لأن عنده الردة لا يكون طلاقا . في التاتارخانية (م) قال محمد رحمه إرتداد الصبي الذى يعقل إرتداد يجبر على الإسلام ولكنه لا يقتل وهو قول أبي حنيفة رحمه ومحمد رحمه ، قال أبو يوسف إرتداده بارتداده وإسلامه بإسلامه (١) عند علمائنا الثلاثة خلافا لزر والشافعي رحمه . واذا اعتبر رده عند هـما يجبر على الإسلام ولكنه لا يقتل بل يحبس .

(١) كذا في الأصل وسائر نسخ المتانة . وفي الخزانة هكذا ، إرتداده ليس بإرتداد وإسلامه اسلامه وهو الصواب . السندی .

في التحفه ويضرب الى أن يسلم اذا بلغ كافرا استحسانا (م) والصبي حكم
بإسلامه تبعا للأبوين ثم بلغ كافرا ولم يسمع منه الإقرار بعد الإسلام يقتل .
في الكنز ويزول ملك المرتد زوالا موقوفا فإن أسلم عاد ملكه واذا مات
أو قتل على رده ورث كسب إسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين إسلامه
وكسب رده في بعد انقضاء دين رده .

فصل البغاة

في السراجية اذا ظهرت جماعة من أهل القبلة، ورأيا وادعت إليه وقاتل عليه
وصارت لهم منعة وشوكة وقوة فإن كان ذلك لظلم السلطان في حقهم
فينبغي إن لا يظلمهم فإن كان لا يمتنع من الظلم وقاتلت تلك الطائفة
السلطان (١) فان لم يكن ذلك لأجل أنهم ظلمهم ولكن قالوا الحق معنا وادعوا
الولاية للسلطان أن يقاتلهم وللناس أن يعينوه فاذا قاتلوهم فهزموهم
فانه لا يقتل أسيرهم ولا يقتل منهم مولى الا اذا كان لهم فئة يلتجئون اليها
فحينئذ يقتل موليتهم وجريحتهم . في الكنز ولم يسب ذريتهم وحبس
أموالهم حتى يتوبوا . في التهذيب ولا يبعث برؤسهم الى الآفاق ولو
أعانهم أهل الذمة فهو بمنزلة ظلمهم ولا يكون نقضا للذمة . في الذخيرة حكى
عن مالك بن أنس انه سئل عن قوم أرادوا أن يخرجوا على ساطانهم
لجوره هل يسعهم ذلك أجاب ان كانوا اثنا عشر الفا وكلمتهم واحدة
وسعهم ذلك وان كانوا أقل لا يسعهم ذلك .

(١) قلت : ذكر في الخزانة هنا هذه العبارة " فلا ينبغي للناس أن يعينوهم
ولا أن يعينو السلطان " وهو الصحيح . السندی .

كتاب اللقيط

في الكنز ندب التقاطه ووجب إن خاف الضياع ، وهو حر ونفقته
في بيت المال كإرثه وجنابته ولا يأخذ أحد وثبت نسبه من واحد ومن
إثنين وان وصف أحدهما علامة فهو أحق به . في المضمرات ولو ادعى
أكثر من اثنين روى عن أبي حنيفة رح انه يجوز الى خمسة وقال
أبو يوسف رح يثبت من اثنين ولا يثبت أكثر من ذلك وعن محمد رح
انه قال يجوز من واحد ولا يجوز أكثر من ذلك . في السراجية لو ادعى
الملتقط أو غيره أنه ابنه يصح من غير بنية إستحسانا وفيها ليس للملتقط
اولاية التزويج . رجل انزع اللقيط من يد الملتقط ثم اختصما يدفع
الى الملتقط .

كتاب اللقطة

في السراجية اللقطة إسم غير بني آدم من مال واقع على الأرض
رفع اللقطة أفضل اذا كان يأمن على نفسه . ترك الضالة أفضل اذا لم يخف
ضياعها . في الغياثية ترك اللقطة أفضل من رفعها ليطالبها المالك حيث
سقطت فيجدها ظاهرا ورفع اللقيط أفضل من تركه كيلا يضيع . قالوا
والمختار في اللقطة ان رفعها أفضل أيضا لأنه لو تركها لا يأمن عليها من
يد خائفة . في الشاهان اختلف الناس في جواز رفع اللقطة فالمتقشفة
يقولون لا يجوز لأن أخذ مال الغير بدون إذنه حرام وعند بعض التابعين
تركها أفضل لأن صاحبها انما يطالبها في الموضع الذي سقطت منه ولو تركت

وجدت في ذلك الموضع (١) والمذهب عندنا أن رفعها أفضل لأنه لا يأمن من أن تصل يد خائنة إليها فيكتمها على مالكها المتشفة المتعمقه في الدين الى آخر ما فيه . في البداية اللقطة أمانة اذا شهد الملتقط انه يأخذها ليحفظها ويردها على صاحبها . في الخلاصة فإن وجد في الطريق فلم يجد أحدا يشهد عليه يشهد اذا ظفر من يشهد فإذا فعل لا يضمن . في ملتقط الناصري فإن لم يشهد بعد ما ظفر به يضمن ، في التهذيب واو أخذ وأشهد أو لم يشهد ثم رده الى موضعه لا يضمن ، وقيل هذا إذا أخذ ولم يبرح عن ذلك المكان ، أما إذا ذهب ثم رد يضمن . في الخلاصة واذا رفع اللقطة ليردها إلى مالكها ثم وضعها في مكانها الذي وجدها فيه لا يضمن إن هلكت أو استهلكها غيره ، وهذا إذا لم يحولها عن ذلك للموضع أما اذا أعادها بعد ما حولها ضمن وعن محمد رح اذا مشى خطوتين أو ثلثا ثم أعادها الى مكانها برئ . وقيل هذا إذا أخذها لنفسه اما اذا أخذها ليعرفها لا يضمن من غير هذا التفصيل . في السراجية ولو أخذها لياً كلها لم يبرء حتى يدفعها الى صاحبها . اذا التقط لقطه يعرفها سنة على أبواب المساجد وفي الأسواق والشوارع ، وعن أبي حنيفة رح إن كانت مائة ونحوها يعرفها سنة وإن كانت عشرة ونحوها يعرفها شهرا وإن كانت ثلثة ونحوها يعرفها ثلاثة أيام . وإن كانت دانقا ونحوها يعرف يوما . وإن كانت تمر أو كسرة خبز يتصدق . وإن كان فقيرا أكلها . في الشاهان وفي فلس ونحوه ينظر يمنا ويسرة ثم يضعه في كف فقير .

(١) قلت : ما بين القوسين نقلته من نسخة صغ والخزانة . وفي نسخة . ده هكذا وفي الموضع الذي نسيها والمذهب الخ فما في نسخة الأصل فهو من سهو الناسخ . أبو سعيد السندی .

في الغيائية والروايات في التعريف معروفة. وروى الحسن في المجرد الصحيح أن التعريف ليس بلازم والمختار للفتوى انه يعرف الى أن يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطالبها هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رح في شرحه ولا شك أن ما لا يبقى يعرف إلى ما يخشى عليه الفساد. وفي الشاهدان روى عن أبي بن كعب رض قال وجدت مائة دينار فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال عرفها سنة فعرفتها فلم يعرفها أحد فأخبرته فقال عرفها سنة اخرى ثم قال بعد ثلث سنين اعرف عددها ووكاءها واخطها بمالك فان جاء مالكمها فادفعها إليه وإلا فانتفع بها فإنه رزق ساقه لله تعالى إليك ففي الحديث دليل على عدم التقدير بالحوال بل إلى زمان لا يطالبها صاحبها . وفيها قوله وإن شاء أمسكها رجاء الظفر بصاحبها، لأن الحفظ هو العزيمة والتصدق بعد التعريف رخصة فيخير بينهما . في السراجية كل لقطة يعلم أنها كانت لذمي لا ينبغي أن يتصدق لكن يصرف الى بيت المال لنواب المسلمين . في الغيائية (م) لو عجز عن تعريفها أمر غيره ليعرفها (س) عرفها كما هو المشروط ثم باعها وأنفق على نفسه وهو معسر ثم أيسر فليس عليه أن يتصدق عليه بمثل ما أنفق هو المختار لأنه وضعه موضعه . قال أبو أحمد عيسى بن النصر وترجوا أن لا يعاقب في الآخرة، في القنية في كتاب الكراهية والإستحسان في باب ما يجوز به الإنتقاع بحقارته . سئل (قع) عمن وجد شيئاً حقيراً كالخبيط الذي يشد على الجراب أو الكندرة يشد به هل يعزر فقال ما هذا الورع البارد هذا تافه جدا ولو وجد قرصاً أو دونه يباح له أكله خصوصاً في زمان السعة، وكذا كل ما كان مباحاً أو مملوكاً لا يلتفت إليه. ولو أخذ من حزمة الغير خلاصاً لأسنانه لا يعزر . في الحمادية من الكناية ومن موجبات التعزير الزهد البارد . وفي اليواقيت روى أن رجلاً قد وجد ثمرة ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر رض فأخذها فقال من فقد هذه الثمرة وهو يكرر كلامه

مقدمة المائة

أقسام الإتصال . هو ما كان في إتصاله ضرب شبهة صورة . وحده : ما كان من الآحاد في الإبتداء ثم انتشر في القرن الثاني والثالث بعد الصحابة بتلقيهم بقبوله فصار حجة كالمتواتر . لأنهم عدول ثقاة بتعديل الرسول عليه السلام ولا تهمة في نقلهم ، حتى قال الجصاص وهو أبو بكر الرازي تلميذ الشيخ أبي الحسن الكرخي : أن المشهور أحد قسمي المتواتر ، لأنه قال في أصوله (١) المتواتر على ضربين ضرب منه يعلم مخبره باضطرار من غير نظر ولا إستدلال . والضرب الآخر يعلم صحة مخبره باكتساب ، ونظر ، وإستدلال .

وقال شمس الأئمة في أصوله : إختلف مشائخنا فيما هو متواتر الفرع آحاد الأصل من الأخبار . وهو الذي يسميه الفقهاء في حيز التواتر والمشهور من الأخبار . وكان أبو بكر الرازي يقول : هذا أحد قسمي المتواتر على معنى أنه يثبت به علم اليقين ولكنه علم اكتساب كما قال الشافعي رح في القسم الآخر . وكان عيسى بن أبان يقول : لا يكون المتواتر إلا ما يوجب العلم ضرورة . فأما النوع الثاني فمشهور وليس بمتواتر . وهو الصحيح عندنا إنتهى ما في الشامل

شرح خبر الواحد والمذاهب في قبوله وعدم قبوله

يقول العلامة أبو حنيفة أمير كاتب الإنقائي صاحب الشامل : خبر الواحد عبارة عن خبر يكون رواه دون المشهور من غير إشتراط العدد فيه .

(١) وقلت : هذا كتاب لا نظير له في فنه . وكفي لفضله اسم مؤلفه : الإمام أبي بكر الجصاص الرازي وهو من كبار أئمة المحققين .

ويعرفها . مراده من هذا الكلام إظهار زهده وورعه وديانته على الناس فسمع عمر رض وعرف مراده فقال كل يا بارد الزهد فإنه وورع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة إنتهى وهذا الأثر ذكره السيوطى فى جمع الجوامع . فى الغياثية من الفتاوى لقطه لقيمة لها له أن يأخذها وينتفع بها للإذن دلالة . فى تنبيه أبى الليث روى عن ابن مسعود رض أنه رأى كسرة خبز فى الطريق ملقاة وكان صائما فقال لغلامه إرفعها وأمط عنه الاذى فلما أمسى وأراد الإفطار قال لغلامه ما فعلت بتلك الكسرة قال أكلتها قال له اذهب فانت حر لوجه الله تعالى فإنى سمعت منى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من وجد كسرة خبز ملقاة فرفعها ثم أكلها لم يصل جوفه نارحتى يغفر الله تعالى وأنا أكره أن استعبد وأستخدم من غفر الله له . فى السراجية وإن لم يكن اللقطة مما يسارع اليها الفساد رفع الملتقط الأمر إلى القاضى فإن كان مما يواجر كالعبيد والحيوان ورأى الصلاح فى إجارتها فعل وأمر بأن ينفق عليه من اجرتها، وإن رأى الصلاح فى بيعه أمره ببيعه وحفظ ثمنه . لو أنفق الملتقط على اللقيط بغير إذن القاضى كان متطوعا، ولو أنفق بإذن القاضى فإنه يرجع وله أن يمسك الدابة ليعطيه ما أنفق . فى خزائنة الفقه وإن كان الملتقط فقيرا جاز صرفه إلى نفسه وإلى زوجته وإلى أبيه إذا كانوا فقراء، وإن كانوا أغنياء لا ينتفع بها ولا يتصدق بها على غنى . فى الحمادية من الخانية وإن كان الملتقط فقيرا إن اذن له القاضى بأن ينفقها على نفسه يحل له أن ينفق ولا يحل بغير أمر القاضى عند عامة العلماء وقال بشرح محل . فى المضمرة الملتقط إذا رفع اللقطة بطريق الأمانة . فوضع اللقطة عند الأمين الآخر وهلك عنده لا يضمن المالك الملتقط ولا الأمين عنده وقال أصحابه يضمن الملتقط ولا يضمن الأمين . فى الغياثية (فى الخاء) إذا تصدق الملتقط ثم حضر

المالك ان لم ينفقها وهي في يد الفقير يأخذها منه . وإن كان هالكة يضمن الفقير ان شاء لأنه قبض ماله بغير إذنه . ثم لا يرجع هو على الملتقط . وإن شاء ضمن الملتقط ولا يرجع هو على الفقير . في التهذيب ثم إذا ادعى واحد أنها له ووصفه بعلامة صادقة فالملتقط ان شاء دفعها اليه وان شاء طلب البينة على ذلك ولودفع بغير بيينة ثم أقام الآخر البينة فإن شاء ضمن القابض وان شاء ضمن الملتقط . والملتقط يرجع على القابض . ولوجاء بعد ما تصدق الملتقط ان كان قائما يأخذ من الفقير وإلا إن شاء ضمن الملتقط وان شاء أجاز التصديق . في الخلاصة فلو أن الملتقط صدقه بدون البينة دفعها اليه ويأخذ منه كفيلا بلاخلاف . في السراجية رجل وجد لقطه فضاعت منه ثم وجدها في يد آخر فلا خصومة بينهما واوالتقط ذمى فأقام رجل عليه شاهدين تقبل استحسنانا . وفيها سكران ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق والسكران نائم فجاء رجل وأخذ ثوبه ليحفظه لم يضمن بخلاف ما إذا أخذ الثوب من تحت رأسه أو خاتما من اصبعه أو كيسا من وسطه أو دراهم من كفه لما أنه خاف ضياعه . رجل نائم فأخذ آخر الدراهم من كيسه أو الخف من رجله ثم أعاده في ذلك النوم برى وإن أعاده بعد ما استيقظ ثم نام نومة اخرى لم يبرء خلافا لزر فر رح .

فصل فيما يشبه اللقطة في جواز الانتفاع لحرقته و اباحة صاحبه دلالة

في الغياثية من الفتاوى الزارع إذا التقط السنابل بعد الحصاد وجمعها فهي له لأنه لو لم يلتقطها لابلتقطها صاحب الأرض . وثوب لرجل رمى به لم يكن لأحد أن يأخذه إلا أن يقول الرامي ليأخذه من شاء لأنه باق على ملكه . في السراجية الزارع إذا التقط السنابل بعد ما حصد الزرع كانت له خاصة

لأنه مباح التملك كتوب خاق رمى صاحبه . ونواة رمى بها صاحبها في الهداية وان كانت اللقطة شيئا يعلم أن صاحبها لا يطالبها كالنواة وقشور الرمان يكون إلقائه إباحة . حتى جاز الإنتفاع به من غير تعريف لكنه يبقى على ملك مالكة لأن التملك من المجهول لا يصح . وفي الخوارزمي وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الذبائح انه ليس للمالك أن يأخذها من يده بعد ما جمعها وأخذها وبصير ملكا للآخذ . وكذا الجواب في التقاط السنابل وبه كان يفتى به الصدر الشهيد وكذا في الذخيرة . في السراجية قوم أصابوا مذبوحة في طريق البادية وقد وقع في قلوبهم أن صاحبهم قد فعل إباحة للناس لا بأس بأكله إنتهى فإن وجدوه مخفيا تحت نحو حشيش مثلا أو مجرورا الى حفرة في ناحية يظن عدم الإباحة وإن خلاه صاحبه كما ذبح يقع في القلب الإذن الا أن يكون هناك قرينة اخرى ترجح أحد الظنين . في الغياثية (ن) سئل ابن زياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه أن يبيع حماره ومتاعه ويحمل الدراهم الى أهله قال نعم قال نصير وبه نأخذ . في الخلاصة الغريب اذا مات وترك مالا فللقاضي أن يتربص مدة حتى يحضر الوارث فإن لم يحضر يضعه في بيت المال ويصرف الى القناطير ونفقة الأيتام، ولو صرف ثم حضر الوارث يقضى حقه من بيت المال . في السراجية غريب يتيم مات في بيت رجل ليس له وارث معلوم وخلف مالا وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه كذا ذكره في فتاوى أئمة سمرقند . في الغياثية (س) غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا يساوي خمسة دراهم وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه لأنه بمنزلة اللقطة، وفي الخلاصة هكذا . وفي مجموعة الروايات والقرآنخوانية من الواقعات الحسامية غريب مات في دار رجل وليس له وارث وخلف مالا يساوي خمس مائة وصاحب الدار فقير فله أن يتصدق بها على نفسه لأنه بمنزلة اللقطة

في الغياثية في الفتاوى من سيب دابته فالتقطها انسان فأصلحها فجاء صاحبها
فإن قال عند التسيب هي لمن أخذها فلا سبيل له عليها لأنه أباح التملك
ولولم يقل ذلك فله الإسترداد لأنها ملكه . قال الصدر الشهيد رح كذا
اختيارنا فيمن أرسل صيدا ولم يقل ذلك . في فتاوى التجنيس رجل سيب
دابته جعلها لمن أخذها فأخذها إنسان وأصلحها لاسبيل للمالك عليها وان
لم يقل لمن أخذها فله أن يأخذها وإن اختلفا فالقول قول المالك مع
يمينه . في السراجية رجل اتخذ فرخ حمام في قرية ينبغي أن يحفظها
ويعلفها ولا يتركها بغير علف ، فإن اختلف حمام غيرها فهي بمنزلة الضالة
واللقطة . فإن فرخ عنده فإن كانت الام غريبة لم يتعرض لفرخها وان
كانت الام والذكر غريبا فالفرخ له . في التاتارخانية من المحيط من
فتاوى أبي الليث رجل له فرخ حمام اختلف بها حمام أهلى لغيره لا ينبغي
له أن يأخذه وان أخذه يطالب بطلب صاحبه . في شرح شمس الأئمة
السرخسى رح ان من اتخذ فروخ حمام واوكرت حمامات الناس فيها
فما يأخذ من فراخها لا يحل . رجل أخذ حمامة في المصر يعلم أنه لا يكون
وحشية فعليه أن يعرفها . في مجموعة الروايات من المغنى ومن وجد بازا
أوشبهه في مصر أو سواد في رجله سير وجلجل فعليه أن يعرفها ليرده
على صاحبه لأنه تيقن بثبوت يد الغير عليه فإنه لا يخرج من البيضة مع
السير والجلجل . في الظهيرية في كتاب اللقطة امرأة وضعت ملاتها
فجاءت امرأة اخرى ووضعت ملاتها لجنب الاولى ثم جاءت الاولى
وأخذت ملاء الثانية . وذهبت لايسع الثانية أن تنتفع بملاء الاولى والحيلة
أن تصدق الثانية بهذه الملاء على بنتها إن كانت فقيرة على نية أن يكون
الثواب لصاحبها أن رضيت (١) ثم تهب البنت الملاء منها فيسعها

(١) كذا في خزانة الرواية . وفي الأصل وسائر نسخ المتانة "ان يصيب"

مكان (ان رضيت) ولعله من غلط الناسخ . أبو سعيد السندى .

الإستمتاع بها كاللقطة وكذا الجواب في المكعب إذا أخذ وترك له عوض
وقيل هذا إذا كان المكعب الثاني مثل الأول أو أجود من الأول . أما إذا
كان الثاني دون الأول فله أن ينتفع به من غير هذا التكليف لأن أخذ
الأجود وترك الأدون دليل الرضا بالانتفاع بالأدون . في الحماذية من
الينابيع وإذا سرق مكعب رجل وترك مكانه آخر لا يسعه أن ينتفع به
وطريقه أن يتصدق على بعض أقربائه من الفقراء أو ولده أو غيره
ثم يستوهبه . في فتاوى النجيس وملتقط الناصري ثمار متناثرة في الطريق
لا يعاب الملتقط منها (١) ويرخص فيها إذا ظهرت المساحة في أربابها،
ويختلف ذلك باختلاف الأماكن والناس؛ في الغيائية في كتاب الكراهية
والاستحسان (ع) المختار أنه ما يكون من الثمار الباقية تحت الأشجار كالجوز
واللوز في الأمصار لا يحل أخذه والتناول منه البتة وما كان مما لا يبقى
اختلفوا فيه، والمختار أنه لا يأكل منها ما لم يعلم أن أربابها رضوا بذلك
إلا إذا كان في الرساتيق فحينئذ لا بأس بأخذه وأكله ما لم يوجد النهي صريحا
وهذا كله فيما سقطت تحت الأشجار لا ما عليها والأفضل أن لا يأخذ في موضع ما
الاباذن (٢) إلا أن يكون موضع كثير الثمار حتى يعلم أنه لا يشق على
أربابها فحينئذ يسعه أن يأكل ولا يحمل (ن) رفع الطين من طريق
المسلمين من الرداغ والأوحال تنقية للطريق مستحب ورفع ما تلبد حتى
صار كالأرض فان كان يضر ذلك بالمارة لا يسعه لمسافيه من الضرر
بالعامة . وفيها في كتاب اللقطة في الفتاوى وسرقين الدواب في الخان لمن
أخذه لالصاحب الخان إذا لم يعرف أن صاحب الخان يطلبه عادة فإن كان
يطلبه عادة فهو له ويمنع من أراد أخذه هو المختار . في الخلاصة في كتاب

(١) كذا في نسخ المتانة . وفي خزانة الرواية لا يعاب المنتزه عنها .
(٢) كذا في نسخة صعب ، وتؤيده نسخة الخزانة . وفي الأصل ترك قوله
(الاباذن) . أبو سعيد السندی .

الدعوى ولو أن أهل السكة يرمون بالرماد والسرقين في ساحة سكنى هي ملك لرجل (١) كان ذلك لمن سبقت يده اليه وكذا من آجر داره سنين فسكنها المستاجر فاجتمع فيها من السرقين فذلك لمن سبقت يده اليه، وكذا من بنى حائطا وجعله موضعا يجتمع فيه الدواب يكون لمن سبقت يده اليه، وقال بعضهم الغبرة لنهى السكان . في القرآنخوانية من المغنى غنم اجتمعت في مكان فاجتمعت باجماعها بعز كثير فجاء رجل فالتقطها فإن كان أرباب الغنم يجمعون ذلك اوهايا تلك المواضع مرابضا لغنمهم ليحتمع بعزها وكانوا يشحون على ذلك لايجوز أن يأخذ من ذلك أحد بغير إذنه . في مجموعة الروايات من الملتقط بيرمطوى بالآجر في قرية خربة انقرض من أهلها فالآجر لبانيها وان لم يعرف فهو لقطعة . في الحمادية من الواقعات الحسامية بربنيت بالآجر في قرية فخرت القرية وانقرض أهلها وعند هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى الآجر يجوز أن يأخذ الآجر من تلك البير وينفق في الحوض ، هذا على وجهين اما ان عرف الباني أو لم يعرف، ففي الوجه الأول لايجوز الايادنه، لأنه رجع إلى ملكه وفي الوجه الثاني الطريق في ذلك أن يتصدق على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض ، لأنه بمنزلة اللقطة فلو أراد القاضى أن ينفق من غير هذا الطريق لا بأس به . في الصيرفية لورفع مدرة الإنسان للإستنجاء ذكر قوام الدين الباراني في فتاواه إن كان بحالة ينتفع بها مالکها لأجل أشياء ليس له ذلك وإلا فلا بأس وفيها سئل القاضى الإمام جلال الدين عن ربح بخارى لوأخذ واحد مدرا أو حجرا منه قال يكون لبيت المال ولا ولاية لأحد حتى لورفع واحد ترابا منه أو ما أشبهه بغير إذن الإمام

(١) كذا في الأصل . وليس في الخزانة ولا في نسختي صغ ودم ذكر (سكنى) . أبوسعيد السندى .

كان حراما وليس هذا كاللقطة، لأن مالكةا معلوم وهو سلطان ذلك الوقت. قلت قال القاضي بديع الدين رح يجوز وأحاله إلى الواقعات. في التاتارخانية روى هشام عن محمد رح في القصور الخربة والنواويس الخربة (١) اذا رفع الرجل منها التراب وألقاها في أرضه. قال اذا كان قصورا اونواويسا قبل الإسلام فهي بمنزلة الموات لا بأس بذلك، وان خربت بعد الإسلام وكان لها أرباب ولكن لا يعرفون لا يسع لأحد أن يأخذ منها شيئا لأنها بمنزلة دورهم (م) قال والأراضي المملوكة اذا انقضت أهلها فهي كاللقطة وقيل كالموات. وفي الطحاوي الأصل في هذا أن كل من ملك شيئا إما مسلم أو ذمى بأى سبب ملك فإنه لا يزول ملك بالترك، كما اذا ملك دارا أو أرضا ثم خربت ومضت عليها السنون والقرون فهو على ملك مالكة الأول ولا تكون تلك الأرض مواتا. في القنية (عك) خشب يجرى بها البلحون فهي لقطعة اذا كان عليها علامة الملك وإلا فيباح كالثابت على شطها. في الخلاصة في كتاب الكراهية رفع التفاح والكثيرى من نهر جار وأكلها جائز وان كثر وكذا الحطب الذى يوجد فى الماء ان لم يكن له قيمة فالأخذ جلال. وفي السراجية والحطب الذى يوخذ من الماء إن كان لا قيمة له حين يأخذه فهو حلال وإن كان له قيمة لا. في القنية في كتاب اللقطة (ء) يمشى فى السوق وينفخ فى التراب فوجد عدلية أرفلسا أو ذميا لا يحل الا بعد التعريف ثم التصديق (١) اذا كان فقيرا (اع قع) أما الفلاس والعدلية فيباح له اذا كان فقيرا وفى الزيادة لا. ويجوز التصديق فى العدلية والفلاس قبل التعريف، وفيها فى كتاب الكراهية والإستحسان فى باب فيما يجوز له الإنتفاع بما لا يملكه لحقارته (جم) بأع

(١) جمع النواويس وهى مقبرة النصارى (دخيل). راجع المنجد (٢) أى التصديق عليه اذا كان الخ أبو سعيد السندى

الصيقلي برادات القمام تلخ سويح ان اختلط بغيرها جاز وإلا فلا، ولا يباح ذلك الا بصريح التمليك وان جرت العادة من قديم الدهر بتركها عندهم (قع) لا بأس بإمسائها إن كان ملاكها لا يبالون بها (١) وعنه مما يبقى من انموذج الحنطة والدبس ونحوه. في يد الدلال لا بأس به إن وسعوا وكذا في كل ما يتسامح به عادة كالحنطة التي يأخذها الفار من الصبرة والبدر ونحوها (ء) طحن حنطة في رحى غيره واختلط بدقيقه ما يبقى فيه عادة من دقيق غيره بلخ در سنك لا بأس به ويحل له وكذا ان طحن فيها شعيرا وقد بقي فيها دقيق الحنطة، ولا يجب عليه أن يطحن بعد الشعير حنطة ليكون الباقي منه مثل ما اختلط بدقيقه وكذا النساج فيما يوصل من غزاه أو غزل غيره بغزل من نسج قبله بهذه الآلة.

كتاب 'الاباق'

في الكنز أخذه أحب ان قوى عليه، ومن رده مدة سفر فله أربعون درهما ولو قيمته أقل منه، ومن رده لأقل منها فبحسابه. في الغياثية (ظ)، وإن أخذه في المصر أو خارج المصر لأقل من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العنا والمكان والصحيح أنه يجب الرضخ ثم بماذا يقدر الرضخ اختلف المشائخ والصحيح أنه مفوض إلى رأى القاضى. وأورد في جامع الفتاوى ان عليه الفتوى وفي المجرد عن أبي حنيفة رحا ان أخذه في المصر فلاشى عليه والصغير والكبير في الجعل سواء ويرضخ في الكبير أكثر مما في الصغير لأنه أكثرها عناء ومؤنة. والمراد من الصغيرة صغير لا يعقل الإباق وإلا فهو

(١) كان هنا بياض في نسخ المتأخرة، فملئت البياض بلفظ "يالون" من الخزانة. السندی.

ضال ولا جعل فيه . في السراجية جعل الآبق واجب خلافا للشافعي رح .
في الغياثية ثم اختار بعضهم الى أن يأتي الى السلطان أونائبه . وذكر شمس
الائمة الحلواني انه بالخيار في حفظه بنفسه أودفعه الى الإمام أونائبه (وكذا
حكم الضالة في هذا والأوفق أن يرد الى الإمام أونائبه) (١) لأن أخذ
الآبق قل ما يقدر على حفظه عن الإباق ثانيا لتمرده بخلاف اللقيط
فإن لم يأت به الى السلطان وأمسكه بنفسه لئلا منه الخيار في ذلك كما قال بعض
مشائخنا رح واتفق عليه من عنده يرجع على مالكه اذا حضران اتفق عليه
بأمر القاضي وإلا فلا هو المختار . في الكنز وإن أبق من الراد لا يضمن
لو أشهد أنه يأخذه ليرده . في السراجية الإشهاد شرط في أخذ الآبق كما في
اللقطة وفيها ولا يجب في رد الضال والصبي الحر شيء لو قال ضاع مني
شيء فمن جاء به فله كذا فجاء به انسان فله أجر مثله . لأنه إجارة فاسدة
في الغياثية (م) رجل قال لرجل عبدى قد أبق فإن وجدته فخذة فقال
نعم فأصابه المأمور على مسيرة سفر جاء به ورده عليه فلا جعل له ، لأنه
استعان المولى منه وهو قد وعده الإعادة ووفاه (٢) في السراجية رجل رد
أبقا وأشهد فقال المولى ما ابق مني وانما أرسلته في حاجة فالقول له مع
يمينه . في الخلاصة وهل يصدقه القاضي أنه أبق من غير بينة اختلف
المشاخ فيه . ولو أنكر المولى أنه أبق القول قوله ولا بد من البينة أنه أبق ،
وان لم يكن له بينة لكن أقر العبد دفع اليه . في دستور القضاة في باب
الكفالة وان لم يكن له بينة وأقر العبد أنه عبده دفع إليه وأخذ منه كفيلا
وكذا في التهذيب . في حاشية السراجية من مبسوط أبي الليث فان لم يكن

(١) كذا في نسخة صغ وتؤيده نسخة الخزانة . وليست في الأصل العبارة
المحاطة بالقوسين . (٢) قلت : وفي خزانة الرواية الإعانة ' مكان الإعادة
أبوسعيد السندی .

للمدعى بينة وأقر العبد أنه لهذا فإنه لا يصدق على ذلك لأن الرجل يدعى (١) وقول المدعى لا يكون حجة الابينة ، وقول العبد بمنزلة الشهادة وشهادة العبد غير مقبولة ولكن القاضى اذا احتاج الى نفقته ولم يظهر صاحبه ينبغى أن يبيعه ويمسك الثمن لأن حفظ الثمن أيسر من حفظ العبد . فان قيل له لا يواجره وينفق عليه من غلته قيل لأن العبد اذا آجره يخاف عليه الإباق ثانيا فالبيع أحوط الوجهين فلماذا قلنا انه يبيعه ويمسك الثمن فاذا باعه ثم جاء مولاه وأقام البينة واراد رد البيع ليس له ذلك لأن القاضى مأمور ببيعه من طريق الحكم فصار بمنزلة الوكيل لمولى العبد وبيع الوكيل بيع المولى . فى الذخيرة وان لم يجزى للعبد طالب وطالت المدة فالقاضى يبيعه ولا يواجره وفى الضال يواجره ولا يبيعه . فى الخلاصة السلطان إذا أخذ آبقا من مسيرة سفر أورهبان وشحنه وكاروان ، وكذا إذا أخذ المال من قطاع الطريق ورد على المالك لاجعل لهم . فى الخلاصة السلطان إذا أخذ العبد الآبق فرده الى مولاه من مسيرة ثلاثة أيام فلا جعل له لأن هذا واجب عليه قال الفقيه وبه نأخذ . فى الغياثة ولو وهب المولى الآبق من الراد ان قبضه ثم وهبه يجب وان وهب منه قبل القبض لا يجب ولو باعه له الجعل . فى السراجية ولو باعه كان له الجعل فى ثمنه . فى الخلاصة رجل جاء بآبق من مسيرة شهر وادخل المصر ففر منه فأخذه

(١) كذا فى الأصل . وفى نسخة صغ (مدعى) باسم الفاعل مكان (يدعى) وتؤبده نسخة الخزانة . (٢) قلت : كذا فى نسخ المائة . وفى خزانة الرواية ذكرت المسئلة الاولى اى السلطان إذا أخذ الخ من الغياثة ، والثانية أى ولو وهب الخ من الخلاصة على عكس ما فى المائة . والله أعلم . أبوسعيد السندى .

مقدمة المقالة

وفي إنصالي برسول الله صلى الله عليه وسلم شبهة صورة ومعنى . أما شبهة صورة فلأنه لم يتصل برسول الله صلى الله عليه قطعا ، وأما شبهة معنى فلأن الأمة لم تلتقته بالقبول بخلاف المشهور فإن الشبهة فيه من حيث الصورة فحسب . لأنه آحاد الأصل وليس فيه شبهة من حيث المعنى فإن الأمة تلتقته بالقبول .

في أصول البزدوى : وهذا يوجب العمل ولا يوجب العلم يقينا ، عندنا ، وفي شرحه الشامل : وهذا إشارة إلى خبر الواحد . ففي حكمه إختلاف . فعند عامة العلماء وجميع الأشعرية ، وأبي هاشم من المعتزلة أن خبر الواحد العدل مقبول يوجب العمل ، ولا يوجب علم الإحاطة واليقين ولكنه يوجب علم غالب الرأى والظن .

وكتب أيضا : وقال القاشانى وقوم من المعتزلة : أن خبر الواحد لا يقبل ولا يوجب العمل ، ولا العلم ، ولا يجوز العمل به ، ولا بالقياس عند وجوده لأن الخبر يمنع العمل بالقياس . واختلفوا فيما بينهم أن المانع عن العمل ما ذا؟ بعضهم قالوا : العقل وبعضهم قالوا : ما تعبدنا بالعمل به . وقال أبو على الجبائى : لا يقبل حتى يروى إثنان . فإذا روى إثنان عن إثنين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا ، حينئذ يقبل . وقال بعضهم : يشترط رواية أربعة عن أربعة هكذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأما في الإخبار في المعاملات أجمعت الأمة على

وأخبرنى صديقى الفاضل محمد طاسين الموقر ناظم المجلس العامى أن هذا الكتاب سوف يطبع . واهتم بطبعه العلامة المحقق أبو الوفا الأفغانى متعنا الله بطول بقاءه

آخر ورده على المالك لاجعل لواحد منها اما يرضخ للثاني، في القنية راد
الآبق استعماله في حاجة في الطريق فابق لا يضمن .

كتاب المفقود

في الكنز هو غائب لم يدر موضعه وحيوته وموته، في السراجية إذا
غاب الرجل أو أسر ولم يعلم انه حي أو ميت نصب القاضي من يحفظ
ماله ويقوم عليه ويبيع ماله مما يخاف عليه الفساد كالثمار ونحوها ويستوفي
حقه من جنس النفقة كالدرهم والدنانير والفلوس الرأبجة والكسوة
والمأكل ونحوه وينفق على زوجته وأولاده الصغار وعلى الكبار من
الذكور من كان بهم فقر وامانة وعلى الاناث الفقير وعلى والديه إذا
كانا محتاجين . والأب يبيع منقول الإبن المفقود في النفقة ولا يبيع غير
المنقول . وفيها المفقود لا يرث من غيره ولا يرث عنه ولا يقسم ماله بين
ورثته حتى يمضي من يوم ولد تسعون سنة . قال الفضيلي والحامدي (فح)
يقسم بين ورثته الموجودين وعليه الفتوى لحسام الدين رح . وعن أبي حنيفة
حتى يمضي مائة وعشرين سنة وقال بعضهم مائة سنة وهو رواية عن
محمد رح وبه أخذ الفقيه أبو الليث رح والقاضي الإمام المنتسب
الى إسبيجاب .

كتاب المكروه والمباح والمحجوب

في المضمرة تكلموا في معنى المكروه والمروى عن محمد رح نصا
ان كل مكروه حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا قال إنه الى الحرام أقرب
في الكبرى الشبهة الى الحرام أقرب هكذا قال أبو يوسف رح لأنه لم يكن
حقيقة يجعل كذلك احتياطا وأما المكروه فقد تكلموا فيه والخيار ما قال

أبو حنيفة رح وأبو يوسف رح نصا ان كل مكروه حرام ما لم يقم الدليل بخلافه. في التحرير (١) ان ثبت الطلب الجازم بقطعي فالإفتراس والتحريم أوبظني فالإيجاب وكراهة التحريم ويشاركانها في استخفاف العقاب بالترك وعنه قال محمد رح كل مكروه حرام نوعا من التجوز وقال على الحقيقة إلى الجرام أقرب للقطع بأن محمد لا يكفر جاحد الوجوب والمكروه فلا اختلاف. وفي المضمرة أيضا وقال خلف ونصير المكروه إلى الحلال أقرب انتهى والظاهر أن المراد في قول هذين المكروه التنزيهي في قول العلماء الثلاثة التحريمي. والحاصل أن الشبهة الغالبة والمكروه التحريمي يجب الإحتراز عنها والشبهة المغلوبة والمكروه التنزيهي يستحب تركها، والحرام يفرض تركه (٢) في جواهر الفتاوى والكراهية على نوعين: كراهية تحريم وكراهية تنزيه. فسألته أن يذكر أصلا يكون فاصلا بينهما، فقال ينظر إلى الأصل فإن كان الأصل في حقه إثبات الحرمة وإنما أسقطنا حرمة لعارض ينظر إلى العارض ان كان مما يعم البلوى وكانت الضرورة قائمة في حق العامة يبقى الكراهية للتنزيه وإن لم يبلغ الضرورة هذا المبلغ يبقى الكراهية للتحريم (٢) نظير الأول سور الهرة ونظير الثاني لبن الأتان ونظير الثالث سور البقرة (٣) وسباع الطير.

(١) كذا في الأصل. وفي نسخة صغ "التجريد" مكان التحرير، في ظني الصواب ما في الأصل. (٢) قلت: من أول الباب إلى هنا من زيادات صاحب المتانة وقد حذف العلامة الخدم قريبا من الصفحة من عبارة الخزانة وأورد مكانها تلك المسائل. (٣) أي نظرا إلى الأصل. وعلى العكس إن كان الأصل الإباحة ينظر إلى العارض فإن غلب على الظن وجود المحرم فالكراهية للتحريم وإلا فالكراهية للتنزيه نظير الأول الخ كذا في خزانة الرواية. (٤) أي البقرة الجليلة كما لا يخفى. أبو سعيد السندی.

باب فضل القرآن وقراءته وآدابه

أخرج عبد الرزاق الرهاوى فى الأربعين كل أمر ذى بال لا يبدء فيه بيسم الله الرحمن الرحيم أقطع كذا فى الجامع الصغير للسيوطى رح وكذا فى الجامع الخطيب وأخرج أبوداؤد وابن ماجه عن أبى هريرة رض مرفوعا كل أمر ذى بال لم يبدء فيه بحمد الله أقطع وقيل هما أخرجا والنسائى فى عمل اليوم والليلة كل كلام لا يبدء فيه بالحمد لله فهو أجزم وفى رواية لابن حبان كل أمر ذى بال لا يبدء فيه الله فهو أقطع وفى مسند الإمام كل أمر ذى بال لا يفتح بذكر الله فهو أبتى وقال أقطع هذا كلامه (١) فى عمدة الأحكام من ملقط الناصرى سلم أبو حنيفة رح ابنه حمادا الى معلم فلما علمه الحمد لله أوصله بنخمس مائة درهم فاستكثره المعلم فغضب أبو حنيفة رح وحبس ابنه وقال ليس للقرآن عنده قدر انتهى أخرج البيهقى فى شعب الإيمان عن الحسن البصرى رح قال ان الله أودع علوم الكتب السالفة فى القرآن ثم أودع علوم القرآن فى المفصل ثم أودع المفصل فى الفاتحة فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع الكتب المنزلة انتهى ، فى عن (٢) قال على كرم الله وجهه لو شئت

(١) قلت : ذكر صاحب الخزانة هنا الأحاديث التى لأصل لها فى فضائل بسم الله الخ ، وحذفها صاحب المتانة وأورد مكانها الأحاديث مع الخارج (٢) قلت : كان هنا بياض فى سائر نسخ المتانة الموجودة عندى . وذكر فى الخزانة قول على رض عن تفسير الخليلى ولكن صاحب المتانة المخدم البوبكانى لا يعد هذا التفسير معتبرا فى ذكر الأحاديث كما يظهر من صنيعه فى أول هذا الباب حيث حذف جميع ما نقله صاحب الخزانة من الأحاديث من تفسير الخليلى . أبوسعيد السندى .

لأوقرت سبعين بعيرا من تفسير فاتحة الكتاب انتهى وقد أشار الى طريقه ذلك البيان السيوطى فى الإتقان والرازى فى الكبير والزمخشرى فى الألقاب فى الجامع الصغير أخرج الشيخان وأبوداؤد وابن ماجه عن عائشة رض حديث الماهر بالقرآن وعمل بما فيه البس والديه ناجا يوم القيمة ضوءه أحسن من ضوء الشمس فى بيوت الدنيا لو كان فيكم فما ظنكم بالذى عمل بهذا أخرجه أحمد وأبوداؤد والحاكم عن معاذ بن أنس رض. فى الشرعة ومن السنة ان يتعلم فى حال شبابه ليختلط بلحمه ودمه. فى الجامع الصغير حديث حفظ الغلام الصغير كالنقش فى الحجر وحفظ الرجل بعد ما يكبر كالكتاب على الماء أخرجه الخطيب فى الجامع عن ابن عباس رض. فى الخلاصة من الفتاوى من أراد أن يقرء القرآن ينبغى أن يلبس أحسن ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة وكذا العالم يجب أن يعظم العلم. فى الشرعة ومن أراد أن يقرء القرآن ان يتخلل ويستاك لقراءة القرآن ويلبس ويتزين لها ويتطيب ويستقبل القبلة فى قراءته ولا يقرء متكأ ولا مستندا الى شئ ولا ماشيا ويمسك عن القراءة متى ثأب واذا أخذ سورة لم يقطعها حتى يختمها وإذا اضطر إلى حديث فى القراءة فانه يتعوذ ثانيا ولا يترك المصحف منشورا ولا يضع فوقه شيئا. فى كنز العباد من الخانية وينبغى أن يضع المصحف فى حجره أو على شئ بين يديه ولا يضعه على الأرض. فى القنية ومن حرمة القرآن أن لا يقرء فى الأسواق وفى موضع اللغو فى الشرعة ويزين القرآن بصوته فان حلية القرآن الصوت الحسن وحسن الصوت بالقرآن أن يرى السامع أنه يخشى الله ويقرء القرآن بحزن ووجد فإن لم يكن له حزن فليبتحازن، ويقرء القرآن بلحون العرب وأصواتها وهو اللحن الفصيح العرب الذى لا يشته فيه حرف ولا كلمة ولا يدخله زيادة ولا نقص وتحريف ويحتمب صوت أهل الفسق والغنات. فى الذخيرة ويستحب عندنا أن يقرء بالتغنى والالخان فى الصلوة وغيرها إذا لم يغير المعنى ولا يبطل الحرف بان تصير

حرفين لأنه تزيين للقراءة ولوغير فهو منهي وفي المغرب لحن في قوله
تلحيناً طرب فيها، والإسم مأخوذ من الحان الأغاني . في كشف القناع
ذكر في المحيط أن التغني بالقرآن وقراءته بالألحان جائز عندنا في الصلوة
وفي غير الصلوة مستحب . والدليل على الجواز ما تمسك به في نصاب
الفقهاء وغيره وهو قوله عليه الصلاة والسلام زينوا أصواتكم بالقرآن وفي
رواية زينوا القرآن بأصواتكم وما ذكر في الصحاح انه عليه الصلوة
والسلام استمع ذات ليلة الى قراءة أبي موسى الأشعري فقال لقد أوتى
مزمارة من مزامير آل داؤد فبلغ الى أبي موسى فقال لو علمت انك تسمع
لخبرته لك تجيرا شبه صوته لفرط إعجابه وحسن إطرابه بالزمار ومدحه
بذلك الرسول فيدل على إستحبابه، والتجبير تلوين الألحان بألوان . وقال
أبو طالب المكي وقد كان عمر رض يقول لأبي موسى الأشعري ذكرنا ربنا
فيقره عنده حتى يكاد وقت الصلوة أن يتوسط فيقال يا أمير المؤمنين
الصلوة الصلوة فيقول أولسنا في الصلوة . قال في الخبر ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان ينتظر عائشة رض فأهطأت عليه فقال
ما حبسك فقالت يا رسول الله قراءة رجل ما سمعت احسن صوتا مذ
فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى استمع اليه طويلاً ثم رجع
فقال هذا سالم مولى حذيفة الحمد لله الذي جعل في امتي مثله انتهى ورواية
زينوا القرآن بأصواتكم بتقديم القرآن ذكره في الجامع الصغير بطرق
وأما قبلها اعني بتقديم أصواتكم فقد رده القسطلاني في المواهب . في
العوارف روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبي اقرء
عليك و عليك نزل فقال احب أن اسمعك من غيري فافتتح سورة النساء
حتى بلغ الى قوله تعالى فكيف إذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك
على هولاء شهداء، فإذا عيناه تهملان . في المدارك فبكى رسول الله

صلى الله عليه وسلم وقال حسينا (١) الله . في الخلاصة رلواراد أن يقرء القرآن أويصلى ويخاف أن يدخل عليه الريا لايترك القراءة والصلوة لأجل هذا وكذا سائر الفرائض، في عين العلم ويسر إن خاف الريا أو تشويش المصلى فورد يفضل السر على العلانية سبعين ضعفا والافيجهر فهو ينبه القاب ويجمع الهمة ويصرف السمع اليه وينقى النوم والكسل ويزيد في النشاط ويوقظ الراقد ويرغب في العبادة وورد الملائكة وعمار الدار يستمعون قراءته ويصلون بصلوته والمتعدى أفضل . في عقد اللآلى من الخانية وقراءة القرآن جهرا أولى من القراءة بالخافتة لأنه يحضر الملائكة وكان فيه طرد الشيطان . في القنية (قع) الأفضل في قراءة القرآن خارج الصلوة الجهر (شم - س - ح) لايقراء جهرا عند المشتغلين بالأعمال (طسم) صبي يقرء القرآن في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك الإستماع إن افتتحوا العمل قبل القراءة وإلا فلا، وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن (حم) مدرس في السبق في المسجد وفيه مقرئ يقرء القرآن بحيث لو سكت عن درسه يستمع القرآن يعذر في درسه وعن أبي نصر الدبوسى رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرء القرآن ولا يمكنه الإستماع مع الكتابة ولا البراح فالإثم على القارى . في الخلاصة وعلى هذا لوقراء على السطح في الليل جهرا والناس نيام يأثم . في الصيرفية قراءة القرآن لأجل المهمات والباس مكروه . في القنية يكره قراءة الفاتحة بعد المكتوبة لكفاية المهمات جهرا أو مخافة (قب) لا يكره . في السراجية قراءة قل هو الله أحد عقيب الختم استحسنه أكثر المشايخ بجبر نقصان دخل في قراءة البعض . في الذخيرة قراءة قل هو الله أحد ثلاث مرات عند ختم القرآن

(١) كذا في نسختي صغ ودم وتؤيدها نسخة الخزانة . وما في الأصل بزيادة "الله" بعد حسينا لعله من سهو الناسخ . أبو سعيد السندى .

لم يستحسنها بعض المشائخ ، وقال الفقيه أبو الليث رح استحسنه أهل القرآن وائمة الأمصار فلا بأس به لأن ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن إلا أن يكون ختم القرآن في الصلوة فلا يزيد على مرة واحدة . في الخلاصة القراءة في الأسبوع جائزة ومن المصحف أحب الى . في المضمرة لأن الصحابة رض كانوا يقرءون في المصحف والأسبوع محدثة . في القنية (سح) يكره للقوم أن يقرء القرآن جملة لتضمنها ترك الإستماع والإتضات المأمور بهما (فك) لا بأس به ، في التاتارخانية من المحيط من المشائخ من قال إن ختم القرآن بالجماعة جهرا ويسمى بالفارسية بسپاره خواندن مكروه ، في مفيد المستفيد ودركراسه امانتي قرآن نشايد خواندن ودركراسه غصي باجماع نشايد خواندن . في السراجية في كتاب الرهن لو كان الرهن مصحفا أو كتابا ليس له أن يقرء بغير إذنه فإن كان بإذنه فإدام يقرء فيه كان عارية فإذا فرغ عنها عاد . في الشرعة ويفتح القرآن عند اختتامه فانه مرغمة الشيطان . في الجامع الصغير حديث أحب العمل الى الله الحال المرتحل الذي يضرب من اول القرآن الى آخره ومن آخره الى اوله كلما حل وارتحل أخرجه الترمذى عن ابن عباس وأبوداؤد عن ذرارة بن أبي أوفى مرسلا وقال هذا أصح وفيه مما أخرجه الخطيب في التاريخ حديث ان لصاحب القرآن عند كل ختمة دعوة مستجابة وشجرة في الجنة لو ان غرابا طار من أصلها لم ينته الى فرعها حتى يدرك الحرم ومما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس عند أبي امامة إذا ختم أحدكم فليقل اللهم آنس وحشتى في قبرى انتهى وقد ورد دعاء ما ثور بعد الختم أخرجه البيهقي في شعب الإيمان والسيوطى في منهاج السنة وذكر في عمل اليوم والليلة وذكرته أنا في الرشاد ، (١) في عين العلم ولا يختم

(١) قلت : بحث الحديث كله من زيادات صاحب المائة . السندى .

في أقل من ثلاثة أيام فورد أنه يمنع التفقه وكان عثمان رض يبتدء ليلة الجمعة ويتم المائدة ثم هود ثم مريم ثم طسم ثم ص ثم الرحمن ثم الباقي . في كثر العباد من فتاوى الحجة ثم قراءة القرآن على ثلاثة أوجه . في الفرائض يقرأ على التؤدة والترسل والتدبر حرفا حرفا . وفي النزوح يقرأ بقراءة الأئمة بين التؤدة والسرعة ، وفي صلوة النوافل بالليل يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم وذلك مباح ألا ترى أن أبا حنيفة رح كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة واحدة وكذلك عن بعض الصالحين من السلف ولا يمكن ذلك إلا بالسرعة إنتهى إلا أن عدم الإسراع في الثالث أيضا أفضل . في الشرعة ومن سنة القارى أن يتعاهد القرآن كيلا ينساه ولا ينفلت عنه ، في الجامع الصغير تعاهدوا القرآن فوالذى نفسى بيده هو أشد تفصيا من قلوب الرجال من الإبل من عقلها أخرجه أحمد والترمذى عن أبي موسى وفيه عرضت على اجور امتى حتى القذاة يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتى فلم اردنبا أعظم من سورة من القرآن أو آية اوتيتها رجل ثم ينساها أخرجه أبو داؤد والترمذى عن أنس رض . في القنية (بت) والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف . في الذخيرة من فتاوى أبي الليث رح رجل يقرأ القرآن ويلحن في قراءته فسمع انسان ان علم لولقنه الصواب لا يدخل عليه الوحشة أو يدخل لكن لا يخرج من الطبع و لا يقع بينهما عداوة يلقنه الصواب فلم يكن في سعة من تركه وان علم خروجه من الطبع وخاف صولته ووقوع العداوة فهو في سعة من أن لا يخبره لأنه لا يفيد . في فتاوى التجنيس يجب تلتقين الصواب لمن يلحن في القراءة وان غضب في ذلك إلا اذا خاف وقوع العداوة ، في المحيط المرأة اذا ارادت تعلم القرآن من الأعمى جاز ولكن المتعلم من المرأة أولى . في الواقعات لأن نغم المرأة عورة فلا يحسن أن يسمعها الرجل . في مفيد المستفبد من النصاب قراءة القرآن في المجالس يكره لأنه يقرأ طمعا

في الدنيا وكذلك في الأسواق وكذلك على رأس القبر قبل ولو قرء ولا يسأل
والناس أعطوه من غير سوال قال يكره أيضا لأنه اذا لم يقصد السؤال
لم لا يجلس في بيته ويقراء القرآن انتهى وهذا بخلاف من يقراء لمحض التذكير
كما مر من قراءة أبي موسى لعمر رض . في عين العلم ويجوز الإضطجاع
فورد والذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم . في الخلاصة قراءة
القرآن مضطجعا لابأس بها ويضم رجليه عند القراءة . في القنية حم
لابأس بالقرآن مضطجعا إذا خرج رأسه من اللحاف لأنه يكون كاللبس
والإفلا . والمريض إذا لم يخرج رأسه من اللحاف لا يجوز صلاته لأنه
كالقارى وفيها لابأس بالقراءة راكبا و ماشيا إذا لم يكن ذلك الموضع
معدا للنجاسة فان كان يكره . في الخلاصة المرأة إذا كانت تقرأ عند
الغزل أو الرجل عند النسج يجوز إذا كان قلبها حاضرا وكذا لو قرء ماشيا
أو محترفا ولا يشغله المشى أو العمل عن القراءة ، في التاتارخانية والظهرية
قوم يقرءون القرآن من المصاحف أو يقرء رجل واحد فدخل عليه واحد
من الأجلة والأشراف فقام القارى لأجله قالوا ان دخل عالم أو أبوه أو
استاذة الذى علمه العلم جاز له أن يقوم لأجله وما سوى ذلك لا يجوز .
في القنية ولا يكره قيام قارى القرآن تعظيما للجائى إذا كان مستحق
التعظيم . في مجموع العلوم ينبغى أن لا يقوم الرجل عند إدخال المصحف
في بيته لأنه تشبه باليهود لأنهم يعظمون ولا يعماون . في توفيق الصمد
شرح المعتمد نقل عن الشيخ عز الدين ان القيام للمصحف بدعة لم يعهد
في الصدر الأول . وعن النووى انه مستحب لما استحققت الفضلاء من
العلماء فالمصحف أولى بذلك . في الشريعة ومن السنة تعظيم المصحف روى
عن أبي يوسف رح انه إذا أتاه خادمه بالمصحف استقبله . في القنية
(مت) وفي شرح الجامع الصغير ان قبلة الديانة قبلة الحجر الأسود عند
الإستلام وقبلة المصحف وعن عمر رض أنه كان يأخذ المصحف كل غداة

ويقبله ويقول عهد ربي ومنشور ربي عزوجل . في الفتاوى الصيرفية من
اليتمية روى عن عثمان انه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويمسحه
على وجهه . في السراجية إذا صار المصحف خلقا ينبغي أن يلف في
خرقة طاهرة ويدفن في مكان ظاهر أو يحرق . في التاتارخانية من الذخيرة
إذا صار المصحف خلقا وتعذر القراءة منه لا يحرق بالنار إلى هذا أشار
محمد رح في السير الكبير وبه نأخذ ، ولا يكره دفنه وان شاء غسله بالماء
حتى يذهب ما به وإن شاء وضعه في موضع طاهر لا يصيب إليه يد المحدثين
ولا يصل الغبار والأقدار تعظيما لكلام الله تعالى . في التاتارخانية كتب
ورسائل فيها اسم الله تعالى يمحي ، ثم يلقى في الماء الكثير الجاري أو
يدفن في أرض طيبة . في العيون والخلاصة ولا أحب أن يحرق ما لم يمح
ما كان فيها من اسم الله تعالى والأنبياء والملائكة . في القنية (حج) لا يجوز
في المصحف الخلق الذي لا يصلح للقراء أن يجلد به القرآن . في كنز العباد
ولا يتخذ الصحيفة الذي بليت ودرست وقاية للكتب فإن ذلك جفاء عظيم
في الخلاصة وأما مد الرجلين إلى جانب المصحف فإن لم يكن بمحذاه
لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا من الوتد وهو مد الرجلين إلى جانب
المصحف لا يكره . في التاتارخانية من المحيط إذا كان للرجل جوالق
مكتوب فيها شيء من القرآن أو كان في الجوالق كتب الفقه أو كتب التفسير
أو المصحف فجلس عليها أو نام فإن كان من قصد الحفظ فلا بأس به .
وإذا كتب اسم الله تعالى على كاغذ ووضع تحت طنفسة يجلسون عليها
فقد قيل يكره وقد قيل لا يكره ، وقال الأثرى انه لو وضع في البيت
لأبأس بالنوم على سطحه كذا هذا وإذا حمل المصحف أو شيء من كتب
الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق لا يكره
في الخلاصة وهذا كما تقول فيمن وضع المصحف تحت رأسه في السفر
للحفظ لأبأس به وبغير الحفظ يكره . ولو دخل بيت الخلاء وفي جيبه

مقدمة المتانة

قبولها لمساس الحاجة إلى القبول .

وبعد سرد دلائل المخالفين وأجوبتها في أوراق عديدة ، يقول صاحب الشامل : واستدل أبو بكر الرازي في أصوله على قبول خبر الواحد بأشياء من نحو ما ذكرنا ثم قال :- وقبل أهل مسجد القبليتين خبر نسخ القبلة فاستداروا إلى الكعبة . وقال عبد الله بن عمر كنا لا نرى بالمخبرة بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركناها . وكانت الصحابة تسأل نساء النبي صلى الله عليه وسلم عن أمور كان الغالب فيها انهن مخصوصات بعلمها ونظائر ذلك مما قبلوا من أخبار الآحاد مستفيض ذلك عنهم . وعليه جرى أيضا أمر التابعين ومن بعدهم إلى أن نشأت فرقة فاجرة قليلة الفقه جاهلة بأصول الشريعة ، فخالفت دلائل القرآن وسنن رسول الله عليه ، وإجماع السلف والخلف في ذلك إلى آرائهم ، وعارضوها بنظر أو انفرد عن معارضة ما قدمنا من الدلائل لما أمكنهم تصحيح مقالاتهم .

ومما يدل على إجماع السلف على قبول أخبار الآحاد أن الصحابة قد كان مستفيضا بينهم إنفراد جماعات منهم بروايات عن رسول الله صلى الله عليه ، ينفرد كل واحد منهم برواية شيء بعينه خاصة دون غيره . دعا الناس إلى العمل به ، ولو كان ذلك مستنكرا لأنكروه على رواياتهم ومنعوا منها إذ كانوا كما وصفهم الله تعالى (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحافظون بحدود الله) .

فإن قال قائل : هذا الذي روي عن الصحابة في تثبيت إجماعهم

درهم مكتوب عليه القرآن أو عليه اسم الله تعالى لا بأس به. في التانا، خانية (م) روى عن ابراهيم النخعي رح انه قال المصحف لا يورث وانما هو للقارى من الورثة وعندنا يورث كسائر الأموال إلا أنه لا يقطع فيه . في الخانية رجل أمسك المصحف في بيته ولا يقرء قالوا إن نوى به الخير والبركة لا يأنم بل يرجى له الثواب .

فصل فى آداب كتابة القرآن

فى الشريعة ومن السنة تعظيم المصحف وان لا يكتب بخط رقيق فى تقطيع صغير فقد نظر عمر رض إلى رجل معه مصحف قد كتب بقلم رقيق فقال ما هذا قال القرآن كله فعلاه بالدرة وقال عظموا كتاب الله تعالى فى الذخيرة يكره ان يصغر المصحف ويكتب بقلم رقيق لأن فيه تحقير المصحف والواجب توقيره فى القنية (وطى) عن الحسن عن أبي حنيفة رح انه يكره ان يصغر المصحف وان يكتب بقلم رقيق وهو قول أبى يوسف رح قال الحسن به نأخذ، قال رح لعله أراد كراهة التنزيه، فى الشريعة يستحب كتابة القرآن بأجود الخط وأبينه وأوضحه فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كتب بسم الله الرحمن الرحيم فجوده غفر الله له وقال للمعاوية وهو يكتب بين يديه ألق الدواة وحرف القلم وانصب الباء وفرق السين ولا تقرء الميم وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم . فى القنية ومحبوض الكتابة بالرقيق يجوز وقد ورد النهى عن محو اسم الله تعالى بالبزاق . فى الشريعة ومن السنة أن يكتب بخط مقرو فان أحسن الخط ما يقرء وأحسن الحديث ما يفهم انتهى وقد أوصى بنحو من أحب كريمته فلا يكتب بعد العصر وقيل من أكرم حبيبته فلا يكتب بعد العصر وهذا أشهر عند أهل النقل وليس فى المرفوع وكل محمول على من تعود الكتابة بعدها . وقيل على

كون العصر الحديث، في مفيد المستفيد في جامع الصغير الخاني كتابة القرآن على
المحراب والجدران غير مستحسن لأنه ربما يسقط تحت أقدام الناس . في
الخلاصة رجل استعار من آخر كتابا ليقرأ فوجد فيه خطأ إن علم أنه
يكره إصلاحه لا يصلحه، وإن علم أنه لا يكره إصلاحه وإن لم يصلح
لا يأتهم .

فصل في آداب الكتابة الى الاحباء والاخوان

في الشرعة في فصل سنن المواخاة ومن السنة أن يدعو الله لأخيه
الغائب بالخير والسلامة ويكتب اليه الكتاب بخبر ما انتهى اليه جاله
ويبدأ في الكتاب بنفسه فيكتب من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان .
أما بعد فاني أحمد الله الذي لا اله الا هو واصلى على رسوله محمد المصطفى
عليه التحية والسلام ويزيد ما يشاء ثم يكتب بما بدأه . ومن السنة ان يجعل
التراب على كتابه . في الجامع الصغير حديث إذا كتب أحدكم إلى انسان
فليبدء بنفسه وإذا كتب فليترب كتابه فهو أنجح أخرجه الطبراني في الأوسط
عن أبي الدرداء . في اللآلى السيوطى وعن سلمة لم يكن أحد أعظم حرمة
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان أصحابه يكتبون من فلان إلى محمد
وسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغير ذلك وفي جامعه مما أخرجه
الديلمى في مسنده الفردوس عن ابن عباس رض و ذكره الفقاعى في شهاب
الأخبار ان لجواب الكتاب حقا كرد السلام . في جامع العلوم يعنى در
فرضية . وفي الجامع الصغير كرامة الكتاب ختمه أخرجه الطبراني في الكبير
عن ابن عباس رض وفيه من اطلع في كتاب أخيه بغير أمره فكأنما اطلع
في النار أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس رض . في السراجية يكره

أن يكتب بالقلم المتخذ من الذهب أو الفضة أو دواة كذلك ويستوى فيه الذكر والائثى (١).

باب فى تعظيم اسم الله تعالى واسم نبيه الصلوة والسلام عليه والتسبيح والدعاء

فى القنية سمع اسم الله تعالى يجب أن يعظم فيقول سبحان الله أو تبارك وتعالى لأن تعظيم اسم الله تعالى واجب فى كل زمان (ط) والصلوة عند ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الطحاوى يجب فى كل مرة وعند الكرخى لا يجب فى العمر الامرة. وقيل يكفى فى المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفتى، ويبقى الصلوة ديناً فى الذمة فيقتضى بخلاف ذكر الله تعالى لأن كل وقت محل لأداء الذكر فلا يكون محلاً للقضاء. فى النظم والنوادر والجواهر لو كرر اسم الله تعالى فى مجلس يكفيه ثناء واحد وفى مجلسين يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبقى ديناً عليه. فى ملتقط الناصرى ولو قرء القرآن فمر على اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقرأة القرآن على تاليفه ونظمه أفضل من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ذلك الوقت فإن فرغ ففعل فهو أفضل وإن لم يفعل فلا شئ عليه. فى الجامع الصغير حديث من الجفاء أن اذكر عند رجل ولا يصلى على أخرجه عبدالرزاق. فى الجامع أخرجه الترمذى عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رح قال إن الدعاء موقوف بين السماء والأرض ولا يصعد منه شئ حتى يصلى على نبيك صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وبين العراقى فى شرحه انه وان كان موقوفاً عليه رض لكنه فى حكم

(١) قلت : الأحاديث الواردة فى هذا الباب كلها من زيادات صاحب المتانة . أبوسعيد السندى .

المرفوع في كلام طويل واستدلال ونقل أقوال من العلماء . (١) في الشريعة .
ومن سنن الإسلام كثرة الصلوة على سيد الأنام فإنها توجب شفاعته .
وصحبه في دار السلام فيصلى عليه كلما جرى ذكر اسمه أو خطر بباله .
ويسلم عليه مع الصلوة ويكتب عند ذكر في الكتاب الصلوة والسلام في
أول الدعاء وأوسطه وآخره ويصلى معه على سائر الأنبياء عليهم الصلوة
والسلام انتهى وأما حديث من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر
له مادام اسمى في ذلك الكتاب فهو عند المحدثين يتردد بين الضعيف
والموضوع . في خطبة قسم الأفعال من جمع الجوامع للسيوطي رض روبا
صالح بحث على كتبها وحاصلها انه رأى أحدهم بعد الوفاة فسأل ما فعل
به فأجاب بالمغفرة والتكريم قيل بماذا نلت ذلك . قال لأني كتبت كذا
وكذا ألف حديث كتبت فيها كلما جاء ذكره صلى الله عليه وآله وسلم
في الخانية لا بأس بالذكر والتسبيح مضطجعا أو كذا بالصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انتهى واما من شمر الورد ولم يصل على فقد
جفاني فقد حكموا عليه بالوضع وكذا من شم الورد الأحمر . في القنية
(سم - قع - كص) ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة (فك) عن ابراهيم
النخعي أن السلام يجزئ عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وفي المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال رحمهم الله ولكن
يقال رضي الله عنهم لأن في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان أحدا
لا يستحق الرحمة ، إلا بإتيان ما يلام عليه والغفران عند ذكرهم يفهم العصيان
ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم . وفي عمدة الأبرار فان قيل هل يجوز
القول برضى الله عنهم للسلف من المشايخ والعلماء رضوان الله عليهم

(١) بحث الحديث كله في هذا الباب من زيادات صاحب المتانة .
أبوسعيد السندی

قلنا ذكر في كثير من الكتب مثل التقويم والبزدوى والسرخسى والهداية
والبداية وجامع الفتاوى والفتاوى الظهيرية والتجنيس والمزيد وعصمة
الأنبياء للساغرى وغيرها بعد ذكر الأسانذة رضى الله عنهم وبعد ذكر
نفسه رحمه الله فلم يجز الدعاء بهذا اللفظ حيث قالوا رضى الله عنك وعن
والديك إلى آخره ولم ينكره أحد منهم بل استحبوا واستحسنوا الدعاء
بهذا اللفظ ، ويعلمون ذلك لتلامذتهم فعليه عمل الأئمة وذلك لقوله
عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية جزاءهم
عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها أبدا رضى الله
عنهم ورضوا عنه . ففي الآية ذكر عامة المؤمنين بهذا من الصحابة
وغيرهم إلى آخر ما فى الصوفية . فى الخانية الحارس فى الحراسة إذا قال
لااله الاالله وما أشبه ذلك أو القفاعى يقول عند فتح القفاع للمشتري
صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يكون آثما بخلاف العالم إذا قال فى المجلس
صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام فانه يثاب على ذلك وكذا الغازى
إذا قال كبروا يثاب عليه لأن القفاعى والحارس يأخذ لذلك غرضا .
رجل جاء إلى تاجر ليشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو
قال اللهم صلى على محمد إن اراد بذلك إعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره
فى نوادر الفتاوى اكر پاسباني درحالت پاسباني از برای اعلام حارسان ديگر
لااله الاالله گوید یا فقاعى وقت بازکردن قفاع صلى الله على محمد
گوید بزه کار باشد بخلاف غازى كه در وقت جنگ لااله الاالله گوید
فى الغياثية (س) من ذكر الله أوسبحة فى مجلس المنسوق فإن نوى به أنهم
مشتغلون بالفسق دائما فأنا أشتغل بالتسبيح فهذا أحسن وهو أفضل من
أن يسبح وحده كمن يسبح فى السوق وينوى به هذا عند اشتغال الناس
بأمور الدنيا، وكذا إن سبى على وجه الإعتبار والتعجب لغفلتهم وتعاميهم
وان سبى على أنه يعمل عمل الفسق أثم كتاجر سبى أو صلى على النبي

عليه الصلوة والسلام عند فتح متاعه للمشتري يريد به إعلام جودة متاعه في القنية قلت ذكر الإثم ويخشى عليه الكفر لأنه آهانة باسم الله تعالى ويتصل به كراهية التعظيم لغيره باسمه تعالى قال لإستاذه مولانا لا بأس به وقد قال علي رض لابنه الحسن لمن هو أفضل ' قسم بين يدي مولاك وعنى به استاذه وكذا لا بأس به إذا قال لمن هو أفضل منه .

فصل في الدعاء

في المدارك تحت تفسير قوله تعالى وإذا سألك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة الداع إذا دعان . ثم اجابة الدعاء وعد صدق من الله تعالى لاخلف فيه غير أن اجابة الدعوة يخالف قضاء الحاجة، فاجابة الدعوة أن يقول العبد يا رب فيقول الله تعالى لبيك عبادي وهذا موعود لكل مؤمن وقضاء الحاجة إعطاء المراد وذا قد يكون ناجزا وقد يكون في الآخرة وقد يكون الخيرة له في غيره انتهى وقد ذكره تاج العارفين ابن عطاء السكندري في التنوير بأزيد من هذا . في صحيح الترمذي حديث ما من رجل يدعو بدعوات إلا أن يستجيب له فإما أن يعجل له في الدنيا واما أن يدخر له في الآخرة . واما أن يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما دعا ما لم يدع بأثم أو قطيعة رحم أو يستعجل بقول دعوت ربي فما استجاب لي أخرجه عن أبي هريرة كذا في الجامع الصغير . في الشريعة ومن سنن الإسلام الدعاء فانه منح العبادة وسلاح المؤمن ونور السماء والأرض وللدعاء سنن وآداب منها طيب اللقمة والكسوة وإلا رددعاه ومنها إحضار القلب والإيقان بالإجابة ، ومنها تجديد التوبة عن الخطايا والآثار وفيها يختار للدعاء أفضل الأوقات والساعات فأفضلها وقت النداء يوم الجمعة أو آخر ساعة من الجمعة وعند الأذان وبين الأذنين وعند إقامة الصلوة وما بين الظهر

والعصر من يوم الأربعاء ووقت الزوال من كل يوم وجوف الليل والسحر
وليلة الجمعة وأول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليالي العيد.
في عين العلم وصعود الإمام يوم الجمعة وفي جلسة الخطيب وغروب
الشمس فيها . في الشرعة وتغتتم الدعاء عند الإفطار وعند رقة القلب فإنه
رحمة وعند التيقظ لجلال الله وكبريائه وفي المرض والغيب عن الأهل
والوطن وادبار الصلوات المكتوبة وعند ختم القرآن وبعد قراءة سورة
الاخلاص وفي جماعة من المسلمين يبلغون مائة وفيها ويستقبل القبلة ويبدأ
بالدعاء لنفسه ويرفع يديه إلى المنكبين ويجعل باطن كفيه مما يلي وجهه
ويجثو على ركبتيه ويسأل ما يدعوه ثلاثا ويضم يديه إلى صدره في الدعاء
كاستطعام المسكين انتهى وإلى منعلق برافعا المحذوف . في القنية المستحب
أن يرفع صوته بالدعاء ويمسح بهما وجهه بعد الفراغ ، في القنية (شرح)
والأفضل أن يبسط كفيه ويكون بينها فرجة وان قلت ولا يضع إحدى
يديه على الآخر . في عين العلم يرفع يديه حتى يرى ماتحت ابطيه ضاماً
كفيه جاعلاً بطنها نحو السماء فهو مروى وورد أنه تعالى يستحي أن يردهما
صفراً . في الفتاوى الصوفية من الحقائق ويضم إحداهما إلى الأخرى ويحضر
القلب ويكون موقناً بالإجابة . وينظر بين يديه . في الكافي ويبدء بالصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أقرب إلى الإجابة لأن الصلوة على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستجابة . في المسافري والكرام لا يستجيب
بعض الدعاء ويرد بعضه . في الجامع الصغير حديث أن الله حي كريم
يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفراً خائبين أخرجه أحمد
وأبوداؤد والترمذي وابن ماجه والحاكم في المستدرک عن سلمان . في
بستان الفقيه أبي الليث رحى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قال من أصبح وقال بسم الله السدى لا يضر مع اسمه شيء في الأرض
ولا في السماء وهو السميع العليم ثلاث مرات لم يصبه بلاء حتى يمسي ، فإن

قال حين يمسي لا يصيبه بلاء حتى يصبح . في الغياثة رجل يدعو وهو ساهى القلب ولا يمكنه إحضار القلب فالدعاء أفضل من تركه . مسح الوجه باليدين إذا فرغ من الدعاء قبل ليس بشئ وكثير من المشائخ اعتبروا ذلك وهو الصحيح وبه ورد الخبر انتهى بل ورد به الأخبار كما أخرجه ابن ماجه وأبوداؤد والبيهقي والحاكم عن ابن عباس رض . في الفتاوى الكافر إذا دعا الله تعالى اختلفوا فيه انه هل يقال ان دعاءه لا يستجاب . قال الشيخ أبو الحسن الرستغني رح وقوم لا يجوز لأنه في الحقيقة لا يدعو الله لأن ما يزعمه الكافر الها ليس باله وما في الحديث ان دعوة المظلوم مستجابة وإن كان كافرا فالمراد منه والله تعالى اعلم كافر النعمة ولا كافر الديانة كما في قوله عليه الصلوة والسلام من ترك الصلوة عامدا متعمدا فقد كفر المراد كفران النعمة ومنهم من قال يجوز ان يقال ذلك وبه قال الشيخ الإمام أبو القاسم الحكيم وأبونصر الدبوسى وعليه الفتوى لكن جواز إجابته مقيد بامور الدنيا بل أن ما يصله من خيرها فبوعده الصادق وقسمته تعالى لا لإجابة دعوته وما دعاء الكافرين الا في تبار . في الشريعة وأفضل الدعاء دعاء لنفسه وليغتنم دعاء الوالد لو لده والدعاء للوالدين أيضا مغتنم والدعاء للأخ بطهر الغيب مرجو اجابته في اسرع وقت .

باب في السلام و المصافحة و المعانقة و تعظيم الغير بالانحناء و غير ذلك

في الشريعة ويفتى السلام على أهل الإسلام من عرف منهم ومن لم يعرف ، فإنه يزيد في الالفة والمحبة ويسلم على الأخ المؤمن وإن لقيه في اليوم مرارا . وكذا إن حالت بينهما شجرة أو جدار جدد السلام فإن ذلك يوجب الرحمة . في الجامع الصغير إذا التقى المسلمان فسلم أحدهما

على صاحبه كان أحبها الى الله أحسنها بشرا بصاحبه ، فإذا اتصافحا
أنزل الله تعالى عليهما مائة رحمة للبادى تسعون وللمصافح عشرة أخرجه
الحكيم وأبو الشيخ عن عمر رض وفيه أيما مسلمين إتقيا فأخذ أحدهما
بيد صاحبه فتصافحا فحمد الله تعالى جميعا تفرقا وليس بينهما خطيئة
أخرجه أحمد والضياء عن البراء انتهى والمراد من الخطيئة الصعائر على
ما قرر في شرحي المسلم للنووي والابن وغيرهما . في السراجية ينبغي لمن
يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذا الجواب لأن المؤن لا يكون
وحدده . رجل سلم على رجل وهو يقرء فإنه يجب عليه رده . إذا سلم عليه
فرد الجواب ولم يسمعه الجواب لا يسقط الفرض فإن كان المردود عليه
أصم ينبغي أن يريه تحريك شفثيه . إذا سلم على جماعة فرد واحد منهم
يسقط عن الباقيين ، لأنه فرض كفاية . أسائل على الباب اذا سلم لا يجب
رده . في الغيائية لأنه شعار السؤال لا التحية . في المحيط من السغنائى من
قال لآخر اقرء فلانا منى السلام يجب عليه أن يفعل . في الغيائية يجب عليه
ذلك انتهى والحيلة في عدم وجوبه أن يقول عقيب تحميلة السلام اقرء
إن تيسر أو ان شاء الله تعالى . في الشرعة ويؤدى سلام الغائب الى الغائب
على فور قدومه فإنه أمانة عنده . في التانارخانية ذكر محمد رج في
السير حديثا يدل على أنه ان بلغ انسانا سلاما من غائب كان عليه أن
يرده الجواب على المبلغ أولا ثم على الغائب . في السراجية إذا دخل في
المسجد وبعضهم في غير الصلوة يسلم قاله السيد الإمام أبو القاسم . لو ترك
السلام لا يكون تاركا للسنة أشار إليه في أدب القاضى . في الظهيرية ويكره
التسليم على القارى وعلى من يكون في مذاكرة العلم وعلى القاضى إذا
جلس للقضاء ولو سلم أثم . واختلفوا في الجواب قال بعضهم يجيبون
وقال بعضهم لا يجيبون ، وهو الصحيح انتهى أى يسعهم أن لا يجيبوا
فالاختلاف في وجوب الرد وعدم وجوبه لاني نفس الجواز ، في الروضة

يكره السلام في خمس مواضع وفي بعضها يرد الجواب وفي بعضها لا يرد
أحدها عند الخطبة يوم الجمعة يكره السلام ولو سلم لا يرد جوابه ويأثم
المسلم لأن الخطبة كالصلوة، والثاني يكره على قوم مشغولين بالصلوة ولو
سلم عليهم أحد يأثم المسلم ولا يرد جوابه لأنه يفسد صلواتهم، والثالث
يكره السلام عند قراءة القرآن حتى إذا دخل الرجل على قوم وهم
يقرؤون القرآن جهرا أو أحدهم يقرأ والباقون يسمعون يكره السلام عليهم
ولو سلم يأثم المسلم، ولكن يردون جوابه لأنهم على تحصيل الفضيلتين
جميعا، رد السلام والقراءة والإستماع، والرابع عند مذاكرة العلم إذا
دخل على قوم وهم جميعا أو أحدهم يذكر العلم والباقون يستمعون العلم
يكره السلام، ولو سلم أثم المسلم وعليهم أن يردوا جوابهم لقدرتهم على
تحصيل الأمرين وإنما يكره لأنه يقطع عليهم خاطرهم، والخامس عند
الأذان والإقامة في جميع الصلوات، إذا كان المؤذن يؤذن أو يقيم والقوم
مشغولون ببناء الأذان والإقامة فجاء رجل يكره له السلام فإذا سلم أثم
ويردون جوابه لقدرتهم على تحصيل الأمرين من غير أن يؤدي ذلك إلى
قطع شيء عليهم الإعادة. في التاتارخانية وإذا امر الرجل بالقارى فلا ينبغي
أن يسلم عليه فإن سلم مع ذلك تكلموا فيه، واختار الصدر الشهيد أنه
يجب الرد عليه هكذا اختار الفقيه أبو الليث. بخلاف السلام وقت الخطبة
هكذا ذكر محمد رح في واقعاته. في فتاوى آهو عند أبي يوسف رح
يجب بعد الفراغ وعند محمد رح يجيبه بعد تمام الآية (١) في الغيائية من

(١) قلت : صورة المسئلة هكذا إذا سلم رجل هلى الذى يصلى أو يقرأ
القرآن روى عن أبى حنيفة رح أنه يرد السلام بقلبه وعن محمد رح
أنه يمضى على القراءة ولا يشغل قلبه كما لا يشغل لسانه وفي فتاوى آهو الخ
كذا في الخزانة ناقلا عن فوائد الفقيه أبى جعفر رح . أبو سعيد
غلام مصطفى السندى .

مقدمة المتانة

على قبول أخبار الآحاد وهو من أخبار الآحاد فكيف جعلته أصلا في الاحتجاج به على خصمك وهو نفس المسألة التي نازعتك فيها .
قيل له : الجواب عن هذا من وجهين :- أحدهما أن نقل ذلك وظهوره في الأمة وتلقيهم إياه في القبول أشهر من أن يخفى عن أحد من أهل العلم . فصار من هذا الوجه كالأخبار المتواترة ، فجاز الاحتجاج بها في تثبيت إجماعهم على قبول خبر الواحد . والثاني إنا قد علمنا يقينا كون ذلك ، ووجوده منهم وإن لم يمكننا القطع على صحة خبر منها بعينه إلى هنا لفظ أبي بكر الرازي في أصوله . اهـ . هذا وإن شئت مزيد البحث فراجع كتب الأصول وشروحها .

خبر الواحد والقياس وحديث المعروفين بالفقه والاجتهاد حجة
مطلقا يجب العمل بها سواء وافق القياس أو خالفه فعلى تقدير الموافقة يكون الخبر مؤيدا بالقياس ، وعلى تقدير المخالفة يترك القياس
يعمل بالخبر .

وقال شمس الأئمة السرخسي : وكان مالك بن أنس يقول ، يقدم القياس على خبر الواحد في العمل به . قال : لأن القياس حجة بإجماع السلف من الصحابة ، ودليل الكتاب ، والسنة ، والإجماع أقوى من خبر الواحد ، فكذلك ما يكون ثابتا بالإجماع .

وقال صاحب القواطع : وقد حكى عن مالك أن الخبر الواحد إذا خالف القياس لا يقبل . وهذا القول بإطلاقه سمح مستقيم عظيم ، وأنا أجل منزلة مالك عن مثل هذا القول وليس يدرى ثبوت هذا منه إلى هنا لفظ صاحب القواطع .

الفتاوى لا يسلم على صاحب الخلاء والبول ولا يجب عليها الرد . في الخاتمة
في باب الأذان أجمعوا على أن المتغوط لا يلزمه رد السلام لاني الحال
ولا بعده . ولو سلم على القاضي أو المدرس قالوا لا يجب عليه الرد ويجوز
السلام على من كان في الحمام إذا كان مستورا ، وعن أبي حنيفة رح إذا
سلم على المصلي فإن المصلي يرد السلام بعد الفراغ . قال الفقيه أبو جعفر
تأويله إذا سلم على المصلي وهو لا يعلم أنه في الصلوة بأن رآه جالسا أو نحو
ذلك وسلم عليه فهنا يرد السلام بعد الفراغ ، وعلى هذا إذا سلم على
المتغوط . في مجموعة الروايات ولا يجوز التسليم على اثني عشر نفرا من
شرفهم وكرامتهم . المصلي عند الصلوة . وقارى القرآن عند القراءة
والخطيب عند الخطبة والواعظ عند الوعظ والمدرس عند التدريس والذاكر
عند الذكر والسultan عند الإعانة من المظالم والحاكم عند الحكومة
والمؤذن عند الأذان والمحتسب عند الحسبة والأكل عند الأكل وصاحب
الفراش عند الانين أما لو سلم عليهم أحدهم لا يجب عليهم الرد . في
الظهيرية ولفظ السلام في المواضع كلها السلام عليكم أو سلام عليكم
بالتنوين ، وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما . وما يفعل الجهال
من تقبيل يد نفسه عند السلام مكروه بالإجماع ، وقيل هذا تحية الجوس .
في حاشية السراجية من فتاوى شتى في المبسوط السنة في السلام أن يقول
السلام عليكم أو سلام عليكم والحجيب يقول وعليكم السلام بالواو واو
قال عليكم السلام بغير الواو لا يسقط عنه فرض الرد لأنه كالرد عليه
سلامه ولا يجوز ، ولو قال سلام عليكم فقال الحجيب سلام عليكم سقط
عنه لأنه أخرج سلامه مقابل سلامه . في التاتارخانية من البستان وان حذف
الواو فقال عليكم السلام أجزاءه . ومن العتابية وإذا التقيا فأفضلها
أسبقها فإن سلما معا يرد كل واحد . ويستحب رد السلام مع الطهارة
ويجزيه التيمم وفيها (م) قال الفقيه أبو الليث رح إذا دخل جماعة على قوم

فإن تركوا السلام فكلهم آثمون في ذلك وإن سلم واحد منهم جاز عنهم جميعاً، فإن سلم كلهم فهو أفضل وقال بعضهم يجب الرد على الكل ولأنأخذ به (م) المسلم إذا سلم ولم يسمع لا يكون سلاماً وكذا إذا رد المحييب ولا يسمع لا يكون جواباً. في الخلاصة رجل جالس مع القوم فسلم عليه رجل فقال السلام عليك فرده بعض القوم ينوب عن الذي سلم عليه ويسقط عنه الجواب، هذا إذا لم يسم فإن سمي فقال السلام عليك يا زيد فأجاب عمر ولا يسقط بخلاف الإشارة انتهى والظاهر أن المراد أنه سلم باللسان وعين المسلم عليه بالإشارة في موضع النداء. في الجامع الصغير حديث ترك السلام على الضرير خيانة أخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة في التاتارخانية من العتابية ويكره السلام بالسبابة. في الشرعة ولا يشير المسلم بالأصبع فإنه من داب اليهود، ولا بالكف فإنه من عادة النصارى ولا يبتدأ أهل الكتاب بالسلام ويضطرهم إلى ضيق الطريق وسلم ابن عمر رضی الله عنه على يهودى لم يعرفه فلما علم رجع فقال رد على سلامى فقال قد فعلت، فمن سلم عليه من أهل الذمة فليقل وعليكم ولا يزيد عليه شيئاً فإن سلم أحد عليهم فليقل السلام على من اتبع الهدى، وكذلك يكتب في الكتاب إليهم. ولا بأس بالسلام على جمع فيهم أهل الذمة، في التاتارخانية قال الفقيه أبو الليث رجا إذا مررت بقوم وفيهم كفار فأنت بالخيار إن شئت قلت السلام عليكم وتريد به المسلم وإن شئت قلت السلام على من اتبع الهدى، في النوازل أما التسليم على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا بأس به وقال بعضهم لا يسلم عليهم، هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إلى الذي فإن كان له حاجة فلا بأس بالسلام عليه لأن النهى عن السلام

لتوقير الذمي ولا توقير الذمي إذا كان السلام لحاجة انتهى قات (١) لكن ينبغي لمن ابتلى بالسلام عليه أن ينوبه دعاء أن يرزقه الله الإسلام . في فتاوى آهو ولو سلم تبجيلا يكفر بالله تعالى . في الخلاصة وإذا مر يقوم يأكلون إن كان محتاجا يعرف أنهم يدعونهم يسلم وإلا فلا . في الشرعة ويصافح بعد السلام من لقي من الأخوان فأنها من تمام التحية ويزيد في المحبة . ولا ينزع يده من يد صاحبه حتى يكون هذا الذي ينزع ، ولا يصافحه من وراء الثياب فإنه من الجفاء . في تفسير القلوب لابن الخطاب المكي في كتاب الأدب من سنن أبي داؤد وكتاب الإستهذان من سنن الترمذي حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا . وقال فقهاؤنا والمصافحة وضع على كف مع ملازمة لهما قدر ما يفرغ من السلام ومن سوال عن غرض . وأما أخطاف البدائر الثلاثي فمكروه . وفيه من رواية ابن جبان في كتاب الضعفاء ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان ويصليان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا لم يفترقا حتى يغفر لهما ذنوبهما ما تقدم منها وما تأخر ، وفيه من رواية ابن السني والمنذري ما في معناه (١) في القنية والسنة في المصافحة بكلتا يديه في المحيط ويكره مصافحة الذمي . في القنية (قع) ولا بأس بمصافحة المسلم جاره النصراني إذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بتركه المصافحة ، في الكافي ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أويده أوشيئا منه أويعائق . وذكر الطحاوي ان هذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف رح لا بأس بالتقبيل والمعانقة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عانق جعفرأ حين قدم

(٢) قائله صاحب المتانة الخدم البوبكاني السندي كما لا يخفى على من طالع الخزانة . (٢) بحث الحديث كله من زيادات صاحب المتانة أبو سعيد السندي .

من الحبشة وقبل ما بين عينيه وذلك عند فتح خيبر فقال لا أدري بماذا اسر؟
بفتح خيبر أو بقدم جعفر وعانق زيد بن حارثة وكان أصحاب النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يفعلون ذلك . في الخانية وقال أبو يوسف رح
لابأس بالتقبيل والمعانقة في ازار واحد ، فإن كان المعانقة فوق فميص
أوجبة أو كانت القبلة على وجه المبرة دون الشهوة جاز عند الكل ، في
الكافي فلا بأس به بالإجماع وهو الصحيح ورخص بعض المتأخرين تقبيل
يد العالم أو المتورع على سبيل التبرك . وعن سفيان قال تقبيل يد العالم
سنة وتقبيل يد غيره لا يرخص فيه . قال الصدر الشهيد هو المختار .
في التاتارخانية (م) حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رح أنه قال لابأس
بأن يقبل الرجل وجه الرجل إذا كان فقيها وعالما أوزاهدا يريد بذلك
إعزاز الدين وفيها وقد رخص أبو يوسف رح التقبيل على غير الفم للوالد
على خدى ولده وللولد على رأس والديه والأجنبي على اليد للتحية .
في الشريعة ومن السنة أن يعانق القادم من سفره وفيها ويقبل رجل امه
تواضعا انتهى وقد أخرج الحاكم في (١) حديث الجنه تحت أقدام
الامهات وصححه . في الكافي [وما يفعله الجهال من تقبيل الأرض
بين يدي العالم فحرام والفاعل والراضى به آثم لأنه يشبه عبادة الوثن .
وذكر الصدر الشهيد انه لا يكفر بهذه السجود لأنه يريد به التحية

(١) قالت : كان هنا بياض في جميع نسخ المائة الموجودة عندي .
وأنا أظن أن يكون المتروك لفظ "مستدركه" والله أعلم
أبوسعيد غلام مصطفي السندي .

دون العبادة . في الظهيرية لوقبل الأرض بين يدي السلطان وكان قصده
التعظيم والتحية دون الصلوة لا يكفر أصله أمر الملكة بسجود آدم
عليه السلام وسجود إخوة يوسف عليه السلام انتهى . قلت (١) كثير
من المحدثين حمل هذين على الإحناء للتعظيم دون وضع الجبهة على
الأرض بدليل ما في حديث أنس رض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فيما أخرجه أحمد والترمذي :- لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح أن يسجد
لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها الحديث .
ويناسب هذا الحمل رواية من علمائنا في نيابة الركوع عن سجدة التلاوة
في بعض الصور وأيضاً إن استلزم سجود آدم ويوسف عليهما السلام
عدم كفر من سجد للسلطان تحية فلا كلام في كونه محرماً احتياطاً أو قطعاً
في القنية طلب من عالم أوزاهد أن يرفع إليه قدمه ليقبله لا يرخص فيه
ولا يجيبه إلى ذلك ، ثم ذكر في أدب القاضي وإن استأذنه إنسان أن يقبل
رأسه ويديه ورجليه فعل ، في حاشية السراجية من شرح الآثار روى
أن أبا عبيدة ابن الجراح قبل يد عمر رض فأهوى عمر ليقبله رجلاه فلم يدعه أبو عبيدة
وفي الشفاء رأى ابن عمر رض محمد بن اسامة بن زيد فقال ليت هذا
عندي فقيل هو محمد بن اسامة بن زيد فطأ ابن عمر رأسه ونقر بيده
الأرض وقال لوراه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأحبه في القنية (٢)

(١) من مقولة صاحب المتانة الخدم البوبكاني رح . (٢) قلت : وفي
الخزائن ذكرت بعد القنية علامة قب . أبو سعيد غلام مصطفى السندی .

ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيماً له (١) .

(١) ف : ذكر المخدم عبد الواحد السيوستاني السندي استفتاء في الفارسية آنچه از حماديه نقل می کنند كه انحاء جائز است صحيح است يانه بينوا توجروا ثم أجاب : هذه الرواية موجودة في الحمادية في كتاب الإستحسان لكن الجواز لا ينافي الكراهة كما في خزانه الفتاوى . وقال في مفتاح الضرب : الجواز يطلق في لسان الشرع على امور كرفع الجرح أعم أن يكون واجبا أو مندوبا أو مكروها انتهى وقد صرحوا بكراهة الإنحاء لغيره ففي نصاب الإحتساب والإنحاء للسلطان ولغيره مكروه لأنه يشبه فعل المجوس فعلى هذا لا منافاة بين ما في الحمادية من جواز الإنحاء وبين ما ذكر غيره من الكراهة إذ يجوز أن يكون الشيء جائزا ومكروها كما عرفت . والله أعلم . من هاشم نسخة المتانة لدارالهدى تهرمي . أبوسعيد غلام مصطفى السندي .

تمت

فهارس المتألفات

في مرممة الخزانة

فهرس المطالب (١)

صفحة	المحتويات	صفحة	المحتويات
١	الحمد والصلوة	٨	الفقه هو العلم بصفة
٢	التمهيد	٩	مبحث وجوب الكفاية
٣	كتاب العلم	١٠	يكرم على السائل إلقاء
٤	باب في فضل العلم		الاغلوطات على العلماء
٥	حكاية حرص القاضي		
٦	أبي يوسف رح على العلم		
٧	في مرض موته		
٨	فضل الفقه في الدين		
٩	قصة بعض الزادقة وملاكه		
١٠	عند توهينه حديث النبي ص :-		
	ان الملكة لتضع أجنحتها		
	لطالب العلم (الحديث)		
	النظر في كتب أصحابنا		
	أفضل من قيام ليلة		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
شرح معنى الغيب	١٤	٠١ قصة مناظرة واجد من علماء	
حكم علم الكلام والإشتغال به	"	الروم المسيحيين في بغداد	
مبحث الإشتغال بعلوم الفلاسفة	١٥	بمحمد بن حزيمة من أجلة	
قصة إخراج الكشاف	١٧	فقهاء بلخ	
للزمخشري عن البيت		١١ مبحث طلب العلم يوم الإثنين	
باب أدب المفتي ببيان أهم	"	والخميس	
اموره وما لا بد منه	"	طريق الاستفادة أن يكون معه	"
لا يكره الإفتاء لمن كان أهلاً	"	بجرة في كل وقت	
من لم يكن من أهل الإجتهد	١٨	١٢ مبحث الإستمداد بمحبرة غيره	
لا يحل له أن يفتي إلا		لا يرمى براءة القم المستعمل	"
بطريق الحكاية		لا احترامه	
تفسير أهل الإجتهد	"	وضع المقلمة على الكتاب	"
من المسائل ما لا يحل للسائل	"	لأجل الكتابة لا بأس به	
أن يسأل عنها ولا للمجيب		باب في علم المحمود والمذموم	"
أن يجيب عنها		أى علم طلبه فرض ؟	١٢
قال الشافعي رح :-	١٩	علم المكاشفة إنما يحصل	"
لا أدري نصف العلم		بالمجاهدة لا بالتعليم والتعلم	
قصه دخول الإمام أبي حنيفة	"	علم الطب فرض كفاية في	١٣
على القاضي أبي يوسف عائداً		تصحيح الأبدان	
وقصة مسألة القصار		تعلم النجوم قدر ما يعرف به	"
فصل في كيفية الإفتاء	٢٠	مواقيت الصلوة والقبلة	
وبعض مسائل التقليد والعمل		لا بأس به .	
على النصوص وعلى غير مذهب		مبحث مقالات المنجمة وأحكامها	"

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
رجل أخذ مذهب الإمام أبي حنيفة رح واعتقد أن مأقاله الحق فكيف يعتقد فيما قاله الآخرون ؟	”	الفتوى على الإطلاق على قول الإمام أبي حنيفة رح	٢٠
شرح قولنا: كل مجتهد مصيب	”	الزفر في قعود المريض للصلاة انه يقعد كما يقعد المصلي في التشهد	٢١
إذا قلد فقيها في شيء هل يجوز له أن يرجع عنه إلى فقيه آخر ؟	٢٥	يجوز للمشائخ أن يأخذوا بقول واحد من أصحابنا عملا بمصلحة الزمان .	”
فص في بيان علامات الفتوى و نحوها	٢٨	ولا يجوز للمفتي أن يفتي ببعض الأقاويل المهجورة	”
تحقيق لفظ الصحيح ، والأصح ، ولا بأس وغيرها كتب ظاهر الرواية	”	قد ثبت عن كل من الإمام أبي حنيفة و محمد رح : اذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه و كذا خبر الرمدل وقول الصحابي فاتركوا قولي	٢٢
مطلب السلف ، والخلف ، والمتأخرين	”	تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه في متفاهم الناس والاختبارات .	٢٣
لا يمتنع في المتأخر وجود من يفرق أويساوي كثيرا من المتقدم	٢٩	يستحب للمفتي الأخذ بالرخص تيسيرا على العوام	”
فصل فيما لا بد للمفتي من بعض كليات المسائل	”	شرح السر في ان اختلاف العلماء رجمة	٢٤
الختار أن يصوم المفتي يوم الشك ناويا التطوع ويفتي للعوام بالتأوم الى الزوال ثم بالإفطار	”		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
” قصة الأعرابي و سواره عن الإمام أبي حنيفة : أبو الوان أم بو الوان ؟	٣٤	٢٩ لا ينبغي أن يمنع العامة عن تكبيرات العيد	”
٣٤ قصة لقاء الإمام محمد الباقر بالإمام أبي حنيفة والمكاملة فيما بينهما	٣٥	” كسالى العوام لا يمنعون عن صلوة الفجر عند طلوع الشمس	٣٠
٣٥ قصة عرض القضاء إلى الإمام أبي حنيفة وإبائه	”	” إذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتى أن يميل الى هذا الوجه .	”
” حج الإمام أبو حنيفة خمسة و خمسين حجة	”	” أصول التي عليها مدار كتب أصحابنا	”
” قصة سوال الإمام أبي حنيفة في حجته الأخيرة عن حجة البيت بفتح باب الكعبة في الليل ودخوله فيه وقراءته القرآن وبكائه	٣٦	” فصل في مناقب الإمام أبي حنيفة وأصحابه رح	”
” قصة بشير شريك الإمام أبي حنيفة في تجارة مصر	”	٣١ الإمام أبو حنيفة كان من التابعين	”
” حكاية رؤية ابن اسعيل بن أنى رجاء الإمام محمد بن الحسن فى المنام	٣٧	” ذكر الاختلاف فى رواية الإمام أنى حنيفة عن الصحابة ، و تحقيق ماهو الحق عند المؤلف	٣٢
” كتاب الطهارة	”	٣٢ ما اشتهر على السنة بعض الناس : سراج امتى أبو حنيفة ، فهو موضوع	”
” باب المياه	”	٣٣ ثابت بن نعمان بن المرزبان	”
” حكم الماء الذى يجرى على السطح وعليه نجاسات كثيرة	”	” واند الإمام أبو حنيفة كان من أبناء فارس الأحرار	”

مقدمة الثالثة

وقال أبو بكر الرازي في أصوله ، في وجه تقديم الخبر على القياس : ويدل عليه أيضا أن الصحابة كانوا يعتقدون القول من طريق القياس ثم تتركه إلى خبر واحد يرويه عن رسول الله صلى الله عليه كقبول عمر خبر حمل بن مالك وترك رايه له لأنه قال : كدنا أن نقضى في مثله برأينا ، وفيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه . وفي بعض الألفاظ : لولا ما رواه لكان رأينا فيه غير ذلك .

وقال ابن عمر : كنا لا نرى بالخبايرة بأسا حتى أخبرنا رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه نهى عنها فتركناها ، وأخبار كثيرة كانوا يتركون القياس لها . وكان الخلفاء الراشدون إذا نزل بهم نوازل في أمر الدين سألوا الصحابة عن سنة رسول الله صلى الله عليه ، ولم يفرغوا إلى القياس إلا بعد فقد السنة . فدل على أن خبر الواحد متقدم على القياس .

ومن جهة أخرى أن الخبر إذا كان عدلا ضابطا يسكن إليه النفس فهو يقول لنا ، هذا نص الحكم ، والقائس لا يمكنه أن يدعى أن ما أدى إليه قياسه حقيقة حكيم الله عز وجل فكان للخبر منزلة على النظر إلى هنا لفظ أبي بكر الرازي . (١)

يقول فخر الإسلام البزدوي في أصوله : وأما رواية من لم يعرف بالفقه ، ولكنه معروف بالعدالة ، والضبط مثل أبي هريرة وأنس بن مالك رضی الله عنهما ، فإن وافق القياس عمل به ، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة ، وانسداد باب الراي .

(١) الشامل في شرح اصول الفقه للبزدوي . ج ٥

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
حكم البير الذى وقعت فيه الشاة وقد تلطخت فخذها ببولها واخرجت حية	٤٧	حكم ماء النهر إذا كان بعضه يجرى على الجيفة	٢٧
مسائل نزع البير	٤٨	حكم ماء المطر الذى يجرى فى السكك وفيها نجاسات	”
إذا وقعت بعرة فى اللبن عند الحلب فرميت قبل أن يتفتت فاللبن طاهر	٥٠	ذكر حيلة عدم صيرورة الماء مستعملاً لمن كان فى السفر ومعه وعاء ماء	٣٨
حكم البير الذى وقع فيه مكعب صبي	”	فصل فى الحياض	٣٩
خرء مايوكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء إلا الدجاجة	٥١	شرح الغدير العظيم وحكمه	”
بول الخفاش وبعره لا يضران الماء والثوب	٥٢	التقدير فى الغدير غير منقول عن الأئمة الثلاثة ، والمذهب الظاهر التحرى والتفويض إلى رأى المبتلى .	”
الضفدع إذا تفتت فى الماء كره شربه	”	حكم الخوض الكبير وفيه نجاسات فدحل الماء فامتلاً	٤٥
الثياب التى ينسجها أهل الشرك والجناب الموضوعه والركية فى الطرقات والسقاية التى يتوهم أصابها النجس كل ذلك محكوم بطهارته	٥٤	الضيف إذا قدم إليه الطعام ليس له أن يسأل من أين هذا الطعام	٤٦
ولو نزع أحد ماء الجلب يؤمر بأن يملأ مثله	”	لو وجد فى الصحراء ماء قليل يجوز أن يتوضأ منه	”
الماء النجس جاز الإنتفاع به	”	فصل فى الآبار والأوانى	”
		حكم البير كحكم الخوض الصغير	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
أرجل إذا غسل اليدين للطعام	٥٨	فصل في الماء المقيد وغيره	٥٤
صار الماء مستعملا		هل يجوز التوضي بالماء الذي	”
يكره شرب الماء المستعمل	”	يقطر من الكرم ؟	”
إنتضاح الغسالة في الإناء معفو	”	يجوز الطهارة بماء خالطه شئ	”
فصل في المنشورة	”	ظاهر فغير أحد أوصافه	”
لا يكره الوضوء بالماء	”	إذا انتن ماء الحوض الكبير ولا	”
المسخن بالنجاسات	”	يعلم بوقوع النجاسة فيه	”
حكم الماء المشمس في الأواني	”	فلا بأس بالتوضي به	”
باب الأنجاس وتطهيرها	٥٩	شرح ما يخرج الماء عن	٥٥
دم السمك طاهر و عند	”	الإطلاق وسرد عبارات	”
أبي يوسف رح نجس	٤	اصحابنا في هذا الباب	”
هل يعتبر الدرهم في النجاسة	”	فصل في الماء المستعمل	٥٦
من حيث المساحة أم من	”	ما ذكر في المنظومة : أن الماء	”
حيث الوزن	”	المستعمل كالخمر لدى الإمام	”
نجاسة الخمر غليظة ، و نجاسة	”	فهو خلاف ظاهر الرواية	”
سائر الأشربة خفيفة	”	ألماء المستعمل في الجنابة نجس	٥٧
يكفر مستحل الخمر دون	”	الماء مادام على أعضاء الغاسل	”
سائر الأشربة	”	طاهر حتى لو أزال عنها	”
ما حكم خمر طير لا يؤكل ؟	”	بمئذيل فالمئذيل طاهر	”
الأرواث والأخشاء كلها نجسة .	”	الجنب إذا أدخل يده في الإناء	”
ألوث لا يمنع وإن كان كثيرا	٦٠	ليخترق لا يصير مستعملا	”
فاحشا عند الإمام محمد رح	”	الصبي الصغير أدخل يده	”
لدفع البلوى	”	في الإناء يصير الماء مكروها	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
ماء فم النائم طاهر وعند أبي يوسف رح نجس والتقدير فيه بالكثير الفاحش	٦٤	رجل مشى في الطين وصلى من غير أن يغسل قدميه جاز ما لم يكن فيه أثر النجاسة	٦٠
اللحم إذا انتن يحرم أكله ، والسمن واللبن والدهن إذا انتن لا يحرم	”	تحقيق الكثير الفاحش من النجاسة	”
بول الضفدع البرى نجس	”	يضم ما في البدن من النجاسة إلى ما في الثوب	”
قيص الحية الصحيح أنه طاهر	٦٥	جرة البعير كسرقينه	”
نيم الذباب ليس بشيء	”	ما حكم بول ما يوكل لحمه ؟	٦١
عين الريح الخارجة من الدبر نجسة أم طاهرة ؟	”	ما حكم بول الهرة والفارة ؟	”
و لو أصاب طرف الإحليل من البول أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته	٦٦	ما حكم سمن وقعت فيه الفارة ؟	٦٢
لو عرق في الثياب النجسة ينجس بدنه	”	النجاسة إذا كانت في معدنها لا تأخذ حكم النجاسة	”
إذا جرى الفرس في الماء وابتل ذنبه وضربه على راكبه لا يضره	٦٧	الدم الذي خرج من عين الكبد ليس بنجس	”
أكل الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثوبه بفيه ما حكمه ؟	”	صلى ومعه عنق شاة غير مغسول جاز	”
فصل في تطهيرها	٦٨	ألمسك طاهر و حلال و كذا العنبر	٦٣
		لبن الأتان نجس في ظاهر الرواية ، طاهر عند محمد رح	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
ألدقيق إذا أصابه خمر لم يوكل بحال وليس لهذا حياة	٧٤	أثرالدهن بعد العسل لايعتبر بمخلاف ودك الميتة	٦٨
ما حكم الحنطة و الشعير	”	كيف يطهر سكين موه بماء نجس ؟	”
الذي يستخرج من بعير الإبل والغنم ؟	٧٥	ما يتقاطر من الثوب المغسول عن نجاسة بعد العصر في المرة الثالثة هل هو طاهر أم لا ؟	٦٩
طريق تطهير العسل النجس	”	إذا تفسخ فارة في حنطة فإنها لا يصلح إلا للزراعة .	٧٠
إذا مسح الرجل ووضع المحجوة بثلاث خرقات رطاب نظاف أجزأه من الغسل	٧٤	لورأى كسرة خبز في النجاسة يعذر في تركها	٧١
حمار صار ملحا أو قدر صار رمادا طهر خلافا لأبي يوسف ح	”	كيف يطهر الثوب والبدن عن المني ؟	”
شرح الدباغة الحقيقية والحكيمية وأحكامها	٧٨	كيف يطهر الأرض عن النجاسة ؟	٧٢
رجل يشتري فروة خلقة من اليهود والنصارى هل يستعملها من غير أن يغسل ؟	”	اللبن إذا أصابه النجاسة وهو غير مفروش لا يطهر بالجفاف	٧٣
		الآجر إن كانت مفروشة فحكمها حكم الأرض	”
		كيف يطهر الحصير عن النجاسة ؟	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
باب آداب الخلاء والإستنجاء والإستبراء والإستنقاء	٨٢	مثانة الشاة والكروش إذا اصلىح طهر	"
كره إستقبال القبلة بالفرج فى الخلاء واستدبارها	"	لا ينجس من الميتة عشرة أشياء	٧٨
لا يطول القعود فى حاجته	"	باب الحيض والإستحاضة والنفاس	٧٩
لا يستنجى وبإصبغه خاتم فيه اسم الله تعالى أو اسم نبي	"	الأبام واللبالى فى الحيض معتبرة بالساعات	"
يكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم ، والمحاريب والجدران	٨٣	أالصغيرة إذا رأت الدم لأقل من تسع سنين لا يكون حيضاً	٨٠
يكره الكلام فى الخلاء	"	تحقيق سن الأياس و نقل العادة	"
لا ينبغى أن يبول فى جحر الأرض إذا كان فى أرض الفضاء	"	إن كانت الحائض معلمة فتلقن كلمة كلمة ونحوها جاز	٨١
من الرخصة أن يبول الإنسان قريباً من صاحبه مستترا عنه	"	أدم الذى تراه الحامل إبتداء أوحال ولادتها قبل خروج الولد إستحاضة	"
يكره الإستنجاء بعشرة أشياء	"	المرأة إذا خرج بعض ولدها هل تسقط عنها الصلوة ؟	"
إذا احتاج إلى الإستنجاء على ملاء من الناس ، كيف يفعل ؟	٨٤	لا يتوالى حيض ولا نفاس وكذلك لا يتوالى نفاسان	"
كيفية الإستنجاء والإستبراء	٨٥		
ماء الإستنجاء إذا أصاب الفخذين لأبأس به	٨٦		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
فصل في آداب الوضوء ومنهاياته	٩٢	باب الوضوء	٨٦
مسح الرقبة من الآداب كذا	”	لا يجب إيصال الماء إلى منابت الشعر	٨٧
إدخال الإصبع المبلولة في صماخ الأذنين	”	إذا كان شارب المتوضى طويلاً ولم يصل الماء تحته	”
التكلم في حالة التوضى مكروه	٩٣	عند الوضوء جاز	”
من الآداب أن يتولى أمر الوضوء بنفسه	”	إدخال الماء في العينين ليس بشرط	”
هل يستحب كشف الراس وقت الوضوء	٩٤	مسح كل رأسه سنة	٨٨
من الأدب أن يصلح ركعتين بعد الفراغ من الوضوء	٩٥	السنة أن يبدأ من قبل الأصابع إلى المرفق	”
إذا فرغ من البول والغائط	”	لا يقوم الإصبع مقام الخشبة حال وجودها	٨٩
يستحب أن يتيمم إلى أن يبلغ الماء	”	يستحب الإستياك عند كل وضوء	”
الظاهر النائم كالقائم الصائم	٩٦	فضائل السواك	٩٠
يباح تأخير الإغتسال من الجنابة	”	ينبغي أن لا يستاك قائماً ولا بين القوم ولا في الحمام	”
الأدب أن يتوضأ من إناء الخزف ولا يتوضأ من النحاس والصفير	”	حكم غسل مواضع الوضوء أربع مرات	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
تفسير الضحك و القهقهة والتبسم وأحكامها	١٠٢	فصل في نواقض الوضوء	٩٦
فصل في الشك في الوضوء	١٠٣	خروج قيح أو صديد من الأذن بدون الوجع لا ينقض الوضوء	٩٧
فصل في طهارة المعذورين	١٠٤	من كان في عينيه رمد أو عمش يسيل منها الدموع يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة	٩٨
من يعتره ريح ولا يملك دفعها وهي تدوم فحكمه حكم المستحاضة	١٠٤	المتوضى إذا عض شيئاً فوجد فيها أثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان	٩٩
باب الغسل وفيه فصول	١٠٦	إذا امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجسه	١٠٠
فصل في موجبات الغسل	١٠٧	هل ينقض الوضوء من القراد إذا مص عضو إنسان فامتلاً دماً؟	١٠١
لواحتلم في الصلاة فأتى بها ثم أنزل لا يعيد الصلاة	١٠٨	من نام قاعدا مستقرا على الأرض فسقط هل يكون ناقضا؟	١٠٢
ما حكم من استيقظ فوجد على فراشه أو فخذه بئلاً وهو يتذكر الإحتلام	١٠٩	ما حكم النوم في السجود؟	١٠٣
لو خرج من المرأة بعد الغسل منى لا يجب الغسل	١١٠	لوانام محتبياً ورأسه على ركبتيه لا يفسد	١٠٤
امرأة احتلمت فوجدت شهوة الإنزال فعليها الغسل	١١١		
امرأة قالت جامعها جنى . . . لاغسل عليها	١١٢		
فصل في كيفية الغسل وأركانه	١١٣		
النية ليست بشرط في الوضوء ولا الإغتسال	١١٤		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
يورث البرص		إيصال الماء إلى السرة فرض	١٠٩
حكم النائم في المسجد إذا احتمل	”	هل يقوم شرب الماء مقام	١١٠
إنتضاح الماء من غسل الجنابة	١١٥	المضمضة؟	
الإناء لا يفسد الماء		فصل فيما يمنع عنه الجنب	١١١
باب التيمم وفيه فصول	”	والخائض والنفساء والمحدث	
فصل في موجبات التيمم	”	المحدث لا يمس المصحف	”
من له متاع في المسجد يخاف	١١٦	إلا بغلافه	
عليه فإنه تيمم فيدخل		لا يكره للمحدث قراءة	١١٢
في الصلاة		القرآن عن ظهر القلب	
حكم تيمم الغريب في بلدة	”	هل يجوز مس المصحف بمندبل	”
بعذر البرد	”	وهو لابسه على عنقه؟	
ومن عجز بنفسه عن الوضوء	١١٧	يكره للجنب كتابة القرآن	١١٣
هل يجوز له التيمم؟		عند محمد رح	
جنب تيمم ثم أحدث عاد	”	فصل في المسائل المنشورة	١١٤
محدثا لاجنبا	”	الجنب إذا أخرج الإغتسال	”
من قطعت يده من المرفقين	”	إلى وقت الصلاة لا يأم	
وقدماه من الساقين		التعري في أوقات الخلوة	”
لا صلوة عليه		في غير الصلاة يجوز ويكره	
لو سبق الحدث للإمام أو	١١٩	غسل المرأة بين النساء كالرجل	”
المقتدى في صلوة العيد بني		بين الرجال	
بالتيمم		يضرب الرجل المرأة في ترك	”
فصل فيما يجوز به التيمم	١٢٠	الإغتسال من الجنابة	
وما لا يجوز		الإغتسال بالماء المشمس	”

صفحة	المحتويات	صفحة	المحتويات
	عند وجود الماء	١٢٠	لو خالط التراب بشئ فالعبرة للغلبة
١٢٥	باب المسح على الخفين والجبيرة وغيرها	”	شرح الفاصل بين جنس الأرض وغيرها
”	لونسى المسح ومشى فى الحشيش فابتل ظاهر خفيه حصل المسح	١٢١	حكم التيمم على الجص
”	إذا كان خف ليس له ساق فإنه يجوز المسح عليه إذا كان يستر الكعب	”	مسئلة التيمم بالملح
”	كل ما يستر الكعبين سوى الخف فهو فى معناه	”	يجوز التيمم بالخزف المتخذ من التراب الخالص
”	مبحث المسح على الجورب	١٢٢	يجوز التيمم بالعقيق والزبرجد لا بالآلى
١٢٦	مبحث المسح على الجبائر	١٢٣	فصل فى كيفية التيمم وأركانه
١٢٧	كتاب الصلوة	”	ألفتوى على أنه يشترط الإستيعاب فى التيمم
”	فضائل الصلوة	”	هل يجوز التيمم لمن ضرب اليدى على الأرض ورفعها فأحدث؟
١٢٨	حكم تارك الصلوة	١٢٤	فصل فى المسائل المنشورة
١٢٩	باب المسجد	”	أول مسئلة خالف فيه الإمام أبو حنيفة استأذنه الإمام حماد رح
”	هل يجوز نقش المسجد بالجص ، والساج؟	”	التيمم لدخول مسجد وللنوم
”	عمارة بيت الله حسن لكن الصرف إلى المسلمين أولى		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
في المسجد باجرة يكره		١٣٠ كتابة القرآن على المحاريب	
إسراج السرج الكثيرة ليلة	١٣٤	والجلدران ليس بمستحسن	
البراءة في المساجد وغيرها		داخل المحراب له حكم المسجد	”
بدعة		يكره الكلام الفضول	”
لا بأس بأن يجعل شيء	”	في المسجد	
من الطريق مسجداً أو شيء		مسئلة النوم في المسجد	”
من المسجد طريقاً		لا يتخذ في المسجد بئر الماء	١٣١
المسجد الذي يتخذ في جانب	”	مبيحث غرس الأشجار	”
من الطريق لا يكون له		في المسجد	
حكم المسجد		مسئلة دخول المسجد منعلا	”
لو جعل مسجداً مقبرة لا يجوز	”	١٣٢ يكره للإنسان أن يخص	
محلّة فيها ثلث مساجد ثم	”	لنفسه في المسجد مكاناً	
أراد واجد أن يبني مسجداً		مبيحث تحية المسجد	”
وفي المحلّة فقير ليس		يكره أن يكون قبلة	”
له مسكن فالأفضل		المسجد إلى قبر	
أن يدفعها إلى الفقير		يكره التجرد في المسجد	”
طريق للعامة يوسع منه	”	١٣٣ الذمى يمنع عن الدخول	
المسجد وبالعكس		في المسجد الحرام دون سائر	
هل يجوز أن يكون الأسفل	١٣٥	المساجد	
مسجداً والأعلى ملكاً ؟		هل يكره النوم و الأكل	”
إستبدال الوقف جمائر	١٣٦	في المسجد لغير المعتكف	
ما لم يكن مسجداً		يستحب عقد النكاح في المسجد	”
		كتابة العلم والقرآن	”

اعتراف بالشكر

اعترافاً بواجب الشكر تقدم (لجنة إحياء الأدب السندي) امتنانها
الخالص لوزارة المعارف الباكستانية على تفضلها بإعانه اللجنة ومساعدتها
مالياً في مشروعها هذا الخاص بإعداد سلسلة هذه المطبوعات التي تقوم
بإحيائها وإبرازها .

مقدمة المائة

وقال أبو بكر الرازي في أصوله : قال عيسى بن أبان : ويقبل من حديث أبي هريرة رضى الله عنه ما لم يردده التاويل ، وما لم يخالف نظائره من السنة المعروفة إلا أن يكون شئ من ذلك قبله الصحابة والتابعون ولم يردوه . قال : ولا ينزل حديث أبي هريرة منزلة غيره من المعروفين بحمل الحديث والفقهاء لكثرة ما أنكر الناس من حديثه وشكهم في أشياء من روايته .

ثم قال : وحكى بعض من لا يرجع إلى دين ومروءة . ولا يتحاشى من البهت والكذب أن عيسى بن أبان طعن في أبي هريرة رضى الله عنه وإنه روى عن علي رضى الله عنه أنه قال : سمعت النبي صلى الله عليه يقول : إنه يخرج في أمي ثلاثون دجالا ، وأنا أشهد أن أبا هريرة منهم وهذا تكذب منه على عيسى . ما قال عيسى هذا ولا رواه ، ولا نعلم أن أحدا روى ذلك عن علي رضى الله عنه في أبي هريرة . وإنما أردنا بما ذكرنا أن نبين عن كذب هذا القائل وبهتة وقلة دينه . بل الذى ذكره عيسى بن أبان في كتابه المشهور عنه هو ما قدمنا ذكره مع تقديمه في مواضع من كتبه : بأنه عدل مقبول القول والرواية خير منهم بالتقول على رسول الله صلى الله عليه إلا أن الوهم والغلط لكل بنى آدم من نصيب .

يقول الإمام البزدوى في أصوله : وإنما نعنى بما قلنا قصورا عند المقابلة بفقهاء الحديث . فأما الإزدراء بهم فمعاذ الله من ذلك ، فإن محمد بن الحسن حكى عن أبي حنيفة في غير موضع أنه إحتج بمذهب أنس بن مالك وقلده ، فماظنك في أبي هريرة رضى الله تعالى عنه حتى أن المذهب

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
من سمع الأذان فعليه أن يجيب وإن كان جنباً	١٢٥	تفسير مسجد الضرار	١٣٦
من سمع الأذان في وقت واحد من الجهات ماذا يجب عليهم؟	١٤٦	باب أوقات الصلوة	”
سمع الأذان وهو يمشى فالأولى أن يقف ساعة ويجيب	”	مبحث سبب وجوب الصلوة	”
حديث مسح العينين بباطن أنملة السبابتين أو بالإبهامين لا يصح ، ولم يحكموا بوضعه أيضاً	١٤٧	فصل في الأوقات المستحبات	١٤٠
يكره أذان الصبي ويجزئ وأذان الجنب والمرء يعاد تطويل القراءة لإدراك بعض الناس من أهل الدنيا حرام لا ينتظر المؤذن ولا الإمام لوأحد بعينه بعد اجتماع أهل المحلة	”	الإسفار بالفجر أفضل ، واختيار الطحازي بين التغليس والإسفا.	”
باب شروط الصلوة	”	يستحب الإبراد بالظهر في الصيف	”
رجل أتى بالشرائط وصلّى يجوز صلواته والقبول لا يدرى	”	١٤٢ تاخير المغرب مكروه إلا بعذر السفر	”
		مسئله النوم قبل صلوة العشاء	”
		فصل في الأوقات المكروهة لا يجوز جنس الصلوة في الأوقات المكروهة إلا ما وجب ناقصاً	١٤٣
		باب الأذان	١٤٤
		الأذان سنة للصلوات الخمس والجمعة دون ما سواها	”
		إذا أذن رجل وأقام آخر لا بأس به إذا لم يلحق الأول بذلك وحشة	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
التبن النجس أو السرقين إذا خلط مع الطين و طين به سطح المسجد ويبس لا بأس بالصلوة عليه . . .		لو افتتح الصلوة على مكان نجس ثم انتقل إلى مكان طاهر لا يصير شارعا في الصلوة	١٤٧
هل يستقبل الصلوة من أصاب ثوبه دهن نجس أقل من قدر الدرهم ثم انبسط بعد ما شرع فصار أكثر؟	١٥١	لو بسط كفه على النجاسة وسجد عليه يجوز على الصحيح	١٤٨
لو صلى وفي كفه قارورة بول أو خمر لا يجوز صلوته		يضم ما في البدن من النجاسة إلى ما في الثوب	
لا بأس بالصلوة في ثياب الذمي ويكره في سراويلهم إذا وجد في سراويله أثر الإحتلام ولا يتذكره فإنه يعيد الصلوة من أقرب النوم إليه	١٥٢	البساط إذا كان في أحد طرفيه نجاسة وصلى في طرف آخر يجوز	١٤٩
لبس الثوب النجس مكروه	١٥٣	هل يجوز الصلوة على المخيط المضرب إذا أصاب أحد طرفيه نجاسة وصلى على الوجه الطاهر؟	
فصل في ستر العورة		رجل بسط بساطا رقيقا على الموضع النجس وصلى عليه وكان بحال يصلح ساترا للعورة يجوز الصلوة	١٥٠
ما حكم الصلوة في ثوب واحد؟		إذا صلى على موضع نجس وفرش نعليه وقام عليها جاز	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
القعدة الثانية فريضة إجتهادى	"	ألتعري في أوقات الخلاوة	١٥٣
هل يفرض القعدة في الرباعى	"	في غير الصلوة يجوز ويكره	
من النقل ؟		أركبة لا يعتبر عضوا	١٥٥
هل الخروج من الصلوة	١٦٠	على حدة بل تبع للمخذ	
بصنع المصلى فرض أو ليس		هل قدم المرأة عورة ؟	"
بفرض ؟		فصل في استقبال القبلة	١٥٦
فصل في الشروع في الصلوة	١٦١	تحقيق أنيق في القطب	"
لا يبطأ رأسه عند التكبير	١٦٢	معرفة القبلة على وجه	١٥٧
فإنه بدعة		التحقيق إنما تحصل بمعرفة	
شرح كيفية وضع اليمين	"	أعراض البلدان و أطوالها	
على اليسار في الصلوة		يكره مد الرجل إلى القبلة	"
إذا قال : الله . ولم يزد عليه	"	في حالة النوم وغيره	
صار شارعا وهكذا كل		فصل في النية والإخلاص	"
إسم من أسماء الله تعالى		النية المتقدمة على التكبير	"
رجل أدرك الإمام في الركوع	"	كالقائمة عند التكبير	
وكبر مقتديا بالإمام وركع		حرمان الناس في إشتغالهم	١٥٨
بتلك التكبيرة لا يكون		بنافلة و تضييع فرض ،	
مدركا للركعة		وعمل الجوارح بلا حضور	
كيف تحرز فضيلة تكبيرة	١٦٣	قلب .	
الإفتتاح ؟		باب صفة الصلوة و آدابها	١٥٩
المؤذن يدرك فضيلة التكبيرة	"	وافتتاحها	
الاولى وإن لم يكن تكبيره		تكبيرة الإفتتاح شرط عندنا	"
مقارنا لتكبير الإمام		و ليس بركن	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
لو قرء في الثانية أكثر من الأولى في الفريضة وكان أكثر من آيتين يكره ولا يجب السهو	”	ينبغي أن يكون بين القدمين مقدار أربع أصابع	”
رفع اليدين لا يفسد الصلاة	”	لو أدرك الإمام في القراءة في صلاة الجهر لا يثنى ، وفي صلاة الخفية يثنى	١٦٤
حكم القومة ، والجلسة ، والطائفة	”	ما حكم المسبوق في الثناء ؟	”
الأحذب إذا بلغت حدوده الركوع يشير برأسه	١٦٨	هل يسمى سرا في أول صلواته فقط أو في أول كل ركعة ؟	”
هل يتأدى فرض السجود بوضع الأنف فقط ؟	”	شرح فرض القراءة في الصلاة	١٦٥
إذا التقى في المسجد حشيش فسجد عليه إن وجد حجمه يجوز	١٦٩	حكم القراءة في الفرائض بخواتيم السور	١٦٦
لو صلى على العجلة وهي على ظهر البقر لا يجوز	١٧٠	أجمع بين السورتين بينهما سور أو سورة واحدة في ركعة واحدة مكروه	”
وضع القدمين فرض في السجود	”	إن قرء في ركعة سورة وفي ركعة أخرى سورة أخرى فوق تلك السورة أو فعل ذلك في ركعة واحدة يكره	”
إن كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين وكان التفاوت بمقدار لبنة أو لبنتين يجوز وفي الأكثر لا يجوز	”	يكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض	١٦٧

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
الأحسن أن يتأخر الإمام شيئاً ويتقدم المأموم شيئاً عند أداء السنة	”	إيداء المسلم يجتزئ عنه وإن كان فيه إقامة السنة	١٧١
مبحث المكث بعد صاوة الفجر و العصر قاعدا في مكانه مستقبل القبلة	”	تسيبحات الركوع والسجود سنة	١٧٢
مبحث الدعاء بعد المكتوبة ورفع الأيدي فيه	١٨٠	يكبر بالنهوض بلا اعتماد وقعود	١٧٣
مسئلة الذكر بعد الصلوة	”	لا يعتمد بيديه على الأرض في قيامه إلا أن لا يستطيع	”
المصافحة عند التلاقي مستحبة عند كل لقاء	١٨١	هل يلزم سجدتا السهو إن زاد على التشهد في القعدة الاولى ؟	”
مبحث المصافحة بعد صلاتي الصبح أو العصر أو بعد روية الهلال	”	ما يفعل المقتدى إذا لم يفرغ من التشهد ، و الإمام قام إلى الثالثة ؟	”
باب الجماعة وفيه ثمانية فصول	١٨٢	مبحث الإشارة بإصبعه السبابة وكيفية الوضع	١٧٦
فصل في الإمامة والإقتداء	”	إذا فرغ الإمام من الصلوة يستحب له أن يتحول إلى يمين القبلة . ويمين القبلة ما يكون بجذاء يسار المستقبل	١٧٨
الجماعة سنة مؤكدة	”		
إذا فاتت الجماعة لا يجب الطلب في المساجد	”		
إذا كان مسجداً يختار أقدهما فإن استويا فالأقرب	”	يكره تاخير السنة عن حال أداء الفرض	١٧٩

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
في كل موضع لا يجوز الإقتداء ، هل يكون المقتدى شارعا في صلوة نفسه ؟	١٨٧	١٨٣ ذكر أعداء سقوط الجماعة	
رجل أم قوما شهرا ثم قال كنت مجوسيا لا يقبل قوله لو أخذه بول شديد ينبغي أن يقطع الصلوة ويفرغ نفسه	”	” يجب أن يكون إمام القوم في الصلوة أفضلهم في العلم والورع	
يكره للرجل إذا بلغ سنه سبعا وسبعين سنة أن يقدم بالإمامة	١٨٨	” إقتداء الخنق بالشافعي يجوز إذا لم يكن متعصبا ويحتاط في مواضع الخلاف	
هل يجوز إمامة الصبي العاقل للبالغين في الوتر والترويحات؟ المسبوق منفرد فيما يقضيه إلا في أربع مسائل	”	١٨٤ الإقتداء بأهل الأهواء جائزة إلا الجهمية و القدرية والرافض الغالى	
فسد إقتداء مفترض بمتنفل لا عكسه	١٨٩	!٨٥ لا يجوز الصلوة خلف من ينكر شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم	
إذا أم قوما وهم له كارهون.. مسألة الفاسق إذا كان يؤم ويعجز القوم عن منعه	”	” ما حكم من ينكر خلافة الصديق رض ؟	
فصل في المانع من الإقتداء	”	يكره الإقتداء بمن كان معروفا بأكل الربوا	
		١٨٦ يجوز إمامة من كان بقدمه عرج يقوم ببعض قدمه وغيره أولى	
		” كره إمامة خمسة عشر نفرا...	

صفحة	المحتويات	صفحة	المحتويات
”	أولى المقام في الصف الأول ما هو أقرب إلى الإمام خلفه	”	المانع من الإقتداء بثلاثة : طريق عام ، ونهر عظيم ، وصف تام من النساء
”	الإمامة أفضل من الأذان	”	هل يكون لمصلي العيد حكم المسجد ؟
١٩٣	فصل في المحاذات	١٩٠	لو ان رجلا بنى مسجدا لصلوة الجنائز فحكمه حكم المسجد
”	يقوم خلف الإمام الرجال ، ثم الصبيان ثم الخناث ثم الاثا	”	هل يكون لمصلي العيد حكم المسجد ؟
”	النسوان لا يحضرن المساجد في زماننا	”	هل يجوز الإقتداء لجار المسجد في منزله بإمام في المسجد ؟
”	مسألة محاذاة مشتهاة في صلوة مطلقة مشتركة تجرمة وأداء	١٩١	الصلوة في المدارس والدور إذا كان الإمام في ناحية والقوم في ناحية
”	محاذاة الأمر أيضا تفسد عند البعض	”	هل يجوز الإقتداء لجار المسجد في منزله بإمام في المسجد ؟
”	الصبي إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال	”	مسألة الصلوة على سطح المسجد مقتديا بالذي في المسجد
١٩٤	مسألة عجيبة غريبة منقولة عن مشائخ العراق	”	ألواجد يقوم عن يمين الإمام ولا يتأخر عنه في ظاهر الرواية
”	فصل في مسائل السترة والماربين المصلي	١٩٢	أتى جماعة ولم يجد في الصف فرجة هل يقوم وحده أو يجذب أحدا ؟
”	سترة الإمام سترة القوم	”	
١٩٥	يعتبر في السترة الغرز دون الإلقاء والحظ في القول المختار	”	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
الفاتحة أو بعضها فجاء رجل واقتدى به هل يجهر فيما بقي ؟		” يكره ترك السترة إلا إذا أمن المرور وكذا في المسجد الجامع إذا لم يستر باسطوانة	
الإلحان في القرآن بحيث يغير الكلمة عن وضعها يوجب فساد الصلوة	”	يدر الماء إذا لم يكن بين يديه سترة أو مر بينه وبين السترة	”
مبحث تطويل القراءة أو الركوع ليدرك الرجل تلك الركعة	”	شرح الموضوع الذي يكره المرور فيه	١٩٦
فصل في إدراك الفريضة	١٩٩	فصل في قراءة الإمام	”
من صلى ركعة من الظهر فاقبمت يصلي اخرى صيانة للمؤدى عن البطلان فإن لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الإمام	”	ينبغي أن يفتح القراءة في الصلوة بآية الرحمة ، والنعمة ، والجنة	”
لو كان في السنة فاقم أو خطب يقطع على رأس الركعتين	”	المنفرد مخيرني في الصلوة الجهرته إن شاء جهراً وإن شاء خافت والأفضل هو الجهر	”
فصل في مسائل المسبوق	٢٠٠	شرح أدنى الجهر وأدنى المخافة	”
ان أدراك الإمام في السجود يستفتح ثم يتابعه ولا يتعوذ ولا يسمى	”	ذكر قدر القراءة في الحضر في الفجر	”
		لا يتعين شئ من القرآن للصلوة حتماً	١٩٧
		يصلى العشاء وجدده وقرء	١٩٨

صفحة	المحتويات	صفحة	المحتويات
٢٠٣	المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به ثم تذكر الإمام أن عليه سهوا هل يتابع إمامه ؟ فصل في المنشورة	٢٠١	المسبوق إذا بدء بقضاء ما فاته ثم تابع إمامه فيما أدركه هل تفسد صلواته ؟ المسبوق إذا سلم ساهيا مع الإمام لا تفسد صلواته
٢٠٤	الإمام إذا رفع رأسه من الركوع قبل أن يقول المقتدى ثلث تسييحات يتابع الإمام إذا أدرك الإمام في التشهد وقام الإمام أو سلم قبل أن يتم المقتدى التشهد فالمختار أن يتم التشهد إذا شرع المقتدى في قراءة التشهد وفرغ قبل فراغ الإمام ثم تكلم أو ذهب جازت صلواته تحقيق تكرار الجماعة	٢٠٢	المسبوق فيما يقضى ، يقضى أول صلواته في حق القراءة وآخر صلواته في حق التشهد المسبوق بثلاث ركعات هل يقرأ في ثالثة ؟ ذكر مواضع يقوم فيها المسبوق قبل فراغ الإمام إذا قعد قدر التشهد أحد المسبوقين إذا اقتدى بالآخر لا يصح يسجد المسبوق مع الإمام سجود السهو قبل أن يقوم إلى قضاء ما سبق
٢٠٥	من يشتغل بتكرار التمسك ومطالعة كتبه هل يعذر في تكرار الجماعة ؟ مبحث الجماعة في التطوع باب ما يفسد الصلوة	٢٠٣	إن كان سجد مع الإمام ثم سهى في قضاء ما سبق به فإنه يسجد لسهوه في آخر صلواته

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
مجرد المس بالثوب النجس من غير حمله لا يضر	٢٠٩	فصل في الأقوال	٢٠٥
لو قتل الحية ، والعقرب واحتاج فيه إلى المشي والضربات تفسد صلوته	”	التكلم في الصلوة قبل قعود قدر التشهد مفسد لما ولو ناسيا أو نائما	”
لو آذى المصلي حر الشمس فتحول إلى الظل خطوة أو خطوتين لا تفسد صلوته	”	مسألة النفخ في السراب من موضع السجود	”
قيل لمصلي منفرد تقدم فتقدم بأمره أو دخل رجل في فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وسع عليه المكان فسدت صلوته	”	لو أخطأ الإمام فتنحج المقتدى ليهتدى الإمام لا تفسد	”
الإلتفات ثلاثة : مكروه ، ومباح و مبطل	٢١٠	لو فتح على المصلي رجل ليس في الصلوة فأخذ المصلي بفتحته تفسد صلوته	”
رجل زاد في صلوته ركوعا أو سجودا متعمدا لم تفسد صلوته	”	لو عطس رجل فقال المصلي يرحمك الله فسدت صلوته	٢٠٦
إمرأة صلت فلمسها زوجها بشهوة فسدت صلوتها وكذلك إذا مص صبي ثديها وخرج اللبن تفسد صلوتها	٢١١	إذا تفكر في صلوته ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلوته	٢٠٧
		فصل في الأفعال	”
		الكلام والعمل الكثير الذي من جنس الصلوة والحدث العمد والقهقهة وكشف العورة تفسد الصلوة	”
		لو كان في فم المصلي سكر أو فانيذ يذرب ويدخل ماء في حلقه فسدت صلوته	٢٠٨

مقدمة المتانة

عند أصحابنا في ذلك أنه لا يرد حديث أمثالهم إلا إذا انسد باب الراى والقياس ، لأنه إذا انسد صار الحديث ناسخا للكتاب والحديث المشهور ومعارضاً للإجماع . (١)

العمل بالحديث المرسل اختلف العلماء في بيان ما يطلق عليه إسم المرسل من الآثار ، فكان لعلماء الحديث فيه إصطلاح ، ولعلماء الأصول فيه إصطلاح آخر .

فعلماء الحديث يعرفون المرسل بأنه قول التابعى : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، والتابعون جميعاً في ذلك سواء . وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أنه خاص بقول التابعى الكبير : كسعيد بن المسيب وعبيد الله بن عدى الخيار وقيس بن أبى حازم ممن أدرك جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجالسهم ، ولا يعد قول صغارهم : قال رسول الله ، إرسالا .

وعلماء الأصول يعرفون المرسل بأنه قول غير الصحابى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتابعى وغيره في ذلك سواء .

(١) لأن القياس ثابت حججته بالكتاب ، والسنة المشهورة ، والإجماع على ما عرف في باب القياس . فإذا ترك القياس بالخبر يلزم من ذلك نسخ الكتاب والسنة والإجماع معنى ، لا إزدراء بحالسه ، ولهذا نعمل بروايته وإن خالف حديثه القياس إذا لم ينسد باب الراى . ألا ترى أن محمداً ذكر عن أبى حنيفة أنه أخذ بقول أنس بن مالك في مقدار الحيض وغيره . ودرجة أبى هريرة فوق درجة أنس رضى الله عنهما كذا قال شمس الأئمة رحمه الله .

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
إن أتى بالذال مكان الضاد	٢١٣	لو وقع بصر المصلي على عورة	٢١١
أو الزاء المحض مكان		غيره لا تفسد صلوة	
الذال أو الظاء مكان الضاد		لو أشار المصلي لرد السلام	”
هل تفسد صلوته ؟		برأسه أو بيده أو بإصبعه	
كل مذكر إذا انث أو على	”	لا تفسد صلوته	
القلب أو ذكر المخاطب		لو رفع المصلي الفتيلة	”
بطريق الغائبة و بالعكس		في المسرجة لا تفسد صلوته	
لا تفسد صلوته .		سرج رأسه أو لحيته بالأصابع	”
لو قرء ” الشيطان ” بالتاء لا تفسد	”	لا تفسد صلوته	
صلوته		رفع العمامة من الرأس .	٢١٢
لو قرء ” ولم يكن ” ولم يكلم	”	ووضعها على الأرض أو	
باللام لا تفسد صلوته		بالعكس غير مفسد للصاوة	
لو قرء ” من الجنة و الناس ”	٢١٤	من سقطت قلنسوته أو عمامته	”
بنصب الجيم لا تفسد		في الصلوة كيف يصنع ؟	
” وتواصوا بالحق وتواصوا	”	فصل في زلة القارى	”
بالصبر ” قرء هما بالسين		لو قرأ في الصلوة بخطأ فاحش	”
تفسد صلوته		ثم رجع وقرأ صحيحا	
كل ما جاء في القرآن	٢١٥	فصلوته جائزة	
بالواو و الفاء إذا قرء هما		الحرفان إذا كانا من نخرج	”
بغيرهما لا تفسد صلوته		واحد أو كان بينهما قرب	
لو ترك التشديد أو المد	”	المخرج و أحدهما يبدل	
ولم يغير المعنى أو غير		عن الآخر كان ذكر هذا	
لا تفسد صلوته		الحرف كذلك الحرف	

صفحة	المحتويات	صفحة	المحتويات
٢١٧	لو ترك جميع السجود في القرآن لا تفسد صلواته	٢٢١	من صلى مكشوف الرأس لأجل الحرارة والتخفيف يكره ، وإن صلى تخشعا لا بأس به
٢١٨	الصلوة إذا جازت من وجه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطا إلا في باب القراءة	٢٢٢	يكره أن يشبك أصابعه ويفرقع وأن يضع يديه على خاصرته
٢١٩	باب ما يكره في الصلاة شرح معنى المكروه		يكره المطواء في الصلاة
٢٢٠	ذكر أنواع المكروه وأمثاله من ترك الاعتدال في الركوع لا يلزمه الإعادة		المصلي إذا تحول من الشمس إلى الظل ومشى خطوة أو خطوتين لا يكره إن كان في زمان الصيف
٢٢١	إرسال الشعر مستحب في الصلاة		لو لم يمكنه العمامة من أن يسجد فرفعها بيد واحدة أو سوى العمامة بيد واحدة
٢٢٢	لا يسدل المصلي ثوبه سواء كان عليه ثوب آخر أو لم يكن		يكره أن يذب بيده وكمه الذباب الا عند الحاجة بعمل قليل
	لو صلى رافعا كفه إلى المرفقين يكره		يكره أن يشم طيبا أو ريحانا وأن يروح بثوب أو بمروحة في الصلاة مرة أو مرتين
	لا يجوز الصلاة في ثوب الحرير للرجال		
	لابأس بثياب أهل الذمة والصلاة فيها إلا الإزار والسراويل		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
إذا كان التمثال مقطوع الرأس أو ممحو الرأس فليس بتمثال	”	٢٢٢ يكره الدخول في الصلاة وهو مطالب ببول أو غائط	”
مبحث إختلاف المشايخ في راس الصورة هلا جثة	”	” مسألة تغميض العين في الصلاة	”
” مسألة الصلوة في أرض الغير	”	٢٢٣ يكره أن يصلى وبين يديه نار موقدة	”
” هل يكره الصلوة عند القبر؟	”	” لا بأس أن يصلى الى ظهر رجل قاعد يتحدث	”
٢٢٥ يكره أن يصلى وقدامه عذرة أو بول	”	” اذا كان بين يديه الصورة أمام القبلة يكره	”
” يكره بين المصلى وبين القبلة شئ حتى المصحف	”	” لو كانت الصورة على وسادة ملقاة أو على بساط مفروش لا يكره	”
٢٢٦ باب الحدث في الصلوة ، و الصلوة بغير طهارة	”	” لو لبس ثوبا فيه تصاوير يكره	”
” إقتدى بإمام ثم علم أن إمامه محدث أعاد	”	” حمل الصنم حرام فما يشبهه يكون مكروها	”
” لو علم الإمام بفساد صلاته أعلم المقتدين بكتاب أو رسول	”	٢٢٤ يكره التصاوير على الثوب صلى عليه أو لم يصل	”
” هل يكفر من صلى بغير الطهارة	”	” لو رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها	”
” باب قضاء الفوائت	”	” يكره الدخول في البيوت المصورة والزيارة فيها والجلوس	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
ترتيب الركوع على السجود إذا كانا من ركعة واحدة فرض لا واجب	”	الترتيب بين الفائتة و الوقتية و بين الفوائت واجب	٢٢٦
مسألة من سهى عن القعدة الأولى ثم تذكر	”	الإمام ابن الهمام رجح في الفتح قول الشافعى رح باستحباب الترتيب	٢٢٧
السهو في سجود السهو لا يوجب السجود	٢٣١	الترتيب يسقط بعذر النسيان و ضيق الوقت وكثرة الفوائت	”
لو جهر فيما يخافت وهو إمام عليه السهو وكذا إذا خافت فما يجهر فيه ولا سهو على المنفرد	”	الفوائت الحديثة تسقط الترتيب إتفاقا وفي القديمة اختلاف المشايخ	٢٢٨
لو جهر في الاخرين لزمه السهو	”	من صلى فرضا ذاكرا متروكا فسد فرضه موقوفا	”
إذا جهر بالثناء أو التشهد سأهيا لا شئ عليه	”	باب سجود السهو	٢٢٩
إذا قرء القرآن في سجوده ، أو ركوعه أو في تشهده سهوا يسجد للسهو .	”	لو سجد سجدتى السهو قبل السلام جاز في ظاهر الرواية لكنه خلاف الأولى	”
لو قرأ في الظهر من الأخرين الفائحة مع السورة سأهيا لا يجب السهو	”	سجود السهو واجب لتأخير ركن ، أو تكرار ركن ، أو تغيير واجب ، أو تقديم ركن	٢٣٠

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
إذا شك بعد السلام أو قبل السلام لكن بعد ما فرغ من التشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك	٢٣٤	مراعات ترتيب سورة القرآن من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلوة فلا يجب السهو بترك الترتيب	٢٣١
لو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم في تعداد الركعات وكان الإمام على تيقن لا يعيد الصلوة	٢٣٤	هل يازم السهو إن زاد على التشهد في التعدة الأولى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم؟	٢٣٢
باب سجود التلاوة والشكر	٢٣٤	التعدة بعد سجود السهو ليست بفرض	٢٣٢
ترك آية السجدة في قراءة القرآن مكروه	٢٣٤	حكم السهو في صلوة الفرض والنفل سواء	٢٣٢
لو قرأ آية السجدة كلها إلا الحرف الذي هو في آخرها لا يسجد	٢٣٤	إذا سهى الإمام في العيدين أو الجمعة المختار أنه لا يسجد	٢٣٢
المعتبر تلاوة أكثر من نصف الآية مع حرف السجدة	٢٣٤	من صلى ركعتين تطوعاً فسها فيها وسجد للسهو . ثم أراد أن يصلى أخريين لم يبين	٢٣٢
أداء السجدة ليس على الفور	٢٣٤	فصل في الشك في الصلوة	٢٣٣
لو سمع آية السجدة من الطوطى الأصح أنه لا تجب الحائض إذا سمعت آية السجدة لا يسجد عليها	٢٣٥	مسألة : من شك في صلوته هل صلاها أم لا ؟	٢٣٣

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
لا يجوز صلوة الوتر قاعدا مع القدرة على القيام	”	٢٣٥ قرء آية السجدة في مسجد أو بيت ثم قرءها ثانية في مكانه أو في زاوية	
ما يقول من لا يحسن القنوت؟	”	اخرى منه هل يكفيه سجدة واحدة؟	
من صلى الفريضة مع الإمام دون التراويح يصلى الوتر وحده	٢٣٩	” إذا قرء آية السجدة في الصلاة ولم يسجد حتى فرغ تسقط	
من قرء الفاتحة ونسى السورة فتذكر في الركوع يعود بالإنفاق ويقراء السورة ويعيد القنوت	”	” إذا سمع المصلي من أجنبي يسجد بعد الفراغ	
مبحث اختلاف المشايخ في مشروعية الركعتين بعد الوتر	٢٤٤	٢٣٦ ينبغي أن لا يسجد لتلاوة إذا تلاها في الجمعة أو في صلوة العيد	
مبحث السجدة المنفردة بعد الصلاة	٢٤١	” أجمع الفقهاء على أن سجدة التلاوة يتأدى بسجدة الصلاة وإن لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع	
باب السنة	”	” لو قرء آية السجدة راكبا أو سمعها وهو راكب أجزأه أن يومي	
تعريف السنة وأقسامها	”	” مبحث سجدة الشكر	
هل يأثم من ترك سنن الصلوات الخمس؟	٢٤٢	”	
المستحب بعد المغرب أن يصلى ست ركعات بثلاث تسابحات	”	٢٣٨ باب الوتر	
مبحث مراتب سنن الصلاة	”		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
ثم خرج قبل أداء الفريضة ثم عاد إلى المسجد فإنه يعيد السنة		الأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة عندنا	٢٤٢
باب النوافل	٢٤٧	إن قطع سنة الظهر على رأس الركعتين أو الثالثة	٢٤٣
القراءة فرض في جميع ركعات النفل وفي جميع الوتر	”	و شرع في الفريضة هل يلزمه قضاء الأربع ؟	
لا تفرض القعدة الاولى في الرباعي من النفل عند الشيخين	”	إذا شرع مع الإمام وترك الأربع قبل الظهر يتضى في وقته	”
لو صلى نوافل ثلث ركعات بقعدتين هل يجزيه ؟	”	إذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيها قبل طلوع الشمس	٢٤٤
رجل نزل به ضيف وانه ورد من صلوة التطوع هل يترك ورده للضيف ؟	٢٤٨	سائر السنن سوى ركعتي الفجر لا يقضى بعد الوقت وحدها	”
فصل في التراويح	٢٤٩	الأحسن في السنن و النوافل المنزل	”
التراويح سنة في الصحيح	”	من صلى الفرائض وحده الأصح أن ياتي بالسنن ولا يتركها	٢٤٥
الجمهور على أن وقت التراويح ما بين العشاء إلى الفجر	٢٥٠	الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة ولكن ينقص ثوابه	٢٤٦
الجماعة في التراويح سنة على سبيل الكفاية عند الجمهور	”	لو صلى سنة الظهر في المسجد	”
الجمهور على أن السنة في التراويح الختم مرة	٢٥٢		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
أو آية وقرء ما بعدها فالمستحب له أن يقرء المتروكة ثم المقروءة		٢٥٢ مبحث قدر القراءة في التراويح	
التراويح قاعدا بغير عذر جائز	٢٥٤	” مشائخ بخارا جعلوا القرآن خمس مائة و أربعين ركوعا وأعلموا المصاحف بها	
لو صلى الإمام قاعدا و القوم قياما جاز	”	” الإمام أبو حنيفة كان يختم في شهر رمضان إحدى وستين	
لو صلى التراويح كلها بتسايمة واحدة وقد قعد في مواضع القيود أجزته	”	” إن كان ينقل على القوم تطويل القراءة يقرء في كل ركعة ثلث آيات سوى الفاتحة	
من أم في التراويح و خافت سأهيا فعليه السهو	”	” المختار أنه لا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يترك ثناء الإفتتاح فيها	
الاستراحة على رأس خمس تسلييات مكروه	”	” سلم الإمام ونام المقتدى قائدا فاستيقظ يسلم أم يقرء ما بقي من التشهد؟	٢٥٣
إذا فاتت التراويح لا تقضى على الصحيح	”	” إذا فاتت من المقتدى بعض التراويح فأوتر مع الإمام ثم يصلى باقى التراويح وحده جاز	
لا يجوز للإمام أن يصلى التراويح في المسجدين على الكمال	٢٥٥	” إذا غلط القرآن فترك سورة	
إمام ختم في التراويح مرة و ختم ثانيا بغير هذا القوم هل يخرج هذا القوم الثانى عن السنة؟	”		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
لا يصح نية الإقامة في مفازة لغير أهل الأختبية	”	باب المسافر	٢٥٦
المسافر مالم ينو مدة الإقامة قصر وإن بقي فيه سنين على عزم أن يخرج غدا أو بعده	”	ذكر أدعية السفر	”
لو خرج مسافرا من بلده وجاوز العمران وقصر الصلاة ثم ترك السفر لم يعد ما صلى	٢٦٠	إذا خرج إلى السفر فصاح العققت فرجع من سفره فقد كفر عند بعض المشائخ	٢٥٧
إذا دخل المسافر بلدا له فيها أهله صار مقبلا نوى الإقامة أولا	”	متى يازم قصر الصلاة في السفر ويرخص له في ترك الصيام؟	”
إذا كان له أبوان ببلدة وهو بالغ فليس بوطن له	”	لا يعتبر السير في الماء بالسير في البر	٢٥٨
ذكر الأوطان الثلاثة وأحكامها الوطن الأصلي ينتقض بمثله ولا يبطل بالآخرين	”	إعتبار حقيقة المشقة ساقطة في السفر ويدار الحكم على نفس السفر	”
وطن إقامة يبطل بالوطن الأصلي ووطن السكنى وبالسفر ، ووطن السكنى يبطل بالكل وبالسفر	”	من خرج في طلب غريم وهو يقصد إن وجده يرجع لا يصير مسافرا	٢٥٩
	”	المقيم لا يصير مسافرا بلانية وإن طاف كل الدنيا	”
	”	المسافر إن سار مسيرة ثلاثة أيام في ليلتين أو أقل قصر الصلاة	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
الفرض لم يجز على الدابة إلا ماء أو لخوف غالب	"	الغزاة إذا دخلوا دارالحرب للمحاربة ونوا الإقامة	٢٦١
سرد أقسام الخوف و شرح عذر الماء	"	لم تصح نيتهم	
قوم يصيبهم المطر ولم يستطيعوا أن ينزلوا أو موا على الدواب	"	فية المتبوع يعتبر لا تابعيه في القيام و السفر	"
الصلوة على العجلة و طرفها على الدابة يجوز حالة العذر	٢٦٦	قصر الصاوة عندنا واجب و عزيمة	٢٦٣
القبالة إن اشتغلت بالصلوة تخاف خروج الولد و هلاكه جاز لما أن تؤخر الصلوة كذا المسافر إذا خاف الصصوص جاز له تأخير الصلوة	"	لو صلى المسافر أربعاً وقد قعد في الثانية قدر التشهد أجزأته	"
الماشي لا يصلى وهو يمشي ، والساج لا يصلى وهو يسبح ، ولا السائف وهو يضرب بالسيف وإن خاف الفوت من خاف على شيء من ماله من عدو أو سارق جاز له أن يقطع إذا كان مقدار درهم	"	إقتداء المسافر بالمقيم يصح في الوقت	"
		مسافر نوى أن يصلى الظهر أربعاً ثم سلم على رأس الركعتين لا شيء عليه	"
		هل للمسافر أن يترك السنن؟	٢٦٤
		باب الصلوة على الدابة ، والعجاء وفي الطين ، والرذغة ، والجاء بين الصلوتين ، وتأ الصلوة عن الوقت وق العذر	٢٦٥

مقدمة المائة

وفي العمل بالمرسل خلاف بين الفقهاء . فأبو حنيفة ، ومالك وأحمد يرون الأخذ بمرسل القرون الثلاثة الأولى لأن الثقات من التابعين قد أرسلوا و قبل ذلك منهم ، ولأن في إغفال العمل بالمراسيل تركا لشطر السنة .
ونقد قيل : إن رد المراسيل بدعة حدثت بعد القرنين الأول والثاني ، أما فيها فقد كان الناس يعملون بالمراسيل ، ولا يتوقفون في الأخذ بها ، كما كان الرواة يرسلون دون تكبير عليهم . قال ابن جرير الطبري : لم يزل الناس على العمل بالمراسيل حتى حدثت بعد المائتين القول بردها . (١)

والعمدة فيه ما يقول الإمام أبو بكر الجصاص الرازي في أصول فقهه : ” ذهب أصحابنا إلى أن مراسيل الصحابة والتابعين مقبولة . وكذلك عندي قولهم في أتباع التابعين بعد أن لا يعرف بإرسال الحديث عن غير العدول الثقات . وأما مراسيل من كان في القرن الرابع من الأمة فإني كنت أرى بعض شيوخنا يقول : إن مراسيلهم غير مقبولة لأنه الزمان الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه أن الكذب يفسد فيه ، وحكم النبي صلى الله عليه للقرن الأول من الأمة والثاني والثالث بالخير و الصلاح . . فإذا كان الغالب على أهل الزمان الكذب والفساد لم يقبل فيه إلا خبر من عرفناه بالعدالة ، والصدق والأمانة . ولم أكن أرى أبا الحسن يفرق بين المراسيل من أهل سائر الأمصار . وأما عيسى بن أبان فإنه قال : من أرسل من أهل زماننا حديثا عن النبي صلى الله عليه

(١) محاضرات في أسباب اختلاف الفقهاء الأستاذ علي الخفيف

ص ٩٦ - ٩٧

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
يجوز الجلوس في الخطبة	٢٧١	المصلى (في الفرائض) إذا دعاه	٢٦٦
محتبياً أو متربعا أو كما تيسر		أحد أبويه لا يجيبه ما لم يفرغ من الصلاة	
الإمام إذا خطب فأمر من لم يشهد الخطبة أن يصلي بهم لم يجز	”	لو جاء ذمى وقال : أعرض على الإسلام يتقطع	٢٦٧
إذا شرع الإمام في الخطبة فهل يتقطع من كان في سنة على رأس الركعتين أو يتمها أربعا ؟	٢٧٢	لا يجمع بين صلوتين في وقت بعذر ما خلا عرفة ومزدلفة	”
كل بلدة فتحت عنوة بخطاب الخاطب متقلدا بالسيف	”	باب الجمعة	”
يكره أن يخطب متكئا على قوس أو عصا أو مستقبل القبلة	”	لا تصح الجمعة إلا في مصر جامع أو في مصلى المصر	”
لو خطب قاعدا أو مستحذا جاز وكره	”	شرح المصر الجامع	”
تطويل الخطبة في أيام الشفاء مكروه	٢٧٣	لو تعذر الاستيذان من الإمام فاجتمع الناس على رجل يصلي بهم الجمعة جاز	٢٦٩
لو خطب صبي (غير منشور) وصلّى بالغ لا يجوز ما لم يعد الخطبة	”	تؤدى الجمعة في مصر واحد في مواضع كثيرة	٢٧٠
		لا يجب على من هو خارج الربض في ظاهر الرواية	”
		يكره الخروج من المصر يوم الجمعة بعد النداء	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
يستحب الإكثار من ذكر الله تعالى بعد صلوة الجمعة	"	قصر الخطبة مندوب	٢٧٣
باب العيدين و تكبيرات التشريق	٢٧٦	ولا ينبغي أن يصلى غير الخطيب	"
شرط للعيد ما يشترط للجمعة إلا الخطبة	٢٧٧	هل للمستاجر أن يمنع الأجير عن حضور الجمعة ؟	"
لا يكره الكلام في خطبة العيد كما يكره في خطبة الجمعة	"	إذا أصاب مطر شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخلف	"
يستحب يوم الفطر للرجال إثنا عشر شيئاً	"	لا بأس بالركوب يوم الجمعة إذا فاتتهم الجمعة فيصلون فرادى كالمسافرين في المصر	"
يكبر في الطريق في الاضحى جهراً وفي الفطر لا يجهر	"	مسألة إقامة أربع ركعات الظهر إحتياطاً في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة	٢٧٤
يكبره صلوة الضحى قبل صلوة العيد	٢٧٨	رجل أدى الظهر ثم سعى إلى الجمعة فإن أدركها مع الإمام بطل ظهره	"
الاضحى كالفطر إلا أنه ترك الأكل حتى يصلى العيد	"	ليس على الأعمى الذهاب إلى الحج ، ولا حضور الجمعة	"
الأكل قبل صلوة العيد يوم الاضحى ليس بمكروه ولكن الإمساك مستحب	"	ليلة الجمعة أفضل أم يوم الجمعة ؟	٢٧٥
مسألة التعريف أى تشبيه الناس أنفسهم بأهل عرفة يوم عرفة	٢٧٩		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
” مسألة صلوة المريض إلى غير القبلة ، وصلواته في ثياب نجسة	٢٨٠	فصل في تكبيرات التشريق	٢٨٠
” من نزع الماء من عينه جاز له أن يستاقى ويومي ولا يعيد	٢٨١	” كل من يصلي المكتوبة في أيام التشريق فعليه التكبير	٢٨١
٢٨٤ مريض يشتهه عليه أعداد الركعات ، و السجعات لنعاس يلحقه لا يلزمه الأداء	٢٨٢	لا يسن التكبير جهرا غير أيام التشريق إلا بأزاء العدو و اللصوص	٢٨٢
” مريض لا يمكنه الصلوة إلا بالاصوات مثل اوه ونحوه يجب عليه أن يصلي	٢٨٣	باب الإستسقاء	٢٨٣
” حيلة الإسقاط	٢٨٣	” صلوة الإستسقاء مثل صلوة العيد بلا فرق	٢٨٣
” مسألة وجوب الفداء على الشيخ الفاني عن الصوم و الصلوة	٢٨٣	باب صلوة المريض	٢٨٣
” باب الجنائز	٢٨٣	” المريض إذا صلى قائما يخاف زيادة المرض أو إبطاء البرء صلى قاعدا	٢٨٣
” قراءة يس عند المحتضر سنة	٢٨٣	” لو كان قادرا على القيام متكئا يصلي قائما متكئا	٢٨٣
” مسألة تلقين المحتضر	٢٨٣	هل يسقط الصلوة عن المريض إذا عجز عن الإيماء برأسه ؟	٢٨٣
” مريض قيل له : قل لا إله إلا الله فقال : لا أقول لا يكفر	٢٨٣	” لو شرب الخمر حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يسقط	٢٨٣

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
لا بأس بأن يرفع ستر الميت ليرى وجهه	”	لا بأس بجلوس الحائض والجنب عنده وقت الموت	٢٨٤
لا يسرح الميت ، ولا يؤخذ شئ من شعره واطفاره	”	فصل في الغسل	٨٥
السقط الذي لا يتم أعضائه لا يصلى عليه ولا يغسل	”	يكره قراءة القرآن عند الميت حتى يغسل	”
الصغير والصغيرة إذا لم يبلغا حد الشهرة يغسلهما الرجال والنساء	”	ليس في غسل الميت إستعمال القطن في الروايات الظاهرة	”
هل يحشر السقط ؟	”	إذا وجد الميت أقل من النصف وليس فيه الرأس لا يصلى عليه	٢٨٦
يكره أن يكون الغاسل جنبا أو حائضا ولا يعاد	”	لو وجد الرأس وحده يصلى عليه	”
الكافر الميت يغسله وليه المسلم ، ويكفنه ، ويدفنه	”	من أخذ تحت الجدار أو أكله السباع أو حرق أو غرق فإنهم يغسلون وإن كانوا الشهداء في حكم الآخرة	”
لا بأس بعبادة أهل الذمة ، وجضور جنازتهم ، وأكل طعامهم ، والمعاملة معهم	٢٨٨	لا بد من النية في غسل الميت	”
فصل في التكفين	”	لا يغسل زوج زوجته	”
شرح كفن السنة ، والكفاية ، والضرورة	”	التزين بعد موتها ، والإمتشاط وقطع الشعر لا يجوز والتطيب يجوز	٢٨٧

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
هل يصلى على السارق الذى يصاب بأمر السلطان ؟	"	٢٨٩ فى تعميم الميت اختلاف المشايخ	
من قتل والديه لا يصلى عليه	"	٢٩٠ من عليه نفقة فى حيوته يجب عليه كفنه بعد وفاته	
لو اجتمعت الجنائز فصلى عليها صاوة واحدة تجوز عن الكل	٢٩٥	٢٩١ فصل فى الصلوة على الميت	
إن اجتمع موتى المساكين وموتى الكفا، يعتبر فيه الغلبة	"	" من لا يعلم الأدعية يكبر أربع تكبيرات ويسلم	
إدخال الميت فى المسجد مكروه بالإتفاق	"	٢٩٢ من دفن ، ولم يصلى عليه صلى على قبره	
ذكر صور صلوة الجنائز فى المسجد	"	٢٩٣ قاتل النفس هل يغسل ويصلى عليه ؟	
يكره صلوة الجنائز فى الشارع وأراضى الناس	"	٢٩٤ من قتل ظالما غسل إقامة للسنة ولا يصلى عليه ، ومن قتل مظلوما فعلى عكس هذا	
لا ينبغى أن يصلى على ميت بين القبور	"	" إذا وجد قتيل فى دارنا وعليه زنار وفى حجره مصحف لا يصلى عليه وإن كان فى دارهم يصلى عليه	
لوجهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره تأخير الصلوة ودفنه ليصلى عليه الجمع العظيم	٢٩٦		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
امرأة ماتت وفي بطنها ولد فإنه يشق بطنها ويخرج الولد.	٣٠١	فصل في حمل الجنائزة ، ونقل الميت من بلد إلى آخر	٢٩٧
يجوز أن يرى وجه الميت في القبر .	٣٠١	لا يقوم من مرت به الجنائزة إذا لم يرد أن يشهدا	٢٩٨
لابأس بأن يدفن إثنان أو ثلاثة أو خمسة في قبر واحد عند الضرورة . . .	٣٠١	مسألة نقل الميت من بلد إلى بلد آخر .	٢٩٨
من مات في السفينة يغسل ويصلى عليه ويرمى في الماء ان تعذر دفنه .	٣٠١	لا يباح إخراج الميت بعد ما دفن إلا بعذر .	٢٩٨
البناء على القبر مكروه عند الإمام أبي حنيفة رح .	٣٠١	تشيع الجنائزة برفع الصوت بالذكر ، وقران القرآن مكروه تحريماً .	٢٩٨
مسألة جفر القبر قبل الموت فصل في الشهيد .	٣٠٢	فصل في الدفن	٢٩٩
دم الشهيد ما دام عليه فهو طاهر فإذا ابين منه كان نجساً من تعمد قتل نفسه بجديدة هل يصلى عليه ؟	٣٠٤	يتخذ القبر في جوار أهل الخير .	٢٩٩
الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله .	٣٠٦	يكره إتخاذ القبر في السكك ، والأسواق	٢٩٩
		يكره الآجر في اللحد إذا كان يلي الميت .	٢٩٩
		الإجمار بالنار عند القبر وإتباع الجنائزة بها مكروه .	٢٩٩
		مسألة طول القبر وعرضه إلقاء الحصير في القبر مكروه	٣٠٠

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
المستحب أن يمشى في المقابر حافيا .	٣١٤	٣٠٦ فصل في التعزية وإرسال الطعام إلى أهله، والتصدق، والدعاء للميت	٣٠٧
وضع الورد والرياحين على القبور حسن .	٣١٥	بيان طريق التعزية .	٣٠٧ حمل الطعام إلى أهل المصيبة في اليوم الأول غير مكروه
زيارة القبور في كل أسبوع مستحب .	٣١٦	هل يجوز لأهل المصيبة أن يجلسوا في المسجد أو في البيت ثلاثة أيام والناس ياتوهم ويعزونهم	٣٠٨ لا يجوز صبغ الثياب أسود أو أكهب تأسفا على الميت
مسألة رويته صلى الله عليه وسلم يقظة بعد موته .	٣١٨	يكره الجلوس على باب الدار	٣٠٩ دعاء الأحياء للأموات وصدقتهم عنهم نفع لهم
كتاب الزكوة .	٣٢٠	هل تجب الزكوة على الفور أو على الأخرى ؟	٣١٠ يكره إتخاذ الضيافة في يوم المصيبة .
هل تجب الزكوة على الفور أو على الأخرى ؟	٣٢٠	مختار المتأخرين إيجاب الزكوة في الدراهم المغشوشة .	٣٢١ هل يمنع دين المهر وجوب الزكوة كسائر الديون ؟
لازكوة في اللآلى والجواهر .	٣٢٠	مختار المتأخرين إيجاب الزكوة في الدراهم المغشوشة .	٣١٣ مبحث قراءة القرآن في المقابر
من كان عليه دين يحيط بماله فلازكوة عليه .	٣٢١	هل يمنع دين المهر وجوب الزكوة كسائر الديون ؟	
لو كان الخبيث نصابا لا يلزمه الزكوة .	٣٢١	لو كان الخبيث نصابا لا يلزمه الزكوة .	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
مائتي درهم فصاعدا إذا لم يكن مد يونا		٣٢٢ ليس في كتب العلم لأهلها زكوة .	
” يجوز صرف الزكوة إلى من لا يحل له السؤال إذا لم يملك نصابا .		٣٢٣ لا تجب الزكوة في مال تعذر الوصول اليه مع قيام الملك الزكوة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصابا .	
٣٣٠ دفع الصدقة إلى فقير واحد أفضل من التفريق على المساكين .		٣٢٤ باب أداء الزكوة وسقوطها ومصارفها .	
٣٣١ لوقضى أحد دين فقير بأمره ونواه الزكوة يجوز .		” الأفضل في أداء الزكوة الإظهار وفي التطوع الإخفاء	
” لودفع إلى صبيان أقاربه دراهم في يوم العيد يعنى عيدى بنية الزكوة يجوز .		٣٢٦ إن لحق دين بعد وجوب الزكوة لا تسقط الزكوة .	
٣٣٢ لا يدفع الى أصله وإن علا، وفرعه وإن سفل		٢٢٧ شرح مصارف الصدقات	
” لا يعطى الرجل زكوة ماله زوجته .		” لو كانت لأجد كتب يحتاج للتصحيح والدراسة جاز أداء الزكوة إليه وإن كانت ثمينة تساوى مائة ألف درهم	
” لا يقبل صدقة الرجل وقرابته مجاويح حتى يبدء بهم		٣٢٨ التملك شرط في الزكوة	
” لا يدفع الى بنى هاشم .		٣٢٩ يكره أن يدفع إلى واحد	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
حتى مضت سنون لا يؤخذ لما مضى		باب العاشر.	٣٣٣
لوتمكن من ذراعتها ولم يزرع فخراجها في ذمته .	”	باب المعدن والركاز.	٣٣٤
الخراج الموظف لا يجب في كل سنة الامرة واحدة	٣٣٧	الكنز إسم لمال دفنه بنو آدم والمعدن ما خلقه الله تعالى يوم خلق الأرض والركاز لجميعها	”
أرض خراجية جعل بستانا يوضع عليه الخراج بقدر الطاقة	”	معدن ذهب ، أوفضة وجد في أرض خراج أو عشر ففيه الخمس	”
إذا عجز أهل الأرض عن عمارتها ليس للإمام أن يدفع الأراضي إلى غيرهم	”	لا ينجس فيروزج ، واللؤلؤ والعنبر	”
لا يجوز نولية المسلم الفاسق مع وجود العدل .	”	باب العشر والخراج	٣٣٤
باب بيت المال ومصارفه	٣٣٩	الأراضي العشرية ستة أنواع ، والخراجية أيضا ستة	”
من اعتقد أن بيت المال مال السلطان فقد كفر .	”	لا يجب العشر فيما كان من الأدوية	٣٣٦
ذكر مصارف الخراج .	”	ما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة كأشجار الجبال يجب فيه العشر	”
قصة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وإبنة حين طلب منه ثيابا جديدة .	٣٤١	شرح الخراج المقسم ، والموظف	”
		من عليه الخراج إذا لم يؤد	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
كتاب الصوم .	»	يجب على السلطان ، والوالى	٢٤١
باب الشهادة على روية الهلال	»	أن يعطى لطالب العلم المستحق	
إذا كان بالسما علة تقبل على	»	مصارفه	
هلال رمضان شهادة عدل		باب صدقة الفطر .	٣٤٥
رجلا كان أو امرأة		هل تجب صدقة الفطر على	»
من رأى هلال شوال وحده	٣٥٠	من له كتب تبلغ قيمتها	
لا يفطر .		نصابا .	
لا يجوز تقديم المنجم فى	٣٥٣	تحقيق الصاع	٣٤٦
الصوم ولا فى الإفطار		إذا وقع الخنطة مخلوطا	٣٤٧
باب وقت الصوم ونيته	»	بالشعير فالإعتبار للغالب	
الصوم ستة ثلاثة تجوز بنية من	»	ليس على الجد صدقة أولاد	»
النهار وقبل الزوال وقبل		أولاده إن كان الأب حيا	
انتصاف النهار وثلاثة لا تجوز		ليس على أحد أن يودى عن	»
إلا بالنية من الليل أو مقارنا		زوجته ولا عن أبويه ولا	
بطلوع الفجر .		عن أولاده الكبار ولا عن	
باب ما يفسد الصوم وما	٥٥٥	إخوته الصغار . . .	
يوجب القضاء والكفارة		ويعطى صدقة الفطر حيث هو	»
رجل نظر إلى صائم يأكل	٣٥٦	ويكره أن يبعث إلى موضع	
ناسيا هل يسعه أن لا يذكره؟		آخر . . .	
إن نام الصائم واحتلم لم يفطر	»	المسافر والمريض إذا فطر	٣٤٨
		فى رمضان لا تبطل عنها	
		صدقة الفطر .	

مقدمة المائة

فمن كان من الأئمة الذين قد حمل عنهم أهل العلم فإن مرسله مقبول كما يقبل مسنده . ومن حمل عنه الناس الحديث المسند ولم يحمل عنه المرسل فإن مرسله عندنا موقوف اه (١)

الأصل الثالث الإجماع الإجماع في اللغة عبارة عن العزم . يقال أجمع المسير وعلى المسير . عزم عليه . وحقيقته جمع رايه عليه . ومنه الحديث : من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له . وأجمعوا على الأمر : إتفقوا عليه كذا في المغرب . وفي الإصطلاح هو إتفاق آراء علماء العصر من أهل العدالة والإجتهد على حكم إليه أشار القاضي أبو يزيد في التقرير . ثم ثبوت الإجماع منهم قد يكون بنصهم جميعا وقد يكون بنص البعض وسكوت الباقيين .

وقال صاحب ميزان الأصول : هو إجماع جميع آراء أهل الإجماع على حكم أمور الدين وقت نزول الحادثة .
وقال صدر الإسلام البزدوى : حد الإجماع أن يجتمع علماء عصر على شى قولا وكذا إذا قال بعضهم وعرض مقالتهم على الآخرين وتدبروا وتأملوا زمانا وسكتوا ولم يردوا فهو إجماع أيضا .

والكلام في الإجماع في ركنه وأهلية من ينعقد به وشرطه وحكمه وسببه فطويل لا يسعه هذا المختصر . ولا بأس أن أذكر هنا نخبة ما يقول الإمام أبو بكر الجصاص الرازى فيمن ينعقد بهم الإجماع :

(١) النسخة الخطية للشامل في شرح أصول الإمام البزدوى ج ٥

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
ودخل حلق الصائم ان كانت الغاية للدم يفسده		٣٥٧ من يعمل عملا لإبريسم فيدخله في فمه ويصير الريق أحمر أو أصفر يفسد	
الصائم اذا ابتلع سمسة بين أسنانه لا يفسد صومه	»	٣٥٨ لو أقطر في اذنه الماء أو دخله لا يفسد .	
ألقى لا يفسد الصوم	٣٦٢	لو اکتحل أو صب في عينيه	»
الزوج اذا أكرهها على الجماع لا كفارة عليها بالإجماع	»	أو دواء مع اللبن وجد طعمه أو مرارته في حلقه لا يفسد .	
يستحب للصائم تعجيل الإفطار قبل طلوع النجم ، وتأخير السحور .	»	٣٥٩ المحب إذا شرب بزاق عشيقه يفسد صومه ولا تلزمه الكفارة	
اذا أفطر في رمضان مرارا يكفيه كفارة واحدة كذا لو أفطر في رمضانين .	٣٦٤	لو أخرج بزاق فمه على يده وجمعه فيه ثم رده إلى فمه وابتلع يفطره	»
المقيم اذا أفطر في نهار رمضان متعمدا يعزر . . .	٣٦٥	لو أكل مكرها أو مخطئا فعليه القضاء دون الكفارة	»
باب ما يكون عذرا الإفطار	»	هل يفسد صوم من تمضمض فوصل الماء جوفه ،	»
رجل خاف ان لم يفطر يزداد عينه وجعا أو حياه شدة أفطر	»	من اغتسل ودخل الماء في حلقه لم يفسد .	»
تحقيق المرض الذى يبيح الإفطار	٣٦٦	٣٦٠ الذباب والغبار والدخان وغبار الطاحونة لا تفسد	
لو صام أحد وهو غير قادر حتى مات أثم	»	٣٦١ يلزم القضاء ولا كفارة بأكل حصاة أو نواة أو حجر أو مدر الدم اذا خرج عن الأسنان	»

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
في الماء ويصب الماء وأن يتلفف بالثوب المبلول		من سافر بعد ما أصبح صائماً يكره له الإفطار	٣٦٧
يكره ذوق الطعام إلا إذا خافت المرأة زوجها ...	»	الحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو ولدهما أفطرتا	٣٦٨
لابأس بالسواك وإن كان رطباً بالغداة والعشى	»	الظئر المستاجر كالأم في إباحة الإفطار	»
يكره الفصد والحجامة إذا خاف الضعف	٣٧٢	من أبيح له الإفطار يفطر سراً ...	»
لابأس بالكحل للصائم وإن وجد طعمه في حلقه	»	الشيخ الفاني هو الذي يعجز عن الأداء في الحال ويزداد كل يوم عجزه .	»
باب في الصيامات المستحبة والمنهية	٣٦٣	يلزمه صوم نفل شرع فيه أداء وقضاء الإ في الأيام المنهية .	»
هل يكره صوم الستة المتتابعة عقيب الفطر	٣٧٤	باب ما يكره للصائم وما لا يكره .	٣٧١
يستحب في صوم عاشوراء أن يصوم قبله يوماً وبعده يوماً	»	شم الورد ، وريح العطر ، والغالية للصائم في رمضان لا يكره عند أهل السنة	»
صوم العيدين وأيام التشريق حرام	»	لابأس للصائم أن يستنقع	»
يكره صوم الوصال	»		
باب النذر	»		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
” الأمن في الطريق إذا كان غالباً يجب الحج وإلا فهو ساقط	٣٧٥	باب الإعتكاف	٣٧٥
” مبحث وجوب الحج على من بينه وبين مكة بحر	٣٧٨	” الإعتكاف سنة مشروعة	٣٧٨
٣٨٣ كيف يفعل من أراد الحج وأبوه كاره لذلك ؟	٣٦٩	” السنة المؤكدة من الإعتكاف هل تحصل في غير رمضان أو بعض العشر الأخير منه أم لا ؟	٣٦٩
” لا يجوز للمرأة أن تحج بدون محرم تحج به أو زوج	٣٨٠	٣٧٨ لا يعود المعتكف مريضاً ، ولا يشهد جنازة	٣٧٨
” المفروض من أفعال الحج ثلاثة الإحرام ، والوقوف بعرفة وطواف الزيارة	٣٨١	” يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد في سبعة أشياء . . .	٣٨١
” من حج وهو فقير ثم استغنى لم يجب عليه حجة أخرى	٣٨٤	٣٦٩ الصوم ليس بشرط لصحة إعتكاف النفل في ظاهر الرواية	٣٦٩
” ذكر علامات قبول الحج	٣٨٠	٣٨٠ كتاب الحج	٣٨٠
” الصدقة أفضل من الحج مرة ثانية	٣٨١	” قصة مشروعية الحج	٣٨١
” كتاب النكاح	٣٨١	٣٨١ كم حج النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة وبعدها ؟	٣٨١
” ذكر فوائد النكاح	٣٨١	” هل الحج فرض على الفور أو على التراخي ؟	٣٨١
” أفضل الشفاعة أن يشفع في نكاح بين إثنين	٣٨١	” لا يجب الحج بوجود الزاد والراحلة بطريق الإباحة	٣٨١

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
مسائل الوليمة	٣٠٥	مبحث الإسقراض للنكاح	٣٨٥
ضرب السدف في النكاح إعلانا سنة	”	لابأس بالنظر إلى امرءة لمن أراد الزوج بها	”
الأخذ من الأنكحة شيئا ثم الإجازة بالمناكحة حرام للقاضي وظلم صريح	٣٩٦	لابأس بالمعارض والكنايات من الكلام	”
المرءة التي يكون لها زوجان في الدنيا لأيهما تكون في الآخرة ؟	”	باب ما ينعقد به النكاح	”
باب المحرمات	”	ذكر خطبة الله في تزويج آدم وحواء	”
لا يجوز النكاح بين بنى آدم والجن ، وإنسان الماء	”	العدالة ليست بشرط لإنعقاد النكاح	٣٨٦
حرم على المرء أصله ، وفرعه وفرع أصله القريب ، وصلبته أصله البعيد	”	كل موضع يكون المحل متعيئا لنوع من المجاز لا يحتاج فيه إلى النية	٣٨٧
إذا تزوج الحر خمسا على التعاقب لا يجوز نكاح الخامسة	٣٩٨	هل ينعقد النكاح بانفصال ينفهان كونه نكاحا ولا يعلمان به	”
كثرة النساء ليست من الدنيا	٤٠٠	نكاح المكره والسكران صحيح	٣٨٨
فصل في حرمة المصاهرة والنكاح الفاسد	٤٠٢	لا يجوز إضافة النكاح إلى وقت في المستقبل كما لا يصح تعليقه بالشرط	٣٩٣
لا يجوز للزاني أن يتزوج بالبنت المخلوقة من مائه	”	فصل في المنشورة	٣٩٤
		النكاح بين العيدين جائز	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
محبوب قبل إمرة بشهوة تثبت حرمة المصاهرة	٤٠٧	من مسته إمرة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها	٤٠٢
رجل وصل يده إلى البنت المستهاة وظن أنها امرته فقرصها بإصبعه حرمت عليه إمرته إن كان عن شهوة	"	شرح المس بشهوة	٤٠٣
قيل لرجل ما فعلت بأمرتك قال جامعتها تثبت الحرمة وإن كانا هازلين	"	لورأى أحد عكس فرج امرءة في مرآة لا تحرم عليه امها وبنتها	"
لوقبل السكران بنته بشهوة تثبت حرمة المصاهرة	٤٠٨	لومس فأنزل لا يوجب الحرمة في الصحيح	٤٠٤
لا يرتفع النكاح بجمرة المصاهرة إلا بعد المتاركة	"	اغز : رجل جامع إمرة ولا يجرم عليه امها وبنتها كيف يكون هذا ؟	"
شرح صور المتاركة	"	هل يثبت حرمة المصاهرة الجماع في الدبر ؟	٤٠٥
باب الأولياء والأكفاء	٤٠٩	الصبي المراهق كالبالغ في حرمة المصاهرة	"
الولى العصبية بترتيب الإرث لوم تكن عصبية فالولاية للأُم...	٤١٠	شرح اختلاف المتأخرين من أصحابنا في تقدير المدة التي توجب الحرمة	٤٠٦
الرجل الذي يعول الصغيرة لا ولاية له في نكاحها	٤١١	لومس إمرة مع الدرع الصفيق الذي يمنع وصول الحرارة إليه لا تثبت حرمة المصاهرة	"
ينتقل الولاية إلى الأبعد عند غيبة الأقرب غيبة منقطعة	"		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
للأب ولاية قبض مهرها	٤٢٣	تفسير الغيبة المنقطعة	٤١١
إستحسانا		فصل في الكفاءة	٤٣
إذا مات الزوجان وقد سمي لها مهرا فلورثتها أن يأخذوا ذلك من ميراث الزوج	”	الفاسق لا يكون كفو بنت رجل صالح	”
المرأة تأخذ مهرها من التركة من غير رضا الورثة إن كانت التركة دراهم	٤٢٤	العاجز عن المهر المعجل والنفقه ليس كفوا للفقيرة	٤١٤
فصل في الجهاز والهدايا في النكاح	٤٢٥	فصل في الوكالة بالنكاح ونكاح الفضولى وغير ذلك	٤١٦
الجهاز حين ما سلم لا يستحسن استرداده منها	”	باب المهر	٤١٨
صهر أرسل إلى ختنه ثيابا فقبضها ليس له استردادها إذا خاظه الختن	”	رجل تزوج امرأة على مهر وسمع العلانية بأكثر من ذلك فهل يكون الواجب مهر العلانية أو مهر السر؟	٤١٩
هل يسترد ما بعث إلى بنت انسان هدايا عند الخطبة ولم يزوج الأب ابنته منه؟	٤٢٦	ليس للزوج أن يمنعها من السفر والخروج من منزلها حتى يوفيه المهر المعجل	٤٢٠
باب نكاح الرقيق	٤٢٩	الحاوة قائمة مقام الدخول في حق تأكد المهر ووجوب العدة	٤٢٢
نكاح العبد بغير رضا المولى لا ينفذ	”	الزوج إذا أبى أن يكتب خط المهر لا يجبر	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
العزل جائز عند عامة العلماء	"	باب نكاح الكافر	٤٣٠
إمراة مرضعة ظهر بها الحبل وانقطع لبنها ويخاف على ولدها الهلاك لما أن تعالج في إسقاط الحمل مادامت علقة أو مضغة .	"	لو أسلمت وزوجها صبي نصراني يؤخر التفريق إلى أن يعقل الإسلام	٤٣١
حامل إعترض في بطنها ولد ولم يوجد سبيل إلى استخراج سوى القطع هل يقطع إربا إربا ؟	٤٣٨	الفرقة عند إرتداد أحد الزوجين ظاهر الرواية . . .	٤٣١
فصل في الولد والعقيقة	"	باب القسم والوطى والعزل والعقيقة وإسقاط الحمل	٤٣٢
يلف المولود في خرقة بيضاء ولا يلف في خرقة صفراء	"	القسم واجب ، والمسلمة والكتابية والبكر والثيب والمریضة والصحيحة سواء	"
يعق عن المولود يوم السابع من الولادة	"	لا فضل للجديدة على القديمة	٤٣٣
يخلق رأس الخلق ويتصدى بوزنه ورقا	"	فصل في الوطى	٤٣٤
باب العنين	٤٣٩	رجل إن وطئها مرة ثم عجز بعد ذلك لا خيار لها	"
يقول العنين سنة من يوم رفعته	"	يجب أن يبول بعد الوطى	٤٣٥
المؤخذ من النساء (المسحور) يخير إمرأته	٤٤٠	يكره الجماع وهناك نائم أو مجنون أو صبي يعقل . . .	"
		استحلال الجماع في حالة الحيض كافر	"
		فصل في العزل وإسقاط الولد	٤٣٧

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
الصغير إذا كان في حضانة الام وهو من أولاد الأشراف يستحق على الأب خادماً..	”	باب ثبوت النسب	٤٤١
باب النفقة	٤٤٦	النسب المراهق إذا جاءت امرأته بالولد يثبت النسب	
النفقة الواجبة : الماكول والملبوس والسكنى	”	تزوج شرفى بغريبة وولدت هى أولاداً ثبت نسبهم منه	
مسألة خدمة داخل البيت	٤٤٧	باب الرضاع	٤٤٢
وصية الإمام أبى حنيفة لتلامذته : إذا رجعتكم إلى أوطانكم فعليكم بالثياب النفيسة	٤٤٩	إذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق به تحريم	
لا تجب نفقة مدة مضت إلا بالقضاء أو الرضا	٤٥١	هل يباح الإرضاع بعد المدة؟	٤٤٣
يجب سكنها في بيت ليس فيه أحد من أهله	٤٥٢	إذا مص الرجل ثدى امرأته وشرب لبنها لم تحرم عليه	
فصل في نفقة الوالدين والمولودين والأقربين	٤٥٣	يثبت الرضاع بالسعوط والوجود ولا يثبت بالإقطار في الأذن	٤٤٤
لا تجب نفقة الذكور الكبار على الأب إلا أن يكون الولد عاجزاً لزمانة أو مرض	”	هل تجبر الام على إرضاع ولدها؟	
الإبن الموسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين	٤٥٤	ينبغي للأخ من الرضاع أن لا يخلو باخته من الرضاع	٤٤٥
		باب في الحضانة	”
		الحضانة للأم ثم لأمها وإن علت ثم أم أبيه	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
على امه وبنته واخته إلا بإذن		٤٥٥ محتاج له أولاد صغار محايج ولـه ابن كبير موسر اجبر على النفقة	
لا يستأذن الزوج على امرءته ولكن إذا دخل يسلم	”	٤٥٦ يجبر ذوالرحم المحرم على نفقة قريبه المعسر	
مسألة فيها بيان فقاهاة الإمام أبي حنيفة رح	”	لا يجبر المالك في اليهائم على النفقة لكن يؤمر ديانة	
كتاب الطلاق	٤٦٢	باب حقوق الزوجين والمسائل المنشورة	٤٥٨
طلاق الموطوءة حائضا بد عى	”	هل للزوج أن يمنع والديها وولدها من غيره من الدخول عليها ؟	”
يقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو سكران طائعا أو مكرها	٤٦٢	” إمرة تخرج إلى مجلس العلم بغير إذن الزوج يكره	
طلاق اللاعب والهازل به واقع به	٤٦٤	٤٥٩ يجوز للزوج أن يضربها على أربعة	
باب الطلاق الصريح والكنائية	٤٦٥	٤٦٠ ليس للمرأة أن تعطى شيئا من بيت الزوج بغير إذنه	
باب ما يقع به الطلاق وما لا يقع	٤٦٨	” إتخاذ المرأة التعويد ليجبها الزوج حرام	
باب تفويض الطلاق	٤٧٥	٤٦١ فصل في المنشورة	
إذا قال لامرءته وهى صغيرة :	”	٤٦١ لا ينبغي للرجل أن يدخل	
أمرك بيدك ينمى الطلاق وطلقت نفسها صح ووقع الطلاق			

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
” ما سبيل رجل إذا حلف بثلك تطبيقات أن لا يتكلم فلانا باب الرجعة	٤٩٣	٤٧٨ لو قال لامرأته : إن ضربتك بغير جنابة فأمرك بيدك فخرجت من البيت بغير إذن فضربها هل يصير أمرها بيدها ؟	
” تعليق الرجعة بالشرط باطل ” لو لمست المرأة زوجها بشهوة صارت مراجعة		٤٨٠ ذكر الحيلة للمطلقة ثلثا إذا خافت أن يمسكها المحلل	
” باب ما يحل به المطلقة والمسائل المنثورة		” باب التعليق	
” الأولى أن يكون المحلل بالغا		٤٨٨ فصل في الإستثناء وما يكون فاصلا	
٤٩٤ إذا تزوج إمراة بنية أن يجامعها ويطلقها لتحل للزوج لا بأس		” الإستثناء يصح موصولا ولا يصح مفصولا	
” ذكر الحيلة لمن أرادت أن تزوج رجلا ليحللها وهي تخاف أن لا يطلقها		” او شرط مشية من لا يعرف مشيته كقوله إن شاء جبريل كان إنشاء	
٤٩٧ فصل في المسائل المنثورة		٤٨١ فصل في الحيل في انحلال اليمين في الطلاق المعلق	
٥٠٠ باب الإبلاء		” ذكر الحيلة لمن قال : لزوجته إن تزوجت عليك فالتى أتزوج طالق	
” لا إبلاء فيما دون أربعة أشهر			
” كل من صح طلاقه صح إبلاءه			

مقدمة المائة

لا نعرف عن أصحابنا كلاما في تفصيل من ينعقد بهم الإجماع ، و كيف صفتهم ، وقد اختلف أهل العلم بعدهم في ذلك . فقال قائلون : لا ينعقد الإجماع التي هو حجة لله عز وجل إلا باتفاق فرق الأمة كلها من كان محقا أو مبتدعا ضالا ببعض المذاهب الموجبة لالضلال . و قال آخرون : لا إعتبار بموافقة أهل الضلال لأهل الحق في صحة الإجماع . وإنما الإجماع الذي هو حجة لله عز وجل إجماع أهل الحق الذين لم يثبت فسقهم ولا ضلالهم . قال أبو بكر وهذا هو الصحيح عندنا وذلك لأن الله تعالى قد حكم لمن ألزمت قبول شهادتهم بالعدالة بقوله تعالى : جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس . فجعل الشهداء على الناس . والحجة عليهم بما قالوه وشهدوا به الذين وصفهم أنهم وسط . والوسط العدل وقد قيل الوسط الخيار كما قال تعالى : قال أوسطهم يعني خيرهم والمعنى واحد لأن العدل الخيار والخيار العدل . وإذا كان ذلك كذلك فلا إعتبار بمن لم يكن من هذه الصفة في الإعتداد بإجماعهم . وقال تعالى واتبع سبيل من أناب إلى وقال تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين . وقال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس . فألزمنا إتباع من أناب والإقتداء بالمؤمنين وبمن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وأهل الضلال والنسق بخلاف هذه الصفة فلا يلزمنا اتباعهم . ومتى أجمعنا فرق الأمة كلها على أمر عامنا أن المأمور باتباعه منهم الممنون ومنه أناب إلى الله تعالى دون أهل الضلال والفاسقين فدل ذلك على أنه لا عبرة بخلافهم إذا كانوا لو وافقوهم لم يكونوا متبينين ولا مقلدي بهم

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
بائعة لم تستكمل العدة بالحيض حتى أيست استقبلت العدة بثلاثة أشهر	٥٠٦	باب الخلع	٥٠١
ذكر مدة الإياس	”	” صريح الطلاق بالمال المسمى لا يوجب براءته عن المهر	”
فصل في الحداد	٥٠٩	باب الظهار	٥٠٣
إذا بانث المرأة فوجب الإعتداد في بيت الزوج	”	٥٠٤ يجوز صرف كفارة الظهار إلى الذمي أيضا	”
لا تخرج معتدة الطلاق من بيتها ومعتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل	٥١٠	” باب اللعان	”
كتاب العتاق	”	باب العدة	٥٠٥
باب التدبير	٥١٢	” قالت المعتدة أسقطت سقطا استبان خلقه أو بعض خلقه تصدق	”
باب الإستيلاد	٥١٣	” المطقة عقيب الولادة إذا قالت انقضت لم تصدق في أقل من خمسة وثمانين يوما	”
باب الكتابة	٥١٤	” إمرة أقرت بانقضاء عدتها بالحيض لم تصدق في أقل من ستين يوما	”
كتاب الأيمان	٥١٥	” العدة لا تجب على غير المدخول بها	”
لا فرق في وجوب الكفارة بين العامد والناسي والعكراء في الحلف أو الحنث لا يجوز التكفير قبل الحنث	”	” الدخول في النكاح بغير شهود يوجب العدة	”
الحلف بإسم من أسماء الله تعالى يمين	٥١٦		

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
باب اليمين في الدخول والخروج وغير ذلك	"	لو حلف بالقرآن يكون يمينا في زماننا	٥١٧
إن حلف لا يدخل هذا البيت فدخل بعد ما انهدم وصارت صحراء لم يحنث	"	لو حلف بالآباء والأجداد لا يكون يمينا	"
يمين الفور خرجها أبو حنيفة رح لم يسبقها أحد قبله ولا خالفه أحد بعده	٥٢٤	لا يجوز أن يحلف ويقول لعمر فلان ولعمر ك	٥١٨
إن حلف لا يسكن هذا البلد يبر بانتقال نفسه دون نقل متاعه	٥٢٦	هل يجوز التحليف بالطلاق...	"
الحلف على السكون يقع على الخالف والأولاد بخلاف الحلف على الطعام....	"	لو عرض على أحد اليمين فيقول نعم يكفي ويصير حالفا	٥١٩
حلف لا يسكن بالكوفة فربها ونوى الإقامة أربعة عشر يوما لم يحنث	"	باب اليمين على الكلام	٥٢١
باب اليمين في الأكل والشرب حلف أن لا يأكل لحما فأكل لحم سمك لم يحنث	٥٢٧	حلف لا يحدث هذا الحديث عند فلان فحدث عند الأسطوانة أو الحائط وفلان حاضر يحنث	"
حلف لا يشرب دواء فشرب عسلا لم يحنث	"	حلف لا يكلم فلانا فسلم على جماعة وهو فيهم حنث...	٥٢٢
		حكاية سوال محمد بن الحسن رح حال صغره عن الإمام أبي حنيفة رح عمن قال لآخر والله لا اكلمك ثلث مرات	"

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
لو حلف لا يلبس قميصا فاتزر بقميص لا يحنث	٥٣١	لو حلف لا يأكل طعاما مع فلان فأكل هذا من قصعة.	٥٢٨
باب المسائل المنتهية	”	والآخر من قصعة اخرى	
باب النذر	٥٣٤	لم يحنث ما لم يأكلا من قصعة واحدة	
لو قال : والله على أن اصلى في موضع كذا جاز له أن يصلى في موضع آخر	”	لو حلف لا يأكل الطعام بنصرف إلى كل مطعم	٥٢٩
رجل نذر بذبح ولده يلزمه ذبح الشاة ولو نذر بقتل ولده لا	٥٣٥	حتى لو أكل الخلل يحنث	
وفي الأضحية المنذورة سواء كان من الغنى أو الفقير ليس لصاحبها أن يأكل ولا يوكل الغنى	”	باب اليمين على اللبس	٥٣٠
باب كفارة اليمين	٥٣٦	حلف لا يلبس ثياب فلان وله ثياب كثيرة فاليمين على ثلاثة منها	”
الكفارة ترفع الإثم وإن لم يوجد منه التوبة عن تلك الجناية	٥٣٧	حلف لا يلبس هذا الثوب فالتى عليه وهو نائم فلما انتبه ألقاه عن نفسه لم يحنث	”
الأيمان إذا كثرت تداخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهدة الجميع	”	حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لا بسه فنزع من ساعته لم يحنث	”
		حلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنث	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
مع امرئته فقتله لا يجب		كتاب الحدود	
القصاص وحل له قتله		لا يحد السكران بإقراره بالزنا	
الحدود والكفارات مطهرة	”	الخليفة إذا زنى لا يحد وأثم	”
وكفارة لفعله		إثم الزنا	
باب حد الشرب	”	لو استاجر امرأة أيزنى بها	”
شرح السكر الذى يوجب الحد	”	فزنى بها لا يحد	
حكاية الإمام أبي حنيفة رح	٨٤٢	زنى بامرأة ثم تزوجها	٥٣٨
أنه رأى جماعة ماخوذة فى		لا يجب الحد	
أيدي أعوان الأمير		الذمى إذا زنى لا يرجم بل	”
والمحتسب...		يحد	
باب حد القذف	٥٤٣	ضعيف البنية إذا خيف عليه	”
إحصان القذف أن يكون	”	الهلاك إن ضرب ضربا عنيفا	
المقذوف حرا عاقلا بالغيا		جلد جلدا خفيفا على قدر	
مسلم عفيفا عن فعل الزنا		ما يتحملة	
ووطى الشبه فى مدة عمره		أخرس زنى بفصيحة أو فصيح	”
حد القذف إنما يجب إذا كان	”	زنى بخرساء لم يحد	
القذف مصرحا لا كناية		ذكر موجب اللواط	٥٣٩
حكاية أمير المؤمنين عمر بن	٥٤٤	من وطى بهيمة يعزر.....	”
الخطاب أنه تسور على شارب		القاضى لا يقضى بعلمه	٥٤٠
الخمر...		فى الحدود	
باب التعزير	٥٤٥	رجل دخل بيته فرأى فاجرا	٥٤١

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
كتاب الصكوك والخطوط	٥٥٢	” ذكر الفرق بين الحد والتعزير	
بالتزوير من موجبات التعزير		” مسألة التعذير بأخذ المال	
” الزهد البارد من موجبات التعزير		٥٤٦ ذكر آلات التعزير	
٥٥٣ من أفتى بإباحة البنج في زماننا يعزر		” إذا قال أحد لآخر : يا فاسق يا بليد . . . يعزر	
” كتاب السرقة		” من قال لآخر : يا كافر لا يجب التعزير	
” هل يضرب السارق إذا أنكر؟		٥٤٧ لو قال للرجل الصالح : - يا لوطي أو أنت تلعب بالصبيان عزر	
” حكاية عصام بن يوسف رح دخل على حبان بن قبيصة أمير بلخ فأتى بسارق وقد أنكر		٥٤٨ التعزير على أربعة مراتب	
٥٥٤ لو أقر بسرقة ثم رجع ثم أقر يغرم المال ولا يقطع		٥٤٩ من يبيع الخمر أو يأكل الربوا ولا يرجع عنه فإنه يعزر ويحبس . . .	
” لا قطع فيما يتسارع إليه الفساد كالنفواكه الرطبة واللبن . . .		” رجل قبل أجنبية أو عانقها أو مسها بشهوة يعزر	
” لا قطع في المصحف وإن كان منفضا وكتب الفقه والأشعار		” إن رأى المحتسب رجلا مع امرأة يتحدثان فإذا يصنع بهما	
” لا يجب القطع في سرقة قبر		٥٥٠ المقيم إذا أفطر في رمضان متعمدا يعزر	
٥٥٥ من لسه على آخر دراهم فسرق مثلها لم يقطع			

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
فصل في جهاد النبي صلى الله عليه وسلم وشجاعته	٥٦٤	من سرق من المسجد متاعا ورثه عنده قطع	٥٥٤
باب المواعدة	٥٦٧	سرق إبريق فضة فيه ماء أو شراب لم يقطع	٥٥٥
الصلح مع أهل الحرب لا بأس به إن رأى الإمام فيه المصلحة		من سرق طعاما في سنة قحط لا يجب القطع	٥٥٦
باب الغنائم وقسمتها	٥٦٨	باب قطع الطريق	٥٥٨
إذا فتح الإمام بلدة فهو بالخيار إن شاء قسم وإن شاء أقر أهلها عليها ووضع الحراج عليهم		باب الإمارة والسلطنة	٥٦٠
فصل في قسمة الغنائم	٥٧٠	السلطان بصير سلطانا بأمرين متى يستحق السلطان العزل؟	٥٦١
إذا دخل الواحد أو الإثنين دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام فأخذوا شيئا لم يخمس		لا يعتبر مؤنة الإمام بمؤنة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين	٥٦١
فصل في النفل	٥٧١	طعممة القضاة والأمير في بيت المال	٥٦٢
النفل ما خصه الإمام لبعض الغزاة تحريضا		فصل في السير والجهاد	٥٥٢
فصل في هدايا أهل الحرب	٥٧٢	لا بد من إذن الأبوين للجهاد إذا لم يكن النفير عاما	٥٦٣
باب إستيلاء الكفار	٥٦٣	عالم ليس في البلدة أفقه منه ليس له أن يغزو	٥٦٤
كافر استولى على مال مسلم وأحزره بدار الحرب ملكه		لا بأس بالطبول التي تضرب في الحرب	٥٦٥

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
لوأسلم الصبى وهو يعقل الإسلام صح إسلامه	٥٨٦	باب ما يبصر به دار الإسلام دار الحرب	٥٧٤
إيمان اليباس غير مقبول و توبة اليباس مقبولة	”	باب الجزية	٥٧٦
باب فى الإررداد وألفاظ الكفر	٥٨٧	فصل فى نقض العهد	٥٧٩
حكاية قاضى القضاة يوسف بن إسرائيل فى تكفيره إسماعيل ابن السلطان إبراهيم	”	الخروج من الذمة بشيئين ببند العهد والدخول فى دار الحرب	”
الهازل والمستهزئ إذا تكلم بكفر إستخفافا أو إستهزاء أو مزاحا يكون كافرا عند الكل وإن كان إعتقاده خلاف ذلك	”	فصل فى أحكام الذمة	٥٨٠
من تكلم بكلمة الكفر وضحك به غيره يكفر الضاحك	”	يؤخذ أهل الذمة بالتميز عن المسلمين	”
من أنكر المتواتر فقد كفر	٥٩٦	باب فى الإسلام	٥٨٢
حكم من قبل الأرض بين يدى سلطان أو أمير أو سجد له	٥٩٩	إذا أتى أحد بكلمة الشهادة وهو يعلم انه الإسلام يحكم بإسلامه وإن لم يعلم تفسير هذه الكلمة	”
من اعتقد الحلال حراما أو على القلب يكفر	٦٠١	كافر حمل عليه مسلم فقال محمد رسول الله أو قال دخلت فى الإسلام أو فى دين محمد فهو دليل إسلامه	٥٨٤
		إسلام المكره إن كان ذميا لا يكون إسلاما	”

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
في خروج الإمام الباطن وبقولهم : إن جبريل غلط في الوحي إلى محمد صلى الله عليه وسلم دون علي بن أبي طالب		” رجل تمنى أن لا يحرم الله تعالى الخمر لا يكفر ، ولو تمنى أن لا يحرم الله الزنا أو الظلم أو قتل النفس بغير حق يكفر	٦٠٢
” من أنكر إمامة أبي بكر الصديق فهو كافر		لوقال لغيره : دع الدنيا لتنال الآخرة فتان :- لا أك النقد لأجل النسب يكفر	
” من أنكر شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر		” من أنكر القيامة أو الجنة أو النار... كفر	
٦٠٦ هل يكفر من ذبح من وجه إنسان شيئا وقت قدومه ؟		” من حسن رسوم الكفرة من أهل الهند يكفر	
” الخروج في الليلة التي تلعب كفرة الهند فيها بالنيران إلى لعبهم و الموافقة معهم كفر		٦٠٣ إذا قال لذي : ياتهكر فقد كفر واختالفوا في شاه ومهته	
٦٠٧ لا ينبغي للمؤمن أن يقبل هدية الكافر في يوم عيدهم		” من أبغض عالما أوفقيها من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر	
٦٠٨ إذا كان للمسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع من التكفير فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع من التكفير		٦٠٤ من ادعى الغيب لنفسه يكفر	
		٦٠٥ يجب إكفار الروافض برجعة الأموات إلى الدنيا ، وتناسخ الأرواح وانتقال روح الإله إلى الأئمة وإن الأئمة آلهة وبقولهم	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
” كتاب اللقطة		٦٠٩ ذكر دعاء موجب للنجاة	
“ اللقطة إسم لغير بني آدم من مال واقع على الأرض		“ فصل في معاملة المسلمين مع أهل الذمة	
” رفع اللقطة أفضل إذا كان يأمن على نفسه		“ لا يسلم على أهل الذمة بغير حاجة ولا بأس برد السلام ولا يزيد على قوله ” وعليك “	
٦١٦ كل لقطه يعلم أنها كانت لذمي لا ينبغي أن يتصدق لكن يصرف إلى بيت المال		٦١٥ إجابة دعوة أهل الذمة مطلقة في الشرع ومجازاة المحسن بالإحسان من المروءة	
٦١٧ لو أنفق الملتقط على اللقيط بغير إذن القاضي كان متطوعاً		٦١١ يكره الأكل والشرب في أدنى المشركين قبل الغسل	
٦١٨ فصل فيما يشبه اللقطة في جواز الانتفاع لحقارته وإباحة صاحبه دلالة		“ فصل في أحكام المرتدين	
٦١٩ رجل مات في البادية هل لصاحبه أن يبيع متاعه		” إرتداد الصبي العاقل صحيح إلا أنه لا يقتل	
٦٢١ هل يحل أخذ ثمار متناثرة تحت الأشجار ؟		٦١٣ يزول ملك المرتد زوالاً موقوفاً	
٦٢٢ هل يجوز لغير لملك أن يأخذ بعرضه اجتمعت في مكان فاجتمعت بعرضه كثير ؟		“ فصل البغاة	
		٦١٤ كتاب اللقيط	
		“ نذب التقاط اللقيط ووجب إن خاف الضياع	

المحتويات	صفحة	المحتويات	صفحة
باب فضل القرآن وقراءته وآدابه	٦٢٩	بير مطوى بالآجر في قرية خربة أنقرض من أهلها فالآجر لبانيها	٦٢٢
” حكاية الإمام أبي حنيفة رح أوصل معلم ابنه بنحو مائة درهم	٦٣٠	هل يجوز رفع مدرة الإنسان للإستنجاء ؟	٦٢٣
ذكر آداب القراءة	٦٣٠	رفع التفتاح والكمثرى من نهر جار وأكلها جائز وإن كثر	٦٢٤
” يستحب أن يقرأ بالتغني والالخان في الصلوة وغيرها إذا لم يغير المعنى ولا يطيل الحرف	٦٣٢	ما يبقى من نموذج الخنطة والدبس ونحوه في يد الدلال لا بأس به إن وسعوا	٦٢٤
هل يكره قراءة القرآن لأجل المهمات والباس ؟	٦٣٣	” طحن خنطة في رحي غيره و اختلط بدقيقه ما يبقى فيه عادة من دقيقة غيره لا بأس به	٦٢٤
لو كان الرهن مصحفا أو كتابا ليس له أن يقرأ بغير إذنه	٦٣٤	” كتاب الإباق	٦٢٧
المرءة إذا أرادت تعلم القرآن من الأعمى جاز ولكن التعلم من المرءة أولى	٦٣٥	” كتاب المكروه والمباح والمحجوب شرح معنى المكروه	٦٢٨
يكره قراءة القرآن في الأسواق وعلى رأس القبر	٦٣٥	” ذكر الأصل الفاصل بين المكروه التحريمي والتنزيهي	٦٢٨
” قراءة القرآن مضطجعا لا بأس به			

مقدمة المتانة

ولا كان قولهم حجة على أحد. فثبت بذلك أن انعقاد الإجماع متعلق بقول الجماعة التي قد شملها الوصف من الله تعالى بالعدالة ولزوم قبول الشهادة ولأجل ما قدمنا من الأصل لم يعتد بخلاف الخوارج وسائر فرق الضلالة لما ثبت من ضلالهم وانهم لا يجوز أن يكون شهداء لله تعالى .

يقول الإمام أبو بكر : ولا يعتد بخلاف من لا يعرف أصول الشريعة ولم يرتض بطرق المقاييس ووجوه اجتهاد الراي كداود الأصفهاني والكرابيسي (١) وأضرابهما من السخفاء الجاهل لأن هولاء إنما كتبوا شيئا من الحديث ولا معرفة لهم بوجوه النظر ورد الفروع والحوادث إلى الأصول . فهم بمنزلة العامي الذي لا يعتد بخلافه لجهله . به بناء الحوادث على أصولها من النصوص . وقد كان داود يتقى حجج العقول ومشهور عنه أنه كان يقول ليس في السموات والأرض ولا في أنفسنا دلائل على الله وعلى توجيده وزعم أنه إنما عرف الله عز وجل بالخبر ، ولم يدر الجاهل أن الطريق إلى معرفة صحة خبر النبي عليه السلام والفرق بين خبر وخبر مسلمة وسائر المتنبئين والعلم بكذبهم إنما هو العقل . والنظر في المعجزات والأعلام والدلائل التي لا يقدر عليها إلا الله سبحانه وتعالى فإنه لا يمكن أحدا أن يعرف النبي عليه السلام قبل أن يعرف الله . فمن كان هذا مقدار عقله ومبلغ علمه كيف يجوز

(١) الكرابيسي هو أبو علي الحسين بن علي الكرابيسي مات سنة خمس وقيل ثمان وأربعين ومائتين وكان متكلمًا وعارفًا بالحديث وله تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه وهو من أصحاب الشافعي كذا ذكر أبو اسحاق الفيروزآبادي في كتاب طبقات الفقهاء .

” باب في تعظيم اسم الله تعالى واسم
نبيه الصاوة والسلام عليه
والتسبيح والدعاء

” إسم الله تعالى يجب إن يعظم

” هل يجب الصلوة على النبي
صل الله عليه وسلم عند
ذكر اسمه في كل مرة أو
في العمر مرة ؟

٦٤٠ من سنن الإسلام كثرة الصلوة
على سيد الأنام

” حديث : ” من شم الورد
ولم يصل على فقد جفاني “
موضوع

” هل يجوز القول برضى الله
عنهم للسلف من المشائخ
والعلماء ؟

٦٤١ الحارس في الحراسة إذا قال :
لا إله إلا الله وما أشبه ذلك
يكون آثما

٦٤٢ فصل في الدعاء

٦٣٥ لا يكره قيام قارى القرآن
تعظيما للجائي إذا كان مستحق
التعظيم

” ذكر مشروعية تقبيل المصحف

٦٣٦ إذا صار المصحف خلقا
ينبغي أن يلف في خرقة
طاهرة ويدفن في مكان طاهر

٦٣٧ فصل في آداب كتابة القرآن

” من السنة تعظيم المصحف وأن
لا يكتب بخط رقيق في تقطيع
صغير

٦٣٨ كتابة القرآن على المحراب
والجدران غير مستحسن

” فصل في آداب الكتابة إلى
الأحباء والإخوان

” من اطلع في كتاب أخيه بغير
أمره فكأنما اطلع في النار

٦٣٩ يكره أن يكتب بالقلم المتخذ
من الذهب أو الفضة أو دواة
كذلك

- ٦٤٢ ذكر سنن الدعاء و آدابه
- ٦٤٣ من أصبح وقال : بسم الله
الذى لا يضر مع اسمه شئ
فى الأرض ولا فى السماء
وهو السميع العليم ثلث مرات
لم يصبه بلاء حتى يمسى
- ٦٤٤ دعوة المظلوم مستجابة وإن
كان كافرا
- ” باب فى السلام و المصافحة
و المعانقة و تعظيم الغير
بالإنحاء و غير ذلك
- ” يفشى السلام على أهل الإسلام
من عرف منهم و من لم يعرف
- ” السائل على الباب إذا سلم
لا يجب رده
- ” يؤدى سلام الغائب إلى الغائب
على فرر قدمه
- ” إذا دخل فى المسجد و بعضهم
فى غير الصلوة يسلم
- ٦٤٥ يكره التسليم على القارى و على
من يكون فى مذاكرة العلم
- ٦٤٦ ذكر خمس مواضع يكره السلام
فيها و فى بعضها يرد الجواب
و فى بعضها لا يرد
- ٤٦٧ لا يجوز التسليم على إثنى عشر
نفرًا من شرفهم و كرامتهم..
- ” ما يفعل الجهان من تقبيل
يد نفسه عند السلام مكروه
بالإجماع
- ” لو قال : سلام عليكم فقال
المجيب : سلام عليكم سقط عنه
- ٦٤٨ ترك السلام على الضرير خيانة
- ” لا يشير المسلم بالإصبع و لا بالكف
- ” مسألة التسليم على أهل الذمة
- ٦٤٩ مسألة التقبيل و المعانقة
- ٦٥٠ ما يفعله الجهال من تقبيل
الأرض بين يدي العالم فحرام
- ٦٥٢ لا يكره قيام الجالس فى المسجد
لمن دخل عليه

فهرس أسماء الكتب المذكورة
في "المتانة في مرمة الخزانة"

٨٣ ، ١٣٩ ، ١٥٨ ، ٢٤١ ،

٢٧٥ ، ٣٠٠ ، ٣١١ ، ٣٨٣ ،

٤٤٩

الإختيار شرح المختار للشيخ أبي الفضل

الموصلى ٤٤

الإختيارات ٨٧

أدب القاضى للإمام أبى بكر أحمد

بن عمرو الحصاف ٤٥٤ ، ٤٩٤

٥٣٣ ، ٥٤٩ ، ٦٤٥ ، ٦٥١

أذكار النووى (المسمى بحليته

الأسرار) ٩٣ ، ١٨٠ ، ١٨١ ،

١٩٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥

الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوى

٦٢٩

أساس المصلى ٩٤

(١)

الإبانة (فى فقه الإمام أبى حنيفة)

٥٩٦

الإتقان فى علوم القرآن للشيخ

جلال الدين السيوطى ٦٣٠

إتمام الدراية للعلامة السيوطى ٣١٣

الأجناس (فى الفروع) للشيخ أبى

العباس أحمد بن محمد الناطقى ٤٠٥

٤٢٤ ، ٤٥٤ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠

الأحكام السلطانية فى مذهب الشافعية

للشيخ أبى الحسن الماوردى ٥٧٠

أحياء علوم الدين للإمام الغزالى ١٢

١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٩ ، ٣٥ ،

- الأسرار للشيخ عميد الله بن عمر
البدائعي ١١٦
الأصول ٦١٠
الأقضية ٤٤٩
الألقاب للزمخشري ٦٣٠
امالى الإمام أبي يوسف ١٧٦ ، ٤٧٨
أم المعاني ٣٨٣
الأنوار ٥٤٦ ، ٧٨٦
الأوزجندی ٥٨ ، ٧٢ ، ٣٠١
الأوضح فى فروع الحنفية للشيخ
أبي بكر النيسابورى ٢٤٦
الإيضاح (للشيخ أبي الفضل الكرماني
الحنفي) ٦٠ ، ٦٢ ، ١٣١ ، ١٥٦ ،
١٦٠ ، ٢٠٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ،
٣٥٦ ، ٥٨٥
التاتارخانية للشيخ الفقيه عالم بن علاء
٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ٤٣ ،
٤٥ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٨٢ ، ٩١ ،
٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١١٧ ،
١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ،
١٥٨ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ،
١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ،
٢٠٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٢ ،
٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣١٠ ،

(ت)

- البداية (فى الفروع) ٥٥٤ ، ٥٥٥
٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٨ ، ٥٧٣ ،

(ب)

- ٥٥٥ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٨ ، ٥٧٣ ،

- ٣٣٢ ، ٣١٩ ، ٣٠٢ ، ٢٨٨ ، ٣٥١ ، ٣٣٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٤
٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٤٦ ، ٣٣٣ ، ٣٩٠ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٥٣
٤٢٠ ، ٣٧٩ ، ٣٦٩ ، ٣٦٧ ، ٥٠١ ، ٤٩٠ ، ٤٣٠ ، ٤٠٨
٥٥٨ ، ٤٤٤ ، ٤٣٢ ، ٥٥٤ ، ٥٤٩ ، ٥٣٥ ، ٥٠٨
تبييض الصحيفة بمناقب الإمام ، ٥٨٨ ، ٥٨٧ ، ٥٦٦ ، ٥٥٦
أبي حنيفة للعلامة السيوطي ٣١ ، ٣٢ ، ٥٩٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٠ ، ٥٨٩
تتمة المنظومة ١٥٥ ، ٢٤١ : ٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٤ ، ٥٩٣
التجريد (١) ٧٢ ، ١٤٤ ، ٢٢٠ ، ٦٠٨ ، ٦٠٢ ، ٥٩٩ ، ٥٩٨
٢٤٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٦ ، ٣٣٧ ، ٦٢٣ ، ٦٢٠ ، ٦١٢ ، ٦١٠
٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٨٩ ، ٤٤٨ ، ٦٣٧ ، ٦٣٦ ، ٦٣٥ ، ٦٣٣
٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠
٥١٩ ، ٥٨٣ ، ٦١١ ، تاريخ الحاكم ٢٥٦
تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي
٣٣ ، ٥
التبيين ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٨ ،
٧٢ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ،
١٠٣ ، ١١٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ،
١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٦٠ ،
١٦٢ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٨ ،
١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ،
٢١٠ ، ٢٣٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ،
٢٦١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ،
أظنه للإمام أبي الحسين (١)
القدوري

تفسير القلوب لابن الخطاب المكي	٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٦٤١
٦٤٩	التحرير (في اصول الفقه) للعلامة
التفسير الكبير للإمام الرازي ٦٣٠	جمال الدين ابن همام ٢٣ ، ٢٧ ،
تفسير مولانا محمد شريف ٣٨١	١٣٧ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢٤١ ،
التقريب للإمام أبي الحسين أحمد بن	٤٦٣ ، ٦٢٨
محمد القدوري ٣٦٧	التحفة ١٤٥ ، ٣٨١ ، ٤٢٢ ،
التقويم (١) ٦٤١	٤٧١ ، ٥٣٧ ، ٥٧١ ، ٦١٣ ،
التمهيد في بيان التوحيد لأبي شكور	تحفة الفقهاء للشيخ علاء الدين
السالمى الحنفي ٥٤١ ، ٥٨٤	السمرقندي ٢٠٤
تنبيه الفقيه أبي الليث ٦١٧	تحقيق الحسامي ٢٤٢ ، ٣٦٥
التنوير في إسقاط التدبير للشيخ	التخيير ٥٨٩ ، ٥٩٢ ، ٥٩٩ ،
تاج الدين بن عطاء الله الإسكندراني	٦٠٢
٦ ، ٦٤٢	الترصيع شرح المنظومة ٥٠٨ ،
التوضيح في شرح التنقيح ١٣٩	٥٧٣
توفيق الصمد شرح المعتمد ٦٣٥	ترغيب الصلاة ٧٣ ، ٨٦ ، ١٤٨ ،
التهذيب ٢٨ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ،	١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ، ١٨٦ ،
٦١ ، ٦٨ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ،	٢٠٤ ، ٢٢٠ ، ٣٤٧ ،
١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١١٩ ،	التفاريق ١٤٦
١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ،	التفريد (١) ١٦٥
١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ،	تفسير الإمام الزاهد ٥٨٦

(١) أظنه تقويم الأدلة للإمام
أبي زيد الدبوسي - والله اعلم .

(١) أظنه للشيخ جمال الدين القونوي
الحنفي .

جامع الصغار للإمام الاستروشي ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٥

١٨٨ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥

الجامع الصغير للإمام محمد بن الحسين ، ٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٠

الشيبياني ، ٣٢٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٥ ، ٢٩٢

٣٥٣ ، ١٣٣ ، ٨٩ ، ٢٨ ، ٣٩٨ ، ٣٦٨ ، ٤٥٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٣ ، ٣٣٧

٤٨١ ، ٤٣٢ ، ٤٢١ ، ٣٩٨ ، ٤١٥ ، ٤١١ ، ٣٩٢ ، ٣٧٥

الجامع الصغير للشيخ جلال الدين ، ٤٤٤ ، ٤٤٢ ، ٤٣٢ ، ٤٢٩

السيوطي ، ٤٦٤ ، ٤٦٣ ، ٤٥٣ ، ٤٥٠

٩ ، ٨ ، ٧ ، ٥ ، ٢ ، ٤٧٤ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠١ ، ٤٧٤

١٢٩ ، ٩٦ ، ٩٠ ، ٨٣ ، ١٩ ، ١٠ ، ٥٤٣ ، ٥٣٥ ، ٥١٧ ، ٥١٤

١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ٦١٨ ، ٦١٥ ، ٦١٣ ، ٦١٢

١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٦٢٥

٢٣٩ ، ٢٥٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٦٢٥

٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٦٢٥

٣٢٦ ، ٣٩٥ ، ٥٠٥ ، ٦٣٠ ، ٦٢٥

٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٨ ، ٦٢٥

٦٣٩ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨

٦٤٨ ، ٥٩١ ، ٥٨٨

الجامع الصغير للبغدادي ، ٩٠ ، ١٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣١ ، ٣٤٧

٦٣٣ ، ٦٢٩ ، ٣٥٨ ، ٣٤٧

الجامع الصغير للسيد الإمام ، ٥٠٥ ، ١٣٦ ، ٦٦ ، ١٣٦

٥٠٧ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٣٢

الجامع الصغير الخاني ، ٤٧ ، ٢٢٣ ، ١٩٥ ، ١٨٠ ، ١٥١ ، ١٠٣

(ج)

الجامع الأصغر للشيخ محمد بن

الوليد السمرقندي ، ٤٨٥ ، ٤٥٢ ، ٤٨٥

٥٩١ ، ٥٨٨

جامع الأصول للعلواني ، ٣١ ، ٢٩٦ ، ٣٥٨ ، ٣٤٧

٣٥٨ ، ٣٤٧

جامع الشروح ، ٦٦ ، ١٣٦ ، ١٣٦

الجامع الصحيح للإمام البخاري ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٣٢

١٩٥ ، ١٨٠ ، ١٥١ ، ١٠٣

- ٧٧ ، ٧٥ ، ٦٣ ، ٥٠ ، ٤٨ ، ٤٣٨ ، ٤٣٤ ، ٣٧٤ ، ٣٠١
، ١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ٩٧ ، ٦٣٨ ، ٥٦٠ ، ٥٠٥
، ١٣٤ ، ١٣٠ ، ١٢٣ ، ١١٧
، ١٩١ ، ١٥٤ ، ١٤٦ ، ١٣٥
، ٢٣٨ ، ٢٣١ ، ٢٢١ ، ٢٠٦
، ٣٢١ ، ٢٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦
، ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٢٢
، ٣٩٢ ، ٣٨٧ ، ٣٦٢ ، ٣٥٩
، ٤٢٦ ، ٤١٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٥
، ٤٧٤ ، ٤٦٨ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨
، ٤٩٨ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٨٠
، ٥١٨ ، ٥١٦ ، ٥١٣ ، ٥١١
، ٥٤٧ ، ٥٤٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣
٦٣٩ ، ٥٦٦
الجوهري شرح الهداية ٥٦٦

(ح)

- حاشية السراجية ١١٤ ، ٤٩٥ ،
، ٥٨٢ ، ٥٨١ ، ٥٥٠ ، ٥٤١
، ٦٢٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٤ ، ٥٨٥
٦٥١ ، ٦٤٧
حاشية الشاشي ٣٨٧

- الجامع الصغير للطبراني ٨
جامع الفتاوى للسيد الإمام ناصر الدين
السمرقندي ٦١ ، ٨٦ ، ٢٣٨ ،
، ٢٩٢ ، ٣٢٧ ، ٣٣٨ ، ٤٥١ ،
، ٥٨٤ ، ٥١٦ ، ٤٩٦ ، ٤٧٩
٦٤١ ، ٦٢٤
الجامع الكبير للإمام محمد بن
الحسن الشيباني ٢٨ ، ٣٢١ ، ٤١٧ ،
٥٢٦
الجرجانيات للإمام محمد ر ٢٨
جمع الجوامع للشيخ جلال الدين
السيوطي ٥٨ ، ١١٥ ، ١٤٦ ،
، ٦١٧ ، ٥٥٢ ، ٣١٦ ، ٢١٩
٦٤٠

- جوامع الفقه المعروف بالفتاوى
العتابية للشيخ أبي نصر أحمد العتابي
البخاري ٣٧
جواهر الفتاوى للشيخ ركن الدين
محمد بن أبي المفاخر الكرمانى ١٦
٢٤ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٤٥

١١٥ ، ١٣٥ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ،	حاشية الشاهان ٢٤
١٥٠ ، ١٦٩ ، ٢٦٩ ، ٣٢٧ ،	حاشية شرح الوقاية لشيخ الإسلام
٣٣٣ ، ٣٣٩ ، ٣٥٠ ، ٣٨٦ ،	١٨٨
٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ،	حاشية الكنز للشيخ معين الدين
٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ،	العمرائي ٣١٩ ، ٣٨٩
٤٢٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٥١ ،	حاشية المصابيح ٣١٠
٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ،	حاشية المنظومة ٣٦٠
٤٨٢ ، ٤٨٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،	حاشية الهداية لشيخ الإسلام ١٨٨
٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ،	الحاوي (١) ٩٨ ، ١١٠ ، ١٧٨ ،
٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧٨ ،	٢٠٣ ، ٢٣٢ ، ٣٢٧ ، ٤٠٥ ،
٥٧٩ ، ٥٨٤ ، ٥٩٨ ، ٦١٦ ،	٤١٢ ، ٤٠٦
٦١٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ،	الحسامية (المعروف بفتاوى
٣٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٥ (٢) الحميدي	حسام الدين) ٢٧١ ، ٤٥١ ، ٤٧٣ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥١ ،	الحقائق ١٤١
٥٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٠١ ،	حلية الأولياء (في الحديث) للحافظ
١٠٣ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ،	أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني
١٤٣ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ،	٨ ، ٣٢ ، ٥٥٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٩ ،
١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٢ ،	٦١٣
١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،	الحمادية ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٨٤ ،
١٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ،	

(٢) أظنه شرح الهداية للشيخ

حميد الدين البخاري المتوفى ٦٦٧

(١) أظنه للشيخ نجم الدين الحنفي

المتوفى ٦٥٢ هـ .

٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٠ ،
٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٣٠٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ،
٣١٩ ، ٣٢٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦٩ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ،
٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ،
٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ،
٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،
٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
٤٨٧ ، ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٣ ، ٥٣٧ ،
٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ،
٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ ،
٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ،
٥٧٩ ، ٦٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ ،
٥٨٨ ، ٥٩٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ،
٦٠٢ ، ٢٠٤ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ،
٦١٧ ، ٦٣٠ ، ٦٣٢ ، ٦٣٧ ،
٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٧ ، ٦٥٠ ،

حيرة الفقهاء ٤٠٤

(خ)

الخانية ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ،
١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،
١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،
٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ،
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ،
٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ،
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ،
٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤ ،
٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ،
٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ،
٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٦ ،
٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣ ،
٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ،
٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،

خزانة الروايات للقاضي جكن
الكجراتي ١

خزانة الفقه للإمام أبي الليث نصر
بن محمد الفقيه السمرقندي ١٣٠ ،
٣٩٧ ، ٤١٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ،

مقدمة المتانة

أن يعد من أهل العلم وممن بخلافه وهو معترف مع ذلك أنه لا يعرف الله تعالى ، لأن قوله : إني ما أعرف الله تعالى من جهة الدلائل اعتراف منه بأنه لا يعرفه فهو أجهل من العاصي وأسقط من البهيمة فثله لا يعد خلافاً على أهل عصره إذا قالوا قولاً يخالفهم فكيف يعتد بخلافه على من تقدمه اهـ (١)

مبحث القياس الأصل الرابع من أصول الأدلة في شرع الإسلام هو القياس . وهو في الأصل الوزن والذرع والتقدير بوحدة مصطلحة معروفة . وإكل شئ ميزان على حسبه على ما بينه الكتاب الكريم . وبالقياس والوزن والذرع والكيل يظهر التفاوت والتساوي بين الأشياء .

وميزان الكتب الإلهية السأوية في الأحكام هو القياس . « ولقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » سورة الحديد (٢٥) فالقياس كان معتبراً وكان أصلاً أساسياً في كل الشرائع السابقة . « الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان . » سورة الشورى (١٧) .

فالقياس هو أصل أساس الدين أنزله الله على نبيه : « وأن احكم بينهم بما أنزل الله » هو أصل من أصول الدين . هو في الكتاب . وفي السنة . هو روح النصوص ومعقول النصوص . به يظهر فضل الفقه في الدين . لم يكن لفقيه أن يخالفه . وإختلاف أهل العلم في القياس عجيب مستبعد إلا أنه قد وقع .

(١) النسخة الخطية للشامل شرح أصول الإمام البزدوى . ج ٧

٢٣٧	٢٣٦	٢٣٥	٢٣٤	٥٥٥	٥٠٦	٤٩٢	٤٨٥
٢٥٥	٢٤٨	٢٤٦	٢٣٩		٦١٧	٥٩٢	٥٧٩
٢٦٢	٢٦١	٢٥٩	٢٥٨	الخضر خانية ٥٨٢			
٢٧٠	٢٦٩	٢٦٨	٢٦٦	الخلاصة ٢٩			
٢٨٠	٢٧٧	٢٧٥	٢٧٣	٤٧	٤٦	٣٨	٢٩
٢٨٥	٢٨٤	٢٨٣	٢٨٢	٩٢	٧٨	٦٥	٥٧
٢٩٥	٢٩٢	٢٨٧	٢٨٦	٥٤	٥٧	٦٥	٧٨
٣٠٤	٣٠٣	٣٠٠	٢٩٦	٩٦	١١٥	١١٤	١١٢
٣٢٥	٣٢٤	٣٢٠	٣١٠	١١٦	١٢١	١١٩	١١٨
٣٣١	٣٣٠	٣٢٩	٣٢٦	١٢٢	١٣٣	١٣٢	١٣١
٣٤٧	٣٤٦	٣٤٥	٣٣٦	١٣٤	١٤٥	١٤٤	١٤٠
٣٥٢	٣٥١	٣٥٠	٣٤٨	١٤٧	١٥١	١٥٠	١٤٨
٣٥٩	٣٥٨	٣٥٧	٣٥٥	١٥٢	١٥٦	١٥٥	١٥٤
٣٦٣	٣٦٢	٣٦١	٣٦٠	١٥٨	١٦٢	١٦١	١٥٩
٣٧٠	٣٦٦	٣٦٥	٣٦٤	١٦٣	١٦٦	١٦٥	١٦٤
٣٧٩	٣٧٨	٣٧٥	٣٧٤	١٦٧	١٧٢	١٧٠	١٦٨
٣٨٩	٣٨٨	٣٨٧	٣٨١	١٧٣	١٨٦	١٨٤	١٨١
٣٩٨	٣٩٤	٣٩١	٣٩٠	١٩٠	١٩٣	١٩٢	١٩١
٤٠٦	٤٠٥	٤٠٤	٤٠٣	١٩٨	٢٠٢	٢٠١	٢٠٠
٤١١	٤١٠	٤٠٩	٤٠٧	٢٠٣	٢٠٧	٢٠٦	٢٠٥
٤٢٢	٤٢٠	٤١٩	٤١٤	٢٠٨	٢١١	٢١٠	٢٠٩
٤٣٧	٤٣٦	٤٢٩	٤٢٤	٢١٢	٢١٦	٢١٥	٢١٣
٤٤٨	٤٤٥	٤٤٣	٤٤١	٢٢٠	٢٢٣	٢٢٢	٢٢١
				٢٢٧	٢٣٣	٢٣٢	٢٣١

١٧٥ ، خلاصة الصلاة ١٣١ ،	٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩
٥٥٠ خلاصة الفقه	٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣
الخوارزمي ٥ ، ٤٦ ، ٧٩ ، ٨٩	٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨
١١١ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٥ ،	٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٤٦٥
١٥١ ، ١٦٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،	٤٧٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧٠
٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ،	٤٨١ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٦
٣٢٢ ، ٣٣٣ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ،	٤٨٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٣ ، ٤٨٢
٤٣٧ ، ٦١٩	٤٩٤ ، ٤٩٣ ، ٤٩٠ ، ٤٨٨
	٥٠٢ ، ٥٠١ ، ٤٩٩ ، ٤٩٨
	٥١١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦
(٥)	٥٢٠ ، ٥١٩ ، ٥١٨ ، ٥١٦
المدار الفاخرة في كشف علوم	٥٢٩ ، ٥٢٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢١
الآخرة ٣١٢	٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤
الدراية ١٨٣	٥٧٢ ، ٥٦٠ ، ٥٥٠ ، ٥٤٨
درر البحور ٥٨	٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٥٨٢ ، ٥٧٧
المدار المنشور في التفسير بالمنثور	٥٩١ ، ٥٨٧ ، ٥٨٦ ، ٥٨٥
للسيوطي ١٧٨١	٥٩٦ ، ٥٩٥ ، ٥٩٤ ، ٥٩٢
دستور السالكين ٢٢	٦١١ ، ٦٠٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠١
دستور القضاة ٤٠ ، ١٠٠ ، ٦٣٢	٦٢١ ، ٦١٩ ، ٦١٨ ، ٦١٥
١٣٤ ، ١٧٩ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ،	٦٣٠ ، ٦٢٦ ، ٦٢٥ ، ٦٢٣
٢٣١ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٤٢ ،	٦٣٦ ، ٦٣٥ ، ٦٣٣ ، ٦٣٢
٣٥٨ ، ٣٨٥ ، ٥٥٠ ، ٥٧٢ ،	٦٤٩ ، ٦٤٨ ، ٦٣٨
	خلاصة السير ٣٨١

(ر)

- رسالة ابن الخطاب ١٥٦
رسالة الترصيع ٢٧
رسالة التعزير ٥٦٠
رسالة الحسن البصرى ٣٨٠
رسالة الشيخ قاسم الحنفي ١٨٠
رسالة الصدر المرحوم كمال الحق
والدين ٥٩٣
الرسالة الكرخية ٣٠
الرشاد ٦٣٣
الرقيات (للإمام محمد بن الحسن)
٢٨ ، ١٥٨
روضة العلماء للشيخ أبي علي حسين
بن يحيى البخارى، الزندويستى ١٤
٢٢ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ١٤٤ ، ٢٢١
٢٧٢ ، ٤٢٢ ، ٤٩٤ ، ٥٣٤
٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٨٣ ، ٥٨٦
٦٤٥

(ز)

زاد الفقهاء (شرح القدورى للشيخ

- ٥٨٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦١٠ ،
٦٢٥
دلائل النبوة للإمام المستغفرى ٦
ديباجة البزدوى ٨

(ذ)

- الذخيرة (للإمام برهان الدين محمود
بن أحمد البخارى) ٣٨ ، ٤٢ ،
٤٤ ، ٤٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ،
٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٩١ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ،
١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٦ ،
١١٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٤٥ ،
١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٥ ،
١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ،
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٩٦ ،
١٩٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١١ ،
٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ،
٢٨٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ،
٣٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧

، ۸۱ ، ۸۰ ، ۷۷ ، ۷۶ ، ۷۴
، ۸۸ ، ۸۷ ، ۸۵ ، ۸۴ ، ۸۲
، ۹۸ ، ۹۶ ، ۹۳ ، ۹۰
، ۱۱۳ ، ۱۱۰ ، ۱۰۷ ، ۱۰۵
، ۱۲۴ ، ۱۲۳ ، ۱۲۱ ، ۱۱۹
، ۱۵۵ ، ۱۵۲ ، ۱۵۱ ، ۱۲۵
، ۱۶۲ ، ۱۵۹ ، ۱۵۸ ، ۱۵۷
، ۱۸۳ ، ۱۶۸ ، ۱۶۷ ، ۱۶۳
، ۱۹۱ ، ۱۹۰ ، ۱۸۸ ، ۱۸۶
، ۲۰۰ ، ۱۹۹ ، ۱۹۶ ، ۱۹۳
، ۲۰۷ ، ۲۰۴ ، ۲۰۳ ، ۲۰۲
، ۲۲۲ ، ۲۱۶ ، ۲۱۴ ، ۲۱۳
، ۲۳۸ ، ۲۳۴ ، ۲۳۱ ، ۲۲۹
، ۲۵۵ ، ۲۵۴ ، ۲۵۳ ، ۲۴۵
، ۲۶۶ ، ۲۶۱ ، ۲۶۰ ، ۲۵۸
، ۲۸۴ ، ۲۸۰ ، ۲۷۳ ، ۲۷۱
، ۲۹۹ ، ۲۹۰ ، ۲۸۷ ، ۲۸۶
، ۳۲۱ ، ۳۱۵ ، ۳۰۱ ، ۳۰۰
، ۳۲۸ ، ۳۲۷ ، ۳۲۶ ، ۳۲۳
، ۳۳۶ ، ۳۳۳ ، ۳۳۲ ، ۳۳۱
، ۳۴۶ ، ۳۴۵ ، ۳۴۰ ، ۳۳۹
، ۳۵۷ ، ۳۵۳ ، ۳۴۸ ، ۳۴۷
، ۳۶۶ ، ۳۶۵ ، ۳۶۴ ، ۳۶۱

أبي المعالي بهاء الدين (۸۹ ، ۱۰۰ ، ۱۲۰ ، ۱۳۰ ، ۲۸۹ ، ۴۱۰)

زاد المعاد في هدى خير العباد للحافظ
ابن قيم الجوزية ۳۸۴

الزاهدي (شرح القدوري للشيخ
نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي)
۷۹ ، ۴۹۳ ، ۵۰۹

الزيادات للإمام محمد بن الحسن
الشييباني (۲۸ ، ۲۸۳ ، ۳۳۷ ،
۳۳۸ ، ۳۹۸ ، ۵۳۸ ، ۵۶۹ ،
۵۸۱)

الزيادات البرهانية ۳۶۸
زيادات الزيادات (للإمام محمد بن
الحسن ر) ۱۸۷

(س)

السراجية من الفتاوى ۱۳ ، ۱۴ ،
۱۵ ، ۱۷ ، ۱۸ ، ۱۹ ، ۲۰ ،
۳۰ ، ۳۳ ، ۳۶ ، ۳۷ ، ۴۳ ،
۴۷ ، ۵۰ ، ۵۲ ، ۵۳ ، ۵۶ ،
۶۱ ، ۶۲ ، ۶۴ ، ۶۸ ، ۶۹

٦١٤ ، ٦١٣ ، ٦١١ ، ٦١٠	٣٨٥ ، ٣٧٥ ، ٣٧١ ، ٣٦٧
٦١٨ ، ٦١٧ ، ٦١٦ ، ٦١٥	٣٩٥ ، ٣٩١ ، ٣٨٩ ، ٣٨٨
٦٢٥ ، ٦٢٣ ، ٦٢٠ ، ٦١٩	٤١١ ، ٤٠٥ ، ٣٩٨ ، ٣٩٦
٦٣٣ ، ٦٣٢ ، ٦٢٧ ، ٦٢٦	٤٣٣ ، ٤١٦ ، ٤١٤ ، ٤١٢
٦٤٥ ، ٦٣٨ ، ٦٣٦	٤٤٠ ، ٤٣٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤
السغناقية (١) ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٤	٤٥٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٥ ، ٤٤٢
٦٤ ، ١١١ ، ١٠١ ، ١١٦	٤٧١ ، ٤٦٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٥
١٨٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٨٦	٤٨٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٤ ، ٤٧٤
٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٤١ ، ٣٧٩	٤٩٤ ، ٤٩٣ ، ٤٩١ ، ٤٨٩
٣٨٣ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢٩	٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٩٨
٤٣٩ ، ٤٩٥ ، ٥٣٥ ، ٥٧٨	٥٠٩ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤
٦١٢ ، ٦٤٥	٥١٤ ، ٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠
سنن ابن ماجه ٢٤٢	٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٩
سنن الإمام أبي داؤد ٦٤٩	٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣
سنن الترمذى ١٧٦ ، ١٨٠ ، ٢٤٢	٥٣١ ، ٥٣٠ ، ٥٢٨ ، ٥٢٧
٢٦٧ ، ٣٨١ ، ٦٤٢	٥٣٦ ، ٥٣٤ ، ٥٣٣ ، ٥٣٢
سنن الدارقطنى ٢٢١ ، ٢٤٠	٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٨ ، ٥٣٧
سنن سعيد بن منصور الخراسانى	٥٥٣ ، ٥٤٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦
	٥٥٨ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٤
	٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٣ ، ٥٥٩
	٥٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٩
(١) أظنه النهاية شرح الهداية للإمام	٥٨٤ ، ٥٧٩ ، ٥٧٧ ، ٥٧٤
حسام الدين حسين بن على الصغناقى	٥٩١ ، ٥٩٠ ، ٥٨٩ ، ٥٨٨
تلميذ صاحب الهداية .	٦٠٠ ، ٥٩٩ ، ٥٩٦ ، ٥٩٥

- شرح الحاوی للقونوی ۱۳۹ ۳۱۷
- شرح الزبادات ۱۳۶ سیر الأصل لأبی الیسر صدر الإسلام ۵۷۵
- شرح السنة ۸۹ ، ۹۰ ، ۹۴ ، ۹۵
- شرح سیر الأصل لشیخ الإسلام
أبی بکر ۵۷۵
- شرح السیر للشیخ خواهرزاده ۶۰۰
- شرح المحيط لشمس الأئمة السرخسی
۶۲۰
- شرح العقائد (للعلامة التفتازانی)
۱۲۹ ، ۵۶۰
- شرح القدوری (۱) ۴۴۴ ، ۵۱۹
۵۸۲
- شرح القدوری للحدادی ۳۷۸
- شرح الكنز للسمرقندی ۴۹
- شرح الكنز لمنلا مسکین ۳۷۸
- شرح الكنز لمولانا نصیر الدین ۳۷۸
- شرح الكنز (۲) ۱۸۳
-
- (۱) کذا وقع مطلقا وأظنه للزاهدی
وقد مر فی الزاء والله اعلم
- (۲) کذا وقع مطلقا
- (ش)
- الشاشی ۳۸۷ ، ۴۰۲
- الشامل فی فروع الحنفیة للشیخ
أبی القاسم إسمعیل بن الحسین البیهقی
الحنفی ۱۵۱ ، ۳۲۱
- الشاهان ۳۰۹ ، ۳۱۵
- شرح أدب القاضی للخصاف ۴۴۴
- شرح آثار النیرین ۵۵۱
- شرح الآثار ۶۵۱
- شرح الترمذی للحافظ زین الدین العراقی
۵۳۹
- شرح النووی علی الجامع الصحیح
للإمام مسلم ۱۸۱ ، ۶۴۵
- شرح الأبی علی الجامع الصحیح
للإمام مسلم ۶۴۵
- شرح الجامع الصغیر (۱) ۶۳۵
-
- (۱) کذا ورد مطلقا .

- شرح الكيداني ١٦٢
شرح المتفق ٦١
شرح المجموع ٨٨ ، ٨٩ ، ٢٢٨
شرح مجموع الإمام الرازي ٣٧١
شرح مدخل الكرخي ٥٨٠
شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر الطحاوي ٧٨ ، ٩٥ ، ١٣٩ ، ١٤٩ ، ٣٣١ ، ٣٤١ ، ٦٢٣
شرح المقاصد ٤٠٤ ، ٥٦٠
شرح المواقف للسيد الشريف الجرجاني ١٨٥ ، ٤٠٤
شرح مختصر الوقاية ٥٢٥
شرح الوقاية ٣٨ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٨٠ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٦٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٣١٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٦ ، ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٤٢ ، ٤٥٠ ، ٤٧٩ ، ٤٩١
شرح الهداية لمولانا جمال الدين المصري ٢١٨
شرح الهداية للشيخ اكمل الدين ١٧٦
- شرعة الإسلام للشيخ الواعظ محمد بن أبي بكر المعروف بإمام زاده الخنقي ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٧ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٥ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٥٦١ ، ٦٣٠ ، ٦٣٣ ، ٦٣٥
شعب الإيمان للإمام أحمد بن الحسين البيهقي ١٣٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٦٢٩ ، ٦٣٣
الشفاء للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى ٨٩ ، ٥٦٤ ، ٦٥١
شهاب الأخبار للفقاعى ٦٣٨
- (ص)
- الصحاح في اللغة للشيخ اسمعيل الجوهري ٢٢١
صحيح ابن حبان ١٤٥

الظهيرية) للقاضي ظهير الدين أبي بكر
محمد بن احمد البخارى
١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٣٥ ،
٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٨ ،
٤٩ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٧٢ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ،
٩١ ، ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٤ ،
١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
١١٨ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ،
١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ،
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٨٣ ،
٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ،
٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٥٤١ ،
٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٧ ،
٥٦٧ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،
٥٩٩ ، ٦٠٢ ، ٦٠٥ ، ٦٠٧ ،
٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٥ ،
٢٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، ٦٥١

(ع)

العتابية (من الفتاوى المساة بجوامع
الفرقه للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد
العتابى البخارى) ١٥ ، ٣٧ ،

الصغرى (من الفتاوى للشيخ
حسام الدين الشهيد ١٥٥ ، ٢١١ ،
٤١٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ،
صلوة المسودى ٤٧ ، ١٦٢ ،
١٦٨ ، ٢٦٢ ،
صلوة النخشبى ١٣١ ، ١٦٨ ،
صوان القضاء ١٣٣ ، ٥٥٠ ، ٥٦١ ،
الصرفية من الفتاوى للشيخ فضل الله
بن ايوب التتسب الى ماجو ٤٣ ،
٦٠٩ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ،
الصيرفية (وهى فتاوى آهو) للشيخ
اسعد بن يوسف الصيرفى المعروف
بآهو ٤٥ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٩ ،
٨٣ ، ١٤٦ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ،
٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٤ ،
٣٣٣ ، ٣٨٨ ، ٤٨٥ ، ٥١٩ ،
٤٥١ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٩٤ ،
٥٩٧ ، ٦٠٩ ، ٦٢٢ ، ٦٣٢ ،
٦٣٦ ، ٦٤٦ ، ٦٤٩

(ظ)

الظهيرية (المعروف بالفتاوى

٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٣ ، ٤١ ، ٣٨
٣٨٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧
٤٩٨ ، ٤١٦ ، ٣٨٩ ، ٣٨٧ ، ٦٦ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦٠ ، ٥٨ ، ٥٤
٥٦٦ ، ٥٥٩ ، ٥٥٢ ، ٥٤٧ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٨ ، ٦٧
٦٤٧ ، ٥٩٩ ، ٥٩٢ ، ٥٧٦ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٦ ، ٧٣
٦٤٨ ، ٩٢ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤

عصمة الأنبياء للساغرى ٦٤١

عقائد النسفي للشيخ عمر بن محمد

النسفي ٣٠٩

عقد اللآلي ٥٧ ، ١٠٢ ، ١١٤

١٨١ ، ١٥٣ ، ١٤٤ ، ١١٦

٢٣٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٤ ، ٢١٥

٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٢٨٩ ، ٢٥٣

٣٨٣ ، ٣٦٨ ، ٣٥٦ ، ٣٤٢

٤٦٧ ، ٤٤٨ ، ٤١٢ ، ٤٠٨

٥٠٨ ، ٥٠٠ ، ٤٨٤ ، ٤٦٩

٥١٩ ، ٥١٣ ، ٥١١ ، ٥١٠

٥٦٢ ، ٥٥٦ ، ٥٤٩ ، ٥٣٧

٥٩٥ ، ٥٩٢ ، ٥٨٨ ، ٥٧١

٦٣٢ ، ٦١٠ ، ٦٠٩ ، ٦٠١

عقيدة المعينية النسفية ٣١١ ، ٣١٢

عمدة الأبرار للشيخ فضل الله محمد

بن ايوب المنتسب الى ماجو ١٧٥

١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٣ ، ١٠١

١٢١ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٢

١٤٠ ، ١٣٣ ، ١٢٤ ، ١٢٣

١٦٧ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣

١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٦٩ ، ١٦٨

٢٠٠ ، ١٩٥ ، ١٩٠ ، ١٨٦

٢١٣ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨

٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣

٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠

٢٧٧ ، ٢٧٤ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨

٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٧٨

٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٨٩

٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦

٣١٨ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤

٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣

٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣١

٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤٠

٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣

عمدة الإسلام ٣٦٠ ، ٦٠٣ ، ٦٠٧ ، ٥٢١ ، ٥٧٢ ، ٦٣٦

٦١١

عمدة الأحكام ٤٤٩

عمدة الحكام (للقاضي نجم الدين

ابراهيم بن علي الطرسوسي) ٤١٧

٤٩١ ، ٥٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦٢٩

عمدة الفتاوى للصدر الشهيد ٥٣٠

عمدة الفقهاء ٢٠٤

عمدة القارى شرح الجامع الصحيح

للبخارى للعلامة العيني ٢١٩

عمدة المفتي ٣٧٤

عمل اليوم والليلة للإمام أبي عبدالرحمن

النسائي ٦٢٩ ، ٦٣٠

عوارف المعارف للشيخ شهاب الدين

السهروردي ٣٦٣ ، ٣٨٣ ،

٤٠٠

عيون الروايات ١٦٦

عيون المسائل للإمام أبي الليث نصر

بن محمد السمرقندي ٥٢٦

العيون (١) ٣٧ ، ١٤٦ ، ٣٢٨

(١) كذا وقع مطلقا وأظنه عيون

المسائل والله اعلم

(غ)

الغاية ٣٩ ، ٢٠٥

غريب الرواية (للشيخ محمد بن

أبي شجاع العلوي) ٤٩١

غنية الفقهاء ٦٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٢

٥٤٧ ، ٥٨٦

غوامض الأسئلة ٣٦

الغياثية من الفتاوى (للشيخ داؤد

بن يوسف الخطيب الحنفي) ١٥ ،

٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥

٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢

٥٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢

٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠

٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٩

٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

٨٧ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١٠٣ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٦ ،

١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،

١٣٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٩ ،

١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،

١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٩

مقدمة المائة

وقياس الفقهاء هو الضرب الأول من الشكل الأول عند المناطقة
يفرق في الإصطلاح والعرف والإعتبار ، أساسى : وذلك أن قياس
المناطقة مركب من مقدمتيه أو أكثر ، وقياس أهل الفقه بسيط غير
مركب . والحد الأوسط الذى يسميه المناطقة حداً أوسطاً ، هو القياس
عند أهل الفقه ، وهو البرهان . وتمثيل المناطقة يسميه الفقهاء قياس
الشبه . وقياس الشبه عند أهل الفقه معتبر . واعتبره الشرع الكريم في
مسائل مهمة . (١)

يقول صاحب الشامل : إن الشيخ لم يذكر تحديد القياس اصطلاحاً
وفيه إختلاف . قال في ميزان الأصول : وأما بيان حد القياس و
حقيقته عند الفقهاء والمتكلمين فقد اختلفت عباراتهم . وأكثرها فاسدة
وبعضها قريب من الصحة . (ويذكر بعد بحث طويل) والحد الصحيح
أن يقال : إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علمته في الآخر . وإنما
ذكرنا لفظة الإبانة دون لفظة الإثبات والتحصيل لأن إثبات الحكم
وتحصيله وإيجاده فعل الله تعالى فهو المثبت للأحكام . أما القياس فهو فعل
القائس وهو تبيين وإعلام أن حكم الله تعالى كذا وعلمته كذا وهما موجودان
في الموضع المختلف فيه . وإنما ذكر مثل الحكم لأن عين الحكم من الحل
والحرمة والوجوب والجواز وصف الأصل . فلا يتصور في غيره .
وكذا العلة وصف الأصل ولكن يوجد في الفرع مثل حكم الأصل بمثل
تلك العلة وإنما ذكرنا المذكورين ودون الشئيين ودون الأصل والفرع حتى
يكون شاملاً للمعدوم والموجود لأن المعدوم يذكر ويسمى وإن لم يكن

(١) كتاب السنة للعلامة موسى جارالله ص ٩٠

، ۵۰۰ ، ۴۸۹ ، ۴۸۸ ، ۴۸۱	، ۱۹۵ ، ۱۹۳ ، ۱۹۲ ، ۱۹۰
، ۵۱۲ ، ۵۱۰ ، ۵۰۴ ، ۵۰۳	، ۲۰۳ ، ۲۰۱ ، ۲۰۰ ، ۱۹۹
، ۵۲۷ ، ۵۲۲ ، ۵۱۹ ، ۵۱۶	، ۲۱۶ ، ۲۱۵ ، ۲۰۹ ، ۲۰۷
، ۵۳۵ ، ۵۳۲ ، ۵۳۰ ، ۵۲۸	، ۲۳۵ ، ۲۳۴ ، ۲۳۲ ، ۲۱۷
، ۵۴۷ ، ۵۴۳ ، ۵۴۱ ، ۵۳۷	، ۲۴۵ ، ۲۴۴ ، ۲۳۸ ، ۲۳۶
، ۵۵۵ ، ۵۵۴ ، ۵۵۰ ، ۵۴۸	، ۲۶۱ ، ۲۵۹ ، ۲۵۸ ، ۲۵۴
، ۵۶۵ ، ۵۵۹ ، ۵۵۸ ، ۵۵۶	، ۲۶۹ ، ۲۶۸ ، ۲۶۷ ، ۲۶۶
، ۵۸۹ ، ۵۸۸ ، ۵۷۵ ، ۵۷۴	، ۲۷۹ ، ۲۷۷ ، ۲۷۱ ، ۲۷۰
، ۵۹۵ ، ۵۹۳ ، ۵۹۱ ، ۵۹۰	، ۲۹۵ ، ۲۹۳ ، ۲۹۱ ، ۲۹۰
، ۶۰۴ ، ۶۰۳ ، ۶۰۲ ، ۵۹۷	، ۳۰۲ ، ۳۰۱ ، ۲۹۸ ، ۲۹۶
، ۶۱۴ ، ۶۰۹ ، ۶۰۸ ، ۶۰۶	، ۳۲۶ ، ۳۱۰ ، ۳۰۸ ، ۳۰۵
، ۶۱۹ ، ۶۱۸ ، ۶۱۷ ، ۶۱۶	، ۳۴۱ ، ۳۳۷ ، ۳۳۵ ، ۳۳۲
، ۶۲۵ ، ۶۲۴ ، ۶۲۱ ، ۶۲۰	، ۳۵۱ ، ۳۴۷ ، ۳۴۶ ، ۳۴۵
۶۴۶ ، ۶۴۵ ، ۶۴۴ ، ۶۴۱ ، ۶۲۶	، ۳۶۱ ، ۳۵۶ ، ۳۵۵ ، ۳۵۲

(ف)

فتاویٰ ائمة سمرقند ۴۰ ، ۶۱۹	، ۴۱۴ ، ۴۱۲ ، ۴۱۰ ، ۴۰۴ ، ۴۰۳
فتاویٰ ابي حفص ۱۵۱	، ۴۳۹ ، ۴۳۷ ، ۴۳۵ ، ۴۳۲
فتاویٰ ابي حنيفة رح ۵۰۰	، ۴۵۱ ، ۴۵۰ ، ۴۴۸ ، ۴۴۷
فتاویٰ ابي الليث السمرقندی ۴۲۸	، ۴۶۱ ، ۴۶۰ ، ۴۵۵ ، ۴۵۴
، ۶۲۰ ، ۶۰۲ ، ۵۱۱ ، ۵۰۲	، ۴۶۹ ، ۴۶۸ ، ۴۶۷ ، ۴۶۵
۶۳۴	، ۴۸۰ ، ۴۷۳ ، ۴۷۲ ، ۴۷۱

- فتاویٰ ظہیر الدین ۴۲۷
- فتاویٰ البرہانینہ - لصدر الإسلام
طاہر بن محمود للبخاری المتوفی
(۵۰۴) ۲۰۱ ، ۵۲۶
- فتاویٰ البقالی ۴۱۸
- فتاویٰ التجنیس ۵۱۸ ، ۶۲۰ ،
۶۲۱ ، ۶۳۴
- فتاویٰ الجزجانی ۵۸۲
- فتاویٰ الحجۃ ۳۷۰ ، ۵۲ ، ۵۳ ،
۶۱ ، ۷۴ ، ۸۴ ، ۹۳ ، ۹۸ ،
۱۰۱ ، ۱۰۲ ، ۱۰۷ ، ۱۴۶ ،
۱۵۷ ، ۱۶۷ ، ۱۶۸ ، ۱۷۳ ،
۱۹۰ ، ۲۰۳ ، ۲۱۰ ، ۲۱۱ ،
۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۲۰ ، ۲۲۲ ،
۲۳۱ ، ۲۳۹ ، ۲۶۴ ، ۲۶۹ ،
۲۷۵ ، ۲۷۷ ، ۲۸۰ ، ۲۸۱ ،
۲۹۱ ، ۲۹۳ ، ۲۹۹ ، ۳۰۲ ،
۳۲۱ ، ۳۷۰ ، ۳۷۵ ، ۳۷۸ ،
۳۸۰ ، ۴۲۸ ، ۴۲۹ ، ۵۷۰ ،
۵۷۷ ، ۶۳۴
- فتاویٰ رشید الدین ۴۲۶ ، ۴۹۸
- فتاویٰ الزاہدی ۳۳۰ ، ۳۳۱ ،
۴۰۹
- فتاویٰ قاضیخان الإمام فخرالدین
حسین بن منصور الأوزجندی
الفرغانی ۶۳ ، ۷۱ ، ۱۹۴ ،
۲۰۶ ، ۲۱۴ ، ۲۱۵ ، ۲۲۰ ،
۳۰۷ ، ۳۸۲ ، ۴۲۶ ، ۴۲۷ ،
۴۲۸ ، ۴۵۷ ، ۴۷۹
- فتاویٰ قوام الدین البارانی ۸۴ ،
۶۲۲
- للفتاویٰ الکامل ۲۴۳ ، ۳۳۹ ،
۳۴۲
- الفتاویٰ الکیدانی ۵۳۵
- فتاویٰ مسعودی ۵۱۲
- فتاویٰ المطلوب ۲۰۲
- فتاویٰ الناصری ۲۵۶
- فتاویٰ النحرانی ۴۸۶
- الفتاویٰ النسفیة للشیخ نجم الدین
عمر بن محمد النسفی صاحب
المنظومة ۲۶ ، ۳۹۱ ، ۴۴۸ ،
۵۶۱
- الفتاویٰ النوادر ۲۶۳

فتوح القدير للإمام ابن الهمام ٢٧ ، ٣٩	الفوائد ٥٧
٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٦ ، ٨٣ ،	فوائد الرستغفني ١٤٦ ، ١٥٠ ،
١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٣ ،	فوائد شمس الإسلام ٤٦٧ ، ٤٩٤ ،
١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ،	٤٩٥ ، ٤٩٩
١٦٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،	فوائد صاحب المحيط ٤٠٨
١٩٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ ،	فوائد القاضي علي النسفي ٩١
٢٣٠ ، ٢٧٩ ، ٣٧٨ ، ٤١٥ ،	فوائد نجم الدين النسفي ٥٠٣
٤٩٥	

(ق)

الفصول العمادية للشيخ جمال الدين	بن عماد الدين ١٨ ، ٣٠ ، ١٣٤ ،
٣٦٤ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨ ، ٤٢١ ،	٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٤٠ ،
٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ،	٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٩٨ ، ٥٠٢ ،
٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٣٠ ، ٥٦٠ ،	٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ،
٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ،	٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ،
٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ،	٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ،
٦٠٧	
الفصول الإسترشنية	٤٧٦ ،
٤٧٨ ، ٥٠٥	

القرآنخوانية ١١١ ، ١١٨ ، ٢٧٢ ،
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٧٤ ، ٣٨٨ ،
٣٩٣ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ،
٥٠٣ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ ،
٥٧٤ ، ٥٨١ ، ٦١٩ ، ٦٢٢ ،
قنية المنية للشيخ نجم الدين مختار
بن محمود الزاهدی ١٢ ، ٢١ ،
٢٣ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ،
٥٢ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ،
٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٧٢ ،
٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٢ ،
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٧ ، ٩٩ ،
١٠٠ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٤ ،

٤٩٣	٤٨٩	٤٨٧	٤٨٤	١٣٤	١٣٢	١١٨	١١٦
٥١١	٥٠٥	٤٩٦	٤٩٥	١٤٦	١٤٢	١٣٦	١٣٥
٥٢١	٥١٧	٥١٣	٥١٢	١٥١	١٥٠	١٤٨	١٤٧
٥٢٧	٥٢٤	٥٢٣	٥٢٢	١٥٩	١٥٦	١٥٣	١٥٢
٥٣٣	٥٣٠	٥٢٩	٥٢٨	١٨٠	١٧٠	١٦٧	١٦٦
٥٣٨	٥٣٧	٥٣٥	٥٣٤	١٩٧	١٩٦	١٩٣	١٩٢
٥٤٩	٥٤٨	٥٤٧	٥٤٥	٢٢٠	٢٠٩	٢٠٧	٢٠٣
٥٥٥	٥٥٣	٥٥٢	٥٥١	٢٣١	٢٢٦	٢٢٤	٢٢٣
٥٨٢	٥٧٣	٥٧٠	٥٦٩	٢٤٤	٢٤٢	٢٤١	٢٣٧
٥٩٦	٥٩٥	٥٩٤	٥٨٣	٢٦٤	٢٦٠	٢٤٧	٢٤٦
٦٠١	٥٩٩	٥٩٨	٥٩٧	٢٧٩	٢٧٨	٢٧٧	٢٧٤
٦٢٧	٦٢٣	٦١٦	٦٠٦	٢٨٧	٢٨٦	٢٨٤	٢٨١
٦٣٥	٦٣٤	٦٣٣	٦٣٢	٢٩٨	٢٩٦	٢٩٥	٢٩٤
٦٤٠	٦٣٩	٦٣٧	٦٣٦	٣٢١	٣١٥	٣٠٨	٣٠٧
٦٥١	٦٤٩	٦٤٣	٦٤٢	٣٤٣	٣٤٢	٣٢٥	٣٢٤
				٣٦٨	٣٦٥	٣٦١	٣٥٩
				٣٩٨	٣٩٣	٣٩٢	٣٨٩

قوت القلوب (١) ٣١١

القهارى ٣٨٢

(١) أظنه قوت القلوب في
معاملة المحبوب للشيخ أبى طالب
المعجمى المكى المتوفى ٣٨٦ والله اعلم

٤٢١	٤١٩	٤١٥	٤٠٨
٤٣٢	٤٢٩	٤٢٦	٤٢٥
٤٤٤	٤٤٢	٤٣٩	٤٣٣
٤٥٠	٤٤٨	٤٤٦	٤٤٥
٤٦٥	٤٦٠	٤٥٣	٤٥٢
٤٨٣	٤٨٢	٤٧١	٤٩٦

٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٦٤٨ ، ٢٤٧
٢٦٤ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨
٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥
٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠
٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧
٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨١
٢٩١ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦
٢٩٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢
٣١٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣
٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١
٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥
٣٤٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧
٣٦٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤
٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٣ ، ٣٦٩
٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠
٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٣٩٨
٤١٣ ، ٤١٢ ، ٤١٠ ، ٤٠٩
٤٢٠ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٤
٤٣١ ، ٤٢٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٢
٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٣٣ ، ٤٣٢
٤٦٧ ، ٤٦٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤
٥٠٥ ، ٤٩٦ ، ٤٨٩ ، ٤٧٤
٥٢٤ ، ٥١٧ ، ٥١٤ ، ٥٠٦

(٥)

الكافي للحاكم الشهيد محمد بن محمد
الحنفي ٥ ، ٢٢ ، ٢٩ ، ٣٩ ،
٤٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ،
٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٨ ،
٦٩ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٠ ،
٨١ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ،
١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ،
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،
١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ،
١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ،
١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ،
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ،
١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ،
١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٤ ،
٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٦ ،
٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ،
٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥

- الزمخشري ١٣ ، ١٧ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٦ ، ٥٢٥
كشف الأسرار في اصول البزدوى ، ٥٥٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤١
للشيخ الإمام علاء الدين البخارى ، ٥٧٩ ، ٥٧٧ ، ٥٧٦ ، ٥٦٢
٢١ ، ٢٣ ، ٥٩ ، ٣١٤ ، ٣٣٣ ، ٥٨١ ، ٥٨٦ ، ٥٨١ ، ٦١٢ ، ٦١١
٥٢٢ ، ٥٤١ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٦٤٣ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٤٩
الكامل لحافظ العال أبي أحمد عبد الله
بن محمد المعروف بابن عدى ٧ ، ٩٠ ، ٢٧٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٥٩
كشف القناع ٦٣١
الكشف الكبير ٢١٩
كشف المنار ٥٨٤
كفاية البيهقي ٨٩
الكفاية شرح الهداية ١٨٢ ، ٤١٧ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٢٤٢ ، ٢٦٥ ، ١٥٥
كفاية الشعبي ٢٤ ، ١٥٨ ، ٢٨٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٩ ، ٣١٤ ، ١٥٥
٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣٤٧ ، ٤٣٦ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤ ، ٤٢٣ ، ٣٤١
٥٥٢ ، ٥١٧ ، ٤٣٥ ، ٦٢٧ ، ٥٥٠ ، ٤٣٥
كنز الآداب ٥٤٤
كنز الدقائق للشيخ أبي البركات
النسفي ٤٩ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٥٨٥
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٢٥ ، ٥٢٠ ، ٥١٣
١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ٦٤٩
١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٦٤٩
٢٣٨ ، ٢٩١ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ١٤
الكشاف عن حقائق التنزيل للعلامة

كنز العجائب ١٠٩	٣٧٦	٣٦٧	٣٦٢	٣٥٩
كنوز الرموز ١٠٣	٤٠٩	٣٩١	٣٨٦	٣٧٩
الكيداني ٢٢١ ، ٢٣٢	٤٢٠	٤١٦	٤١٢	٤١٠
	٤٥٠	٤٤٧	٤٤٥	٤٢٩

(ل)

الباب ١٤٣	٥٠٥	٥٠٤	٥٠٣	٥٠١
اللاقي للشيخ جلال الدين السيوطي	٥١١	٥١٠	٥٠٩	٥٠٨
٣٠٧ ، ٣٤٨ ، ٦٣٨	٥١٦	٥١٥	٥١٣	٥١٢

(م)

المبسوط للإمام محمد بن الحسن	٥٢٨	٥٢٢	٥٢١	٥٢٠
الشيبياني ٢٨ ، ٤٥٤ ، ٥٦١	٥٤٤	٥٤٣	٥٤٠	٥٣٦
المبسوط لفخر الإسلام علي بن محمد	٥٥٥	٥٥٤	٥٥٣	٥٤٧
البرزدوي ٣٤٣ ، ٥٤١	٥٧٩	٥٧١	٥٥٩	٥٥٧
المبسوط لشمس الأئمة السرخسي ٥٢	٦٢٥	٦٢٤	٦١٤	٦١٣
١١٥ ، ١٤٢ ، ٣٢٥ ، ٤٣٣				٦٢٧
٤٥١ ، ٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٦٤٧	٩٣	٨٩	٨٥	كنز العباد
المبسوط لشيخ الإسلام علاء الدين	١٣١	١٢١	١٠٢	٩٤
الإسبيجاني ٥٧٥	١٧٥	١٦٩	١٦٨	١٦٤
المبسوط للفقير أبي الليث نصر بن	٢٧٥	٢١٢	٢١١	١٨٠
محمد السمرقندي ٤٤٠ ، ٦٢٥	٣٠٢	٣٠١	٢٩٩	٢٩٨
	٤٣٥	٤٣٤	٣٦٥	٣١٥
	٦٣٤	٦٣٠	٥١٢	٤٣٦
				٦٣٦

٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٥٦ ،

٤٥٩ ، ٥١١ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ،

٥١٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ،

٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ،

٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ،

٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٧١ ، ٦١٩ ،

٦٢٠ ، ٦٢٢ ، ٦٤٧ ،

مجموع العلوم ٦٣٥

مجموع المسائل ٥٤٩

مجموع النوازل للشيخ الإمام أحمد

بن موسى بن عيسى بن مامون

الكشي ٩١ ، ١٠٢ ، ١٤٥ ،

٤٠٧ ، ٥٠٢ ، ٥١١ ، ٥٨٤ ،

٦٠٣

مجموعة الواقات ٢٩٢ ، ٤٥٤ ،

٤٦٩ ، ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٦ ،

٥٦٠

الحيط ١٢ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٣٧ ،

٣٨ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ،

٧٠ ، ٧٨ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ،

١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٢ ،

١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٣١ ،

متفرقات الخاواني ٢٩٤

متفرقات الفقيه أبي جعفر ٤٠٥

المتفق (في فروع الحنفية) للشيخ

أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي

١٩٦ ، ٢٧٦ ، ٤٩٣ ، ٥٥٦ ،

المجرد (في فروع الحنفية) للإمام

أبي القاسم إسماعيل البيهقي ٥٥٧ ،

٥٧٢ ، ٦٢٤

المجمع (١) ٢٩٣

المجموع للنووي ٢٤٠

مجموعة البقالي ٤٩٠

مجموعة الروايات ٦٤ ، ٧٤ ، ١١٤ ،

١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٨٤ ،

١٨٦ ، ١٨٩ ، ٢١١ ، ٢٢١ ،

٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،

٢٧٧ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،

٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ،

٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٥٦ ، ٣٨٨ ،

٣٩٨ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ،

٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،

(١) أظنه مجمع البحرين للشيخ

الفقيه ابن الساعاتي البغدادي .

مختصر القدورى ٢٨ ، ٢٣٨ ،	١٧٣ ، ١٦٠ ، ١٥٤ ، ١٣٢
٤٥٦	١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،
مختصر الكافي ١٥٢	٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ،
مختصر الكرخى ٣٠١	٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٨١ ،
مختلفات النوازل ٣٧٦	٢٨٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ،
مختصر الوقاية ٣٩٦ ، ٤٥٦	٣٠٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ،
مدارك التنزيل وحقائق التأويل	٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٥٠ ، ٣٦٧ ،
(فى التفسير) للإمام عبد الله بن	٣٧٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ٤٠٨ ،
أحمد النسفى ٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ١١٣ ،	٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ،
١٣٦ ، ٥٤٧ ، ٥٦٢ ، ٥٨٠ ،	٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ،
٦٤٢ ، ٦٣١	٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٧٠ ،
المرصع شرح البردوى ٢١٨	٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧٧ ،
المزيد للإمام برهان الدين على بن	٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٦٠٣ ،
أبى بكر المرغينانى ٢٦ ، ٣١ ،	٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦٢٠ ،
٦٤١	٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٦ ، ٦٤٠ ،
المسافرى ٨٧ ، ١٦٠ ، ١٧٦ ،	٦٤٩ ، ٦٤٥
١٨٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٥ ،	المختار للشيخ أبى الفضل الموصلى
٢٣٦ ، ٢٨٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٦ ،	٢٨٥ ، ٤٠٥
٦٤٣	مختار الفتاوى للإمام برهان الدين
المستدرك على الصحيحين للشيخ الإمام	على بن أبى بكر المرغينانى ١٣٤ ،
محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم	٣٧٤ ، ٣٨٥
النيسابورى ١١ ، ٨٣ ، ١٤٥ ،	مختصر ابن الحاجب ٢٥
	مختصر الخصاف ١٧٠

- ٢٠ ، ٤ ، للشیخ یوسف بن عمر (٣٣٧ ، ٢٦٧ ، ١٩٢ ، ١٥٤)
٥٤ ، ٤٤ ، ٣٤ ، ٢٨ ، ٢١ ، ٦٤٨ ، ٦٤٣
٧٩ ، ٧٨ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٦١ ، المستصفي شرح منظومة النسفي لأبي
٩٧ ، ٩٥ ، ٩١ ، ٨٨ ، ٨٥ ، البركات عبد الله بن أحمد ٣٣٣ ،
١٣٢ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ٩٨ ، ٥٧٠ ، ٥١٥
١٤٩ ، ١٣٩ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، المسعودي (في فروع الحنفية)
١٥٥ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، للقاضي أبي محمد عبد الله بن الحسين
١٧٣ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٥ ، الناصحي ٤١٥ ، ٤٠٨
١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٣ ، ١٧٧ ، مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل
٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ١٩٦ ، ١٩٣ ، ٦٢٩ ، ٣٠٠
٢٢٨ ، ٢٢٠ ، ٢١٦ ، ٢١٢ ، مسند الشيخ الإمام أبي يعلى الموصلي
٢٣٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٤٣٧ ، ٣١٧ ، ١٧٨
٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، مسند الفردوس للشيخ الإمام أبي
٢٥٣ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، نصر الديلمي ٩٠ ، ١٩ ، ٧ ،
٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٦٣٨ ، ٦٣٣
٢٦٦ ، ٢٦٤ ، ٢٦١ ، ٢٥٩ ، مشكاة المصابيح ٤١٩ ، ٣١٥
٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، المشارق ٣٨٥
٢٨٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، مشكل الآثار ٥٤٨ ، ٦٤
٣٠٧ ، ٣٠٠ ، ٢٩٥ ، ٢٩١ ، المصابيح ٣١٠ ، ٣٠٩
٣٤٤ ، ٣٣٧ ، ٣٢١ ، ٣١٩ ، المصنف (مختصر من المستصفي شرح
٣٨٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧١ ، ٣٦٥ ، منظومة النسفي) ٤٢٩
٣٩٣ ، ٣٩١ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، المضمرات (شرح مختصر القدوري
٤١٠ ، ٤٠٦ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥

مقدمة المثانة

شيئا . وإن شئت قلت : تبين مثل حكم المتفق عليه في المختلف فيه بمثل علمه إلى هنا لفظ ميزان الأصول .

قال أبو بكر الرازي في أصول فقهه : وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي عبد الله بن زيد الواسطي قال رأيت القاشاني وابن سريج قد صنفا في القياس نحو ألف ورقة . هذا في نفيه وهذا في إثباته . اعتمد القاشاني فيه على قوله تعالى « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » . واعتمد ابن سريج في إثباته على قوله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار)

وقال أبو بكر الرازي أيضا : واحتج إبراهيم بن عتبة لإثبات القياس بقوله تعالى : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) . قال أبو بكر : وقد حكى عن ثعلب أن رد حكم الحادثة إلى نظيرها من الأصول يسمى اعتبارا . قال أبو بكر وبدل على صحة هذا المعنى ابتداء الآية التي فيها ذكر الإعتبار لأنه تعالى قال : (وظنوا أنهم ما نعمتهم حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم شرعا يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين) فأخبر عن ظنهم الكاذب أن حصونهم ما نعمتهم من الله ثم أخبر ما استحقوه من الخزي والعذاب والذل والخذلان بقوله تعالى :- (فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا) ثم قال : (فاعتبروا يا أولي الأبصار) والمعنى والله أعلم أن احكموا لمن فعل مثل فعلهم باستحقاق العقوبة والذكال من الله تعالى لئلا يقدموا على مثل ما أقدموا عليه فيستحقوا مثل ما استحقوا . فدل على أن الإعتبار هو

المغرب ٣٦ ، ١٨٧ ،	٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤١٣ ، ٤١١
المغنى ٣٠٥ ، ٤٣٠ ، ٦٢٠ ،	٤٤٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٢ ، ٤٢٧
٦٢٢	٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٥٠٥
مفاتيح المسائل لحجة الدين الحنفي	٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٧ ، ٥١٩ ،
٦٥ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١٩٨ ، ٢١١ ،	٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ،
٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ،	٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٦٥٩ ، ٥٦٦ ،
٣٠١ ، ٣٠٢	٥٧٤ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ،
مفتاح الشريعة ٥٠٦	٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ٥٩٢ ،
مفتاح الصلوة ٨٣	٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٨ ،
المفروق ٢٨٠ ، ٣١٠ ، ٣٩١ ،	٦١٠ ، ٦١٤ ، ٦١٧ ، ٦٢٧ ،
٤٧١ ، ٤٩٢ ، ٥٢٦ ، ٥٥٣ ،	٦٢٨ ، ٦٣٣ ،
مفيد المستفيد ٥٢ ، ٨١ ، ٩٦ ،	مطلوب المسلمين (في فروع الحنفية)
١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٦٢ ،	٩٠
١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ١٩٨ ،	المعارضات ٤٠٢
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،	المعجم الأوسط والكبير للطبراني ٥
٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ،	١١ ، ٣٢ ، ١٤٢ ، ١٩٢ ،
٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٦١٠ ،	٣٢٦ ، ٥٠٥ ، ٦٣٨ ،
٦١١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٨ ،	معدن الكنز ١١٦ ، ١٥٥ ، ٢٧٢ ،
المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث	٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٨٦ ،
المشتهرة على الألسنة للحافظ السخاوي	٥٠٧ ، ٥٢١ ، ٥٤١ ، ٥٥٥ ،
١٩٢	٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٨ ، ٦٠٤ ،
مكارم الأخلاق للفرانطى ٢٥٦	٦١٠
الملتقطات الظهيرية ١٠	المعلّى ٤٠٧

- ملتقط الأبحر ٤٠٢ ، ٤٦٧ ، ٥١٤ ، ٣٣٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧ ، ٥١٥
- ملتقط الملخص ٣٠٩
- الملتقط في الفتاوى الحنفية للإمام ناصر الدين السمرقندي ١٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦١ ، ١٣٤ ، ١٧٠ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣٢٨ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٤٠٢ ، ٤٣٠ ، ٣٨٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٨١ ، ٥٩٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٢٢ ، ٦٢٩ ، ٦٣٩
- ملتقى البحار ٤١١ ، ٤٣٨
- مناسك الأوغاني ٣٨٠ ، ٣٨٢
- المنافع ٣٧٦
- مناقب الإمام أبي حنيفة ٤٦١
- الملتقى (١) ١٤٧ ، ٢٩٥ ، ٣٣٣
- (١) أظنه للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد
- ٣٣٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧ ، ٤٢٤ ، ٤٤٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٥١٠ ، ٥٢٥ ، المنظومة ٥٦ ، ٩٠ ، ٢٨٠ ، ٣٦٠ ، ٥٠٠ ، المنقذ ٣١٧
- منهاج السنة للعلامة السيوطي ٦٣٣
- المنهاجية ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ١١٦ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ٢٣٨ ، ٢٨١ ، ٣٤٧ ، ٣٨١
- منية المصلي وغنية المبتدى للشيخ الإمام سديد الدين الكاشغري ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٩٥ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٩ ، ١٥٤ ، ١٧٩ ، ١٧٠ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤
- منية المفتي (في فروع الحنفية) للشيخ الإمام يوسف بن أبي سعيد أحمد السجستاني ١٢٤ ، ٤٣٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨
- المواقف للعلامة عضد الدين ١٨٥
- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية - في

- السيرة النبوية للشيخ الإمام القسطلاني
٩٠ ، ١٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ،
٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٩٤ ، ٤١٩ ،
٦٣١
الموطأ للإمام مالك بن أنس ٢٣٣
الميزان ٣٠٩
- (ن)
- نجاه الغزاة ٢٦٢ ، ٢٦٥
نسخة الخسرواني ٦٠٤
نصاب الإحتساب للشيخ عمر بن
محمد بن عوض الشامي الحنفي ١٧
٢٧ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٩٢ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١٤٩ ،
١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ،
١٨٠ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،
٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ، ٣٠١ ،
٣٠٢ ، ٣٢٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ،
٣٧١ ، ٣٩٠ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ،
٤٨٥ ، ٤٩٧ ، ٥٤٦ ، ٥٨١
نصاب الذرائع للشيخ أبي القاسم
محمد بن محمود بن محمد الزوزني
الحنفي ٢٣١
- نصاب الفتاوى ٥٨٨
نصاب الفقه للشيخ افتخار الدين
طاهر بن أحمد البخاري ١٣٣ ،
١٩١ ، ٢٥٥ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ،
٥٨٣ ، ٥٩٨
نصاب الفقهاء للشيخ أبي المعالي
صاحب التتمة ٦٣١
نظم الفقه للإمام الزندوستي الحنفي
١٥١ ، ٦٠١ ، ٦٣٩
النقاية للحافظ السيوطي ١٥
نوادير ابن سماعة ٢٨ ، ٤٥٤ ،
٤٧٤
نوادير ابن رستم ٢٨ ، ٣٩١
نوادير اصول الترمذي ٦٠٩
نوادير السغدي ١٠٩
نوادير المصلي ١٦٥
نوادير هشام ٢٨ ، ١٠٤ ، ٣٣٤
نوادير الفتاوى (لأبي سليمان موسى
بن سليمان الجوزجاني ثم البغدادي
الحنفي المتوفى بعد سنة ٢٠٠
مائتين) ٦٠ ، ٩٨ ، ١٣٢ ،
٢٠١ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٥٢ ،

٢٦٨ ، ٢٨٥ ، ٣١٣ ، ٣٢٠ ، ٢٣٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
٣٢٤ ، ٣٤٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٤٢ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ،
٤٧٨ ، ٥١٧ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٩٩ ، ٥٥٠ ،
٥٥٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦٢٣ ، ٦٣٤

واقعات الحسامى (١) للصدر

الشهيد حسام الدين عمر بن عبدالعزيز

البخارى ٥٦ ، ٢٣٨ ، ٣٨٨ ،

٤٦٥ ، ٥١٠ ، ٥٧٢ ، ٥٢٤ ،

٦١٩ ، ٦٢٢

واقعات الناطقى للشيخ أبى العباس

أحمد بن محمد ١٠٤ ، ١٣٥ ،

٥٢٤ ، ٥٢١ ، ٥٩٨

الواقعات الكابلية ٥٣٥

واقعة الفتاوى ٥٦٠

الوجيز (فى الفروع) للإمام

٥٩٣ ، ٦٠٢ ، ٦١٠ ، ٦٤١

النوازل للإمام أبى الليث السمرقندى

٦٦ ، ٧٨ ، ١٦٩ ، ١٩٠ ،

٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ،

٣٨٩ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٣٢ ،

٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٩٨ ، ٥٢١ ،

٥٢٤ ، ٦١٠ ، ٦٤٨

النهاية للحافظ ابن اثير الجزرى

٢٢٢

النهاية (فى الفروع) ٣١٩ ، ٤٢٠ ،

نهج التعلم لصاحب المتانة المخدم

محمد جعفر البوبكانى ٢٩

(و)

والإمام الجصاص ولطاهر بن أحمد

البخارى ، وللذجم الحنفى ولأبى

اليسر وللإمام قاضى خان - راجع

الكشف

الواقعات (١) ٢٨ ، ٦١ ، ١١٨

(١) وهى المسمى بالاجناس

أيضا .

(١) قلت : كذا ورد مطلقا ،

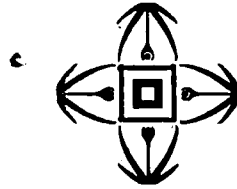
وهى كثيرة لشمس الأئمة الحلوانى ،

- حجة الإسلام الغزالي ٣٤٨ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٤٩٥
- وقاية الرواية في مسائل الهداية المعروف بالوقاية للإمام برهان الشريعة محمود ابن صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي ٧٧ ، ٧٨ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٦١ ، ١٩٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٣١ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٧٤ ، ٥٠١ ، ٥٢٢ ، ٥٥٣
- الولوالجية (فتاوى الولوالجي) للشيخ ظهير الدين أبي المكارم اسحق بن أبي بكر ٣٣٥
- (ه)
- الهارونيات ٢٨ ، ٢٤٩
- الهداية لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني ٢٢ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٨١ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٩

(س)

التيمة ٣٥ ، ١٥٩ ، ٢٨٤ ،
٣٩١ ، ٤٥٩ ، ٤٧١ ، ٥٣٩ ،
٥٩٤ ، ٦٠٨ ، ٦٣٦ ،
النبايح ٣٩ ، ٤٨ ، ١٥٠ ، ٦٥٨ ،
٢٢٧ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ، ٤١٣ ،
٤٩٣ ، ٥١٣ ، ٥٣٣ ، ٥٥٦ ،
٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٦١٠ ، ٦٢١ ،
بواقيت المواقيت ٣١١ ، ٥٥٢

٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ،
٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٩٢ ،
٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ،
٥٢٤ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،
٥٤٧ ، ٥٥٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ،
٥٧٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ،
٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٦١٩ ، ٦٤١ ،
هداية الحنفية ١٩٢



فهرس مقدمة المتنازة

صفحة	صفحة
٥	١
صاحب المتنازة تخرج على والده	التحميد والتصالفة
”	”
صاحب التاريخ المعصومي	ذكر استعماري الكسروي والقيصري
”	”
كان عصري المؤلف	انبشاع نور الإسلام في الأرض
٦	٢
ذكر زيارة مقابر مخاديم بوبكان	دخول بلادنا السند في حظيرة الإسلام
”	”
٧	”
نهج التعلم تأليف صاحب المتنازة وكان سن الفراغ منه (٩٧٦) الهجرية	نبوغ أبناء بلاد السند في العلوم والفنون
”	”
صاحب التذكرة الغوثية	حيات مؤلف المتنازة
”	”
كان من تلامذة العلامة الخكيم محمد عثمان البرهكاني	ذكر تلامذة الخدم
	عبد الكريم ميران والدم المؤلف

صفحة	صفحة
الصادق المنصف مسلك الإعتدال	٧ ذكر نبذة ما ذكره الفضلاء في مناقب المؤلف
لا يتم الفقه في الدين إلا بمعرفة الصحيح من السقيم تحقيق الظاهرين على الحق	٨ قصة ما وقع بين المؤلف ومخدوم الأولياء المخدوم نوح في روية الله تعالى
المهرة في أنواع علم الحديث هم خلفاء النبي صلى الله عليه وسلم	٩ ذكر بيت سندی نظمته المخدوم نوح ر (ت) المخدوم عبد الغني والمخدوم
حديث : كنت كنزا مخفيا الخ موضوع من لفظه ومعناه	٩ نور الدين كانا من أولاد المؤلف
وما نقل عنه صلى الله عليه وسلم في علم الباطن : " هو سريبي وبيني وبين أحبائي وأوليائي " موضوع	١٠ قصة ذهاب المؤلف إلى البلدة جهان آباد وبناءه بستانا في النظر الظاهر
الإلهام ليس من أسباب العلم بصحة الشئ	١٠ قصة إقامة المؤلف الهلال المصنوعى على السماء
مما ينهى عن مقالات الصوفية التي لم ترو عن السلف	١١ المؤلف أترف كتب المنطق في آخر عمره ، وكان يشتغل بمطالعة كتب التصوف
كتب الحارث المحاسبى يدع وضلالات	١٢ ذكر تصانيف المؤلف مسلك المؤلف في تأليفه :

صفحة	صفحة
العلماء في حق الأساتذة	” سرد أقوال العلماء في المحاسبي
ذكر المرید الهالك والناجي ٢٣	١٨ - تكلم العلماء في تصانيف الحكيم
ذكر رسالة حاصل النهج ٢٥	الترمذی المتصوف
من تألیف المؤلف وما فیها من الفوائد	” تحریم مطالعة كتب الحلاج
نهج التعلم من تألیف صاحب المائة قد أستفاد به المخدم محمد هاشم التتوی فی بیاضه	والرد علی من أثناه من بعض الشيوخ
٣٤	١٩ كتب ابن العربی من هذا القبیل عند المؤلف
عجالة الطالبین من تألیف صاحب المائة زبدة الرسائل المؤلفة فی الموضوعات ومحتو علی ما فاتها من الواجبات	” ثناء أجالة العلماء علی الشیخ الأكبر (ت)
” من عرف نفسه عرف ربه “ موضوع ٣٨	٢١ أعدل الأقوال عند المؤلف فی حق ابن العربی ان النظر فی كتبه محرم إجماعا ویمسك عن التعرض لذاته بعد موته
” حب الهرة من الإیمان “ موضوع	” الأذان للإعلام بوقت أداء سنة الجمعة المعمول فی بلاد السند لا حاجة إلیه
٣٩ تحقیق حدیث لولاك	٢٢ القيام بین الأساتذة زیادة علی ما كان بین یدیه صلی الله علیه وسلم و بین الصحابة
” سراج أمتی أبو حنیفة “ موضوع	” ذكر الآداب المأثورة من
٤٠ لاخلاف فی روية الإمام أبی حنیفة بعض الصحابة	

صفحة		صفحة
٥٣	ذكر أصحاب الإمام أبي حنيفة	٤٣
"	عبد الله بن مسعود رض كان	
	يتبع مذهب عمر الفاروق	
٥٤	الكوفة كانت بلدة عربية	٤٤
	وقد هاجر إليها زهاء أربعة	
	آلاف من الصحابة	وأهميتها
"	الإمام ابراهيم النخعي (شيخ	"
	الإمام أبي حنيفة) كان مركزا	ترجمة القاضي جكن صاحب
	لفقه أصحاب ابن مسعود رض	خزانة الروايات
٥٥	أصحابنا هم الربانيون في علم	٤٥
"	الكتاب والسنة	المتانة كتاب مستند إليه عند
"	حكاية مناظرة فخر الإسلام	كبار أعلام الفقه
	بإمام الحرمين في أوان	٤٦
	تحصيله ببخارا	ما السبب الذي طمحت
٥٦	لا يستقيم الحديث إلا بالرأى	أنظار هذه البلاد إلى كتب
	ولا يستقيم الرأى إلا بالحديث	المتأخرين كالعلامة الشامي
	اصول الفقه ومصادره	"
"	أقسام السنة	الفسخ الخطية لهذا الكتاب
٥٨	حد المتواتر	٤٨
٥٩	هل المتواتر يوجب علم	ذكر نسخة خطية للخزانة
	اليقين علما ضروريا؟	٤٩
		إستفادة المعلق من تحقيقات
		علماء السند
"		٥٥
		التعريف بالفقه الإسلامى
		٥٢
		شرف الفقه ومزيته
		"
		الإمام أبو حنيفة أول من
		فرع في الفقه وصنف فيه

مقدمة المائة

أن يحكم للشيء بحكم نظيره المشارك له في معناه الذي تعاق به استحقاق حكمه .

فإن قيل : الإعتبار هو التفكير والتدبير . قيل له : هو كذلك إلا أنه تفكر في رد الشيء إلى نظيره على الوجه الذي قلنا . ألا ترى أنك تقول :- قد اعتبرت هذا الثوب إذا قومتَه بمثل قيمته فكان المعنى أنك رددته إليه وحكمت له بمثل حكمه إذ كان مثله ونظيره . إلى هنا لفظ (الإمام) أبي بكر الرازي . (١)

يقول الإمام شمس الأئمة السرخسي : مذهب الصحابة ومن بعدهم من التابعين والصالحين والماضين من أئمة الدين رضوان الله عليهم هو أن القياس بالرأى على الأصول التي تثبت أحكامها بالنص لتعدية حكم النص إلى الفروع جائز مستقيم يدان الله تعالى به وهو مدرك مدارك أحكام الشرع ولكنه غير صالح لإثبات الحكم به لهتداء . وعلى قول أصحاب الظواهر هو غير صالح لتعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه والعمل به باطل أصلا في أحكام الشرع . وأول من أحدث هذا القول إبراهيم النظام ، وطعن في السلف لإحتجاجهم بالقياس ، ونسبهم بتهوره إلى خلاف ما وصفهم الله تعالى به فخلع به ربة الإسلام من عنقه . وكان ذلك منه إما للقصد إلى إفساد طريق المسلمين عليهم أو للجهل منه بفقهاء الشريعة ، ثم تبعه على هذا القول بعض المتكلمين ببغداد ولكنه تحرز عن الطعن في السلف فرارا من الشنعة التي لحقت النظام ، فذكر طريقا آخر لإحتجاج الصحابة بالقياس هو دلائل على جهله . وهو أنه قال :

(١) النسخة الخطية للشامل شرح أصول الإمام البزدوى ج ٧

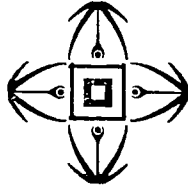
صفحة	صفحة
من لم يرتض بطرق المقاييس	” بحث المشهور من السنة
ووجوه إجتهد الراى كداود	٦٠ شرح خبر الواحد والمذاهب
الظاهرى والكرابيسى	فى قبوله وعدم قبوله
٧١ مبحث القياس	٦٢ سرد الدلائل على قبول خبر
القاشانى وابن سريج قدصنفا فى	الواحد
القياس نحو ألف ورقة هذا	٦٣ خبر الواحد والقياس
فى نفيه وهذا فى إثباته	” ما حكى عن الإمام مالك
٧٤ أول من خالف القياس	انه يرجح القياس على الخبر
وطعن فى السلف ابراهيم	الواحد فهو قول لا يدرى
النظام	ثبوته منه
٧٥ قال داود الاصفهاني وهو	٦٤ تحقيق الإمام الجصاص الرازى
رجل متجاهل : القياس	فى تقديم الخبر على القياس
لا يكون حجة	٦٥ الرد على من حكى ان عيسى
٧٥ طبقات المسائل	بن ابان طعن فى أبى هريرة رض
٧٧ طبقات الفقهاء	٦٦ مبحث العمل بالحديث المرسل
” النقد على العلامة ابن كمال	” شرح معنى المرسل عند
باشا فى تقسيم علماء مذهبنا	علماء الحديث وأصول الفقه
٨٣ القاضى أبو يوسف أفقه أهل	٦٨ الأصل الثالث الإجماع
عصره لم يتقدمه أحد فى	٦٩ تحقيق من ينعقد بهم الإجماع
زمانه	٧٠ لا يعتد فى الإجماع خلاف

صفحة	صفحة
الأغلو طات على العلماء	” علامات الإفتاء ورسم
ينبغي للمفتي أن يجتنب عن	المفتي وآدابه
تتبع الرخص للأمرء	٨٤ ما الفرق بين الصحيح
مأخذ المتانة ومصادره	والأصح ؟
ليس في المتانة ماهو من	٨٦ العمل والفتوى على كتب
عديمت الأصول وما زيفه	ظاهر الرواية إلا أن يختار
أضعفه العلماء الفحول	المشائخ المتأخرون على خلاف
ترجمة أحمد بن محمد الناطقي	ذلك بعبارة
صاحب الأجناس والفروق	٨٩ الفتوى على الإطلاق على
والواقعات وهو كان من كبار	قول الإمام ثم بقول أبي
علمائنا العراقيين	يوسف وهكذا
ترجمة الشيخ احمد بن عمر	” اذا اختلفت الروايات عن
الخصاف صاحب أدب	الإمام فالأولى الأخذ بأقواها
القاضي	حجة
الإمام عبدالرحمن بن محمد	٩١ آداب الفتوى
الكرمانى صاحب الإيضاح	” لا يجوز الإجتراء على تقلد
انتهت إليه رياسة المذهب	الفتيا
بخراسان	” إن سئل عما يشك فيه يقول
التاتار خانية كتاب عظيم	لأدرى
جمع فيه مسائل المحيط	٩٢ شرائط الفتوى
	” يحرم على السائل إلقاء

صفحة	صفحة
ركن السنين حسام المفتي الناكوري	البرهاني والذخيرة والحانية والظهيرية
١٠٢ الخانية أوفتاوى قاضى خان مقبولة معمول بها	٩٨ حكاية تزوج صاحب بدائع الصنائع الفاطمة الفقهية بنت الشيخ محمد بن أحمد السمرقندى صاحب التحفة
١٠٣ ما يصححه قاضيخان يقدم على تصحيح غيره	٩٩ لا يصالح المرء للفتوى ولا للقضاء إلا إذا علم مسائل الجامع الصغير
ترجمة الإمام أبي الليث صاحب خزانة الفقه وتنبيه الغافلين وغيرها	” ترجمة الإمام محمد رح على حسب ما ذكره صاحب تاج التراجم
” الشيخ طاهر بن أحمد البخارى صاحب الخلاصة كان من المجتهدين فى المسائل	١٠٠ الجامع الكبير مشتمل على عيون الروايات ومتون الدرابات
١٠٤ الذخيرة من الفتاوى تألف الشيخ محمود بن أحمد البخارى كتاب مقبول بين العلماء	١٠١ كيف رتب الشيخ محمد بن أبى المفاخر الكرماني كتابه جواهر الفتاوى؟
١٠٥ الزاهدى شرح القدورى حاو على المسائل الغربية ومؤلفه معتزلى الاعتقاد وهو الذى صنف الفنية	” الحمادية لقاضى القضاة حماد الدين جمعها تلميذه ابو الفتح

صفحة	صفحة
الزاهدى ؟	١٠٦ موارد الشرعة شرح شرعة
الكافى للحاكم الشهيد كتاب	الإسلام للعلامة المخدم حسن
معتمد فى نقل المذهب ومبسوط	التتوى من أحسن الشروح
السرخسى شرح له	للشرعة
الحاكم الشهيد يروى عن	١٠٧ ترجمة صاحب الظهيرية
الإمام أحمد بن حنبل وغيره	والنقد على الشيخ على
القاضى يوسف بن احمد	القارى رح
الحوارزمى وفتاواه الكبرى	” ترجمة صاحب العتابية
ترجمة صاحب كشف الأسرار	”
فى أصول البزدوى	١٠٨ الفتاوى السراجية حاو على
كشف الأسرار مشتمل على	وقائع لا توجد فى أكثر الكتب
فوائد خلت عنها الزبير	العلامة عمر بن محمد النسفى
المتداولة	”
الشيخ أبو البركات عبد الله	١٠٩ صاحب فتح القدير العلامة
النسفى صاحب الكنز ومؤلفاته	ابن الهمام شرح الهداية بعد
نسخ المبسوط المروية عن	قراءته تسع عشر سنة على
الإمام محمد رح	وجه التحقيق على الإمام عمر
المزيد تأليف صاحب الهداية	بن على الكتانى
وذكر مؤلفاته الأخر	” من هو مؤلف الفصول العمادى؟
المضمرة شرح القدورى	١١٠ ماذا يقول المخدم محمد هاشم
	التتوى فى حق القنية ومؤلفه

صفحة	صفحة
”	جامع للتفاريع الكثيرة
النوازل كتاب جمع فيه من	”
كلام الأئمة الكبار كالشيخ	منية المصلى للشيخ سديد الدين
محمد بن الشجاع ومحمد بن	محمد الكاشغرى كتاب
مقاتل الرازى وغيرهما و	معروف وأحسن شروحه
هكذا عيون المسائل	شرح الشيخ الحلبي
واقعات الحسامى جمع فيه	١١٦ نصاب الفقه للشيخ طاهر
١١٧ بين النوازل لأبى الليث	البخارى مختصر من كتابه :
والواقعات للناطفي	خلاصة الفتاوى
ذكر الهداية وذاب مؤلفه	”



الإستدراكات

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
١	١٧ (ت)	السيد	للسيد	١٩	٨	مخطأئي	مخطأنا
٢	١٥ (ت)	بمرتبة	بمرتبة	٢٠	٦	فادا	فاذا
٤	١	سبروا	سبروا	”	١٩	هذه	هذه
٥	٢	وب	رب	٢٣	٤	الرحض	الرخص
٧	٣ (مقدمة)	بنجح التعلم	بجاصل النجح	”	١٧	سبروا	سبروا
٧	١٤ (ت)	دجلاه	رجلاه	٢٤	١٦	الخصم	الخصم
”	٢٠ (ت)	الحديث	الحديث	٢٦	١٣	لا يتيقن	لا يتيقن
٨	١٦ (ت)	الظهيرية	الظهيرية	٢٧	٢١	يجب	يجب
”	١٧ (ت)	لغيره	لغيره	٢٨	٣	نأخذ	نأخذ
”	٢٠ (ت)	شجره	تبحره	٣٢	٨	حديثا	حديثا
٩	٧	الخانيته	الخانية	”	١٣	الحيلة	الحلية
١٣	١٢	الزيادة	الزيادة	٣٥	٦	حمادا	حمادا
”	٢٤ (ت)	يوافق	يوافق	”	٧	انبه	انبه
١٤	١٥	بينها	بينها	”	٧	انبه	انبه
١٦	١٤ (ت)	سهوا	سهو	٣٨	٢٢	في الاصل	في الاصل
١٧	٣	رمابعته	و رمابعته	٣٩	٩	لا يجوز	لا يجوز
”	٥	الفتيا	الفتيا	٤٠	١٩	تكثره	تكثره

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
٤١	٩	ثلث	ثلاث	٦٥	١٠	فاصاحب	فأصاب
٤٣	١٨	تيجرك	يتحرك	٦٦	٧	لايجوز	لايجوز
٤٤	١٠	الاي	الرأى	”	٩	يننجس	يتنجس
٥٢	٣	قفسد	تفسد	٦٧	٦	مثنى	مشى
”	١٤	الغبائية	الغبائية	”	١٩	لموم	لعموم
”	٢٣	ماى	ما فى	٦٨	١١	السراجبة	السراجية
٥٣	٥	فلبل	قيل	”	١٢	بحتاج	يحتاج
”	١٢	ترشح	ترشح	٧٠	٣	المتسجسدة	المتجسدة
”	١٧	أبو حفض	أبو حفص	”	١٢	لم يغسل	لم يغل
٥٤	٢٠	يطهر	يظهر	”	١٤	يبرد	يبرد
٥٥	١١	كلا	كالماء	”	٢٢	بيبخار	بيبخار
”	١٢	الماء نعات	المائعات	٧١	٣	بطهاوتها	بطهارتها
٥٦	٦	بالاحزا	بالاجزاء	”	٨	ترجيحها	ترجيحها
”	٢١	جليحفة	حذيفة	٧٣	١٩	مستعلا	مستعملا
٥٧	١٠	غلاظة	غليظة	٧٤	١	وقى	وفى
٥٩	١٧	المكافى	الكافى	”	٥	يردى	بردى
٦١	٢٣	(ت) المخرج	المخرج	٧٦	١	الغسل	العسل
”	٢٤	(ت) فثاواه	فتاواه	”	٢	النديس	النديس
٦٢	١٢	امتخط	امتخط	٧٨	٢	بالذبح	بالذبح
٦٣	٤	طاه	طاهر	٧٩	٨	العروب	الغروب
٦٤	٢٣	بليد	بليد	٨١	٨	قبل	قبل

صفحة سطر	الخطاء	الصواب	صفحة سطر	الخطاء	الصواب
٨١	١٤	التبين	١١١	٩	القرنخوانية
٨٨٢	٨	أن يقضى ان حاجته	١١٧	٤	يقول يجوز
٨٣	٧	المخرج	"	١١	انتهى
"	١٠	يشمر	١١٨	٥	خرج
"	١٣	النسائي	١٢٠	٩	فعل (ت) فعل
٨٤	١٠	كانت	١٢١	١٠	بالنسخة
٨٥	٤	ثلاث	"	٢١	الخذف
"	٦	جميا	١٢٢	٢١	الهيتمى
٨٨	٢٤	عنسل	١٢٤	١	اصوت صوت
٩٤	٦	حديث	"	٨	المرغيناني
٩٥	١٥	النهرال	١٢٥	٨	فليس
٩٦	٧	الخذف	١٢٦	٢٤	ولبس
٩٧	٤	في الذخيرة	١٢٨	٦	جزه
٩٩	١٥	لا ينقض	١٣٠	١٦	يزرد
١٠٠	٥	لافه	"	٢٠	فياخذ
١٠٢	٤	لليه	١٣١	٢	اوبجائطه
"	١٧	نقيضه	١٣٧	٢٠	بعده (ت) يعده
١٠٤	١	الناطقى	"	٢٤	احكاه
١٠٥	٨	يجب	١٣٩	٢	هذان
١٠٧	١٥	يو عمر	"	٢٢	لاتفسد
١١٠	٢	الحادى	١٤٠	١١	اختيار

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
١٤٤	٥	عنن	عند	١٩١	١٤	لايجوز	لايجوز
١٤٧	٢	صلى الله	صلى الله أو اسمه	١٩٦	٤	فمائدة	فمائدة
١٤٨	١٤	تماز	تماز	٢٠٦	٢	او تحول	او تحول
١٤٩	١٤	لايجوز	لايجوز	٢١١	١٤	اسه	براسه
١٥٣	١٥	كانث	كانت	٢١٨	١٢	قالى	قال
١٥٦	٦	الكثير	الكثير	٢٢٠	٢٠	أن صلى	إن صلى
"	٢٠	دالاثبات	والاثبات	٢٢٨	٣	قالحديثه	فالحديثه
١٥٨	٢	البينة	النية	"	٨	الإتسان	الإتسان
١٦٠	١٢	منطوق	منطوق ما	٢٢٩	١٢	السراجيته	السراجيه
				"	١٣	العجز	الفجر
١٦٧	٢	اساءة	إساءة	٢٣٢	٢٢	صل	صلى
١٧١	١١	تحقيق	تحقق	٢٣٥	٣	السفدى	السفدى
١٧٥	٢	يعد	بعيد	"	٢٣	ادراك	أدرك
"	٤	بالصوته	بالصلوة	٢٣٦	١٨	الخلاصة	في الخلاصة
١٧٦	١٥	البسرى	اليسرى	٢٤٢	١	سنة زائدة	سنة زائدة
١٨٠	١	وكذ	وكذا			كما	كما
١٨٢	١٧	غيره	غيره	٢٤٨	٢٠	الهداية	الهداية
١٨٣	٣	لايسطيع	لايستطيع	٢٥٢	٢٢	عتابية	العتابية
١٨٥	١٢	احد	أحدا	٢٥٣	١١	وحده	وحده
"	١٦	فتشنا	فتشنا	٢٥٥	٤	ارادا	أرادوا

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
٢٥٧	٢٢	(ت) فليناظر	فليينظر	٣٠٨	٨	بيت	بيت
٢٦٢	١٧	صاحب الجنس	صاحب	٣٠٩	٢٠	ملتقط	في ملتقط
		الجيش		٣١٢	٥	راحته	راحته
٢٦٤	١٣	وجب الامتناع	واجب	٣١٦	٢٤	كالرؤيا	كالرؤيا
		الامتناع		٣١٧	٣	القبير	القبير
٢٧٠	٥	لم ينوا	لم بين	٣١٨	١٦	ووبنحه	ووبنحه
٢٧٢	١٥	يربهم	يربهم	٣٢٠	٦	اعز	أعز
٢٨٢	١٠	صلى	صل	٣٢٢	٢	الاصليته	الأصلية
٢٨٣	٢٤	بالايماء	بالايماء	٣٢٣	١٨	استدل	استبدل
٢٨٤	٣	يتضرر	يتضرر	٣٢٤	١٥	الزكرة	الزكرة
٢٨٦	١٩	امءة	امرءة	"	١٧	افراها	افرزها
٢٨٧	٥	السقط	السقط	٣٢٥	١٨	فوط	فرط
٢٨٨	٣	كالطلب	كالكلب	٣٣٠	١	السوال	سوال
٢٩٢	١٦	برد	برو	٣٣١	١٠	لقد	نقد
٢٩٣	١٩	(ت) لنودي	لنودي	٣٣٤	٨	فالحقوة	فألحقوه
٢٩٥	١	فان مشاءوا	فان شاءوا	"	٩	نى	فى
٣٠٠	١	الحاء	الحار	٣٣٦	١	مسلم	مسلم
٣٠١	٨	الهدية	الهداية	"	٢	لايجب	لايجب
٣٠٤	٣	فترسه	افترسه	"	٣	كالاهليج	كالاهليج
٣٠٧	٨	كنازة	كتابة	"	٨	زياده	زيادة
"	١٠	قى	فى	"	١٤	الربع	الربع

مقدمة المائة

ما جرى بين الصحابة لم يكن على وجه الإحتجاج وإنما كان ذلك على وجه الصلح والتوسط بين الخصوم وذكر المسائل لتقريب ما قصدوه من الصلح إلى الأفهام . وهذا مما لا يخفى فساده على من تأمل أدنى تأمل فيما نقل عن الصحابة في هذا الباب . ثم نشأ بعده رجل متجاهل يقال له داود الأصفهاني فأبطل العمل بالقياس من غير أن يقف على ما هو مراد كل فريق ممن كان قبله ولكنه أخذ طرفاً من كل كلام ولم يشتغل بالتأمل فيه ليتبين له وجه فساده ، قال : القياس لا يكون حجة ولا يجوز العمل به في أحكام الشرع ، وتابعه على ذلك أصحاب الظواهر الذين كانوا مثله في ترك التأمل . وروى بعضهم هذا المذهب عن قتادة ومسروق وابن سيرين . وهو إفتراء عليهم فقد كانوا أجل من أن ينسب إليهم القصد إلى مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيما هو طريق أحكام الشرع بعد ما ثبت نقله عنهم (١)

طبقات المسائل ولما رأى المفكرون من الفقهاء المحققين الذين يتألمون من فساد حال المسلمين استفحال هذا الداء وتمكنه اضطروا إلى أن يقسموا مسائل المذهب وفقهائه إلى طبقات ليميزوا الصحيح من الفاسد من الأقوال ، والمحق من المبطل من الفقهاء فقالوا إن مسائل مذهبنا تنقسم إلى ثلاث مراتب :

الأولى مسائل الأصول وهي مسائل ظاهر الرواية . وهي التي

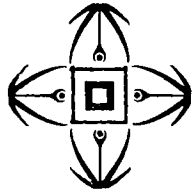
(١) وإن شئت البسط والتفصيل فراجع أصول السرخسي ج ٢

ص ١١٨

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
٣٤٢	٢٠	ولا يجوز	ولا يجوز	٤٠٥	٩	الناطقى	الناطقى
٣٥٥	٢١	شراب	شرب	٤٠٧	١٦	لا يصدق	لا يصدق
٣٥٦	٨	الغياثية	الغياثية	"	١٨	يقى	يقى
٣٥٧	١٣	ان يحفه	ان يحفه	"	٢٣	لابنتا	لابنتها
٣٥٨	٦	أفطر	أقطر	٤١٧	٣	قد عملت	قد عملت
"	٩	مفرط	مفطر	"	٥	إذا اذنت	إذا اذنت
٣٦١	٢	أوحجر	أوحجرا	٤٢٢	١٧	وإن بقى	وإن بقى
"	١٩	وإن عاد	وأن أعاد	٤٢٤	١٧	الناطقى	الناطقى
٣٦٦	١٢	أولعامة	أولعمارة	٤٢٥	٧	نسبحت	نسبحت
"	١٩	الحرب	الحرب	"	٨	سعيها	سعيها
٣٧٠	١٥	أوباحدهما	أوبأحدهما	٤٢٦	٥	يسبرده	يسترده
٣٧٨	٥	فتح القمد	فتح القدير	٤٢٩	٥	لا ينفذ	لا ينفذ
٣٨٢	٩	السفينة	السفينة	٤٣٤	١٤	عجز	عجز
"	٦	فى الأوغان فى الأوغان	فى الأوغان فى الأوغان	٤٤٠	٣	تى	فى
٣٨٣	١٢	التغيم	التنعيم	٤٤٤	٢٣	فى اللبن	فى اللبن
٣٨٥	٢٣	فى	انى	٤٤٨	١٣	على العيد	على العيد
٣٨٧	٦	ففسى	نفسى	"	١٣	الح	الح
٤٠٢	١٥	لظره	نظره	"	٢٣	النسفى	النسفى
٤٠٣	٦	الاشتهار	الاشتهاء	٤٤٩	٧	بالثياب	بالثياب
٤٠٤	٦	انصاف	الاصاف	٤٨١	١٣	فتزوج	فتزوج
"	٧	لكن بالنظر	لكن لا بالنظر	٤٩٠	١٠	الظهيرته	الظهيرية

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
٤٩١	٢٤(ت)	فليصحح	فليصحح	٥٥٤	٢٠	القتل	القطع
٤٩٦	١٣(ت)	مسأله	سأله	٥٦٠	٢١	ماما	إماما
٤٩٧	٢١	المعة	المرعة	٥٦٢	١٦	واحب	واجب
٤٩٩	١٤	ققال	فقال	٥٦٩	٥	البنبايع	الينبايع
٥٠٣	٥	الولوالجية	والوالجية	٥٧١	٢٠	بجنضة	بجينة
٥٠٤	٢	صرفه	صرفه	"	٢٠	رطيها	وطيها
"	١٨	قبيل	قبل	"	٢٠	دار الإسلام	إلى دار الإسلام
"	٢٩	الغياثية	الغياثية	٥٧٦	١	الكبا	الكبائر
٥٠٦	١١	يطهر	يظهر	٥٩٥	١	اليتامن	واليتامن
٥٠٩	٤	الواجية	الواجية	٥٩٦	١٣	انبيا	نبيا
"	١٨	لا تخرج	لا تخرج	٥٩٧	١	كافرا	كافرا
٥١٣	١٧	بيبعها	بيبعها	"	١٩	لعنت توياد	لعنت برتوباد
٥١٦	١٨	المختار	المختار	٦٠٠	١٢	يكفر	بكفر
٥١٧	١٨	المختار	المختار	٦٠١	١٠	لتزوج	لتزوج
٥٢٩	١٣	فذاق	فذاق	٦٠٥	٢	صد	صدق
٥٣١	١٥	ليس	لبس	"	٧	الأئمة	الأئمة
٥٤٣	٢١	الزو	الزوج	"	١٥	الأصنام	على الأصنام
٥٤٤	٥	الفاذف	القاذف	٦١١	١٤	يوجد	يوجد
"	١٧	بلغه	بلغه	٦١٤	٨	بنية	بينية
٥٤٩	٦	الغوامص	الغوامص	٦١٩	٦	بصير	بصير
٥٥٢	٦	الممازجة	الممازحة	٦٢٠	٩	لخها	لفرخها

صفحة	سطر	الخطاء	الصواب	صفحة	سطر	الخطاء	الصواب
٦٢١	١٤	سقط	سقط	”	٧	لا يبصیل	لا يبصل
٦٢٢	٨	ليجتمع	ليجتمع	”	١٧	كتب	كتب
٦٣١	٩	تجيرا	تجيرا	٦٤٠	١٣	شم	شم
”	١٥	منه	منه	٦٤٤	١	في	في
٦٣٢	١	ولو أراد	ولو أراد	”	٢	اذا فرغ	اذا فرغ
٦٣٣	٦	والإتصات	والإتصات	”	٩	فرا	كافرا
٦٣٤	٢٢	المتعلم	المتعلم	”	١٦	بطهر	بطهر
”	٢٤	مفيد المستفيد	مفيد المستفيد	”	١٩	يفتى	يفشى
٦٣٥	٨	لم يخرج	لم يخرج	٦٤٥	٢٤	نفس	نفس
”	١١	النسج	النسج	٦٤٩	١١	أخطاف البد	إخطاف اليد
٦٣٦	٢	اليتيمة	اليتيمة	٦٥٠	٤	فميص	قميص



مقدمة المائة

اشتملت عليها كتب الإمام محمد بن الحسن كالجامعين والسيرين والزيادات والمبسوط وغيرها . وهذه المسائل هي التي أسندها محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أو أسندها عن أبي حنيفة فقط . وقد صنفت تلك الكتب في بغداد ثم تواترت عنه أو اشتهرت برواية جمع كثير من أصحابه قد بلغ عددهم مبلغا لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب أو الخطأ في الرواية عنه وهم جرا إلى أن وصلت إلينا .

المرتبة الثانية : مسائل النوادر وهي غير ظاهر الرواية ، لأنها لم تظهر كما ظهرت الأولى ، ولم ترو إلا بطريق الآحاد بين صحيح وضعيف كالرققيات (صنفتها حين نزل رقية ، وكان وردا مع هارون الرشيد قاضيا عليها) والكيسانيات (رواها عنه شعيب بن سليمان الكيساني) والجرجانيات رواها عنه علي بن صالح الجرجاني من أصحابه . والهارونيات من تصانيف الإمام محمد التي رواها عنه الآحاد ، ولم يبلغ حد التواتر ولا الشهرة عنه . وكتاب المنتقى للحاكم الشهيد مجموع كلام الإمام محمد في غير رواية الأصول فهو في حكمها كما أن الكافي له أيضا في حكم رواية الأصول . ومن ذلك الامالي ، والجوامع للقاضي أبي يوسف رح وكتاب المجرد للإمام حسن بن زياد ومنها الروايات المتفرقة كنوادر محمد بن ساعة ، ونوادر إبراهيم بن رستم المروزي ونوادر هشام بن عبيد الله الرازي وغيرهم .

وأما المختصرات التي صنفتها حذاق الأئمة وكبار الفقهاء المعروفين بالعلم والزهد والفقاهة والعدالة في الرواية كالإمام أبي جعفر الطحاوي ، وأبي الحسن الكرخي ، والحاكم الشهيد المروزي وأبي الحسن القدوري

مقدمة الثالثة

ومن في هذه الطبقة من علمائنا الكبار ، فهي موضوعة لضبط أقوال صاحب المذهب وجمع فتاواه المروية عنه . فسائلها ملحقة بمسائل الأصول وظواهر الروايات في صحتها ، وعدالة روايتها . وما فيها دأثر بين متواتر ومشهور وآحاد صحيحة الإسناد . وقد تواترت هذه المختصرات عن مصنفها وتلقاها علماء المذهب بالقبول منهم .

المرتبة الثالثة : الفتاوى وتسمى الواقعات . وهي مسائل استنبطها المتأخرون من أصحاب محمد رحه وأبي يوسف ، وزفر والحسن بن زياد وأصحابهم رحمهم الله وهلم جرا مثل كتاب النوازل لأبي الليث السمرقندي فقد جمع فيه فتاوى مشائخه ومشائخ مشائخه ، كمحمد بن مقاتل الرازي وعلي بن موسى القمي ومحمد بن سلمة ، وشداد بن حكيم ، ونصر بن يحيى البلخيين وأبي النصر قاسم بن سلام ومن قبل هؤلاء من أصحاب أبي يوسف ومحمد مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماء وأبي سليمان الجوزجاني وأبي حفص البخاري . وقد يتفق لهؤلاء جميعا أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم (١)

طبقات الفقهاء : وقد قسم علماء مذهبنا كذلك إلى سبع طبقات ، ولكن هذا التقسيم كان غلطا فاحشا من ابن كمال باشا الرومي وإن قلده فيه كل من جاء بعده منهم العلامة ابن عابدين الشامي في رسالته شرح عقود رسم المفتي . (٢) وخلط طبقات العلماء ، فقدم وأخر رجعا

(١) راجع مقدمتي على مختصر القدوري طبعها "كارخانه تجارت كتب" كراشي .

(٢) وقلت : تبع العلامة ابن كمال باشا ، فقيه عصره الخدم محمد ماشم

مقدمة المائة

المجتهد مقلدا أو المقلد مجتهدا ، فانتقد عليهم العلامة عبد الحى اللكهنوى والعلامة الشيخ محمد نجيت . ثم قسم الأخير علماء المذاهب إلى ثلاث طبقات غير مبال بالتقدم والتأخر الزمانى . وجعل مدار تلك الطبقات على أوصاف ذكرها فقال : إعلم أن المجتهد ضربان : أحدهما المجتهد المطلق وهو صاحب الملكة الكاملة فى الفقه والنباهة وفرط البصيرة والتمكن من استنباط الأحكام من أدلتها كأبى حنيفة ومالك ، والشافعى ، وأحمد ، وأبى يوسف ، ومحمد ، وزفر ، والثورى ، والأوزاعى ، وابن أبى ليلى وغيرهم .

وثانيهما المجتهد فى مذهب إمام معين . قالوا :- وهو الذى يحقق أصول إمامه وأدلته ، ويتخذ نصوصه أصولا يستنبط منها الفروع وينزل عليها الأحكام نحو ما يفعل به بنصوص الشارع فيما لا يقدر على الاستنباط فيه من الأربعة . وهؤلاء وإن لم يباغوا درجة الإجتهد المطلق وتماصروا فى الفقه عن رتبة المجتهدين اجتهادا مطلقا لكنهم ليسوا بمقلدين بل هم أصحاب نظر وإستدلال وبصارة فى الأصول وخبرة تامة بالفقه ولهم محل رفيع فى العلم وفقاهة النفس ونباهة الفكر وقدرة وافية فى الجرح والتعديل والتمييز بين الصحيح والضعيف وقدم عال فى الحفظ للمذهب والنضال عنه والذب عن أحكامه وتلخيص المسائل وبسط الدلائل وتقرير الحججة وتزييف الشبهة ، وكانوا يفتون ويخرجون . فهؤلاء على الحقيقة مجتهدون فى بعض المسائل لا فى كلها ، وغير مستقلين باستنباط الأحكام بل يستعينون فى جميع ما ذكر بما بينه أئمتهم من طرق

التتوى أيضا فى رسالته : الطراز المذهب .

الإستنباط وتعيين الأدلة .

ثم من بعد هؤلاء طوائف آخرون يتفاوتون في العلم بين ثقة و ضعيف في الرواية وكامل وقاصر في الفقه والدراية .

يقول العلامة محمد نجيب : وترتيب الطبقات على هذا الوجه ؛ لا يختص بأهل عصر دون عصر بل المدار في الطبقات على الإنصاف بالصفات لا على التقدم في الزمان وإلا فكم من متقدم في الزمان وهو مقلد لا يفقه من الدليل شيئاً وكم من متأخر في الزمان بلغ رتبة الإجتهد كما هو معلوم بالبداهة (١)

ويقول العلامة عبد الحى الكهنوى : واعلم ان لأصحابنا الحنفية خمس طبقات : الأولى طبقة المتقدمين من أصحابنا كتلامذة أبى حنيفة نحو أبى يوسف ومحمد وزفر وغيرهم . وهم كانوا يجتهدون في المذهب ويستخرجون الأحكام من الأدلة الأربعة على مقتضى القواعد التي قدرها أستاذهم . فإنهم وإن خالفوه في بعض الفروع لكنهم قلدوه في الأصول بخلاف مالك والشافعى وأحمد وغيرهم فإنهم يخالفونه في الفروع غير مقلدين له في الأصول . وهذه الطبقة هي الطبقة الثانية من الإجتهد .

والثانية طبقة أكابر المتأخرين كأبى بكر الخصاص ، والطحاوى . وأبى الحسن الكرخى والحاوئى والسرخسى وفخر الإسلام البزدوى و قاضىخان وصاحب الذخيرة والمحيط البرهانى الصار برهان الدين محمود

(١) راجع مقدمتى على مختصر القدورى . طبعها "كارخانه تجارت كتب" كراشى .

مقدمة الثالثة:

والشيخ طاهر أحمد صاحب النصاب وخلاصة الفتاوى وأمثالهم . فإنهم يقدرون على الإجتهد في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب ولا يقدرون على مخالفته لا في الفروع ولا في الأصول .

والثالثة : طبقة أصحاب التخرج من المقلدين كالأرازي وأضرابه فإنهم لا يقدرون على الإجتهد أصلاً ، لكنهم لإحاطتهم بالأصول يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم مبهم محتمل لأمرين منقول عن أبى حنيفة أو أصحابه . وما وقع في الهداية في بعض المواضع كذا في تخرج الأرازي من هذا القبيل .

والرابعة : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبى الحسين أحمد القدورى ، وشيخ الإسلام برهان الدين صاحب الهداية وأمثالها . وشانهم تفضيل بعض الروايات على بعض بقولهم : هذا أولى وهذا أصح رواية وهذا أوضح دراية وهذا أوفق بالقياس وهذا أرفق بالناس .

والخامسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والروايات النادرة كشمس الأئمة محمد الكردرى ، وجمال الدين الحصرى وحافظ الدين النسقى وغيرهم مثل أصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين كصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع . وشانهم أن لا ينقل في كتابهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة . وهذه الطبقة هي أدنى طبقات المتفقهين . وأما الذين دون ذلك فإنهم كانوا ناقصين عامين يلزمهم تقليد علماء عصرهم ، لا يحل لهم أن يفتوا إلا بطريق الحكاية كذا ذكره الكفوى (١)

(١) النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ص ٣

مقدمة المائة

وما ذكره المولى ابن كمال باشا الرومى صاحب الإصلاح والإيضاح وغيره وتبعه العلامة الشامى (١) ففيه أنظار شتى من جهة إدخال من فى الطبقة الأعلى فى الأدنى ، قد أبدأها الفاضل هارون بن بهاء الدين شهاب الدين المرجانى الحنفى ولا بأس بسرد عبارته لتضمنها فوائد شريفة وفرائد لطيفة وهى هذه :

ما معنى قولهم : إن إبايوسف ومحمدا وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة فى بعض الأحكام لكنهم يقلدونه فى الأصول ، ما الذى يريد به ؟ فإن أراد منه الأحكام الإجماعية التى يبحث عنها فى كتب الأصول فهى قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث أنه ذوعقل

(١) وهو هذا : الفقهاء على سبع طبقات : الأول طبقة المجتهدين فى الشرع كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم فى تأسيس قواعد الأصول واستنباط الأحكام والفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد لا فى الفروع ولا فى الأصول .

الثانية : طبقة المجتهدين فى المذهب كأبى يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبى حنيفة القادرين على إستخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التى قررها أستاذهم أبو حنيفة فإنهم وإن خالفوا فى بعض أحكام الفروع لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول ربه بمقتضى عن المعارضين فى المذهب .

والثالثة : طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب المذهب كالخصاف والطحاوى وأبى الحسن الكرخى ، والسرخسى والحلوانى والبزدوى وقاضىخان وأمثالهم فإنهم لا يقدرُونَ على المخالفة للشيوخ لا فى الفروع

مقدمة الثالثة

وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا أو غير مجتهد ، ولا تعلق لها بالإجتihad قط . وShان الأئمة الثلاثة أرفع وأجل من أن لا يعرفوا بها كما هو اللازم من تقليدهم غيرهم فيها ، فحاشاهم عن هذه النقيصة . وChالم في الفقه وإن لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسوا بدونها . وقد اشتهر في أفواه الموافق والمخالف وجرى مجرى الأمثال قولهم

ولا في الأصول لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لانص فيها عنه على حسب أصول قررها وقواعد بسطها .

الرابعة : طبقة أصحاب التخرج من المقلدين كالرازي وأضرابه فإنهم لا يقدرّون على الإجتihad أصلا لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن واحد من أصحابه المجتهدين برائهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع .

والخامسة : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسين القدوري وصاحب الهداية وأمثالها . وشانهم تفضيل بعض الروايات على بعض . والسادسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة كأصحاب المتون الأربعة من المتأخرين مثل صاحب الكنز ، وصاحب الوقاية ، وصاحب المجمع . والسابعة : طبقة المقلدين الذين لا يقدرّون على ما ذكر ، ولا يفرقون بين الغث والسمين ، ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب الليل انتهى ملخصا . وكذا ذكره عمر بن عمر الأزهرى المصرى في آخر كتابه : الجواهر النفيسة شرح الدرّة المنيفة في مذهب أبي حنيفة رح . راجع النافع الكبير ص ٤

مقدمة المائة

أبو حنيفة أبو يوسف بمعنى أن البالغ إلى الدرجة التصوي في الفقهية أبو يوسف . وقال الخطيب البغدادي : قال طلحة بن محمد بن جعفر : أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل ، أفقه أهل عصره ، لم يتقدمه أحد في زمانه ، وكان على النباهة في العلم والحكم والعلم والقدر وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة وأشرها ، وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض . وكذلك محمد بن الحسن . قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عايه . وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته : ان الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة ، وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق ، وكذلك أحمد بن حنبل أخذ عن أصحاب أبي حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث اه . ولكل واحد منهم أصول مختصة تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها ، بل قال الغزالي : إنها خالفاً لأبا حنيفة في ثلثي مذهبه . ونقل النووي في تهذيب الأسماء عن أبي المعالي الجويني أن كل ما اختاره المازني أرى أنه تخرج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف ومحمد فانها بحالمان أصول صاحبها . وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء ، وقال إنما هو من حفاظ الحديث . فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد اه .

علامات الإفتاء ورسم المفتي وآدابه

الطراز المذهب في ترجيح الصحيح من المذهب (١) في شرح في شرح القدوري المسمى بالمضممرات والمشكلات فقال : أما العلامات المظلمة على

(١) هذه الرسالة خطية محفوظة في خزانة السيد حسام الدين الراشدي .

مقدمة المائة

الإفتاء فقوله : وعليه الفتوى ، وبه يفتى ، وبه نعتد ، وبه نأخذ ، وعليه الإعتماد ، وعليه عمل الأمة ، وعليه عمل الناس اليوم ، وهو الصحيح ، وهو الأصح ، وهو الظاهر في محالها . وفي حاشية البزدوى قوله : هو الصحيح يقتضى أن يكون غيرها غير صحيح . ولفظة : الأصح يقتضى أن يكون غيرها صحيحا هـ . (١) وهذا على الأغلب لأننا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة .

وفيها قلت : وهو حسن جدا . وصرح بذلك غيره أيضا . وهو في غاية الجردة لكونه مرجعا ضابطا للألفاظ الدالة على الترجيح حتى لا يشبهه على الطالب موارد هذه الألفاظ ويكون ذلك عرفا وسببا لاستيقاظ الحافظ .

فإذا تقرر هذا فقد قال العلامة الشيخ قاسم الحنفي في تصحيح القدورى ما نصه : وقد قال من لا يدري مراد الفقهاء : إذا كان الإمام في جانب ، وهما في جانب فالمفتى ، والقاضى بالخيار . فقلت : ليس الأمر كما يزعم . فقد قال الإمام قاضيخان في كتاب الفتاوى له : رسم المفتى في زماننا من أصحابنا إذا استفتى عن مسألة إذا كانت مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بخلاف بينهم فإنه يميل إليهم ، ويفتى بقولهم ولا يخالفهم براه وإن كان مجتهدا متقنا لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يعدوهم . واجتهاده لا يبلغ إجتهداهم ، ولا ينظر إلى قول مخالفهم ، ولا يقبل حجته لأنهم عرفوا الأدلة ، وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده . وإن كانت المسئلة مختلفا فيما بين أصحابنا فإن كان مع أبي حنيفة أحد صاجيه يأخذ بقولها لوفور الشرائط ، واستجماع أدلة

(١) ذكرها العلامة الشاهي في شرح عقود رسم المفتى حيث يقول : وفي شرح البيرى قال في الطراز المذهب ناقلا عن حاشية البزدوى قوله